







# فتاویٰ عالمگیری

جلد - رابع





## فهرس جلد رابع فتاوى عالمگیری

### كتاب الدعوى

الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها	
وشروط جوازها وحكمها وانواعها ومعرفة	
المدعي من المدعى عليه ... ١	
الباب الثاني فيما تصح به الدعوى	
وما لا يسمع .....	٢
الفصل الاول فيما يتعلق بالدين	٢
الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى	
العين المنقول .....	٦
الفصل الثالث فيما يتعلق بالعقار	١١
الباب الثالث في اليمين .....	١٧
الفصل الاول في الاستحلاف	
والنكول .....	١٧
الفصل الثاني في كيفية اليمين	
والاستحلاف .....	٢٢

الفصل الثالث فيمن يتوجه عليه اليمين	
ومن لا يتوجه ومن يحل له الإقدام على	
اليمين ومن لا يحل .....	٣٢
الباب الرابع في التحالف .....	٣٣
الباب الخامس فيمن يصلح خصما لغيره ومن	
لا يصلح وفيمن تشرط حضرته ومن	
لا تشرط لسماع الدعوى وفيما يحدث	
بعد الدعوى قبل القضاء ... ٣٨	
الباب السادس فيما يدفع به دعوى المدعي	
وما لا يدفع به .....	٤٠
الباب السابع فيما يكون جوابا من	
المدعى عليه وما لا يكون ... ٨٣	
الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى	
وما لا يقع .....	٨٤
الباب التاسع في دعوى الرجلين ... ٩٨	
الفصل الاول في دعوى الملك	
المطلق في الاعيان .....	٩٨

الفصل الثاني في دعوى الملك لقي.

الاعيان بسبب الارث والاشراء والهبة

او ما شبه ذلك ..... ١٠٠

ومما يتصل بذلك مسائل ..... ١٠٩

الفصل الثالث في دعوى القوم

والرهن ودعواهم مختلفة ..... ١٢٣

الفصل الرابع في نازع الايدي ١٢٦

الباب العاشر في دعوى الحائط ... ١٣٢

الباب الحادي عشر في دعوى الطريق

والمسيل ..... ١٤١

الباب الثاني عشر في دعوى الدين ... ١٤٥

الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكمالة

والحوالة ..... ١٥٠

الباب الرابع عشر في دعوى النسب ... ١٥٣

الفصل الاول في مراتب النسب

واحكامها وبيان انواع الدعوة ... ١٥٣

الفصل الثاني في دعوى البائع

والمشتري ..... ١٥٦

الفصل الثالث في دعوى الرجل ولد

جارية ابنه ..... ١٦٢

الفصل الرابع في دعوى ولد الجارية

المشتركة ..... ١٦٣

الفصل الخامس في دعوى الخارج

وذى البدود دعوى الخارجين ... ١٦٨

الفصل السادس في دعوى الزوجين

والواد في ابديهما وفي يد احدهما ١٧١ ...

الفصل السابع في دعوى نسب ولد

امته الغير بحكم النكاح ..... ١٧٢

الفصل الثامن في دعوى الولد من

الزنا وما في حكمه ..... ١٧٣

الفصل التاسع في دعوى المولى ولد

امته ..... ١٧٥

الفصل العاشر في دعوى الرجل الولد

لنفسه بعد اقراره لملان ..... ١٧٧

الفصل الحادي عشر في تحصيل

النسب على الغيرة ايا سب ذلك ١٧٨

الفصل الثاني عشر في نسب ولد

المطلقة والممثلة عن الوفاة ..... ١٨١

الفصل الثالث عشر في نفى احد

الابوين الولد وادعاء الاخر اياه ... ١٨٢

الفصل الرابع عشر في دعوى العبد

التاجر والمكاتب ..... ١٨٥

الفصل الخامس عشر في

المتفرقات ..... ١٨٨

الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق

وما في معنى الاستحقاق ... ١٩٢

الباب السادس عشر في دعوى الغرور ٢٠١

الباب السابع عشر في المتفرقات ٢٠٦



الباب الثالث عشر فيما يكون اقراراً بالشركة .

وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون

مشاركاً بينه وبين غيره والاقرار على

نفسه وعلى غيره والاقرار بشيء لنفسه

وغيره ..... ٢٧٣

الباب الرابع عشر فيما يكون اقراراً بالبراءة

وما لا يكون وفي البراءة صريحاً ..... ٢٧٨

ومما ينصل بذلك ..... ٢٨٠

الباب الخامس عشر في الاقرار بالتبعية ..... ٢٨١

الباب السادس عشر في الاقرار بالإنكاح

والطلاق والرق ..... ٢٨١

الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب واصمة

الولد والعنق والكتابة والتدبير ..... ٢٨٦

الباب الثامن عشر في الاقرار في البيع والشراء

وفي الاقرار بالعيب في المبيع ..... ٢٩١

الباب التاسع عشر في اقرار المضارب

واشريك ..... ٢٩٨

الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض ..... ٣٠٢

الباب الحادي والعشرون فيمن في

يديه مال الميت اذا اقر الوارث

او موصى له ..... ٣٠٥

الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل

والجناية ..... ٣٠٧

الباب الثالث والعشرون في المتفرقات ..... ٣٠٨

## كتاب الاقرار ٢١٣

الباب الاول في بيان معناه شرعاً وركنه وشرط

جوازه وحكمه ..... ٢١٣

الباب الثاني في بيان ما يكون اقراراً

وما لا يكون ..... ٢١٤

الباب الثالث في تكرار الاقرار ..... ٢٢٩

الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن

لا يصح ومن يصح منه الاقرار ..... ٢٣٠

الباب الخامس في الاقرار بالمجهول وعلى

المجهول وبالمجهول وبالمبهم ..... ٢٣٣

الباب السادس في اقرار المريض وفعاله ..... ٢٣٩

الباب السابع في اقرار الوارث بعد موت

المورث ..... ٢٤٣

الباب الثامن في اختلاف الواقع بين المتر

والمقر له ..... ٢٤٤

الباب التاسع في الاقرار بخذ الشيء من

مكان ..... ٢٤١

الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع ..... ٢٤٢

الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل

الي يده من رجل لاخر واقرار ماله

على آخر وغيره ..... ٢٤٨

الباب الثاني عشر في اسناء الاقرار الى حال

ينافي صحته وثبوت حكمه ..... ٢٧٠



## كتاب الصلح

٣١٢

الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه

وشرائطه وأنواعه ..... ٣١٢

الباب الثاني في الصلح في الدين وفيما يتعلق به

من شرط قبض بدل الصلح في المجلس

وغیره ..... ٣١٦

الباب الثالث في الصلح عن المهر

والنكاح والخلع والطلاق والنفقة

والسكنى ..... ٣٢١

الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة

والاجارة والمضاربة والرهن ٣٢٥

الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقه

والاكره والتهديد ..... ٣٢٩

الباب السادس في صلح العمال ... ٣٣٤

الباب السابع في الصلح في البيع والسلم ٣٣٥

الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح

عن العيب ..... ٣٤٠

الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق

والحرية ..... ٣٤٦

الباب العاشر في الصلح في العتار

وما يتعلق به ..... ٣٥٧

الباب الحادي عشر في الصلح

في اليمين ..... ٣٥٩

الباب الثاني عشر في الصلح عن الدماء

والجراحات ..... ٣٥٥

الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء ٣٦٢

الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير ... ٣٦٣

الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصي

في الميراث والوصية ..... ٣٦٦

الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد

الماجر ..... ٣٧٧

الباب السابع عشر في صلح اهل الذمة

والحربي ..... ٣٧٨

الباب الثامن عشر في بينة يقيمها المدعي

او المدعى عليه او المصالح عليه بان

كان عبدا بعد الصلح يريدون

ابطاله ..... ٣٧٩

الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة

بالاقرار ..... ٣٨٢

الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح

من التصرف في بدل الصلح ... ٣٨٣

الباب الحادي والعشرون في المتفرقات ٣٨٧

## كتاب المضاربة ٣٩٠

الباب الاول في تفسيرها وركنها وشروطها

وحكمها ..... ٣٩٠



الباب الحادي عشر في دفع المالكين مضاربة  
على الترادف وخط أحدهما بالآخر  
وخط مال المضاربة بغيره ..... ٣٢٣

الباب الثاني عشر في نفقة المضارب ٣٢٦

الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة  
وفي كتابته وفي دعوة نسب ولد جارية

المضاربة ..... ٣٢٩

الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة

قبل الشراء أو بعده ..... ٣٣٦

الباب الخامس عشر في جحود المضارب

مال المضاربة ..... ٣٣٩

الباب السادس عشر في قسمة

الربح ..... ٣٤٠

الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين

المضارب ورب المال وبين

المضاربين ..... ٣٤١

الفصل الأول فيما إذا اختلفا في

مشتري المضارب هل هو للمضاربة ٣٤١

الفصل الثاني فيما إذا اختلفا في العموم

والخصوص في المضاربة ..... ٣٤٣

الفصل الثالث في اختلافهما في مقدار

الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس

المال وفي اختلافهما في جهة قبض

المال ..... ٣٤٣

الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير  
تسمية الربح فيها نصا وما لا يجوز وما يجوز

من الشروط فيها وما لا يجوز ٣٩٤

الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعضه

مضاربة وبعضه لا ..... ٣٩٦

ومما يتصل بهذا الباب ..... ٣٩٨

الباب الرابع فيما يملك المضارب من

التصرفات وما لا يملك ..... ٣٩٩

الباب الخامس في دفع المال مضاربة إلى

رجلين ..... ٤٠٢

الباب السادس فيما يشترط على المضارب

من الشروط ..... ٤٠٦

الباب السابع في المضارب يضارب ٤٠٩

الباب الثامن في المراجعة والتولية

في المضاربة ..... ٤١١

الفصل الأول في بيع المضارب مراجعة

أو تولية على الرقم أو غيره ..... ٤١١

الفصل الثاني في المراجعة من

المضارب ورب المال ..... ٤١٣

الفصل الثالث في المراجعة بين

المضاربين ..... ٤١٥

الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة ٤١٦

الباب العاشر في خيار العيب وخيار

الرؤية ..... ٤٢١



الفصل الرابع في اختلافهما في وصول  
رأس المال الى رب المال قبل اقتسامهما  
الربح او بعده ..... ٤٤٦  
الفصل الخامس في اختلاف المضاربين  
واحدهما مع رب المال ..... ٤٤٦  
الفصل السادس في اختلافهما في  
نسب المشتري ..... ٤٤٨  
الفصل السابع في المنفقات من هذا  
الباب ..... ٤٥٠  
الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه  
عن التقاضي ..... ٤٥٢  
الباب التاسع عشر في موت المضارب واقتراره  
في المرض ..... ٤٥٣  
الباب العشرون في جناية عبد المضاربة  
والجناية عليه ..... ٤٥٥  
الباب الحادي والعشرون في الشفعة  
في المضاربة ..... ٤٥٧  
الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين  
اهل الاسلام واهل الكفر ... ٤٥٨  
الباب الثالث والعشرون في المنفقات ٤٥٩

## كتاب الرديعة ٤٦٥

الباب الاول في تفسير الايداع والرديعة  
وركنها وشرائطها وحكمها ... ٤٦٥

## كتاب العارية ٥٠٣

الباب الاول في تفسيرها شرعا وركناتها  
وشرائطها وانواعها وحكمها ٥٠٣  
الباب الثاني في الالفاء التي تنعقد بها  
العارية ومالا تنعقد بها العارية ٥٠٥  
الباب الثالث في النصرفات التي  
يملكها المستعير في المستعار والتي  
لا يملكها ..... ٥٠٥  
الباب الرابع في خلاف المستعير ... ٥٠٧

الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة ٥٥٢

الباب التاسع في اختلاف الواهب

والموهوب له والشهادة في ذلك ٥٥٦

الباب العاشر في هبة المريض ٥٥٩

الباب الحادي عشر في المتفرقات ٥٦٢

الباب الثاني عشر في الصدقة ٥٦٨

## كتاب الاجارة ٥٧٢

الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها

والفاظها وشرائطها وبيان انواعها

وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها ٥٧٢

الباب الثاني في بيان انه متى يجب الاجرة

وما يتعلق به من الملك وغيره ٥٧٨

الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها

عقد الاجارة ٥٨٢

الباب الرابع في تصرف الاجير

في الاجرة ٥٨٥

الباب الخامس في الخيارات في الاجارة

والشرط فيها ٥٨٨

الباب السادس في الاجارة على احد

الشرطين او على الشرطين او اكثر ٥٩٢

وما يتصل بهذا الفصل اذا جمع في عقد الاجارة

بين الوقت والعمل ٥٩٥

الباب السابع في اجارة المستأجر ٥٩٧

الباب الخامس في تضييع العارية وما يضمنه

المستعير وما لا يضمن ٥٠٨

الباب السادس في رد العارية ٥١٣

الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع

من استردادها ٥١٤

الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا

الباب والشهادة فيه ٥١٦

الباب التاسع في المتفرقات ٥١٧

## كتاب الهبة ٥٢٠

الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشرائطها

وانواعها وحكمها وفيما يكون هبة

من الناطق وما يكون مقامها وما

لا يكون ٥٢٠

الباب الثاني فيما يجوز من الهبة

وما لا يجوز ٥٢٤

الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل ٥٣١

الباب الرابع في هبة الدين ممن عليه

الدين ٥٣٥

الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما

يمنع عن الرجوع وما لا يمنع ٥٣٧

الباب السادس في الهبة للصغير ٥٤٥

الباب السابع في حكم العرض في

الهبة ٥٤٩

فصل في المتفرقات ..... ٦٥٠

الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر

وفما يجب على الآجر ... ٦٤٣

ومما يتصل بهذا الباب فصل التوابع ٦٤٤

الباب الثامن عشر في الاجارة التي

تجري بين الشريكين واستيجار

الاجيرين ..... ٦٤٥

الباب التاسع عشر في فسخ الاجارة بالعدر

وبيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيما

يكون فسخا وفي الاحكام المتعلقة

بالفسخ وما لا يكون فسخا ... ٦٤٧

الباب العشرون في اجارة الثياب والامتنعة

والحلي والفسطاط وما اشبهها ٦٤٩

الباب الحادي والعشرون في الاجارة

لا يوجد فيها تسليم المعقود عليه

الى المستأجر ..... ٦٥٥

الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات

التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع

وفي تصرفات الآجر ..... ٦٦٦

الباب الثالث والعشرون في استيجار الحمام

والرحى ..... ٦٧٠

الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجر

وبالمعقود عليه ..... ٦٧٣

الباب الثامن في انعقاد الاجارة بغير لفظ

وفي الحكم ببقاء الاجارة وانعقادها

مع وجود ما ينافيها ..... ٦٥٠

الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلما

مع الفراغ منه وما لا يكون ٦٥٥

الباب العاشر في اجارة الظئر ... ٦٥٧

الباب الحادي عشر في الاستيجار للخدمة ٦١٢

الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة ٦١٧

الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق

ببرد المستأجر على المالك ... ٦١٧

الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد

صحتها والزيادة فيها ..... ٦١٩

الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من

الاجارات وما لا يجوز ..... ٦١٩

الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه ٦١٩

الفصل الثاني فيما يفسد العقد فيه

لمكان الشرط ..... ٦٢٣

الفصل الثالث في قفيز الطحان وما هو

في معناه ..... ٦٢٧

الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان

المستأجر مشغولا بغيره ..... ٦٣٠

الباب السادس عشر في مسائل الشبوع

في الاجارة والاستيجار على الطاعات

والمعاصي والافعال المباحة ٦٣٢



الباب الثامن والعشرون في بيان حكم  
الاجير الخاص والمشترك ٧١٠  
الفصل الاول في بيان الحد الفاصل  
بين الاجير المشترك والخاص وبيان  
احكامها ..... ٧١٠  
الفصل الثاني في المتفرقات ٧٢٩  
الباب التاسع والعشرون في النوكيل  
في الاجارة ..... ٧٣٠  
الباب الثلثون في الاجارة الطويلة المرسومة  
ببخار ..... ٧٣١  
الباب الحادي والثلاثون في الاستصناع  
والاستيجار على العمل ٧٣٦  
الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات ٧٤٣

الباب الخامس والعشرون في الاختلاف  
الواقع بين الاجر والمستأجر وبين  
الشاهدين ..... ٦٧٤  
الفصل الاول في الاختلاف الواقع  
بين الاجر والمستأجر في البديل او في المبدال  
او بين الشاهدين ..... ٦٧٤  
الفصل الثاني فيما اذا اختلف الاجر  
والمستأجر في وجود العيب بالاجرة ٦٨٢  
الباب السادس والعشرون في استيجار  
الدواب للركوب ..... ٦٩٢  
الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان  
بالخلاف والاستعمال والضياغ والتلف  
وغير ذاك ..... ٦٩٦



رب يسر ولا تعسر رب يسر الله الرحمن الرحيم وتمم بالخبر

## كتاب الدعوى

وهو مشتمل على ابواب الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشروط جوازها وحكمها وانواعها ومعرفة المدعي من المدعى عليه امانة سيرها شرعا وهوركنها فهي اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة بان يقول هذا العين لي هكذا في محيط السر خسي \* اما شروط صحتها فمنها عقل المدعي والمدعى عليه فلا تصح دعوى المجنون والصبي الذي لا يعقل حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البينة ومنها حضرة الخصم فلا تسمع الدعوى والبينة الا على خصم حاضر الا اذا التمس بذلك كتابا حكما للقضاء به فيجيب القاضي اليه فيكتب الى القاضي الغائب في يده بما سمعه من الدعوى والشهادة ليقضي عليه هكذا في البدائع \* ومنها ان يكون المدعى به شيئا معلوما وان يتعلق به حكم على المطلوب حتى لو كان المدعى به مجهولا او لا يلزم على المطلوب شيء نحو ان يدعي انه وكيل هذا الخصم الحاضر في امر من اموره وانكر الامر فان القاضي لا يسمع دعواه هكذا في النهاية \* ومنها مجلس القضاء فالدعوى في غير مجلس القضاء لا تصح حتى لا يستحق على المدعى عليه جرم ابه هكذا في الكافي \* ومنها ان يكون بلسانه عينا اذا لم يكن به عذرا الا اذا رضي المدعى عليه بلسان غيره عند ابي حنيفة رح وعندهما ليس بشرط حتى لو وكل المدعى رجلا بالخصومة من غير عذر ولم يرض به المدعى عليه لا تصح دعواه عنده حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البينة وعندهما تصح حتى يلزم وتسمع هكذا في البدائع \* وان كان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويدعي منها فتسمع ولو كان لسانه

غير لسان القاضي يأخذ مترجما كذا في فتاوى قاضيخان \* ومنها عدم التناقض في الدعوى الا في النسب والحرية وهو ان لا يسبق منه ما يناقض دعواه كما لو اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه قبله لا بعده او مطلقا كذا في البحر الرائق \* ومنها ان يكون المدعى بحتمل الثبوت حتى لو قال لمن لا يولد مثله لمثله هذا ابني لا تسمع دعواه كذا في البدائع \* اما حكمها فاستحقاق الجواب على الخصم بعم اولان اقرت المدعى وان انكر يقول القاضي للمدعى الك بينه فان قال لا يقول لك بينه ولو سكنت المدعى عليه ولم يجبه بلا ونعم فالقاضي يجعله منكرا حتى لو اقام المدعى البينة تسمع كذا في محيط السرخسي \* اما انواعها فثان دعوى صحيحة ودعوى فاسدة فالصحيحة ما تتعلق بها احكامها وهو احضار الخصم والمطالبة بالجواب ووجوب الجواب واليمين اذا انكر والاثبات بالبينة ولزوم احضار المدعى والثالثة ما لا تتعلق بها الاحكام كذا في الكافي \* لو كانت الدعوى غير صحيحة فادعى المدعى عليه الدفع هل تسمع منه وهل يمكن اثبات دفعه من غير تصحيح الدعوى اختلف المشائخ فيه وفي كتاب الرجوع عن الشهادات ما يدل على ان مدعى الدفع يطلب بتصحيح الدعوى ثم اثبات الدعوى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* اما معرفة المدعى من المدعى عليه فهي ان المدعى من لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة وهذا حد عام صحيح وقال محمد ر ح في الاصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفتنة عند الحذاق من اصحابنا ر ح لان الاعتبار للمعاني دون الصور والمباني فان المودع اذا قال رددت الوديعة والقول له مع اليمين وان كان مدعى الرد صورة لانه ينكر الضمان كذا في الهداية \* الباب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع وفيه ثلثة فصول الفصل الاول فيما يتعلق بالدين ان كان المدعى به دينا ذكرانه بطالبه به كذا في الكافي \* ولا يصح الدعوى فيه الا بعد بيان القدر والجنس والصفة كذا في فتاوى قاضيخان \* فان كان مكىلا فانما تصح الدعوى اذا ذكر المدعى جنسه انه حنطة او شعير فان ذكرانه حنطة يذكرونها انها ستية او برية خريفة او ربيعية وصفتها ( كندم سفيدة ) او ( كندم سرخه ) وانها جيدة او وسطية او ردية وقد رها بالكيل فيقول كذا قفيز او يذكرونها كذا الان القفيز ان تفاوتت في ذاتها كذا في الذخيرة \* ويذكر سبب الوجوب كذا في المحيط \* فلو ادعى عشرة اقترعة حنطة دينا عليه ولم يذكر باي سبب لا تسمع كذا في خزائن المفتين \* ويذكر في السلم



شرائط صحته ولو قال بسبب السلم الصحيح ولم يبين شرائط صحة السلم كان القاضي الامام شمس الانبلام محمود الا وزجندى رح يفتي بصحتها وغيره من المشائخ لا يفتون بصحتها وفي دعوى البيع بان قال بسبب بيع صحيح صحت الدعوى بلا خلاف وعلى هذا كل سبب له شرائط كثيرة لا بد من تعداد الشرائط لصحة الدعوى عند عامة المشائخ وان لم تكن له شرائط كثيرة يكتفى بقوله بسبب صحيح كذا في الظهيرية \* هو يذكرك في القرض القبض وصرف المستقرض ذلك الى حاجة نفسه ليصير ذلك دينا عليه بالإجماع وكذلك يذكرك في دعوى القرض انه افرضه كذا من مال نفسه كذا في الذخيرة \* قال صدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الايفاء في القرض وتعيين مكان العقد كذا في الوجيز للمكردي \* رجل ادعى على آخر كذا مالا (بسبب حسابي كه ميان ايشان است) ذكر هذا السبب ليس بصحيح لان الحساب ليس بسبب وجوب المال كذا في الخلاصة \* وان كان وزنيا فانما تصح الدعوى اذا بين الجنس بان قل ذهب او فضة فان قال ذهب فان كان مضروبا يقول كذا وكذا دينا راويز كونه انه بخاري بالضرب او نيسابوري بالضرب او ما شبه ذلك هكذا في المحيط \* وفي دعوى الدنانير لا بد ان يقول (ده دهي اوده نهی) كذا في الخلاصة \* قالوا وينبغي ان يذكرك صفة انه جيد او وسط او ردي كذا في المحيط \* وهذه الدعوى ان كانت بسبب البيع فلا حاجة الى ذكر الصفة اذا كان في البلد نقد واحد معروف الا اذا كان قد مضى من وقت البيع الى وقت الخصومة زمان طويل بحيث لا يعلم نقد البلد في ذلك الوقت فحينئذ لا بد من بيان ان نقد البلد في ذلك الوقت كيف كان وبيان صفة بحيث كان تقع المعرفة من كل وجه كذا في الذخيرة \* ان كان في البلد نقود مختلفة والكل في الرواج على السواء ولا صرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى المشتري البائع اي النقدين شاء الا ان في الدعوى يعين احدهما وان كان الكل في الرواج على السواء وللبيع صرف على البعض كما كانت الغطريفية والعدالية في ديارنا قبل هذا لا يجوز البيع الا بعد بيانه وكذا لا تصح الدعوى من غير بيانه كذا في المحيط \* وان كان احد النقدين اروج والآخر فضل فالعقد جائز وينصرف الى اروج ورأيت بخط الاستروشنى اذا كان في البلد نقود واحدها اروج لا تصح الدعوى ما لم يبين كذا في الفصول العمادية \* وان كانت الدعوى بسبب القرض والاستهلاك فلا بد من بيان الصفة على كل حال كذا في النهاية \* وان ذكر كذا دينا را نيسابوريا منتقدا ولم يذكر الجيد فقد اختلف المشائخ فيه قال بعضهم لا حاجة الى ذكر الجيد مع ذلك وهو الصحيح



ولو ذكر الجيد وام بذكر المنتقد فالدعوى صحيحة كذا في المحيط \* وعند ذكر النيسابوري او البخاري لا حاجة الي ذكر الاحمر لان النيسابوري والبخاري لا يكون الا احمر ولا بد من ذكر الجيد وعليه عامة المشائخ وفي فتاوى النسفي اذا ذكر احمر خالصا ولم يذكر الجيد كفاه ولا بد من ذكر انه من ضرب امي وال عند بعض المشائخ وبعض مشائخنا لم يشترطوا ذلك وانه اوسع والاوّل احوط كذا في الذخيرة \* وان لم يكن الذهب مضروبا لا يذكر في الدعوى كذا دينا را وانما يذكر كذا مثقالا فان كان خالصا من الغش يذكر ذلك وان كان فيه غش ذكر نحو الדה نهى او الده هشتي او ما شبه ذلك كذا في الظهيرية \* وان كان المدعى به نقرة وكانت مضروبة ذكر نوعها وهو ما يضاف اليه وصفها انها جيدة او وسطة او ردية وينكر قدرها انه كذا درهم او وزن سبعة كذا في المحيط \* وان كان المدعى به درهم مضروبة والغش فيها غالب ان كان يتعامل بها وزنا يذكر نوعها وصفها ومقدار وزنها وان كان يتعامل بها عددا يذكر عددها كذا في الظهيرية \* وان كانت غير مضروبة بلا غش يذكر انها خالصة ونوعها كقولهم نقرة فرنج او الروس او الطمغاجي وصفها انها جيدة او ردية وقيل اذ ذكر انها طمغاجية مثلا لا حاجة الي ذكر الجودة والرداءة ولا يكتفى بمجرد قوله انها نقرة بيضاء ما لم يذكر نقرة طمغاجية او كليجة كذا في الوجيز للكردي \* ويذكر قدرها كذا درهم كذا في المحيط \* لو ادعى الحنطة او الشعير بالامناء والمختار للفتوى انه يسأل المدعى عن دعواه فان ادعى بسبب القرض والاستهلاك لا يفتى بالصحة وان ادعى بسبب بيع عين من اعيان ماله بحنطة في الذمة او بسبب السلم يفتى بالصحة كذا في الذخيرة \* وان ادعى مكايلة حتى صحت الدعوى بلا خلاف واقام البينة على اقرار المدعى عليه بالحنطة او الشعير ولم يذكر الصفة في اقراره قبلت البينة في حق الجبر على البيان لافي حق الجبر على الاداء كذا في المحيط \* وفي الذرة والمع يعتبر العرف كذا في الفصول العمادية \* اذا ادعى الدقيق بالتفيز لا تصح ومتى ذكر الوزن حتى صحت دعواه لا بد ان يذكر ( خشك آرد و شسته ) ويذكر مع ذلك ( يخته او نايخته ) والجودة والوساطة والرداءة كذا في الظهيرية \* واذا ادعى على آخر مائة عدالية غصبا وهي منتطعة عن ايدي الناس يوم الدعوى ينبغي ان يدعى قيمته غير ان عند ابي حنيفة رح يعتبر القيمة يوم الدعوى والخصومة وعند ابي يوسف رح يوم الغصب وعند محمد رح يوم الانقطاع ولا بد من بيان سبب وجوب الدراهم في هذه الصورة

كذا في الذخيرة \* وفي دعوى الدين على الميت اذا ذكر انه مات قبل اداء شيء من هذا الدين وخلف من التركة في يده هؤلاء الورثة ينبغي بقضاء هذا الدين وزيادة ولم يذكرا عيان الورثة تسمع فيما عليه الشئ لكن لا يحكم باداء الدين على الوارث مالم يصل اليه التركة فان انكروا وصول التركة اليه واراد اثباته لا يتمكن من ذلك الا بذكر اعيان التركة على وجه يحصل به الاعلام كذا في الوجيز للكردري في نوع من الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى \* وفي الدين لو ادعى المديون انه بعث كذا من الدراهم اليه او قضى فلان دينه بغير امره صحت الدعوى ويخلف لو ادعى عليه قرض الف درهم وقال وصل اليك يد فلان وهو مالي لا تسمع به جواه كما في العين كذا في الخلاصة \* وفي دعوى المال بسبب الكفالة لا بد من بيان السبب وكذا يذکر قبول المكفول له في مجلسها امالو قال قبلها في مجلسه لا يصح وكذا لو ادعت المرأة بعد وفات زوجها على ورثته ما لا لا تصح بلا بيان السبب قالوا وفي دعوى لزوم المال بسبب البيع والاجارة ونحوها من التصرفات لا بد ان يقول كان ذلك بالطوع وحال فذا تصرفاته له وعليه لتصح دعوى الوجوب كذا في الوجيز للكردري \* وفي دعوى مال الاجارة المنسوخة بموت الاجر اذا كانت الاجرة دراهم او عدالية ينبغي ان يذكر كذا دراهم كذا عدالية رائجة من وقت العقد الى وقت الفسخ كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر عشرة دراهم عند القاضي وقال لي عليه عشرة دراهم ولم يزد على هذا اختلف المشائخ فيه قال بعضهم الدعوى صحيحة وقال بعضهم لا تصح مالم يذل للقاضي مرة حتى يعطيني هذا في النوازل وقال ابو نصر رح الصحيح انه تسمع الدعوى كذا في الخلاصة \* اذا ادعى على آخر ثمن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع او محدد ودولم يحدده يجوز هو الاصح وكذا في دعوى مال الاجارة المنسوخة لا يشترط تحديد المسأجر ولو ادعى على آخر انه اسأجر المدعي لحفظ عين معين سماه ووصفه كل شهر بكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب عليه اداء الاجرة المشروطة ولم يحضر ذلك العين في مجلس الدعوى ينبغي ان تصح الدعوى ولو ادعى ثمن مبيع غير مقبوض لا بد من احضار المبيع مجلس القضاء حتى يثبت البيع عند القاضي كذا في خزائن المفتين \* رجل ادعى على غيره ان وصيي باع من اقمشني منك كذا في حال صغري بكذا وكذا وانه قدم مات قبل استيفاء شيء من الثمن فدفع اليي نقد قبل لا تصح هذه الدعوى لان بعد موت الوصي حق قبض ثمن ما باع الوصي يكون اوارثه او لوصيه فان لم يكن له وصي او وارث فالقاضي ينصب له وصيا



قال رضي الله عنه فعلى قول من يقول من المشائخ في الوكيل بالبيع اذ اقامت قبل قبض الثمن فحق القبض ينتقل الى الموكل ينبغي ان يقال هنا حق القبض ينتقل الى الصبي بعد بلوغ الصبي وتصح الدعوى كذا في المحيط \* الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المنتول ان كان العين الذي يدعيه المدعي قائما حاضرا في المجلس لا بد ان يشير اليه باليد فيقول هذا العين اي والاشارة بالرأس لا يكفي الا اذا علم باشارته الاشارة الى العين المدعى هكذا في فتاوى قاضيخان \* ان كان المدعى به عينا في يد المدعى عليه كلف احضارها للبشير اليها بالدعوى كما في الشهادة والاستحلاف كذا في الكافي \* قال شمس الائمة الجلوائي رح ومن المنتولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم فالقاضي فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك والا فان كان مأذونا بالاستحلاف يبعث خليفته الى ذلك الموضع كذا في المحيط \* وفي دعوى احضار المدعى لابدان يقول لازم على هذا المدعى عليه احضار المدعى ان كان منكرا لابرهن عليه لانه اذا لم يكن منكرا وكان مقرا لا يلزم الا احضار بل يأخذه المقر له كذا في الوجيز للكردي \* ادعى عينا في يد رجل فاراد احضاره مجاس القضاء فانكر المدعى عليه ان يكون في يده فجاء المدعى بشاهدين شهدا ان هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة تسدع ويجبر المدعى عليه على احضاره كذا في خزانة المفتين \* ان وقع الدعوى في عين غائب لا يدري مكانه بان ادعى رجل على رجل انه غصب منه ثوبا او جارية ولا يدري افه قائم او هالك ان بين الجنس والصفة والقيمة فدعواه مسموعة وبينته مقبولة وان لم يبين القيمة اشار في عامة الكتب انها مسموعة كذا في الظهيرية \* وان كان المدعى به هالكا لا يصح الدعوى الا ببيان جنسه وسنه وصفته وحليته وقيمه لانه لا يصير معلوما الا بذكر هذه الاشياء وشروط الخصاص بيان القيمة وبعض القضاة لا يشترطون بيان القيمة كذا في محيط السرخسي في باب شرط الدعوى والخصومة \* من كتاب ادب القاضي قال النقيض ابو الليث يشترط مع بيان القيمة ذكر الكورة والانوتة كذا في الكافي \* ولا يشترط ذكر اللون والشدة في دعوى الدابة حتى لو ادعى انه غصب منه حمارا وذكر شئنه واقام البينة على وفق دعواه فاحضر المدعى عليه حمارا فقال المدعى هذا الذي ادعيت وزعم الشهود كذلك ايضا فنظروا فاذا بعض شياته على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود بانه مشقوق الاذن وهذا الحمار غير مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا القضاء للمدعى ولا يكون هذا

التضام خلافاً في شهادتهم كذا في الفصول العبادية \* سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين ادعى على رجل انه فصب منه فلا ما تركيا وبين صفاته وطالب احضار الغلام فلما حضر الغلام كان بعض صفاته على خلاف ما ذكره المدعى فادعى انه له واقام البينة قال رح ان المدعى هذا الغلام هو الذي ادعى لا تسمع دعواه اذا كانت الصفات مما لا يحتمل التغير والتبدل وان قال المدعى بعدما حضر الغلام هو عبدي ولم يزد على ذلك تسمع دعواه وتقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة تصح الدعوى ولا يشترط التنصيص وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى على آخر انى دينار بسبب الاستهلاك اعيانا لا بد وان يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وكذا لا بد وان يبين الاعيان فان منها ما يكون مثلباً منها ما يكون من ذوات القيم كذا في الفصول العبادية \* رجل بعث عمامته الى رفاء بيد تلميذه ليصحله فانكر الرفاء قبض العمامة والتلميذ قد مات او غاب فادعى صاحب العمامة انها ملكي وصلت اليك بيد فلان لا تسمع هذه الدعوى الا اذا قال استهلكتها وادعى القيمة عليه ولو قال بعثت اليك تسمع كذا في الخلاصة \* وان ادعى عينا قائماً يشير ولا يحتاج الى ذكر الاوصاف والوزن والنوع وان دينا في او انه لا بد من بيان قدره ونوعه وصفته فيقول كذا مناط فيه ايض ويذكر الجوده والوسط وان بعد انقطاعه عن ايدي الناس في السوق الذي يباع فيه يقول له احاكم ماذا تريد ان قال العنب لا يصغي العوى دعواه وان قال قيمته بأمره بذكر السبب لانه ان ثمن المبيع انفسخ البيع بالانقطاع عن ايدي الناس كما في الدراهم والدنانير وان بسبب السلم او الاستهلاك او الترض لا يسقط بل يطالبه بالقيمة اذا كان لا ينتظر او انه كذا قال الامام ظهير الدين كذا في الوجيز للكردي \* وان ادعى نوعين من العنب بان ادعى الف من من العنب العلاني والورخماني التحلوا الوسط لا بد وان يقول من العلاني كذا ومن الورخماني كذا كذا في المحيط \* ولو ادعى وقرر مان او سفر جال يذ كر الوزن ويذكر انه حلوا وحامض صغير او كبير وفي دعوى اللحم لا بد من بيان السبب كذا في الخلاصة \* فان بين انه يدعيه بسبب انه جعل ثمن المبيع بصم اذا بين اوصافه وموضعه هكذا في الوجيز للكردي \* ولو ادعى على رجل مائة من من الكعك لا يصح الا بعد بيان السبب لان في السلم في الخبز اختلافاً وفي الاستقراض



ايضا كذلك وفي الاستهلاك يجب القيمة وان بين انه ثمن المبيع تصح الدعوى ولكن ينبغي ان يذكر في الدعوى التعك المتخذ من الدقيق الغسيل او غير الغسيل وكذا ينبغي ان يذكر انه ايض الوجه او مزعر الوجه وكذا ينبغي ان يذكر ان على وجهه سمسا حتى يصح الدعوى كذا في الظهيرية \* ودعوى الجمد حال انتطاعه لا تصح وان كان من ذوات الامثال لعدم وجوب رد مثله لا نقطاعه فله ان يطالبه بقيمته يوم الخصومة كذا في الوجيز للكردي \* وفي دعوى الدهن واشباهه ان كان الدعوى بسبب البيع يحتاج الى الاحضار للاشارة اليه وان كان بسبب الاستهلاك او بسبب القرض او بسبب الثمن لا يحتاج الى الاحضار كذا في خزائن المفتين \* اذا ادعى ديبا على انسان ولم يذكر وزنه فان كان الديباج عينا يشترط احضاره والاشارة اليه وعند ذلك لا حاجة الى بيان الوزن وسائر اوصافه وان كان دينا بان كان مسلما فيه فيه اختلاف المشائخ في انه هل يشترط ذكر الوزن ام لا فعامتهم على انه يشترط وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* وقع الدعوى في خباء في ذمته مهرا فارسته ( خرگاه ) ففتوا باصحة ليس فيه اكثر من الجهالة والجهالة في باب المهر لا تمنع الوجوب في الذمته كذا في المحيط \* وذكر الوثار ادعى زنا ببيبا طوله بذرعان خوارزم كذا وشهد بذلك بحضرة الزنديجي فذرع فاذا هو ازيدا وانقص بطلت الشهادة والدعوى كما اذا خالف سن الدابة في الدعوى والشهادة وكذا ايضا ادعى حديدا وذكر انه عشرة امناء فاذا هو عشرة وثمانية تقبل الدعوى والشهادة لان الوزن في المشار اليه لغو كذا في الوجيز للكردي \* وفي دعوى القطن لا بد وان بين القطن اليزقاني او البيهقي او الجا جرمي كذا في خزائن المفتين \* ولا يشترط ان يحصل من كذا امنا منه كذا امنا من المحلوج على ما عليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* وفي دعوى القميص اذا بين نوعه وجنسه وصفته وقيمته لا بد وان يذكر ويبين ( مردانه يازنانه خرد يابزرک ) كذا في خزائن المفتين \* وفي دعوى خرق الثوب وجرح الدابة لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعى به في الحقيقة الجزء الفات من الثوب والدابة كذا في الخلاصة \* اذا ادعى جوهر الا بد من ذكر الوزن اذا كان غائبا وكان المدعى عليه منكرا كون ذلك في بده كذا في السراجية \* وفي الملوئيد كردورة وضوءة ووزنه كذا في خزائن المفتين \* وفي دعوى عدد من الابر والمسله لا بد من بيان السبب لانه ان عينا يلزم

يلزم احضاره وان دينا بسبب السلم او يجعله ثمن مبيع لا بد من بيان النوع والصفة لارتفاع الجهالة ولا يجب المثل فيهما من الاستهلاك لانهما قيميان ولا يجبان بالقرض لعدم جواز قرصهما بهذا في الوجيز للكردي \* ادعى كذا منا من الحناء لا بد وان يذكر الجيد والوسط والردى ويذكر ( حنا برگ ) او ( سوده ) او ( كوفته ) ولو ادعى قدرا من التوتياء ينبغي ان يذكر في دعواه ( كوفته ) او ( نا كوفته ) وبدونه لا تصح الدعوى كذا في خزائن المفتين \* ادعى طاحونة في يدي رجل وبين حدود الطاحونة وذكر الادوات القائمة في الطاحونة الا انه لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيتها فقد قيل لا يصح الدعوى وهو الاصح كذا في المحيط \* وفي فتاوى رشيد الدين ينبغي ان تكون لفظة الدعوى في دعوى الوديعة ان لي عنده كذا قيمته كذا فامره ليحضره لا قيم عليه البينة على انه ملكي ان كان منكرا وان كان مقرا فامره بالتخلية حتى ادفع ولا يقول فامره بالرد كذا في الفصول العمادية \* وفي دعوى الوديعة لا بد من ذكر موضع الابداع انه في اي مصر سواء كان له حمل ومؤنه او لم يكن وفي دعوى الغصب اذا لم يكن له حمل ومؤنه لا يشترط ذكر موضع الغصب كذا في الخلاصة \* ادعى عليه غصب حنطة وبين الشرائط لا بد من ذكر مكان الغصب كذا في الوجيز للكردي \* وفي غصب غير المثلّي واستهلاكه ينبغي ان يبين قيمته يوم الغصب في ظاهر الرواية كذا في الفصول العمادية \* وفي دعوى التخارج لا بد من بيان انواع التركة وتحديد ضياعها وبيان الامتعة والحيوانات وبيان قيمتها ليعلم ان الصلح لم يقع على ازيد من حصته فان التركة لو اتلفها بعض الورثة ثم صلح مع غير المثلّف على ازيد من قيمتها لا يصح عندهما كما في مسئلة الصلح بعد الغصب والانلاف على ازيد من قيمته كذا في الوجيز للكردي \* لو ادعى على غيره انه باع عينا مشتركا بيني وبينه واني قد اجزت البيع حين وصل اليّ خبر البيع فواجب عليه تسليم نصف الثمن اليّ لا تصح هذه الدعوى ما لم يذكر في الدعوى ان هذا العين كان قائما في يد المشتري وقت الاجازة ولا بد من ذكر رواج الثمن وقت الاجازة وكذا لا بد من ان يذكر قبض البائع الثمن من المشتري ويسأل القاضي المدعي ان العين كان مشتركا بينكما شركة ملك ام شركة عقد فان قال شركة ملك لا بد من ذكر هذه الشروط وان قال شركة عقد لا حاجة الى قيام العين وقت الاجازة ولكن يشترط قبض الثمن لتصح مطالبته باداء نصف الثمن كذا في الفصول العمادية \* وفي دعوى مال الشركة بسبب الموت عن تجهيل لا بد وان يبين انه مات مجهلا لمال الشركة ام مات مجهلا للمشتري بمال الشركة لان مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون بالقيمة ولا يجب



ذكر المطالبة بالرد والتسليم لان الواجب على المودع التخلية كذا في خزانة المفتين \* وفي دعوى البضاعة والوديعة بسبب الموت مجهلا لا بد وان يبين قيمتها يوم الموت وكذا في دعوى مال المضاربة اذ اقامت المضارب مجهلا لا بد وان يبين ان مال المضاربة يوم مات مجهلا نقدا ومرض كذا في الفصول العمادية \* لو ادعى على آخر انه قبض منه كذا اقتير حنطة مائة فواجب عليه ردها ان كانت قيمتها قائمة وان كانت هالكة او مستهلكة فرد مثلها ينبغي ان يقول ان كانت قائمة فعليه التخلية وان كانت هالكة ينبغي ان يقول هالكة بعد الجحود وان كانت مستهلكة ينبغي ان يقول من جهته كذا في الخلاصة \* اذا ادعى انه قبض مني بجهة السوم كذا يزند بيحيا طوله كذا وعرضه كذا وقيمته كذا فواجب عليه تسليم عينه ان كان قائما وتسليم قيمته ان كان هالكا فهذه الدعوى لا تصح ما لم يقل قبض بجهة السوم ليشترى بكذا اذا رضى كذا في الفصول العمادية \* لو ادعى الراهن تسليم الرهن على المرتهن هل يصح ذكر في الطحاوي ان مؤنة رد المرهون على الراهن فعلى هذا لو طالبه الراهن بالرد والتسليم لا يصح وقيل مؤنة رد المرهون على المرتهن فعلى هذا ينبغي ان تصح دعوى الرد والتسليم على المرتهن كالمستعير كذا في المختار في شرح الجامع كذا في خزانة المفتين \* رجل باع عينا من الاعيان وهو عبد بحضرة مولاه ثم ان المولى ادعى العين التي باعها العبد لنفسه فان كان العبد ما ذوناله لا تصح دعوى المولى وان كان محجورا عليه تصح كذا في الظهيرية \* ادعى انه كان مكرها على البيع واراد استرداده لا يصح ما لم يقل باعه وسلمه وهو مكره على كل واحد منهما ولو كان الثمن مقبوضا ينبغي ان يذكر وقبض الثمن ايضا مكرها وبرهن على الكل اما لو ادعى المكره انه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى لان بيع المكره اذا اتصل به القبض ثبت الملك فعلى هذا لو ادعى البيع الفاسد الذي اتصل به القبض انه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى كذا في الوجيز للكردي \* وفي فتاوى رشيد الدين رح في دعوى البائع الاكره على البيع لا حاجة الى تعيين المكره كما لو ادعى مالا بسبب السعاية لا حاجة الى تعيين العوان وهو الاصح كذا في الفصول العمادية \* في المنتقى رجل ادعى على آخر انه امر فلانا حتى اخذ منه كذا ان كان الامر سلطانا فدعوى صحيحة وان كان غير السلطان لم يكن على الامرشيء كذا في الخلاصة \* وان ادعى الضمان على المأمور فان كان الامر سلطانا لا يصح الدعوى على المأمور وان لم يكن سلطانا يصح الدعوى على المأمور ومجرد الامر الامام اكره كذا في خزانة المفتين \* وفي دعوى السعاية لا حاجة

الى ذكر اسم قابض المال ونسبه لكن يبين السعاية ما لو قال ( فلان فمركز مرأزيان كرد ندمرا ظالمين )  
بمجرد هذا لا يصح الدعوى ، وكذا لو ادعى انه اخسره فلان بغير حق كذا في الخلاصة \*  
دعى على انسان انه اخسرنى كذا ( بسبب أنك سعيت كرد مرأيا صاحب سلطان بناحق )  
وشهد الشهود ( كه اين فلان سعيت كرد با صاحب سلطان بناحق مراين مدعي را و صاحب سلطان  
بستند بناحق از اين مدعي بسبب سعيت اين مدعي عليه اين مقدار مال موصوف ) فهذه  
الدعوى والشهادة صحيحة وأن لم يذكر قابض المال على التعيين ولا بد من تفسير السعاية لينظر  
انه هل يوجب المال عليه فانه يجوز انه سعى الى اصحاب السلطان وقال لي عليه حق واجب  
فاصروه بالدفع اليّ فطلبوه بالاداء واخذوا الجعل منه وهذه السعاية لا تكون مرجبة للضمان لأنها  
بحق وكذلك اذا سعى وقال انه يجي الى امرأتى فاخذت السلطان واخذ منه المال بهذا السبب  
لا يكون موجبا للضمان لانه تكلم بما هو صدق وهو قاصد الحسبة في هذا فلا تكون هذه السعاية موجبة  
للضمان والموجب للضمان ان يأتي بكلام كذب يكون ذلك سببا لاخذ المال منه ولا يكون قصده  
اقامة الحسبة كما لو قال عند السلطان ان فلانا وجد مالا وقد وجد المال فهذا موجب للضمان لان  
السلطان ظاهرا يأخذ المال منه بهذا السبب كذا في خزائن المفتين \* ولو ادعى انه ارتشى منه لا تصير  
ايضا بدون التفصيل فان فسر على الوجه تسمع والا فلا كذا في الخلاصة \* الفصل الثالث فيما  
يتعلق بالعقار ان كان المدعى به عقارا ذكر حدودها الاربعة واسماء اصحابها ونسبهم الى الجد كذا  
في الاختيار شرح المختار \* ولا بد من ذكر الجد عند ابى حنيفة رح هو الصحيح كذا في السراج الوهاج \*  
هذا اذا لم يشتهر الرجل فان اشتهر فلا حاجة الى ذكر الاب والجد اجماعا كذا في الوجيز للكردي \*  
ذكر الشيخ الامام الفقيه الحاكم ابو نصر احمد بن محمد السمرقندي في شروطه اذا وقع الدعوى  
في العقار لا بد من ذكر البلدة التي فيها الدار ثم من ذكر المحلة ثم من ذكر السكة فيبدأ أولا  
بذكر الكورة ثم بالمحلة ثم بالسكة اختيارا بقول محمد رح فان المذهب عنده ان يبدأ بالاعم  
ثم ينزل من الاعم الى الاخص وقال ابو زيد البغدادي يبدأ بالاصغر ثم بالاعم فيقول دار  
في سكة كذا في محلة كذا في كورة كذا لكن ما قاله محمد بن الحسن رح احسن كذا في الفصول  
العمادية \* وذكر انه في يد المدعى عليه ولا تثبت اليد في العقار بتصادق المدعي والمدعى عليه  
انه في يده بل يثبت بالبينة او علم القاضي في الصحيح كذا في الكافي \* وذكر انه يطالب به



لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولانه يحتمل ان يكون مرهونا في يده او محبوسا بالثمن في يده وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال وعن هذا قالوا في المنقول يجب ان يقول في يده بغير حق كذا في الهداية \* قال جماعة من اهل الشروط ينبغي ان يذكر في الحد ولزريق دار فلان ولا يذكر دار فلان وعندنا كلا اللغتين على السواء ايما ذكر فهو حسن كذا في المحيط \* ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولكنه اخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعى عليه ليس هذا المحدود في يدي او قال ليس علي تسليم هذا المحدود فانه لا يتوجه عليه هذه الخصومة وان قل المدعى عليه هذا المحدود في يدي غير انك اخطأت لا يلتفت اليه الا اذا توافقت على الخطاء فحينئذ يستأنف الخصومة كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى دارا وذكر ان احد حدودها ارض يد ثم ادعى ثانيا وذكر لهذا الحد ارض عمر ولا يقبل وان كان المدعى عليه بصدقه انه غلط ولا ادعى على آخر كما وبين حدوده (واز حد چهارم بعضى پيوسته رز عمرو بن احمد بن يوسف است ايشان پيوسته رز عمرو بن احمد بن عمر ونوشته اند و همچنين دعوى كرد و گواهان باین گواهی دادند قاضی حکم کرد این حکم در حق این رز که در دست مدعی علیه است) لا يصح (چون بعضی حدود را غلط گفته اند) ولا يجوز للمدعى ان يتصرف به كذا في خزانه المفتين \* ولو ذكر في الحد الرابع لزريق الرقية او الرقاق واليه المدخل او الباب فذلك لا يكفي لان في الازقة كثرة فلا بد من ان ينسبها الى ما يعرف به وان كانت لا ينسب الى شيء يقول رقية بالمحلة او بالقرية او الناحية ليقع بذاك نوع معرفة كذا في الفصول العبادية \* وهكذا في الوجيز للكردي \* وان ذكر حدين لا يكفي في ظاهر الرواية عند اصحابنا وان ذكر ثلثة حدود كفاه وكيف يحكم بالحد الرابع في هذه قال الخصاص رح في وقفه جعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث حتى ينتهي الى مبدأ الحد الاول كذا في المحيط \* اذا كان الحد الرابع لزريق ملك رجلين لكل واحد منهما ارض على حدة او لزريق ارض فلان ومسجد فتال المدعى الحد الرابع لزريق ارض فلان ولم يذكر الجار الا خرا والمسجد يصح وقيل الصحيح ان لا يصح دعواه في هذين الفصلين هكذا في الفصول العبادية \* لو ادعى محدودا او احد حدوده او جميعها متصلة بملك المدعى هل يحتاج الى ذكر الفاصل قيل لا يحتاج وان كان متصلا بملك المدعى عليه يحتاج الى ذكر الفاصل

ذكر الفاصل وقيل ان كان المدعى ارضا فكذلك الجواب وان كان بيتا او منزلا او دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والجدار فاصل هكذا في المحيط في كتاب الشهادات \* والشجرة لا تصلح فاصلا اما المسناة تصلح فاصلا والشجر اذا كان محيطا بجميع المدعى بها يصلح فاصلا كذا في الخلاصة \* والطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان الطول والعرض على الاصح والنهر لا يصلح حدا والاصح انه يصلح كالخندق كذا في خزائن المفتين \* وهل يشترط ذكر طول النهر وعرضه الاصح انه لا يشترط كذا في خزائن الفتاوى \* واذا جعل الحد طريق العامة لا يشترط ان يذكر طريق القرية او طريق البلدة كذا في المحيط في كتاب الشهادات \* وفي ظاهر المذهب ان السور يصلح حدا كذا في الفصول العمادية \* وهو الاصح كذا في خزائن الفتاوى \* والمقبرة او ربوة تصلح حدا والا لا كذا في الوجيز للكرديري \* اذا ادعى عشر ديرات ارض وبين حدود التسع دون الواحدة ان كانت تلك الارض الواحدة في وسط هذه الاراضي فقد دخلت في الحد فيجوز ان يقضى بالجملة عند ظهور الحجة وان كانت هذه الواحدة على طرف فبدون ذكر الحد لا يصير معلوما فلا يجوز القضاء بها كذا في خزائن المفتين \* وهكذا في الوجيز للكرديري \* ولو قال لزريق ارض الوقف لا بد وان يبين المصروف ولو قال لزريق ارض المملكة يبين اسم امير المملكة ونسبه ان كان الامير اثنين كذا في الخلاصة في كتاب الشهادات \* واذا ذكر في الحد لزريق ارض ورثة فلان فذلك لا يكفي كذا في المحيط \* واذا كتب لزريق ملك ورثة فلان لا يصلح كذا في الوجيز للكرديري \* ورأيت بخط الموثوق به اذا كتب لزريق دار من تركة فلان يصح ويصلح هذا وهذا في غابة الحسن واوذكر في الحد لزريق ارض (مياين ديهي) فذلك لا يكفي فاذا جعل احد حدوده اراض لا يدري مالها لا يكفي ما لم يقل هي في يد فلان حتى يحصل المعرفة اذا ذكر احد الحدود لزريق ارض المملكة يصح وان لم يذكر انها في يد من لكن يشترط ان يقول والفاصل بينهما كذا كذا في الفصول العمادية \* وفي اشتراط حدود المستثنيات نحو الطريق والمقبرة والحياض اختلاف المشائخ فمنهم من شرط ذلك ومنهم من لم يشترط ولا بد من تحديد المستثنى بحيث يقع به الامتياز وما يكتبون في زماننا في تحديد المستثنى ان حدودها الاربعة لزريق ارض دخلت في هذه الدعوى او في هذا البيع لا يصح لانه لا يقع به الامتياز فيذكر في التحديد نهرا يقرب هذا المستثنى بحيث يقع به التمييز كذا في خزائن المفتين \* وكان ظهير الدين المرغيناني رح يقول اذا كانت المقبرة تلا لا يحتاج الى ذكر حدودها وان لم يكن تلا لا يحتاج كذا في الفصول العمادية \*



قال الامام النسفي الشيخ الامام السرخسي كان يشترط في استثناء المساجد والمقابر والحياض وطرق العامة ونحوها في شراء القرية الخالصة ان يذكر حدود هذه الاشياء ومقاديرها طولاً وعرضاً وكان يرد المحاضر والسجلات والصكوك التي كان فيها استثناء هذه الاشياء مطلقاً من غير بيان الحدود وقال الامام النسفي السيد الامام ابو شجاع لا يشترط ذكر الحدود لهذه الاشياء قال ففتي بهذا تسهلاً للامر على المسلمين كذا في الخلاصة \* وما يكتبونه في زماننا وقد عرف المتعاقدان هذان جميع ما ورد عليه العقد واحاط به علماً فتد استدل به بعض مشائخنا وهو المختار لان المبيع لا يصير به معلوماً للقاضي عند الشهادة فلا بد من التعيين كذا في العصول العمادية \* رجب ادعى داراً في يد رجل فقال له القاضي هل تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاه وبين الحدود ولا تسمع اما اذا قال لا اعرف اسامي صاحب الحدود ثم ذكر في المرة الثانية تسمع ولا حاجة الى التوفيق كذا في الخلاصة \* ولو انه قال لا اعرف الحدود ثم ذكر الحدود بعد ذلك وقال عنيت بقولي لا اعرف الحدود لا اعرف اسماء اصحاب الحدود قبل ذلك منه وتسمع دعواه كذا في الذخيرة \* رجب ادعى محدوداً وذكر حدودها وقال في تعريفها وفيها اشجار وكان المحدود بتلك الحدود ولكنها خالية عن الاشجار لا تبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الاشجار الحيطان ولو كان المدعي قال في تعريفها ليس فيها شجر ولا حائط فاذا فيها اشجار عظيمة لا يتصور حدونها بعد الدعوى الا ان حدودها يوافق الحدود التي ذكر تبطل دعواه ولو ادعى ارضاً ذكر حدودها وقال هي عشر ديرات ارض او عشر جريب فكانت اكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا لو قال هي ارض يبذر فيها عشر مكائيل فاذا هي اكثر من ذلك او اقل الا ان الحدود وافقت دعوى المدعي لا تبطل دعوى المدعي لان هذا خلاف بحتمل التوفيق وهي غير محتاج اليه كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى محدوداً في موضع كذا وبين الحدود ولم يبين المحدود كرم او ارض او دار وشهد الشهود كذلك هل تسمع الدعوى والشهادة حكى فتوى شمس الائمة السرخسي رح انه لا تصح الدعوى والشهادة وحكى فتوى شمس الاسلام الاوزجندی ان المدعي اذا بين المصرو والمحلة والموضع والحدود تصح الدعوى ولا يوجب ترك بيان المحدود ما هو جهالة في المدعي وكان ظهير الدين المرغيناني يكتب في جواب الفتوى ان تسمع قاض هذه الدعوى يجوز وقيل ذكر المصرو والقرية والمحلة ليس بلازم وذكر رشيد الدين انه لا بد ان يكتب باي موضع ليرفع الجهالة وذكر ايضا ان يكتب صك الضيعة

لا بد ان يكتب باي قربة هي وباي موضع لانه وان بين الحد لكن اذا لم يبين الموضع فالجهالة فيه باقية قلت واختلافات اهل الشروط انه ينزل من الاعم الى الاخص او من الاخص الى الاعم اجماع علي شرطية البيان كذا في الفصول العمادية \* اذا ادعى مسيل ماء في دار رجل لا بد وان يبين مسيل ماء المطر او ماء الوضوء كذا في خزائن المفتين \* وينبغي ان يبين موضع مسيل الماء انه في مقدم البيت او في مؤخرة كذا في المحيط \* رجل ادعى مجرى ماء في ارض رجل او طريقا في دار رجل ذكر في بعض الروايات انه لا تسمع دعواه ولا تقبل الشهادة الا بعد بيان الموضع والطول والعرض وذكر في الاصل انه تسمع دعواه وتقبل الشهادة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من الشهادة الباطلة من كتاب الشهادات \* ادعى علي آخر انه شق في ارضه نهرا وساق فيه الماء الى ارضه لا بد وان يسمى الارض التي شق فيها وان يبين موضع النهر انه من الجانب الايمن من هذه الارض او من الجانب الايسر ويبين قدر طول النهر وعرضه ويبين عمقه فاذا بين ذلك ان اقر المدعى عليه بذلك لزمه وان انكر حلفه بالله ما احدثت في ارض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعي وكذا الوادعي انه بنى في ارضه بناء لا يلتفت الى دعواه حتى يبين الارض ويصف البناء طوله وعرضه وانه من الخشب او من المدر وكذا اذا ادعى غرس الشجر في ارضه فهو علي ما ذكرنا فان بين المدعي ذلك ان اقر المدعى عليه امر بدفع البناء والشجر وان انكر حلفه بطله ما بنيت هذا البناء وما غرس هذا الشجر في ارض هذا الرجل فان نكل امر بدفع البناء والشجر كذا في الفصول العمادية \* اذا ادعى علي آخر ثلاثة اسهم من عشرة اسهم من دار وقال هذه الاسهم الثلاثة من العشرة الاسهم من الدار المحدودة ملكي وحقي وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق ولم يذكر ان جميع هذه الدار في يده وكذلك لم يشهد الشهود ان جميع هذه الدار في يده هذا المدعى عليه فهذه الدعوى وهذه الشهادة مقبولة كذا في المحيط \* وفي دعوى غصب نصف الدار شائعا هل يشترط ان يبين كون جميع الدار في يد المدعى عليه اختلف المشائخ فيه قال بعضهم يشترط لان غصب نصف الدار شائعا لا يكون كل الدار في يده وقال بعضهم غصب نصف الدار شائعا يتصور بان تكون الدار في يد رجلين فغصبه من يد احدهما يكون غصبا لنصف الدار شائعا كذا في الفصول العمادية \* ادعى انه له بسبب وقوعه في حصته لا بد ان يذكر ان القسمة كانت بالقضاء وبالرضاء كذا في الوجيز للكردي \* باع دار غيره وسلمها الى المشتري وجاء المالك فادعى الدار على البائع هل تصح الدعوى ينظر



ان اراد اخذ الدار لا تصح وان اراد التضمن بالغصب فعلى الخلاف المشهور ان الغصب في العقار هل يتحقق موجبا للضمان وفي وجوب الضمان بالبيع والتسليم روايتان عن ابي حنيفة رح كذا في المحيط \* والآصح ان العقار يضمن بالبيع والتسليم كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والثلاثين \* وان اراد اجازة البيع واخذ الثمن تصح دعواه كذا في المحيط \* ادعى دارا من تركه والده انه اشتراها من والده في مرضه وانكر بائى الورثة ذلك فقد قيل لا تصح هذه الدعوى وقيل ينبغي ان تصح كذا في الذخيرة \* رجل باع عقارا وابنه وامرأته وبعض اقاربه حاضرا يعلم به ووقع القبض بينهما وتصرف المشتري زمانا ثم ان الحاضر عند البيع ادعى على المشتري انه ملكه ولم يكن ملك البائع وقت البيع اتفق المتأخرون ومن مشائخ سمروند على انه لا تصح هذه الدعوى ويجعل سكوته كالا فصح بالاقرار انه ملك البائع ومشائخ بخارا افتوا بصحة هذه الدعوى قال الصدر الشهيد في واقعته ان نظر المفتي في المدعى وافتمى بما هو الا حوط كان احسن وان لم يمكنه ذلك يفني بقول مشائخ بخارا فان كان الحاضر عند البيع جاء الى المشتري وتقاضاه الثمن بان بعته البائع اليد لا تسمع دعواه بعد ذلك الملك لنفسه وبصير مجيزا للبيع بتقاضى الثمن فلا تصح بعد ذلك دعواه الملك كذا في المحيط \* رجل ادعى دارا في يد رجل فقال اشتريت من صبيك في صغر ك تصح اذا ذكر اسم الوصي ونسبه وكذا لو قال اشتريت من وكيلك اما لو قال اشترى وكيلي منك لا تصح كذا في الخلاصة \* رجل ادعى دارا في يد انسان وقال في دعواه هذه الدار كانت لابى فلان مات وتركها ميراثا لى ولاختى فلان فلا وارث له غيرنا وترك دوا واثابا تقسمنا الميراث وقعت هذه الدار في نصيبى بالقسمة واليوم جميع هذه الدار ملكي لهذا السبب وفي يد هذا بغير حق فدعواه صحيحة ولكن لا بد وان يقول واخذت اختي نصيبها من تلك الاموال حتى تصح منه مطالبة المدعى عليه بتسليم كل الدار اليه ولو كان قال في دعواه مات ابي وتركها ميراثا لى ولاختى ثم ان اختي اقرت بجميعها لى فصدقتها في اقرارها حكى عن شيخ الاسلام الاوزجندى رح انه قال دعواه صحيحة والصحيح انه لا تصح دعواه في البت كذا في المحيط في فصل الشهادة في الموارد من كتاب الشهادات \* سئل الامام شمس الاسلام الاوزجندى رح عن ادعى على آخر عينا وقال كان هذا ملك ابي مات وتركها ميراثا لى ولفلان وسمى عدد الورثة

عدد الورثة الا انه لم يبين حصة نفسه فهذه الدعوى صحيحة منه ولكن اذا آل الامر الى المطالبة بالتسليم لا بد وان يبين حصته ولو كان بين حصته ولم يبين عدد الورثة بان قال مات ابي وترك هذا العين ميراثا لي ولجماعة سوائي وحقي منه كذا وطالبته بتسليم ذلك لا تصح منه الدعوى ولا بد من بيان عدد الورثة كذا في الذخيرة \* اذا ادعى الرجل دارا ميراثا من ابيه او امه ولم يذكر اسم المورث ونسبه حكى عن شمس الاسلام الا وزجندى ان لا تسمع دعواه كذا في المحيط في فصل الشهادة في المواريث \* لو ادعى عينا في يد انسان انه له لما ان صاحب اليد اقربه له اراد على عليه دراهم وقال في دعواه لي عليه الف درهم لما انه اقربها له او قال ابتداء ان هذا الرجل اقران هذا العين لي او اقران لي عليه كذا من الدراهم لا تصح هذه الدعوى على قول عامة المشائخ كذا في خزائن المفتين نقلا عن الذخيرة \* ذكر الصدر الشهيد في الباب الثاني والخمسين من شرح ادب القاضي ان المدعى لو ادعى انه اقران هذا الشيء لي فمرة بالتسليم الي ولم يدع انه ملكي فعامة العلماء على انه يسمع ويأمره بالتسليم اليه كذا في الفصول العمادية \* اجمعوا على انه لو قال هذا العين ملكي وهكذا اقربه صاحب اليد او قال لي عليه كذا وهكذا اقربه المدعى عليه انه تصح الدعوى وتسمع البيعة على اقراره كذا في الذخيرة \* وفي هذه الصورة لو انكر هل يحلف على اقراره الفتوى على انه لا يحلف على الاقرار وانما يحلف على المال كذا في الفصول العمادية \* وكما لا تصح دعوى المال بسبب الاقرار لا تصح دعوى النكاح ايضا بسبب الاقرار كذا في خزائن المفتين \* ولو قال في الدعوى ان صاحب اليد قال هذا العين لك يسمع ذلك منه لان هذه دعوى الهبة والهبة سبب الملك كذا في الذخيرة \* اختلفوا انه هل تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع حتى لو اقام المدعى عليه بيعة ان المدعى اقرانه لاحق له على المدعى عليه واقام بيعة ان المدعى اقران هذا ملك هذا المدعى عليه هل تقبل ما منهم على انه تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع كذا في الفصول العمادية \* الباب الثالث في اليمين وفيه

ثلاثة فصول \* الفصل الاول في الاستحلاف والنكول الاستحلاف يحتاج الى معرفة اليمين وتفسيرها وركنها وشرطها وحكمها اما تفسيرها فاليمين عبارة عن القوة والقدرة ومعنى القدرة ههنا ان يتقوى الحالف في انكاره بان يدفع دعوى المدعى للحال واما ركنها فذكر اسم الله تعالى مقرونا بالخبر واما شرطها فانكار المنكر واما حكمها فانقطاع الخصومة وانفصال المشاجرة بينهما حتى لا تسمع دعوى المدعى بعد ذلك اذا لم يكن له بيعة قال الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ر



اذا شك الرجل فيما يدعي عليه فينبغي له ان يرضي خصمه ولا يعجل بيمينه ويصالحه وان كان في شبهة ينظر ان كان اكبر رأيه ان دعواه حق فلا يسعد ان يحلف وان كان اكبر رأيه ان دعواه باطل يسعد ان يحلف هكذا في محيط السرخسي \* الاستحلاف يجري في الدعوى الصحيحة دون فاسدتها كذا في الفصول العمادية \* فان صحت الدعوى سأل المدعي عليه عنها فان اقر وانكر فبرهن المدعي قضي عليه والاحلف بطله كذا في كزاند فائق \* اذا توجهت اليمين على المنكر ان شاء حلف ان كان صادقا وان شاء قدى يمينه بالمال كذا في محيط السرخسي \* لو حلف بطلب المدعي يمينه بين يدي القاضي من غير استحلاف القاضي فهذا ليس بتحليف لان التحليف حق القاضي كذا في القنية \* وهكذا في البحر الرائق \* قال ابو يوسف رح اربعة اشياء يستحلف القاضي الخصم قبل ان يسأل المدعي ذلك احدها الشفيع اذا طلب من القاضي ان يقضي بالشفعة يحلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وان لم يطلب المشتري ذلك وعندابي حنيفة ومحمد رح لا يستحلفه الثاني البكر اذا بلغت فاخترت الفرقه وطلبت التثريق من القاضي يستحلفها بالله لقد اخترت الفرقه حين بلغت وان لم يدعه الزوج الثالث المشتري اذا اراد الرد بالعيب يحلفه القاضي انك لم ترض بالعيب ولا عرضته على البيع منذ رأيتك الرابع المرأة اذا سألت من القاضي ان يفرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفها بالله ما اعطاك نفقتك حين خرج ويجب ان تكون مسئلة النفقة في قولهم جميعا كذا في الفصول العمادية \* وفي الاستحقاق يحلف المستحق بالله ما بعث ولا وهبت عندابي يوسف رح وعندهما لا يحلف بدون طلب الخصم كذا في الخلاصة والوجيز المذكورين \* واجمعوا على ان من ادعى ديناً على ميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون الميت ولا من اجدادك اليك منه ولا قبض لك قابض بامرک ولا ابرأته منه ولا شيئاً منه ولا احلت بذلك ولا بشي منه على احد ولا عندك به ولا بشي منه رهن كذا في الخلاصة \* لا يحلف مع وجود البرهان الا في مسائل الاولى يحلف مدعي الدين على الميت اذا برهن ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعي حقا في التركة وانبت بالبينة فانه يحلف من غير طلب خصم انه ما استوفى حقه وهو مثل حقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى الثانية المستحق للمبيع بالبينة للمستحق عليه تحليفه بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرجت العين من ملكه الثالثة يحلف مدعي الا بق مع البينة بالله انه

باق على ملكك الى الآن لم يخرج ببيع ولا هبة كذا في البحر الرائق \* واذا قال المدعى لى عليه  
شهود حضور في المصر وطلب حلفه لم يحلف عند ابي حنيفة ر ح ولكن يقال لخصمه اعطك نية لا بنفسك  
ثلاثة ايام لثلاث غيب فيبطل حق المدعي ويجب ان يكون الكفيل ثقة معروف الدار حتى يحصل  
فائدة التكفيل كذا في الكافي \* وان قال لا اوقال شهودي غيب او مرضى حلف المدعى عليه  
وقال مشائخنا اذا قال المدعي شهودي غيب او مرضى انما يحلف المدعى عليه اذا بعث القاضي  
امينا من امثاله الى محلة الشهود الذين سماهم المدعي حتى يسأل عن الشهود فان اخبروا انهم  
غيب او مرضى يحلفه اما بدون ذلك لا يحلفه على قول من لا يرى الاستحلاف اذا كان له بينة  
حاضرة في المصر كذا في المحيط \* واذا نكل المدعى عليه عن اليمين قضى بالمال للمدعي على  
المدعى عليه بسبب النكول عندنا ولا بد ان يكون النكول في مجلس القضاء كذا في الكافي \* ولا بد  
اليمين على المدعي كذا في الهداية \* وينبغي للقاضي ان يقول له اني اعرض عليك اليمين  
ثلاث مرات فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعى فاذا كرر العرض عليه ثلاث مرات قضى عليه  
بالنكول كذا في الكافي \* وهذا التكرار ذكره الخصاص لزيادة الاحتياط والمبالغة في ايلاء العذر  
فاما المذهب انه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جاز هو الصحيح والاول اولى كذا في الهداية \*  
ولو عرض عليه اليمين ثلاث مرات فابى ان يحلف وقضى عليه بالنكول ثم قال انا احلف لا يلتفت  
اليه ولو قال انا احلف قبل ان يقضى عليه يقبل ذلك منه ويشترط ان يكون القضاء على فور النكول  
هنا بعض المشائخ وعلى قول الخصاص لا يشترط وعليه الفتوى كذا في الفصول العمادية \* ولو  
ان القاضي عرض عليه اليمين في المرة الاولى فقال لا احلف ولما عرض عليه في المرة الثانية قال  
احلف فاراد ان يحلفه فقال له قل بالله فقال لا احلف ثم عرض عليه اليمين ثانيا فقال لا احلف فان القاضي  
يقضى عليه ويجب كل ذلك عليه ولو ان المدعى عليه بعد عرض القاضي عليه اليمين مرتين استمهله  
ثلاثة ايام ثم جاء بعد ثلاثة ايام وقال لا احلف فان القاضي لا يقضى عليه حتى نكل ثلاثة ويستقبل عليه  
اليمين ثلاث مرات ولا يعتبر نكوله قبل الاستمهال كذا في فتاوى قاضيخان \* ثم ان النكول  
قد يكون حقيقيا كقوله لا احلف وقد يكون حكما بان يسكت وحكمه حكم الاول اذا علم انه لا آفة به  
من طرش او خرس هو الصحيح كذا في الكافي \* ولو سأل القاضي عن دعوة فسكت ولم يجبه  
وكلمه القاضي بشيء لم يجبه فالقاضي يأمر المدعي ان يأخذ منه كفلا حتى يسأل عن قصته



كتاب الدعوى ( ٢٠ ) ( الباب الثالث ) الفصل الاول

وحالته هل به آفة تمنعه من السمع والكلام فان ظهر انه لا آفة به واعاده الى مجلس القاضي فادعى وهو ساكت فالقاضي بعرض عليه اليمين ثلثا فيقضي عليه بالنكول ولو قال لا اقر ولا انكر لا يحلفه و يحبسه عند ابي حنيفة رح وعندهما يجعل منكرا كذا في محيط السرخسي \* وان علم القاضي ان بلسانه آفة بان علم انه اخرس بأمره ان يجيب بالاشارة ويعمل بإشارته فان اشار بالاقرار ثم الاقرار وان اشار بالانكار عرض عليه اليمين فان اشار بالاجابة كان يمينا وان اشار بالالباء يكون نكولا فيقضي عليه بالنكول كذا في الذخيرة \* ان ادعى رجل على امرأته انه تزوجها وانكرت المرأة ذاك او ادعت المرأة النكاح وانكر الرجل او ادعى الرجل بعد الطلاق وانقضاء العدة انه كان راجعها في العدة وانكرت المرأة او ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج او ادعى الزوج بعد انقضاء مدة الإيلاء انه كان ذاء اليها في المدة وانكرت المرأة او ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج او ادعى على مجهول انه عبدة او ادعى المجهول عليه ذلك او اختصما على هذا الوجه في ولاء العتاقة او ولاء المولاة او ادعى على رجل ان المدعى عليه ولده او والدته او ادعت المرأة على مولاها انها ولدت منه هذا الولد او ادعت انها ولدت منه ولد او قدمات الولد وانها ام ولده عند ابي حنيفة رح لا يستحلف المنكر في هذه المسائل السبع وعندهما يستحلف واذا نكل يقضى بالنكول كذا في النهاية \* وكذلك لو كانت الدعوى في الرضاء بالنكاح او في الامر بالنكاح يستحلف عندهما كذا في خزانة المفتين \* واما المولى اذا ادعى الاستيلاء ثبت باقراره ولا يلتفت الى انكاره ففي هذه المسائل يتصور الدعوى من الجانبين الا في الاستيلاء كذا في الجوهرة النيرة \* قال القاضي فخر الدين في الجامع الصغير والفتوى على قولهما وقيل ينبغي للقاضي ان ينظر في حال المدعى عليه فان رآه متعنتا يحلفه ويأخذ بقولهما فان كان مظلوما لا يحلفه آخذا بقوله كذا في الكافي \* قال في البنايع اذا رفعت المرأة زوجها الى القاضي وجحد الزوج نكاحها حلفه القاضي فاذا حلف يقول فرقت بينكما هكذا روى خلف بن ايوب عن ابي يوسف رح وقيل يقول القاضي للزوج ان كانت امرأتك فهي طالق فيقول الزوج نعم كذا في السراج الوهاج \* ثم على قول ابي حنيفة رح اذا كان لا يجري الاستحلاف في النكاح لو كان دعوى النكاح من المرأة وقالت المرأة للقاضي لا يمكنني ان اتزوج لان هذا زوجي وقد انكر النكاح فسر ليطلقني لا تزوج والزوج لا يمكنه ان يطلقها لان بالطلاق يصير مقرا بالنكاح ماذا يصنع القاضي ذكر

ذكر فخر الاسلام عليّ البزدوي يقول للزوج فل لها ان كنت امرأتني فانت طالق كذا في المحيط \*  
 وأن كان الدعوى من الزوج وقال انا اريد ان اتزوج اختها او اربعاسواها فان القاضي لا يملكه  
 من ذلك لانه اقر لهذه المرأة انها امرأته فيقول له ان كنت تريد ذلك فطلق هذه ثم تزوج اختها  
 او اربعاسواها كذا في البدائع \* وانما يستحلف في النسب المجرد عندهما اذا كان يثبت باقراره  
 كذا في الهداية \* اقرار الرجل يصح بخمسة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه اقرب ما يلزمه ولا يصح  
 اقراره ببا سواهم وبصح اقرار المرأة باربعة بالوالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى  
 هؤلاء لان فيه تحميل النسب على الغير الا اذا صدق الزوج في اقرارها بالولد او يشهد بولادة الولد  
 هكذا في غاية البيان \* هذا كله اذا لم يدع المدعي بدعوى هذه الاشياء مالا اما اذا ادعى مالا  
 بدعوى هذه الاشياء كالمراة تدعي على رجل انه تزوجها على كذا وطلقها قبل الدخول بها وادعت  
 نصف المهر ولم تدع الطلاق وادعت النفقة جلفه القاضي بلاخلاف كذا في الفتاوى الصغرى \* اذا  
 قال المدعي انا اخو المدعى عليه لاييه وان اباهما مات وترك مالا في يده هذا المدعى عليه وادعى  
 حبرا بان قال هذا الصغير الذي التقطه اخي ولي ولاية الحجر عليه وانكر ذواليد او قال المدعي  
 وهوز من انا اخو المدعى عليه فافرض اي عليه النفقة وانكر المدعى عليه ان يكون هذا المدعى اخاه  
 او اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك يستحلف المدعى عليه على ما يدعي  
 من النسب بالاجماع ولكن ان نكل ثبت ما ادعى من المال او الحق لا النسب هكذا في الكافي \*  
 اما الحدود فاجمعوا انه لا يستحلف فيها الا في السرقة فاذا ادعى على آخر سرقة فانكر فانه يستحلف  
 فان ابى ان يحلف لم يقطع ويضمن المال وكذا اللعان لا يستحلف فيه ايضا بالاجماع لان اللعان في  
 معنى الجحد فاذا ادعت على زوجها انه قد نفها وارادت استحلافه فانه لا يستحلفه كذا في السراج الوهاج \*  
 ذكر الصدر الشهيد ر ح ان الحدود لا يستحلف فيها بالاجماع الا اذا تضمن حقا بان علق عتق عبده  
 بالزنا وقال ان زنت فانت حرف ادعى العبد انه قد زنى ولا يثبت له عليه يستحلف المولى حتى اذا نكل ثبت  
 العتق دون الزنا كذا في التبيين \* ثم اذا حلف المولى هنا كما هو المختار يحلف على المسبب بالله  
 ما زنت بعد ما حلفت يعتق عبدك هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ان رجلا ادعى على رجل انه  
 قال له يا منافق يا زنديق يا كافر او ادعى انه ضربه او لطمه او ما شبه ذلك من الامور التي  
 اوجبت التعزير واراد تحليفه فالتعزير لا يشي عليه وان نكل يقضي عليه بالتعزير



ويكون التحليف فيه على الحاصل كذا في المحيط \* ومن ادعى قصاصا على غيره فمجده استخلف  
بالاجماع كذا في الهداية \* فان حلف فانه يبرأ كذا في السراج الوهاج \* ثم ان نكل عن اليمين  
فيما دون النفس يلزمه النصاص وان نكل في النفس حبس حتى يقر او يحلف وهذا عند ابي حنيفة رح  
وقال ابو يوسف ومحمد رح يلزمه الارش فيهما كذا في الهداية \* الفصل الثاني في كيفية اليمين  
والاستخلاف من توجه عليه اليمين فالقاضي يحلفه بالله ولا يحلفه بغير الله كذا في محيط السرخسي \*  
ان اراد المدعي تحليفه بالطلاق او العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف  
بالطلاق او العتاق ونحو ذلك حرام وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* وبغلق بذكر اوصافه  
نحو قوله قل هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر  
ما يعلم من العلانية ما يعلن هذا عليك ولا تباك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء  
منه وله ان يزيد في التغليظ على هذا وله ان ينقص منه الا انه ان يحناه فلا يذكرك لفظ الواو كيلا يتكرر  
عليه اليمين وان شاء القاضي لم يغلق فيقول قل بالله او والله كذا في الكافي \* وبعضهم قالوا القاضي  
ينظر الى المدعي عليه ان عرفه بالخير والصلاح او رأى عليه سيما الخير ولم ينهه اكتفى بذكر  
اسم الله وحده وان كان على خلاف ذلك غلظه وبعضهم قالوا نظر الى المدعي به ان كان مالا  
عظيما غلظ عليه وان كان فقيرا بكتفى بذكر اسم الله وحده ثم بعضهم قدروا العظيم بنصاب الزكاة  
وبعضهم قدروا بنصاب السروقة ان اراد التغليظ على اليهودي يحلفه بالله الذي انزل التوراة  
على موسى وان اراد التغليظ على النصراني يحلفه بالله الذي انزل الانجيل على عيسى كذا  
في المحيط \* ولا يحلف بالاشارة الى مصحف معين بان يقول بالله الذي انزل هذا الانجيل وهذه  
التوراة لانه ثبت تحريف بعضها فلا يؤمن ان يقع الاشارة الى المحرف فيكون التحليف به تغليظا  
بما ليس بكلام الله عز وجل هكذا في البدائع \* ويحلف المجوسي بالله الذي خلق النار هكذا  
ذكر محمد رح في الاصل كذا في الهداية وكنز الدقائق \* وليس عند ابي حنيفة وابي يوسف رح  
خلاف ذلك في الظاهر الا انه روي عن ابي حنيفة رح في النوادر قال لا يحلف الا بالله خالصا  
فلهذا قال بعض مشائخنا لا ينبغي ان يذكر النار عند اليمين كذا في المبسوط \* وغيرهم من  
اهل الشرك يحلف بالله ولا يحلف بالله الذي خلق الوثن والصنم كذا في محيط السرخسي \*  
ولا يحلفون في بيوت عباداتهم كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا يجب تغليظ اليمين



على المسلم بزمان ولا مكان كذا في الكافي \* استحلاف الآخر س ان يقول القاضي عليك عهد الله ان كان لهذا عليك هذا الحق ويشير الآخر برأسه اي نعم ولا يستحلفه بالله ماله هذا عليك الف ويشير الآخر برأسه اي نعم كذا في محيط السرخسي \* وان كان المدعي آخرس وله اشارات معروفة وخصمه صحيح فالقاضي يحلفه بطلب الآخرس بالله الذي لا اله الا هو كما اذا كانا صحيحين وان كان المدعي عليه مع كونه آخرس اصم والقاضي يعرفه انه اصم فان القاضي يكتب له وبأمره ان يجيب بالكتابة وان كان لا يعرف الكتابة وله اشارة معروفة يؤمر بالاشارة ليجيب ويعامل معه كما يعامل مع الآخرس كذا في الذخيرة \* اذا ادعى دينا ولم يذكر له سببا يحلف على الحاصل بالله ماله هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وكذا اذا ادعاه ملكا وحقاني عين حاضر مطلقا ولم يذكر له سببا يحلف على الحاصل فيحلف بالله ما هذا العين لفلان بن فلان ولا شيء منه يجمع بين الكل والبعض اجنياطا كذا في المحيط \* وان ادعى عليه دينا بسبب القرض او بسبب الشراء او ادعى ملكا بسبب البيع او الهبة او ادعى غصبا او عارية يستحلف على حاصل الدعوى في ظاهر رواية اصحابنا رح ولا يستحلف على السبب حتى لا يستحلف ما استقرضت منه هذا المال ما فصبته ما اودعك ما اشتريت منه هذا العين وكذا ما باعت منه هذا العين سواء عرض المدعي عليه او لم يعرض الا ان فيما سوى الوديعه يحلفه بالله ماله عليك ولا قبلك المال الذي يدعي ولا شيء منه وفي الوديعه يحلفه بالله ليس في يدك هذه الوديعه التي يدعي ولا شيء منه ولا له قبلك بحق منه لان المدعي لو كان اسنهلك الوديعه اودل سارقا عليها لا يكون في يده ويكون ضامنا لها فيحلف على نحو ما قلنا كذا في فناوى قاضيه خان \* ثم التحليف على الحاصل هو الاصل عند ابي حنيفة ومحمد رح اذا كان شيئا يرتفع برافع واذا كان فيه ترك النظر للمدعي فحينئذ يحلف على السبب اجما عا وذلك بان تدعي مبتوته ثقة والزوج ممن لا يراها او ادعى شئعة بالجوار والمشتري ممن لا يراها بان كان شافعا كذا في الكافي \* وعن ابي يوسف ومحمد رح ان المدعي اذا ادعى مالا مطلقا يحلف على المال وان ادعى مالا بسبب يحلف على المال بذلك السبب بالله ما استقرضت منه هذا المال او بالله ما اغتصبت منه هذا المال او نحو ذلك الا ان يعرض المدعي عليه للقاضي فيقول لا تحلفني على هذا الوجه فان الرجل قد يستقرض مالا ثم لا يكون ذلك المال عليه عند الدعوى

باردة او ابرأه منه فاذا عرضته على هذا الوجه حينئذ يحلفه على الحصول وبه اخذ بعض المشائخ وقال  
شعس الأئمة الحلواني ينظر الى جواب المدعى عليه ودعوى المدعى ان انكر المدعى عليه الاستقراض  
والغصب فقال ما استقرضت منه شيئاً ولا غصبت منه شيئاً ولا يحلف على السبب بالله ما استقرضت  
وان قال المدعى عليه في الجواب ليس له عليّ هذا المال الذي يدعى ولا شيء منه يحلف  
على الحصول بالله ماله عليك ولا قبلك هذا المال الذي تدعى ولا شيء منه قال رحمه الله وهذا  
هو احسن الاقوال عندي وعليه اكثر القضاة رح كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كان سبباً  
لا يرتفع برفع فالتحليف على السبب بالاجماع كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه بخلاف  
الامة والعبد الكافر لانه ينكر الرق عليها بالردة والحقا وعليه بنتنض العهد والحق ولا ينكر  
على المسلم كذا في الهداية \* المشتري اذا ادعى الشراء فان ذكر نقد الثمن يحلف المدعى عليه  
بالله ما هذا العبد ملك المدعى ولا شيء منه بالسبب الذي ادعاه ولا يحلف بالله ما بعته كذا  
في النصول العمادية \* وان شاء يحلفه بالله ما بينك وبين هذا بيع قائم الساعة فيما ادعى او قال  
بالله ما هذه الدار شراء لهذا الساعة بما ادعى من الثمن او بالله ما هذا البيع الذي ادعى عليك  
في هذه الدار قائمة فيها الساعة بهذا الثمن على ما ادعى وان شاء حلفه ما عليك تسليم هذه الضيعة  
اليه بهذا البيع الذي يدعى سواء عرض المدعى عليه للقاضي او لم يعرض هكذا في شرح ادب القاضي  
للخصاف \* وان لم يذكر المشتري نقد الثمن يقال له احضر الثمن فاذا حضر الثمن يستحلفه القاضي  
بالله ما عليك قبض هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء حلفه بالله  
ما بينك وبين هذا شراء قائم الساعة كذا في النصول العمادية \* واذا ادعى البائع البيع وانكر المشتري  
ان ادعى انه سلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلف المشتري بالله ما قبلك هذه الدار ولا ثمنها وان ادعى انه  
لم يسلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلفه بالله ما هذه الدار لك ولا الثمن الذي سماه عليك كذا في  
محيط السرخسي \* ويستحلفه على العين والتمن جميعاً كما في دعوى الشراء كذا في النصول العمادية \*  
ويستحلف في النكاح ما بينكما نكاح قائم في الحال كذا في الهداية \* اذا ادعت النكاح والصداق  
بي ظاهر الرواية عنهما يحلف على الحصول بالله ما هذه امرأتك بهذا النكاح الذي تدعى ولا لها  
عليك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وان كان المدعى هذا الرجل  
يستحلف



يستحلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعي كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعت على زوجها تطليقة رجعية يحلف بالله ما هي طالق منك الساعة وان ادعت البائن ففي ظاهر الرواية بالله ما هي بائن منك الساعة بواحدة او ثلث على حسب الدعوى او بالله ما طلقها البائن او الثالث في هذا النكاح المدعى ولا يحلف ما طلقها ثلثا مطلقا كذا في الوجيز للكردي \* وكذلك اذالم تدع المرأة فلاك ولكن شهد عند القاضي شاهد واحد عدل او جماعة من الفساق بذلك لان حرمة الفرج حق الشرع فكان على القاضي الاحتياط في مثله بالاستحلاف كذا في المحيط \* ادعت انها سألته الطلاق فقال لها امرك بيدك فاخترت بذلك التفويض نفسها وحرمت عليه فانكر الزوج الامر والاختار لا يحلفه على الحاصل بلا خلاف ويحلف على السبب ويحناط فيه له ويحلف بالله ما جعلت امرها يدها منذ آخر تزوج تزوجتها بعد سؤاها الطلاق ولا علمت انها اختارت نفسها بذلك التفويض في مجلس التفويض كذا في الوجيز للكردي \* وان اقر بالامر وانكر اختيارها نفسها يحلف الزوج بالله ما تعلم انها اختارت نفسها في مجلس الامر الذي ادعت وان اقر بالاختيار وانكر الامر يحلف بالله ما جعلت امر امرأتك هذه بيدها قبل ان تختار نفسها في ذاك المجلس كذا في الفصول العمادية \* امرأة ادعت على زوجها انه آلى منها ومضت مدة الابلاء ووقعت الفرقة بينا وطلبت من القاضي تحليفه وقالت للقاضي انه ممن يرى ان المولى يوقف بعد الاربعة الاشهر فيحلف انها ليست ببائن منه ولا يحنث فيحلفه القاضي على السبب بالله ما قلت لها والله لا اقربك منذ كذا على ما ادعت وان نكل عن اليمين ابانها منه بتطليقة نظرا لها وان كان فيه احتمال الضرر بالزوج كذا في محيط السرخسي \* فان اقر الزوج بالابلاء فدعى انه فاء اليها في المدة وانكرت هي الفئ في المدة فالقول قولها مع اليمين ويحلف على الحاصل عند محمدرح فيحلف بالله لست بامرأة له اليوم بالسبب الذي يدعي ولا يحلف بالله لم يفئ اليك قبل مضي الاربعة الاشهر وفي كتاب الاستحلاف قال بشر سمعت ابا يوسف رح قال يستحلف بالله انه لم يفئ اليك قبل مضي الاربعة الاشهر قال والاحوط على قوله ان يزداد في اليمين فيحلف بالله لم يفئ اليك في الاربعة الاشهر في النكاح الذي يدعيه الزوج كذا في المحيط \* لو اختلفت من زوجها بمهرها وجحد الزوج فالقول قوله ويحلف على الحاصل على الاظهر وعند ابي يوسف رح على السبب كذا في خزائن المفتين \* امرأة ادعت على



زوجها انه حلف بطلاقها ثلثا ان لا يدخل هذه الدار وانه قد دخلها بعد اليمين ان اقر باليمين والدخول جميعا فقد اقر بالطلاق وان انكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على الحاصل بالله ما هذه المرأة بائن منك بثلاث تطبيقات كما ادعته وان اقر باليمين وانكر الدخول بعد اليمين يحلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان اقر بالدخول في ذلك الزمان وانكر اليمين يحلف بالله ما حلفت بطلاقها ثلثا ان لا يدخل الدار قبل ان يدخلها كذا في فتاوى قاضيهان \* وكذلك على هذا العتق اذا ادعى العبد او الامتة على المولى انه حلف بعقده انه لا يدخل هذه الدار وانه دخلها الا ان يعرض المولى او الزوج في ذلك بشيء فيستحلفه بالله ما هذه المرأة طالق منك ثلثا بهذه اليمين التي ادعت ولا هذه الامتة حرة بما ادعت من بيمينك فاذا حلف على ذلك فقد اتى على ما يريد كذا في شرح ادب القاضي للخصاف \* لو ادعى اني اودعت عندك كذا فقال اودعت مع فلان آخر فلا رد كله اليك يحلف المدعى عليه بالله ان رد الكل ليس بواجب عليك فاذا حلف اندفعت كذا في خزائن المفتين \* غصب جارية وغيبها فبرهن المالك على انه غصب منه جارية فانه يحبس بها حتى يجيء بها ويردها على المالك وهذه الدعوى صحيحة مع قيام الجهالة للضرورة وان لم يكن للمالك بينة يحلفه بالله ما لهذا عليك جارية ولا قيمتها وهو كذا درهمان ولا اقل من ذلك كذا في الوجيز المذكور في \* وفي الاجارة والمزارعة والمعاملة يحلف بالله ما بينك وبينه اجارة في هذه الدار قائمة او مزارعة في الارض قائمة لازمة اليوم الى الوقت الذي ادعاه بهذا الاجر الذي سماه كذا في محيط السرخسي \* وان ادعى المدعي اجرة الدار وجحد المدعى عليه يستحلفه القاضي بالله ما له قبلك هذا الاجر الذي سمي من اجارة هذه الدار لهذا الوقت الذي ادعى انه اجرها منك قالوا وان شاء القاضي حلفه بالله ما له قبلك هذا الاجر الذي سمي بهذا السبب الذي ادعاه او من هذا الوجه الذي ادعاه كذا في المحيط \* لو ادعى الكفالة بما لا يعرض حلف على حاصل الدعوى ولكن انما يحلفه اذا ادعى كفالة صحيحة منجزة او معلقة بشرط متعارف وذكر ان الكفالة باذنه او ذكر اجازته لتلك الكفالة في مجلس تلك الكفالة اما بدون ذلك لا يكون مدعى كفالة صحيحة فلا يترتب عليه التحليف واذا حلفه بالله ما له قبلك هذه الالف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى لا يتناول كفالة اخرى وكذا اذا كانت كفالة بعرض يحلفه بالله ما له قبلك هذا الثوب بسبب هذه الكفالة وفي النفس يقول بالله ما له قبلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في النصول

العمادية \* لو أن رجلا دعى على رجل أنه اشترى دارا بجنب داري واني شفيعتها بداري واراد استخلافه يحلفه القاضي على السبب بالله ما اشتريت هذه الدار التي سداها وحدودها كذا وكذا ولا شيئا منها وادعى المدمى عليه بالشراء والجوار الا انه يقول الشفيع لم يطلب الشفعة حين علم بالشراء وقال الشفيع لا بل ثبت فالقول قول الشفيع مع اليمين واذا كان القول قول الشفيع مع اليمين اذا طلب المشتري من القاضي يمين الشفيع فان القاضي يحلفه بالله لقد طلبت شفعة هذه الدار حين بلغك شراؤها واشهدت على ذلك بحضرة احد المتبايعين او الدار هكذا ذكر في كتاب الاستجلاف ولكن هذا انما يستقيم اذا ادعى المشتري انه بلغه الشراء وهو يمين ملامن الناس اما اذا لم يكن عنده من اشهده لم تبطل شفته بترك الاشهاد للحال فاذا اقرب ذلك حلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وخرجت الى الشهود حين قدرت وطلبتها بحضرة احد المتبايعين او الدار واشهدت على ذلك واذا ادعى الشفيع انه بلغه الخبر ليلا وانه طلب الشفعة واشهد عليها حين اصبح حلفه القاضي بالله ما بلغك الا في وقت الذي تدعي وقد طلبت الشفعة واشهدت على ذلك حين اصبحت كذا في المحيط \* والمخبرة بخيار البلوغ في حق اختيارها نفسها بمنزلة الشفيع في طلب الشفعة والاستجلاف على اختيارها نفسها نظير استجلاف الشفيع على طلب الشفعة فان قالت للقاضي قد اخترت نفسي حين بلغت او قالت حين بلغت طلبت الفرقة قبل قولها مع اليمين وان قالت بلغت امس وطلبت الفرقة فلا يقبل قولها ويحتاج الى اقامة البينة والجواب في الشفعة هكذا قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت فالتول فلوله ولو قال علمت امس وطلبت كلف اقامة البينة ولا يقبل فلوله هكذا في الفصول العمادية \* وان ادعى على رجل انه كسر ابريقا له من الفضة واحضر الا بريق او ادعى انه صب الماء في طعامه وافسده ان اقر المدمى عليه بذلك يخير صاحب الا بريق والطعام ان شاء امسكه كذلك ولا شيء له وان شاء دفع له الا بريق والطعام وضمنه قيمة الا بريق من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان فان انكر المدمى عليه حلفه القاضي على قيمة الا بريق وعلى مثل الطعام فان قال المدعي ان هذا المدمى عليه ممن يقول لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت على ما ادعاه المدعي كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ان رجلا دعى على رجل انه خرق ثوبه واحضر الثوب الى القاضي معه واراد استخلافه فان القاضي لا يحلفه على السبب بالله ما خرق ثوبه لكن ينظر القاضي في الخرق لان من الخرق يوجب النقصان من غير خيار نحو ان يكون الخرق يسيرا ومن الخرق ما يثبت الخيار ان شاء اخذ



الثوب وضمنه النقصان وان شاء ترك الثوب وضمنه قيمة الثوب كله نحو ان يكون الخرق فاحشا فلن كان يسيرا حتى اوجب النقصان من غير خيار يقوم الثوب صحيحا ويقوم منخرقا فيضمنه ذلك النقصان ويحلفه على الحصول بالله ماله عليك هذا التقدير من الدراهم التي ادعى فان حلف برئ وان نكل ازمه ذلك هذا ان كان الثوب حاضرا وان لم يكن حاضرا فجاء المدعى فقال ان هذا خرق ثوبا لي فان القاضي يقول له كم نقص هذا الخرق ثوبك سمه حتى يحلفه لك عليه هذا اذا كان الخرق يسيرا كذا في شرح ادب القاضي للخصاف \* وهو الصحيح هكذا في المحيط \* وان كان الخرق فاحشا يوجب جميع قيمة الثوب فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت كذا وكذا على ما ادعاه المدعى مفسرا نظرا للمدعى وان كان فيه اضرار بالمدعى عليه هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف للصدر الشهيد \* ولو ان رجلا ادعى انه هدم حائطه او كسره وبين ذلك الحائط وموضعه وبين النقصان وطلب النقصان حلفه القاضي على الحصول بالله ماله عليك هذا التقدير من الدراهم ولا شيء منها كذا في فتاوى قاضيخان \* هكذا ذكر الخصاف قال شمس الاثمة الحلواني رح ينبغي للقاضي ان يحلفه على السبب ولا يحلفه على الحصول هو الصحيح كذا في المحيط \* وان ادعى رجل على رجل انه ذبح شاة او بقرة او فتاعين عبده قد مات من غير ذلك او عين دابة له او جنى على شيء من ماله فنقص ذلك الشيء وليس ذلك بحاضر فان القاضي يقول كم نقصان ذلك فاذا عرض ذلك حلفه على الحصول ولا يحلف على السبب لان في التحليف على السبب اضرار بالمدعى عليه وليس في التحليف على الحصول اضرار بالمدعى هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف \* رجل ادعى على رجل انه وضع على حائطه خشبا او اجرى على سطحه ماء او في دارة ميزابا او ادعى انه فتح في حائطه بابا او بنى على حائطه بناء او ادعى انه رمى التراب او الزبل في ارضه او دابة مبيتة في ارضه او غرس شجرا او ما يكون فيه فساد الارض وصاحب الارض يحتاج الى دفعه ونقله وصححه دعواه بان بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الارض بذكر الحدود وموضعها فاذا صححه دعواه وانكر المدعى عليه يستحلفه على السبب ولو كان صاحب الخشب هو المدعى فقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب فوقع او قلعه لا عيدة وان صاحب الحائط بمنعني عن ذلك لا تسمع دعواه مالم يصحح وتصحيح الدعوى بان يبين موضع الخشب وان له حق وضع خشبة



خشبة او خشبتين او ما شبه ذلك ويبين غلط الخشبة وخفتها فاذا صحح الدعوى وانكر المدعى عليه بحلفه القاضي على الحاصل بالله ما لهذا في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعى وهو كذا وكذا في موضع كذا من الحائط في مقدم البيت او مؤخره حق واجب له فادانك الزمه القاضي حقه ولو ادعى رجل على غيره انه حفر في ارضه حفرة اضر ذاك بارضه وطلب النقصان فان بين موضع الارض وحدودها ومقدار الحفرة والنقصان يحلفه القاضي على الحاصل بالله ما له عليك هذا الحق الذي يدعى ولا يحلفه على السبب كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ادعى مسيل ماء او طريقا في دار رجل يحلفه على الحاصل بالله ما له هذا الحق الذي ادعاه في هذه الدار التي في يده كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى رجل على رجل انه قتل ابنا له عمدا او عبدا او وليا باله توجب القصاص وادعى القصاص لنفسه او ادعى انه قطع يده عمدا او قطع يد ابن له صغير عمدا او ادعى شجة او جراحة يجب فيها القصاص وانكر المدعى عليه كان له ان يستحلفه ثم في كيفية التحليف في القتل روايتان في رواية يستحلف على الحاصل بالله ما له عليك دم ابنه فلان ولادم عبده فلان ولادم وليه فلان ولا تملك حق سب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يحلف على السبب بالله ما قتلت فلان بن فلان ولي هذا عمدا وفيما سوى القتل من القطع والشجة ونحو ذلك يحلف على الحاصل بالله ما له عليك قطع هذه اليد ولا له تملك حق بسببها وكذلك في الشجاج او الجراحات التي يجب فيها القصاص فان حلف برئ وان نكل في القتل بتضي عليه بالدية عند ابي يوسف ومحمد ربح وعند ابي حنيفة ربح يحبس حتى يحلف او يشر كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ادعى انه قتل ابنه خطأ او وليه خطأ او قطع يده خطأ او شجه خطأ او ادعى عليه شيئا يجب عليه فيه دية او ارش استحلفه بالله ما لعان عليك هذا الحق الذي ادعى من هذا الوجه الذي ادعى ولا شيء منه ويسمى الدية والارس عند اليمين وقال ابو يوسف ربح كل حق يجب على غير المدعى عليه مثل القتل خطأ والجناية التي يجب بها الارش فانه يستحلف بالله ما قتلت ابن هذا فلانا وفي الشجة بالله ما شججت هذا هذه الشجة وكل جناية يجب بها الارش والدية عليه يستحلف على الحاصل كذا في شرح ادب القاضي للخصاف \* وان كان دعوى الجناية على العبد فان كانت في النفس وكانت عمدا فالخصم في ذلك العبد يستحلف العبد وان كانت خطأ فالخصم هو المولى فان كان اليمين عليه ولكن يحلف على العلم وان كانت فيما دون النفس فالخصم في ذلك المولى عمدا كانت او خطأ فيحلف

المولى ولكن يحلف على العلم هكذا في المحيط \* أن وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من كل وجه بان ادعى عليه انك سرت هذا العين مني او غصبت يستحلف على البتات وان وقع الدعوى على فعل الغير من كل وجه يحلف على العلم حتى لو ادعى المدعى دينا على ميت بحضرة وارثه بسبب الاستهلاك او ادعى ان اباك سرق هذا العين مني او غصبه مني يحلف البوارث على العلم وهذا مذهبنا كذا في الدخيرة \* قال الحلواني هذا الاصل مستقيم في المسائل كلها الا في الرد بعيب فانه اذا ادعى المشتري ان العبد آبق ونحو ذلك فاراد المشتري تحليف البائع فإيه يحلفه على البتات مع انه فعل غيره وانه كان كذلك لان البائع ضمن تسليم المبيع سالما عن العيوب والتحليف يرجع الى ما صممه بنفسه فيحلف على البتات ولانه اما يكون الحلف على فعل الغير على العلم اذا قال المذكر لا علم لي بذلك واما اذا ادعى العلم فيحلف على البتات الا يرى ان المودع اذا قال ان الودعة قبضها صاحبها يحلف على البتات وكذا الوكيل بالبيع اذا ادعى قبض الموكل الثمن فانه يحلف على البتات بدعائه العلم بذلك كذا في الشيين \* وان وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه فان قال اشتريت مني استأجرت مني استقرضت مني يحلف على البتات كذا في المحيط \* لو ان رجلا قدم رجلا الى القاضي فقال ان ابا هذا توفى ولي عليه الف درهم وانه يسغي للقاضي ان يسأل المدعى عليه هل مات ابوه فان قال نعم سألته عن دعوى الرجل على ابيه فان اقره بالدين على ابيه يستوفى الدين من نصيبه وان انكره فاقم المدعى البينة على ذلك تثقل ويقضي بالدين ويستوفى من التركة لا من نصيب هذا الوارث وان لم يكن له بينة على ذلك واراد استخلاف هذا الابن يستحلف على العلم وهو قول علما انه ان يحلف بالله ما تعلم ان اعلان بن فلان هذا على ابيك هذا المال الذي ادعاه وهو الف درهم ولا شيء صدق ان حلف انتهى وان نكل يستوفى الدين من نصيبه فان قال لم يصل الي من ميراث ابي شيء ان صدقه المدعى فلا شيء له وان كذبه يحلفه على البتات بالله ما وصل اليه من مال ابيه هذا الالف ولا شيء منها فان نكل لزمه القضاء وان حلف لاشيء عليه هذا اذا حلفه على الدين اولان لم يصل اليه فان حلفه على الوصول ولم يكن المدعى حلفه على الدين فاراد ان يحلفه على الدين فقال الابن ليس علي بمين فان القاضي لا يقبل قوله ويحلفه على العلم واذا اراد ان يحلفه على الدين ولا قتال الابن لم يصل الي من ميراث ابي شيء

١. ١. ١. صدقه المدعى. مع هذا اراد استخلافه على الدين فله ذلك وان كذبه واراد استخلافه



على الدين والوصول جميعا اختلف المشائخ فيه قال: عامتهم يحلف مرتين مرة على الوصول على البتات ومرة على العلم بالدين هذا اذا اقر وقال نعم اما اذا انكر ان يكون ابوه مات واراد الغرم استخلافه على ذلك فعامة مشائخنا على انه يحلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة على الوصول على البتات فان نكل حتى ثبت الموت يحلف على الدين على علمه فان حلف لم يكن عليه شيء وان نكل لزمه كذا في شرح ادب القاضي للخصاف \* رجل ادعى عينا في يدي رجل واراد استخلاف المدعى عليه فان قال المدعى عليه العين في يدي بسيراث وعلم القاضي ذلك اولم يعلم واقر المدعى بذلك اولم يقر ولكن اقام المدعى عليه بينة على ذلك ففي هذه الوجوه كلها التحليف على العلم يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم ان عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان لم يعلم القاضي حقيقة الحال ولا اقر المدعى بذلك ولا اقام المدعى عليه بينة على ذلك فالقاضي يحلفه البتة فان طلب المدعى عليه من القاضي ان يحلف المدعى ما وصل اليه من جهة الميراث فالقاضي يحلفه على العلم بالله ما تعلم انه وصل اليه بالميراث فان حلف المدعى على ذلك انتفى الوصول الى المدعى عليه بجهة الميراث فيستحلف حينئذ البتة وان نكل صار مقر انه وصل اليه من جهة الميراث فيحلف المدعى عليه حينئذ على العلم كذا في المحيط \* وان قال المدعى عليه وصل العين الى يدي بالشراء او بالهبة او بالصدقة من جهة فلان يحلف على البتات بالله ما عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان كان المدعى عليه يدعى لنفسه ملكا مطلقا يحلف على البتات ايضا كذا في الدخيرة \* رجل في يده عبد جاء رجل وادعاه وادعاه بالبينة انه عبده والذي في يده العبد يدعى انه اشتراه من رجل آخر وسلم الى المدعى المبيع فعلى ظاهر الرواية يحلف المدعى على الحاصل بالله ما هذا العين لذي اليد كذا في المحيط \* رجل اشترى من رجل جارية او غيرها ثم ادعى رجل عليه انه اشتراها من البائع قبل ان يشتريها هذا منه فانه يحلف صاحب اليد على علمه على السبب بالله ما تعلم ان هذا الرجل اشتراها من البائع قبل ان يشتريها منه كذا في محيط السرخسي \* فان عرض المدعى عليه للقاضي وقال ان الرجل قد يشتري شيئا ثم ينتقض البيع بينهما باقالة او غيرها ولا يمكنه ان يقر بخافته ان يلزمه شيء فالقاضي يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم ان بينهما شري قائما الساعة في هذه الجارية حكى عن القاضي الا امام ركن الاسلام علي السغدري رح انه قال تمام الظرف ان يحلفه بالله ما هذا الشيء لهذا المدعى من الوجه الذي



يدعي ثم ما ذكرناه ابتداءً على قول أبي يوسف ر ح فاما على ظاهر الرواية فالتحليف على الجاصل على كل حال على ما مر كذا في المحيط \* لو كان الرهن في يد المرتهن فالتباني بلد آخر فطالبه المرتهن بالدين امر بدفع المال الى المرتهن فان ادعى الراهن بلاك الرهن وانكره المرتهن حلف على البتات بالله ما هلك ولو كانا وضعا الرهن على يدي عدل واختلغا في الهلاك حلف المرتهن على العلم كذا في الفصول العداوية \* اودع دابة عند رجل فركبها المستودع ثم هلك الدابة فذل المستودع هلك بعد ما نزلت عنها وقال المودع لا بل هلكت قبل النزول فالقول قول المودع مع يمينه ثم كيف يستحلف المودع قال والحلف على العلم بالله ما نعلم انها هلكت بعد النزول كذا في محيط السرخسي \* اذا اشترك الرجلان على ان ما اشترى اليوم او هذا الشهر او هذه السنة وخصا صنف من التجارة ووقتا او ايام يوقتا فهذه الشركة جائزة فان قال احدهما اشتريت متاعا فهلك واراد ان يتبع شريكه بصف الشئ وانكر الشريك الشراء فالقول قول الشريك مع يمينه فيحلف منكر الشراء بالله ما تعلم انه اشترى ذلك المتاع وكان الشاكم ابو محمد رحمه الله يقول يجب ان يزداد على هذا التحليف بالله ما تعلم انه اشترى ذلك المتاع على شركتكما كذا في المحيط \* ثم في كل موضع وجب اليمين فيه على البتات فيحلف على العلم لا يكون معبرا حتى لا يقضى عليه بالسكول ولا يسقط اليمين عنه وفي كل موضع وجب اليمين فيه على العلم فيحلف على البتات باعتبار اليمين حتى سقط اليمين عنه ويقضى عليه اذا نزل لان الحلف على البتات اكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس كذا في التبيين \* الفصل الثالث فيمن يتوجه عليه اليمين ومن لا يتوجه ومن يحل له الاقدام على اليمين ومن لا يحل رجل ادعى على رجل ان المدة على زوجته اسنة فلانة منه وهي صغيرة فانكر الاب وطلب المدعي يبيد ان كانت الابنة صغيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب في قول أبي حنيفة ر ح وعند صاحب يد يستحلف الاب وان كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب عند الكل وتستحلف المرأة على دعواه عند ما كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ادعى على رجل انه زوج امته منه يستحلف المولى عندهما وان كانت كبيرة كذا في الفصول العداوية \* ادعى على آخر ما لا واقام اليه فقال المدعى عليه للقاضي حلف المدعي انه محق او حلف ان شهوده شهدوا باحق لا يحلف وكذا في كل موضع كان بخلاف الشرع ولو اراد ان

ولو اراد ان يحلف الشاهد بالله لقد شهد بالحق لا يحلف كذا في الخلاصة \* ولو قال المدعى عليه  
 ( اين شاهد مقرآده است پيش از من گواهي كه اين حدود ملك من است ) و اراد تحليف الشاهد  
 والمدعى لا يحلف وكذا الشاهد اذا انكر الشهادة لا يحلفه القاضي وكذا لو قال ( اين شاهد اين  
 محدود را دعوى كرده است بر من پيش از من گواهي ) و اراد تحليف الشاهد والمدعى لا يحلف  
 وكذا لو طلب المدعى من القاضي ان يحلف المدعى عليه ( كه اين سوگند راست خوردي )  
 لا يجيبه القاضي الى ذلك هكذا في خزائن المفتين \* لا يمين على الاب فيما يدعى على ابنه الصغير  
 كذا في محيط السرخسي \* لو ادعى ضيعة في يد رجل انها له وقال ذرا يدهي لابنى الصغير فلان  
 لا يستحلف المدعى عليه ولو استحلف فكل لا يصح بكوله فان قال المدعى ان هذا استهلك باري  
 باقراره لولده الصغير فيصير خصما منا عند الكول فعندها لا يستحلف وعلى قول محمد ر ح يستحلف  
 لان عند محمد ر ح العقار يضمن بالغصب وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل باقراره لولده  
 الصغير لا يسقط عنه اليمين وقال القاضي الامام ابو علي النسفي اذا اقر للصبي سقط عنه اليمين سواء  
 كان الصغير اسما له او غيره ولو قال المدعى عليه هذه الدار لاسى الكبير الغائب فلان فهذا او ما لواقع  
 بذلك لا جنبى سواء لا يسقط عنه اليمين فان حلف فكل تدفع الدار الى المدعى فان حضر الغائب  
 بعد ذلك وصدقه كان له ان يأخذ الدار لسبق اقراره وكذلك في الاقرار للمولود الصغير عند من لا يسقط  
 عنه اليمين يحلف وان نكل تدفع الدار الى المدعى واذا بلغ الصغير ادهاه تدفع اليه هكذا في  
 فتاوى قاضي خان \* ادعى الشفعة بالجوار فقال القاضي للمدعى عليه ماذا تقول فيما ادعى  
 فقال هذه الدار لابني هذا الطفل صم اقراره فان قال الشفيع للقاضي حلفه بالله ما انا شفيعها فانه لا يحلفه  
 وان اراد الشفيع ان يقيم البيعة على الشراء كان الاب خصما وتسمع البيعة عليه كذا في العصول العمادية \*  
 لو ادعى عبدا في يد غيره فقال صاحب اليد انه لعلان الغائب اود عنه ولو لم يقم بيعة على ما ادعى  
 حتى صار خصما للمدعى ان يستحلفه على دعواه فان حلف برئ عن الخصومة وان نكل قضى  
 بداء دعاه المدعى فان جاء المقر له الاول كان له ان يأخذ العبد من المدعى ثم يقل للمدعى انت  
 على خصومتك مع الاول فان اقام بيعة له اخذه منه وان لم تكن له بيعة على ذلك استحلف  
 الاول فان حلف برئ عن خصومة المدعى وان نكل قضى عليه بالعبد للمدعى هذا اذا اقر به  
 الاول ونكل للمدعى بعد ذلك ولو لم يقل شيئا حتى استحلفه للمدعى ونكل وقضى به للمدعى



ثم اقرب به للغير لا يصح اقراره ولا يصح من لذلك الغير شيئاً كذا في المحيط \* في يده جارية يقول اودعيتها  
ولان الغائب وبرهن فقال المدعى باعها او وهبها بعد الايداع منك وانكره المدعى عليه يحلف  
بالله ما باعها او وهبها منك كذا في الوجيز للكردي \* الصبي اذا كان محجوراً ان لم يكن للمدعى  
بينه لا يكون له حق احضاره الى باب القاضي لانه لا يتوجه عليه البين لانه لو وكل لا يقضى عليه  
بنكوله فان كان له بينة وهو يدعى عليه الاستهلاك كان له حق احضاره لان الصبي يؤخذ بافعاله  
والشهود بحثاً جون الى الاشارة اليه امكن يحضر معه ابوه حتى اذا التزم الصبي شيئاً يؤمر الابل  
بالاداء عند من ماله كذا في محيط المسرخسي \* الصبي المأذون يحلف كالبالغ وبه يأخذ وكذا  
المكاتب والعبد الحر والعبد المحجور كالمأذون في انه يحلف ثم ان كان المال واجبا بسبب  
الاستهلاك يباع فيه وان كان مالا لا يؤخذ به الا بعد العتق كدين السداح بلا اذن المولى والكفالة  
كذلك يحلف وان حلف برئ وان نكل او اقر فبعد العتق هذا في الوجيز للكردي \* اختلف  
مشائخنا في الدين المؤجل والاصح انه لا يحلف قبل حلول الاجل كذا في الخلاصة \* وان رجلاً  
ادعى ان ولان مات واوصى هذا الرجل وقال الرجل لم يرعس اليّ فانه لا يستحلف وكذلك اذا  
ادعى انه وكيل فلان وكذا اذا ادعى الصانع على رجل انه استصغني في كذا فانه لا يستحلف  
المستصنع هكذا في شرح اذب القاضي للخصاف \* رجل استصنع رجلاً في شيء ثم اختلفا في المصنوع  
فقال المستصنع لم تعمل كما امرتك وقال الصانع فعلت قالوا لا بين فيه لاحدهما على الآخر كذا في  
فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى على مكره مبيت دينا وقدم الوصي الى القاضي ولا بينة له فان كان  
الوصي وارثاً يحلف وان لم يكن وارثاً لا يحلف كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على رجل ان عليه  
الف درهم باسم رجل يقال له فلان بن فلان الفلاني وان هذا المال لي ولفلان بن فلان الفلاني  
الذي المال باسمه اقران المال لي وان اسمه عارية في الصك وان الذي باسمه المال وكلني بقبض هذا  
المال وبالاخصومة فانه ان صدقه المدعى عليه فيما ادعى يؤمر بدفع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء  
على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر ذلك اخذ المال من المدعى عليه ويرجع على الآخر  
كذا في فتاوى قاضيخان \* وان جحد الدعوى كلها فقال المدعى للقاضي حلفه لي فان القاضي  
يكلف المدعى اقامة البينة على ما ادعى من اقرار الرجل بالمال ومن توكله اياه بقبض ذلك  
المال والشرط اقامة البينة على انه وكيل فلان ليثبت كونه خصماً فان اقام ثبت كونه خصماً



فبعد ذلك ان اقام البينة على المال تقبل وبأخذ المدعى المال ويكون هذا قضاءً على الغائب حتى لو جاء وانكر ذلك لم يكن له ان يأخذ ما له من المدعى عليه وان لم يكن له بينة على المال واراد استخلافه فان القاضي يحلفه بالله ما للفلان بن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه فلان بن فلان وهو الف درهم ولا اقل منها وان لم يكن للمدعى بينة على التوكيل وقال للقاضي ان هذا المدعى عليه يعلم ان فلانا الذي باسمه المال قد وكلني بتقبض هذا المال فاستحلفه لي على ذلك يحلفه بالله ما نعلم ان فلان بن فلان الفلاني وكله على ما ادعى فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقرا بالوكالة منكر للمال ولو اقام المدعى البينة على اقرار الغائب له بالمال ولم يكن له بينة على التوكيل فلا خصومة بينهما فان طلب من القاضي ان يحلفه حلفه كما قلنا فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقرا بالوكالة منكر للمال ولو اقر بالوكالة صريحاً وفي ضمن النكول وانكر المال صار المدعى خصماً في حق استخلافه على المال واخذ المال منه ولم يصر خصماً في حق الخصومة حتى لو اراد المدعى اقامة البينة على المدعى عليه بالمال قبل ان يحلف على المال او بعد ما حلف لا يسمع ونظير هذا ما قال اصحابنا راجح لو ان رجلاً ادعى ان رجلاً بنال له فلان بن فلان الفلاني وكله بطلب كل حق له على هذا الرجل وان له عليه الف درهم فاقرا المدعى عليه بالوكالة وانكر المال فقال المدعى انا اقيم البينة ان هذا المال عليه لم يكن خصماً في ذلك وان اقر بشيء امره القاضي بدفعه اليه وان لم يقر واراد استخلافه حلفه فان جاء الغائب بعد ذلك وانكر الوكالة والقول قوله كذا همها وما اذا اقر بالمال وجد الوكالة فان اقام البينة على الوكالة صار خصماً مطلقاً فيؤمر بتسليم المال اليه وان لم يكن له بينة فاراد استخلافه على ما قلنا فان حلف منها انتهى الامر وان نكل ثبت الوكالة لكن في حق اخذ المال منه لافي حق الخصومة والقضاء على الغائب هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف للصدر الشهيد \* اذا وكل الرجل رجلاً بطلب شفعته فادعى المشتري على الوكيل ان موكله قد سلمه الشععة وطلب من القاضي ان يحلف الوكيل فالتقاضي لا يحلفه وان ادعى تسليم الوكيل ان ادعى تسليمه في غير مجلس الحكم لا يحلف الوكيل وان ادعى تسليمه في مجلس الحكم وانكر الوكيل فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رخص يستحلف وعند محمد رخص لا يستحلف كذا في المحيط \* في كل موضع لو اقر لزمه فاذا انكر يستحلف الا في ثلث مسائل منها الوكيل بالشراء اذا وجد في المشتري عيباً فاراد ان يرد بالعيب واراد البائع ان يحلفه

بالله ما يعلم ان الموكل رضي بالعيب لا يحلف بالعيب وان اقر الوكيل لزمه ذلك ويبطل حق الرد الثانية لو ادعى على الامر رضاه لا يحلف وان اقر لزمه الثالثة الوكيل بقض الدين اذا ادعى المدعيون ان الموكل ابرأه عن الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر به لزمه كذا في الخلاصة \* اذا ادعى مسلم على ذمي حمرا بعينها تصح واذا انكر يستحلف وان ادعى عليه استهلاك خمر لا يحلف كذا في خزائن المفتين \* ادعى على آخر مالا وانكر المدعى عليه ذلك ثم ادعى عليه في مجلس آخر انك استهلكت مني هذا المال وصرت مقرا بالمال والمدعى عليه ينكر المالا والاستمهال يحلف على المال دون الاستمهال لان بالاستمهال يصير مقرا بالافرار حجة المدعي والمدعى عليه لا يحلف على حجة المدعي وانه لا يحلف بالله ما لم يدعي بينة والاصل في جسد هذه المسائل ان الانسان انما يستحلف على حق خصمه او على سبب حقه وانه قول ابي يوسف رح اما لا يحلف على حجة خصمه هكذا في الذخيرة \* ادعى على رجل مالا بحكم الشركة وجمد المدعى عليه ذلك ثم ان المدعى عليه قال كان في يدي من مالك كذا وكذا بحكم الشركة ولكن قد دفعته اليك وانكر المدعى الدفع والتبص ان كان المدعى عليه انكر الشركة وكون المال في يده واصل ان قال ام يكن بيدي وبيك شركة قط وهما قبضت منك شيئا بحكم الشركة لا يحلف المدعى على القبض وان قال المدعى عليه وقت الابتكار ليس في يدي شيء من مال الشركة يحلف المدعى كذا في النصول العمدانية \* لو ادعى المصارف او الشريك دفع المال وانكر رب المال او الشريك القصد يحلف المصارف والشريك الذي كان المال في يده واذا ادعى المدعي ابقاء الثمن وانكر البائع والتقصي انما يحلفه اذا طلب المشتري دينه ولو حلفه القاصي من غير طلبه ثم اراد المشتري تحليفه ثانيا له ذلك ثم اذا حلف البائع انه لم يستوف الثمن وقال المشتري انا اجيء بالدينه على الايعاء والقاصي لا يجبر المشتري على اداء المال بل يستلذه ايام شرعا ان يدعي حصول الشهود واما اذا قال شهودي غيب فينضي عليه بالمال ولا يمهل كذا في خزائن المفتين \* ادعى مال الشركة او المصارفة او الوديعة فقال ( رسا بده ام ) يتبل قوله مع اليمين ولو حلف رب المال او المودع او الشريك الآخر ( نيافته ام ) لا يعتبر ذلك ولو ادعى القرض او ثمن المبيع فقال ( رسا بده ام ) لا يقبل قوله ويعتبر يمين البائع والمقرض انه لم يصل ما حاصل ان في كل موضع كان المال امانة في يده والقول قوله في الدفع مع اليمين وكذا البينة بينته وان كان



وان كان المال مضمونا عليه فالبينة بينته على الايفاء ولا يكون القول قوله مع اليمين كذا في الفصول  
العمادية \* **لو ان رجلا ادعى على رجل انه استهلك ماله وطلب التحليف من القاضي لا يحلفه**  
**وكذا لو قال كان هذا شريكى وقد خان فى الربح ولا ادري قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغنى**  
**ان فلان بن فلان اوصى لى ولا ادري قدره واراد ان يحلف الوارث لا يجيبه القاضي الى ذلك**  
**وكذا المديون اذا قال قضيت بعض ديني ولا ادري كم قضيت او قال نسبت قدره واراد ان يحلف**  
**الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الائمة الحلواني الجهالة كما تمنع قبول البينة تمنع قبول الاستحلاف**  
**ايضا الا اذا اتهم القاضي وصي اليتيم او قيم الوقف ولا يدعي عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظرا**  
**للووقف واليتيم كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى منزلا في يد رجل انه ملكه غصبه منه وان ذلك**  
**له وملكه وهو يمنع عن ذلك فقال المدعى عليه انه وقف على جهة معلومة صار وقفا وعليه اليمين**  
**للمدعى ان حلف برئ وان ندل ضمن قيمته ولا يدفع المنزل اليه وكذا لو اقام المدعى عليه البينة**  
**على انه وقف على جهة معلومة ولم يذكر واقفه لا يندفع عنه اليمين و صار وقفا بقرارة والبينة فصل**  
**لا يحتاج اليها هذا اذا قال هو وقف واما اذا قال وقفته على جهة معلومة واراد المدعى ان يحلفه يحلف**  
**عند محمد ر ح خلافا لهما ولو اراد ان يحلف لياخذ الدار لا يحلف بالاتفاق والفتوى على قول محمد ر ح**  
**كذا في الخلاصة \* اذا ادعى رجل على رجل انه غصب منه ثوبا وافر الغاصب بذلك ثم اختلفا في قيمته**  
**فقال المغصوب منه كانت قيمة ثوبي مائة وقال الغاصب ما ادري ما كانت قيمته ولكن علمت ان قيمته**  
**لم تكن مائة فانقول قول الغاصب مع يمينه ويؤمر بالبيان وان لم يبين يحلف الغاصب على ما ادعاه**  
**المغصوب منه من الزيادة فان حلف ولم يثبت ما ادعاه المغصوب منه ذكر في كتاب الاستحلاف**  
**ان المغصوب منه يحلف ان قيمة الثوب مائة كذا في المحيط \* البائع اذا اقرب قبض الثمن ثم قال لم اقبض**  
**واراد استحلاف المشتري يصدق ويحلف استحسانا عند ابي يوسف ر ح و عندهما لا يحلف قياسا**  
**وهنا خمس مسائل احدها هذه الثانية رجل اقرب بيع دارة ثم قال اقررت بالبيع لكنني ما بايعت وطلب**  
**يمينه الثالثة اذا اقر المشتري بقبض المبيع ثم قال لم اقبض الرابعة اذا قال المديون اقررت بقبض**  
**الدين ولكنني ما قبضت الخامسة اذا قال الواهب اقررت بالهبة لكنني ما وهبت وطلب يمين**  
**الموهوب له الكل على هذا الخلاف وعن محمد ر ح انه رجع الى قول ابي يوسف ر ح قال الامام**  
**السرخسي ر ح الاحتياط في الاخذ بقول ابي يوسف ر ح ومشائخنا اخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء**

كتاب الدعوى ( ٣٨ ) ( الباب الثالث ) الفصل الثالث

كذا في الخلاصة في كتاب ادب القاضي في باب اليمين \* رب الدين اذا اقر قبض الدين من المديون واشهد عليه ثم انكر انقبض فادع بحلف المديون فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رحم القاضي لا يحلفه وعلى قول ابي يوسف رحم يحلفه هكذا في المحيط \* واذا اقر رجل اني وهبت هذا العين لفلان ونبضه مني ثم ادعى انه لم يقبضه مني واني قد اقررت بالتبض كاذبا وطلب يمين الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده في المزارعة انه لا يحلف الموهوب له في قول ابي حنيفة ومحمد رحم ويحلف في قول ابي يوسف رحم وكذا في كل موضع اذا ادعى انه كان كاذبا فيما اقر كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل اخرج صدا باقرار رجل فقال المتردد اقررت لك بهذا اما ان لا انك رددت اقراري يحلف المتردد كذا في المحيط في فصل المتريقات \* ادعى علي وارث رجل مالا اخرج صدا باقرار المورث بالمال فادعى الوارث ان المتردد اقراره او طلب يمين المدعي كان له ان يحلفه كذا في خزائن المتين \* بان مات المتردد ادعى ورثته ان كان اقر تلجئة يحلف المتردد بالله لقد اقرتك اقرارا صحيحا كذا اجاب الزعفراني وان مات المتردد هل يحلف وارثه ذكر في بعض تعليق بعض البخاريين انه يحلف الوارث على العلم وسعت عن والدي رحم موثقا ايضا انه لا يحلف وهو من المسائل التي يحلف المورث ولا يحلف الوارث كما اذا ادعى المودع رد الدفعة او هلاكها ومات قبل ان يحلف لا يحلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير كذا في الوجيز للكردي \* واذا اقر رجل لانسان بمال ومات المتردد قال ورثته بعد موته ان اباي قد اقر بمال كاذبا فلم يصح اقراره وانت ايها المتردد تعلم بذلك وادعوا تحليفه على ذاك لم يكن لهم ان يحلفوه كذا في المحيط في فصل المتريقات \* ان اشهد بالبيع على البيع وقبض الثمن ثم ادعى ان ذاك البيع كان تلجئة وطلب يمين المشتري ذكر في كتاب الاستحلاف انه يحلف عندهم جميعا ويحلف بالله ما شرطت ان يكون البيع الذي جرى بينكما تلجئة كذا في الفصول العمادية في الفصل السادس عشر \* عبد في يد رجل ادعاه رجل فقال ملكي اشتريته من فلان منذ سبعة ايام وقال ذواليد ملكي اشتريته من ذاك الرجل منذ عشرة ايام فقال المدعى البيع الذي جرى بينكما كان تلجئة له ان يحلفه كذا في الخلاصة في كتاب ادب القاضي \* وكذا في الوجيز للكردي في كتاب الاستحلاف \* قال محمد رحم اذا كانت لرجل دار الى جنب دار رجل فتصدق احدهما على رجل بالحائط الذي يلي دار جاره وقبضه المتصدق عليه ثم اشترى المتصدق عليه ما بقي من الدار من المتصدق فليس للجاريها



شعده فان طلب الجار الذي وراء الحائط يمين البائع او المشتري بالله ماباع الحائط ضرارا ولا فرارا من الشفعة على وجه التلجئة وابطال الشفعة حلفه الناضي على ذلك يريد بهذا والله اعلم ان الجار الذي وراء الحائط ادعى وقال ان صدقة الحائط كانت تلجئة وقد بعث الكل وخاصم المشتري سواء كانت الدار في يده او لم تكن او البائع ان كانت الدار في يده وطلب يمين البائع او المشتري كان له ذلك وذا انكر يستحلف عليه فان حلف لم يثبت تلجئة الحائط وانقطع خصومة الجار عن المتصدق عليه والمشتري وان نكل ثبت تلجئة الصدقة فكان للجار الشفعة كدائي المحيط \* لو ادعى احد هما انه اشتراه منه وادعى الآخر انه ارتهنه او استأجره بالف درهم فاقربه للمرتهن او للمستأجر او لا فقال صاحب الشرى حلفه لي بالله ما باعه منه فانه يحلفه له فان حلف انتهى الكلام وان نكل يثبت البيع ويثبت الخيار للمشتري ان شاء صبر الى ان يفتك الرهن وتمضي مدة الاجارة وان شاء فسخ وان اقر صاحب الشراء او لا فقال المرتهن او المستأجر حلفه لي بالله ما رهنه او آجره منه لم يكن عليه في ذلك يمين وكذلك لو كانا مدعين الاجارة فاقربا لحدهم لم يحلف الآخر كدائي محيط السرخسي \*

رجل في يديه دار او عرض او حيوان فقدمه رجلا الى القاضي وادعى كل واحد منهما انه اشتراه من ذي اليد بكذا فاقرا المدعى عليه لاحدهما بعينه انه باعه منه وانكر الآخر فقال الآخر للقاضي حلف المدعى عليه لي انه لم يبعه مني فانه لا يحلته وكذا لو انكر المدعى عليه دعواه فحلته القاضي لاحدهما فنكل وقضى عليه بالسكول ثم قال الآخر حلفه لي فانه لا يحلته رجل في يديه دار او عرض فقدمه رجلا الى القاضي وادعى كل واحد منهما ان صاحب اليد وهبه له وسلمه اليه فاقربا لحددهما بعينه وطلب الآخر يمينه لا يحلف وكذا لو حلف لاحدهما فاقربا لحددهما او ادعى كل واحد منهما انه رهنه عندة بالف درهم وانه قبضه فاقرب به لاحدهما او حلف لاحدهما فنكل لا يحلف للآخر كذا في فتاوى قاضيخان \* لو ان رجلا في يديه امة او عدا او عرض جاء رجلا ن وادعى كل واحد منهما انه له او انه له غصبه صاحب اليد وانه له اودعه من هذا وقدماه الى القاضي فسأله القاضي دعواه ما وان اقرب لاحدهما وجهد للآخر يومر بالتسليم الى المقر له فان اراد الآخر استحلافه فلا سبيل له عليه وتكون الخصومة للآخر مع المقر به لاحدهما في دعوى الملك المطلق فان قال الآخر للقاضي انما اقرب به له ليدفع اليمين عن نفسه فحلفه لي فالصواب انه لا يحلفه له وكذلك في الوديعة عند ابي يوسف رح ويحلف في الغصب وكذلك في الوديعة عند محمد رح وان اقر لهما امر بالتسليم اليهما ولا يضمن

لواحد منهما شيئاً فإن اراد أحدهما أو كل واحد منهما أن يحلفه على النصف الآخر لنفسه لا يحلف في دعوى الملك المطلق كذا في الودبعة على قول أبي يوسف ر ح ويحلف في الغصب وعلى قول محمد ر ح في الودبعة أيضاً ما إذا جحد لهما وطلب كل واحد منهما من القاضي أن يحلفه فالتأسي لا يحلف بالله ما هذا العبد لهما ولكن يستحلف لكل واحد منهما بعد هذا اختلف المشائخ قال بعضهم يحلف لهما جميعاً واحدة بالله ما هذا العبد لهما إلا لهذا ولا لهذا ولا يحلف لكل واحد منهما يميناً على حدة وبعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهما يميناً على حدة والرأي في ذلك للقاضي إن شاء بدأ بأحدهما من غير اقراع وإن شاء اقراع بينهما تطيبا لقلوبهما ونقياً للثمة عن نفسه ثم إذا حلف لكل واحد منهما تطيباً يميناً على حدة فالمسئلة على ثلثة أوجه الأول حلف لكل واحد منهما يميناً على حدة وفي هذا الوجه برئ عن دعوتهما وهذا ظاهر الثاني إذا حلف لأحدهما ونكل من الآخر فإن حلف الأول برئ عن دعوته وإذا نكل عن الآخر قضى بكل العين له كما إذا ادعاه هو وحده فحلف ونكل وإن نكل الأول فالتأسي لا يقضى بنكوله الأول بل يحلف للآخر وينظر حاله مع الآخر فلو أنه قضى للذي نكله أو لامع أنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك نفذ قضاؤه ولو نكل لهما جملة بأن حلفه القاضي لهما يميناً واحدة كما هو قول بعض المشائخ أو نكل لهما على التعاقب بأن حلف القاضي لكل واحد منهما يميناً على حدة كما هو قول بعضهم فالحكم في الوجهين واحد في دعوى الملك المطلق يقضى بالعين بينهما وفي دعوى الغصب يقضى بالعين بينهما وبالقيمة بينهما وفي دعوى الودبعة يقضى بالعين بينهما ولا يتضى بشيء من القيمة عند أبي يوسف ر ح ويقضى بالقيمة عند محمد ر ح هكذا في المحيط \* رجل في يده عبد ورثه من أبيه فادعى إنسان أن العبد عبده أو دعه أباه الميت وأنكر صاحب البد فانه يستحلف صاحب اليد على دعوته على العام فإن حلف برئ وإن نكل قضى بدعوته بالتسليم إلى المدعي فإن سلم فادعى على المدعي عليه آخر بمثل ما ادعاه الأول وأراد أن يحلفه ليس له ذلك قالوا وهذا إذا لم يكن في يد الابن شيء من تركته الأب سوى هذا العبد أما إذا كان في يده من تركته الأب شيء سوى هذا العبد يستحلف للثاني وإذا نكل يقضى عليه ولو كان هذه الدعوى في الغصب لا يستحلف للثاني أيضاً إذا لم يكن في يده شيء من التركة سوى العبد وإن كان يستحلف هكذا في الفصول



في الفصول العبادية \* لو ادعى رجلان نكاح امرأة وقد ماها الى القاضي فاقرت لاحدهما وانكرت للآخر فقال الآخر حلفها الي لا يحلفها في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان \* وهل يستحلف الزوج المنزله ذكر فخر الاسلام عليّ البزدوي في شرحه ان فيه اختلاف المشائخ بعضهم قالوا لا يستحلف وبعضهم قالوا يستحلف فان حلف لا تستحلف المرأة بعد ذلك وان نكل تستحلف المرأة حينئذ فان نكلت قضي بالنكاح الثاني وبطل نكاح الاول كذا في المحيط \* واذا انكرت دعواهما فحلفها لاحدهما بعينه على قول ابيوسف ومحمد ر ح فنكحت فتضي بهاله لا يحلف للآخر في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان \* اشترى جارية وتقاضا ثم ردت على البائع بالعيب بالنكول ثم جاء البائع وقال ردت علي وهي حبل ان اقر المشتري الزمه وضمن البائع نقصان العيب الاول وان انكريربها النساء فان قلن حبل يحلف المشتري بالله ما حدث عندك هذا الحبل ان حلف اندفع وان نكل ان شاء البائع امسكها ولا شيء له على المشتري وان شاء رده مع نقصان العيب الاول كذا في الخلاصة \* وان قال المشتري للقاضي قد كان هذا الحبل عند البائع يستحلف البائع ولو ائبني ان يحلف بالله قد سامتها بحكم هذا البيع وما بها هذا العيب قالوا ولو كانت الجارية في يدي المشتري فخاصم ائبني في العيب فلما حكم الحاكم برده على البائع قال البائع ايها حبل وهذا الحبل حادث عند المشتري وقال المشتري لا بل كان عنده فان القاضي يحلف البائع على ذلك ولا يحلف المشتري هكذا في المحيط \* رجل توجه عليه اليمين فقال ان المدعي قد حلفني في هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا وطلب يمين المدعي على ذلك حلفه القاضي بالله ما حلفته فان نكل لا يكون له ان يحلف المدعي عليه وان حلف كان له ان يحلف المدعي عليه على المال كذا في فتاوى قاضيخان \* لو ادعى المدعي عليه انه ابرأني عن هذه الدعوى وقال القاضي حلفه انه لم يبرأني عن هذه الدعوى لا يحلفه القاضي ويقال له اجب خصك ثم ادع عليه ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال ابرأني عن هذه الاف فانه يحلف ومن المشائخ من قال الصحيح انه يحلف المدعي على دعوى البراءة عن الدعوى كما يحلف على دعوى التحليف واليد مال شمس الائمة الحلواني وعليه قصة زماننا كذا في الفصول العبادية \* رجل ادعى على رجل ما لا فقال المدعي عليه ان المدعي ابرأني عن هذه الدعوى فتوهم الحاكم ان هذا اقرار من المدعي عليه بما لا فقال المحلف المدعي على البراءة فحاف يحاف المدعي عليه بعد ذلك على المال ام لا قال الخصاف ر ح وهكذا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان المدعي عليه يحلف وقوله ابرأني المدعي عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضي

ان يسأل المدعى ألك بينة، على المال فان اقام البينة على المال يحلف المدعى بعد ذلك على البراءة  
وان لم تكن للمدعى بينة على المال يحلف المدعى عليه أولاً على دعواه المال ودعواه البراءة لا يكون  
اقراراً بالمال ان حلف المدعى عليه ترك وان نكل حلف المدعى على البراءة قال المتقدمون من  
اصحاب ارجح دعوى السراة عن الدعوى لا يكون اقراراً وهذا اصح قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ  
ظهير الدين رح ينبغي ان يحلف المدعى أولاً على البراءة هكذا في فتاوى قاضيخان \* اذا توجه  
اليمين على الورثة فيمين الواحد منهم لا ينوب عن الباقين حتى يستحلف الكل واذا توجه لهم  
اليمين على غيرهم فاستحلاف الواحد منهم كاستحلاف الكل وصورته رجل ادعى على الميت  
حقاً وتوجد اليمين على الورثة يستحلف جميع الورثة ولا يكتفى بيدين واحد منهم فان كان في الورثة  
صغير او غائب وقد ادعى على الميت حثاً يحلف الباقين الحضور وموؤخر الصغير حتى يدرك  
والغائب حتى يتم ثم يحلفان ولو ادعى الورثة على رجل حقاً للميت واستحل منه واحد منهم لم يكن  
للبقية ان يستحلفوه كذا في محيط السرخسي \* لو ادعى احد شريكى العمان او احد شريكى المعاوضة  
حقاً على رجل للشركة وحلف المدعى عليه لا يكون للشريك الآخر ان يحلفه كذا في المحيط \*  
ولو ادعى رجل على احد الشريكين حثاً من شركتهما فله ان يحلفهما جميعاً كذا في محيط السرخسي \*  
ولو ادعى جماعة الشواء على رجل وحلفه ادهم كان لبقية المدعين ان يحلفوه كذا في خزائن المفتين \*  
روى بن سماعه عن محمد بن رح رجل تزوج امرأة وابنتها في عقدين ثم قال لا ادري ابنتهما  
الاولى فانه يحلف لئلا يجل واحد منهما بالله ما تزوجها قبل صاحبها والقاضي ابداً بابنتهما شاء  
وان شاء اقرع بينهما فان حلف لاحدهما ثبت نكاح الاخرى وان نكل للاولى لزمته وبطل نكاح  
الاخرى اذا ادعت كل واحدة منهما ان نكاحها كان اولاً كذا في محيط السرخسي \* رجل وهب  
ارضاً من ميراث ابيه وسلمها الى الموهوب له ثم جاءت امرأة الميت فادعت على الموهوب له  
ان الارض ارضها فانهم قسموا الميراث بعدما وهب لك الارض فوفعت في قسمي وادعى  
الموهوب له ان الارض ارضه فانهم كانوا قسموا قبل التهمة وقد وقعت الارض في قسم الواهب  
وعجز الموهوب له عن اقامة البينة وحلفت المرأة على ذلك ليس له ان يحلف سائر الورثة وامر  
برد الارض كذا في الذخيرة \* لو قال لي عليك الف درهم قتال المدعى عليه ان حلفت ابها لك  
على ادينها اليك فحلف فادها اليه هل له ان يسترد هاهنا بعد ذلك ان دفعها اليه على الشرط الذي



شرطا كان له ان يسترد هامنه كذا في خزائنه المفتين \* رجل في يديه سلعة لا يعلم لاحد فيها حق جاء رجل وادعى فيها دعوى وسمع الذي في يديه ان يحلفه البتة بالله ماله فيها حق ولو كان المدعى مع المدعى عليه فصالحا من دعوى المدعى على دراهم ثم ان المدعى عليه جحد حق المدعى فيه لا يسعه ان يحلف ماله قبله حق حتى يعلم ان لاحق له في ذلك الشيء واذا حال الرجل غربا من غرمائه على رجل بالف درهم ثم ان المحتمل له قدم المحبيل الى القاضي وهو لا يري ان الحوالة توجب براءة الاصيل وذلك قبل ان يجحد المحتمل عليه وقبل ان يفلس حل للمحبيل ان يحلف ماله عليه حق اذا كان من رأي المحبيل ان الحوالة توجب براءة الاصيل وان قضى للمحتمل له بمطالبة المحبيل وجعل الحوالة بمنزلة الكفالة ثم اراد المحبيل ان يحلف على براءة نفسه لا يسعه ذاك كذا في المحبلة \* رجل عليه دين له رجل وبه رهن يبي بالدين فانكر ربه الدين اقره رهن وحلف كان للمدعى عليه وهو الرهن ان يحلف بالله ماله على هذا الدين الذي يدعى ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* استقرض منه مائة ورهن منه رهنا ويخاف الصمان ان اقر بالدين انكر المهرتهن يقول للقاضي سله ابهذه المائة التي تدعى رهن ام لا فان اقر بالرهن اقر هو بالمال وان انكر الرهن حلفه بان لا دين عليك بل اقره رهن بها صده فيمكنه الحلف بلا حنث كذا في الوجيز المذكور \* بالله ماله قبله شيء كذا في المحيط \* رجل ادعى على رجل الف درهم والمدعى عليه يعلم انها نسيئة فخاف انه لو اقر بالالف وادعى الاجل ربما ينكر الاجل وبطالته بالالف حالة فالحيلة له في ذلك ان يقول للقاضي سله انها معجلة او مؤجلة فان سألته فقال هي حالة وطلب يمين المدعى عليه كان للمدعى عليه ان يحلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعى ولو حلف بالله ماله على اداء هذه التي يدعى كان صادقا في يمينه ولو كان عليه الالف حالة وهو معسر لا يسعه ان يحلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعى حتى لو حلف بالطلاق لبس على هذه الالف وهو معسر يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل في يديه دار يزعم ان طائفة منها له يعلم مقدارها ولم يعلم فادعى رجل لنفسه فيها حقا معلوما بان يدعى الثلث او الربع فقال المدعى عليه للقاضي انا نعلم للمدعى فيها حقا ولا ادري مقدار حقه فادفع اليه ما احببت لا ينبغي للقاضي ان يتعرض لذلك بشيء ولكن يحلف المدعى عليه على ما ادعى المدعى فان نكل فقد صار مقرا او باذلا بذلك القدر واما ما كان فهو حجة وان حلف على ذلك المقدار المعين فالقاضي يسكن المدعى مع المدعى عليه في الدار باقراره ان له فيها حقا كذا في المحيط \* الباب الرابع في التحالف \*

إذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن والمبيع بان ادعى المشتري ثمنًا وادعى البائع أكثر منه أو اعترف  
 البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري أكثر منه أو اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج أنه  
 تزوجها بألف وقالت تزوجتني بألفين فإيهما أقام البينة قضى له وإن أقام البينة فالبينة المثبتة  
 للزيادة أولى ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعًا بان ادعى البائع أكثر مما يدعيه المشتري  
 من الثمن وادعى المشتري أكثر مما يقربه البائع من المبيع في حالة واحدة فبينة البائع أولى في الثمن  
 وبينة المشتري أولى في المبيع وإن لم يكن لكل واحد منهما بينة قبل للمشتري أما أن نرضى بالثمن  
 الذي ادعاه البائع والافسخنا البيع وقيل للبائع أما أن تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والافسخنا البيع فإن  
 لم يتراضيا استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر وينتدأ يمين المشتري في الصحيح وهو  
 المروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحم وهو قول محمد وزفر رحم وهذا إذا كان بيع عمن بدين فإن كان بيع  
 عمن بعين أو ثمن بثمن بدأ القاضي يمين أيهما شاء كذا في الكافي \* وصنفه اليمين أن يحلف البائع بالله ما باعه  
 بألف ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بألفين وهو الأصح كذا في الهداية \* فإن حلفا فسح القاضي البيع  
 بينهما أن طلب أو طلب أحدهما وهو الصحيح وإيهما نكل عن اليمين نزهه دعوى الآخر هكذا في الكافي \*  
 وإن لم يكن اختلافهما في البذل مقصودا بل كان في ضمن شيء آخر نحو أن يشتري الرجل من آخر سمًا  
 في زق ووزنه مائة رطل ثم جاء بالزق ليرة على صاحبه ووزنه عشرون فقال البائع ليس هذا زقي وقال  
 المشتري هو زقك فالتول قول المشتري سمي لكل رطل ثمنًا أولم يسم هكذا في التبيين \* ولا يخالف أن  
 اختلفا في الأجل سواء كان في أصله أو في قدره وكذا إذا اختلفا في شرط الخيار ما في أصله أو في قدره  
 وكذا إذا اختلفا في قبض الثمن أو المبيع أو في الخط أو الأبراء أو مكان تسليم المسلم فيه وحلف المنكر  
 منه في تلك الصور كذا في شرح أبي المكارم للقيامة \* وإن اختلفا في أصل البيع لم يتحالفوا والقول بالمنكر  
 العقد كذا في الكافي \* إذا اختلفا في جنس العقد بان ادعى أحدهما البيع والآخر الهبة أو في جنس  
 الثمن بان ادعى أحدهما الدراهم والآخر الدينارين ذكر محمد رحم في الجامع وقال لا يتحالفان قال  
 مشائخنا المذكور في الجامع قولهما فاما عند محمد رحم يتحالفان وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \*  
 أن هلك المبيع ثم اختلفا لم يتحالفا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحم والقول قول المشتري وكذا إذا  
 خرج المبيع عن ملكه أو صار بحال لا يقدر على رده بالعيب وهذا إذا كان الثمن دينًا فإن كان مبيعًا  
 يتحالفان



يتحالفان ثم يرد مثل الهالك ان كان له مثل او قيمته لم يكن له مثل كذا في الهداية \* رجل اشترى  
عبدین صفقة واحدة وقبضهما فمات احدهما واختلفا في الثمن قال ابو حنيفة ر ح القول قول المشتري  
مع اليمين الا ان يشاء البائع ان يأخذ الحكي ولا شيء له واختلف المشائخ في قوله ولا شيء له قال بعضهم  
اراد به ان لا يأخذ من ثمن الميت زيادة على ما اقربه المشتري وهو الصحيح وتكلموا في الاستثناء انه منصرف  
الى التحالف او الى يمين المشتري قال بعضهم بانه منصرف الى التحالف معناه لا يتحالفان الا ان يشاء  
البائع اخذ الحكي فحينئذ يتحالفان لانه حينئذ صار الحكي ككل المعقود عليه كذا في شرح الجامع الصغير \*  
وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي \* وفي الكفاية هو قول عامة المشائخ كذا في شرح ابي المكارم  
لمختصر الوقاية \* وقال بعضهم بانه منصرف الى يمين المشتري معناه القول قول المشتري مع يمينه  
الا ان يشاء البائع اخذ الحكي فحينئذ لا يحلف المشتري وهو الصحيح لان المذكور يمين المشتري لا ترك  
التحالف والاستثناء بنصرف الى المذكور كذا في شرح الجامع الصغير \* واد اشترى عبدا ببيع نصفه  
بعد القبض ثم اختلف البائع الاول مع المشتري الاول في ثمن العبد فعند ابي حنيفة ر ح لم يتحالفا  
والقول قول المشتري مع يمينه وعند ابي يوسف ر ح يتحالفان في النصف الذي بقي على ملك  
المشتري ان رصي بانه بقول هذا النصف وعند محمد ر ح يتحالفان في الدل واد اتحالف العبد والمشتري  
على البائع نصف قيمة العبد وبرد النصف الذي بقي على ملكه ان قبله البائع وان ابي يعيب الشركة  
رد قيمة هذا النصف ايضا كذا في الكافي \* ومن اشترى جارية وقبضها ثم تقايلا ثم اختلفا في الثمن  
وانهما يتحالفان ويعود البيع الاول ولو قبض البائع المبيع بعد الاقالة فلا يرجع الى عنذ ابي حنيفة وابي يوسف ر ح  
كذا في الهداية \* رجل اسلم الى رجل عشرة دراهم في كرو حنطة ثم تقايلا ثم اختلفا في رأس المال  
فالقول قول المسلم اليه ولا يعود المسلم كذا في شرح الجامع الصغير \* اشترى عبدین صفقة او صفقتين  
احدهما بالف حال والاخر بالف مؤجل الى سنة فرد احدهما بالعيب فقال المشتري ثمن المردود  
حال وقال البائع مؤجل فالقول للبائع ولم يتحالفا وكذلك لو اشترى عبدا بمائة في صفقة وقبضهما  
ومات احدهما في يده ورد الاخر بعيب واختلفا في قيمة المردود فالقول للبائع ولم يتحالفا ولو كان ثمن  
احدهما دراهم وثمان الآخر دينار وقبضهما البائع واختلفا في ثمن الباقي بعد رد احدهما بالعيب فقال  
المشتري ثمنه دراهم فرد الدينارين وقال البائع على عكسه فالقول للمشتري مع يمينه ان ماتا  
ولا يتحالفان خلافا لمحمد ر ح فان كانا قائمين يتحالفان بالاجماع وكذا اذا اختلفا في الصفقة فادعى

البائع اتحاد الثمن وادعى المشتري بقدر الثمن فالقول للمشتري كذا في الكافي \* لو اختلفا في عينه الثمن ودينه فدعى احدهما ان الثمن عين وادعى الآخر انه دين فان كان مدعى العين هو البائع كما اذا قال بعت منك جاريتي هذه بعدك هذا والمشتري يدعى الضل ديناً ويقول اشتريت منك بالف درهم وان كانت التجارية قائمة تحالفا وترادا وان كانت هالكة عند المشتري سقطت الف عندهما والقول قول المشتري وعند محمد ربح يتحالفان ولو كان المدعى للعين هو المشتري وهو يقول اشتريت جاريتك بفلامى هذا وقال البائع بعثها منك بالف درهم او بمائة دينار فان كانت التجارية قائمة تحالفا وترادا وان كانت هالكة كذلك تحالفا وترادا القيمة في قوائم جميعا كذا في شرح الطحاوى في كتاب البيوع \* اشترى امه فماتت بعد القبض فقال المشتري اشتريتها بالف وهذا الوصف وقيمته خمسمائة وقال البائع بعثها بالعين والقول للمشتري في ثلثي التجارية انه اشترها بالف مع يمينه ويتحالفان في ثلثيها وهو حصه الوصف ويحلف كل واحد منهما على جملتها يحلف المشتري بالله ما اشتريتها بالعين ويحلف البائع بالله ما بعثها بالف وهذا الوصف واذا حلف غرم المشتري ثلث قيمة التجارية مع الف واخذ الوصف وعند محمد ربح يتحالفان في الكل كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى البائع انه باع الامه بالف وبهذا الوصف وادعى المشتري انه اشترها بالعين وهلكت الامه في يد المشتري فالقول للمشتري مع يمينه ولم يتحالفاني شيء من الامه وكذا لو كان مكان الوصف مكيل او موزون بعينه كذا في الكافي \* وان ادعى البائع البيع بالعين والمشتري بمائة دينار ووصف فالقول للمشتري مع يمينه في حصه مائة دينار اذا قسمت التجارية عليها وعلى الوصف ويتحالفان في حصه الوصف ويغرم قيمته مع المائة دينار ادعى المشتري بالف وبمائة دينار والبائع بالعين فالقول للمشتري مع يمينه وكذا اذا ضم الى الدرهم شيئا مكىلا او موزونا او معدونا بغير عينه فهو بمنزلة الثمن وما كان معينا فهو مبيع فيحلف البائع في قدره بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* بعد قطع عند البائع فنال البائع قطعه المشتري قبل البيع ولى عليه نصف القيمة وكل الثمن وقال المشتري قطعه البائع بعد البيع ولى الخيار ان شئت اخذته بنصف الثمن وان شئت تركته ولا بينة لهما تحالفا فان حلنا اخذه المشتري بكل ثمنه او تركه وان برهنا فالبينه لمشتريه وان اتفقا ان قاطعه بائعه او مشتريه او اجنبى وادعاه البائع قبل البيع والمشتري بعده فالقول قول البائع والبينه لمشتريه كذا في الكافي \* لو قال البائع التجارية التي بعثها ملك هذا الرجل وكلني يبيعها وقال المقر له بعثها منك بمائة دينار



وقضيتها ثم بعثها لنفسك فالجارية للمشتري فان كانت الجارية غير معروفة للمقر له يتحالفان ويبدأ يمينين المقر فان حلفا غرم المقر قيمتها وان كانت الجارية معروفة للمقر له فالصحيح انه يحلف المقر دون المقر له وقد نص محمد بن ح. عليه في آخر هذا الباب ولم يغرم المقر قيمتها واخذ الثمن ان شاء والا فهو موقوف في يد البائع على تصديق المقر له فمتى عاد الى تصديقه يأخذه وان كانت الجارية هالكة فالقيمة لازمة للمقر له مجهولة كانت او معروفة كذا في محيط السرخسي \* ولو كاتبها او اعتقها او برها او استولدها ثم تحالفا ضمن المقر قيمتها لو كانت مجهولة وان كانت معروفة لا يضمن في الوجوه كلها وتبطل الكتابة بعجزها عن الاداء وتعنى بموت المقر لو كانت ام ولد ولا تعنى بموت المقر له وبايهما مات لو كانت مدبرة بزعم كل واحد منهما وتوفى الولاء لو كانت محررة بنفي كل واحد منهما ولو قال كانت ودبعة وامرني ببيعها وماتت ضمن المقر قيمتها بكل حال لانه اعترف بالتعدي وهو تسليم الودبعة الى الغير كذا في الكافي \* وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعثور عليه تحالفا وترادا فان وقع الاختلاف في الاجارة بدأ يمين المستأجر وان وقع في المنفعة بدأ يمين المؤجر احر وايهما نكل لزمه دعوى صاحبه وايهما اقام البينة قبلت بينته ولو اقامها فبينة المؤجر اولى ان كان الاختلاف في الاجارة وان كان في المنافع فبينة المستأجر اولى وان كان فيهما قبلت بينته كل واحد فيما يدعيه من الفضل نحو ان يدعي هذا شهرا وعشرة والمستأجر شهرين بخمسة بتضي عشرة وان اختلف بعد الاستيفاء لم يتحالفا وكان القول قول المستأجر وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعثور عليه تحالفا وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماصي قول المستأجر كذا في الهداية \* اذا اختلف المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة لم يتحالفا عند ابني حنيفة رح والقول للبعد مع نصيبه وقالوا يتحالفان وتفسخ الكتابة كذا في الكافي \* وان اقام احدهما بينة تقبل بينته وان اقاما البينة كانت بينة المولى اولى الا انه اذا ادعى المولى قدر ما اقام البينة عليه يعتق كذا في النبين \* اذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها بالف وقالت تزوجني بالعين فايهما اقام البينة تقبل بينته فان اقاما البينة فالبينة بينة المرأة اذا كان مهر مثلها اقل مما ادعته وان كان لم يكن لهما بينة تحالفا عند ابني حنيفة رح ولا يفسخ الكاح ولكن يحكم مهر المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج او اقل قضى بما قال الزوج وان كان مهر المثل مثل ما ادعته المرأة او اكثر قضى بما ادعته المرأة وان كان مهر مثلها اكثر مما اعترف به الزوج واقل مما اعترفت به المرأة قضى لها بمهر المثل ذكر التحالف اولاهم التحكيم وهذا قول الكرخي كذا في الهداية \* واما في قول الرازي فلا تحليف الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهدا

لا حد هما و فيما عداه فالقول قوله يمينه اذا كان مهر المثل مثل ما يقول او اقل وقولها مع يمينها  
اذا كان مثل ما ادعته او اكثر قال في النهاية وهذا هو الاصح وذكر في بعض الشروح قالوا ان قول  
الكرخي هو الصحيح كذا في العباية \* ويبدأ يمين الزوج عند ابي حنيفة ومحمد راجح ولو ادعى الزوج  
النكاح على هذا العبد والمرأة تدعيه على هذه التجارية فهي كالمسئلة المتقدمة الا ان قيده التجارية اذا كانت  
مثل مهر المثل يكون له اقبمتها دون عينها كذا في الهداية \* الباب الخامس فمن يصح خصما  
لغيره ومن لا يصح وفيمن تشترط حصرته ومن لا تشترط لسباع الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى  
قبل القضاء تشترط حضرة الراهن والمرتهن في دعوى عين رهن والعارية والاجارة كالرهن واما  
حضرة المزارع هل هو شرط في دعوى الضياع ان كان البذر من المزارع فهو كالمستأجر يشترط حضرة  
وان لم يكن البذر منه ان نبت الزرع فكذلك وان لم ينبت لا يشترط هذا في دعوى الملك المطلق  
اما اذا ادعى على آخر غصب ضيعته وانه في يد المزارع لا تشترط حضرة المزارع لانه يدعي عليه  
المعول ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فجاء مستحق واستحقها لا يتضي بالدار له الا بحضرة  
البائع والمشتري كذا في الخلاصة \* المشتري شراء فاسدا يصلح خصما للمدعي اذا قبض المبيع  
وقبل القبض فالخصم هو البائع وحده لو اشترى شيئا بشرط الخيار فادعاه آخر تشترط حضرة البائع  
والمشتري عند ابي حنيفة راجح والمشتري بالمبيع الباطل لا يكون خصما للمستحق كذا في الفصول  
العبادية في الفصل الثالث \* رجل في يديه جارية ادعى رجل ان فلان بن فلان الغائب كان شريكي  
شركة عنان في الف بيننا وان الغائب اشترى هذه التجارية بذلك المال المشترك فصفها لي واصلها  
لعنان الغائب فقال الذي في يديه التجارية انا اعلم ان فلانا الغائب اشترى هذه التجارية بمال مشترك  
بيك وبين فلان الغائب فصفها لك ونصفها فلان الغائب الا ان فلانا الغائب امرني ان اذهب بالجارية  
الى بغداد وابعها قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين ليس للمدعي ان يمنع من ان يذهبها الى  
بغداد قال وكذا لو كان الغائب مضاربا وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهما شركة  
ملك لا شركة عقدان له ان يمنع من المسافرة بها وعن التصرف فيها كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل  
استأجر ثلث دواب ثم ان رب الدواب أجر دابة من غيره واعار اخرى وذهب اخرى او باع  
فوجد المستأجر الدواب في ايديهم فان باع من عذر فبيعه جائز وان باع من غير عذر كان للمستأجر  
ان يأخذها



ان يأخذها فاذا اخذها كان المشتري بالخيار ان شاء صبر حتى تنقضي مدة الاجارة ثم يأخذها وان شاء فسخ البيع وان وهبها رب الدابة من غيره او اعارها او اجرها فان كانت الاجارة الاولى معروفة فله ان يسترد من ايديهم وان لم تكن الاجارة الاولى معروفة واراد اقامة البينة فان كانت الدابة في يد الموهوب له فله ان يقيم البينة ويأخذها وان كان الواهب غائبا فاذا اخذها ومضت مدة الاجارة فليس للموهوب له ان يأخذها وكذلك اذا كانت في يد المشتري فالمشتري خصم فله ان يقيم البينة عليه وان كانت في يد المستعير او المستأجر فاراد ان يقيم البينة عليهما والاجارة والاعارة من الثاني ظاهرة ولم تكن ظاهرة واقام المستعير والمستأجر الثاني بينة على العارية والاجارة ورب الدابة غائب فلا تقبل بينة المستأجر عليهما هكذا في الفصول العادية \* استأجر دابة وقبضها وغاب المالك فادعى آخر ان اجارته كانت اسبق منه وبرهن افتنى فخر الاسلام البزدوي بانه يقبل وهذا اقرب الى الصواب وقيل لا ينتصب خصما بلا دعوى الفعل عليه بان يقول كان سلمها اليّ وانت قبضتها مني اما لو قال سلمها اليك بالاجارة المتأخرة مني لا اليّ لا يقبل وبه افتنى الامام ظهير الدين قال السرخسي رح الصحيح عدم الانتصاب كالمستعير من المالك وكذا في دعوى الرهن والاعارة لا يصلح المستأجر خصما والمشتري والموهوب له يصلح خصما لكل واحد واليه مال ابو بكر رح كذا في الوجيز للكردي \* اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل انها في اجارتي آجرتها فلان وادعى ذواليد انها في اجارتي آجرتها فلان آخر تسمع دعوى المدعى وينتصب صاحب اليد خصما بخلاف ما اذا ادعى المدعى الملك المطلق وصاحب اليد ادعى الاجارة واذا ادعى المستأجر بغير حضرة الآجر تسمع دعواه كذا في المحيط \* ادعى ان هذه الدار كانت لفلان الغائب وذواليد اشترها منه وقبضها منه وانا شفيعها اطلب الشفعة وذواليد يقول هي داري لم اشترها من احد او قال دارك بعثها من فلان ولم يسلمها وانا اطلب الشفعة لا يقبل عند الامام ومحمد رح حتى يحضر البائع في الفصل الاول والمشتري في الفصل الثاني والامام الثاني رح جعل ذاليد خصما وحكم عليه بالشفعة وجعله حكما بالشفعة على البائع والمشتري واخذ الثمن ووضع على يدي عدل وان كان المشتري حاضرا ينكر الشراء فمحمد رح حكم للشفيع بالشفعة وجعل العهدة على المشتري ودفع الثمن اليه كذا في الوجيز للكردي \* الوكيل بشراء الدار اذا اشترى الدار وقبضها فجاء الشفيع واراد ان يأخذ الدار من يد الوكيل كان له ان يأخذها ولا يشترط حضرة الموكل ولو كان المشتري

وهو الوكيل لم يأخذ الدار فالشفيح لا يأخذها لا بحضرة الموكل أو وكيله وبحضرة البائع أو وكيله فعلى هذا إذا استحق المشتري من بدل الوكيل بالشراء لا يشترط حضرة الموكل للقضاء به للمستحق ويكتفى بحضرة الوكيل كذا في الفصول العبادية \* آجر داره وسلمها ثم غصبها من المستأجر فاسب لا تصح دعوى المالك على الغاصب بلا حضور المستأجر كذا في الوجيز للكردي \* لو اشترى داراً ولم يقبضها حتى غصبها رجل من البائع ان كان المشتري نقد الثمن او كان الثمن مؤجلاً فالخصم هو المشتري والا فالخصم هو البائع كذا في الفصول العبادية \* باع البائع المبيع من آخر قبل نقد المشتري الثمن ففي ظاهر الرواية تسمع دعوى الاول على الثاني لانه بدهى المالك لنفسه وذواليد يعارضه لكن بدون تسليم الثمن لا يأخذ من يد ذى اليد كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى من آخر جارية بالف درهم ولم يتقدّم ثمنها وقبضها بغير اذن البائع وباعها من رجل آخر بمائة دينار وتقابضا وغاب المشتري الاول وحضر بائعه واراد استردادها من يد المشتري الثاني فان اقر المشتري الثاني ان الامر كما وصف البائع الاول كان للبائع الاول ان يستردّها من المشتري الثاني وان كذب المشتري الثاني البائع الاول او قال لا ادري أحق ما قاله البائع الاول او باطل فلا خصومة بينهما حتى يحضر المشتري الاول كذا في المحيط \* ادعى على رجل انه فقأ عين عبده والعبده حي لا تسمع الدعوى والبينة الا بحضرة العبد ولو لم يكن العبد حياً تسمع ويقضى بارش العين كذا في محيط السرخسي \* واذا كان العبد صغيراً لا يعبر عن نفسه فالناضي يقضي بالارزش للمدعى على العاقب ولا يشترط حضرة العبد ولو ان المدعى عليه اقر انه فقأ عين العبد وانه عبده هذا المدعى والعبده غائب فانه يقضى بارش العبد كذا في المحيط \* ولو اقام البينة انه فقأ عين برذون له تقبل واراءة البرذون للناضي ليس بشرط صحة الدعوى حتى لو كان حاصراً تجب اراءة القاضي انه فقأ عينه ام لا فان جاء الرجل بالبرذون مفقوء العين وقال البرذون له لم يقض له بالارزش الا بيئته يقيمها على الملك وان المدعى عليه فقأ عينه وهو يومئذ له فحينئذ يأخذ ارش العين فان اقام صاحب البرذون بيئته انه له وان العاقب فقأ عينه وهو يملكه واقام المدعى الاول البينة على انه له وان ذاليد فقأ عينه فتكون بيئته الاولى كذا في محيط السرخسي \* لو ادعى جرحاً في دابة او خرقاً في ثوب لا يشترط احضار الدابة والثوب لسماع هذه البينة كذا في خزائن المفتين \* رجل هلك وترك ثلثة آلاف درهم وترك وارثاً واحداً فاقام رجل البينة ان الميت اوصى له بثلث ماله وجمد الوارث



ذلك فالقاضي بسمع بينته على الوارث ويقضي بوصيته فان دفع الوارث الثلث الى الموصي له  
ثم جاء رجل آخر واقام بينته ان المبت اوصى له بثلث ماله وقد غاب الوارث واحضر الموصي له الى  
القاضي فالقاضي يجعل الموصي له خصما ويسمع بينته عليه وبأمره ان يدفع نصف ما في يده  
الى المدعى الثاني فان لم يكن عند الاول شيء بان هلك ما في يده واستهلكه وهو معدوم فاحضر الثاني  
الوارث واراد ان يأخذ منه بعض ما في يده فمحمد الوارث وصيته لم يكلف الثاني اعادة البينة  
على الوارث وكان للموصي له الثاني ان يأخذ من الوارث خمس ما في يده ثم الثاني مع الوارث  
يتبعان الاول فيأخذان منه نصف ما اخذ فاذا اخذ ذلك اقتسماه على خمسة اسهم سهم للموصي له  
الثاني واربعة اسهم للوارث فالخصومة الى القاضي الذي قضى للاول والى قاض آخر سواء  
ولو كان الموصي له الاول هو الغائب واحضر الثاني الوارث فالقاضي يقضي على الوارث  
ويكون القضاء على الوارث قضاءً على الموصي له الاول فان كان القاضي قضى بوصية الاول  
وام يدفع اليه شيئاً حتى خاصمه الثاني والوارث غائب فان خاصمه الى ذلك القاضي بعينه جعله  
خصماً وان خاصمه الى قاض آخر لم يجعله خصماً ولو كان الموصي له الاول هو الغائب والوارث حاضر  
ولم يدفع القاضي الى الموصي له الاول شيئاً فالوارث خصم للموصي له الثاني وان خاصمه الثاني الى  
قاض آخر هذا كله اذا اقر الموصي له الاول بان المال الذي في يده بحكم الوصية من المبت او كان  
ذلك معلوماً للقاضي اما اذا لم يكن شيء من ذلك والاول يقول هذا مالي ورثته من ابي والمبت  
ما اوصى لي بشيء وما اخذت من ماله شيئاً فانه يكون خصماً للموصي له الثاني فان قال هذا المال  
وديعه عندي من جهة فلان المبت الذي يدعي الثاني الوصية من جهته او قال غصبته منه فلا خصومة  
بينهما وان قال هو وديعه عندي من جهة رجل آخر غير الموصي او قال غصبته منه فهو خصم الا  
ان يقيم بينته على ما قال كدافي المحيط \* رجل هلك وترك مالا ووارثا واحداً واقام رجل بينته  
ان له على المبت الف درهم دين فقضى القاضي له على الوارث ودفع اليه الف درهم وغاب  
الوارث فحضر غريم آخر للمبت وادعى عليه الف درهم فان الغريم الاول لا يكون خصماً للغريم  
الثاني ولو كان الغريم الاول هو الغائب فاحضر الثاني وارث المبت كان خصماً له ثم اذا قضى  
القاضي على الوارث وقد توى ما اخذه الوارث رجع الغريم الثاني على الغريم الاول فاخذه منه  
نصف ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقي لهما ولو لم يكن الاول غريماً وكان موصي له بالثلث

وقبضه وغاب الوارث فاقام رجل البينة ان له على الميت ديناً فاموصى له ليس بخصم له كذا في الذخيرة \* رجل اقام بينة على وارث ميت انه اوصى له بهذه الجارية بعينها وهي ثلث ماله وقضى القاضي بذلك ودفعها اليه وغاب الوارث ثم اقام آخر البينة على الموصى له ان الميت اوصى له بها فان ذكر وارحوا قضى القاضي بكل الجارية للثاني وان لم يذكر وارحوا قضى بنصفها للثاني ويكون هذا قضاءً على الوارث غاب او حضر حتى ان المرصى له الاول لو ابطال حقه كان كل الجارية للثاني فان دفع القاضي الجارية الى الاول ثم غاب الموصى له وحضر الوارث لم ينتصب الوارث خصماً للموصى له الاخر خاصة الى القاضي الاول او الى غيره فان كان القاضي قضى للاول بالجارية فلم يدفعها اليه حتى خاصم الثاني الوارث فان خاصمه فيها الى القاضي الاول لم يجعله خصماً وان خاصمه الى قاض آخر جعله خصماً ثم القاضي اذا سمع بينة الثاني على الوارث في هذا الفصل قضى الثاني بنصف الجارية سواء شهد شهوده على الرجوع عن الاول او لم يشهدوا على الرجوع فاذا حصر الاول فان اعاد الثاني البينة على الرجوع اخذ الكل والاخذ نصفها وان اقام الاول بينة ان الميت اوصى له بثلث ماله ودفعه القاضي اليه ثم اقام الثاني البينة على الاول ان الميت رجع عن الوصية الاولى واوصى بثلث ماله للثاني والقاضي يأخذ الثلث من الاول ويدفعه الى الثاني ولو كان الوارث هو المحاضر قضى القاضي بالوصية الثانية دون الرجوع عن الوصية الاولى ولو كان الاول موصى له بعبد بعينه والعبد مدفوع اليه بقضاء القاضي ثم اقام آخر البينة على الموصى له ان الميت اوصى له بمائة من ماله فاموصى له بالعبد لا يكون خصماً له ولو حضر الوارث وغاب الموصى له الاول كان الوارث خصماً للثاني كذا في المحيط \* رجل له على رجل الف درهم فرض او غصب او ودعة وهي فائدة بعينها في بدا الغاصب والمودع فاقام رجل البينة ان صاحب المال توفي واوصى له بهذه الف التي قال هذا الرجل وهو مقر بالمال لكنه يقل لا تدري ا مات فلان او لم يميت لم يجعل القاضي بينهما خصومة حتى يحضر وارثا او وصيا فان قال الذي في يديه المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شيء صار خصماً للمدعي وقضى له بثلث ما في يد المدعي عليه الا ان يقيم المدعي بينة ان الميت ترك الف درهم غير هذه الف وان الوارث قبض ذاك فحينئذ يقضى القاضي للموصى له بكل هذه الف فلو حضر الوارث بعد ذلك وقال لم اقبض



لم يقبض من مال الميت شيئاً لم يلتفت الى قوله ولو كان مكان الموصى له غريم يدعي ديناً على الميت لم يكن الذي قبله المال خصماً سواء كان صاحب اليد مقراً بالمال او جاحداً فان اقام هذا المدعي بينة ان فلان مات ولم يدع وارثاً ولا وصياً يقبل القاضي بينته ولم ينصب عن الميت وصياً وياً من المدعي ان يقيم البينة عليه بذلك الدين فاذا فعل ذلك قبل بينته على الدين وامر الذي قبله المال بقضاء الدين الى الغريم ان كان الذي قبله المال مقراً بذلك هكذا في الذخيرة \* ولو ان الموصى له اقام البينة ان فلان مات ولم يدع وارثاً ولا وصياً له بالالف التي قبل فلان ودعيه او غصباً او قال الشهود لا نعلم له وارثاً والذي قبله المال مقراً بالمال الذي قبله فالتقاضي يقتضي بالمال للموصى له كذا في المحيط \* والخصم في اثبات الوصاية وارث الميت او موصى له او غريم له للميت عليه دين او غريم له على الميت دين كذا في الفصول العمادية \* رجل مات وله ابنان احدهما غائب فادعى الحاضر ان له على ابيه الف درهم دين ولا مال للميت غير الف درهم على رجل فاني اقبل بينة الابن الحاضر في اثبات الدين على الاجنبي ولا اسمع بينته على ابيه بدينه ولا اقضي له من الف التي قضيت على الاجنبي بشيء فاقف الف حتى يجيء الاخ كذا في المحيط \* ادعى داراً في يدي رجل ان فلاناً الغائب اشترى منك لاجلي وجمد ذواليد البيع يقبل بينة المدعي عليه وكذلك لو كان المشتري حاضراً ينكر الشراء وهذا بمنزلة من ادعى داراً في يدي رجل وقال اشتريتها من فلان وكان فلان اشترى منك وذكر في دعوى المنتقى قال ابو سفيان لو قال ذواليد قد كنت بعثها من فلان الذي تزعم انك وكلته بالشراء لك وفلان غائب فلا خصومة بينه وبين ذواليد وكذلك لو قال كنت بعثها من فلان الذي تزعم انك اشتريتها منه وهي في يدي حتى يدفع الثمن او قال او دعيتها فلا خصومة بينهما كذا في الفصول العمادية \* رجل جاء بصك باسم غيره على رجل الى ذاك الرجل وقال هذا المال الذي في هذا الصك باسم فلان عليك قد اقر به فلان لي ولي البينة على ذلك فان انكر المدعي عليه ان يكون لفلان الغائب عليه شيء فهو خصم فتقبل بينة هذا المدعي عليه ويقضى له بالمال وان اقر بالمال للرجل الذي الصك باسمه لا تقبل بينة هذا على الغائب الذي الصك باسمه حتى يحضر كذا في خزائن المفتين \* عن ابن سماعة عن محمد بن رح في رجل امر رجلاً ان يشتري له عشرة دنانير بمائة درهم ففعل ذلك وقبض الدنانير ودفع الدراهم فجاء رجل يدعى الدنانير فالمشتري خصم له ولا اقبل بينة المشتري ان فلان امره واشترى

هذه الدنانير له وان اقر مدعى الدنانير بذلك لم اجعل بينهما خصومة كذا في المحيط \*  
 رجل ادعى على رجل انه باع هذا العبد بالف درهم بامر مولاه فلان وهو بضاعة في يديه فقال  
 المدعى عليه بعته بغير امر صاحبه فاني اجعله خصما وقضي عليه بدفع العبد الى المشتري كذا  
 في الذخيرة \* رجل ادعى مملوكا وزعم انه له وقال ليس هو اليوم في يدي وقال المملوك انا مملوك  
 لفلان الغائب فان جاء المملوك بينه على ما ذكر فلا خصومة بينه وبين المدعى وان لم يقم  
 على ذلك بينة قبلت بينة المدعى عليه وقضيت به له فان جاء المقر له بعد ذلك لم يكن له على العبد  
 سبيل فان اقام بينة قبلت بينته وبقضيه له بالعبد على المقضي له الاول كذا في المحيط \* لو ان رجلا  
 ادعى عبدا في يدي عبد او ادعى دينا عليه اراد على شراء شيء منه فهو خصمه الا ان يقر المدعى  
 انه محجور عليه فلا اجعل بينهما خصومة كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى دار في بدر رجل ادعى  
 رجل انهادا و فلان وان فلانا ذلك كان رهن عندي هذه الدار بالالف التي لي عليه منذ شهر ودفعها  
 الي وقبضتها منه ثم انه بعد ذلك استعارها مني فاعربتها اياه واقام البينة على ذلك ورب الدار  
 غائب واقام الذي في يديه الدار البينة ان الدار داره اشتراها من من الغائب الذي بدعى  
 المدعى انه رهها او قال اشترتها منه منذ عشرة ايام قال مدعى الرهن يستحقها وليس لمدعى  
 الشراء ان ينقض البيع اذا كان البائع غائبا وكذا لو ادعى الاستيجار مكان الرهن ولو كان مكان  
 المرتهن والمستأجر رجل يدعى ملك الدار ويقول اشتريتها من الغائب منذ شهر قبل شراء ذى اليد  
 فهو خصم يقضى له بالدار وينقض البيع الثاني ويؤخذ الثمن من المدعى ويكون امانة عنده  
 ويسلم اليه الدار اذا كان لم يشهد شهود المدعى ان البائع قبض منه الثمن كذا في فتاوى فاضيل خان \*  
 قال هشام سألت محمدا رح عن رجل قال اشتريت من رجل جارية ونقدته الثمن وقبضت  
 الجارية واستحقها مني انسان بينة وقضى القاضي بها للمستحق فاحضرت الذي باعها فقال  
 البائع لي البينة على ان الذي استحقها منك باعنيها او اقرها لي فاقضى بخير المشتري  
 ان شاء ولّى الخصومة بنفسه وان شاء ردها ويرجع بالثمن على البائع وان قال المشتري اتف  
 امرى وبلى البائع الخصومة بنفسه ليس له ذلك كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر عبدا بعينه  
 واقام البينة فزكوا اذ لم يتركوا حتى اقر ذوا اليد انه حرا وباعه من غيره او وهبه لا يصح العتق في حق  
 المدعى اما التصرفات في حق المتر فصحح حتى لو لم يظهر عدالة الشهود بعمل اقراره وكذلك



لواقام شاهدا واحدا ثم تصرف المدعى عليه هذه التصرفات لم يجز في حق المدعى كما في الشاهدين  
ولولم يباشر المدعى عليه هذه التصرفات ولكن اقر بالعبء المدعى به للمدعى بعدما اقام المدعى  
البينة فالقاضي يقضي عليه بالاقرارام بالبينة ذكر في الاقضية انه يقضي بالاقرار وفي الجامع الكبير  
قال يقضي بالبينة كذا في الخلاصة \* رجل ادعى عينا في بدرجل انه له وانكر المدعى عليه فقبل  
ان يقيم المدعى البينة على دعواه باع المدعى عليه العين من رجل واشهد عليه فلما اقام المدعى  
البينة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له بالعين اقام ذلك المشتري البينة على المقضي له  
ان العين له وفي يده بغير حق فقضى له ثم ان المقضي له الثاني وهو المشتري باعه من بائعه او  
وهبه له جاز ويعود العين اليه وهذه حيلة يفعلها الناس لدفع الظلم الا انه انما تصح هذه الحيلة اذا لم يدع  
الشراء من المقضي عليه الاول وانما ادعى ملكا مطلقا وما اذا ادعى الشراء منه لا تسمع دعوى  
المشتري كذا في فتاوى قاضيخان \* في الابضية رجل ادعى نصف دار في بدرجل فاقبله  
المدعى عليه ولم يدفع اليه وغاب وحضر رجل آخر ادعى هذا النصف فالمقر له لا يكون خصما  
ولو غاب المقر له وحضر المقر فهو خصم كذا في الخلاصة \* رجل اقر بدار في يديه ابها لعلان سمي  
رجلا عابثا غيبة منقطعة وانه امر فلانا ان يحفظها على المقر له ثم ان ذلك الرجل جعلها على يدي  
وقدمات فالمجبول بده يكون خصما لكل ما ادعاه الا ان يقيم البينة على ان الغائب فلان  
بن فلان وقد اثبتوا معرفته دفعها الى الميت الذي دفعها الى هذا الذي هني في يديه وغاب فاذا اقام  
على ذلك بينة فلا خصومة بينه وبين المدعى قال ولا اجعله وصيا الا فيها خاصة في قول محمد ر ح  
واما في قياس قول ابي حنيفة ر ح ينبغي ان يكون وصيا في كل شيء رجل ادعى ان له على فلان  
الف درهم وانه مات قبل ان يؤديها اليه وان له في يدك من ماله الف درهم وطالبه بقضاء الدين  
من ذلك المال فالقاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته ولو طلب من القاضي ان يحلف المدعى عليه  
فالقاضي لا يحلفه كذا في المحيط \* اذا استحق مال المضاربة وفيها ربح فالخصم في قدر الربح  
المضارب ولا يشترط حضرة رب المال فيه وان لم يكن فيه ربح فرب المال كذا في الوجيز للكردي \*  
قال هشام سألت محمد ارح يقول في رجل وتب على طريق من طرق المسلمين نافذ فبني فيه  
او زرع ثم خرج ودفعه الى انسان فجاء اهل الطريق وخصموه فاقام الذي في يديه بينة ابها  
في يدي من قبل فلان وكله به ودفعه اليه قال ان كان طريقا مما يشكل ولا يعلم انه طريق

الابينة فلا خصومة بينهما حتى يحضر الدافع وان كان مما لا يشكل فهو خصم كدافى الذخيرة \*  
 ابراهيم في نوادره عن محمد رح رجل اعتق عبدا ومات الرجل فجاء رجل وادعى انه  
 ابن الرجل الميت الذي اعتق وليس للميت وصي هل يكون هذا المعتق خصما قال ان كان  
 امتقه في حالة المرض يكون خصما وان كان اعتقه في حالة الصحة لا يكون خصما كدافى المحيط \*  
 رجل اشترى من آخر عبدا وام يتقاضا حتى ادعاه رجل والمدعى مقر بالبيع فاحضر البائع والمشتري  
 عند الحاكم وقال لابينة لي واستحلفهما الحاكم فحلف البائع ونكل المشتري فان المشتري ياخذ بالثمن  
 فاذا اداه سلم العبد للمدعى وان حلف المشتري ونكل البائع فعلى البائع جميع قيمته للمدعى الا ان يجبر  
 البيع وبرضى بالثمن كدافى الذخيرة \* رجل في يديه دار وهو مقر بانها لفلان مات وتركها مبراتا  
 وسمى الورثة وبعضهم غيب وادعى الشراء من الغيب حقوقهم وسأل ان يترك ذلك في يده الى  
 ان يحضر ولم اتركه في يده فان احضر بينته على الشراء سمعت شهادتهم ولكن لا اتخذ البيع ولا انقضي  
 على الغائب ولكن اترك في يده واستوثق كقبلا حتى يقدم الغائب فيستأنف الخصومة معه  
 كدافى المحيط \* رجل وكل رجلين بخصومة رجل فاقام المدعى على احد هما شاهدا واحدا  
 وعلى الآخر شاهدا آخر قال هو جائز وكذلك لو اقام على الوكيل شاهدا واحدا وعلى الموكل شاهدا  
 وكذلك لو اقام على اتحي شاهدا وعلى الورثة بعد موته شاهدا كدافى الذخيرة \* هشام عن محمد رح  
 رجل في يديه دار قال صاحب اليد لرجل هذه الدار لك وورثتها من اخيك فلان وقال المقر له لا بل  
 هذه لرجل آخر وورثتها من اخيه فبقي به للمقر الآخر اذا كان كلام المقر له موصولا فان غاب المقر له  
 الاول وجاء المقر له الآخر الى الذى الدار في يديه واقام البينة عليه باقراره للغائب وباقرار الغائب له  
 لا تنبل بينته كدافى المحيط \* لو اشترى شيئا بمئة اودم او خمرا وخزير وقبض المشتري ثم استحقه  
 انسان بالبيعة ففى الشراء بالمينة والدم لا يكون المشتري خصما ولا تسمع البينة عليه كدافى الفصول  
 العبادية \* وفى الشراء بالخمر والخزير يكون المشتري خصما وتسمع البينة عليه كدافى المحيط \*  
 قال محمد رح فى الجامع رجل اشترى من آخر ابريق فضة بدینارين وقبض الا بریق ونقد ديناراً  
 واحدا ثم تفرقا قبل ان ينقد الديار الاخر حتى فسد العقد فى نصف الا بریق لا يتعدى الفساد الى النصف  
 الاخر فان حضر رجل بعد ما غاب بائع الا بریق وادعى ان نصف الا بریق له كان المشتري  
 خصم له



خصم له فلو حضر البائع بعد ما اقام المستحق البينة على النصف وقضى القاضي بالنصف له رد المشتري على البائع ربع الا برىق ورد البائع على المشتري نصف حصة ما استحق مما هو مملوك بالسبب الصحيح ولا يثبت للمشتري الخيار وان صار البائع شريكه في الا برىق وكذا لو اشترى من رجل عبدا بصفة واحدة نصفه بمائة دينار حاله ونصفه بمائة دينار الى العطاء فقبض المشتري العبد وغاب البائع فحضر رجل واقام البينة ان له نصف العبد هكذا في الذخيرة \* لو باع النصف واودعه النصف وغاب فادعى من رجل النصف لم يكن المشتري خصما ولو باعه رجل النصف واودعه آخر النصف ثم استحق النصف قضى له بربع العبد وهو نصف المشتري ويرجع المشتري على البائع بنصف الثمن كذا في محيط السرخسي \* لو ان رجلا اشترى من رجل نصف عبدا ثم اشترى منه نصفه الآخر احرادهما صحيح والآخر فاسد او كانا صحيحين او كانا فاسدين ثم جاء رجل وادعى عليه نصف العبد واقام البينة بالمشتري خصم له ويتقضى القاضي عليه بالنصف الذي ورد عليه البيع الثاني ولو كان البيع الاول صحيحا والبيع الثاني بميتة اودم او خمر لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر البائع لان المشتري بدم او ميتة او خمر غير مملوك بالاتفاق كذا في المحيط \* اذا ادعى على امرأة انها امته وهي تحت زوج والزوج غائب فدعواه صحيحة ولا يشترط حضرة الزوج كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على رجل انه قطع يد عبده خطأ وله عليه نصف قيمته خمسمائة او ادعى انه زوج امته فلا بد منه وله عايه المهر والعبد والامة حيان غائبان فقال المدعى عليه نعم لكن لا اعطيك الارش والمهر مخافة ان يحضر العبد والامة فينكران الملك لك فيضمناني والقاضي يلزمه الارش والمهر باقراره وكذلك الجواب فيما اذا كان المهر عرضا من العروض وان كان للعبد ودية الف درهم عند هذا الرجل او غصبه منه او كان من قرض او بيع فاقرا الذي عنده المال ان الذي دفع اليه المال عند هذا الرجل وصدقه المقر له لا سبيل للمقر له على ذلك وكذلك لو قال الذي في يديه المال ان هذا المال مال هذا الرجل غصبه منه عبده ودفعه اليه وصدقه بذلك المقر له وكذلك ان اقران فلانا امر عبدة ببيع امته له فباعها ولم يقبض الثمن وصدقه رب العبد بذلك لم يجبر على دفع الثمن الى المولى هذا كله اذا كان المال قائما في يد المقر فان كان مستهلكا فللمقر له ان يأخذ بذلك فان قدم الغائب وانكر ان يكون عبدا فلان او ان يكون غصب من فلان شيئا كان القول قوله فله ان يضمن المقر مثل المال الذي اقر بقبضه ثم هل يرجع المقر على المقر له

ففيما اذا اخذ المقر له من المقر الارش والمهر ثم قدم الغائب وانكر ان يكون مملوكا للمقر له يرجع  
وفيما عداه لا يرجع هكذا في المحيط \* ولو قال المقر في جميع هذه المسائل ما ادري الغائب أهو  
عبدك ام لا لم تقبل بينة المولى ان الغائب عبد له ولا يقضى له على المقر شيء حتى يحضر  
العبد ولا يستحلف المدعى عليه على ما ادعى المدعى من ملك الغائب ويستحلف في الجنابة  
والمهر بالله ماله فملك ما يدعى من الجنابة والمهر ولا يستحلف من المال في شيء الا ان يدعى  
المدعى ان العبد اخذ الف الف فاقرضه هذا او انه اخذ الف الف فاقترضه هذا فاستهلكه فان ادعى  
هذا وقال المدعى عليه قد اقترضني فلان او قد غصبت من فلان الف فاستهلكه وما ادري أهو عبد  
هذا ام ليس فانه يستحلف ماله فملك هذا الذي يدعى فان قال رجل لاخر هذه الالف التي  
في يدي لك لاني غصبتها من عبدك لان مال عبدك لك او لان عبدك اود عنها وقال المولى الالف  
لي ولم تغصبه من عبدي فانه يأخذها الا ان يقيم المقر بينة على الغصب او يودعة فان لم يكن له بينة  
وقبض المولى المال ثم حضر العبد فانكر ان يكون عبدا للمقر له ولم يكن للمولى بينة ضمن المقر للعبد الف  
ان كان اقرب الغصب وان كان اقرب الودعة لم يضمن شئ في قول ابي يوسف ر ح وقال محمد ر ح  
يضمن في الوجهين جميعا وان كان الذي في يديه المال قال هذه الالف اود عنها عبدك  
او غصبتها منه وهولك لان مال عبدك لك فان المولى يأخذها بعد ما يحلف بالله تعالى ما لم يعلم  
ان فلانا اودعه او انه غصبها من فلان فان قدم الغائب وانكر ان يكون عبدا فلان فانه يأخذ  
الالف من المولى ويقال للمولى اقم البينة بحق ان كان لك ولا يضمن المقر شيئا ولو قال المقر  
هذه الالف لعبدك فلان في يدي غصبا او وديعة وقال المولى فلان عبدي وهذه الالف لي  
لم يأخذها منه ولم يكن عليه سبيل الا ان يقيم البينة وان ادعى رجل قبل رجل مهرامة او جنابة  
على عبد له او وديعة لعبد له في يديه او غصبا او غير ذلك فادعى ان العبد قد مات وصدقه المدعى عليه  
قضى بدفع ذلك اليه فان قال المدعى عليه على العبد دين لم يلتفت الي ذلك وكذلك ان  
لم يقر المدعى عليه بشيء من ذلك واقام المولى البينة على ذلك كذا في مختصر الجامع الكبير في باب  
ما يكون الرحل فيه خصما عن عبده \* رجل في يديه مال قال رجل لصاحب اليد غصبتني عبدك هذه  
المال فاودعها اياك وقال صاحب اليد صدقت لكنه لا ارد عليك لاني اخاف ان يحجدا العبدان يكون



عبد المقر كان القول قوله وقضى القاضي له بالمال الذي اخذه المقر له ان وجده قائما الا ان يقيم المقر له للحال بينه ان المال ماله وان كان المقر له استهلك ذلك المال الذي اخذه فاراد الغائب ان يضمن المقر الذي كان المال في يده كان له ذلك ولو قال المقر هذا المال اودعني عبد فلان ولا ادري أهولك ام لا فاقام المدعي بينه ان المال ماله فالتقاضي يقبل منه هذه البينة ويدفع المال اليه فان حضر الغائب وانكر ان يكون عبد المقر اخذ ماله ويقال للمدعي اعد بينتك والا فلا حق لك وان قال المقر وهو الذي في يده المال هذا المال لك اودعني عبد فلان وليس بعبد مدعي بينه ان فلانا عبدك لم يكن بينهما خصومة ولم تقبل بينته كذا في المحيط \* رجل وهب لعبد رجل شيئا ثم اراد الرجوع ومولى العبد غائب فان كان العبد مأذونا يقضى له بالرجوع وان كان محجورا لا يقضى له بالرجوع ما لم يحضر المولى فان قال العبد انا محجور وقال الواهب لابل انت مأذون فالقول قول الواهب مع يمينه وان اقام العبد بينته انه محجور لا تقبل بينته فان كان المولى حاضرا والعبد غائبا فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كان في يد المولى فهو خصم كذا في خزانة المفتين \*

وان قال المولى اودعني هذه الجارية عبد فلان ولا ادري اوهبها له ام لا فاقام المدعي بينة على الهبة فالمولى خصم فاذا قضى القاضي بالجارية للواهب فقبضها الواهب وزادت في يدها في يد الواهب ثم حضر الموهوب له وانكر ان يكون عبد فالقول قوله وكان له ان يأخذ الجارية ثم ليس للواهب ان يرجع في الهبة فان كانت الجارية قد ماتت في يد الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن الواهب قيمتها فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع به ضمن وان ضمن المولى المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن ايضا وان قال المولى قد علمت انك وهبتها للذي اودعني الا انه ليس بعبد لي واقام المدعي بينة على ان فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حيا وان قال الواهب ليست لي بينة وطلب يمين المودع بالله ان الغائب ليس بعبد له استخلفه القاضي فان حلف برئ عن الخصومة وان نكل ازمه الخصومة ولو اقام المدعي بينة على اقرار المولى ان فلانا عبده تقبل بينته وقضى بالرجوع وان اقام المدعي بينة على ان الغائب عبد هذا الرجل وانه قد مات قبلت بينته وصار ذواليد خصما له وان اقام المدعي بينة على ان الغائب كان عبده وانه قد باعه من فلان بالف درهم وقبضه فلان منه لم تقبل بينته ولا يرجع في الهبة وان اقام بينة على اقرار الذي في يده الجارية انه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقم البينة على اقراره

ان الغائب عبده والقاضي لا يثقل هذه البينة فلا يجعل الذي في يديه خصما كذا في المحيط \* رجل  
في يديه عبدين الرق وادعى العبد ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه هذا بالف ونقده الثمن لا يقبل  
قوله وان ادعى ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه ووكله بالخصومة وبقبض نفسه من صاحب  
العبد قبلت بينت لان العبد يصلح خصما في قبض نفسه ولو قال العبد كنت عبد فلان فباعني منك  
بالف درهم ووكلي بقبض الثمن واقام البينة على ذلك قبلت بينته الا ان مولاه ان يمنعه من الخصومة  
وان لم يمنعه فالركعة جائزة وله ان يقبض الثمن ويبرأ منه المولى ولو قال انا عبد فلان قد وكني  
بخصومتك في نفسي واقام البينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* الباب السادس فيما  
يدفع به دعوى المدعي وما لا يدفع به رجل ادعى على رجل حقا او مالا واقام البينة فقال المدعي عليه  
دفع لي فخرج من دعواه امهله القاضي الى المجلس الثاني ولا يقضي عليه وكلامه هذا لا يكون  
افرا منه المدعي قال مولانا رضي الله عنه ويدفعي للقاضي ان يسه له عن الدفع ان كان صحيحا  
امهله القاضي وان كان باسا لا يمهله ولا يلتفت اليه كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى رجل عبدا  
في يد رجل انه له فقال ذوالبد هو فلان الغائب ودبعة عندي او عاربة او جارية او رهن او غصب  
واقام على ذلك بينة او اقام ذواليد بينة ان المدعي افرانه فلان اندفعت خصومة المدعي عنه وقال  
ابو يوسف رح ان كان ذوالبد صالحا تدفع عنه الخصومة اذا اقام البينة وان كان معروفا بالحيث  
لم تدفع الخصومة عنه باقامة البينة رجع اليه حين ابتلي بالفضاء وعرف احوال الناس فقال المحتمل  
من الناس قد يأخذ مال انسان غصباً ثم يدفع سرا الى من يريد ان يغيب عن البلدة حتى يودعه  
بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك واراد ان يثبت ملكه فيقيم ذواليد بينة على ان ولا با ودعه  
فيبطل حقه ويدفع خصومة المالك كذا في الكافي \* وان لم يتم البينة فهو خصم في ظاهر الرواية  
عن اصحابنا رحمهم الله كذا في المحيط في النوع الاول من الفصل الثالث والعشرين في بيان  
ما يدفع به دعوى المدعي \* فلو قضى القاضي للمدعي وحضر الغائب واقام بينة على انه ملكه  
دفعه الى صاحب البد ودبعة فالقاضي يقضي للمدعي حضره كذا في المحيط في النوع الثاني فيما  
يدعى المدعي مع دعوى الملك المطلق فعلا \* ولو ان القاضي لم يقض للمدعي بينة حتى حضر  
المقر له وصدق صاحب اليد فيما قال ودفع العبد الى المقر له وقضى القاضي للمدعي بالعبد بترك  
البينة



البينة كان هذا قضاءً على صاحب اليد فان اقام المقر له بينة على المدعي انه عبده كان اودعه من صاحب اليد قبلت بينته ويقضى بالعبد له وتبطل بينة المدعي هكذا ذكر محمد ر ح في الجامع وحكى القاضي ابو الهيثم عن النضاة الثلث ان ما ذكر في الجواب ليس بصحيح والصحيح انه يقتضى بالعبد بين الذي حضر وبين المدعي نصفاً قال القاضي ابو الهيثم ان ابن سماعه كتب الى محمد ر ح في هذه المسئلة فكتب اليه محمد ر ح ان يقتضى بالعبد بينهما ثم اذا اقام المقر له بينة على دعواه وبطلت بينة المدعي فالقاضي يقول للمدعي اعد بينتك على الذي حضر والا فلا حق لك كذا في المحيط في النوع الذي بعد النوع الثاني من هذا الفصل \* اذا قال شهود ذى اليد اودعه رجل لا نعرف اصلاً فالقاضي لا يقبل شهادتهم ولا تدفع خصومة المدعي عن صاحب اليد بالاجماع كذا في الكافي \* وان قالوا نعرف المودع بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه جازت شهادتهم في قول ابي حنيفة وابي يوسف ر ح كذا في فتاوى قاضيخان في فصل الدور والاراضي \* ولو قال شهود المدعي عليه نعرف المودع باسمه ونسبه ولا نعرفه بوجهه فهذا فصل لم يذكره محمد ر ح وقد اختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا لا تدفع الخصومة عن ذى اليد وبعضهم قالوا تدفع وهكذا ذكر في الاقضية ان القاضي يسأل المدعي هل هو بهذا الاسم والنسب فان قال لا يظهر انه غير المودع كذا في المحيط \* وقال محمد ر ح لا بد في معرفته من الطرق الثلث وتعييل الائمة على قول محمد ر ح كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال الذي في يده اودعني فلان لرجل معروف وشهد شهوده ان رجلاً اودعها اياه قالوا لا تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط \* ولو قال الذي في يده اودعني رجل لا اعرفه فشهد الشهود انه اودعه رجل وهذا لا يعرفه كان الذي في يده خصم المدعي كذا في فتاوى قاضيخان في فصل الدور \* ولو قال الذي في يده اودعني رجل لا اعرفه وقال الشهود اودعه فلان بن فلان ذكر الخصاص ر ح في ادب القاضي ان القاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا تدفع الخصومة عن ذى اليد كذا في الذخيرة \* ولو اقر المدعي ان رجلاً دفعها اليه والمدعي لا يعرفه فلا خصومة بينهما وكذا لو شهد شهود ذى اليد على اقرار المدعي انه دفعها اليه رجل انه لا يعرفه فالقاضي لا يجعله خصماً كذا في خزانة المفتين \* ولو قال الشهود اودعه من نعرفه بالطرق الثلث لكن لا نقوله ولا نشهد به لا تدفع ولو برهن انه دفع اليه رجل معروف ولكن لم ينصوا على انه ملك المودع تدفع ولو قالوا اودعه فلان لكن لا ندري لمن ذلك الشيء او قالوا كان المدعي هذا في يد فلان الغائب لكن لا ندري ادفعه اليه ام لا وقال ذواليد هو دفعه اليّ تدفع كذا في الوجيز للكردي \* لو شهد شهود المدعي عليه

ان المدعى اقر ان هذا فلان الغائب وقال اودعنيته فلان الغائب او شهد الشهود على اقرار المدعى بذلك ولم يقل صاحب اليد هو فلان الغائب اودعني قالوا تندفع عنه الخصومة وكذا لو اقر المدعى عند القاضي ان فلانا الغائب دفعه اليه فانه تندفع الخصومة عن ذى اليد هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اقر المدعى انها كانت في يد فلان ولا ادري اذفعها الى هذا ام لا وذو اليد يقول دفعها الى فلان فلا خصومة بينهما كذا في خرائد المعين \* شهد الشهود على اقرار المدعى انها كانت في يد فلان ولا ندري اذفعها الى فلان ام لا فلا خصومة بينهما ولو شهد شهود صاحب اليد انها لفلان ولم يشهدوا ان فلانا اودعها اياه والقاضي لا يتقبل هذه الشهادة ولا تندفع الخصومة عنه ولو اقام المدعى بينه على سبيل دفع بينه صاحب اليد ان صاحب اليد ادعاها لنفسه لم تقبل من صاحب اليد بينه على الايداع اصلا كذا في المحيط \* ولو قالوا هذه الدار لفلان الغائب اسكنه فيها واشهدنا على ذلك والدار في يد الغائب يومئذ او قالوا كانت في يد الساكن او قالوا لا ندري في يد من كانت الدار يومئذ لكن نعلم انها اليوم في يد الساكن او لم يدكروا ان الدار في يد من كانت يومئذ تقبل وتندفع كذا في الوجيز للكردري \* وان قالوا كانت في يد ثالث يومئذ لا تندفع الخصومة كما لو شهدوا انه اسكنها فلان الا انه سلمها اليه رجل آخر كذا في محيط السرخسي \* وتبرهن المدعى ان الدار يوم اشدهما كانت في يد غير الساكن والمسكن وهو فلان لا تقبل ولو حضر فلان هذا وبرهن على ذلك الوجه ايضا لا تقبل عندهما خلافا للثاني كذا في الوجيز للكردري \* ولو قال المدعى عليه نصف الدار لي ونصفها ودبعة فلان واقام البينة على ذلك اندفعت الخصومة في الكل كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو ادعى ذو اليد ودبعة ولم يمكنه اثباتها حتى قضى القاضي للمدعى نفذ قضاؤه ولو اراد ان يقيم بعد ذلك بينه على الايداع لا تقبل بينته فلو قدم الغائب فهو على حجة ولو لم يقم ذو اليد بينه على ما ادعى من الايداع حتى صار خصما واقام المدعى شاهدا واحدا او شاهدين ولكنه لم يقص القاضي بهائم وجد ذو اليد بينه على الايداع تقبل بينته لانه ظهر انه ليس بخصمه قبل ان يتجه القضاء كذا في جامع الاسبيجاني رح كذا في الفصول العمادية \* رح ادعى دارا في يدي رجل فقال ذو اليد ان فلانا اودعنيها فقال المدعى قد كان فلان اودعها لكنه وهبها منك بعد ذلك او باعها فالقاضي يستحلف المدعى عليه ما وهبها له ولا باعها منه فان نكل عن اليمين جعل خصماله فيها كذا في محيط السرخسي \* ولو اقام المدعى بينه ان فلانا باعها من الذي



في يده تقبل ويجعل المدعى عليه خصما ولو ادعى المدعى عليه الودعة ولم يقم بينة وطلب المدعى يمينه ان ذلك الرجل اودعها اياه يحلفه القاضي بالله لقد اودعها اياه ويحلف على البتة لا على العلم وان كان على فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول فيحلف على البتة كذا في الفصول العمادية \* رجل في يديه ودعة لرجل جاء رجل وادعى انه وكيل المودع بقبضها واقام على ذلك بينة واقام الذي في يديه الودعة بينة ان المودع قد اخرج هذا من الوكالة قلت بينته وكذا اذا اقام بينة ان شهود الوكيل عبيد كذا في المحيط \* ادعى على آخر دارا فقال ذواليد انها ودعة من فلان في يدي واقام البينة عليه حتى اندفعت عنه الخصومة ثم حضر الغائب وسلمها ذواليد اليه واعاد المدعى لدعوى في الدار فاجاب انها ودعة في يدي من فلان واقام البينة عليه قال تندفع عنه الخصومة ايضا كما في الابتداء كذا في محيط السرخسي \* رجل ادعى دارا في يدي رجل وافرذ واليد انها كانت للمدعى ثم قال بعد ذلك انها لفلان اودعنيها وقال على القلب بان بدأ بالادعاء ثم ثنى بالافرار ان اقام البينة على الادعاء اندفعت عنه الخصومة وان لم يكن له بينة ان بدأ بالافرار للمدعى وثنى بالادعاء يوم مر بالتسليم الى المدعى فان حضر الغائب وصدقه لا تنزع الدار من يد المدعى لان حقه كان اسبق لكن يقال للمقر له اقم البينة ان الدار كلها لك وان بدأ بالادعاء وثنى بالاقرار يوم مر بتسليم الدار الى المدعى لانه ثبت حق المدعى وحق الغائب موهوم لانه صدق المدعى وعسى يكذبه الغائب وعلى تقدير التكذيب لا يثبت حق الغائب ولو لم يقم البينة على الادعاء ولكن علم القاضي ان الغائب اودعها اياه لم يجعل بينهما خصومة وكذلك لو اقر المدعى بذلك واو علم القاضي انها للمدعى واقام الذي في يديه البينة ان فلانا الغائب اودعها لا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب ولو علم القاضي ان الغائب غصبها من المدعى واودع ذواليد فانه يأخذها من ذواليد ويسلم الى المدعى وذكر في باب اليمين ان ذواليد لو قال اودعنيها الغائب ولم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه ولو جاء المقر له الاول كان له ان يأخذ من المدعى ثم يقال للمقر له الثاني انت على خصومتك مع المقر له الاول ان اقام البينة اخذه وان لم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه هكذا في المحيط \* وان قال المدعى عليه ابتعته من الغائب فهو خصم هكذا في الهداية \* دار في يد رجل ادعاه آخر ملكا مطلقا وشرأ منه منذ سنة او شفعة فيها فقال ذواليد كانت لي بعته من فلان او وهبتها له وسلمتها فودعنيها لا تندفع

الخصومة الا اذا صدقه المدعي فيما يقول او علم القاضي بذلك فحينئذ تندفع عنه الخصومة فان لم يكن له شيء من ذلك ولكن اقام ذواليد بينة على البيع لا تقبل فان قضى عليه فحضر الغائب و اقام بينة على شرائه من ذى اليد لا تقبل وتقبل على المالك المطلق ولو برهن الغائب قبل القضاء للمدعي على المالك المطلق صار هو مع المدعي كخارجين اقام البينة فان برهن الغائب على الشراء من ذى اليد منذ شهر تقبل في ابطال بينة الخارج ويقال للمدعي اعد الشهود على المتر له ان شئت ولو قال كانت في يد فلان ولكن لم ادر اذ دفع اليه ام لا وقال ذواليد دفع الي فلان فلا خصومة كذا في الكافي \*

رجل ادعى عبد ابي يد رجل انه له بطول بالبيعة فلما قاما من عند القاضي باع الذي في يده العبد من ثالث و قد بضائعهم اودعه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعي بالبينة فان علم القاضي بما صنع ذواليد او اقرده المدعي لا تسمع بينة المدعي على صاحب اليد وان لم يعلم به القاضي ولا اقربه المدعي سمعت بينة المدعي ولا تسمع بينة ذى اليد على ما صنع الا اذا اقام البينة على اقرار المدعي بذلك فتقبل بينته وتندفع عنه خصومة المدعي والهبة اذا اتصل بها القبض والصدقة في هذا بسنة البيع كذا في فتاوى قاضيخان في فصل دعوى المقول \* لو ادعى الدار و اقام شاهدا واحدا ثم قاما من عند القاضي ومكثا زمانا ثم قدما الى القاضي وجاء المدعي بشاهد آخر و اقام صاحب اليد بينة على انه باع الدار من فلان بعد ما قاما من عند القاضي او قال وهبها له وسلمها اليه فان اقر المدعي بذلك او علم القاضي به او اقام ذواليد بينة على اقرار المدعي بذلك فلا خصومة بينهما ولو لم يكن شيء من ذلك فاقام ذواليد بينة على ما صنع القاضي لا يسمع بينته ولا تندفع الخصومة عنه ولو كان المدعي حين ادعى الدار اقام شاهدين فعلا فقل ان يقضي القاضي بالدار للمدعي قاما من عند القاضي فمكثا زمانا ثم تقدم عند القاضي و ادعى صاحب اليد انه باع الدار من فلان بعد ما قاما من عند القاضي او وهبها له وسلمها اليه ثم ان فلانا اودعها وغاب و اقر المدعي بذلك او علم القاضي به فانه لا تندفع الخصومة من ذى اليد كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصلح خصما لغيره \*

رجل ادعى عبد ابي يد رجل و اقام البينة و اقام المدعي عليه البينة ان المدعي باعه من فلان الغائب بطل دعواه وكذا لو قال بعته من فلان وفلان باعه مني ولم يمكنه اثبات بيع فلان منه هكذا في الخلاصة في دعوى الميراث \* اذا اقام المدعي عليه بينة على اقراره بالبيع من فلان او على اقراره انه ملك



ملك فلان تنبل كذا في الفصول العمادية \* ادعى دارا في يد رجل وقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى اشتريتها من فلان وانت اجزت هذا البيع فهذا لا يكون اقرارا بالملك للمدعى عليه ولا يكون دفعا لدعوى المدعى كذا في المحيط \* لو ان رجلا ادعى دارا في يد رجل انها له واقام البينة فاقام الذي في يديه الدار ان هذه الدار لفلان الغائب اشترها من المدعى ووكلني فيها ذكر في المنتقى انه تقبل بينة ذى اليد ويجعل وكيل او ادفع عنه الخصومة والزم الغائب الشراء كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل في يده دار اشترها وطلب الشفيع الشفعة فقال المشتري اشتريتها لفلان واقام بينة وان فلانا وكله بشرائها منذ سنة قال لا اقبل بينته كذا في المحيط \* وان وقعت الدعوى في العين بعد هلاكه واقام المدعى عليه بينة انه كان عندي ودیعة او رهنا او مضاربة او شركة لا تقبل بينة المدعى عليه ثم اذا قضى بالقيمة للمدعى واخذ القيمة من المدعى عليه فاذا حضر الغائب وصدق المدعى عليه فيما قال ففي الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة يرجع المدعى عليه على الغائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والغاصب والسارق بما ضمن على الغائب وان كذب صاحب اليد الغائب في اقراره انه وصل اليه من جهة من الوجهة التي ذكرنا فلا رجوع له ما لم يقم البينة على ما ادعاه من الاجارة والرهن والوديعة والشركة والمضاربة واذا ابق العبد فداعاه على الذي ابق من يده واقام المدعى عليه بينة على هذه الوجوه فان الجواب فيه كالجواب في الموت فاذا عاد العبد من الاباق ففي فصل الهود بعته والرهن والاجارة والشركة والمضاربة يعود على ملك الغائب وفي فصل السرقة والغصب والعارية يعود على ملك الذي كان في يده لان الضمان لا يقتصر عليه كذا في خزانة المفتين \* ولو كان العبد قائما وذهبت عينه واخذ ارشها واقام البينة ان فلانا اودعه فلا خصومة في العبد ولا في الارش كذا في الكافي \* ولو كانت جارية فولدت ثم مات واقام المدعى البينة انها جاريته ولدت في ملكه واقام ذواليد البينة على الوديعة قبل الولادة فانه يقضى للمدعى بقيمة الجارية ولا يقضى في الولد بشيء حتى يحضر الغائب كذا في محيط السرخسي \* ادعى عبد في يدي رجل فقال المدعى عليه هذا العبد ودیعة في يدي من جهة فلان فقال المدعى سلم العبد الي واحضر فلانا حتى اقيم البينة عليه فدفع العبد اليه وذهب ليحيى بفلان فمات العبد في يدي المدعى ثم جاء فلان واقام بينة انه عبده كان اودعه احب اليه واقام المدعى بينة انه عبده فالبينة بينة فلان ولو كان العبد حيا يؤمر المدعى بدفع العبد الى فلان المقر له ويقال للمدعى اقم البينة عليه كذا في المحيط \* امه في يد رجل قتلها عبد فدفع بها واقام

رجل البينة ان الامة كانت له واقام ذواليد البينة على الوديعه قيل للمدعي ان طلبت العبد فلا خصومه لك وان طلبت القيمة فلك الخصومه كذا في الكافي \* واذا قضى القاضي بقيمة الجارية على ذى اليد واخذها المدعي من ذى اليد ثم حضر الغائب واقر بالوديعه اخذ العبد من يد ذى اليد ويرجع ذواليد على الغائب بما ضمن للمدعي من قيمة الجارية ولو ان الجارية لم يقتلها العبد ولكن قطع يدها ودفع العبد باليد لم يكن بينهما خصومه حتى يحضر الغائب لافى الجارية ولا فى العبد كذا فى المحيط \* وان ادعى النعل على ذى اليد بان قال غصبتها منى او اجرتها منه او وهبتها وادعى ذواليد انها وديعه او عارية ونحوه من جهة فلان واقام البينة على ذلك لا تندفع عنه الخصومه فان حضر لمقرله واقام البينة على ذلك قبلت بينته كذا فى محيط السرخسي \* وكذلك لو ان صاحب اليد لم يقيم البينة على ما ادعى كذا فى المحيط \* رجل ادعى دارا فى يد رجل ابهاله اغتصبها منه الذي فى يده وقال المدعى عليه هي ملك والدي وديعه فى يدي لا تندفع عنه الخصومه فان اقام المدعى البينة على ما ادعاه ثم اقام المدعى عليه البينة انها ملك والده اشترها من المدعى قالوا لا تقبل بينته المدعى عليه كذا فى فتاوى قاضى خان \* وان قال المدعى سرقة منى او سرق منى لا تندفع الخصومه وان اقام ذواليد البينة على الوديعه فلو قضى عليه ثم حضر الغائب واقام البينة على الملك تقبل كذا فى الكافي \* وبما اذا قال سرق منى القياس ان تندفع الخصومه عن صاحب اليد اذا اقام البينة على ما ادعى وهو قول محمد ورحمى الاستحسان لا تدفع وهو قول ابي حنيفة و ابي يوسف رحمهما الله كذا فى المحيط \* وادعى عينا وقال غصب او اخذ منى فاقام ذواليد بينته على انه وصل اليه من جهة الغائب تندفع عنه بالاجماع كذا فى الفصول العمدية \* عبد فى يدي رجل اقام العبد بينته انه عبد الذي فى يده وانه اعتقه واقام صاحب اليد انه عبد فلان او دعه اياه فالقاضي يقضى بعنق العبد ولا تندفع الخصومه عن ذى اليد بما اتاه من البينة كذا فى الذخيرة \* فلو قضى عليه ثم حضر الغائب وادعى لا يلتفت اليه لنفاذ القضاء عليهما كذا فى الكافي \* وهكذا فى محيط السرخسي والمحيط \* وفى الذخيرة فى فصل دعوى العنق عبد ادعى على رجل انه كان ملكه وانه اعتقه فقال المولى حين اعتقه لم يكن ملكي لما انه بعته من فلان ثم اشترته منه واقام البينة على بيعه قبل الاعناق لا تقبل بينته ولو كان المولى قال له اعتقتك قبل ان اشتريتك وقال العبد لا بل اعتقتني بعدما اشتريتني فالقول قول العبد كذا فى المحيط \* وان ادعى على ذى اليد فعلا لم يثبت احكامه بان ادعى الشراء منه بالف ولم يذكر انه نقد الثمن ولا قبض منه فاقام الذي فى يده البينة



انه لفلان الغائب اودعنيه او غصبته منه لاتدفع عنه الخصومة في قولهم وان ادعى عليه عقدا انتهى  
احكامه بان ادعى انه اشترى منه هذه الدار وهذا العبد ونقده الثمن وبض منه المبيع ثم اقام المدعى عليه  
البينة انه لفلان الغائب اودعنيه اختلفوا فيه قال بعضهم تدفع عنه الخصومة وهو الصحيح هكذا في فتاوى  
قاضيخان في فصل دعوى الدور والاراضي \* عبدني بدرجل ادعاه وقال اشتريته من ذي اليد و اقام  
البينة و اقام ذو اليد البينة ان فلانا اودعنيه لاتدفع الخصومة عنه فلولم يقض القاضي بالعبد للمدعى  
حتى حضر الغائب وصدق ذا اليد سلم القاضي العبد الى المقر له ثم يقضى بالعبد للمدعى الشراء ولا يكلفه  
اعادة البينة على المقر له وان اقام رب العبد البينة انه عبده وانه اودعه اولم يقل اودعه قبلت وبطلت  
بينة المدعى فلواقام رب العبد البينة انه عبده ثم اعاد مدعى العبد البينة على رب العبد ان العبد  
كان لذي اليد وانه اشتراه منه بكذا ونقده الثمن ان اعاد البينة بعد ما قضى لرب العبد لا تقبل  
بينته وان كان قبل ان يقضى تقبل كذا في الخلاصة \* ولو كان مدعى الشراء اقام شاهدا واحدا  
على الشراء من ذي اليد فافر صاحب اليد ان العبد لفلان الغائب اودعنيه فقبل ان يقيم شاهدا آخر  
حضر فلان وصدق صاحب اليد فيما افروا و امر بتسليم العبد الى ائذي حضر ثم ان المدعى اقام شاهدا آخر  
على الشراء قضى بالعبد له ولا يكلف اعادة الشاهد الاول على الذي حضر ويكون المتصلي عليه صاحب  
اليد لا الذي حضر كذا في المحيط \* مدعى الشراء اذا لم يقيم البينة على ذي اليد حتى اقر ذو اليد انه لفلان  
الغائب ثم حضر المقر له وصدقه ودفع العبد اليه ثم اقام مدعى الشراء البينة على المقر له وقضى به كان  
المقضى عليه المقر له كذا في الخلاصة \* اذا ادعى ثوباني يدي رجل انه ثوبه سرقه منه فلان الغائب و اقام  
على ذلك بينة و اقام الذي في يديه بينة انه ودیعه عنده من فلان الغائب لاتدفع الخصومة من ذي اليد  
ويقضى بالثوب للمدعى وهذا استحسان كذا في الذخيرة \* رجل ادعى ثوباني يدي رجل انه ثوبه  
غصبه منه فلان الغائب و اقام على ذلك بينة وقال صاحب اليد فلان ذلك اودعنيه فلا خصومة بينهما  
وان لم يقيم صاحب اليد بينة على الابداع كذا في المحيط \* لو ادعى شراء من فلان وقال ذواليد اودعنيه  
فلان ذلك اندفعت الخصومة بقوله بغير بينة الا ان يقيم المدعى البينة ان فلانا وكله بقبضه فان طلب  
المدعى يمينه على ما ادعاه من الابداع حلف على البتات ولو قال ذواليد اودعني وكيله لا يصدق  
الابينة كذا في الكافي \* ولو شهدوا ان عمرو اودعها اياه وقالوا لا ندري من دفعها الي عمرو وقال ذواليد  
دفعها عبد الله لا خصومة بينهما ولا يمين على ذي اليد ولو قالوا دفعها عبد الله الى عمرو ولكن لا ندري

من دفعها الى ذى اليد وقال ذى اليد دفعها الى عمرو ولا تندفع عليه الخصومة فان قال ذى اليد حلف المدعى ما دفعها الى عمرو ويحلف على العلم ولو قال المدعى للقاضي حلف ذى اليد لقد اودعها اياه عمرو يحلف على البتات كذا في الخلاصة \* ولو ان العبد اقام بينة ان فلانا اعتقه واقام صاحب اليد البينة ان فلانا ذلك اودعه تقبل وتبطل بينة العبد ولا يحال بينه وبين العبد قيا ساوي يحال استحسانا ويؤخذ من العبد كفيلا بنفسه استينافا حتى لا يهرب فاذا حضر الغائب فان اعاد البينة عتق والا فهو عبد كذا في محيط السرخسي \* وكذا لو اقام ذى اليد البينة ان فلانا اودعها اياه كذا في الخلاصة \* لو ادعى العبد انه حر الاصل فالقول للعبد فان اقام ذى اليد البينة على الملك وايداعه تقبل وان اقام على ايداعه فحسب لا تقبل بخلاف الداروان برهن على الملك والايداع وبرهن العبد على حرية الاصل حيل بينهما بكفيل كذا في الكافي \* عبد في يد رجل ادعى رجل انه قتل وابا له خطاء واقام ذى اليد البينة ان العبد لعلان اودعها ندفعت عنه الخصومة كذا في الخلاصة \* اذا ادعى على رجل اني اشتريت منك هذا العبد بكذا والبائع بمحمد البيع فاقام المدعى البينة على الشراء فقال البائع في دفع دعواه انك قد ردت علي هذا العبد بالعيب واقام على ذلك بينة صم منه دعوى هذا الدفع وسمعت بينته عليه كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر انه باعه جارية فقال ام ابعها منك فاقام المشتري البينة على الشراء فوجدتها اصبعاً زائدة واراد ردها واقام البائع البينة انه برئ اليه من كل عيب لم تقبل بينة البائع وذكر الخصاص في هذه المسئلة في آخر ادب القاضي وقال على قول ابي يوسف رح تقبل بينته كذا في شرح الجامع للبصير الشهيد حسام الدين في كتاب القضاء \* ادعى على آخر محدودة في يده وقال هذا ملكي باع ابي منك حال ما بلغت وقال ذى اليد باعه مني حال صغرك فالتول قول المدعي كذا في الفصول العمادية \* اشترى دارا لابنه الصغير من نفسه واشهد على ذلك شهودا وكبر الابن وام يعلم بما صنع الابن ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان ابي كان اشترى هذه الدار من نفسه في صغري انها ملكي واقام على ذلك بينة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعي انك متناقض في هذه الدعوى لان استيبارك الدار مني اقرار بان الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك الدار لنفسك يكون تناقضا



تناقضا فهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت اجوبة المفتين في هذا والصحيح ان هذا لا يصلح  
دفع الدعى المدعى ودعوى المدعى صحيحة وأن ثبت التناقض الا ان هذا تناقض فيما طريقه طريق  
الخفاء كذا في الذخيرة \* ادعى دار بسبب الشراء من فلان فقال المدعى عليه انى اشتريت من فلان  
ذلك ايضا واقام بينة وتاريخ الخارج اسبق فقال المدعى عليه ان دعواك باطل لان فى التاريخ الذي  
اشتريت هذه الدار من فلان كانت رهنا عند فلان ولم يرخص بشرائك وجاز شراي لانه كان بعدما  
فك الرهن فاقام البينة لا يصح هذا الدفع كذا فى الفصول العمادية \* ولو كان المدعى ادعى ان هذا العين  
كان لفلان رهنه بكذا عندي وقبضته واقام البينة واقام المدعى عليه في دفع دعواه انه اشترى منه  
ونقدته الثمن كان ذلك دفع الدعى الرهن كذا فى فتاوى قاضى خان فى باب اليمين \* فى مجموع  
النوازل رجل ادعى على آخر انه اشترى منى جارية وصفتها كذا بكذا درهمين وقبضها واستهلكها  
ووجب عليه اداء هذا الثمن الي وقد اقر بذلك وشهد الشهود على المدعى عليه بذلك بعد انكاره  
فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انك مبطل فى دعوى الاستهلاك لان الجارية قاتنة  
وهي فى بلدة كذا فى يدي فلان واقام شهودا شهدوا ان ايناها حية قائمة فى بلدة كذا اهل بصير ذلك دفعا  
لدعوى المدعى قال لا كذا فى الذخيرة \* ادعى دارا فى يدي رجل شراء من رجل آخر بشرائطه  
فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انى كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى  
فى دفع دعوى المدعى عليه قد كنا افلنا البيع الذي جرى بيني وبين هذا المدعى عليه فهذا دفع  
صحيح وكذلك لو كان المدعى من الابتداء ادعى الدار على صاحب اليد ملكا مطلقا وقال المدعى عليه  
فى دفع دعواه انى كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى فى دفع دعوى المدعى عليه  
قد كنا افلنا البيع الذي جرى بينه وبين المدعى عليه كان هذا دفعا صحيحا وكذلك اذا قال المدعى  
فى دفع دعوى المدعى عليه انك قد اقررت انك ما اشتريتها منى كان هذا دفعا صحيحا كذا فى المحيط \*  
رجل ادعى دارا فى يدي رجل انها له فقال المدعى عليه اشتريتها من المدعى ولي بينة على ذلك  
قال محمد ربح فى الاستحسان ترك فى يد المدعى عليه ويؤخذ منه كقبيل ويؤجل ثلثة ايام فان اقام  
المدعى البينة على ما ادعى والا قضي عليه هكذا فى فتاوى قاضى خان \* ادعى دارا فى يدي رجل  
فقال المدعى عليه فى دفع دعواه انك اقررت قبل هذا انك بعت هذه الدار منى واراد ان يحلف  
المدعى فله ذلك ولو اقام البينة على اقرار المدعى بذلك قبلت بينته وان دفع دعوى المدعى كذا

في الذخيرة \* ادعى دارا انها ملكي لاني اشتريتها من فلان فقال ذواليد لابل ملكي لاني اشتريتها من فلان ذلك ايضا فقال المدعي جرى الفسخ بينكم لذلك البيع ثم اشتريت من فلان بعد ذلك واقام البينة تسمع ولو كان في المنقول يشترط القبض بعد الفسخ لصحة البيع اذا ادعى عينا في يدي رجل اني اشتريته من فلان منذ سبعة ايام وقال ذواليد لابل هو ملكي اشتريته من ذلك المدعي تدعى الشراء منه منذ عشرة ايام واقام البينة يكون لاسبقهما تاريخا ولو ان من يدعى البيع بتاريخ لاحق يقول ان بيعك معه في التاريخ السابق كان تلجئة والآخر ينكر كان له ان يحلفه كذا في الفصول العمادية \* برهن على ان هذا ارث له عن ابيه فبرهن المطلوب على اقرار ابيه حال حيوته انه لاحق له فيه او برهن على اقرار المدعي حال حيوة ابيه او بعد مماته انه لم يكن لايه بطل دعوى المدعي وبرهانه وادّعى برهن المطلوب على اقرار المدعي قبل دعواه انه ليس له او ما كانت له او كان اقراره لاحق له فيه او انه ليس له حق فيه وهناك من يدعيه بطلب بينة المدعي وان لم يكن من يدعيه هنا لا تبطل كذا في الوجيز للكردي \* ادعى دارا ميراثا عن ابيه فقال المدعي عليه ان اباك باعها من فلان حال حيوته وصحته بكذا واني اشتريت من فلان واقام البينة فقد قبل يصنع وهو الاصح هكذا في الفصول العمادية \* ادعى عليه دارا في يده ارثا وهدية فبرهن المدعي عليه على انه اشتراها منه وبرهن المدعي على اقلته صح دفع الدفع كذا في الوجيز للكردي \* دارا في يدي رجل جاء رجل وادعى ان اباه مات وترك هذه الدار ميراثا له واقام بينة شهدت ان اباه مات وهذه الدار في يديه واخذ هذا الرجل هذه الدار من تركته بعد وفاته واخذها من ابي هذا المدعي في حال حيوته واقام ذواليد البينة ان الوارث او اباه اقران الدار ليست له فالتقاضي بقضي بدفع الدار الى الوارث هكذا في المحيط \* رجل ادعى عينا في يدي رجل انه كان لايه مات وتركها ميراثا له وقال ذواليد اودعني ابوك ولا ادري امات ابوك او لم يستذكر في المنتقى انه لا تدفع عنه المحصومة كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على آخر ضيعة فقال الضيعة كانت لعلان مات وتركها ميراثا لاخته فلانة ثم ماتت فلانة وانا وارثها واقام البينة تسمع فلو قال المدعي عليه في الدفع ان فلانة ماتت قبل فلان مورثها صح الدفع كذا في الخلاصة \* ادعت المرأة على ورثة زوجها المهر والميراث فقالت الورثة في دفع دعواها ان ابانا قد حرمها على نفسه قبل موته بسنتين وقالت هي في دفع دعواهم ان الزوج اقر في مرض الموت اني حلال عليه فهذا دفع صحيح كذا في المحيط \* امرأة



ادعت علي ولد رجل ميت انها كانت امرأة ابيه مات وهي في نكاحه وطلبت الميراث  
فجحد الابن فاقامت البينة على نكاحها ثم ان الابن اقام البينة ان اياه كان طلقها ثلثا وانقضت  
عدتها قبل موته اختلفوا فيه والصحيح انها تقبل بينة الابن فان كان الابن حين ادعت المرأة ذلك  
قال انه لم يكن تزوجها او لم تكن زوجته له قط ثم اقامت البينة على الطلاق لا تقبل بينته كذا  
في فتاوى قاضيخان \* ادعى علي غيره انه كان لابي عليك كذا وكذا من المال وانه قدمات قبل استيفاء  
شيء من ذلك وصار جميع ذلك ميراثا لي لما اني وارثه لا وارث له غيري فقال المدعى عليه الدين  
الذي تدعيه قد كان لا بيك علي بحكم الكفالة عن فلان وفلان ذلك قد ادعى جميع ذلك الي ابيك  
في حال حيواته وقد صدقته مدعي الدين ان الدين كان بحكم الكفالة عن فلان الا انه انكر ادعاء فلان  
ذلك اليه فاقام المدعى عليه بينة على دعواه فهذا دفع صحيح لدعوى المدعي وكذا لو قال المدعى عليه  
في هذه الصورة اخرجني ابوك عن الكفالة في حيواته او قال اخرجتني عن الكفالة بعد موت  
ابيك واقام بينة على ما ادعى تندفع دعوى المدعي كذا في المحيط \* ادعى علي غيره انه كان  
لابي عليك كذا وكذا مات ابي قبل ان يقبض شيئا من ذلك وصار جميع ذلك ميراثا لي من جهة  
ابي لما انه لا وارث لابي غيري فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان اباك قد ادعى فلانا بما كان له علي  
وقد قبلت الحوالة ودفعت جميع ذلك الي المحال له وصدقه المحال له في ذلك كله لا تندفع الخصومة  
عن المدعي ما لم يقم البينة على الحوالة فاذا اقام البينة على الحوالة تندفع دعوى المدعي عنه وخصومته  
كذا في الذخيرة \* رجل ادعى علي آخر كذا دينارا مال الاجارة المفسوخة بحكم الارث من ابيه فقال  
المدعى عليه في الدفع انه اقربان اياه استوفى مني هذا المال واقراه بعد موت ابيه واقام البينة تشهد الشهود  
انه اقربان اياه استوفى ولم يذكر وا انه اقر بعد الموت تسمع كذا في الخلاصة \* ادعى في تركه امرأة  
ميراثا وقال كانت امرأته الي يوم موتها فبرهن الورثة ان الزوج قال لو كانت المرأة المتوفاة امرأتي  
لورثت منها يصح الدفع ولو قالوا كان طلقها لا يصح الدفع لاحتمال ان يكون رجعا وبه لا تنقطع  
الزوجية فبرث كذا في الوجيز للمكروري \* وهكذا في الخلاصة \* امرأة ادعت المهر المسمى  
على زوجها وقال الزوج في الدفع انها اقرت ان النكاح كان بغير المهر فالدفع صحيح كذا في الخلاصة \*  
ادعى رجل دارا في يد امرأة ابيه انها تركه ابيه وقالت المرأة هذه الدار تركه ابيك الا ان القاضي باعها  
مني بمهري وانت صغير كان ذلك دفعا لدعوى المدعي وهو الابن لو اثبت ذلك بالبينة كذا

في المحيط \* رجل مات وترك مالا وشتا فاقام رجل البينة انه كان عبده فاعتقه وان ولاء له واقامت البنت البينة انه كان حرا الاصل ذكر في ولاء الاصل ان البينة بينة البت كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل مات وترك ابنين صغيرين ولكل ابن قيم على حدة وفي يد احد التميمين دار يزعم انها دار الصغير الذي في ولايته ادعى عليه قيم الصغير الاخران الدار التي في يدك نصفها ملك الصغير الذي اراقبه بسبب ان هذه الدار كانت كلها ملكا لوالد الصغيرين مات وتركها ميراثا للصغيرين فادفع الي نصفها لا حفظه لاجل الصغير الذي انا قيمه فاقام التميم المدعى عليه بيته ان والد الصغيرين قد كان اقر في حال خبرته ان كل هذه الدار ملك الصغير الذي في ولايتي يندفع عنه دعوى التميم المدعى فان اقام التميم المدعى بيته لدفع دعوى التميم المدعى عليه وقال انك ادعيت قبل هذا نصف هذه الدار لاجل الصغير الذي في ولايتك ارثا عن ابيه والآن تدعى كلها لك غير الذي في ولايتك بجهة اخرى اندفع دعوى التميم المدعى عليه لمكان التناقض كذا في الدخيرة \* سئل نجم الدين النسفي رح ممن ادعى ميراث ميت لعصوبة بنو العم واقام البينة على النسب بذكر الاسامي الى الجدة فاقام منكر هذا النسب والميراث بيته ان جد الميت فلان وهو غير ما اثبت المدعى هل يندفع بهذا دعوى المدعى وبينته قال ان وقع القضاء بين المدعى والقضاء ماض ولا تبطل بيته المدعى بهذا ولا يندفع دعواه وان لم يقع القضاء بين المدعى فالتقاضي لا يقتضي باحدى البينتين لمكان التعارض كذا في المحيط \* ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر انه ابن عم الميت لا بيه وذكر الاسامي الى الجدة الا على فاقام المدعى عليه بيته ان ابا المدعى هذا كان يقول في حبوته انا اخو فلان لامه لا لايه لا تقبل بيته المدعى عليه الا اذا اقام المدعى عليه البيته ان قاضيا قضى بثبات نسب امه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعى كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على اخو دارا بالارث من ابيه فاصطالحا على مال مقدرن ثم ادعى المدعى عليه ان بائعي اشترى تلك من ابيك لا تسمع كذا في الخلاصة \* ادعى كرماني يد رجل ميراثا عن جده الى امه وقال انا محمد واسم امي حرة وابوها محمد بن الحارث بن سادع فاقام المدعى عليه بيته ان المدعى كان زعم قبل هذا انه ابن عايشة بنت علي بن الحسين كان شمس الاسلام الا وزجني رح بغني في جنس هذه انه لا يندفع دعوى المدعى ولا تقبل بيته المدعى عليه على ما ادعاه وتابعه في ذلك بعض المشائخ في زمانه وبه كان



وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني رح وهو الصواب عندنا هكذا في الفصول العبادية والمحيط  
والذخيرة \* وعلى هذا اذا ادعى رجل انه كان لابي علي بن ابي القاسم بن محمد عليك  
كذا وكذا من المال وانه مات قبل استيفاء شيء من ذلك وصار ما كان له عليك ميراثا لي وقال  
المدعى عليه انه مبطل في هذه الدعوى لانه زعم ان والد القاسم محمد ووالد القاسم احمد لا يكون  
هذا دفع دعوى المدعى علي ما هو اختيار شمس الاسلام وبعض مشائخ زمانه فلا تقبل بينه  
المدعى عليه في ذلك والمسئلة كانت واقعة العتوى كذا في المحيط \* ادعى علي اخيه شركة في دار  
في بدة بحق الميراث عن ابيه وانكر المدعى عليه دعواه وقال لم يكن لابي في هذه الدار حق ثم  
ادعى المدعى عليه انه كان اشترى هذه الدار من ابيه او ادعى ان اياه قد اقر له بها فدعواه  
صحيحة وبينته مسموعة وان قال لم يكن لابي قط او قال لم يكن لابي فيها حق قط لم تسمع دعواه  
الشراء من ابيه كذا في الذخيرة \* اذا ادعى دارا في يدي رجل ميراثا عن ابيه فقال المدعى عليه  
في دفع دعوى المدعى اشتريت هذه الدار في حال صغر ك باطلاق القاضي فهذا دفع صحيح  
اذا ثبت ان البيع كان لاحتاجة الصغير او لنضاض دين الميت كذا في المحيط \* ادعى دارا فقال  
المدعى عليه اشتريت هذه الدار من وصيك في حال صغر ك بكذا ولم يسم الوصي او قال ان فلانا  
باع مني هذه الدار باطلاق القاضي في حال صغر ك ولم يسم القاضي هل تسمع وهل يكون دفعا  
فيه اختلاف المشائخ ولو سمى الوصي والقاضي حاز بالاتفاق كذا في الفصول العبادية \* اذا قال  
المدعى في دعوى الميراث لا وارث له فبري فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان لك اخا واختا  
وقد قلت لا وارث له فبري حكى فتوى القاضي الامام شمس الاسلام الاوز جندي رح ان  
المدعى لو اقر بذلك تبطل الدعوى والشهادة جميعا واما لو اراد المدعى عليه اثباته بالبينة لا تسمع  
بينته وفي كتاب الجنايات انه تسمع كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى رشيد الدين ادعى دارا ميراثا  
عن ابيه واقام بينته واقام المدعى عليه بينته ان اباك اقر حال حيوته انها ملكي بسمع هذا الدفع فلو  
اقام المدعى بينته انك اقررت ان هذه الدار ملك ابي وحقه يقبل هذا الدفع ايضا وقد تعارض  
الدفعان فتقبل بينة الارث بلا معارض فلو ان المدعى عليه ذكر التاريخ في اقرار المورث والمدعى  
لم يذكر التاريخ في اقرار المدعى عليه تقبل بينة المدعى كذا في الفصول العبادية \* رجل ادعى  
محدودا في يدي رجل ميراثا عن ابيه له ولاخيه الغائب فلان فقال المدعى عليه في دفع دعوى

المدعى ان مورثك فلا تاد فى حال حيوته ان هذا المحدود ملكى فقد قيل هذا دفع وهو الاصح هكذا  
 فى الذخيرة \* وان حضر الاخ الغائب وادعى فى دعوى المدعى عليه الدفع على اخيه وقال ان المدعى عليه  
 اقر بعد موت ابي ان هذا المحدود تركته اينا فهذا دفع لدعوى المدعى عليه ولو كان المدعى عليه  
 من الابتداء لم يدع اقرار المورث بكون المحدود ملكا له اما ادعى اقرار وارث المدعى بكون المحدود ملكا  
 للمدعى عليه فالجواب فيه على الخلاف ايضا على قول بعض المشائخ هذا دفع وعلى قول بعضهم يجب  
 ان تكون المسئلة على التفصيل ان قال انك اقررت بكون المحدود ملكى وادى صدقتك يصح الدفع وان  
 لم يقل وادى صدقتك ام يصح وان حضر الاخ الغائب وادعى ان المدعى عليه قد اقر بعد موت  
 ابي ان هذا المحدود تركته ابيه لا يسمع منه هذا الدفع هكذا فى المحيط \* ادعت امرأة انها ابنة  
 هذا الميت وان لها فى تركته كذا كذا فقال ورثة الميت انت مبطله فى هذه الدعوى لما انك  
 قد اقررت بعد وفات هذا الميت وقلت ( بنده ابنى مرده بودم ومي مرا ازاد كرده است ) لا يصح  
 هذا الدفع كذا فى الذخيرة \* رجل ادعى صبيته فى يد رجل انك اشتريتها مني وكنت مكرها  
 على البيع والتسليم واقام على ذلك بينة واراد استرداد الصبيته فقال المدعى عليه كان الامر  
 كما قلت الا ان بعد ما زال الاكراه بعث هذا المبيع مني بكدا عن طوع ورضاء واقام على ذلك  
 بينة فالتضي بقضي بينة المدعى عليه ويندفع دعوى المدعى حتى لا يكون للسائق حق الاسترداد  
 كذا فى المحيط \* رجل ادعى على آخر صبيته بسبب اشراء منه وقال فى آخره وهكذا اقر المدعى عليه  
 بالبيع منه واقام المدعى عليه البينة انه كان مكرها فى الاقرار بالبيع لا يصح الدفع كذا فى الخلاصة \*  
 وبه كان يفتى الامام ظهير الدين المرغباني رح وكان يقول يحتمل انه كان طائعا فى البيع مكرها  
 فى الاقرار والافرار بالبيع مكرها لا يوجب خلافا فى البيع طائعا حتى واقام البينة على كونه مكرها  
 فى البيع والافرار جميعا كان الدفع صحيحا كذا فى المحيط \* اذا ادعى الاكراه على البيع  
 والتسليم فقال المشتري فى دفع دعواه انك اخذت الثمن مني طائعا وادعى الاكراه على الهبة  
 فقال الموهوب له فى دفع دعواه انك اخذت عوض هبتك مني طائعا فهذا دفع صحيح هكذا فى  
 الذخيرة \* وفي مجموع الترازل سنل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة السغدري رح عن رجل اثبت  
 على رجل بالبينة انه اقر له بكذا طائعا واقام المدعى عليه فى دفع ذلك بينة ان اقراره ذلك كان  
 باكراه هل يكون ذلك دفعا لبينة المدعى قال نعم وبينه الاكراه اولى بالقبول كذا فى المحيط \*



رجل ادعى على آخر ديناً ثم قال وهكذا اقر فقال المدعى عليه كنت مكرهاً في الاقرار صح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكرة ونسبه كذا في الخلاصة \* لو ادعى الاقرار طائفاً قام المدعى عليه بالبينة انه كان ذلك الاقرار لهذا التاريخ من اكرهه فالبينة بينة المدعى عليه وان لم يؤرخا وارضاهما على التناوت فالبينة للمدعى كذا في التناوت خاتمة نافلة من الناصري \* رجل ادعى على آخر ألف درهم بسبب الكفالة من فلان بأمرة او بغير أمرة فجاء الاصيل وقال في الدفع هذا المال غير واجب عليّ وكنت مكرهاً في الاقرار لا يسمع هذا الدفع اما لو ادعى الكفيل ان الاصيل ادعى هذا المال او ابرأه المدعى صح كذا في الخلاصة \* كفل عن آخر بألف بدعيها ثم اقام الكفيل البينة ان الالف التي ادعاهما على المكفول عنه ثمن خمر لم يقبل ذلك من الكفيل وان اقام البينة على اقرار المكفول له بذلك والمكفول له بحمد ذلك لا تقبل بينته ولو اراد ان يحلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل ادعى المال واراد ان يرجع على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عند كان المال فمارا او ثمن خمر او ميتة او ما شبه ذلك واراد ان يقيم البينة على الكفيل لا تقبل بينته ويؤمر براءة المال الى الكفيل ويقال له اطلب خصمك وخاصة فان حضر الطالب قبل ان يأخذ المال من الكفيل فاقرا الطالب عند القاضي ان المال كان ثمن خمر او ما شبه ذلك برئ الاصيل والكفيل جميعاً كذا في الفصول العمادية \* اذا قال المدعى عليه في دعوى الدين انا جيت بالدفع فقال له القاضي الدفع يكون بالابراء او بالايفاء فليهما تدعي قال كليهما هل يكون هذا تناقضاً حكى عن الشيخ الامام نجم الدين النسفي انه قال لا يكون تناقضاً اذا وفق وبين وجه التوفيق ووجه التوفيق ان يقول اوفيت بعضه وابرأني عن بعضه او يقول اوفيت الكل فمحمدني فتشفعت اليه فابرأني او يقول ابرأني ثم جحد الابراء فوفيت وقيل لا يكون تناقضاً ولا يبطل دعواه وان لم يوفق كذا في الذخيرة \* اذا ادعت المهر المسمى على ورثة زوجها واقامت على ذلك بينته وقالت الورثة في دفع دعواها انك كنت قد اتررت ان النكاح كان بغير تسمية وان الواجب مهر المثل والان تدعى المسمى وبينهما تناقض فقد قيل انه ليس بدفع وهو الاصح هكذا في المحيط \* وفي فتاوى رشيد الدين ادعت المهر على ورثة زوجها وادعت الورثة الخلع بعد انكار اصل النكاح لا يسمع كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى على آخر ألف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك عليّ شيء فطأ وليس لك عليّ شيء فقام المدعى البينة على المال فادعى المدعى عليه الایفاء او الایبراء تسمع فلو اقام البينة ثبت ولو قال ما كان لك عليّ شيء فطأ ولا عرفك فطأ وبقي المسئلة على حالها لا يسمع الدفع وروى القندوري عن اصحابنا

انه يسمع كذا في الخلاصة \* ادعى على غيره ديناً فذكر المدعى عليه ذلك فاقام المدعى بينة على  
امك استمهلتني هذا المال منذ عشرة ايام وذلك اقرار منك بهذا المال عليك وقال المدعى عليه  
في دفع دعواه انك ابرأتني عن هذا المال منذ عشرين يوماً واقام على ذلك بينة فهذا لا يكون دفعا  
كذا في المحيط \* ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المدعى عليه في الدفع انه قال (مراجزه دينار  
درخواستني نیست) لا يسمع هذا الدفع كذا في الخلاصة \* رجل ادعى على آخر مائة درهم فقال  
المدعى عليه دفعت اليك منها خمسين درهما وانكر المدعى قبض ذلك منه فاقام المدعى عليه  
البينة انه دفع الي المدعى خمسين درهما فانه لا يكون دفعا ما لم يشهدوا انه دفع اليه او قضى هذا  
الخمسين الذي يدعى كذا في جواهر التناوي \* اذا قال المدعى عليه ان ما تدعى علي مال  
التمار او ثمن الخمر يسمع واقام البينة تقبل كذا في الخلاصة \* ادعى على غيره كذا كذا دينار  
او دراهم فادعى المدعى عليه الابطاء وجاء بشهود يشهدوا ان المدعى عليه دفع هذا المال كذا كذا  
من الدراهم ولكن لا تدري بأي جهة دفع هل يقبل القاضي هذه الشهادة وهل يندفع بهاد عوى  
المدعى عن بعض مشتات خمار ح انه يقبل ويندفع بهاد عوى المدعى وهو الاشبه والا قرب الي الصواب  
هكذا في المحيط \* رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه قد قضيتها في سوق سمرقند  
وطواب بالبيته فقال لا بينة لي عليه ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا واقام البينة على  
ذلك تنبأ بينه كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على رجل مالا وقلل المدعى عليه  
في دفع دعوى المدعى انه ابرأتني عن هذه الدعوى واقام على ذلك بينة فادعى ثانيا ان المدعى عليه  
قد كان اقربا لمال بعد ابرائني اياه هل يصح دفع الدفع قبل ان قال المدعى عليه ابرأتني عن  
هذه الدعوى وقبلت الابطاء وقال صدقته في ذلك لا يصح منه دفع الدفع يعني دعوى الاقرار  
وان لم يكن قال قبلت الان ابرأ بصرح منه دفع الدفع كذا في الظهيرية \* برهن عليه انه دفع اليه  
عشرة دنانير فدفعه الي فلان فدفعته بصرح الدفع كذا في الوجيز للكردي \* ادعى  
على آخر خمسين دينة راقم قال المدعى عليه في الدفع ان المدعى قد اقر انه دفع البتة الي كل  
دسار خمسين ولكن اخذت الخط بالدنانير صرح الدفع وكذلك لو قال انك ابرأتني عن الدعاوى  
كلها في ستة كذا يصح الدفع كذا في المحيط \* ادعى ديناً في تركة فقال الوارث لم يخلف تركة فبرهن  
المدعى



المدعي ان عينا من الاعيان الني في يده من التركة فبرهن ان اباة باعه من رجل غائب بئدفع وأن  
لم يذكر اسم المشتري ونسبه كذا في الوجيز للكردي \* رجل ادعى دينا في تركة ميت واقام البينة ثم ان  
وارثا آخر غير الذي اقيمت عليه البينة صالح المدعي على بعض ما ادعى بان ادعى مائة دينار والصالح  
على عشرين فلما طال به بدل الصالح اتى بالدفع فقال انا اقيم البينة ان مورثي اوفاك هذا المال ودعواك  
باطل فلم يتع صحيحا ان كان مدعى الابطاء غير المصالح بسمع الدفع اما لو اراد هذا المصالح ان يقيم  
البينة على هذا الدفع لا يسمع كذا في الخلاصة \* رجل احضر وصي الميت وادعى ان له على الميت  
خمسين درهما وكان الميت اقر له بخمسين درهما في حياته دينا لازما واقام وصي الميت بينة ان المدعي  
قد اقر ان له على الميت هذا الخمسين لانه كان باع منه مائة درهم له على ثالث والواتقبل بيته الوصي  
ويكون ذلك دفعا لبينة المدعي كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على غيره ان اباك اوصى  
لي بثلاث ماله وانكر المدعي عليه الوصية واقام المدعي بيته على دعواه فقال المدعي عليه في دفع  
دعواه ان ابي قد كان رجوع عن هذه الوصية في حياته او قال ان ابي قال في حياته رجعت عن كل  
وصية اوصيت بها قبل بسمع وهو الصحيح وكذلك لو اقام البينة على ان الاب جحد الوصية في حياته  
كان هذا دفعا على ما ذكره في المبسوط وذكر في الجامع ان جحد الوصية لا يكون رجوعا قبل في المسئلة  
روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قياس وما ذكر في المبسوط استحسان كذا في المحيط \* ادعى في تركة  
ميت وصية لابنه الصغير بثلاث ماله واقام البينة على ورثة الميت وقصى القاضي بالوصية لابنه ثم ان  
الورثة اقاموا البينة على المدعي بطريق الدفع انه قد كان اقر قبل التحكم ان على الميت دينا مستغرقا  
لتركته كان هذا دفعا صحيحا ويبطل حكم القاضي وسجله كذا في الذخيرة \* رجل اوصى لابني ابنه  
بثلاث ماله واحدهما صغير والاخر كبير وابوهما حي ثم مات الموصي فادعى ابو الصغير على وارث  
الموصي لاجل ابنه الصغير الوصية من جهة الميت وادعى الكبير لنفسه الوصية من جهة الميت وانكر  
الوارث وصيتهما وقال في دفع دعواه ان هذا الكبير قد اقر بعد موت الميت ان الميت ما اوصى لي  
بشيء وكذلك ابو الصغير اقر ان الميت ما اوصى لابنه الصغير بشيء بل يكون هذا دفعا قبل هذا ليس  
بدفع اصلا وهو الاظهر والاشبه بالفقه كذا في المحيط \* اذا ادعى التاج في دابة فقال المدعي عليه في دفع  
دعوى المدعي انك مبطل في هذه الدعوى لما انك اقررت انك اشتريت هذه الدابة من فلان فهذا دفع  
لدعوى المدعي كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على آخر انه استأجر من فلان محمدا اجارة طويلة

وقضه وبين حد دة وأجرة من المدعى عليه مقاطعة بعد القبض وذكر الشرائط وطلب منه مال الاجارة قال المستأجر المقاطع في الدفع اذا اشتريت هذا المحدود من الآجر ونفذ البيع بمضى المدة وسقط الاجر لا يصح هذا الدفع بغية الآجر وهو المختار هكذا في الخلاصة \* وفي دعوى الكرم لو اقام المدعى عليه بينة ان المدعى آجر نفسه سي يعمل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من المدعى انه ليس ملكه وكذا لو اقام بينة ان المدعى استأجر مني هذه الدار واخذ هذه الارض مزارعة و اقام بينة انه قال لي ( ابن خاله رابمن اجاره دة تا بگيرم ) أو انه قال ( ابن زرر رابمن بزگرى دة ) يكون دفعا ويكون اقرارا انه لا ملك للمدعى فيه كذا في الفصول العمادية \* ذكر ابن سماعه رجل ادعى على رجل انه اخذ منه مالا وهو كذا او كذا او وصفه بامر يعرف و اقام المدعى عليه بينة ان المدعى قد اقر ان هذا المال المسمى اخذ منه فلان آخر والمدعى ينكر فليس هذا بابطال لدعوى المدعى ولا اكذاب لبينة ولو ان المدعى عليه اقام البينة ان هذا المدعى اقر ان فلانا وكيل هذا المدعى عليه اخذ منه هذا المال فهذا ابطال لدعوى المدعى واكذاب لبينة قالوا والمراد من مسئلة الوكيل ان لا يكون الموكل وهو المدعى عليه ذا سلطان اما اذا كان ذا سلطان كان الضدان فيه على الموكل وهو المدعى عليه والمراد من الوكالة المذكورة فيه الامر لا حقيقة الوكالة كداعي الدخيرة \* رجل ادعى على آخر انه ضرب بطن امته وماتت بضربه فقال المدعى عليه في الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع اما لو اقام البينة انها صحت بعد الضرب يصح ولو اقام البينة هذا على الصحة والاخر على الموت بالضرب فبينه الصحة او لم يكن كذا في الخلاصة \* ادعى على آخر انه لكرابي ومات من لكره و اقام على ذلك بينة و اقام الضارب بينة ان اباه قد صبح من لكره وبرئ من صربه فقد قبل هذا دفع صحيح لدعوى المدعى وقيل يجب ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان المدعى ادعى انه لكره لكره ومات من تلك اللكره وشهوده شهدوا كذلك فهذا دفع لدعوى المدعى وان كان ادعى انه لكره ومات من تلك اللكره فهذا لا يكون دفعا لدعوى المدعى ويقضى عليه بالضمان كذا في المحيط \* ادعى على آخر انه كسر سكة العليا فقال المدعى عليه في الدفع انه لم يكن له السن العليا لا يسمع هذا الدفع كذا في الخلاصة \* واذا ادعى على رجل عياني يده ملكا مطلقا و اقام البينة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى هذا العين ملكي وقد كست ايها المدعى اشتريت هذا العين مني ثم اقلنا البيع واليوم هذا العين ملكي فاقام على ذلك بينة فهذا ليس بدفع لان المدعى ادعى الملك المطلق



وفي مثل هذا البينة بينة الخارج كذا في المحيط \* رجل احضر مملوكا وادعى انه له وانه تمرد عنه وقال المملوك انا عبد فلان الغائب ذكر في المنتقى ان العبد اذا جاء بينة على ما ذكرنا بجعل بينه وبين المدعى خصومة وان لم يتم البينة على ذلك تسمع بينة المدعى ويتصلى له فان حضر الغائب المقر له بعد ذلك لا سبيل له على العبد الا ان يقيم البينة ان العبد له وتقبل بينته ويقضى بالعبد له على المقضي له الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على رجل آخر مائة من من دهن السمسم بسبب صحيح فقال المدعى عليه في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لاني قد كنت اعطينه عوض هذا الدهن دينار من الذهب الاحمر الجيد البخاري الضرب فهذا ليس بدفع ماله يعلم سبب وجوب الدهن لجواز ان الدهن قد وجب بسبب السلم فاذا اخذ عوضه دينار فقد استبدل بالمسلم فيه واستبدال المسلم فيه قبل القبض لا يجوز وان كان الدهن مبيعا بان اشترى مقدارا معيناً من الدهن فاذا اعطاه عوض ذلك من الذهب وهو قائم بعينه كان بائعا للمبيع قبل القبض وانه لا يجوز فلا يصح الدفع ايضا كذا في المحيط \* رجل جعل امرأته يدها على انه ان لم يصل اليها النفقة في وقت كذا فامرأته يدها في تطليقة فقال الزوج وصلت النفقة اليها قالت في الدفع انه اقرانه لم يصل اليها يسمع اما لو قالت انه اقرانه لم يدفع لا يسمع كذا في الخلاصة \* في فتاوى النسفي رح سئل عن ادعى على آخر اني رهت منك كذا عينا سباه ووصفه بكذا وطلب منه باحضار الرهن ليقتضي ماله عليه من الدين ويرد الرهن عليه والمدعى عليه ينكر الرهن والارتهان فجاء المدعى بشاهد بين على الرهن وجاء المدعى عليه بشاهدين شهدا ان المدعى عليه اشترى هذا العين من هذا المدعى بكذا ونقده الثمن وقبض المشتري بتسليمه فهذا دفع لدعوى المدعى ويقضى بينة صاحب اليد لان بينته اكثر اثباتا لان الشراء اكدم من الرهن كذا في المحيط \* رجل اخذ دابة رجل فهلك في يده فجاء الذي كانت الدابة في يده الى القاضي وادعى على الذي اخذ الدابة من يده انه اخذ دابتي بغير حق وهلك في يده واقام الاخذ بينة اني اخذتها بحق لما ان الدابة ملكي وكانت في يد صاحب اليد بغير حق فهذا دفع صحيح ولو كانت الدابة قائمة في يد الاخذ فادعى الذي في يده على نحو ما بينا واقام الاخذ بينة انه اخذها لانها ملكها قبلت بينته كذا في الذخيرة \* امرأة ادعت على زوجها انها محرمة عليه بالطلقات الثلاث واقامت على ذلك بينة فقال الزوج في دفع دعواها انها اقرت انها اعتدت بعد الطلقات الثلاث وتزوجت بزواج آخر ودخل بها زوجها الثاني ثم طلقها

و انقصت عدتها ثم تزوجها وهي حلال له اليوم هل يصح هذا دفعاً والصحيح ان دعوى الدفع على هذا الوجه صحيح هكذا في المحيط \* لو ادعى نكاح امرأة واقام البينة فاقامت هي بينة على وجه الدفع انه خالعهام هذا مع ان لم يوقنا او وقت احد هما دون الآخر وان وقتنا وتاريخ الخلع اسبق فهذا ليس بدفع وبينه المرأة مردودة ولو ادعى نكاح امرأة وهي تدعى اقرار المدعى بحرماتها فهذا دفع صحيح وكذا لو ادعت النكاح وادعى هو الخلع فهذا دفع ولو ادعى نكاح امرأة وادعت هي انها مكوحة فلان الغائب فهذا ليس بدفع كذا في الفصول العمادية \* لو ادعت امرأة على رجل نكاحاً فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما اقامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اختلعت منه تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعت النكاح وانكر الزوج النكاح اصلاً فاقامت بينته وقضى بالنكاح ثم ادعى الزوج بعد ذلك انه خالعهام هل تندفع دعوى المرأة اجاب راجح لا تندفع لان الزوج مناقض كذا في الفصول العمادية \* القاضي اذا فرض الفقه على الزوج قال الزوج انها علي حرام وقت العرض لا يسمع هذا الدفع ولو ادعى الخلع على المهر ونفقة العدة يسمع كذا في الخلاصة \* رجل اشترى عبداً وقبضه فاستحقه انسان بالملك المطلق بالبينة كان له ان يرجع بالثمن على بائعه فان رجع قبل ان يقضى القاضي له بالثمن على بائعه اقام البائع البينة انه لا يسمع دعوى البائع وان اقام البائع بينة على انه كان اشتراه من المستحق ثم باعه من المشتري او اقام البائع البينة على التاج بنظر ان اقام البينة على المستحق قلت بينته يبطل قضاء القاضي للمستحق وان اقام البائع بذلك بينة على المشتري ان اقامها بعدما قضى القاضي عليه بالثمن للمشتري لا تقبل هذه البينة وان اقامها بعدما رجع المشتري على البائع ولم يقض القاضي له بالثمن قبلت بينة البائع كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اقرني غير مجلس القاضي ان هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان ثم ادعاه عند القاضي ملكاً مطلقاً فقال المدعى عليه للقاضي في دفع دعواه انه اقر مرة ان هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان فهذا دفع صحيح لو اثبت ذلك عند القاضي بالبينة يندفع دعوى المدعى كذا في المحيط \* رجل ادعى عينا في يد انسان عند القاضي ملكاً بسبب لم يمكنه اثباته فباع المدعى عليه ذلك العين من رجل وسلمه اليه ومضى على ذلك زمان ثم ادعى المدعى ذلك العين على المشتري عند ذلك القاضي



القاضي اوقاض آخر ملكا مطلقا فقال المشتري في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لما انه ادعى هذا العين على بائعي بسبب الشراء والآن يدعيه ملكا مطلقا فهذا دفع صحيح كذا في الذخيرة \* ادعى عينا في يدي انسان ملكا مطلقا وادعى المدعى عليه في دفع دعواه انه كان ادعى هذا العين قبل هذا بسبب فقال المدعى انا ادعيه الآن بذلك السبب ايضا وترك دعوى الملك المطلق تسمع دعواه ثانيا ويبطل دفع المدعى عليه كذا في الفصول العمدية \* في دعوى الشفعة لو اقام المشتري البينة ان الملك الذي يستحق به الشفعة ملك فلان لا يسمع ولو اقام البينة انه اقراها فلان يسمع كذا في الخلاصة \* رجل ادعى دارا انها له وان مورث المدعى عليه كان احدث يده عليها بغير حق ثم مات وتركها في بدو وارثه هذا و اقام البينة على ما ادعاه فاقام المدعى عليه البينة ان مورثه فلانا كان اشتراها من المدعى بكذا بيعا بائنا وتقا بضائمات مورثي فورثتها منه فادعى المدعى لدفع دعوى المدعى عليه ان مورث المدعى عليه كان اقرا ان البيع الذي جرى بينه وبين المدعى هذا كان بيع وفاء اذا رد علي الثمن يجب علي ردها اليه و اقام البينة على ذلك قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رح لا يسمع منه هذا الدفع كذا في فتاوى قاضيخان \* الاستيهاب والاستشراء يكون اقرارا بالملك للبائع على الاصح وفي الزيادات لا يكون اقرارا وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين \* وفي زيادات القاضي علاء الدين الصحيح رواية الجامع والاقدام على الاستشراء والاستيهاب والاستبداع والاستيجار اقراره بانه لا ملك له فيه باتفاق الروايات كذا في الفصول العمدية \* ادعى عينا في يد انسان انه ملكي وقد اقر صاحب اليد بذلك لي فاقام المدعى عليه البينة انه استوفى هذا العين مني يكون ذلك دفعا لدعوى المدعى كذا في المحيط \* ذكر في الجامع اذا اقام المشهود عاينه البينة ان المدعى ساومه بالمدعى به قبل دعواه قبلت بينته وبطلت بينة المدعى لان الاستيلاء اقرار بالملك للبائع واقرار من المسارم ان لا ملك له فيما ساومه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ادعى المدعى التوفيق وقال كان ملكي لكنه قبض مني ولم يدفع الي فاستشريته منه لا يسمع هذا من المدعى كذا في خزائن المفتين \* فلوان المدعى بعد بينة المدعى عليه على هذا الوجه اقام البينة ان صاحب اليد استام من المدعى بها قبلت هذه البينة ويبطل الدفع الاول لان في رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك للمستام منه فكان المدعى بهذا الدفع مدعيا اقرار صاحب اليد انها ملك المدعى والتناقض يبطل بتصديق الخصم هذا اذا رخ كل واحد منهما لا قرارة تاريخا فان لم يؤرخا فكذلك يندفع اقرار كل واحد منهما

باقرار صاحبه فبقيت بينه المدعي على الملك المطلق وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقرارا بان  
 لا ملك له فكذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بان لا ملك له ولم يوجد احد يدعي الملك لنفسه يكون  
 اقرارا بالملك للمدعي هكذا في فتاوى قاضيخان \* والاستشراء من غير المدعي عليه في كونه اقرارا بانه  
 لا ملك للمدعي نظرا للاستشراء من المدعي حتى لو اقام المدعي عليه بينة ان المدعي استشرى هذا  
 العين من فلان يكون دفعا كذا في الفصول العمادية \* استعار من رجل ثوبا ثم اقام البينة انه لابنه  
 الصغير دكر ابو يوسف ر ح في الامالي انه تسمع دعواه وتقبل بينته قال المؤلف وهذا على الرواية التي  
 لم تكن الاستعارة اقرارا بالملك له وانما يكون اقرارا بان لا ملك للمستعير كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 اذا ادعى بخلاف في يدي رجل فقال المدعي عليه في دفع دعواه انه استشرى ثمر هذا النخل مني فهذا  
 ليس بدفع كذا في الذخيرة \* وفي دعوى العقار اذا انكر المدعي عليه مرة او مرتين ثم قال ان الارض  
 التي في يدي ليست علي هذه الحدود ولا يصح منه هذا الدفع كذا في خزائن المفتين \* ادعى محدودا  
 في يدي رجل وبين حدودها فقال المدعي عليه ( ابن محدود كه مدعى دعوى مبكدة نابين حدود  
 ملك من است وحق من است ) فاعاد المدعي دعواه ثانيا في مجلس آخر بعين تلك الحدود فقال  
 المدعي عليه ( در حدود خطا كرده واين محدود كه درست من است باین حدود نیست كه دعوى  
 كرده ) فاعاد المدعي دعواه ثالثا في مجلس آخر فقال المدعي عليه ( آن محدود كه تود دعوى مبكني  
 بفلان فروخته بودي پیش از انكه دعوى ميكردي ومن از ان فلان خریده ام ) هل يكون هذا  
 دفعا لدفع المدعي قتيلا لا وينقض كلامه الثالث بكلامه الثاني واعتبر كلامه الثاني لنقص كلامه الثالث  
 وان لم يعتبر في حق دفع دعوى المدعي كذا في المحيط \* استعار من آخر دابة وهلك الدابة تحت  
 المستعير وانكر رب الدابة الا عارة وصالحه المستعير على مال جاز فان اقام المستعير بعد ذلك بينة على  
 العارية وقال انها نقضت فتثبت بينته ويبطل الصلح وان اراد استخلاف المعير على ذلك فله ذلك  
 وذكر في المنتقى مسائل تدل على عدم القبول ومن جملة ذلك رجل ادعى دارا في يدي رجل  
 ميراثا عن ابيه ثم اصطلحا على شيء ثم ان المدعي عليه اقام بينة على انه كان اشترى هذه الدار من ابي  
 هذا المدعي حال حيوته او اقام بينة انه كان اشترىها من فلان وفلان كان اشترىها من ابي هذا المدعي  
 لا تقبل بينته كذا في الذخيرة \* في المستثنى اذا صالح المدعي عليه في دعوى الثوب على عشرة دراهم  
 ثم ان المدعي عليه اتى بعد ذلك ببينة يشهدون على اقرار المدعي بانه لاحق له في ذلك الثوب



ان شهدوا على اقراره بذلك قبل الصلح فالشهادة باطله والصلح جائز ولو اقام المدعى عليه البينة على اقراره بعد صلح بانه لم يكن له في النوب حق ابطلت الصلح فان كان القاضي قد علم بان الرجل قد كان اقرعنده ان الثوب ليس له قبل الصلح ابطال الصلح وعلم القاضي ههنا بمنزلة الاقرار بعد الصلح اذا كان انما ادعاه بملك واحد بان كان قد اقرعنده القاضي بان هذا الثوب لم يكن له قط ولم ير منه من ايده تم جاء بعد ذلك فادعى انه ورثه من ابيه وكان ادعى بملك غير المورثه فصالحه عليه لم يبطل القاضي الصلح بذلك الاقرار كذا في الخلاصة \* رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك علي الف درهم قط وقد كنت ادعيت علي هذه الالف فدفعنها امس اليك فقال المدعى لي عليك الف درهم وما قبضت منك شيئا فصالحه من دعواه على خمسمائة درهم ثم ان المدعى عليه اقام البينة بعد ذلك فشهدوا انهم رأوا المدعى عليه دفع الى المدعى امس الف درهم لا يلتفت الى شهادتهم لان صلحه كان افتداء عن اليمين ولو كان المدعى عليه قال للمدعى حين ادعى صدقت بان لك علي الف درهم الا اني قضيتها امس فقال المدعى ما قضيتني فدفع اليه الف او صالحه من الالف على خمسمائة ثم ان المدعى عليه اقام البينة فشهد الشهود انه دفع اليه امس الف درهم جازت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع على المدعى بما اخذ منه ثانيا لان في هذه الصورة لما ادعى التضاء قبل الصلح كان اليمين على المدعى ولم يكن الصلح من المدعى افتداء عن اليمين كذا في فتاوى قاضيخان \* الوكيل بقبض المال اذا ثبت الوكالة بالبينة وقضى القاضي بوكالته ثم ان المطلوب ادعى ان الطلب قد مات قبل دعواه وليس له حق القبض فهذا دفع صحيح ان اقام البينة يدفع به دعوى المدعى كذا في النصول العمادية \* رجل ادعى على رجل ان فلان بن فلان عندك كذا وكذا والله صبي وجعل القاضي فلان بن فلان وصيا لهذا الصبي وهذا الصبي في ولاية هذا القاضي ثم ان فلان بن فلان وكلني بقبض مال الصغير هذا منك وذاك كذا وكذا وقضى القاضي بوكالته المدعى بشرائطه وقبض المدعى المال ثم ان هذا المدعى عليه بعد ذلك يوم ادعى على هذا الوكيل ان هذا الصبي فلان بن فلان قد ابرك وكلني بقبض ماله منك ايها الوكيل عن الوصي فقال الوكيل عن الوصي بعثت المال الى الوصي هل يصدق فقد قيل لا يصدق كذا في المحيط \* حانوت استحق من يد رجل بالبينة ورجع المستحق عليه على بائعه بثمنه بالبينة فاقام بائعه بينة بحضرته وبحضرة المستحق ان المستحق اقران هذا الحانوت كان ملك ابي مات وتركه ميراثا لي لا وارث له خيري وان ابي قال في حياته وصحته ان جميع هذا الحانوت ملكي بسبب صحيح وانه في يده

بحكم الاجارة لملك له فيه وقد كنت صدقته في هذا الاقرار ثم بعته بعد ذلك من المستحق عليه هذا فان قضاء القاضي للمستحق وقع باطلا فهذا دفع صحيح ولو ان البائع لم يقل هذا وانما قال ان المستحق قد كان قال قبل دعوى الحانوت التي في يد فلان ملك فلان بن فلان والآن يدعي الحانوت لنفسه وهذا تناقض فهذا دفع لدعوى المدعي كذا في الذخيرة \* بائع العبد اذا طلب الثمن من المشتري فقال المشتري انك مبطل في هذه الدعوى لانك بعت الحر فانك حلفت وقلت ان اشريت عبدا فهو حر ثم اشريت هذا العبد بعد بميك وعتق عليك وبعته مني فهذا دفع صحيح لو اثبتته بالبينة وكذلك لو قال حلفت وقلت كل عبد اشريته فهو حر ثم اشريت هذا العبد بعد اليامين حتى عتق عليك ثم بعته مني وكذلك لو قال اعتقت هذا العبد قبل ان تبيعه مني فهذا كله دفع صحيح ذكر الفصل الاخير في الزيادات من غير ذكر خلاف وذكر الفصل الاخير في موضع آخر عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة رحمهما الله ان بينة المشتري لا تقبل على البائع بذلك حتى لا يسترد المشتري الثمن عن البائع لكن يعتق العبد على المشتري لا قراره بذلك كذا في المحيط \*

الباب السابع فيما يكون جوابا من المدعى عليه وما لا يكون رجل ادعى ضيعة في يدي رجل انه ملكه فقال المدعى عليه ( تامل كنم ونكاه كنم ) فهذا ليس بجواب ويجبره القاضي على الجواب كذا في المحيط \* واذا قال ( به بينم ) او قال ( مرا علم ليست ) او قال لا ادري اهو ملكي ام لا او قال ( اين مدعى بحق من است وتراد روي حق ليست ) فالكل ليس بجواب كذا في الخلاصة \*

ولو قال لا ادري اهو ملك هذا المدعى فهذا ليس بجواب ويجبره القاضي على الجواب فان لم يجب يجعله منكرا وبسمع البينة عليه كذا في المحيط \* واذا قال المدعى عليه ( ابن محدود ودمرا بتوسپردني ليست ) او قال ( بتوسليم كردني ليست ) فعند بعضهم هذا جواب وهو الاصح كذا في الذخيرة \* ادعى ضيعة في يدي رجلين فقالا ( دو تيراز سه تيرازين ضباع ملك ماست ودر دست ماست ويك تير ملك فلان غائب است ودر دست ما امانت است ) فهذا جواب تام ولكن لا تندفع الخصومة عنهما عن السهم الاخر ما لم يقم البينة على الوديعة على ما عرف كذا في المحيط \* وفي دعوى العقار اذا قال هذا المحدود ملكي ولم يقل في يد المدعى عليه لا يلزم المدعى عليه بالجواب واذا قال هو ملكي وفي يد هذا المدعى عليه للمدعي فقال المدعى عليه للمدعي ( ابن محدود ملك تو ليست ) فهذا على وجهين



ما ان قال (در دست من است وملك تو نیست) فهذا جواب وان لم يقل (در دست من است) فقد يل انه جواب وهو الاشبه هكذا في الذخيرة \* ادعى دارا في يدي رجل انها داره غصبها ذواليد منه قال ذواليد (جملگی این خانه در دست من است بسببی شرعی و مرا باین مدعی سپردنی نیست) .  
 بهذا جواب تام في حق انكار الغصب غير تام في حق الملك كذا في المحيط \* ادعى منزلا في يدي رجل يقال المدعى عليه (عرضه ملك من است) لا يكون جوابا ما لم يقل (این عرضه من است) وكذا اذا قال الشهود العرصه ملكه لا يكفي ما لم يقولوا هذه العرصه ملكه كذا في الوجيز للمكروري \* رجل ادعى دارا في يدي رجل فقال المدعى عليه انها دارى ثم قال انها وقف فهذا جواب تام تقبل بينة لمدعى عليه وكذلك لو قال في الابتداء هذه الدار وقف وفي يدي بحكم التولية فهذا جواب تام كذا في المحيط \* وفي دعوى الدين اذا قال المدعى عليه (مرا بتو چیزی دادنی نیست) فعند بعضهم هو جواب وهو الاشبه واذا قال في دعوى الدين (مرا علم نیست مرا خبر نیست) فهذا ليس بجواب هكذا في الذخيرة \* واذا قال في دعوى الدين بسبب البيع او ما اشبه ذلك (مرا این مبلغ بدین سبب دادنی نیست) فهذا ليس بجواب هكذا قيل وقد قيل هذا انكار لاصل الدين فيكون خصما في اصل الدين كذا في المحيط \* ولو ادعى وارث رب المال على المضارب عند التراضي فاجاب المضارب وقال (مرا بدین دعوی که وی میکند بوی و بسوکلان وی) يعني بقية الورثة (چیزی دادنی نیست) فهذا جواب كاف وليس للقاضي ان يجبره على بيان ذلك فان اقاموا بينة ان مورثهم دفع اليه مال المضاربة كذا وان قبض ذلك لا يلزمه شيء وكذا كل امين كالمودع والمستعير والمستأجر والوكيل والمستبضع الا اذا ادعى شيئا يجب به الضمان كذا في الملتقط \* ادعى نكاح امرأة قتالت (من زن این مدعی نیم) فان اشارت اليه فجواب والا فلا في قول وقيل جواب كذا في الوجيز للمكروري \* ادعى عشرة دنانير معجلا لا ينته فقال الزوج (آنچه بوده است دادم) هذا لا يكون جوابا لدعوى المدعى لانه يدعى عليه المقدور لكن القاضي ان يقول للزوج اقم البينة على ما اديت فاذا اقام البينة لا بد وان يبين قدر المودع لتصح الشهادة وكذا لو ادعى ثمن المبيع فقال (آنچه بوده است دادم) فكذلك الجواب ايضا كذا في الفصول العمادية \* الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع منى ثبت عند الحاكم تعارض القولين المتضادين المتناقضين من المدعى في الدعوى يمنع استماع الدعوى كذا في محيط السرخسي \* التناقض كما يمنع صحة الدعوى لنفسه يمنع صحة الدعوى لغيره فمن اقربعين لغيره فكما

لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره بوصاية او وكالة وهذا اذا وجد منه ما يكون اقرا بالملك له  
اما اذا برأه عن جميع الدعاوى ثم ادعى عليه مالا بجهة الوكالة من رجل او وصاية منه يسمع كذا  
في خزانة المفتين \* ادعى عياشي يدي اسنان انه له ثم ادعى بعد ذلك انه لفلان وكله بالخصومة  
فيه واقام البينة على ذلك قبلت بينته ولا يصير متناقضا ولو ادعى اولا انه لفلان وكله بالخصومة  
فيه ثم ادعى انه له واقام البينة على ذلك يصير متناقضا ولا تقبل بينته الا ان يوفق فيقول كان لفلان  
وكلني بالخصومة ثم اشتريته منه بعد ذلك واقام على ذلك بينته فحينئذ تقبل بينته كذا في الظهيرية \*  
ادعى انه لفلان وكله بالخصومة ثم ادعى انه لفلان آخر وكله بالخصومة لا تقبل الا اذا رفق وقال  
كان لفلان الاول وكان وكلني ثم باعه من الثاني ووكلني الثاني ايضا والتدارك ممكن بان غاب  
عن المجلس و جاء بعد مدة وبرهن على ذلك على ما نص عليه المحصري في الجامع كذا  
في الوجيز للكردي \* والدين في هذا نظير العين كذا في الظهيرية \* الوكيل بالخصومة لو اقر على  
موكله في غير مجلس التتاء انه قبض دينه وانه لا حق لموكله عليه ثم ادعى عليه دينه لموكله لم تقبل  
دعواه كذا في محيط السرخسي \* ادفع الرضي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد الابن على  
نفسه انه قبض منه جميع ما كان في يده من تركته والدة ولم يبق له من تركته والدة عنده من قليل ولا كثير  
الا و - استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئا وقال هو من تركته والدي واقام البينة قبلت  
بينته ولو اقر الوصي انه استوفى جميع ما كان للميت على الناس ثم ادعى على رجل دين للميت  
تسمع دعواه كما لو اقر به الوارث ثم ادعى دين للميت هدا في فتاوى قاضيخان \* لو قال هذا العبد  
لفلان ثم اقام البينة انه اشترى منه بالف وام يوفته سمعت ولو قال هو لفلان اشتريته منه امس موصولا فاقام  
بينته قبلت استحسانا وان قال مفصلا بان قال هو لفلان وسكت ثم قال اشتريته منه امس لا يقبل قوله كذا  
في محيط السرخسي \* رجل اقران هذا العبد اعلان ثم مكث مقدار ما يمكنه الشراء منه ثم اقام البينة  
على الشراء من فلان ولم يوقت الشهود وقتا قبلت بينته وكذا لو اقران هذا العبد لفلان  
لاحق لي فيه ثم مكث حيناً ثم ادعى انه اشتراه منه واقام البينة ان وقت الشهود انه اشتراه  
بعد الاقرار قبلت والا لا وكذا لو اقران هذا العبد كان اعلان لاحق لي فيه ثم اقام الشهود انه  
اشتراه منه ان وقت الشهود وقتا بعد الاقرار جاز والا فلا كذا في الفصول العبادية \* في الاملاء عن  
محمد ر ح ثوب في يدي رجل اقرانه لفلان ثم قال بعد ما سكت بعته بمائة دينار وقال فلان هولي



من غير البيع قبلت بينته ولم يكن إقراره أكداً بالبينة ولو كان المقر وصل كلامه فقال هذا لعنان بعته منه بمائة دينار قبل قوله ولم يخرج من يده إلا بما قال كذا في المحيط \* عن محمد بن ح في رجل في يده دار فافر رجل آخران هذه الدار لمن هي في يده أنا بعتهما منه بالف درهم موصولاً بإثارة وانكر صاحب اليد الشراء وقال الدار لي فاقام المقر البينة على أن الدار داره تقبل بينته وإن قال ذلك مفصلاً لا تقبل بينته على أن الدار له كذا في محيط السرخسي \* رجل أقر عند القاضي أن هذا العبد أو الدار لعنان غير ذي اليد ثم أقام البينة أنه له اشتراه من الذي في يده قبل إقراره لا تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال هذا لعنان لاحق لي فيه أو قال كان لعنان لاحق لي فيه ثم أقام بينته بعد حين على الشراء منه لا تقبل حتى لو وقت الشهود بعده قبلت كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لغيره هذا العبد لك وقال المقر له ليس هو لي ثم قال هو لي ذكر في الأصل أنه لم يكن له ولو أقام البينة لم تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال لا أعلم لي حقاً إلا أعلم لي حجة ثم ادعى حثاً وجاء بحجة قبل منه كذا في محيط السرخسي \* إذا قال ذو اليد ليس هذا لي أو ليس ملكي أو لاحق لي أو ليس لي فيه حق أو ما كان لي أو نحو ذلك ولا منازع حين ما قال ثم ادعى ذلك أحد فقال ذو اليد هو لي صح ذلك منه والقول قوياً ولو كان لدى اليد منازع بدعي ذلك حين ما قال هذه الألفاظ التي ذكرنا فعلى رواية الجاهع يكون هذا إقراراً منه بالملك للمنازع وهو في باب من القضاء في آخر الجامع وعلى رواية الألف لا يكون إقراراً بالملك للمنازع لكن القاضي يسأل ذا اليد أهو ملك المدعي فإن أقر به أمرة بالتسليم إليه وإن أنكره أو ما ادعى باعاً البينة عليه ولو أقر بما ذكرنا غير ذي اليد ذكر شيخ الإسلام في شرح الجامع في باب القضاء أن قوله ليس هذا ملكي أو ما كان لي يمنع من الدعوى بعد ذلك للتناقض وإنما لم يمنع ذا اليد على ما مر لقيام اليد والمدكور في شرح الجامع ادعى داراً في يد رجل وأقام المدعي عليه بينة على إقرار المدعي أن الدار ليست ملكاً لي أو ما كانت لي اندفعت بينة المدعي كذا في الفصول العمادية \* لو قال الزوج ليس هذا الولد مني ونفاه فتلاعنا على نفى الولد وانقطع نسبه منه ثم قال هو ابني يصدق كذا في محيط السرخسي \* وفي الجامع إقرار الوارث بأن العين هذا لم يكن لمورثه بل كانت عنده وديعة لعنان ثم برهن أنه كان لمورثه أبخذه منه بعد موته أو حال حيوته رد إلى الوارث أن أميناً حتى يقدم المودع والأجعل في يدي عدل هذا إذا أقر به لمعلوم أما إذا قال ليس هذا الشيء لمورثه ثم ادعى أنه لمورثه دفع إلى الوارث بعد التلوم إذا لم يحضر له مطالب

كذا في الوجيز للكردي \* ذكر هشام عن محمد بن حرج قال قال مالي بالري حق في دار اوارض  
ثم ادعى وانما البيعة في دار في يدي انسان بالري انها له قال تقبل وان قال ليس لي بالري في رستاق  
كذا في يدي فلان دار اوارض والحق ولا دعوى ثم ادعى البيعة له في يديه في ذلك الرستاق حقا في دار  
وارض لم يقبل الا ان يقيم البيعة له اخذته بعد الاقرار كذا في محيط السرخسي \* لو قال مالي في يد  
فلان دار والحق ولاست ولم يسمه في رستاق ولا قرية ثم ادعى ان له قبله حقا بالري في رستاق او قرية لا تقبل  
بيته كذا في رواية قاضيخان \* في نوادر هشام قال سألت محمدا رج عن رجل قال لا حق لي  
في هذه الدار ولا خصومة ولا طلبه ثم جاء يزعم انه وكيل فلان في دعوى هذه الدار قبل ذلك منه  
كذا في المحيط \* ادعى عليه آخر شركة فمافى يده بحق الورثة من ابيه وكر المدة على عليه وقال لم يكن  
لاي فيها حق ثم ادعى عليه انه كان اشتراها من ابيه او ادعى ان اذ كان اقر له بها فدعواه صححه  
وبينه مسدودة لانه يمكن ان يقول لم يكن لابي معه ما اشتريته منه فان كان قال لم يكن لابي قط  
لا تسمع دعواه السراء من ابيه لان فيه نه نصا وتسمع دعوى اقرار ابيه له لانه لا نه نص فيه كذا في فتاوى  
قاضيخان \* ادعى على آخر ان له في دة كذا او كذا من مال الشركة فذكر المدعى عليه الشركة  
ثم ان المدعى عليه ادعى دفع ذلك المال الى المدعى بان كان انكر الشركة اصله وان قال لم يكن  
بيد الشركة اصلا وما دعت اليد شيئا من المال لا تسمع دعوى دفع المال لمكان الماقتض وان انكر  
الشركة والمال في الحال بان قال لا شركة بسا وليس لك في يدي مال الشركة تسمع منه دعوى  
دفع المال ولا تناقض ههنا كذا في المحيط \* ادعى عليه غيره انه اخوه وادعى عليه النفقة فقال  
المدعى عليه هو ليس باخي ثم مات المدعى فحاش المدعى عليه بطلب الميراث وقال هو اخي لا يقبل  
ذلك منه ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى البيعة او دعوى الابوة يقبل منه ذلك ويقضى له  
بالميراث كذا في الفتاوى الصغرى \* لو ادعى انه له اشتراها من ابي ذي اليد فقال ذو اليد  
ما كان لابي فيها حق واما اقام المدعى البيعة على انه اشتراها من الميت وهو بملكها اقام ذو اليد البيعة  
انه كان اشتراها من ابيه قبلت بينته ولو قال ذو اليد هذه الدار ما كانت لابي قط او لم يكن لابي فيها  
حق قط واما اقام المدعى البيعة على ما ادعاه اقام ذو اليد البيعة انه كان اشتراها من ابيه في صحته لا تقبل  
بينته وان اقام البيعة ان اياه اقر في صحته انها لابي قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان \*

ادعى على



ادعى على رجل ألف درهم فقال لم يكن لك علي شيء قط ثم اقام المدعى عليه البيعة انه قد قضى يقبل منه ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء لا تقبل بيئته على القضاء وقال ابو يوسف رحمه الله ان قال هم يجربيني وبينك معاملة ولكن اخبرني شهودي هو لا انه ادعى علي حقائم قال شهدوا اني قد ابرأته ولم يجربيني وبينه معاملة قبل ذلك منه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال المدعى عليه او لا لم يكن له علي شيء قط ولا اعرفه فلما اقام المدعى البيعة على المال اقام هو البيعة على القضاء لا تنبل بيئته في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان \* لو ادعى رجل على رجل انه باع منه هذه الجارية بألف درهم وقال ذواليد لم ابعها منه قط فلما اقام المدعى البيعة على الشراء وقضى له بذلك وجد بها اصبعاً زائدة واراد ان يردّها على المقضي عليه فقال المقضي عليه انه بريء الي من كل عيب بها لا تقبل بيئته كذا في العصول العمادية \* ولو ادعت امرأة على رجل نكاحاً فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما اقامت المرأة البيعة على النكاح اقام هو البيعة على الشراء منه تقبل بيئته وان قال الرجل في النكاح لم يكن بيننا نكاح بطاوع او قال ما تزوجتها قط فلما اقامت المرأة البيعة على النكاح اقام هو البيعة على انهما اختلعت منه قال رضي الله عنه ينبغي ان تكون هذه المسئلة ومستلذ البيع سواء وثمه في ظاهر الرواية لا تقبل البيعة على الشراء من العيب فكذلك الخلع عندنا لان الخلع طلاق والطلاق يقتضي سابقة النكاح وكان هو في دعواه الطلاق متناقضاً فلا يسمع هكذا في فتاوى قاضيخان \* امرأة ادعت على رجل انه تزوجها وانكر الرجل ذلك ثم ادعى تزوجها فقام البيعة تقبل كذا في محيط السرخسي \* لو اقامت المرأة بيئته على الطلاق ثلثاً بعد ما اختلعت نفسها لها ان تسترد بدل الخلع وان كانت متناقضة وكذلك الزوج اذا قسم اخا امرأته ميراثها وافرأخا انه وارثها ثم اقام الاخ بيئته ان الزوج كان طلقها ثلثاً قبلت بيئته ويرجع الاخ على الزوج بما اخذ من الميراث وكذلك المأثبة اذا ادت بدل الدابة ثم اقامت بيئته على اعتاق المولى اياها قبل الكتابة تقبل وكذا العبد وكذا المرأة اذا قسمت ورثة زوجها الميراث وكلهم كبار وقد افروا انها زوجته ثم وحدوا شهوداً ان زوجها كان طلقها ثلثاً في صحته فابهم يرجعون عليها بما اخذت من الميراث كذا في العصول العمادية \* قوم ورثوا داراً من ابيهم وانفسدوها برضاهم فادعى بعضهم ان اباهم كان تصدق بطائفة منها معلومة عليه او ادعى ذلك لابن له صغير وقال مات ابني فورثتها منه واقام على ذلك بيئته فدعواه باطلة وبيئته مردودة ولو كان ادعى دينا على ابيه صحته فدعواه وبيئته على ذلك كذا في الذخيرة \* اذا قسم القوم داراً والمرأة منزلة بذلك

واصابها الثمن فعزل اليه ثلثه من الارض ثم ادعت انه صدقها اياها في صحته وادعت انها اشترتها منه بصداقه لا تنبل بيته وكذا اذا اقساموا ارضا فاصاب كل انسان طائفة بجميع ميراثه عن ابيه ثم ادعى احدهم في قسم ارضه براء او بخلا وزعم انه هو الذي بناه وغرسه واقام البيعة على ذلك لا تقبل كدائي فتاوى قاضي خان \* اذا امر احد الورثة ان هذا المحدود ميراث عن ابينا ثم ادعى انه وصيه من ابي لاني فلان واقام البيعة قبل لا تقبل بيته ويكون متناقضاً وهو الاظهر هكذا في الظهيرية \* لو ان رجلاً اقران ماله وتترك هذه الارض ارضه الدار ميراثاً ثم بعد ذلك ادعى ان الميراث ارضي له بالثلث قبل بيته واقراة السابق لا يخرج من دعوى الوصية وكذا لو ادعى ان ميراث الميراث من ابي ورثه فوجديعا ان هذه المواضع ميراث يساعن ابينا ثم ادعى احدهم ان ثلث هذه المواضع وصية من ابي لاني الصغير فلان واقام البيعة قبل بيته كدائي فتاوى قاضي خان \* امنا حر من آخر محدود الادارة طريقه مرسومه آخره من غيره مقاطعة وادار المستأجر الثاني بالقبض ثم ان المستأجر الاول مع المستأجر الثاني فسح الادارة الثانية بينهما وطالب المستأجر الاول للمستأجر الثاني بمال المقاطعة فزال المستأجر الثاني ان هذا المحدود كان في يدي الآجر الاول من يوم الادارة الثانية الي هذا اليوم ولم يحس علي مال المقاطعة واقام البيعة الصحيحة انه لا تصح دعواه ولا تقبل بيته لمكان التناقض ولو ادعى المستأجر الاول بيعة علي ان الثاني قد قبض المستأجر واقام الثاني بيعة علي انها كانت في يد الاول تمام المدة فبيعت الاول اولى سئل نجم الدين السفي عن رجل ادعى ديواني تركه ميت وصدقته الوارث في ذلك ومحمد بن ابي عبد الله بن ثم ادعى هذا الوارث بعد ذلك ان الميراث قد كان قضى المال في حيوته واراد اثبات ذلك بالبيعة قال لا تصح دعواه ولا تسمع بيته هكذا في المحيط \* سئل الشيخ الامام ظهير الدين بن عمن خلع امرأته وقال في مجلسه (مراندري بن حانه هيج جزى نيست) ثم ادعى شيئا من متاع البيت او اقمشة قال ان كان المدعى يقول كان هذا في البيت وقت الاقرار لا تسمع دعواه وان قال لم يكن هذا في البيت وقت الاقرار تسمع دعواه ذكر في الجامع رجال قال ما في يدي من قليل او كثير او عبيد او متاع لفلان صح اقراره وان جاء المقر له لياخذ عبدا من يد المقر واختلفا فقال المقر له كان في يدك وقت الاقرار فهو لي وقال المقر لابل ملكك هذا بعد الاقرار كان القول قول المقر الا ان يقيم المقر له البيعة انه كان في يد المقر وقت الاقرار وذكر في الاقرار ما يوافق رواية الجامع رجل قال ما في حانوتي لفلان ثم بعد ايام ادعى شيئا مما في الحانوت انه



وضعه في الحانوت بعد الاقرار صدق وذكر في بعض الروايات انه لا يصدق قال رضي الله عنه وهذه الرواية تخالف رواية الجامع قالوا تأويل الرواية الثانية اذا ادعى بعد الاقرار في مدة لا يمكنه ادخاله في الحانوت في تلك المدة يقيى وفي مسئلة الجامع اذا ادعى المقرح حدث الملك في زمان لا يتصور حدوثه فيه لا يقبل قوله اني ملكته بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ادعى انه له ولم يقل شيئاً يسمع دعواه اذا لم يكن دعواه في ذلك المجلس قال رضي الله عنه ذكر في الجامع الكبير رجل قال لاحق لي قبل فلان او قال في يد فلان ثم انه اقام البينة على عبد في يد المقر له انه غصبه منه او ادعى عليه ديناً لا تقبل بينته حتى يشهد الشهود انه غصبه بعد الاقرار وعلى دين حادث بعد الاقرار وكذا لو كتب الرجل براءة لرجل انه لاحق لي قبلك في عين ولادين ولا شراء ثم اقام البينة على شراء عبد من الذي ابرأه او على قرض الف درهم لا يقبل الا بتاريخ بعد الاقرار قال رضي الله عنه فعلى هذا ينبغي ان لا يسمع دعوى الزوج بعد الاقرار الا ان يدعي ان هذا المتاع لم يكن في البيت وقت الاقرار اما اذا ادعى مطلقاً انه لا يسمع دعواه كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اقر المدعى عليه وقال جميع ما في يدي من قليل وكثير لفلان ثم انه مكث اياماً فحضر فلان ليأخذ ما في يده فادعى عبداً ما في يده انه له ملكه بعد اقراره وقال المدعى كان هذا العبد في يدك يوم الاقرار فاقول قول المدعى عليه والعبد عبده الا ان يقيم المدعى بينته انه كان في يده يوم الاقرار كذا في العصول العمادية \* رجل اقر ان لفلان علي الف درهم ثم قال بعد ذلك قضيتها اياه قبل ان اقر بها واقام البينة على ذلك لم اقبل بينته وادعى انه قضاه قبل الاقرار موصلاً لا قراره تقبل بينته استحساناً هكذا في المحيط في فصل التناقض في الدعوى والشهادة \* لو قال كانت له علي الف درهم ثم قال قضيتها اياه قبل الاقرار موصلاً او منصوصاً واقام البينة عليه قبلت بينته كذا في الذخيرة في فصل التناقض في الدعوى والشهادة \* قال ابن سماعه عن محمد بن حمرح في رجل ادعى عليه عشرة آلاف درهم فانكرها فسأل الحاكم المدعي هل قبض من المال شيئاً فافترانه قبض منه عشرة آلاف درهم فابراً الحاكم المدعى عليه من العشرة الآلاف فلما خرجا من عند الحاكم قال المطلوب لا والله ما قبضتها مني فجاء الطالب ببينة يشهدون على كلامه هذا قال محمد بن حمرح اقبل هذا من الطالب واقضي بها عليه وبمثله لو اقام الطالب البينة على المال لا يقبل ذلك منه وأن قال المطلوب انما قلت ما قبضتها مني وانا اقيم البينة انك قبضتها من وكيلي لم تقبل بينته ولو جاء المطلوب

بينه تشهدان رجلا جنبيا قضى هذا المال تطوعا بهما من ماله من غير امر المطلوب ولا وكالة  
فاني اقبل ذلك ولو قال المطلوب ما قبضها فلان كان هذا على قبض من نفس المطلوب  
ووكيله و على كل احد اجبى غيره ولا اقبل البيعة انه قبضها من رجل اجنبى كذا فى المحيط  
فى فصل التناقض فى الدعوى والشهادة \* رجل ادعى على رجل مالا واقام البيعة ثم قال  
بعد اقامة البيعة انى قد استوفيت من هذا المال كذا هل تبطل بيعة قالوا مان قال استوفيت من هذا المال  
كذا لا تبطل بيعة لانه يمكنه ان يقول استوفيت بعد اقامة البيعة وان قال قد كنت استوفيت من هذا المال  
كذا او قال بالتأريسية (جديدين يافته بودم) بطلت بيعة كذا فى فتاوى قاضيخان \* واذا اقام البيعة ان له  
على فلان اربعمائة ثم اقر المدعى ان المنكر عليه مائة سقط عن المنكر ثلث مائة عند ابى القاسم وعن  
ابن ابى احمد عيسى بن النضر انها لا تسقط وعليه الفتوى كذا فى الملثط \* اذا ادعى رجل على غيره  
عشرة دراهم حالة فقال المدعى عليه (ارى مارا بتواين ده درم بايد دادن ولكن مارا از تو هزار درهم  
مي بايد حال) فهذه الدعوى الثانية لا تصح اذا كان المالا من جنس واحد كذا فى الدخيرة \* اذا قال  
المدعى عليه الدين (اين مبلغ مال كه دعوى ميكني بتور سائده ام) ثم قال (بعلان حواله كرده بودم  
واور سائده است) فقد قيل لا تسمع هذه المقالة الثانية وقيل تسمع كذا فى المحيط \* ساوم دارا فى يد  
رجل ثم برهن على شرائها من فلان ما لكها لا يقبل الا ان يبرهن على الشراء من فلان بعد المساومة  
او على ان المساوم منه كان وكيل فلان بالبيع كذا فى الوجيز للمكردي \* اشترى ثوبا او ماومه واستوهبه ثم  
ادعى انه كان ملكه قبل الشراء او قبل المساومة او قبل الاستيها ب او ادعى انه كان ملك ابيه يوم المساومة  
فمات وترك ميراثا له او وهبه له لا تسمع دعواه الا اذا صرح بملك ابيه عند المساومة بان اثبت انه قال  
عند المساومة ان هذا الثوب لابي ووكلك ببيعه فبعه منى فلم يتفق بينهما بيع ثم ادعى الارث من ابيه  
يقبل لعدم التناقض وكذا لو قال عند الدعوى كان لايه وكله ببيعه فاشترىته ثم مات وترك ثمنه ميراثا  
لي يسمع ويقضى له بالثمن لانه ليس بمتناقض كذا فى الكافي \* ولو ادعى طيلسانا وساومه ثم ادعى  
مع اخ له انه كان يملكه قبل الشراء وقبل الاستيها ب او ادعى انه كان ملك ابيه يوم المساومة فمات  
وتركها ميراثا لهما لا تسمع دعواه فى نصيبه وتسمع فى نصيب صاحبه ويتخير فى نصف الطيلسان لتفرق  
الصفقة عليه ولو اشتراه وحده وقبضه او لم يقبضه او لم يشتره ولكنه ساومه ثم جاء ابوه وادعى ان الطيلسان له  
تسمع



تسمع ويرجع المشتري بالثمن على البائع وكذا اذا قضى لايه ولم يقبض الاب حتى مات وتركه ميراثه سلم له الطيلسان ويرجع بالثمن على البائع اما اذا لم يقض القاضي حتى مات ابوه لا يقضى للابن هكذا في الخلاصة \* لو ادعى رجل شراء ثوب وشهد له بشراء من المدعى عليه وقضى اولاً ثم رجع احد الشاهدين ان النوب له اولاً بيته ورثه هو عنه لا تسمع دعواه وقال عند الشهادة هذا الثوب باعه منده لى اولاً بي ورثته منه يقضى بالبيع وتسمع دعوى الشاهد فاذا برهن على ما ادعاه قضى له لانعدام التناقض ولو قال قولاً ولم يؤد بالشهادة ثم ادعى لنفسه او انه لايه وكله بالطلب تقبل كذا في الوجيز المذكور \* رجل ساوم بولد امه او ثمة نخل او نخل في ارض في يد غيره ثم اقام البينة ان الامه او النخلة او الارض له يقضى له بالامه او النخلة او الارض دون الولد والثمرة والنخل وادعى الام مع الولد او النخلة مع الثمرة او الارض مع النخل لا تسمع دعوى النخلة والثمرة والولد كذا في الخلاصة \* وكذلك لو كانت الامه حاملاً فولدت في يده فساوم بالولد بعد اقامة البينة قبل القضاء بالامه وكذلك اذا قال الشاهد ان ان الولد للمدعى عليه او لا لا ندري لمن الولد وكذلك اذا لم يكن بينه للمدعى ولكن المدعى عليه اقر ان الام له دون ولدها كذا في الذخيرة \* لو برهن على مساومة وكيله في مجلس القضاء خرج الوكيل وهو كله من الخصومة وان في غير مجلسه خرج الوكيل فقط وان برهن الموكل على انه وكله غير جائز الاقرار ببرهن المدعى عليه على اقرار الوكيل فالموكل على دعواه وخرج الوكيل عن الخصومة كذا في الوجيز المذكور \* ولو اشترى جارية منتقبة فلما جلت وكشفت نقابها قال المشتري هذه جاريته ولم اعرفها بالنقاب لا تقبل دعواه ولا بينته وان اشترى منه متاعاً في جراب مدرج او ثوباً في منديل فلما اخرجته ونشرة قال هذا متاعي وام اعرفه تقبل دعواه وبينته قال محمد ر ح كل ما يمكن معرفته عند المساومة مثل التجارية المنتقبة القائمة بين يديه لا يقبل قوله انه لم اعرفه وكل ما لا يمكن معرفته حين المساومة مثل ثوب في منديل او جارية قاعدة عليها كساء مغطاة لا يرى منها شيء تقبل دعواه وبينته كذا في محيط السرخسي \* العبد المأذون اذا اشترى عبداً وقبضه ثم اقر ان هذا العبد الذي اشتراه من فلان قد كان فلان اعتقه قبل ان يبيعه منه فاشتراه وهو حر وانكر البائع ذلك فان العبد مملوك له على حاله ولا يصدق المأذون فيما اقر به على البائع ولو كان العبد المأذون لم يقر بذلك وانما اقر ان البائع كان باع هذا العبد من فلان قبل ان يبيعه مني وصدقه فلان في ذلك وكذبه البائع فان المأذون لا يصدق فيما ادعى على البائع حتى لا يسترد الثمن من البائع ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد

البي فلان وان اقراره بالتع بما ادعاه المأذون رجع المأذون على البائع بالثمن وكذلك لو اقام المأذون البينة على ما ادعى على البائع او حلف المأذون البائع على ما ادعى ونكل رجع المأذون على البائع بالثمن فقد جمع محمد ر ح بين ثلثة وصول اقراره بالتع بما ادعاه المأذون واقامة المأذون البينة على البائع وتحليف المأذون البائع على ما ادعاه واحاب في النكل ان المأذون يرجع على البائع بالثمن وهذا الجواب ظاهر في فصل الاقرار ما مشكل في فصل اقامة البينة وفي تحليف البائع وكان ينبغي ان لا تسمع البينة من المأذون على ما ادعى ولا يكون له حق تحليف البائع على ما ادعى وقد وضع محمد ر ح هذه المسئلة في الزيادات والجامع في الصحرو ذكر ان المشتري لو اقام البينة على ما ادعى من بيع البائع المبيع من غيره قبل ان يبيعه منه انه لا تسمع دعواه ولو اراد ان يحلف البائع على ذاك ليس له ذلك فمن مشائخنا من لم يصح ما ذكر في المأذون ومنهم من صححه واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم في المسئلة روايتان على رواية الزيادات والجامع لا تسمع البينة ولا يحلف البائع وعلى رواية المأذون تسمع البينة ويحلف البائع وقال بعضهم ما ذكر في الزيادات والجامع قياس وما ذكر في المأذون استحسان كذا في المحيط \* رجل قدم ببلدة واستأجر دارا وقيل له هذا دار ابك وتركها صبر انا لك فقال ما كنت اعلم ذلك فادعى الدار لنفسه لا تسمع دعواه بعد ذلك لمكان التناقص كذا في الذخيرة \* دار في بدر رجل قال له رجل ادفع الي هذه الدار اسكنها فابى ان يدفع فادعى السائل انها له تسمع دعواه وكذا لو قال اعطني هذه الدابة اركبها او قال ناولني هذا الثوب البسه ولو اسكنني هذه الدار او هذه الدابة او هذا الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضي خان \* في نوادر هشام قال سألت محمد ر ح عن تزوج المرأة ثم ادعى انه اشتراها ممن لا يملكها قال لا قبل بينته على ذلك حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان بعد التزوج وهو يملكها كذا في المحيط \* في المستقى بشرع عن ابي يوسف ر ح شاهدان شهدا على رجل انه طلق امرأته ثلثا وانفذ القاضي شهادتهما ثم ادعى احد الشاهدين انها امرأته تزوجها قبل الذي طلعتها ولي على ذلك بيته والمرأة تجحد لا يقبل ذلك منه وكذلك لو لم يكونا شهدا انها امرأته وشهدا انه طلق هذه ثلثا وكذلك هذا في العتق والبيع وغير ذلك اذا جحد البائع دعوى الشاهد وقال المتاع لي وكذلك اذا قال الشاهد نحن امرأته بالبيع سواء كان البائع جاحدا للبيع او كان المشتري جاحدا للشراء ولو شهدا فرد الحاكم شهادتهما ثم ادعياه لانهما فليس لهما في ذلك دعوى فان لم يشهدوا عليه عند الحاكم لكن شهدا على المبيعة وختمتا على الشراء من غير اقرار



بكلام فان هذين لا تقبل لهما دعوى وفيه ايضا عن محمد بن ح عن رجل شهد على رجل انه  
 طلق هذه المرأة ولم يشهد انها امرأته واجاز القاضي شهادته ثم ادعى الشاهد انها امرأته وقال  
 ان لم اعرفها ولم اكن دخلت بها قبلت بينته وكذا لو شهدا على اقرار المرأة انها امرأته ولم يشهدا انها  
 امرأته واجاز القاضي عليها اقرارها وجعلها امرأته ثم اقام الشاهد بينته انه تزوجها منذ سنة واني لم اعرفها  
 قبلت بينته ويبطل قضاء القاضي ويردها على الشاهد فصار مسئلة الطلاق مختلفة بين ابي يوسف  
 ومحمد بن ح كذا في الذخيرة \* ادعى عينا في يدي رجل ملكا مطلقا ثم ادعاه في وقت آخر على ذلك  
 الرجل عند ذلك القاضي بسبب حادث صح دعواه ولو ادعى اولا الملك بسبب ثم ادعاه بعد ذلك  
 على ذلك الرجل ملكا مطلقا عند ذلك القاضي لا يصح دعواه كذا في المحيط \* وعليه العتوى  
 هكذا في الفصول العمادية \* لو ادعى التاج اولا في رابة ثم ادعاه بعد ذلك بسبب  
 عند ذلك القاضي ينبغي ان لا يصح دعواه الثاني بخلاف ما اذا ادعى الملك المطلق اولا  
 ثم ادعاه بعد ذلك بسبب عند ذلك القاضي كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر نصف دار  
 معين ثم ادعى بعد ذلك جميع الدار لا يسمع وعلى الغنبي يسمع كذا في الخلاصة \* والصواب انه  
 يسمع في الوجهين جميعا الا اذا كان قال وقت دعوى النصف لاحق فيها سوى النصف فحينئذ لا تسمع  
 دعواه جميعا كذا في المحيط \* ولو ادعى دارا في يد رجل بسبب الشراء وظهر ان الدار  
 المدعاة يوم الدعوى لم تكن في يد المدعى عليه بل في يد غيره ثم ان هذا المدعى ادعى هذه الدار  
 في مجلس آخر على صاحب اليد ملكا مطلقا قيل لا تسمع وهو الاصح وهذا اذا ادعى الشراء اولا  
 ولم يذكر القبض ولو ادعى الشراء مع القبض اولا ثم ادعى بعد ذلك على ذلك الرجل عند ذلك  
 القاضي ملكا مطلقا هل تسمع قيل ينبغي ان يكون فيه اختلاف المشائخ كما اذا ادعى الشراء  
 مع القبض وشهد الشهود بالملك المطلق فيه اختلاف المشائخ هكذا في الفصول العمادية \* دار في يد  
 رجل يزعم انه اشتراها من رجل فجاء رجل وادعى عند غير القاضي انها دار تصدق بها على الذي  
 باعها من ذي اليد ثم رفع المدعى الذي في يده الدار الى القاضي بعد شهر او سنة وادعى انه دار  
 اشتراها من الذي زعم ذواليد انه اشتراها منه فان ذكر تاريخ الشراء قبل تاريخ الصدقة لا تقبل شهادة  
 شهوده وان ذكر تاريخ الشراء بعد تاريخ الصدقة قبلت شهادته هكذا ذكر في الاقضية واذ لم يذكر  
 التاريخ تقبل شهادة الشهود قال محمد بن ح ولا ابالي قال في الصدقة قبضت اولم اقبض قال محمد بن ح

لو كان ادعى الصدقة بعد تاريخ الشراء لا يرجع بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة والمحيط في فصل  
التناقض بين الدعوى والشهادة \* لو ادعى دارا شراء من ابيه ثم ادعى الميراث تسمع وادعى  
اولا بسبب الارث ثم ادعى الشراء لا تقبل ويثبت التناقض كذا في خزائن المفتين \* ادعت المرأة  
مهر المثل ثم ادعت بعد ذلك المسمى تسمع دعواها الثاني ولو ادعت المسمى اولاً ثم ادعت مهر  
المثل لا تسمع دعواها الثاني كذا في المحيط \* امرأة تطالب زوجها بمهره فقتل الزوج مرة او فيتها ومرة  
قال ادبت الى ابنيها قالوا لا يكون ما قضا كذا في النصول الا شرو شبة \* وانعد الغتوى (مردى  
زنى رAKE خدمت او ميكرد بشوهوى داد بعد از ان دعوى ميكنند كه آن زن در نكاح من بوده است  
ومن طلاق نداده ام) هل يسمع ذلك منه ينبغي ان لا يسمع للتناقض الظاهر قاله الا شرو شني كذا  
في النصول العمادية \* امرأة باعت كرمها فدعى ابنها وهو غير بالغ ان الكرم له ورثه من ابيه  
وصدقته البائعة وزعمت انها ام تكن وصيده له قالوا انك انت ادعت وقت البيع انها وصيده الصغير  
لا يقبل فراها بعد ذلك انها ام تكن وصيده له وكانت عليها قيمة المبيع للصغير باقرارها على نفسها انه  
استهلكته بالبيع والتسليم ولا تسمع بينه الغلام الا باذن من له ولاية عليه كذا في فتاوى قاصيخان \*  
اذا كانت الدار في يدي رجل جاء رجل وادعى انها داره ورثها من ابيه منذ سنة واقام اليه انه اشتراها  
من الدار في يديه منذ سنتين والمدعى يدعى ذلك فالتقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا بتضي بالدار  
للدعى فان وفق المدعى فقال كنت اشتريتها منذ سنتين من ذي اليد كما شهد الشهود ثم بعته من ابي ثم  
ورثتها من ابيه منذ سنة فتشهد الشهود بذلك فبليت شهادتهم وقصي بالدار له وكذلك اذا ادعى  
دبته او صدقة مكان الشراء كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الشراء هكذا في المحيط في فصل  
التناقض بين الدعوى والشهادة \* لو ادعى الصدقة منذ سنة ثم ادعى الشراء منه منذ شهرين  
واقام البيعة لا يقبل الا اذا وفق فقال تصدق علي وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب فجد  
في الصدقة فاشتريتها وبين ان الصدقة هي السبب والشراء كان تخليصا ملكه كذا في الخلاصة \* ولو  
ادعى الصدقة منذ سنة فشهد شهوده انه اشتراه منذ شهر لا يقبل الا ان يوفق فيقول تصدق به علي منذ سنة  
وقبضته ووصل اليه بسبب وجد الصدقة فاشتريته منه منذ شهر فاذا وفق واثبت باليمين قبلت بينته  
كذا في فتاوى قاصيخان \* واذا ادعى دارا في يدي رجل انه وهبها له والله لم يتصدق بها عليه  
واقام



واقام شاهدين على الصدقة وقال لم يهبها لي فطوقنا دعى الهبة عند القاضي فهذا الكذاب منه لشاهديه فلا تقبل وكذلك لو ادعى انها ميراث لم يشتريها فطتم جاء بعد ذاك فقال هي بشرى ولم ارها ففجاء بشاهدين على الشراء من ذسته فهو باطل فان ادعاهما هبت ولم يقل لم يتصدق بها علي فطتم جاء بعد ذلك بشهود على الصدقة وقال لما جحدني الهبة سألته ان يتصدق بها علي ففعل اجزت هذا وكذلك لو قال ورثتها ثم قال جحدني الميراث فاشتريتها منه فجاء بشاهدين على الشراء وهذا بخلاف ما لو ادعى الشراء اولاً ثم جاء بشاهدين يشهدان انه ورثه من ابيه كذا في المبسوط \*

لو ادعى انها له ورثتها من ابيه ثم ادعى هو مع آخر انها ورثتها من الميت واقام البينة على ذلك تقبل كذا في الخلاصة \* صبي له عقار موروثه ادعى بعد بلوغه عقارا من عقاراته على رجل ان وصيه باعه مكرها وسلم مكرها فاراد استرداده من يدي المشتري ثم ادعى مرة اخرى ذاك العقار ان وصيه باعه بغبن فاحش فالقاضي يسمع منه الدعوى الثانية كذا في الذخيرة \* رجل اشترى من رجل عبداً ثم ان البائع ادعى انه كان فضوليا في هذا البيع واراد استرداد العبد من يدي المشتري وانكر المشتري ذلك او ادعى المشتري ان البائع كان فضوليا في هذا البيع واراد استرداد الثمن لا يصح دعواه وان اراد ان يقيم بينة على ما ادعى من كونه فضوليا في البيع لا تسمع بينته وكذا اذا لم تكن له بينة واراد ان يحلف صاحبه على ما ادعى من كونه فضوليا في البيع ليس له ذلك كذا في المحيط \* ادعى عليه انها له ثم ادعى انها وقف عليه تسمع ولو ادعى اولا الوفاء ثم ادعاه لنفسه لا تسمع كذا في الوجيز للكردي \* رجل باع ضيعة ثم اقام البينة انه كان وقفا عليه وعلى اولاده قال لا تسمع للتناقض وان اراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك وان اقام البينة تقبل وقد قيل القول بعدم القبول اصوب واحوط هكذا في محيط السرخسي \* وفي الاجناس مشتري الارض اذا اقران الارض المشتراة مقبرة او مسجد وانفذ القاضي افراره بحضرة من يخاصمه ثم اقام المشتري البينة على البائع ليرجع بالثمن عليه قبلت بينته كذا في المحيط \* ولو ادعى المشتري على بائعه ان الارض التي بعث مني وقف على مسجد كذا تقبل وينتقض البيع عند الفقيه ابي جعفر ر ح قال الفقيه ابو الليث ر ح وبه ناخذ وقيل لا يقبل والاول اصح كذا في الفصول العبادية \* لو ادعى ما لا بسبب الشركة في يده ثم ادعى ذلك دينا عليه تسمع وعلى العكس لا تسمع لان مال الشركة قد يصير دينا بالبحر والددين لا يصير شركة كذا في الفصول الاستروشنية \* رجل ادعى على

آخرانه كان لفلان عليك كذا وكذا وقد مات فلان وصار ماله عليك ميراثا لي فقال المدعى عليه انا اوفيته هذا المال المدعى وذهب ليأتي بالبينة فلم يأت ثم ان المدعى اعاد دعواه ثانيا في مجلس آخر فقال المدعى عليه لا علم لي بوراثتك سمع ذلك منه كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من كتاب الدعوى \* رجب ادعى على امرأة انه تزوجها وانكرت ثم مات الرجل فجاءت تدعى ميراثه فلها الميراث كذا في المحيط في الفصل التاسع في دعوى الميراث \* ولو كانت المرأة ادعت النكاح فانكر الرجل ثم ماتت فطلب الرجل ميراثها وزعم انه كان تزوجها كان له الميراث هكذا روي من ابيوسف ربح في السواد كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو ان امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا وانكر الزوج ذلك ثم مات الزوج فطلبت ميراثها منه قال لم اورثها منه وكذلك ان كانت اكدت نفسها وزعمت انه لم يطلقها قبل موته كذا في المحيط \* رجل في يديه مملوك ادعاه رجل انه مملوكه والذي في يديه يجحد وادعاه لنفسه فحلته القاضي ما هو له المدعى فليان يتخلف وقضى القاضي عليه بنكوله فقال الذي في يديه قد كنت اشتريته من قبل الخصومة واقام على ذلك بينة قبلت بينته وقضى له به ولا يكون اباؤه اليمين اكذبا بالشهود الشراء ووافقا بينة على انه لي واد في ملكي ثم اقام بينة اني اشتريته من فلان آخر سوى المدعى لا تقبل منه البينة هكذا في الدخيرة \* في نوادر عيسى بن ابان ثلثة نفر اقاموا بينة على رجل بمال لهم قبله من ميراثهم عن ابيهم وقضى القاضي به لهم ثم ان احدهم قال بعد ذلك مالي في هذا المال الذي قصي لئلا يدعى فلان من حق وانما هذا الاخوي قال لا يبطل بهذا القول عن المقضي عليه شيء الا ان يقول ما كان لي اصلا في هذا المال شيء وما هو الا اخوي فحينئذ يبطل حقه عن المقضي عليه ولو قال قبل ان يتقصي القاضي له بالمال مالي في هذا المال حق وما هو الا اخوي يسأل عن ذلك باي وجه صار لهما دونك وانما ادعينهم من ميراث ابيكم فان جاء بوجه يكون له فيه من قوله مخرج قبل منه وان قال هذا القول ثم مات قضى القاضي به للاخوين بالثلثين وترك نصيب المقر ولو كان الذين اقاموا البينة هم الذين يروا معا ملتهم ولم يدعوا المال عليه من الميراث ولكن من شيء بائعوه له ثم قال احدهم ما المال الا لهذين مالي فيه حق كان المال كله لهذين ولم يبطل عن المدعى عليه شيء كذا في المحيط في الفصل العشرين فيما يبطل دعوى المدعى من قوله او فعله \*

الباب التاسع في دعوى الرجلين وفيه اربعة فصول \* الفصل الاول في دعوى الملك المطلق



في الاعيان قال محمد ر ح في الاصل اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل او عقارا آخر او منقولا واقاما البينة قضى ببينة الخارج عند علمائنا الثلث هذا اذا لم يذكر تاريخا فاما اذا ذكر تاريخا فان كان تاريخهما على السواء فكذا الجواب انه يقضى للخارج منهما وان ارخا وتاريخ احدهما سبق فعلى قول ابي حنيفة ر ح وعلى قول ابي يوسف ر ح الآخر يقضى لاسبقهما تاريخا واذا ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول ابي حنيفة ر ح يقضى للخارج هكذا في المحيط \* دار في يدي رجل ادعى رجل انهدا رة ملكها منذ سنة واقام صاحب اليد بينة انه اشترها من فلان منذ سنتين وهو يملكها وقضها قضى بها المدعى الخارج كذا في الظهيرية \* اذا ادعى الخارج انه عبده كاتبه على الف درهم واقام على ذلك بينة واقام ذواليد بينة انه عبده كاتبه على الف درهم قال جعلته مكاتبينهما يؤدى اليهما جميعا كذا في الذخيرة \* لو ادعى احدهما انه دبرة وهو يملكه واقام على ذلك بينة وادعى الآخر انه كاتبه وهو يملكه كان بينة النديب الاولى كذا في المحيط \* اذا ادعى ملكا مطلقا وكان في يد ثالث وام يؤرخا واخر تاريخا واحدا فهو بينهما نصفان هكذا في الخلاصة \* وان ارخا واحدا سبق في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ر ح وابي يوسف ر ح الآخر ومحمد ر ح الاول يقضى لاسبقهما وان ارخ احدهما والآخر في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ر ح يقضى بينهما وهو الصحيح واختلفت الروايات عن صاحبيه ذال الامام المعروف بخواهر زادة ان الصحيح على قول ابي يوسف ر ح الاول ومحمد ر ح الآخر يقضى بينهما نصفين كما قال ابو حنيفة ر ح كذا في فتاوى قاضيخان \* دارا ومنقول في يدي رجلين واقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى ان لم يؤرخا او ارخا وتاريخهما على السواء يقضى بينهما نصفان وان ارخا وتاريخ احدهما سبق فعلى قول ابي حنيفة ر ح وهو قول ابي يوسف ر ح آخر وهو قول محمد ر ح ولا يقضى لاسبقهما تاريخا وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول ابي حنيفة ر ح يقضى به بينهما وكذلك عندهما على القول الذي لا يعتبران التاريخ وعلى القول الذي يعتبران التاريخ يقضى للمؤرخ عند ابي يوسف ر ح ولغير المؤرخ عند محمد ر ح لان غير المؤرخ اسبقهما تاريخا هكذا في المحيط \* عبد في يدي رجل اقام رجل البينة انه عبده فصبه ذواليد منه او قال استأجره ذواليد منه او استعاره منه او ارتهنه منه واقام ذواليد بينة انه ملكه اعتقه او دبره او كانت امة واقام ذواليد بينة انه استولدها كانت بينة الخارج الاولى وقضى له بالعبد كذا في الذخيرة في الفصل الثاني عشر في دعوى التاج \* رجل في يديه

دار واقام رجل اجنبي عليه البينة انها داره واقام رجل آخر البينة انها داره غصبها منه هذا المدعى الآخر فانه يتقضى بالدار للمشهود له بالغصب وكذلك لو كان مكان دعوى الغصب دعوى الابداع كذا في المحيط \* ادعى بكر بيتا هو في يدي سعد ورثه وبرهن انه له وكل واحد منهما برهن انه له فنصفه لبكر ونصفه لهما ولو ادعى بكر الغصب او الوديعة على سعد فربعه لزيد وما بقي لبكر والاصل ان الخرجين اذا تنازعا في عين وادعى احدهما الغصب على صاحبه وبرهنا فالقاضي يتقضى بينه مدعى الغصب ولا يتقضى بينه المدعى عليه الغصب كذا هنا ولو ادعى بكر الغصب على سعد وسعد عليه وادعى زيد ملكا مطلقا فنصفه لبكر ونصفه لهما ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى زيد ملكا مطلقا فربعه لزيد وما بقي لبكر ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وزيد على بكر فلزيد النصف الذي في يد سعد ولبكر النصف الذي في يد زيد ولو ادعى الغصب على بكر وهو على سعد فلزيد النصف الذي في يد سعد وما في يد زيد بين بكر وسعد كذا في الكافي \* ولو اقام سعد بينة انها دارى غصبها مني زيدا واقام زيد بينة انها دارى غصبها مني سعد واقام بكر البينة انها دارى غصبها مني سعد وزيد ملك نصف الدار والنصف الاخر بين سعد وزيد نصفان هكذا في المحيط \* الفصل الثاني في دعوى الملك في الاعيان بسبب الارث او الشراء او الهبة او ما شبه ذلك دارى في يدي رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما يدعى انها داره ورثها من ابيه فلان واقام على ذلك بينة فان لم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء يتقضى بالدار بينهما وان ارخا وتاريخ اجد هما سبق فعلى قول ابي حنيفة ربح آخر على ما ذكر في المنتقى وهو قول ابي يوسف ربح آخر على ما في الاصل وهو قول محمد ربح اولا على ما رواه بن ساعدة عنه يقضى لاسبقهما تاريخا هكذا في الذخيرة \* وكذا ان ارخا ملك المورثين يقضى لاسبقهما تاريخا بالاجماع هكذا في الخلاصة \* وان ارخا احدهما ولم يؤرخ الآخر قضى بينهما نصفين اجماعا كذا في الكافي \* ولو كان في يد احدهما فهو للخارج الا اذا كان تاريخ ذي اليد سبق فهو أولى عند ابي حنيفة وابي يوسف ربح وعند محمد ربح يتقضى به للخارج وان ارخا احدهما ولم يؤرخ الآخر فهو للخارج بالاجماع وان كان في ايديهما فهو بينهما نصفان بالاجماع الا اذا كان تاريخ احدهما سبق فهو أولى كذا في الخلاصة \* ان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر وانه اشتراها



من فلان وهو يملكها واقام آخر بينة انه اشتراها من فلان آخر وهو يملكها فان القاضي يقضي بينهما  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* سواء ارخا على الشراء ولم يؤرخا هكذا في المحيط \* وان وقتا فصاحب  
 الوقت الاول اولى في ظاهر الرواية وان ارخ احدهما دون الآخر يقضي بينهما اتفاقا كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 وان ادعى الشراء من واحد ولم يؤرخا او ارخا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفان كذا في الكافي \* ويخير  
 كل واحد منهما فان رضي احدهما وابى الآخر بعد ما خبرهما القاضي وقضى لكل واحد منهما  
 بالنصف فليس للذي رضي به الا النصف كذا في المحيط \* وان ارخا واحدهما اسبق تاريخا يقضى  
 لاسبقهما تاريخا اتفاقا وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر فهو للمؤرخ اتفاقا وان كان العين في ايديهما  
 فهو بينهما الا اذا ارخا وتاريخ احدهما اسبق فحينئذ يقضى لاسبقهما تاريخا وان كان في يدا احدهما  
 فهو لذى اليد سواء ارخ ولم يؤرخ الا اذا ارخا وتاريخ الخارج اسبق فيقضى به للخارج كذا في الكافي \*  
 رجل في يده دار وعبد اقام رجلان كل واحد منهما البينة انه اشترى منه الدار والعبد الذي في يده  
 وصاحب اليد ينكر دعواهما فان القاضي يتضي بالدار بينهما ويقضي بالعبد بينهما والخصم ان  
 اختار اخذ الدار اخذ الدار بينهما والعبد بينهما وان اختار النسخ اخذ العبد بينهما وقبض العبد بينهما وان  
 اراد احدهما ان يأخذ كل الدار بعد ما قضى القاضي لهما ليس له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 وان كانت الدار في ايدي المدعين والباقي بحاله فكذلك الجواب وان كان في يدا المدعىين  
 والباقي بحاله قضى بالدار لصاحب اليد ولا يكون له الخيار ويكون كل للعبد للآخر كذا في المحيط \*  
 وان لم يكن الدار في يده ولكن شهودة شهدوا به بقبض الدار قضى القاضي له بالدار كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 ولو قال المدعى عليه لصاحب اليد ان عوض الدار لم يسلم له بل استحق بينه الخصم الآخر فانا ارجع عليك  
 بالدار لا يلتفت اليه لان العبد استحق بما ليس بحجة في حق صاحب اليد لترجيح بينة صاحب اليد  
 على بينة الآخر فلم يظهر الا استحقاق في حق صاحب اليد اليه وصار كما لو استحق عليه باقراره هذا  
 اذا ادعى الشراء مطلقا ما اذا ادعى الشراء مؤرخا واقاما البينة على ذلك وتاريخ احدهما اسبق قضى  
 لاسبقهما تاريخا سواء كانت الدار في يدا المدعى عليه او في ايديهما او في يدا احدهما ايتهما كان ويقضى  
 بالعبد للآخر كذا في المحيط \* وان ارخ احدهما دون الآخر والدار في يدا المدعى عليه يقضى للمؤرخ  
 بالدار وبالعبد للآخر وان كان لاحدهما تاريخ والآخر قبض معائن به او مشهود به فهو اولى كذا في الكافي \*  
 وان شهد شهودا الذي لم يؤرخ على اقرار البائع بالشراء والقبض قضى لصاحب التاريخ ولو كان

كتاب الدعوى ( ١٠٣ ) ( الباب التاسع ) الفصل الثاني

لا جدهما قبض مشهود وللآخر معائن فالدي له قبض معائن أولى كذا في المحيط \* ولو كانت الدار في أيديهما فارخ أحدهما وأطلق الآخر فقصي بالدار والعبد بينهما كذا في الكافي \* وأن شهد شهود كل واحد منهما على الشراء والقبض معاينة أو على إقرار البائع بالقبض وأرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر أن كانت الدار في يد البائع فصاحب التاريخ أولى وأن كانت الدار في يد الذي لم يؤرخ شهوده فهو أولى بحكم القبض المعائن وأن كانت الدار في يد المشتري وأقاما البيعة على الشراء والقبض معاينة أو على إقرار البائع بالقبض وأرخ شهود أحدهما دون الآخر فقصي بالدار بينهما نصفين والعبد لهما أيضا ويخبران أيضا قال محمد بن حمر بن محمد بن القبط في هذا بمنزلة تاريخ الشراء حتى لو كانت الدار في يد البائع وشهد شهود كل واحد من المدعين على الشراء والقبض وأرخوا القبض دون الشراء وتاريخ أحدهما أسبق كان صاحب القبض السابق أولى وكذلك إذا كانت الدار في يد صاحب الوقت اللاحق قصي بهما صاحب الوقت السابق وإن أرخ أحدهما في القبض دون الآخر والدار في يدي البائع فقصي لصاحب التاريخ وإن كانت الدار في يدي الذي لم يؤرخ فهو أولى هذا كله إذا كان العبد في يد المدعي عليه فاما إذا كان العبد في يد المدعين والدار في يد المدعي عليه والباقي بحاله فالدار والعبد بينهما ويخبران فإن أمضيا العقد فالدار بينهما وإن اختارا فسخ العقد كان العبد بينهما نصفين ولا يغرم المدعي عليه قيمة العبد بينهما كذا في المحيط \* عبد في يدي رجل أقام رجل البيعة أنه باعه من الذي في يديه بالف درهم ورطال من خمر وهو يملكه وأقام رجل آخر البيعة أنه باعه من الذي في يديه بالف درهم وحزير وهو يملكه والذي في يديه بنكر دعواهما قال أبو يوسف رح يرد العبد على المدعين نصفين وبضم من الذي في يديه لكل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو أقام كل واحد منهما البيعة أنه باعه من الذي في يديه ببيع فاسد كذا في فتاوى قاضي خان \* وأن مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان كذا في المحيط \* وهذا إذا أقام البيعة على إقرار الذي في يديه بذلك وإن أقام كل واحد منهما البيعة على معاينة البيع وقبض العبد فإن كان العبد قائما أخذ العبد بينهما نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وإن كان العبد مستهلكا فانهما يأخذان قيمة واحدة بينهما ولا شيء لهما غير ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* عبد في يدي رجل ادعاه رجلان أقام كل واحد منهما البيعة أنه باعه من الذي في يده بمائة على أن المشتري بالخيار فيه وقتا معلوما والذي في يديه بنكر دعواهما ويدعيه لنفسه فالدي في يديه العبد بالخيار يدفعه إلى أيهما شاء وعليه ثمنه للآخر كذا في الظهيرية \* عبد في يدي



رجل اقام رجلان كل واحد منهما بينة انه عبده باعه اياه على انه بالخيار فيه ثلاثة ايام فان امضيا البيع او امضى احدهما ورضي به الآخر لزم المشتري ولكل واحد منهما الف درهم وان امضى احدهما البيع ونقض الآخر فللمجيز نصف الثمن وللناقص كل العبد وان لم يمضيا البيع اخذ العبد نصفين ولا شيء على المشتري وان لم يقيدا البينة وصدقهما ذو اليد ولا يعلم ايتهما اول ان امضيا البيع اخذ كل واحد منهما الف درهم وان لم يمضيا البيع مضت المدة اخذ العبد بينهما نصفين غرم المشتري لكل واحد منهما نصف قيمته وان امضى احدهما ولم يمضه الآخر يأخذ المجيز الالف كلها ويأخذ الابى العبد كله كذا في محيط السرخسي \* في نوادر هشام قال سألت محمدا ر ح عن غلام في بدي رجل ادعى رجل انه اشتراه من صاحب اليد بالف درهم منذ سنة و اقام رجل آخر بينة انه اشتراه من صاحب اليد بمائة دينار منذ خمسة اشهر وصاحب اليد يقول بعتنه من صاحب المائة فقضى القاضي بالغلام لصاحب الالف وسلم الغلام اليه ثم وجد المشتري به عيبا وردة على المقضي عليه بقضاء وجاء صاحب المائة فقال انا اخذ الغلام لانك اقررت ببيعه مني وصاحب اليد يابى ويقول القاضي فسخ العقد بيني وبينك لا يلتفت الى قول صاحب الغلام ولا يكون النضاء بالغلام لصاحب الالف فسخا للبيع بمائة ويكون لصاحب المائة ان يأخذ الغلام باقرار البائع انه باعه منه ولم يبعه من ذلك وان قال البائع لصاحب المائة اخذ الغلام وابى هو للبائع انه يلزمه وان قال صاحب المائة حين قضى القاضي بالغلام لصاحب الالف وقام من مجلس القاضي قد فسخ البيع بينهما لم يكن فسخا الا ان يقول البائع اجبتك الى ذلك او يفسخ القاضي العقد بينهما كذا في المحيط \* اذا ادعى الخارج وذو اليد تلقي الملك بسبب من جهة واحدة وارخا وتاريخهما على السواء ولم يبرخا وارخ احدهما فذو اليد اولى وان ارخا وتاريخ احدهما سبق كان اسبقهما تاريخا اولى هكذا في الذخيرة \* اذا كانت الدار في بدي رجل وادعى انه اشترى هذه الدار من زيد و اقام على ذلك بينة وذو اليد اقام البينة انه اشتراها من زيد والمدعى هو الاول اي تاريخ الخارج اولى فانه يقضى بها للخارج فاذا قضينا بالشراء للخارج فان ثبت نقدهما الثمن عند القاضي باقرار البائع او بمعينة القاضي فانه يسلم الدار الى الخارج ولا يكون لذى اليد ان يحبس الدار حتى يستوفي ما نقد للبائع وان لم يثبت نقدهما الثمن باقرار البائع او بالمعينة فان القاضي لا يسلم الدار الى الخارج حتى يستوفي الثمن منه وان ثبت نقدهما عند القاضي

أما باقرار البائع او بالمعينة فان ثبت نقد الخارج فانه يسلم الدار اليه ولا يكون لذى اليد شيء وان ثبت نقد ذى اليد بالاقرار او بالمعينة ولم يثبت نقد الخارج فان القاضي لا يسلم الدار اليه حتى يستوفي الثمن فان كان الثمنان من جنسين مختلفين فان القاضي لا يعطي ذا اليد شيئاً مما قبض من "خارج لان البائع لو كان حاضراً لم يكن له ان يأخذ ذلك بغير رضا البائع فكذا اذا كان غائباً لا يكون للقاضي ان يعطيه وان كان من جنس واحد فانه يعطيه مما قبض تمام حقه ثم ان فضل شيء امسكه على البائع وان بقي من دين ذى اليد شيء اتبع البائع اذا حضر هذا اذا ثبت نقد ذى اليد باقرار البائع عند القاضي او بالمعينة وأما اذا اراد ذو اليد ان يقيم البينة على نقد الثمن للبائع فانه لا يسمع بينته ولو كانت الدار في يد ذى اليد بهبة او صدقة او بيع ولم ينقد الثمن فاقام هذا بينته انه اشتراها من زيد قبله قضيت بالدار للخارج وادفعها اليه واخذت من الثمن للبائع ولا اعطي ذا اليد من ذلك شيئاً هكذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء \* وان ادعى ان تلقى الملك من جهة اثنين فانه يقضى للخارج هكذا في المحيط والذخيرة \* اذا ادعى صاحب اليد تلقي الملك من جهة واحد ولم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء او ارخ احدهما دون الآخر يقضى بالدار بينهما وان ارخا وتاريخ احدهما سبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان ادعى ان تلقى الملك من جهة اثنين فكذلك على التفصيل هكذا في الذخيرة \* الخارج وذو اليد اذا ادعى الشراء من اثنين وارخا وفي تاريخ احدهما جهالة بان ادعى المدعي انه اشتراها من زيد منذ سنة واقام البينة واقام ذو اليد البينة انه اشتراها من عمرو منذ سنة او اكثر ولا يحفظون الفضل فالبينة بينة المدعي وكذا اذا شهد شهود المدعي عليه انه اشتراها من فلان منذ سنة او سنتين وشكوا في الزيادة يقضى للخارج كذا في النصول العمادية \* دار في يد رجل ادعى خارج انه اشتراها من ذى اليد وادعى ذو اليد انه اشتراها من الخارج واقام البينة ولا تاريخ معهما تها تريت البينتان سواء شهدوا بالقبض او لم يشهدوا وترك الدار في يد ذى اليد بغير قضاء وهذا عند البيهقي وابي يوسف رح ثم لو شهدت البينتان على نقد الثمن يقع المفاصة عندهما وان لم يشهدوا فالقصاص مذهب محمد رح لوجوب الثمن عنده كذا في الكافي \* فان وقت البينتان في العقار ولم تثبتا قبضا وقت الخارج اسبق يقضى لصاحب اليد عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وان اثبتا قبضا قضي لصاحب اليد وان كان وقت صاحب اليد اسبق يقضى للخارج في الوجهين هكذا



هكذا في الهداية \* دار في يدي رجل اقام رجل البينة انها دارة باعها من ذى اليد بالف درهم و اقام  
ذو اليد بينة انها دارة باعها من هذا المدعى بالف درهم فعلى قياس قول ابي حنيفة و ابي يوسف رح  
تها ترت البينتان كذا في المحيط \* دار في يد زيد برهن عمر و على انه باعها من بكر بالف و برهن بكر  
على انه باعها من عمرو بمائة دينار و محمد زيد ذلك كله قضى بالدار بين المدعين و لا يقضى بشيء  
من الثمنين كذا في الكافي \* دار في يدي رجل يسمى محمد اقام خارج يسمى بكر البينة على الشراء  
من هذه المرأة بالف و اقامت المرأة البينة على الشراء من بكر بالف و اقام ذو اليد البينة على الشراء من بكر  
ولم يذكر القبض و النار يخ فبينة محمد مقبولة و يقضى بالشراء له من بكر و بينة البكر و المرأة باطلتان عند  
ابي حنيفة و ابي يوسف رح و لو كانت في يد بكر و المسئلة بحالها فالجواب عندهما كما لو كانت في يد محمد  
و لو كانت الدار في يد المرأة لا يقضى بشيء عندهما و تركت الدار في يد ما هكذا في محيط السرخسي \* و اذا شهدوا  
بالعقد و القبض و كانت الدار في يد محمد و باقى المسئلة بحالها فعند ابي حنيفة و ابي يوسف رح يقضى  
بشراء محمد و تها ترت بينة بكر و المرأة و هكذا الجواب فيما اذا كانت الدار في يد بكر و ما اذا كانت  
في يد المرأة فعلى قولهما تقبل بينة بكر و محمد و لا تقبل بينة المرأة هكذا في المحيط \* حر في يده عبد  
اقام مكاتب البينة انه عمده باعه من هذه المرأة بالف و اقامت المرأة البينة على البيع من المكاتب  
بعشرة اكرار حنطة و اقام الحر البينة انه اشتراه من المكاتب بهذا الوصف و لم يذكر القبض فعند ابي حنيفة  
و ابي يوسف رح يقضى بالحر و تبطل بينة المرأة و المكاتب و لو كان العبد في يد المكاتب يقضى بشراء الحر  
عندهما و كذلك عند محمد رح و ان كان في يد المرأة لا يقضى بشيء عندهما هكذا في محيط السرخسي \*  
اذا شهدوا بالعتد و القبض و العبد في يد الحر فان على قول ابي حنيفة و ابي يوسف رح بينة المرأة و المكاتب  
باطلتان و بينة الحر على المكاتب مقبولة و ان كان العبد في يد المكاتب و باقى المسئلة بحالها فالجواب فيه عندهما  
كالجواب في الفصل الاول و ان كان العبد في يد المرأة و باقى المسئلة بحالها فعلى قولهما بينة المكاتب على المرأة  
باطلة و بينة المرأة على المكاتب و بينة الحر على المكاتب جائزتان هكذا في المحيط \* و لو كان الحر يدعى البيع  
من المكاتب بمائة دينار و المسئلة بحالها و هو في يدي الحر و لم يذكر القبض يقضى ببيع الحر عندهما و كذلك  
عند محمد رح و لو كان في يد المكاتب فكذلك عندهما و ان كان في يد المرأة قضى ببيع الحر من المكاتب  
ولو ذكر و القبض و المبيع في يد الحر قضى ببيعه من المكاتب و يسلم اليه عندهما و لو كان في يد المكاتب فكذلك  
عندهما و ان كان في يد المرأة يترك العبد في يدها و تها ترت بينة المرأة و المكاتب و يقضى بالحر على المكاتب

بالتن من عند عدها كذا في محيط السرخسي \* رجلان ادعيا نكاح امرأة واقاما البينة لا يقضى لواحد منهما الا اذا اقرت المرأة لاحدهما وهذا اذا لم يؤرخا او ارخا تاريخا واحدا وان ارخا وتاريخا احدهما اسبق فهو اولى وان كان تاريخهما سواء ولا حددهما يد فهي له وان ارخ احدهما دون الآخر فصاحب التاريخ اولى وان كان لاحدهما تاريخ وللآخر يد فصاحب اليد اولى فان اقرت لاحدهما وللآخر تاريخ فهي للذي اقرت له وهذا كله في حال حيوة المرأة اما بعد موتها ان كان تاريخ احدهما اسبق يقضى له وان كان تاريخهما سواء ولم يؤرخا ينقض بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر وبرئان ميراث زوج واحد فان جاءت بولد يثبت النسب بينهما ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان من الابن ميراث اب واحد كذا في الخلاصة \* الخارج مع ذى اليد اذا اقاما البينة على النكاح مطلقة من غير تاريخ يقضى ببينة صاحب اليد فلو كان القاضي يقضى للخارج ببينة ثم اقام صاحب اليد بينة هل يقضى ببينة صاحب اليد فيه اختلاف المشائخ رح وعلى قول من سمع ببينة ذى اليد اقام الخارج بعد ذلك بينة على انه تزوجها قبل صاحب اليد يقضى للخارج هكذا في الفصول العمادية \* ادعى نكاح امرأة وهي في بد آخر فاقرت المرأة للمدعى ثم اقاما البينة بدون التاريخ قال بعض مشائخنا يقضى للخارج بحكم الاقرار وقال بعضهم بقضى لصاحب اليد كذا في الفصول الاشروشية \* لو ادعيا نكاح امرأة وهي ليست في يد احدهما فاقرت لاحدهما فهي المقر له فان اقام الآخر بعد ذلك بينة على النكاح فصاحب البينة اولى ولو اقاما البينة بعد ما اقرت لاحدهما فان وقتا فالاولى وان لم يوقتا فالذى زكيت بينة اولى وان لم تترك بينهما اوركيتا فعند بعض المشائخ رح يقضى للذي اقرت له بالنكاح سابقا وهو الافس وعند بعضهم لا يقضى لواحد واليه اشار في ادب القاضي في باب الشهادة على النكاح كذا في الفصول العمادية \* ولو ادعيا نكاح امرأة وهي ليست في يد احدهما واقاما البينة من غير تاريخ وسئلت المرأة عن ذلك فام تقر لاحدهما حتى تهاترت البينتان ثم اقام احدهما البينة على اقرارها له بالنكاح يقضى له بالنكاح كما لو اقرت لاحدهما بالنكاح بعد ما اقاما البينة عيانا ولو ادعيا نكاح امرأة وهي تجحد وليست في يد احدهما فام احدهما البينة على النكاح واقام الآخر البينة على النكاح وعلى اقرار المرأة بالنكاح لا يترجح بينة من يد عيه له اقرارها بالنكاح كذا في الفصول الاشروشية \* ولو اقاما البينة فمات احدهما فاقرت المرأة بنكاح الميت صح اقرارها ويقضى لها بالمهر والميراث وكذا لو اقاما البينة على النكاح والدخول فاقرت المرأة لاحدهما انه دخل بها او لا



فهو أولى وإن لم تفرق بينهما وكان على كل واحد منهما بالدخول الأقل من المسمى ومن مهر المثل كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو تفرد أحدهما بالدعوى والمرأة تجحد فأقام البينة وقضى بها القاضي ثم ادعى آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يحكم بها إلا أن يوفت شهود الثاني سابقا وكذا إذا كانت المرأة في بد الزوج ونكاحه ظاهر لا تقبل بينة الخارج الاعلى وجه السبق كذا في الهداية \* ولو شهد شهود أحد مدعى النكاح أنه دخل بها كان هو أولى وإن كانت المرأة في بيت أحدهما أو شهد شهود أحدهما بالدخول وأقام الآخر البينة أنه تزوجها قبله كان هو أولى ولو أن اثنين ادعت كل واحدة منهما على رجل واحد أنه تزوجها وهو يجحد فأقامت أحدهما البينة على إقراره أنه تزوجها بالف درهم وأقامت الأخرى البينة على إقراره أنه تزوجها بمائة دينار ودخل بها فعدلت البينتان فإن القاضي يفرق بينهما ويتقضي لكل واحدة منهما بالمال الذي شهد الشهود على إقراره استحسانا وإن أقامت أحدهما البينة على إقراره بالدخول بها بالنكاح ولم تقم الأخرى البينة على إقراره بالدخول بها ولكنها أقامت على النكاح وهو ينكر الكل فإن القاضي يقضى للدخول بها بصحة نكاحها وبالمهر الذي شهد الشهود به لأن الدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم تقم كل واحدة منهما البينة على إقراره بالدخول بها ولا على الدخول أصلا فرق بينه وبينهما ويقضى بنصف المالبين لهما بينهما المدعية الدراهم بربع الدراهم والمدعية الدنانير بربع الدنانير كذا في فتاوى قاضى خان \* امرأة قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمروا والزوجان يدعيان النكاح فهي امرأة زيد عند أبي يوسف زح وعليه الفتوى هكذا في الفصول العمدية \* وهو الصحيح لأن قولها تزوجت زيدا إقرار منها بالنكاح فصيح الإقرار منها فهي تريد بقولها بعد ما تزوجت عمروا بطل إقرارها الأول ولا تملك هكذا في محيط السرخسي \* لو أن امرأة أقام عايبها رجلا من كل واحد منهما بينة أنها اقترت أنها امرأة أنه اختلعت منه بالف درهم ولم يوقنا فعليها أن تؤدى إلى كل واحد منهما ماله وإن وقتا لزمها مال الوقت الأول ويبطل عنها مال الوقت الآخر إلا أن يكون بينهما وقت تنقضي في مثلها العدة وتزوج فيلزمها المالا جميعا وإن لم يدخل بهذا أحدهما لزم المالا جميعا وقتا أولم يوقنا كذا في المحيط \* في دعوى فتاوى نجم الدين النسفي رح ادعى على امرأة أنها امرأة وحلاله وهي تدعى أنها كانت امرأة له لكن طلقها وانقضت عدتها وتزوجت بهذا الزوج الثاني وهي في يده ويدعى الثاني أنه تزوجها وينكر نكاح الأول وطلاقه تكلف المرأة إقامة البينة على الطلاق فإن عجزت عن إقامة البينة حلف الزوج الأول على الطلاق وفرق بينها وبين الزوج

الثاني كذا في الفصول العمادية \* رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبل فلان وقد طلقك وانتقضت عدتك وتزوجتك وقالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وانكر الطلاق فرق بينهما وهي الاول وان افرا الاول بالنكاح والطلاق وكذبته المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعاً عليها ونعند من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقته المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الآخر وان انكرت ما اقربه الاول من النكاح والطلاق نهى امرأة الآخر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يقال الزوج كان لك زوج قبلي وطلقك وانتقضت عدتك وانكرت الطلاق فجاء رجل وادعى انه ذك الزوج وانكره الثاني فالقول للثاني كذا في محيط السرخسي في كتاب النكاح \* رجل تزوج امرأة ثم جاء رجل وادعى انها امرأتي فقال المدعى عليه كانت امرأتك لكن طلقتهما منذ سنتين وانتقضت عدتهما وتزوجتها وانكر المدعى الطلاق يؤمر بالتسليم الى المدعي ولو قال بلى طلقتهما لكن تزوجتها بعد ذلك (ومدعى عليه بازخواستن وبراً منكراست) تترك في يد المدعى عليه ولو ان المدعي انكر الطلاق واقام المدعى عليه بينة انه طلقها منذ سنتين وانى تزوجتها وحكم القاضي بالطلاق كانت عدتها من وقت الطلاق كذا في الفصول الاثني عشر وشية \* امرأة في دار رجل يدعي انها امرأته وخارج يدعيها وهي تصدقه فعلى قول ابي يوسف رح القول قول من هي في دارة كذا في الفصول العمادية \* برهن على انها منكوحته وفي بد ذى اليد بغير حق وذو اليد قال زوجني والمرأة تصدق ذا اليد بحكم النكاح للخارج وان برهن ذو اليد على النكاح بلا تاريخ فبينه اولى كذا في الوجيز للكردي \* رجل قال لامرأة زوجنيك ابوك وانت صغيرة وقالت بل زوجنيك وانا كبيرة فلم ارض كان القول قواها والبينة بينة الزوج كذا في فتاوى قاضيخان \* وهكذا في المحيط \* البالغة اذا اقامت البينة على رد النكاح بعد البلوغ والزواج اقام البينة انها سكنت بعد بلوغها تقبل بينتها كذا في الفصول الاثني عشر وشية \* اذا تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده فدعى الزوج الفساد وادعت المرأة الصحة واقام ما البينة تقبل بينة من يدعى الفساد ومنى قبلنا بينته على الفساد سقطت نفقة العدة ونسب الولد ثابت كيف ما كان كذا في الفصول العمادية \* رجل وامرأة في ايديهما دار اقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عبداً واقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة زوجته تزوجها على الف درهم ودفع اليها ولم يقم البينة انه حر فانه يقضى بالدار للمرأة ويكون الرجل مبدلها



عبد الها ولو اقام الرجل البينة انه حر الاصل والمسئلة بحالها فان المرأة امرأته ويقضى بانه حر ويقضى بالدار للمرأة ولو لم تكن لها بينة كانت الدار للزوج كذا في فتاوى قاضيخان \* روى عن ابي يوسف روح في رجل وامرأة اختلعا في مناع النساء فاقامت المرأة بينة ان المناع متاعها وان الرجل عبد ها واقام الرجل بينة ان المناع له وان المرأة امرأته تزوجها على الف ونقد ها فان الرجل يقضى به عبد للمرأة ويقضى بالمناع لها فان شهد شهود الرجل انه حر الاصل قضى بانها امرأته ويقضى بالمناع له هكذا ذكر وعلى نياس مسئلة الدار ينبغي ان يقضى بالمناع لها واذا تناقيا في ذلك وذلك المناع في يد المرأة ومثل ذلك في يد الرجل يقضى بالكاح وبعق الرجل ويقضى بما في يد كل واحد منهما للآخر متاع النساء كان او متاع الرجال او متاعهما واذا كان المناع في يد احدهما خاصة دون الآخر فالبينة بينة المدعي كذا في الذخيرة \* وذكر سن شجاع في النوادر واقام الرجل البينة ان الدار دارة والمرأة امته واقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عبدها وليست الدار في يدهما فالدار بينهما نصفان وان كانت في يد احدهما تترك في يده ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بينة احدهما على صاحبه بالرق قال رضي الله عنه وينبغي ان الدار اذا كانت في يد احدهما يقضى ببينة الخارج لان بينة صاحب اليد في الملك المطلق لا تعارض بينة الخارج كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على امرأة انها امرأته واقام رجل آخر بينة انها امته واقامت المرأة البينة عليهما انهما عبدان لهما فالقياس ان تقبل بينة المرأة عليهما وان لم يقم كل واحد منهما بالبينة لا يحلف ولا يتعصى بالنكاح كذا في جواهر الفتاوى \* اذا تزوج عبد الرجل حرة ثم ادعى ان المولى لم يأذن له بالنكاح زالت الرأفة قد اذن له بفرق بينهما ولا يصدق في ابطال المهر ويلزمه الساعة ان يدخل بها ولها العنفه مادامت في العدة وان لم يدخل بها يلزمه نصف المهر وكذلك اذا قال لا ادري بأذن امي او لم بأذن كذا في الفصول العمادية \* ومما يتصل بذلك مسائل رجل ادعى على امرأة انه تزوجها واقام على ذلك بينة واقامت المرأة بينة على رجل آخر انه تزوجها وهو يكر ذلك فالبينة بينة الرجل كذا في الذخيرة \* رجل اقام البينة على امرأة انه تزوجها واقامت عليه اختها بينة انه تزوجها قال ابو حنيفة روح تقبل بينة الرجل ولا تقبل بينة المرأة ولو وقت بينة المرأة ولم يوقت بينة الرجل جاز دعوى الرجل ويثبت نكاح المرأة التي يدعى الرجل ويبطل نكاح المدعية ولها على الزوج نصف المهر كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى على امرأة نكاحا وقد اقام البينة واقامت هي بينة ان اختها امرأة المدعي وهو يكر ذلك

ويقول ماهي بزوجني فان القاضي يقضي بنكاح الشاهدة للمدعى ولا يقضي بنكاح الغائبة عند أبي حنيفة رح وكذا لو اقامت الشاهدة البينة على اقرار المدعى بنكاح الغائبة وقال لا يتوقف القاضي ولا يقضي بنكاح الشاهدة كذا في الفصول العمادية \* لو ادعى نكاح امرأة واقام البينة فادعت المرأة انه تزوج بامها او بابنتها فهذا او ما لو ادعت المرأة نكاح الاخت سواء عند أبي حنيفة رح ولو اقامت الشاهدة بينه انه تزوج بامها ودخل بها او قبلها او مسها بشهوة او نظر الي فرجها بشهوة بفرق القاضي بين الشاهدة وبين المدعى ولا يقضي بنكاح الغائبة هكذا في الفصول الاثني عشر وشية \* رجل له ابنتان صغيرى وكبرى واقام رجل بينة على هذا الرجل انه تزوج ابنته الكبرى منه واقام الاب بينة انه زوج ابنته الصغرى من هذا الرجل فالبينة بينة الزوج كذا في المحيط \* لو قالت امرأة تزوجت هذا الرجل امس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الآخر منذ سنة فهي للذي اقرت بنكاحه امس واوشهد الشهود على اقرارها لهما جميعا وهي نكاح ذال ابو يوسف رح اسأل الشهود بايها بدأت واقضي به ولو قالت تزوجتهما جميعا هذا امس وهذا منذ سنة كانت امرأة صاحب الامس كذا في فتاوى قاضي خان \* لو ادعى نكاح امرأة فانكرت واقرت بالنكاح الرجل حاضر وصدفها المقرله فان المدعى يحتاج الى اقامة البينة فان اقام البينة وثبت يحتاج المقرله الى اقامة البينة على هذا المدعى بحضرة هذه المرأة واذا اقام المقرله البينة بعد اقامة البينة من المدعى صار المقرله أولى بالبينة والاقرار كذا في الفصول العمادية \* روى بن سماعة عن محمد رح لو اقام الرجل بينة على امرأه انه تزوجها على الف درهم واقامت المرأة بينه انه تزوجها على مائة دينار واقام ابوها وهو صدق الزوج انه تزوجها على رقبته واقامت امها وهي امه الزوج بينه انه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب والام والنكاح جائز على نصف رقبتهما وان كان القاضي قضى للمرأة بمائة دينار ثم ادعى الاب والمسئلة بحالها قضى بان الاب صدقها ويعتق من مالها ويبطل القضاء الاول ولو اقام الزوج البينة انه تزوجها على ايها وصدقه الاب في ذلك قضى القاضي به ثم اقامت البينة انه كان تزوجها على مائة دينار تقبل بيته ويقضى لها بمائة دينار واعتق الاب من مال الزوج والولاء له ولو اقام الاب البينة انه تزوجها على رقبته والمرأة تدعى مهرها مائة دينار والزوج يدعى الف درهم حكم بينة الاب واعتق من مال ابنته ثم لو اقامت ام المرأة البينة انه تزوجها على رقبته لا تقبل كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعت اختان على رجل واقامت كل واحدة منهما البينة



انه تزوجها ولا كان ذلك الى الزوج اذا صدق واحدة منهما انها كانت اولا امرأته يبطل بينه  
الاخرى ولا شيء بينهما من المهر ان لم يكن دخل بها وان قال الزوج لم اتزوج واحدة منهما او قال  
تزوجتهما جميعا ولا ادري الاولى منهما قال في الكتاب فرق بينه وبينهما وعليه نصف المهر بينهما ان لم يكن  
دخل بواحدة منهما قالوا هذا اذا قال تزوجتهما ولا ادري الاولى منهما اما اذا قال لم اتزوج واحدة  
منهما ينبغي ان لا يجب شيء والاصح ان هذا الجواب في الفصلين سواء كذا في فتاوى قاضيخان \*

لو ادعت المرأة النكاح على رجل فانكر الزوج ثم تصادق على ان النكاح كان لا يثبت النكاح لان  
في الابتداء لو تصادقا (كه مازن وشويم) لا يثبت النكاح كذا في الفصول الاثني عشرية \* برهن عليها  
بالنكاح فقالت لي زوج آخر وهو فلان بن فلان في بلد كذا يحكم للسهرن ولا يلتفت الى اقرارها  
كذا في الوجيز المذكور في \* ولو ادعى نكاح امرأة وانكرت ولكن لم تقرب رجل آخر ثم اتت بين يدي  
القاضي في مجلس آخر لهذا المدعي بصح اقرارها وسمع ذلك ووافقت لرجل آخر ثم لهذا المدعي  
لا يسمع اقرارها لهذا المدعي كذا في الفصول العمدية \* امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فقال  
الرجل ما فعلت ثم قال بلى فعلت فهذا جاز كذا في المحيط \* امرأة ادعت على رجل انه تزوجها  
وانكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك واقام البينة قبلت بينته رجل ادعى على امرأة انه  
تزوجها بالف فانكرت واقام البينة على انه تزوجها بالف في درهم تقبل ويقضى بالنكاح بالفين وكذا  
لو اقام البينة انه تزوجها على هذا العبد قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى عليها نكاحا  
فقالت كست زوجته اكن اخبرت بوفاته فاعتدت وتزوجت بهذا فهي زوجة المدعي ولو قالت  
ابا امرأة هذا ولكني كنت لهذا المدعي اولا وسأقت القصة فهي امرأة الثاني كذا في الوجيز المذكور في \*

يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى رجل ان اباة مات في يوم كذا وقضى به ثم ادعت  
امرأة على هذا الميت انه كان تزوجها بعد ذلك التاريخ يوم يسمع ويقضى بالنكاح ويوم القتل  
يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى على آخر انه قتل اباة يوم كذا وقضى به ثم ادعت امرأة  
بعد هذا التاريخ يوم ان اباة تزوجها لا يسمع كذا في الفصول العمدية \* ادعى على امرأة نكاحا  
وقال ان زوجي فلانا طلقك وانقضت عدتك وانا تزوجتك فقالت المرأة ما طلقني فلان فاقام المدعي  
البينة على طلاق الزوج الاول لا تقبل فان حضر الزوج واقام البينة على طلاقه تقبل ثم ينظر  
ان اقام البينة على ان الزوج بعد انقضائه يثبت النكاح كذا في الفصول الاثني عشرية \*

ولبرهننا على نتائج دابة وارخاصي لمن وافق سنه تاريخه ولا فرق في ذلك بين ان يكون في ايديهما  
او في يد احدهما او في يد ثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في النتاج من غير  
تاريخ حيث يحكم بها لذي اليد ان كانت في يد احدهما او لهما ان كانت في ايديهما او في يد ثالث  
وان اشكل سن الدابة في موافقة احد التاريخين بقضي لهما بها وهذا اذا كانا خارجين بان كانت الدابة  
في يد ثالث وكذا اذا كانت في ايديهما كذا في التبيين \* واذا علم ان سن الدابة مخالف لاحد  
الوثنيين وهو مشكل في الوقت الآخر قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي اشكل سن الدابة عليه  
وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مشكلا قضى بينهما ان كانا خارجين وتترك  
في ايديهما ان كانت في ايديهما هكذا في المحيط \* وان كانت في يد احدهما قضى بها لصاحب اليد  
وان خالف سن الدابة التاريخين بطلت البينتان وتترك في يد من كانت في يده كذا في التبيين \*  
لعمامة المشايخ وهو الصحيح هكذا في المحيط \* والاصح انهما لا يبطلان بل يقضى بهما بينهما ان كانا  
خارجين او كانت في ايديهما وان كانت في يد احدهما يقضى بها لذي اليد كذا في التبيين \*  
سواء اقام صاحب اليد البينة على دعواه قبل التضاء بها للخارج او بعده كذا في المحيط \* واذا اقام  
الخارج البينة انه عبده اشتراه من فلان وابنه وادى في ملك بائعه وادى ذو اليد البينة انه عبده اشتراه  
من فلان آخر وابنه وادى في ملكه قضى به لذي اليد وكذلك لو اقام الخارج البينة على نتاج بائعه  
واقام ذو اليد البينة على النتاج في ملكه فبينة ذي اليد او لا وكذلك لو اقام البينة على وراثته او وصيه انه  
هبة مقبوضة من رجل وابنه وادى في ملك ذلك الرجل كذا في المبسوط \* شاذ في يد رجل اقام  
رجل البينة انها شاته ولدت في ملكه وادى صاحب اليد البينة انها شاته تملكها من جهة فلان وانها  
ولدت في ملك فلان ذلك الذي تملكها منه قضى بها لصاحب اليد كذا في الذخيرة \* ذكر  
في الاصل ان القاضي ينتقض التضاء على الماني ويقضى به للاول وهو الصحيح هكذا في المحيط \*  
ولو اقام احدهما البينة على الملك والآخر على النتاج فصاحب النتاج احق ايهما كان وكذا لو كانت  
الدعوى بين خارجين فبينة النتاج احق واقضى بالنتاج لذي اليد ثم اقام ثالث البينة على النتاج  
بقضى له الا ان يعيد ذو اليد البينة على النتاج كذا في الكافي \* فان لم يقدر ذو اليد على اعادة  
البينة وقضى القاضي بالعبد للثالث ثم احضر ذو اليد بينة ان العبد عبده ولد في ملكه قضى به له  
وان لم يعد



وان لم يعد ذواليد بينه ولكن حصر رابع واقام بينه انه عبده ولد في ملكه فان القاضي يقول الثالث اعد بينك على انه عبدك ولد في ملكك بمحض من الرابع فان احضرها كان هو الحق بالعبد من الرابع فان حصر المدعى الاول واذا ما بينه انه عبده ولد في ملكه لم تقبل بينته لانه قد قضى عليه به مرة فلا تقبل بينته على احد بعد ذلك وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهم الله وهو قياس قول ابي حنيفة رحمه الله كذا في المحيط \* رجل في يده عبد اقام رجل بينه انه عبده ولد في ملكه واذا ما رجل آخر بينه بمثل ذلك وقضى القاضي بالعبد بينهما نصفين ثم جاء ثالث واقام بينه بمثل ذلك يقضى بالعبد له ان لم يعد المتقضي لهما البينة انه عبدهما ولد في ملكهما فان اعاد ذلك احد هما دون الآخر قضى بالنصف الذي في يد الذي اعاد بينته له وام تقبل فيه بينه الثالث ويقضى للثالث على المتقضي له الآخر الذي لم يعد البينة بالنصف الذي في يده ولا شركة فيه مع الثالث الذي اعاد بينته فان وجد المتقضي عليه الاول وهو الذي كان العبد في يده بينه ان العبد ملكه ولد في ملكه اذ اقامها عند القاضي فقضى القاضي بالعبد له لانه لو اقام يومئذ بينه على ذلك كان هو اولى فكذا اذا اقام بينه بعد ذلك كذا في الذخيرة \* لو ادعى ذواليد والخارج الملك المطلق وبرهنا وقضى على ذي اليد بالملك ثم ان ذا اليد المتقضي عليه اقام البينة على النتائج تقبل وينقص به القضاء الاول كذا في الكافي \* عدي في يدي رجل اقام البينة انه عبده اعتقه وهو يملكه واذا ما رجل آخر البينة انه عبده ولد في ملكه وان الولادة اولى كذا في فتاوى واصيخان \* الخارج وذواليد اذا اقاما البينة على نتائج العبد والخارج يدعى الاعتاق اي صافهوا واولى وكذا في لو ادعى عياله وهو في يد ثالث واحد هما يدعى الاعتاق ايضا لان بينه النتائج مع العنف اكثر اثباتا لانه ثبت اوليته على وجه لا يستحق عليه اصلا وبينه ذي اليد اثبت الملك على وجه يتصور استحقاق ذلك عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى الخارج التديير مع النتائج وادعى صاحب اليد النتائج لا غير في هذا الوجه اختلفت الروايات ذكر في رواية ابي سليمان انه يقضى للخارج وجعله بمنزلة العتاق وذكر في رواية ابي حفص انه يقضى لذي اليد وجعله بمنزلة الكتابة كذا في المحيط \* ولو ادعى الخارج التديير او الاستيلاد مع النتائج ايضا وذواليد مع النتائج عتقا با تافهوا واولى ولو ادعى ذواليد التديير او الاستيلاد مع النتائج والخارج ادعى عتقا با تافا الخارج اولى كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى ذواليد النتائج وادعى الخارج انه ملكه فخصبه منه ذواليد كانت بينه الخارج اولى وكذا اذا ادعى ذواليد النتائج وادعى الخارج انه ملكه آجره او ادعه منه او اعارة منه كانت بينه الخارج اولى كذا في المحيط \* امه في يد

رجل اقام رجل بينه ان واصي بلدة كذا قضى له بها على هذا الرجل الذي هي في يديه واقام ذواليد بيندها  
امته ولدت في ماله وان شهد شهود المدعى انه قضى بها بشهادة شهود واحدة انه اشتراه من ذى اليد  
او وهبها له اليد منه او تصدق بها ذواليد عليه او شهدوا انه قضى بها لهذا المدعى ولم يبينوا سبب  
القضاء بمدعى انتاصي ذلك القضاء ايضا وبدفعها الى المدعى وان شهدوا انه قضى بها له بشهادة  
شهود واحدة انه لا انتجت عنه والناقصي يفتي ذلك القضاء ايضا عبد ابي حبيفة  
وابي يوسف رح وعنه محمد رح يفتي بان شهدوا ان فاصي بلدة كذا اقر عبد ذاه قضى للمدعى  
بشهادة شهود واحدة شهدوا عنه له او انها انتجت عنه ذكر شيخ الاسلام رح ان القاضي  
الذي ينص ذلك الاجماع هكذا في الدخيرة \* اذا كانت التجارة في يدي رجل اقام رجل بينه  
ان فاصي بلدة كذا قضى له بها على ذى اليد هذا ولم يبينوا سبب القضاء واقام رجل آخر بينه على  
الناج فصاحب القضاء اولى وان اقام الاول بينه ان فاصي بلد كذا قضى له بشهادة شهود  
عنده انه لا واقام الآخر بينه على الناج فصاحب القضاء اولى عندهما وعند محمد رح صاحب  
الناج اولى كذا في المحيط \* اذا اقام اخرج بينه على ان هذه امته ولدت هذا العبد في ملهى واقام  
ذواليد بينه على مثل ذلك وله يقضى بها للمدعى لانهما ادعى في الامه منك مطلقا يقضى بها  
للمدعى ثم يستحق العبد منه كذا في النصول العبد ربة \* واقام المدعى البينة على البينة التي هي  
في يد المدعى على انها شته ربه جزهرا الصوف في ملكه منها واقام ذواليد بينه على مثل ذلك  
قضى بالبينة في الصوف للمدعى كذا في الدخيرة \* وان عددا في يد رجل اقام هو السيد له عبده  
واد في ملكه من امته وعنده واقام خارج البينة على مثل ذلك يقضى بالعبد لذى اليد كذا  
في فتاوى قاضى خان \* ويكون ابن امته وعنده ولا يكون ابن امته الاخر وعنده فقد قضى بالعبد صاحب  
اليد في المالك والسبب جميعا كذا في المحيط \* عبد في يدي رجل اقام رجل البينة انه عبده  
واد في ملكه من امته هذه ومن عبده واقام رجل آخر البينة على مثل ذلك فانه يقضى بالعبد بين  
التحارجين ومن ويكون الابن من العبد والامتن جميعا كذا في فتاوى قاضى خان \* عند في يدي  
رجل اقام رجل بينه انه عبده ولد في ملكه ولم يسموا امته واقام رجل بينه انه عبده ولد في ملكه من امته هذه  
فانه يقضى بالعبد للمدعى امت في يده فان اقام صاحب اليد بينه على انه عبده ولد في ملكه من امته هذه  
فيرامنا اخرى قضى به ادعى اليد كذا في المحيط \* في الكبرى رجلان في يد كل واحد منهما شاة



اقام كل واحد منهما البينة ان الشاة التي في يد صاحبه شاة ولدت من شاة التي في يده ذكر في دعوى الاصل بينهما تقبل ويقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يد صاحبه والعنوى على هذا كذا في المصبرات \*

وانما تقبل البيتان اذا كان اسنان الشاة مشككة ويحتمل ان يكون كل واحدة منهما اما للآخرى بمراني العين واما اذا كانت احدهما لا تصلح اما للآخرى فلا تقبل ولو اقام بيته على ان الشاة التي في يديه شاة ولدت في ملكه وان شاة صاحبه له ولدت بها شاة عنده واقام الآخر على مثله قضى لكل واحد بالشاة التي في يديه كذا في محيط السرخسي \*

كل سبب لا يتكرر فهو في معنى النتاج وذلك لا يسج في الثياب التي لا تنسج الامرة كنسج الثياب القطنية وغزل القطن وحلب اللبن واتخاذ الجبن والابدو والمزني وجزر الصوف وان كان سببا يتكرر لا يكون في معنى النتاج فيقضى به للخارج بمنزلة المالك المطلق وهو من الجزو والباء والغرس وزراعة الحنطة والحبوب فان اشكل يرجع الى اهل الخبرة كذا في الكافي \*

اذا ادعى ثوباني يدي رجل انه ملكه نسجه هو او ادعى نصل سيف في يدي رجل انه سيفه ضربه واقام عليه بيته واقام صاحب اليد بيته على مثل ذلك ان كان يعلم قطعا ان هذا الثوب وهذا النصل لا ينسج ولا يضرب الامرة واحدة قضى بيته صاحب اليد وان كان يعلم قطعا ان هذا الثوب وهذا النصل يضرب مرة بعد اخرى فانه يقضى بيته الخارج وان اشكل على القاضي ذلك سأل اهل العلم عن ذلك يريد به العدول منهم وبنى الحكم على قولهم الواحد منهم يكفي والاثنان احوط وان اختلف اهل العلم بذلك فيما بينهم حتى بقي مشكلا ففيه روايتان في رواية يقضى للخارج هكذا في المحيط \*

وكذا اذا اختلف اهل الصناعة كذا في الوجيز المذكور في \* لو تنازعت امرأتان في غزل قطن كل واحدة منهما تدعي انها غزلته فانه يقضى به للتي الغزل في يدها كذا في فتاوى قاضيخان \*

واو كان مكانه غزل صوف فالخارجة او في كذا في الظهيرية \* ولو تنازعا في ثوب هو في يد احدهما واقام احدهما البيته انه نسج نصعه واقام الذي في يديه انه نسج نصفه ذال محمد ر ح ان كان يعرف النصفان فلكل واحد منهما النصف الذي نسجه وان لم يعرف فكله للخارج كذا في فتاوى قاضيخان \*

اذا ادعى صوفاني يدي رجل انه صوفه جزء من غنمه واقام على ذلك بيته فاقام صاحب اليد البيته على مثل ذلك قضى به لصاحب اليد كذا في الذخيرة \*

اذا ادعى سمنا وزينا ودهن سمس في يدي رجل انه له عصرة وسلاة واقام على ذلك بيته واقام صاحب اليد بيته على مثل ذلك قضى لصاحب اليد وكذلك الدقيق والسويق كذا في المحيط \*

اذا تنازعا في جبن فاقام الخارج وذو اليد كل واحد منهما بيته انه جبنه

صنع في ملكه فهو ادى اليد وكذا اذا اقام كل واحد منهما البيعة ان اللبن حلب في يده وفي ملكه  
قضى لدى اليد كداني الكافي \* ولو اقام كل واحد منهما بيعة ان اللبن الذي صنع منه هذا الجبن  
كان له ان يقضى بالخارج ولو اقام كل واحد منهما البيعة ان اللبن حلب من شاته وفي ملكه وصنع منه  
هذا الجبن فانه يقضى بالجبن لدى اليد ولو اقام كل واحد منهما بيعة ان الشاة التي حلب منها  
اللبن الذي صنع منه هذا الجبن ملكه قضى للمدعي ولو اقام كل واحد منهما بيعة ان الشاة التي حلب  
منها اللبن الذي صنع منه هذا الجبن ولدت من شاته قضى بالجبن لدى اليد كداني المحيط \* وَاَوْ  
قال المدعي هذا الجبن لي صنعته من لبن شاتي هذه واقام الخارج البيعة على مثل ذلك فانه يقضى  
بالشاة الخارج كداني فتاوى قاصيخان \* لو ادعى حلياً انه له صاغه في ملكه لم يكن هذا دعوى الساج  
وكذا لو ادعى حطة انها له زرعها بنعتسه كداني الظهيرية \* اذا كانت الدار في يدي رجل اقام رجل  
آخر بيعة انها دار جده اختطها وساق الميراث حتي انتهى اليه واقام صاحب اليد بيعة بمثل ذلك  
فانه يقضى بالدار للمدعي كداني المحيط \* اذا كانت الارض والنخيل في يد رجل واقام آخر البيعة له  
ارضه ونخله فانه غرس هذا النخيل فيها واقام ذو اليد البيعة على مثل ذلك يقضى بها للمدعي  
وكذا الكرم والشجر كداني الكافي \* ولو كان في الارض زرع واقام كل واحد من صاحب اليد  
والمدعي بيعة ان الارض له والزرع لذرعه قضى بالارض والزرع للخارج هكذا في المحيط \*  
وكذلك اذا اختلفا في البناء وادعى كل واحد انه ببنى على ارضه كداني محيط السرخسي \*  
اذا كان بناء محشوي يدي رجل واقام رجل البيعة انه له قطعه وحشاه وخاطاه في ملكه واقام ذو اليد  
البيعة على مثل ذلك فانه يقضى به للمدعي كداني المبسوط \* وكذلك الجنة المحشوة والعرو  
وكال ما يقطع من التياب والبسط والاساطير والوسائد وكذلك الثوب المصبوغ بالعصفرا والزعفران  
او الورس اذا اقام الخارج وذو اليد كل واحد منهما البيعة انه له صبغه في ملكه كداني الظهيرية \*  
جلد في يده واقام آخر البيعة انه جلده سلخه في ملكه واقام ذو اليد البيعة على مثله فهو لدى اليد  
كداني محيط السرخسي \* اذا كانت الشاة المسلوخة في يدي رجل ادعاها رجل آخر انها له ذبحها  
وسلخها واقام على ذلك بيعة واقام صاحب اليد بيعة على ذلك قضى بها للخارج كداني المحيط  
لو اقام كل واحد منهما البيعة ان الشاة شاته نتجت عنده في ملكه ذبحها وسلخها وان له جلدها  
ورأسها



ورأسها وسقطها يقضى بالكل للذى الشاة في يده كذا في المبسوط \* ولو اختصم ذواليد وخارج في لحم مشوي أو في سمكة مشوية كل واحد منهما يدعي أنه شواه في ملكه فانه يقضى به للمدعي وكذا في المصحف كل واحد منهما اقام البينة انه مصحفه كتبه في ملكه فانه يقضى به للمدعي لان الكتابة مما ينكر ويكتب ثم يحسب كذا في فتاوى قاضيخان \* وأن كان كوز صنرا وطستا أو آنية من حديد أو صغرا ونحاس أو شبهه أو رصاص أو مصراعين من ساج أو الاقداح أو تابوتا أو سريرا أو حجلة أو قبة أو خفا أو قلانس يقضى بها للخارج ان كان بعاد وان كان لا يعاد يقضى لذى اليد كذا في الخلاصة \* إذا ادعى لبنا في يدي رجل انه له ضربه في ملكه و اقام عليه البينة و اقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضى للخارج وان كان مقام اللبن أجرا أو جصا أو نورة يقضى لصاحب اليد كذا في المحيط \* شاة مسلوخته في بدرجل وجلدها وسقطها في يد آخر ف اقام الذى الشاة في يده بينة ان الشاة الستط والجلد كله له و اقام الذى في يده الستط والجلد على مثله يقضى لكل واحد بما في يده كذا في محيط السرخسي \* أن كان في يدي رجل حمام أو دجاجة أو طير مما يفرخ اقام رجل بينة انه له فرخ في ملكه و اقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضى لصاحب اليد كذا في الذخيرة \* وأقام المدعى البينة ان البيضة التي خرجت هذه الدجاجة منها كانت له لم يقض له بالدجاجة ولكن يقضى على صاحب الدجاجة ببيضة مثلها لصاحبها كذا في المبسوط \* باضت الدجاجة المغصوبة بيضتين فحضنت الدجاجة احدهما وخرج فرخ وحضن الغاصب الاخرى تحت دجاجة اخرى والدجاجة وفرخها الذي حضنته للمغصوب منه والفرخ الذي حضن الغاصب له كذا في محيط السرخسي \* الصوف وورق الشجرة وثمره الشجر بمنزلة الساج وغصن الشجر والحنطة ليس بمنزلة الساج حتى لو اقام المدعى البينة ان هذا الصوف صوف شاته وهذه الثمرة وهذا الورق من شجرة وهذا الغصن من نخله وهذه الحنطة من حنطة بذرها في ارضه و اقام صاحب اليد البينة على مثل هذا ففي الغصن والحنطة يقضى للمدعي والصوف والثمر والورق يقضى لصاحب اليد كذا في المحيط \* لو ادعى ثوبا في بدرجل انه له نسجه ف اقام البينة والشهود شهدوا انه نسجه ولم يشهدوا انه له فانه لا يقضى به للمدعي وكذا لو شهدوا في دابة انها نتجت عنده او في امة انها ولدت عنده ولم يشهدوا انها له لا يقضى به للمدعي وكذا لو شهدوا انها ابنة امة وكذا لو شهدوا على ثوب انه غزل من فطن فلان لا يقضى به لفلان كذا في فتاوى قاضيخان \* لو شهدوا انه غزل هذا

من قطن فلان وهو بملكه ونسج فعلى الغاصب قطن مثله والثوب للغاصب الا ان يقول المالك انا امرته بالغزل والنسج فبأحذ عليه كذا في محيط السرخسي \* اذا شهدوا ان هذا الثمر من نخيل هذا المدعي قصي بالثمر للمدعي كذا في المحيط \* لو شهدوا ان هذه الحنطة من زرع كان في ارض فلان او هذا الثمر من النخيل كان في ارض فلان او هذا الزبيب من كرم كان في ارض فلان لا يقتضي به لفلان واقراره في يديه بذلك يؤخذ باقراره ولو شهدوا ان هذا العبد ولدته امه فلان كان العبد لصاحب الامه ولو شهدوا ان هذه الحنطة من زرع هذا الرجل يقتضي بها لصاحب الزرع وكذا لو شهدوا ان هذا الزبيب من كرم فلان يقتضي بالزبيب لفلان كذا في فتاوى قاضيخان \* لو شهدوا ان فلان حن من هذا الدقيق من حنطة فلان وهو بملكها يقتضي عليه بحنطه مثلها ان قال رب الحنطة انا امرته اخذ الدقيق كذا في المبسوط \* ثوب مصبوغ بالعصفر في يدي رجل شهد الشهود ان هذا العصفر الذي في هذا الثوب لهذا المدعي صبغ هذا الثوب به ورب الصبغ يدعي على رب الثوب انه هو الذي صبغه ورب الثوب يجحد ذلك فالتقول قول رب الثوب كذا في المحيط \* امه في يد رجل وابنتها في يد رجل آخر ادعى رجل انها امه واقام البينة فتقضي له بالجارية لا يكون لهذا المدعي ان يأخذ ابنتها وان استحق الجارية ملكا مطلقا ولو كانت البنت في يد المدعي عليه كان له ان يأخذ البنت مع الجارية واقام رجل البينة على نحل في يد رجل وثمر هذا النخل في يد غيره فتقضي له بالنخل فانه يأخذ الثمر ايضا ولا يشبه الثمر الولد كذا في فتاوى قاضيخان \* قال هشام سألت محمدا ربح من ارض مزروعة حنطة اقام آخر بينة ان الارض له وقالت البينة لا ندرى لمن الزرع قال اذا لم يعلم الزرع والزرع ينفع الارض قلت وان اقام المدعي في يده الارض بينة انه هو الذي زرع ان يجعل له الزرع قال نعم قلت فان كان الزرع محصورا او كدسا والشهود لم يشهدوا بالزرع احد قال الزرع لمن في يديه الارض كذا في المحيط \* ان اقام الخارج البينة على الملك المطابق وحسب البينة على الشراء منه كان صاحب اليد اولى كذا في الهداية \* اذا ادعى احد هما الهبة مع انتبض والاخر الشراء من جهة واحد والعين في يد ثالث ولم يؤرخا وارحا وتاريخهما على السواء فالشراء اولى وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر فالمورخ ايتهما كان اولى ولو ارخا وتاريخ احدهما سبق فتاريخ اولى وان كانت العين في يد احدهما فهو اولى الا ان يؤرخا وتاريخ الخارج سبق فحينئذ يقتضي للخارج وان كانت في ايديهما فهو بينهما الا ان يؤرخا وتاريخ احدهما سبق



فحينئذ يقضى لاسبقهما تاريخا والجواب في الصدقة مع القبض والشراء اذا اجتمعا كالجواب في الهبة والقبض مع الشراء هكذا في المحيط \* لو ادعى احد هما الشراء من زيد بالف وادعى آخران فلانا آخر وهبها له وقبضها منه والعين في يد ثالث قضي بينهما وكذا اذا ادعى ثالث ميراثا عن ابيه وادعى رابع صدقة من آخر قضي بينهم ارباعا ولو كان العين في يد احدهما يقضى للخارج الا في اسبق التاريخ فهو للاسبق وان كان في ايديهما يقضى بينهما الا في اسبق التاريخ فهو له وهذا اذا كان المدعى به مالا يقسم كالعبد والداية اما فيما يقسم كالدار فانه يقضى لمدعى الشراء كذا في محيط السرخسي \* والصحيح ان المشاع الذي يحتمل التهمة والذي لا يحتمل التهمة في ذلك على السواء كذا في المحيط والدخيرة \* ودعوى الهبة والصدقة مع القبض فيهما مستويان وهذا فيما لا يحتمل التهمة من غير خلاف واختلفوا فيما يحتمل التهمة والاصح انه لا يصح وهذا اذا لم يوقت البيعتان ولم يكن مع واحد منهما قبض واما اذا وقتا فصاحب الوقت الاقدم اولى وان لم يوقتا ومع احدهما قبض كان هو اولى وكذا ان وقت صاحبه كذا في التبيين \* وان وقت بيعة احدهما فصاحب الوقت اولى كذا في المحيط \* رجلان ادعيا عينا في يد آخر فادعى احدهما الشراء من زيد وادعى الآخر انه ارتهنه من زيد وقبضه واقاما البيعة ولم يؤرخا وادعيا على السواء فالشراء اولى فان ارخا احدهما دون الآخر فالمؤرخ اولى ايتهما كان وان ارخا وتاريخ احدهما اسبق فهو اولى وان كان العين في يد احدهما فهو اولى الا ان يؤرخا وتاريخ الخارج اسبق فحينئذ يقضى للخارج كذا في الفصول العبادية \* لو ادعى احدهما رها وقبضه والاخر هبة وقبضا من صاحب اليد واقاما البيعة ولم يكن مع احدهما تاريخ ولا قبض كان الرهن اولى وهذا استحسان كذا في التبيين \* هذا اذا كان دعواهما من واحد اما اذا كان من اثنين فهما سواء كذا في السراج الوهاج \* فان ترجح احدهما بالتاريخ او اسبته باليد يقضى له به كذا في الفصول العبادية \* هذا اذا لم تكن الهبة بشرط العوض واما اذا كان بشرط العوض فهي اولى هكذا في السراج الوهاج والهداية \* اذا ادعى احدهما شراء العبد وادعت المرأة تزوجها عليه فهما سواء يقضى بالعبد بينهما نصفين هذا اذا لم يؤرخا وادعيا وتاريخهما على السواء وهذا قول ابي يوسف رح وعند محمد رح الشراء اولى واما اذا ارخا وتاريخ احدهما اسبق فالاسبق اولى هكذا في غاية البيان \* ثم عند ابي يوسف رح للمرأة نصف العين ونصف قيمتها على الزوج والمشتري نصف العين ويرجع بنصف الثمن ان شاء وان شاء فسخ البيع وعند محمد رح

لها على الزوج قيمة العين هكذا في التبيين \* وإذا اجتمع الكا ح والهبنة والرهن والصدقة فالنكاح أولى كذا  
 في المحيط \* شهد شاهدان بالقرض وشاهدان بالمضاربة فالبينة مدعى القرض كذا في محيط السرخسي \*  
 مسأله متفرقة في المتن دار في يدي رجل أقام رجل بينة اني كنت ادعيت هذه الدار وان  
 صاحب اليد صالحي منها على مائة درهم واقام الذي في يديه الدار انه ابرأه من حقه من دعواه  
 في هذه الدار فبينة الصلح أولى كذا في الذخيرة \* رجل ادعى امة في يدي رجل انه اشتراها  
 من صاحب اليد بالف درهم وانه اعتقها واقام على ذلك بينة واقام آخر بينة انه اشتراها من صاحب  
 اليد بالف درهم ولم يذكر الا عتاق فصاحب العتق أولى ولم يذكر ما اذا كان مدعى الشراء قبض  
 العبد ولو كان قبض العبد كان هو أولى هكذا في المحيط \* رجل له عبد أقام العبد بينة ان المولى اعتقه  
 او دبره واقام رجل آخر بينة ان المولى باع العبد منه بالف درهم فان لم يكن المشتري قبض العبد  
 منه فبينة العبد أولى وان كان المشتري قبض العبد فبينة المشتري أولى واذا ارخا وتاريخ احدهما  
 اسبق ينقض لاسبتهما تاريخا \* كذا في الذخيرة \* لو ادعت امة انها ولدت من مولاها واقامت  
 على ذلك بينة واقام رجل آخر بينة انه اشتراها من مولاها فبينة الامة أولى سواء كانت في قبض  
 المشتري او لم تكن في قبضه ولو رقت بينة المشتري وقتا قبل الحمل بنلت سنين كانت بينة المشتري  
 أولى كذا في المحيط \* امة في يد رجل اقام البينة انه دبرها وهو يملكها واقام آخر البينة انها ولدت منه  
 وهو يملكها واقام آخر على مثل ذاك فهي للذي في يديه كذا في فتاوى فاضيل خان \* واذا اقام  
 عبد البينة ان فلانا اعتقه وفلان بكر او بقرة واقام آخر البينة انه عبد فقضيت به للذي اقام البينة انه  
 عبده وكذلك لو شهدوا انه اعتقه وهو في يديه وكذلك لو شهدوا انه في يده امس لم تقبل هذه  
 الشهادة كذا في المبسوط \* وان شهد شهود العبدان فلانا اعتقه وهو يملكه وشهد شهود الآخر انه عبده  
 قضى بينة العتق كذا في المحيط \* ولو ان المولى اقام بينة انه عبده واعتقه واقام رجل آخر بينة انه  
 عبده قضى بينة العتق وكذلك لو اقام العبد بينة ان فلانا دبره وهو يملكه واقام رجل آخر بينة انه عبده  
 قضى بينة التدبير كما لو اقام المولى بنفسه بينة انه عبده دبره واقام الآخر بينة انه عبده يقضى بينة  
 المولى كذا في الذخيرة \* ولو اقام العبد بينة ان فلانا كاتبه وهو يملكه واقام آخر بينة انه عبده  
 يقضى للذي اقام البينة انه عبده ولو اقام الذي في يديه بينة انه ملكه كاتبه واقام الآخر  
 بينة



بينه انه عبده قضى بالذي اقام البينة انه عبده هكذا في المحيط \* عبد في يدي رجل اقام رجل البينة انه له اعتقه و اقام آخر البينة انه حر الاصل و انه ولاه و عاقده فصاحب المولاة اولى كذا في الذخيرة \* عبد في يدي رجل اقام الذي في يده البينة انه اعتقه وهو بملكه و اقام آخر البينة انه اعتقه وهو بملكه فان صدق العبد احد هذا فبينته اولى وان كذبهما جميعا يقتضى بولاة بينهما نصفين كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اقام كل واحد منهما بيته انه اعتقه على الف درهم وهو بملكه لم يلتفت الى تصديق العبد و تكذيبه وقضيت بولاة بينهما و لكل واحد منهما عليه الف درهم وان ذكر احدي البينتين ما لا ولم يذكر الاخرى فالبينة بينه الذي يدعى المال و ولاؤه له ولا ابالي صدقه العبد لو كذب به كذا في الذخيرة \* وفي نوادر بن سماعة عن محمد بن حمران في يده عبد ادعى ابن له و اقام بينة ان اياه تصدق به عليه وهو صغير في عياله و اقام العبد بيته ان الأب قد اعنته قال اقبل بينة العتق و لم تشهد و انه تصدق به او وهبه لابنه الكبير الفتيير هذا و قبض له و عاينوا قبضه اياه و شهد شهودا العبد انه اعتقه و لم يوثقوا اجزت الصدقة و ابطلت العتق و في المنتقى رجل شهد على رجل انه اعتق غلامه وهو مريض و قال الوارث كان يهزئ حين دخل عليه الشهود و ام يقر الوارث بالاعتاق قال القول قول الوارث حتى يشهد الشهود انه كان صحيح العقل و لو اقر الوارث بالعتق الا انه ادعى انه كان يهزئ و القول قول الغلام وهو حر حتى يقيم الوارث البينة انه يهزئ كذا في المحيط \* رجل اعتق امته و اياه و ادعت اعتقتني قبل الولادة و الوالد حر و قال المولى لا بل لعتقتك بعد الولادة و الولد عبد ذكر في العيون ان الولد اذا كان في يدها كان القول قولها و قال ابو يوسف رح ان كان الوالد في ايديهما فكذلك يكره القول قولها و ان اقاما البينة فبينتها اولى و كذلك في الكتابة و اما في التدبير فالقول قول المولى و في المنتقى عن محمد بن حمران ان كان الولد يعبر عن نفسه فالقول قوله و ان كان لا يعبر فالقول لمن هو في يده و ان اقاما البينة فبينتها اولى و كذلك في الكتابة و لو اعتق جاريتهم اختلف بعد حين في ولدها فقالت ولدته بعد عتقي فاخذته مني و قال المولى ولدته قبل العتق فاخذته منك و الولد لا يعبر فعلى المولى ان يردّه الى الام و كذلك في الكتابة و في المدبرة و ام الولد القول قول المولى كذا في فتاوى قاضيخان \* غلام في يدي رجل يدعى الحرية و قال ذو اليد هو غلامي فان كان لا يعبر فالقول لذى اليد لانه كالمتاع و ان كان يعبر عن نفسه او بالعا فالقول للغلام ان برهنه على الرق و الحرية فبينته الغلام اولى كذا في الوجيز للكردي \* رجل قدم بلدة و معه رجال و نساء و صبيان يخدمونه و هم في يده فادعى انهم ارقاؤه و ادعوا انهم احرار فالقول قولهم

كتاب الدعوى ( ١٢٢ ) ( الباب التاسع ) الفصل الثاني

ما لم يقره بالملك بكلام اوبيع او تقوم له بينة عليهم قال وان كانوا من الهند او السند او الترك او الروم  
هكذا ذكرنا تأويله اذا جاء بهم غير مقهورين اما اذا كانوا مقهورين من جهة فلا يقبل قولهم انهم احرار  
كذا في المحيط \* ادعى رجل حربة الاصل ولم يدكر اسم امه واسم ابيه ولا حريتهما جاز كذا في الذخيرة \*  
مات الرجل وعليه دين ولم يترك الا جارية وفي حجرها ولدان ماتت ابنتان ولد الميت وان هذا  
من الميت لا يقبل قولها من غير بينة تقوم على اقرار المولى في حيوته انها ام ولده ولو شهدت الورثة انها  
ام ولد الميت قبلت شهادتهم ولا سبيل للغرماء عليها كذا في المحيط \* رحلان اذا ما البينة على عبد  
في يدي رجل يدعي كل واحد انه اودعه واقر لاحدهما فلا يخلوا ما ان اقر بعد ما اذا ما البينة او قبل  
اذا منهم البينة او بعد ما اقام كل واحد شاهدا او بعد ما اقام احدهما شاهدين فان اقر بعد السماع  
قبل التصاء بالبينة دفع اليه وان عدلت البينتان فهو بينهما ولا تبطل بينة المقر له واما اذا اقر لاحدهما  
قبل اقامة البينة ثم اقام البينة يتضي غير المقر له واما اذا اقام كل واحد شاهدا او احدهما ثم اقر لاحدهما دفع اليه  
وقيل للآخر اقام شاهدا آخر فان اقام يتضي له وان لم يتض حتى جاء المقر له بشاهد آخر يتضي بينهما وان  
لم يتض حتى اعاد الخارج شاهدا الاول او اقام شاهدين مستقلين يتضي بطلانه فان اقام المقر له شاهدا  
الاول وشاهدا آخر على الخارج قبل ان يقتل بالخارج اربعة لا تسمع منه ولا يقال غير المقر له مات شاهدي  
الاول او غاب فيا له هاتين باخر وان جاء باخر يتضي له بالعبد الا ان يقيم المقر له شاهدا آخر وشاهدين  
مستقلين فيكون بينهما وفي رواية او يقيم شاهدين مستقلين فيكون العبد كله وان لم يقر وباليه لاحدهما  
حتى فتى به بينهما ثم اقام احدهما البينة ان العبد لا تسمع وان لم يترك بينة احدهما ولم يقيم حتى فتى  
للاخر ثم اعاد الاخر البينة العاد له على ان العبد قصه له على المنصف لئلا ما اذا اقام احدهما البينة ولم يقيم  
الاخر او اقر ذوا اليد لغير المتيم يدفع اليه ويقضي بينة غير المقر له من غير ان يكلف اعادتها وبكون  
فضاء على المفردون المقر له حتى لو اقام المقر له البينة انه عبده اودعه ذوا اليد يقضي له وان  
لم يقض له حتى اعاد غير المقر له شهودة بطلت بينة المقر له ويقضي بالعبد الاخر هكذا في محيط السرخسي \*  
دار في يدي رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما يدعي انها اراه اجرها من الذي في يديه  
شهر ابعشرة دراهم و اقام على ذلك بينة والذي في يديه الدار قد سكنها شهرا وهو جاحد عواهما  
فانهما يأخذان الدار بينهما نصفين ويأخذان عشرة دراهم ويكون بينهما نصفان ايضا كذا في المحيط \*  
في نوادر بشر عن ابي يوسف رح رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه ونقده الثمن ثم اقر بعد ذلك



بالعبد للبائع وقال هذا العبد لفلان واراد البائع ان يقبضه فقال العبد عبدى وقال المقر انما بعنتك  
العبد بالف درهم فالقول قوله قال وكذلك رجل اقر بعبد لرجل امس او اقر لمقر له بالعبد اليوم للمقر  
الاول وقال له المقر له الثاني العبد عبدى وقال المقر الثاني انما اقررت بذلك لانى بعته منك  
اليوم وانما وصل الى من قبلك فالقول قوله ولا يأخذ الا بالثمن كذا فى الذخيرة \* فى نوادر  
هشام رجل فى يديه ثوب قال له رجل بعنتك هذا الثوب بخمسين درهما وقال صاحب اليد وهبته  
لى فالقول قوله ولا يلزمه الخمسون هكذا فى المحيط \* الفصل الثالث فى دعوى القوم  
والرهن ودعواهم مختلفة اذا كانت دار فى يدي رجل ادعاها اثنان احدهما جميعها والاخر  
نصفها واقام البينة فلصاحب الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها عند ابي حنيفة رح  
وقال لاهي بينهما اثلاثا كذا فى الهداية \* وان لم تكن لهما بينة حلف على دعوى كل واحد منهما  
ان حلف برى عن خصومتهما وتركت الدار فى يده كما كانت هكذا فى المحيط \* واذا كانت الدار  
فى يد رجلين احدهما يدعى النصف واخر يدعى الجميع فان لم تكن لهما بينة فاندلايين على مدعى  
الجميع ويحلف مدعى النصف فان حلف ترك الدار فى ايديهما نصفين وان نكل يقضى له وان اقام  
جميعا البينة يقضى بجميع الدار لمدعى الجميع نصفها بالبينة ونصفها بالاقرار كذا فى شرح الطحاوى \*  
وفى نوادر هشام قال سمعت محمدا رح يقول فى دار فى يدي اخوين ادعى احدهما كل الدار  
وادعى الاخر انها ميراث بينهما من ابيهما قال للذى ادعى كلها ثلثة ارباع الدار النصف الذى  
فى يديه ونصف ما فى يدي اخيه والاخر ربعها فان اقاما البينة على ما ادعيا صار النصف الذى  
فى يد مدعى الكل ميراثا فيكون ذلك النصف بينهما نصفان ويصير النصف الذى فى يد مدعى  
الميراث للاخر فيكون لمدعى الكل ثلثة ارباع الدار ولمدعى الميراث ربعها فان جاء انسان آخر  
واقام البينة انها امانة فاستحقها ثم وهبها لمدعى الجميع فلا شيء لاهيه فيها وان وهبها لمدعى الميراث  
اخذ اخوه نصفها كذا فى المحيط \* ولو شهد شهود مدعى الميراث ان الدار بينه وبين مدعى  
الجميع نصيبين اشترياها من فلان بينهما نصفان وشهد شهود الاخر على الجميع فالدار بينهما نصفان كذا  
فى محيط السرخسى فى باب الرجلين يقيمان البينة على شيء فى ايديهما \* دار فى يدي رجل  
ادعى رجل جميعها واخر ثلثيها واخر نصفها واقاموا البينة فعند ابي حنيفة رح لصاحب الجميع  
سبعة من اثني عشر ولصاحب الثلثين ثلثة ولصاحب النصف سهمان على طريق المنازعة وعندهما

تقسم الدار بينهما على ثلثة عشر بطريق العول والمصاربة لصاحب الجميع ستة واصحاب الثلثين اربعة واصحاب النصفين ثلثة ولو كانت الدار في ايديهم ولا يثبت لهم حلف كل واحد منهم على دعوى صاحبه فان حللوا الدار بينهم اثلاثا وان حلف صاحب الجميع ونكلا الدار اصحاب الجميع وان حلف صاحب الثلثين ونكلا اخذ سدسها من صاحب الجميع وسدسها من صاحب النصف مع ما في يده وهو الثلث وان حلف صاحب النصف ونكلا فله ما في يده وبأخذ نصف سدس من صاحب الجميع ونصف سدس من صاحب الثلثين هذا اذا حلف واحد ونكل اثنان ولو حلف اثنان ونكل واحد فان حلف مدعى الجميع ومدعى الثلثين ونكل مدعى النصف يقسم ما في يده على المازعة ارباعا مدعى حبيقة رح وعندهما يقسم اثلاثا ثلثاه مدعى الجميع وثلثة مدعى الثلثين على سبل العول والمصاربة ولو حلف مدعى الكل ومدعى النصف ونكل مدعى الثلثين يقسم ما في يده على ثمانية اسهم سهم مدعى النصف وسبعة مدعى الكل عنده وعندهما يقسم اخماسا خمسة مدعى النصف واربعة احدا سدس مدعى الكل ولو حلف مدعى النصف ومدعى الثلثين ونكل مدعى الجميع فيما في يده يقسم على اربعة اسهم سهم مدعى النصف وسهمان مدعى الثلثين وينتفى مدعى الكل سهم بلا مازعة هذا كله اذا لم تكن لهم بيعة او نكلوا فاما اذا قاموا جميعا البيعة او نكلوا جميعا فلصاحب النصف اثنان واصحاب الثلثين اربعة واصحاب الكل خمسة عشر من اربعة وعشرين وهذا قول ابي حنيفة رح وعندهما يقسم على مائة وثمانين سهما لصاحب النصفين سبعة وعشرون واصحاب الثلثين خمسون واصحاب الجميع المائة وثلثة اسهم هكذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الدار في يد ثلثة فادعى اقدم النصف والاخر الثلث والاخر السدس وحشد بعضهم دعوى البعض فان في يد كل واحد منهم الثلث فالثالث الذي في يد مدعى السدس نصفه له والنصف الآخر موقوف عنده فان قامت البيعة لصاحب النصف اخذ من يد كل واحد من صاحبه نصف سدس الدار كذا في المبسوط \*

دار في يدي رجال منها منزل وفي يدي رجال آخر منها منزل آخر ادعى احدهما ان جميع الدار له وادعى الآخر ان الدار بينهما نصفان ولا يثبت لهما حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حللوا المنزل الذي في يد مدعى الجميع يترك في يده ويقضى له بنصف المنزل الذي في يد



مدعى النصف ويترك نصف المنزل الذي في يد مدعى النصف في بده على حاله ويتضمن بالساحة بينهما ويتصرنان فيها على السواء وان اقام البينة في هذه الصورة قبات بينة كل واحد منهما على ما في يد صاحبه كذا في المحيط \* ولو كان في يد احدهما يات وفي يد الآخر يوت والساحة في ايديهما وكل واحد منهما يدعى الجميع ولم تكن لهما بينة وحلتا يترك لكل واحد منهما ما في بده والساحة بينهما وان اقام البينة يقضى ما في يده هذا الآخروم في يد الآخر لهذا والساحة بينهما نصفان كذا في شرح الطحاوي \* دارسفلها في يد احدهما وعلوها في يد الآخر وطريق العلو في الساحة يدعى كل واحد ان الدار له فالدار لصاحب السفل الا العلو وطريقه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان العلو في يد احدهما والسفل في يد الآخر والساحة في ايديهما ولم يكن لهما بينة وحلتا وكل واحد يدعى الجميع فيترك السفل في يد صاحب السفل والعلو في يد صاحب العلو والساحة لصاحب السفل ولصاحب العلو حق الممر في رواية وفي رواية اخرى الساحة بينهما نصفان وان اقام البينة يقضى بالسفل لصاحب العلو ولصاحب السفل والساحة للذي قضى له بالسفل كذا في شرح الطحاوي \* رجل اقام بينة على دار في يدي رجل انها له واقام الآخر البينة انها له واصحاب اليد اشترياها من فلان وقبضاها منه وهو يملكها فانه يقضى بالدار بين المدعين اثلاثا لئلا لها المدعى الجميع وثلاثها المدعى النصف لنفسه ولوادعى اجنبي انها كلها له وادعى اخو صاحب اليد ان اياه مات وتركها بينه وبين اخيه صاحب اليد واقام البينة على ما ادعى يقضى للاجنبي بثلثة ارباعها والآخر المدعى ربعها كذا في محيط السرخسي \* فان اراد ذو اليد ان يدخل مع اخيه في الربع الذي صار له وقال له قد اقررت ان النصف الذي اصاب ابانا من هذه الدار بيني وبينك نصفان فما ورد عليه الاستحقاق يكون مستحقا على الدل وما بقي يبقى على الكل فليس له ذلك كذا في المحيط \* ولو كان الذي في يديه الدار اقراه ورثها من ابيه بعد ما انكر الوراثه وبعد ما اقام البينة فالجواب فيه كالجواب فيما اذا لم يقر بالوراثه سواء يقضى بثلثة ارباع الدار للاجنبي وربعها لآخي ذي اليد وان كان اقرار ذي اليد بالوراثه قبل اقامتهما البينة ثم اقام البينة يقضى بكل الدار للاجنبي كذا في الدخيرة \* ولو كان ذو اليد من الاستدعاء ادعى ان هذه الدار كانت لآبيه مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه فلان واخوه غائب فاقام الاجنبي البينة على انها داره ورثها من ابيه وقضى القاضي بالدار للاجنبي بيته ثم حضرا خوذى اليد واقام البينة ان الدار كانت لآبيه فلان مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه ذي اليد فان القاضي لا يقبل بينته وان كان اقرار ذي اليد ان الدار ميراث

بينه وبين أخيه الغائب فلان بعدما أقام الأجنبي عليه البيعة أنها داره ورثها من أبيه وقضى القاضي عليه للأجنبي بكل الدار ثم حضر أخو ذي اليد فأقام البيعة على أن الدار كانت لأبيه مات وتركها ميراثاً بينه وبين أخيه قبل التقاضي بيته كذا في المحيط \* النص الرابع في تنازع الأيدي إذا تنازع رجلان في دار يدعي كل واحد منهما أنها في يده فإن عرف القاضي بكون الدار في يد أحدهما جعله صاحب اليد وإن لم يعرف كونها في يد أحدهما وعرف أنه ليست في يد ثالث فكل واحد منهما مدع ومدعى عليه وإن أقام البيعة على اليد قضى بالدار لهما وتجعل الدار في أيديهما ولو وجدها في يدي ثالث ينزعها من يده عند طلبهما وقبل ذلك لا ينزعها من يد ثالث وإن قامت لأحدهما بيعة قضى باليد له وإن لم تكن لهما بيعة ولا لأحدهما يحلف كل واحد منهما على صاحبه فإن حلفا برئ كل واحد عن دعوى صاحبه ويوقف القاضي الدار إلى أن يظهر حقيقة الحال ولا يجعلها في يد واحد منهما وإن نكل أحدهما عن البمين وحلف الآخر أم يجعلها القاضي في يد الحالف ولكن يمنع الساكن من أن يتعرض للدار وإن وجد القاضي الدار في يد ثالث لا ينزعها من يد الثالث هكذا في المحيط \* إذا تعلق رجلان بعين وأقاما البيعة على اليد حتى جعلناه في أيديهما وأقام أحدهما بيعة أن العين ملكه قضى له بالصف الذي في يد صاحبه وترك الصف الذي في يده على حاله هكذا ذكر في بعض المواضع وذكر في بعض المواضع إذا أقام البيعة على اليد ثم أقام أحدهما بيعة أن العين له قضى بملكه له كذا في الذخيرة والمحيط \* ذكر محمد بن ح في السيرلوان مسلماً خرج من دار الحرب معه مستأ من وفي يدهما بغل عليه مال كل واحد منهما يقول هو مالي وفي يدي تقامت لأحدهما بيعة من المسلمين فإن القامعي بتضي بالمال لمن أقام البيعة كذا في فتاوى قاضيخان \* في كتاب الاقضية إذا تنازع اثنان في دار كل واحد منهما يدعي أنها في يده وأقام البيعة على ذلك ثم إن أحدهما قال أنا أقيم البيعة على ما هو أجود من هذا أنا أقيم البيعة على أن أبي مات وترك هذا العين ميراثاً لي ولا وارث له غيري وأقام البيعة على ذلك تقبل فيكون ذلك قضاء على الذي خاصمه وقوله في الكتاب أنا أقيم البيعة على ما هو أجود من هذا اعراض عن بيعة التي أقام قبل ذلك حتى يصير خارجاً فتقبل بيته على الملك كذا في المحيط \* سئل الشيخ الإمام الأجل ظهير الدين المرغيناني رح عن رجلين اختصما في دار أحدهما يدعي أنها ملكه وفي يده والآخرا يدعي يده وأنه أحق بها من غيره لما أنها كانت آجارية في يده من جهة فلان وقد مات فلان وهي محبوسة في يدي بمال الآجارية قال نجعل



الدار في ايديهما وبعض مشا نخر ما نه رح افنى بان الدار تجعل في يد مدعى الاجارة كذا في الظهيرية \*  
 في كتاب الانتصية اذا تنازع رجلان في دار كل واحد منهما يدعي انها في يديه فاقام احدهما بينة  
 انهم رأوا دوابه وغلده انه يدخلونها ويخرجون منها القاضي لا يقضي باليد المذني شهد الشهود بما وصفناه  
 حتى يقولوا كانوا ساكنا فيها فاذا قالوا ذلك قضيت بانها في يد صاحب الغلمان والدواب كذا في المحيط \*  
 ابن سماعه عن محمد رح في اجبة او غيضة تنازع فيها فريقان كل فريق يدعي انها له وفي يديه  
 و شهد الشهود لاحد الفريقين انها في يديه او للفريقين انها في ايديهما فان لم يسألهم القاضي عن تفسير  
 ذلك ولم يزدوا على ما ذكرناه فهو مستقيم وان سألهم عن تفسير ذلك فهو وثق واحسن ثم  
 بين ما يعرف به اليد على الغيضة والاجمة فقال في الغيضة اذا كان يقطع الاشجار ويبيعها وينتفع  
 بها منفعة يقرب منها وقال في الاجمة اذا كان يقطع القصب وياخذها للصرف الى حاجة نفسه  
 او للبيع ارمه شبه ذلك كذا في الظهيرية \* اذا اختصم رجلان في عبد وكل واحد منهما يقول هو  
 عبده وهو في ايديهما فان كان العبد صغيرا لا يعبر عن نفسه فالقاضي لا يقضي لواحد منهما بالملك  
 ما لم يتم البينة لكن يجعله في ايديهما فان كان الغلام كبيرا يتكلم ويعقل ما يقول او صغيرا يعبر  
 عن نفسه فقال انا حر فالقول قوله ولا يقضى القاضي لهما بشيء لا بالملك ولا باليد ما لم يتم البينة  
 على ذلك ولو قال انا عبد احدهما لم يصدق وهو عبد هما كذا في المحيط \* ولو قال انا عبد لعلان  
 لغير ذى اليد وهو يعبر عن نفسه فقال الذي في يده انه عبدي فهو عبد للذني في يده كذا في الكافي \*  
 واذا كان العبد في يدي رجل وهو لا يعبر عن نفسه وقال صاحب اليد انه عبدي فالتول قوله  
 يقضى له بالملك فان كبر الغلام وقال انا حر الاصل لا يصدق الا بحجة لانه يريد ابطال ملك  
 جرى القضاء به وكذلك اذا قال انا لقيط فهذا كقوله انا حر فان اقام ذوا اليد بينة انه عبده واقام العبد  
 بينة انه حر الاصل فبينة العبد اولى كذا في الذخيرة \* سئل الشيخ القاضي الامام شمس الاسلام  
 محمود الاوزجندی رح عن ضياع في يدي رجل اثبت رجل آخر يده عليها بطريق التغلب  
 فاقام الذني كان الضياع في يده بينة على التغلب ان الضياع ملكه وانه اخذه من يده بطريق  
 التغلب قال نبليت بينته وقضي بالضياع له وانترع من يد المتغلب وسلم اليه ولو لم تكن له بينة  
 واراد تحليف المتغلب بالله ما كان هذا الضياع في يد هذا المدعي وما اخذت منه بطريق التغلب  
 قال له ذلك وكذلك لو ادعى على المتغلب اقراره انه كان في يده واراد ان يحلفه على ذلك

قال له ذلك كذا في المحيط \* وفي فوائد شمس الاسلام ولو اقام البيعة ان هذا المحدود في بده منذ عشرين سنين وانه احدث اليد عليها يتضي له باليد وبأمره القاضي بالتسليم اليه لكان لا يصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو اقام البيعة بعد ذلك انه ملكه تقبل ولو اقام البيعة ان هذا المحدود كان في بده منذ عشرين سنين او لم يقل عشرين لا يستحق بهذا شيء وعن ابي يوسف رح تقبل هذه الشهادة واجمعوا انهم لو شهدوا على اقرار المدعى عليه انها كانت في بده امس بأمره القاضي بالرد اليه وكذا لو شهدوا ان المدعى عليه اخذه من المدعى كذا في الخلاصة \* وفي واقعات الماطفي اذا اقام البيعة على عبد في يدي رجل انه كان عبده وانه كان في بده منذ ستة سنين اغتصبه هذا الذي هو في يديه واقام ذواليد البيعة انه عبده منذ عشرين سنة فهو لمن في يديه كذا في المحيط \* وفي العيون تنازعا في شيء فاقام احدهما البيعة انه كان في بده منذ شهر واقام الآخر بيعة انه في بده الساعة امرة القاضي في يده مدعى الساعة لان يد الآخر متقبضة واليد المتقبضة لا عبرة لها عند ابي حنيفة ومحمد رح ولو اقام احدهما بيعة انه في بده منذ شهر واقام الآخر بيعة انه في بده منذ جمعة نصي به مدعى الجمعة كذا في المحيط \* رحل في يديه ارض اغيرة اجرها فقال رب الارض اجرتها باصري والاجر لي وقال الآخر غصبتها منك فاجرتها والاجر لي كان القول لرب الارض ولو كان الاجر نسي في الارض ثم اجرها فقال رب الارض امرتك ان تبني فيها لي ثم تاجرها وقال ذواليد غصبتها منك وبنيت ثم اجرتها فانه يقسم الاجر على الارض وهي مبنية وعلى الارض وهي غير مبنية فما اصاب الباء يكون للآجر وما اصاب الارض يكون لصاحب الارض وان قال رب الارض غصبتها مني مبنية كان القول قوله وان اقام البيعة كانت بيعة الغاصب او لم يكن كذا في فتاوى تاضيخان \*

ولو قال اغيرة غصبت منك الثاور بحث فيها عشرة آلاف وقال المقر له لابل امرتك به فالقول للمقر له ولو قال المقر له بل غصبت الالف والعشرة الآلاف فالقول للمقر له قال غصبت منك ثورا وقطعته وخطته بغير امرك وقال المقر له بل غصبتني القميص او قال بل امرتك بخياطته فالقول للمقر له كذا في المحيط \* بعث القصار اربع قطع من الكرباس الي صاحبها يريد تلميذه فحاء اليه بثلاث قطع وقال القصار دفعتم اليك اربعا وقال التلميذ دفعت لم بعدة علي يقال لصاحب الثوب صدق من شئت ان صدق الرسول برئ وتوجه الحلف على القصار ان نكل لزمه الضمان وان حلف برئ وللقصار



وللقصار على صاحب الثوب اليمين على الاجران حلف برئ من الاجر بحصة ذلك الثوب وكذا لو صدق القصار برئ وام الحلف على الرسول ويجب عليه اداء القصار اذا حلف على ذلك او صدقه صاحب الثوب كذا في الوجيز المكروري \* حائط رجل وله اشجار على صفة نهر فنبتت من عروقها في الجانب الآخر من النهر اشجار ورجل آخر في ذلك الجانب الآخر كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى صاحب الكرم الاشجار وادعى الآخر وقال انها من عروق اشجارى ان علم انها من عروق اشجاره فهي لصاحب الاشجار وان لم يعرف ذلك ولا يعرف لها غارس فهذه اشجار لا مالك لها فلا يستحق لها احدهما كذا في الخلاصة \* وتوبت زرع في ارض انسان بلا انبات احد فلصاحب الارض بخلاف الصيد يدخل في ارض انسان حيث يكون للاخذ كذا في الوجيز المكروري \* اذا ادعى الى آخر عرصه كذا بالميراث وتضي القاصي للمدعي بالعرصة ببينة انما هم اختلف المتضي له بالعرصة والمتضي عليه بالعرصة في الاشجار والسكنى ولا يثبت لواحد منهما قبال القول قول المتضي عليه بالعرصة وقيل القول قول المتضي له بالعرصة كذا في المحيط \* وفي اجمع الصغير نهر رجل الى جنبه مسناة وارض لرجل خاف المسناة تارقتها وابست المسناة في يدا حدهما بان لم يكن لاحدهما عليه غرس ولا طين ملتقى لصاحب النهر وادعى صاحب الارض المسناة وادعاهما صاحب النهر ايضا فهي لصاحب الارض عدا بنى حنيعة رح وقال لصاحب النهر حرمي الملتقى طينه وغير ذلك كالمشي ونحوه وثمرته تظهر في موضعين احدهما ان كان على المسناة اشجار لا يدري من غرسها فعنده الاشجار لرب الارض وعندهما لرب النهر وتاليهما ان ولا بد الغرس على المسناة لرب الارض وعندهما لرب النهر واقاء الطين قبل هو على الخلاف وقيل ان لرب النهر ذلك مالم يضر وهو الصحيح وان اراد ان يمر عليه صاحب النهر فقل ليس له ذلك عنده والاشبه ان لا يمنع ان لم يكن فيه ضرر قال الفقيه ابو جعفر رح اخذ بقوله في الغرس ويقولهما في القاء الطين كذا في الكافي في كتاب احياء الموات \* السييل لوجاء بالتراب والطين ووضعه في ارض رجل او نهر فهو لصاحب الارض والنهر كذا في الخلاصة \* والمجتمع في الطاحونة من دواق الطحن لصاحب الطاحونة والاصم انه لمن سبقت يده اليه وكذا الحكم في كل ما لا يكون من اجزاء الارض كالرماد والسرفين اهل سدة يرمون الرمد والسرفين في ملك رجل واجتمع فيه سباطة فهي لمن سبقت يده اليه وكذا من بنى مربطا او اصطبلًا تجتمع فيه الدواب واجتمع فيه من السرفين فهي لمن اخذه قبال العبرة لاعداد المكان في ذلك ومثله يحكى عن الامام " نبي في المنشور في الولائم اذا صب في حجرة فاخذ احد

ان كان فيه ربله و حجرة ذلك بستره من الآحاد والالا اذا سقى احراره تناول الآحاد ان  
 ح مع المسوق في ربه عدد وموع المسوق فيه على قصد الاحرار وتؤيده ما ذكر في الفتاوى آخر  
 دارة خارج المستخرج من معرفته ولمستجمع لمن سقت يده اليه الا اذا كان المؤاخر اذ ان يجمع  
 فيه البروث في العبر تحسب يكون له في الوحد للمكروري \* رحل مات وترك بنتا واحدا مناعا  
 فالت السب المتاع كله اليه ومن كان اشتراها الا اليه من ما في يده يوي والاح يقول الامنعدها كلها  
 للمب و اتول قول الاح اليه حجرة \* لتتارعا في دانه او بمص واحد هما راسها ولاسه  
 والاخره تغلق لهما في الركنه والراك والداس او في كونه اذا كذا في الكافي \* واذا كان  
 احدهما راي في السرح والاخر راي في الركب او في بخلاف ما اذا كانا راسين حدث يكون بينهما  
 كذا في اية \* او كان احدهما يقول ان الله والاخر يسوقها فمضى بالذات المتأذوا اذا كان احدهما ممسكا  
 بلحام الداه والاخر متعاه سبها في مشايخه يسعى ان يتصل للدي هو ممسك بلحامه اذ في المحيط \*  
 اذا تارعا في عير عليه حال احدهما او صاحب الحمل او في كذا في الهداية \* دانه تارعا منها  
 رحلان لاحدهما عليه حال واخره عليه حال او محله عليه حال الحمل او في كذا في الكافي \*  
 رحل يقول من الال وعلى غيره من رحل ركب وادعى الركب والاله اذ كل واحد منهما  
 العبر كلنا قال ان ه في على العبر حمولة الركب والاله اذ كل ركب والاله اذ حبر وان كانت  
 العبر اعراء للركب العبر الذي ه رعا له واني لدا في الدحيرة \* هسام عن محمد ربح  
 في مطار ال على العبر الاول رحل ركب وعلى وسطه رحل وعلى آخره رحل وادعى كل واحد منهم  
 الطر كله فلدل واحد العبر الذي هو راكمه ومن المع الاول والوسط الاول ومن الاوسط والاخر من  
 الاول والاوسط صندان وليس الاخر الام ركنه فادعت لهم سندها راكمه كل واحد منهم بين الاخر من  
 بصان راي بين الاول والاوسط من الاوسط والاخر صان والدي من الاوسط والاخر صعه للاخر  
 وصعه بين الاول والاوسط صعان راي محيط السرحسي \* اذا كان ثوب في يد رحل وطرف منه

قد وجدت هذه المسئلة في نسخة واحدة من النسخ الحاصره \* رحل يقول ثوبا وعما او بطا ور حل  
 آخر يسوقها فادعى السابق والا اذ ذلك كله بذلك ولا شيء منها للقاء الا ان يقولها  
 بشاة معه فتكون له الشاة وحده كذا في محيط السرحسي \*



في يد آخر فهو بينهما نصفان كذا في الهداية \* في القدوري لو ان خياطاً يخط ثوباً في دار رجل وتنازعا في الثوب فالقول قول صاحب الدار كذا في المحيط \* لو اختلف الخياط ورب الثوب فقل رب الثوب انا اخطه وقال الخياط لا بل انا اخطه ان كان الثوب في يد الخياط كان القول قوله وعلى صاحب الثوب الاجرة له وان كان في يد المالك فالقول له وان كان في ايديهما فالقول للخياط مع يمينه وعلى صاحب الثوب الاجرة كذا في محيط السرخسي \* امتا جريمع البز او خياطة الثوب فادعى الاجير ان الثوب الذي في يده له والمستأجر انه ان كان في حانوت المستأجر فهو له يحلنه وان كان في المحللة او في منزل الاجير فالقول للاجير حراً كان او عبداً ما دوناً ومكاتباً كذا في الوجيز للكردي \* ذكرني المأذون الكبير لو اجر عبده من قصار وخباز او نحوه فوجد المولى معه متاعاً في طريق فاختلف فيه هو والمستأجر قال ابو يوسف ر ح ان كان ذلك المتاع من صناعة المستأجر فالقول له وان لم يكن من صناعته فالقول للمولى وان كان في منزل المستأجر فالقول للمستأجر في الوجهين كذا في محيط السرخسي \* رجل خرج من دار رجل وعلى حقه متاع فراه قورم فشهدوا ان رأياه هذا خرج من هذه الدار وهذا المتاع على عنقه وقال صاحب الدار المتاع لي والخارج يدعي ذلك لنفسه ان كان الحمال ممن يعرف ببيع مثل هذا المتاع بان كان بزاراً او صاحب خز فهو للحمال وان كان لا يعرف فهو لصاحب البيت كذا في الوقعات الحسامية \* في نوادر بن سماعه عن ابي يوسف ر ح رجل دخل في دار رجل فوجد معه مال فقال رب الدار هذا مالي اخذته من منزلي قال ابو حنيفة ر ح القول قول رب الدار ولا يصدق الداخل في شيء ما اخذ الا ثيابه التي عليه ان كانت الثياب مما يلبس وقال ابو يوسف ر ح ان كان الداخل رجلاً يعرف بصناعة شيء من الاشياء بان كان حملاً يحمل الزيت فدخل وعلى رقبته زق زيت او كان ممن يبيع الجبن ويطوف بالمتاع في الاسواق والقول فولد ولا يصدق رب الدار عليه كذا في المحيط \* روى هشام عن محمد ر ح قال لو ان كناً في منزل رجلين وعلى عنق الكناس قطيعة او نحوها فادعى كل واحد منهما فهي لصاحب المنزل كذا في محيط السرخسي \* حمال عليه كارة وهو في دار رجل فادعى صاحب الدار ان الكارة له وقال الحمال لا بل ملكي فالقول قول الحمال اذا كان الحمال يحمل البز والكارة مما تحمل كذا في الوقعات الحسامية \* لو تنازعا في بساط احدهما جالس عليه والاخر متعلق به او كانا جالسين عليه فهو بينهما لا على طريق القضاء كذا في العناية \* دار فيها رجلان قاعدان وكل واحد يدعيها لنفسه فانه لا يقضى بينهما كذا في المحيط \* ان ادعى رجل السفينة وهوا كبها والاخر ممسك بسكانها وآخر يحذف فيها

والآخر يدها فهي بين الراكب وصاحب السكان والذي يحذف منها ولا شيء لمن يدها كذا في محيط السرخسي \* عبد لموسى في عنده درة تساوي بدرة والعبد في بيت معسر لا يملك الا حصيرا ادعى مالك العبد ان الدرة له ومالك المنزل انها له فاقول لمالك العبد كذا في الوجيز للكردري \* رجلان في سفينة وفي السفينة دقيق فادعى كل واحد منهما السفينة وما فيها واحد هما معروف ببيع الدقيق والآخر ملاح معروف بالدقيق للذي هو معروف ببيعه والسفينة للملاح عن ابي يوسف رح رجل اصطاد طائرا في دار رجل فان اتقا على انه على اصل الاباحه فهو للصائد سواء اصطاده من الهواء او على الشجر وان اختلفا يقال رب الدار كنت اصطدته فملك او ورثته وانكر الصائد فان كان احده من الهواء فهو له وان كان اخذه من دارة او شجرة فالقول قول صاحب الدار كذا في محيط السرخسي \* اذا باع مستأجر الحانوت سكنى الحانوت من رجل وقبضه المشتري فحاضه صاحب الحانوت واستحق السكنى فان كان السكنى متصلا ببناء الحانوت وهو ليس من آلات صناعة المستأجر فالقول قول صاحب الحانوت مع بدينه واذا حلف رجع المشتري على المستأجر بتمن السكنى وان كان من آلات صناعة المستأجر فالقول قول المستأجر ولا سبيل لصاحب الحانوت على السكنى كذا في المحيط \* ان باب العاشر في دعوى الحائط اذا كان حائطين دارين يدعيه صاحبهما ان كان متصلا بينهما اتصال تربيع واتصال ملازمة فهو بينهما الا سنواتهما في اليد المابنة على الحائط وان كان اتصال احدهما اتصال تربيع واتصال الآخر اتصال ملازمة فصاحب التربيع اولى لانه مع الاتصال نوع استعمال وان كان متصلا ببناء احدهما اتصال تربيع او ملازمة وليس الآخر اتصال فصاحب الاتصال اولى وان كان لاحدهما اتصال والآخر عليه جدوع فان كان اتصاله اتصال تربيع فالحائط لصاحب الاتصال ويكون لصاحب الجذوع موضع جذوعه وان كان لاحدهما اتصال ملازمة ولآخر عليه جذوع فصاحب الجذوع اولى وصورة اتصال التربيع مداحلة اللبن بعضه على بعض ان كان الحائط من مدر أو آجر وهو ان يكون اصف لبن كل واحد من الحائطين متداخلا على الحائط الآخر وان كان الحائط من حيث ان يكون رأس ساحة احدهما مركبا عن ساحة الآخر فاما اذا نقب الحائط واحد حل لا يكون تربيعا وعن ابي الحسن الكرخي اتصال التربيع ان يكون الحائط المنازع فيه طرفاه موصولان بالحائطين والحائطان موصولان بالحائط الدار واما اذا كان الاتصال



من جانب فصاحب الجذوع اولى وذكر الطحاوي اذا كان متصلا من جانب واحد يقع به الترجيم قالوا الصحيح روايد الطحاوي كذا في محيط السرخسي \* وان لم يكن متصلا بيئتهما ولم يكن لهما عليه شيء من الجذوع وغيرها وان يقتضى بالحائط بينهما اذا عرف كونه في ايديهما قضاء ترك وان لم يعرف كونه في ايديهما وادعى كل واحد منهما انه ملكه وفي يد يه يجعل في ايديهما هكذا في المحيط \* وان كان لاحدهما عليه حرادي او بواري ولا شيء للآخر فهو بينهما كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان لهما عليه حرادي او بواري يقتضى بالحائط بينهما كذا في المحيط في كتاب المحيطان \* وان كان لاحدهما عليه جذوع واحد والآخر عليه حرادي او بواري او لا شيء للآخر فهو لصاحب الجذوع كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان لاحدهما عليه جذوع والآخر حرادي يقتضى به لصاحب الجذوع ولكن لا يؤمر برفع الحرادي كذا في محيط السرخسي \* وان كان لاحدهما عليه جذوع والآخر عليه سترة او جائط فالحائط المتنازع فيه هو الاسفل لصاحب الجذوع والسترة لصاحب السترة ولا يؤمر لصاحب السترة برفع السترة الا ان يثبت مدعى الحائط استحقاق الحائط بالميته فحسب دية صاحب السترة برفعها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو تنازعا في الحائط والسترة جميعا فهم لصاحب الجذوع كذا في محيط السرخسي \* وان كان لاحدهما عليه سترة والآخر حرادي فالحائط لصاحب السترة كذا في المحيط \* وان كان لاحد المدعين على الحائط المتنازع فيه ارجح من لسن او اجر فهو بمنزلة السترة كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان لاحدهما على الحائط عشر خشبات والآخر ثلث خشبات فصاعدا الى العشرة والحائط بينهما هذا هو جواب ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولو كان لاحدهما عليه جذوع اوجد عان دون الثلث والآخر عليه ثلثة جذوع او اكثر ذكر في السوازل ان الحائط يكون لصاحب الثلث ولصاحب مادون الثلث موضع جذوعه قال هذا استحسان وهو قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح آخر قال ابو يوسف رح القياس ان يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان ابو حنيفة رح يقول اولا ثم رجعا الى الاستحسان وذكر شمس الاثمة السرخسي رح في دعوى الاصل اذا كان لاحدهما عليه عشر خشبات والآخر عليه خشبة واحدة فلكل واحد منهما ماتحت خشبته ولا يكون الحائط بينهما نصفين وانما استحسن هذا في الخشبة والخشبين وهكذا ذكر في صلح الاصل وذكر في كتاب الاقرار ان الحائط كله لصاحب عشر خشبات الاموضع الخشبة فانه لصاحبها لا يؤمر

هو برفع الخشبة قال شمس الأئمة السرخسي رَح لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبات انه لا تقسم بينهما  
يقضى به من اصحابها من قال يقضى بالملك بينهما على احد عشر سهمًا عشرة اسهم لصاحب العشر  
الخشبات وسهم لصاحب الخشبة الواحدة فحكم ما بين الخشبات حكم ما تحت كل خشبة  
من الحائط حتى لو انهدم الحائط يقسمان ارضه واكثرهم على انه يقضى به لصاحب العشر الخشبات  
الا موضع الخشبة الواحدة فان ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة الواحدة عند اكثرهم قال  
محمد رَح وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا كان الحائط طويلا وكل واحد منهما  
منفرد ببعض الحائط بالانصال ووضع الجذوع قضى لكل واحد منهما بما يوازي ساحته من الحائط  
ولا يطرأ على عدد الجذوع وبه كان يقضى القاضي عبد الله الصميري واما ما بينهما من القضاء  
بقضى بينهما كذا في محيط السرخسي \* قال الامام الاسيحي رح في شرح الطحاوي  
ان كان وجه الحائط الى احدهما وظهرة الى آخره قال ابو حنيفة رح يقضى بالحائط  
بينهما ولا يقضى لمن اليه وجه الحائط ولا يقضى لمن اليه وجه الحائط ها اذا جعل  
وجه البناء حين بنى واما اذا جعل الوجه بعد البناء بالقبس والنتبين فلا يستحق به الحائط  
في قولهم جميعا كذا في غايه البيان شرح الهداية \* خص بين دارين فمطه الى احدى  
الدارين كل واحد من صاحبي الدارين يدعى الحص قال ابو حنيفة رح يقضى بالخص بينهما  
نصفين وقال صاحبا يقضى به لمن اليه القمط كذا في فتاوى قاضيخان \* لو تارة في باب يغلق  
على حائط بين دارين والغلق الى احدهما قال ابو حنيفة رح يقضى بالغلق والباب بينهما وقالا  
يقضى بالباب لمن اليه الغلق ولو كان للباب غلقان من الجانبين جميعا يقضى بالباب بينهما الا جماع  
كذا في غايه البيان شرح الهداية \* إذا كان الحائط بين رحلين واذا م رجل البيته على احدهما انه  
اقران الحائط له فقيمت له بحصة من الحائط كذا في المبسوط \* جدوع شاخصه الى دار رجل ليس  
له ان يجعل عليها كعبا الا دعاء صاحب الدار وليس لصاحب الدار قطعها اذا امكنه البناء عليها وان لم يكن  
البناء عليها بان كانت جدوعا عظاما او جذعا واحدا ينظر ان كان قطعها بضربة قية الجذوع ويضع عليها لا يملك  
القطع وان لم يضر لها يملكه بالنطع ولو اراد صاحب الدار ان يغلق على اطراف هذه الجذوع شيئا  
لبس له ذلك كذا في محيط السرخسي \* جدار بين اثنين لهما عليه حموله غير ان حمولة احدهما  
اثقل فلعارة بينهما نصفان ولو كان لاحدهما عليه حمولة وايسر لآخر عليه حمولة والجدار مشترك بينهما



قال الفقيه ابو الليث رح الآخرا ان يضع عليه بمثل حمولة صاحبه ان كان الحائط يحتمل ذلك  
الآخري ان اصحابنا رح قالوا في كتاب الصلح لو كانت جذوع احدهما اكثر فلاخرا ان يزيد  
في جذوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يذكر وان قد يم او حديث كذا في الخلاصة في كتاب الحيطان \*  
وان لم تكن لهما عليه خشبة فاراد احدهما ان يضع عليه خشبا له ذلك وليس للآخر ان يمنعه ويقال له  
ضع انت مثل ذلك ان شئت كذا في الفصول العمدية \* لو كانت لاحدهما عليه جذوع وليس  
للآخر عليه جذوع فاراد ان يضع والجدار لا يحتمل جذوع اثنين وهما متران بان الحائط مشترك  
بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت فادفع ذلك عن الحائط لتسوي بصاحبك وان شئت فحط  
عند بقدر ما يمكن لشريكك من الحمل كذا في الخلاصة \* جدارين رجلين لاحدهما عليه بناء فاراد ان  
يحول جذوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول من اليمين الى اليسار ومن اليسار الى اليمين ليس له  
ذلك وان اراد ان يسفل الجذوع فلا بأس به وان اراد ان يجعله ارفع عما كان لا يكون له ذلك كذا  
في فتاوى قاضيخان \* حائط بينهما وكانت لدل واحد جذوع فللدي هو صاحب السفلى ان يرفعها  
بجداره صاحب الاعلى ان لم يضر بالحائط ولو اراد احدهما ان ينزع جذوعه من الحائط له ذلك  
ان لم يكن في نزع ضرر بالحائط هكذا في الفصول العمدية \* اذا كانت جذوع احدهما مرتفعة  
وجذوع الآخر منسجلة فاراد ان ينقب الحائط لينزل فيه الخشب دل له - ك قيل ليس له ذلك وكان  
ابو عبد الله الجرجاني ينتهي بان له ذلك وقيل ينظر ان كان ذلك مما يوجب فيه وهنالم يكن له ذلك  
وان كان مسا لا يدخل فيه وهنالمه ذلك كذا في محيط السرخسي \* جدارين رجلين اراد احدهما  
ان يزد في البناء لا يكون له ذلك الا باذن الشريك اضر الشريك بذلك او لم يضر كذا في فتاوى  
قاضيخان \* قال ابو القاسم حائط بين رجلين انهدم جانب منه فظهر انه ذو طاقين متلازقين فيريد  
احدهما ان يرفع جداره ويزعم ان الجدار التي يكفيه للمسترفيما بينهما ويزعم الآخر ان الجدار اذا بقي  
ذا طاق واحد يهي وينهدم فان سبق منهما ان الحائط بينهما قبل ان يتبين انهما حائطان فكل  
الحائطين بينهما وليس لاحدهما ان يحدث في ذلك شيئا بغير اذن شريكه وان افرا ان كل حائط  
لصاحبه فلكل واحد منهما ان يحدث فيه ما احب كذا في التاوى الصغرى في كتاب الحيطان \*  
جدارين اثنين وهن واراد احدهما ان يصلحه وابى الآخر ينبغي ان يقول له ارفع حمولتك بعمد لاني  
ارفعه في وقت كذا او يشهد على ذلك فان فعل فبهار ان لم يفعل فله ان يرفع الجدار فان سقطت حمولته

لا بضمن كذا في الخلاصة \* وعن الشيخ الامام ابي القاسم حدار بين رجلين لاحدهما عليه حمولة وليس  
للاخر شيء فقال الجدار الى الذي لا حمولة فاشهد على صاحب الحمولة فلم يرفعه مع امكان الرفع  
بعد الاشهاد حتى انهدم وافسد شيئا من انثت الاشهاد وكان مخوفا وقت الاشهاد بضمن المشهود عليه  
صنف قبضة ما افسد من سقوطه هكذا في فتاوى قاضيخان \* قال ابو القاسم حاتن بين رجلين لاحدهما عليه  
غرفة ولاخر عليه سقف بينه وبينهم الحائط من اسفله ورفعوا علاه بالاساطين ثم اتفقا جميعا حتى بيا فلما بلغ  
الباء موضع سقف هذا الى صاحب السقف ان يبني بعد ذلك لا يجبر ان يتمق فيما جاوز ذلك كذا  
في الفتاوى العنبرية في كتاب الحيطان \* رجل له بيت وحائط هذا البيت بينه وبين جارة واراد صاحب  
البيت ان يبني فوق بيته غرفة ولا يصع خنبة على هذا الحائط قال ابو القاسم ان يبني في حد نفسه من غير  
ان يكون معتمدا على الحائط المسترك لم يكن الجار معه كذا في فتاوى قاضيخان في باب الحيطان \*  
رجل له سابط احد طرفي جذوع هذا الساطع على حائط دار رجل فتداعى في حق وضع الجذوع  
فقال صاحب الدار جذوعك على حائطي بغير حق فادفع جذوعك عنه وقال صاحب الساطع  
هذه الجذوع على حائطك بحق واجب ذكر صاحب كتاب الحيطان السبع التتبي ان الراسي  
بأمره يرفع جذوعه وقال الصدر الشهيد روح وبه يفتى وان تذا على الحائط يتضي بالساطع ادب  
الدار في ظاهرها مذهب اصحاب الان الحائط متصل بملك صاحب الدار والاتصال تثبت البدل ان هذا  
اذا كان الاتصال اتصال تربع اما اذا كان اتصال ملاقة فصاحب الساطع والى هذا في المحيط  
في كتاب الحيطان \* جدار بين دارين انهدم ولا حدهما بنات ونسوة واراد صاحب الاعمال ان يبنيه  
واى الاخر قال بعضهم لا يجبر الا بى وقال الفقيه ابو القاسم روح في زمانه لا يجبر لانه لا بد ان يكون بينهما  
سنة قال مد لا يارض وينبغي ان يكون الجراب على التفصيل ان كان اصل الجدار يحتل القسمة  
بحيث يمكن اكل واحد منهما ان يبني في صيد ستر لا يجبر الا بى على البناء وان كان اصل  
الحائط لا تحتل القسمة على هذا الوجه يؤمر الا بى بالبناء كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كان  
الحائط بين رجلين انهدم فاراد احدهما قسمة عرصه الحائط واى الاخر او اراد احدهما ان يبني  
اندا بدون طلب القسمة واى القسمة فان لم يكن عليه حمولة اعلا وطلب احدهما قسمة عرصه  
الحائط واى الاخر ذكرني بعض المواضع مطلقا انه لا يجبر وبه اخذ بعض المشائخ وبعض مشائخنا  
قالوا



قالوا ان كان التقاضي لا يرى القسمة الا بالاقرار لا يقسم واما اذا كان يرى القسمة بدون الاقرار فانه يقسم بينهما اذا كانت العرصة عريضة بحيث لو قسمت اصاب كل واحد منهما ما يمكن ان يبنى فيه ويجعل نصيب كل واحد منهما مما يلي دارة تنميما للمنفعة عليها وقال بعضهم اذا كانت العرصة عريضة فالتقاضي يجبر الابي على القسمة على كل حال واليه اشار الخصاص وعليه الفتوى واما اذا اراد احدهما ان يبنى ابتداء بدون طلب القسمة وابي الآخر فان كانت عرصة الحائط عريضة بحيث لو قسمت اصاب كل واحد منهما ما يمكنه ان يبنى فيه حائط لنفسه لا يجبر وان كانت غير عريضة فقد اختلف المشايخ قال بعضهم يجبر واليه مال الشيخ الامام الجليل ابوبكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الاجال شمس الائمة وهو الاشبه ولولم يكن شيء من ذلك لكن بنى احدهما الحائط بغير اذن شريكه هل يرجع على صاحبه بشيء اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يرجع على كل حال وهكذا ذكرني كتاب الاقضية وهكذا ذكر الفقيه ابوالليث رح في النوازل عن اصحابنا وقال بعضهم ان كانت عرصة الحائط عريضة على ما بينا لا يرجع وان كانت غير عريضة يرجع واذا كان على الحائط حمولة فاذا كانت لهما عليه جذوع فطلب احدهما قسمة عرصة الحائط فالجواب فيه انه لا يقسم عرصة الحائط الا من نراض منهما وان كانت العرصة عريضة على التفسير الذي قلنا واذا اراد احدهما البناء وابي الآخر ذلك ذكر شمس الائمة السرخسي رح انه يجبر من غير تفصيل وعليه الفتوى واذا بنى احدهما بغير اذن صاحبه بعض مشايخنا رح قالوا ان كانت عرصة الحائط عريضة على التفسير الذي قلنا لا يرجع الباني على شريكه ويكون متطوعا هكذا ذكر الخصاص في نفقاته وبعض مشايخنا قالوا لا يكون متطوعا واليه اشارني كتاب الاقضية وهكذا روى بن سماعة رح في نوادره وهو الاصح هكذا في المحيط \* وان بناء باذنه ليس له ان يمنعه لكن يرجع عليه بنصف ما انفق كذا فتاوى قاضيخان \* واذا كان لاحد هما عليه حمولة فطلب هو القسمة وابي الآخر يجبر الابي اذا كانت العرصة عريضة على التفسير الذي بيناه وهو الصحيح وعليه الفتوى واذا اراد من له الحمولة البناء وابي الآخر فالصحيح انه يجبر عليه واذا بنى الذي له عليه حمولة فالصحيح انه يرجع وان بناء الآخر وعرصة الحائط عريضة على التفسير الذي قلنا صار منبرعائهم في كل موضع لم يكن الباني متطوعا كما اذا كان له ولهما عليه حمولة كان للباني ان يمنع صاحبه من الانتفاع الى ان يرد عليه ما انفق او قيمة البناء على حسب ما اختلفوا فيه فان قال صاحبه انا لا انتفع بالمبنى هل يرجع الباني عليه اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يرجع واليه مال

القاضي الامام ابو عبد الله ادامغاني في شرح كتاب الحيطان والشيخ الامام المعروف بخواجه زاده رح في شرح كتاب المزارعة وبعضهم قالوا يرجع واليه مال الشيخ الامام الجليل ابوبكر محمد بن الفضل وهو اختيار الصدر الشهيد عمي ثم اذا رجع بماذا يرجع ذكر الفاضل الاسيجماني في شرح مختصر الطحاوي في كتاب الصلح في مسئلة العلو والسفل ان صاحب العلو يرجع على صاحب السفل بقيمة السفل مبنيا لا بما اتفق وهكذا ذكر الشيخ الامام في شرح كتاب المزارعة وذكر في فتاوى الفضلي في الحائط المشترك انه يرجع بنصف ما اتفق وفي العلو والسفل يرجع على صاحب السفل واستحسن بعض المتأخرين من مشائخنا فقالوا ان بني بامر القاضي رجع بما اتفق وان بني بغير امر القاضي يرجع بقيمة البناء ثم في الموضع الذي يرجع بقيمة البناء يرجع بقيمة البناء يوم البناء او يوم الرجوع فقد قيل يوم الرجوع وبه كان ينسب القاضي الامام ابو عبد الله ادامغاني وقيل يوم البناء وبه كان يعتني صدر الشهيد حسام الدين هذا الذي ذكرنا اذا اهدم الحائط وان هدم بذلك الجواب في الوجوه كلها وان هدم احدهما اجبر على البناء هكذا في المحيط \* في صلح السوازل جدارين اثنين ولكل واحد عليه حمل فانهدم واحدهما غائب فبناء الآخر ان بناء بتقص الحائط الاول فهو منطوع وليس له ان يمنع الآخر من الحمل وان بناء بلبس او خشب من قبل نفسه لم يكن الذي لم يبن ان يحمل عليه حتى يؤدي نصف قيمته كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى الفضلي اذا اراد احدهما نقض جدار مشترك وابى الآخر فقال له صاحبه انا ضمن لك كل ما ينهدم من بينك فضمن له ذلك ثم تقص الجدار باذن شريكه لم يلزمه من صمان ما ينهدم من منزله المضمون له شيء كما لو قال ضمننت لك ما يهلك من مالك كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان \* جدار بين رجلين اهدم واحد الجارين غائب فبنى الحاضر في ملكه جدار من خشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم الغائب فاراد ان يبنى الحائط في الموضع القديم ومنعه الآخر قال العقبة ابوبكر ان اراد الذي قدم ان يبنى على طرف موضع الحائط مما يليه جاز وان جعل ساحة اس الحائط الى جانب نفسه ليس له ذلك وان اراد ان يبنى الحائط كما كان اودق منه ويترك الفضل من الجانبين سواء له ذلك كذا في فتاوى قضيجان في باب الحيطان \* جدار بين كرمين لرجلين اهدم فاستعدى احدهما الى السلطان لما ابى صاحبه ان يبنى فامر السلطان ببناء برضاء المستعدي ان يبنى الجدار على ان يأخذ الاجر منهما جميعا فبنى كان له ان يأخذ الاجر من صاحبي الكرمين كذا في الفصول العمادية \* وفي الاضية حائط مشترك بين اثنين اراد احدهما نقض الحائط رآى الشريك الآخر اذا كان بحال لا يخاف منه السقوط لا يجبر



وان كان بحيث يخاف عن الامام ابي بكر محمد بن الفضل ر ح انه يجبر فان هدمما واراد احدهما ان يبني  
وابى الاخر ان كان اس الحائط عريضا يمكنه ان يبني حائطا في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك  
وان كان لا يمكن يجبر كذا حكى عن الامام ابي بكر محمد بن الفضل وعليه الفتوى وتفسير  
الجبر انه ان لم يوافق الشريك فهو ينفق في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما انفق ان كان  
اس الحائط لا يقبل القسمة كذا في الخلاصة \* لو هدمما جدارا بينهما ثم بناء احدهما بنفقته والاخر  
لا يعطيه النفقة ويقول انا لا اضع على الجدار حمولة فانه ان يرجع على شريكه بنصف ما انفق  
وان لم يضع غير الباني الحمولة كذا في الفتاوى الصغرى \* ان خاف وقوع الحائط وهدم  
احدهما لا يجبر الشريك على البناء وان كان الحائط صحيحا فهدم احدهما باذن الشريك لا شك  
انه يجبر الهادم على البناء ان اراد الاخر البناء كما لو هدمما وان هدم بغير اذن الشريك ان لم يكن  
للتراب قيمة ولا تزداد الارض قيمة ببناء الحائط فانه يضمن قيمة نصيب شريكه من الحائط بالغة ما بلغت  
وان كان للتراب قيمة يرفع قيمة التراب من نصيب شريكه الا ان يختار ان يترك التراب عليه ويضمنه قيمة  
نصيبه فحينئذ لا يرفع منه قدر قيمة نصيبه من التراب وان كانت الارض تزداد قيمة ببناء الحائط يقوم  
الحائط بارضه وبنائه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن نصيب الشريك ما بقي من بنائه كذا  
في الخلاصة \* جدار بين رجلين لكل واحد منهما عليه حمولات فوهى الجدار فرفعه احدهما وبناه  
بمال نفسه ومنع الآخر عن وضع الحمولات على ما كان عليه في القديم قال الفقيه ابو بكر الاسكاف  
ينظر ان كان عرض موضع الجدار بحال لو قسم بينهما اصاب كل واحد منهما موضع يمكنه  
ان يبني عليه حائطا يحتمل حمولاته على ما كان عليه في الاصل كان الباني متبرعا في البناء ليس له  
ان يمنع صاحبه من وضع الحمولات على هذا الجدار وان كان بحال لو قسم لا يصيبه ذلك  
لا يكون متبرعا وله ان يمنع شريكه من وضع الحمولات على هذا الجدار حتى يضمن له نصف  
ما انفق في البناء قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري ر ح يرجع عليه بنصف ما انفق  
ان بناء بامر القاضي وبنصف قيمة البناء ان بناء بغير امر القاضي كذا في فتاوى قاضيخان \* في شروط  
النوازل قال ابو بكر ر ح في جدار بين رجلين بيت احدهما اسفل وبيت الاخر اعلى قدر ذراع او  
ذراعين فانهدم فقال صاحب الاعلى لصاحب الاسفل ابن لي جدار بيني ثم بيني جميعا ليس له ذلك  
بل بينانه جميعا من اسفله الى اعلاه قال الفقيه ابو الليث ان كان بيت احدهما اسفل باربعة اذرع او نحو

ذلك مقدار ما يمكن ان يتخذ بيتا فاصلا حة على صاحب الاسفل حتى ينتهي الى موضع البيت الآخر  
لانه بمنزلة السحاطين من سفلى وعلو وقيل بيتان للكل وهو قول ابى القاسم ثم رجع وقال لى حيث ملكه  
عليه ثم بعد ذلك يشتركانه كذا فى الفصول العمادية \* صاحب السفلى لو اراد ان يهدم سفله ليس له  
ذلك وان كان السفلى خالص ملكه حتى لو باع السفلى كان الثمن كله له كذا فى المحيط فى كتاب الحيطان \*  
علو لرجل وسفلى لآخر ليس لصاحب السفلى ان يتد وتدا ولا ان ينقب كوة بغير رضا  
صاحب العلو عند ابى حنيفة ر ح وقال لا يضع فيه ما لا يضر بالعلو هكذا فى الكافى فى باب متفرقات كتاب  
ادب القاضى \* علو لرجل وسفلى لآخر قال ابو حنيفة ر ح ليس لصاحب العلوان يبنى فى العلو بناء  
او وتد وتدا الأبرضاء صاحب السفلى والمختار للفتوى انه ان اضر بالسفلى يمنع وعند الاشباه والاشكال  
لا يمنع كذا فى فتاوى فاضيل خان فى باب الحيطان \* انهدم السفلى والعلو لا يجبر صاحب السفلى  
على البناء ولا صاحب العلو بناء السفلى ويمنع لصاحبه من السكنى حتى يعطيه قيمته فاذا ادى اليه  
قيمة البناء يملك البناء عليه وعن الطحاوى حتى يعطيه ما انفق فى السفلى واستحسن بعض المتأخرين  
وقالوا ان بنى بامر القاضى رجع بما انفق وان بنى بغير امره رجع بقيمة البناء وعليه الفتوى كذا فى محيط  
السرخسى \* ثم اذا كان لصاحب العلوان يمنع صاحب السفلى من الانتفاع بسفله حتى يرجع عليه  
بقيمة البناء على ظاهر الرواية وامتنع صاحب السفلى عن اداء القيمة لا يجبر عليه كذا فى المحيط \*  
وان كان صاحب السفلى هو الذي هدمه كلف اعادته بخلاف ما اذا هدم اجنبى السفلى لا يجبر  
على البناء بل يضمن قيمة صاحب العلو والسفلى اذا اخصصا فى الجذور السفلى او الحرادى  
والبوارى والطين والازج فهو لصاحب السفلى ولصاحب العلو الوطأ والقرار على ذلك فان  
تازعا فى السقف وفى السحاط الذي فوق السقف اختلف المشائخ فيه قيل يكون لصاحب السفلى وقيل  
لا يحكم بالسحاط لصاحب السفلى وبه يفتى ولو كان فى السفلى روشن ولصاحب العلو عليه طريق  
فاخصصا فى روشن كان لصاحب السفلى ولصاحب العلو عليه طريق ومرو كذا فى محيط السرخسى \*  
ثلاثة نفر لرجل سفلى وللآخر عليه علو وللآخر على العلو علو فانهدم الكل فقال كل واحد منهم  
لصاحبه السفلى لك والعلوانى فان كان لواحد منهم بينة يقضى بينته وان كان لاثنتين منهم بينة يقضى  
بينتهما ويقضى بالعلو بحصة الارض بينهما نصفان وان لم تكن لواحد منهم بينة اصلا يحلف كل واحد  
منهم



منهم اصاحبه ثم تكلموا في كيفية الاستحلاف قال وما حب كتاب الشيطان يحلف كل واحد منهم بالله الذي لا اله الا هو ما يجب عليك بناء هذا السفلى الذي يجب لهذا البناء علوه عليه وقال غيره من اصحابنا رح يحلف بالله الذي لا اله الا هو ان هذه الارض ليست بملك لك ولا يجب عليك بناء ما قال الصدر الشهيد رح وبهذا يفتى والصحيح عندي ما ذكره الامام العتابي انه يحلف كل واحد على دعوى الآخر بالله ما له قبلك حق بناء العلو على سفلك لو بنى فاذا حلفوا يقال لكل واحد منهم ان شئت ان تبني بالسفل فابن وتبني عليه ما ادعيت عليه من العلو وتمنع صاحبك من الانتفاع به الى ان يدفع لك ما انقمت وان شئت يدفع هكذا في الفصول العمادية \*

الباب الحادي عشر في دعوى الطريق والمسبل لو ادعى على آخر حق المرور ورقبة الطريق في دارة فالقول قول صاحب الدار ولو اقام المدعى البينة انه كان يمر في هذه الدار لم يستحق بهذا شيئا كذا في الخلاصة \* ولو شهد الشهود ان له طريقا في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يحدوا الطريق قال شمس الائمة الحلواني رح ذكر في بعض الروايات انها لم تقبل ما لم يبين موضع الطريق انه في مقدم الدار او في مؤخرها ويذكر طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكر في بعض الروايات انها تقبل وان لم يحدوا الطريق محمول على ما اذا شهدوا على اقرار المدعى عليه بالطريق وذكر شمس الائمة السرخسي الصحيح انها تقبل وان لم يذكر او موضع الطريق ومقداره لان الجهالة انما تمنع قبول الشهادة اذا تعذر التضاء بها وهم لا يتعذرون عرض الباب العظيم يجعل حكما بمعرفة الطريق هكذا في فتاوى قاضيخان في باب اليمين \* والاصح ان هذه الشهادة مقبولة على كل حال كذا في المحيط \* ولو شهدوا ان اباه مات وترك هذا الطريق ميراثا له جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كان له باب مفتوح من دارة على حائط في زقاق انكر اهل الزقاق ان يكون له حق المرور في زقاقهم فلم يمنع الا ان تقوم بينة على ان له طريقا ثابتا فيها كذا في المحيط \* اذا كان الميزاب منصوبا الى دار رجل واختلفا في حق اجراء الماء واسالته فان كان في حال عدم جريان الماء لا يستحق اجراء الماء واسالته الا بينة هكذا في محيط السرخسي \* وليس اصحاب الدار ايضا ان يقطع الميزاب كذا في المحيط \* وحكى الفقيه ابو الليث رح انهم استحسنا ان الميزاب اذا كان قديما وكان تصويب السطح الى دارة وعلم ان التصويب قديم وليس بمحدث ان يجعل له حق النسييل وان اختلفا في حال جريان الماء قيل القول لصاحب

الميزاب ويستحق اجراء الماء وقبل لا يستحق فان اقام البيعة على ان له حق المسيل وبينوا انه ماء المطر من هذا الميزاب فهو ماء المطر ليس له ان يسيل ماء الاغتسال والوضوء فيه وان بينوا انه ماء الاغتسال والوضوء فهو كذلك وليس له ان يسيل ماء المطر فيه وان قالوا له فيها حق مسيل ماء ولم يسيلوا الماء المطر او غيره صح وانقول لرب الدار مع يمينه انه ماء المطر او ماء الوضوء والغسالة وقال بعض مشائخنا لا تقبل هذه الشهادة في المسيل وفي الطريق تقبل كذا في محيط السرخسي \*

ولو لم تكن للمدعي بيعة اصلا استخلف صاحب الدار ويتضمن فيه بالنكول كذا في الحاوي \*

في نوادر هشام قال سالت محمدا راج عن رجل على رجل ادعى ان مجرى مائه في بستانه ولم يكن الماء جاريا يوم اختصاصه فشهد شاهدان انه كان جاريا الى بستان هذا امس قل كان ابو يوسف راج يجيز هذه الشهادة وكان ابو حنيفة راج لا يجيزها ما لم يشهد والده بالملك والحق وهو قول محمدا راج واو شهد واعلى اقرار المدعي عليه فذلك جائز في قولهم جميعا كذا في المحيط \* لو ادعى رجل قبل آخرنا وقام موضوعا على نهره هذا امس جاء السيل وقلعه امس ورمى به قال محمدا راج اذا شهدوا بذلك امرنا باعادة الما و قد كما كان فان اراد ان يجري الماء فمنعه صاحب النهر وجمدان يكون له فيها حق اجراء الماء قال له ان يمنعه حتى يقيم البيعة ان مجرى مائه فيها قبل لمحمدا راج فدامنعه اذن قال يستاجر صاحب النهر ان شاء باجراء الماء فيه وذلك جائز كذا في الظهيرية \* نهر في ارض رجل يسيل فيه الماء واختلنا في ذلك فانقول قول صاحب الماء الا ان يقيم صاحب الارض بيعة ان النهر ملكه وكذلك اذا لم يكن جاريا او وقت الخصومة الا انه علم انه كان يجري الى ارض هذا الرجل قبل ذلك كان النقول قول صاحب الماء ويتضمن له بالنهر الا ان يقيم صاحب الارض بيعة ان النهر ملكه وان لم يكن الماء جاريا الى ارض هذا الرجل وقت الخصومة ولم يعلم بجريانه الى ارضه قبل ذلك فانه يتضمن لصاحب الارض بالنهر الا ان يقيم صاحب الماء بيعة ان النهر ملكه هكذا في المحيط \* وفي المستقى قال هشام سالت محمدا راج عن نهر عظيم الشرب لاهل قرى لا يحصون حبسه قوم من اعلى النهر عن الاسفلين وقالوا هو لنا وفي ايدينا وقال الذين هم في اسفل النهر هو لنا كله ولا حق لكم فيه قال اذا كان النهر يجري الى الاسفلين يختصمون ترك على حاله يجري كما كان يجري وشربهم جميعا منه كما كان وليس الا عليين ان يسكروه عنهم وان كان الماء منقطعا من الاسفلين يوم يختصمون لكن علم انه كان يجري الى الاسفلين فيما مضى وان اهل الاعلى



بحسونه عنهم واقام اهل الاسفل بينة ان النهر كان يجري اليهم وان اهل الاعلى حبسوه عنهم امر  
اهل الاعلى بازالة الحبس عنهم كذا في الذخيرة \* دار في سكة غير نافذة وفي السكة نهرا رااد صاحب  
الدار ان يدخل الماء في دارة ويجريه الى بستانه فللجيران ان يمنعه وله ان يمنع الجيران مثل ذلك  
ومن اجري قبل ذاك واقرانه احده فلم يمنعهم وان كان ذلك قد يما لم يمنع كذا في خزانة المفتين \*  
دار بين ورثة اقرعهم ان افلان فيها طريقا ومسبل ماء لم يكن له ان يمر او يسبل حتى يتفقوا واكن  
تقسم الدار فاذا قسمت ان وقع الطريق والمسبل المقربة في نصيب المقر فله الاسالة والاستطراق وان وقع  
في نصيب الساكت يضرب المقر بقيمة الطريق والمسبل في حصة المقر والمقر بحصته سوى قيمة الطريق  
والمسبل فيكون بينهما على ذلك لانه اقرله بحق المرور وتسييل الماء لا برقة الطريق حتى لو اقر  
برقة الطريق فحينئذ يضرب المقر بقدر ذراعان الطريق والمقر بقدر ذراعان نصيبه سوى ذراعان  
الطريق ويجب ان يكون هذا على قولهما او اعلى قول محمد ر ح يجب ان يضرب المقر  
بنصف قيمة الطريق والمسبل والمقر بجميع قيمة نصيبه الا قدر قيمة نصف الطريق والمسبل  
كذا في محيط السرخسي \* واذا كان مسبل ماء في دار وحل في قناة فاد صاحب القناة  
ان يجعله ميزابا فليس له الا برضاء صاحب الدار ولو كان ميزابا فاد ان يجعله قناة فان كان  
في ذلك ضرر على صاحب الدار بان احتاج الى هدم حافتي النهر لجعله قناة فليس له ذلك الا برضاء  
صاحب الدار وان لم يكن في ذلك ضرر على صاحب الدار بان لم يحتج الى ذلك بان كان الميزاب  
مريضا فله ذلك وذكر الكرخي انه اذا تساوى الامر ان الضرر فله ان يجعل القناة ميزابا والميزاب  
قناة ومن المتأخرين من قال ما ذكر محمد ر ح في الكتاب محمول على ما اذا كان له حق المسبل  
لا غير فاما اذا كانت البقعة التي يسيل فيها الماء ملكه فله ان يتصرف فيها ان شاء قال في الكتاب  
فان كان الميزاب على الهواء فليس له ان يجعله قناة ولم يفصل بينهما اذا كان لصاحب الارض فيه  
ضرر ولم يكن لو اراد ان يجعل ميزابا اطول من ميزابه او اعرض او اتصرا واد ان يسيل ماء سطح آخر  
في ذلك الميزاب ليس له ذلك الا برضاء اهل الدار كذا في المحيط \* لو اراد اهل الدار ان ينووا حائط ليسدوا  
مسيله وارادوا ان ينقلوا الميزاب من موضعه او يرفعوه او يسفلوه لم يكن لهم ذلك ولو بنى اهل الدار بناء ليسيل  
ميزابه على ظهره لهم ذلك كذا في البدائع \* ولو كان له طريق في دار رجل اراد اهل الدار ان ينووا في ساحة  
الدار ما يقطع طريقه لم يكن لهم ذلك وينبغي ان يتركوا في ساحة الدار عرض باب الدار كذا في الخلاصة \*

ذكر في المستقى عن محمد ر ح في قناة جارية يحتقر بعض آبارها في دار رجل في ساحة داره او في ارض رجل عليها حائط محيط فادعى صاحب القناة ظهر آبارها وادعى صاحب الدار والارض ذلك قال اماما كان في اندار فهو لصاحب الدار واماما في الارض فهو لصاحب القناة اذا لم يعلم في بد من هو فان كان صاحب الارض قد زرعها وحصد زرعها ورفعها قال هي للذي زرعها لانه اذا زرعها فقد صارت في يديه كذا في الحياوي \* رجل له قناة خالصة عليها اشجار لقوم اراد صاحب القناة ان يصرف فاته من هذا الشهر ويحفر له موصعا آخر ليس له ذاك ولرباع صاحب القناة القناة كان لصاحب الشجرة شفعة جوار كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع والثلاثين \* الباب الثاني عشر في دعوى الدين اذا ارادت المرأة اثبات بقية مهرها على الزوج بانها ذاك وان لم يكن لها حق المطالبة ببقية المهر في الحال وكذلك من له الدين المؤجل اذا اراد اثباته فله ذلك وان لم يكن له حق المطالبة في الحال كذا في المحيط \* امرأة ادعت مهرها على وارث زوجها اكثر من مهر مثلها ان كان الوارث متراذلكا يحق له القول له القاضي اكان مهرها ذكرا اكثر من مهر مثلها فان قال الوارث لا يتول القاضي اكان كذا يدكر مهره دون الاول لكنه اكثر من مهر مثلها ان قال لا يتول له القاضي اكان كذا الي ان يأتي القاضي على مقدار مهر المثل فبعد ذلك اذا قال الوارث لا الزمه القاضي مقدار مهر المثل ويحلفه على الريادة هذا اذا كان القاضي يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف يأمره ان ياتى بالسؤال عن يعلم او يطلعها اقامة البينة على ما تدعي كذا في فتاوى قاصحان \* ادعت المرأة المهر في تركة الزوج فانكرت الورثة النكاح واقامت بينة على كليهما يثبت كلاهما فلوا قامت الورثة ببينة على انها ابرأت الزوج عن المهر قبل موته لا يقبل للتاقد كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع عشر \* امرأة ادعت على حاضرائه كان على زوجي فلان بن فلان بقية المهر كذا وانك ضمنت لي ذلك عند ان حرمت عليه بثلاث تطاينات واني اجزت ضمانك هذا النفسي وان حرمتي على نفسه بثلاث تطاينات فصارت بقية المهر واجبة لي عليك بسبب ضمانك هذا بوقوع العرقه وتطالبد بالاداء فيقر المدعى عليه بالصمان وينكر العلم بوقوع الحرمة الغليظة فشهد الشهود بوقوع الحرمة الغليظة يحكم القاضي بالمال على الحاضر بوقوع الحرمة على الزوج الغائب كذا في خرائد المنين \* قال هشام في نوادره قلت لمحمد ر ح في رجل لي عليه الف درهم وللرجل على امرأة



امرأة الف درهم فخاصما فيه فاقامت المرأة شاهدين وانا غائب اني اقررت ان الدراهم التي على هذا الرجل الذي يطالبها ملكها لهذه المرأة لاشي لي فيها وانما هي باسمي من ثمن عبد بعته لها والرجل الذي يطالب المرأة مقربان لي عليه الف درهم او منكر فاقامت المرأة بينة ان لي عليه الف درهم وانا اقررت ان ملكها لها وان اسمي في ذلك عارية قال محمد رح هذا امر جائز والشهادة قاطعة كذا في المحيط \* اثبات الدين على الميت بحضرة الوارث او الوصي يجوز وان لم يكن في ايديهما شيء من التركة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثامن والعشرين \* رجل ادعى دينا على ميت بحضرة احد الورثة فاقر هذا الوارث صح اقراره ويلزمه جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الائمة رح هذا اذا قضى القاضي على هذا الوارث باقراره اما بمجرد اقراره لا يلزمه الدين في نصيبه كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى الفضلي اذا ادعى بعض الورثة على مورثه دينا وصدقه بعض الورثة وكذب به البعض قال يستوفى الدين من نصيب من صدقه بعد ان يطرح نصيب المدعي من ذلك الدين كذا في المحيط \* لو ادعى على الميت دينا بحضرة احد الورثة يثبت الدين في حق الكل وكذا لو ادعى احد الورثة دينا على الانسان للميت واقام بينة يثبت الدين في حق الكل ويدفع الى الحاضر نصيبه مشاعا ولا يدفع الى الحاضر نصيب الغائبين ويترك في يده وقال ابو وضع على يدي عدل وصاحب البديل لو كان مقرا لا يؤخذ نصيب الغائبين من يده اجماعا وهذا في العقار وفي المنقول يوضع على يدي عدل ان كان منكرا وان كان مقرا يترك في يده واذا حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة على الاصح كذا في خزائن المفتين \* وفي كتاب الاقضية رجل ادعى على رجل ان له على فلان الف درهم وان فلانا امر هذا ان يدفع اليه هذه الالف الوديعه التي عنده لئلا يجرى المودع الامر بذلك فاقام المدعي بينة على الالف الوديعه والاخر بالدفع وقضى القاضي عليه فانه يكون قضاء على الغائب وينتصب الحاضر خصما عن الغائب كذا في المحيط \* لو ان رجلا مات وعليه دين وترك الف درهم وترك ابنا فقال الابن هذه الالف وديعة كانت عند ابي لفلان وجاء فلان يدعي ذلك فصدقه غرماء الميت في ذلك وقالوا الالف لفلان او كذبوه وقالوا الالف للميت او لم يصدقوه ولم يكذبوه وقالوا لا ندري لمن هي فان القاضي يقضي للغرماء الالف عن الميت ولا يجعلها للمدعي الوديعه لكن في الوجه الاول وهو ما اذا صدقه غرماء الميت اذا قضى به القاضي اياهم يرجع المودع ويأخذها منهم باقرارهم انها له هذا اذا اقر وكذلك اذا جحد وقال الالف لابي او لم يقربه ولم يجحد وقال لا ادري لمن هي فهذا

والاول سواء فاذا اراد مدعى الوديعة استخلاف الابن في الوجه الثاني وهو ما اذا اجمد فلا يمين عليه  
واذا عرفت الجواب في الوديعة فكذا الجواب في المضاربة والبضاعة والعارية والاجارة والرهن اذا كان  
في يد المبت عين واقروا بشيء من هذا كذا في شرح ادب القاضي للخصاف في الفصل الثالث  
والسبعين \* اذا ادعى ديناً على ميت والورثة الكبار غيب والصغير حاضر فللقاضي ان ينصب  
عن هذا الصغير وكذا يدعى عليه فاذا قضى على الوكيل يكون قضاءً على جميع الورثة كذا ذكر  
رشيد الدين رح قلت غير ان الغريم يستوفي دينه من نصيب الحاضر اذا لم يقدر على نصيب الكبار  
فاذا حضر الكبار يرجع بذلك عليهم كذا في العصول العمادية \* ولو كان الوارث الحاضر كبيراً  
فاقر الوارث بالدين على صورته فاراد الطالب ان يقيم البينة عليه مع اقراره ليكون حقه في جميع التركة  
فان القاضي يقبل بينته على المقر ويتقضي ويكون ذلك قضاءً على الكل وكذا لو ادعى على  
وصي الميت فاقر الوصي بالدين فاراد المدعى ان يقيم البينة عليه بالدين كان له ذلك وكذا لو اقام  
على الوكيل بالخصومة بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضيان \* اذا ادعى ديناً على الميت واقروا  
كل الورثة فاراد الطالب اقامة البينة تقبل لانه يحتاج الى اثبات الدين في حقهم . في حق غيره  
لانه ربما يكون للميت غريم آخر فيحضر ودينه ظاهر ودين المقر له باقرار الورثة لا يظهر في حق ذلك  
الغريم فيحتاج الى اثبات الدين بالبينة وكذا اذا اقر جميع الورثة بالوصية فقامت الورثة بالبينة تقبل  
ايضا كذا في العصول العمادية \* رجل ادعى على غائب ديناً بحضرة رجل يدعى انه وكيل الغائب  
في الخصومة فاقر المدعى عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى اقام المدعى بينته بالدين على الغائب  
لم تقبل بينته وكذا لو ادعى على ميت بحضرة رجل يدعى انه وصي الميت فاقر المدعى عليه بالوصاية  
كذا في فتاوى قاضيان \* اذا حضر الوكيل وادعى انه وكيل فلان بن فلان الغائب وكله بقبض  
الدين الذي له قبلك وبقبض العين التي له في يدك وديعة وصدقه المدعى عليه بجميع ذلك  
فانه يوم مردفع الدين ولا يؤمر بدفع العين الوديعة واذا حضر الوصي وقال ان فلان بن فلان توفي  
واوصى لي بقبض الدين له في ذمة هذا الرجل وبقبض العين التي له في يده وصدقه صاحب الدين  
فانه يؤمر بتسليم الدين والدين اليه جميعاً كذا في شرح ادب القاضي للخصاف \* لو اقام البينة على  
مديون لا تقبل ولا يملك اخذ الدين عنه اما اذا ثبت الدين في تركته عند القاضي واقروا رجل  
عند القاضي ان للميت عليه ديناً كذا يأمره بالدفع الى رب الدين وفي العيون لو قضى هذا



الذي عليه المبت الف درهم الالف الني على الميت والميت وصي بغير امره قال محمد ر ح ان كان قال حين قضي هذه الالف انني لعلان الميت علي من الالف الني لك على الميت جاز وان لم يقل ذلك لكن قضاء الالف على الميت فهو منبرع كذا في الخلاصة \* اذا كانت الورثة صغارا وكبارا فاقر الكبار بالدين على الاب يحتاج الغريم الي اقامة البينة ليثبت دينه في حق الصغار كذا في الفصول العمادية \* رجل ادعى دينا على ميت بخضرة وارثه وقال ان الميت قد خلف من التركة من جنس هذا الدين في بد الوارث مابه وفاء بالدين واقام بينة على ذلك لا شك ان هذا القدر يكفي لامر الوارث باحضار هذا المال حتى يشهد الشهود بخضرة المال ان هذا مال الميت ولو اكتفي بهذا القدر للقضاء على الوارث كان جائزا كذا في فتاوى قاضيخان \* برهن على دين على الميت وعلى وفاء التركة به لا بد من بيان التركة فلو كان عقارا لا بد من بيان حدوده وان ادعى اقرار الورثة بالوفاء لا يحتاج الي بيان التركة والا صم انه يقبل بلا بيان التركة وعليه الفتوى وان استوفى غريم الميت وبرهن على الوفاء وبين التركة ثم برهن غريم آخر لا يحتاج الي اثبات التركة والوفاء بلا خلاف واذا ادكر الوارث دين الغريم الثاني وصدقه الغريم الاول بشارك الثاني الاول لاقراءة بالشركة كذا في الوحيز للمكردي \* لو ان رجلا توفي فجاء قوم الى القاضي وقالوا ان فلانا توفي ولما عليه اموال وقد ترك اموالا وعدا ورثته على ماله وهم يفرقونه وبسئلون القاضي ان يأمر بجعل التركة موقوفة حتى يثبتوا عنده حقوقهم فانه لا يجب للقاضي ان يتعرض للورثة بما في ايديهم فان قالوا ان شهود حضور نقيمتها في حاضر المجلس او في المجلس الثاني والوارث يخاف عليه الاتلاف والاسراف او اشهران فلانامات وله غرماء او عرف القاضي هؤلاء المدعين بالصلاح او مال قلبه الي انهم صادقون والوارث مما يخاف عليه الاتلاف والاسراف في الاستحسان لا بأس به ان يقفه ايا ما وكذا سبيل من ادعى وصية من الميت كذا في شرح ادب القاضي للخصاف \* اذا كان الدين بين ثلاثة مشترك على انسان فغاب اثنان وحضر الثالث وطلب نصيبه يجبر المديون على الدفع كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع \* لو ان رجلا قدم رجلا الى القاضي وقال ان ابي فلانامات ولم يترك وارثا غيري وله على هذا كذا كذا من المال فان القاضي يسأل المدعي عليه عن ذلك فان اقر بجميع ما ادعى صم اقراره وامر بتسليم الدين والعين فاما اذا انكر فان اقام المدعي بينة قبلت بينته وامر المدعي عليه بتسليم الدين والعين جميعا وان لم يكن للمدعي بينة واراد ان يحلف المدعي عليه على ما ادعى ذكر الخصاف انه

روى من بعض اصحابنا راجح انه لا يحلف قال الخصاف فيها قول آخر يحلف هكذا في المحيط \*  
 رب الدين اذا اقام البينة على ان الورثة باعوا عبدا من التركة والتركة مستغرقة بالدين فقالت الورثة  
 ان ابانا باع هذا العبد حال حيوته واخذنا ثمن واقاموا البينة فيبينة رب الدين اولى كذا في خزائن المفتين \*  
 التركة اذا كانت مستغرقة بالدين فجاء غريم آخر واراد اثبات دينه بالبينة فانما تقبل بيته على الوارث  
 لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث هذا هو المذكور في سائر الكتب ولم يذكر في شيء من الكتب  
 انه هل يصح اقرار هذا الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر للميت مال آخر يستوفى دين هذا الغريم  
 من نصيب الوارث المقر ينبغي ان يصح ولكن لا يحلف لهذه الفائدة الموهومة كذا في المحيط \*  
 ذكر في فتاوى رشيد الدين ان التركة اذا كانت غير مستغرقة والغريم اثبت الدين على واحد من  
 الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضي ما بحصته من الدين وليس له ولاية بيع نصيب غيره ليقضي  
 الدين ولو كانت التركة مستغرقة لا يبيعه الا برضاء الغرماء كذا في الفصول العمادية \* لو كانت  
 التركة ثلثة آلاف والدين الف وقد قسمت بين ثلثة بنين يأخذ رب الدين من كل واحد منهم ثلث  
 الاف لو ظفروهم حملة عند القاضي اما اذا غفر باحدهم فانه يأخذ منه جميع ما في يده كذا في  
 خزائن المفتين \* وللورثة حق استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا لا احد الورثة اذا امتنع الباؤون ولو  
 امتنع الكل من الاستخلاص ومن قضاء الدين لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا كذا  
 في الخلاصة \* ادعى على واحد من ورثة ميت ديناً وانتهى التركة في يد اجنبي فللمدعى عليه  
 ان يطلب التركة من الاجنبي كذا في التنية \* رجل مات في بلدة وماله وتركته في يد اجنبي حيث توفي  
 وورثته في بلدة اخرى فادعى قوم حقوقاً وموالا بان كان البلد الذي فيه الورثة منتجعاً عن هذه  
 البلدة التي جعل له القاضي وصياً يثبتون ديونهم عليه وان لم يكن منتجعاً لم يجعل القاضي له وصياً لكن يسمع  
 شهود المدعين ويكتب لهم بما يصح عنده من امورهم الى قاضي بلد فيه الورثة ليقضي لهم ثم يكتب  
 ذاك القاضي الى الكاتب ليسلم التركة اليهم كذا في السراجية \* ان لم يكن الميت اوصى الى رجل  
 وكانت ورثته من غير ائس فيهم من يقوم بحجة ينبغي للقاضي ان يجعل لهم وصياً يقوم بامرهم فان اثبت  
 الغرماء حقوقهم بمحضر من هذا الوصي وسأل القاضي ان يأمره بدفعه اليهم من مال الميت  
 فينبغي للقاضي ان يستحلف كل واحد منهم قبل ان يدفع اليهم شيئاً بالله ما قبضت شيئاً من هذا المال  
 الذي



الذي نشتك من فلان ولا من احد اذ اذ اليك عنه ولا قص ذلك قابض بامرک ولا ابرأته منه ولا من شيء منه ولا احوال بذلك ولا بشيء من فلان المبت ولا ارتها بذلك ولا نسي عنه ره من فلان وان لم يدع الوصي ذلك فادخل امر بالدفع اليه وان نكل ام بحكم له شيء وام بامر بالدفع وكذلك ان مات رجل وام يوص الى احد ولم يحلف وارثا وادعى عليه قوم مالا وحقوقا فان القاصي يجعل ذلك وصيانم يدعوهم ببياناتهم على ما يدعون بحصر من هذا الوصي فادثبت التحق حلف المدعي على الوحد الذي مر كذا في شرح ادب القاصي للحصاف \* ترد على ان له كذا على المبت يحلف على انه استواه ولا شيئاً منه وان لم يدع الورثة الا سيغفوا في الفتاوى وان لم يورثه المحليف كذا في التوجيه تأخذ ردي \* لو ان رجلين لهما على رجل الف درهم وهما شريكان فيه والمدبون بحمد الدين يحصر احدهما واثام البيته على ديتهما والشريك الآخر غائب ذكر في المتن ان له على قول ابي حنيفة ربح بقصى الحاصر الخمسمائة واذا حصر الغائب كلف باعادة البيته ولا يجعل الحاصر حصاه عن الغائب في وجه من الوحوة الا ان يكون الاثاف ميراثا بينهما من شخص واحد وان حصر الغائب ولم يندر على اعادة البيته دخل مع شريكه في الخمسمائة التي قص الشريك كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ادعى على رجلين مالا في حقه واثام البيته واحدهما حاصر والآخر غائب والحاصر يقصى على الحاصر نصف المال على المحاصر الا ان يكون كقبلا عن الغائب بامره والبعض عليه بجمع المال كذا في حراثة المتن \* رجل يدعى دينا على رجل وكل المدعى عليه رجلين واثام المدعى شاهدا على احدهما وكيل وشاهد على الوكيل الآخر دار وكذا الوادام شاهد على الموكل وشاهد على الوكيل واثام المدعى عليه شاهد او على وصيه او وارثه شاهد او كان للمبت وصيان واثام المدعى على احدهما شاهدا وعلى الآخر شاهدا رجل ادعى قاضيخان \* الوصي اذا ادعى دينا في تركه والقاصي يصب وصيا آخر ليدعي عليه كذا في الفصول العمادية \* رجل مات وترك اسين فادعى احدهما ان لا بينهما على هذا الرجل الف درهم من ثمن بيع وادعى الآخر انه كان من قرض واثام كل واحد منهما البيته على ما ادعى بانه يتصى لدل واحد منهما بخمسمائة اس لا حدها ان يسارك صاحبه فيما نص كذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يتعلق بالنكاح والمهر من كتاب الدعوى \* في كتاب الاملاء عن محمد ربح فيمن هلك وترك مالا في بدر رجل من دراهم او دباير او عفارا

أورقنا أو غير ذلك فادعى رجل أن ذلك الدين له أودعه المبت أو غصب منه المبت وصدق الذي  
 في يديه المال بذلك وأنه لا يعلم لمست وترك وارثا صغيرا وترك وارثا غائبا فان القاضي لا يدفع إلى  
 المدعى شيئا بأمر الذي في يديه ويجعل في بيت المال بعد النجوم والانتظار كذا في النصوص العمادية \*  
 إذا ادعى بعض المنتسبين من الورثة دينا على المبت وأقام بينه تقبل وتنقض القسمة وأم تكن القسمة  
 أبرأ عن الدين بحلائل مألوفة على عيما من أعيان التركة حيث لا تبيل دعواه كذا في الصغرى \*

الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة رجل من وكلاء باب القاضي ادعى قبل  
 القاضي على ابنه وبن من جهة فلان بن فلان الغائب بآثبات حقوقه وديونه على الناس والغائب  
 عليه عشرة دراهم قرض مرة حتى يسلم التي فلم يجب المدعى عليه لكن وكيل آخر من وكلاء  
 باب القاضي بحضرة المدعى عليه أجاب وقال إن موكلتي يقول ليس علي هذه العشرة وليس لي علم  
 بهذه الوكالة فأقام الوكيل شاهدين على التوكيل وطلب الحكم من القاضي فتضى القاضي بنبوت  
 وكالته والمدعى عليه ساكت لم يجب أصلا وتركيل الوكيل من المدعى عليه ليس بآثبات هل يصح  
 هذا الحكم وهل يثبت التوكيل قبل لاوبه كان بنتى الإمام ظهير الدين وهي واقعة العامة فليحفظ  
 كذا في المحيط \* رجل ادعى أنه وكيل فلان باستدعاء الدين من رجل وأحضره مجلس الحكم  
 فادعى المديون الأبراء والأبناء وقال الوكيل عزائي الموكل أن كان التوكيل بالناس الخصم لا تسمع  
 هذه الدعوى لأنه لا يملك عزاله وإن كان التوكيل بغير الناس من جهته تسمع ولكن إذا ثبت إذا  
 أقام البينة على العزل أما يدون البينة فلا ولو لم يقل هذا ولكنه قال است بوكيل وصدقته الخصم  
 لا يصح وأثر هذا أنه لو أسمع مع الخصم ثم قال است بوكيل وأراد استرداد ما دفع وصدقته الخصم  
 لا تسمع كذا في الخلاصة \* وكه بقبض دينه أو وديعته وصدقته المودع أو الغريم ومع ذلك برهن الوكيل  
 على وكالته ذلك وفانته تطهر فيما إذا حكم بوكالته على المحاصر بالبينة ثم أحضر خصما آخر  
 لا يحتاج إلى إعادة البينة على المحصر الثاني وكذا لو برهن بوكالته على هذا الحق ثم غاب الوكيل  
 وحضر الموكل أو وكيل آخر له في طلب هذا الحق لا يحتاج إلى إعادتها وكذا لو برهن شاهد فردا  
 على هذا الغريم وفردا على غريم له آخر أو وارث له آخر كذا في الوجيز للكردي \*

رجل حضر مجلس القضاء ووكلا رجلا بقبض كل حق له ببخارا والخصومة وليس معهما أحد للموكل  
 قبله حق فان كان القاضي يعرف الموكل باسمه ونسبه قبل وكالته حتى إذا حضر الوكيل بعد غيبة الموكل



رجلا يدعى الموكل عليه حقا تسمع خصومته ولا يكلف اقامة البينة على الوكالة وان كان القاضي لا يعرف الموكل باسمه ونسبه لا يقبل وكالته فان قال الموكل انا اقيم البينة وقال اني فلان بن فلان ليتصبي بوكالتي هذه لهذا الرجل فالتقاضي لا يسمع البينة كذا في الفتاوى الصغرى \* رجل قدم رجلا الى القاضي وقال ان اعلان بن فلان على هذا الف درهم وقد وكلني بالخصومة فيها وفي كل حق له وبقبضه واقام البينة على ذلك جملة قال ابو حنيفة رح لا تقبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة وان اقام البينة على الوكالة والدين جملة يقضى بالوكالة وبعد البينة على الدين وقال محمد رح اذا اقام البينة على الكل يقضى بالكل ولا يحتاج اليه اعادة البينة على الدين وهذا استحسان ومحمد رح اخذ بالاستحسان لحاجة الناس والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا اقام البينة على الدين والوصاية جملة والوارث اذا اقام البينة على النسب وموت المورث والدين كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل اقام البينة على رجل ان فلان بن فلان وكله وملا بن فلان بقبض المال الذي له عليه فمحمد الغريم الدين والوكالة او جحد الوكالة خاصة فاقام الوكيل البينة على الوكالة والدين جملة هل يقضى بوكالتهما او بالدين عند محمد رح تقبل ويتضمن وعندهما لا تقبل واذا ثبت لم يكن لهما ان يقبض حتى يحضر الغائب وبمثله لو اقام هذا الوكيل البينة ان صاحب المال وكله وفلانا الغائب بالخصومة مع فلان او بقبض الدين واجاز ما صنع كل واحد منهما فانه يقضى بوكالته الحاصرون الغائب والوصي لو اقام البينة ان فلانا وصي ابيه والى فلان الغائب عندهما يقضى بوصايته وبوصاية الغائب وعند ابني يوسف رح يقضى بوصايته وحده كذا في الخلاصة \* لو اقام الوكيل بينة على الوكالة قبل ان يركب الشهود اقام البينة على الحق على الغريم تسمع ويقضى به اذا زكيت بينة الوكالة وثبت الوكالة سابقا عليه وبصبر وكبلا في حق جميع اهل البلد اذا كانت الوكالة عامة وكذا الوصي او الوارث اقام بينة على الوصاية والوراثه وقبل ان تركب اقام البينة على الحق ثم زكيت صح وان لم تترك بينة الوكالة او الوصاية بطلت بينة الحق كذا في التاتارخانية ناقلا عن العتابة \* ادعى على آخر الكفالة بمال الاجارة معلقة بالفسخ وقال اني قد فسخنا الاجارة ولزمك المال واقام على ذلك بينة والاجر غائب قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الاجر وانتصبت الكفيل خصما عنه واذا ادعى الكفيل رجوع على الاجران كانت الكفالة بامرهم وان كانت بغير امره لا يرجع عليه فان حضر الاجر قبل ان يأخذ المدعي من الكفيل شيئا وانكر الفسخ لم يلتفت الى انكاره وكان الفسخ

ما يصح كذا في المحبط \* برهن ان له على الغائب الغاوه وداكبل عنه ان ادعى كذا الله مبهمه بان قال للكفيل تكفلت بكل مالك على فلان ولي عليه الف و ذكر شهوده مثل ذلك ونصوا على قبولها قضي بها على الحاضر والغائب وله مطالبه ايها ما شاء ولا يحتاج الى اعادة البيعة بعد حضور الاصل وان مسر الكفيل قال كفلت بالف لي على الغائب ان قال كانت بامره وبرهن حكم بها عليهما كما امر وان لم يدكر الامر وبرهن فعلى الكفيل خاصة فاذا حضر الغائب لا بد من اعادة البيعة كذا في الوحيز للكردري \* ادعى على احراره كفل له انه ان مات فلان مجهلا لود بعني وهي كذا قضاها عليها علي وقد مات فلان مجهلا لود بعني واقام البيعة عليه هل نسمع هذه الدعوى فنند قبل نسمع وفي دعوى الكفيل ان لا بد وان نقول وانا اجزت كذا الله مجلس الكفيل لود كان بعني الشيخ الامام ظهير الدين رح وقد قبل لا يشترط ذلك ودعوى الكفيل تتضمن ذكر الاجارة كدعوى البيع تتضمن ذكر الشراء كذا في المحبط \* لو اقام على الحاضر بيعة ان له عليه وعلى فلان الغائب الف درهم وان الحاضر كفيل عن الغائب بامره يقضي عليهما بالالف ولو ادعى ان الغائب كفيل عن الحاضر لا يقضي الا نصب الحاضر ولو اقام بيعة على ان كل واحد كفيل عن صاحبه ثبت على الحاضر الخمسمائة بالاصالة والخمسمائة والكفيل ثبت على الغائب الخمسمائة بالاعادة لا غير والحاصل ان الكفالة على الغائب لا تثبت والاصالة تثبت اذا ثبتت الكفالة على الحاضر عن الغائب بامره واما بغير امره فلا كذا في التارخاية ناقلا عن العناية \* باع مهنما عذائف وكفل كل مهنما عن الآخر بامره فلقبي احدهما وبرهن عليه بحكم بالالف عليه بصفها الله ووصفها الله وان لم يستوف منه شيئا حتى لقبي المستري الآخر المطالب منه بلا اعادة البيعة كذا في الوحيز للكردري \* رجل ادعى على آخر انه كفل له و فلان الغائب من رجل بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه واقام البيعة فانه يقضي له على الحاضر بالف ويا حذبه ايها ما شاء فان وحده الغائب لا يحتاج الى اعادة البيعة كذا في الخلاصة \* برهن على انه كفيل له عن فلان بالف وحكم به فابرا الكفيل من الكفالة ثم علم فساد الدعوى والحكم وارا اعادة الدعوى على هذا الكفيل على وجه الصحة لا يصح كذا في الوحيز للكردري \* امرأة ادعت على رجل انه كفل لها دينار من صداقها الذي لها على زوجها فلان معلقا بالفرقة وقد تحققت لان الزوج جعل الامر بيدي مني غاب غني شهرا وقد غاب شهرا فطلقت نفسي في مجلسي فاقامت البيعة على الغيبة والامر والطلاق



والطلاق بحضرة الكفيل تقبل وان كان الزوج غائبا ينتصب الكفيل خصما عن الزوج كذا في الخلاصة \* اشترى عبدا بالف درهم وقبض العبد باذن البائع وطلب البائع الثمن فقال المشتري قد كنت احبته على فلان وفلان غائب واقام على ذلك بيته قيات بينته ويتعدى ذلك الى الغائب وفي مثل هذا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب كذا في المحيط \* الباب الرابع عشر

في دعوى السب وفيه خمسة عشر فصلا الفصل الاول في مراتب السب واحكامها وبيان انواع الدعوة واسموت السب مراتب ثلث احدى بالانكاح الصحيح وما هو في معناه من المكاح الفاسد والاحكم فيه انه يثبت من غير دعوة ولا ينقي بمجرد النفي واسما ينقي باللعان في المكاح الصحيح دون الفاسد كذا في الظهيرية \* ولله ان ينفيه ما لم يقرب نسبه صريحا او يظهر منه ما يكون اعترافا من تبول تهنته او شراء متاع الولادة او تطايل المدة مع العلم بالولادة او يقع الاستغناء عن نفيه او يقع فيه حكم لا يقبل النقض والابطال متى وجد كما اذا جنى هذا الولد جنابة وقضى القاضي على عائلته الاب بالارش لا يستطيع نفي هذا الولد لانه وقع فيه حكم لا يقبل النقض والبطالان والمرجع في معرفة تطاول المدة العرف والعادة فاذا مضى من المدة ما ينفي فيها الولد عادة وام بنف فليس له ان ينفيه بعد ذلك هذا روايه عن ابي حنيفة راجح وروى عنه رواية اخرى ان يفوض ذلك الى رأي القاضي وعن ابي يوسف ومحمد راجح انهما قدر المدة الطويلة الاربعين فبعد الاربعين لا يصح النفي هكذا في المحيط \* اذ انفى الرجل ولد امرأته بعد امات او كان حيا فمات قبل اللعان فهو ابنه لا يستطيع ان ينفيه وكذلك لو قتل الولد كذا في المبسوط \* وروى عن ابي يوسف راجح رجل جاءت امرأته بولد فنفته ولم يلاعنها حتى فذبحها اجنبى بالولد فحدثت السب ولا تلاعن بينهما كذا في المحيط \* المراتبة الثانية ام الولد والاحكم فيها ان نسب ولدها يثبت بدون الدعوة اذا كانت بحال يحل للمولى وطنها اما اذا كانت بحال لا يحل للمولى فيها وطنها لا يثبت نسب ولدها بدون الدعوة الا يرى انه لو كاتبها المولى ثم جاءت بولد لا يثبت النسب من المولى بدون الدعوة وللمولى ان ينفيه اذا لم تطاول المدة مع العلم بالولادة ولم يقربه صريحا ولم يقع الاستغناء عن نفيه ولم يقع فيه حكم لا يقبل النقض والابطال كذا في المحيط \* امه لرجل ولدت فلم ينفيه حتى مات الولد فهو لازم له لا يستطيع ان ينفيه وتاويل هذه المسئلة في ام الولد وكذلك ان جنى جنابة فقضى القاضي به على عائلته لم يستطع نفيه بعد ذلك وكذلك لو جنى عليه فحكم فيه بتصاص او ارش كذا

في المبسوط \* ولم يذكر في ام الولد ما اذا قبل التهنئة ولا شك انه يكون اقرارا فقد ذكر في الفتاوى انه لو هني المولى بولد الامة فسكت يكون اقرارا بقبول التهنئة اذا زوج الرجل ام وادة من رجل ومات عنها زوجها او طلقها وانقضت عدتها ثم جاءت بولد بستة اشهر منذ انقضت فهو ابن المولى وله ان ينفقه مالم يوجد منه احد الاسباب التي ذكرنا كذا في المحيط \* وان كان حرمها على نفسه او حلف ان لا يثربها يلزمه ولدها مالم ينه كذا في محيط السرخسي \* ذكر بن سماعه في نوادره عن ابي يوسف ومحمد ر ح ام واد قبلت ابن سيدها فاعتقها مولاهما فجاءت بولد ام يلزمه الا ان تجيء به لافل من ستة اشهر منذ حرمت على سيدها كذا في محيط السرخسي \* لو كانت ام ولد المسلم محوسبة او مرتدة لم يلزمه ولدها الا ان يدعيه او جاءت به لافل من ستة اشهر بعد الردة كذا في المبسوط \* واو حرمت بالحض او بالنكاح او الاحرام او الصوم فان نسب ولدها ثبت منه ولو تزوجها المولى ثم جاءت بولد فالولد من الزوج وان ادعاه المولى لم يثبت نسبه منه وكذلك لو كان النكاح واسدا او دخل بها كذا في الفتاوى \* ام الولد الجارية التي استولدها الرجل بملك اليمين واستولدها بملك النكاح ثم اشتراها بعد ذلك او ملكها بسبب آخر واستولدها بالشبهة ثم اشتراها بعد ذلك او ملكها بسبب آخر واذا استنطت امة الرجل سنطا استبان خلقه او بعض خلقه تصير ام ولد له وان لم يستن شي من خلقه لا نصير ام ولد له فل ابو يوسف ر ح اذا اقر الرجل ان جاريته هذه قد استنطت منه فهذا اقرار انها ام ولد له كذا في المحيط \* ولو اقر ان امته قد ولدت من دار اسنطت من سنط مستعين الخلق ثم ولدت بعد ذلك بستة اشهر وهو غائب او مريض فانه يثبت النسب منه مالم ينفقه فان نفقه يتقى بمجرد نفقه عندنا كذا في المبسوط \* امة بين شريكين جاءت بولد فادعياه يثبت النسب منهما فولدت آخر لا يلزمها الا بالدعوة وان ادعاه احدهما يلزمه ويضمن عندهما حصه شريكه من الام واودعه عند بي حنيفة ر ح لا كذا في محيط السرخسي \*

المحنة الثالثة الامة والحكم فيها ان نسب ولدها بعد الولادة لا يثبت بدون دعة المولى ويستوى في ذلك ان يدعي المولى نسب ولدها بعد الولادة او يدعي نسبه وهو في بطنها بان قال هذا الحمل الذي في بطن امي هذه مني او قال هذا الولد الذي في بطن هذه مني في الاصل رجل له امة حامل قال ان كان حبلها غلاما فهو مني وان كانت جارية فهو من فلان او قال فليس مني فولدت غلاما وجارية لافل من ستة اشهر يثبت نسبهما منه كذا في المحيط \* رجل عالم جاريته فيمادون الفرج



فانزل فاخذت الجارية مائة في شيء فاستد خلته في فرجها فعلق من ابي حنيفة ر ح ان الولد ولده وتصير الجارية ام ولد له كذا في مناوي قاضيان \* الامة اذا جاءت بولد فهنى المولى فسكت لا يكون قبولا كذا في الدخيرة \* ولو قبل المولى التهنئة كان اعترافا كذا في المحيط \* لو احصن المولى ابنه ووطئها فجاءت بولد يستحب له ان يدعيه لان الظاهر انه منه ولكن لا يثبت النسب ما لم يدع وهذا اذا لم يعلم حقيقة انه منه فاذا علم انه منه يجب دليبه ان يدعي ولا ينكر ولا ينفي وان لم يحصنها فله ان يكر كذا في المحيط \* روى ابراهيم عن محمد ر ح في رجل وطئ جارية له وام بيوتها بيتا ولم يحصنها قال ابو حنيفة ر ح له ان ينمي ولدها ويبيعها فاما في قول فاحب ان يعتق ولدها وينتفع منها اذا مات اعتقها كذا في المحيط \* امد ولدت وادعت ان مولاها قد اقر به وجحد المولى وشهد عليه شاهد انه اقرب ذلك وشهد آخر انه ولد على فراشه لم تقبل شهادتهم كذا في المبسوط \* وان اتفق الشاهدان على اقرار المولى انها وادت منه قبلت شهادتهما وكذلك اذا شهدا على نفس الولادة على فراشه كذا في المحيط \* ولو كان المولى ذميا والامة مسلمة فشهد ذميان عليه بذلك جاز فان كان المولى هو المدعي والامة جاحدة لم تجز شهادته الدمين عليها وتأويل هذه المسئلة انها تجحد المملوكية للمولى فانها اذا كانت تقرب ذلك بفرد المولى بدعية نسب ولدها ولا عبرة لتكذيبها ولو كانا مسلمين وشهد على الدعوة ابو المولى وحده لم تجز الشهادة وان شهد بذلك ابناء المولى جازت الشهادة اذا كان المولى جاحدا لذلك كذا في المبسوط \* الدعوة ثلاثة انواع دعوة استيلاء ودعوة تحرير وهي دعوة الملك ودعوة شبهة الملك اما دعوة الاستيلاء ان يدعي نسب ولدا اصل علوقه يعلم انه كان في ملكه وتصح في الملك وغير الملك وتستند الى وقت العلوق وتوجب فسخ ما جرى من العقود اذا كان الولد محل النسب وفسخ العقد فيه ويجعل معترا بوطئ الجارية مستندا الى وقت العلوق وامومية الولد يتبع اثبوت النسب في الولد واما دعوة التحرير ان يدعي نسب ولدا لم يكن علوقه في ملكه وانما تصح في الملك لا في غير الملك ولا يجعل معترا بوطئ الجارية ولا توجب فسخ العقد فيه وفي كل موضع امكده اثبات العتق تصح والا فلا حتى لو اشترى جارية حامل ثم ادعى المشتري الولد كانت هذه دعوة تحرير واما دعوة شبهة الملك ان يدعي ولدا جارية ابنه كذا في محيط السرخسي \* وشرط صحنها ان يكون للاب تأويل ملك في جارية ابنه من وقت العلوق الى وقت الدعوة وولاية التملك ايضا من وقت العلوق الى وقت الدعوة وان تكون الجارية من محل النقل من ملك الى ملك كذا في المحيط \* ثم اذا اجتمعت الدعوتان فدعوة الاستيلاء

اولى من دعوة التحريم وان سنها دعوة التحريم فهي اولى ودعوة التحريم اولى من دعوة شهة الملك ودعوة حب المكاح اولى من الدال واسدا كان السداح او صحبها كذا في محيط السرخسي \*

النص الثاني في دعوة البائع والمشتري باع امة فولدت عند المشتري فان جاءت بالولد لانيل من ستم اشهر من وقت البيع وادعى البائع الولد وشهد شاهدان على اقرار البائع به ثبت نسبه منه فتصير الجارية امة وولد له ويقتضى البيع ويبرئ الثمن على المشتري هكذا في محيط السرخسي \* وان اعدا المشتري صحته دعوته وبثبت السب منه وعاررت الجارية امة وولد له وكانت دعوة المشتري دعوة تحريم حتى كان للمشتري ولاء على الولد كذا في المحيط \* وان ادعى امة مع امة الدعوى اولى وان ادعى امة على النعائب والسابق منهما اولى ايها كان هكذا في محيط السرخسي \* وان جاءت بولد بستم اشهر فصاعدا لم يثبت بينهما وبين ستمين من وقت البيع وقد علم ذلك وان ادعى البائع نسب الولد وحده لا تصح دعوته الا بتصديق المشتري وان ادعى المشتري وحده صحته دعوته ويحب ان تكون دعوته دعوة استيلاء حتى كان الولد حرا لاصل ولا يكون للمشتري ولاء كذا في المحيط \* وان ادعى امة مع امة امة امة تصح دعوة المشتري دون البائع وان جاءت بولد لاكثر من ستمين لا تصح دعوة البائع الا بتصديق المشتري فان صدق المشتري بثبت منه السب ولا يستنقض لبيع ولا تصير الجارية امة وولد له ويثبتى الولد ملكا للمشتري هكذا في محيط السرخسي \* وان ادعى المشتري وحده صحته دعوته وكانت دعوته دعوة استيلاء كذا في المحيط \* وان ادعى امة مع امة امة تصح دعوة المشتري وهذا كله اذا علم مدة اولاده واما اذا لم تعلم مدة اولاده بعد البيع فن اختلفا في المدة لا تصح دعوى البائع الا بتصديق المشتري وتصح دعوة المشتري فان ادعى امة مع امة لا تصح دعوة واحد منهما وان سبق المشتري صحته دعوته وان سبق البائع لا تصح دعوة واحد منهما سواء كان البائع ذميا او مكاتبه والمشتري حرا او مسلما وادعى البائع قبل اولاده يكون موثوقا لينصل حيا فينعتدوا وام يكن اصل الحبل عند البائع بان كان اشتراها حيا ثم باع لا تصح دعوته وانقول البائع ان الحبل عنده كذا في محيط السرخسي \* لو حبلت امة في ملك رجل فباعها فولدت في يد المشتري باقل من ستم اشهر منذ باعها فادعى البائع الولد وقد اعتق المشتري الام فهو ابنه ويحكم بحريته ولا يصح في حق الام حتى لا تصير امة ولده ولو كان المشتري اعنق الولد لا تصح دعوته لا في حق الولد ولا في حق الام وبما اذا اعتنق الام يرد عليه



عليه حصته من الثمن عندهما وعندة يرد كل الثمن في الصحيح وذكر في المبسوط يرد حصته من الثمن لا حصتها بالاتفاق هكذا في الكافي \* ولود برها واستولدها ثم ادعى البائع الولد يجب عليه رد حصة الولد من الثمن ولا يرد حصة الام بلا خلاف فان دبر ولا تصح دعوته هكذا في محيط السرخسي \* ولومات الام ثم ادعى البائع نسب الولد صحت دعوته ويرد البائع جميع الثمن في قول ابي حنيفة رح ولو كان المشتري باع الام او ورهبها او رهنها او اجرها او كاتبها ابطلت جميع ذلك وردتها على البائع كذا في المبسوط \* ولومات الولد في يد المشتري او قتل واخذ قيمته فادعاه البائع فدعوته باطلة وكذلك لو كان المشتري اخراج الولد عن ملكه فاعتته الذي صار له او دبره او مات عنده ولو باعه المشتري او رهنه او اجره او كاتبه بنقض ذلك ويثبت النسب كذا في الحاربي \* ولو قطعت يد الولد فاخذ المشتري نصف قيمته ثم ادعاه البائع صحت دعوته لكن الارش يبقى سالما للمشتري فترد الجارية مع ولدها على البائع بجميع الثمن الا حصة اليد وكذلك لو كان القطع في الام كذا في المبسوط \* ووقفقت عينا فدفعه المشتري واخذ قيمته صحت الدعوى ويرد الثمن ويرجع الجاني على المشتري بالقيمة ولا ارش على الجاني عند ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي \* اذا حبلت الامة عند رجل فباعها وقبض الثمن فولدت عند المشتري لا قل من ستة اشهر فادعاه البائع وكذبه المشتري ثم قتل الولد بعد ذلك ارتفعت يده عمدا او خطأ فعلى الجاني في ذلك ما عليه في الجنابة على الاحرار وان كانت الجنابة على الام كان على الجاني ما في الجنابة على امهات الاولاد ولو جنى الولد كان جنابته كجنابته الحر وجنابته كجنابته ام الولد وان لم يكن القاضي قضى ذلك وان كانت الجنابة منهما قبل الدعوة فهي على البائع دون المشتري وهو مختار ان كان عالما بها كذا في الحاربي \* اذا ولدت الجارية المبيعة في يد المشتري ولد الاقل من ستة اشهر وكبر ابنها وولد له ابن عند المشتري ثم مات الابن الاول ثم ان البائع ادعى الولد الثاني لا تصح دعوته وولد الملا عنه اذا كبر وولد له ولد ثم مات الولد المنفي وبقي ابنه فادعاه الملا عن صحت دعوته كذا في المحيط \* الامة المشتراة اذا جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء فشهد شاهدان ان البائع ادعى نسب هذا الولد حين ولدوا نكرها البائع ان كان المشتري يدعي ذلك بالشهادة مقبولة وان كان المشتري لا يدعي ذلك فان كان الولد اثني فكذلك الجواب تقبل الشهادة وان كان الولد ذكر فكذلك الجواب عند ابي يوسف ومحمد رح تقبل

هذه الشهادة واما على قول ابي حنيفة ربح كان ينبغي ان لا تقبل هذه الشهادة لاني حق الوالد لان الشهادة على عتق العبد عدة بدون الدعوى غير مقبولة ولا في حق الجارية لان حق الجارية في هذا الباب ينفع والى هذا مال بعض مشائخنا وبعضهم قالوا لا بل هذه الشهادة مقبولة عند ابي حنيفة ربح ايضا لان ان قامت على عتق العبد الا انها تضمنت حرمة النرج حتى لو كانت الام مينة لا تقبل هذه الشهادة عنده والى هذا مال الشيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده وقال بعضهم لا بل هذه الشهادة مقبولة عند ابي حنيفة ربح وان كانت الام مينة اذ ليس المقصود عتق الولد وانما المقصود ثبوت النسب والعتق بقاء عليه ويجوز ان يثبت النسب بالشهادة من غير دعوى والى هذا مال شمس الائمة الحلواني هكذا في الذخيرة \* اذا حبلت الامة عند رجل فباعها ثم ادعى الحبل قبل ان تلد وقال المشتري ليس لها حبل واراها النساء فقلن هي حبلني فاني لا اجيزد عونه في ذلك حتى تضع الامة وكذلك ان صدقه المشتري في الحبل ولكنه يقول ليس منك فانه لا يصدق في الدعوة حتى تضع فان جاءت به لاقل من ستة اشهر فهو ابنة وان جاءت لاكثر من ستة اشهر لم يصدق عليه كذا في الحاوي \* فان ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت البيع فقال المشتري اصل الحبل لم يكن في ملكك انما اشتريتها وهي حامل وقال البائع لا بل اصل الحبل كان في ملكي فالقول قول البائع فان اقاما جميعا البينة والبينة البينة البائع ولا شك في هذا على قول ابي يوسف ربح واختلف المشائخ على قول محمد ربح منهم من قال قوله هكذا ومنهم من قال على قوله البينة البينة المشتري واصل هذا فيما اذا اختلف في تاريخ الشراء وقد ولدت الجارية في يد المشتري بعد البيع بيوم وادعاه البائع فقال المشتري لم تحبل عنك وانما اشتريتها قبل ان يعتقني مند شهر وقال البائع لا بل اشتريتها منذ سنة فالقول قول البائع فان اقاما جميعا البينة والبينة البينة البائع عند ابي يوسف ربح وعند محمد ربح البينة البينة المشتري كذا في المحيط \* اذا باع امته فولدت عند المشتري فقال البائع بعثها منك مند شهر والولد مني وقال المشتري بعثها مني لاكثر من ستة اشهر والولد ليس منك فالقول للمشتري بالاتفاق فان اقاما البينة فالبينة للمشتري ايضا عند ابي يوسف ربح وعند محمد ربح البينة للبائع كذا في الكافي \* رجل اشترى جارية فظهر بها حبل بعد ايام فخاصم البائع فقال له البائع امسكها عندك فان ثبت فهو مني وامر غلامه بان يرد الثمن الى المشتري ويقبض الجارية منه فاسقطت الجارية سقطا مستبين



الخلق بعد هذا القول لاقل من اربعة اشهر وهو مائة وعشرون يوما كان الولد منه وعليه رده وكانت  
الجارية ام ولد له وترد كذا في الواقعات الحسامية \* اذا ولدت الجارية المبيعة بنتا لاقل من ستة اشهر  
من وقت البيع ثم ولدت البنت ابنا فاعتق المشتري ابن البنت ثم ادعى البائع نسب البنت فانه  
تصح دعوته واذا صحت دعوته في حق البنت صح في حق ابنها حتى يبطل حق المشتري كذا  
في المحيط \* وكذلك اذا كانت الابنة ولدت ابنة كذا في المبسوط \* ولو ولدت بنتا عند البائع ثم البنت  
ابنا ثم باع الابن فاعتقه المشتري ثم ادعى البائع البنت بطل البيع والعنق ولو باع البنت واعتقها المشتري  
ثم ادعى البائع البنت لا تصح ويعتق ابن البنت الذي عنده وان لم يثبت النسب منه هكذا  
في محيط السرخسي \* اذا حبلت الامة فولدت في يدهم مولاهم باعها فزوجها المشتري من عبدة فولدت  
له ولدا ثم مات العبد عنها فاستولدها المشتري ثم ادعى البائع الولد الذي عنده يثبت نسبه منه ويرد اليه  
ابن العبد بحصته من الثمن ولولم يستولد المشتري الام كانا جميعا مردودين عليه ويعتبر في الانقسام  
قيمتها وقت البيع وقيمة الولد الثاني وقت الانفصال ويعتق بموت البائع من جميع ماله فان ادعى البائع  
ابن العبد انه ابنه عتق عليه ولم يثبت نسبه منه كذا في المبسوط \* لو باعها وهي حبل فولدت عند المشتري  
بعد البيع بيوم ثم ولدت آخر بعد ذلك بسنة من غير زوج فادعى البائع والمشتري معا الولدين فهما  
ابنا البائع ولو بدأ المشتري فادعى الولد الثاني جعلته ابنه وجعلتها ام ولده فان ادعى البائع بعد  
ذلك الولد الاول اثبت نسبه منه بحصته من الثمن وان لم يدع واحد منهما شيئا حتى ادعى البائع  
الولد الثاني خاصة لم يصدق وكذلك ان مات الاول ثم ادعاهما البائع كذا في الحاربي \* قال  
محمد ر ح في الجاه مع رجل له جارية فحبلت فباعها من رجل فولدت في يد المشتري وادافا دعوى  
الولد ابوا البائع وكذبه المشتري وصدقه البائع او كذبه فدعوته باطلة ولا يثبت نسب الولد منه وان صدقه  
المشتري وكذبه البائع صحت دعوته ولكن لا يسترد المشتري عن الثمن بتصديقه ابوا البائع في دعوته  
ولا يضمن ابوا البائع شيئا من قيمة الجارية للبائع وليس للمشتري على ابى البائع شيئا من قيمة الجارية  
ولا من قيمة الولد ولو صدقاه جميعا صارت الجارية ام ولده ويثبت نسب الولد منه ورجع المشتري بالثمن  
على البائع وضمن الاب قيمة الجارية للبائع كذا في المحيط \* امه ولدت ولدين في بطن واحد فباع المولى  
احدهما فادعى ابوا البائع ولدين وكذبه البائع والمشتري صحت الدعوة ويثبت نسب الولدين وعتق  
ما في يد الابن بغير قيمة وما في يد المشتري عبد بحاله كذا في محيط السرخسي \* فان كان باع الجارية

مع احد الوالدين ثم ان البائع ادعى نسب الوالدين جميعا وكذبه المشتري والبائع فعلى قول محمد ر ح دعوى الاب باطالة وعلى قول ابي يوسف ر ح دعوى الاب لا تصح في حق الجارية ولا تصير الجارية ام ولد له وتصح دعواه في حق الولدين سبا ولا تصح دعواه في حق الوالدين حرية فلا يحكم بحرية الراد المبيع بل يكون عند المشتري والولد الباقي يكون حرا بالقيمة وان صدقه المشتري وكذبه البائع فالجارية تصير ام ولد له بخلاف وعليه قيمتها الابن ويثبت نسب الوالدين منه بخلاف وبصير الوالد المبيع در بغير قيمة بخلاف اما الوالد الباقي فهو حر بالقيمة على الاب عند ابي يوسف ر ح وعند محمد ر ح هو حر بغير قيمة وان البائع صدقه ولده فيما ادعى وكذبه المشتري يثبت نسب الوالدين من ابي البائع في قول ابي يوسف ر ح وعلى قول محمد ر ح ينبغي ان لا يثبت نسب الوالدين والصحيح انه قول المال ثم ان محمد ر ح ذكر في الكتاب حكم الوالد في هذا الفصل ولم يذكر حكم الام وكان القاضي الامام ابو خازم والناسي الامام ابو الهيثم يقولان على قياس قول ابي حنيفة ر ح ضمن البائع قيمة الجارية بما ولد له دعي وهو الاب وبث من الاب له وهو ابنه قيمته اقد قال اكثر منا نخا لا يضمن احد من الاب والابن لصاحبه شيئا بالاتفاق هكذا في المحيط \* اذا ولدت الامه المبيعة ولدين في بطن واحد لا قل من سند اشهر ودعي البائع احد هما صحت دعواه ويثبت نسبهما منه ويطل ما حرم فيه من العتق من عتق وبيع وكذلك ان جاءت باحد هما الاقل من سند اشهر والاخر لاكثر وادعاهما المشتري او اثم البائع لم يصدق البائع وهما ابنا المشتري واوجب على احدهما اخذ المشتري الارش ثم ادعاهما البائع صح والارش والكسب للمشتري ولو قبل احد واخذ المشتري قيمته كانت قيمة المقتول لورثته ولا يتحول الى الدية ولو اعتق المشتري احد هما ثم قتل وترك ميراثا واحد المشتري دية وارثه بالولاء ثم ادعاهما البائع نصح وبأخذ الدية والميراث من المشتري ويطل الولاء كذا في محيط السرخسي \* واذا ولدت الامه عند رجل ولدين في بطن واحد فباع احدهما وادعى المشتري الولد الذي اشتراه انه اب له صحت دعواه ويثبت نسب الوالدين منه ولا يعتق الوالد الاخر ولا تصير الجارية ام ولد له كذا في المحيط \* باع احد التوأمين وادعى نسب الآخر ثبت نسبهما ولو كان اعتقه مشريه بطل عتقه هذا اذا كان اصل العلوق في ملكه وان لم يكن اصل العلوق في ملك البائع والمسئلة بجماله يثبت نسب الوالدين من البائع ايضا ويعتق الذي عند البائع على البائع ولا يطل



عق المشتري في الذي عنده ولا يبطل بيعه كذا في الكافي \* رجل اشترى عبدين توأمين ولدا في ملك غيره فباع احدهما ثم ادعى نسبهما بثبت نسبهما منه ولكن لا ينتقض البيع في الآخر وكذلك لو ادعاهما المشتري بثبت نسبهما منه والدي عند البائع يبقى مملوكا له كما كان كذا في المبسوط \* رجل له جارية حبلى عنده فولدت ابنا فكبر عنده فزوجه امته له فولدت له ابنا ثم باع المولى هذا الابن واعتقه المشتري ثم ادعى البائع نسب الولد الاكبر بثبت نسبه وبطل العتق والبيع ويلزمه الثمن وان لم يكن ادعى البائع نسب الولد الاكبر لكن ادعى نسب الولد الباني لا تسع دعواه كذا في التاتارخانية نافلا عن الخزائن \* اذا اشترى الرجل امته وولدها واشتراها وهي حامل ثم باعها ثم اشترها من ذاك الرجل او من غيره وادعى ولدها فدعوته جائزة اذا كان الولد في ملكه يوم يدعيه ولا يفسخ شيء من البيوع والعقود التي حرت فيه وفي امه ولو كان اصل الحمل عنده بطلت بذلك البيوع والعقود كلها كذا في الهدايي \* اشترى عبدا واشترى ابوه اخاه وهما توأمين فادعى احدهما من في يده بثبت نسبهما منه وعتق الذي في يده الاخر بالقرابة كذا في محيط السر خسي \* ولو اشترى جارية على انه بالخيار فيها ثلاثا فولدت عنده في الثالث ولد ادعاه المشتري صحت دعوته ولو كان الخيار للبائع فادعى المشتري الولد فالبائع على خبارة فان اجاز البيع ثبت النسب من المشتري كما لو وجد والد دعوة بعد الاجازة وان نقض البائع البيع بطلت دعوة المشتري كذا في المبسوط \* واذا اخذ الرجل امين من رجل على انه بالخيار باخذ ايتهما شاء بالف درهم وبرد الاخرى فولدتا عنده واقراهما منه الا انه لم يعين التي وطئها او لا فقراره صحيح في ولد احدهما وهي التي تناولها البيع ويتعين باختيار المشتري فيؤمر بالبيان مادام حيا فان مات قبل البيان والبيان الى الورثة فان قالت الورثة ان ابانا وطئ هذه الجارية او لا فانه ثبت نسب ولد هذه من الميت ويرث معهم وتصير هي ام ولد للميت وتعتق بموته وعلى الورثة ثمن هذه للبائع وبؤدون ذلك من تركة الميت ويردون الامه الاخرى على البائع مع عقرها فتكون امه البائع كما لو حصل هذا البيان من الميت وان قال بعض الورثة ان ابانا وطئ هذه او لا وقال بعض الورثة لا بل وطئ هذه الاخرى او لا كانت التي قال لها بعض الورثة اولاهي التي وطئها الميت او لا متعينة للاستيلاد وترد الاخرى وان اتفقت الورثة انهم لا يدرون التي وطئها الميت او لا فانه لا يثبت نسب احد من الولدين من الميت ولكن يعتق نصف كل واحد من الولدين ونصف كل واحدة من الجاريتين وسعت كل واحدة من الجاريتين

كتاب الدعوى ( ١٦٢ ) ( الباب الرابع عشر ) الفصل الثالث

وكل واحد من الولدين في نصف القيمة وردت الورثة على البائع نصف ثمن كل واحدة من التجارينين  
ونصف العقر من التركة فان لم يمت المشتري وادعى نسب الولدين وادعى البائع نسب الولدين  
ايضا فهذا على وجهين الاول ان تكون الدعوة من البائع بعد دعوة المشتري وفي هذا الوجه  
تصح دعوة البائع في الولد الذي يرد عليه وفي امه كيف ما جاء تبا الولدين لافل من ستة اشهر من وثقت  
البيع او ستة اشهر وان ادعى هذا جميعا ان جاء تبا الولد ستة اشهر فده دعوة البائع صحيحة فيما صار له  
ولا تصح دعوته فيما صار للمشتري وان جاء تبا الولد لافل من ستة اشهر ودعوة البائع او الباني في الولدين  
كذافي المحيط \* باع ام ولده والمشتري يعلم انها ام ولد للبائع فجاءت بولد فادعاه المشتري لا تصح  
ويكون ابن البائع وان ثبته ثبت من المشتري استحسانا ويكون البائع بمنزلة امه وكذلك لو لم يعلم  
المشتري بانها ام ولد للبائع الا ان الولد يكون حاد اذ انبأه البائع وادعاه المشتري كما  
في محيط السرخسي \* الفصل الثالث في دعوة الرجل وادعائه انه ولدت امه رجل وادعى  
ابوه الذاد ولم يكن اصل الحمل عند ابه وكذلك الابن لم تجرد عوته الا ان يصدق له المولى فتصح دعواه  
ولا يملك التجار بذكرها اذا ادعاه اجسي وبعث على المولى وكذلك لو ادعى ولد مدبر ذابنه او ولد  
ام ولد المني من جهة الابن او ولد مكاتبه الذي ولدته في الكفاية او غيرها لا تصح دعواه الا بتصديق  
الابن كذا في محيط السرخسي \* اذا اشترى الابن امه حاد ملا وباعها قبل ان تلد ثم ولدت وادعاه  
ابو البائع لا تصح دعوته هذه في المبسوط \* جارية رجل حلت في ملكه فباعها وهي حامل وبعثها  
المشتري ثم اشترى البائع فوضعت حادها في يده لافل من ستة اشهر فادعاه ابو البائع الاول وكذلك  
انه في ذلك كانت دعوة الاب باطلقة او صدقه الابن كانت الجارية ام ولد له بالقيمة ويثبت نسب  
الولد ويكون حرا غير قيمته ولو ان المشتري ام يبعها من البائع ولم يرد لها بعيب نقضاء القاضي او غير  
قضاء القاضي او بخيار الشرط او بخيار الرؤية او كان البيع فاسدا وقد قبضها المشتري فبهرها على  
البائع بخدم فساد البيع ثم ان اب البائع ادعى الولد فهذا الاول سواء كذا في المحيط \* اذا كانت  
الرجل امه وقد وثقها ثم وادت بعد ذلك فادعاه ابوه جازت دعوته كذا في الحاوي \* واذا قال الاب  
ونعت على جارية امي واداعا علم انها امي حرام تصح دعوته ويثبت نسب الولد كما لو لم يعلم  
كذا في المحيط \* اذا ادعى ولد جارية ابنه وضمن قيمتها لابن ثم استحقها رجل فانه يأخذها  
بعقرها وقيمتها وادعاه من الاب ثم يرجع الاب على الابن بما اخذ منه من قيمة الجارية كذا



كتاب الدعوى ( ١٦٣ ) ( الباب الرابع عشر ) الفصل الرابع

في الذخيرة \* ولو كان الابن ادعى الولد ثم ادعى الاب او ادعى معانا الابن او ابى هكذا  
في السراج الوهاج \* ان ادعى ولد جارية ابنه والابن حر مسلم والاب عبد او مكاتب او كافرا لم يصح  
دعوته ولو كان الاب مسلما والابن كافرا صححت دعوته وهو الصحيح ولو كانا جميعا من اهل الذمة  
وملكنهما مختلفتة جازت دعوة الاب فيه كذا في المبسوط \* اذا حبلت جارية الرجل في ملكه وولدت  
ولدا فادعاه الجدة والوالد حي حقيقه او اعتبارا بان كان الوالد حرا مسلما فدعوة الجدة باطله فان كان  
الوالد نصرانيا او الجدة والحافد مسلمين او كان الاب عبدا او مكاتب او الجدة والحافد حريين صححت دعوة  
الجدة ولو كان الاب مرتدا او الجدة والحافد مسلمين فدعوة الجدة موقوفه عند ابن حبيته ربح ان اسلم الاب  
بطلت دعوته وان مات او قتل على رده صححت دعوته وان كانوا جميعا حرا او مسلمين ثم مات الاب  
والجارية حامل فوضعت حملها لابل من سنة اشهر منذ مات الاب فادعاه الجدة لم يصح دعوته  
وكذلك لو كان الاب نصرانيا او الجدة والحافد مسلمين ثم اسلم الاب والجارية حامله فوضعت حملها  
لافل من سنة اشهر كانت دعوة الجدة باطله وكذلك لو كان الوالد مكاتباً فادعى بدل الكتابه فعنق  
قبل دعوة الجدة او كان عبدا فعنق قبل دعوة الجدة كانت دعوة الجدة باطله كذا في المحيط \* لو كان الاب  
معتوها من حين العلوق الى حين الدعوة ودعوة الجدة مقبولة فان افاق المعتوه ثم ادعى الجدة فدعوته  
باطله كذا في الحاوي \* وان لم يدع الجدة الولد حتى افاق الاب وانما ادعاه الاب بعد ما افاق  
في الاستحسان تصح دعوته هكذا في المحيط \* الفصل الرابع في دعوة ولد الجارية المشتركة  
اذا كانت الامتدبين رجلين في ملكهما وولدت وادعاه احدهما ثبت النسب وصارت الجارية ام ولد له  
ويملك نصيب الشريك بالتبعية موسرا كان او معسرا ويضمن نصف العترة لم يضمن من قيمة الولد شيئا  
كذا في الحاوي \* فان قال المدعي لصاحبه ان هذه الجارية فدوات منك وادعاه عتته وقبل ان تلد مني  
وصارت ام ولدك وصدقه صاحبه في ذلك وكذبته الجارية فانهما لا يصدقان على الجارية وعلى ولدها  
حتى لا يبطل ما ثبت لهما من الحقوق من جهة المدعي ولا يبطل الصمان من المدعي ولكن يضمن  
المقر نصف قيمتها ام ولد ومن مشائخنا من قال هذا قولهما اما على قول ابي حنيفة ربح لا يضمن المقر  
للمقر له شيئا وقيل لا بل هو قولهم جميعا والاول اشبه واقرب الى الصواب فان اكتسب الجارية اكتسابا  
وقتل هي او ولدها فذلك كله للمقر ولو قال هذا المدعي للشريك كنت اعتقتها انت قبلها هذا  
وصدقه الشريك في ذلك فالامة تعتق ولا ضمان على الواطئ في نصف قيمتها ولا في نصف عتريها

جارية بين اثنين قال احدهما هذه ام ولدني وام ولدك او قال ام ولدنا فان صدقه صاحبه في ذلك صارت الجارية ام ولد لهما ولا ضمان لواحد منهما على الآخر كما لو ادعى عاوان كذبه صاحبه في ذلك ضمن المقر لشريكه نصف قيمتها موسرا كان او معسرا وضمن ايضا نصف العقر لشريكه ثم يكون نصيب الجارية ام ولد للمقر ونصفها موقوف بمنزلة ام الولد فان عاد الشريك الى التصديق صارت ام ولد بينهما ويرد ما اخذ من الضمان وان لم يعد الى التصديق فنصفها ام ولد للمقر ونصفها موقوف بمسند ام الولد بخدم المقر يوم او يوقف يوما فان مات احدهما ففي فصل التصديق عتقت ايتها مات ولا سعاية عليها للمحي في قول ابي حنيفة رح وعندهما عليها السعاية وفي فصل النكاذيب كذلك تعتق ايتها مات ولا سعاية عليها للمذكروا مات المكر عتقت ولا سعاية عليها للمقر عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كذا في المحيط \* ولو كانت الجارية بين ثلثة او اربعة او خمسة وادعوه معا فبرابنهم جميعا ثبت نسبه منهم والجارية ام ولد لهما عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح لا يثبت من اكثر من اثنين وقال محمد رح لا يثبت من اكثر من ثلثة كذا في البدائع \* واذا كانت الاصلاء مختلفة والحكم في حق الولد لا يختلف اما الاستيلاء فثبت في حق كل واحد بحصته كذا في الحاوي \* دعوة الولد اذا تعذر اعتباره دعوة الاستيلاء تعتبر دعوة التحرير قال محمد رح في الزيادات جارية بين رجلين ولدت لستة اشهر فصاعدا منذ ملكها ثم جاءت بولد آخر بعد ذلك لستة اشهر فصاعدا منذ ولدت الولد الاول فقال احد المولىين الاصغر ابني والاكثر ابن شريكى فان صدقه شريكه يثبت نسب الولد الاصغر من مدعى الاصغر وتصير الجارية ام ولد لمدعى الاصغر وضمن مدعى الاصغر لشريكه نصف قيمة الجارية موسرا كان او معسرا وضمن نصف عقرها ايضا ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ويثبت نسب الولد الاكبر من مدعى الاكبر ويصير مدعى الاكبر معتق الاكبر وهو مشترك بينهما وعلى مدعى الاكبر نصف قيمة الاكبر لشريكه ان كان موسرا وان كان معسرا سعى الاكبر في نصف قيمته ولا تصير الجارية ام ولد لمدعى الاكبر ويضمن مدعى الاكبر نصف العقر لمدعى الاصغر هذا اذا صدقه شريكه فاما اذا كذبته فالجواب في حق مدعى الاصغر ان ذكرنا ولا يثبت نسب الاكبر من واحد منهما ولكن يعتق الاكبر ويكون حكمه حكم عبد مشترك بين اثنين شهد احدهما على صاحبه بالعتق وصاحبه منكروهذا الذي ذكرنا كله اذا قال احد المولىين الاصغر ابني والاكثر ابن شريكى فاما اذا قال الاكبر ابن شريكى



ابن شريك والصغير ابني فان صدقه شريكه في ذلك يثبت نسب الاكبر من الشريك المصدق وصارت الجارية ام ولد له وضمن مدعى الا صغير نصف قيمتها ونصف عقرها موسرا كان او معسرا ولا يصح من قيمة الولد شيئا وفي الاستحسان يثبت نسب الا صغير من مدعى الا صغير وضمن مدعى الا صغير قيمة الا صغير لشريكه وجميع عقرها وذكر في كتاب الدعوى انه يضمن نصف العقر واذا كدبه شريكه يثبت نسب الوالد الا صغير من مدعى الا صغير وصارت الجارية ام ولد له وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ولا يثبت نسب الاكبر من الشريك هكذا في المحيط \* رجلان اشتريا جارية فولدت لستة اشهر فادعى احدهما الولد والآخر الام فادعوه دعوة صاحب الولد والجارية ام ولد له والولد حر ويضمن نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الجارية ولو ولدت بعد الشراء لاقبل من ستة اشهر والمسئلة بحالها صحت دعوة كل واحد ومدعى الام لا يفرض لشريكه ولا تسعى له الا له عند ابي حنيفة ربح وعندهما يضمن نصف قيمتها ان كان موسرا وتسعى فيه ان كان معسرا ولا يفرض نصف العقر ولا يضمن مدعى الاول للثاني قيمة الولد ولا قيمة الجارية ولا عقرهما وان ولدت الجارية ستا لستة اشهر من وقت الشراء ثم ابنت ولدا فادعى احدهما الولد الاول والآخر الثاني معا والجدة حية او ميتة صحت دعوة كل واحد وصارت الجدة ام ولد الاول وعليه نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يلزمه قيمة الولد ويضمن مدعى الصغير للكبرى نصف عقرها وهو الاصح ويضمن مدعى الكبرى نصف قيمة الجدة ونصف عقرها ولا يضمن شيئا من قيمة الكبرى فان كانت الجدة فتلت قبل الدعوة فاحد قيمتها بينهما نصفان ثم ادعاهم يضمن من قيمة الجدة شيئا ويضمن مدعى الكبرى للآخر عقر الجدة بالافرار بالوطى ولا يضمن من قيمة الام شيئا عند ابي حنيفة ربح وعندهما نصف قيمة الام ان كان موسرا ومدعى الصغير لا ضمان عليه والولد الاكبر للذي ادعاه ولا تصير ام ولد الثاني وان ولدت الجدة ولدا لاقبل من ستة اشهر والمسئلة بحالها بطلت دعوة الكبرى وصحت دعوة الصغير وامها ام ولد له ويضمن نصف قيمة الكبرى لشريكه ونصف عقرها وصارت ام ولد له ومدعى الكبرى يضمن نصف قيمة الجدة لشريكه وصارت ام ولد له ان كانت حية ولا تصير ان كانت ميتة كذا في محيط السرخسي \* رجلان اشتريا جارية فولدت في ملكهما راد الاقل من ستة اشهر فادعى الولد احدهما صحت دعوته وكانت الجارية ام ولد له وضمن لشريكه نصف قيمتها يوم ادعى الولد موسرا كان او معسرا

ولا يصح لشريكه شيئاً من عقرها والجواب في الولد كالجواب في العبد إذا كان بين اثنين اعتقه  
 أحدهما كذا في المحيط \* إذا كانت الجارية بين رجلين فجاءت بولد بين فادعى كل واحد  
 أحد الوالدين أن حاءت في بطن واحد فادعى أحدهما الأكبر والآخر الأصغر وخرج الدلام  
 منهما جميعاً معايشة النسب منهما جميعاً ما إذا سبق أحدهما بالدعوة يثبت نسب الوالدين منه  
 وعندها وصارت الجارية أم ولد ويغرم نصف قيمة الجارية ونصف العقر لصاحبه ولو ولد في بطنين  
 مختلفين فادعى أحدهما الأكبر والآخر الأصغر وخرج الدلام منهما معايشة نسب الأكبر  
 من مدعى الأكبر وعق وصارت الجارية أم ولد ويغرم نصف قيمة الجارية لمدعى الأصغر مع  
 نصف العقر ونسب الأصغر من مدعى الأصغر في الاستحسان ويغرم العقر لمدعى الأكبر  
 هذا إذا خرج الدلام منهما معار لو ادعى الأكبر ولا يثبت نسب الأكبر وعق وصارت الجارية  
 أم ولد ويغرم الآخر نصف قيمة الجارية مع نصف العقر وبعد ذلك لو ادعى الآخر الأصغر فقد ادعى  
 ولد أم ولد الغير يحتاج إلى تصديقه ولو صدقته يثبت النسب ويكون كام الولد وإن كذبه لا يثبت  
 النسب ولو أن أحدهما ادعى الأصغر لا يعتق الأصغر ويثبت نسبه منه وصارت الجارية  
 أم ولد ويغرم نصف قيمة الجارية للآخر مع نصف العقر والأكبر رقيق بينهما وإذا ادعى الآخر  
 الأكبر بعد ذلك صار كعبد بين اثنين اعتقه أحدهما اعتق نصيبه وينت نسبه منه والآخر بالخيار  
 إن شاء اعتق وإن شاء استسعى وإن شاء ضمن المعتق إن كان مؤسراً وإن كان معسراً فله الخيار  
 بين السعade والعق عداً أي حسبته روح وعندها إن كان مؤسراً فله الصدان وإن كان معسراً فله  
 السعade لا غير هذا في شرح الخداوى \* رجل مات وترك ابين وجارية فظهر بها حمل فادعى أحدهما  
 أن الحمل من ابني فادعى الآخر أن الحمل منه وكانت الدعوة منهما معا والحبال من الذي ادعاه لنفسه  
 ويغرم الذي ادعاه لنفسه نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه وكذلك إن كان الذي ادعاه لنفسه سبق بالدعوة  
 فإن كان الذي ادعى الحبال للاب بدأ الدلالة لم يثبت من الاب بقوله ولكن يعتق عليه نصيبه من الام  
 وما هو في بطنه كذا في المبسوط \* ولا يصح المدعى الأخذ شيئاً من الام ولا من الولد كذا في المحيط \*  
 وتجوز دعوة الآخر ويثبت نسب الولد منه ولا يصح من قيمة الام شيئاً ويضمن نصف عقرها إن  
 طلب ذلك أخوه كذا في المبسوط \* أمه بين رجلين ملك أحدهما نصيبه منذ شهر والآخر منذ سنة  
 أشهر فجاءت بولد فادعاه فهو لأمه ملكا ويضمن نصف قيمتها ونصف العقر ولم يذكر في الكتاب لمن



يضمن وينبغي ان يضم البائع لاصحابه وعلى البائع ان يرد جميع الثمن الى صاحب المالك الآخر قال  
مشائخنا ينبغي ان يضم جميع العقر صاحب لانه ظهر انه اقرب ويطى ام ولد لاصحابه كذا في محيط السرخسي \*  
هذا اذا علم المالك الاول من المالك الآخر فاما اذا لم يعلم يثبت نسب الولد منهما وتصير الجارية  
ام ولد لهما ولا عقر على واحد منهما لصاحبه ويضمن نصف العقر للبائع والى هذا مال شيخ الاسلام  
وبعض مشائخنا او لا عقر على واحد منهما اصلا والى هذا مال شمس الائمة السرخسي والاول  
اشبه باصول اصحابها كذا في المحيط \* امة بين رجل وصغير ولدت فادعى الرجل وابو الصغير  
يثبت من صاحب الرقبة كذا في محيط السرخسي \* امة بين رجلين جاءت بولد فادعاه احدهما  
في مرض موته صحته دعوته ويثبت نسب الولد منه وتصير الجارية ام ولد وتعتق من جميع المال  
اذا مات وهذا اذا كان الولد ظاهرا اما اذا لم يكن ظاهرا يعتق من الثلث كذا في المحيط \* لو كانت  
جارية بين رجل واياه فولدت فادعاه معاجلته ابن الاب استحسانا وضمنته نصف قيمة الام ونصف  
عقرها وضمنت الاب نصف العتري ايضا فيكون قصاصا وكذا الجدا ابو الاب اذا كان الاب ميتا واما  
الاخ والعم والاحبي فهم كاهم سواء كذا في الحاوي \* ولو كان بين الحد والحاد جارية تادعياه  
جميعا والاب ثم يثبت النسب منهما جميعا كذا في شرح الطحاوي \* ابن سماعة عن محمد بن حنفى رجل  
وطى جارية مشتركة بين ابيه وبين اجنبى فولدت قال عاينه نصف قيمة الام لابن وعليه الاخر نصف  
قيمتها ونصف عقرها كذا في المحيط \* روى عن ابي يوسف رجل في جارية بين رجل وابنه وجده  
جاءت بولد ادعوا جميعا معا والجداولى وعليهما مهر تام للجدا اذا صدقتهما الجدا انهما وطهاها  
فان لم يصدقهما فلا شيء عليهما ولا تحل هذه الجارية للجدا وان كذبهما فى الوطى فليس هذا كالابن  
اذا ادعى انه وطى جارية ابيه وكذبه الاب فانها لا تحرم عليه كذا فى الحاوي \* الا مة اذا كانت  
بين مكاتب وحر فولدت فادعى المكاتب نسب الواد حتى يثبت نسب الولد منه ضمن نصف قيمة  
الجارية ونصف عقرها الشريكه واذا كانت بين حر وعبد تاجر وولدت ولدا فادعى العبد نسب هذا  
الولد حتى يثبت نسب الولد منه لا يضم العبد من قيمة الجارية لشريكه شيئا كذا فى المحيط \*  
واذا كانت بين حر ومكاتب فالحر اولى كذا فى الحاوي \* جارية بين مسلم وذمى ولدت فادعياه  
فهو ابن المسلم عندنا فان كان الذمى قد اسلم ثم جاءت الامه بولد فادعياه فهو ابنتهما يرثهما ويرثانه  
سواء كان العارق بالجارية قبل اسلام الذمى او بعده واذا كانت الامه بن مسلمين فارتد احدهما

ثم جاءت بواد فاد عياه فهو ابن المسلم منهم لمقت قبل ارتداد الآخر وبعده واذا صار المسلم اولى بالولد صارت التجارية ام ولد له وضمن للمرتد مثل قيمتها وبتقاصه ان في العتق كذا في المحيط \* ولو كانت بين مسلم وذمي ثم ارتد المسلم ثم اد عياه فهو ابن المرتد وهي ام ولد له وبضمن نصف قيمتها ونصف عتقه ~~المرتد~~ من الذمي له نصف العتق وان سق احد الشريكين بالدعوة في هذه النصوص كلها فهو اولى كانه من كان كذا في التحريم \* امد بين مسلم ومرتد فاد عياه ثبت من المسلم كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت بين مجوسي وكتابي في الاستحسان ثبت من الكتابي كذا في شرح الطحاوي \* امد بين مسلم وذمي ومكاتب ومدبر وعبد وار عوا والبحر المسلم اولى وعلى كل واحد العتق بحصة الشركاء كذا في محيط السرخسي \* اذا كانت الامة بين مجوسي حر وبين مكاتب مسلم جاءت بواد فاد عياه فهو ابن المجوسي كذا في المحيط \* امد اذمي باع صبيا من مسلم ثم ولدت لاقول من سنة اشهر فاد عياه فهو ابن الذمي وبطل البيع كذا في المبسوط \* اذا كانت الامة بين رحلين فعتقت ثم باع احد ذواتيه من صاحبه ثم وضعت لاقول من سنة اشهر فاد عياه المشتري ثبت نسبه منه وبطل البيع ويسترد الثمن ويغرم حصته البائع من قيمته وعتقه وذلك لو كان البائع هو الذي ادعاه كذا في الطحاوي \* ولو اد عياه فهو ابهما كذا في المحيط \* الفصل الخامس في دعوى الخارج وذى اليد ودعوى الخارجين صغير لا ينظم في يد رجل بدعي انه يثبت النسب منه استحسانا اذا لم يعبر عن نفسه وان ادعاه اخر انه ابنة بنته نسبته منه قد ذواليد او كذا بدعي استحسانا لاقباله ولو ادعاه ذواليد ورجل آخر يد واليد اولى ولو سبق احد هذه الدعاوى فهو السابق كذا في محيط السرخسي \* قال محمد درج في الاصل وان حرامسلمان يدعي انه ابنه جاء مسلم حرا وذمي او عبدا واثام بينته انه ابنه ولا بينة لصاحب اليد قضي بنسبه من المدعي ذكر شيخ الاسلام يكون الولد حرا في ذلك كله وذكر شمس الائمة الحلواني ويكون الصبي حرا الا في العبد خاصة وهو الاشبه كذا في المحيط \* الخارج وذواليد اقاما البينة على البينة فذواليد اولى كذا في محيط السرخسي \* وان اقام كل واحد من الخارج وذى اليد البينة انه ابنه من امرأته هذه قضي بنسبه من ذى اليد ومن امرأته وان جحدت هي ذلك وكذلك لو جحد الاب وادعت الام هكذا في المبسوط \* اذا كان الصبي في يدي رجل اقام رجل البينة انه ابنه واد من امته هذه منذ اكثر من ست اشهر واقام الذي في يديه بينته



بينته انه ابنه من امته هذه منذ سنة والصبي مشكل السن فالبيئة بينة الذي في يديه كذا في المحيط \*  
 زوجان رقيقان في ايديهما صبي يقيمان البيئة انه ابنهما واقام حر ذمي او مسلم انه ابنه من امرأته  
 الحرة هذه يقضى للحرك كذا في محيط السرخسي \* لو كان الصبي في يد رجل فاقام رجل البيئة انه  
 ابنه من امرأته هذه وهما حران واقام ذواليد البيئة انه ابنه ولم ينسبه الى امه فانه يقضى به للمدعي  
 وكذلك اذا كانت الام هي المدعية كذا في المبسوط \* صبي في يد ذمي اقام مسلم بينة من المسلمين  
 او اهل الذمة انه ابنه ولد على فراشه واقام ذمي من اهل الذمة البيئة على مثل هذا يقضى للمسلم  
 وان كان شهود الذمي مسلمين يقضى له دون المسلم كذا في محيط السرخسي \* قال محمد ر ح  
 امه لها ابنان والامه مع احد ولديها في يد رجل والولد الآخر في يد رجل آخر فادعى كل واحد  
 منهما ان الامه له وان الابنين ابناه ولدا من هذه الامه قضى بالامه وبالولد من جميعا للذي في يديه  
 الامه سواء ولد في بطن واحد او في بطنين مختلفين وان ادعى كل واحد منهما الامه مع الولد  
 الذي في يديه لا غير ان ولديهما في بطن واحد فهذا الاول سواء وان ولديهما في بطنين فان لم يعلم  
 الاكبر من الاصغر قضى بالامه للذي في يديه ويتضى لكل واحد منهما : لو ولد الذي في يديه  
 واما اذا علم الاكبر من الاصغر والاكبر في يدي الذي الامه في يديه فانه يقضى له بالامه  
 والولد الاكبر ولا يتضى له بالولد الاصغر وان كان الاكبر في يدي الذي ليست الامه في يديه  
 فانه يقضى لكل واحد منهما بالولد الذي في يديه واما الامه فقد ذكر في الكتاب انه يقضى بها  
 للخارج الذي الاكبر في يديه كذا في المحيط \* غلام وامه في يد رجل فاقام آخر البيئة ان  
 هذه الامه امته ولدت هذا الولد منه على فراشه واقام ذواليد البيئة انها امته ولدت هذا الغلام  
 على فراشه فبين ذى اليد اولى وهذا اذا كان الغلام صغيرا او كبيرا مصداق الذي اليد فان كان كبيرا  
 يدعي انه ابن الآخر فاني اقضي بالغلام والامه للمدعي كذا في المبسوط في باب الولاء والشهادة  
 عليها \* قال محمد ر ح حرة لها ابن وهما في يدي رجل واقام رجل آخر بينة انه تزوجها وانها  
 ولدت منه هذا الولد على فراشه واقام ذواليد بينه على مثل ذلك فانه يقضى بالولد لذي اليد  
 سواء ادعى الغلام انه ابن ذى اليد او ابن الخارج ولو كان الذي هما في يديه من اهل الذمة  
 وشهوده مسلمون والذي يدعيه مسلم وشهوده مسلمون والمرأة من اهل الذمة قضيت بالمرأة  
 والولد للذي هما في يديه وان كانت المرأة مسلمة في هذه الصورة يقضى بالمرأة والولد للمدعي

سواء كان شهود ذى اليد مسلمين او كانوا من اهل الذمة كذا فى المحيط \* ولو اقام البيعة انه تزوجها فى وقت و اقام ذوا اليد البيعة على وقت دونه ذنى اقضى بها للمدعى كذا فى المبسوط \* ولو اقام ذوا اليد بيعة ابها امرأته تزوجها وولدت هذا الواد منه على فراشه و اقام آخر بيعة انها امته وولدت هذا الغلام فى ملته على فراشه وانه يقضى بالولد للزوج و بملك الامة للمدعى و كان الولد مع الامة مملوكين له الا ان الولد يعتق باقرار المدعى و تصير الجارية ام ولد له باقراره ايضا قل الا ان يشهد شهود المدعى انها غرته من نكسها بان زوجته نكسها على انها حرة فحيث يكون الواد حرا القيمة كذا فى المحيط \* لو ان رجلا فى يديه امه له واد وادام آخر البيعة انها امه ابية وولدت هذا الغلام على فراش ابه و ابوه ميت و شهد آخرون انها امه للذنى هي فى يديه وولدت الولد فى ملكه و على فراشه و انه ابنه قضيت بالولد للميت الذى ليس فى يديه و جعلت الامة حرة و ولاؤه للميت ولا يصح لمدعى هي فى يديه بشي من ذلك كذا فى الحارمى \* لو كان الصبي فى يد رجل و اقامت امرأة البيعة انه ابها قضيت بالنسب منها و ان كان ذوا اليد يد عبدا لم يقض له به و لو لم يتم للمرأة الا امرأة واحدة شهدت انها ولدت له فان كان ذوا اليد يدعى انه ابنه او عبده لم يقض للمرأة بشي و ان كان المدعى فى يد بلا مدعى فابى اقضى به للمرأة بشهادة امرأة واحدة بعد استحسان كذا فى المبسوط \* قضى فى يدي امرأة ادعت امرأة اخرى انه ابها و اقامت على ذلك امرأة و اقامت المرأة التي فى يديها امرأة انه ابنها يقضى للتي فى يديها و لو شهد لذل واحد منهما رجلا ن قضى لمدى اليد و لو شهدت لصاحبة اليد امرأة واحدة و شهد للخارجة رجلا ن يقضى الخارجة كذا فى المحيط \* قضى فى يد رجل لا يد عبدا و اقامت امرأة البيعة انه ابنها ولدت له و اقام رجل يمد انه ابنه ولد على فراشه و ام يسم امه جعلته ابن الرجل والمرأة وكذلك لو كان فى يد المرأة ومن ضرورته القضاء بالفراش بينهما كذا فى المبسوط \* قال ابو حنيفة ربح خارجا ن اقام كل واحد البيعة انه ابنه ولد على فراشه من امرأته هذه جعل ابن الرجلين والمرأتين و قال يجعل ابن الرجلين لا غير كذا فى محيط السرخسى \* قال محمد ربح صبي فى يدي رجل جاء رجلا ن و ادعى كل واحد منهما انه ابنه و انا ما على ذلك بيعة قضى بنسبه منهما و ان وقتت احدى البيعتين وقتا قبل الاخرى بنظر الى سن الصبي فان كان موافقا لاحد الوقتين مخالفا للوقت الآخر يقضى للمذى كان وقته موافقا لسن الصبي و ان كان مخالفا لاحد الوقتين ببقين مشكلا للوقت الآخر يقضى للمشكل و ان كان مشكلا للوقتين فحوا ن شهدا احد الفريقين



انه ابن تسع سنين وشهد الفراق الآخر ابن عشر سنين وهو يصلح ابن تسع سنين وابن عشر سنين فعلى قول  
 ابي يوسف ومحمد رحيست اعنار التار يخ ويقضى بينهما باتفاق الروايات وذكر شمس الائمة الحلواني في  
 شرحه واما على قول ابي حنيفة رحي ذكر في عامة الروايات انه يقضى بينهما قال وهو الصحيح هكذا في المحيط \*  
 لقبط ادعاء رجلان انا ماحد هما ابينه انه ابنه واقام الآخر البينة انه بنته فاذا هو خشي فان كان يقول  
 من مال الرجال فهو ولد على الابن وان كان يقول من مال التجارية فهو ولد على البنت فان قال  
 منهما بالحكم الاسبق فان قال منهما معا ولم يسبق احدهما قال ابو حنيفة رحي لا علم لي بذلك  
 يقضى بينهما وقال لا يقضى باكثرهما بولا وان كان يخرج منهما على السواء فهو مشكل بالاتفاق  
 كذا في شرح المنظومة \* لو ادعى عبد مسلم انه ابنه ولد على فراشه من هذه الامة وادعى ذمي  
 انه ابنه ولد على فراشه من امرأته هذه قضي الحر الذمي كذا في المبسوط \* صبي في يدي رجل  
 يدعى نسبه خارجا احدهما مسلم والاخر ذمي واقام كل واحد منهما بينة من المسلمين انه ابنه  
 قضي بالنسب من المسلم ويرجع المسلم على الذمي بحكم الاسلام كذا في المحيط \* لو ادعى يهودي  
 نصراني ومجوسي واقام كل واحد منهم البينة قضيت لليهودي والنصراني كذا في المبسوط \*  
 عني في يدي رجل ادعاء حر مسلم انه ابنه من هذه المرأة وادعاء عبدا ومكاتب انه ابنه من هذه  
 المرأة قضي للحر ولو ادعاء عبدا انه ابنه ولد على فراشه من هذه الامة وادعاء مكاتب انه ابنه ولد  
 من هذه المكاتبه قضي للمكاتب كذا في المحيط \* الفصل السادس في دعوة الزوجين والولد  
 في ايديهما او في يد احدهما اذا كان الصبي في يد الرجل وامرأته فادعى الرجل انه ابنه من  
 غيرها وادعت المرأة انه ابنها من غيره فهما بينهما جميعا هذا اذا كان الكاح بينهما ظاهرا وان لم يكن  
 الكاح ظاهرا بينهما يقضى بالكاح بينهما كذا في شرح الطحاوي \* ولو كان الولد في يد الزوج فقال  
 الزوج هذا ابني من امرأة اخرى وقالت المرأة هذا ابني منك والقول قول الزوج ولو كان  
 الولد في يد المرأة وقالت المرأة هذا ابني من زوج آخر كان لي قبلك وقال الزوج هذا ابني منك  
 والقول قول الزوج ايضا كذا في الذخيرة \* ولو ادعى الزوج اولا انه ابنه من غيرها وهو في يده  
 يثبت النسب من غيرها فبعد ذلك اذا ادعت المرأة لا يثبت النسب منهما وان ادعت المرأة اولا  
 انه ابنها من غيره وهو في ايديهما فادعى الرجل انه ابنه من غيرها بعد ذلك فان كان بينهما نكاح  
 ظاهر لا يقبل قولهما فهو ابنهما وان لم يكن بينهما نكاح ظاهر فالقول قولها ويثبت نسبه منها اذا صدقها

ذلك الرجل هذا اذا كان الغلام لا يعبر عن نفسه اما اذا كان يعبر عن نفسه ولبس هك رق  
 ظاهرا فالقول قول الغلام ابهما صدقه يثبت نسبه منه بتصديقه كذا في السراج الوهاج \* ادعت  
 على زوجها ان هذا ولدي منك والولد في يدها وشهدت امرأة على الولادة وكر بها الزوج قال  
 محمد رح اذا زعمه الزمه كذا في الوجيز المكردري \* امرأة اها زوج ادعت صبيانه انها منه وانكر  
 الزوج ذلك لم تصح دعوتها حتى تشهد امرأة على الولادة وان كانت معتدة وادعت النسب  
 على الزوج احتاجت الى حجة تامة عدلي حبيفة رح وان لم تكن معتدة ولا مكو حة يثبت  
 النسب من غير حجة ولو صدقها الزوج فهو ابهما وان لم تشهد امرأة على الولادة هكذا في شرح  
 الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين رح \* لو كان الزوج يدعي الولد وكذبته المرأة ودرهن امرأة  
 على الولادة لم يصدق الزوج وانما يثبت بشهادة السابلة اذا ادعت المرأة الولادة كذا في الوجيز المكردري \*  
 صبي في يد رجل وامرأة ادعت المرأة انه ابنها من الرجل وادعى الرجل انه ابنه من غيرها  
 فهو ابن الرجل دون المرأة وان جاءت المرأة بامرأة تشهد لها على الولادة كان ابنها عنه وكانت  
 زوجته بهذه الشهادة ولو كان الصبي في يد الرجل دونها والمرأة امرأته والمستند بحديثها فادامت  
 المرأة امرأته تشهد لها على الولادة فانه لا يكون ابنها منه ويكون ابن الرجل كذا في محيط السرخسي \*  
 اذا تصادق الرجل والمرأة الحرة على واد في يد احدهما انه ابهما فهو ابهما والمرأة امرأة  
 الرجل وان كانت المرأة لا تعرف انها حرة وقالت انا ام ولدك وهذا ابني منك وقال  
 الرجل لا وانت امرأتني فهو ابهما ولكنها اقرت له بالرق وهو كذبها في ذلك فلم يثبت  
 الرق عابها وهو قد ادعى عابها النكاح وهي قد كذبت ولا يكون بينهما نكاح كذا في لواء دعوت انها  
 رويته وقال الرجل هي ام ولدي فهذا والاول سواء كذا في المبسوط \* ولو قال الرجل للمرأة هذا  
 ابني منك من نكاح جانز وقالت المرأة هذا ابني منك من نكاح فاسد فهو ابنتها وكذا لو قالت المرأة  
 للرجل هذا ابني منك من نكاح جانز وقال الرجل هذا ابني منك من نكاح فاسد فهو ابنتها ويكون  
 القول قول من يدعي الجواز كذا في المحيط \* فان قال الزوج من فاسد يسأل ليخبر عن وجه الفساد  
 ويبرق بينهما ويكون تعريفهما بالطلاق في حق المهر والسقفة حتى يلممه المهر والسقفة وان كان المدعي للفساد  
 المرأة لا يبرق كذا في محيط السرخسي \* الفصل السابع في دعوة نسب وادامة الغير بحكم النكاح



رجل في يده امة له منها ولد فقام البينة ان هذه الامة لزيد هذا زوجها منه ثم ولدت منه هذا الابن واقام زيد البينتان الامة التي في يديه زوجها منه وولدت له هذا الابن الآخر يقضى لكل واحد الابن الذي في يده وتوقف الامة في يدي ذي اليد لابطاها احدهما وايهما مات عتقت بموته كذا في محيط السرخسي \*

جارية في يد رجل مع الولد فادعى رجل ان ذا اليد زوجها منه وولدت وادعى ذو اليد ان هذه الجارية في يد المدعى زوجها مني والولد مني ينبت سبه منهما وعتق ويتوقف حكم الجارية لابطاها احدهما فاذا مات احدهما عتقت الجارية كذا في التارخانية فاعلان الخزانة ان كانت الامة في يدي رجل وفي يديه ولدها وادعى رجل انه تزوجها بغير ان مولاها فولدت له على فراشه هذا الولد الذي في يده مولاها بعد ما تزوجها به شهرا وقام البينة على ذلك وقام المولى البينة انه ابنه على فراشه من امته هذه فاني اتقي بالولد للزوج وانبت نسبه منه واعتقه باقرار المولى واجعل الامة بمنزلة ام الولد اذا مات المولى عتقت كذا في الحاربي \* امة في يد رجل ولدت فادعى ولدها وقال لرجل آخر هي امك زوجتيها او صدقده الآخر ولا يعرف ان اصلها كان للآخر فلو ادعى ثبت السب من ذي اليد وامه ام ولد له لكن يضمن قسيتها للمقر له ولو عرف ان اصلها كان للمقر له ثبت السب منه وكانا مملوكين له وان كان الاصل لا يعرف لهذا فقال هذا بعنتها وقال الآخر ان الولد ولد زوجتي ضمن ابو الولد فيسئها ولا يضمن العتق وكذلك لو قال ابو الولد بعنتي هذه الجارية وقال الآخر بل زوجتك فهذا الاول سواء وان كان يعرف ان الاصل لهذا فانه يأخذ الام فولدها مملوكين في جميع ذلك ما خلا خصلة واحدة وهي ان يقر بانه باعها منه فحينئذ لا سبيل له عليها ولا يغرم ابو الولد القيمة في هذا الفصل ولكن عليه العتق وكانت بمنزلة ام الولد موقوفة كذا في المبسوط \* قال محمد درج اذا ادعى الرجل امة في يد رجل انه تزوجها فانها ولدت عنه هذا الولد وقال المولى بعنتها بالولد وهم وهذا الولد منك قال هذا الولد ثابت السب من المستولد ويعتق الولد وتصير الجارية ام ولد له وتكون موقوفة لا تخدم واحدا منهما الا يحل للزوج شيئا بها وكذلك لا يحل للمولى غشيانها وعلى الزوج المهر قضاء عن السنين وان كان المستولد ادعى الشراء والمولى ادعى انه زوجها منه وباقي المسئلة بحالها فالولد ثابت النسب منه والجارية مع الولد رقتين للمولى ولا يحل للمستولد وطئها فيحل للمولى وطئها كذا في المحيط \*

الفصل الثامن في دعوة الولد من الزنا وما في حذمه اذا زنى رجل بامرأة فجاءت بولد ادعاه الزاني لم يثبت نسبه منه وام المرأة فيثبت نسبه منها وكذلك لو ادعى رجل عبدا صبيا في يد

كتاب الدعوى ( ١٧٤ ) ( الباب الرابع عشر ) الفصل الثامن

رجل انه ابنه من الزنا لم يثبت نسبه منه كذبه المولى او صدقه ولو ملك الولد بوجه من الوجوه عتق عليه فان ملك امه لم تصير ام ولد كذا في البدائع \* وكذلك اذا قال المدعي هذا ابني من فجور او قال فحرت بها فولدت هذا الولد او قال هذا ابني من غير رشدة وكذلك ان كان هذا الولد لابى المدعي او لخاله او لرجل ذي رحم محرم من المدعي لا يثبت نسبه من المدعي اذا قال هو من زنى ولا يعتق هذا الولد على هؤلاء وهذا بخلاف ما اذا كان الولد لابن المدعي فانه يثبت نسب الولد منه وان قال هو من زنى كذا في المحيط \* ولو قال المدعي هو ابني وهو غير الاب ولم يقل من الزنا ثم ملكه يثبت النسب ويعتق وكذلك لو قال هو ابني من نكاح فاسد او شراء فاسد اراد على شبهة او قال احملها الى المولى وكذب لم يثبت النسب مادام عبد الغيرة فاذا ملكه المدعي يثبت النسب وعتق عليه وان ملك الام تصير ام ولد كذا في الحاوي \* رجل اقرانه زنى بامرأة حرة وان هذا الولد ابنه من الزنا وصدقته المرأة فان النسب لا يثبت من واحد منهما وان شهدت الذالبة بذلك يثبت نسب الولد من المرأة دون الرجل كذا في المسوط \* وان اقر الرجل بالزنا بامرأة حرة او امه وان هذا الولد منها من الزنا وادعت المرأة نكاحا جائزا او فاسدا فانه لا يثبت النسب من الرجل وان ملكه ولكن يعتق عليه اذا ملكه ولا حد عليه وعليه العتق وكذلك اذا اقامت شاهدا واحدا لا يثبت النسب من الرجل وان كان الشاهد عدلا وعليه العتق وعليها العدة في التفصيل كذا في الذخيرة \* ولو ادعى صبي في يده امرأة فقال هو ابني من الزنا وقالت المرأة هو من النكاح لم يثبت النسب فان قال بعد ذلك من نكاح يثبت النسب وكذلك لو ادعى الرجل النكاح وادعت المرأة انه من الزنا لم يثبت النسب فان عادت الى التصديق يثبت نسبه منه كذا في الحاوي \* وان ادعى الرجل النكاح وادعت هي انه من الزنا فلو كان الولد في يد الرجل يثبت النسب منه وان كان في يد المرأة لم يثبت نسبه واذا ملته يثبت النسب وان ملكه امه عازت ام ولد له ولا حد عليه وعليه العتق وعليها العدة كذا في محيط السرخسي \* اذا اقام الرجل شاهدا واحدا على النكاح لا يثبت النسب من الرجل اذا كان الولد في يد المرأة وذلك اذا اقام شاهدين غير انهما لم يزوجيا او كانا محدودين في قذف او عميين فاني لا اثبت النسب واوجب المهر والعدة كذا في المحيط \* واذا كانت للرجل امرأة ولدت على فراشه ولدا فقال الزوج زنيتم بها وولدت هذا الولد منه وصدقته المرأة في ذلك فان نسب الولد يثبت منه كذا في الذخيرة \* اذا ولدت امرأة الرجل على فراشه وقال الزوج زنى بك فلان



وهذا الولد منه وصدقته المرأة واقرباؤه فان نسب الولد ثابت من الزوج كذا في المبسوط \* النص التاسع في دعوة المولى وادامته قال محمد بن ابي اذ ازوج الرجل امته من عبده فجاءت بولد لسته اشهر فصاعد فهو ابن الزوج وان نكح الزوج امه ينتف منه فان ادعاه المولى وقال هذا ابني لم تجرد عوته ولم يثبت نسب الولد منه ولكن يعتق الولد باقراره وتصير الجارية ام ولد له واذا قال في مسئلتنا هذه هذا ولدي من هذه الجارية من الزنا لا تصير الجارية ام ولد له هذا اذا جاء بالولد لسته اشهر من وقت النكاح فلو جاءت به لاقبل من سنة اشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه من الزوج فان ادعاه المولى يثبت نسبه منه ويحكم بفساد النكاح كذا في المحيط \* لو كان زوج امته من عبد غيره باذن مولاه او من حر فجاءت بولد لسته اشهر فصاعد ادعاه المولى وصدقته الزوج او كذبه فهو ابن الزوج ولكن يعتق على المولى باقراره انه ابنه وان لم يثبت النسب وتكون امه بمنزلة ام ولد كذا في المبسوط \* وهل يحكم بفساد النكاح ان كذبه الزوج الاشك انه لا يحكم بفساد النكاح واما اذا صدقه قال بعضهم يحكم بفساد النكاح ومنهم من قال لا يحكم بفساد النكاح الا اذا كان الزوج اقرباؤه من المولى قبلت منه قبل النكاح فحينئذ يحكم بفساد النكاح واذا ازوج الرجل امته من رجل ثم باعها ثم جاءت بولد لسته اشهر فصاعدا من وقت النكاح ولا قبل من سنة اشهر منذ باعها المولى فادعاه المولى فانه لا يصدق في حق النسب ولا يعتق الولد ولا ينقض البيع والولد ابن الزوج على حاله وان ادعاه المشتري لا تصح دعوته في حق النسب ولكن يعتق الولد وتصير الجارية ام ولد له كذا في المحيط \* اذا تزوجت امه رجل بغير اذنه ثم وبت لسته اشهر فادعاه الزوج والمولى فهو ابن الزوج ويعتق بدعوى المولى وكذلك ام ولد الرجل تزوجت بغير اذنه ودخل بها الزوج فجاءت بولد لسته اشهر فادعاه او نعيه او ادعاه احدهما ونفاه الآخر فهو ابن الزوج على كل الاحوال كذا في الحاوي \* اقام مولى الامة بينة على ولدانه ولده من امته على فراشه وادعى آخر انه تزوجها بغير اذن مولاه فولدت على فراشه هذا الولد الذي في يد المولى يقضى بالولد للزوج ويعتق الولد باقرار المولى للحال وتعتق امه اذا مات المولى كذا في محيط السرخسي \* قال محمد بن ابي رجل له امه لها اولاد قد ولدتهم في بطون مختلفة من غير زوج فقال المولى في صحته احد هؤلاء ابني فمادام المولى حيا يجبر على البيان فان مات قبل البيان اجمعوا على ان النسب لا يثبت حتى لا يرث واحد منهم من الميراث واهموا على ان

أم الأولاد تعتق وأم يعتق من الأولاد أخته فوافيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته وقال محمد رحمه الله يعتق الأصغر كله ويعتق من الأوسط نصفه ويسعى في نصف قيمته ويعتق من الأكبر ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته وأم يذكر قول أبي يوسف رحمه الله في الكتاب وحكي أن النقيب أبا أحمد العياشي كان يروي عن أبي يوسف رحمه الله قال ما ثبت بعنته عتق كله كما قال محمد رحمه الله وما لم يثبت بعنته فأر فواي به مثل قول أبي حنيفة رحمه الله يعتق الأصغر كله عتق قوله ويعتق من الأوسط والأكبر من كل واحد ثلثه كذا في المحيط \* إذا ولدت أمة ولد من غير زوج وأم دعه المولى حتى كبر وولد له ولد من أمة للمولى ثم مات الأول ثم ادعى المولى أحد هاتين أن نصف قيمتها \* أم في يد رجل ولدت بنتا وولدت ابنتها بعت في إحدى المدينتين ثم ماتت قبل أن يبين فأنه تعتق السفلى كلها وكذلك الوسطى تعتق كلها وأما العليا تعتق بصفها رعت في نصف قيمتها كذا في المحيط \* أم ولدت ابنا من غير زوج ثم ولدت بنتين في بطن آخر من غير زوج ثم ولدت ابنا آخر من غير زوج ثم نظر المولى إلى العلامة الأكبر وأحدى البنات في صحته أحد هذين ولدي ثم مات قبل البيان لم يثبت نسب واحد منهما ويعتق نصف الأكبر ويسعى في نصف قيمته ويعتق من كل جارية نصفها ويسعى في الباقي ويعتق الأولاد الأصغر كله ويعتق أمه وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلهما فعتقان جميعا ولا نظر إلى الأكبر والأصغر فقال أحد هما أبي عتق من الأكبر نصفه ويعتق أمهم ويعتق نصف البنين وتسعيان في نصف قيمتهما عدا أبي حنيفة رحمه الله وعند هما يعتق نصف الأكبر ويسعى في نصفه ويعتق الأصغر كله ويعتق نصف البنين كذا في محيط السرخسي \* رجل مات وترك أمة ولد له ولد ولد لهم في بطن مختلعة فأقامت الأمة شاهدين أن الميت أقران هذا الولد الأكبر ولده من هذين ولد والأوسط والأصغر بمنزلة أمهم فإن قال الشهود يشهدان أنه ابن لهذا الولد الأكبر أنه ولده قبل أن يولد هذين فهما ابناه أيضا وقال محمد رحمه الله إذا جاءت بولد بعد أقران المولى بالأكبر لسنة أشهر فصاعدا لزمه الولد وإن جاءت بدلا قال من سته أشهر لم يلزمه كذا في محيط السرخسي في باب أم هذا الميت \* إذا كان للرجل منكوبة حرة وأمة جاءت كل واحدة منهما



بغلام ثم ماتت المنكوحه والامه فقال الرجل احدهما ابني ولا اعرف من هو فانه لا يثبت نسب  
واحد منهما منه لكن يعتق من كل واحد منهما نصفه كذا في المصبوط \* وكذلك رجل له عبدان  
قال احدهما ابني او قال هذا ابني او هذا لم يثبت نسب واحد منهما ولكن يعتق احدهما بغير عينه  
فيشيع العتق فيهما عند موت البيان السابق بالموت كذا في المصبوط \* امه ولدت اولاد في بطون  
مختلفه فشهد ثلثه بفرع على اقرار المولى شهد احدهم انها حين ولدت الاكبر اقر المولى انه ابنه وشهد الثاني  
انها حين ولدت الثاني اقر المولى انه ابنه وشهد الثالث انه اقر بالثالث والمولى يجحد جميع ذلك قال  
محمد ر ح الولد الاكبر عبده ببيع والثاني حكمه حكم ودام الولدان لم يثبت نسبه ويثبت نسب الولد الثالث  
الا ان نسبه هكذا في فتاوى قاضي خان في فصل فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى \* الفصل العاشر في دعوة  
الرجل المولى لنفسه به الاقرار انه لعلان اذا كانت الامه في يدي رجل ولدت غلاما فاقول مولى الامه ان هذا  
الغلام من زوج حر وعبد زوجته اياه ثم ادعاه بعد ذلك لتسددان صدقه المقر له في ذلك لا تصح دعوة المولى  
لنفسه بعد ذلك ولكن يعتق الغلام عليه باقراره وكذا اذا لم يصدقه المقر له في ذلك ولم يكذبه بل سكت  
لا تصح دعوته اصلا وكذلك اذا كان المقر له غائبا وميتا حتى لم يعلم تصديقه ولا تكذيبه لا تصح  
دعوة المولى واما اذا كذب المقر له في اقراره ثم ادعى المولى لنفسه قال ابو حنيفة رج لا تصح دعوته  
كذا في الذخيرة \* ولو لم يقر المولى بشيء من ذلك لكن اجنبي قال هذا الولد ابن المولى فانكره  
المولى ثم اشتراه الاجنبي او وارثه نادى انه ابنه عتق ولم يثبت نسبه منه في قول ابي حنيفة رج  
كذا في المصبوط \* اذا ادعت امرأة على رجل انه تزوجها وان هذا الصبي الذي في يديها ابها منه  
وازوج يجحد ذلك وشهد رجلان على الزوج بما ادعت المرأة ورد القاضي شهادتهما بسبب من الاسباب  
ثم ان احدا الشاهدين ادعى ذلك الصبي لنفسه لا تصح دعوته عند ابي حنيفة رج هكذا في الذخيرة \*  
ولو شهدت امرأة على صبي انه ابن هذه المرأة ولم تقبل شهادتها بالنسب ثم ادعت الشاهدة ان الصبي  
ابنها واقامت على ذلك شاهدين لم يقبل ذلك منها ولو كبر الصبي وادعى انه ابنها واقام على  
ذلك شاهدين قضى القاضي بنسبه منها كذا في المصبوط \* اذا ادعى رجل نسب صبي في يدي  
امرأة والمرأة تنكر واقام الرجل شاهدين ولم يقض القاضي بشهادتهما ثم ان احدا الشاهدين ادعى  
ان هذا الصبي ابنه وان هذه المرأة امرأته واقام على ذلك شاهدين فالقاضي لا يقبل شهادتهما  
وان ادعت المرأة انه ابنها من هذا الرجل وانه زوجها واقامت على ذلك شاهدين سمعت

بينها كذا في المحيط \* لو ادعى الرجلان صبياني بدم امرأة كل واحد منهما بقول هو ابني منها بكاح وهي تنكر ثم ادعت المرأة على آخرانه تزوجها وهذا الصبي لهما منه وشهد له بذلك الرجلان المدعيان للصبي لم قبل شهادتهما وكذلك الصبي في بدم امرأة شهد رجل انه ابن فلان ورد القاضي شهادته ثم شهد هو وآخرانه ابن رجل آخرام تقبل هذه الشهادة كذا في المبسوط \* اذا اقرانه ولد مكاتبته من زوج ثم ادعاه لم يصدق ولكنه يعتق وكذلك واد المدبرة وام الولد كذا في الحاوي \* اذا كانت لرجل جارية حامل فاقرار حملها من زوج قدمات ثم ادعى انه منه فولدت لافل من ستة اشهر فانه يعتق ولا يثبت نسبه منه ولو مكث الموالي بعد اقراره الاول سنة ثم قال هي حاءل مني فولدت ولدا لافل من ستة اشهر من وقت الاقرار فهو ابن الموالي ثابت النسب منه كذا في المحيط \* ولو اقرانه زوج امته رجلا غائبا وهو حي لم يمت ثم جاءت بولد بعد قبوله لستة اشهر فادعاه الموالي لم يصدق كذا في المبسوط \* اذا كانت الجارية بين رجلين جاءت بولد فدان احدهما انه ابن صاحبي وقال الآخر انه ابن صاحبي ثم ادعى احدهما انه ابنه ان ادعى الثاني لا تصح دعوته بخلاف لو ادعاه الاول فعلى قول ابي حنيفة رح لا تصح دعوته خلافا لهما وعنف الولد نصادقهما على حرية وتكون الجارية ام واد موقوفة ايهم مات عتقت كذا في الذخيرة \* الفصل الحادي عشر في تحميل النسب على الغير وما يناسب ذلك اذا اراد رجل ان يثبت نسبه من ابيه وابوه ميت فان القاضي لا يسمع من شهوده الاعلى خصم وهو وارث الميت او غريم للميت عليه حق او رجل له على الميت حق او موصى له فان احتار رجلا وادعى عليه حقا لايه والمدعى عليه لذلك الحق وقربه او جاحد له فله ان يثبت نسبه ويسمع القاضي من شهوده بحصرة ذلك الرجل كذا في شرح ادب القاضي للخصاف رح \* رجال ادعى على آخرانه اخوة لايه وامه ان ادعى بسببها الميراث او النفقة نسمع الدعوى ويقضى بانه اخوة وكان ذلك قضاء على جميع الاخوة والورثة وان لم يدع بسببها مالا لا يمكن اثبات الاخوة ولو اقر المدعى عليه انه اخوة لا تصح وكذا لو ادعى انه ابن ابنه والابن غائب او ميت وكذا لو ادعى انه جده ابو ابيه والاب غائب او ميت فان ادعى بسببها مالا من النفقة وغيرها فحينئذ ينتصب خصما من الغائب كذا في خزانة المفتين \* ادعى على رجل انه عمه ادعى على امرأة انها اخته او عمته ولم يدع ميراثا ولا حثا لم تصح كذا في السراجية \* لو ادعى على رجل انه ابوه او ادعى على رجل انه ابنه او ادعى على امرأة انها زوجته او ادعت



امرأة على رجل انه زوجها او ادعى العبد على عربي انه اعتقه وهو مولاة او ادعى العربي ان هذا كان عبدا له وانه اعتقه او ادعى ولاء المولاة والذي ادعى قبله بنكر فاقام المدعى البينة تقبل سواء ادعى بسبب هذه الاشياء ما لا ارلم يدع كـ اني الخلاصة \* لو ادعت امرأة ان هذا الرجل ابها او كان هو المدعى انها امه فاقام المدعى من هذا البينة على دعواه فان القاضي يتبل ذلك منه ويثبت نسبه منه هكذا ذكر صاحب الكتاب ههنا وهكذا ذكر محمد ر ح في الجامع وما ذكر محمد ر ح في الجامع استحسان هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف \* لو ان صبياني يد رجل لا يعبر عن نفسه وزعم الرجل الذي في يديه انه النقطه واقامت المرأة الحرة الاصل بينة انه اخوها لابيها وامها جعلته اخا وقضيت ببينتها ودفعته اليها وكذلك لو كان الذي في يديه يدعى انه عبده وبقي المسئلة بحالها قضيت بعينه بانه اخوها وقضيت بعتقه اذا ادعت على رجل انه ابن ابنها فهذا وما لو ادعت الاخوة سواء فان ادعت مع ذلك حقا مستحقا قبلت البينة وما لا فلا رجل مات وترك مواليا ثلثة اعتقوه وترك دارا فاقام مواليه البينة انهم اعتقوه لا وارث له غيرهم وقضى القاضي بالدار بينهم اثلاثا ثم مات واحد من الموالى فاقام رجل البينة انه اخوة لايه وامه لا وارث له غيره يعني اخا للميت الثاني وقضى القاضي له بنصيبه ودفعه اليه غير مقسم فباع الاخ ذلك من رجل وسلمه الى المشتري ثم ان المشتري اودع ما اشترى من رجل وغاب المشتري فجاء رجل واقام بينة بحضرة اخى الميت الاخر انه ابن الميت الاخر وارثه لا وارث له غيره وصدقه في ذلك الشريك ان في الدار والقاضي يقضي بنسب الابن وهل يقضي للابن بالثلث الذي قضى به للاخ من تركه الميت الاخران كان القاضي الذي وقع عنده دعوى الابن هو القاضي الذي قضى للاخ بنصيب الميت قضى للابن بذلك وان كان القاضي الذي وقع عنده خصومة الابن غير القاضي الذي قضى للاخ بنصيب الميت لا يقضي للابن وتاويل هذه المسئلة ان القاضي الثاني عرف كون المودع مودعا بالمعاينة بان كان ايداع المشتري منه معاينة القاضي الثاني او ببينة اقامها اودع اما اذا لم يعرف القاضي الثاني كونه مودعا فالقاضي يقضي للابن بنصيب الابن لا يدخل الابن في نصيب الشريكين المتصدقين فان حضر المشتري بعد ذلك اخذ القاضي الثاني نصيب الميت من المشتري ودفعه الابن هكذا ذكر محمد ر ح في الكتاب قالوا تاويل هذا اذا اعاد الابن البينة على المشتري او بقر المشتري انه اشترى هذا من اخى الميت وان الاخ كان ورثه من الميت اما بدون ذلك لا يقضي له القاضي

بنصيب المبت هكذا في المحيط \* في المنتقى رجل زمن ادعى على رجل انه ابوه ليفرض له النفقة على ذلك الرجل فاقام الزمن بينة على ذلك واقام المدعى عليه بينة على رجل آخر انه ابو الزمن وذلك الرجل ينكر والزمن ايضا ينكر فالبينة بينة الزمن ويثبت نسبه من الذي اقام عليه البينة بالنسب ويفرض عليه النفقة ولا يلتفت الى بينة الآخر كذا في الذخيرة \* وفي بعض الفتاوى مجهول النسب اذا ادعى على رجل اني ابنك وصدقه المدعى عليه يثبت النسب منه وان كذبه في دعواه وان اقام بينة انه ابنه يثبت النسب منه والا فلا وان اقام المدعى عليه بينة ان هذا المدعى ابن فلان آخر تبطل بينة الابن ولكن لا يقضى بنسبه من فلان آخر فما ذكر في بعض الفتاوى بحالف ما ذكر في المنتقى هكذا في المحيط \* رجل اقام البينة ان هذا ابني من فلانة المبت واي في ميراثها حق واقام الابن البينة انه ابن رجل آخر من امرأته والآخر بذكر يحكم ببينة مدعى الميراث ويثبت نسب الوارد منه كذا في محيط السرخسي \* لو ان رجلا محتاجا ادعى على غلام موثر انه ابنه ليثبت نسبه منه ويفرض له النفقة عليه واقام على ذلك بينة والغلام يجحد ذلك واقام الغلام بينة انه ابن فلان يسمى رجلا آخر وفلان يجحد فالبينة بينة الاب وقضى له على الغلام بالنفقة وتبطل بينة الغلام على الآخر كذا في الذخيرة \* غلامان توأمان مات احدهما عن مال والاخر زمن محتاج فجاء رجل وادعى انه ابوهما ليأخذ الميراث وادعى الزمن على الآخر انه ابوهما وطلب منه النفقة وبرهنا معا حكم بنصيب الغلامين من الابوين بلا ترجيح كذا في الوحيز المكدرى \* ونوا قاضى على رجل انه عمها تريد النفقة واقام العم على آخر ان هذا اخوها برى العم من النفقة ويفرض على الاخ ان شاءت كذا في التاتار خانية ناقلا عن العناية \* فلام احتم اقام البينة على رجل وامرأة انه ابوهما واقام رجل آخر وامرأة البينة ان الغلام ابنهما فبينة الغلام اولى ويثبت نسبه من الدين ادعاهما الغلام وكذلك لو كان الغلام نصرانيا واقام بينة مسلمة على نصراني ونصرانية انه ابنهما واقام مسلم ومسلمة بينة على ذلك فبينة الغلام اولى ويترجم من بينة مدعى الاسلام ولو كانت بينة الغلام نصرانية فبينة المسلم اولى ويجبر الغلام على الاسلام كذا في محيط السرخسي \* هذا اذا كان الابوان مسلمين في الاصل او كانا كافرين في الاصل الا انهما اسلما والغلام صغير لكن لا تقبل ان ابى الاسلام هكذا في المحيط \* اذا ادعى الغلام انه



انه ابن فلان ولد على فراشه من امته فلانة وذلك الرجل يقول هو عبدى من امتى زوجها عبدى فلانا  
 والعبد حى يدعى ذلك فهو ابن العبد ولو ادعى الولد انه ابن العبد واقام البينة وادعى المولى انه ابنه جعلته  
 ابن العبد واعتقته كذا فى الحاوي \* ولو اقام العبد البينة انه ابنه من هذه الامة وهى زوجته واقام المولى البينة  
 انه ابنه منها فالبينة بينه العبد الا انه يعتق باقرار المولى وقصير التجارية بمزلة ام الولد له كذا فى المبسوط \* واذا كان  
 العبد ميتا او كان حيا الا انه لا يدعى نسب الغلام ولا يدعى الكا ح ومولى الامة ايضا ميت وانما يندعيه ورثة  
 الميت وينمون البينة على ذلك بتضى بنسب الغلام من مولى الغلام ويرث مع سائر ورثته هكذا  
 فى المحيط \* وان رجلا مات وترك مالا فقام الغلام بينه ابن الميت من امته فلانة ولدته فى ملكه واقر  
 بذلك واقام رجل البينة ان الغلام عدة وامد امته زوجها من عبده فلانا ولدت هذا الغلام على فراشه والعبد  
 حى يدعى قضيت للعبد بالنسب وقضيت بالام ان كانت حية للبدعى كذا فى المبسوط \* وان كان  
 العبد ميتا او كان حيا الا انه لا يدعى الكا ح وان نسب الغلام يثبت من الميت الذى اقام الغلام  
 البينة انه ابنه ويرث منه ويقضى بالامة للميت وتصير ام ولد له ويحكم بعقوبتها بموته كذا فى المحيط \*  
 الفصل الثاني عشر فى نسب ولد المطلق والمعتدة عن الوفاة اذا طلق الرجل امرأته وكان الطلاق رجعا  
 فجاءت بولدين لاقل من سنتين بيوم ولم تقر بانقضاء العدة فنفى احدهما حين ولدته ثم ولدت الثاني فهما  
 اباه ولا احد عليه ولا لعان وان جاءت بهما لاكثر من سنتين فنعاهما يجزى اللعان بينهما ويقطع نسب الولدين  
 عنه وان كان نفى الاول مسهما ثم تقر بالثاني فهما اباه وعليه الحد وان جاءت باحد الولدين لاقل من سنتين  
 وبالاخر لاكثر من سنتين فعلى قول ابى حنيفة وابى يوسف رح هذا والفصل الاول سواء واذا كان الطلاق بائنا  
 او ثلثة فان جاءت بهما لاقل من سنتين فعليه الحد بالنفي وهما ابناه وان جاءت بهما لاكثر من سنتين لم يثبت  
 نسبهما منه وان نعاهما فلا حد عليه ولا لعان وان جاءت باحدهما لاقل من سنتين بيوم وبالاخر لاكثر  
 من سنتين بيوم فعند ابى حنيفة وابى يوسف رح هذا والفصل الاول سواء هكذا فى المبسوط \* واذا طلق  
 الرجل امرأته واحدة بائنة وقد دخل بها ثم تزوجها ثانيا ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت  
 النكاح الثاني فنفاه فانه يلاعن بينهما ويفرق بينهما والولد ثابت النسب من الاب وان جاءت به لسته  
 اشهر فصا عدا فانه يلاعن ويقطع نسب الولد كذا فى المحيط \* معتدة تزوجت باخر ودخل بها وفرق  
 بينهما فجاءت بولد يتصور ان يكون منهما فهو من الاول قيل هذا قول ابى حنيفة رح واما على قولهما  
 يثبت النسب من الثاني فان لم يتصور من الاول فهو من الثاني وان لم يتصور منهما لا يجعل منهما

وان جاءت بولد لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول ولاقل من ستة اشهر منذ دخل بها الثاني وحكم  
ام الولد اذا جاءت بولد لسنتين او اكثر حكم الحرة والكبيرة المعتدة عن الوفاة يثبت نسب ولدها  
الى سنتين والصغيرة المعتدة عن الوفاة ان جاءت بولد بعد انقضاء عدة الوفاة لاقل من ستة اشهر  
يثبت النسب كذا في محيط السرخسي \* رجل تزوج امة فطلقها ثم اشتراها فجاءت بولد لاقل  
من ستة اشهر من وقت الشراء يلزمه وان جاءت بولد لستة اشهر من وقت الشراء لا يلزمه هذا اذا كان  
الطلاق واحدا وان كان طلقها ثنتين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق كذا في فتاوى  
قاضيخان \* الفصل الثالث عشر في نفي احد الابوين الولد وادعاء الاخراية اذا تزوج الرجل  
امراة رجاءت بولد لستة اشهر منذ تزوج والتزوجان حران مسلمان فادعى احدهما انه ابنه وكذب الآخر  
فهو ابنه منهما وكذلك لو قال الزوج هذا الولد كان من زوج قبلي وقالت المرأة بل هو منك فهو  
ولد هذا الزوج ولاعن بينهما ولا حد على الزوج كذا في المحيط \* ولو قال الزوج ولدته من زنا  
فان صدقته المرأة بذلك فهو ابنه وان انكرت ذلك وجب اللعان فيما بينهما ويقطع النسب عنه  
باللعان كذا في المبسوط \* اذا ولدت المرأة ولدين في بطن واحد واقر بالاول منهما ونفى الآخر  
فهما ابنة ويلاع بينهما لقطع النكاح فان كان نفي الاول منهما ثم اقر بالثاني جلد الحد وكان ابنه  
واذا تزوج الرجل امراة رجاءت بولدين فتعاهما الزوج وقضى القاضي باللعان فمات احد الولدين  
قبل اللعان فهما ابنا الزوج ويلاع لقطع النكاح وكذلك لو لم يمت واحد من الولدين ولكن  
مات الزوج او المرأة قبل اللعان فالولدان ثابتا النسب منهما وكذلك لو التعا عند القاضي الا  
ان القاضي لم يفرق بينهما ولم يلزم الولد امة حتى مات الزوج او المرأة فالولدان ثابتا النسب منهما واذا  
ولدت ولدا فنفاه الزوج ولاعن القاضي بينهما وفرق بينهما والنزول امة ثم ولدت ولدا آخر في ذلك البطن  
فان الولدين يلزمان الاب كذا في المحيط \* ولو كانت ولدت ولدين توأمين فعلم احدهما ونفاه ولاعن والنزول  
القاضي امة وفرق بينهما ثم علم بالآخر فهما ابنا فان علم بالثاني قبل ان يفرق القاضي بينهما فنفاه اعاد  
اللعان وانزول الولدين الام كذا في المبسوط \* واذا كذب الملاعن نفسه وادعى نسب الولد بعد ما فرق  
القاضي بينهما وانزول الولد امة ان كان الولد حيا يثبت نسب الولد منه ويقام عليه الحد سواء كانت المرأة  
حيه او ميتة كذا في المحيط \* وان كان الولد قد مات وترك ميراثا ثم ادعى الاب لم يصدق عليه الا  
ان يكون ترك ابن الملاعة ولذا ذكر الواثني فحينئذ يصدق الاب فاذا صح الاقرار ضرب الحد



واخذ الميراث ولو كانت المنقبة ابنة فماتت عن ابن ثم اكذب الملا عن نفسه لم يصدق ولم يرث في قول ابي حنيفة رح وفي قولهما يصدق ويضرب الحد ويثبت كذا في المبسوط \* واذا لا عن الرجل بحارية والزمها الام ثم اراد ابن الملا عن ان يتزوجها لم يكن لذلك ويفرق بينهما وكذا الملا عن نفسه لو ادعى انه لم يدخل بالام وتزوج بالبنت يفرق بينهما كذا في المحيط \* اذا اعتق ام وولده ثم تزوجها فجاءت بولد لسته اشهر فصاعدا فان نفاه لا عن ولزم الولد امه وان جاءت به لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها لا عن ولزم الولد اباه وتاويل هذه المسئلة اذا كان لاقل من سنتين منذ اعتقها حتى يثبت النسب من المولى كذا في المبسوط \* اذا كانت مكوحة الرجل امه جاءت بولد فان جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح ان ادعى الزوج لا يثبت نسبه الا بتصديق المولى وان نفاه لا يلزمه وان جاءت به لسته اشهر فصاعدا من وقت النكاح يثبت نسب الولد منه ادعى او لم يدع وان نفاه لا يلا عن بينهما ولا ينتفى نسب الولد ولا حد عليه وان كان المولى اعتق الامه ثم جاءت بولد ان جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فان ادعى الزوج الولد يثبت نسب الولد من الزوج اختارت زوجها او نفسها قبل الدعوة او بعد الدعوة وان نفى الزوج الولد فان اختارت زوجها فسب الولد ثابت منه ويتلاعنان بقطع النكاح وان اختارت نفسها فان كان ذلك قبل نفى الوالد ثم نفى الزوج الولد فسب الولد ثابت من الزوج ولا يلا عن ويجب الحد على الزوج وان اختارت نفسها بعد النفي قبل اقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد ايضا هذا اذا جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فاما اذا جاءت بالولد لسته اشهر فصاعدا من وقت العتق فان ادعى الزوج الولد فالولد ثابت النسب منه ولا حد ولا لعان في الوجوه كلها وان نفاه فان اختارت زوجها فانهما يتلاعنان وهل يقطع نسب الولد في الاستحسان بقطع وان اختارت نفسها قبل نفى الولد فان الولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولكن يجب الحد وان اختارت نفسها بعد النفي قبل اقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد هكذا في المحيط \* ولو اشترى الزوج فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء فنفاه لا يصح نفيه ويلزمه الولد وان جاءت به لسته اشهر فصاعدا فنفاه ينتفى بمجرد النفي ولا يلزمه الا ان يقربه هكذا في محيط السرخسي \* رجل تحته امه اشترى مولاه فاعتقها ثم جاءت بالولد فان جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فان ادعى النسب منه سواء كانت مدخولا بها

أولاً نكن وصارت الجارية أم ولد له وأما إذا نكح الزوج أن جاءت به لاقلاً من ستة أشهر من وقت  
 الشراء لا ينتفي نسبه ولا لعان بينهما ويجب حد القذف وإن جاءت به لستة أشهر من وقت الشراء  
 فإن نسب الولد لا يثبت منه ولا لعان ولا حد على الزوج وإن جاءت بالولد لستة أشهر فصاعداً  
 إلى سنتين من وقت العتق فإن ادعى الزوج نسب الولد يثبت نسبه منه سواء كانت المرأة مدخولاً  
 بها أو غير مدخول بها وإن نكحها فإن كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت النسب منه عند جميعها  
 وإن كانت المرأة مدخولاً بها ونكحها أو لم ينكح ولم يدع بل سكت اختلفوا فيه قال أبو يوسف رَح  
 لا يثبت نسبه من الزوج ولا يضرب الحد إذا نفى وقال محمد رَح يثبت النسب من الزوج ويضرب  
 الحد إذا نفى وإن جاءت بالولد لأكثر من سنتين من وقت العتق إن ادعاه الزوج يثبت نسبه  
 منه وإن نكحها لا يثبت نسبه منه عندهم ولو باعها من غيره ثم جاءت بالولد لاقلاً من ستة أشهر  
 من وقت شراء الزوج أياها يثبت نسبه منه ادعاه أو سكت وبطل البيع ويجب على الزوج رد  
 النكاح وإن نكحها لا ينتفي نسبه أياً كان جاءت بالولد لستة أشهر فقط منذ اشتراها الزوج فادعاه الزوج  
 فالجواب فيه كالجواب فيما إذا ادعت بالولد لاقلاً من ستة أشهر منذ اشتراها الزوج وإذا جاءت بالولد  
 لأكثر من ستة أشهر منذ اشتراها الزوج أن جاءت به لاقلاً من ستة أشهر منذ بيع الزوج وادعاه  
 يثبت نسب الولد منه من غير تصديق المشتري وبطل البيع وإن نكح الزوج في هذه الصورة لا يثبت  
 نسبه وبقي البيع على حاله وإن جاءت بالولد لستة أشهر فصاعداً إلى سنتين من وقت بيع الزوج  
 وادعاه فإن كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت نسبه إلا بتصديق المشتري وإذا صدق المشتري  
 حتى يثبت النسب بطل البيع وإن كانت المرأة مدخولاً بها وباقى المسئلة بحالها كان أبو يوسف رَح  
 يقول إلا تصح دعوته من غير تصديق المشتري وهو قول محمد رَح هذا إذا ادعاه وإن نكحها لا يثبت  
 نسبه عند جميعها وإن جاءت بالولد لأكثر من سنتين من وقت البيع إن ادعاه الزوج لا يثبت  
 نسبه إلا بتصديق المشتري عند جميعها وإن نكحها لا يثبت نسبه عند جميعها هكذا في المحيط \*  
 ولو كان المشتري الآخر قد اعتق الولد ثم ادعاه المشتري الأول فإن جاءت به لستة أشهر فصاعداً  
 عد الشري الأول أم يلزمه وإن جاءت به لاقلاً من ستة أشهر تصح دعوته وبطل البيع وينتقض  
 العتق وكذلك لو اعتق المشتري الآخر الأم مع الولد يبطل البيع والعتق فيهما هكذا في محيط السرخسي \*



وَأَنْ أُمُّ بَكْنِ الْمُشْتَرِي أَعْتَقَ الْوَلَدَ لَكِنْ أَعْتَقَ الْأُمُّ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لَاقِلٌ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْذَ اشْتَرَاهَا الزَّوْجُ صَحَّتْ دَعْوَتُهُ فِي حَقِّ الْأُمِّ وَالْوَلَدِ جَمِيعًا وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لَسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا مِنْذَ اشْتَرَاهَا الزَّوْجُ فَإِنْ كَانَ لَاقِلٌ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْذَ بَاعِهَا لَا يَثْبُتُ النَّسَبُ إِلَّا بِالْدَّعْوَةِ وَإِذَا ادَّعَى صَحَّتْ دَعْوَتُهُ فِي حَقِّ الْوَلَدِ وَلَمْ تَصَحَّ دَعْوَتُهُ فِي حَقِّ الْأُمِّ وَإِنْ جَاءَتْ بِالْوَلَدِ أَكْثَرُ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْذَ بَاعِهَا الزَّوْجُ فَإِنَّهُ تَصَحَّحَتْ دَعْوَتُهُ الْإِبْتِصَاقُ الْمُشْتَرِي عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ فِي الْآخِرِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ تَصَحَّحَتْ دَعْوَتُهُ إِلَى سِتِّينَ مِنْ غَيْرِ تَصَدِيقِ الْمُشْتَرِي إِذَا هُنْتُ مَدْخُولًا بِهَا وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ الْأَوَّلُ وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لَأَكْثَرُ مِنْ سِتِّينَ مِنْذَ اشْتَرَاهَا فَسَوَاءٌ جَاءَتْ بِهِ لَاقِلٌ مِنْ سِتِّينَ أَوْ لَأَكْثَرُ مِنْ سِتِّينَ مِنْذَ بَاعِهَا الزَّوْجُ لَا تَصَحَّحُ دَعْوَةُ الزَّوْجِ إِلَّا بِتَصَدِيقِ الْمُشْتَرِي إِلَّا أَنَّهُ إِنْ جَاءَتْ بِالْوَلَدِ لِسِتِّينَ مِنْ وَقْتِ الْبَيْعِ وَصَدَّقَهُ الْمُشْتَرِي بِمَنْتَظِ الْبَيْعِ وَإِنْ جَاءَتْ بِالْوَلَدِ أَكْثَرُ مِنْ سِتِّينَ مِنْ وَقْتِ الْبَيْعِ لَا يَنْتَقِصُ الْبَيْعُ هَكَذَا فِي الْمَحِيطِ \*  
وَحَلَّ طَلَقُ امْرَأَةٍ طَائِقُهُ بِأَنَّهُ وَهِيَ أُمَّةٌ ثُمَّ اعْتَقَتْ فَإِنْ جَاءَتْ بِالْوَلَدِ إِلَى سِتِّينَ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ وَالنَّسَبُ ثَابِتٌ مِنَ الزَّوْجِ لَا يَسْتَعْيِ بِغَيْرِهِ وَيُضْرَبُ الْحَدُّ وَوَلَاءُ الْوَلَدِ لِلْمَوْلَى الْأُمِّ وَلَوْ مَاتَ الْأَبُ فَجَاءَتْ بِالْوَلَدِ إِلَى سِتِّينَ مِنْ وَقْتِ اعْتِقَاتِهِ يَوْمَ فَالْوَلَدُ ثَابِتُ النَّسَبِ وَالْوَلَاءُ لِلْمَوْلَى الْأُمِّ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ \*  
إِذَا كَانَتْ امْرَأَةُ الرِّجَالِ أُمَّةً مَوْلَدَتْ مِنْهُ وَلَدًا اشْتَرَاهَا الزَّوْجُ فَقَدْ اعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا قَدْ وَلَدَتْ وَلَدًا آخَرَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ مِمَّا عَدَا مِنْذَ تَزَوُّجِهَا فَتَنَاهَا لَا عَنْ الدَّعْوَى بَيْنَهُمَا وَلَزِمَ الْوَلَدُ أُمَّةً فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لَاقِلٌ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْذَ تَزَوُّجِهَا آخِرًا وَلَا أَكْثَرُ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لَمْ يَلَا عَنْ وَيَلْزِمُ الْوَلَدُ أَبَاهُ وَلَوْ جَاءَتْ بِالْوَلَدِ لَاقِلٌ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْذَ اشْتَرَاهَا إِلَّا عَنْ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا وَلَزِمَ الْوَلَدُ أُمَّةً وَيُضْرَبُ الْحَدُّ إِذَا كَانَتْ أُمُّ الْوَلَدِ مَسْلُومَةً وَلَوْ صَدَّقَتْهُ الْمَرْأَةُ أَنَّ الْوَلَدَ لَيْسَ مِنْهُ لَمْ يَصْدَقْ عَلَى الْوَلَدِ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \*  
وَأُولَى تَزَوُّجِهَا لَزِمَ بِهَا الْوَلَدُ مَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ سِتِّينَ مِنْ وَقْتِ الْعَتَقِ فَإِنْ تَنَاهَا ضَرْبُ الْحَدِّ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ \*  
الْفَصْلُ الرَّابِعُ عَشْرِي دَعْوَةُ الْعَبْدِ التَّاجِرِ وَالْمَدَانِبِ إِذَا اشْتَرَى الْعَبْدُ الْمَذُونُ أُمَّةً فَوُطِّئَهَا فَوَلَدَتْ فَادَّعَى وَادَّعَتْ نَسَبَهُ مِنْهُ وَيَبْلُوكَ الْعَبْدُ بَيْعَ الْوَلَدِ وَالْأُمِّ هَكَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَلَوْ زَوَّجَ الْمَوْلَى هَذِهِ الْأُمَّةَ مِنْ عَبْدَةٍ صَحَّ النِّكَاحُ كَمَا لَوْ زَوَّجَهُ أُمَّةً أُخْرَى وَبُثِّتَ النَّسَبُ مِنْهُ إِذَا وَلَدَتْ وَكَذَلِكَ لَوْ تَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ ذَيْنِ الْمَوْلَى نَسَبُ الْوَلَدِ مِنْهُ إِذَا اقْرَبَهُ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ \*  
وَالْمَذُونُ إِذَا كَانَ مَدْيُونًا فَاشْتَرَى أُمَّةً وَوُطِّئَهَا وَوَلَدَتْ لَهَا وَلَدًا وَادَّعَى نَسَبَ الْوَلَدِ مِنْهُ وَكَذَلِكَ مَوْلَاةٌ صَحَّتْ دَعْوَتُهُ وَبُثِّتَ نَسَبُ الْوَلَدِ مِنْهُ وَكَذَلِكَ إِذَا ادَّعَى أَنَّ الْمَوْلَى أَحْلَاهَا لَهُ وَكَذَلِكَ الْمَوْلَى كَذَا فِي الْمَحِيطِ \*  
إِذَا ادَّعَى وَلَدًا مِنْ أُمَّةٍ لَهَا





فلا عقر عليه كذا في الحارمي \* تخير المكاتبه فان شاءت مضت في الكتابة وان شاءت فسخت كذا في المحيط \* وان كان اها زوج وصدقه الزوج بعثت الواد ولا يثبت النسب كذا في محيط السرخسي \* وان ادعى ولداً مكاتبه لا تصح دعوته الا بتصدق المكاتبه وهذا جواب ظاهر البراءة فان اصدقته المكاتبه ثبت النسب منه وكان الولد حراً بالقيمة يغرم المولى قيمة الولد بالمكاتبه ويغرم عقوبته بالمكاتبه ايضا ويعتبر قيمة الولد يوم ولادة الولد هذا اذا جاءت الامة بالولد لسته اشهر منذ اشترتها المكاتبه فاما اذا جاءت الامة بالولد لاقبل من ستة اشهر منذ اشترتها فادعاه المولى لا تصح دعوته ولا يثبت النسب بدون تصديق المكاتبه واذا اصدقته المكاتبه حتى ثبت النسب كان عبداً علمي حاله هكذا في المحيط \* قال محمد بن حارم اشترى المكاتب عبداً صغيراً فادعاه المولى لم يجز دعواه وان صدقته المكاتب بثبت النسب ولم يعنق كذا في الحارمي \* وحال اشترى عبداً وكاتبه ثم ان المكاتب كاتب امه له ثم ولدت المذنبه فادعاه مولى المكاتب وان صدقته المكاتبه يثبت النسب منه وبحسب العتق ان ولدت لاقبل من ستة اشهر من ردت كتابتها وان ولدت لاقبل من ستة اشهر فاعقر للمكاتب ثم هذا الولد يدعون مكاتبه مع امه وان ادت الام بدل الكتابة عتقت وعنق الولد تبعها وان عجزت وردت اخذ المولى لهما باتباعه ولا يحتاج الى تصديق المكاتب وان ثبت الحق له بوجود التصديق يوم الدعوة عدل اليه انفق بنفسه ويعتبر يوم ولادته يوم عجز المكاتبه ولو ثبت المكاتبه وصدقه المكاتب لا يثبت النسب ويكون الولد مذنباً مع امه ان ادت بدل الكتابة عتقا وان عجزت وردت في الرق يثبت النسب من المولى وكان الولد حراً بالقيمة غير انه ان ولدت لاقبل من ستة اشهر صدق كوتبت بعتر قيمة الولد يوم الولادة وان جاءت به لسته اشهر منذ كوتبت تعتبر قيمة الولد يوم العجز وان كذب لا يثبت نسب الولد ويكون الولد مع الام كالمجنون المكاتب وان ادت بدل الكتابة عتقا وان عجزت صار امه مملوكين للمكاتب ولا يثبت النسب وان صدقته يثبت النسب من المولى فان جاءت الولد لاقبل من ستة اشهر منذ كانت المكاتب حتى كان العلوق في ملك المكاتب كان الولد حراً بالقيمة وقية له الولد للمكاتب ويعتبر قيمته يوم الولادة وان جاءت به لسته اشهر من كانت المكاتب والولد مكاتب معها ادعت مكاتبه لم تعجز بعد فان عجزت ياخذ المولى الولد بالقيمة يوم اعجزت ثم فيما اذا صدقته المكاتب وكتبته المكاتبه حتى لم يثبت النسب ولم تعجز المكاتبه بعد ذلك ولكن ادعى المكاتب بدل الكتابة وعنق فان كانت المكاتبه ان جاءت بالولد لاقبل من

سنة اشهر منذ كونت يثبت السب من المولى ويكون حرا بالقيمة ويكون ذلك للمكاتب هذا اذا كان الولد صغيرا يعبر عن نفسه وان كان قد كبر ثم ادعى المولى ابنه وصدق المولى المكاتب فالولد حر ورجع في حق السب الى قول الولد وان جاءت بالولد لاكثر من سنة اشهر من كونت يثبت لا يعنى الولد بل يكون مكاتباً مع امه ولا يثبت نسبه من المولى ايضا فان عجزت المكاتبه بعد ذلك وردت في الرق كان الولد حرا بالقيمة ثابت النسب من المولى وان لم تعجزوا كن ادت بدل المكاتبه عتقت وعنى الولد معها ولا يثبت نسب الولد من المولى الا انه اذا كبر الا سن وصدق المولى في ذلك بحجة دثبت نسبه من المولى بتصديقه ولا يلزمه القيمة هكذا في المحيط \* اذا ادعى المكاتب الاول وعنى ثم جاءت المكاتبه بولد لافل من سنة اشهر من وقت العتق ولست اشهر من وقت المكاتبه كان الجواب كما اذا ولدت قبل عنى المكاتبه وان ولدت لسنة اشهر فصاعداً بعد عنى ان رعى المولى انه ولد بوطى بعد العتق لم يثبت نسبه وان وحد التصديق فكان زائلا اما اذا ادعى النكاح بعد عنى المكاتب وان صدقته المكاتبه ثبتت شبهة النكاح فيثبت السب ولا يعنى الولد وان صدقته المكاتب الحر في النكاح وكذبته المكاتبه لا يثبت السب الا اذا عجزت وردت في الرق فمنع اقرار المولى وهو مكاتب الحر عليها بالنكاح ويثبت السب ولا يعنى الولد وان ادعى انه ولد بوطى كان قبل العتق لم يصدق وان صدقاه ثبت نسب الولد ولا يعنى الولد فان ادت عتقت مع ولدها وان عجزت اخذ المولى الولد حرا بالقيمة وان صدقته المكاتبه وكذبته المكاتب الحر يثبت السب والولد رقيق فان عجزت فهي وولدها مملوك كان للمكاتب الاول وان صدقته المكاتب الحران ونسب المولى كان قبل العتق وكذبته المكاتبه لا يثبت السب الا اذا عجزت فيعتق الولد بالتبعية يوم العجز وكذا ان المولى يؤد المكاتب الاول المكاتبه كن مات عن ولاء واديت كتابته ثم عجزت المكاتبه والولد حر بالقيمة والام مملوكة لو رثته المكاتب كذا في شرح الزيادات \*

النص الخامس عشر في المتفرقات اذا مات الرجل وترك امراه وام ولد واقرا الوارث انها ولدت هذا الغلام من الميت فان لم يكن هناك للمقر منازع يثبت نسب الغلام من الميت وبرث ولا يشترط العدد في المقرين ولا لعظ الشهادة فان كان للمقر منازع يشترط العدد باتفاق الروايات ولا يشترط العدالة باتفاق الروايات وهل يشترط لعظ الشهادة فيه روايتان كذا في المحيط \*



كتاب الدعوى . ( ١٨٩ ) ( الباب الرابع عشر ) الفصل الخامس عشر

رجل مات عن ام ولد فجاءت بولد ما بينه وبين سنتين فتقاه الورثة لم يثبت النسب - في قول ابي حنيفة رح من الميت ولم يرث منه بشهادة القابلة ما لم يشهد به شاهدان الا ان يكون المولى قد اقربانها حلي من منه وحينئذ يثبت السب بشهادة القابلة وان اقرب الورثة فاقربهم كقرار الميت كذا في المبسوط \* رجل في يديه امة فوطئها وولدت صدها فادعى ولدها ثم قال كانت هي ام ولد فلان فزوجنيها فودت لي هذا الولد وصده فلان في ذلك وان صدهما الامة في ذلك او كذبتهما واحكن رجعت الي تصديقيهما قبل قضاء القاضي بكونها ام ولد للمقر فهي ام ولد للمقر له ويكون حكم ولدها كحكمها فيعتان اذ مات المقر له فان كبر الولد بعد ذلك وكذبها فيما اقرت لم يلتفت الي تكذيبه ولم تصدق الجارية المقر له لم تكذبه حتى ماتت صدق المقر والمقر له حتى كان الولد عبدا للمقر له فان كبر الولد وانكر ان يكون عبدا للمقر له لم يلتفت الي انكاره وان كذبتهما الامة وثبت على ذلك فالقاضي يجعلها ام ولد للمقر وعلى المقر فيمنها ام ولد للمقر له قبل هذا على قولهما ما على قول ابي حنيفة رح لا صمدان على المقر ولا مقر للمقر له على المقر وان كذبتهما فلم يقض القاضي بشي حتى ماتت يوقف ام الولد حتى يكبر وان كبر وصدق المقر فيما اقر كان عبدا للمقر له وامه ام ولد للمقر له فان مضى على التكذيب جعله القاضي حراما من جهة المقر وامه ام ولد للمقر له وان كانت الام حية والغلام يعبر عن نفسه فصدقت الام المقر وكذبه الغلام فالغلام حر والجارية ام ولد للمقر وكذلك ان كذبت الام المقر وصده الغلام في جميع ما وصفت لك كذا في المحيط \* رجل مات وترك ابنا فجاءت امرأته وادعت انه ابنها من الميت فصدقه الغلام واقامت البينة على ذلك فان القاضي يقضي بنسبه منها ويقضي بالزوجيه وترث من الميت كذا في شرح الطحاوي \* المراتان اذا ادعتا سب وادوا قامت كل واحدة منهما رحلين او رجلا وامرأتين فعلى قول ابي يوسف ومحمد رح لا ينسب نسبه من واحدة منهما وعلى قول ابي حنيفة رح يثبت نسبه منهما واذا اقامت كل واحدة منهما امرأة واحدة ذكر في رواية ابي سليمان انه لا يقضي لواحدة منهما ابنة الحجعة عند ابي حنيفة رح وذكر في رواية ابي حنيفة انه يقضي بالابنتينهما ولو لم تكن لواحدة منهما حجعة لا يقضي بسب الولد منهما بلا خلاف قال في مجموع النوازل ولو كان احد الولدين ذكرا والاخر انثى ادعت كل واحدة منهما الابن ونسبت الابن يوزن لبيتهما فيجعل الابن للتي لبنها اتقل كذا في المحيط \* اذا ولدت امة الرجل فادعاه اخوة انه ابنه من نكاح بشبهة وانكره المولى لم يصدق على ذلك وكذلك العم والخال وسائر القربات فان ملكه يوم ما وداعاه من جهة نكاح

صحيح او فاسد او من جهة ملك يثبت نسبه منه وكذلك لو ادعى انه ابنه ولم يذكر انه تزوجها او ملك  
امه معه او دونه عارت ام ولد له وان ملك الولد او المدعى وهو يحدد له انه ابنه ام يثبت نسبه من الابن  
ولا يعتق كذا في المبسوط \* اذا ولدت حارية الرجل وادعى انه ابنه نسب هذا الولد لا يصح  
دعوته الا بتصدق من الاب وكذلك لو ادعى الابن انه تزوجها لا يصدق الا بتصدق من الاب  
فان اقام الابن بينه على التزويج برصاء الاب او بغير رضاء فان نسب الولد يثبت منه ويعتق كذا  
في المحيط \* اذا اعتق عبدا صغيرا ثم ادعى انه ابنه صحيح ولد عنده او لا ولو كان كبيرا ينظر ان جحد  
يبطال اثره والانه وجائز كذا في التآثر خاتمة \* رجل اعتق جارية وابها ولد ثم ادعى ولدها  
بعد ما اعتقها قال يلزمه وعليها العدة كذا في المحيط \* عند صغير بين رحاين اعتقه احدهما ثم ادعاه  
الاخر انه ابنه صححت دعوته عبد ابي حنيفة رح ويكفره واني لهما ان كانت دعوة المدعى دعوة  
تحريره ان لم يكن في ملكه وان كانت دعوته دعوة استيلاء بان كان الملق في ملكه فللمعتق نصف الولاء  
ولا ولاء للمدعى فاما على قولهما عتق العبد كله على المعتق والاحرار على نسب حر صغير ليس له  
نسب معروف تصح دعوته استحسانا هذا اذا ادعى الاخر نسبه واما اذا ادعاه المعتق فعلى  
قول ابي حنيفة رح لا تصح دعوته الا بتصدق الاخر وعندهما تصح دعوته استحسانا وان كان الولد  
كبيرا يعبر عن نفسه فان اقر ذلك ثبت نسبه من المدعى وان جحد لم تصح دعوة المعتق وتصح دعوة  
الاخر وهذا قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما لا تصح دعوى احد هما الا بتصدق كذا في الدخيرة \*  
لو كان ولدان تدا مان واعتق احدهما فدعى نسب الاخر ثبت نسبهما ويبطال العتق كذا في التآثر خاتمة \*  
ابن سماعة في بوارده رجل اعتق جارية وتزوجت زوحا وجاءت بواد لاقل من ستة اشهر منذ  
تزوجها فادعاه الزوج والسيد قال ايتهما صدقت فهو ابنه وان صدقت الزوج وادعى نكاحا اسدا  
او وطنة يشبهه لم يرد ذلك وكذلك السيد ليس له دعواه بدون تصديقها كذا في المحيط \* نعى الى  
امرأة زوجها فاعتدت وكحت وولدت فجاء الزوج الاول حيا فالولد من الاول كيف ما كان  
عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح ان كان من وقت نكاح الثاني الى وقت الولادة اقل من ستة  
اشهر فالولد الاول فان كان اكثر من ستة اشهر فهو من الثاني وقال محمد رح ان كان من وقت ابتداء  
وطئ الزوج الثاني الى وقت الولادة اقل من سنتين فالولد من الاول وان كان اكثر من  
سنتين فهو من الثاني كذا في الكافي \* قال ابو الليث في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد رح



اصح وبه نأخذ كذا في الفصول العمادية \* وروى ابو عظمة سعد بن معاذ عن اسمعيل بن حنبل عن عبد الكريم الجرجاني رح عن ابي حنيفة رح انه رجع عن هذا القول وقال الاولاد اللذان كذا في المحيط \* رجل غاب عن امرأته وهي بكر ابنة عشر سنين متلا فتزوجت وجاءت باولاد قال ابو حنيفة رح الاولاد للزوج الاول حتى جاز الزوج الثاني دفع الزكوة الى هؤلاء وتجاوز شهادتهم له وقال عبد الكريم الجرجاني عن ابي حنيفة رح ان الاولاد للزوج الثاني ورجع الى هذا القول وعليه الفتوى كذا في الواقعات الحسامية \* واجمعوا على ان المرأة ترد على الاول كذا في الذخيرة \* ولو سبت المرأة فتزوجها رجل من اهل الحرب وولدت اولاداً فهو على هذا الخلاف كذا في المبسوط \* وعلى هذا الخلاف اذا ادعت المرأة طلاقاً واعتدت فتزوجت ووجدت زوجها الاول كذا في محيط السرحسي \* وفي مجموع السوارل سئل نجم الدين النسمي عن تزوج امرأة صغيرة تزويج ابيها ثم مات الاب والزوج غائب فكبرت البنت وتزوجت بـ رجل آخر فحضر الغائب وادعاهما فانكرت وام تدعى له بينه فلم يقض له بها وقضى بها للثاني فولدت منه بنتاً وللزوج الاول ابن من امرأة اخرى هل يجوز النكاح بين هذا الابن وهذه البنت قال ان كان في حال الصغر لا يجوز لان في رعم ابداً ان ام البنت زوجته والبنت ولدت على فراشه فهي بنته واما اذا كبر الابن وهو يتزوج البنت بنده ينبغي ان يجوز لان اقرار الابن لم يبعد على غيره كذا في الفصول العمادية \* اذا تزوج الرجل امرأة رجل وولدت ولداً فادعى احد هما ان النكاح كان منذ شهر وادعى الآخر انه كان منذ سنة فالتول قول من يدعى النكاح منذ سنة وبحكم باثبات السبب منهما فان تصادقا على انه تزوجها منذ شهر لم يثبت السبب وان اقامت البنت بعد ما تصادقا انه تزوجها منذ شهر على انه تزوجها منذ سنة نزلت بيته هكذا في الذخيرة \* رجل قال في مرضه هذا الغلام ابني من احدى هاتين التجاريتين ثم مات قال محدد رح يعتق الغلام من جميع المال وتسعى كل جارية في نصف قيمتها ويعتق نصفها من الثلث كذا في المحيط \* رجل اقر بان هذا الصبي ابنه من امته هذه ثم مات فقام اخوته البنت ان اباهم زوج امته من هذا العبد فبال اولادته بثلث سنين فولدت هذا على فراش العبد والعبد والامته ينكران لا تقبل بينهما كذا في محيط السرحسي \* وان كان الغلام والامته يدعيان ذلك تقبل بينهما الا انهما بهذه البيه يثبتان الحق لانفسهما وهما نكاح على الميت ويعتق الغلام وتصير الجارية ام ولد له فبعد ذلك ان كان هذا الاقرار من المولى في صحته يعتبر العتق من جميع المال وان كان في

محصه يعتبر من الثلث. وكذلك ادعى الغلام ذلك تفصل البيئه ايضا ويؤمن الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الغلام والامه حبيبها ذلك كداني المحيط \* ولو ادعت الام السكاح او ادعاه الغلام قبلت بيته التزوج لانها تكون للثلاث وان انسب من حق الغلام وانما اثبتته بالبيته من العبد كان مثبتا حق نفسه فيثبت السكاح بيها وبين العبد وذلك حتى يكداني المسوط \* ولو كان العبد غائبا حال ما اقامت الورثه اليه يوفى حكمه في البيته حتى يخلص العبد كداني المحيط \* فذا وادت امرأة الرجل ولدا وادعت الله اليه امه والتزوج يحدد ذلك فشهد على الزوج انه واخوه انه اقرباؤه انه قبلت الشهادة كداني - حسره \* ولو شهد على اقرباؤه الزوج بذلك ابوا المرأة او حده لا تفصل شهادته ادعت المرأة او وحدت بذلك لو شهد بذلك ابوا الزوج او حده لم تفصل شهادته ادعى الزوج او وحدت كداني المحيط \*

الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق وما هو بي معنى الاستحقاق ادعى المشتري استحقاق المشتري على الباع وادى الرجوع على البائع بالدين لا بد وان يتسرا الاستحقاق ويضمن سبعة اشياء في سب الاستحقاق وصح ذلك والمكره البائع المبيع منه وادام المشتري البيه على الباع قبلت بيته وكان له الرجوع بالثمن ولا يشترط حضرة المشتري اسماع - في البيه عند بعض المشايخ وقد كان يعني ظهير الدين المرغيناني رح بل اذا ذكر شيئا وعده به يرد كره مقدار الدين كذا ثم اذا قبل بيته المشتري ورجع المشتري على البائع بالدين ثلثا انما يصح وادى البائع ان يرجع على البائع بالدين كان له ذلك كذا في الخبره \* وادى البائع المشتري عن الثمن او وجهه منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع على بائعه بشيء وكذلك يقبل الباع لا يرجع بعضه على البعض كداني النصول العماديه \* وادى استحق المبيع من يدي المشتري وهوام يؤد الدين او ادى بعضه يجبر على اداء الدين في النصل الاول وعلى اداء الباقي في النصل الثاني الجوار ان اتا صي عسى ان لا يتصا بيته المستحق او يجيز المستحق المبيع كداني المحيط \* المشتري اذا اراد الرجوع على البائع فوعده له دفع الثمن ان صدقه في الاستحقاق وقبل السجل يحجر على دفع الثمن وان لم يقر بالاستحقاق لكن وعده ثم خالف لا يحجر كداني الحلاصه \*

اذا رجع المشتري على بائعه وصاحدا البائع على شيء قليل كان للمائع ان يرجع على بائعه بجميع الدين كداني المحيط \* رحا اشترى من آخر دارا بعبد وتقا بضائم استحق نصف الدار كان مشتري الدار بالخيار ان شاء اخذ نصف الدار بصف العبد وان شاء ترك ولا يكون لمشتري العبد الخيار وان عرفت الصفقة



الصفقة عليه وتعييب الباقي بعيب الشركة وعلى هذا اذا استحق بنصف العبد دون نصف الدار لاختيار  
لمشتري الدار وان استحق نصف العبد ونصف الدار ذكر في الكتاب ان كل واحد من المشتريين بالاختيار  
ان شاء اخذ وان شاء ترك وام يبين قدر الماخوذ وقدر المتروك من اصحابنا من قال كل واحد منهما  
بالاختيار ان شاء اخذ الربع بالربع وان شاء ترك وبعض اصحابنا قالوا كل واحد منهما بالاختيار ان شاء اخذ  
النصف بالنصف وان شاء ترك وان لم يختبر واحد منهما شيئا حتى اجاز المستحق لنصف العبد او سلم ذلك  
النصف الى المشتري العبد بهبة او صدقة يبطل خياره مشتري العبد ويكون الخيار لمشتري الدار هكذا في المحيط  
في باب الاستحقاق \* اشترى من آخر عبد او باعه من غيره ثم ان المشتري الاول اشتراه ثانيا ثم استحق  
من يده رجع هو على البائع الاول هكذا حتى فتوى شمس الاسلام محمود الازجندي رح وهو الجواب  
انما يستقيم على الرواية التي يقول فيها ان النقص بالملك للمستحق يوجب انفساخ البياعات كلها  
اما على ظاهر الرواية بالنقص بالملك للمستحق لا يوجب انفساخ البياعات فيبقى بيع المشتري الاول  
وشراه ثانيا على حاله لا يكون له الرجوع على البائع الاول ولكن هو يرجع على بائعه ثم بائعه يرجع عليه  
ثم هو يرجع على البائع الاول كذا في النصول العمادية \* اشترى من آخر دارا وقبصها واستحققت  
من يده فقال المستحق المشتري خذ الثمن الذي دفعته الى البائع متى فاخذ ثم اراد المستحق  
ان يسترد ما دفع من المشتري هل له ذلك فقد قيل يجب ان لا يكون له ذلك على الرواية التي  
يتميز فيها ان نقص القاضي بالملك للمستحق ينسخ البياعات وعلى ظاهر الرواية ان يسترد  
ذلك وان المشتري رجع على البائع وطالب بالثمن فقال المستحق اشترى خذ الثمن متى فاخذ  
ثم اراد المستحق ان يسترد منه ثمنه ذلك باتفاق الروايات كذا في الدخيرة \* قال محمد رح  
في الزيارات رجل اشترى من رجل عبدا ففضله وخضع له رجل للمشتري ما ادريه من درته  
في العبد ثم باعه المشتري من غيره وسلمه اليه ثم باعه المشتري الثاني من رجل آخر وسلمه اليه  
ثم استحق مستحق من يد المشتري الآخر البيعة ونقض القاضي بذلك بكون ذلك قضاء على المشتري  
الآخر وعلى الباعة اجمع حتى لو اقام المشتري الآخر واحدا من الباعة بينة على المستحق بالملك  
المطلق لا تقبل بينته وكان لكل واحد من المشتريين ان يرجع على بائعه بالثمن من غير ان يحتاج  
الى اعادة البيعة ولكن انما يرجع كل مشتري على بائعه اذا رجع عليه مشتريه حتى لا يكون للمشتري  
الاول ان يرجع على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الآخر ولا يكون للمشتري الاول ان يرجع

على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاوسط وكذلك لا يكون للمشتري الاول ان يضمن الكفيل بالدرك ما لم يرجع عليه وهل يحتاج كل مشتري الى اقامة البينة على الرجوع اذا اراد الرجوع على بائعه ينظر ان لم يعلم القاضي بالرجوع عليه بان كان الرجوع عند قاض آخر يحتاج وان علم القاضي بذلك بان كان الرجوع عليه عند هذا القاضي لا يحتاج ولو ان العبد لم يستحق ولكن اقام العبد البينة على المشتري الآخر على حرية الاصل وقضى القاضي بهارجع كل واحد منهم على بائعه بالثمن قبل ان يرجع عليه مشتريه وكذلك المشتري الاول يرجع على الكفيل قبل ان يرجع عليه ولو اقام العبد البينة على حرية الاصل ولكن اقام بينه انه كان عبدا فلان منذ سنة اعتقه و اقام رجل بينه ان العبد كان له منذ سنة اعتقه وقضى القاضي بذلك وكان تاريخ العتق قبل تاريخ البياعات كلها يرجع كل مشتري على بائعه قبل ان يرجع عليه وكذلك اذ لم يعرف التاريخ وكذلك لو اقام العبد البينة انه كان عبدا فلان منذ سنة دبره او اقام رجل بينه على ذلك او كانت جارية اقامت بينه انها كانت افلان منذ سنة استودها او اقام رجل بينه على ذلك وكان تاريخ هذه الاسباب قبل تاريخ البياعات كلها ولم يعرف التاريخ اصلا وقضى القاضي بذلك فهذا هو ما لو اقامت البينة على حرية الاصل او على العتق سواء يرجع كل واحد من مشتريه قبل ان يرجع عليه وان اقامت البينة على العتق والتدبير والاستيلاء بتاريخ بعد تاريخ البياعات كلها بان اقام العبد او الجارية بينه على المشتري الآخر انه عبد فلان او جارية فلان اعتقه واستودها بعد شري المشتري الآخر او اقام رجل بينه على ذلك وقضى القاضي بذلك كان هذا ايا قضاء بالملك المطلق سواء ولو كان تاريخ العتق من العبد بين البياعات حتى وقع بعضها قبل العتق وبعضها بعد العتق فما كان قبل العتق لا يرجع فيه كال مشتري على بائعه قبل ان يرجع عليه وما كان بعد العتق يرجع فيه كال مشتري على بائعه قبل ان يرجع عليه ما لم يبعس بالكل كذا في المحيط \* قل محذور ح في الزدادات رجل اشترى من آخر جارية وقبضها ثم جاء مستحق واستحقها ببينة يرجع المشتري بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة \* لو اقر المشتري للمستحق او استخلف فندل وقضى به للمستحق ثم اراد ان يرجع على بائعه ليس له ذلك ولو اقام البينة على اقرار البائع انه المستحق رجوع عايه ولو لم تكن له بينة فاراد ان يحلفه ما اقر به للمستحق يحلف كذا في الخلاصة \* فان ندل بالثمن كذا في المجيز للمكدر \* فان قال المشتري بعد ما اقر او نكل انا اقيم البينة على ان الجارية ما لك للمستحق يريد به الرجوع بالثمن على البائع لا تسمع بينته ولو اقام مستحق الجارية احد ولكن ادعت



انها حرة الاصل فاقتر المشتري بذلك اوابى اليمين وقضى القاضي بحريتها لا يرجع بالثمن على البائع فان حضر البائع وانكر ما قاله المشتري فقال المشتري انا قيم البينة على البائع انها حرة الاصل قبلت بينته ولو ادعى المستحق على المشتري انها جارية رآه اعتمها او دبرها او استولدها واقتر المشتري بذلك ونكل لا يرجع المشتري بالثمن على البائع فان اقام المشتري بينته على البائع بذلك ليرجع بالثمن على البائع ينظر ان شهدت بينته بعنق مطلق او بعنق مؤرخ بتاريخ قبل الشراء قبلت ويرجع بالثمن واما اذا شهدوا بعنق مؤرخ بتاريخ بعد الشراء لا تقبل بينته كذا في الذخيرة \* قال في الزيادات امه في يد عبد الله فقال ابراهيم لمحمد يا محمد الامة التي في يد عبد الله كانت امني بعتمها منك بالف درهم وسلمتها اليك ولم تنقد الثمن الا ان عبد الله غلب عليك وغصبها منك وصدقه محمد في ذلك كله وعبد الله ينكر ذلك كله ويتوان الجارية جاريته فالتقول في الجارية قول عبد الله ويقضى بالثمن لابراهيم على محمد كذا في المحيط \* فلو استحقها رجل من عبد الله بينة على الساج او مطلقا لم يرجع محمد على ابراهيم بشيء وان اقام محمد البينة على المستحق انها امته اشتراها من ابراهيم وهو يملكها وهو قبضها فقصي له بها وان اعاد المستحق بينته الساج على محمد قضى له بها على محمد ورجع محمد بالثمن على ابراهيم كذا في محيط السرخسي \* ولو لم يستحق الجارية احد ولكن اقامت الجارية البينة على عبد الله انها حرة الاصل وقضى القاضي بحريتها رجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذلك لو اقام البينة عبد الله انها كانت امته اعتمها او دبرها او استولدها وقضى القاضي بذلك رجع محمد بالثمن على ابراهيم وكذلك اذا اقامت البينة على الاعتق والتدبير والاستيلاء من غير تاريخ فاما اذا ارخت بان اقامت البينة على ان عبد الله ملكها منذ سنة واعتمها او دبرها او استولدها وقضى القاضي بذلك ينظر الى تاريخ العقد الذي كان بين ابراهيم ومحمد فان كانت منذ سنة او اقل من ذلك يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان كان بتاريخ العقد الذي جرى بين محمد وابراهيم منذ سنتين لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو ان الجارية اقامت البينة على عبد الله انه كاتبها وقضى القاضي بذلك لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم الا اذا ادت بدل الكتابة وعنت فحينئذ يرجع محمد بالثمن على ابراهيم كذا في المحيط \* وان اقر عبد الله انه اشتراها من محمد بمائة دينار وقبضها ونقده الثمن وصدقه محمد في ذلك ان تصادقا عليه ثم استحققت الجارية من يد عبد الله يرجع

عبد الله بالثمن على محمد ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان تصادف عايه بعد ما استحققت  
 الجارية من يد عبد الله يرجع عبد الله لثمن على محمد ولا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم  
 كذا ان اقر عبد الله بالشراء من محمد ومحمد كان غائباً او حاضراً قام بصدقه وام يكذبه حتى  
 استحققت الجارية من يد عبد الله ثم صدقه محمد بما قال وان قال محمد انا اقيم البيعة على ابراهيم  
 ان عبد الله اشترى امة مني يريد بدالها رجوع بالثمن على ابراهيم فقلت بيته وكذلك اقام محمد  
 بيته صدق عبد الله في دعواه الشراء منه قبل استحقاق الجارية من عبد الله قبل بيته ورجع  
 محمد لثمن على ابراهيم ولو تصادق محمد وعبد الله على ان محمد اوهب الجارية من عبد الله  
 وسلمت اليه او على ان محمد اصدق بالجارية على عبد الله وسلمت اليه فمضى الوجه الثاني والثالث  
 لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وفي الوحدة الاولى يرجع على ابراهيم كذا في الحبرة \*  
 رجل اشترى امة بالف درهم ونقد ثمنه ولم يفت بها حتى اقام رجل البيعة اياه والمشتري  
 والباع حاضرا ان قضى القاضي للمستحق ثم ادعى البائع او المشتري ان البائع كان اشترى  
 من هذا المستحق قبل ان يبيعه من المشتري واقام البائع مدقات بيته ولو قال المشتري للقاضي  
 بعد الاستحقاق قل لله الباع ليس له المبيع البتة والا فليقض الباع ببيعه القاضي يقض الباع ويرجع  
 المشتري على البائع بالثمن فلو فسخ القاضي الباع ببيعه ثم ان البائع وجد بيده كان اشترى  
 الامة من المستحق فسمح الباع على حاله لئلا يفسخ القاضي الباع ببيعه ثم ان البائع وجد بيده كان اشترى  
 ليس له ذلك فان كان المشتري قبض الامة من البائع ثم استحققت من يد المشتري واخذت  
 من يده ورجع المشتري على البائع بالثمن ثم وجد البائع بيده على الشراء من المستحق باوامه  
 على المستحق وقضى الامر للبائع وان ادعى البائع ان يلزم المبيع المشتري لذلك عددها على قياس قول  
 ابي حنيفة رجح ايسر له ذاك ولا يعود الباع وهذا اذا قضى القاضي للمشتري بالثمن على البائع  
 ثم اقام البائع البيعة اما اذا اقام البائع البيعة على الشراء من المستحق قبل ان يقضى للمشتري عليه  
 بالثمن رجعت الجارية الى المشتري فلو قضى القاضي البائع على البائع بالثمن ثم اقام البائع البيعة  
 على ما مر من الخلاف فلو اراد المشتري اخذ الجارية وامتنع البائع لا يجبر ولو اراد البائع ان يلزمه  
 له ذاك فلو لم يخاصم المشتري البائع ولكن طلب منه الثمن فاعطاه او قبل الفسخ ثم اقام البائع  
 بيته



بينه على الشراء من المستحق وقضي بالجارية له ليس لأحدهما أن يلزم صاحبه الجارية ولو لم يقم البائع البينة على الشراء من المستحق لكن أقام البينة على أنها نتجت عنده فهذا وما لو أقام البينة على الشراء من المستحق سواء كذا في الخلاصة \* أشترى جارية فولدت أو شجرة فثمرت والثمار عليها واستحقها رجل بالبينة والولد في يد المشتري يتبعهما الوالد والثمرة وهل يشترى الحكم بالولد والثمرة مقصودا لاختلاف فيه قبل القضاء له بالأصل قضاء بالفرع وقال الصدر لا بد من القضاء بالفرع أيضا كما إذا لم يكن الفرع في يد دكان في يد آخر وإن كانت ردت من المشتري فهو حر بالقيمة يوم الخصومة ويرجع على البائع ولو مات الوالد لأشئ على المشتري وإن قتل أخذه منه عشرة آلاف غرم قيمته لا غير وإن مات وترك مالا كبيرا فكله للمشتري ولا يغرم البائع شيئا وعليه العقر ولو اكتسبت الجارية أو وهب لها يأخذها المستحق مع الاكتساب ولا يرجع على البائع إلا بالثمن كذا في الوجيز للمكردي \* رجس اشترى من آخر كرما واشترى الأرض والخيل جميعا وقبضها ثم استحققت العرصه وحدها كان للمشتري أن يرد الأشجار على البائع ويرجع عليه بجميع الثمن كذا في الذخيرة \* أشترى فرسا مع السرج واستحقها رجع بكل الثمن وإن استحق بلا سرج رجع بالحصه وكذا لو صاع السرج وإن كان السرج قائما وأراد المشتري رد السرج وإن يرجع بكل النسيء وأبى البائع فبوله فله ذلك كذا في الوجيز للمكردي \* رجل اشترى أرضا فغرس فيها شجرا فبست الشجر ثم استحققت الأرض يقال للمشتري أطلع الشجر فإن كان فله يضر بالأرض ينال للمستحق أن شئت تدفع إليه قيمة الشجر مقلوعا وتكون الشجرة لك وإن شئت فدره حتى يقطع الشجرة ويضمن لك نقصان أرضك فإن أمره بقطع الشجر وقطع المشتري ثم طهر بالبائع بعد التلع فإن المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الأرض وإن اختار المستحق أن يدفع إلى المشتري قيمة الشجر مقلوعا ويمسك الشجر وأعطاه القيمة ثم طهر المشتري بالبائع فإنه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق أن يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الأرض وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح وإن لم تستحق الأرض حتى أثمر الشجر بلغ الثمر ولم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الأرض وطالب المشتري بقطع الشجر كان له ذلك فإن كان بائع الأرض حاضرا كان للمشتري أن يرجع على البائع بقيمة الشجر ثابتة في الأرض وبسلم الشجر فائمة إلى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الشجر ويجبر المشتري

على قطع الثمر بلغ الثمر أو لم يبلغ ويجبر البائع على قلع الشجر كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 أحال البائع رجلا على المشتري بالثمن وأدى المشتري الثمن إلى المحال له ثم استحققت الدار  
 من يد المشتري فالمشتري على من يرجع بالثمن ذكر في مجموع النوازل من الشيخ الإمام شيخ  
 الإسلام السغدري أن المشتري يرجع على البائع قبل له فإن لم يظهر المشتري بالبائع هل يرجع  
 على المحال له قال لا وفي الجامع قيل له أن المشتري بالخيار أن شاء رجع على القابض وإن شاء  
 رجع على الأمر وإذا اشترى شيئا من الوكيل فاستحق من يدي المشتري فعند الاستحقاق يرجع  
 المشتري بالثمن على الوكيل إن كان المشتري دفع الثمن إلى الوكيل وإن كان دفع إلى الموكل  
 يقال للوكيل طالب الموكل بالثمن وخذه وأدفعه إلى المشتري كذا في الذخيرة \* وفي مجموع  
 النوازل بيع جرى بين رجلين في جارية ثم استحققت الجارية بالقضاء وطلب المشتري الثمن من البائع  
 وقبض ثم ظهر فساد القضاء بغتوى الأئمة وأخذ البائع الجارية من المستحق ليس للمستحق عليه  
 أن يسترد تلك الجارية كذا في الحلاصة \* اشترى من آخر قراطيس بثمن معلوم وأعطى المشتري  
 حمارا معينا في ثمن القراطيس بسبعين قيمته أربعون فعند استحقاق القراطيس يرجع المشتري على  
 بائعه بسبعين كذا في الفصول العمادية \* رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم جاء رجل  
 وأدعاها وأقر المشتري أنها للمدعي وصدق البائع المشتري في أنها لهذا المدعي وأراد المشتري  
 أن يرجع على البائع بالثمن فقال البائع للمشتري إما كانت هي للمدعي لأنك وهبتها له  
 فالقول قوله ولا يرجع عليه المشتري بالثمن كذا في الذخيرة \* وأن استحق من يده بشهادة شاهدين  
 وقد عدلهم المشهود عليه قال أبو يوسف ربح أسأل عن الشاهدين فإن عدل رجوع المشهود عليه على  
 بائعه بالثمن وإن لم يعدل فاند يقضى على المشهود عليه لتعديله آياهما ولا يرجع هو بالثمن على  
 بائعه وهو بمنزلة الإقرار كذا في الفصول العمادية \* قال محمد ربح في الجامع الكبير رجل اشترى  
 من آخر عبدا بالف درهم وكفل عن المشتري بالثمن كفيل بأمر المشتري ونقد الكفيل للبائع الثمن ثم غاب  
 الكفيل واستحق العبد من يد المشتري أو وجد حرا أو مكاتبا أو مدبرا أو كانت جارية فوجدها  
 أم الولد فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن قال ينظر إن كان الكفيل قد رجع على المشتري  
 بما نقده للبائع كان للمشتري أن يرجع على البائع وإن كان الكفيل لم يرجع على المشتري  
 بما نقده للبائع لا يكون للمشتري أن يرجع على البائع ثم إذا حضر الكفيل فإن شاء رجع على البائع



بما نقدا وان شاء رجع على المشتري فان اخذ من البائع لم يرجع البائع على المشتري وان اخذ من المشتري يرجع المشتري على البائع وان اراد المشتري بعد ما حضر الكفيل اتباع البائع وذلك قبل ان يختار الكفيل اتباع المشتري ليس له ذلك ولولم تكن كفالة وكان امرا بقضاء الثمن وباقي المسئلة بحالها كان هذا بمنزلة الكفالة في جميع ما وصفنا ولولم يكن شيء مما ذكرنا من الاسباب في فصل الكفالة ولكن مات العبد قبل القبض وكان الكفيل قد نقد الثمن وغاب كان للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن سواء رجع الكفيل على المشتري بما نقدا وام يرجع فان حضر الكفيل في فصل موت العبد او كان الكفيل حاضرا لم يكن للكفيل ان يرجع على البائع بالثمن ولو ام يمت العبد ولكن انفسخ البيع فيما بينهما بسبب من الاسباب فان كان الانقاسخ بسبب هو فسخ من كل وجه نحو الرد بالعيب بعد القبض بقضاء او قبل القبض بقضاء او بغير قضاء او الرد بخيار الرؤية او بخيار الشرط كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا مات العبد قبل القبض وكذلك لو كان المشتري امر غيره ان ينقد الثمن عند نقد ثم مات العبد في يد البائع قبل التسليم الى المشتري فان المشتري هو الذي يرجع على البائع بالثمن في الاحوال كلها وان كانت الكفالة بغير امر المشتري ثم انفسخ البيع فيما بينهما من كل وجه كان للكفيل ان يرجع على البائع بالثمن وليس للكفيل على المشتري سبيل وان انفسخ البيع بينهما بسبب هو فسخ فيما بين المتعاقدين عقد جديد في حق الثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء ونحو الاقالة لا يكون للكفيل ان يرجع على البائع بشيء ويكون حق القبض للمشتري ويكون المقبوض للكفيل دون المشتري ولولم تكن كفالة ولكن نقد رجل الثمن عن المشتري بغير امره كان الجواب فيه في جميع ما وصفناه نظير الجواب في الكفالة اذا كانت بغير امر المشتري ولو كانت الكفالة بامر المشتري فصالح الكفيل البائع عن الثمن على خمسين دينارا كان للكفيل ان يرجع على المشتري بالدرهم دون الدنانير فان استحق العبد والكفيل غائب ثم حضر كان له اتباع البائع بالدنانير ولا سبيل للكفيل على المشتري ويستوي في هذا ان يكون الاستحقاق في المجلس او بعد الافتراق عن المجلس وكذلك لو ان البائع باع الكفيل الدراهم التي كفل بها عن المشتري بالدنانير ثم استحق العبد بطل البيع واراد محمد رح بهذه التسوية بين البيع والصلح تسوية بينهما بعد الافتراق عن المجلس فاما اذا استحق العبد وهما في المجلس بعد لا يبطل البيع ويبطل الصلح ولولم يستحق العبد ولكنه مات في يد البائع وقد كان باع الكفيل من البائع

بالدراهم خمسين ديناراً وقبضها منه البائع بان المشتري ان يرجع على البائع بالف ولا سبيل  
للكفيل على البائع وكذا لو كان الكفيل صاح البائع على خمسين ديناراً وفي الصلح للبائع الخيار  
ان شاء رد خمسين ديناراً وان شاء رد الف درهم وفي البيع يرد الف درهم من غير خيار ثم في الصلح  
ان اختار البائع رد الدراهم والمشتري هو الذي يستوفيه وان اختار رد الدينير فالكفيل هو الذي  
يتبض ذلك ولا سبيل للكفيل على المشتري ولو كان المشتري امراً رجلاً ان يقضي عنه الثمن  
من غير كنه الدفاعة المأمور من البائع خمسين ديناراً بالثمن يحوزو كذلك لو صالح المأمور البائع  
من الثمن على خمسين ديناراً ولو كان الكفيل كفيل عن المشتري بالثمن بغير امره ثم ان الكفيل  
صالح مع البائع على خمسين ديناراً من الثمن او باع عنه خمسين ديناراً ثمن ثم مات العبد قبل  
القبض واستحق فلا سبيل للمشتري على البائع ولكن الكفيل يرجع على البائع ويحجب البائع في الصلح  
بين اعطاء الدراهم وبين اعطاء الدينير وفي البيع لا يتخير ولو لم تدن كعالة ولا امر بقضاء الدين ولكن  
جاء متبرعاً او باع دينيره من بائع العبد الثمن الذي له على المشتري او صالحه من الثمن على  
دينيره والبيع باطل على كل حال واما الصلح بان كان يشترط ان يكون الثمن الذي على المشتري  
للمشترع يكون باطلاً وان كان الصلح بشرط براءة المشتري عن الثمن كان الصلح حائزاً وان اطلق  
الصلح اطلاقاً ولم يصرح بالبراءة ولا بالتسليم يحوز بان استحق العبد كان على البائع رد الدينير  
على المصالح وان مات العبد كان للبائع الخيار ان شاء رد الدينير على الكفيل وان شاء رد عليه الدراهم  
هكذا في المحيط \* واوكفل بجيد ونقد نهجته رجع بالجيد على المشتري وان استحق البائع  
او المشتري بالنهجة وان كفله نهجته ونقدجه ارجع بالنهجة ولو استحق البائع بالجيد والمشتري  
بالسهرجة ورجع المشتري على البائع بالجيد كذا في الكافي \* ولو لم يستحق العبد ولكن مات في يد البائع  
قبل القبض وقد كان الكفيل ادى انتص مما التزم فلا سبيل للكفيل على البائع ولكن يرجع على  
المشتري بالف درهم نهجته ولو كان الكفيل ادى اجود مما التزم ثم مات العبد في يد البائع لم يكن  
للكفيل على البائع سبيل ولكن رجع الكفيل على المشتري بما كفله عنه ويرجع المشتري على البائع  
بمثل الدراهم التي اعطى الكفيل البائع وهو الجيد ولو كان المشتري امراً رجلاً ان يتدد عنه الثمن  
من غير كعالة فنقد المأمور اصل مما امر به لم يرجع على الامر الا بمثل ما امر به وان نقده ادى  
مما



مما امره به يرجع بمنزل المؤدى فان استحق العبد بخير المأمور بين اتباع البائع وبين اتباع المشتري وان رجع على البائع رجح بمنزل المقبوض وان رجح على المشتري يرجح بالمؤدى ان كان المؤدى اردى مما امره وان كان احوذ رجح بما امر به ثم المشتري يرجع على البائع بمنزل ما اخذ من المأمور والم يستحق العبد ولا يكتد مات قبل القبض ولا سبل المأمور على البائع ولكن يرجع المشتري على البائع بما ادعى ان كان المؤدى اردى مما امره وان كان احوذ يرجح بما امره كذا في المحيط \* من ضمن ائتمن المشتري عند الشراء معاقبا بظهور الاستحقاق جازاكن اذا اخذه المستحق من يد المشتري بالقضاء فانه يرجع على الكميل بعد وجوب الثمن على البائع وانه يجب ان ينسج البائع بنسخ البيع وذلك بان يرجع عليه بقضي به القاضي وينسخ العقد ويجب ان ينسج البائع على البائع فيكون البائع والمشتري ان شاء احدهم الكميل وان شاء اخذه من البائع فان اخذ من الكميل وكانت ائتمنا بغيره الا ما يرجع على البائع لكن المانع بعد الاستحقاق والقضاء عليه يرجع به على البائع كذا في الفصول العمانية \* ان دفع المدعى الى المدعى عليه شيء واخذ الدائم استحق المدعى بالمال يرجع الدائم كذا في الرجوع للمدعى في دعوى الصلح \* او صا احد من الدائم على درهمين فتم استحققت بعد التفرق رجح الدائم بالبركار في الفصول العدارية \* وان صا احد من مائة على مائة استحق البديل رجح بمسكه ولا يرجع بجميع الدين الا في كذا في الوجيز للكروري في دعوى الصلح \* او صا احد من الدائم على كذا حاز فان استحق الكرام وجد باعباءه يرجح البائع على حقه وهو عليه من الدرهم كذا في الفصول العدارية .

**الباب السادس عشر في دعوى الغرور اذا شترى الرجل امه شراء فاسدا او جانزا او ملكها بهبة او صدقة او وصية فادلت له اولاد ائتم استحقها رجل فانه يقتضى للمستحق بالجارية واولادها الا اذا ثبت غرور المستولد ولا بد لذلك من البينة على الشراء او الهبة او ما اشبه ذلك فاذا اقام بينة على ذلك ثبت غرور المستولد فيقتضى القاضي للمستحق بالجارية وبقيمة الولد وبعقرها ايضا ولا يرجع المشتري على مملكتها بالبعقر بائع كان او واهبا عند ذاك هل يرجع بقيمة الولد ففي فصل الشراء يرجع وفي فصل الهبة وظايرها لا يرجع كذا في المحيط \* وتعتبر قيمة يوم الخصومة ومن مات من الاولاد قبل الخصومة لم يضمن المستولد من قيمته شيئا كذا في الذخيرة \* والغرور ان يشترى رجل امه او يتملكها بسبب من اسباب الملك كالهبة او الوصية او الصدقة فيستولدها ثم يظهر بالبينة انها ملك الغير فالولد في هذه المسائل حر بالقيمة كذا في الكافي \* امه ائتم**





على الواهب شيء ويرجع الواهب على بائعه بنصف الثمن ولا يرجع عليه بشيء من قيمة الزاد  
 كذا في الذخيرة \* ولو كانت امة بين رجلين فجاءت بولد فادعاه احدهما وعزم بتدوين  
 بينهما ونصف غيرها لشريكه ثم استحقها رجل قضى بها وبقية الولد والعقر المستحق  
 له يرجع على البائع بنصف الثمن ونصف القيمة ويرجع على شريكه بما عطفه من نصف قيمتها  
 ونصف عقيرها ولا يرجع على شريكه بشيء من قيمة الولد ويرجع الشريك على بائعه نصف  
 الثمن كذا في المبسوط \* رجلان اشترى امة من وصي يوم اشترىها احدهما ثم استحققت  
 الجارية كان الولد حراً القيمة ويرجع المستولد على الوصي بنصف قيمة الولد ولا يرجع بنصف قيمة  
 الباقى من الولد على شريكه وان صار مستنقياً لنصف الباقي من شريكه ثم يرجع الوصي اذ كان في مال  
 البتيم وكذلك الجواب وهذا اذا كان البائع اباً الصغير فهو الوصي في حكم الرجوع في مال الصغير  
 على السواء وكذلك الجواب فيما اذا كان البائع وكلاً او مستنبصاً كان له الرجوع به بالحقة  
 من العهدة على من وقع البيع له وكذلك اذا كان البائع مزارعاً او ام بكن في الجارية فوالرسم  
 يرجع لجميع مال المدة من قيمة الولد على رب المال واما اذا كان في الجارية فصل وانما يرجع على  
 رب المال من قيمة الولد بغير رأس المال وحصله من الرسم كذا في المحيط \* ولدت امة من رجل  
 ثم استحققت مال الواطئ اشترية با من ولان وصده ولان ولم يصد فلهما المستحق يكون وانه عبدا  
 بعد ما يحلف المستحق انه لا يعلم انه اشتراها من ولان وراثة المستحق واكثر البائع والولد حر وعلى  
 الاب القيمة ولا رجوع على البائع ولو اقر به المستحق وبيده اعترف الولد بترارة بلا قيمة كذا في  
 محيط السرخسي \* اذا تزوج المكاتب او اعد امرأة حرة اذن مولاه فباعت له ثم استحققت ونصبي به المستحق  
 فالولد رقيق في قول ابي حنيفة رجحوا في يوسف رجح الآخر وكذلك اذا صار المكاتب مغروراً  
 بالشراء كذا في المبسوط \* اذا اشترى ام ولد لرجل ايمد برة ايكاتبه من احببي ووقع عاها  
 فجاءت بولد وان على المستولد قيمة الولد والعنبر لم يأت المدبرة ولم يأت ام الولد وعليه قيمة الزاد  
 والعقر للمكاتب كذا في المحيط \* مكاتب زوجة زوجت نفسها من رجل - ليس اليها حرة بغير اية كاهن  
 وان المستولد يضمن للمكاتب في قول ابي يوسف رجح الآخر كذا في الذخيرة \* مكاتب ارعده اذن  
 باع امة فاستولدها المشتري ثم استحققت رجوع ابو الولد بنصفه الزاد على بائعه كذا في المبسوط \*  
 الوارث يرجع على بائعه المورث بقيمة الولد اذا استحققت من يده بعد ما استولدها والمرضى له

والجارية لا يرجع ثمنه الولد على دائع الموصى ولا يرد عليه بالعيب اذا استوادها ثم استحققت  
 كدائى العلاءه \* آد امر الموصى في موصيه ان يمان فيه ان هذه الجارية لان ودعت عده يوطى  
 الوارث الامة بعد موته وقد علم الوارث بقرار المورث فوات مدهم اسحتة رحل وله نصيب  
 للمسحق الجارية والولد كدائى الرحبة \* رحل وورث امه من ابنة استوادها ثم اسحتت  
 كان الولد حراً فبمده ثم يرجع بالنسب وتبني الولد على دائع المورث بخلاف الموصى له اذا استوادها  
 ثم اسحتت حدث لا يرجع على باع الموصى \* آد رحل وترك اباً وجارية وعليه دين محيط يوطى بها  
 انه فوات مده عن الجارية في الدين وبق من الدين في الجارية وعثره اعز ما كان محيط السرحسي \*  
 وآوداء رحل باوام بنة اه الدفنى بالجارية وداعترو بنة الولد كدائى المحيط \* وآو كان  
 الدين محيط ب من قبته وعثره ربتى مده الدين وما بق ميراث ولا يق من بنة الواد وهذا  
 اذا كان الدين قبل بنة او امره ان كان من قبته عمن نقد الدين ويعزم العكر كدائى محيط  
 السرحسي \* رحل اشترى جارية معصومة ويطلب ان الباع عاصب او زوج امراه احصرت له جارة وهو  
 بعلم ان بنة هذه استوادها كان الوارث مذكراً في المسوط \* وآو اشترى امراه وهو يعلم ان بنة العبرة قال السانع  
 ان بنة حبه وكل من يبعه او مات او وصى الي بنة عاهه، على ذلك استوادها ثم حصر المال  
 وآو كرا لى كالدندان بنة جارة بنة الولد بجرع المستري على الباع النسيب ساغرم من بنة الولد  
 كدائى الدخيرة \* وآو يركل رحلان يشترى له جارية وشترها بدين من مال الموكل واستوادها  
 الموكل ثم اسحتت احدها لمستحق واحد مده الواد وعثره جارية من المستواد لامن الوكيل ويرجع  
 المستواد وهو الوكيل بالنسب وبنة الواد على الباع والوكيل هو الذى داي الخصومة في ذلك  
 مع الباع ان اكبر الباع الباع من المستواد وقال بنة بنة امسى وانام المستواد بنة ان فلانا  
 اشترى جارة الجار من هذا الرحل بامر من بنة النسيب من مالي صار المشتري معروفا من جهة  
 الباع وهو له الرجوع على الباع والنسب وبنة الواد والوكيل هو الذى داي الخصومة في ذلك  
 وان شهد شهدا مده واد على الشراء وام يسهل واعلى ان المستواد امر المشتري بدائى وانما شهدوا  
 ان المشتري انما اشتراه العلان بامره فان شهد السهدان المشتري انتميل الشراء وفي حاله الشراء  
 انه ينسبه العلان يصير المستواد معروفا من جهة الباع وكان له الرجوع ببنة الواد على الباع  
 وان شهد

الملك



وأن شهد الشهود أن المشتري اقربعد الشراء أنه اشتراها للفلان لا يكون للمستولد الرجوع على البائع بالثمن وبقيمة الولد هكذا في المحيط \* رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي ألفي درهم فاستولدها المضارب ثم استحققت فالولد حر بالقيمة ثم يرجع المضارب على البائع بالثمن فيكون على المضارب كما كان ويرجع إليه أيضا ربع قيمة الولد ويكون له ذلك خاصة ولا يكون على المضاربة ولو لم يكن في الأم فضل أخذ المستحق الولد مع الأم ولم يثبت نسبه من المضارب وإن كان رب المال هو الذي استولدها فإن لم يكن فيها فصل كان الولد حرا وعليه قيمة المستحق ويرجع على البائع بالثمن وقيمة الولد والذي يلي خصومه البائع في ذلك المضارب فيكون الثمن على المضاربة وقيمة الولد رب المال وإن كانت الجارية تساوي ألفين فالرجوع على البائع بثلاثة أرباع قيمة الولد ويرجع بالثمن فيكون على المضاربة كذا في المبسوط \* رجل أمر رجلا بشراء جارية فاشترى له جارية ثم إن الأمر وهبها فولدت له ولدا ثم استحققت فأخذت الجارية وعقرها وقيمة ولدها فإن الواطيء لا يرجع على البائع شيء لأنه مشتري للغير كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى امته واعتقها وزوجها من رجل ولم يخبر الزوج أنها حرة ولا أنها امته إلا أن الزوج علم بشراء المزوج واعتاقه أباها ثم وطئها الزوج فولدت ولدا ثم استحققت فعلى الزوج للمستحق عقرها وقيمة ولدها ثم لا يرجع الزوج على المزوج بقيمة الولد كذا في الدخيرة \* اشترى جارية واستولدها ثم اعتقها ثم تزوجها فاستولدها ثم استحققت وأخذها المستحق وعقرها وقيمة الولد ين يرجع للمستولد على البائع بقيمة الولد الأول دون الثاني ثم المستولد يضمن عقرا واحدا كذا في محيط السرخسي \* إذا ادعى على رجل مالا فصالحه منه على جارية بعينها وقبضها واستولدها ثم جاء مستحق فاستحقها يأخذها وعقرها بة ولدها ونفت الخصومة فإن كان الولد قد مات قبل أن ينقض عليه بقيمة فلا يقضى عليه بقيمة الولد ثم ينظر إن كان الصالح عن إقراره بيمينه مدعى وبما ضمن من قيمة الولد وإن كان الصالح عن انكاره أو سكوت رجوع على دعواه لا خبر إن أقام البينة على دعواه أو حلفه فذلك رجوع بيمينه وبما ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقر في العصور كلها ولو لم يكن المدعى مالا ولكن ادعى قصاصا في نفس أو فيما دونها فصالحه على جارية فاستولدها ثم استحققت الجارية فإن كان الصالح عن إفراة فلا يطل الصالح بالاستحقاق ولكنه يرجع على المدعى عليه بقيمة الجارية وبما ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقر وإن كان الصالح عن انكاره أو سكوت ثم أقام البينة على دعواه أو حلفه فذلك يرجع بقيمة

الجارية وبما ضمن من قيمة الولدان خلفه وحلف لا يرجع بشيء كذا في شرح الطحاوي \* ادعى جارية في يد رجل فصالحه على جارية اخرى من سكوت او انكار واستولد كل واحد منهما جارية فاستحقت التي في يدي المدعي فاخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع في دعواه ولا يرجع بقيمة الولد الا اذا دام البينة على حقه فحينئذ يرجع بقيمة الجارية التي ادعاها وبقيمة الولد ايضا وان استحقت التي استولدها المدعي عليه فاخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع المستولد بقيمة الجارية الاخرى على المدعي وام يرجع بقيمة الولد كذا في محيط السرخسي \* ولو اعطى لهما على ان يدفع المدعي الى المدعي عليه جارية اخرى ويأخذ المدعي من المدعي عليه الجارية التي وقعت فيها الدعوى فاستولد كل واحد منهما الجارية التي اخذها ثم استحقت احدي الجارين رجوع المستحق عليه على صاحبه بقيمة الجارية التي اخذها منه وبقيمة الولد التي ضمنها للمستحق كذا في الذخيرة \* ولد المعروف ولد الممتزج في اثبات النسب من المستولد والحرية بالقيمة وانما ينفردان في رجوع المستولد بالقيمة على مملك الجارية ففي ولد الممتزج يرجع وفي ولد الممتزج لا يرجع هكذا في محيط السرخسي \* واهل الذمة والمسلمون سواء في الغرور كذا في المحيط \* الباب السابع عشر في المنعقات اذا قل في دعوة البينة هذا ابني ولم يقل ولد على فراشه فهذه الدعوى صحيحة اذا قام البينة سمعت بينته وقضي بينوته كذا في المحيط \* رجل ادعى شيئا في يد غيره وقال هو ملكي فقال ان صاحب اليد احدث بده عليه بغير حق قالوا لا تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد وكذا لو قال المدعي في دعواه هذا ملكي كان في يدي وان صاحب اليد احدث بده عليه بغير حق ولو قال هو ملكي وكان في يدي الى ان احدث المدعي عليه بده عليه بغير حق تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد كذا في فتاوى قاضي خان \* الدعوى في عنق الامة وفي الطلاقات الثلث وفي الطلاق البائن ليس بشرط صحة القضاء والمسئلة معروفة قالوا وكذلك في الطلاق الرجعي الدعوى لا تكون شرطا لصحته ايضا كذا في المحيط \* ان ادعى مالين وقد بين احدهما على الوجه المعلوم وام يبين الآخر وشهد الشهود على ذلك لا يقضى بالمالين ولو شهد الشهود على المال المعلوم صح كذا في جواهر الفتاوى \* ادعى على آخر ملكية حمار في يده فقال المدعي هذا الحمار ملكي لاني اشتريته من فلان بكذا وفي يدك بغير حق فواجب عليك تسليمه اليّ فانه لا تسمع منه هذه الدعوى كذا في الذخيرة \* قال خلف بن ايوب سألت شذا دأ من مات وترك مائتي درهم



فاقام رجل البينة بمائة درهم على الميت وقضى القاضي له بهائم جاء رجل آخر وادعى مائة درهم على الميت وانكرت الورثة ذلك ولا بينة للمدعى فاقر المدعى الذي قضي له بالمائة لهذا المدعى الذي انكرت الورثة له ما حكم هذه المسئلة قال المائة التي اخذها المقضي له يكون بينهما نصفان قال خلف وبه آخذ والمسئلة مسطورة في الكتب كذا في المحيط \* رجل ادعى انه جرى بيني وبينك مصالحة شرعية صحيحة على ارض كذا افانى ادعت عليك واقام البينة على الصلح الصحيح واقام المدعى عليه البينة على صلح فاسد فالبينة على الصلح الصحيح مقبولة كذا في جواهر الفتاوى \* رجل مات وترك ثلاثة اعد فيمتهم على السوء لاما ل له غيرهم وترك ابنا وارث له سواه فاقام رجل بيته ان الميت اوصى له بعده هذا يقال له سالم وانكر الوارث ذلك وقال انما اوصى لهذا الرجل الآخر بعده هذا الذي يقال له بذيع وصدقه المقر له بذلك فالقاضي يقضي لصاحب البينة بسالم ولا يقضي للمقر له من بذيع بشيء ولو اشترى الوارث سالما به بذيع جاز الشراء وكذلك لو اشترى بالف درهم لكن في الفصل الاول يضمن الوارث قيمة بذيع المقر له بذيع وفي الفصل الثاني يؤمر بتسليم بذيع الى المقر له رجل مات وترك عبدا قيمته الف درهم لاما ل له غيره فاقر الوارث ان الميت اوصى بهذا العبد لفلان واني اجزت وصيته بعد موته واقام رجل بيته ان له على الميت الف درهم ووجد الوارث دينه فان القاضي يبيع العبد بالدين ويقضى الدين من ثمنه وان اشترى الوارث العبد او رجع العبد اليه بهبة او وصية او ميراث فاراد المقر له ان يأخذ من الوارث باقراة له بالوصية لاسبيل له عليه ولو ظهر ان الشهود على الدين كانوا عبيدا فالقاضي لا يبطل البيع ولكن يدفع الثمن الى الموصى له ولو ان الغريم مات بعد ما قبض الثمن وورثه وارث الميت الاول فان ورث تلك الاف بعينها فليقر له ان يأخذها وان ورث مالا آخر غير تلك الاف يباع منه بقدر الف درهم ويدفع ذلك الى المقر له ولو لم يرثه وارث الميت ولكن اوصى الميت للمقر بتلك الاف بعينها كان على الوارث ان يردّها على المقر له وان كان اوصى له بمال آخر يعطى من ذلك للمقر له قدر الف درهم ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن وهب الغريم للمقر تلك الاف بعينها او الفا اخرى ان كانت الهبة في حال المرض فالجواب فيها كالجواب في الوصية وان كانت الهبة في حال الصحة ان كان الموهوب تلك الاف بعينها امر بالتسليم الى المقر له وان كان الموهوب الفا اخرى لا يؤمر بالتسليم الى المقر له وان القاضي لم يبيع العبد من الاجنبي بالدين لكن اعطاه الغريم بدينه يقال هذا العبد يبع لك بدينك او قال جعلته

لك بديك فاخذة الغريم على هذا ثم ان الوارث اشتراه منه او وهبه الغريم له او تصدق به عليه فلا سبيل للمقر له على العبد ولو ان القاضي لم يبع العبد من الغريم ولكن جعله صالحا للغريم من ماله بان قال هذا العبد صالح لك من مالك وسلمه اليه ثم وصل العبد الى الوارث يما من الدهر يؤمر الوارث بتسليمه الى الموصى له للمقر له هكذا في المحيط \* مات وترك ثلثا عبد قيمتهم سواء فافر الوارث رجل بعد عبته وصية وصدق المقر له وفاقت بينه انه وصى بهذا العبد الاخر لاخره وجمده الوارث واعتق المقر له عبده فان اعتقه قبل القضاء بالبينة نفذ عتقه فان قضى بينه الاخر غرم المعتق قيمته ما اعتق للوارث وان اعتقه بعد القضاء لم ينفذ فان ملك الوارث العبد المشهود به امر بتسليم المقر له الى المقر له ولا ينفذ عتقه هكذا في محيط السرخسي \* في تواردين سماعة عن محمد بن رح رجل مات وترك ابنين ودارين فادعى رجل احدى الدارين انه غصبها ابوهما وحلفهما على ذلك فحلف احد هما ونكل الاخر عن اليمين قال القاضي للمدعي بنصف الدار حصته الذي نكل عن اليمين وبيع المدعي حصته الدال عن اليمين من الدار الاخرى فيأخذ ذلك نصف قيمة الدار التي ادعاه ولو ادعى المدعي غصبها وادعى ان الدار له لم يكن له على الدال ضمان نصف الاخرى كذا في المحيط \* عن الامام رح ان الدار اذا كانت في يد ورثة واحد هم غائب فادعى رجل انه اشترى بصيب الغائب منه وورثه عليه ان كان باقى الورثة مقرين بحصة الغائب لا يقبل وان كانوا منكربين ويقبل بنيت الشراء على الغائب حتى لو حضروا انكروا بليتت الى انكاره كذا في الوجيز المذكور في \* اذا باع الرجل جارية من رجل ثم غاب المشتري ولا يدري اين هو فرفع الامر الى القاضي وطلب منه ان يبيع الجارية ويوفي ثمنه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك قبل اقامه البينة على ذلك ذكر ان القاضي يبيع الجارية على المشتري وينقد الثمن على البائع ويستوفى من البائع بكفيل ثمة ثم ان كان فيه وصية فعلى المشتري وان كان فيه فضل فللمشتري ثم وضع المسألة في الجارية ولم يضع في الدار ويجب ان يقال بان في الدار لا يتعرض القاضي لذلك ولا يبيع الدار وان كان يعرف مكان المشتري فانه ليس للقاضي ان يبيع الجارية وان اقام البائع البينة على ذلك وهذا اذا جاء المشتري وانكر ذلك فاما اذا انكر الشراء احتاج البائع الى اقامة البينة على المشتري فانما كذا في المحيط \* رجل ادعى على آخر دارا في يده وقال ملكي رهنها ابى منك فانكر فشهدوا



ان هذه الدار ملكه وفي يد فلان بغير حق تقبل وصارت يده بغير حق لما انكر الرهن كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضباع والغفار \* ادعى عليه دار انها ملكي وبهتها من والدك فلان بن فلان بكذا ثم مات والدك وتركه في يدك فعليك ان تقض الدين مني وتسلم الدار الي فاكرو وشهد لسهود علي وفق دعواه ولكن زاد وافيد واليوم ملك هذا المدعي وحنه وفي يد المدين علي عليه هذا بغير حق تقبل هذه الشهادة كذا في القبيدة \* اذا ادعى جارية في بداسان انها ملكه وفي يد هذا بغير حق فدعواه صحيحة وان لم يقل في دعواه انها كانت ملكي يوم ما اخذ صاحب اليد مني واذا ادعى انه غصب مني هذه الجارية فدعواه صحيحة وان لم ينزل ملكي واذا دام البيعة علي ان صاحب اليد غصبها منه فالقاضي يأمر صاحب اليد بالرد عليه ولا يقتضي له بالملك كذا في المحيط \* رجل في يده دار اشتراها رجل من غير ذي اليد بعبد و سلم العبد اليه ثم خاصم المشتري صاحب اليد في الدار واخذها منه بهبة او صدقة او شراء او ودعة او غصب او ما اشبه ذلك فليس له على العبد سبيل فان جاء صاحب اليد واسترد الدار من يد المشتري بان كان في يد المشتري بسبب الغصب او بسبب الودعة فالمشتري يرجع على البائع بالاعيد واو كان مكان الدار جارية اشتراها بالعبد فوصلت الي يد المشتري بسبب من الاسباب التي ذكرنا ثم هلت في يده لا يكون له على العبد سبيل الا في صورة وهو ان الجارية لو كانت غصبا في يد المشتري وجاء ذو اليد وضمنه قيمتها بحكم الغصب كان له ان يرجع على البائع بالاعيد وكذلك لو كانت الجارية غصبا في يد المشتري فابقت فجاء صاحب اليد وضمنه المشتري فينتهي رجع المشتري بالاعيد على البائع فان عادت من الاياق عادت على ملك العاص وهو لمشتري عرف ذلك من مذهبا والاعد سلم لمشتري الجارية فلا سبيل لبائع الجارية عليه كذا في الذخيرة \* رجل اشترى من آخر دارا بعبد والدار في يدي غير البائع وصاحب الدار ادعى اليها له فخاصم المشتري صاحب اليد فام يقض له بشيء وطلب المشتري من القاضي ان يسمي العقد بينهما اجابه الي ذلك فان فسخ العقد بينهما وامر البائع برد العبد على المشتري ثم وصلت الدار الي يد المشتري يومها من الدهر بسبب من الاسباب والتسخين ما غش حتى لا يؤمر المشتري برد العبد على البائع وهل يؤمر المشتري بتسليم الدار الي البائع ينظر ان كان المشتري صرح بالاقرار له وقت السراء يؤمر وان لم يصرح بالاقرار له ذكرهنا انه لا يؤمر كذا في المحيط \* ارض في يد رجل ادعى رجل ان هذه الارض وقف من جهة فلان على جهة معلومة وانه متولي هذا الوقف وذكر الشرائط واثبت البيعة

وقضى القاضي بالوقفية ثم جاء رجل وادعى ان هذه الارض ملكه وحقه يسمع كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار \* سئل نجم الدين السفي عن رجل ادعى ارضا في يدي رجل انها ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فقال المدعى عليه هي ليست بملكي انما هي وقف على كذا وانا متوليها فطلب القاضي من المدعى عليه بيته على ما قال وام يمكنه فامة البينة على ما قال فامر القاضي المدعى عليه بتسليم الارض الى المدعى لتكون في يده الى ان يقيم البينة على ما قال قال كل ذلك خطأ ليس ينبغي للقاضي ان يطلب البينة من المدعى عليه على مقالته ولا ان يأمر المدعى عليه بتسليم الارض الى المدعى وانما امر المدعى على اقامة البينة على دعواه الملك على المدعى عليه وبينته على ذلك على المدعى عليه مقبولة كذا في المحيط \* في المنتقى رجل في يده داراد عاها رجل انها داره اشتراها من الذي في يديه بالف درهم وادعى الذي في يديه انها داره اشتراها من المدعى بالف درهم ولا بينة لهما فان الدار للذي في يديه فان انكر تلك المقالة وشهد على اقرارهما بذلك شهود وكل واحد منهما يدعى الدار لنفسه وينكر تلك المقالة التي شهدت الشهود عليها فان الدار لا منكهم الا اول وهو الخارج كذا في الذخيرة \* قال هشام سألت محمدا رجح من رجل في يديه داراد عاها رجل وقدم صاحب اليد الى القاضي فامر صاحب اليد انه اشترى هذه الدار من هذا المدعى وادعى ان له بيته هل يؤمر صاحب اليد بتسليم الدار الى المدعى بحكم هذا الاقرار قال اما في القياس فنعم لكن ادع الدار في يد المدعى عليه استحسانا واخذ منه كتيلا واؤجله الى ثلثة ايام فان احضر بيته والاقتصبت عليه كذا في المحيط \* في المنتقى رجل ادعى على رجل اني قد بعنتك هذا الطيلسان الذي عليك بكذا وانكر الذي عليه ذلك الطيلسان وقال الطيلسان لي وانا كنت اودعك فردتها علي يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويرد الطيلسان على الذي ادعى البيع ويبدأ في اليمين بالمدعى عليه كذا في الذخيرة في كتاب الرقيات \* عن بن سماعه كتب الى محمد بن حسن في رجل ادعى عبدا في يدي رجل واقام البينة ان هذا العبد كان لعلان بن فلان سمى رجلا غائبا وان فلانا اقرانه لهذا المدعى والذي في يده العبد ينكر دعواه ويدعى رقية العبد والمدعى يقول صدق الشهود وقد اقرولان لي بالعبد ولكني ملكته من جهة اخرى بهبة او صدقة او شراء منه قال محمدا رجح لا يستحق بهذا شيئا حتى يقيم البينة على هبة وقبض او شراء بثمن معلوم فاذا اقام البينة على ذلك نقد القاضي الثمن وقضى له بالعبد وكذلك ان قال المدعى صدق الشهود



ولم يرد على ذلك ولم يدع هبة ولا شري ولو كان المقر حاضرًا والعبد في يده فقال المدعي قد كان هذا الغلام لهذا الذي في يديه وقد اقر لي به فقال الذي في يديه صدق لم يستحق المتر له بذلك شيئًا حتى يقر له بهبة او قبض او ما اشبه ذلك كذا في المحيط \* رجل ادعى عبدًا في يده رجل قال بعني هذا العبد بالف درهم ونقدتك الثمن فانكر المدعي عليه البيع وقبض الثمن فشهد للمدعي شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقال لا نعرف العبد ولكنه قال لما عبدني زيد وشهد شاهدان آخران ان هذا العبد اسمه زيد او اقر البائع ان اسمه زيد فانه لا يتم البيع بهذه الشهادة ويحلف البائع فان حلف يرد الثمن وان نكل البائع عن اليمين لزمه البيع بنكوله وان شهد شاهدان ان البائع اقرانه باعه عبده زيد المولد فنسبوه الى شيء يعرف به من عمل او صناعة او حلية او عيب ووافق ذلك هذا العبد قال هذا والاول في القياس سواء الا اني استحسن اذا نسبوه الى معروف ان اجيزة وكذلك في الامة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من لا تقبل شهادته للثمة \* ولو شهدا على اقراره بالعبد بعينه وسميا ووصفا وقالوا انا يومئذ وسمى لنا واكننا لا نعرف اليوم بعينه فهذا باطل من قبل انهما شهدا على معرفته ثم جهلا بشهادتهما كذا في المحيط \* في نوادر بشر عن ابي يوسف رح ادعى على رجل انه تصدق بهذه الدار عليه وقبضها واشتراها منه بالف درهم وقبضها او وهبها منه على عوض الف وقبضها وانكر صاحب اليد ذلك فاقام المدعي بينة ان صاحب اليد اقر بهذه الدار لهذا المدعي قال اقبل ذلك واجعلها للمدعي وبعد ذلك ان ادعى صاحب الدار الثمن والعوض الذي اقر له يدفعه اليه وان لم يدع ذلك فلا حق له فيه كذا في الذخيرة \* واذا قال المدعي عليه هذه الضيعة ليست في يدي واراد المدعي ان يحلفه على اليد له ذلك حتى يصير مئرا باليد ثم اذا صار مقرا باليد يحلفه القاضي بالله ما هي ملك هذا المدعي حتى يصير مئرا له بالملك واذا صار مقرا له بالملك امره بترك التعرض كذا في المحيط \* وان ادعى انه اشترى دارا من هذا الرجل او فريته او ضيعة ولم يحد ذلك فاقر المدعي عليه له بذلك واتفقا على حدود ذلك فان القاضي يحكم له بذلك على المدعي عليه باقراره وان اقر بالشراء واختلفا في الحدود فقال المدعي هذه حدودها وقال المدعي عليه لا بل هذه حدودها والتي اقربها المدعي عليه اقل مما ادعى وليس للمشتري شهود تعرف حدودها فانهما يتحالفان ويترادان وكذلك لو شهد شهود على اقرارهما بالشراء ولم يسميا حدودا ان اتفقا على حدود تقدر ذلك عليهما وان اختلفا في الحدود وليس للمشتري

شهود يعرفون الحد ودفع الداعي ذلك وتنفذ البيع واذا تحالفا لا ينقض القاضي البيع بينهما حتى يسأل القاضي وان انى المشتري اخذ ذلك على ما قال البائع ولم يرجع الى تصديق البائع وطلب البائع نقض ذلك وان القاضي يظن في ذلك متأنى فان كان للمشتري جحد ثبت بهاد عوايه والانتص البيع وكذلك لو حضر المشتري كتاب شراء بحقه كتبه على البائع فشهرت الشهود على اقرارهما جميعا بذلك السراء ربيده تسميته الحد ودفع الداعي بالزم البائع ذلك وياخذ به بتسليمه الى المشتري وان اخذت الى الحد رد تحالفا وتنفذ البيع الا ان انى المشتري به منه تشهد على الحد ودفع الداعي وان انى دعى ذلك بيده الزم القاضي البائع ما شهدت به الشهود واخذ بتسليمه المشتري كذا في شرح ارباب القاضي الاختلاف \* دعى داراني بدي رجل انهاره اشتراها من صاحب اليد قال هذا بتاريخ شهر وانكر المدعى عليه دعواه واقام المدعى بيده على دعواه فقال المدعى عليه ان اركبت ابي الا انى كنت بعته قال هذا من امرأتى بتاريخ ثلثة اشهر وصدقت امرأة المدعى عليه في ذلك وقالت قد كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى عليه قال هذا ثلثة اشهر واقامت بيته على دعواه على المدعى وكان ذلك قبل التثاء بالدار للمدعى والقاضي لا يقبل بينه وتوافقت المرأة البيه ذلك على زوجها قبلت بيته وقضى بالدار له وان اقر الزوجانها بذلك كدافى المحيط \* وفي فتاوى ابى الميث رحل في يديه نصف دار جاء رجل زاد على الله وقف هذه الدار وكانت له يوم وفته اشهد الشهود بوقتته جميعها قبلت تشهداتهم كدافى الدخيرة \* رجل زوج ابنة امرأة وسعى اليها ولوا عنها بيعها منها صحيحا ثم ان هذا الرجل مات ودعى ورثته ان ادهم باع هذا المنزل من فلان قبل ان يسميها وانهم لا يصدقون على ذلك والميراث لها على فلان ان يقيم البيه على شرائه بتاريخ قبل تاريخ شراء المرأة ولا تقبل شهادة الدار في ذلك كدافى المحيط \* صدر كذا زوجه ابوها ومات الزوج فجاءت تدعى الميراث ان قالت كنت امرت الاب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وان قالت لم اكن امرت ابى بالنكاح ولكن باغى النكاح فاجرت كان عليه البيه وكذلك كدافى البيه كدافى فتاوى قاضيخان في حال دعوى النكاح \* اذا اقام المدعى بيته على ان قاضي بلد كدافى فلا يفتى له على هذا الرجل باللف درهم واقام المدعى عليه بيته ان ذلك القاضي قضى له بالبراءة عن هذه الالف فالقاضي يقضي بالبيته



التي قامت على البراءة ولا يقضى بينة المدعي كذا في المحيط \* امرأة مع رجل في منزله يطأها ولها منه اولاد ثم انكرت ان تكون امرأته قال ابو يوسف رح اذا اقرت ان هذا الولد ولد لها منه فهي امرأته وان لم يكن بينهما واد كان التول قولها وان كانت معه على هذه الحالة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل دعوى الكاح \* ولو ان رجلا ادعى نصف دار في يدي رجل وتفى القاضي له بما ادعى بالبينة ولهذا المدعي اخوان كل واحد منهما يدعي بعد ذلك ان له نصف الدار ان قبض الاول ما ادعى في قضي بالداريين اخوين نصتان وان لم يقض الاول ما ادعى في قضي بينهم بالدار اثلاثا كذا في المحيط \* رجل مات وترك ابنين فادعى احدهما على رجل ان لبيه عاينه الف درهم قرض وادام على ذلك بينة وادعى الآخر على ذلك الرجل بعينه ان لا يده عليه الف درهم نس جاربه باعها منه وادام على ذلك بينة وتصادق على انه ليس للاب عليه الف يقضى لذل واحد منهما بخمسمائة واذا استوتى احدهما خمسمائة لا يشركه الآخر فيها كذا في الذخيرة \* المحبوس بالدين اذا افام بنة انه معسوف قام رب الدين ببنة انه موسر فالتقاضي يقبل بينة رب الدين ان لم يبين مقدار ملكه حتى يخلده في السجن ببنة رب الدين كذا في المحيط \*

## كتاب الاقرار

هذا الكتاب يشتمل على ابواب \* الباب الاول في بيان معناه شرعا وركنه وشرط جوازه وحكمه الاقرار اخبار عن ثبوت الحق للمغير على نفسه كذا في النكاح \* واما ركنه فقوله لعلان علي كذا او ما يشبهه لانه يقوم بظهور الحق وانكشافه حتى لا يصح شرط الخيار فيه بان اقربدين او بعين على انه بالخيار ثلثة ايام والخيار باطل وان صدقه المثلث والمال لازم كذا في محيط السرخسي \* واما شرطه فالعقل والبلوغ بلا خلاف واما الحرية فهي شرط في بعض الاشياء دون البعض كذا في النهاية \* حتى لو اقر العبد المحجور بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو اقر بالقصاص يصح كذا في محيط السرخسي \* ويتأخر اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتأخر اقراره بما ليس من باب التجارة كاقرار بالمهر بوطى امرأة تزوجها بغير اذن مولاه وكذا اذا اقر بجناية موجبة للمال لا يلزمه بخلاف ما اذا اقر بالحد ودوا القصاص كذا في التبيين \* وكذا الرضاء والطوع شرط

حتى لا يصح افرار المكره كذا في النهاية \* واقرار السكران بطريق محظور صحيح الا في حد الزنا وشرب الخمر لا يقبل الرجوع وان كان بطريق مباح لا كذا في البحر الرائق \* وشرط جوازها على ان يخصص كون المقر به مما يجب تسليمه الى المقر له اما تسليم عينه كمالواقف بعين في يده او تسليم مثله كما واقف بدين في الذمة ذما اذا كان المقر به بحيث لا يجب تسليمه الى المقر له فان الاقرار به لا يجوز كمالواقف له راع من ولان شيئا او اسناجر منه شيئا او اشترى منه عبد ابشي او غصبه منه كذا من تراب ارحبة من حنطة كان باطلا حتى لا يجبر على البيان كذا في المحيط \* وحكمه ظهور المقر به لا نبوته ابتداء كذا في الكافي \* ولهذا قلنا ان الاقرار بالخمر للمسلم يصح ولو كان تمليكاً لا يصح وكذلك لا يصح الاقرار بالطلاق والعناق مع الاكراه والاشياء يصح مع الاكراه كذا في المحيط \* ولو اقر بغيره بطل والمقر له يعلم انه كاذب في افرازه لا يحل له ديانته الا ان يسلمه بطيب من نفسه فيكون همه صد ابتداء كذا في القنيد \* وانما يعتبر الاقرار اثارها في حق ملكية المقر به حتى يحكم بملكته للمقر له بفس الاقرار ولا يتوقف على تصديق المقر له اما في حق الرد فيعتبر تملكه ابتداء كذا في حقه حتى يبطل برده المقر له وبعد ما وجد التصديق من المقر له لا يعمل رده لو ردد الاقرار بعد ذلك ثم الاقرار انما يبطل برده المقر له اذا كان المقر له بالرد يبطل حق نعمه خاضه اما اذا كان يبطل حق غيره لا يعمل رده كما اذا اقر رجل اني بعث هذا العبد من فلان بكذا فرد المقر له افرازه وقال ما اشتريت منك شيئا ثم قال بعد ذلك اشتريت فقال البائع ما بعثته لزم البائع البيع بما سمى لانه جحد البيع بعد تدامه وجحد احد المتعاقدين لا يبرح حتى ان المشتري متى قال ما اشتريت وصدق البائع وقال نعم ما اشتريت ثم قال لا بل اشتريت لا يثبت الشراء وان اقام البينة على ذلك لان المنسخ بجحد ههنا في كل موضع بطل الاقرار برده المقر له لو اعاد المقر ذلك الاقرار فصدقه المقر له كان للمقر له ان يأخذه باقراره وهذا استحسان هكذا في المحيط \* الباب الثاني في بيان ما يدور في افرازه وما لا يكون رجل قال فلان عاني مائة درهم او قبلي مائة درهم فهو اقرار بالدين ولا يصدق انها ودیعة الا اذا قال موصولا كذا في فتاوى قاضيخان \* وان قال عندي فهذا اقرار بالوديعة وكذلك لو قال معي او في يدي او بيني او كيس في او صندوق في فهذا اقرار بالوديعة كذا في المبسوط \* ولو قال عندي مائة درهم وديعة قرض او بضاعة قرض او مضاربة قرض او قال وديعة دين او دين وديعة فهي قرض ودين كذا في محيط السرخسي \* رجل قال فلان عندي



الف درهم عارية كان اقرارا بالتعرض وكذلك كما يكال ويوزن لان اعاره ما لا يمكن الانتفاع الا باقلاعه يكون قرضا كذا في فتاوى فاضلخان \* وفي فتاوى النسفي اذا قال ( صرا بفلان ده درهم دادني است ) قال لا يلزمه شيء ما لم يقل هر علي او في رقبتي او ذمتي او هودين واجب او حق لازم كذا في الظهيرية \* ولو قال له الف درهم في مالي او دراهمي هذه فهو اقرار ثم ان كان متديرا فهو وديعه والا فشركه فان عين المتدبر العا في ماله وقال المقر له تلك الالف هذه فهل يكون رد الاقراره قبل يكون رد او قبل لا يبطل اقراره بالشركة لانه ليس من ضرورة دعوى الالف بعينها رد الاقرار بالشركة لجواز ان يكون مشتركا كما اقر به ثم اقتسما فيكون هذا مند دعوى القسمة واذا حلف الآخر ولم تثبت القسمة بقي الاقرار بالشركة على حاله واوعين المقر النام من ماله وانكر المقر له فالقول قوله كذا في محيط السرخسي \* ولو قال له من مالي الف درهم فهذه هبة حتى لا يجبر على رد فاعها اليه وابس باقرار ولو قال هذه الالف لك كان اقرارا ولم يكن هبة من جهته حتى يجبر على التسليم كذا في المحيط \* واذا قال له من مالي الف درهم لاحق اي فيها فهذا اقرار بالدين كذا في المبسوط \* امرأة قالت لزوجها ( هر چه مرا می بابست از تو یافتم ) لا يكون اقرارا بقبض المهر كذا نقل عن الصدر الشهيد روح و قبل يكون اقرارا كذا في الخلاصة \* لو قال هذا الثوب او الدار عارية لفلان او قال من فلان او قال ملكه او يملكه او في ماله او من ملكه او بغيرائه او في مبرائه او بحتده او من قبله فهو اقرار كذا في محيط السرخسي \* اذا قال في الثوب والدابة عارية عندي لحن فلان لا يكون اقرارا وكذا لو قال هذه الالف مضاربة عندي لحن فلان ام يكن اقرارا بخلاف ما افترض بحق فلان فانه يكون اقرارا ولو قال هذه الدراهم عندي عارية لحن فلان فهذا اقرار له بها كذا في المبسوط في الاقرار بالعارية \* ولو قال عارية عندي فلان او قال لفلان علي الف لخصه او لشركة او بشركة او من شركة او لاجرة او باجرة او من اجرة او من بضاعة او ببضاعة فهو اقرار كذا في محيط السرخسي \* وان قال لفلان علي كرحنطة من سلم او بسلم او بسلف او ثمن لزمه ذلك وعلى هذا لو قال له علي مائة درهم من ثمن بيع او بيع او قبل بيع او من قبل اجارة او لاجارة او بكعالة او لكفالة او علي كفالة لزمه كذا في المبسوط في باب الاستثناء \* وفي فتاوى ابي الليث اذا قال ( اين چيز فلان راست ) او قال ( تراست ) يكون اقرارا ولو قال ( اين چيز فلانرا ) او قال ( ترا ) نهذه هبة ولو قال ( اين چيز آن فلان است ) فهذا اقرار كذا في الظهيرية \* رجل قال لابنه الصغير ( اين مال

ترا كرم او ندام تو كرم او آن تو كرم ) يكون تمليكاً قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ زهير الدين  
 ( بنام تو كرم ) لا يكون تمليكاً ولا اقراراً رجل قال داري هذه لولدي الا صاغر يكون باطلا  
 لا به اهبة واذالم يبين الاولاد كان باطلا فان قال هذه الدار الا صاغر من ولدي فهو اقرار وهي لثلاثة  
 من اصغرهم وكذا لو قال ثلث داري هـ هـ اعلان كانت هبة ولو قال ثلث هذه الدار اعلان يكون اقراراً  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قال اقضني الالف النبي ابي عليك فقال نعم فقد اقربها وكذا  
 اذا قال ساعطيكها او غدا اعطيكها او سوف اعطيكها وكذلك اذا قال فاقعد واترنها فانتهى فاقبضها  
 او لم يزل فاقعد وان كان قال اترنها او انتدها او خذها بخلاف ما اذا قال اترن او انتدها وخذها  
 لا يكون اقراراً كذا في المبسوط \* ولو قال لم يحل بعد او قال غدا ارفق ليست بمهياة او مبصرة اليوم  
 ارفق ما كثر ما يتقاضى بها فكلها اقرار كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ليست اليوم عندي  
 او قال احلني فيها كذا او اخرها عني او ننسي فيها او تباؤني بها او ابرأني او فيها او قال والله لا انصيكها  
 او لا ازيها لك اليوم او لا تأخذها مني اليوم او قال حتى يدخل علي مالي او حتى يقدم علي  
 غلامي فهذا اقرار كذا في المبسوط \* واذا قال اقضني الكرا الذي ابي عليك وقال ذاك الغير ارسل  
 غدا من يمثاله فهذا اقرار وكذلك اذا قال هذه المثلثة في شيء موزون فقال ارسل غدا من يثرنه  
 او ارسل وكذا لا اعطيه اياه او قال ارسل من يتقبضه او قال من يأخذه مني فهذا كله اقرار كذا في المحيط \*  
 رجل ادعى على رجل المدعى قال المدعى قد اعطيتك دعواك لم يكن اقراراً وكذلك لو قال  
 المدعى عليه اخر عني دعواك شهراً او قال اخر الذي ادعت ام يكن اقراراً ولو قال اخر عني  
 دعواك حتى يقدم مالي فاعطيكها يكون اقراراً ولو قال حتى يقدم مالي فاعطيك دعواك فليس  
 باقرار كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي نوادر هشام قال سمعت محمداً راح يقول في رجل قال لا خير  
 اعطيني الف درهم فقال اترنها قال لا يلزمه شيء لانه لم يقل اعطني الف كذا في المحيط \* ولو قال  
 اعطني الالف النبي عليك فقال اصبر او قال سوف تأخذها لم يكن اقراراً لان هذا قد يكون  
 استهزاء واستخفافاً به ولو قال ان يترنها ان شاء الله فهو اقرار والاستثناء ليس عليه وانما هو على التبرية  
 والتبرية تقتضي تقديم الدين كذا في محيط السرخسي \* وفي النوازل اذا قال المدعى عليه ( كيسة بدوز  
 قبض كن ) لا يكون اقراراً وكذا قوله ( بغير ) لا يكون اقراراً لان هذه الالفاظ تصلح للابتداء وكذلك اذا قال  
 ( قبض )



( قبض كش ) بكسر النون ( كيسه بدوزش ) بكسر الزاء لا يكون اقرار لان هذه الالفاظ يذكرونها للاستهزاء وكذلك ( بغيرش ) بكسر الراء لا يكون اقرارا ولو قال ( كيسه بدوزش ) بفتح الزاء ( قبض كش ) بفتح النون ( بغيرش ) بفتح الراء فقد اختلف المشايخ والاصح انه اقرار لان هذه الالفاظ لا تذكر على سبيل الاستهزاء ولا يصح للابتداء فتجعل البناء مربوطا كذا في المحيط \* لو قال اقضني المائة لسي ابي عليك فان غرماني لا بدعويي فقال احل علي بها بعضهم او من شئت منهم او ابنتي برجل منهم اصنعها او احتال علي بها فهدك اقرارا ولو قال قضيتكها فهذا اقرار ولو قال ابرأني منها وكذلك لو قال قد حسبتها لك وكذلك لو قال قد حالتني منها وكذلك لو قال قد وهبتها لي او تصدقت بها علي وكذلك لو قال قد احلتك بها كذا في المبسوط \* واذا قال اوفيتكها فهذا منه اقرار بالدين فتؤمر بالانضاء ثم باثبات الايفاء وكذلك اذا قال المدعي عليه للمدعي ( سوگند خور که این مال بتو رسیده ام ) او قال ( سوگند خور که این مال بتو رسیده است ) فهذا اقرار من المدعي عليه بالمال ويؤمر بالايفاء هكذا حكى قنوي بعض مشائخنا كذا في المحيط \* ولو قال ابرأني عن هذه الدعوى او صالحني عن هذه الدعوى لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة \* لو قال صالحتك من حقك يكون اقرارا والبيان اني المتهم ولو قال من دعواك لا يكون اقرارا ولو قال اخرج من هذه الدار بالف او ابرأ منها او اتركها وسلم لي او اعطها لي فقد اقر له بالملك لان هذه الالفاظ متنى ذكرت مقرونة بالبدل ولم يتقدمها لفظ الصلح تستعمل للمساومة في العرف والعادة ولو ذكر هذه الالفاظ ولم يذكر بدلا لا يكون اقرارا ولو اصطلحا على ان يسلم اجد همارا وآلآ خرب سلم له عبد الم بكن اقرارا ولو اشترى دارا من رجل ثم قال لاخر سلم لي شراءها بالف لم يكن اقرارا كذا في محيط السرخسي \* وفي مجموع البوازل رجل قال لي عليك الف فقال ولي عليك مثلها وقال لاخر طلقت امرأتك او اعتقت امك او عبدك فقال الآخر وانت طلقت امرأتك او اعتقت امك او عبدك عن ابن سماعة عن محمد بن حانان انه يكون اقرارا وفي ظاهر الرواية لا يكون اقرارا والشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين كان ينهي بجواب بن سماعة كذا في الخلاصة \* ولو قال ذلك الرجل لي عليك الف درهم بدون حرف الواو فهذا ليس باقرار بخلاف ولو قال لي عليك مثلها فهو على الخلاف ولو قال لي عليك ايضا مثلها فالظاهر انه على الخلاف واذا قال ذلك الغير انت اعتقت ايضا غلامك هل يكون اقرارا من ذلك الغير باعتاق عبده فالظاهر انه على الخلاف ولو قال ذلك الغير انت اعتقت غلامك فهذا ليس باقرار بخلاف وعلى هذا الخلاف اذا قال الرجل

لغيره انت قتلت فلانا قتل له ذلك الغير وانت قتلت فلانا ايضا ولو قال ذلك الغير انت قتلت فلانا فهذا لا يكون اقرارا بخلاف كذا في المحيط \* واذا قال بالعارسية (مرا از تو چندین می باید) وسمى ما لا معلوم فقال المخاطب (مرا نیز از تو چندین می باید) كان هذا من الثاني اقرارا بما ادعاه الاول هكذا قال بعض مشائخنا وينبغي ان يكون هذا على قول محمد بن علي بن ابي يوسف رح لا يكون اقرارا كما في قوله ايضا بالعربية ولو قال (مرا از تو چندین می باید) فقال المخاطب (مرا بری از تو چندین می باید) فهذا لا يكون اقرارا من الثاني بما ادعاه الاول عليه كذا في الذخيرة \* وفي العيون رجل قال قتلت ابن فلان ثم قال قتلت ابن فلان يكون هذا اقرارا بقتل ابن واحد وفي فتاوى اهل سمرقند لو قال لاخر لم قتلت فلانا فقال كان في اللوح مكتوبا هكذا او قتلت عدوي فهو اقرار بالقتل ويلزمه الدية في ماله ان لم يثر بالعمد ولو قال المقذور كائن لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة \* ولو ادعى مائتي درهم فقال المدعى عليه قصبتك مائة بعد مائة ولا حق لك علي لم يكن اقرارا وكذا لو ادعى مائة درهم فقال المدعى عليه قد قصبتك خمسين درهما لا يكون اقرارا كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو ادعى على رجل الف درهم فقال قد اخذت منها شيئا فقد اقربها وكذلك اذا قال كم وزنها او منى اجلها او ما ضربها او قد برئت اليك منها او فداديتها اليك فهذا كله اقرار بالالف او قال قد برئت اليك من كل قليل وكثير كان لك علي لم يكن هذا اقرارا بالالف ولكنه اقرار بشي مجهول الجنس والقدر فيكون مجبرا على بيانه واذا بينه يحلف الطالب ما قبضه منه ويحلف المطلوب ما عليه غير هذا هكذا في المبسوط في باب اقرار الرجال في نصيبه \* واذا ادعى على بعض الورثة دينا على الميت فقال المدعى عليه (درست من از تركه چیزی نیست) فهذا لا يكون اقرارا بالتركة كذا في المحيط \* ولو ادعى رجل ارضاني بدي رجل فقال المدعى عليه للمدعى (ترا جزا زین زمینی دیگر هست) فهذا اقرار من المدعى عليه كذا في الظهيرية \* رجل ادعى على آخر استنض منه كذا درهم بغير حق فقال المدعى عليه ما قبضت بغير حق لا يكون اقرارا ولو قال دفعته الي اخيك بامرک فهو اقرار وعليه اثبات الامر كذا في الخلاصة \* اذا ادعى على آخر عشرة دراهم فقال المدعى عليه (ازین جمله مرا پنج درهم دادنی است) فهذا اقرار بالعشرة وكذا اذا قال (ازین جمله پنج درهم باقی است) ولو قال (پنج درهم باقی مانده است) لا يكون اقرارا بالعشرة كذا في الظهيرية \* في المتن اذا قال لغيره لي عليك الف درهم فقال اما خمسمائة منها فلا وقال اما خمسمائة منها فلا عرفها



فقد اقر بخمسمائة ولو قال اما خمسمائة فلا وام يقل منها فهذا ليس باقرار كذا في المحيط \* قال لي عليك  
الف فقال الحق او الصدق او اليقين او قال حقا او صدقا او يتينا او قال الحق الحق او الصدق الصدق او اليقين  
اليقين او حقا حقا او صدقا صدقا او يقينا يقينا او قال البر الحق او الحق البر الي آخره فهو اقرار ولو قال الحق حق  
او الصدق صدق او اليقين يقين وكذا لفظ البر منرد بان قال البر او بر او قال مكررا غير منضم الى الحق  
او اليقين او الصدق بان قال البر البر او بر او بر الا يكون اقرارا وكذا لفظ الصلاح معردا او مقرونا بالحق او الصدق  
لا يكون اقرارا كذا في الكافي \* ولو قال لي عليك الف درهم فقال المدعى عليه مع مائة دينار فقال  
النفقة ابو بكر الاسكاف لا يكون اقرارا وقال الفقيه ابو الليث ربح ان صدقه في الدنانير صح اقراره بالمالين  
وان كذبه في الدنانير صح اقراره بالدراهم كذا في الظهيرية \* واما قوله لعبرة اترضنتك مائة درهم فقال  
ما استقرضت من احد سواك او من احد غيرك او من احد قبلك او قال لا استقرض من احد بعدك  
لم يكن اقرارا كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الاصل اذا قال لغيرة اترضنتك مائة درهم فقال لا اعودها  
او لا اعود بعد ذلك يكون اقرارا بخلاف ما اذا قال لا اعود حيث لا يكون اقرارا ولو قال لغيرة غصبت  
مني مائة درهم فقال لم اغصبك الا هذه المائة كان اقرارا وكذلك اذا قال لم اغصبك سوى هذه المائة  
او غير هذه المائة وكذلك لو قال لم اغصبك بعد هذه المائة شيئا او قال لم اغصبك مع هذه المائة شيئا  
او قال قبل هذه المائة شبهة كان اقرارا بغصب المائة وكذلك لا اغصب احدا بعدك او لم اغصب احدا  
بعدك كذا في المحيط \* ولو قال مالك علي الاثني درهم او سوى مائة درهم او اكثر من مائة درهم  
كان اقرارا بالمائة ولو قال مالك علي اكثر من مائة درهم ولا اقل لم يكن اقرارا كذا في فتاوى قاضي خان \*  
ولو قال مالك علي اكثر من مائة درهم ولا اقل من مائة درهم قيل لا يكون اقرارا كما اذا نفى الاقل  
مطلقا وقيل يكون اقرارا بمائة وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لا خرا مالك علي مائة  
درهم فهذا اقرار بالمائة ولو قال ليس لك علي مائة درهم فلم يقر له بشيء كذا في المبسوط \* ولو ان رجلا  
قال لقسام اتسم هذه الدار ثلثا لفلان وثلثا لي وثلثا لفلان آخرين بثلثي الدار  
حتى يقول لفلان ثلثها وثلثها لفلان ثلثها كذا في الظهيرية \* واما قوله لفلان علي الف درهم فيما علم  
او في علمي او فيما علمت قال ابو يوسف ومحمد ربح هذا باطل كله وقال ابو يوسف ربح هو اقرار  
صحيح واجمعوا علي انه لو قال علمت ان لفلان علي الف درهم او قال لفلان علي الف درهم وقد  
علمت ذلك ان ذلك اقرار صحيح كذا في الذخيرة \* ولو قال له علي الف درهم فيما اظن او فيما ظننت

او فيما احسب او فيما حسبت او فيما رأيت فهو باطل كذا في المبسوط في باب الاستثناء \* ولو قال له علي الف درهم في شهادة فلان او في علم فلان لا يلزمه شيء ولو قال بشهادة فلان او بعلم فلان كان اقرارا ولو قال في قول فلان او بقوله لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال له علي الف درهم في حسابي او حساب فلان او بحسابه او في كتابي او في كتاب فلان او بكتاب فلان كان باطلا ولو قال في صكه او بصك فلان او في صكي او بصكي كان اقرارا ولو قال لفلان علي الف درهم في كتاب او بكتاب او قال لفلان علي الف درهم في حساب او من حساب او بحساب كان اقرارا هكذا في المحيط \* ولو قال بسجل او في سجل او بكتاب او في كتاب بيني وبينه او من حساب بيني وبينه كل ذلك اقرار كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال له علي صك بالف درهم او كتاب او حساب بالف يلزمه المال وكذا لو قال له علي الف درهم من شركتي بيني وبينه او من تحارة بيني وبينه او من خلطه لزمته الف كذا في خزائن المتنبيين \* ولو قال له علي الف درهم في قضاء فلان وهو قاض او في قضاء فلان العقبه او بعتباه او في قتيبه لم يلزمه شيء فان قال بقضاء فلان وولان قاض يلزمه المال وان لم يكن فلان قاضيا فقال الطالب حاكمته اليه ف قضى ابي عليه لزمه المال وان تصادف اعلى انه لم يحاكمته اليه لم يلزمه شيء وان قال لفلان علي الف درهم في ذكرك او بذكرك لم يلزمه شيء كذا في المبسوط في باب الاستثناء \* اذا اقر الرجل فقال لعنان علي الف ان شاء الله تعالى قال ابو حنيفة راح الاقرار باطل وهذا استحسان كذا في المحيط \* ولو قال غصبت هذا العبد ان شاء الله تعالى لم يلزمه شيء كذا في الخلاصة \* ولو كتب عليه ذكر حق لعنان علي كذا واجله الي كذا ومن قام بذكر هذا الحق فهو ربي ما فيه ان شاء تعالى لا يلزمه ما في الصك في قول ابي حنيفة راح قيا سا وعندهما يلزمه استحسانا كذا في المبسوط \* ولو قال غصبتك هذا العبد ان شاء الله تعالى فالأقرار باطل عند محمد راح والاستثناء صحيح كذا في المحيط \* وهو ظاهر الرواية هكذا في محيط السر خسي \* اذا قال لعنان علي الف درهم ان شاء فلان كان الاقرار باطلا وان شاء فلان وكذلك كل اقرار علق بالشرط نحو قوله ان دخلت الدار او امطرت السماء او هبت الريح او ان قضى الله تعالى او اراد داورضيه او احبه او قدره او يسره او ان بشرت بكذا فهذا كله وما شاكلة مبطل للاقرار اذا كان موصولا كذا في التنبيه \* ولو قال له علي الف درهم الا ان بيدولي او الا ان اري غير ذلك فالأقرار باطل سواء بدأه او مات قبل ان بيدوله او رأى غير ذلك ولو قال له علي الف درهم ان حمل متاعي الي منزلي بالبصرة ففعل ذلك وقد كان حاضرا نسمع هذه المقالة فهو جائز والمال



واجب وكذلك لو قال لك عليّ الف درهم ان حصلت هذا المتاع اليّ بيتي فهو استجار كذا  
 في المبسوط \* ولو قال اشهد ان له عليّ الف درهم ان مت فهو عليه ان مات او عاش وكذلك لو قال  
 عليّ الف درهم اذا جاء رأس الشهر او اذا افطر الناس او الى العطر او الى الاضحية كذا في التبيين \*  
 وفي المنتقى عن ابي يوسف ربح اذا قال اذا قدم فلان او قال ان قدم فله عليّ الف درهم بهذا باطل  
 ولو قال لك عليّ الف درهم اذا قدم فلان فهذا جائز اذا كان الطالب يدعي ان له على القادم  
 الف درهم وانه كمال لي بما عليه اذا قدم كذا في المحيط \* ربح ان قال فلان عليّ الف درهم ان حلف  
 او على ان يحلف او اذا حلف او منى حلف او حين حلف او مع دميته او في يمينه او بعد يمينه فحلف  
 فلان على ذاك وجحد المتر المال لم يؤخذ بالمال كذا في المبسوط \* ربح ان قال لغيره اتع مني عبدي  
 هذا او قال استأجره مني او قال اعترتك داري هذه فقال نعم كان قوله نعم اقرارا بالملك وكذا قوله  
 ادفع اليّ غلة عبدي هذا او اعطني ثوب عبدي هذا فقال نعم وتداق بالثوب والعبد له ما في ثوبه  
 قاصيحه \* ولو قال افتح باب داري هذه او حصص داري هذه او قال اسرج دابتي هذه او احمل  
 بغلي هذا او اعطني سرج بغلي هذا او اجام بغلي هذا فقال نعم فهذا اقرار ولو قال لاني جميع ذاك  
 لا يكون اقرارا كذا في الظهيرية \* ولو قال لي عليك الف درهم فقال نعم يكون اقرارا وكذلك ثوب  
 في يده فقال وهب لي فلان فقال نعم او قال صدق او قال اجل او قال ذاك بالسارية وهو اقرار كذا في  
 محيط السرخسي \* لو قيل له هل فلان عليك كذا او منى برأسه نعم لا يكون اقرارا كذا في التبيين \*  
 ولو قال لغيره اخبر فلانا او اعلمه او قل له او اشهد او بشره ان له عليّ الف درهم كان اقرارا وكذا  
 لو قال اخبر فلانا ان عليك الف درهم او اعلم فلانا او اشهد له عليك بالف درهم او اقول له فقال له  
 نعم فهذا اقرار كذا في المحيط \* ولو قال لا خير لا تشهد له فلان عليّ بالف شاهد لا يكون اقرارا  
 وكذلك لو قال ما لعنان عليّ شيء فلا تخبره بان له عليّ الدار او قال لا فلان ان له عليّ الف درهم  
 لا يكون اقرارا ولو قال ابتداء لا تخبر فلانا انه له عليّ الف درهم كان اقرارا وذكر البا طقي في اجاسه  
 عن الكرخي انه قال لا تخبر كقول لا تشهد لا يكون اقرارا في الحالين جميعا والصحيح هو العرق  
 بينهما كذا في محيط السرخسي \* ولو قال اكندها لي طلتها اكندها طلاقي اياها فهذا اقرار  
 بخلاف قوله لا تخبروها لي طلتها ولو قال اكندها طلتها لم يكن طلاقا كذا في الاخيرة \* اذا قال  
 الرجل جميع ما في بدي من قليل او كبير من عبدا وغيره لعنان فهذا الاقرار صحيح فان حضر فلان

لبأخذ ما في يد المقر فأخذه في يدي يديه فقال فلان كان في يدك يوم اقررت فهو لي وقال المقر  
 لم يكن هذا في يدي يوم اقررت وانما تملكته بعد ذلك فالقول قول المقر الا ان يقيم المقر له بيته انه  
 كان في يده يوم اقرت حينئذ بقصص المقر له كذا في المحيط \* رجل قال جميع ما في يدي او جميع  
 ما يعرف اني او جميع ما يسب الي فهو فلان فهذا اقرار كذا في الخلاصة \* ولو قال جميع مالي  
 او جميع ما املكه فلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي  
 فلان كان اقرارا كذا في متروى فاضيجان \* واذا اقر الاحيران ما في يده من قليل او كثير من تجارة  
 او متاع او مال عين او دين فهو فلان وقال اذا جبر له فيه فهو جائز وما كان في يده يومئذ من  
 شيء فهو فلان كله لاحق للاجير فيه غير اني استحسن الطعام والكسوة فاجعاهما للاجير ولو اقر  
 الاحيران ما في يده من تجارة كذا فهو فلان كان ما في يديه من تلك التجارة وقت افرازه فلان  
 وما كان في يديه من غير تلك التجارة فليس لفلان منه شيء والقول في بيانه قول المقر وكذلك  
 ما كان في يديه من تلك التجارة وادعى انه اصابه بعد افرازه والقول في قواه مع يمينه واذا اقر الاحيران  
 ما في يده من تجارة او مال فلان وفي يده صكوك ومال عين فهو كذا فلان ولو اقر ان ما في يده من  
 طعام فلان وفي يده حطة وشعير وسمسم وتمرا لم يكن من ذلك فلان الا الحطة ولو لم يكن في يده  
 من الحطة شيء فلا شيء للمقر له كذا في المبسوط في باب افراز المحجور والمملوك \* اقر لابنته في صحته  
 بجميع ما في منزله من الثمن وش والواني وغير ذلك مما عليه اسم الملك من صنوف الاموال  
 كلها وله في الرسايق دواب وغلما ن وهو ساكن في البلد قال يقع افرازه على ما في منزله الذي  
 هو ساكن فيه وما كان فيه من الدواب يبعثها الى القاهرة بالنهار ويرجع الى منزله ذاك بالليل يدخل  
 تحت الافراز وكذلك العبيد الذين يخرجون بالنهار في حوانجده وياورون بالليل الى منزله  
 يدخلون تحت الافراز وما سوى ذلك لا يدخل كذا في الظهيرية \* رجل اقر في صحة بدن وعقله  
 ان جميع ما هو داخل في منزله لامرأته غير ما عليه من الثياب وتوفي الرجل وترك ابنا م ادعى  
 الابن ان ذلك من تركه ابيه فكل شيء علمت امرأته انه صار لها بتملك الزوج ايها يبيع صحيح او هبة  
 صحيحة او كان لها عليه مهر فهي في سعة من منعه والاحتجاج بهذا الافراز وما لم يكن لها ملك  
 لا يصير لها بهذا الافراز فيما بينها وبين الله تعالى وهو تركه المتوفى واما في الحكم فلما شهدت الشهود على  
 ذلك الافراز وجب القضاء بما كان في الدار يوم الافراز كذا في الخلاصة \* اذا قال لامرأتي هذا البيت



وما اخلق عليه ناه وفي البيت منافع فلها البيت والمتاع بخلاف ما لو كان مكان الاقرار بيعا بهذا اللفظ حيث لا يدخل المتاع في البيع وبصير كانه قال بعثك البيت بحقوقه ولو ائلف مال والدته ثم قال لها جميع ما في يدي من المال فهو لك ثم مات والمال الذي اقرتاهم بعينه فهو لها وان كان الاسن استهلك ذلك وهو مدالا يكتال ولا يورن وقد ترك دراهم ودنانير فهي في سعة ان تتناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استهلك بعد قوله جميع ما في يدي من المال فهو لك لان ذلك صار بمنزلة الصلح فبالاستهلاك بطل الصلح وعاد الدين كما كان كذا في الذخيرة \* اذا اقر بحائط لرحل ثم قال عنيت الباء دون الارض ام بصدق ويقضى عايد بالحائط بارضه وكذلك لو اقر بالاسطوانة المبنية بالآجر فاما اذا كانت الاسطوانة من خشب فلم يقر له الخشعة دون الارض فان كان يستطاع رفعها بغير ضرر اخذها المقر له وان كان لا يؤخذ الا بضرر ضمن المقر قيمتها للطالب كذا في المسوط \* واقول بقاء هذه الدار لعلان لا يقضى له بما تحته من الارض كذا في الظهيرية \* اذا اقر بخلة او شجرة في بستانه او ارضه دخلت الشجرة والخلة باصلها من الارض ولم يدكر في الكتاب مقدار ما يدخل من الارض و اشار في موضع آخر الى انه يدخل ما داء سافها حتى لو قلعتم الشجرة ونسنت في موضع قلعها اخرى كانت للمقر له وهذا فصل اختلف فيه المشائخ قال بعضهم يدخل موضع عروقها الكبرى التي هي شبه الجذع اما موضع ما يشعب من العروق الكبيرة فلا يدخل وبعضهم قالوا يدخل فيه من الارض مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا تنقي تلك الخلة بدورها والزيادة على ذلك لا تدخل وقال بعضهم يدخل فيه مقدار ما يأخذ طال الخلة من الارض اذا قامت الشمس في كبد السماء والباقي لا يدخل وقال بعضهم يدخل مقدار غلط الخلة وقت الاقرار كذا في المحيط \* اذا قال الثمرة لعلان لا بصير مقر له بالسحاة ولو قال الزرع الذي في هذه الارض اعلان فان له الزرع دون الارض كذا في الذخيرة \* واو قال هذا الكرم لعلان فله الكرم بارضه وجميع ما فيه من الاشجار والازراجين والبياء ولو قال هذه الارض لعلان ونخيلها لي او قال هذه الارض لعلان الا نخيلها فان الارض مع النخيل اعلان وكذلك اذا قال هذه النخيل باصولها لعلان وثمرتها لي فان النخيل مع الثمرة لعلان كذا في المحيط \* رجل قال هذه الارض لعلان وفيها زرع كانت الارض لعلان بزروعها ولو اقام المقر البينة ان الزرع له قبل القضاء او بعده تقبل بينته ولو كان في الارض شجرة نخيل فذلك الا انه لو اقام البينة ان الشجرة لي لا تقبل

بينه الا ان يكون مقر الارض له وشجره الى فعد يذ لا يقصى والشجر للمقر له كافي اليه فعات الحسد صيد \*  
 فن محمد رح اذا قال هذه الارض لاني والماء يدخل فيه وكذلك اذا قال ارض هذه اذ ارا لاني  
 يدخل الماء بيد كداني الحيرة \* ومن اربعة نخلة له الحلة والنص ومن افرسف ازمه الفصل  
 والتمن والتعد وال ومن امر يحمله ارم العبدان والنسوة كداني الداني \* دار في يده وال هذه الدار  
 لاني الان الانية معلوم ارحه شاة وانه لي فهو على ما قال ولو قال دار البيت لي او قال ولكن هذا  
 لي مدي لاني واول هذه الدار لاني وهذا البست لا حركان كما قال كداني محيط السرخسي \*  
 واول هذه الدار لاني واول هذه الارض لاني ويحل لي ارا لاني اصولها لاني والشوة  
 لي كداني الدار للمقر له ولا يصدق المقر الا تحته كداني فزارى قاصم \* ولو قال هذه الدار لاني  
 الا واوله اني لم يصدق على الماء وعلى دار لاني هذا الستان لاني الا تحله بعير صولة لاني  
 او قال هذه الدار لاني الا تها لاني وهذا السيف لاني الا حله لاني وهذا السيف لاني  
 الا صولة لاني ارضه التحلة لاني الا صولة لاني كداني المسوط \* وان قال لاني والعرض لاني  
 فهو كما قال كداني الدار \* اذا قال لاني ارضه لاني او ارضه لاني واوله لاني كان  
 الماء والارض للمقر له وان ارضه لاني واوله لاني كانت الارض له واوله لاني وان قال  
 ارضه لاني واوله لاني الارض والماء للمقر له الاول وان قال لاني ارضه لاني واوله لاني  
 آخر كان كما قال كداني المحيط \* وبني المستى اذا قال لاني واوله لاني وهذه المطقة  
 لي وحلته لاني وهذا السيف لي وحلته لاني وهذه الحمة لي وبطانتها لاني وقال المقر له الدار لي  
 لنول ما اقربه المقر معددك بطران لم يكن في راع المقر له صر للمقر له من المقر بالزرع والدفع  
 الى المقر له وان كان في السرخ صر وواحد المقران يعطيه فيتمه ما اقر له وله ذلك وهذا كانه قول  
 اني حيد واني يوسف رح كداني الدخيرة \* اذا قلت الجارية لي يدي رجل ثم قال الجارية لاني  
 والوادي فهو كما قال وعلى هذا واد سائر الحيوانات والثمار المحدودة من الاسجار كداني المسوط  
 في باب الاثرار تنص شيء من ملك انسان والاستثناء في الاقرار \* ولو كان لي بده صدرق فيه  
 متاع فقال الصديق لاني والمتاع لي اقول هذه الدار لاني وما فيها من المتاع لي كان النول قوله  
 كداني فتوى قاصم \* اذا قال هذا الكيس لاني فهو لاني بسا فيه من الدراهم وان قال اردت به  
 الخرفة



الحرقة دون الدراهم لم يصدق وكذلك اذا قال هذه القوصرة لفلان فهي للمنزلة بما فيها من النمر  
وكذلك اذا قال هذا الدن لفلان وهو دن فيه خل او قال هذا الجراب لفلان وفيه متاع هروي او قال  
هذا الجراب لفلان وفيه رقيق او قال هذا الجوالق لفلان وفيه حنطة وقال عنت نفس الجراب  
او نفس الجوالق صدق وانما يقع هذا على ما يضع الناس ويعاملون به ولو نظر الى زرق سمن وقال  
هذا الزرق لفلان فهو على الظرف بعينه ولو قال تبس هذا الحنطة لفلان فالتبس لفلان ولو قال حنطة  
هذا السنبل لفلان فله الحنطة والسنبل ولو قال ظهارة هذا القباء لفلان فالقباء كله لفلان ولو قال بطانة هذا  
النباء لفلان فهو ضامن للبطانة عن محمد بن حمران اذا قال هذه الراوية لفلان وفيها ماء كان الماء للمقر له  
وام يمكن له الراوية كذا في المحيط \* ولو قال هذه الحنطة من الزرع كان في ارض فلان او من الزرع  
كان في ارض فلان او من زرع حصص من ارضه فهو اقرار بالحنطة وكذلك لو قال هذا التريب من  
كرم فلان او هذه التمرة من نخل فلان كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا قال هذا الصوف الذي  
في بدي من غنم فلان او قال هذا اللبن الذي في بدي من غنم فلان او قال ذلك اسم من او حين فهذا  
اقرار كذا في المحيط \* وكذلك في فتاوى قاضي خان \* وكذلك اولاد الحيوان كانه ما خلا الرقيق  
كذا في المحيط \* ولو اقر ان ولا نزرع هذه الارض او بنى هذه الدار او غرس هذا او غرس هذا الكرم  
وذلك كله في يد المتر فادعى المقر له انها له وقال المتر كل ذلك لي وانما استعنت بك ففعلت  
او فعلته باجره يقول للمتر كذا في الكافي \* ولو قال هذا الدقيق من طحين فلان لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة \*  
ولو قال غصبتك كذا وكذا فهو اقرار بغصبتها فاذا قال غصبت عبدا او جارية كان اقرارا بغصبتها  
وكذلك لو قال كذا مع كذا نحوان يقول دابة مع سرجها وكذلك لو قال كذا بكذا نحوان يقول  
غصبت فرسا بلجامها وعبدا بمنديلها فهو اقرار بغصبتها وكذلك لو قال كذا فكذا نحوان يقول  
غصبت عبدا فجارية وكذلك لو قال كذا او عليه كذا نحوان يقول غصبت دابة وعليها سرجها وان قال  
كذا من كذا بان قال غصبت منديلا من غلامه وسرجا من دابته كان اقرارا بالغصب في الاول خاصة  
وكذلك لو قال كذا على كذا نحو غصبت اكا فاعلى حمارة ولو قال كذا في كذا فان كان الثاني مما  
يكون وعاء الاول ازماه نحو ثوب في منديل وطعام في سفينة وما شبه ذلك وكذلك تمر في  
قوصرة او حنطة في جوالق وان كان الثاني مما لا يكون وعاء الاول نحو قوله غصبتك درهما في درهم  
لم يازمه الثاني وان كان الثاني مما يكون الاول وسطه نحوان يقول غصبتك ثوبا في عشرة اثواب

لم يلزمه الاثوب واحد في قول ابي يوسف ر ح وهو قول ابي حنيفة ر ح ويلزمه في قول محمد ر ح  
 احد عشر ثوباً كذا في المبسوط \* ولو قال غصبتك كراً سا في عشرة اثواب حرير عند محمد ر ح يلزمه  
 الاول كذا في محيط السرخسي \* ولو قال غصبتك طعاماً في بيت كان هذا بمنزلة قوله طعاماً في سفينة  
 فيه كون اقرار بغصب البيت والطعام الا ان الطعام يدخل في ضمانه بالغصب والبيت لا يدخل في ضمانه  
 في قول ابي حنيفة ر ح و ابي يوسف ر ح الا خبر وان قال لم احوط الطعام من موضع لم يصدق  
 في ذلك كذا في المبسوط \* ولو اقر بدابة في اصطبل ازمته الدابة فقط كذا في الكنز \* اذا قال لعنان  
 علي عشرة في عشرة دراهم ان قال المقر عيت بني مع او قال عيت الوار فعليه عشرون درهما وان قال  
 عيت به علي ازمه عشرة وان قال عيت به العرب ازمه عشرة عند علماءنا وكذلك اذا نوى  
 حنيفة كلمة في وهي الطرية يلزمه عشرة كذا في المحيط \* ولو قال له علي درهم في قعير حنطة لزمه  
 الدرهم والتفيز باطل ولو قال له علي قعير حنطة في درهم ازمه التفيز واطل الدرهم وكذلك لو قال له  
 علي ورق زيت في عشرة صخايم حنطة لزمه الزيت والحنطة باطل كذا في غاية البيان \* ولو قال  
 عشرة دراهم في عشرة دابير يلزمه عشرة دراهم وبطل آخر كلامه الا ان يقول عيت المائين  
 فلزمه كذا في متاوي قاضيخان \* ولو اقر ان عليه خمسة دراهم في ثوب يهودي يلزمه الخمسة  
 فان قال بعد ذلك اثوب اليهودي هو الدين والخمسة الدرهم اسلمتها اليه فيه فهذا ايضاً لكن  
 فيه تغير ولا يصح منعه الا ان يصدق الطالب في ذلك وان صدق فله الحق لا يعدوهما فيثبت  
 ما اتصافا وان جحد كان للمقران بحالته واذا حلف كان له ان يأخذ المقر بخمسة دراهم كما اقر به  
 كذا في المبسوط \* ولو قال غصبت منه خمسة دراهم في ثوب يلزمه الخمسة مع اثوب كذا في محيط  
 السرخسي \* ولو قال علي درهم مع درهم ازمه درهم كذا في غاية البيان شرح الهداية \* ولو قال  
 علي درهم قبل درهم يلزمه درهم واحد ولو قال قبل درهم فعليه درهمان ولو قال درهم بعد  
 درهم او بعده درهم يلزمه درهمان وكذلك لو سمي احد همدانين او قعير حنطة كذا في المبسوط \*  
 وهكذا في متاوي قاضيخان \* ولو قال درهم ودرهم او قال درهم ثم درهم لزمه درهمان  
 ولو قال درهم درهم واحد وكذلك اذا قال لعنان علي درهم علي درهم لزمه درهم واحد  
 ولو قال درهمان ثم درهم لزمه ثلثه وكذلك على العكس كذا في الذخيرة \* ولو قال علي درهم وعلي  
 درهم يلزمه درهمان كذا في متاوي قاضيخان \* ولو قال له علي درهم بدرهم لزمه درهم كذا



في غاية البيان شرح الهداية \* وَاَوَالَ لِفُلَانٍ عَلِيٍّ دِرْهَمٌ مَعَ كُلِّ دِرْهَمٍ يَلْزِمُهُ دِرْهَمَانِ وَلَوْ نَظَرَ إِلَى عَشْرَةِ  
دِرْهَمٍ بَعَيْنِهَا وَقَالَ لِفُلَانٍ عَلِيٍّ مَعَ كُلِّ دِرْهَمٍ مِنْ هَذِهِ الدِّرْهَمِ دِرْهَمٌ يَلْزِمُهُ عَشْرُونَ وَلَوْ نَظَرَ إِلَى عَشْرَةِ بَعَيْنِهَا  
وَقَالَ لِفُلَانٍ عَلِيٍّ مَعَ كُلِّ دِرْهَمٍ مِنْ هَذِهِ الدِّرْهَمِ دِرْهَمٌ يَلْزِمُهُ أَحَدُ عَشْرِ دِرْهَمَانِ وَقَالَ لِفُلَانٍ عَلِيٍّ كُلِّ  
دِرْهَمٍ مِنَ الدِّرْهَمِ يَلْزِمُهُ ثَلَاثَةُ دِرْهَمٍ فِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَبِيفَةَ رَحِمَهُمَا  
يَلْزِمُهُ عَشْرَةُ رَجُلٍ قَالَ لِفُلَانٍ عَلِيٍّ دِرْهَمٌ فَوْقَ دِرْهَمٍ يَلْزِمُهُ دِرْهَمَانِ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانِ \* الْإِفْرَارُ  
بِالْكِتَابَةِ عَلَى وَجْهِ مَنْهَا أَنْ يَكْتُبَ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَكُونُ مُسْتَبِينًا بَلْ أَنْ يَكْتُبَ عَلَى الْهَوَاءِ أَوْ عَلَى الْمَاءِ  
أَوْ عَلَى الْأَجْمَدِ لَا يَجِبُ بِهِ شَيْءٌ وَأَنْ أَشْهَدَ عَلَيْهِ وَمَعْنَى قَوْلِهِ أَشْهَدُ أَنْ يَقُولَ لِحُجْمَاةٍ أَشْهَدُ وَأَعْلَى بِهَذَا  
وَلَمْ يَقْرَأْ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ أَمَّا إِذَا قَرَأَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ يَلْزِمُهُ ذَلِكَ وَحَلَّ لِمَنْ سَمِعَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ  
هَذَا فِي الذَّخِيرَةِ \* وَمِنْهَا أَنْ يَكْتُبَ عَلَى وَجْهِهِ يَكُونُ مُسْتَبِينًا وَأَنْ يَكْتُبَ عَلَى وَجْهِهِ كِتَابُ الرِّسَالَةِ  
وَهُوَ أَنْ يَكْتُبَ عَلَى بَيَاضٍ وَيَصْدُرَ بِالتَّسْمِيَةِ ثُمَّ بِالْإِعْلَاءِ ثُمَّ يَبِينُ الْمَقْصُودَ فَيَكْتُبُ أَنْ لَكَ عِشْرُونَ دِرْهَمًا  
مَنْ قَبِلَ كَذِبًا يَكُونُ إِفْرَارًا اسْتِحْسَانًا وَيَحْلُظُ لِمَنْ عَايَنَ كِتَابَتَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ بِشَرَطِ أَنْ يَعْرِفَ  
الشَّاهِدُ مَا كَتَبَ أَشْهَدُ عَلَى ذَاكَ أَوْ لَمْ يَشْهَدْ هَكَذَا فِي الْحَبِطِ \* وَلَوْ كَتَبَ رَسَالَةً مِنْ فُلَانٍ إِلَى فُلَانٍ  
أَوْ بَعْدَ فَاكِ كَتَبْتُ إِلَيْكَ أَنِّي فَضَلْتُكَ مِنْ فُلَانٍ أَوْ دِرْهَمًا لَمْ أَضْمَنْ لَكَ الدَّائِمَةَ فَضَلْتُكَ  
خَمْسَةً ثُمَّ أَوْعَدَهُ رَجُلَانِ شَهِدَا كِتَابَتَهُ ثُمَّ مَحَى كِتَابَتَهُ فَشَهِدَا بِذَلِكَ عَلَيْهِ لَزِمَهُمَا وَإِنْ لَمْ يَقْلُ لِهَمَا أَشْهَدَا  
وَلَا اخْتَدَا وَكَذَاكَ الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ وَكُلُّ حَقٍّ يَثْبُتُ مَعَ الشَّبَهَاتِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ \* أَنْ يَكْتُبَ عَلَى وَجْهِ  
الرِّسَالَةِ فِي تَرَابٍ أَوْ خَرَقَةٍ أَوْ نَحْوِهَا لَمْ يَكُنْ ذَاكَ إِفْرَارًا وَلَا يَحْلُظُ لَهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَيْهِ بِذَلِكَ  
الْمَالُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ أَشْهَدُوا عَلَى هَذَا الْمَالِ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانِ \* وَلَوْ كَتَبَ غَيْرُ مَرْسُومٍ عَلَى  
الْقُرْطَاسِ مُسْتَبِينًا أَنْ يَلْزِمَ عَلَيْهِ حَقًّا كَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا إِذَا قُلَّ أَشْهَدُوا بِمَا كَتَبْتُ فَيَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا  
كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحَسِيِّ \* وَمِنْهَا كِتَابُ صَكٍّ إِذَا كَتَبَ الرَّجُلُ ذَكَرَ حَقَّ عَلَى نَفْسِهِ بِشَهَادَةِ  
قَوْمٍ أَوْ كَتَبَ وَصِيَّةً ثُمَّ قَالَ أَشْهَدُوا بِهَذَا الْعِلَانِ عَلَيَّ وَلَمْ يَقْرَأْ عَلَيْهِمْ الصَّكَّ وَلَمْ يَقْرَؤْهُ  
عَلَيْهِ فَهَذَا جَائِزٌ إِذَا كَتَبَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ بَدَّةً أَوْ أَمْلَأَهُ عَلَى أَسَانٍ وَأَنْ لَمْ يَحْضُرُوا كِتَابَتَهُ وَلَا أَمْلَأَهُ  
لَمْ تَجْزِ شَهَادَتُهُمْ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ \* وَأَنْ يَكْتُبَ الصَّكَّ بِنَفْسِهِ بَيْنَ قَوْمٍ وَلَمْ يَقْرَأْ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَقْلُ  
أَشْهَدُوا عَلَيَّ ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِفْرَارًا حَتَّى لَا يَحْلُظَ لَهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَيْهِ بِذَلِكَ الْمَالِ وَقَالَ  
الْقَاضِي الْأَمَامُ أَبُو عَلِيٍّ النَّسْفِيُّ رَحِمَهُ أَنْ كَانَ الْمَكْتُوبُ بِمَصْدَرٍ أَوْ مَرْسُومٍ نَحْوِ أَنْ يَكْتُبَ

بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اقر فلان بن فلان على نفسه لفلان بالف درهم وعلم الشاهد بما فيه وسعدان يشهد عليه بالمكتوب بان ام يقرأ عليهم ولم يشهد هم ولو انه كتب الصك وقرا على الشهود حل لهم ان يشهدوا بذلك المال وان لم يقرأ اشهدوا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو ان غير الكاتب قرأ عليه الكتاب بين يدي الشهود وقال الدائب اشهدوا علي به فيه كان افرازا وان لم يقرأ اشهدوا لا يكون افرازا كذا في خزانه المذنبين \* رجل كتب على نفسه صدقة قوم ثم قال اختموا عليه ولم يقرأ اشهدوا عليه لم يكن ذلك افرازا لا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال وكذا لو قال الشهود انشده عليك بهذا فقال اختموا عليه ولو قال انتم هذا الصك فقال اشهدوا عليه كان افرازا حل لهم ان يشهدوا عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال الصكاك استب لدلان خطا اقرارا بالف درهم علي يكون افرازا ويحل للصكاك ان يشهد بذلك وكذا لو قال للصكاك اكتب له حطبع هذه الدار بكذا وكتب الصكاك او لم يكتب فهو اقرار بالبيع وكذا لو قال له اكتب لا مراني طلاقها او قال للصكاك ثمة اكتب لها مالا ويكون افرازا نطبقه واحدة وهذا السماعي كذا في الخلاصة \* رجل قرأ على رجل صكاك وقال له الا خراشده عليك بهذا المال الذي بي عنك فقال نعم كان ذلك افرازا حل له ان يشهد عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* ومنها كتاب حساب وهو ما يكتبه التجار في صفائحهم ودفاتر حسابهم كذا في المحيط \* لو كتب في صفة حسابه ان لدلان علي الف درهم وشهد شاهدان حضرا ذلك او اقر هو عند احكامهم بلزومه الا ان يقول اشهدوا علي به كذا في المبسوط \* ومن المتأخرين من قال اذا كان في (روزنامه) ان لفلان علي كذا وكذا انه بعد مرسوما ولا يكون الاشهاد عليه شرطا كذا في المحيط \* ولو قال وجدت في كتابي ان لفلان علي الف درهم او قال وجدت في ذكري او في حسابي او بخطي او قال كتبت بيدي ان لفلان علي الف درهم فهذا كله باطل كذا في الظهيرية \* وجماعة من ائمة بلخ قالوا في (بادكار) الباعدان ما يوجد فيه مكتوبا بخط البائع فهو لازم عليه فعلى هذا اذا قال البائع وجدت في (يادگاري) بخطي وكتبت في (بادگاري) بيدي ان لفلان علي الف درهم كان هذا اقرارا ملزما آياه كذا في المبسوط والظهيرية \* خط الصراف والبائع والسمسار حجة وان لم يكن معنونا المعروف ظاهر بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب ان يكون حجة لمكان العرف كذا في الذخيرة \* ولو ادعى رجل مالا فقال



فقال المدعى عليه ما يوجد في تذكيرة المدعى بخط فقد التزمه لم يكن ذلك اقرارا كذا في خزائن المعتبرين \*

الباب الثالث في تدارك الاقرار رجل اقر على نفسه بمائة درهم واشهد شاهدين ثم اقر له بمائة درهم في موطن آخر واشهد شاهدين فقال المقر هي مائة وقال الطالب هي مائتان وهذه المسئلة على وجوه امان اصناف اقراره الى سبب والسبب واحد او مختلف اذ لا ينفك الى سبب فان اصاب الى سبب بان قال له علي الف درهم ثمن هذا العبد ثم اقر بعد ذلك في ذلك المجلس او في مجلس آخر ان عليه اعلان الف درهم ثمن هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزم الا ان كان واحد على كل حال في قولهم جميعا وان كان السبب مختلفا بان قال اعلان علي الف درهم ثمن هذه الجارية ثم قال اعلان علي الف درهم ثمن هذا العبد وفي هذا الوجه يلزمه المالك ان في قولهم سواء اقر بذلك في موطن واحد او موطنين وان لم يضاف الاقرار الى سبب لكن عقد على نفسه بالمال صكك بان كان الصك واحدا كان المال واحدا عند الدال وان عقد على نفسه صككين كل صك بالف درهم واشهد على ذلك اقرمه المالك على كل حال واحتلاف الصك يكون به زلة اختلاف السبب وان لم يعقد صككا ولكنه اقر بمائة وان كان اقراره الاول عند غير القاضي بحضرة شاهدين واقراره الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد هدا في فتاوى قاضيخان \* وكذلك ان اقرارا لا عند القاضي ثم اقر في مجلس آخر عند غير القاضي كذا في الخلاصة \* وكذلك لو اقرارا لا عند القاضي وانت القاضي ذلك في ديوانه ثم اعاده الى القاضي في مجلس آخر فاقربانف وادعى الطالب المدين والمطلوب مدعى انه مال واحد كان القول قول المطلوب وان كان الاقراران عند غير القاضي او كان الاقرار الاول عند القاضي والثاني عند غيره فان كان اشهد على كل اقرار شاهد واحد او اقرارا واحد عند الكل كان ذلك في موطن او موطنين وان اشهد على اقراره الاول شاهد واحد او على الثاني شاهدين او اقر في مجلس آخر على قول ابي يوسف ومحمد رح يكون المال واحدا واختلف المسألة في قول ابي حنيفة رح والظاهر ان عنده يكون المال واحدا ايضا هكذا في فتاوى قاضيخان \* وان اشهد على اقراره الاول شاهدين واشهد على اقراره الثاني في موطن آخر شاهدين فعند ابي يوسف ومحمد رح المال واحد سواء اشهد على الاقرار الثاني الشاهد بين الاولين او غيرهما وعند ابي حنيفة رح ان اشهد الشاهدين الاولين فاما واحد وان اشهد غيرهما يلزمه المالك في ظاهر الرواية هكذا ذكر الخصاص وذكر الجصاص على عكس هذا هكذا في محيط السرخسي \* وان كان الاقرار في موطن واحد فان

عبداني يوسف ومحمد رح يكون المال والحد لكل حال واه اعداني حبيقة رح اذا شهد على الاقرار  
الاول شاهدين ثم شهد على الاقرار انه ابي شاهد واحد او ابا كثر فبند قياس واستحسان والقياس  
على قوله ان يكون المال مشى واستحسن وقال المال واحد والمال ذهب الامام السرخسي هكذا  
في شرح ادب القاضي : صدر الشهيد حسام الدين \* وان جاء شاهدين على اقراره بالف ثم جاء شاهدين  
آخرين على امره الف ولا يدري ان ذلك كان في موطن ابي موطن وبني السهود ذلك فهذا  
مالا الا ان يعلم ان كان في موطن واحد كذا في فتاوى واصحاب \* وبني نوادر من ساعد عن ابي يوسف رح  
رحل ادعى على رجل الف درهم ومائة دينار وانه تالف بك قد كتب عليه وكتب فيه  
ان لاسي عليه غيره وانه تالف المائة دينار في كتابه فبند ان لا شيء عليه غيره والوقت واحد اولا وقت  
فيه مال كذا لازم كذا في المحیط \* ان شهد به اعدان على الف سود وشاهدان على الف بصر فبند الان  
ووافق الف درهم ومائة دينار في موطن ثم امر في هذا الموطن في هذا المجلس فالف درهم ذكر في اختلاف  
زفرو يعتوب رح المائة الف درهم ومائة دينار في مال ابي حبيقة واهي يوسف رح كذا في فتاوى  
قاصحان \* وبني وادرسام عن محمد رح اد اش - رحل شاه - بن علي بن محمد رحل فالف  
درهم ابي شهروا شهد آخر بن علي مائة الف درهم الى شهرين فبند مالا لا اختلاف الا حلين  
كذا في المحیط \* وان رحل فبند عدلان وسمى اوام سم اوام بن ولا او احوه وسماه  
اوام يسمه ثم امر به ان ذلك مائة اخرى قال الطالب فبنت ابي عبد بن اوام بن اراحوه فبند اقرار  
بقتل عدو واحد وابن واحد وراح واحد الا ان يكون الطالب سمى اسمين محققين فبند  
له مدان قال التميمي الامام ابو الحسن علي بن الحسين السعدي رح يجوز ان يكون هذه  
المسايل ايضا على الاختلاف ويجوز ان يكون على الاتفاق اذا كان في موضع وهو الصحيح  
كذا في شرح ادب القاضي للصديق الشهيد حسام الدين \* الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار  
ومن لا يصح ومن يصح منه الاقرار من امر محمل او لمحممل وبين سماعه اذ يصح الاقرار والا لا  
اذا امر محمل امد او محمل شاة او رحل صح اقراره ولزمه واذا امر محمل فلا بد فالف درهم فهذا  
على ثلثة احوادها ان يبين سماعا احاد ان قال او سمى له فلان او مات ابوه فوريته فاستهلكته فهذا  
الاقرار صحيح ولزمه المال ثم ان جاءت به حيا في مدة يعلم انه كان قائما وقت الاقرار لمه فان  
وصعه لابل من سنة اشهر مدمات المورث والموصي وان وصعته لاكثر من سنة اشهر لم يستحق



شيئا الا ان تكون المرأة معندة فحينئذ اذا ولدت لاقل من سنتين حتى حكم بثبوت النسب كان ذلك  
 حكما بوجوده في البطن حين مات المورث والموصي فان ولده ميتا فالمال مردود على ورثة الموصي  
 والمورث ولو ولدت ولدين حين فالمال بينهما فان كان احدهما ذكرا والاخر انثى ففي الوصية  
 يقسم بينهما نصفين وفي الميراث يقسم بينهما المذكور من اخط الاثنتين وثانيهما ان يبين سببا مستحبا  
 بان يقول اقرضني الف درهم او باع مني شيئا بالف درهم فهذا الاقرار باطل ولا يلزمه شيء  
 وثالثها ان يبينهم الاقرار فانه لا يصح عند ابي يوسف ربح وعبد محمد ربح يصح كذا في الكافي \*  
 واذا اقر الرجل لصبي صغير لقيط او غير لقيط بدين مائة درهم فهو لازم وكذلك لو قال اقرضني  
 الصبي والصبي بحيث لا يتكلم ولا يتراض فالمال لازم وعلى هذا لو قال اقرضني هذا الصبي هذا العبد  
 او اعارني او احريبه او اقرضك لمجنون فاقراة باصل المال صحيح والنسب باطل كذا في المبسوط \*  
 وهما يكره العبد موفى ما على المقر لم يذكر محمد ربح هدا في الكتاب قال مشيخنا ربح ويجب ان  
 لا يكون العبد موفى ما عليه في كل موضع او اقربه للبائع لا يضمن وفي كل موضع لو اقربه للبائع كان  
 موفى ما عليه فكذا اذا اقر الصبي هكذا قالوا كذا في الذخيرة \* ولو اقر انه كفل لهذا الصبي من ولان  
 بالف درهم والصبي لا يتكلم ولا يعتل فالكفالة باطله الا ان يقبل عند وليه الذي له ولاية التجارة  
 على الصبي عند ابي حنيفة ومحمد ربح على قول ابي يوسف ربح يجوز ان لم يقبل عنه رايه وان خاطبه  
 من وامي التصرف في النفس لاني المال كالاخ والاعم فان الكفالة منعقدة موقوفة على الاجارة فان  
 ادرك الصبي ورضي بها جازت فان رجع الكفيل عنها صح رجوعه هكذا في المحيط \* ولو اقر انه  
 كفل عن هذا اللقيط فلان بمائة درهم والمقيط لا يتكلم جاز على الكفيل ولم يلزم الصبي شيء كذا  
 في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك \* اذا اقر الصبي المأذون في التجارة بدين لرجل يصح  
 اقراره بما كان من دين التجارة ولم يصح اقراره بما ليس من دين التجارة وكذلك اقراره بالوديعة  
 والعارية جائز وكذلك اقراره بالغصب وكذلك اقراره ببيع سلعة باعها جائز وكذلك الاقرار  
 بعبد في يديه منه صحيح سواء كان العبد من تجارته او لم يكن من تجارته بان ورث من ابيه ولا يجوز اقراره  
 بالمهر والجنابة والكفالة كذا في الذخيرة \* اقرار الصبي المحجور عليه والمعتوه والمغمى عليه والنائم  
 باطل بمنزلة سائر تصرفاتهم كذا في محيط السرخسي \* واقرار السكران جائز بالحقوق كلها الا  
 بالحدود والخاصة لله تعالى والردة بمنزلة سائر التصرفات ينفذ من السكران كما ينفذ من الصاحي

کے۔ اے انکابی \* وانترال لا حرس اراکوی م وبعذل سائر فی انحصاص وحنوق الناس ما خلا  
 "الحمد لله" اے انکابی \* وانترال لا حرس اراکوی م وبعذل سائر فی انحصاص وحنوق الناس ما خلا  
 بی حال عینہ اعدام کے اندک وانترال لا حرس اراکوی م وبعذل سائر فی انحصاص وحنوق الناس ما خلا  
 وان محکمہ راعا له وقراره ہے "عبرہ الدال کابی المہسوط" \* اذا مرا بعد المحمور ددم عدد اولہ ولیل بعد احدثہما  
 ام یس لا حرس ال فی صنفہ وادامہ سیرہ لا حرس فی مثلہ انقطع ہ۔ افراد اطہری حق الموائی کابی انکابی \*  
 وانترال لا حرس اراکوی م وبعذل سائر فی انحصاص وحنوق الناس ما خلا  
 نبیہ ورماتی بدایاں "عبرہ الدال کابی المہسوط" \* اذا مرا بعد المحمور ددم عدد اولہ ولیل بعد احدثہما  
 افراد "عبرہ الدال کابی المہسوط" \* اذا مرا بعد المحمور ددم عدد اولہ ولیل بعد احدثہما  
 وک۔ دایاں "عبرہ الدال کابی المہسوط" \* اذا مرا بعد المحمور ددم عدد اولہ ولیل بعد احدثہما  
 نبیہ "انقطع اراکوی م وبعذل سائر فی انحصاص وحنوق الناس ما خلا  
 مس لا حرس ال لا حرس اراکوی م وبعذل سائر فی انحصاص وحنوق الناس ما خلا  
 نبیہ "انقطع اراکوی م وبعذل سائر فی انحصاص وحنوق الناس ما خلا  
 طرف "عبرہ الدال کابی المہسوط" \* اذا مرا بعد المحمور ددم عدد اولہ ولیل بعد احدثہما  
 او حرا "عبرہ الدال کابی المہسوط" \* اذا مرا بعد المحمور ددم عدد اولہ ولیل بعد احدثہما  
 نرو وبعذل سائر فی انحصاص وحنوق الناس ما خلا  
 ابو یوسف رح فی انکابی \* وانترال لا حرس اراکوی م وبعذل سائر فی انحصاص وحنوق الناس ما خلا  
 حتی اعترف بان لم یکن المرائی روحہ "عبرہ الدال کابی المہسوط" \* اذا مرا بعد المحمور ددم عدد اولہ ولیل بعد احدثہما  
 حی . م کابی المہسوط \* وانترال لا حرس اراکوی م وبعذل سائر فی انحصاص وحنوق الناس ما خلا  
 ک۔ بی محیط السرحسی \* وانترال لا حرس اراکوی م وبعذل سائر فی انحصاص وحنوق الناس ما خلا  
 شیء حتی اعترف بان لم یکن المرائی روحہ "عبرہ الدال کابی المہسوط" \* اذا مرا بعد المحمور ددم عدد اولہ ولیل بعد احدثہما  
 وال فی قول اے حبیبہ وای یوسف و محمد رح وکذاک او افراد "عبرہ الدال کابی المہسوط" \* اذا مرا بعد المحمور ددم عدد اولہ ولیل بعد احدثہما  
 واصاها عبران م وبعذل سائر فی انحصاص وحنوق الناس ما خلا  
 لا یسنسک لا یلزمہ شیء الی الحال ولا بعد اعترف وان کان البول یسنسک قال فی سحر اے سلیمان  
 بصدق



يصدق في المهر ويكون ديناً عليه اليوم ولا يصدق في الافضاء وفي نسخ ابي حنص قال ان كان  
البول يستمسك لا يصدق في المهر فلا يكون ديناً عليه وما ذكره في نسخ ابي سليمان اشبه بالصواب  
هكذا في المبسوط \* واذا كان العبد بين رجلين اذن له احد في التجارة فاقتر العبد بدين لزمه في حصة  
الاذن وجميع ما يجوز اقرار العبد التاجر فيه فانه يجوز اقراره في حصة الذي اذن له وجميع مال  
هذا العبد من مال فدينه اولى به واذا قضى الدين كان له في بين المولى نصفين الا ان يعلم انه من  
غير تجارة من هبة او صدقة او نحو ذلك فيكون نصفه للذي لم يأذن قبل قضاء الدين ولو اقر هذا العبد  
حري بدين فهو بين المولى ولا يستحق احدهما المال كله بالاذن كذا في الحاوي \* واذا اقر المكاتب  
بدين عليه لحر او لعبد من ثمن بيع او قرض او غصب فهو لازم له فان عجز لم يبطال ذاك منه واقرار  
المكاتب باحدود جائز وان امره من نكاح لم يلزمه الا على قول ابي يوسف رح انه اقرب بالدخول فانه  
يلزمه وكذلك لو اقر انه افتض امرأة باصبعه حرة او امته او صبيته فهذا يلزمه في قول ابي يوسف رح وفي  
قول ابي حنيفة ومحمد رح هذا بمنزلة الاقرار بالجناية واقرار المكاتب بالجناية صحيح في حال قيام  
الكتابة فان عجز قبل ان يؤدي بطل في قول ابي حنيفة رح وجاز في قول محمد رح وانا نصي عليه  
بارش جناية بخطاء بعده انريد فادى بعضه ثم عجز بطل منه ما بقي عند ابي حنيفة رح وعلى قول  
ابي يوسف ومحمد رح لازم بخلافه اذا عجز قبل ان يقضى به عليه كذا في المبسوط \* اذا حجر  
القاصي على حر ثم اقر المحجور عليه بدين او غصب او بيع او عتق او طلاق او نسب او قذف  
او زنا فهو كله سواء جائز عليه والحجر على الحر بطل في قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح  
الاول ثم رجع ابو يوسف رح وقال احجر جائز وهو قول محمد رح وقال لا يجوز امرارة بدين  
ولا بيع وكا شيء يبطال في الهزل فهو في الحجر باطل وكل شيء يجوز عليه في الهزل فهو في الحجر جائز  
عليه كذا في الحاوي \* الباب الخامس في الافرار المجهول وعلى المجهول وبالمجهول وبالمبهم <sup>عليه</sup>  
لو كان المقر له مجهولاً لا يلزمه سواء تفاحش الجهالة بان قال علي الف درهم لواحد من الناس  
او لم يتفاحش بان قال علي الف لاهذين هكذا ذكره شمس الاثمة رح وذكر شيخ الاسلام  
في مبسوطه والناطقي في واقعاته انها اذا تفاحشت لا يجوز وان لم يتفاحش جاز وفي مثله يؤمر بالتذكرة  
ولا يجبر على البيان لان المقر لهما اذا اتفقا على الاخذ من المقر واصطلحا بينهما امكن دعواهما  
في اقراره قال في الكافي وهو الاصح هكذا في التبيين \* لو قال لفلان علي عشرة دراهم او لفلان علي

درهم لم يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي \* اذا اقرانه غصب هذا العبد من هذا او هذا وكل واحد منهما يدعيه لنفسه كان الاقرار فاسدا حتى لا يجبر على البيان ولهما ان يصطلحا فخذ العبد من المقر وان لم يصطلحا يستحلف لكل واحد منهما بالله ما هذا العبد لهذا ولا لهذا ولم يذكر انه يستحلف لكل واحد منهما جملة يمين او اذلة واحد منهما يميناً على حدة وقد اختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهما يميناً على حدة ويبدأ التاضي يمين ابهما شاء وان شاء اقرع بينهما واذا حلف لكل واحد منهما لا يخلو من ثلثة اوجه احدها ان يحلف لا أحدهما وينكل للآخر وفي هذا الوجه ينصى بجميع العبد للذي نكل له ولا يقضى للذي حلف له بشيء وان نكل لهما يقضى بالعبد وقيمة العبد بينهما نصفين سواء نكل لهما جملة بان حلفه التاضي لهما يميناً واحدة او نكل لهما على التعاقب بان حلف لكل واحد منهما يميناً على حدة فاما اذا حلف لهما فتدبرى عن دعوى كل واحد منهما وان اراد ان يصطلحا فخذ العبد منه فانه يكون لهما ذلك في قول ابي يوسف روح الاول وهو قول محمد روح ثم رجع ابو يوسف روح عن هذا وقال لا يجوز اصطلاحهم بعد التحلف كذا في المحيط \* ولو قال لفلان علي الف درهم ولفلان علي مائة درهم او لفلان والاف الاول والاخرين ان يصطلحا في المائة دينار ولو قال لفلان علي مائة دينار ولفلان علي كرحطه او لفلان كرشعير والدنا نير الاول ثابت ولا شيء للاخرين ولكن لكل واحد منهما ان يحلفه على ما يدعيه عليه كذا في المبسوط \* ولو قال لفلان علي مائة درهم ولفلان او لفلان فلان اول عليه نصف المائة والنصف الثاني يحلف لكل واحد من الآخرين عليه الا ان يصطلحا عليه فيكون بينهما نصفين علي مائة درهم ولو قال لفلان علي مائة درهم او لفلان ولفلان فال نصف الثلث والنصف الثاني بين الاثنين علي ما وصفتنا كذا في الحاوي \* قال لفلان علي مائة درهم ولفلان او لفلان فلان اول الثلث والرابع الثلث ويحلف الثاني والثالث الا ان يصطلحا كذا في محيط السرخسي \* وان قال لفلان علي مائة درهم والاف لفلان فشي قول ابي يوسف روح هذا مثل قوله لفلان او لفلان وفي قول محمد روح الالف الاول ولا شيء للثاني كذا في المبسوط \* لو كان المقر عليه مجهولاً بان قال لك علي احد الف درهم لا يصح كذا في التبيين \* لو قال علي عشرة او علي عدي فلان وليس علي عبده دين لزمه احدهما وعليه ان يبين وان كان على العبد دين محيط بقيمة لم يلزمه فان قضى دينه يوماً من دهره لزمه الاقرار كذا في محيط السرخسي \* كما يصح الاقرار بالمعلوم يصح بالمجهول كذا في المحيط \* ان قال لفلان علي شيء لزمه ان يبين ماله قيمة فاذا بين



غير ذلك يكون رجوعا والتول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر من ذلك وكذا اذا قال لفلان عليّ حق كذا في الهداية \* اذا قال لفلان عليّ حق ثم قال انما عنيت به حق الاسلام ان قال ذلك مفصولا لا يصح وان قال موصولا يصح واذا قال لفلان عليّ عبدي فلان حق كان هذا اقرارا بالدين عليّ عبده حتى اذا ادعى المقر له شركة في العبد وانكر المقر كان القول قول المقر مع يمينه بخلاف ما لو قال لفلان حق في عبدي كان اقرارا ببعض العبد حتى لو قال المقر عنيت به الدين لا يصدق كذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان حق في عبدي هذا او امتي هذه فادعى الطالب حقا في الذمة حلف المقر عاياه فان حلف فلا حق له فيها والا في العبد فان ادعى فيهما يقر بطلان ذمة من ايّهما شاء وكذلك اذا ادعى احدهما كذا في محيط السرخسي \* اذا اقرانه غصب من فلان شيئا ولم يبين فانه يصح اقراره ويؤمر المقر بالبيان فادّعى ما هو مال متقوم نحو الدرهم والدنانير وما شبههما فان صدقه المقر له ولم يدع عليه زيادة كان ادعى المقر تسليم ما بين لا غير وان صدقه لكن ادعى عليه الزيادة يلزمه تسليم ما بين ويكون القول قول المقر للزيادة مع يمينه وان كذبه فيما بين وادعى عاياه شيئا آخر بطل اقراره بالتكذيب وكان التول قول المقر فيما ادعى عليه كذا في المحيط \* واذا بين ما ليس بمال ان صدق المقر له فيما بين لم يكن عليه شيء آخر سواء بين ما يقصد بالغصب بان قال غصبت منه امرأته او ولده الصغير او الابان قال غصبت منه كذا من تراب او حبة حطة او سمسم وان كذبه وادعى عليه غصب مال متقوم هل يصدق المقر فيما بين ان بين ما لا يصدق بالغصب بلا خلاف بين المشائخ وان بين ما يقصد بالغصب لا انه ليس بمال متقوم اختلف فيه المشائخ عامة مشائخنا يقولون انه لا يصح بيانه ويكون مجرا على ان يبين شيئا هو مال متقوم وهو الاصح هكذا في غايه البيان شرح الهداية \* واذا اقران لفلان عنده ودیعة ولم يبين ما هي فما اقر به من شيء فهو مصدق فيه بعد ان يكون ما بين شيئا يقصد به الابداع وان ادعى المقر له شيئا آخر على المقر اليمين وكذلك لو اقر شوت ودیعة وجاء به معيба واقرانه حدث به عنده هذا العيب فلا ضمان عليه في ذلك واذا انكر صاحبه ان يكون استودعه فالجواب فيه كذلك كذا في المبسوط \* ولو اقرانه غصب من فلان عبد اصح اقراره ويؤمر بالبيان فاذا بين وقال العبد الذي غصبته هذا هو عبد جيد او وسطا او ردي وصدقه المقر له في ذلك اخذ ذلك وان كذبه فيما بين وادعى عليه عبد آخر كان التول قول المقر مع اليمين فيما ادعى المقر له وبطل اقرار المقر فيما اقر به المقر له هذا اذا كان العبد قائما وان كان مستهلكا فالقول في مقدار

القيمة قول المتردد في الذخيرة \* اذا اقترانه غصب شاة او بعيرا او ثوبا صم اقراره ويرجع في البيان اليه كذا في المحيط \* ولو اقترانه غصب دارا لقول قوله انها هي او هذه او انها في بلد آخر ولو قال هي هذه الدار التي بي بي هذا الرجل والذي بي يديه اندار بذكر ذلك لم يضمن المتر شيئا ولم يؤخذ بغير تلك الدار في قول ابي حنيفة رح رابي يوسف رح الآخر في قوله الاول وهو قول محمد رح يضمن المتر قيمة ذلك الدار مع غيره كذا في التحريم \* ولو قال عصمت هذه الامة او هذا العبد وادعاهما جميعا المتر له يد بال لغاصب اقربا بينهما شنت راحا في عاين الآخر وان المتر له اخبر به عن عهدة ذلك الافرار وقد صدق المتر له في ذلك حين ان عاينا جميعا في اخذ المتر له ذلك الذي عليه وتمقي دعواه الآخر فيكون قول المسكر مع يمينه وان ادعى المتر له احد ما بعينه لم يستحق ذلك اذا زعم المقر ان المغصوب هو الآخر وتمقي دعوى المتر له الآخر عليه وهو واحد والقول قوله من يمينه كذا في المبسوط \* ولو قال علي فقير حطه فهو فقير الباطن كذلك الاوتار والاصاء ولو قال لفلان علي ما يدرهم فهو علي وزن بلده ان كان سبعة سبعة لا يصدق على النقصان الا اذا وصل بان يقول ما يدرهم مائتيان او مائة وزن خمسة فيكون علي ما قال واذا كان اقراره بالحدوث والمتعارف فيد ادرهم وزن سبعة وان كان نقد البلد مختلفا وان كان نقد فيها بعينه انه يصرف الافرار اليه وان استوت النقود في البراج يصرف اليه اقله ولو قال له علي درهم صغير او قال درهم او درهم او درهم كبير فله على ان تمام الا اذا بين موصولا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال وهو بعد اد لفلان علي درهم طبرية فعليه درهم طبرية ولكن بوزن بعد ادوك ذلك اذا قال وهو بعد اد لفلان علي كرو حطه موصليه فعليه حطه موصليه لكن بكيال بغداد كذا في المحيط \* ولو قال علي درهم فعليه ثلثه درهم وكذا لو قال له علي دراهمات فعليه ثلثه درهم كذا في المبسوط \* ولو قال له علي درهم كبيرة او درهم كثيرة او درهم عشرة دراهم وعشرة دراهم في فباس قول ابي حنيفة رح وعندهما ما نأدرهم ومن الدنانير عشرون كذا في محيط السرخسي \* اذا قال علي ثياب كثيرة او صابف كثيرة فعنده عشرة وعندها يلزمه ما يساوي ما نتي درهم وان قال عصبت ابلا كثيرة او بقرا كثيرة او غنما كثيرة ينصرف اليه اقل نصاب يؤخذ منه ما هو من جسده عددها وهو خمسة وعشرون من الابل وثلثون من البقر والاربعون من الغنم وعده يرجع اليه بان المقر كذا في التبيين \* ولو قال لفلان علي اكثر الدراهم فعليه عشرة دراهم وقالا



وقالما تئنان ولو قال لفلان علي شيء من الدراهم او شيء من دراهم فعليه ثلثه كذا في خزائن المفتين \* روى  
 بن سماعة عن ابي يوسف ر ح انه اذا قال له علي دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم ولو قال دراهم  
 اضعافا مضاعفة يلزمه ثمانية عشر درهما وكذا اذا عكس بان قال علي دراهم اضعافا مضاعفة كذا  
 في التبيين \* ولو قال له علي عشرة دراهم واضعافها مضاعفة يلزمه ثمانون درهما كذا في محيط السرخسي \*  
 ولو قال كذا درهم فهو درهم كذا في الكفر والهداية \* وذكر في اليتيمة والخبرة وغيرهما يلزمه درهمان  
 لان كذا كناية عن العدد و اقل العدد اثنان كذا في التبيين \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \*  
 ولو قال كذا كذا درهم يلزمه احد عشر ولو قال كذا وكذا درهم يلزمه احد وعشرون درهما وكذا الدنانير  
 والمكبل والموزون ولو قال كذا كذا مختوما من حنطة يلزمه احد عشر مختوما ولو قال علي كذا  
 كذا درهم وكذا كذا دينار يلزمه من كل واحد احد عشر ولو قال كذا كذا دينار او درهم يلزمه  
 من كل واحد نصف احد عشر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ثلث كذا بغير واو واحد عشرون ثلث  
 بالواو ومائة واحد وعشرون وان ربيع تزداد عليها الف كذا في الهداية \* ولو خمس بالواو ينبغي  
 ان تزداد عشرة آلاف ولو سدس تزداد مائة الف واو سبع تزداد الف الف وعلى هذا كما اراد عليه  
 معطوفا بالواو وزيد عليه ما جرت العادة به الى ما لا يتناهى كذا في التبيين \* وهذا كله اذا  
 ذكر الدرهم بالنصب فان ذكره بالخفض بان قال كذا درهم روى عن محمد ر ح انه يلزمه مائة درهم  
 كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لفلان علي مال فالقول قوله في التقدير و يقبل قوله في القليل  
 والكثير الا انه لا يصدق في اقل من درهم ولو قال له علي مال عظيم من الدراهم لم يصدق في اقل  
 من مائتي درهم وهذا قول ابي يوسف ومحمد ر ح فان قال من الدنانير فالتقدير فيها بالعشرين  
 وفي الابل بخمس وعشرين وفي غير مال الزكوة بقيمة النصاب هكذا في الكافي \* وعن ابي حنيفة ر ح  
 انه لا يصدق في اقل من عشرة دراهم وعنه مثل قولهما كذا في التبيين \* وقال شمس الاثنية السرخسي  
 الصحيح من قول ابي حنيفة ر ح انه ينبغي على حال المقر في الفقر والغنى ان الفقير يستعظم القليل  
 والغني لا يستعظم كذا في فتاوى قاضيخان \* وهذا كله اذا قال مال عظيم من الدراهم فان لم يقل  
 من الدراهم صدق في كل جنس ذكر كذا في العناية \* ولو قال اموال عظام فالتقدير ثلثة نصب من فن سماء  
 حتى لو قال من الدراهم كان ستمائة درهم كذا في الكافي \* ولو قال علي مال نفيس او خطير او كريم قالوا  
 يلزمه مائتان ولو قال لفلان علي مال كثير ذكر البا طقي انه يلزمه مائتا درهم في قول ابي حنيفة ر ح

الا ان يقربا اكثر من ذلك وباقل من مائتي درهم لا يقبل قوله وقال ابو يوسف رح لا يصدق في اقل من عشرة وقال محمد رح بلزمه مائتان كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال الوف درهم ثلثة آلاف ولو قال الوف كثيرة فعشرة آلاف وكذا في العلوس والدنانير كذا في المحيط \* وفي المنتقى لو قال علي مال لا قليل ولا كثير فعليه مائتا درهم كذا في الخلاصة \* ولو قال علي مال قليل لزمه درهم واحد كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال له علي زهاء الف درهم او جل الف درهم او عظم الف درهم او قريب من الف درهم فهذا كله اقرار بخمس مائة وزيادة شيء وكذلك هذا في الغصب والوديعه وكذلك هذا في البكيلي والوزني والنياب كذا في الذخيرة \* عن محمد رح اذا قال لعلان علي غير الف فعليه الفان ولو قال غير الفين فعليه اربعة آلاف ولو قال غير درهم فعليه درهم ولو قال غير درهمين فعليه اربعة كذا في السحاري \* ولو قال حنطة كثيرة فعندهما علي خمسة اوسق وقيل علي قول ابي حنيفة رح يكون البيان اليه بعد ان يبين اكثر من ربع الهانمي وهو الصنع وذكر في بعض الروايات الحنطة الكثير عشرة اقنرة وكذلك كل ما يكال ويوزن ولو قال علي اقنرة حنطة يلزمه ثلثة اقنرة ولو قال اقنرة كبيرة فعشرة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لعلان علي عشرة دراهم ونيف والبيان في النيف اليه فان فسر باقل من درهم جاز كذا في التبيين \* ولو قال علي بضع وخمسون درهم فالبضع ثلثة فصاعد او ليس له ان ينقص من الثلثة كذا في محيط السرخسي \* ولو قال له علي مائتا درهم فعليه مائة درهم ودرهم عند ذلك لو قال مائة ودينارا او مائة وفتير حنطة فذكر شيئا من المكيل او الموزون كذا في المبسوط \* ولو قال عشرة دراهم ودانق او قيراط فهو من النصف كذا في التبيين \* ولو قال لعلان علي عشرة دنانير ودانق او قال ريفراط فالدانق والقيراط من الذهب كذا في المحيط \* ولو قال له علي مائتا مثقال ذهب وفضة او كذا حنطة وشعير وله من كل واحد منهما النصف وكذلك لو سمى اجناسا ثلثة فعليه من كل واحد الثلث كذا في السحاري \* ولو قال مائة وعبد او قال مائة وشاة او مائة وثوب او مائة وثوبان فالتقول في بيان المائة قوله كذا في الذخيرة \* ولو قال مائة وثلثة اثواب فذلك من الثياب كذا في المبسوط \* اذا قال لعلان حرة من دارمي واليه البيان وله ان يقرب ما شاء وكذلك الشقص والنصيب والطائفة والناطقة واما السهم فهو عند ابي حنيفة رح السدس وعندهما يؤمر بالبيان كذا في المحيط \* اذا اقر الرجل بشاة في غنمه صح اقراره فاذا ادعى المقر له شاة بعينها فان صدقه المقر على ذلك اخذها وان



ابن ذلك لم يأخذها الا باقامة البينة او بنكول المدعى عليه بعد استخلافه فان ادعى المقر له شاة بغير عينها اعطاه المقر اتي شاة شاء من غنمه وان حلف المقر على كلهن لم يقبل ذلك منه ويجبر على ان يعطيه شاة منها وان لم يعين واحدا منها وقال لا ندري او رجع المقر عن اقراره وجمعه فهو شريك به حتى اذا كانت الغنم عشرة فله عشر كل شاة وان ماتت شاة منها ذهبت من مالهما وان ولدت شاة منها كان لهما جميعا على ذلك الحساب واذا جمعا المقر اصلا وضيع الغنم فهو ضامن لنصيب المقر له حتى اذا هلكت شاة منها ضمن مقدار نصيبه منها وهو العشر فان مات المقر فورثته في ذلك بمنزلة الا انهم يستخلفون على العلم وانواع الحيوان والرقيق والعروض في هذا مثل الغنم كذا في المبسوط \*

وقال له في دراهمي هذه عشرة وهي مائة وفيها نقص وكبار فهي من الكبار وزن سبعة ولا يصدق انها من النقص وان كان فيها زبوف يقال هي منها صدق كذا في محيط السرخسي \* وقال له في طعامي هذا كرحضة واذا اطعاه لا يبلغ كرافهولة كله ولا يضمن الزيادة ويستخلف المقر ما استهلك من ذلك الطعام شيئا ولو كان الطعام كراوافيا فهو له كله وان كان ازيد من الكرفله منه كركذا في المحيط \*

له من داري ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما فنط كذا في الكنز \* ولو قال له علي من درهم الى عشرة او قال ما بين درهم الى عشرة لزمته تسعة عند ابي حنيفة رح وقال يلزمه العشرة كذا في الكافي \* ولو قال له علي ما بين كرشعير الى كرحضة فله فيه في قول ابي حنيفة رح كرشعير وكرحضة الا قفير حنطة وعند ابي يوسف ومحمد رح يلزمه الكران ولو قال علي ما بين عشرة دراهم الى عشرة دنانير فعند ابي حنيفة رح يلزمه الدراهم وتسعة دنانير وعندهما يلزمه عشرة دراهم وعشرة دنانير وكذلك لو قال ما بين عشرة دنانير الى عشرة دراهم فعليه الدراهم وتسعة دنانير في قياس قول ابي حنيفة رح ووقع في بعض نسخ ابي حفص يلزم الدراهم في هذا النصل ان عليه عشرة دنانير وتسعة دراهم وهو ظاهر عند ابي حنيفة رح ولكن الاصح هو الاول وقوله من كذا الى كذا بمنزلة قوله ما بين كذا الى كذا في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط \* بشرع ابي يوسف رح اذا قال الرجل افلان علي ما بين شاة الى بقرة فان ابا حنيفة رح قال ليس عاينه شيء سواء كان بعينه او بغير عينه وقال ابو يوسف رح ان كان بعينه فلا شيء عليه وان كان بغير عينه فهما عليه ولو قال ما بين درهم الى درهم فعليه في قول ابي حنيفة رح درهم وقال ابو يوسف رح يلزمه درهمان كذا في المحيط \* الباب السادس في اقرار المريض وفعاله المريض مرض الموت من لا يخرج الى حوائج نفسه وهو الاصح كذا في خزائن المفتين \*

حد مرض الموت تكلموا فيه والمختار للفتوى انه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كان صاحب فراش او لم يكن كذا في المصمرات \* وافرار المريض لو ارثه لا يجوز الا باجازه بقيقه الورثة فان كان المقر له وارث المريض وقت الافرار وبقي وارثا كذلك الى ان مات المريض فلا قرار باطل وان كان المقر له وارثا وقت الافرار وخرج من ان يكون وارثا بعد الافرار وبقي كذا لك حتى مات بان اقر لا خيه وليس له ابن ثم حدث له ابن وبقي هذا الابن حيا الى ان مات المريض فلا افرار جائز هكذا في المحيط \* ولو اقر لمن لم يكن وارثا وقت الافرار ثم صار وارثا له بسبب قائم وقت الافرار نحو ان اقر لاخ له وله ابن فمات الابن ثم مات المريض لا يصح اقراره ولو اقر لمن لا يكون له وارثا ثم صار وارثا له بسبب حادث بان اقر لا جنيبة ثم تزوجها ثم مات صح اقراره كذا في فتاوى قاصيخان \* وان كان وارثا وقت الافرار ثم خرج من ان يكون وارثا ثم بصير وارثا ذلك نحو ان اقر لامرأته ثم ابانها وانتضت عدتها ثم تزوجها ثم مات او كان والى رجلا واقر له بعد ما مرض ثم فسخا الولاء ثم عقد اذ بيا ثم مات من مرضه فني هذا الوجه خلاف قال محمد رح الافرار جائز وقال ابو يوسف رح الافرار باطل قالوا ما قال محمد رح قياس وما قال ابو يوسف رح استحسان كذا في المحيط \* ولو ان مريضا اقر لابنه بدين وابنه عبد ثم اعتق ثم مات الاب وهو من ورثته فاقراره بالدين جائز وان كان العمد تاحرا وعنه دين والمسئلة بحالها فلا قرار باطل ولو اقر المريض لابنه وهو مكاتب ثم مات الاب والابن مكاتب على حاله فاقراره جائز وان عتق المكاتب قبل موت الاب لم يجز اقراره له كذا في المبسوط \* اقر المكاتب المريض لابنه الحر بدين ثم مات لاهن وفاء او ترك وفاء بالدين دون المكاتبه جاز اقراره وان ترك وفاء بهما فاقراره باطل كذا في محيط السرخسي \* واذا اقر المريض بدين بعد لو ارث بعينه ثم مات من ذلك المرض فانه لا يجوز كذا في المحيط \* واذا اقر الرجل في مرضه لامرأته بدين ثم ماتت امرأته قبله ولها ابان احدهما منه والاخر من غيره فان على قول اي يوسف رح الاول الافرار باطل وعلى قوله الآخر يجوز واذا اقر المريض لامرأته بالدين ثم ماتت قبله ولها ورثة يجوزون ميراثها وليسوا من ورثة الميت فان اقراره جائز كذا في الذخيرة \* واذا اقر مريض لانه بدين ثم مات الابن المقر له وترك ابنا وليس للمريض ابن فان على قول اي يوسف رح الاول لا يجوز هذا الافرار وعلى قوله الآخر يجوز كذا في المحيط \* ولو اقر في مرض موته بدين



موته بدين من مهر لا مرأ تدصدق الى تمام مهر مثلها وتحاص غرماء الصحة كذا في خزائنه المفتين \*  
ولو اقر لها بزيادة على مهر مثلها فالزيادة باطلة كذا في المبسوط \* رجل اقر لامرأته بمهر الف درهم  
في مرض موته ومات ثم اقامت الورثة البينة ان المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياة الزوج لا تقبل  
والمهر لازم باقراره كذا في الخلاصة \* ولو اقر لوارثه اولا جنسي ثم مات المقر له ثم مات المريض  
وارث المقر له من ورثة المريض لم يجز ذلك الاقرار في قول ابي يوسف رح الاول وهو جائز في قوله  
الآخر وهو قول محمد رح وكذلك لو اقر المريض بعبد في يديه انه لاجنسي فقال الاجنسي بل هو  
لفلان وارث المريض لم يكن لي فيه حق على قول ابي يوسف رح الاول اقرار المريض باطل  
وفي قوله الآخر الاقرار صحيح وقوله الآخر اقرب الى القياس وقوله الاول اخذ بالا احتياط كذا  
في المبسوط \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* من يمرض يومين ويصح ثلثة او يمرض يوما ويصح  
يومين فاقرا لانه بدين فان فعل ذلك في مرض صح بعدة جاز ما صنع وان فعل في مرض الزمه  
الفراش واتصل بموته لم يجز كذا في خزائنه المفتين \* اقر لوارثه بشيء ومات ثم اختلف المقر له  
وبتية الورثة فقال المقر له كان الاقرار في الصحة وقال بتيبة الورثة لا بل كان في المرض كان القول  
قول من يدعي انه كان في مرضه فان اقام جميعا البينة فبينة المقر له اولى وان لم يكن  
للمقر له بينة و اراد استخلاف الورثة كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* قال ابو حنيفة رح  
لا يجوز اقرار المريض لقاتله قالوا هذا اذا اتخنه الجراحة وصار بحال لا يجيء ولا يذهب واما اذا لم تنخذه  
الجراحة وكان بحال يجيء ويذهب صح اقراره وعلى قول من يعتبر خوف الهلاك على سبيل  
الغلبة لصبر ورثته في حكم المرضي بقول هذا اذا كانت الجراحة جراحة يخاف منها الهلاك على  
سبيل الغلبة اما اذا كانت الجراحة لا يخاف منها الهلاك على طريق الغلبة صح اقراره كذا  
في المحيط \* ولا يجوز اقرار المريض لعبد وارثه ولا لمكاتب وارثه ولا لعبد قاتله ولا لمكاتبه كذا  
في المبسوط \* وان اقر لمكاتب نفسه بدين جاز اذا كان كاتبه في الصحة فان كان كاتبه في المرض لم يجز الا من  
الثلاث كذا في الحاوي \* اقرار المريض بالدين للاجنبي بجميع المال جائز اذا لم يكن عليه دين الصحة  
كذا في المحيط \* ودين الصحة مقدم على دين المرض الثابت باقراره وهو ان يقضي من التركة  
اولا دين الصحة فان فضل شيء يصرف الى دين المرض وان اثبت الدين بالبينة او بشهادة التاضي  
فهما سواء كذا في محيط السرخسي \* ودين الصحة مقدم على الوديعة التي يقر في المرض هذا

في خزانة المذنبين \* اشترى شيئا في مرضه او استقرض او اسأنا جروها بين الشهود قبضه او تزوج  
 امرأة على الف وهو مهر مثلها فأنهم يحاصون غرماء الصحة وكذلك كل دين وجب على المريض  
 بدلا عن مال ملكه او استهلكه و علم وجوبه بغير اقراره فهو بمنزلة دين الصحة ولو قضى دينه  
 في المرض ان قضى دين القرض وتدين المبيع كان له دين غرماء الصحة وان قضى دين المهر  
 او الاجرة بشاكون فيه كذا في محيط السرخسي \* وان لم يكن عليه ديون الصحة فاقرب في مرضه  
 بالدين لرحلين ولهم ابتعاصان بلا يمدأ باحدهما سراء وقع الاقراران معا بان قال المريض لرحلين  
 لكما علي الف درهم او دفعا علي التعاقب بان قال لاحدهما ذاك علي خمسمائة ثم سكت يوما  
 او اقل او اكثر ثم قال للآخر ذاك علي خمسمائة كذا في المحيط \* رحل اقر في صحته انه غصب  
 من رجل جارية ثم قال في مرضه هي هذه ولا مال له غيرها وعليه دين فهذا جائز وهو صدق  
 وكذا لو اقر في صحته ان له لان عدة الف درهم ودينعة ثم قال في مرضه هذه الف بعينها اصدقه  
 واجعل صاحب الوديعه او لي من صاحب الدين كذا في الخلاصة \* ولو اقر في المرض بدين  
 ثم اقر بوديعه فهم ادينان ولا يقدم الوديعه ولو اقر بالوديعه او لا ثم بالدين فالقرار بالوديعه او لي  
 والبضاعة والمصاربه حكمهم او حكم الوديعه سواء كذا في الحاوي \* ولو اقر المريض بدينعة  
 الف درهم ارحل ثم مات ولا يعرف بعينها فهي دين في تركته كدين المرض كذا في خزانة المذنبين \*  
 ولو مرض وفي يده الف درهم وايس عليه دين في الصحة واقرب دين الف درهم ثم اقر بان الف  
 الذي في يده ووديعه لئلا ثم اقر بدين الف درهم ثم مات قسمت الف اثلاثا ولو قال صاحب الدين  
 الاول لاحق لي قبل الميت او قد ابرأته من ديني كانت الف دين صاحب الوديعه وبس الغريم الآخر  
 فتمين ولا يطل حق الغريم الا خبر بما قاله الغريم الاول كذا في المبسوط \* واذا اقر المريض بدين  
 الف درهم ثم اقر بمضارب الف درهم ارحل آخر بعينها ثم اقر بدين الف درهم بغير عينها لرجل آخر  
 ثم مات ولم يترك الا الف درهم وان هذه الف تقسم بينهم بالحصص كذا في المحيط \* واذا اقر  
 المريض ان له علي ابيه دين لئلا وفي يده دار لايه وعلي المريض دين معروف في الصحة فان  
 دينه الذي في الصحة او لي وان فصل شيء كان في دين ابيه ولو كان بذلك في صحته بعد موت  
 ابيه كان دين ابيه احق بذلك من غرماء الابن كذا في الحاوي \* رجل قال لئلا علي الف  
 درهم وجحد ذاك المترو عليه ثم مرض المترو ومات الجاحد والمقرو وارثه وعلي المترو دين في الصحة



ثم مات وترك العا ورثها من الجاحد فان غرماء المقر في صحته احق في هذه الالف من غرماء الجاحد كذا في المبسوط \* لو اشترى عبدا في صحته بغبن فاحش على انه بالخيار ثلثة ايام ثم مرض في مدة الخيار فجاز او سكت حتى مضت المدة ثم مات المريض كان المحاباة من الثلث كذا في خزائن الممتنين \* رجل اقر في مرضه بارغص في بده انها وقف ان اقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كما لو اقر المريض بعق عبده او اقر انه تصدق به على فلان وان اقر بوقف من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير او صدقه ورثته جاز في الكل وان اقر بوقف وام يبين انه منه او من غيره فهو من الثلث مريض اقر لوارثه ولا جنبي بدين فاقرارة باطل تضاد قافي الشركة او تكاذبا في قول ابي حنيفة و ابي يوسف رح وقال محمد رح اقراره للاجنبي بقدر نصيبه جائز اذا تكاذبا في الشركة او انكر الاجنبي الشركة كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كذب الوارث في الشركة وصدقه الاجنبي قيل يجب ان يكون على الخلاف والاصح انه لا يجوز الاتفاق كذا في محيط السرخسي \* فان صدقهما المقر في نفي الشركة وقال ام يكن مشتركا وانما اقررت بالشركة كاذبا فحينئذ يصح الاقرار للاجنبي هكذا في المحيط \* ولو اقر المريض ان لفلان قبله حقا فصدقه بما قال ثم مات المريض فان ابا حنيفة رح قال يصدق الطالب ما بينه وبين الثلث واستحسن ذلك فان ادعى اكثر من ذلك حلف الوارثه على علمهم فاذا حلفوا اخذ الثلث فان اقر المريض بدين مسمى مع ذلك كان الدين المسمى اولى بما ترك كذا في الحاوي \* واوام يقربدين واوصى بثلث ماله لرجل فالوصية المسماة اولى وينال للورثة اقر والله في الثلثين بما شئتم ويقال للموصي له بالثلث اقر له في الثلث بما شئت فأي الطريقين اقر بشيء يؤخذ به ويحلف على الباقي كذا في المحيط \* مريض اقر لوارثه بعبد فقال ليس لي بل لفلان وصدقه فلان ثم مات سلم العبد للاجنبي وغرم الوارث قيمته ودفع حظه وكذا لو اقر الوارث لوارث آخر سلم العبد للثاني ووجب على الاول قيمته وصارت ميراثا وللاول والثاني منها نصيب ولو كان على الميت دين يحيط بماله يغرم كل القيدة ولا يسقط حصة احد كذا في الكافي \* مريض وهب عبدا لبعض ورثته ولا مال له سوى هذا العبد وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له اقر ان المريض قد كان اقر قبل ان يهبه مني ان العبد لهذا الوارث الاخر واقر انه كان وهبه قبل هذا من هذا الوارث الاخر وصدقه الاخر في ذلك فللثاني ان يأخذ العبد من الاول فلو اخذ الثاني العبد من الاول ثم مات المريض من مرضه ذلك فان كان قائما

يؤخذ من الثاني ويصير ميراثا لورثة الميت ويقسم بينهم على فرائض الله تعالى وكذلك لو كان الثاني غير الوارث وعلى الميت دين يحيط بماله فان للغرماء ان يأخذوا العبد من يده ولو كان العبد قد مات في بدال الوارث الثاني فان الغرماء بالخيار في هذه الصورة وباقي الورثة في الصورة الاولى ان شاءوا ضمنوا الوارث الاول قيمة العبد وان شاءوا ضمنوا الثاني والثاني لا يرجع على الاول وان ضمنوا الاول فالاول لا يرجع على الثاني هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض الروايات انه يرجع وقالوا هذا الخيار لثبوت الورثة انه لا يجيء اذ لم يوجد منهم تصديق ولا تكذيب واما اذا وجد منهم التصديق يكون لهم تضمين الثاني واما اذا وجد منهم التكذيب يكون لهم تضمين الاول هذا اذا صدق المقر له الثاني المقر له الاول فاما اذا كذبه وقال العبد عدي ولا اعرف ما يقول فان العبد يسلم للثاني هذا اذا كان الاول قمض العبد من المريض ثم اقره للثاني وكذلك لو ان الاول لم يقبض العبد من المريض حتى اقر ان المريض قد كان اقره للثاني قبل هذا فان صدقه الثاني وقبض العبد من المريض ثم مات المريض وعليه ديون كثيرة والعبد قائم في بدال الثاني اخذ العبد منه وقسم بين الغرماء وان لم يكن العبد قائما في يده للغرماء خيار التضمين ان شاءوا ضمنوا الاول وان شاءوا ضمنوا الثاني وان لم يكن على المريض دين فلباقى الورثة حق اخذ العبد ان كان قائما وخيار التضمين ان كان هالكا هكذا في المحيط \* اذا اقر المريض باستيفاء دين وجب له على غيره فان كان الدين وجب بدلا عما هو مال بان اقترض او باع حتى وجب الثمن في ذمة المشتري ومثل القرض في ذمة الغريم او وجب بدلا عما ليس بمال كالمهر وبدل الخاع واشباه ذلك فان وجب الدين للمريض بدلا عما هو مال والغريم اجنبي صح اقراره بالاستيفاء اذا كان لوحيد في حالة الصحة سواء كان عليه دين الصحة ام يكن وان كان الوجوب في حالة المرض لا يصح الانفراد بالاستيفاء في حق غريم الصحة اذا كان عليه دين الصحة هكذا في الذخيرة \* وهذا اذا علم وجوبه في حالة الصحة بالبينة او بالمعاينة فاما اذا لم يعلم وجوبه في حالة الصحة الا ان يقول المريض وقول من دائن معه بان قال المريض لرجل بعينه قد كنت بعنتك هذا العبد في صحني بكذا وانت قبضت العبد وانا استوفيت الثمن وصدقه في ذلك المشتري ولا يعرف ذلك الا بقولهما فان كان العبد قائما في يدي المشتري او في يد البائع وقت الافرار او كان هالكا وقت



وقت الاقرار الا انه عرف قيامه وحيوته في اول المرض او كان هالكا وقت الاقرار ولا يدري انه هلك في حالة المرض او في حالة الصحة ففي هذه الوجوه كلها لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء اذا كذبه في ذلك غرماء الصحة وان علم ان العبد هلك في حالة الصحة صح اقراره بالاستيفاء وان كان واجبا على وارثه واقر بالاستيناء لا يصح اقراره سواء وجب في حالة المرض او في حالة الصحة وسواء كان عليه ديون الصحة لو لم تكن واذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال والغريم اجنبي فاقرب بالاستيناء في حالة المرض صح الاقرار سواء وجب هذا الدين في حالة الصحة او في حالة المرض وسواء كان عليه ديون الصحة او لم تكن واذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال والغريم وارث لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء سواء وجب هذا الدين في حالة المرض او في حالة الصحة هكذا في المحيط \* واذا اقر المريض المديون انه قبض من وارثه ودیعة كانت له عنده او عارية او مضاربة فهو مصدق في ذلك كذا في المبسوط \* واقر المريض بالرحوع في هبة فهو مصدق ويرى الموهوب له وكذلك لو اقر باسترداد المبيع في البيع العاسدا واسترداد المغصوب والرهن يصح وان كان عليه دين الصحة ولو اقر بتبضه من الوارث في جميع ذلك لم يصدق كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رحمه في الجامع اذا وجب لرجل على رجل دين الف درهم في صحته فلما مرض رب الدين اقر بالالف في يديه انها ودیعة عنده لغريمه او لمكاتبه وهي مثل الالف الواجب للمريض ثم مات المريض وعليه ديون الصحة وغرماء المريض يحددون ما اقربه المريض فالمرض مصدق فيما اقر ويكون الالف الودیعة قصاصا بالدين وبعثق المكاتب ولو اقر بالف درهم ودیعة هي اجود من الالف الواجب للمريض صح الاقرار فان قال المقراد اذا استرد الجياد واعطى مثل حقه لم يكن له ذلك لعدم صحة الاقرار بالزيادة واقر بالالف زبوف في يده انها ودیعة عنده له والدين جياد لم يصح اقراره وقسمت هذه الدراهم بين الغرماء وبواخذ الغريم والمكاتب بما عليهما وكذلك لو اقر بمائة دينار في يديه انها ودیعة عنده لمكاتبه او لغريمه او لغيره تجارية في يديه ثم مات وذلك في يديه قائم بعينه او لا يدري ما فعل بالجارية فان اقراره باطل فان قال المريض اخذت هذه الدراهم الالف النبهرجة من غريمي او قال من مكاتبتي قضاء لحقني او قال اخذت هذه الدراهم قضا لحقني او هذه الجارية شراء بحقني ان كذبه الغريم والمكاتب وقال دينه علينا وهذه الاموال اموال الباطل اقرار المريض وبقي المقر به حقا لغرماء المريض يتسم بينهم بالخصص والدين على المكاتب والغريم على حاله

وان صدق الغريم او المكاتب المريض فيما اقر ففى الجارية والدنانير ينظر ان كان قيمة الجارية والدنانير مثل الدين الذي للمريض على المكاتب او الغريم او اكثر صح الاقرار وان كانت القيمة اقل من دين المريض بان كانت القيمة خمسمائة ودين المريض الف درهم ففى الجارية يقال للغريم او المكاتب ان المريض جايى بقدر خمسمائة والمحاباة لا تصح من المريض المديون فان شئت فامض البيع واتم حقه بخمسمائة وان شئت فاقض البيع وخذ المائة واد ما عليك وفى الدراهم النبهر حة لا يخبر المكاتب او الغريم بين ان يأخذ النبهر حة ويرد الجهاد وبين ان يترك الزبوف ويضمن الحدوده ولكن يأخذ النبهر حة ويرد الجهاد ولم يذكر فى الكتاب ما اذا كان الدنانير اقل من الدين هل يخبر المكاتب ذكر النقيده ابو بكر البلخي رح انه يخبر وهو الاصح وان اختار المكاتب او الغريم النقض وجب رد الجارية والدنانير عليه هكذا فى المحيط \* ان اقر العبد انما جرت قبض دين كان له على مولاه وان لم يكن عليه دين جاز وان كان عليه دين لم يجز اقراره بذلك وكذلك المكاتب اذا اقر بقبض دين من مولاه وهو مريض ثم مات وعليه دين والمولى وارثه واقراره باطل وان لم يكن عليه دين وكان له على مولاه طعام ومكاتبته دراهم فاقر باستيفاء الطعام ثم مات وترك ولاء وان لم يكن له وارث سوى المولى فالأقرار صحيح وان كان وارثه غير المولى فهو مصدق فى ذلك ايضا ولو كان عليه دين محيط بماله لم يصدق على ذلك كذا فى المبسوط \* واقرار رجل للمريض انه قتل عبده او قطع يده ثم اقر المريض بالاستبراء صح وكذلك لو كان الجاني قتل العبد عمدا فى مرض المولى ثم صاحبه المولى على مال واقر بقبض بدل المصلح جاز كذا فى الحاوي \* اذا اقرت المريضة باستيفاء مهرها من الزوج وعليها دين الصحة ثم ماتت من مرضها قبل ان يطلقها الزوج فانه لا يصح اقرارها ويؤمر الزوج برد المهر فيكون بين الغرماء بالخصص وان كان الزوج يطلقها قبل الدخول ثم اقرت باستيفاء المهر ثم ماتت من مرضها صح اقرارها وان قال الزوج انا ضربت مع الغرماء بنصف المهر لم يكن له ذلك كذا فى الذخيرة \* فان بقي شيء من مالها بعد قضاء ديون غرماء الصحة رجع فيما بقي بنصف المهر ولو كان الزوج دخل بها ثم يطلقها طلاقا بائنا او رجعا فمرضت واقرت بالاستبراء ثم ماتت بعد انتضاء العدة باقرارها باستيفاء منه صح وان ماتت قبل انتضاء العدة لا يصح اقرارها ومنى لم يصح اقرارها باستيفاء المهر فى هذا الوجه يستوفى اصحاب ديون الصحة ديونهم فان فضل شيء ينظر الى المهر وإلى ميراثه عنها فيسلم له الاقل من ذلك كذا فى المحيط \*



ولو خلع امرأته في مرضه على جعل وانقضت عدتها فاقربا باستيفائه منها وليس عليه دين في الصحة ولا في المرض كان مصدقا كذا في المبسوط \* مريض عليه ديون الصحة غصب رجل منه عبدا في مرضه فمات العبد في يديه او ابق وقضى القاضي للمريض على الغاصب بالقيمة فاقر المريض باستيفائها من الغاصب لا يصدق الا ببينة ولو كان الغصب في حال صحة المغمصوب منه ثم مرض والعبد قائم بعينه في يد الغاصب ثم ابق او مات وقضى القاضي عليه بالقيمة ثم اقر المريض باستيفاء تلك القيمة ان كان العبد ميتا ولم يعد من الاباق كان مصدقا بمنزلة دين وجب له في الصحة وان كان العبد قد عاد من الاباق لا يصح اقراره ولو كان الغصب والتضاء بالضمان جميعا في حالة الصحة واقر المغمصوب منه باستيفاء الضمان في حالة المرض صدق في ذلك كذا في المحيط \* مريض باع عبدا قيمته الف بالعين لامل له غيره وعليه ديون كثيرة في الصحة فاقر باستيفاء الثمن ثم مات لم يصح اقراره بشيء في قول ابي يوسف رح ويخبر المشتري في دفع الثمن مرة اخرى وفي نقض البيع فان اختار دفع الثمن فهو لغرماء الصحة وقال محمد رح المريض مصدق فيما زاد من الثمن على قيمة العبد ويخبر المشتري بين ان يدفع الباقي او ينقض البيع ويباع العبد للغرماء ولم يذكر قول ابي حنيفة رح وذكر مشائخنا رح قوله مع قول ابي يوسف رح كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* رجل باع عبده في صحته من رجل وبفضه المشتري فمرض البائع وعليه ديون الصحة واقر باستيفاء ذلك حتى صح اقراره في حق غريم الصحة ثم مات من مرضه ووجد المشتري بالعبد عيبا ورده بتضاء القاضي فليس للمشتري ان يشارك غرماء المشتري المبت في سائر اموال المبت ولكن له حبس العبد الى ان يستوفي الثمن فيباع العبد ويكون المشتري احق بالثمن من غرماء المبت ثم اذا بيع العبد صرف ثمنه الى المشتري فان فضل شيء فالنضل لسائر غرماء المبت وان نقص الثمن عن حق المشتري فلا شيء له حتى يستوفي غرماء المبت ديونهم من سائر اموال المبت فان بقي شيء من حقوقهم اخذه المشتري ولو ان المشتري لم يحبس العبد بحقه بل دفعه الى المريض حال حيوته او الى وصيه بعد موته بتضاء القاضي بطل تقدمه ولكن لا يبطل حقه في استيفاء الثمن كذا في المحيط \* اذا دفع المريض الى وارثه دراهم ليقضيها غريما من غرمائه فقال الوارث قد دفعتهما اليه وكذبه الغريم فالوارث مصدق في براءة نفسه صدقه المريض او كذبه ولا يصدق على ابطال حق الغريم وان وكله بقبض دين له على اجنبي فقال قد قبضته ودفعته اليه فهو مصدق والمطلوب بري واذا وكله ببيع متاع له

ولادين عليه نباع بقيمة بشهادة الشهود ثم قال في حيوته او بعد موته قد قبضت الثمن ودفعته اليه  
او ضاع فهو مصدق في ذلك وان قل بعت المتاع واستوفيت الثمن وضاع فان كان المتاع مستهلكا  
ولم يعرف الذي اشتراه فهو مصدق كان المريض حيا او ميتا وان كان المتاع قائما والذي اشتراه معروفا  
مترابذلك وليس على المريض دين فالوارث مصدق ايضا اذا كان المورث حيا وان كان على  
المريض دين لم يصدق الوارث على ذلك وان صدق المريض فيه وان كان ميتا حين اقر الوارث  
بذلك لم يصح اقراره كذا في المبسوط \* رجل له على رجل الف درهم دين واحد ورثته كفيل به  
او كان الدين على الوارث ورجل اجنبي كفيل به بامر الوارث وبغير امره فمرض رب الدين  
وامر استبراء الدين من احدهما بطل اقراره فاما اذا ابرأ الاجنبي من غير قبض فان كان اصيلا لا يصح  
وان كان كفيل لا يصح من الثلث فان كان للميت مال يخرج ذلك من ثلثه فهو صحيح ولا سبيل  
على الكفيل والدين على الوارث على حاله وان لم يكن للميت مال غيره يصح من ثلثه والمورثة  
الخيار في ثلثي الف ان شاء اخذوا من الاصيل وان شاء اخذوه من الكفيل والثلث الباقي  
يؤخذ من الاصيل لا غير ولو ابرأ الوارث لا يصح كيف ما كان ولو اقرانه قبض من اجنبي تطوع به  
عن الوارث او تحول له اجنبي منه او وكله رجل ببيع عبده فباعه من ابن الامر ثم مرض الامر  
فاقر قبض الثمن من ابنته او اقر الوكيل بقبضه ودفعه اليه الميراث لم يصدق فان كان المريض هو الوكيل  
والامر صحيح فهو مصدق وان جحد الامر ان كان المشتري وارثا لهما وهما مريضان لا يصدق الوكيل  
وان كان الوارث الوكيل دون الامر فان اقرانه قبض ودفعه اليه الامر او هلك في يده يصدق فان اقر بقبضه  
فقط لا يصدق ولو ان الكفيل اقر المريض بالدين على غيره وفيل المريض والمحال عليه ثم مات ان كانت  
الحوائط مطلقة لا يجوز وان كانت الحوائط بشرط براءة الكفيل دون الاصيل وان كان الكفيل هو الوارث  
لا يصح اقراره وان كان الكفيل اجنبي يصح من الثلث مكن للورثة الخيار ان شاء اجازوا الحوائط ان شاء انقضوا  
فان اجازوا ان شاء اخذوا الدين من المحتال عليه وان شاء اخذوا من الاصيل الوارث وان لم يجيزوا  
فان كان للميت مال يخرج ذلك من الثلث فكذلك وان لم يكن للميت مال غير الف فهو صحيح  
في ثلثه وللورثة الخيار ان شاء اخذوا المحتال عاينه بالثلث والكفيل بالثلثين وان شاء اخذوا كل  
الدين من الوارث ولو ان المريض لم يقر بالاستبراء ولم يبرأ الكفيل ولم يحل ولكن اقر بالف درهم  
او مائة دينار



او مائة دينار او جارية في يده انه اوديعته او غصب للكفيل والذي اقرب به قائم بعينه ولا يدري ما فعل  
 وفراره باطل فان لم يعلم بعينها حتى مات مجهلا يجب الضمان عليه فيصير تصاصا بالدين وان كان  
 قائما كان للكفيل ان يأخذ ذلك ويبيعها فيتوصل الى قضاء الدين الذي يحصل البراءة لموارث من  
 غير حاجة الى قضاء الدين بعين من اعيان ماله وكذا ان اقرب بهذا الكلد للاصيل كذا في التحرير شرح  
 الجامع الكبير \* رجل كاتب عبده في مرضه ولبس له مال غيره ثم اقرب باستيفاء بدل الكتابة جاز من  
 الثلث ويسعى المكاتب في ثلثي قيمته كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو لم يقرب باستيفاء بدل الكتابة ولكنه  
 اقرب بالالف في يده او مائة دينار او جارية انها وديعته لهذا المكاتب او دعها اياه بعد الكتابة ثم مات فانه  
 يجوز اقراره بتدري الثلث كذا في المحيط \* رجل اودع اياه الف درهم بمعاينة الشهود في مرض  
 موت الاب او صحته فلما حضره الموت اقرانه استهلكها فاما ان يقرانه استهلك الوديعته وثبت على  
 ذلك حتى مات فحينئذ صارت الوديعته دينالا لاجن في ماله ولا يكون هذا اقرارا للمريض لو ارثه واما  
 ان يجحد الوديعته او يقرانه استهلكها ثم قال ضاعت الوديعته مني او رددتها على صاحبها فحينئذ  
 لا يلتفت الى قوله ويجب عليه الضمان وان حلف واما ان يقول ضاعت الوديعته مني او رددتها  
 فلما طوبى باليمين اقرب بالاستهلاك او نكل عن اليمين فحينئذ يبطل عنه الضمان ولا يؤخذ من  
 تركته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري \* قال محمد بن حرج رجل له ثلثة بنين وفي يده دار  
 فحضره الموت فقال اشتريت هذه الدار من ابني هذا ومن هذا الاجنبي بالف درهم وقبضتها  
 منهم ما لم ادفع اليهم شيئا من الثمن وصدقة على ما اقر من الشركة ثم مات وللدار شقيق والابن الاخران  
 ينكران جميع ذلك فهذا الاقرار باطل واذا بطل الاقرار قسمت الدار بين البنين اثلا ثلثا لكل ابن الثلث  
 فان حضر الشقيق اخذ الثلث الذي في يد الابن المقر له بثلث الثمن ويقسم ثلث الثمن بين الابن  
 المقر له وبين الاجنبي نصفان فان كان الابن المقر له ورث ما لا آخر يضم ذلك الى ما وصل من ثمن الدار  
 وتكون الجملة بين الابن وبين الاجنبي حتى يصل الى كل واحد منهما تمام الخمسمائة فان كذبه  
 الاجنبي في الشركة بان قال الاجنبي بعث نصف الدار منه بخمسمائة فاما النصف الآخر فلا ادري  
 لمن كان وام يكن بيني وبين الابن شركة وصدق الابن اياه فيما اقر من الشركة فعلى قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف ربح هذا الاقرار سواء يأخذ الشقيق ثلث الدار بثلث الثمن ويكون ثلث الثمن بين الابن وبين  
 الاجنبي نصفان وعلى قول محمد بن حرج يأخذ الشقيق ثلثي كل الدار ولو كذب الابن اياه وصدق الغريب

فعلى قول ابي حبيقة وابي يوسف ر ح اقرار المريض باطل ايضا غير ان الشفيع يأخذ من الابن المقر له سدس الدار بسدس الثمن اما على قول محمد ر ح الاقرار في حق الاجنبي صحيح فيقضى ببيع الاجنبي نصف الدار من المريض يأخذ الشفيع ذلك بالشفعة والنصف الآخر يقسم بين البنين اثلا لكل ابن ثلث النصف وهو سدس الكل ولا يأخذ الشفيع من الابن المقر له في هذه المسئلة شيئا كذا في المحيط \* **اقرار مريض بمائة درهم لامرأة طلقها بسوء الهاهوى مهرها وقد استوفت مهرها فمات بعد العدة وترك اخا وصرتها واربعين درهما لها كله وان مات قبل مضي العدة لها خمسة دراهم ثمن الاربعين كذا في الكافي \* ولو كان الزوج ترك مكان اربعين درهما ثوبا قيمته اربعون درهما ولم يترك مالا آخر فان مات الزوج قبل انتضاء العدة بغير المطلقه ثمن هذا الثوب واما المطلقة لا تستحق عين الثوب فيباع ثمن الثوب بخمسة دراهم فيعطى لها ذلك الا ان ترضى ان تأخذ ثمن الثوب بحققها وان مات الزوج بعد انتضاء العدة يبيع الثوب ويصرف الثمن كله اليها كذا في المحيط \* **رجل حضره الموت وله اخ لاب وام وامرأة فسأله ان يطلقها ثلثا فععل ثم اقر لها بمائة درهم وقد كانت استوفت مهرها ووصى لرجل بثلث ماله ثم مات وترك سنين درهما فان مات بعد انتضاء العدة اخذت جميع السنين بدينها وان مات قبل انتضاء عدتها لموتى له الثلث عشرون درهما وان كان الدين متدما على الوصية ثم للمرأة ربع ما بقي وهو عشرة بقي للاخ ثلثون ولو ترك مكان السنين ثوبا يساوي سنين درهما وقدمت قبل انتضاء عدتها للموصى له ثلث الثوب ويباع ربع ما بقي للمرأة الا ان ترضى ان تأخذه بحققها وما بقي للاخ ولو مات بعد انتضاء عدتها يباع الثوب للمرأة الا ان تأخذه بحققها ولا شيء للموصى له ولو كان اقر مع ذلك لاجنبي بدين والمسئلة بحالها فان مات بعد انتضاء عدتها وامرأة نكاح الاجنبي فيما ترك الميت حتى يستوفيا دينهما فان بقي شيء اخذ الموصى له بثلث ذلك وما بقي للاخ وان مات قبل انتضاء عدتها بدأ بدين الاجنبي وان فضل شيء اخذ الموصى له ثلث ما بقي ثم يعطى للمرأة الاقل من ربع ما بقي ومما اقر لها به وما بقي فهو للاخ كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري \* **كاتب عبده على الف فاقر لمولاه بالف ولاجنبي بالف في مرضه وفي يده الف فقضاها من الكتابة ثم مات ولا مال له غيرها مات حرا ويكون ثلثا هذه الف لمولاه وثلثه للاجنبي ولو قضاها المولى من الدين او ام يقض بها ومات عنها فالاجنبي احق بها لان المكاتب ان مات ولم يترك وفاء بالكتابة فتفسخ الكتابة بالعجز******



ولا يجب للمولى على عبده دين فبطل كذا في محيط السرخسي \* ولو ترك المكاتب ابنا ولد في مكاتبته  
فلا جنبي احق بهذه الالف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالمكاتبه والدين ولو كان المكاتب  
قد قضاها المولى من الدين المقربة قبل الموت ثم مات وترك ابنا مولودا في كتابته كان الاجنبي  
احق بالالف ايضا ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتبه واذا ادّى الابن المكاتبه والدين الذي  
على الاب لا ينتقض القضاء التي الاجنبي وان صارت الدين مستوية في القوة كذا في المحيط \* رجل  
كاتب مبداله على الف درهم في صحته واقرضه رجل اجنبي الف في صحته ثم مرض المكاتب  
فاقرضه المولى الف بمعاينة الشهود فسرفت منه وفي يده الف درهم فقضاها المولى من القرض ثم  
مات فالمولى احق بها وان لم يترك مالا آخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري \*  
مكاتب له على مولا دين في حالة الصحة فاقر في مرضه انه قد استوفى ماله على مولا وعليه دين  
في حالة الصحة فاقر في مرضه ثم مات ولم يدع مالا ام يصدق على ذلك كذا في المحيط \* مكاتب  
مريض اقر لا جنبي بالف ثم مات وترك العا وعليه الكتابة فلا جنبي اولى من الكتابة كذا في محيط  
السرخسي \* ولو اقر في مرضه للمولى بالف قرض واقر لا جنبي بمثل ذلك او بدأ بالاجنبي ثم  
مات وترك الف درهم بدأ بدين الاجنبي ثم يأخذ المولى الالف الاخرى من الكتابة وعق  
المكاتب في آخر جزء من اجزاء حياته وبطل الالف التي للمولى بجهة الدين وان ترك فضلا على  
الف درهم اخذه المولى من الالف التي اقر له بها ان لم يكن وارثا بان كان للمكاتب عصة وان كان  
المولى وارثا بطل الاقراره والفضل بين المولى وصاحب القرض ان كان له وام يكن فهو المولى  
بالعصوبة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري \* ولو كان في يد المكاتب حين مرض مائة  
دينار فاقر بانها ودیعة عنده للمولى ثم اقر لا جنبي بدين الف درهم ثم مات وترك الف درهم والمائة  
الدينار التي اقر بها المولا فانه يبدأ بدين الاجنبي فيصرف الالف اليه والد ثانيا تباع فيقضى من  
ذلك او لا بدل الكتابة فان فضل شيء كان العاقل للمولى بحكم الاقرار الا ان يكون المولى من  
ورثة المكاتب فحينئذ يكون الفضل ميراثا كذا في المحيط \* ولو كاتب عبده على الف درهم واقرضه  
المولى العا في صحته ثم مات المكاتب وترك العا واولاد احرارا من امرأة حرة يقضى للمولى بالالف  
من الكتابة ويقضى بعقده ويلحق ولاء الاولاد به فان قال المولى اجعل الالف من القرض او من  
القرض والمكاتبه لم يلتفت الى ذلك وان ترك اكثر من الالف اخذ المولى العا من بدل الكتابة

وبأخذ الفضل عن الدين الذي اقرب به فان نضل من دينه شيء يصرف الى اولاده الا حرار كذا  
 في التحريم شرح الجامع الكبير للخصيري \* كآب على الف وله ابنان حران واقر لاحدهما بدين  
 الف والمولى بدين الف ومات عن القين اخذهما المولى وان ترك اقل من الاثنين بدأ بدين  
 الابن كذا في محيط السرخسي \* اذا اقر المريض في مرضه الذي مات فيه بالف درهم بعينها لها  
 لقطه عندي ثم مات والامال له غير ذلك فان صدقه الورثة فيما قال فانه لا يصير ميراثا بينهم ويتصدقون  
 به وان كذب الورثة فان على قول ابي يوسف رح يصح اقراره بقدر الثلث ويتصدق به ولا يصح  
 اقراره في حق الثلثين فيكون ثلثا الف ميراثا بين الورثة وقال محمد رح بانه لا يصح اقرار المريض  
 اصله يكون الكال ميراثا بينهم كذا في المحيط \* وان مات وترك ثلثة بنين وله على احدى الف درهم  
 واقربى مرضه بقبضه وصدقه الابن الغريم واخ وكذب الثالث برئ الابن الغريم من ثلثه ثلثه وثلث  
 المصدق وغرم ثلث المذكور وان ترك الميراث الاخرى واقتسموا بينهم اثلاثا الثلث للمكذب وبقي  
 ثلثان للمصدق والغريم فخذ الابن الغريم ثلثا حكم دينه بقي ثلث آخر فيقسم بينهما نصفين  
 واوافى في مرضه انه باع عبده بمنزل القيمة في صحته من اسد فلان وقض ثمنه وانفق في حاجته وسلم العبد  
 اليه ثم اودعه اليه ثم مات وصدقه الابن المتقر له واخ وكذب الثالث بطل في ثلث المكذب عند  
 ابي حنيفة رح وصح في ثلثه وخبر فان امضى اخذ ثلثه ورجع بثلث الثمن في نصيب نفسه ونصيب  
 المصدق من التركة وان فسخ صار العبد بينهم اثلاثا ورجع المتقر له بكل الثمن في نصيبه ونصيب المصدق  
 من العبد ومن مال آخر ان كان للميت مال آخر وعدهما لا ينتض البيع ولكنه يدفع ثلث الثمن  
 كذا في الكافي \* وان كان في البيع محالة بان كان قيمة العبد الثمن وقد اقر المريض انه باع هذا العبد  
 في صحته من ابنه هذا بالف درهم وفاقى المستند بحالها فعلى قياس قول ابي حنيفة رح هذا والاول  
 سواء فاما على قولهما فالمحابة وصية ولا وصية للوارث الا باجازه باقى الورثة واذالم توحيد الاجازة  
 من المكذب لا يسلم الابن المشتري العبد المشتري بالثمن الذي تصادق على الشراء فيكون له  
 الخيار ان شاء فسخ العقد وان شاء امضى فان اختار الامضاء بلغ الثمن الى تمام القيمة في نصيب المكذب  
 ورا الموصية في حقه فيغرم المشتري ثلث الاثنين للمكذب نصف ذلك حصة من المحاباة ونصف  
 ذلك حصة من الثمن ثم يرجع المشتري بنصف ما غرم وذلك ثلث الاثنين في نصيبه ونصيب المصدق  
 من الاثنين



من الالف المتروكة وان فسخ العقد ورد العبد صار العبد ميراثا بين البنين الثلاثة اثلاثا ويرجع الابن المشتري بجميع الثمن في نصيبه ونصيب المصدق فان قال المشتري انا انقض البيع في حصه المذنب خاصة كان له ذلك واذا فسخ البيع في نصيب المذنب رجع بثلاث الثمن في نصيبه ونصيب الابن المصدق كذا في المحيط \* الباب السابع في اقرار الوارث بعدموت المورث رجل مات وترك الف درهم وابا فقال الابن في كلام موصول لهذا علي ابي الف درهم ولهذا الف درهم فالف بينهما نصفان ولو اقر الاول وسكت ثم اقر الثاني فاول احق بالالف فاذا دفع الالف الى الاول بقضاء لم يضمن الثاني شيئا وان دفعها بغير قضاء ضمن خمسمائة للثاني ولو قال في كلام موصول هذه الالف ودبعة لهذا ولهذا الآخر علي ابي الف درهم دين كان صاحب الودبعة احق بالالف ولو قال لغلان علي ابي الف درهم وهذه الالف ودبعة لغلان تحاصبه كذا في المحيط \* لو قال له رجل هذه الالف التي تركها الميت ودبعة لي وقال الآخر لي علي ابيك الف درهم دين فقال الوارث صدقتها قال ابو حنيفة ربح يصح الاقراران جميعا وتكون الالف بينهما نصفين وقال ابو يوسف ومحمد ربح بان الالف كلها لصاحب الودبعة ولا يصح الاقرار الثاني كذا في المحيط \* لو قال لغلان علي ابي الف دين ودفعها اليه بتضاء ثم اقر بالف اخرى علي ايدي لا حرام يضمن لدشيه من ذاك عند محمد ربح ولو دفع الثنا بغير قضاء يضمن الثاني خمسمائة ولو قال لغلان علي ابي الف لابن لغلان فدفع الى الاول بقضاء لم يضمن الثاني شيئا وبغير قضاء ضمن الثاني مثلها كذا في محيط السرخسي \* اذا مات وترك ابنين والتمين فخذ كل واحد منهما الدائم ادعى رجل علي ابيهما الف درهم وادعى ايضا آخر الف درهم فاقر جميعا لاحدهما واقر احدهما للآخر وحده وكان الاقراران معا فان الذي اتفقا عليه يأخذ من كل واحد منهما خمسمائة ويأخذ الآخر من الذي اقر له ما بقي في يده وهو خمسمائة ولو لم يقبضا منهما شيئا حتى غاب الذي اقر له جميعا وجاء الذي اقر له الواحد وقدمه الى الحاكم فقال لي علي الميت الف درهم وقد اقر بها هذا الوارث ابي فصدقه الابن واخبر القاضي بما اقر به لغيره فان القاضي يقضي عايد بالالف كلها فان جاء الآخر وقدم اخاه تضي له عليه بالالف التي في يديه كلها ولا يرجع واحد من الاخوين علي اخيه بشيء وكذلك لو كان الميراث دنانيرا وشيئا مما يكال اويون والدين مثله كذا في الحاوي \* رجل مات وترك عبدين قيمة كل واحد منهما الف درهم وترك ابنين فاقسما راخذ كل واحد منهما عبدا

ثم اقرا جميعا ان اباهما اعتق احدا العبدين بعينه وهو الذي في يد الاصغر منهما في صحته واقرا الاكبر ان اياه اعتق العبد الذي في يده في صحته وجميع ذلك منهما معا فهما حران وضمن الاكبر للاصغر نصف قيمة العبد الذي في يده وذلك الافرار بالوديعة في العبدين بان اقرا باحدهما بعينه انه وديعه وان واقرا آخره في يده انه وديعة لعلان بهذا والافرار يعتق سواء ولو كانت التركة التي درهم وتسعة مائة واحد كل واحد منهما العاظم اقرا احدهما لرحل يدين خدسمائه على ابيه وقضى الناصي بانه عليه ثم اقرا جميعا ان على ابيهما لرحل آخر الف درهم دين فانه يقضى بها عليهم ان لا يتركوا الاول اقرا الف ودفعها نقضاء قاض ثم اقرا جميعا الف الثانية قضى بالالف كلاً ما في يد الجاحد والمقر الاول لا يصير صامداً شيئاً لو كانا اقرا او لرحل يدين مائة درهم ثم اقرا احدهما الآخر يدين مائة درهم والمائة الاولى على ابيهما بصدان وان اخذ المتفق عليه مائة من احدىهما رجع على ابيه نصفها ولو بدأ احدهما فاقرا لرحل بمائة درهم ثم اقرا بعد ذلك لا خير بمائة درهم فالاول بخمسة من المتبره مائة درهم مما في يده والمائة التي هي حق المتفق عليه في مالهما على تسعة عشر سهماً وان احدهما مائة من احدهما رجع على صاحبه بحصة منها وكذلك لو كان الافرارهما جميعاً مائة التي اقربها احدهما عليه في نصيبه حاصلة والمائة الاخرى عليهما على تسعة عشر سهماً كداني المنسوء \* ترك ثلثة بدين وثلثة آلاف درهم فانسوه فادعى احسبي على ابيهم ثلثة آلاف درهم بصدقه الاكبر فيه والارسط في الاثنى والاصغر في الالف يأخذ منهم العا ثلثا والثامن الاوسط والاكبر بدين ومن الاكبر ما بقي في يده عنداني يوسف ربح وعبد محمد ربح يأخذ من الاكبر الف ومن الاوسط الف ومن الاصغر ثلث الف هذا اذ التقيم جميعاً واماد القيد منفرقان لثني الاصغر حده اولاً يأخذ منه الالف وان لثني الاوسط بعده بأخذ منه الالف التي في يده وكذلك لو لثني الاكبر بعده يأخذ منه ما في يده كله وامد كرفي الكتاب ان الاوسط والاصغر هل يربحان على المقر له شيء قالوا يحب ان يربح الاصغر لثني الالف على المقر له باتفاقهما فاما الارسط لا يربح شيء عبد محمد ربح وعبداني يوسف ربح عاينه سدس الالف هذا اذ القى الاصغر لافان لثني الاكبر اولاً يأخذ الف ومن الاوسط بعده بأخذ الف ومن الاصغر ثلث ما في يده اذا كان مقران اخويه امراً بالزيادة على الالف فان جحد الاصغر اقرارهما له بالزيادة لم يأخذ منه شيئاً ثم الاكبر لا يربح على الاصغر بسى وكذلك الاوسط عبد محمد ربح وعبداني يوسف ربح



يرجع بزيادة سدس الالف ويرجع الاصغر على الغريم بسدس الالف فان لقي الاوسط اولاً يأخذ  
الالف فان لقي الاصغر بعده فكما ذكرنا اراد به اذا جحد الاصغر اقرارهما فان لقي الاكبر بعده يأخذ  
الالف كذا في محيط السرخسي \* رجل مات وترك ابنين لا وارث له غيرهما وترك الف درهم على  
رجل فقال الغريم قد قبض الميث مني خمسمائة حال حيوته وصدقه احد الابنين في ذاك وكذبه  
الاخر فان للكذب ان يأخذ من الغريم الخمسمائة الباقية وليس للمصدق ان يأخذ من الغريم شيئاً  
ولو ادعى الغريم ان الميث قد قبض منه جميع الالف فصدقه احد الابنين في ذاك وكذبه الابن  
الاخر فللكذب ان يأخذ من الغريم خمسمائة وليس للمصدق ان يرجع على الغريم بشيء وللغريم  
ان يحلف المكذب بالله ما تعلم ان اباك قبض مني جميع الالف فان حلف الجاحد واخذ من الغريم  
خمسمائة وترك الميث الف درهم اخرى سوى هذه واقتسم الابنان تلك الالف بينهما فللغريم  
ان يرجع على المصدق ويأخذ منه الخمسمائة التي ورثها كذا في المحيط \* اذا مات وترك اباً  
والف درهم فادعى رجل على الميث الف درهم فصدقه الابن ودفع اليه بقضاء او بغير قضاء ثم ادعى  
رجل آخر على الميث الف درهم وكذبه الابن وصدقه الغريم الاول وانكر الثاني دين الغريم  
الاول لم يلتفت الي انكاره ويقتسم الالف نصفين وكذلك لو اقر الغريم الثاني لغريم ثالث  
فان الغريم الثالث يأخذ نصف ما في يده كذا في الحاوي \* الباب الثامن في اختلاف الواقع بين  
المقر والمقر له رجل قال لا خراخدت منك الفادريعة والفادريعة فضاغت الودريعة وهذه الالف غصب  
وقال المقر له لا بل هلك الغصب وبقيت الودريعة كان القول قول المقر له يأخذ هذه الدراهم ويغرم  
المقر الفادري وكد الوقال المقر له لا بل غصبتى الالفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر او عتني  
الفادري غصبت منك الفادري هلك الودريعة وبقي الغصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب كان القول  
قول المقر يأخذ المقر له الالف ولا يضمنه شيئاً كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل قال لا خراخدت  
منك الف درهم وديعة فهلك وقال صاحب المال لا بل اخذتها غصباً ضمن المقر له انه اقر بسبب  
الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يوجب البراءة عنه وهو الاذن بالاخذ والآخر ينكر فكان القول قوله  
مع يمينه ووجوب الضمان على المقر باقراره الا ان ينكل الخصم عن اليمين وان قال اعطيتني الف  
درهم وديعة فهلك وقال صاحب المال بل اخذته غصباً لم يضمن المقر له ما اقر بسبب الضمان  
بل اقر بالا عطاء وهو فعل المقر له فلا يكون سبب الضمان على المقر الا انه يدعي عليه سبب الضمان

وهو اعصب فكان القول قول المكر مع اليمين الا ان يملك المقر عن اليمين فتح يلزمه المال كذا  
في الكافي \* اواسة جرد اثنين احدهما الى الحبرة والاخرى الى القادسية وهي ابعد من الحبرة  
فحمل عابدها الى القادسية بنت احد بني ابي القادسية قال المالك بعثت التي استأجرتها الى الحبرة  
وعليك ضدها وقال المستأجر لان بنت التي استأجرتها الى القادسية والقول قول المالك وبصم  
المستأجر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري \* اوقان اقرصتك الف درهم ثم اخذ منها  
مك يحد على المقر فعها اليه كذا في التبيين \* راد امر الرجل انه اقتضى من رجل الف درهم  
كانت له عيبه ونقصه فقال ولان احدث مني هذا المال ولم يكن لك شيء ورده على فانه  
يحمو على ان يرد المال بعد ان يحلف انه كان له على شيء ركذلك لو امر انه يبص من ولان الف درهم  
هـ ت رد بعد له عدة او هبة او هبة فقال بل هي مالي فنصته مني فعليه ان يرد كذا في المسوط \*  
ولوقال فنصت منك الف درهم بوكالة ولان وقد كانت لك اموال وهبتها لفلان وامرني  
بنقصها فنصتها له ودفعتها اليه فالقرصا من هكذا في المحط \* وارقال اسكت بيتي ولانا هدا ثم اخرجته  
منه وودعني وادعني الساكن البيت انه له والقول قول صاحب البيت اسحسا او على الساكن  
البيدني قول ابي حنيفة راج وقال ابو يوسف ومحمد راج القول قول الساكن وهو الياس وعلى  
هذا الخلاف لو قال عدو الدانداني اخرجته ولانا ثم فنصته منه او هذا الثوب ابي اعره فلانا ثم فنصته  
منه واد اقر الرجل ان فلانا اخرجته فاد فبصه هدا نصف درهم ونقص منه النفس وقال الخياط  
هو قميصي اعرته والقول هو كذا والقول في الاولى وكذا لك الثوب سام الى الصانع كذا في المسوط \*  
واوام يقال في صفة الخياط عبيد رقصه منه لا يرد انه كذا في محيط لسرخسي \* واوكان الثوب  
معرفا انه للمقر او ابد او ادار فقال اعره ولانا وفنصته منه كان القول قوله كذا في المسوط \*  
وورال وصعت ثوبي في بيت فلان ثم اخذته لم يصم من عدائي حينئذ راج وعدها بصم من كذا  
في محيط لسرخسي \* وال الخياط هذا الثوب لفلان سلمه الي ولان فادعياه فهو للمقر له ولا  
ولا يصم من الله ابي شيئا عدائي حينئذ راج وعدها صام من كذا في محيط لسرخسي في باب الاقرار بمال  
دفع اليه فلان هدا حرا \* رحال قال آخر احدث منك هذا الثوب عاربه وقال الآخر اخذت مني  
بيعة القول قول الآحد وهذا اذا لم يلبسه اما اذا لبس وهلك فيف من كذا في الخلاصة \*  
ولوقال



ولو قال لا اخراخذت منك هذه الدراهم وديعة وقال الآخراخذتها مني قرضا فالتقول قول المقر  
 كذا في خزائن المفتين \* ولو قال افترضتني الف درهم وقال الآخراغصبتني فالمقرضامن لهما غير انها  
 ان كانت قائمة بعينها للمقر له ان يأخذها كذا في الحاوي \* اذا قال الرجل لغيره امرتني هذه  
 الدابة التي في يدي وقال صاحب الدابة ما اعرتك وانك غصبتها فان لم يكن المستعير ركبها  
 فالتقول قوله لا ضمان وان كان المستعير قد ركبها فالتقول قوله فهو ضمان وكذا قال دفعته الي عارية  
 او اعطيتها عارية فلا ضمان عليه وقال ابو حنيفة رح ان قال اخذتها عارية منك وجمدا الآخرفهو ضمان  
 كذا في المحيط \* رجل قال لا اخرد غصبتك الف درهم وربحت فيها عشرة آلاف درهم وقال المقر له  
 قد امرتك به فالتقول قول المصوب منه ولو قال لابل غصبتني عشرة آلاف كلها التقول قول الغاصب  
 كذا في الخلاصة \* قال لغيره هذه الالف وديعة لك عندي وقال المقر له ليست بوديعة ولي عليك  
 الف من قرض او ثمن بيع ثم حجد المقر الدين والوديعة واراد المقر له ان يأخذ الوديعة فضاء عن  
 الدين الذي يدعي لم يكن له ذلك لان اقراره بالوديعة اولا بطل بالرد ولو قال المقر له  
 ليست بوديعة ولكنني اقرضتكها بعينها وجمدا المقر القرض كان للمقر له ان يأخذ الالف  
 بعينها الا ان يصدقه المقر في الترض فحينئذ لا يكون للمقر له ان يأخذ الالف بعينها كذا في فتاوى  
 قاضي خان \* ولو اقر بالف قرض او غصب وادعي ثمننا او قال ثمن عبدا وادعي ثمن امه لزمه  
 كذا في الكافي \* اذا قال لفلان علي الف درهم من ثمن متاع قتال فلان ما كان لي عليه فالف  
 درهم من ثمن متاع لكن لي عليه الف من قرض كان له الالف ولو قال ما كان لي عليه فف من ثمن  
 متاع وسكت ثم ادعي الالف انها قرض لا يصدق كذا في المحيط \* واذا اقر الرجل لفلان علي الف  
 درهم من ثمن متاع باعنيه الا اني لم اقبضه فانه لا يصدق في قول ابي حنيفة رح وصل ام فصل  
 صدقه المقر له في الجهة او كذبه وقال ابو يوسف ومحمد رح بانه يصدق اذا وصل صدقه المقر له  
 في الجهة او كذبه فاذا فصل ان كذبه المقر له في الجهة بان قال لي عليك الف درهم من قرض فانه  
 لا يصدق المقر في قوله لم اقبض ويلزمه المال عندهما واما اذا صدقه في الجهة بان قال لي عليك  
 الف درهم من ثمن متاع بعته وقبضت مني والمقر يقول لم اقبض مفصولا عن اقراره كان  
 ابو يوسف رح يقول اولا بانه لا يصدق كمالو كذبه في الجهة ثم رجع وقال يصدق وصل  
 او فصل وبه قال محمد رح كذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان علي الف درهم من ثمن هذا

العبد وكان العبد في يدي المقران صدقه المقر له فيما اقر له الف درهم وان قال المقر له اذا العبد عبيدي  
وانما بعثك عبدا غيره واخذت العبد منه فانه لا يلزمه شيء ولو قال العبد عبدك وانما بعثك عبدا  
غيره وقبضته واني عليك الف درهم ثمه فانه يلزمه الف درهم كذا في المحيط \* لو قال لفلان  
علي الف درهم من ثمن هذا العبد الذي هو في يد المقر له فان اقر الطالب سلمه له واخذه بالمال  
وان قال العبد عبدك لم بعثك غيري فاما لارم له كذا في المبسوط \* وان قال العبد عبيدي  
ما بعثك فحكمه ان لا يلزم المقر شيء كذا في الهداية \* ولو قال العبد عبيدي ما بعثته منك انما بعثتك  
غيره لم يكن له عليه شيء وقد ذكر في آخر هذا الكتاب ان ابا حنيفة ربح قال يحلف وكل واحد منهما  
على دعوى صاحبه وهو قولهما كذا في المبسوط \* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا  
تحالط ابطال المال كذا في الهداية والكافي \* وان كان العبد في يد ثلثان صدقه المقر له وامكته تسليمه  
لزمه المال والا فلا كذا في الخلاصة \* ولو قال ابتعت منه شيئا بالف درهم الا اني لم اقبضه فالتول قوله  
بالاجماع كذا في الكافي \* لو اقر انه باع عبده هذا من فلان وادعى ان له لم يقبض الثمن وحبسه كان له  
ذلك وكان القول قوله اذا ذكر المقر له كذا في التبيين \* رجل قال لفلان علي الف درهم ثمن خمر  
او خنزير يلزمه المال ولا يصدق في السبب اذا كذب المدعي في السبب وصل ذلك او فصل في  
قول انبي حنيفة ربح وكذا لو قال الف درهم من القمار كذا في فتاوى قاضيخان \* وان صدقه الطالب  
في ذلك فانه لا يلزمه شيء في قولهم جميعا كذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان علي الف درهم حرام  
او ربوا فهمي لازمه له ولو قال لفلان علي الف درهم زورا وباطل ان صدقه المقر له فلا شيء عليه وان  
كذب له كذا في التبيين \* ولو قال له علي الف درهم من ثمن متاع او قال اقرصني الف درهم ثم  
قال هي : يوف او نبهرجة او ستوفة او رصاص او قال الا انها زبوف او قال لفلان علي الف درهم  
زبوف من ثمن متاع او قال المقر له جيا دلمه الجياد عدا بي حنيفة ربح وصل ام فصل وقالان  
وصل صدق وان فصل لا يصدق ولو قال لفلان علي الف درهم زبوف ولم يذكر البيع والقرض قبل  
يصدق اجماعا او قال هو علي الخلاف ايضا كذا في الكافي \* واذا اقر بالمال غصبا او ودیعة  
وقال هي نبهرجة او زبوف صدق وصل ام فصل ولو قال في الغصب والوديعة الا انها ستوفة او  
رصاص فان قال موصولا صدق وان قال منصولا لم يصدق كذا في المبسوط \* وان قال لفلان  
علي الف درهم من ثمن متاع او قال اقرصني فلان الف درهم او قال اودعني او قال غصبت



الف درهم ثم قال الا انه ينقص كذا صدق ان وصل والا لا ولو كان الفصل ضرورة انقطاع فهو وصل كذا في الكافي \* وبه يفتى كذا في الذخيرة \* رجل قال قد قبضت من فلان الفائم قال هي زيوف يقبل قوله ولو قال هي ستوفة لا يقبل وان مات المقر قبل ان يقول شيئاً يقال وارثه هي زيوف لا يصدق كذا في الظهيرية \* وفي المساربة والغصب اذا مات المقر فقال ورثته هي زيوف لا يصدقون كذا في المحيط \* وكذلك هذا في الوديعة كذا في الظهيرية \* ان قبض خ سمانه على الشريك وقال هي زيوف صدق وصل ام فصل وللشريك نصفه ان شاء وان شاء انتع المطلوب بالجبار فان قال منفصلاً هي رصاص لم يصدق وللشريك نصفها جبار او لو قال موصلاً يصدق ولا شيء للشريك كذا في محيط السرخسي \* وفي دعوى الزيادة اذا كان قال قبضت حقي للشريك ان يأخذ منه نصف الجبار كذا في المحيط \* ولو قال له علي كرحضة من ثمن بيع او قرض ثم قال هو ردي فالتقول قبله في ذلك وصل ام فصل وكذلك سائر الموزونات والمكيلات على هذا وكذلك لو اقر كرحضة غصب او وديعة ثم قال هو ردي فالتقول قوله وكذلك لو اتى بطعام قد اصابه الماء وعفن فقال هذا الذي غصبته او اودعته فالتقول قوله في ذلك وكذلك لو قال استودعني عبد اثم جاء بعبد معيب فقال هو هذا فالتقول قوله في ذلك كذا في المبسوط \* ولو اقر لفلان عليه عشرة افلس من قرض او ثمن مبيع ثم قال هي من الفلوس الكاسدة لم يصدق وكذلك ان وصل في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يصدق في القرض اذا وصل وعليه ما قال واما في البيع ففي قول ابي يوسف رح الاول لا يصدق وفي قول محمد رح يصدق اذا وصل وعليه قيمة المبيع ولو قال غصبت عشرة افلس ثم قال هي من الفلوس الكاسدة كان مصداقاً وكذلك الوديعة كذا في الحاوي \* اذا اقر بقبض رأس مال السلم ثم ادعى انها زيوف ان كان اقر بقبض الجبار او اقر بقبض بحقه او باستيفاء رأس المال او باستيفاء الدراهم او بتبض رأس المال لا يقبل قوله انها كانت زيوفاً وان كان اقر بقبض الدراهم فقوله مقبول في دعوى الزيادة استحساناً كذا في الظهيرية \* ومن اقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذبه في التأجيل لزمه الدين حالاً ويستحلف المقر له في الاجل كذا في الكافي \* ولو قال لفلان علي عشرة مثاقيل فضة ثم قال هي سوداء او قال لفلان علي ألف درهم ثم قال هي من خرب كذا النوع من الدراهم او قال من نقد بلد كذا ان قال علي من غصب فانه يصدق عندهم جميعاً وصل ام فصل ولو قال من قرض او ثمن بيع ان كان ماسمي نقد البلد فانه يكون مصداقاً عندهم جميعاً فاما اذا لم يكن نقد

البلدان يصل لا يصدق عندهم جميعا وان وصل ذكرانه بصدق ولم يحك فيه خلافا من مشائخنا من قال ما ذكر في الكتاب قول ابي يوسف ومحمد رح واما علي قول ابي حنيفة رح لا يصدق ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا كذا في الذخيرة \* ولو قال اسلمت الي عشرة دراهم في كرحطة وقال لم اقبضها وقال رب السام لا بل فضتها ان قال المسلم اليه ذلك موصولا بصدق قيا سا واستحسانا وان فصل في الاستحسان لا يصدق ويأزمه المسلم فيه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لعلان عندي ودبغة الف درهم ار علي الف درهم قرصا ثم قال لم اقبضها ضمنتها كذا في الخلاصة \* ولو قال اعطيتني انما او قرصتني انما واسلمتني الثائم قال لم اقبض ان قال ذلك موصولا بصدق قيا سا واستحسانا وان قال ذلك مفصولا لا يصدق استحسانا ولو قال قد تدتي انما او قال دفعت الي انما او قال لم اقبضها لا يصدق في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح بصدق اذا وصل كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال اقرضني الف درهم ولم تدفعها الي وقال ذلك مفصولا لا يصدق وهو صام وان كان كلامه موصولا لقول له ركدك اذا قال اعطيتني او اسلمتني لكن لم تدفع الي ووصل كلامه ولو قال دفعت الي انما وقد تدتي انما فلم اقبلها قال ابو يوسف رح لا يصدق وهو صام وقال محمد رح ان قال فوله ولا صمان عليه ولو قال دفعت منك انما واخذت منك انما لكن لم تدعي حتى اذهب بها لا يصدق وهو صام من كذا في المحيط \* رجل قال لعلان علي مائة درهم عدد اثم قال بعد ذلك هي وزن خمسة اوسنة وكان الاقرار منه بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة ولا يصدق على النقصان الا ان بين الوزن موصولا بكلامه كذا في المبسوط \* ثم اذا ذكر ذلك مفصولا وكان وزن دراهم مائة سبعة حتى لم يصح بياضه يلزمه مائة درهم بوزن سبعة باعتبار الوزن لا باعتبار العدد حتى اذا كان ورنها مائة بوزن سبعة ولكن عددا خمسون يخرج من العهدة كذا في المحيط \* وان كان في الدين شايعون علي دراهم معروفة والوزن بينهم ينقص من وزن سبعة صدق في ذلك فان ادعى وزنه دون المتعارف في تلك البلاد لم يصدق الا اذا ذكره موصولا بكلامه وان كان في البلد نقود مختلفة فان كان الغالب منها نقد ابعينه ينصرف مطلق الاقرار اليه وان لم يكن البعض غالبا على البعض ينصرف اقراره على اقل ذلك ولو قال بالكوفة له علي مائة درهم بيض عدد اثم قال هي تنقص دائلا لم يصدق ولو قال له علي مائة درهم اسبهدية عدد اثم قال عنت هذه الصغار فعليه مائة درهم



وزن سبعة من الاسهدية كذا في المبسوط \* الباب التاسع في الاقرار باخذ الشيء من مكان  
لواقرائه اخذ ثوبا من دار بينه وبين آخر فادعى الشريك نصف الثوب وانكر المقر فالقول للمقر  
ولو كان مستأجرا ومستعيرا فيها كان القول قوله كذا في محيط السرخسي \* رجل قال قد قبضت  
من بيت فلان مائة درهم ثم قال هي لي او هي لفلان آخر فانه يقضى بالمائة لصاحب البيت ويغرم  
المقر مثاه للذي اقر انهما وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان او كيس فلان الف درهم او من  
سقط فلان ثوبا او من قرية فلان كرحنطة او من نخيل فلان كرترا او من زرع فلان كرحنطة كل  
ذلك يكون بمنزلة اقراره بالتبض من يده كذا في فتاوى فاضيل خان \* ولو قال قبضت من ارض  
فلان عدلا من زطي وقال انما مررت فيها مارا فترلتها ومعى احمال من زطي فانه يقضى بالزطي  
لصاحب الارض الا ان يقيم البينة انه كان مارا فيها وكذلك اذا كان فيه طريق معروف للعامة  
كذا في المحيط \* واذا اقر انه اخذ سرجا كان على دابة فلان او لجاما او حبل او ادعى ذلك رب  
الدابة قضى له به وكذلك لو قال اخذت حنطة كانت على دابته او طعاما كان في جوارق فلان  
قضى له به وكذلك لو اقر انه اخذ بئنا جبهته او ستر بابا به ولو اقر انه اخذ ثوبا من حمام فلا صيان عليه وكذلك  
المسجد الجامع والبخان والارض ينزلها الناس ويضعون فيها الامتعة وكان موضع يكون للعامة ولو اقر انه  
اخذ ثوبا من طريق فلان او فناء فلان فلا شيء عليه ولو اقر انه اخذ من اجير فلان فانه لا جير دون  
الاستاذ ولو اقر انه وضع ثوبه في بيت فلان ثم اخذه لم يضمن في قول ابي حنيفة ربح وان ادعاه  
رب البيت ويضمن في قول ابي يوسف ومحمد ربح كذا في الحارثي \* ولو قال اخذت  
من دار فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها ساكنا وكانت الدار في بدى باجارة لا يصدق وان اقام  
البينة ان الدار كانت في يده باجارة برى عن الضمان كذا في فتاوى فاضيل خان \* ولو اقر انه  
احتقر ارض فلان واستخرج منها الف درهم فدعاه صاحب الارض قال المستخرج هي لي  
فالقول لصاحب الارض وكذلك لو شهد شاهدان على رجل انه اتى ارض فلان واحتقر  
فيها واستخرج منها الف درهم فدعاه رب الارض وجحد المشهود عليه الفعل  
او اقر بالفعل وادعاه لنفسه فهي لرب الارض وكذلك لو شهد انه اخذ كذا من دارة او منزله او حانوته  
او دها من فارورته او سمنا من زقه فهو ضامن لذلك كله ولو اقر انه ركب دابة فلان فاخذها  
فلان فهو ضامن لها حتى يردّها وتاويله عندي اذا اقر بالركوب والتل كذا في المحيط \*

الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع اذا اقر الرجل ان لعان علي درهم علي ابي بالخيار  
ثلاثة ايام او اقل او اكثر ان الما يضمنه الخيار اطل صدقة الطالب في الخيار او كدبه هذا اذا شرط المقر  
الخيار لنفسه واما اذا شرط الخيار للمقر له لم يرد كرم محمد ر ح هذا النص في الاصل قالوا ويبغي  
ان لا يست له الخيار كذا في المحيط \* رجل اقر رجل بدين من فريخ او غصب او وديعه او عاربه  
فأئده او مستهلكه علي انه الخيار به ثلثة ايام والامرار جائز والخيار اطل صدقة صاحبه او كدبه  
وان اقر دين من ثمن بيع علي انه بالخيار ثلثة ايام وان هداك يشت الخيار اذا صدقه صاحبه وان  
كربته صاحبه لم يشت الخيار كذا في المبسوط \* وان كان الخيار من جانب المقر له والمقر له اذا  
لم يرد في المقر في الخيار لا بد من الخيار وان كدبه المقر له في الخيار واد هو ان يقيم بينه علي الخيار  
لم يرد كرم محمد ر ح هذا النص في الاصل قالوا ويحب ان لا تسمع بيته كذا في المحيط \* واذا اقر  
الدين من كفاية علي اشتراط الخيار ردة معلومة طويلة او قصيرة وصدقة المقر له فهو كما قال والخيار  
له السوي احرامه وان كدبه المقر له في الخيار ردة المال ولم يصرق علي شرط الخيار كذا في غاية البيان  
شرح الهداية \* استثناء الكل من الكل باطل واستثناء القليل من الكثير صحيح بلا خلاف واستثناء  
الجميع من القليل صحيح في ظاهر الرواية واستثناء خلاف البعض لا يجوز في اصول محمد ر ح  
وفي الاستحسان وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ر ح ان كان من المستثنى والمستثنى منه موافقة  
في اوجوب في الدمة في عقود المعاوضات وان كان كمال واحد منهما يحب في عقود التجارات  
في الدمة حلالا او مؤحلا صحيح الاستثناء حتى لو قال لعان علي الف درهم الادسار او قال الاكر حطة  
او الا عشرة فلس كان الاستثناء حائرا وطرح قد رفته المستثنى من المستثنى منه وان لم يكن بينهما  
موافقة في اوجوب في الدمة في عقود التجارات وان كان المستثنى منه يجب في الدمة في عقود التجارات  
حلالا او مؤحلا والمستثنى لا يجب في الدمة في عقود التجارات اصلا او كان يجب مؤحلا حلالا  
لا يصح الاستثناء حتى لو قال لعان علي الف درهم الاثوب او قال الاحياء او ما اشبه ذلك لا يصح  
الاستثناء كذا في المحيط \* ولو قال لعان علي الف درهم ولعان علي مائة دينار الا قيراطا كان الاستثناء  
من الاخير كذا في المبسوط \* وفي المستثنى قال ابو يوسف ر ح اذا اقر بشي بعينه واستثنى غيره  
من صنفه او من غير صنفه ولا استثناء باطل كذا في المحيط \* وان اقر بمالين واستثنى شيئا ولم يبين  
ان المستثنى من اي المالين فان كان المقر له في المالين واحدا كما اذا قال لعان علي الف



درهم ومائة دينار الادرهما نفى الاستحسان يصرف الاستثناء الى المال الاول اذا كان المستثنى من جنس المال الاول وان كان المقر له رجلين فلا استثناء يصرف الى المال الثاني وان لم يكن المستثنى من جنس المال الثاني كما اذا قال لفلان علي الف درهم ولفلان آخر علي مائة دينار الادرهما وهذا كما قول ابي حنيفة وابي يوسف رحم هدا في الذخيرة \* ولو قال لفلان علي الف درهم ولفلان مائة دينار الادرهما من الالف كان كما قال كذا في الحاوي \* ولو قال لفلان علي الف درهم الائمة وخمسون ذكر في رواية ابي سليمان ان عليه تسعمائة وخمسين قالوا هو الاصح هكذا في الذخيرة \* ولو قال لفلان علي الف درهم ومائة دينار الائمة درهم وعشرة دنانير فاعليه تسعمائة درهم وتسعون دينار كذا في المحيط \* الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف رجل قال لغيره لك علي الف درهم الائمة وخمسائة قال ابو يوسف رحم عليه جميع الالف ولو قال علي خمسمائة وخمسمائة الائمة فاستثناء جائز وعليه خمسمائة والاستثناء من الخمسمائتين جميعه كذا في الذخيرة \* وفي نراد هشام عن محمد رحم في رجل قال لغيره لك علي الف درهم وضع الائمة درهم نبهر حنان في قياس قول ابي يوسف رحم بظركم يستوي البهرجة بالدنانير فان كان يستوي كل مائة منها اربعة دنانير ينظر كم يستوي الاربعة الدنانير بالوضع فان كان يستوي ثمانين فعليه تسعمائة وعشرون وصحا وقال محمد رحم فاما في قول يلزمه الالف الوضوح كلها ولو قال له علي الف درهم غلة الائمة وضع فعليه تسعمائة غلة في قولهم جميعا كذا في المحيط \* ولو قال لفلان علي الف درهم الائمة درهم وعشرة دنانير الا فباطا والمستثنى مائة وعشرة دنانير غير قيراط في طرح ذلك من الدنانير هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال له علي الف درهم ومائة دينار الالف درهم كان الاستثناء باطلا ولو قال لفلان علي كرحنطة وكرحشعير الا كرحنطة وقفيز شعير فاستثناء قفيز الشعير جائز واستثناء كرحنطة باطل في قول ابي يوسف ومحمد رحم وفي قول ابي حنيفة رحم يلزمه الكران ولو قال لفلان علي الف درهم ولفلان مائة دينار الالف درهم كان الاستثناء جائزا من المال الاخير كذا في الحاوي \* ولو قال لفلان علي عشرة دنانير الادرهما فهذا عند ابي حنيفة رحم على وجهين ان كان المنادي به هو المقر له صح لان الخطاب يتوجه اليه وان كان غير المقر له لم يصح الاستثناء هكذا في الجوهرة النيرة \* ولو قال لفلان علي الف درهم استغفر الله الائمة درهم فلا استثناء باطل كذا في الحاوي \* وكذلك اذا ذكر بين المستثنى والمستثنى منه تهليلا او تكبيرا او تسبيحا كذا في المبسوط \* ولو قال لفلان علي مائة درهم فاشهدوا عليه بذلك الا عشرة دراهم فلا استثناء باطل

ولو قال لدلان علي ألف درهم الا عشرة دراهم فبنتها اياه لا يصح الاستثناء وكانت عليه الالف كلها ولو قال  
الا عشرة دراهم وقد قصيتها اياه فعليه الالف الا عشرة ولو قال علي ألف درهم الا درهمين فقصيتها اياه كان الاستثناء  
صح كذا في المحيط \* ولو قال لدعلي درهم غير دانيق من ثمن نذل فقصيتها اياه نفي رواية ابي جعفر عليه  
درهم الا دانيق وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لدلان علي درهم غير دانيق بالنصب يلزمه  
خمسه دوايق ولو قال غير دانيق بالرفع يلزمه درهم ولو قال لدعلي عشرة غير درهمين بالنصب يلزمه ثمانية  
ولو قال غير درهمين بالرفع يلزمه عشرة كذا في الظهيرية \* ولو قال لدلان علي عشرة الا درهمين بالنصب يلزمه ثمانية  
دراهم ولو قال الا درهمان يلزمه عشرة دراهم كذا في خزائن المستنين \* ولو قال علي ما نذر درهم الا قليلا  
فعليه احدى و خمسون وكذلك لو قال الا شئاً وعن ابي يوسف ربح اذا نذر لدلان علي عشرة دراهم  
الا بعضها فهو بمنزلة قوله الا شئاً كذا في الظهيرية \* ولو قال ما في هذا الكيس من الدراهم نهي اعلان  
الالف درهم وانما الى ان كان فيه الف درهم ورد له الزيادة بالمقران والالف له فقللت الزيادة او كثرت  
وان كان فيه اثنان درهم الا غير اربعة كان منه اقل من الالف والدراهم كلها للمقران كذا في خزائن المستنين \* في المتقين  
لو قال لدلان علي دينار الا مائة درهم والاستثناء دأل ولو قال لدعلي درهم الارطال زيت او قربة ماء  
اجرة يعطى هذا درهم الا نية رطل زيت او قربة ماء كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لدعلي عشرة  
ارطال زيت الارطال سمن كان الاستثناء دألاً وكذلك لو قال لدعلي عشرة ارطال سمن الا درهمين  
او علي كرو حطة الا خمسة ارطال من زيت كذا في المحيط \* ربح قال لدلان علي عشرة دراهم حباد  
الا خمسة زبوا قال ابو يوسف ربح يلزمه عشرة حباد ويرجع المقر على المقر له بخمسة زبوا قال  
ابو يوسف ربح وفي قياس قول ابي حنيفة ربح يجب على المقر خمسة حباد وبصير المستثنى عن العشرة  
خمس حباد فلا يلزمه الا خمسة واد قال لدلان علي عشرة دراهم الا خمسة ستوقه يلزمه عشرة حباد بطرح  
منها خمسة ستوقه في قولهم ولو قال لدلان علي عشرة الا خمسة ستوقه كان عليه خمسة ستوقه وما يبقى  
بعد الاستثناء يكون من المستوقه كذا في فتاوى شيخنا \* ولو قال لدعلي عشرة دراهم الا غير خمسة  
الا غير اربعة الا غير ثلثة الا غير اثنين الا غير واحد يلزمه اربعة دراهم ولو قال لدعلي عشرة دراهم  
الا غير اربعة الى آخر ما ذكرناه يلزمه ستة دراهم ولو قال لدعلي عشرة دراهم الا غير اثنين الا غير  
واحد يلزمه ثمانية دراهم كذا في الظهيرية \* فان استثنى بعد الاستثناء فالاستثناء الاول نفي  
والثاني



والثاني ايجاب مثل قوله لفلان علي عشرة الا تسعة الا ثمانية فانه يلزمه تسعة ولو قال عشرة الا ثلثة الا درهمه ثمانية ولو قال عشرة الا سبعة الا خمسة الا ثلثة الا درهمه فانك تجعل المستثنى الاخير وهو درهم مستثنى مما يليه وهو ثلثة يبقى درهمان ثم تستنيهما مما يليهما وهو خمسة يبقى ثلثة ثم تستثنى الثلثة مما يليها وهو سبعة يبقى اربعة ثم تستثنى الاربعة مما يليها وهو عشرة يبقى ستة وهو ثابت باقراره وفيه وجد آخر وهو ان تأخذ ما اقر به يمينك والاستثناء الاول يسارك والاستثناء الثاني يمينك وعلى هذا اني آخر الاستثناءات فما اجتمع في يسارك استطه مما في يمينك فما بقي فهو المزمع به وقال بعضهم اذا اتى بالاستثناء بعد الاستثناء والثاني مستغرق صريح الاول وبطل الثاني كما اذا قال له علي عشرة الا خمسة الا عشرة يلزمه خمسة وان كان الاول مستغرقا دون الثاني كما اذا قال عشرة الا عشرة الا اربعة ففيه ثلثة او جدا احد هـ يلزمه عشرة ويبطل الاستثناء الاول لاستغراقه ويبطل الثاني لانه من باطل والثاني يلزمه اربعة ويصح الاستثناء ان جميعا لان الكلام انما يتم باخوة قالوا هذا اقيس والتاثير يلزمه ستة لان الاستثناء الاول باطل والثاني يرجع الي اول الكلام وهذا ضعيف وهذا كله اذا لم يكن في الاستثناءين عطف ام اذا كان بان قال عشرة الا خمسة والا ثلثة او عشرة الا خمسة وثلثة ففيهما جميعا مستثنيان من العشرة ولا يلزمه الا درهمان فان كان العددين جميعا لوجعا استغراقا بان قال عشرة الا سبعة وثلثة قال بعضهم يلزمه عشرة لان الواو جمعتهما فيقتضي الاستغراق بكانه قال عشرة الا عشرة وقال بعضهم يلزمه ثلثة لان الواو صريح استثناء فان قال له علي درهم ودرهم ودرهم الا درهم او درهم او درهم او درهم يلزمه ثلثة وكذا اذا قال ثلثة الا درهم او درهم او درهم وكذا اذا قال ثلثة الا درهمين يلزمه ثلثة ايضا ولو قال عشرة الا خمسة او ستة يلزمه اربعة ولو قال له علي درهم درهم درهم واحد وكذا لو كرره الف مرة بغير الواو وكذا في السراج الوهاج \* ولو قال لفلان علي غير درهم يلزمه درهمان كانه قال درهم وغيره مثله ولو قال لفلان علي غير الف درهم يلزمه الفان اذا قال الرجل هذه الدار لفلان الانصيبا منها فانها لفلان فان وصل كلامه بان قال لفلان تسعة اعشارها مثلا ولهذا عشرها فهو جائز كما قال وان لم يصل فلست اجيز قوله بعد ذلك فيها ويقال للمقرئ بالدار اقرصاحب النصيب بما شئت وسم ما هو كذا في المحيط \* ولو قال هذا العبد الذي في يدي وديعة لفلان الانصفه فانه لفلان كما قال وكذلك لو قال هذان العبدان لفلان الا هذا فانه لفلان ولو قال هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان المقر له الاول الا الاول فانه لي لم يقبل قوله

ولا يصدق وكان جميعا لفلان ولو قال هذا العبد لفلان الا انه لفلان عندي وديعة كان للاول ويغرم  
للتاني قيمته ولو قال هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان الا نصف الاول فانه لفلان والا نصف الآخر  
فانه لفلان كان جائزا على ما قال وكذلك هذا في الحنطة والشعير والذهب والفضة والدرهم  
والعرض كذا في المبسوط \* اذا قال لفلان علي الف لابل خمسمائة فعليه الف ولو قال له علي درهم  
ابيض لابل اسود فعليه افضلهما وكذلك الجيد والردي الاصل ان كلمة لابل اذا دخلت بين  
مقدارين فان كان المقر له اثنين لزمه المالا ان جميعا اتحد الجنس او اختلف وان كان المقر له واحدا  
ان كان الجنس مختلفا لزمه المالا ان جميعا ايضا وان كان الجنس متحد لزمه اكثر المالين وافضلهما  
كذا في الظهيرية \* ولو قال لفلان علي مخنوم من دقيق ردي لابل من حوارى فهو حوارى  
وفي شرح الشافى عن الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف اذا قال لفلان علي دقيق حوارى  
لا بل خشكارا لزمه الحوارى ولو قال كرحنطة لابل كودقيق لزمه الكران كذا في المحيط \* ولو قال  
له علي رطل من بنسج لابل من خبري لزمه جميعا وكذلك لو قال له علي رطل من سمن النعم  
لا بل من سمن البقر فعليه الرطلان كذا في المبسوط \* ولو قال لفلان علي الف درهم لا بل لفلان  
لزمه المالا وكذلك لو كان الثاني مكان الاول او عبدا او ذريته او ديونا وان لم يكن العبد مديونا  
لزمه الف واحدة استحسانا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لفلان علي الف درهم ثمن جارية  
باعنيها لا بل باعنيها فلان الف درهم فعليه لكل واحد منهما الف الا ان يقر الثاني انها لاول  
فيكون عليه الف واحد الاول استحسانا كذا في الحاوي \* ولو قال هذا العبد لفلان ثم قال لفلان  
يتفق الاول فان دفع الى الاول بغير قضاء ضمن قيمته لا خروا ان دفع بقضاء لا ضمن كذا في  
محيط السرخسي \* ولو قال غصبت هذا العبد من فلان لا بل من فلان فالعبد للاول وللتاني قيمته سواء  
دفعه الى الاول بقضاء او بغير قضاء وكذلك الوديعة والغارية وهو قول محمد بن حنبل فاما عند ابي يوسف رح  
في الوديعة والغارية ان دفع الى الاول بقضاء القاضي لم يضمن للتاني شيئا وان دفع بغير قضاء  
فهو ضامن للتاني كذا في المبسوط \* ابن سماعه عن ابي يوسف رح اذا قال هذه الف اودعنيها  
فلان لا بل فلان والاول غائب فاخذه الثاني ثم حضر الاول فان اخذه مثلها من المقر لم يرجع المقر بها  
على المدفوع اليه وان اخذها من المدفوع اليه رجع المدفوع اليه بمثلها على المقر كذا في المحيط \* رجل  
في يده الف فقال هي لفلان ثم قال بعد ذلك لا بل لفلان فهي للاول كذا في محيط السرخسي \* ولو قال هذه



الدار لفلان ثم قال بعد ذلك لابل لفلان فهي للاول وليس للآخر شيء وكذلك لو قال  
الدار لفلان ثم قال بعد ذلك له ولفلان اولي ولفلان فالدار كلها للاول وان قال ابتداء انها  
لفلان وفلان فوصل المنطق فهو بينهما نصفان كذا في المبسوط في باب الاقرار بقبض شيء  
من ملك انسان والاستثناء بالاقرار \* ابن سماعه عن محمد بن حرجل في يديه عبد قال هذا  
العبد مضاربة لفلان عندي ثم قال دفع اليّ خمسمائة فاشتريت بها هذا العبد وقال المقر له بل  
دفع اليك هذا العبد فالتقول قول المقر له والعبد له وكذلك العقار والعروض وما يكال  
ويوزن وغير ذلك كذا في المحيط \* و لو قال غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكرحطة  
لا بل فلانا لزمه لكل واحد منهما كله ولو كانت بعينها فهي للاول ومثلها للنابي كذا في التبيين \*  
و لو قال غصبت فلانا الف درهم وفلانا مائة دينار وفلانا كرحطة لا بل فلانا فانه يغرم للرابع ما اقربه  
للتالث كذا في محيط السرخسي \* و لو ان رجلا له على رجل عشرة دراهم بيض وعشرة دراهم  
سود فقال رب الدين اقتضيت منك درهما سودا لا بل ابيض او على العكس فقال المديون  
قد اقتضاهما مني لزمه اقتضاء درهم ابيض ولو كان الدين عشرة دراهم وعشرة دنانير فقال رب  
الدين اقتضيت منك دينار لا بل درهما وقال المديون لا بل اقتضيت درهما ودينار لزمه اقتضاءهما  
كذا في المحيط \* و لو كان عليه مائة درهم في صك ومائة في صك آخر فقال اقتضيت منك  
عشرة من هذا الصك لا بل من هذا الصك فهي عشرة واحدة يجعلها من ايهما شاء الذي قضاة  
كذا في المبسوط \* و لو كان لرجل على رجل مائة درهم وعلى رجل آخر مائة درهم اخرى وكل واحد  
منهما كفيل عن صاحبه وكل مال في صك على حدة او كانا في صك واحد فقال رب الدين  
قبضت من هذا عشرة لا بل من هذا يلزمه لكل واحد منهما عشرة وكذلك لو كفلا عن رجل واحد  
لرجل واحد فقال رب الدين قبضت عشرة من هذا الكفيل لا بل من هذا الكفيل لزمه كذا في المحيط \*  
و لو كان لرجل على آخر الف درهم فقال الطالب دفعت اليّ منها مائة درهم بيدك ثم قال لا بل  
ارسلت اليّ بها مع غلامك فانها مائة واحدة لا يلزمه اكثر منها ولو كان بها كفيل فقال قد قبضت  
منك مائة لا بل من كفيك لزمه لكل واحد منهما مائة درهم فان اراد ان يستحلف كل واحد منهما  
لم يكن عليهما يمين كذا في الحاوي \* قال قبضت منك مائة فقال المطلوب وعشرة ارسلت بها اليك  
و ثوبا بعثك بعشرة فقال الطالب صدقت وقد دخل هذا في هذه المائة كان القول له مع يمينه وقيل

لو كان قال المطلوب عشرة بغير واولا يلزمه الا المائة اما مع الواو يلزمه المعطوف مع المائة وقيل لا يلزمه الا مائة في الوجهين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى من آخر متاعا فقال البائع قبضت الثمن من المشتري ثم قال بعد ذلك كان له علي الف درهم نقاصت بها لم يصدق ولو قال قد استوفيت منك الثمن ثم قال بعد ذلك فاصصتك به صدق وكذلك لو قال قد برئت الي منها واولا قدم ذكر التصاص فقال قد فاصصتك بالدين الذي كان لك علي ثمن ما اشتريته مني ثم قال بعد ذلك وقد قبضت منك صدق في ذلك وعلى هذا اذا قال قبضت منك الثمن لابل فاصصتك باي كانت بك علي لم يصدق ولو قال استوفيت منك الثمن لابل فاصصتك به من دين كان لك علي صدق كذا في المحيط \* الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل اليه بده من رجل لا خروا اقرار ماله على آخر لغيره اذا قال دفع الي هذه فلان وهي لفلان آخر فان اقر الدافع انها مملوكة للهاني وادعى الاذن بالدفع من جهته وصدق اللهاني فيه يدفع المقر الى ايهما شاء وان كدبه اللهاني في الامر لا يدفع الي الدافع ولا يصح للمقر للدافع شيئا واما اذا ادعى كل واحد الملك لنفسه بهي للدافع ولا يصح للثاني فاذا رد ما الي الدافع يرى ماله او غير ماله كذا في محيط السرخسي \* رجل في يديه الف درهم قال هذه الف لفلان وهو كان دفعها الي فلان فان اقر الدافع ان الف لفلان وهو كان مأمورا من جهته بالدفع الي المقر فان الف تكون للاول وان اقر الدافع ذلك كله وادعى الف لنفسه دفع الي الاول دون الثاني وهل يضمن الثاني ان دفع بغير قضاء بضمن بعد ان يحلف الثاني بالله ما كنت مأمورا بالدفع من جهة الاول مخاف واما اذا نكل ولا يضمن الثاني شيئا واما اذا دفع بتضاء على قول ابي يوسف رجع لا بضمن وعلى قول محمد رجع بضمن كذا في المحيط \* رجل في يده امة فقال هي لفلان استودعنيها ثم قال بل لفلان اودعنيها وهي له قضي بها الاول كذا في محيط السرخسي \* في نواذر بن سباعه عن محمد رجع رجل في يديه الف درهم ثم قال هذه الف لفلان هذا اودعنيها فلان آخر فقال المقر له هي لي غصبتها مسي قال فاني اذ دفعها الي المقر له فان جاء المودع بعد ذلك وانكر ان يكون للمقر له ضمن المقر الف اخرى للمودع ولا يرجع على المقر له بشي كذا في المحيط \* ولو قال هذه الف لفلان اقرضنيها فلان آخر وادعاه كذا ما فهي الاول والمقرض عليه الف درهم كذا في الخلاصة \* اذا كان في يده مبدد فقال



عبد فقال هو فلان باعني فلان آخر نادى على كل واحد منهما ما اقرب به فالعبد للمقر له ويدفعه اليه اذا حلف انه لم يأذن للآخر في بيعه ويقضى بالثمن المباع عليه كذا في المبسوط \* في المنتقى عيسى بن ابان عن محمد رح في رجل في يديه مال قال دفعه الي فلان مضاربة بالنصف وفلان غائب ثم قال بعد ذلك قد كنت ابطلت فيما كنت اقررت به فلان من هذا المال ليس له منه شيء انما هو فلان آخر دفعه الي مضاربة بالنصف والمقر له الآخر حاضرا فقال صدقت انادفعته اليك فاشتر به وبيع فاشترى به وربح عليه ثم حضر الاول فالمال للاول على المضاربة وما كان من الربح فهو بين المقر والمقر له الاول نصفان ولا شيء للمقر له الثاني ولكن يضمن المقر الثاني مالا مثله قال والذي ذكرنا في المضاربة كذلك في الوديعة اذا قال هذه الالف وديعة لفلان وفلان غائب ثم قال ابطلت فيما اقررت هي وديعة لفلان آخر فهلك المال عنده فهو ضامن للثاني ولا يضمن للاول كذا في المحيط \* لو قال هذه الالف لفلان ارسلها الي مع فلان وديعة وادعياها فهي للاول الا ان يقول ليست لي وللدافع وليس للرسول استرداد العين اذا كان المرسل غائبا كذا في محيط السرخسي \* لو قال هذه الدابة لفلان ارسلها الي مع فلان قال ابو يوسف رح يرد ها على المقر له ويضمن المقر قيمتها للدافع ان ادعاه الدافع لنفسه ودفعها المقر الي الاول بغير قضاء وان دفعها بقضاء لا يضمن وفي قياس قول ابي حنيفة رح لا يضمن للدافع شيئا كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اقران هذا العبد الذي في يديه لفلان غصبه فلان المقر له من فلان آخر فانه يقضى به للمقر له الاول ولا يقضى للمغصوب منه عليه بشيء من العبد سواء دفع الى الاول بقضاء او بغير قضاء كذا في المحيط \* لو قال هذا الصبي ابن فلان غصبته من فلان آخر وادعى ابو الصبي انه ابنه وادعى المغصوب منه انه عبده قضى به للاب وهو حر ثابت النسب منه وكذلك لو قال هذا الصبي ابن فلان ارسل به الي مع فلان كان الابن للاول اذا ادعاه دون الرسول هكذا في المبسوط \* خياط في بده ثوب اقران الثوب الذي في يده لفلان وسلمه اليه فلان آخر وكل واحد منهما يدعيه فالثوب للذي اقر له اول مرة وكذلك كل عامل كاصباغ والقصار والصائغ ولا يضمن للثاني شيئا في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال هذا الثوب سلمه الي فلان ليقطع قميصا وهو لفلان وادعياه فهو للذي سلمه اليه وليس للثاني شيء كذا في الحاوي \* ولو قال استعرت هذا الثوب من فلان فبعث الي مع فلان فهو للمعير لو قال فلان اتى بهذا الثوب عارية من فلان وادعياه فهو للرسول كذا في محيط السرخسي \* في الاصل

اذا كان لرجل على رجل الف درهم دين في صك باسمه فاقرا الطالب ان ما في هذا الصك لفلان فهو جائز و يكون حق القبض للوكيل ولا يكون للموكل حق القبض الا بتوكيل من جهة المقر و ذكر في الاقضية المنسوبة الى اهل الكوفة ان للمقر له حق قبض الذي بدون توكيل من جهة المقر قالوا ما ذكر في الاصل ان حق القبض للوكيل دون الموكل فذلك محمول على ما اذا اقر المقر له ان المقر باشر سب الدين باذنه وتوكيل منه واما اذا انكر ان يكون اذن له في مباشرة سب الدين كان حق القبض للمقر له دون المقر كذا في المحيط \* واذا اقر ان الدين الذي له على فلان لنلان وكان المقر على فلان مائة درهم في صك وعشرة دنانير في صك فقال المقر انما عنيت الدراهم خاصة وادعاهما المقر له فهما جميعا للمقر له ولو غاب المقر لم يكن المقر له ان يتقاضى المال من الغريم فان صدقه الغريم بانه قد اقر له بذلك لم يجبر على دفعه اليه فان دفعه اليه الغريم برئ ولو كان لرجل على رجل الف درهم فاقرا ان نهيها لنلان فهو جائز والمقر هو الذي يتقاضى و يعطى المقر له بصف ما يخرج منه فان ادعى المقر له الضمان على المقر و قال اذنته بغير امرى و قال المقر له اذنته ذلك فالتول قول المقر ولا ضمان عليه وان ادعى انه باذنه فهو ضامن له بعد ان يحلف المقر له ما اذن له في ذلك وكذلك لو كان هذا في سلم او بيع او غصب شيء من الكيلبي والوزني كدائى الحاوي \* ولو اقر ان الوديعه انني عند فلان لنلان فهو جائز وليس للمقر له ان يأخذها من المستودع و لو ادعى المقر له اذنته اليه وان دفعه المستودع الى المقر له برئ وان كانت له عنده ودائع فقال عنيت بعثها لم يصدق فان قال فلان ما استودعنى المقر بشيء و قال المقر له استودعها اياه بغير امرى فالمقر ضامن لها بعد ان يحلف المقر له ما امره بذلك وان اقر بالامر و قال المستودع قد ردتها الى المقر او قال دفعتها الى المقر له او قال ضاعتم فالتول في ذلك قوله مع يمينه ولكن الذى يلبي خصومته في ذلك واستحلافه المقر اذا كان اودعه باذن المقر له كذا في المسد \* الباب الثاني عشر في اسناد الاقرار الى حال بنا في صحته و بيبوت حكمه و رجل اقر انه كان اقروا هو وصي لعلان بالف درهم وقال الطالب بل اقررت بها لي بعد البلوغ فالتول قول المقر مع يمينه وكذلك لو قال اقررت له بهاني حاله يومى وكذلك لو قال اقررت بها قبل ان احلف ولو قال اقررت له و اذا ذهب العقل من برسام او لمع فان كان يعرف انه كان اصابه لم يلزمه شيء وان كان لا يعرف ان ذلك اصابه كان ضامنا للمال كذا في المبسوط \* لو قال تزوجتك وانا صبي



وقالت المرأة لابل تزوجتني وانت بالغ فالتقول قول الزوج واذا قال الزوج لامرأته تزوجتك وانا مجوسى وقالت المرأة لابل تزوجتني وانت مسلم فالتقول قول المرأة هكذا في المحيط \* واذا اقرت المرأة انها تزوجت هذا الرجل وهي امته وقد كانت امته فاعتقت وقال الزوج تزوجتنيها بعد العتق او قبله فهو سواء والبنكاح جائز في قولهم ولو كانت مجوسية فاسلمت ثم اقرت انها تزوجته وهي مجوسية وقال الرجل تزوجتها بعد الاسلام فالتقول قوله ولو قالت تزوجتك وانت صبي او في المنام او قالت تزوجتك وانا مغلوبه علي عتلي وقد صرف ذلك منها فالتقول قولها كذا في الحاوي \* اقر احد هما ان النكاح كان في عدة الغير او في نكاح الغير او بغير شهود او تزوجها وتحت اربع نسوة او احتها في نكاحه او في عدته لا يقبل قول من يدعي هذه الواطن فان كان الزوج هو الذي يدعي ذلك يفرق بينهما باتاراه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اقر انه كاتبه وهو صبي فقال المكاتب بل كاتبني وانت رحل فالتقول قول المولى كذا في المبسوط \* ولو قال اخذت منك وانا صبي او ذاهب العقل يلزمه في الحالين كذا في محيط السرخسي \* واذا اقر الرجل الحر اني اقرت لفلان بالف درهم علي وانا عبد فان المال لازم عليه وكذلك الحر بي اذا اسلم واقر انه كان اقر لفلان في دار الاسلام بالف درهم حين دخلها بامان فان المال يلزمه وكذلك لو قال دخل فلان المسلم علينا في دار الحرب فاقررت له بكذا كان المال لازما وكذلك اذا قال اقررت له بالف وانا في دار الحرب وهو في دار الاسلام فان هذا يلزمه كذا في المحيط \* لو قال الحر والعبد اقررت له بالف والمقر له عبد يلزمه كذا في محيط السرخسي \* واذا اقر الحر بي المستأمن في دار الاسلام بدين لمسلم فهو لازم له فان قال ادأنتني في دار الحرب وقال المسلم في دار الاسلام فالدين لازم عليه سواء قال ذلك موصولا باقراره او مفصلا وكذلك لو اقر بذلك المستأمن مثله او ادعي وكذلك لو اقر بشيء بعينه في يديه انه له واقرار المستأمن بالنكاح والطلاق والعنق والواد والجرادات وحد القذف والاجارة والكفالة وما شبه ذلك جائز كذا في المبسوط \* ولو ان رجلا عتق عبده فقال له بعد ذلك قطعت يدك وانت عبدي وقال العبد فعلت بعد العتق فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح التول قول العبد والمولى ضامن وكذا اذا اسلم الحر بي او صار ذميا فقال رجل مسام قطعت يدك وانت حر بي في دار الحرب اخذت من مالك كذا وانت حر بي في دار الحرب وقال الحر بي فعلت ما فعلت بعدما اسلمت او صرت ذميا في دار الاسلام فالتقول قول الحر بي عندهما

والمسلم ضامن وكذا اذا اسلم الحربي فقال لرحل مسلم قطعت يدك اخذت مالك واذا حربي في دار الحرب وقال المسلم فعلت ما فعلت في دار الاسلام بعد ما اسلمت فالقول قول المسلم والحربي ضامن على قـلـيهـما واجمعوا على ان المال لو كان قائما في يد المقر في هذه المسائل ان القول قول المقر ويؤمر المقر برده عليه واجمعوا على انه اذا قال لجاريته بعد ما اعتقها وطبتك قبل العتق وقالت لا بل بعد ما اعتقني ان النول قول المولى ولا ضمان عليه واجمعوا على انه اذا قال لعدة بعد ما اعتقه اخذت منك ضريبة كل شهر وانت عدي وقال العبد لا بل اخذت بعد العتق ان القول قول المولى ولا ضمان عليه واجمعوا على ان من اعتق عبدا له فقال العبد لرحل قطعت يدك واباعد وقال داك الرجل لا بل بعده اعتقت ان النول قول المقر ولا ضمان عليه هكذا في المحيط \* واذا اعتق امته ثم قال اخذت منك هذا الراد قبل العتق وقالت لا بل بعده رده عليها وهو حر ولو ام يذل اخذته منك لا برده ولو قال اعتقك بعد ما ولدته وقالت لا بل قبله فالقول لمن الولد في امة كذلك هذا في الكفاية وقال ابو يوسف رح في الامالي لو كان الولد في ايد بيمه احميعا والنول قول ابي ولو كان لهما بسنة فالبينة بينهما واما في التدبير والنول قول المولى كذا في محيط السرخسي \* ولو كان رجلا اعتق عبدا وافر حل انه اخذ منه الباق وهو عدي وقال العبد اخذته امي بعد العتق والقول قول العبد وكذلك لو كاتبه ثم جرى هذا الافراز والاختلاف واذا عده ثم افر حل انه عصب منه ما تدبرهم وهو عدي مولاة الاول وقال مولاة الآخر بل عصته وهو عدي فالمال الآخر وكذا في الجراحات كذا في الحاوي \* واذا اقر انه فذا عين فلان عددا ثم ذهبت عين الناقى بعد ذلك وقال المتقوة عصبه فذت عيني وعينك ذاهب والقول قول المتقوة عصبه كذا في المبسوط \* ولو قال فذت ولية خطاء واباعد وقال الخصم بل بعد العتق فلا شيء عليه كذا في محيط السرخسي \* واذا اقر احد المتناو صين ان على صاحبه دينا قبل الشرك لئلا يانك وصاحبه وادعى الطاب ان هذا الدين كان في الشركة لزمها جديعا ولو اقر ان ذلك عليه دون شريكه قبل الشركة وادعى الطاب في الشركة فالمال لازم له وشريكه وان نصادقوا ان الدين كان قبل الشركة لم يؤخذوا احد منهما بدين صاحبه وازامات احدهما وتفرق اثم اقر احدهما بدين عليهما في الشركة لزمه خاصة كذا في الحاوي \* ولو اقر مسلم لذي مية بخمر او حنير في يده جازا قراره وكذلك لو اقر لذي مية بعينها وان اقر له بخمر او خنزير مستهلك لم يلزمه شيء وان اقر بها لذي مية



يعني بخسراؤ خنزيره مستهلك لزمته قيمتها واذا اسلم الذمي فاقترضه مني انه استهلك له خنزير بعد اسلامه وقال المسلم استهلكته قبل اسلامي فهو ضامن اقيمته في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وفي قول محمد بن ح لا ضمان عليه وكذا لو ان ذميه اقر بخسراستهلكها فقال استهلكتها وانا حربي او قال استهلكتها وانت حربي وقد علم كونه حربيا من قبل فهو على الخلاف الذي يساه

هكذا في المبسوط \* الباب الثالث عشر فيما يكون اقرارا بالشركة وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون مشتركا بينه وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره والاقرار بسبب لنفسه ولغيره وان رجلا في يديه عبد فقال لفلان في هذا العبد شركة فله النصف في قول ابي يوسف ورجح وقال محمد بن ح القول قول المقر في بيان مقدار ما اقر به واعتقدا انه لو قال فلان شريك في هذا العبد او هذا العبد مشترك بيني وبين فلان او هوامي وله كان بينهما ثمان وان وصل الكلام فقال هو شريك في العشرة فقال قوله وكذلك لو قال هذا العبد لي واملان اي اللسان ولفلان الثلث واذا اقر ان لفلان وفلان معد شركاء في هذا فهو بينهما اثلاثا في قول ابي يوسف ورجح وعند محمد بن ح البيان فيه الى المقر كذا في المبسوط \*

ابن سماعه عن محمد بن ح في رجل قال اقر الرجل في هذا العبد الف درهم والعبد عبد المقر قال هذا عهدي على ان ذلك دين في رقبته الا ان يكون فيه كرام بدل على انه شريك في رقبته بالف درهم بان يقول اشتريت هذا العبد واخذت الف درهم يقول فلان في هذا النوب الف درهم ولم يكن هناك ما يدل على الشركة في الرقبة فهذا ليس بشركة انما هي على ان فيه الف درهم مضروبة ولو قال له في هذا البرذون الف درهم فهذا ليس له وجه غير الشركة فهو على الشركة كذا في المحيط \*

اقر احد الشريكين في الدار بيت بعينه لا خرا لم يصح الاقرار الحال وينقسم فان وقع في نصيبه يسلمه وان وقع البيت في نصيب شريكه يقسم نصيب المقر بينه وبين المقر له على قدر حقهما بضرب المقر بجميع ذراعان البيت والمقر له بنصف باقي الدار سوى البيت وكذلك لو اقر بتأريق وحائط معلوم وهذا عند محمد بن ح يضرب المقر له بنصف اذرع البيت والمقر بنصف باقي الدار حتى لو كانت الدار مائة ذراع والبيت عشرة اذرع فعندهما يضرب المقر له بعشرة اذرع والمقر بخمسة واربعين ذراعا فيكون بينهما على احد عشر سهما سهمان للمقر له وتسعة للمقر وعند محمد بن ح يضرب المقر له بخمسة اذرع والمقر بخمسة واربعين فيكون له عشر نصيب المقر وكذلك على هذا لو اوصى احد الشريكين في الدار بيت بعينه لا خرا ثم مات كذا في محيط السر خسي \* واذا كان

حمام بين رجلين فافرأحدهما ان البيت الاوسط منه لرجل لم يجز ذلك وللمقر له ان بضمن المقر نصف قيمة البيت ولو اقر له بنصف الحمام او ثلثه كان اقراره جائزا كذا في المبسوط \* ولو ان سيفا بين رجلين حابته فضا فافرأحدهما ان حابته لرجل لم يجز ذلك على شريكه وضمن للمقر له نصف فمده الحلية مصوغة من الذهب وكذلك لو اقر بجذع من سقق بيت مشترك ضمن نصف قيمة الجذع للمقر له وكذلك لو اقر بأجر من حائط بينهما او بعود من قبة او بلوح من باب كذا في الحاوي \* ولو كان عدل زطي بين رجلين واقر أحدهما بثوب بعينه منه لرجل كان نصيبه من ذلك المقر له كذا في المبسوط \* وكذلك الرقيق والحيوان كذا في الحاوي \* دار بين رجلين فقال أحدهما عشر جميع الدار من نصبي فلان فهو جائز فجعل الدار على عشرة في بدل المقر خمسة وقد اقر فلان من نصيبه عشر جميع الدار وذاك سهم مما في بدل المقر فيكون للمقر له سهم وللمقر اربعة مما في يده ولو قال ربع جميع هذه الدار له والباقي بيننا وجد شريكه فنصيبه يقسم بينه وبين المقر له على خمسة ثلثه وللمقر له سهمان كذا في محيط السر حسي \* ولو كانت دار بين رجلين فافرأحدهما بيت بعينه لرجل وانكر شريكه واقر شريكه ببيت آخر وانكر صاحبه ذاك فالدار تقسم بينهما صنفين وإيهما وقع البيت الذي اقره في نصيبه سلمه الى المقر له وان لم يقع في نصيبه قسم ما اصابه بينه وبين المقر له على البيت وعلى نصف ما بقي من الدار بعد البيت كذا في المبسوط \* دار بين رجلين فافرأحدهما انها بينهما وبين فلان اثلاثا واقر الآخر انها بينهما وبين هذا المقر له وبين آخر ارباعا فاسمى الذي اقره متفعا عليه والذي اقره أحدهما محجورا والذي اقرهما متفعا وشريكه مكذبا فنقل على قول أبي يوسف رح يأتي المتفق عليه الى المقر فباخذ منه ربع ما في يده وبضمه الى ما في يده المكذب فيقسمانه نصفين وما بقي في يده المقر يكون بينه وبين المحجور نصفين قاله علي بن قول محمد رح المتفق عليه بأخذ من المقر خمس ما في يده والباقي كما قال أبو يوسف رح كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* وان طرقت القوم عليها باب منصوب افر واحد منهم بطريق فيه لرجل لم يجز اقراره على شركائه ولم يكن للمقر له ان يمر فيه حتى يقسموها فان وقع موضع الطريق في قسم المقر جاز ذلك عليه وان وقع في نصيب غيره كان للمقر له ان يقاسم المقر بحصة ذاك الطريق فيما اصابه كذا في الحاوي \* نهر بين ثلاثة افر أحدهم بعشر النهر لآخر فهذا على وجهين ان اقره بعشر النهر وان الباقى بينا اثلاثا فالثالث الذي في يده بينه وبين المقر له على اربع



للمقر له واحد وان كان يدعي لنفسه ثلث جميع النهر فما في يده بينهما على ثلثة عشر ثلثة للمقر له  
وعشرة للمقر كذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو كانت عين اوركي بين ثلثة نفر كذا في المبسوط \*  
في نوادر بن سماعة عن ابي يوسف رح رجلان في ايديهما دار شهد كل واحد منهما على صاحبه انه  
اقر لهذا المدعي بنصف الدار وكل واحد منهما يكر قال لاحق للمدعي فيما في يد واحد منهما ولو  
شهد كل واحد منهما و آخره على صاحبه انه اقر لهذا المدعي بنصف الدار فان المدعي يأخذ نصف  
الدار منهما كذا في المحيط \* واذا اقر الرجل ان هذا العبد الذي في يده بينه وبين فلان ثم قال بعد ذلك  
هو بيني وبين فلان آخر ثم قال بعد ذلك هو بيني وبين فلان آخر فخاصة الى القاضي فانه يقضي  
للاول بنصفه وللثاني ربعه وللثالث ثمنه وبني يد المقر الثمن وكذلك لو اقر بهذا على ميت  
هو وارثه كذا في الحاوي \* كيس في يد رجلين من درهم واحد لا جنبي بنصفه فان قال  
نصفه لك وسكت وانكر الآخر فليقر له ثلثه ما في يد المترعان قال نصفه لك ونصفه بيني وبين  
شريكي فكذلك وان قال هذا الكيس بيني وبينك فصعان فما في يده بينهما نصفان هكذا في محيط  
السرخسي \* واو قال احد هما الثالث بنصفه ولي نصيبه وقال الآخر له ثلثه ولي ثلثاه وصدق الاول  
اخذ من الثاني ثلثه ما في يده وضم اليه ما في يد الاول فاسم نصفين وقال محمد رح يأخذ خمس  
ما في يده وضم اليه ما في يد الاول ويقاسمه نصفين ولو ادعى الكل اخذ المقر له من كل واحد  
ما اقر به عند ابي يوسف رح وعند محمد رح يأخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالنصف  
خمس ما في يده هكذا في الكافي \* لو قال احد هما ان فلان الثلث ولي الثلثان وقال الآخر له الثلثان  
ولي الثلث وزعم فلان ان الكيس له اخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالثلثين ثلثة اخماس  
ما في يده وهذا اذا كذبهما المقر له فان صدقهما معا اخذ من المقر بالثلثين ثلثة اخماس ما في يده فيضمه  
اليه ما في يد الآخر فيقسمانه اثلاثا للمقر له ثلثة كذا في محيط السرخسي \* كيس في ايدي ثلثة اقر احدهم  
لشريكه بثلثة اربعة وله الربع والآخر اقر ان للمقر له خمسة الاسداس وله السدس والمقر له يدعي  
الكل اخذ من كل واحد ما اقر وعند محمد رح يأخذ من المقر بثلثة الارباع خمس ما في يده  
ومن الآخر ثلثة اخماس ما في يده كذا في الكافي \* ولو اقر احدهم ان فلان الاجنبي ثلثه ولي  
ثلثاه وقال الآخر بل له نصفه ولي نصفه وقال الآخر له ثلثاه ولي ثلثه وقال الاجنبي بل لي  
كله اخذ من المقر بالثلث سبع ما في يده ومن المقر بالنصف سبع ما في يده ومن المقر

والثلاثين ثلثة اشباع ماني بده وثلاثي مة عندك اني محيط السرخسي \* كيس في يد رجل فيه الف درهم  
اقراند بينه وبين ولان نصفان ودفع النصف اليه ثم اقران الكيس منه وبين رجل آخر نصفان فهذا علي  
وجهين اما ان دفع النصف الى الاول بقضاء الثاني او بقضاء الثاني ففي الوجه الاول  
يدفع الى الثاني نصف ما بقي في يده وهو ربع الكيس وفي الوجه الثاني يدفع اليه النصف الذي في يده  
وهذا كله قول علماء المشرق واوام يقول الثاني بالنصف ولكن اقرله بالثلث وقال الكيس بيني وبينك  
وبين الاول والثاني بالثاني الاول وان كان دفع للاول بقضاء والتدفع الى الثاني نصف ماني بده  
وان كان التدفع الى الاول لا بقضاء يدفع الى الثاني ثلث جميع المال وان كان دفع النصف الى الاول  
بغير قضاء والثالث الى الثاني بقضاء ثم اقر الاخراندهم بكمهم بالربع وكذبه الاول والثاني بالثالث وكذبه  
الثالث بالاولين فانه يدفع الى الثالث سدس جميع المال والثالث سدس وان كان دفع الاولين  
بغير قضاء يدفع السدس الذي في يده الى الثالث ويغرم له نصف السدس من ماله حتى يكون له ربع  
الكيس ولو دفع الى الاول النصف بقضاء والربع الى الثاني بقضاء ثم اقر الثالث يدفع اليه نصف  
ما بقي في يده وهو اثنان ودفع النصف الى الاول بقضاء والربع الى الثاني بغير قضاء ثم اقر الثالث  
يدفع الى الثالث سدس الكيس ويبقى له نصف السدس ولو دفع النصف الى الاول بغير قضاء  
والثالث الى الثاني بقضاء ثم اقر الثالث وصدق الاول والثالث وكذبه الثاني والثالث صدق الاول  
وكذبه الثاني والثاني كذب، بهما وان الثالث يأخذ من المقر نصف ماني بده فيضمه الى ماني بده  
الاول فيقسمه نصفين في قياس قول ابي يوسف رح وقال محمد رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح  
بأحدهما ثلث ماني بده ثم يصنع كما قال ابو يوسف رح ولو كان دفع الثلث الى الثاني بغير قضاء  
ايضا ثم اقر الثالث والمسئلة بحالها ذكر في الكتاب ان الثالث يأخذ من المقر ثمن جميع المال وهو  
ثلثة ارباع ماني بده فيضمه الى ماني يد الاول فيقسمانه نصفين وذكر ابو بكر الجصاص من ابي سعيد  
البردي رح انه قال هذا قول ابي يوسف رح اما علي قياس قول محمد رح يأخذ منه عشر  
حديث المال وهو ثلثا خداس ماني بده ويضمه الى ماني يد الاول فيقسمانه نصفين واذا دفع المقر  
النصف الى الاول بغير قضاء ثم اقر الثاني والثالث معا صدق الاول في الثالث وكذبه في الثاني  
اخذ الثلث ربع ماني يد المقرين ماني بده الاول فيقسمانه نصفين وهذا قول ابي يوسف رح  
وعند



وعند محمد ر ح يأخذ الثالث خمس ما في يده ، وبأخذ الثاني من المقر وهو الذي لم يصدقه الاول  
ربع جميع المال كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري \* اذا قال لفلان علي وعلى فلان  
الف درهم فجحدته الآخرون المقر نصفه وكذلك لو اقر بمثله في عارية او قرض او مضاربة او قتل خطأ او جراحة  
عمدا او خطأ وان سمى اثنين معه لزمه الثلث وكذلك ليسمى فيمن سمى عبدا محجورا عليه او صبيا  
او حربيا او ميتا او رجلا لا يعرف ، فعلى المقر حصته على عدد هم كذا في الحاوي \* ولو قال لفلان علينا  
الف درهم ولم يسم معه احدا ثم قال عنيت معي فلانا وفلانا وادعى الطالب ان المال كله عليه فالمال كله عليه  
وكذلك لو قال لفلان علينا وادعى نفسه وآخرين معه يلزمه المال كله ولو قال لفلان علينا جميعا الف درهم  
او قال علينا كلنا وادعى نفسه والى قوم معه ازمه حصته من الالف تقسم الالف عليهم على  
عدد رؤسهم ولو قال لفلان على رجل منا الف درهم لم يلزمه شيء وكذلك لو قال على رجلين  
منا كذا في المحيط \* ولو قال يا فلان لكم علي الف درهم يلزمه المال كله وكذلك لو قال انتم يا فلان  
لكما علي الف درهم كان لفلان منها النصف كذا في محيط السرخسي \* ولو قال افرضا فلان  
الف درهم او استودعنا او اعارنا او غصبنا منه لزمه جميع المال ولا يصدق على انه اراد به غيره معه  
ولو قال غصبت ومعى فلان مائة درهم لزمه النصف بخلاف ما لو قال ومعى فلان جالس  
كذا في المحيط \* لو اقر انه قطع يد فلان هو و فلان عمدا او جحد فلان ذلك وادعى الطالب انه المقر  
وحده لم يلزمه شيء في القياس ولا كذا في القياس ونجعل عليه نصف ارش اليد كذا في الحاوي \*  
لو مات رجل وترك اخوين واقر احدهما باخ وانكر الاخر فان المقر يعطى الاخ المقر له نصف  
ما في يده في قول علمائنا كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى \* ولو قال ما عسى ان يرث  
من ابي لي ولهذا هو اخي فانكر المقر له بنوة المقر وقال انا ابن الميت او قال لرجل ماتت  
اخنك وهي زوجتي وترك هذا المال ميراثيني وبينك فقال هو كله لي لانك لست بزوجهما  
ففى المسئلة الاولى نصف المال للمقر له وفى المسئلة الثانية يأخذ الاخ كل المال عند ابي حنيفة ر ح  
وعند ابي يوسف ومحمد ر ح نصف المال كذا في الكافي \* المرأة اذا اقرت انها ورثت من  
الزوج ثم اقرت لاخ الزوج فقال الاخ انا اخ وانت لست بامرأته فالمال كله للاخ في قول محمد  
وزفر ر ح وقال ابو يوسف ر ح للمرأة الربع والباقي للاخ كذا في الفتاوى الصغرى \* كتب بن سماعه  
الى محمد ر ح في رجل قال لرجلين لكما علي الف درهم من ثمن عبد بعثنا به جميعا فصدقه

احد هدا وقال الآخر اي عليك خمسمائة درهم قرضا اقرضتكها لا شركة لاحد معي فيه فقال محمدرح  
اما في قياس قول ابي حنيفة و ابي يوسف رح ينبغي ان لا يقبض واحد منهما شيئا الا شاركة  
الآخر و اما في قولي فما قبضه احدهما لا يشارك الآخر فيه اذا كذبه ان يكون شريكا فيه رجل  
قال لرجلين غصبت من ابيكما الف درهم و لا وارث له غيركما بصدقه اجدهما في ذلك وقال الآخر  
لي عليك خمسمائة درهم قرضا اقرضتكها ولم تغصب من ابي شيئا قال محمدرح لا يأخذ واحد منهما  
شيئا الا شاركة اخوه به كذا في المحيط \* الباب الرابع عشر في ما يكون افرازا بالابراء و ما لا يكون  
وفي الابراء صريحا اذا افرا الرجل انه لاحق له فيه قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال  
و ما ليس به ل كالفالة بالنفس و القصاص و حد القذف و ما هو دين و جب بدلاء عما هو مال كالثمن  
والاجرة او وجب بدلاء عما ليس بمال كالمهر و ارش الجنابة و ما هو عين مضمونة كالغصب او امانة  
كالوديعة و العارية و الاجارة و لو قال لاحق لي علي فلان فانه يتناول المضمون و لا يتناول الامانة  
ولو قال لاحق لي عند فلان فانه يتناول الامانة و لا يتناول المضمون هكذا في المحيط \* قال هو بري  
من مالي عليه يتناول الديون و اذا قل من مالي عنده يتناول ما اصله امانة و لا يتناول ما اصله  
غصب او مضمون و اذا قل بري من مالي فله بري من الصمان و الامانة فان ادعى الطالب  
بعد ذلك عليه حق لم تقبل بيته عليه حتى يشهدوا انه بعد البراءة او يوفتوا و فتابعوها هكذا في  
محيط السرخسي \* وان لم يؤرخ بل اتيهم الدعوى ابهما ما في القياس ان تسمع دعواه وفي  
الاستحسان لا تقبل بينته كذا في المحيط \* لو قال لادين لي علي احد ثم ادعى علي رجل ديننا صح  
وفي نوادر بن رستم عن محمدرح لو قال كل من لي عليه دين فهو بري منه لا يبرأ من ما و  
من ديونه الا ان يقصد احدا بعينه فيقول هذا بري بمالي عليه او قبيلة فلان وهم يخصصون وكذلك  
لو قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح كذا في محيط السرخسي \* ولو افرا فلانا  
قد بري من حقه قبله ثم قال اما بري من بعض حقه لا يصدق علي ذاك وكذلك لو قال هو بري من الذي  
قبله او من مالي قبله او من ديني عليه او من حقي عليه ولكن يدخل في البراءة من الحقوق الكفالة و الجنابة  
التي فيها قود او ارش لان ذلك من حقوقه كذا في المبسوط \* ولو قال الطالب قد برئت من ديني  
علي فلان او هو في حل ممالي عليه كانت هذه براءة للمطلوب وكذلك لو قال وهبت الذي لي عليه  
من مالي فهو بري من ذلك فان كان حاضرا فقال لا قبل الهبة او غائبا فبلغه فقال لا قبل فامال عليه



وان مات قبل ان يرد فهو بري كذا في الحاوي \* واذا اقر الطالب ان فلانا قد برئ الي مالي عليه فهذا اقرار بالقبض كذا في المبسوط \* ولو اقر انه ليس لي مع فلان شيء كان هذا براءة عن الامانات لاعن الدين كذا في المحيط \* وان اقر انه لاحد قبل فلان فله ان يدعي سرقة فيها قطع وان قال لا ارش لي قبل فلان فليس له ان يدعي دية خطأ ولا صلحا ولا كفالة بدية ولو قال لا جراحه لي قبل فلان يتناول جراحة الخطاء والعمد جميعا ولا يتناول القتل كذا في محيط السرخسي \* واذا اقر انه لا تصاص له قبل فلان فله ان يدعي الخطاء والحد ولو اقر انه لا جراحه له خطأ قبل فلان فله ان يدعي العمد كان فيه قصاص او لم يكن كذا في المبسوط \* وان اقر انه لا دم له قبل فلان فليس له ان يدعي دم عمدا ولا خطأ وله ان يدعي مادون الدم كذا في الحاوي \* ولو اقر انه لاحق له قبل فلان ثم ادعى قبله حد قذف او سرقة لم تقبل بينته على ذلك الا ان يشهدوا انه فعل ذلك بعد البراءة كذا في المبسوط \* ولو قال له انه بري من قذفه اياي ثم طلب بعده فله ذلك ولو قال هو بري من السرقة التي ادعت قبله لا ضمان عليه ولا قطع كذا في محيط السرخسي \* واذا قال الرجل لاحق لي على فلان فيما علم ثم اقام البينة ان له عليه حقا مسمى قبلت بينته وليست هذه البراءة بشيء وكذلك لو قال في علمي او في بقيني او في ظني او في رأيي او فيما رى او فيما اظن او فيما احسب او في حسابي او في كتابي ولو قال قد علمت انه لاحق لي على فلان او استيقنت لم اقبل منه بينته كذا في الحاوي \* ولو قال لست من فلان في شيء ثم اقام البينة على مال له قبل هذا القول قبلت بينته وهذا القول باطل وكذلك لو قال برئت من فلان او قال بري فلان مني لم يكن هذا براءة من حق واحد منهما قبل صاحبه كذا في المبسوط \* ولو قال لست من الدار التي في يده في شيء لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال انا بري من هذه الدار ثم ادعاهوا و اقام البينة لم تقبل بينته الا ان يدعي حقا حاد تابعد البراءة فتقبل بينته عليه كذا في المحيط \* ولو قال خرجت من هذه الدار لم يكن اقرارا بشيء وان قال قد خرجت منها على مائة درهم او بمائة درهم وقبضتها كان اقرارا بانه لاحق له فيها وعلى هذا الحيوان والعروض والدين فان انكر ذلك وقال هي لي وقد اخذت مني مائة درهم غصبا حلف على ذلك ويسترد المائة اذا حلف ويكون المقر على خصومة كذا في المبسوط \* ولو قال انا بري من هذا العبد ثم ادعاه و اقام البينة لم تقبل وكذا اذا قال خرجت من هذا العبد او قال خرج هذا العبد من ملكي

او قال عن يدي ثم ادعاه واقام البيئة لم تقبل كذا في المحيط \* لو قال هذا العبد لك فقال هو ليس لي ثم قال بل هو لي لم يكن له وكذلك لو اقام البيئة عليه لم تقبل بيئته كذا في المبسوط \* قال لعلان علي الف فقال فلان مالي عليك شيء يريد اقراره فان اعد الافرار فقال المقر له اجل يارمه كذا في محيط السرخسي \* لو اقران هذه التجارية لعلان غصبتها اياه فقال فلان ليست هذه لي بطل اقراره فان اعد الافرار فادعاه المقر له دفعت اليه كذا في المبسوط \* ذكر بشر بن ولید عن ابي يوسف ر ح رجل قال لرجل ابرأ منك ممالي عليك فقال الرجل مجيبا له ان لك علي الف درهم فقال الاول صدقت تلزمه الالف قبا و يبرأ منها استحسانا كذا في محيط السرخسي \* رجل جاء بشاهد بن علي رجل بالاف درهم وجاء المطلوب بشاهد بن بالبراءة عن الف درهم فان كان المال مؤرخا والبراءة كذلك فان كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المال يقضى بالبراءة وان كان تاريخ صك المال بعد تاريخ البراءة بنص بالمال وان لم يكن اجد منه مؤرخا يعمل بالبراءة وكذلك لو كان تاريخهما سواء وان كان صك المال مؤرخا والبراءة غير مؤرخا وعلى العكس يؤمر بالبراءة ولو كان لرجل علي رجل صكان كل صك بالاف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد المطلوب براءة من الف درهم في صك وبراءة عن خمسمائة في صك فقال له المطلوب كان لك علي الف درهم وقد اخذتني السا وخمسمائة وقال الطالب كان لي عليك اثنان ولم افرض منك شيئا وان المطلوب يبرأ من الف وخمس مائة ويرجع الطالب بخمسمائة تمام الاثنين كذا في فتاوى قاضيخان \* ومما يتصل بذلك قال محمد ر ح في الجماع دار في يدي رجل اخر وقال هذه الدار لعلان لاحق لي فيها فقال المقر له ما كانت هذه الدار لي قط ولكنها لعلان يريد به رجلا ثالثا وصدقه الثالث في ذلك فان القاضي يقضي بالدار الثالث هذا اذا قال المقر له الاول ولكنها لعلان هو صولا بقوله ما كانت هذه الدار لي قط واما اذا قال ذلك من صولا فلا كذا في المحيط \* رجل اقر له انسان بالدين فاقر المقر له ان الدين لعلان وصدقه فلان صح ويكون حق القبض للاول دون الثاني ولو ادى الى الثاني برئ كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال الالف النبي لي علي فلان هي لفلان وليست لي فقال فلان ما هي لي علي فلان لا يبرأ من عليه المال ولو قال المقر له مالي علي فلان شه برئ منه كذا في محيط السرخسي \* هشام عن محمد ر ح رجل في يديه الف درهم قال لرجل هذه الالف



هذه الالف لك ورثتها عن اخيك وقال المقر له هي لهذا الرجل الآخر ورثتها عن اخيه قال تدفع الالف الى المقر له الآخر اذا كان الكلام موصولا كذا في المحيط \* الباب الخامس عشر في الاقرار بالثلجثة اذا اقر الرجل ان لعلان عليه الف درهم تلجثة فقال الطالب بل هو حق فان كان المقر له لم يتر بانه تلجثة فالمال لازم على المقر الا ان يصدق المقر له بذلك فحجبه ذلم يلزمه شيء وكذلك لو قال اشهدوا ان لعلان علي الف درهم زورا وباطلا وكذا فقال فلان صدق في جميع ما قاله لم يلزمه شيء فان قال صدق في المال وكذب في قوله زورا وباطلا اخذته بالالف وعلى هذا لو اقر انه باع داره من فلان بالف درهم تلجثة لزم المقر البيع اذا كذب في قوله تلجثة وان صدقه في جميع ما قال فهو باطل وان قال صدق فهو باطل ايضا لان مطلقة التصديق ينصرف الى تصديق جميع ما اقر به اذا لم يخص منه شيئا كذا في المبسوط \* اذا قال الرجل لا خير لاحق لي عليك فاشهد لي عليك بالف درهم فقال الآخر نعم لاحق لك علي ثم اشهد له بالف درهم والشهود يسمعون ذلك كنه في هذا باطل لا يلزمه شيء ولا يسع للشهود ان يشهدوا عليه ولو قال اشهد لي عليك بالف على انها باطل ار على انك بري ففعل لم يكن عليه منها شيء كذا في المحيط \* واذا قال الرجل للمرأة اني اريد ان اشهد ان اتزوجك بالف درهم تزويجا باطلا وتلجثة وقالت المرأة نعم ففعل على هذا الوجه وحضر الشهود وهذه المنفعة ثم اشهد انه قد تزوجها بالف درهم ورضيت بذلك فالكاح جائز وكذلك الطلاق والعناق على مال وغيره مال والنخاع والمال واجب فيما يسمى فيه المال واما الكتابة على هذا الوجه باطلة بمنزلة البيع كذا في الحاوي \* ولو قال لامرأة اني امهرك الف درهم في السر واظهر في العلانية الفين واشهد على ذلك فامهرها الف درهم ولو تواضعا على ان المهر في السر الف درهم وانما يظهر ان ان العقد بدأ ثلثه بنار سمعة ففعل ذلك فله امهر مثلها ولو كان هذا في البيع في الالف ومائة دينار في القياس البيع باطل وفي الاستحسان البيع صحيح ولو كان هذا في الالف والالفين في البيع فقال ابو يوسف رح فيما اعلم عند ابي حنيفة رح البيع بالفين وهكذا رواه المعلي عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة رح وروى عن محمد رح في املائه عن ابي حنيفة رح البيع صحيح بالف درهم وهو قوله ما كذا في المبسوط \* الباب السادس عشر في الاقرار بالكاح والطلاق والرق رجل اقر انه تزوج فلانة بالف درهم في صحة او مرض ثم جحده وصدقته في حيوته او بعد موته فهو جائز ولها الميراث والمهر الا ان يكون فيه فضال على مهر مثلها فيبطل الفضال اذا كان في المرض ولو اقرت المرأة في صحة او مرض

بأنها تزوجت فلاناً بكداً ثم جحدته فإن صدقها الزوج في حيوتها ثبت السكاح وإن صدقها بعد موتها لم يثبت السكاح في قول أبي حنيفة رحمه الله ولا ميراث الزوج منها وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله ثبت السكاح كذاني الميسرة \* ولو قال تزوجت فلانة وقلت إن شاء الله فهذا ليس لها باقرار بالسكاح بل هو انكار له حتى لو قالت هي ما قال إن شاء الله كان القول قول الزوج وكذلك إن قالت هي ذلك وكذلك الطلاق والعتق بأن قال طلعتك وقلت إن شاء الله أو اعتقتك وقلت إن شاء الله ولو قال أم تزوجك أمس أو أليس تزوجتك أمس أو ما تزوجتك أمس فقالت بلى فهذا اقرار بها بالسكاح بقاء على أن كذبه إلا ستهام إذا دخلت على النفي كانت بمعنى الإثبات فصارت كانه قال لها تزوجتك بلى كذاني المحيط \* ولو قال أليس قد طلقتك أمس فقلت بلى فهو اقرار بالطلاق كذاني محيط السرخسي \* ولو قال لها تزوجتك أمس فقالت لا ثم قالت بلى فقال الزوج لا إرمه السكاح ولو قال لها لم أطلقك أمس أو طلقتك أمس فهذا اقرار منه بالسكاح والطلاق جميعاً ولو قال هل طلقك أمس فهذا اقرار بالسكاح وليس باقرار بالطلاق كذا في المحيط \* امرأة قالت لرجل طلقني فهذا اقرار بالسكاح وكذلك لو قالت اخلعني ألف درهم وكذلك لو قالت طلقني أمس ألف درهم أو قالت اخلعني أمس ألف درهم أو افرأنت مني مظاهر أو مؤل كذا في الميسرة \* ولو قال لها إذا منك مؤل أو مظاهر كان اقراراً بالسكاح ولو قال أنت علي كظهر أمي لم يكن اقراراً كذا في السخاوي \* ولو قال ارحل اختاعي مني بمال كان هذا اقراراً منه بتزويجها كذا في الميسرة \* لو قالت المرأة طلقني فقال الرجل اختاري أو قال لها أمر بك بيدك في الطلاق أو أم ينل في الطلاق فهذا من الرجل اقراراً بالسكاح وإذا قال هذا الكلام ابتداءً ونال في الطلاق كان اقراراً منه بالسكاح وإذا لم ينل في الطلاق لا يكون اقراراً بالسكاح هكذا في المحيط \* لو قال الرجل لامرأته أنت طالق فهو اقراراً بالسكاح ولو قال والله لا أفر بك لا يكون اقراراً بالسكاح وكذلك لو قال أنت علي حرام أو بائن أو بتة إلا أن يكون قاله في جواب سؤال الطلاق كذا في محيط السرخسي \* لو قال لامرأة قحرة هذا ابني منك فقالت نعم فهذا اقراراً بالسكاح وكذلك إذا قال لها هذا ابني فقالت نعم ولو كانت المرأة التي قال لها هذه المقالة أمه لا يكون هذا اقراراً بالسكاح هكذا في المحيط \* إذا أفرأته طلقها منذ ثلثة أشهر فإن كان تزويجها منذ شهر لم يقع عليها شيء وإن كان تزويجها منذ أربعة أشهر وقع اطلاق عليها إلا أنها إن صدقت في الاستناد فعدتها من حين وقع



الطلاق عليها وان كذبت في الاسناد فعدتها من وقت اقرار الزوج به كذا في المبسوط \* لو اقر بعد لدخول اند كان طلقها قبل ان يدخل بها وقد سمي لها مهر فان الطلاق واقع ولها نصف المسمى باقراره بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول بعد الطلاق كذا في المحيط \* امرأة اقرت ان فلانا وطئها سكا ح او ملك وهو يجهل ثم تزوجت ابن الرجل او ابا د لا يترق بينهما وكذلك لو ادعت ان زوجها طلقها فلانا وهو يقول طلقك واحدة ثم تزوجها قبل التزويج بغيره جاز وكذلك لو اقرت انها ارضعت صبيا ثم كبر فتزوجها وتزوج ابنتها لم يترق بينهما لانه ان لا يقرب واحدة منهما وكل اقرار يكون من المرأة في مثل هذا المينتض النكاح وان كان من قبل الزوج فادعى ان هذه اخته لايه وامه وثبت على ذلك ثم تزوجها فترقت بينهما والى منه نصف المهر كذا في محيط السرخسي \* لو اقر انه كان طلقها فلانا ثم تزوجها قبل ان تكسح زوجها غيره وقالت هي ما طلقني او تزوجت غيرك ودخل بي فانه يفرق بينهما وعليه نصف المهر لها قبل الدخول وكذلك ونفقة العدة بعد الدخول كذا في المبسوط \* لو ان المجهول اقرت انها ابنة اب زوجها وصدقها ابو الزوج وكذبها الزوج فالقاضي يفرق بينهما ولو ان اختين معروفتين انهما اختان وهما توأمان تزوج رجل احدهما فاقرت الاخرى انها ابنة اب زوجها وصدقته المقر له بذلك وكذبت بها اختها وزوج اختها فالقاضي يفرق بين اختها وبين الزوج كذا في المحيط \* رجل له امة اقر انه وطئها فاشتراها ابوه او ابنه لم يحل له ان يترها وكذلك لو اقر بذلك بعد ما وطئها الاب او الابن يصدق ان كان مأمونا عليه استحسانا ولو اقر انه وطئها في ملكه ثم اعتقها فتزوجها ابنه لا يصدق الاب يجوز الكاح تياسا ويفرق بينهما استحسانا كذا في محيط السرخسي \* اذا اقرت المرأة انها امة فلان ولا تعرف حالها في الرق والحرية فانه يصح اقرارها وتصير امة للمقر له يصنع بها ما يصنع بامة ظاهرة يدل على ان المقر له وان علم انها كاذبة في اقرارها انها تصير امة له يسترقها ويستخدمها ويستترشها ومشائخنا قالوا الاصح ان يقسم فيقال انما يملك التصرف فيما اذا علم انها صادقة فيما تقول اما اذا علم انها كاذبة لا يحل له التصرف وكذلك الرجل اذا كان مجهول الحال في الرق والحرية اذا اقر بالرق لانسان وصدقته المقر له في اقراره فانه يصح اقراره وكذلك صبي او صبية يعقل ويتكلم ان اقر بالرق لغيره صح اقراره وصار عبدا وامة للمقر له اذا صدقه في اقراره والجواب في اللقيط كالجواب في مجهول الحال في الرق والحرية وهذا اذا لم يعرف حرية بنوع دليل فاما اذا عرف حرية بدليل بان عرف

ان ابوبه حرا لاصل او تست حرته بالاشهرة فالقاضي لا يصدق في اقراره ولا يجعله مملوكا للمقر له  
وكذلك اذا كان الناصي قصي عايده بحكم من احكام الاحرار بان جنى او جنى عليه وقضى  
الناصي بارش الاحرار لا يصدق في اقراره بالرق وكذلك اذا عرف كونه معتق رجل فاقرب بالرق  
لا يسان لا يصح اقراره وان اقر المعتق بذلك وصدقه اجزت اقراره هكذا في المحيط \* رجل تزوج  
امراة لا يعرف احره ام امه الكاح جائز بناء على ظاهر حرينها ولو ولدت اولاد اثم اقرت  
بالرق ارحل وصدقه المقر له وجمد الزوج صدق في حقها حتى صارت امه له ومالهاله ولا يصدق  
في حق الزوج حتى لا يبطا الكاح لعدم الاذن من المولى وليس للمقر له ان يمنعها من زوجها  
بله ان يسمع المقر له عن استخدامها كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* فان اعطاها الزوج المهر  
قبل اقرارها برئ وبعد اقرارها لا يبرأ وما ولدت قبله او بعده لا دل من سنة اشهر فهو حر فان ولدت  
لاكثر فعند ابي يوسف رح هو عبد خلا والمحمد رح وطلقها ستان وعدتها حيضتان بالاجماع  
فان كان ثلثها قبل اقراره ثنتين يملك الرجعه وله عليها الثالث فان اعتتها المقر له فلا خيار لها  
وان كان الزوج آلى منها واقرت بالرق قبل ان ينقضي شهران فابلاؤها شهران وان اقرت بعد  
انقضاء شهرين فابلاؤها اربعة اشهر كذا في محيط السرخسي \* وان حسي عليها وارش الامة للمقر له  
وان حنت خبر المقر له بين الدفع والنداء كذا في الكافي \* لو طلقها الزوج تطليقتين وهو لا يعلم  
باقرارها يملك عايده الرجعة ولو علم لا يملك وهو الحبيس وكذلك لو وكل رجلا بان يطلقها  
سنتين ثم اقرت بالرق معلوم الزوج وام بعزل الوكيل حتى طلقها ثنتين فانت منه وان لم يعلم  
او علم وام يقدر على عزل الوكيل يملك مراجعتها كذا في محيط السرخسي \* لو طلقها الزوج  
واحدة فصحت من عدتها حيث ثم اقرت بالرق كانت عدتها حيضتان ولو اقرت بالرق بعد ما حاضت  
حيضتين كانت عدتها ثلث حبس وان الزوج آلى منها فصحت شهر ثم آلى منها فصحت شهر ثم اقرت  
بالرق مدة الابلاء الاول اربعة اشهر ومدة الابلاء الثاني شهران فاذا مضى شهر من وقت الاقرار  
تطلق بالابلاء الثاني وسبق مدة الابلاء الثاني مدة الابلاء الاول وكذلك لو آلى منها ثم قال  
اذا مضى شهران فوالله لا اقربك فلما مضى شهران اقرت بالرق كانت مدة الابلاء الاول  
اربعة اشهر ومدة الابلاء الثاني شهران فاذا مضى شهران بعد الاقرار بانت بتطليقتين بحكم  
الايلاثين



الابلائين كذا في المحيط \* ولو قال لها اذا دخلت الدار واذا كلمت فلانا واصلت الظهر واذا جاء رأس الشهر نانت طالق ثنتين ثم اقرت بالرق ثم وجد الشرط طلقت ثنتين وملك الزوج رجعتها لان الرجوع عن التعليق لا يصح فلا يمكنه التدارك وانما علق بشرط الرجعة فلو حرمت حرمة غليظة يتضرر بقولها وكذلك لو جعل امرها بيدها في تطليقتين او بيد اجنبي ثم اقرت بالرق لان التقويض لازم لا يقبل الرجوع فلا يمكنه التدارك كذا في النحرير شرح الجامع الكبير \* ولو عاق طلاقها ثنتين بفعلها فاقرت بالرق ثم فعلت ذلك طلقت ثنتين وام تحرم عليه ولو كان علق بفعل نفسه فنفل بعدما اقرت بالرق حرمت عليه قال في الكساب سواء كان فعلا له منه بدا ولا بد له منه مثل كلام الاب وصلوة الشهر وما شبه ذلك كذا في المحيط \* لو ان رجلا مجهول الاعل له اولاد وامهات اولاد ومديرون ومكاتبون فاقرب بالرق لرجل جاز ذلك في نفسه وماله ولا يصدق على اولاده وامهاتهم ومديريه ومكاتبه كذا في النحرير شرح الجامع الكبير \* في المنتقى عبد قال ارحل انا ابن امك وهذه امي امه لك ولدت في ملكك ولكنني حر ما ولدت الاخر فاقول قوله ولا يكون عبد له كذا في المحيط \* لو ان امرأة مجهول الحال في يدها ابن صغير من فجور فاقرت انها امه لفلان وان ابنها عبد له فهي مصدقة على نفسها وان كان الابن يعبر عن نفسه فقال انا حر كان القول قوله وكذلك رجل وامرأته مجهولان لهما ولد صغير اقر بالرق لرجل على نفسهما وانهما جاز وان قالان نحن مملوكان لفلان واننا هذا مملوك لفلان آخرو كذبهما مولاهما في الابن والابن عبد له معهما كذا في النحرير شرح الجامع الكبير \* رجال اعترق عبد له ثم اقر انه عبد فلان وصدقه فلان يصير رقيقا اذا لم يحكم القاضي بعقده بخلاف ما اذا اقر بعد ما قضى القاضي بعقده لا يصح ولو قال لاخر انا عبد لك فقال لا ثم قال بلى يكون عبد له كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ذواليد لرجل هو عبدك يا فلان فقال لا ثم قال بلى هو عبيدي وجاء بالبينة انه له لم تقبل بينته وكذلك لو اقر ان هذا العبد لفلان ثم جاء بالبينة انه له لم تقبل بينته كذا في المبسوط \* وسكوت العبد عند تصرف المولى فيه يظن ان كان تصرفا يشترك فيه الحر والمملوك كالاجارة والنكاح والخدمة لا يكون اقرارا بالرق وان كان تصرفا يختص به المملوك كالبيع والتسليم والهبة والرهن مع القبض ودفعه بالجناية فالتسكوت عن الرد عنده يكون اقرارا بالرق وسكوت العبد على سوم البيع لا يكون اقرارا بالرق اما اذا باعه ولم يسام وهو ساكت هل يكون اقرارا بالرق اختلفوا فيه قيل يكون اقرارا وقال

المتأخرون من اصحابنا لا يكون اقرارا بالرق هكذا في محيط السرخسي \* لو ان رجلا ادعى على امته انها امته وادعت الامة انه عبدها ولا يعرف اصلهما وليس واحد منهما في يد صاحبه وصدق كل واحد منهما صاحبه في دعواه معاذك باطل وان كان اقرارا حدهما قبل الآخر فالذي اقرارا خبرا مملوك الاول اذا صدقه ثانيا فان صدقه امثله في ذلك كان عبدا له وان لم يصدقه ولم يكذبه لم يكن واحد منهما مملوكا الا آخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* اذا قال اعتقني فهو اقرار بالرق وكذلك اذا قال اعتقني امس وكذلك قوله هل اعتقني اقرار بالرق كذا في المحيط \* قال محمد بن حريز لا يعرف له نسب وله ابن حر فاشترى المجهول عبدا واعتقه ثم اقرار بالرق لانسان وصدقه المقر له وجمد المعتق صح اقراره في حق نفسه حتى صار رقينا للمقر له ولا يصح اقراره في حق المعتق حتى لا يبطل عتقه فلموات المعتق وترك مالا فماله لمولى المعتق وهو المقر له ان لم يكن له عصبه فان كان للميت عصبه نحو الابن او الاخ او العم فهو لاحق بالميراث من المقر له وان لم يكن له بيت الا ابنة فلها النصف والباقي للمعتق بالولاء ثم يصير المقر له بانتراره ولو لم يمت المعتق لكنه جنى جنية يسعى فيها ولا يعقلها احد واختلف المشائخ رح انه يسعى في قيمته او في دية المتنول قال بعضهم في قيمته وقال بعضهم يسعى في الدية دل الصدر الشهيد رح وهو الاصح واليه مال الكرخي حكى عنه الجصاص كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* وان جنى عليه فهو كالجناية على المملوك كذا في محيط السرخسي \* ولو ان المقر له بالرق اعتق المقر ثم مات المعتق الاول فماله للمقر له وكذا لو كان للمقر ابن حر لان الاب اذا كان حيا لاحق بالابن في تركته معتقه فلموات المقر اولاد وترك ابنا حران مات المعتق الاول ولم يترك عصبه فميراثه لابن المقر لا للمقر وكذا لو كان له عصبه سوى الابن كان المال له كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب واصية الولد والعنف والكتابة والتدبير يصح اقرار الرجل بالولد بشرط ان يكون المقر له بحال يولد لمثله وان لا يكون المقر له ثابت النسب من غيره وان يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كان له عبارة صحيحة وبالولد اذا كان المقر يولد لمثله وان لا يكون المقر ثابت النسب من غيره وان يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كان له عبارة صحيحة وبالمراة اذا صدقته وكانت خالية عن زوج وعدة وان لا يكون تحت المقر اختها ولا اربع سواها ولمولى بان اقراران هذا العبد معتق او اقراران هذا معتق اذا صدقه المقر له وان لا يكون للمعتق



في الصورة الاولى وللمعتق في الصورة الثانية ولان ثامن الغير ولا يصح اقراره بماعداه ولا نفي الاخر والعم والخال ومن اشبههم وتفسير صحة الاقرار بمن ذكرنا اعتبار الاقرار فيما يلزم المقر والمقر له من الحقوق وفيما يلزم غيرهما حتى انه اذا اقر بالابن مثلاً فالابن المقر له يرث مع سائر ورثته المقر وان جحد سائر الورثة نسبه ويرث ايضا من اب المقر وهو جحد المقر له وان جحد الجد نسبه وتفسير عدم صحة الاقرار بمن ذكرنا عدم اعتبار اقراره فيما يلزم غير المقر والمقر له من الحقوق اما فيما يلزمها من الحقوق فان اقراره صحيح معتبر حتى ان من اقر مثلاً باخ وله ورثة سواه يجحدون اخوته فمات المقر لا يرثه الاخ مع سائر ورثته وكذلك لا يرث من اب المقر اذا كان الاب يجحد نسبه اما يستحق النفقة على المقر حال حيوته واقرار المرأة بصحة بثلاثة بالود والنزوح والمولى ولا يصح بالابن قال بعض مشائخنا راجع ما ذكر ان اقرار المرأة بالابن لا يصح محمول على ما اذا كان لها زوج معروف فاما اذا لم يكن لها زوج معروف فينبغي ان يصح اقرارها كذا في المحيط \* رجل ملك عبداً في صحته واقر في مرضه انه ابنه ومثله يولد لمثله واما له نسب معروف فهو ابنه ويعتق ويرثه ولا يسعى في شيء وان لم يكن له مال غيره وكان عليه دين محيط بقيمته وكذلك اذا ملك معه امه وقد ملكها في حالة الصحة لاسعاية على الام هذا اذا ملك العبد وحده او مع امه في حالة الصحة فان املك العبد في مرضه واقر بنفسه ثبت نسبه ايضا واعتق عليه كذا في الذخيرة \* فان لم يكن للمريض مال آخر يخرج العبد من ثلثه يجب عليه السعاية ثم في اي قدر يسعى ذكر ان على قول ابي حنيفة راجع يسعى في ثلثي قيمته وعندهما يسعى في حصة قيمته الا قدر ما يخصه من الميراث فان ذلك يطرح عنه وان كان للمريض مال يخرج العبد من ثلث ماله فعلى قوله ما يرث العبد منه ويسعى في قيمته الا قدر ما يصيبه من الميراث وعلى قول ابي حنيفة راجع يرث ولا يسعى في شيء من قيمته واما الجارية فاما تعتق بموته ولا سعاية عليها وان ملكها في حالة المرض عندهم هكذا في المحيط \* عبد صغير لا يعبر عن نفسه بين اثنين اشترياه فقال احدهما هو ابني وابنك او قال ابنك وابني او قال ابنا فان ذكر موصولا ثبت نسبه من المقر صدقه شريكه او كذبه وان فصل بان قال ابني وسكت ثم قال وابنك نفذ على المقر ولو قال وابنك وسكت ثم قال ابني فان صدقه شريكه ثبت نسبه من الشريك وان كذبه شريكه لم يثبت نسبه من الشريك وهل يثبت من المقر عند ابي حنيفة راجع لا يثبت وعندهما يثبت وان قال المقر له بعد مقالة المقر فيما اذا فصل هو ابني وابنك او قال ابنك وابني او ابنا يثبت نسبه منه لان

هذا صدق وافرار وان قال المقر له هو ابك دوني او ابك وسكت ثم قال ابني لم يثبت  
نسبه منه فلا يثبت من واحد منهما عند ابي حنيفة ر ح كذا في شرح الزيارات للعتابي \* وان كان  
كبيراً او صغيراً يعبر عن نفسه فان كان مقراً بالرق لهما فهو والذي لا يعبر عن نفسه سواء وان لم يقر  
بالرق لهما يرجع في ذلك الى قوله فان اقرانه ابن المقر فهو ابن المقر وان اقرانه ابن المقر له فهو  
ابن المقر له ان صدقه المقر له وان انكر نسبه منهما لم يثبت نسبه من واحد منهما كذا في المحيط \*  
جارية بين رجلين جاءت بولد فقال احدهما هو ابني وابني او ابك وابني او ابنا وان صدقه  
شريكه ثبت نسبه من المقر وصارت الجارية ام ولده تبعاً للنسب وبضمن نصف قيمتها للشريك  
موسراً كان او معسراً ولا يضمن قيمة الولد ونصف العتق بنصف العتق قصاص وان كذبه شريكه  
فالجواب كذا الا ان ههنا يجب للشريك على المستولد نصف العتق ولم يجب للمستولد على  
شريكه نصف العتق كذا في شرح الزيارات للعتابي \* رجلان اشتريا غلاماً من السوق وكان عبداً  
لرجل واحد عنده فقال احدهما لصاحبه هذا ابني وابني او قال هو ابك وابني او قال هو ابنا  
جميعاً قال صاحبه صدقت او قال كذبت وهو ابن المقر ولا يرجع فيه الى قول الغلام وان كان يعبر  
عن نفسه فبعد ذلك ان صدقه شريكه فلا ضمان عليه في الولد اصلاً وان كذبه كان حكم الولد كحكم  
عبد بين اثنين اعنته احدهما وان قال الشريك هو ابك دوني فعلى قول ابي حنيفة ر ح لا يضمن  
المقر لشريكه شيئاً ولكن يسعى المعتقد له في قيمته وعندهما يضمن المقر ان كان موسراً كذا في المحيط \* رجلان  
اشترى عبداً فادعاه احدهما ثم شهد على صاحبه انه كان اعنته قبل ان يدعيه وصدقه صاحبه سقط  
الضمان عن المقر بتصدق صاحبه كذا في شرح الزيارات للعتابي \* جارية بين رجلين ادعى احدهما  
انها ام ولده وقال شريكه كنت اعنتها قبل ان تقر بهذا وكذبه المقر فالجارية ام ولد للمقر وضمن  
المقر لشريكه بنصف قيمتها كذا في المحيط \* جارية بين رجلين ولدت في ملكهما فادعى احدهما  
الولد والآخرا لام معاً واقرانه كان اعنتها ثبت نسب الولد من مدعى الولد وامه ام ولد لان  
دعوة الولد دعوة الاستيلاء فيستند الى اول العلوق ودعوة الام دعوة تحرير فيقتصر على وقت  
الدعوة فكان السابق اولي ويضمن لشريكه نصف قيمتها وان زعم الشريك انه لا ضمان له حيث  
زعم انها بنته او معتنته ويضمن نصف عقرها لا قراره بالولي ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً بعلوقه حرام من  
الاصل



الاصل كذا في شرح الزيادات للعتابي \* استولد هائم اقرانها الفلان زوجها منه وصدقته فهي والغلام مملوك للمقر له ولا يلتفت الى تكذيب الغلام اذا بلغ وكذلك اذا لم يقل شيئا حتى ماتت فان كذبت الجارية لم يصدق ويقضى عليه بقيمتها للمقرنه ولا يقضى بالعقروا ان ماتت قبل التصديق والتكذيب صدق ويكون الابن عبد للمقر له ولو انكرت وماتت قبل الحكم بشيء لا يقضى بشيء حتى يكبر الغلام فاذا كبر فالقول له ولو كانت الام حية والغلام يعبر عن نفسه فصدقته وكذبه الغلام او على عكسه عتق الغلام والام ام ولد للمقر ويضمن قيمتها كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رح رجل له عبد ولعبد ابن ولا ابن عبد ابنان ولداني بطنين وكلهم يولد مثلهم لمثل المولى فقال المولى في صحته احدهم ولدي يؤمر بالبيان مادام خاف في ايهم بين يثبت نسبه منه وعتق ما بعده وان ماتت قبل البيان فالعبد يسعى في ثلثة ارباع قيمته وابنه في ثلثي قيمته وكل واحد من الاصغرين في ربع قيمته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* رجل له عبد ولعبد ابنان ولداني بطنين مختلفين ولكل ابن ابن فهم خمسة وكل واحد منهم يولد مثله للمولى فقال المولى في صحته احدهم هؤلاء ولدي ثم مات المولى قبل البيان فانه يعتق من الاول خمسة ويسعى في اربعة اخماسه واما الاوسطان يعتق من كل واحد منهما ربعة ويسعى في ثلثة ارباعه واما الاصغران فيعتق من كل واحد منهما ثلثاه كذا في المحيط \* ولو كان العبد سبعة بان كان لكل واحد من الاصغرين ابن فقال احدهم ولدي فعندهما وهو الاصح على قول ابي حنيفة رح يعتق من الاول سبعة ويسعى في ستة اسباع قيمته ويعتق من كل واحد من ابنيه سدسه ويسعى في خمسة اسداس قيمته ويعتق من كل واحد من ابني الابنين خمسة ويسعى في اربعة اخماسه ويعتق من كل واحد من الاصغرين خمسة اثمانه ويسعى في ثلثة اثمان قيمته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* عبد بين رجلين قال احدهما لصاحبه اعتقناه او قال اعتقته انا وانت او قال اعتقته انت وانا وصدقه صاحبه في ذلك كله حتى العبد عنهما وصار مولى لهما وان كذبه صاحبه عتق على المقر باقراره وصار كعبد مشترك بين اثنين اعتقه احدهما فيكون للشريك خيار ثلثة عند ابي حنيفة رح واما سبعة هدايتعين التمان ان كان المثر موسرا والسعاية ان كان معسرا وولاء نصيب المقر له وولاء نصيب سبعة بكمه قد فاف فان عاد الى التصديق رد ما اخذ من الضمان او السعاية ويثبت الولاء منه

(٢) هذا وجد في جميع الكتب الحاضرة عدد التصحيح والظاهر ان ما عند الصاحبين سقط من البين \*

كذافي المحيط \* اذا اقر الرجل انه اعتق عبده هذا امس وهو كاذب عتق في القضاء ولم يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذافي المبسوط \* ولو قال اعتقتك امس وقلت ان شاء الله لم يعتق وكذلك لو قال اعتقتك امس وانما اشتراه اليوم وكذلك قوله اعتقتك قبل ان اشتريتك كذافي الحاوي \* ولو قال اعتقتك ان دخلت الدار لم يعتق حتى يدخل ولو قال جعلت امرك في يدك في العتق امس فلم تعتق نفسك وقال العبد بل اعتقت نفسي لم يعتق كذافي محيط السرخسي \* لو قال اعتقتك على مال وقال العبد اعتقتني بغير مال فالقول قول العبد ولو قال اعتقتك على مال امس فلم تقبل فقال العبد بل قبلت او قال اعتقتني بغير شيء فالقول قول المولى كذافي المبسوط \* اقرانه اعتق عبده هذا لابل هذا اعتنا كذافي محيط السرخسي \* لو قال كاتبك ولم يسم مالا وقال العبد على خمسمائة فانه ينبغي في قول ابي حنيفة رح ان يصدق العبد ولا يصدق صدهما كذافي الحاوي \* ولو قال كاتبك امس على الف درهم فلم تقبل الكتابة وقال العبد بل قبلتها فالقول قول العبد ولو اقرانه كاتب عبده هذا على الف درهم لابل هذا وادعى كل واحد منهما الكتابة جاز ذلك كذافي المبسوط \* ولو اقرانه كاتب عبدا قبل ان يملكه او انه كاتبه امس وانما اشتراه اليوم لم يصح ولو اقرانه كاتبه امس وقال ان شاء الله فالقول قوله ولو قال استثبت الخيار لنفسي وقال المكاتب لم يكن فيه خيار فالكتابة جائزة ولا يصدق المولى على شرط الخيار وكذلك البيع في جميع هذه الوجوه كذافي الحاوي \* دبر جارية ثم اقرانها كانت مدبرة لا خرغصبتها منه لم يصدق على التجارية ويضمن قيمتها واستخدمها ووطئها قضاء وفي الديانة لا يفعل ان كان كما يقول وان قتلها اجنبي فعليه القود ولو قتلها المقر له فعليه القود قياسا ولا قود عليه استحسانا كذافي محيط السرخسي \* جارية بين رجلين قال احدهما لصاحبه دبرتها انا وانت او قال دبرتها انت وانا وقال دبرناها فان صدقه صاحبه في ذلك فهي مدبرة لهما وان كذبه صاحبه في ذلك صارت بمنزلة جارية بين رجلين دبرها احدهما والحكم ثمه ان عند ابي حنيفة رح للشريك خيارات خمسة ان شاء دبر نصيبه وان شاء ترك نصيبه على حاله وان شاء ضمن المقر المدبر ان كان موسرا وان شاء استسعى التجارية ان كان المدبر معسرا وان شاء اعتق نصيبه فان ضمن المقر كانت التجارية نصنهما مدبرة للمقر والنصف الآخر موقوف بخدم المقر يوم ما توفى يوما فان عاد الشريك الى تصديق المقر صارت مدبرة بينهما وورد على المقر ما اخذ من الضمان وان لم يرجع الى تصديقه حتى مات احدهما ولا مال له سوى التجارية فان مات المقر وصدقه التجارية



فبما قال سعت في ثلثي نصف قيمتها الورثة المقررون ما اذا كذبت الجارية المقر فيما قال سعت في ثلثي قيمتها في ظاهر الروايات وان مات المنكر فان صدقت الجارية المقر فيما اقر فانها تسعى للمقر في جميع قيمتها وان كذبت الجارية المقر فيما اقر فانها تسعى للمقر في نصف قيمتها وذلك قيمة حصته ولم تسع في غير ذلك واما اذا مات جميعا، احدهما قبل الآخر فان مات المقر اولاً ثم المنكر والجارية صدقت المقر فيما اقر فحكم المسئلة قبل موت المنكر ان يعتق ثلث النصف الذي هو حصته المقر ويلزمها السعاية في ثلثي ذلك النصف وان مات المنكر بعد ذلك وجب عليها السعاية في نصيب المنكر للمقر واذا وجبت السعاية في نصيب المنكر للمقر صار ذلك تركة للمقر واذا ادتركة للمقر واذا ازا دتركة للمقر ازا د الثلث فيسلم لها ثلث جميع الرقبة وتسعى في ثلثي جميع الرقبة وان كانت الجارية كذبت المقر فيما اقر فكذلك الجواب تسعى في ثلثي قيمتها وان مات المنكر اولاً ثم المقر والجارية صدقت المقر فيما اقر مشائخنا راجح ذكره وانه يلزمها السعاية في كل قيمتها وان كانت الجارية كذبت المقر فيما اقر فنقول ذكر محمد راجح هذه المسئلة قبل موت المقر ان يلزمها السعاية في نصيب المقر لا غير ولم يذكر حكمها بعد موت المقر ومشائخنا راجح ذكره وانه يلزمها السعاية في كل قيمتها لانه لزومها السعاية في كل القيمة قبل موت المقر فلا يتغير بموت المقر بعد ذلك هذا كله بيان مذهب ابي حنيفة راجح واما بيان مذهب ابي يوسف ومحمد راجح نصير كلهما مدبرة باقرار المقر فبعد ذلك ان صدق الشريك المقر فهي مدبرة بينهما ولا ضمان على المقر وان كذبه ضمن المقر نصف قيمتها للشريك موسراً كان او معسراً ويكون نصفها مدبرة للمقر والنصف الآخر موقوفاً الى ان يعود الشريك الى تصديق المقر وان عادت مدبرة بينهما وورد الشريك ما اخذ من المقر وان لم يعد حتى مات المقر سعت في ثلثي نصف قيمتها الورثة المقر ليس عليها غير ذلك للحال صدقت الجارية المقر او كذبت وباقى المسئلة بعد هذا على مذهبيهما على حسب ما بينا لابي حنيفة راجح كذا في المحيط \* الباب الثامن عشر في الافرار في البيع والشراء وفي الافرار بالعيب في المبيع لو قال الرجل بعنك عبدي هذا امس فلم تقبل فقال المشتري قد قبلت فالقول له وكذلك لو قال المشتري اشتريت منك هذا فلم تقبل فقال البائع بلى قد قبلت فالقول له لان البيع ينتظم بفعلهما جميعاً كذا في محيط السرخسي \* اذا اقر الرجل انه باع عبده هذا من فلان وقبض الثمن منه ولم يسمه فهو جائز ولو سمي واقرا انه قبضه كان هذا اجوزاً ولو سمي ثمنا وقال لم اقبضه وقال المشتري قد قبضته فالقول قول البائع مع يمينه والبيئة على المشتري كذا

في المبسوط \* اقترانه باع دارا منه ولم بسمهائهم جمده فالأقرار باطل وكذا ان سمي المبيع ولم بسم ثمنان حدد الدار وسمى الثمن يلزمه وان جمده ذلك البائع ولا يعرف الشهر والحدود بعد ان تقوم البينة على معرفة الحدود كذا في محيط السرخسي \* لو اقترانه باع عبده من فلان ولم بسم العبد ثم جمده في هذا الاقرار باطل وكذلك ان اقترانه باع عبده من فلان غير ان الشهود لم يعرفوه بعينه كذا في المبسوط \* لو اقترانه باع عبده منه ولم بسم الثمن فقال المشتري اشتريته منك بخمسائة فجمده البائع ان يكون باعه بشيء حلف البائع على دعوى المشتري ولا يلزمه البيع بالأقرار الاول وكذلك لو كان المشتري بدله بالأقرار على هذا الوجه كذا في المحيط \* اذا اقترانه باع هذا العبد من فلان بالف درهم فقال فلان ما اشتريته منك بشيء ثم قال بلى قد ابتعته منك بالف درهم وقال البائع ما بعته فالقول قول المشتري وله ان يأخذه بالثمن ولو كان حين جمده المشتري الشراء قال البائع صدقت لم تشتره ثم قال المشتري بعد ذلك قد اشتريته لم يلزمه البيع ولم تقبل منه بينة على ذلك الا ان يصدق البائع على ما يدعي من الشراء بعد ذلك فحينئذ تصادفهما على الشراء بمنزلة البيع المستقبل كذا في المبسوط \* اقترانه باع هذا العبد من فلان لابل من فلان فهو باطل ويحلفه كل واحد منهما ان ادعاه بثمان مسمى كذا في محيط السرخسي \* ولو اقران هذا العبد الذي في يديه عبد لفلان اشتريته منك بالف درهم ونقدته الثمن ثم قال بعد ذلك اشتريته من فلان الآخر بخمسمائة درهم ونقدته الثمن فان اقام البينة على ذلك كله فهو جائز وعليه الثمن الاول والثمن الآخر هذا اذا اقام البينة على البيعين فقط دون نقد الثمنين فاما اذا اقام البينة على نقد الثمنين فلا شيء عليه لواحد منهما واذا لم يقم بينة على ذلك فالعبد الاول ان جمده البيع وان صدقه الثاني في ذلك فله الثمن خمسمائة وان جمده البيع ضمن له المقر قيمة العبد كذا في المبسوط في باب اقرار رجل في نصيبه \* ولو اقام البينة على الاول ولم يقم على الآخر وصدقه الآخر بالبيع كان الجواب فيه كالجواب فيما لو ثبت البيعان جميعا بالبينة كذا في المحيط \* لو اقترانه باع منه بالف درهم وقال المشتري اشتريته بخمسمائة وقد خرج نصف العبد من ملك المشتري فعلى قول ابي حنيفة رح القول قول المشتري سواء رضي البائع باسترداد ما بقي او لم يرغز وعلى قول ابي يوسف رح القول في الثمن قول المشتري مع يمينه الا ان يرضى البائع ان يأخذ ما بقي منه ويتبع المشتري بحصة ما خرج من ملكه



من ملكه على قول المشتري فحينئذ يجري التحالف واما على قول محمد رح يتحالفان ويتراذان  
قيمة العبد الا ان يشاء البائع ان يأخذ ما بقي من العبد وقيمة ما استهلك المشتري كذا في المبسوط \*  
في المنتقى رجل اشترى جارية وقبضها ثم اقر المشتري انها لهذا المدعي وصدقه البائع فاراد  
لمشتري ان يرجع عليه بالثمن فقال البائع انما كانت للمدعي لانك وهبتها له كان القول قراه  
كذا في محيط السر خسي \* قال محمد رح رجل اشترى من رجل جارية بيعا فاسدا وقبضها  
المشتري فحضر البائع يريد استردادها فقال المشتري وهبتها من فلان وقبضها ثم اودعها  
عندي وانكر البائع لم يقبل قوله وللبيع ان يأخذها فان اقام المشتري بينة على ما ادعى  
لا تقبل ولو علم القاضي بما ادعاه المشتري او صدقه البائع او اقام البينة على اقرار البائع او حلفه  
المشتري فنكل اندفعت الخصومة عنه وبغرم قيمتها للبائع ولو اقام يقم البينة على ما ذكرنا واستردّها  
البائع ثم حضر الغائب وانكر ما ادعاه المشتري سلمت الجارية للبائع وان اقر بما قال المشتري اذن  
الجارية من البائع وبغرم المشتري قيمتها ولو قال المشتري وهبتها لفلان وقبضها ثم اودعنيها ثم  
اعتقها اودبرها واستوادها فمحمد البائع ذلك فلا سبيل له عليها وياخذ قيمتها وتكون موقوفه الولاء  
ونصير مدبرة موقوفة او ام ولد موقوفة تعتق بموت الموهوب له فان حضر وصدق المشتري في ذلك كله اخذ  
الجارية وكانت مدبرة او ام ولد له كما قال المشتري وان حضر وادعى الهبة وانكر الاعتاق وغيرها  
فهي امه وله ان يأخذها من المشتري ولو قال المشتري ان الموهوب له كاتبها وكذبه البائع كان له  
ان يأخذها وتكون في يده حتى يحضر الموهوب له فان حضر وكذب المشتري في ذلك كله سلمت  
الجارية للبائع الا اذا قامت الجارية البينة انه قد كان باعها وان المشتري كاتبها فحينئذ يقضى بكتابتها  
وان صدقه في الهبة وكذبه بالكتابة اخذها وكانت امه له وان صدقه في ذلك كله اخذها من البائع  
وكانت كما قال المشتري وبغرم قيمتها فان كان البائع حين ردت عليه باعها اودبرها واعتقها  
كان ذلك باطلا اذا صدق الغائب المشتري في البيع او الهبة وينفذ فيما اذا كذب كذا في التحرير شرح  
الجامع الكبير \* الوكيل بالبيع اذا اقر بالبيع صح اقراره في حق الموكل سواء كان الثمن قائما او هالكا  
ولو اقر الموكل ان الوكيل باعه من فلان بالف وصدقه فلان في ذلك والوكيل يجحد قال العبد فلان  
بالف والعهد على الموكل دون الوكيل كذا في المحيط \* اذ ادفع رجل الى رجل عبدا وامره  
ان يبيعه ثم مات الامر فاقرا الوكيل انه باعه بالف درهم وقبضه فان كان العبد قائما لم يصدق الوكيل

وان كان مستهلكا صدق كذا في المبسوط \* العبد لرجل اجنبي فاستهلك المشتري العبد فقال رب العبد للمائع اذا امرتك بالبيع فلي الثمن وقال الوكيل لم تأمرني ولي الثمن ولك القيمة فالقول لرب العبد وكذلك ان كان العبد قائما كذا في محيط السرخسي \* ولو لم يأمره بذلك ولكنه اجاز البيع وان كان العبد قائما بعينه حاز وان كان مستهلكا لم يجز وان قطع يده ثم اجاز البيع فالارش للمشتري وان لم يجز له مع الارش لرب العبد كذا في المبسوط \* فان اقر رب العبد انه اجاز البيع بعد ما وقع بيوم وانكر المشتري فالقول اقر العبد ولا يمين عليه وان كان العبد ميتا فالقول للمشتري مع يمينه كذا في محيط السرخسي \* رجل وكل رجلا ببيع جارية له فسلمها اليه ثم جاء الموكل يريد اسراده فقال الوكيل قد بعتهما من فلان بالف درهم وقبضها وقبضت الثمن وهو هذا ثم اودعنيها وكذبته الموكل لم يقبل قوله وردت على الموكل ولا تقبل بينة الوكيل على ما ادعى فان حضر المقر له وانكر سلمت الجارية للموكل وان ادعى ما اقر به الوكيل اخذ الجارية من الموكل وبأخذ الموكل الثمن من الوكيل ان كان قائما في يده وان هلك في يده لاضمان عليه وان لم يقر الوكيل بقبض الثمن فالقول قوله ويدفع المقر له الثمن وبأخذ الجارية وكذلك الجارية المأمورة اذا اشترها مسلم بالف واخرجها الى دار الاسلام فجاء المالك القديم ليأخذها من المشتري بالثمن فقال وهبتها من فلان وقبضها مني ثم اودعنيها وغاب لم يقبل قوله ويقضى بها للمالك القديم ولا تقبل بينة المشتري على ما ادعى وان حضر المقر له وانكر ذلك سلمت الجارية للموالي القديم بالثمن وان ادعى ما اقر به المشتري اخذ الجارية من الموالي القديم واخذ الموالي منه بالقيمة ورد المشتري الثمن على المالك القديم وعلى هذا لو وهب من رجل شيئا وسلمه اليه ثم اراد الرجوع فقال الموهاب له وهبته من فلان وسلمته اليه ثم اودعني يومر بالتسليم اليه فان كذبه فيما ادعى فالرجوع ماض فان صدقه يومر الوهاب بالتسليم اليه وكذا لو ادعى انه اخوه او موضه او غيره مما يمنع الرجوع كان له ان يرجع كذا في التحرير شرح الجاهع الكبير \* لو امر رجل بشراء عبد بعينه فاقرا الوكيل انه قد اشتراه بالف درهم وادعى ذاك البائع وجحده الآمر فالقول قول الوكيل ولو امره بشراء عبد بغير عينه وسمى جنسه وصفته وثبته واقر الوكيل انه قد اشترى هذا العبد بالثمن الذي سماه له وجحده الآمر فان ابا حنيفة رخص قال ان كان دفع الآمر الثمن الى الوكيل فهو صدق وان لم يكن دفع الثمن اليه لم يصدق وقال اذا كان العبد قائما بعينه وكان مثله يشتري بذلك الثمن فالقول قول الوكيل



ولو كان الآمر قد مات ثم اقر الوكيل بشراء هذا العبد فان كان العبد في يده بعينه او في يد البائع او كان الآمر يدفع الثمن اليه لم يصدق الوكيل في قول ابي حنيفة ر ح على الآمر ويلزم البيع الوكيل ويحلف الورثة على علمهم وان كان قد استهلك البائع الثمن فالقول قول الوكيل ويلزم بيع المبيت كذا في الحاوي \* قال محمد ر ح رجل امر رجلا ان يشتري له جارية فلان بالف درهم فقال نعم فاشترها قبضها ولم يقبضها حتى قال اشتريتها بالف وخمس مائة وصرت مخالفا للجارية لي وقال الآمر اشتريتها بالف والجارية ملكي وصدق البائع الآمر فالقول قول البائع والآمر ان لم يقبض الثمن فيعطى الآمر الف درهم الى البائع ويأخذ الجارية فان اراد المشتري ان يحلف البائع على ما ادعى ليس له ذلك وان اراد ان يحلف الآمر له ذلك فان حلف اخذ الجارية واعطى البائع الثمن والعهد بينه وبين البائع ولا يرجع بشيء من العهدة على المأمور وان نكل صارت الجارية للمشتري ويرد المشتري الى البائع الف درهم ويأخذ الجارية فان رجع البائع الى تصديقه اخذ خمس مائة ولم يذكر في الكتاب ان البائع لو اراد ان يطالب الآمر بالف درهم هل له ذلك ام لا حكى الجصاص عن الكرخي والقاضي الامام ابو الهيثم عن القضاة ر ح انه له ذلك وهو بالخيار ان شاء طالب المشتري بذلك وان شاء طالب الآمر وقال عامه المشائخ ليس له ذلك وكذا لو قال المشتري اشتريتها بمائة دينار والمسئلة بحالها كان الجواب في هذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء الا في فصل واحد وهو ان في الاولى اذا اخذ الآمر الجارية وادى الف الى البائع ثم استخلفه المشتري ونكل يأخذ المشتري الجارية من الآمر مجانا بغير شيء في القياس وفي الاستحسان يأخذها بما دى من الف وكان الآمر حق حبسها عن المشتري الى ان يؤدي اليه الف وفي هذه المسئلة يأخذها مجانا بغير شيء قياسا واستحسانا هذا اذا اقر بالشراء اما اذا انكر الشراء اصلا فقال الآمر اشتريتها بالف وصدقه البائع كان القول قول البائع والعهدة على الآمر ولو قال البائع انما استخلف المشتري بالله ما اشتري للآمر له ذلك فان حلف فلا شيء عليه وان نكل لزمته العهدة فيؤدي الثمن ويرجع فيه على الآمر ويرجع عليه قبل الاداء وان كان قد اقر انه لاحق له قبل الآمر حين انكر الشراء ذكر في هذه المسئلة استخلاف البائع للمشتري ولم يذكر في مسئلتي الخلاف بالكثرة والخلاف بتغاير الجنس من مشائخنا ر ح من قال لا يستخلف ثم هو منهم من قال هناك ايضا يستخلف اذا حلف الآمر بالله ما علم انه اشترى بالف وخمس مائة او بمائة دينار ولو كان البائع

في هذه الوجوه قبض الثمن الغائم قال كان الثمن الفا ومائة دينار لا يلتفت الى قوله فبطل قوله بقي الخلاف بين الامر والمأمور المأمور يدعي انه اشترى لنفسه والامر يدعي انه اشترى له فكان القول قول المأمور مع يمينه فان حلف ثبت الشراء لنفسه وان نكل ثبت الشراء للمأمور هذا اذا صدق الامر وان صدق المأمور وقد سمى الامر الثمن او لم يسم فاشترى فقال اشتريت بالف وقال الامر اشتريت بخمس مائة وصدق البائع المأمور فالقول قول المأمور مع يمينه كذا في التحريم شرح الجامع الكبير \*  
 اذا اقر البائع انه باع هذا العبد من هذا وبه هذا العيب وادعى ان المشتري ابرأه منه فعليه البيئته فان لم يكن له بيئة استخلف المشتري ما ابرأه وما عرض على بيع منذرأه ولا رضي به والاخرج من ملكه وان حلف رده عليه وان ادعى المشتري اندا اشتراه وبه هذا العيب وهو عيب يحدث مثله وجمد البائع ذلك واقر انه باعه وبه عيب لم يسمه لم يلزمه بهذا الاقرار شيء كذا في الحاوي \* واذا اقر البائع بالمشتري عيبا بترحم زواله بحيث لا يبقى له اثر بان اقر انه باع هذا العبد وبه قرحة وام يسمها وام بعينها ثم جاء المشتري بالعبد وبه قرحة واراد ان يرد وقال هي تلك القرحة التي اقررت بها وقال البائع التي اقررت بها قد زالت وهذه قرحة اخرى حدثت في يدك فالقول قول البائع مع يمينه وعلى المشتري البيئته والقول قوله وكذلك ان سمى البائع نوعا من العيوب صدق انه قد ذهب وهذا غيره اذا كان صايبا او يذهب كذا في المبسوط \* فلا يكون للمشتري حق الرد الا بيئته بقيدها ان هذا العيب عين ذلك العيب او يكون بين اقرار البائع وبين المذازمة مدة لا يتوهم زوال القرحة باثرها في تلك المدة ولا قرحة بالجارية الا هذه فحينئذ كان القول قول المشتري وله ان يرد بالعيب على البائع كذا في المحيط \* اقر البائع انه باع وبه خرق فجاء المشتري بخرق فقال البائع ليس هذا ذلك لا يصدق ولو قال زاد وكان صغيرا صدق ولو كان به خرق غير ذلك فقال البائع بعنك وهذا به ولم يكن الاخر به فالقول قول البائع مع يمينه كذا في محيط السرخسي \* وان كان البائع اثنين وافرادا معا بعيب وسماه وجده الاخر كان للمشتري ان يرد على المقردون الاخران كان البائع واحد او اثنان شريكا متفاوضا فجمد البائع العيب واقربه شريكه كان للمشتري ان يرد كذا في المبسوط \* وله الخيار ان شاء رد على الشريك المقرب للعيب وان شاء رد على البائع كذا في المحيط \* وان كان الشريك شريك عنان لم يكن للمشتري ان يرد باقراره وكذلك المصارب



المضارب اذا باع خادما من المضاربة فاقر رب المال فيها بعيب لم يكن للمشتري ان يرد ما على المضارب بذلك وكذلك لو كان رب المال وهو الذي باع فاقر المضارب بالعيب وكذلك الوكيل اذا باع واقر الموكل بالعيب لم يلزم الوكيل ولا الامر من ذلك شيء ولو اقر الوكيل بالعيب وجحد الامر كان للمشتري ان يرد على الوكيل ولكن في حقه دون الامر الا ان يكون صيلا لا يحدث مثله فحينئذ يرد على الامر لا باقرار الوكيل ولكن يتقنا ان العيب كان موجودا عند الامر وان كان العيب يحدث مثله فان اقام الوكيل البينة على انه كان عند الامر رده عليه وان لم يكن له بينة استخلف الامر على دعواه فان نكل رده عليه وان حلف فهو لازم للوكيل وفي شريكي العنان او اقر البائع منهما بالعيب وجحد شريكه رده عليه ولزمهما جميعا وكذلك المضارب اذا اقر بالعيب لزمه وازم رب المال كذا في المبسوط \* وان رجلا اشترى من رجل سلعة وباعها من غيره فطعن فيها المشتري الاخر بعيب ورد ما على المشتري الاول ان يرد ما بغير قضاء لا يكون للمشتري الاول ان يخاصم بائعه في ذلك العيب وان رده بقضاء قاض فهذا على وجوه ثلثة الاول اذا رده باقراره بالعيب بان اقر بهذا العيب ثم ابى القبول وقضى القاضي عليه بالرد وانه على وجهين ان لم يسبق منه جحود هذا العيب نصا قبل الاقرار بالعيب بان لم يتل قبل الاقرار بالعيب بعنها وما بها هذا العيب كان له ان يخاصم بائعه ويرد عليه اذا اقام البينة ان هذا العيب كان عنده وقت الشراء وان سبق منه جحود هذا العيب نصا قبل الاقرار بهذا العيب لا يكون له ان يخاصم بائعه الوجه الثاني اذا رده عليه بنكوله وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحود هذا العيب نصا بان سكت حالة الدعوى ولم يتل شيئا فعرض عليه اليمين فابى فرد عليه بالبينة كان له ان يخاصم بائعه وان سبق منه الجحود لا يكون له ان يخاصم بائعه الوجه الثالث اذا رده عليه بالبينة وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحود هذا العيب نصا بان سكت حتى قامت عليه البينة كان له ان يخاصم بائعه وان سبق منه جحود هذا العيب نصا فهذا على وجهين ان اقام المشتري الاخر بينة ان البائع الثاني باعها وبها هذا العيب لم تكن له مخاصمة بائعه وان اقام بينة ان هذا العيب كان بها يوم باعها البائع الاول كان له مخاصمة بائعه هكذا ذكر في بعض الروايات قيل هو قول ابي يوسف ر ح وذكر في بعض الروايات ليس له مخاصمة قيل هو قول محمد ر ح كذا في المحيط في الفصل الثامن والعشرين في اقرار الوكيل والوصي بالقبض \* اذا باع دارا ثم اقر انه باعها وفيها هذا العيب كصدع في حائط يخاف

عنه او كسري جذع او في باب ردت عليه بذلك وكذلك لو باع ارضا فيها انخل فاقرب عيب ينقص الثمن في نخله او شجرة وكذلك الثياب والعروض والحيوان يقر البائع بعيب ينقص الثمن لو اقرانه باعه اقطع اليد فجاء به المشتري وهو اقطع اليد بن لم يكن له ان يردده ولكنه يرجع بتقصان العيب في يد واحدة واذا كان للعبد اصبع زائدة فللمشتري ان يردده بها ان اقر به البائع او انكر الا ان يثبت البائع سببا مانعا من الرد وبسنوي في هذه المواضع في الخصومة في العيب حضرة العبد وغيبته اذا كان البائع مقرا بوجود العيب به في الحال كذا في المبسوط \* قال محمد رحمه الله اذا قال للجارية يا سارقة او يا آبقة او يا زانية او يا مجنونة ثم باعها فوجد المشتري بها هذه العيوب فاراد ان يرد العيب فقال البائع حدث عدك فالقول قوله فان اقام المشتري البينة على ما كان من قول البائع لا يقبل ذلك وليس له ان يرد ها وكذا لو اقام البينة انه قال لا يقبل البيع هذه الخبيثة او هذه السارقة او هذه المجنونة فعلت كذا وكذا كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \* ولو قال هذه السارقة وسكت كان اقرارا كذا في محيط السرخسي \*  
ولو شهدوا انه قال هذه السارقة او هذه الزانية او هذه الآبقة او هذه المجنونة ولم يقر بالنعى او هذه سارقة او هذه آبنة او هذه زانية او هذه مجنونة فللمشتري ان يرد بهذه الشهادة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير \*  
ولو قال لامرأته يا طالق او لامنه يا حرة او قال هذه الطالقة او هذه الحرة فعلت كذا يكون ايتاها واقرارا وان كان متروكا بالنعى او على وجه النداء كذا في محيط السرخسي \* الباب التاسع عشر  
في اقرار المصارب والشريك اقرار المصارب بدين في المضاربة جائز على رب المال اذا كان مال المضاربة في يده ولا يجوز ان لم يكن مال المضاربة في يده ويجوز اقرار المصارب بالدين على رب المال اذا كان مال المضاربة في يده لمن لا تقبل شهادته له بالاجماع ويجوز اقرار احد شريكي العنان لمن لا تقبل شهادته له بالاجماع بدين وجب بسبب تجارة دخلت تحت شركتهما بالاجماع ويلزمه دون صاحبه واقرار احد المتفاوضين لمن لا تقبل شهادته له لا يصح عندنا في حنفية رحمه الله الا في حق شريكه ولا في حق نفسه كذا في المحيط \* واذا كان مع الرجل الف درهم مضاربة فاقرب فيها بدين وحسب رب المال جازا قراره فيها وكذلك ان اقر فيها باجرا جيرا وداية او حانوت فان كان قد دفعها الى رب المال فقال هذا من رأس مالك بما قبضته ثم اقر بعد ذلك ببعض ما ذكرنا لم يصدق كذا في الحاوي \* اذا اقر الرجل قتال هذه الالف مضاربة عنده لفلان بالنصف ثم قال بعد ذلك هي مضاربة لفلان الآخر بالنصف وادعاها كل واحد من الرجلين انها له مضاربة بالنصف ثم عمل المصارب وربح فيها فعلى قول ابي يوسف رحمه



يدفع الى الاول الف درهم ونصف الربح ويضمن الثاني الف درهم ولا ربح له وعلى قول محمد ربح  
يضمن لكل واحد منهما الف درهم ولا ربح لواحد منهما بل يكون الربح للعامل ويتصدق بها كذا  
في المحيط \* اذا اقر المضارب ان هذا المال مضاربة لفلان وفلان وصداقة ثم قال بعد ذلك منصوباً  
لاحد هما الثلثان وللآخر الثلث لم يصدق وهو بينهما نصفان كذا في المبسوط \* عبد في يده فقال  
هو مضاربة لفلان معي بالنصف ثم باعه بالفين وقال كان رأس المال الفاق قال رب العبد دفعت  
اليك العبد بعينه مضاربة فالمضاربة فاسدة ولك اجر المثل والثلثين كله لي فالتقول لرب العبد كذا  
في محيط السرخسي \* ولو اقر المضارب ان بمال في ايديهما انه مضاربة لفلان وصداقة في ذلك ثم اقر  
رب المال لاحدهما بنصف الربح ولا خير بربعه فالتقول قوله كذا في المبسوط \* اقر بمضاربة لرجل  
ولم يسمها فالتقول له فيما سمي ولو رثته ان مات كذا في محيط السرخسي \* لو اقر المضارب بربح  
الف درهم في المال ثم قال غلطت انما هي خمسمائة درهم لم يصدق وهو ضامن لما اقر به من المال  
وان بقي في يده شيء من المال فقال هذا ربحي وقد دفعت رأس المال الي رب المال وكذبه رب المال  
فالتقول قول رب المال ولكن يحلف رب المال بدعوى المضارب فان حلف يأخذ ما في يده بحساب  
رأس ماله كذا في المبسوط \* اقر رب المال بعين فيما باعه المضارب ليس للمشتري ردة على  
المضارب وان اقر البائع انهما كذا في محيط السرخسي \* اذا قال الرجل فلان شريكي مفاوضة  
فقال فلان نعم او اجل او قال صدق او قال هو كما قال او قال هو صادق فهذا كله سواء وهما شريكان في كل  
ماله بعين او دين او رقيق او عتار او غير ذلك مما في يد كل واحد منهما وكان ما في يد كل واحد  
منهما بينهما نصفان الا طعام مثل كل واحد منهما وكسوته وكسوة اهله فان ذلك لمن في يده استحساناً  
وكذلك ام ولد احدهما او مدبرته فاما اذا كان لاحدهما مكاتب قد كاتبه قبل اقراره فما عليه من بدل  
الكتابة يكون بينهما وكذلك لو قال هو مفاوضي في الشركة وانا مفاوضة في الشركة كذا في المبسوط \*  
اذا اقر احد المتفاوضين بمادخل في تحت المفاوضة فهو جائز عليه وعلى شريكه صدقة شريكه  
في ذلك او كذبه والافرار بمطلق الدين داخل تحت المفاوضة فان اقر احد المتفاوضين بدين  
في الشركة وقال شريكه هذا واجب عليك قبل المفاوضة وانه عليك خاصة وقال المقر لا بل بعد المفاوضة  
فالتقول قول المقر مع يمينه واذا اقر احد شريكي العنان بدين دخل تحت تجارتها لا يصح علي  
شريكه اذا كذبه الشريك فيه فان اقر بدين تولي مباشرة سببه بنفسه يؤخذ بجميع ذلك ولا يرجع

على شريكه بشيء وان اقربدين ثوبا مباشرة سببه يؤخذ بنصف ما اقربه ولا يؤخذ شريكه بشيء  
وان اقربدين ثوبا شريكه مباشرة سببه بنفسه لا يلزمه شيء هكذا في المحيط \* اقرار شريك العنان  
على شريكه في بيع او شري شيء قائم وعينه جائز وله على شريكه حصته وان اقرب شراء شيء  
مستهلك يكون ثمنه ديناه عليه دون شريكه كذا في محيط السرخسي \* لو اقر احد المتفاوضين  
بكفالة في صحته او مرضه يؤخذ به شريكه وهذا اذا كانت الكفالة بامر المكفول عنه فاما اذا كفل بغير  
امره فانه يلزمه خاصة في قول الكل وهو الصحيح ولو اقر الصحيح والمتفاوضين بكفالة في صحته  
بدون لوازم شريكه المريض ان لم الصحيح كله دون المريض كذا في خزائن المفتين \* اذا اقر احد  
المتفاوضين انه كفل عن صاحبه بمهر او نفقة زوجته او جنابة لزمه ولزم صاحبه ايضا في قول  
ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يلزمه ولا يلزم صاحبه كذا في المبسوط \* اذا كان الرجلان  
متفاوضين فاقرا احدهما بشركة رجل آخر معهما وانكر الآخر ذكر في الكتاب ان افراة جائز عليهما  
وما في ايديهما يصير مشتركا بينهما وبين الثالث شركة ملك ولا يثبت بينهما شركة مفاوضة ولا شركة عنان  
ولو قال فلان شريكنا شركة عنان او قال شركة مفاوضة وكذبه صاحبه فان الثالث يصير شريكا شركة عنان  
لا شريكا شركة مفاوضة كذا في المحيط \* اذا اقر الرجل لآخر بالشركة مفاوضة وانكر الآخر ذلك فلا شيء  
لواحد منهما فيما في يدي صاحبه وان قال الآخر اننا شريكك فيما في يدك غير مفاوضة ولست شريكك  
فيما في يدي كان التول قوله بعد ان يحلف كذا في الحاوي \* ولو اقر البحر لعبد ما دون انه شريكه  
مفاوضة او اقربه لم كاتب فصدقه في ذلك لم يثبت المفاوضة بينهما ولكن ما في ايديهما يكون بينهما  
نصفين ولا يجوز اقرار واحد منهما على صاحبه بدین ولا ودية وعلى هذا لو اقر اصبي تاجر بالمفاوضة  
او اقر اصبي تاجر فما في ايديهما بينهما ولكن لا يثبت المفاوضة بينهما كذا في المبسوط \* اقر اصبي  
لا يتكلم بشركة المفاوضة وصدقه ابوه فما في يد الرجل بينهما نصفين ولا يكونان متفاوضين ولم يصر  
ما في يد اصبي مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي \* واذا اقر الذمي لمسلم بالمفاوضة والمسلم  
لذمي بهاتفي قول ابي حنيفة ومحمد رح لا يكونان متفاوضين ولكن ما في ايديهما يكون بينهما  
نصفين هكذا في المبسوط \* اذا قال فلان شريكك ولم يزد على هذا يرجع في البيان اليه واي شيء بين  
كان مصدق فيه بعد ان يكون شيئا يثبت فيه الشركة كذا في المحيط \* قال انت شريكك في التجارات



فما في ايديهما من منافع التجارات بينهما وكذلك الدراهم والدنانير ولا يدخل المسكن والخدام والكسوة والطعام كذا في محيط السرخسي \* ان قال انا شريك فلان في كل قليل وكثير وصدقه فلان في ذلك صار ما في يد كل واحد منهما وقت الاقرار من مال التجارة مشتركا بينهما فما عرف وجوده في يد كل واحد منهما وقت الاقرار وعرف انه مال التجارة كالذهب والفضة يكون بينهما لا يرجع في بيان ذلك الى احد وما عرف انه ليس من مال التجارة نحو المسكن وما اشبه ذلك من الاموال التي هي مشغولة بالحاجة الاصلية لا يكون للتجارة وان علم وجوده في يد كل واحد منهما وقت الاقرار وما عدا الذهب والفضة مما لا يكون مشغولا بالحاجة الاصلية فان القول في انه للتجارة او ليس للتجارة قول من في يده كذا في المحيط \* قال هو شريكي فيما في هذه الحانوت ثم قال ادخلت العدل الزطي بعد الاقرار لا يصدق وهو على الشركة وفي رواية يقبل قوله ومن اصحابنا من وافق بين الروايتين فقال ان كان الحانوت مغلقا يوم الاقرار الى يوم الفتح لا يقبل قوله ولا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي \* ولو اقر فقال فلان شريكي فيما في هذه الحانوت فان جميع ما في الحانوت يعتبر مشتركا بينهما وان تنازعا في منافع فقال ادخلت هذا في الحانوت بعد الاقرار وقال المقر له لا بل كان موجودا وقت الاقرار اختلفت الروايات في هذا الفصل ذكر في رواية ابي سليمان وقال القول قول المقر له ويكون بينهما وذكر في رواية ابي حفص القول قول المقر وبكون له خاصة وانفقت الروايات كلها فيما اذا قال فلان شريكي فيما في يدي من مال التجارة ثم ادعى المقر في بعض ما في يده انه لم يكن موجودا وقت الاقرار في يده انما اصابه بعد الاقرار وقال الآخر بل كان موجودا في يدك وقت الاقرار ان القول قول المقر كذا في المحيط \* لو قال فلان شريكي في الطحن وفي يد المقر حن وابل ومنافع الطحانيين فادعى المقر له الشركة في ذلك كله فالقول قول المقر وكذلك كل عامل في يده حانوت وفيه منافع فافترانه شريك لفلان في عمل كذا فهما شريكان في العمل دون المنافع ولو قال هو شريكي في هذه الحانوت في عمل كذا فكل شيء في ذلك الحانوت من عمل او منافع ذلك العمل فهو بينهما ولو كان الحانوت وما فيه في ايديهما فقال احدهما فلان شريكي في عمل كذا فما المنافع فهو لي وقال الآخر بل المنافع بينهما فهو بينهما كذا في المبسوط \* قال فلان شريكي في كل ما اشتريت من زطي وفي يده عدلان ثم قل اشتريت احدهما وورثت الآخر فالقول له كذا في محيط السرخسي \* ولو قال هو شريكي في كل زطي صندي للتجارة ثم قال اشتريت احدهما من خاص مالي لغير التجارة

فالقول قوله ولو افرا انهما في يده للتجارة ثم قال هذا من خاصه مالي لم يصدق كذا في المبسوط \*  
ولو قال هو شريك في كل زطي قدم لي من الاهواز امس ثم افرا ان عدلين قد ما وقال احد هيا بضاعة  
فكلهما على الشركة ولا يصح اقراره الا في نصيبه يدفع نصيبه الى المقر له بالبضاعة ويضمن له نصف قيمة هذا  
العدل اذا دفع النصف الى شريكه بغير قضاء كذا في محيط السرخسي \* واذا قال فلان شريك في هذا  
الدين الذي على فلان فقال المقر له انت اذنته بغير اذني ولم تكن بيني وبينك شركة فان كان المقر  
هو الذي باع المبيع فهو ضامن نصف قيمة المتاع وان قال له في ذكر الحق انه باعه المتاع فقال لم ابعه  
انا ولكن بعاه جميعا وكتب الصك باسمي فalcول قوله فان اراد المقر له ان يضمن الذي عليه الصك  
نصف قيمة المتاع وقال قبضت متاعي بغير اذني وقال الذي عليه الصك ما اشتريت منك شيئا  
وانما باعني المتاع الذي الصك باسمه فلا ضمان عليه ولكن المال الذي في الصك بينهما وحق  
المطالبة لمن باسمه الصك كذا في المبسوط \* قال فلان شريك في كل تجارة وصدقه الآخر ثم مات  
احدهما من مال فقال ورثته هذا مال استفادة لا من الشركة فalcول لهم وان افروا انه كان في يده  
يوم افرو فهو من الشركة كذا في محيط السرخسي \* وان كان للميت صك باسمه على رجل بمال  
تاريخه قبل الافرار بالشركة فهو من الشركة بينهما وان كان تاريخ الصك بعد الافرار بالشركة فalcول  
قول الورثة انه ليس من الشركة كذا في المبسوط \* الباب العشرون في افرار الوصي بالقبض  
قال محمد رح في الاصل اذا افرو وصي الميت انه قد استوفى جميع مال الميت على فلان بن فلان  
ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وقال الغريم كان لعلي الف درهم وقد قبضتها  
الوصي بتنامها فان كان الدين واجبا باذنه الميت وافرا الوصي اولا باستيفاء جميع ما عليه ثم قال وهي  
مائة مفصولا عن اقراره ثم افرا الغريم بعد ذلك ان الدين الذي كان عليه الف درهم وقد استوفى منه  
الف درهم فالغريم بري عن الالف حتى لم يكن للوصي ان يتبعه بشيء والقول قول الوصي مع يمينه  
انه قبض مائة ولا يصدق الغريم على الوصي حتى لا يضمن تسعمائة للوارث بسبب الجحود فان قامت  
للميت بينة على ان الدين على الغريم كان الف درهم بان اقام الوارث البينة انه غريم الميت كان  
الغريم بريئا عن جميع الالف حتى لم يكن للوصي ان يتبع الغريم بتسعمائة ويضمن الوصي تسعمائة  
للورثة واذا افرا الغريم اولا ان الدين الف درهم ثم افرا الوصي انه استوفى جميع ما عليه ثم قال  
وهي مائة مفصولا عن اقراره يكون الغريم بريئا عن جميع الالف باقرار الوصي ويضمن



الوصي تسعمائة للورثة بالجحود هذا الذي ذكرنا ان قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره فاما اذا قاله موصولا بان قال استوفيت جميع مال الميت على فلان وهي مائة وقال الغريم لابل كان الف درهم فالوصي يصدق في هذا البيان حتى كان للوصي ان يتبع الغريم بتسعمائة والجواب فيما اذا اقر الغريم اولاد دين الف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهي مائة كالجواب فيما اذا كان اقرار الوصي بالاستيفاء اولاهذا اذا وجب الدين بادائه الميت فاما اذا وجب الدين بادائه الوصي ان اقر الوصي بالاستيفاء اولاهذا ثم قال مفصولا وهي مائة ثم اقر الغريم ان الدين كان الفايبرأه الغريم عن جميع ما عليه ولا يضمن الوصي شيئا للورثة بقول الغريم وان قامت البينة على ان الدين كان الف درهم يكون الغريم بريئا عن جميع الدين باقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسعمائة اما للجحود اولاد برائه وان اقر الغريم اولاد بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره يكون الغريم بريئا عن جميع ما عليه لاقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسعمائة وان قاله موصولا بان قال استوفيت جميع ما عليه وهي مائة ثم قال الغريم كان الدين على الف درهم وقد قبضتها فان الغريم يكون بريئا عن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصي ان يتبعه بشيء ولا يضمن الوصي للورثة الا قدر ما اقر الوصي باستيفائه واذا اقر الغريم اولاد بالف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهي مائة فالغريم يكون بريئا عن جميع الالف ويضمن الوصي للورثة تسعمائة هكذا في المحيط \* باع مالا للورثة فاشهد انه استوفى جميع ثمنه وهو مائة فقال المشتري بل كان مائة وخمسين فالقول للوصي ولا يضمن الغريم وكذا الوصي شيئا ولو اقر الوصي انه استوفى مائة وهو جميع الثمن وقال المشتري الثمن مائة وخمسون فالوصي قبض الخمسين الفضل وكذلك لو باع مال نفسه كذا في محيط السرخسي \* ولو اقر الوصي انه قد استوفى جميع ما للميت على فلان وهو مائة درهم فقامت البينة انه كان له عليه مائتا درهم فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يصدق الوصي على ابطالها كذا في المبسوط \* اذا اقر الوصي انه استوفى مال فلان الميت عند فلان وديعة او مضاربة او شركة او بضاعة او عارية ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة فان اقر الوصي بالاستيفاء اولاهذا ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المطلوب كان الف درهم وقد قبضها فان الوصي لا يضمن اكثر مما اقر بقبضه ويكون المطلوب بريئا من الجميع كما في الدين وان اقام البينة انه كان عند المطلوب الف درهم فان الوصي ضامن

لذلك ولا يضمن المطلوب هذا اذا قاله منفصلاً فاما اذا قاله موصولاً ثم اقر المطلوب ان ما عنده  
كان الف درهم فان القول قول الوصي بانه قبض منه مائة ولا يتبع المطلوب بشيء بخلاف ما لو كان  
هذا في الدين فانه يتبع الغريم بالباقي واذا اقر المطلوب او لا ان الامانة عنده الف درهم للمبت  
ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه وهي مائة فان قاله منفصلاً صار ضامناً للكل وان قاله  
موصولاً لا يلزمه الا ما اقر بقبضه ولا يتبع المطلوب بشيء بخلاف الدين هكذا في المحيط \* واذا  
اقر الوصي انه قبض كل دين لعنان على الناس فجاء غريم لفلان فقال قد دفعت اليك كذا وقال  
الوصي ما قبضت منك شيئاً وما علمت ان لفلان عليك شيئاً فقال قول قول الوصي وبؤ اخذ الغريم  
بذلك ولو قامت البينة على اصل هذا الدين لم يلزم الوصي منه شيء لانه لم يقرب قبض شيء من  
رجل بعينه وكذلك لو قال قبضت كل دين لعنان بالكوفة وكذلك لو قيل بالقبض كذا  
في الحاربي \* ولو اقر الوصي انه استوفى ما لعنان المبت على الناس من دين استوفاه من فلان  
بن فلان وقامت البينة ان للمبت على رجل الف درهم فقال الوصي ليست هذه فيما قبضت فانها  
تلزم الوصي كذا في المبسوط \* اذا اقر الوصي انه استوفى ما على فلان من دين المبت وقال الغريم  
كان له علي الف درهم وقال الوصي قد كان له عليك الف درهم وانك اعطيت خمسمائة في حيوته  
الى المبت وخمسمائة دفعتها الي بعد موته وقال الغريم بل دفعت الكل اليك يضمن  
الوصي الف درهم ولكن يستحلف الورثة على دعواه هكذا في المحيط \* ولو اقر الوصي انه  
قبض جميع ما في منزل فلان المبت من مناعه وميراثه ثم قال بعد ذلك هو مائة درهم وخمسة  
انواب واقام الورثة البينة انه كان في منزل فلان يوم مات الف درهم ومائة ثوب لم يلزم  
الوصي اكثر مما اقر به حتى يشهدوا انه قبضه كذا في الحاربي \* ولو اقر انه قبض ما في ضبعة فلان  
من طعام او ما في نخلة هذا من تمر وان قبض زرع هذه الارض ثم قال هو كذا وادعى الوارث  
اكثر منه واقام البينة انه كان في هذه الضبعة كذا وكذا لم يلزم الوصي زيادة على ما اقر بقبضه حتى  
يشهدوا انه قبضه كذا في المبسوط \* ولو اقر الوصي ان المكاتبه على المكاتب الف وقبض المبت منها  
تسعمائة في حيوته وقبضت انا منها مائة بعد موته وقال المكاتب قبضت الاف كلها وقامت البينة  
ان الوصي اقر انه استوفى جميع ما كان على المكاتب لزوم الوصي الاف كلها بعد حلف الورثة انهم  
لا يعلمون



لا يعلمون قبض المبيت كذا في محيط السرخسي \* اذا اقر الوصي انه قد استوفى ما على مكاتب فلان المبيت وهو مائة والمكاتب معروف يدعي ذلك ويقول قبضت مني الف درهم وهي جميع مكاتبتني فالقول قول الوصي في المائة ويلزم المكاتب تسعمائة وان اقر الوصي بقبض المكاتب منه ولم يسم شيئاً عن المكاتب فان قامت البينة ان اصل المكاتب الف درهم وان المكاتب اقر بذلك قبل ان يشهد الوصي بالقبض فالوصي ضامن لجميع الالف كذا في المبسوط \* الباب الحادي والعشرون فيمن في يديه مال المبيت اذا اقر الوارث او وصي له رجل في يديه مال لانسان غائب ومات الغائب فجاء رجل وادعى انه ابنه وصدقه ذوا اليد فان القاضي يتلوم سواء قال ان للميت وارثاً آخر او لم يقل فان ظهر له وارث آخر والادفع المال اليه وفي كل موضع قال يتأني ويتلوم القاضي يكون ذلك مفوضاً اليه يعني يتحرى انه لو كان له وارث آخر لحضر في مثل هذه المدة كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى \* في الاملاء عن محمد ر ح رجل توفي وترك مالا في يدي رجل فادعى رجل انه ابن المبيت وادعت امرأة انها زوجة المبيت وقال الذي في يديه المال صدقته ولا يعلم له وارثاً غيركما وكذب كل واحد منهما صاحب القضي يتلوم زمانا ثم يعطى الابن المال كله بعد ما يستحلفه عن علمه على دعوى المرأة وكذلك لو كان المبيت امرأة فادعى رجل انه زوجها فهو بمنزلة المرأة في ذلك وكذلك لو اقر الذي في يديه المال بزوجة او زوجة او اخ لام او عمه او خاله او كل ذي نسب ومولى العتاقة بمنزلة النسب في هذا اذا ادعت المرأة انها ابنة المبيت وادعى رجل انه اعتق المبيت وقال الذي في يديه المال صدقته او قال هذه ابنته وهذا مولاة اعتقه او بدأ بمولى ثم بالابنة فهما سواء المال بينهما نصدان وان كانا متكاذبين بينهما ومولى الموالاة بمنزلة الزوجين ولو كان الذي في يديه المال امرأة وهذا المال لرجل فقالت المرأة النني في يديها المال انا زوجة المبيت وهذه المرأة زوجته ايضا وهذا الرجل مولى المبيت قد كان اسلم المبيت على يديه ووالاه وقالت تلك المرأة انا زوجته دونك وقال مولى الموالاة انا وارثه دونكما فالقاضي يجعل ربع المال بين الزوجتين والباقي لمولى الموالاة هكذا في المحيط \* وان اقران هذا ابنه وقال لا ادري انه وارث اخرام لان القاضي يتلوم وينتظر فان جاء وارث آخر والادفع المال اليه وان قال لا اعرف وارثاً آخر لا يتلوم بل يدفع اليه المال كذا في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد في الباب الثاني والسبعين في اثبات النسب \*

قال محمد رَحِمَهُ اللهُ اذ قال الذي في يديه المال لرجل انت اخوة لايه وامه ولا ادري اله وارث آخر  
يحجبك عن الميراث وقال المدعي انا اخوة لايه وامه ووارثه لا وارث له غيري لم يكن للاخ  
ميراث حتى يعلم انه لا وارث له غيره ولو قال الذي في يديه المال انت اخوة لايه وامه وله اخ  
آخر لايه وامه وانتم اوارثاه جميعا لانعلم له وارثا غيركم اقول المدعي انا اخوة لايه وامه ووارثه  
لا وارث له غيري فان القاضي يتأني في ذلك فان جاء وارثا آخر والادفع المال كله الى هذا  
المدعي كذا في المحيط \* **ارجاء رجل وادعى ان المبت عبدة وان المال مال عبدة فهو احق به**  
**وجاء رجل وادعى انه ابن المبت وان المبت حر لم يملك قط** وانه وارثه والذي في يده المال  
يقول ان المبت عبدة وكذب كل واحد منهما صاحبه فان المال للمولى دون الابن كذا في المحيط \*  
لو ادعى انه اخ الغائب وانه مات وهو وارثه لا وارث له غيره وادعى انه ابنه او ابوه او مولاة  
اعتقه او كانت امرأة دادعت ابها عند المبت او خالته او بنت اخته وقالت لا وارث له غيري  
وادعى آخر ان المبت اوصى له بجميع المال او ثلث المال وصدفهما ذواليد وقال لا ادري المبت  
وارث غيركم ام لا لم يكن له عي الوصية شي بحكم هذا الاقرار ويدفع القاضي المال اليهم هكذا في الخلاصة  
في كتاب الدعوى \* **وانزوجان ومولى المولاة اولى من الموصى له كذا في المحيط \* لو اقر الذي**  
**المال في يديه ان صاحب المال مات وان لهذا الرجل عليه الفداه** القاضي اترك وارثا فان قال  
نعم لم يجعل بينهما خصومة وان قال لا تأني القاضي في ذلك فان لم يجئ وارث جعل للمبت  
وصيا فان ثبت الدين دفعه الى الغريم والا جعله في بيت المال كذا في مختصر الجامع الكبير  
في كتاب الوصايا \* **رجل في يديه مال لرجل مات صاحب المال واقر الذي في يديه المال ان المبت**  
**اوصى لهذا بجميع هذا المال واقر ايضا انه اوصى لهذا الرجل الآخر بجميع هذا المال** وقال ذلك  
الرجل ان المبت اوصى لي بجميع هذا المال وما اوصى لك بشي فالمال بينهما ولو ان الرجل  
الذي في يديه المال قال ان المبت اوصى لهذا بجميع ماله واقر ايضا ان هذا اخوة لايه وامه ووارثه  
لا وارث له غيره وتكاذبا بينهما فان ثلث المال لصاحب الوصية والثلاثان للاخ ولو قال الذي في يديه  
المال ان المبت اوصى لهذا بجميع ماله وقال ايضا ان المبت اقران هذا ابنه او ابوه او مولاة مولى  
عتاقة او مولى مولاة لي وانه لا وارث له غيره فالمال كله للوارث المقر له والمولى كذا في المحيط \*  
لو ادعى رجل ان له على صاحب المال الف درهم وانه مات وانه صدقه الذي قبله المال لم يلتفت



الى ذلك حتى يحضر وارث فان اقر الغريم والمدعي انه لا وارث للميت تأتى القاضي في ذلك  
ثم جعل للميت وصيا بقبض المال من الذي قبله ثم يقال للمدعي اقم البينة على حقك فان اقامها  
قضى له فان جاء صاحب المال حيا رد القاضي القضاء في ذلك فان كان مستهلكا وكان اصله ديناً  
فلصاحب المال ان يضمن الذي كان المال قبله وان كان اصله غصباً فان شاء ضمن القابض  
وان كان اصله وديعة فالضمان على القابض في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح الوديعة عندي  
بمنزلة الغصب وان كان المال وصل الذي في يديه من قبل ابيه او وصى به اليه فلا ضمان عليه  
والضمان على القابض فان لم يجئ صاحب المال حيا وحضر وارثه وجحد الدين بالقضاء ماض  
كذا في مختصر الجامع الكبير في كتاب الوصايا \* ولو كان الذي في يديه المال قال ان الميت اوصى  
لهذا بجميع ماله لكن لعلان بن فلان على الميت دين كذا وكذا وصدقه المقر له بالدين والموصى له  
يدعي الوصاية وينكر الدين وقد اقر واجمع ان الميت لم يدع وارثا فان القاضي يتلوم في ذلك  
زمان ثم يقول لصاحب الدين اقم البينة على دينك فان لم يكن له بينة استحلف الموصى له على علمه  
ما يعلم هذا الدين لهذا على الميت فان حلف اعطاه المال ولم يعط الغريم شيئا ولو ان الذي في يديه المال  
قال الميت اوصى لهذا بجميع المال ولا ادري اترك وارثا ام لا فقال له الموصى له اءلني فانه لي  
على كل حال ترك وارثا ولم يترك القاضي لا يدفع اليه شيئا كذا في المحيط \* ولو ان الذي  
قبله المال قال للقاضي هذا المال لرجل مات ولم يدع وارثا تأتى القاضي في ذلك واخذ كفيلا  
بنفسه فان حضر الوارث او موصى له والاخذ المال وجعله في بيت المال فان قسمه بين المسلمين  
ثم جاء صاحب المال حيا وكان المال ديناً على الغريم غرض الغريم من بيت المال وان كان  
غصباً فصاحبه بالخيار ان شاء ضمن الذي كان في يديه وان شاء اخذ مثله من بيت المال وان اخذ  
من الغاصب رجع في بيت المال وان كان وديعة فلا ضمان على المستودع في قول ابي يوسف رح  
وقال محمد رح هو عندي بمنزلة الغصب وان كان الذي في يديه المال وصيا في المال  
فلا ضمان عليه ويعوض صاحبه من بيت المال فان لم يأت صاحب المال حيا وجاء ابنه فلا ضمان  
على الذي كان المال قبله في شيء من ذلك ويعوض الابن من بيت المال كذا في مختصر الجامع  
الكبير في كتاب الوصايا \* الباب الثاني والعشرون في الافرار بالقتل والجناية اذا افر الرجل بقتل  
رجل خطأ وقامت البينة به على آخر والولى ادعى ذلك كله فعلى المقر نصف الدية ولا شيء

على الآخر وعلى هذا اذا اقر احدهما بالقتل عمدا او قامت البينة على آخر بمثل ذلك والولي ادعى القتل عمدا كان له ان يقتل المتر وليس له ان يقتل الآخر ولو ان الولي في فصل الخطاء ادعى لكل على المتر وجبت الدية بكما لها في ماله ولو ادعى القتل كله على المشهود عليه وجبت الدية على عاقلته كما لا كذا في المحيط \* ولو اقر رجل انه قتل فلانا عمدا واحدة واقر الآخر بمثل ذلك وقال الولي قتلناه جميعا كان له ان يقتلها كذا في المبسوط \* لو شهد شاهدان على رجل انه قتل هذا الرجل وشهد آخران على رجل انه قتل هذا الرجل وقال الولي قتلناه جميعا لم يكن له ان يقتل واحدا منهما كذا في المحيط \* ولو قال لاحد هما انت قتلته كان له ان يقتله ولو قال لهما صدقتماه جميعا في مقالتيكما ليس له ان يقتل واحدا منهما كذا في المبسوط \* لو اقر بالجنابة ثم بالملك لغيره في عبد معروف للمقر فان صدقه المقر له في الملك والجنابة جميعا يتل للمقر له ادفع العبد وافته وان كذبه فيه لا يكون المقر مختار المفداء وان صدقه في الملك وكذبه في الجنابة صار المتر مختار المفداء ولو اقر بالملك او لا ثم بالجنابة ان صدقه فيهما فالخصم هو المقر له وان كذبه فيهما فالخصم هو المقر وان صدقه في الملك وكذبه في الجنابة هدرت الجنابة وكذلك ان كان العبد مجهولا لا يدري انه للمقر او لغيره فاقتر بالجنابة او لا ثم بالملك او لا ثم بالجنابة واو قال كنت بعتك من فلان قبل الجنابة وصدقه فلان بخير المشتري بين الدفع والعداء كذا في محيط السرخسي

في كتاب الجنائيات \* الباب الثالث والعشرون في المتعرفات ابن ساعدة عن ابي يوسف رح اذا قال الرجل لورثة فلان علي الف درهم فهو بينهم علي الميراث ويدخل فيه الحمل ولو قال لولد فلان علي الف درهم فهو بينهم بالسوية ولا يدخل فيه الحمل كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته اني تزوجتك واذا صبي لم يفرق بينهما بل يسأل هل اجاز والدك فان قال لا قبل له هل اجرت بعد بلوغك فان قال لا قبل له هل تجيز الآن فان قال لا الآن يفرق بينهما كذا في الوقعات الساسمية \* في نوافر هشام عن محمد رح اذا اقر الرجل لفلان علي الف درهم من ميراث فلان فان اقر المتر له بما قال المتر اخذها ورثه فلان من المقر وان انكر المقر له ذلك فلا سبيل لورثة فلان على احد كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من الافرار \* عبد قتل رجلا خطأ وام بعام مولاة حتى اقرانه باعه من فلان وسلمه اليه ثم اودعه وكذبه ولي الجنابة لا يقبل قوله ولا بينته ويؤمر بتسليم العبد الى ولي الجنابة او الفداء فان دفع ثم حضر الغائب فان كذبه فالدفع ماض وان صدقه له ان يأخذ العبد ويغرم صاحب العبد القيمة لولي الجنابة وان قال بعت وانا علم بالجنابة



بالجناية فلا سبيل لولي الجناية على العبد وعليه الدية كذبه المقر له او صدقه كذا في التحرير شرح  
الجامع الكبير \* ابن سماعه عن محمد بن رح رجل قال لهذا علي مثل مال هذا علي ولم يكن اقر لا آخر  
بشيء في مجلسه ذلك ولا تقدم هذا الكلام شيء يدل على مال آخر عليه فانه يقر لكل واحد منهما  
بما شاء فان اقام الآخر بينة انه له عليه الف درهم لم يستحق هذا الفا وكان للمقران يقر له بما شاء  
وفي نوادر بن سماعه عن محمد بن رح اذا قال لهذا علي الف درهم مثل مال هذا علي دينار فللأول عليه  
الف درهم وللثاني عليه دينار ولو قال لهذا علي الف درهم وسكت ثم قال ولهذا علي مثل مال هذا  
فان لكل واحد منهما عليه الف درهم اذا كان ذلك في مجلس واحد وكلام واحد كذا في المحيط \*  
رجل اقر بعبد رجل انه لفلان وجمد الذي في يده ثم قال المقران اشتريته فهو حر ثم اشتراه فانه  
يقضى للمقر له ويطلق العتق وان اقر انه لفلان ثم اقر انه حر ثم اشتراه فهو للمقر له وان بدأ فقال هو حر  
ثم قال هو لفلان ثم اشتراه فهو حر وان اقر لرجل ثم اقر انه لا آخر ثم اشتراه فانه يقضى به لأول  
ولو امره رجل بعد الاقرارين بشرائه له ثم اشتراه كان الأمر احق به كذا في محيط السرخسي \*  
في المنتقى بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعة ثم قال  
ضاعت قبل اقرارى لا يصدق وهو ضامن ولو قال كان له عندي وديعة ضاعت فالقول قوله  
ولو قال له عندي الف درهم وديعة ضاعت ووصل الكلام صدق استحسننا وكذلك اذا قال وقد ضاعت  
امس كذا في المحيط \* لو اقران لفلان عليه ثوب هروي فما جاء به من ثوب هروي صدق فيه بعد  
ان يحلله قبل هذا على قول محمد بن رح واما عند ابي يوسف رح ينبغي ان ينصرف اقراره الى الوسط  
والاصح انه قولهم جميعا وكذلك لو قال له علي ثوب ولم يسم جنسه فاي ثوب جاء به قبل منه اللبس  
والجد يد فيه سواء ولا يترك حتى يعطي ثوبا كذا في المبسوط في اقرار الرجل باتحاد السبب \*  
اذا اقر الرجل ان لفلان عليه دار او ارضا او نخلا او بستانا كان هذا اقرارا بالغصب فيؤمر برد العين  
ان كان في يده وان عجز عن رده فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الآخر لا يضمن القيمة  
وعلى قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد بن رح يضمن كذا في المحيط \* اذا اقران لفلان عليه  
عبد او ادا على ذلك فلان قال ابو يوسف رح بانه يلزمه عبد وسط او قيمة عبد وسط وقال محمد بن رح  
بان النول قوله في العبد وفي قيمته وكذلك على هذا الاختلاف اذا قال ان لفلان علي شاة او بقرة  
او بعير كذا في الذخيرة \* واذا قال علي عبد فرض فعليه قيمة عبد والقول فيها قوله مع يمينه كذا

في الميسوط \* ولو اقر على نفسه بدائه كان عليه قيمة اي الدواب شاء فان جاء بدائه وقال هي كان  
القول قوله ان جاء بفارس او برذون او حمار او بعير ولا يقبل قوله في غير ذلك كذا في فناوي قاضيخان  
في فصل ما يكون اقرار بشي او بشيئين \* وفي كتاب العلل اذا قال لفلان علي درهم فلوس فان  
عليه فلوسا تساوي درهما وكذلك لو قال لفلان علي دينار دراهم فعليه دراهم تساوي دينارا  
ولو قال لفلان علي درهم فلوس فان هذا بيع فكأنه قال بعت منه فلوسا بدرهم ويكون بيان الفلوس  
اليه انها كم وفي المنتقى اذا قال لفلان علي درهم دقيق فعليه دقيق يساوي درهما كذا في المحيط \*  
اقر له بحق في دار او ارض او ملك او شراء يبين ويحلف على فضل يد عبه الخصم وان ابى ان يسمي  
يقول له القاضي انصف او ثلث او ربع حتى يصل الى مقدار يعلم في العرف انه لا يملك اقل منه  
فانزله ثم يستحلف على الزيادة فان قال حقه فيها هذا المجذع او الباب المركب او البناء بغير ارض  
او حق الزراعة او السكنى بالاجارة لا يصدق الا اذا وصل بكلامه كذا في محيط السرخسي \* وقال  
لفلان علي دين و ابى ان يبين فالقاضي بسمي له الدين درجة فدرجة حتى ينتهي الى اقل ما ينطق  
عليه اسم الدين بحكم العرف فان اقر بذلك والاخر منه ذلك المقدار ويحلف على الزيادة كذا  
في المحيط \* لو قال هذا العبد لفلان اشتريته منه فوصل باقراره واقام البينة على الشراء قبلت بينته  
استحسانا ولو قال بعد ما سكت اشتريته منه قبل الاقرار او وهبه لي او تصدق به علي لم تقبل بينته  
على ذلك كذا في الميسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه \* في المنتقى بشرع من ابي يوسف رح  
اذا قال لآخي علي الف درهم وام بسمه فهو باطل واوسماه وله اخ على ذلك الاسم انزله ولو قال  
لاني ولم بسمه وله ابن معروف فقال لي ابن آخرواياه عنيت فاقول قوله وان سماه لم يكن له  
ان يصرفه الى غيره قال وكل شيء من هذا القبيل اتفق عليه اسمان عمرو وعمر وسالم وسالم فالقرار  
بالدن باطل والطلاق والعنق يقان وله ان يبين كذا في المحيط \* الاصل انه متى ذكر مقدارا و اضاف  
الى صئين من المال يجب النصف من كل واحد منهما لانه اضاف المقدار اليهما بالسوية فيوزع  
عليهما بالسوية كما لو اضاف الى رجلين بالسوية كان بينهما بالسوية والمساواة في الاضافة تقتضي  
التوزيع على سبيل السوية لو قال استودعني عشرة ائواب هروية ومروية كان من كل واحد النصف  
كذا في محيط السرخسي \* اذا قال لفلان عليه مائتا مثقال ذهب وفضة فان عليه من كل واحد منهما  
النصف وليس للمقر له ان يجعل النصف اكثر والقول قول المقر في الجيد من ذلك والرد في كذا في المحيط \*



اذا قال لفلان عندي الف درهم فترض ووديعه فهو ضامن لنصفها فرضا والنصف الآخر وديعه وكذلك لو قال له قبلي الف درهم مضاربة وترض فان وصل الكلام فقال ثلثمائة منهما فترض وسبعمائة مضاربة كان القول قوله وان فصل الكلام كان عليه من كل واحد النصف كذا في الحاوي \* قال له عندي الف درهم هبة ووديعه فكلها وديعه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال اودعني ثلثة اثواب زطي ويهودي يلزمه زطي ويهودي والبيان في الثالث اليه ان شاء جعله زطيا وان شاء جعله يهوديا مع يمينه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال عليه قفبر من حنطة وشعير الاربعاء فعليه ثلثة ارباع قفبر من كل واحد النصف كذا في محيط السرخسي \* لو قال علي كرخنطة وشعير وسمسم كان اثلاثا يلزمه من كل واحد ثلثة هكذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال لفلان علي نصف درهم ودينار وثوب فعليه نصف كل واحد منهما وكذلك لو قال نصف كرخنطة وكرخشعير وكرختمر وكذلك لو قال علي نصف هذا العبد وهذه الامة ولو قال له علي نصف هذا الكرخنطة وكرخشعير فعليه من الشعير كرخنطة وكذا لو قال فخصبت فلانا نصف عبده وهذه الامة وكذلك لو قال نصف درهم وهذا الديار كذا في محيط السرخسي \* وفي الجامع الصغير رجل مات وترك عبدا فقال العبد للوارث اعتقني ابوك وقال رجل آخر اخرجني علي ابيك الف درهم دين فقال الوارث عند قتل علي قول ابي حنيفة رح الدين اولى وسعى العبد في قيمته وقال لا سعاية عليه كذا في المحيط \* قال محمد رح رجل له غلام ولا آخر جارية فشهد كل واحد منهما علي صاحبه انه اعتق مملوكه وكذبه صاحبه ثم ان كل واحد منهما اشترى مملوك صاحبه بمملوكه جاز الشراء وعق كل واحد منهما علي من اشتراه قبض اولم يقبض ويضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشتراه فان كانت قيمتهما علي السواء وقعت المفاوضة ولم يرجع احدهما علي صاحبه بشيء وان كانت قيمة احدهما اكثر يرجع علي صاحبه بالفضل وكذلك لو شهد كل واحد منهما علي صاحبه قبل البيع انه دبر مملوكه يتعلق عتق كل واحد منهما بموت بائعه لا بموت المشتري ويتوقف الولاء ولو شهد كل واحد منهما علي صاحبه ان المملوك الذي في يده لفلان وهو رجل معروف وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم اشتراه كل واحد منهما بمملوك صاحبه بمملوكه فالبيع جائز ويرد كل واحد منهما ما اشتراه الي المقر له وهذا اذا صدقه المقر له واما اذا كذبه لا يومر بالتسليم ولا يضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشترى كل ولا يرجع احدهما علي صاحبه بقيمة ما باعه ولو شهد احدهما علي صاحبه انه دبر مملوكه وشهد الآخر عليه ان الذي

في يده ملك فلان و فلان يدعيه وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم تباعا فامثرا له يأخذ المقر به من مشتريه والذي اقر بالتدبير يصير ما اشتراه مدبرا موقوف الولاء والبيع جائز بينهما ولا يرجع احدهما على صاحبه شيء ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه انه كاتب مملوكه ثم تباعا وارتثعا الى القاضي فان انكر المملوك ان الكتابة بقيا موقوفين وحكم بجواز البيع مطلقا وان ادعى الكتابة فان القاضي يسأل الغلامين البيئته على الكتابة فلو اقام كل واحد منهما البيئته يقضى بكتابتها ويفسخ البيع وان لم يكن لهما بيئته حلف كل واحد من البائعين للعبد الذي باعه بالله ما كتبه فان حلنا جاز البيع وكان كل واحد منهما عبدا الذي اشتراه وان نكلا يقضى بكتابة كل واحد منهما ويفسخ البيع ولو شهد احدهما على صاحبه بالتدبير وشهد الآخر عليه بالكتابة ثم تباعا والذي شهد بالتدبير يصير الذي اشتراه مدبرا من ماله ويعتق بموت بائعه باقراة ودلاوة موقوف والذي شهد بالكتابة فما اشتراه يكون مملوكا عند فسخ الكتابة يحلف البائع ان لم يكن له بيئته ولا يرجع احدهما على صاحبه شيء وان نكل البائع يرد العبد على بائعه ويفسخ البيع كذا في التحريرو شرح الجامع الكبير في باب الاقرار بالبيع في فساد او غير فساد \*

## كتاب الصلح

وهو مشتمل على احد وعشرين بابا الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وشروطه وانواعه اما تفسيره شرعا فهو انه عقد وضع لرفع المنازعة بالتراضي هكذا في النهاية \* واما ركنه فالاجاب مطلقا والقبول فيما يتعين بالتعيين كذا في العيني شرح الهداية \* فاذا وقع الدعوى فدايتعين بالتعيين فقال المدعى عليه للمدعى ( صلح كن اذن مدعى بامن بدرهم كه بتوميدهم ) فقال المدعى فعلت لا يتم الصلح مالم يثقل الطالب قبلت وكذلك اذا وقع الدعوى فيما لا يتعين بالتعيين فحوالدرهم والدنانير وطلب الصلح على جنس آخر فاما اذا وقع الدعوى في الدراهم والدنانير وطلب الصلح منه على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعى فعلت ولا يحتاج الى قبول المدعى عليه لان هذا طلب استناط بعض الحق والاستناط يتم بالمستط كذا في الذخيرة \* الاجاب والقبول هو ان يقول المدعى عليه صاحتك من كذا على كذا ومن دعواك كذا على كذا ويقول الاخر قبلت او رضيت او ما يدل على قبوله ورضاه كذا في البدائع \* رجل ادعى على آخر شيئا فقال المدعى عليه ( بر چندين فضل کردم



كردم) فقال (كرد) يكون صالحا على ذلك المبلغ كذا في جواهر الفتاوى \* وأما حكمه فوقع الملك في البدل وثبوت الملك في المصالح عنه ان كان مما يحتمل التملك كالمال ووقع البراءة عنه للمدعى عليه ان كان لا يحتمل التملك كالفصاص هذا اذا كان الصلح على الاقرار وفي الصلح على الانتكاث ثبوت الملك في البدل للمدعى ووقع البراءة للمدعى عليه عن الدعوى سواء كان المصالح عنه مالا او لم يكن كذا في محيط السرخسي \* وأما شرائطه فانواع منها ان يكون المصالح عاقلا فلا يصح صلح المجنون والصبي الذي لا يعقل هكذا في البدائع \* وصلح السكران جائز كذا في السراجية \* ومنها ان لا يكون المصالح بالصلح على الصغير مضرا به مضرة ظاهرة حتى ان من ادعى على صبي دينافصاله ابو الصبي من دعواه على مال الصبي الصغير فان كان للمدعى بينه وما اعطى من المال مثل الحق المدعى او زيادة يتغابن في مثلها فالصلح جائز وان لم يكن له بينة لا يجوز ولو صالح من مال نفسه جاز ومنها ان يكون المصالح على الصغير ممن يملك التصرف في ماله كالأب والجد والوصي ومنها ان لا يكون مرتدا عند أبي حنيفة رح وعندهما صلحه نافذ على ان تصرفات المرتد موقوفة عنده وعندهما نافذة وصلح المرتدة جائزة بخلاف هكذا في البدائع \* وأما البلوغ والحرية فليس بشرط فصيح الصلح من الصبي المأذون ان تنفع او عرى عن الضرر ومن العبد المأذون اذا كان له فيه منفعة لكن لا يملك الصلح على حط بعض الحق اذا كان له بينة ويملك التاجيل مطلقا وحط بعض الثمن للعبس ومن المكاتب هكذا في الغرر \* ومنها ان يكون المصالح عليه مالا معلوما ان كان يحتاج الى قبضه وان كان لا يحتاج الى قبضه فشرط ان يكون المصالح عليه مالا سواء كان معلوما او مجهولا هكذا في المحيط \* وأما ادعى عين مال في يدي رجل كالأرض والعبد وغيره ادعى كله او بعضه والمدعى عليه مقربه او جاحد او ساكت فان كان الذي وقع عليه الصلح ذراهم بغير عينها فالشرط فيه بيان مقدارها ويقع على الجياد من نقد البلد فان كان في البلد نقود مختلفة يقع على الغالب منها وان لم يكن لبعضها غلبة على البعض لا يجوز الصلح مالم يبين نقدا منها مع بيان القدر ويجوز الصلح عليها حالة ومؤجلة وقبض ما وقع عليه الصلح في المجلس قبل الافتراق ليس بشرط وان كانت معينة جاز الصلح ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف ولا يتعلق العقد بعينها حتى ان المدعى عليه لو اراد ان يحبسها ويعطي المدعى مثلها كان له ذلك ولو هلك في يده قبل التسليم الى المدعى او استحققت لا يبطل العقد وعليه تسليم مثلها وان اختلفا في قدرها ووصفها بعد الهلاك فانهما يتحالفان

وَيُرَادُّانَ الصَّلْحِ وَكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ الصَّلْحُ عَلَى الدَّائِي فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا وَلَوْ صَالِحٌ مِنْ دَعْوَاهُ عَلَى كَيْلِي كَالْحَنْظَلَةِ وَالشَّعْبَرِ أَوْ وَزْنِي كَالْحَدِيدِ وَالصَّفْرَانِ كَانَ مَعِينًا وَاضْفَافَ الْعَقْدِ إِلَيْهِ وَهُوَ حَاضِرٌ أَوْ غَائِبٌ بَعْدَ أَنْ كَانَ ذَلِكَ فِي مَلِكٍ الْمَدْعَى عَلَيْهِ صَحِّ الصَّلْحِ وَيَقَعُ ذَلِكَ عَلَى مَا سَمِيَ مِنَ الْكَيْلِي وَالْوِزْنِي وَإِنْ أَشَارَ إِلَيْهِ وَلَمْ يَسْمِ الْكَيْلِ وَالْوِزْنَ جَازٍ وَيَتَعَيَّنُ مِنْ ذَلِكَ فِي الْعَقْدِ أَنْ ضَرْبُ الْأَجْلِ فِي الْحَنْظَلَةِ إِذَا كَانَ بَعَيْنَهَا كَانَ ذَلِكَ بَاطِلًا وَهَذَا لَا يَصِحُّ ذِكْرُهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاهِرُ زَادَهُ فِي الْبَابِ الثَّانِي وَأَنْ كَانَ مَوْصُوفًا فِي الذِّمَّةِ فَالْشَّرْطُ فِيهِ بَيَانُ الْقَدْرِ وَالْوَصْفِ وَبَيَانُ الْأَجْلِ فِيهِ لَيْسَ بِشَرْطٍ كَذَا ذِكْرُهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاهِرُ زَادَهُ وَلَوْ بَيَّنَّ الْأَجْلَ جَازٌ وَتَبَيَّنَّ الْأَجْلَ وَلَوْ صَالِحٌ عَلَى نِيَابٍ فَإِنْ كَانَتْ مَعِينَةً جَازَ الصَّلْحُ وَالشَّرْطُ فِيهِ الْإِشَارَةُ لِأَخِيهِ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَعِينَةٍ لَا يَجُوزُ الصَّلْحُ حَتَّى يَأْتِيَ بِجَمِيعِ شُرَاطِ السَّلَامِ وَلَوْ صَالِحٌ مِنْ دَعْوَاهُ عَلَى حَيَوَانٍ أَوْ عَلَى مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ السَّلَامُ لِحَبَالَتِهِ فَلَا يَصِحُّ الصَّلْحُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعِينًا هَكَذَا فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ \* وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْمَالُ الْمَصْلُوحَ عَلَيْهِ مَتَقُومًا فَلَا يَصِحُّ الصَّلْحُ عَلَى الْخَمْرِ وَالْخَنزِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِ وَكَذَا إِذَا صَالَحَ عَلَى دَنْ مِنْ خَلٍّ فَإِذَا هُوَ خَمْرٌ وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا لِلْمَصْلُوحِ حَتَّى إِذَا صَالَحَ عَلَى مَالٍ ثُمَّ اسْتَحَقَّ مِنْ يَدِ الْمَدْعَى لَمْ يَصِحِّ الصَّلْحُ هَكَذَا فِي الْبَدَائِعِ \* وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْمَصْلُوحُ مِنْهُ مِمَّا يَجُوزُ الْأَعْتِيَاظُ عَنْهُ مَا لَا أَوْ غَيْرَ مَالٍ كَحَوَائِقِصَاصٍ مَجْهُولًا كَانَ أَوْ مَعْلُومًا هَكَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْمَصْلُوحُ عَنْهُ حَقُّ الْعَبْدِ لِأَحَقِّ الْمَلِكِ سِوَاهُ كَانَ مَالًا أَوْ عَيْنًا أَوْ دِينَارًا أَوْ حَقًّا لَيْسَ بِمَالٍ عَيْنٍ وَلَا دِينَ حَتَّى لَا يَصِحِّ الصَّلْحُ مِنْ حَدِّ الزَّنا وَالسَّرْقَةِ وَشَرْبِ الْخَمْرِ بَانَ اخْتِزَانِيَا أَوْ سَارِقًا مِنْ غَيْرِهِ أَوْ شَارِبِ خَمْرٍ فَصَالِحُهُ عَلَى مَالٍ أَنْ لَا يَرْفَعَهُ إِلَى وَبِي الْأَمْرِ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ \* وَلَوْ أَخَذَ سَارِقًا فِي دَارِهِ بَعْدَ مَا أَخْرَجَ السَّرْقَةَ مِنَ الدَّارِ فَصَالِحُهُ السَّارِقَ عَلَى مَالٍ مَعْلُومٍ حَتَّى كَفَّ عَنْهُ لَا يَجِبُ الْمَالُ عَلَى السَّارِقِ وَيُرَأَى أَنَّ الْخُصُومَةَ إِذَا دَفَعَ السَّرْقَةَ إِلَى صَاحِبِهَا وَلَوْ كَانَ هَذَا الصَّلْحُ بَعْدَ مَا رَفَعَ إِلَى الْقَاضِي أَنْ كَانَ ذَلِكَ بَلْفَظٍ الْعَفْوُ لَا يَصِحُّ الْعَفْوُ إِلَّا بِتَفَاقٍ وَأَنْ كَانَ بَلْفَظٍ الْهَبَةِ وَالْبَرَاءَةِ عِنْدَ نَاسِطِ الْقَطْعِ هَكَذَا فِي فِتَاوَيْ قَاضِي خَان \* وَأَنْ كَانَ لَا يَجُوزُ الْأَعْتِيَاظُ عَنْهُ كَحَقِّ الشَّفْعَةِ وَحَدِّ الْقَذْفِ وَالْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ لَا يَجُوزُ الصَّلْحُ عَنْهُ هَكَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحِ \* أَنْ وَقَعَ الصَّلْحُ فِي حَدِّ الْقَذْفِ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ إِلَى الْقَاضِي لَا يَجِبُ الْبَدَلُ وَلَا يَسْقُطُ الْحَدُّ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَاجِ \* وَلَوْ صَالِحٌ شَاهِدًا يَرِيدُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ عَلَى مَالٍ عَلَى أَنْ لَا يَشْهَدَ عَلَيْهِ فَهُوَ بَاطِلٌ لِأَنَّ الصَّلْحَ عَنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى بَاطِلٌ وَيَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّ مَا أَخَذَ وَيَجُوزُ الصَّلْحُ عَنِ التَّعْزِيرِ هَكَذَا فِي الْبَدَائِعِ \* وَالَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ



فتوى ائمة خوارج ان الصلح من دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحه لا يصح والذي يمكن تصحيحه كما اذا ترك ذكر حد او غلط في احد الحدود يصح كذا في الوجيز للكردري \* واما انواعه بحسب المدعى عليه فثلاثة هكذا في النهاية \* صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهوان لا يقر المدعى عليه ولا ينكر و صلح مع انكار وكل ذلك جائز فان وقع الصلح عن اقرار اعتبر فيه ما يعتبر في البياعات ان وقع من مال بمال فيجري فيه الشفعة اذا كان عقارا ويرد بالعيب ويثبت فيه خيار الرؤية والشرط وتفسد جهالة البدل دون جهالة المصالح عنه وتشرط القدرة على تسليم البدل كذا في الهداية \* ولو كانا قدين لهما حكم الصرف حتى لو لم يقبض المصالح عليه في المجلس يبطل الصلح كذا في التهذيب \* وان وقع من مال بمنافع يعتبر بالا جارات فيشترط التوقيت فيها ويبطل الصلح بموت احدهما في المدة كذا في الهداية \* حتى لو صالح على سكنى بيت بعينه الى مدة معلومة جاز وان قال ابد او حي يموت لا يجوز كذا في المحيط \* وان كان المدعى منفعة فان كانت المنفعتان من جنسين مختلفين كما اذا صالح من سكنى دار على خدمة عبد يجوز بالا جماع وان كانتا من جنس واحد لا يجوز عندنا كذا في البدائع \* والصلح عن السكوت والانكار في حق المدعى عليه لا فداء اليمين وقطع الخصومة وفي حق المدعى لمعنى المعاوضة كذا في الهداية \* واما انواعه بحسب المصالح عليه والمصالح عنه فاربعة لانه اما ان يقع عن معلوم على معلوم بان يدعى المدعى حقا معلوما في دار في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على مال معلوم وانه جائز واما عن مجهول على مجهول وانه على وجهين ان كان لا يحتاج فيه الى التسليم والتسلم بان ادعى رجل حقا في دار في يدي رجل وام يسمه وادعى المدعى عليه حقا في ارض في يد المدعى ولم يسمه فاصطحا على ان يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه فانه جائز وان كان يحتاج فيه الى التسليم والتسلم بان اصطحا على ان يدفع احدهما من عند نفسه مالا ولم يسمه على ان يترك الآخر دعواه او على ان يسلم اليه بماد عاه فانه لا يجوز واما عن مجهول على معلوم وانه على وجهين ايضا ان كان المصالح عنه بحيث يحتاج الى تسليمه لا يجوز كما لو ادعى حقا في دار في يدي رجل ولم يسمه فاصطحا على ان يعطيه المدعى مالا معلوما ليسلم المدعى عليه للمدعى ماد عاه فانه لا يجوز وان كان المصالح عنه بحيث لا يحتاج لتسليمه بان اصطحا في هذه الصورة على ان يعطى المدعى عليه مالا معلوما للمدعى ليرك مدعى دعواه فهو جائز واما عن معلوم على مجهول فانه على وجهين ايضا ان كان يحتاج

فيه الى التسليم والتسليم لا يجوز وان كان لا يحتاج الى التسليم والتسليم يجوز والا صل في ذلك ان  
الجهالة لا تفسد العقد بعينها بل لغيرها وهي المنازعة المانعة من التسليم والتسليم ففي كل موضع  
لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالجهالة فيه لا تقضي الى هذه المنازعة فلا تمنع جواز الصلح وفي كل  
موضع يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالجهالة فيه تقضي الى مثل هذه المنازعة فتمنع جواز الصلح  
هكذا في النهاية \* اذا وقع الصلح من دين فحكمه حكم الثمن في البيع وان وقع على عين فحكمه حكم  
المبيع فما يصلح ثمة في البيع او مبيعا يصلح بدلا في الصلح وما لا فلا كذا في المحيط \* الباب الثاني  
في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس وغيره رجل له على  
آخر الف درهم فصالحه عنها على خمسمائة يجوز كذا في الفتاوى الصغرى \* واذا كان له الف سود  
فصالحه على خمسمائة يرض لم يجز بخلاف ما اذا كان له يرض فصالحه على ما دون ذلك من السود  
جاز هكذا في غايه البيان شرح الهداية \* لو كانت مائة درهم سود فصالحه منها على خمسين غلة حالة  
او الى اجل جاز هكذا في المبسوط \* لو كان لرجل قبل رجل الف درهم فلتفصالحه منها على خمسمائة  
بخبة ونقد ما اياه في المجلس لا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد رحموا بي يوسف رح الآخر كذا في فتاوى  
قاضيخان \* لو كان عليه الف درهم غلة فصالحه منها على الف درهم بخبة حالة فان قبض قبل  
ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل القبض بطل وان جعل لها اجلا بطل كذا في المبسوط \* وان وقع الصلح من  
دراهم في الذمة على دنانير او عكسه يشترط قبض البدل وان وقع من الدنانير في الذمة على  
دنانير اقل منها لا يشترط قبضه وان وقع من مائة درهم في الذمة على عشرة دراهم الى شهر جاز كذا  
في الوجيز للكردي \* اذا كان عليه الف درهم سود حالة فصالحه على الف درهم بخبة الى  
اجل فانه لا يجوز وان كان عليه الف درهم سود مؤجل فصالحه على الف درهم بخبة حالة جاز  
اذا نقد البخية في المجلس كذا في الذخيرة \* ولو كانت الجياد الفا حالة فصالحه على الف  
نهرجة مؤجلة جاز الا ان اصل المال اذا كان قرضا فصالحه على خمسمائة الى اجل لا يصح التأجيل  
كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان عليه الف درهم بخبة مؤجلة فصالحه على الف سود حالة فانه  
لا يجوز كذا في الذخيرة \* لو كانت له الف مؤجلة فصالحه على خمسمائة حالة لا يجوز كذا في الهداية \*  
لو كان لرجل على رجل الف درهم فضة يضاء فصالحه على خمسمائة درهم تبراسودا الى اجل  
جاز وان صالحه



جاز وان صالحه على خمسمائة درهم مضروبة وزن سبعة الى اجل لا يجوز فالاحاصل انه اذا صالح على اجود من حقه وانقص قدرا من حقه لا يجوز وان صالحه على اقل من حقه قدرا وجوده او على مثل حقه جودة وانقص قدرا من حقه جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* لو كان لرجل على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك على خمسين درهما وعشرة دنانير الى شهر فهو جائز وكذلك لو صالحه من ذلك على خمسين درهما حاله او الى اجل فهو جائز وكذلك لو صالحه على خمسين درهما فضة بيضاء تبرأ حالا او الى اجل كذا في المبسوط \* قال شيخ الاسلام وتاويل المسئلة اذا كان التبر مثل ما عليه في الجودة او دونه اما اذا كان التبر اجود مما عليه لم يجز كذا في الذخيرة \* لو كانت له عليه مائة درهم بخية وعشرة دنانير فصالحه منها على خمسين درهما سودا حاله او الى اجل فهو جائز كذا في المبسوط \* لو كان عليه مائة درهم وعشرة دنانير فصالحه منها على مائة درهم وعشرة دراهم الى اجل لا يجوز ولو صالحه عليهما اليه فهو جائز وان قبض عشرة دراهم قبل ان يتفرقا وبقيت المائة فهو جائز كذا في المحيط \* رجل له على رجل الف درهم لا يعلم وزنها فصالح منها على ثوب او عرض بعينه جاز وان صالحه على دراهم معلومة يجوز استحسانا وكذا اذا جعل لها اجلا جاز ويجعل ابراء عن البعض وتاجيلا للباني هكذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له على آخر الف درهم معلومة الوزن فقضاة دراهم مجهولة الوزن لا يجوز ولو اعطاه على وجه الصلح يجوز ويحمل على انه اقل كذا في الخلاصة \* رجل له عليه الف فصالحه على مائة الى شهر وعلى مائتين ان لم يعطه الى شهر لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* ادعى على آخر كذا دينارا فانكر فصالحا على دنانير معلومة بعضه معجل وبعضه مؤجل فانه يصح كذا في جواهر الفتاوى \* اذا ادعى رجل على رجل الف درهم فصالحه منها على طعام في الذمة مؤجلا او غيره مؤجل وتفرقا قبل القبض فهو باطل واذا وقع الصلح من الدراهم الني في الذمة على كرحنطة بعينها وتفرقا قبل ان يقبض الكرجاز ولو وقع الصلح من كرحنطة في الذمة على عشرة دراهم فان قبض العشرة قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل قبض العشرة بطل كذا في الذخيرة \* ولو صالحه من كرحنطة قرض على عشرة دراهم وقبض خمسة ثم افرقا بقي الصلح في نصف الكر بحساب ما قبض ويبطل في النصف بحساب ما بقي وان صالحه على كرشعير بعينه ثم تفرقا قبل القبض فهو جائز ولو كان الشعير بغير عينه فان تقابضا قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل ان يقبض فسد كذا في المبسوط \* اذا كان عليه كرحنطة فصالحه على نصف كرحنطة ونصف كرشعير بغير عينه

الى اجل ام يجزوا الحنطة عليه حالة ولولم يضرب اذ لك اجلا او كان الشعير قائما بعينه والحنطة بغير عينها  
كان جائزا وكذلك اذا كان الشعير بغير عينه وقد قبض في المجلس جاز وكذلك لو كانت الحنطة الى اجل  
ونصف كرشعير حالة بغير عينها فان تفرقا دفع عليه الحنطة ولم يدفع اليها الشعير الصلح فاسد على حصة  
الشعير كذا في المحيط \* اذا كان له على آخر عشرة دراهم وعشرة اقنرة الحنطة فصالحه على احد عشر  
درهما وفارقه قبل القبض انتقص الصلح بقدر درهم واحد كذا في السراجية \* لو كان لرجلين  
على رجل كرحضة فرض فصالحه احدهما على عشرة دراهم من حصته فهو جائز ويدفع الى شريكه  
ان شاء ربع الدرهم ان شاء خمسة دراهم كذا في المبسوط \* رجلان لهما على رجل الف درهم ان لم يكن  
الدين واجبا بعد احد هما بان ورثا دينامو جلا من رجل فصالحه احدهما على مائة معجلة على  
ان اخرعه مما بقى من حصته وهو اربع مائة درهم الى ستة والمائة المقبوضة تكون بينهما وتأخير  
حصته وذلك اربع مائة باطل في قول ابي حنيفة ربح حتى لو قبض الشريك الاخر شيئا كان للمؤخر  
ان يشاركه في المقبوض وعلى قول ابي يوسف ومحمد ربح تأخيره في حصته جائز وان كان ديتهما  
واجبا واداه احدهما بان كانا شريكين شركة هذان فان اخر الذي وآى الاداة صح تأجيله في جميع  
الدين وان اخر الذي لم يباشر الاداة لا يصح تأخيره في حصته على قول ابي حنيفة ربح وعلى  
قولهما يصح وان كانا متداوين فاجل احدهما دينا كان من المفاوضة صح تأجيله عند الكل ايتهما  
اجل كذا في فتاوى قاصيخان \* اذا كان الدين بين شريكين فصالح احدهما من نصيبه على  
ثوب شريكه بالخيار ان شاء اخذ منه نصف الثوب الا ان يضمن له شريكه ربع الدين وان شاء اتبع  
غريمه بنصف الدين ولو استوفى نصيبه او بنصف نصيبه من الدين لشريكه ان يشاركه فيما قبض  
ثم يرحل على الغريم بالباقي كذا في الكافي \* ولو كان لرجلين على رجل الف درهم بخبة فصالح  
احدهما من نصيبه على خمسمائة زبوف او على خمسمائة سود كان لشريكه ان يأخذ منه نصفهما  
كذا في المبسوط \* ولو كان المالان لرجلين عليه لاحدهما درهم والاخر دنانير فصالحاه على مائة درهم  
فهو جائز وتنقسم المائة بينهما على قدر قيمة الدراهم والدنانير فما اصاب الدنانير فهو صرف وبشرط  
القبض في المجلس وما اصاب الدراهم فهو استيفاء للبعض واسقاط للباقي كذا في الحاوي \* ادعى  
رجل على رجلين الف درهم دين فصالحاه على مائة دينار الى اجل لا يجوز سواء وقع الصلح  
على اقرار وانكار وكذلك لو صالحاه على طعام في الذمة الى اجل او الى غير اجل فانه لا يجوز



كذا في المحيط \* اذا كان لرجل على رجل الف درهم فصالحه منه على عبد بعينه فهو جائز. العبد للطالب يجوز فيه عتقه ولا يجوز فيه عتق المطلوب وان مات في يد المطلوب قبل ان يقبضه الطالب مات من مال المطلوب ويرجع الطالب بالدين وكذلك كل شيء بعينه لا يبطله افتراقهما قبل القبض كذا في المبسوط \* وان صالحه عن الف على عبد ثم تصادقا ان لا شيء عابده فالدفع اليه باختيار ان شاء برد العبد وان شاء اعطاه العا وامسك العبد كذا في محيط السرخسي \* صالح من الف على مائة على ان يبيع ثوبا لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* لو ادعى دينا على رجل واصطلحاه على دار على ان يسكنها الذي دليده الدين سنة ثم يسلمها الى المدعي لا يجوز وكذلك اذا ادعى دينا على رجل ثم صالحه عنه على عبد على ان يخدم العبد المدعى عليه سنة كان فاسدا كذا في المحيط \* انه على آخر مائة دينار نيشابورية فصالحه على مائة بخاربه وتفرقا قبل القبض فالصحيح انه لا يشترط القبض ولا يبطل الصلح ولو كان على القلب يشترط قبض بدل الصلح بخلاف كذا في الذخيرة \* سئل نجم الدين النسفي عن ادعى على رجل الف درهم من الدراهم التي لامضت فيها وصالحه على مائة درهم غطربقية فتفرقا قبل القبض قال يبطل الصلح وهذا الجواب مستقيم فيما اذا وقعت الدعوى في الدراهم في الذمة فاما اذا وقعت في دراهم معينة يجوز كذا في المحيط \* من عليه الدين المؤجل اذا قضى المال قبل الاجل ثم استحق المقبوض او وجده زيوفا او نبهرجة او ستوفة فردة عاد المال مؤجلا وكذا لو باعه عبدا او صالحه على عبد وقبض العبد فاستحق او ظهر حرا او رده بعيب بقضاء قاض عاد المال مؤجلا وان طلب ان يقبل الصلح على ما كان قبل الصلح او رده بعيب بغير قضاء كان المال مؤجلا وان لم يسم الاجل في الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء فالمال حال كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان لرجل على رجل كرحنطة فرض فصالحه من ذلك على كرشعير ودفعه اليه فوجد المدعي بالشعير عيبا فردة بعد ما تفرقا ان لم يستبدل في مجلس الرد بطل الصلح عندهم جميعا وان استبدل اخري في مجلس الرد فكذلك عند ابي حنيفة ربح وعندهما الصلح على حاله وعلى هذا الاختلاف كل عقد يبطل بالافتراق من غير قبض ثم وجد بالمقبوض عيبا ورده كالصرف والسلم كذا في المحيط \* ولو ادعى على رجل الف فانكر المدعي عليه فاراد ان يصالحه على مائة فقال المدعي صالحتك على مائة درهم من الالف التي لي عليك وابراؤتك من البقية جاز ويبرأ المدعي عليه عن الباقي قضاء وديانة وان قال صالحتك من الالف على مائة

ولم يقل وابرأئك عن الباقي برئ المطلوب عن الباقي قضاءً لاديانته كذا في الفتاوى الظهيرية \*  
 ولو ان المطلوب قضى الالف فانكر الطالب قضاءه فصالحه المطلوب على مائة درهم جاز قضاءه لا يحل  
 للطالب ان يأخذ منه المائة اذا كان يعلم بالقضاء كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كان لرجل على رجل الف  
 درهم ديناً من ثمن بيع البع اجل فصالحه الطالب على ان اعطاه كفيلاً واخر عنه سنة بعد الاجل  
 فهو جائز وهذا جواب الاستحسان وكذلك لو كان معه كفيلاً فصالحه على ان يبرأ هذا الكفيل او على  
 ان يدخل معه رجلاً آخر في الكفالة وعلى ان اخر عنه بعد الاحل شهر فهو جائز ولو صالحه على ان يعجل  
 له نصف المال على ان يؤخر عنه ما بقي سنة بعد الاجل كان فاسداً ولو اخر عنه الطالب سنة بعد الاجل  
 من غير الصلح كان ذلك جائزاً كذا في المحيط \* من له على آخر الف درهم فقال ادفع الي غداً منها  
 خمسمائة على انك بريء من الفضل فنحل فهو بريء فان لم يدفع اليه خمسمائة غداً عادت الالف  
 عبد ابي حنيفة ومحمد ر ح كذا في الكافي \* لو قال حظت منك خمسمائة على ان تنقدي خمسمائة  
 ولم يوقت لذك وقتاً اذا قبل الغريم ذلك برئ عن خمسمائة اعطاه الباقي ولم يعطه في قولهم ولو قال  
 حظت منك خمسمائة على ان تنقدي اليوم خمسمائة وان لم تنقد فالمال عليك على حاله فقبل  
 الغريم ان نقده الخمسمائة اليوم برئ من الباقي وان لم ينقد في اليوم لا يبرأ في قولهم ولو قال  
 حظت منك خمسمائة على ان تنقدي الباقي اليوم ولم يزد على ذلك فقبل الغريم قال ابو حنيفة  
 ومحمد ر ح ان نقدي اليوم برئ من الباقي وان لم ينقد لا يبرأ كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قال ابرأتك  
 من خمسمائة من الالف على ان تعطيني الخمسمائة غداً فلا براء فيه واقع اعطى الخمسمائة ولم يعط  
 كذا في الهداية \* ولو قال له على رجل الف درهم فصالحه معه على خمسمائة على ان يعطيه اياه ولم يوقت  
 لاداء الخمسمائة وقتاً فالصلح جائز ويكون منه حظاً للخمسمائة الباقية ولو قال صالحتك على خمسمائة  
 على ان تعطيني الخمسمائة اليوم فان لم تعطني فالالف عليك على حاله فان اعطاه فالصلح ماض  
 فان لم يعطه حتى مضى اليوم فالالف عليه ولو قال صالحتك من الالف على خمسمائة على ان تعطيني  
 اليوم ولم يقل فان لم تعطني اليوم فالالف عليك فان اعطاه خمسمائة اليوم برئ من الخمسمائة الباقية  
 بالاجماع وان لم يعطه حتى مضى اليوم عاد جميع الالف في قول ابي حنيفة ومحمد ر ح هكذا في شرح  
 الطحاوي \* لو قال صالحتك من الالف على خمسمائة تدفعها الي غداً وانت بريء من الفضل على انك  
 ان لم



ان لم تدفعها فدا فلان على حاله فان نعمة خمسمائة بقي الابراء ما ضاوا وان لم يتقد بطل الابراء  
بالاجماع كذا في الكافي \* اذا قال ادائي خمسمائة على انك بري من الفضل ولم يوقت للاداء وقتا يصح  
الابراء ولا يعود الدين هكذا في الهداية \* ولو قال حطت عنك خمسمائة ان نقدت لي خمسمائة  
لا يصح الحط في قولهم نقد اولم يتقد وكذا لو قال للغريم او للكفيل اذا اديت منها خمسمائة او مني  
اديت او قال ان دفعت الي خمسمائة فانت بري من الباقي فهذا كله باطل لا يبرأ من الباقي  
وان ادنى اليه خمسمائة ذكر لفظ الصلح اولم يذكر كذا في الظهيرية \* ان حط احد الشريكين شيئا  
ان كان المصالح عاقدا جاز حطه حط الكل او بعضه في قول ابي حنيفة ومحمد ر ح ويضمن نصيب  
شريكه ان حط الكل وان لم يكن المصالح عاقدا جاز الحط في نصيبه عند الكل وفي نصيب صاحبه  
لا يجوز عند الكل كذا في فتاوى فاضل خان \* الباب الثالث في الصلح من المهر والكناح والخلع  
والطلاق والنفقة والسكنى رجل تزوج امرأة على خادم ثم صالحها على شاة بعينه اجاز وان كان  
نسبة لا يجوز وان صالحها على شيء من المكبل او الموزون ان كان بعينه يجوز وان كان بغير عينه  
ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالا ان نقد في المجلس حاز وان لم يتقد في المجلس لا يجوز وان صالحها  
من الخادم على دراهم نسبة جاز ولو صالحها على خادم بعينه وزادها مع ذلك دراهم مسماة  
كان جائزا فان صالح على مرض بعينه ودفعه اليها ثم طلقها قبل الدخول بها كانت المرأة بالخيار  
ان شاءت ردت اليه نصف قيمة الخادم وان شاءت ردت اليه نصف العرض الذي اخذت  
ولو اشترت بها العرض فانها تعطيه نصف قيمة الخادم من غير خيار واذا صالحته على دراهم فانها  
ترد عليه نصف ما قبضت وكذلك لو اعطاها خادم ما وسطا ثم طلقها قبل ان يدخل بها ردت عليه نصفها  
من غير خيار هكذا في المحيط \* اذا تزوج امرأة على بيت وخادم ثم صالحها من البيت على ثياب  
هروية الى اجل لم يجز وان صالحها من البيت والخادم على دراهم او دنانير الى اجل فهو  
جائز كذا في المبسوط \* ولا يجوز باكثر من قيمة البيت والخادم كذا في التاتارخانية ناقلا عن العتابة \*  
اذا تزوج امرأة على مائة درهم ثم صالحها من ذلك على طعام بعينه فهو جائز وان كان بغير عينه  
ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالا ذكر انه لا يجوز ايضا فاذا تزوجها على كرحنطة ثم صالحها  
من ذلك على كرسعير بعينه فهو جائز وان كان الشعير بغير عينه ان كان الشعير مؤجلا لا يجوز  
وان كان حالا ان نقد في المجلس فالصلح صحيح على جواب الاستحسان او على احدي الروايتين

وان تعرف قبل الغرض بطل الصلح ولو ادعى على امرأة انه تزوجها وهي تنكر فصالحته على مائة درهم على ان يبرئ من تزويجها الذي ادعى جازا اذا قبل ذلك فان اقام المدعي بينة بعد ذلك على النكاح لا تقبل بينته وكذلك لو قالت اعطيتك مائة درهم على المبارات كان جائزا وكذلك لو قالت اعطيتك مائة درهم على انك بريء من دعاك ولو قالت اعطيتك مائة درهم على ان لا نكح بيني وبينك ذكر شيخ الاسلام على قول ابي حنيفة رح الصلح صحيح وعلى قولهما لا يصح ولو قالت اعطيتك مائة درهم على ان تقول لم اتزوجك فهذا باطل كذا في المحيط \* ادعت المرأة ان زوجها اطلقها ثلثا وانكر الزوج فصالحها على مائة درهم على ان تبرئ من الدعوى لا يصح وللزوج ان يرجع عليها بما اعطاها من البدل وتكون المرأة على دعواها وكذلك لو ادعت تطليقة او تطليقتين او خاتمة كذا في خزائن المفتين \* اذا طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها ثم اختلفا في المهر فقال الزوج مهرها خمسمائة وقالت المرأة مهري الف درهم فاصطلحا على ثلثمائة من نصف المهر فهو جائز ولو قال الزوج لم افرض لك المهر وانما لك المنعة فاصطلحا على ان يسلم لها المنعة على ان ابرأته من دعواها فهو جائز وان اقامت بعد ذلك بينة على ان مهرها كان الفلا تقبل بينها ولو كان الزوج قد اعطاها المهر ثم طلقها قبل الدخول بها وطالبها برد النصف واختلفا في النصف فقال الزوج النصف ثلثمائة وقالت المرأة مائتين فاصطلحا على مائتين وخمسين فهو جائز كذا في المحيط \* لو ادعت المرأة على زوجها طلاقا بائنا فصالحها على مائة درهم على ان يطلقها بائنا فهو جائز وكذلك لو قالت على ان تقر لي بهذا الطلاق الذي ادعيت وهو بحد ذلك فهو جائز وان اقامت بينة على ذلك فشهدوا انه طلقها ثلثا او واحدة بائنة رجعت عليه بالجعل الذي اعطته كذا في المبسوط \*

( مردی زن دیگر براد عوی کرد و صلح کردند ) على ان يختلع من الدعوى بمال لا يجوز هذا الصلح كذا في خزائن المفتين \* في المتن بشر من ابي يوسف رح امرأة ادعت على رجل انها امرأته وان لها عليه الف درهم من مهرها وان هذا الصبي ابنه منها و جحد الرجل ذلك كله ثم صالحها على مائة درهم بدفعها اليها على ان ابرأته من جميع هذا الدعوى لم يبرأ بها الزوج من شيء ثم قامت البينة لها على جميع ما ادعت فان النكاح ثابت والنسب ثابت والصلح من المهر جائز والمائة الدرهم سالمة لها وهي صلح من الالف التي ادعتها وهذا استحسان ولو ادعت نكاحا بغير ولد ولم يدع مهرافصالحها على مائة درهم لم يجز الصلح ولو صالحها على مائة درهم على ان ابرأته



من دعوى النكاح وعلى ان باراها الزوج من ذلك وليست هي مدعية قبله مهرا لانفقة لم يجز الصلح ويرجع في المائة التي اعطاها ولا سبيل للزوج على المرأة في النكاح من قبل انه قد باراها وكان هذا بمنزلة خلع ولوادعت عليه نفقة وتكاحا فصالحها على مائة درهم على ان يباريها فالصلح جائز والمائة درهم بالنفقة ولا يرجع الزوج عليها بشيء ولا نكاح بينهما كذا في المحيط \* الصلح من النفقة ان كان على شيء يجوز للقاضي تقدير النفقة به كالنفقة والطعام يعتبر تقديرا للنفقة ولا يعتبر معاوضة وان وقع الصلح على شيء لا يجوز تقدير النفقة به كالعبد والداية يعتبر معاوضة وتصير مبرئة زوجها عن النفقة بما اخذت من البذل كذا في محيط السرخسي \* اذا صالح الرجل امرأته ولم يدخل بها على ان طلقها على ان ترضع ولده سنتين حتى تطفمه وعلى ان زادها هو ثوبا بعينه فقبضت المرأة الثوب فاستهلكته وارضعت الصبي سنة ثم مات الصبي وقيمة الثوب والمهر سواء فان الزوج يرجع عليها بنصف قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ولو كانت المرأة زادة مع ذلك شاة قيمتها مثل قيمة الرضاع رجع عليها بربع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع وسلمت له الشاة ولو استحققت الشاة مع ذلك يرجع عليها بثلاثة ارباع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ويرجع بنصف قيمة الشاة وان استحق الثوب ولم تستحق الشاة والمستئلة بحالها فان المرأة ترجع على الرجل بنصف الشاة باجر مثلها في نصف السنة التي ارضعت ويرجع عليها الرجل بربع قيمة الرضاع كذا في المبسوط \* لو صالحت امرأة زوجها على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر فمضى شهر اخذته للشهر الماضي ولو صالحها مرة ثانية بعد ما صالحها على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر قبل مضي الشهر عليه على ثلاثة مخاتيم دقيق بعينه جاز الصلح كذا في خزائن المفتين \* وان صالحته من الدراهم على مخاتيم دقيق غير عينه قبل مضي الشهر يجوز وبعد مضيه لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اذا صالحت المرأة زوجها من نفقتها على ثلاثة دراهم في كل شهر ثم قال الزوج لا اطيق ذلك فذلك لازم له الا ان تبرئه المرأة او القاضي او برخص السعر فيكفيها دون ذلك وان قالت المرأة لا يكفيني هذا كان لها ان تخصمه حتى يزيد لها اذا كان موسرا ولو قدر القاضي نفقتها في كل شهر بشيء وقضى به كان لها ان تخصمه اذا كان ذلك لا يكفيها وتطالب بتمام كفايتها وكذلك هذا الحكم في نفقة الاقارب ولو اعطاها كفيلة بنفقة كل شهر فعلى الكفيل نفقة شهرا واحدا فان قال الكفيل ما عشت او ما دامت امرأته فهو كما قال وان مات الزوج وقد بقي لها على الزوج نفقة من هذا الصلح فاني ابطالها كذا في المبسوط \*

ولو صالح امرأته من نفقتها سنة على حيوان أو ثوب سمى جنسه جاز مؤجلا وحالا بخلاف ما لو صالحها بعد الفرض أو بعد تراضيها من النفقة لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* ولو صالحته من اجر رضاع الصبي بعد البينونة كان جائزا ثم ليس لها ان يصالح بما نبت لها من دراهم الا جر على طعام بغير عينه كذا في المبسوط \* رجل صالح امرأته المطلقة من نفقتها على دراهم معلومة على ان لا يزيدا عليها حتى تنقضي عدتها بالاشهر جاز ذاك وان كانت عدتها بالحيض لا يجوز لان الحيض غير معلوم قد تحيض ثلث حيض في شهرين وقد لا تحيض عشرة اشهر كذا في فتاوى قاضيخان \* لو صالحته مع الزوج من نفقتها مادامت زوجة له على مال لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* لو كانت امرأته مكاتبة او امة فدبواها المولى بيتا فصالحها على دراهم مسماة من الكسوة والنفقة لكل سنة جاز ذلك وكذلك لو صالح مولى الامة فلولم يكن بواها المولى بيتا لم يجز هذا الصلح وكذلك ان كانت المرأة صغيرة لا يستطيع الزوج ان يقربها فصالح اباها على نفقتها لم يجز وان كانت كبيرة والزوج صغير فصالح ابوه على النفقة وضمن جاز واذا صالح المكاتب امرأته على نفقة كل شهر جاز كما يجوز صلحه في سائر الحقوق المستحقة عليه وكذلك العبد المحجور والتاجر بصالح امرأته على نفقتها كذا في المبسوط \* رجل صالح امرأته من نفقتها سنة على ثوب وقبضه فاستحق الثوب رجعت بالنفقة ان فرض وان لم يفرض رجعت بقيمة الثوب كذا في محيط السرخسي \* اذا كانت لرجل امرأتان احدهما امة ودبواها بيتا فصالح الحرة على نفقة مسماة كل شهر وصالح الامة على نفقة اكثر منها فهو جائز وكذلك لو كانت احدهما ذمية فصالحها على اكثر من نفقة المسلمة واذا صالح الفقير امرأته على نفقة كثيرة في الشهر لم يلزمه الا نفقة مثلها كذا في المبسوط \* لو صالح على نفقة المحارم ثم ادعى الاصر صدق وبطل الصلح كذا في التاتارخانية نافلا عن العناية \* اذا صالح الرجل بعض محارمه عن النفقة وهو فقير لم يجبر على اعطائه ان اقروا انه محتاج فان لم يعرف حاله وادعى انه فقير فالقول قوله ويبطل عنه ما صالح عليه الا ان تقوم بينه انه موسر فيقضى بالصالح عليه ونفقة الولد الصغير كنفقة الزوجة من حيث ان اليسار ليس بشرط لوجوبها فالصلح فيه يكون ما ضيا ان كان الولد محتاجا فان كان صالح على اكثر من نفقتهم بما يتغابن الناس فيه ابطلت الفضل منه وكذلك الصالح في الكسوة للحاجة والمعتبر فيه الكفاية كالنفقة لو صالح امرأته من كسوتها



من كسوتها على در عيهودي ولم يسم طوله وعرضه ورفعته جاز ذلك وكذلك كسوة القراية ولو صالح رجل اخاه وهو صحيح بالغ على دراهم مسماة لنفقتة وكسوته كل شهر لم يجز ذلك ولم يجبر عليه كذا في المبسوط \* ان صاحبت المبانة زوجها من سكتها على دراهم لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا صالح امرأته من نفقتها وكسوتها لعشر سنين على وصيف وسط الى شهر او لم يجعل له اجلا فهو جائز كذا في المبسوط \* الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والاجارة والمصاربة والرهن ان صالح صاحب الوديعة على شيء فان ادعى صاحب المال الابداع وقال المستودع ما اودعني شيئا ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم وان ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد فاقرا المستودع بالوديعة او سكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستهلاك ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم وان ادعى عليه الاستهلاك والمودع يدعي الرد والهلاك ثم صالحه على شيء فاختلفوا في قول ابي حنيفة ربح والصحيح انه لا يجوز هذا الصلح في قوله وهو قول ابي يوسف ربح الاول وعليه التنوين هكذا في فتاوى قاضيخان \* ثم ان عامة المشائخ لم يفرقوا بين ما اذا قال المالك اولا استهلكتها وقال المودع بعد ذلك ضاعت او رددت وبين ما اذا قال المودع اولا ضاعت او رددت وقال المالك بعد ذلك استهلكتها كذا في المحيط \* واجمعوا على انه لو صالح بعد ما حلف المستودع انه رد او هلك لا يجوز الصلح انما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل يمين المودع واذا ادعى المودع الرد والهلاك وصاحب المال لا يصدقه في ذلك ولا يكذبه بل سكت ذكر الكرخي ربح انه لا يجوز هذا الصلح في قول ابي يوسف ربح الاول ويجوز في قول محمد ربح ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصدقه في ذلك ولم يكذبه فصالحه على شيء ذكرنا انه يجوز هذا الصلح في قولهم فان اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح انها قد هلكت او ردتها فلم يصح الصلح في قول ابي حنيفة ربح فان قال صاحب المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح كذا في فتاوى قاضيخان \* ان انكر المستعير العارية اصلا ثم صالح صح الصلح وان اقر بالعارية ولم يدع الرد ولا الهلاك والمالك يدعي الاستهلاك صح الصلح وان ادعى الهلاك والمالك يدعي الاستهلاك فالمسئلة على الخلاف وكذلك الجواب في المناربة وكل مال اصله امانة هكذا في المحيط \* وان كانت الوديعة قائمة بعينها وهي مائة درهم فصالحه منها على مائة درهم بعد اقرارا وانكارا لم يجز اذا قامت البينة على الوديعة وان لم يقم بينة

وكان المودع منكر الصلح كذا في الظهيرية \* ولا يحل للمودع الفضل فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط \* ولو صالحه على عرض جاز الصلح مطلقا ولو صالحه على عشرة دنانير فان صالحه وهو جاحد الوديعه فالصلح صحيح اذا تفرقا بعد قبض الدنانير سواء كانت الدراهم حاضرة في مجلس الصلح او غائبة عن مجلس الصلح اما اذا كان المودع مقرا بالوديعه ان كانت الوديعه حاضرة في مجلس الصلح حاز اذا جدد المودع القبض وقبض المالك الدنانير في ذلك المجلس ولو لم يجدد المودع القبض فالصلح باطل وان كانت الوديعه غائبة عن مجلس الصلح فالصلح باطل كذا في الخلاصة \* امرأة استودعت رجلا وديعه كانت عندها لغيرها ثم قبضتها منه ثم استودعها آخرو قبضتها منه ايضا فنفقت صناعا منها نفقت ذهب بينكما ولا ادري من اضاعه وقال لا تدري ما كان في وعائك غير انك دفعته اليها فلم نفقشه ورددناه عليك فصالحتهما من ذلك على مال فهي ضامنة لصاحب المتاع والصلح بينهما جائز ثم صلحها على قيمة المتاع لا يخلو من وجهين اما ان كان بعد ما ضمنها المالك قيمة المتاع في هذا الوجه يجوز الصلح على اي بدل كان سواء كان مثل قيمة المتاع او اقل واما ان كان قبل ان يضمنها المالك قيمة المتاع ففي هذا الوجه ان صالحته ببدل مثل قيمة المتاع او اقل قدر ما يتغابن الناس فيه فالصلح جائز وبرئان عن ضمان المتاع حتى واقام صاحب المتاع بينه بعد ذلك على ما ادعى من المتاع لم يكن لها على المودعين سبيل وان صالحته ببدل هو اقل من قيمة المتاع قدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز الصلح وللمالك الخيار ان شاء ضمن المرأة قيمة المتاع وان شاء ضمن المودعين ان قامت له بينة على المتاع فان ضمن المودعين رجعا على المرأة بما دفعها اليها وان ضمن المرأة ندد الصلح عليها كذا في الذخيرة \* اذا ادعى عبدا في بدني انسان فقال ذواليد هذا وديعه فلان او وديعه او دعيه فصالحه بعد اقامته البينة او قبله صح الصلح ولا يرجع على المصالح عنه كذا في النصول العمادية \* وان كانت الدابة قد نفقت تحت المستعير ثم انكر رب الدابة الاعارة وصالح المستعير على مال جاز فان اقام المستعير بعد ذلك بينة على العارية وقال انها نفقت بطل الصلح وان اراد استخلافه على ذلك فله ذلك كذا في المحيط \* ومن استعار دابة الى وقت فعطبت فقال المستعير نفقت نحني وكذبه رب الدابة وهو متر بالعارية فافتدى المستعير ثمنه فصالحه صلحا لم يجز وكذا لو قال المستعير دفعتها اليك كذا في خزائن المفتين \* ولو ان لمضارب جمدا المضاربة ثم اقربها واقربها ثم جمدها ثم صالح من ذلك على مال جاز واذا كان



للمضارب دين على رجل ادانه من المضاربة فصالحه على ان اخّره عنه جاز وان حط عنه بعضه جاز وضمن ما حطه لرب المال ولو كان الحط بعيب في مبيع او صالحه من العيب على دراهم بدلها جاز ذلك على رب المال ولو صالح على ان اخذ بالدين كفيلا على ان ابرأ الذي عليه الاصل او احتال به فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل على رجل انه وهب هذا العبد له وقبضه والعبد في يذ الواهب والواهب يجحد ذلك فاصطلحا على ان يكون نصف العبد للمدعى عليه جاز هذا الصلح فان اقام المدعى بعد هذا بينة على الهبة والقبض لا تقبل بينته حتى لا يأخذ من المدعى عليه النصف الذي بقي في يده فان شرط مع ذلك احدهما على الآخر دراهم فهو جائز وان اصطلحا ان يكون جميع العبد للاحدهما ويعطى صاحبه دراهم كان جائزا ايضا وان ادعى الموهوب له الهبة واقر انه لم يقبضه وجحد الواهب فاصطلحا على ان يكون العبد بينهما نصفين فالصلح باطل وان شرط مع هذا للاحدهما ان شرط الدراهم على الواهب لا يجوز وان شرط الدراهم على الموهوب له يجوز وان اصطلحا ان يكون العبد سالما للاحدهما ويدفع هو اليه صاحبه كذا درهمان شرطان تكون الدراهم على الواهب كان باطلا وان شرط الدراهم على الموهوب له كان جائزا هكذا في المحيط \* امرأة وهبت ارضا لهما لاختين احدهما لاب وام والآخر لاب ثم ماتت فورثها اخوها لايها وامها وقال تلك الهبة كانت غير جائزة وادعى الآخر جوازها في قول بعض الفقهاء ثم اصطلحا بينهما على صلح ثم مات الاخ من الاب والام فاراد ورثته ابطال ذلك الصلح عند قاض يري اصل الهبة باطلة فانه يبطله في قول من يري تلك الهبة باطلة ويجعلها ميراثا وفي قول من يجيز الهبة يبطل الصلح ويجعلها هبة بينهما نصفين ولو كانت وهبها كلها للاخ لاب غير انه لم يقبضها في حياة الاخت ثم خاضه اخوه فيها فقال انها لم يجز لك لانك لم تقبضها وقال الآخر صدقت لم اقبضها ولكن لا اردّها حتى يقضى القاضي عليّ بذلك فاصطلحا منها على صلح فهو باطل سواء اصطلحا على المناصفة او على اقل من ذلك او اكثر كذا في المبسوط \* لو ادعى انه وهب له نصف هذه الدار مشاءا ولم يقبضه منه وجحد الواهب ثم اصطلحا على ان يسلم له ربع الدار بالف درهم جاز كذا في الحاوي \* اذا كانت الدار في يد رجل فادعى ان فلانا تصدق بها عليه وانه قبضها وقال فلان بل وهبها لك وانا اريد الرجوع فيها فاصطلحا على مائة درهم على ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا رجوع فيهما بعد ذلك فان اقر الذي في يديه انها هبة بعد الصلح

او وجد رب الدار الهبة والصدقة جميعا قبل الصلح على ما ذكرنا وكذا لو اطلقا على ان تكون الدارين بينهما بالسوية على ان رد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز ولا يبطله معنى الشروع كذا في المبسوط \* استأجر رجلا على حنطة بعينها فصالحه على درهم لم يجز كذا في محيط السرخسي \* اذا استأجر من آخر دارا واختلفا في المدة فقال الآخر آجرتك شهرين بعشرة دراهم وقال المستأجر لا بل آجرتي ثلثة اشهر بعشرة دراهم فاصطحا على ان يسكنها شهرين ونصفا بعشرة دراهم فهذا جائز ولو اطلقا على سكنى ثلثة اشهر على ان زاده الآخر درهما كان هذا جائزا ايضا ولو اطلقا على سكنى هذه الثلثة على ان زاده فزابعينه او بغير عينه بعد ان يكون موصوفا في الذمة كان جائزا ولو اطلقا على سكنى هذه الدار شهرين على ان زاده الآخر سكنى بيت آخر من دار اخرى هذين الشهرين كان جائزا ايضا والاصل في جنس هذه المسائل ان ينظر في الزيادة ان كانت مجهولة لا يجوز سواء كانت الزيادة من جنس ما آجروا من خلاف جنسه وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من خلاف جنسه جاز ولو اطلقا على سكنى الاشهر الثلثة بعشرة على ان اعطاه المستأجر ارضا بعينها جاز استحسانا كذا في التاتارخانية \* لو اطلق المستأجر على ان يعطاه من السكنى على ان يعطيه هذا كتيلا به ورضي ذلك الكفيل فهو جائز وان كان الكفيل غائبا فالصلح مردود وان اشترط على ان يزیده مع السكنى ركوب دابة الى موضع كذا جار وكذا الزيادة خدمة عبده هذا شهر او زاده المستأجر سكنى دار معروفة شهر الم يجز هكذا في المبسوط \* لو استأجر دابة الى مكان معلوم باجر مسمى فادعى رب الدابة اجرا اكثر من ذلك وادعى المستأجر موصعا بعد من ذلك فاصطحا على الموضع الذي عين رب الدابة بالاخر الذي ادعاه المستأجر فهذا الصلح جائز او وجد المستأجر الاجارة اصلا وادعاه رب الدابة فاصطحا على ان يركبها المستأجر الى ذلك على اجر درهم فهو جائز ولو ادعى انه اسكرى هذه الدابة با Kaf يحمل عليه ثقله الى بغداد بخمسة فجدد ذلك رب الدابة فاصطحا على ان يركبها هو بنفسه الى بغداد بسرجة فهو جائز كذا في التاتارخانية \* اذا ادعى رجل عبدا في يده انه رهنه اياه بمائة درهم كانت له عليه فقال الذي في يده العبد العبد عبيد والمائة عليك فاصطحا على ان يبرأه المرتهن من المائة التي ادعى عليه ويزيد له خمسين ويترك المدعى الخصومة في العبد فهذا الصلح



الصلح جائز وان اقر المرتهن بعد هذا الصلح ان العبد كان رهنا في يده لا ينتقض الصلح ولو كان العبد في يد المرتهن فقال رهنته مني بمائة لي عليك وقال الراهن لك علي مائة الا اني مارهنت العبد منك فاصطلحا على ان زادة المرتهن خمسين درهما قرضا على ان يكون العبد رهنا بالمائة والخمسين فهذا الصلح جائز فيصير العبد رهنا بالمائة والخمسين وان اصطلحا على ان يهب منه المرتهن خمسين درهما على ان يجعل الراهن العبد رهنا بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمرتهن ان يرجع في هبته والراهن ان يرجع في رهنه ولو اصطلحا على ان يبرأ المرتهن عن خمسين من المائة على ان يجعل الراهن العبد رهنا بالخمسين الباقية فهذا جائز ولو ادعى المرتهن ثوبا في يد الراهن انه رهنه اياه بعشرة دراهم اقضها اياه واقرائه لم يقبض الرهن وقال الراهن لك علي عشرة دراهم الا اني لم ارهنته فاصطلحا على ان يحط المرتهن عنه درهما ليرهنه الراهن الثوب فهو جائز وكذلك لو اصطلحا على ان يقرضه المرتهن درهما ليجعل الثوب رهنا عنه فهو جائز وكذلك لو اصطلحا على ان يرهنه اياه ليحط عنه درهما ويقرضه درهما جمعاً بين الحط والزيادة فانه جائز ايضا فان لم يدفع اليه الثوب وبدأه في امساكه فله ذلك الا ان الحط لا يثبت كذا في المحيط \* ولو رهن متاعاً بمائة درهم وقيمة الرهن مائتا درهم ثم قال المرتهن هلك الرهن وقال الراهن ما هلك فاصطلحا على ان يرد المرتهن عليه خمسين درهما وبرأه عن الباقي كان باطلاً في قول ابي يوسف رح وكذا الجواب اذا ادعى المرتهن رد الرهن على الراهن وانكر الراهن ولو ان الراهن ادعى عليه الاستهلاك فلم يقربه المرتهن ولم ينكر فاصطلحا على شيء جاز الصلح في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كانت قيمة الرهن مائتي درهم والدين مائة فقال الراهن بعث متاعاً فلم يقرو ولم ينكروا ثم اصطلحا جاز الصلح ولو اقر المرتهن انه باع المتاع بمائة درهم بوكالة الراهن وقال الراهن ما وكلتك بالبيع ثم اصطلحا على ان ابرأه من المائة وزاد له المرتهن خمسين درهما جاز فان ظهر المتاع عند المرتهن فالصلح ماض ولو كان المرتهن باع المتاع ثم مات الراهن فصالح الورثة على ان يبرأه على ان يرد عليهم خمسين درهما فهو جائز فان جاء آخر فقال الرهن لي فصالحه المرتهن على عشرة فهو جائز ايضا كذا في المبسوط \* لو ان الراهن مات فادعى رجل ان المتاع له وانه كان اماره ليرهنه فاصطلحا على ان اقر المرتهن بذلك فان المرتهن لا يصدق على ورثة الراهن كذا في المحيط \* الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقة والاكره

والتهديد لو ادعى غصبا على انسان ثم صالحه على مال جاز الصلح كذا في المبسوط \* غصب ثوبا قيمته مائة فاقفه فصالحه منه على ازيد من مائة جاز وقال يبطل الفضل على قيمته بما لا يتغابن فيه والصحيح مذهب ابي حنيفة ر ح كذا في خزانة الفتاوى \* اذا كان المغصوب عبدا فابق منه او هلك في بده فصالحه على اكثر من قيمته جاز عند ابي حنيفة ر ح وقال ابو يوسف ومحمد ر ح يبطل الفضل على قيمته بما لا يتغابن الناس فيه ومن اصحابنا من قال الخلف فيما اذا ابق العبد وما اذا كان مستهلكا فصالح على اكثر من قيمته لا يجوز عند دم والاصح ان الخلف فيهما جميعا كذا ذكر فخر الدين قاصمخان في شرح الجامع الصغير وعلى هذا الخلف اذا غصب عبدا فهلك في يده فصالحه على مال ثم اقام الغاصب البينة على ان قيمته اقل مما صالح عليه لم تقبل بينته في قول ابي حنيفة ر ح وقال ابو يوسف ومحمد ر ح تقبل بينته وترد زيادة القيمة على الغاصب كذا في غايه البيان شرح الهداية \* اجمعوا على انه لو صالحه على عرض جاز سواء كان كثير القيمة او قليل القيمة واجمعوا على انه لو قضى القاضي عليه بالقيمة ثم صالحه على اكثر من قيمته لا يجوز كذا في الخلاصة \* قال محمد ر ح اذا ابق المغصوب فصالحه مولاة على دراهم مسماة حالة او الى اجل جاز ولو صالحه من العبد الا بق على مكيل او موزون ان كان بعينه او بغير عينه ولكن قضه في المجلس جاز وان كان بغير عينه ولم يقبضه في المجلس لا يجوز كما لو كان مستهلكا حثينة ولو كان العبد قائما بعينه في بده فصالحه على شيء مما ذكرنا بعينه او بغير عينه حالا كان او مؤجلا جاز وكان كالبيع ولو اختلف الغاصب والمغصوب منه فقال احدهما هي آبقه وقال الآخر هي حاضرة كان القول قول الغاصب فان قال هي في يدي جاز الصلح على جميع ما ذكرنا حالا كان او مؤجلا وان قال هي آبقه جاز الصلح على الدراهم حالة كانت او مؤجلة وعلى المكيل والموزون جاز الصلح حالا ولا يجوز مؤجلا كذا في المحيط \* واذا غصب ثوبا من رجل فاستهلكه آخر عند الغاصب فصالح صاحب الثوب الاول على اقل من قيمته فهو جائز ويرجع الاول على المستهلك بقيمته ويتصدق بالفضل وان لم يصالح الاول ولكنه صالح الثاني على اقل من قيمته جاز ويكون براءة للاول ولا يتصدق الا بربشي وان تولى ما على الآخر لم يكن له ان يرجع على الاول بشيء كذا في الحاوي \* لو غصب كرحنطة ثم صالحه على دراهم مسماة حالة او مؤجلة والكر قائم بعينه جاز الصلح وكذلك لو صالحه



على ذهب مسمى حالا او مؤجلا وكذلك الصلح على سائر الزنيات ولو صالحه على كيلي مؤجل لا يجوز سواء صالحه عليه، حنطة او غيرها وان كان الكرم مستهلكا فصالحه على دراهم او دنانير ان كان الى اجل لا يجوز وان كان حالا وقبضه فالصلح جائز وان افتراق قبل القبض بطل الصلح وان صالحه على مكيل او موزون ان كان حالا وقبضه جاز وان كان الى اجل ان كان المصلح عليه سوى الحنطة لا يجوز وان كان المصلح عليه الحنطة جاز وان صالحه على كرم ونصف كرم كان باطلا سواء كان الكرم قائما ومستهلكا لمكان الربوا كذا في المحيط \* ولو غصب كرم حنطة وكرم شعير فاستهلكهما ثم صالحه على كرم شعير الى اجل على ان ابرأه من الحنطة فهو جائز وكذلك اذا كان احدهما قائما فصالحه عليه على ان ابرأه من المستهلك كذا في المبسوط \* في المنتقى رجل غصب عروضا وحنطة وشعيرا وصالحه المغموص منه على الف درهم الى سنة قال حصة الحنطة والشعير من الالف باطل ان كان ذلك مستهلكا ويجوز الصلح في حصة العروض وان كان قال الغاصب لم تكن الحنطة مستهلكة وقال المغموص منه كانت مستهلكة فالقول قول الغاصب كذا في المحيط \* ولو غصب مائة درهم وعشرة دنانير فاستهلكهما ثم صالحه منهما على كرم حنطة بعينه ثم استحق الكرا او وجد به عيبا فرده رجع يالدراهم والدنانير وان صالحه على خمسين درهما حاله او مؤجلة فهو جائز وان استحققت بعد ما قبضها او وجد هازيؤفا واستوقد رجع بمثلها ولم ينتقض الصلح وكذلك لو صالحه على وزن خمسين درهما فضة تبر وكذلك لو غصب مائة مثقال فضة تبر وعشرة دنانير فصالحه على خمسين درهما حاله او مؤجلة فهو جائز اذا كانت الدراهم مثل الفضة في الجودة وان كان خيرا منها لم يجز كذا في المبسوط \* اذا غصب كرم حنطة ثم صالحه على نصف كرم حنطة فان كان الكرم المغموص مغيبا فصالحه على نصف ذلك الكرم لا يجوز الصلح سواء كان الغاصب مقرا بالغصب او كان جاحدا وان صالح على نصف كرم آخر جاز الصلح مقرا كان او جاحدا الا انه لا يطيب له الفضل فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان الكرم قائما في يده حقيقة ويلزم الرد على المغموص منه وان كان الكرم المغموص حاضرا ان كان الغاصب جاحدا للغصب فصالحه على نصف الكرم المغموص او على نصف كرم آخر يجوز الصلح في الحكم ولكن يؤمر فيما بينه وبين الله تعالى ان يرد النصف الباقي على المغموص منه وان كان مقرا بالغصب لا يجوز الصلح على نصف الكرم المغموص او على نصف كرم آخر استحسانا ولو كان صالحه على ثوب ودفعه اليه جاز حاضرا كان الكرم

المغضوب او غائبا مقرأ كان الغاصب او جاحدا والذي ذكرنا من الجواب في الحنطة فهو الجواب في سائر المكيلات وكل ما يحتمل القسمة نحو الموزونات والعدديات المتقاربة وان كان المغضوب شيئا لا يحتمل القسمة بان كان عبدا او دابة او امة فصالح المغضوب منه الغاصب على نصفه ان كان مغيبا لا شك انه لا يجوز الصلح وان كان حاضرا فان كان الغاصب مقرا بالغصب لا يجوز الصلح ايضا وان كان جاحدا ذكر انه لا يجوز الصلح هكذا في المحيط \* رجل غصب من رجل الفا واخفاها وغيبها وصالحه المالك على خمسمائة فاعطاه الغاصب من تلك الاف او من غيرها جاز الصلح قضاء وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى ان يرد الباقي وان كانت الدراهم في يد الغاصب بحيث يراها المالك فان كان الغاصب جاحدا وكذلك الجواب فان وجد المغضوب منه بيعة بعد ذلك فاقامها بتضيئه ببقية ماله فان كان مقرا بالغصب والدراهم ظاهرة في يده بقدر المغضوب منه على اخذها منه فصالحه على نصفها على ان ابرأه عن الباقي فهو في القياس مثل الاول يجوز الصلح قضاء وفي الاستحسان لا يجوز وعليه ان يرد ما على المغضوب منه كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا غصب الرجل عبدا او ثوبا او ما شبهه من رجلين واستهلكه ثم صالحه احدهما من نصيبه على دراهم او دينار وقبضها فهو جائز وبشاركه الآخر فيما قبض ولا يكون للمصالح الخيارين ان يعطيه ما قبض وبين ان يعطيه غيره واذا وقع الصلح على عرض واختار الآخر تضمين المصالح كان للمصالح الخيار ان شاء اعطاه نصف ما قبض وان شاء اعطاه ربع الدين وان كان العرض قائما فصالح احدهما الغاصب عن نصيبه فان كان العرض في يد الغاصب ظاهرا بحيث يراه المالك والغاصب مقرا بالغصب لا يكون للساكت حق المشاركة مع المصالح في المقبوض وان كان العرض غائبا لا يعرف المالك مكانه ولا الغاصب والباقي بحاله فللساكت ان يشارك المصالح في المقبوض وان كان العرض قائما في يد الغاصب يراه المالك الا ان الغاصب جاحد للغصب ذكر في الاصل انه ليس للساكت حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قالوا ما ذكر في الاصل قول محمد رح فقد روى بن سماعه عن ابي يوسف رح ان للساكت حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قال شيخ الاسلام ويجب ان يكون على هذا الخلاف ما اذا كان غائبا بحيث لا يعرف المالك مكانه الا ان الغاصب يعرف مكانه كذا في المحيط \* رجل استهلك على رجل اناة فضة وقضى القاضي عليه بالقيمة



بالقيمة فافتروا قبل قبض القيمة لا يبطل القضاء عندنا وكذا لو اطلقا على القيمة من غير قضاء وافتروا قبل القبض وكذا لو استهلك تبر فضة او دراهم فصالحه على اقل منها الى اجل جاز عندنا كذا في نه وى قاضيخان \* لو استهلك تبر فضة او دراهم فصالحه على عشرة دراهم مثلها الى اجل جاز كذا في خزائن المفتين \* وفي نوادر من سماعة عن محمد بن رح رجل غصب ابناء مصوغا من فضة فوضعه في بيته ثم اتيه المالك فصالحه منه على مثل وزنه من الفضة او على ذهب ثم دارقه قبل ان يعطيه لم يبطل الصلح وفيه ابصار رجل غصب طوقا قيمته مائة دينار وضاع عن الغاصب وصالحه صاحب الطوق على خمسين دينارا فهو جائز وان وجد الغاصب كان رب الطوق شريكا فيه له نصفه ولو كان الغاصب صالحا رب الطوق على ما ذكرنا والطوق عنده لم يجز الصلح وفيه ايضا عن ابي يوسف رح رجل غصب من آخر قلب فضة وصالحه بعد ما غصبه على اكثر من قيمته لا يجوز وان استهلكه الغاصب ورضي المغصوب منه ان يأخذ مثل وزن القلب فضة تبر و ابراه من العمل جاز كذا في المحيط \* رجل اخذ سارقا في دار غيرة فاراد ان يدفعه الى صاحب السرقة بعد ما اخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا وعليه ان يرد المال على السارق ولو كان هذا من صاحب السرقة لا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة اذا دفع السرقة الى صاحبها ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة بعد ما دفع الى القاضي ان كان ذلك بلفظة العنوا لا يصح العنوا لا تفق وان كان بلفظة الهبة والبراءة عندنا يسقط القطع والايام والقاضي اذا صالح شارب الخمر على ان يأخذ منه ما لا يعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الدفع او بعده كذا في نه وى قاضيخان \* اسكاف سرق من حانوته خفاف لا فوام صالح الاسكاف مع السارق فان كان المسروق قائما بعينه لم يجز الصلح الا باجازه اربابها وان كان مستهلكا جاز من غير اجازة اربابها بعد ان يكون الصلح على دراهم وان لا يكون فيه طرح كثير من القيمة كذا في خزائن المفتين \* رجل اتهم بسرقة وحبس وادعى عليه قوم فصالحهم ثم اخرج وانكر فقال انما صالحتكم خوفا على نفسي قالوا ان كان في حبس القاضي فالصلح جائز وان كان في حبس الوالي لا يصح الصلح كذا في الظهيرية \* دفع الى آخر بضاعة قطع عليه الطريق فاخذ ماله وبضاعة الدافع فصالح المستبضع بالاص وبقول انما صالحت من مالي والمهضع يقول انما صالحت من بضاعتي فان كان وقت القبض مسمى الدافع انه من جملة ما رجب عليه وهو من الجميع على قدر املاكهم وان كان مسمى شيئا فهو

على ذلك الشيء ولا يدخل فيه غيره وان ابهما ولم يفسرا فان كان اللص حاضرا فالقول قوله عن  
اي مال ادى اذ ان لم يكن في ذلك ذكر الصلح وان كان غائبا لا يقدر عليه واتفق المبضع والمستبضع انه  
لم يسم عمارا فهو عن الجميع كذا في خزائن المفتين \* صلح المكره لا يجوز كذا في السراجية \* اذا  
كان المدعي رجلا من ذرية السلطان المدعى عليه على صلح احدهما فصالحهما جميعا لم يجز صلحه  
مع من اكره على الصلح معه وجاز مع الآخر كذا في المبسوط \* قوم دخلوا على رجل بينا ليلا ونهارا  
وشهروا عليه سلاحا وهددوه حتى صالح رجل عن دعوة على شيء او اكرهه على اقرار وابطرا  
ففعل فلما في قباس قول ابي حنيفة رح بجوز الصلح والافرار والابراء لان عنده الاكراه لا يكون  
الا من السلطان وعندهما يتحقق الاكراه من كل متغلب يتدر على تحقيق ما اوعدته والفتوى  
على قولهما وان لم يشهروا عليه السلاح وضربوه فان كان ذلك نهارا في الصلح جائزا وان  
هددوه بخشب كبير لا يلبث فهو بمنزلة السلاح في هذا الحكم وان كان ذلك في الطريق ايللا ونهارا  
او كان في رستاق لا يلحقه الغوث كان الصلح والافرار باطلا وان لم يشهروا عليه السلاح وانزوج  
اذا هددها رأتها لتصلح عن اصدق على شيء او تبرأه فهو بمنزلة الاحبي وان هددها بالطلاق  
او بالتزوج عليها او بالتسري لم يكن ذلك اكرها هكذا في فتاوى قاضي خان \* الباب السادس  
في صلح العمال اذ ادعى الرجال الى قصار ثوبا ليتصره فخرقه التصار بدقه فصالحه رب الثوب  
على دراهم مائة يكون الثوب للتصار او يأخذة رب الثوب ثوبه فالصلح جائز حاته كانت  
الدراهم او مؤجلة وكذلك اذا صالحه على دنانير وان وقع الصلح على ان يكون الثوب  
لرب الثوب او للتصار وان كان المكيل او الموزون في الدمتان وقع الصلح على ان يكون الثوب  
للتصار والصلح جائز فيما يخص الثوب باطل فيما يخص قيمة الخرق وان وقع الصلح على ان يكون  
الثوب لرب الثوب لا يجوز هكذا في الذخيرة \* ولو قل التصار قد نعت اليك الثوب وجحد رب الثوب  
ذلك فصالحه على صلح لم يجز الصلح على قول ابي حنيفة رح ولا يجب للتصار الاجر وعلى  
قول محمد رح يجوز الصلح وكذا على قول ابي يوسف رح الآخر هكذا في المحيط \* واودعى  
التصار انه دفع الثوب الى رب الثوب وطلب الاجر وكذبه رب الثوب فصالحه من الاجر  
على نصفه جاز وكذا لو اقر بقبض الثوب فادعى انه اوفاه الاجر وانكر التصار فاصطالحا على نصف  
الاجر جاز كذا في الخلاصة \* ادعى الاجير المشترك ان العين قد هلك عنده ثم صالحه على



دراهم فعلى قول ابي حنيفة رح الاجير المشترك امين فلا يصح الصلح بعد قوله قد هلك العين  
كما فى المودع وعندهما من فصيح الصلح كما فى الغاصب والراعى ان كان اجيرا مشتركا فهو  
كالقصار وان كان اجيرا خاصا فهو اجير وحده وهو امين بلا خلاف وكان الجواب فيه كالجواب  
فى المودع كذا فى الذخيرة \* دفع غزلا الى حائك فخالف الحائك شرطه بان امره ان ينسج له  
ثوبا سباعيا اربع فتقص ونسج خمسا فى اربع اوزاد على ما شرط كان لصاحب الغزل الخيار ان شاء  
اخذ الثوب واعطاه اجر مثله وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزلا مثل غزله فان صالحه  
على ان يترك الثوب على الحائك على ان يعطيه الحائك دراهم مسماة الى اجل ذكر  
فى الكتاب ان لا يجوز هذا الصلح قالوا تاويله اذا ترك صاحب الغزل الثوب على الحائك  
وضمنه غزلا مثل غزله ثم صالحه بعد ذلك على دراهم الى اجل لان الغزل دين فى ذمة الحائك  
فاذا صالحه من ذلك على دراهم الى اجل كان ذلك ديناً بدين وهو حرام اما اذا اختار صاحب  
الغزل اخذ الثوب ثم صالح الحائك على ان يكون الثوب للحائك بدراهم معلومة الى اجل  
كان جائزا كذا فى فتاوى شيخنا \* وان صالحه على ان يأخذ الثوب ويعطيه بعض الاجر ويحط  
عنه بهضة جاز كذا فى المبسوط \* اذ ادفع الى صباغ ثوبا ليصبغه بقفيز عصفردرهم فصبغه بقفيزين  
حتى ثبت لرب الثوب الخيار بين ان يأخذ ثوبه او اعطاه درهما وما زاد القفيز الا خفيه وبين ان يترك  
ثوبه على الصباغ وضمنه قيمة ثوبه ايض فصالحه رب الثوب على ان يأخذ الثوب على قفيز حنطة  
بعينها جاز سواء صالحه عن الاجر وما زاد القفيز الثانى فى ثوبه او صالحه عما زاد القفيز الثانى فى ثوبه  
وان صالحه على قفيز حنطة الى اجل ام يذكر محمد رح هذا فى الكتاب وقد اختلف المشائخ فيه قال مشائخ  
عراق يجوز وقال مشائخ بائع لا يجوز ولو صالحه على قفيز عصفردرهم كان بعينه يجوز وان كان بغير عينه  
لا يجوز كذا فى المحيط \* ولو صالح الصباغ على دراهم الى اجل جاز وكذلك لو صالحه على قيراط  
ذهب جاز اذا قبض الذهب فى المجلس وان لم يقبض او اجله فيه فان كان قيمة ما زاد القفيز الاخر  
فى الثوب قيراط ذهب او اكثر يجوز هذا الصلح بطريق حط الاجر والتاجيل فيما زاد القفيز فيه وان كان  
قيمة ذلك دون قيراط ذهب لم يجز الصلح هكذا فى المبسوط \* الباب السابع فى الصلح فى البيع  
والسلم لو باع منه عبدا بالف درهم سود ثم صالحه على الف او مائة زبوف او نهجاة حالة او الى اجل  
كان ذلك باطلا وكذلك لو صالحه عنها على شيء مما يكيل او يوزن بغير عينه لم يجز كذا فى

المبسوط \* لو اشترى رجل شيئا فادعى ذاك الشيء أو شقصا منه رجل فصالحه المشتري صحيح ولو اراد أن يرجع بذلك على بائعه لا يتدر كذا في الفصول العمدية \* سئل الحسن بن علي عن ادعى على آخر فسادا في البيع بعد قبض المبيع وأم يتهىأله إقامة البينة فصولح بينهما عن دعوى الفساد على دنانير هل يصح الصلح فقال لا ذيل ولو وجد بينة بعد الصلح هل تسمع البينة فقال نعم كذا في التنازع خاتمة بائنا عن البينة \* إذا ادعى على رجل ألف درهم ثم نكحها بأية بيعا أو صداقا وقد استهلك الخادم فصالحه على خمسمائة وقد ادعى الطالب أن قيمتها كانت ألف درهم وادعى المطلوب بأن قيمتها أربع مائة فالصلح جائز كذا في المبسوط \* ولو كان رب السلم واحدا وصالح مع المسلم إليه من المسلم فيه على رأس المال جاز كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز الصلح عن المسلم فيه على جنس آخر سوى رأس المال كذا في المبسوط \* لو كان عليه ألف درهم وكسر سلم فصالحه على مائة جاز كذا في البدائع \* قال أبو حنيفة رحمه الله لا بأس بأن يضام الرجل في السلم على أن يأخذ نصف رأس ماله ونصف سلمه بعينه فإذا كان لرجل على رجل ثوب هروي سلم فصالحه على نصف رأس المال على أن يعطيه نصف السلم حتى جاز الصلح فجاءه المسلم إليه بنصف ثوب منطوع أم يجبر على أخذه فإن شاء قبل ذلك منه وإن شاء لم يقبل حتى يأتيه بثوب صحيح كذا في المحيط \* لو كان السلم إلى أجل فصالحه على أن يأخذ نصف رأس المال ويناقضه نصف السلم ويعجل له نصف السلم قبل الأجل جاز النقص في نقص رأس المال ولم يجز التعجيل كذا في المبسوط \* إذا سلم إلى رجل في كرحنطة وجعل أجله إلى شهر واسلم إلى ذلك الرجل أيضا في كرحنطة وجعل أجله شهرين فمضى شهر من وقت العقد وأجل الحنطة فصالحه على أن يأخذ الحنطة ويؤجله في أجل الشعير كان جائزا ولو صالحه على أن يؤخر الحنطة ويعجل الشعير لا يجوز كذا في المحيط \* وأما رجل أجل السلم فرد عليه من رأس المال شيئا على أن يؤخره شهرا جاز ذيل يجوز الرد فاما شرط التأجيل فلا وجه رواية الكتاب وهو الفرق بين هذه وبين ما إذا كان السلم مؤجلا فخط عنه المسلم إليه رد ما يزيد في الأجل شهرا لا يجوز أن قبض رأس المال معتبرا بقبض المسلم فيه لأنهما يجريان مجرى واحد في حق القبض حال قيام السلم حتى لا يجوز الاستبدال بهما لما فيه من توثيق القبض ثم لو قبض بعض المسلم فيه والسلم حال ليؤجل في الباني جاز فكذا لو قبض بعض رأس المال ليؤجل فيما عليه من المسلم



من المسلم فيه يجوز اعتبارا لاحدهما بالآخر ولو قبض بعض المسلم فيه والسلم مؤجل ليزيد في اجل الباقي لا يجوز فكذا اذا قبض بعد رأس المال ليزيد في الاجل كذا في محيط السرخسي \* ان كان السلم كرحنطة فصالحه على نصف كرحنطة على ان ابرأه عما بقي فهو جائز وكذلك لو كان السلم كرحنطة جيدة فصالحه على كرحنطة رديئة فهو جائز ولو كان السلم كرحنطة رديئة فصالحه على نصف كرحنطة جيدة لا يجوز في قول ابي يوسف رح الآخرو هو قول محمد رح كذا في المحيط \* اذا كان السلم حنطة ورأس المال مائة درهم فصالحه من السلم ان يرده عليه مائتي درهم او مائة درهم او خمسين درهما كان باطلا واما اذا قال صالحتك من السلم على مائة من رأس مالك كان جائزا وكذلك اذا قال صالحتك من السلم على خمسين درهما من رأس مالك كذا في الذخيرة \* وان قال صالحتك من السلم على مائة درهم من رأس المال لا يجوز الزيادة وتقع الاقالة بتدريس رأس المال هكذا ذكر شيخ الاسلام و اشار شمس الائمة السرخسي الى انه تبطل الاقالة في هذا الوجه اصلا هكذا في المحيط \* تقايلا السلم ورأس المال عرض فهلك او باعه قبل ان يتقبضه صمن المسلم اليه قيمته ولو وهبه من رب المال بغير عوض لا يضمن استحسانا كذا في محيط السرخسي \* اذا سلم دراهم معدودة في كرحنطة الى اجل ثم اصطلحا بعد زمان على ان زادة المسلم اليه نصف كرحنطة الى ذلك الاجل لم يجز بالاجماع ثم اذا لم يجز فعلى المسلم اليه ان يرد ثلث رأس المال الى رب السلم وعليه كرقام عنده وقال لا يرد شيئا وعليه كرقام كذا في الحصر شرح المنظومة \* سلم ثوبا في كرحنطة ثم المسلم اليه بعد ما قبض الثوب سلم ذلك الثوب الى آخر ثم ان المسلم اليه الاول صالح مع رب السلم الاول على رأس المال ان كان هذا الصلح بعد ما عاد الثوب من المسلم اليه الثاني الى المسلم اليه الاول فان عاد اليه بسبب هو فسخ من كل وجه نحو الرد بخيار رؤية او عيب بقضاء او افتراق عن المجلس قبل قبض رأس المال في السلم الثاني كان على المسلم اليه الاول رد عين الثوب الى رب السلم الاول وليس له رد القيمة وكذلك اذا كان زوال الثوب عن ملك المسلم اليه بطريق الهبة فعاد اليه بالرجوع في الهبة سواء كان الرجوع بقضاء او بغير قضاء وان عاد اليه بسبب هو ملك مبتدأ من كل وجه نحو الشراء والهبة والميراث فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لافي عينه فان اصطلحا على اخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل ان يقضي القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ما قضى القاضي عليه بالقيمة لا يجوز قياسا وهل يجوز استحسانا فيه اختلاف المشائخ وان عاد اليه بسبب يشبه الفسخ

والتملك نحو الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لافي عينه فان اصطحا على اخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ذلك لا يجوز قياسا ولا استحسانا وان كان الصلح من المسلم اليه الاول قبل ان يعود اليه الثوب من المسلم اليه الثاني ثم عاد اليه الثوب فان بعد ما قضى القاضي على المسلم اليه الاول بقيمة الثوب لا يجوز اصطلاحهما على اخذ العين بأي سبب عاد اليه الثوب الا انه ان رد عليه بالعيب بقضاء القاضي فانه يرد الثوب على رب السلم الاول يأخذ منه قيمته وان عاد اليه الثوب قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب ان عاد بسبب هو نسخ من كل وجه برد الثوب على رب السلم الاول وان عاد بسبب يشبه التملك والنسخ فان عليه قيمة الثوب لرب السلم الاول وان اصطحا على اخذ العين فبعد اختلاف المشايخ هكذا في المحيط \* ولا يجوز صلح احدهما في السلم على اخف نصيبه من رأس المال عند أبي حنيفة ومحمد ربح ويتوقف على اجازة شريكه فان رد بطل اصلا وبقي المسلم فيه بينهما على حاله وان اجاز نفذ عليهما فيكون نصف رأس المال بينهما وباقي الطعام بينهما وقال ابو يوسف ربح جاري الصالح وانه نصف رأس المال وصاحبه ان شاء شاركه فيما قبض وان شاء اتبع المطلوب نصيبه الا اذا تبرع عليه فبرجع على شريكه كذا في الاختيار شرح المختار \* هذا اذا كان رأس المال مخلوطا وان لم يخطأ وقتئذ كل واحد منهما على حدة اختلفوا فيه فقال بعضهم عندهما ايضا وقال بعضهم هذه الصورة ايضا على الخلاف وهو الصحيح كذا في النبيين \* وهكذا في الكاذبي \* اذا كان المستفاد ضمن سلم على رجل فصالحه احدهما على رأس المال جاز وكذلك شريكا العنان كذا في المبسوط \* قال اذا كان لرجل على رجل كمر حنطة سلم وبه كنبال فصالحه الكفيل رب السلم على رأس المال فعلى قول أبي حنيفة ومحمد ربح الصلح بكون موقوفا على اجازة المسلم اليه ان اجاز حاز وصار حق رب السلم في رأس المال وان ابطل بطل وبقي حق رب السلم في الطعام وكذلك ان كان الكفيل بغير امر المسلم اليه فصالح رب السلم فهو على هذا الخلاف وكذلك الاجنبي اذا صالح على رأس المال وضمن المال هكذا في المحيط \* ولو صالح الكفيل الطالب على طعام من جنس السلم الا انه دون السلم في الجودة جاز ويرجع هو على المسلم اليه بالجيد كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وهب الطالب الكفيل كله كان للكفيل ان يرجع بذلك على المكفول عنه ولو صالح الكفيل الطالب من السلم على ثوب او على شيء من الوزني لا يجوز بخلاف ما لو صالح الكفيل المسلم اليه



على شيء آخر سوى السلم كان جائزاً ثم الكفيل بالسلم اذا صلح مع المطلوب على غير جنس السلم  
برئ المطلوب عن دين الكفيل ولا يبرأ عن دين الطالب وبعد ذلك ينظر ان ادّى الكفيل الطعام  
الى الطالب برئاً جميعاً وان رجع الطالب على المطلوب واخذ منه الطعام كان له ان يرجع على الكفيل  
وكان للكفيل الخيار ان شاء اوفاه طعام السلم وان شاء رد عليه عين ما اخذ هكذا في المحيط \* ولو صلح الكفيل  
رب السلم على ان يزيد درهما في رأس المال وقبضه لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اذا صلح الكفيل  
على ان زاد المسلم اليه مختوم حنطة في السلم لم يجز كذا في المحيط \* وزاد رب السلم درهما على ان زاده الكفيل  
مختوم حنطة لم يجز ذلك كذا في المبسوط \* اذا جاء الكفيل بانقص مما كفل في المكيلات والزرعيات الى  
رب السلم فقال خذ هذا وارده عليك درهما لا يجوز من المسلم اليه عند ابي حنيفة ومحمد ربح فكذا من الكفيل  
وان اتى باجر مما كفل به وقال خذ هذا وزدني درهما فانه لا يجوز لا في الزرعيات ولا في المكيلات وان كان  
هذا في الزرعيات يجوز من المسلم اليه هكذا في المحيط \* ولو اوفاه الكفيل السلم في غير الموضع الذي شرط  
فقبله كان له ان يرجع على الاصيل في موضع الشرط كذا في المبسوط \* ولو كان الكفيل صالح الطالب  
على ان يعطيه الطعام في غير موضع الشرط لم يجز ويرد الطالب الطعام والاجر حتى يوفيه الطعام في موضع  
الشرط ولو كان المشروط ابقاء الطعام في السواد فصالح الطالب الكفيل على ان يوفيه اياه بالكوفة على ان يعطيه  
الطالب بذلك كذا كذا درهما لم يجز وان كان الكفيل اوفاه الطعام بالكوفة من غير شرط يرجع على الاصيل  
بالطعام في السواد لا بالكوفة كذا في المحيط \* لو امر رجل رجلاً فاسلم له ثياباً حنطة ثم صلح الذي ولي  
السلم على رأس المال جاز عليه ويضمن كرامته للأمر في قول ابي حنيفة ومحمد ربح وكذلك اذا برأه  
بطريق الصلح على رأس المال ولو كان الأمر هو الذي صلح المطلوب على رأس المال وقبضه جاز بمنزلة  
مال ابرأه لا بطريق الصلح كذا في المبسوط \* واذا ادعى رجل قبل رجل مائة درهم وكر حنطة سلم فصالحه  
من ذلك على عشرين ديناراً فان كان رأس مال السلم درهما بطل الصلح فيما يخص المائة والسلم جميعاً  
سواء تفرقا قبل نقد الدينار او بعده وان كان رأس مال السلم ديناراً كان رأس المال خمسة دنانير وقد شرطاً  
في الصلح بان يكون بازاء السلم خمسة دنانير ونقد عشرين ديناراً ونقد خمسة المائة كان الصلح جائزاً في الكل  
واما اذا لم يجعل خمسة دنانير بازاء السلم هل يجوز الصلح في الكل اذا نقد العشرين لم يذكر محمد ربح هذا  
في الكتاب وقد اختلف المشائخ فيه كان العقبة ابو جعفر الهندي يروي يقول بانه لا يجوز والعقبة ابو بكر البلخي  
استاذ القميه ابو جعفر يقول بانه يجوز ويجوز ما يخص السلم من الصلح اقالة للسلم استحساناً بمقدار رأس

المال هكذا في المحيط \* وإذا أسام الذميان إلى ذمي في خمر ثم أسلم أحدهما بطلت حصته من السلم ورجع إليه برأس ماله فان صالح من رأس ماله على طعام بعينه أو إلى أجل لم يجز ولو نوى مال النصراني من هذا السلم كان له ان يشارك المسلم فيما قبض من رأس المال ولو أسلم نصراني خمر إلى نصراني في حصة وقبض الخمر ثم أسلم أحدهما لم ينتقض السلم ولو صالح المسلم منها على رأس ماله لم يجز وإذا أسلم نصراني إلى نصراني خنزير في خمر وقبض الخنزير واستهلكه ثم أسلم أحدهما انتقض السلم وعلمه قيمة الخنزير كذا في المبسوط \* الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح من العيب إذا ادعى رجل على رجل مائة درهم فصالحه عنها على عبد وشرط الخيار الممدعي أو لنفسه ثلاثة أيام فالصلح جائز والخيار جائز ويستوي ان يكون المدعي عليه مقرا أو منكرا كذا في المحيط \* وإذا كان لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منها على عبد على ان زادة المدعي عشرة دنانير إلى شهر واشترط الخيار فهذا صحيح فان استوجب العقد برئ المطلوب من الألف وصارت الدنانير على الطالب إلى شهر من يوم استوجب العقد هكذا في المبسوط \* إذا كان لرجل على رجل عشرة دنانير فصالحه على ثوب واشترط المطلوب لنفسه الخيار ثلاثة أيام ودفع إلى الطالب الثوب فهلك الثوب عند الطالب قبل الثلاثة فهو ضامن بقيمة ودنانيرة على صاحبه وان كان الخيار مشروطا للطالب وهلك في يده في مدة الخيار فانه هلك مضمونا عليه بالثمن ولو لم يهلك الثوب ولكن هلك الذي له الخيار ثم الصلح كذا في المحيط \* لو كان لرجل على رجل دين فصالحه على عبده واشترط الخيار ثلثا فمضت الثلث ثم ادعى صاحب الخيار الفسخ في الثلث لم يصدق الا بمنته فان اقام بينة على الفسخ واقام الآخر البينة انه قد امضى الصلح في الثلث اخذت بينة الفسخ وان اختلفا في الثلث فالقول قول الذي له الخيار انه قد فسخ والبينة بينة الآخر كذا في المبسوط \* إذا كان الدين لرجلين على رجل فصالحاه المطلوب على عبد وشرط الخيار لهما ثم ان أحدهما رضي بالعقد وأراد الآخر فسخ العقد عند أبي حنيفة ربح ليس له الفسخ وعندهما له ذلك وان كان الدين لواحد على رجلين فصالحه على عبد وشرط الخيار فيه ثلاثة أيام فان كان الخيار مشروطا للطالب وأجاز الصلح في حق أحدهما وفسخ في حق الآخر لا شك ان على قولهما يجوز وعن أبي حنيفة ربح روايتان في روايته يجوز الفسخ في حق الآخر وفي روايته لا يجوز وان كان الخيار للطلوبين



للمطلوبين فاجاز احدهما الصلح ولم يجز الآخر كانت المسئلة على الاختلاف عند ابي حنيفة رح يجوز الصلح في الكل وعندهما يجوز في حصة المجيز ولا يجوز في حصة الآخر كذا في المحيط \* وفي الصلح عن الانكار اذا اشترط المدعى عليه الخيار ثم فسخ العقد بخياره فالمدعى يعود على دعواه ولا يكون ما صنع المدعى عليه اقرارا منه كذا في المبسوط \* صالحه على شيء لم يره فله الخيار اذا رآه كذا في السراجية \* اذا ادعى رجل قبل رجل دعوى فصالحه المدعى عليه منها على عدل زطي مقبوض لم يره ثم ان المدعى صالح على هذا العدل رجلا آخر ادعى قبله دعوى لقبضه الآخر ولم يره فللاخر ان يره على الثاني ولم يكن للثاني ان يره على الاول سواء قبله الثاني بقضاء او بغير قضاء ولو كان مكان خيار الرؤية خيار العيب ورد الآخر العدل على الثاني بالعيب بقضاء كان للثاني ان يره على الاول كذا في المحيط \* خيار العيب يثبت في الصلح عن دعوى المال حتى لو ادعى ديناً وصالحه على عبد واراد المصالح ان يره بالعيب فله ذلك والحكم فيه كالحكم في المبيع انه اذا رده بالقضاء كان فسخاً للصلح وكان للذي رد عليه ان يرد على بائعه ولو رد عليه بغير قضاء كان بمنزلة بيع مبتدأ ولم يكن له ان يره على بائعه الاول كذا في الفصول العمادية \* وفي حكم الرد بالعيب المصالح عليه كالمبيع يرد بالعيب اليسير والتفاحش ويرجع في الدعوى ان كان رده بحكم او غير حكم كذا في المبسوط \* لو وجد بما وقع عليه الصلح عيباً فلم يقدر على رده لاجل الهلاك او لاجل الزيادة او لاجل النقصان في يد المدعى فانه يرجع على المدعى عليه بحصة العيب فان كان الصلح عن اقرار رجوع بحصة العيب على المدعى عليه في المدعى وان كان عن انكار رجوع بحصة العيب على المدعى عليه في دعواه فان اقام البينة او حلفه فنكل استحق حصة العيب منه فان حلفه فحلف فلا شيء له كذا في السراج الوهاج \* واذا ادعى رجل داراً في يدي رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجوع المدعى على دعواه هذا اذا لم يجز المستحق الصلح اما اذا اجاز وسلم العبد للمدعى فيرجع المستحق بقيمة العبد على المدعى عليه ولو استحق نصف العبد فالمدعى بالخيار ان شاء رضي بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وعاد على جميع الدعوى هذا اذا كان ما وقع عليه الصلح عيباً واما اذا كان ديناً كالدرهم والدنانير والكبلي والوزني بغير اعيان هما او ثياب موصوفة مؤجلة لا يبطل الصلح بالاستحقاق لكنه يرجع بمثله كذا في خزائن المفتين \* رجل اشترى من آخر عبداً بالف درهم وتقاضاهم وجد به عيباً فانكر البائع كون العيب عنده او اقر فصالحه على درهم حاله او مؤجلة جاز فان صالحه على

دنانير بشرط التقابض كذا في الخلاصة \* وأن صالحة من العيب على ثوب بعينه فهو جائز وان  
صالحة على حنطة بعينها جائز وأن تفرقا قبل القبض وان كان بغير عينه فان كان مؤجلا فانه لا يجوز  
وان كان حالا ان كان قبض الحنطة قبل ان يتفرقا جائز وان لم يقبض حتى تفرقا بطل الصلح وكذلك لو كان  
العبد قد حدث به عيب لا يستطيع ان يردّه او مات عند المشتري او اعتقه قبل ان يعلم بالعيب ثم علم  
بالعيب ووقع الصلح عن العيب جائز الصلح ولو قتله المشتري ثم اطلع على عيب به ووقع الصلح عن العيب  
لا يجوز الصلح والاصل في جنس هذه المسائل انه متى تعذر الرد على المشتري ولكن له الرجوع بنقصان  
العيب اذا وقع الصلح عن العيب يجوز متى تعذر الرد على المشتري ولكن ليس له الرجوع بنقصان العيب  
اذا وقع الصلح عن العيب لا يجوز لان في الوجه الاول وقع الصلح عما هو حق المشتري وفي الوجه الثاني  
وقع الصلح عما هو ليس بحق للمشتري ولو ادعت بعد ما علم بالعيب ثم صالح عن العيب لا يجوز وكذلك  
لو عرض على البيع بعد ما علم بالعيب ثم صالحة عن العيب لا يجوز اذا اشترى الرجل عبدا با الف  
درهم وقبضه ثم باعه من غيره ثم اطلع على عيب المشتري الاول فصالح البائع الاول على درهم  
فانه لا يجوز كذا في المحيط \* وأمات العبد في يد المشتري الثاني ثم علم الثاني بالعيب يرجع على  
بائعه وهو المشتري الاول بنقصان العيب وليس له ان يرجع على بائعه الاول بذلك النقصان  
عند ابي حنيفة رح ولو صالحة لا يجوز صالحة وعندهما انه ان يرجع به عليه ولو صالحة يجوز صالحة  
كذا في الفصول العمدانية \* لو أن رجلا اشترى ثوبا فقطعه قميصا وخاطه ثم باعه بعد ذلك او لم يبعه  
حتى اطلع على عيب وكان البيع بعد ظهور العيب ثم صالحة من العيب على درهم كان جائزا  
وكذا اذا صبغه بصبغ احمر ثم باعه او لم يبعه حتى صالحة من العيب ولو قطعه ولم يخطه حتى  
باعه ثم صالحة من العيب لم يصح والسواد بمنزلة القطع المفرد عند ابي حنيفة رح وعندهما بمنزلة القطع  
مع الخياط كذا في المحيط \* لو صالحة من العيب على ركوب دابة في حوائج شهر جائز قالوا  
<sup>اوله</sup> لو أن استوطر كوبة في مصر اما اذا اشترط ركوبه خارج مصر او اطلق لا يجوز كذا في الذخيرة \*  
لو اشترى شيئا من امرأة فظهر به عيب فصالحته من ذلك على ان تزوجه كان السكاح جائزا وكان هذا اقرارا  
منه بالعيب فان كان يبلغ ارش العيب عشرة دراهم فهو مهرها وان كان اقل من ذلك يكمل لها عشرة  
دراهم كذا في السراج الوهاج \* إذا اشترى دابة فلم يقبضها حتى صالح البائع على شيء على ان ابرأه  
من كل عيب ثم حدث بها عيب لم يكن للمشتري ان يردّها به في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح



له ان يرد ها كذا في الحاوي \* لو صالح على ضرب من العيوب فقال اصالحك من الشجاج والقروح او الشمط فهو جائز وهو بريء من ذلك العيب خاصة فان ظهر عيب غيره كان له ان يخاصم فيه ولو لم يظفر المشتري بعيب ولكن البائع خاف من ذلك فصالح المشتري من كل عيب على شيء ودفعه اليه فالصلح جائز كذا في السراج الوهاج \* لو صالحه من الخمسة والعشرين والخمسة المحدثات على دراهم مسماة كان جائزا وهذا اللفظ عبارة عن عيوب اصطلاح عليها اهل الكوفة في الدواب في زمن ابي حنيفة رحمه الله فان بن ابي ليلى كان يقول لا يجوز الابرأ بدون تسمية العيب فنظر النحاسون وجمعوا العيوب التي تكون في الدابة فبلغ ذلك خمسة وعشرين ثم ظهر لهم بعد ذلك خمسة أخرى فسموها الخمسة المحدثات وكانوا يسمون ذلك كله عند بيع الدواب تحريزا عن قول بن ابي ليلى فانه كان قاضيا كذا في الظهيرية \* طعن المشتري بعيب في عين دابة اشتراها فصالح من عيبها على مسمى ولم يسم العيب جاز كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى امة بخمسين دينارا وتقا بضا فطعن المشتري فيها بعيب ثم اصطالحا على ان يقبلها البائع ورد عليه تسعة واربعين دينارا فان اقر البائع ان العيب كان عنده فعليه رد الدينار الباقي وكذا ان كان عيبا يعلم انه لا يحدث مثله في يد المشتري وان قال لم يكن عندي او لم يقر وام ينكر ويحدث مثله في يد المشتري جاز له الدينار الباقي فهذا عندهما وعند ابي يوسف رح جاز في الوجهين كذا في الخلاصة \* ولو كان البائع اخذ من المشتري ثوبا وقبل منه السلعة على ان يرد عليه الثمن كله كان الرد جائزا وهل يطيب للبائع الثوب الذي اخذه من المشتري ان كان البائع مقررا بالعيب فالثوب لا يطيب للبائع عند ابي حنيفة ومحمد رح ويلزمه الرد على المشتري وان كان جاحدا للعيب والعيب عيب لا يحدث مثله فكذلك الجواب وان كان يحدث مثله فانه لا يجب على البائع رد الثوب كذا في المحيط \* ولو اشترى دابة وتقا بضا ثم طعن فيها بعيب وجحد البائع ثم صالحه على ان قبل الدابة وثوبا معها على ان يرد عليه الثمن فهو جائز فان استحق الثوب رجع بخصته من الثمن وهو قدر العيب فان استحققت الدابة كان للمشتري ان يأخذ الثوب من البائع لان الصلح والبيع كانا باطلين كذا في الحاوي \* اذا وجد بالمبيع عيبا وصالحه على مال فقبضه المشتري ثم وجد به عيبا آخر له ان يرد مع ما قبض من بدل الصلح كذا في الفصول العمادية \* اذا اشترى امة فوجدها منكوبة فاراد ان يرد ها على البائع فصالحه البائع على دراهم ثم طلقها الزوج طلاقا بائنا كان على المشتري رد الدراهم كذا في الذخيرة \* واذا اشترى من آخر ثوبا فقطعه فمبصا ولم يخطه ثم وجد به عيبا اقر البائع انه كان عنده فصالحه البائع على ان قبل البائع الثوب وخط

المشتري منه الثمن مقدار درهمين كان جائزا ويجعل ما احتبس عند البائع من الثمن بمقابلة ما انتقص بفعل المشتري كذا في المحيط \* رجل اشترى امة الف وتقابضا وطعن المشتري بعيب فاصطلحا على ان يحط كل واحد منهما عشرة دراهم ويأخذ هارجل اجنبي رضي بذلك واخذ بما وراء المحيط فابيع من الاجنبي جائز وحط المشتري ايضا جائز وحط البائع لا يجوز والاجنبي ان شاء اخذ الجارية بتسعمائة وتسعين وان شاء ترك كذا في الخلاصة \* اذا اشترى امة بالف درهم وتقابضاتم باعها من آخر بالف درهم وتقابضاتم طعن المشتري الآخر بعيب فاصطلحا على ان ردها المشتري الآخر على البائع الاول بالف وخمس مائة فهو جائز وهو بيع مبتدأ وليس على البائع الثاني من ذلك شيء كذا في المبسوط \* لو ان رجلا اشترى من رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقابضا فطعن المشتري بعيب وجحد البائع فدخل رجل فيما بينهما على ان يأخذ الثوب بثمانية وعلى ان حط البائع الاول عن البائع الثاني درهما من الثمن فان هذا جائز ويكون الثوب للمشتري بيعا بثمانية فان وجد الرجل بالثوب عيبا آخر رده على المشتري الاول وهل للمشتري الاول ان يرده على بائعه فهذا على وجهين ان قبله بغير قضاء لا يكون له الرد على بائعه وان قبله بقضاء كان له ان يخاصم بائعه هكذا في المحيط \* لو اشترى رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقابضا فسلمه المشتري الى قصار فقصره وجاء به متخرقا فقال المشتري ما ادري اك ان ذلك عند البائع او عند القصار فاصطلحا على ان يقبل المشتري الثوب ويحط عنه البائع درهما ويرد عليه القصار درهما ويأخذ منه القصار اجرد فهو جائز وكذلك لو كان هذا الصلح على ان يقبله البائع فهو جائز ولو لم يصطلحا واراد الخصومة في ذاك قيل للمشتري ادع على ايهم اشئت فان ادعى على البائع برى القصار باقرار المشتري ان العيب كان في الثوب قبل ان يسلمه الى القصار وان ادعى على القصار برى البائع باقراره ان العيب حدث عند القصار وكذلك لو كان هذا مع صباغ صبغه بعصفر فاصطلحا على ان يأخذ الثوب اجنبي بتسعة دراهم على ان يحط البائع عن المشتري الا ان درهما ويرد الصباغ عليه درهما ايضا فهو جائز كذا في المبسوط \* لو ان رجلا امر رجلا فابتاع له الامة وتقابضا فطعن الآخر فيها بعيب فصالح البائع الآخر من العيب على شيء من غير حضور المشتري كان الصلح باطلا في القياس ولكني استحسن فاجيزه كذا في الحاوي \* ان امره ببيع عبدة فطعن المشتري بعيب فصالحه الآخر على ان يقبل السلعة على ان حط عنه من الثمن



شيئاً لو على أن آخر عنه الثمن وأبرأ البائع فهو جائز وكذلك لو التقي الأمر بالبيع والأمر بالشراء  
 فاصطالحا من العيب على أن قبل منه المتاع على أن حط عنه من الثمن طائفة وأخر هذه ما بقي  
 إلى أجل مسمى فهو جائز كذا في المبسوط \* إذا اشترى الرجل عبداً بثمن مسمى فتقابضاه ثم طعن  
 بعيب وزعم أن البائع قد دلسه فصالحه البائع على أن حط عنه من الثمن طائفة على أن أبرأه من  
 كل عيب وأقام رجل آخر بينة أنه كان امرأة أن يشتري هذا العبد له وقال لا أَرْضِي بصلحه  
 فإن الصلح يلزم المشتري ولا يلزم إلا أمر كذا في المحيط \* لو اشترى جارية فولدت عند المشتري  
 ثم وجدها موراء وأقر البائع أنه دلسها له فصالحه على أن يرد لها وولدها وزيادة ثوب على أن يرد عليه  
 الآخر الثمن فهو جائز وكذلك هذا في نقض بناء الدار وزيادة بنائها كذا في المبسوط \* ادعى عيباً في جارية  
 اشتراها ونكر البائع فاصطالحا على مال على أن يبرأ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر أنه أم بكن بها  
 عيب أو كان ولكنه قد زال فللبائع أن يسترد بدل الصلح كذا في العصور العمادية \* المشتري إذا طعن بعيب  
 في عين الدابة فصالحه على أن حط عنه درهماً ذهب البياض بعد ذلك رد البذل وبطل الصلح  
 وكذا الصلح في دعوى حل المبيع إذا بان بعد الصلح عدم الحمل يرد البذل وكذا إذا ادعى على  
 إنسان مالا وصالحه على مال ثم بان الحق على إنسان آخر يرد البذل كذا في الوجيز للكردي \*  
 رجل اشترى جارية وقبضها فلم تحض عنده فأراد أن يرد لها بالعيب بكونها منقطعة الدم فصالح مع  
 البائع بشيء ثم حاضت هل له أن يسترد ما دفع فقال نعم يسترد ذلك كذا في التاتارخانية ناقلاً عن  
 الينيمة \* لو اشترى كرحنطة بكر حنطة وتقابضاه ثم وجد أحدهما بطعامه عيباً فصالحه الآخر على دراهم  
 أو على قفيز حنطة أو قفيز شعير لم يجز فاما إذا اختلف النومان بان اشترى كرحنطة بكر شعير فهذا  
 الصلح جائز وفي هذا الفصل لو صالح على الدراهم إلى أجل فإن كان صاحب الحنطة هو الذي  
 طعن بعيب والشعير قائم بعينه فهو جائز وإن كان مستهلكاً لم يجز كذا في المبسوط \* اشترى رجلان  
 شيئاً فوجداه عيباً فصالح أحدهما في حصته جاز وليس للآخر أن يخاصم عند أبي حنيفة رجوع عندهما  
 الآخر على خصومته لأن عند أبي حنيفة رجوع لو أبرأ أحدهما عن حصته بطل حق الآخر خلافاً لهما  
 كذا في محيط السرخسي \* إذا اشترى ثوبين كل واحد بعشرة دراهم وقبضهما ثم وجد باحدهما عيباً فصالح  
 على أن يرد به بالعيب على أن يزيد في ثمن الآخر درهماً فالرد جائز وزيادة الدراهم باطلة في قول  
 أبي حنيفة ومحمد رجوع كذا في الحاوي \* لو اشترى جارية بألف درهم وتقابضاه فوجدها موراء وأقر البائع

بذلك فصالحه منه على عبد رقبته فوجد بالعبد عيبا فصالحه منه على عشرة دراهم جاز فان استجفت  
الجارية رجع بحصتها من الثمن وهو النصف ولو قامت البينة انها حرة رد العبد واخذ الا في هكذا  
في المبسوط \* اذا باع المكاتب حارية وطعن المشتري فيها لعيب فصالح على ان حط عنه شيئا من الثمن  
فانه يحوز استحسانا ثم اذا حط شيئا من الثمن للعيب ان كان ما حط مثل نقصان العيب او اكثر بحيث  
ما يتغاضى الناس في مثله او اقل وانه يجوز ردهم جميعا ما اذا كان اكثر من نقصان العيب بحيث لا يتغاضى  
الناس في مثله تكون المسئلة على الاختلاف يجوز عند ابي حنيفة ربح ولا يجوز عندهما كذا في المحيط \*  
الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق والتحرية اذا ادعى رجل على رجل مجهول النسب انه  
عبد وانكر المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه من ذلك على مائة درهم فدفعها اليه حتى يكف  
عن هذه الدعوى فالصلح جائز فان اقام المدعى البينة بعد ذلك انه عبده لم تقبل بينته في اثبات  
الرق وتقبل في حق استحقاق الولاء ويدون البينة لا يستحق الولاء واذا المدعى منه كفيل بالمال  
صححت الكفالة كذا في المحيط \* ولو قال الجارية انت اعني وقالت لا بل انا حرة وصالحها من ذلك  
على مائة درهم فهو جائز فان اقامت البينة انها كانت امته عام اول او انها حرة  
الاصل من الموالى او من العرب حرة الابوين رجعت بالمائة عليه ولو اقامت البينة انها كانت  
امته لغلان فاعتقها عام اول لم يقبل ذلك منها ولم ترجع بالمائة كذا في المبسوط \* وان كان مكان الامة  
عبد فاقام العبد بعد الصلح بيده على حرية الاصل او على ان المدعى اعتقه وهو يملكه عام اول  
ان كان الصلح مع العبد عن انكار قبلت بيته العبد ورجع بالمال على المولى عند ضم جميعا  
وان كان مع اقرار العبد بالرق للمدعى ثم اقام البينة فعلى ما قلنا وان اراد ان يرجع على المولى بما  
اخدمه من المال فكذلك الجواب على قول ابي يوسف ومحمد ربح لان البينة على عتق العبد تقبل  
من غير دعوى عندهما فلما قصد في الدعوى لا تمنع قبول البينة كما في الامة وعند ابي حنيفة ربح  
يجب ان لا تقبل لانه مناقض في الدعوى والمناقضة تمنع صحة الدعوى فتقبل البينة من غير دعوى  
والبينة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى عنده هكذا في المحيط \* ولو اقام المدعى عليه البينة  
انه كان عبدا لغلان واعتقه العام الاول والمسئلة بحالها لم تقبل كذا في محيط السر خسي \* واذا ادعى  
العبد ان مولاه اعتقه فصالحه مولاه على مائة درهم فدفعها للعبد على ان يبرأه من هذه الدعوى فالصلح  
باطل ومتى اقام العبد البينة على عتقه عتق والامة في هذا كالعبد كذا في المبسوط \* وام الولد والمدير





لاجل انكارك لبس له ان ينقض الصلح كذا في المحيط \* لو ادعى في دار رجل حقا فصالحه من ذلك على مسيل ماء او على ان يضع على حائط منها كذا كذا كان ذلك باطلا ان لم يوقت لذلك وقتا وان وقت لذلك وقتا معلوما سنده او اكثر اختلف فيه المشائخ قال الكرخي رح يجوز هذا الصلح وقال الفقيه ابو جعفر رح لا يجوز هذا الصلح ولو ادعى في الارض رجل حقا فصالحه على شرب نهر شهر الا يجوز ولو صالحه على عشر نهر راضه جاز اعتبار الصلح بالبيع كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا صالح على طريق في الدار المدعاة ان اراد بالطريق رقة الطريق لا شك انه لا يجوز الصلح وان اراده الممر فيه رواية ان قياسا على بيع الممران في بيع الممر رواية على الرواية التي حوزة بنصرف الى مقدار مرور رجل واحد هكذا في المحيط \* لو ادعى في بيت رجل حقا فصالحه المدعى عليه من ذلك على ان يبيت على سطحه سنة ذكر في الكتاب انه يجوز وقال بعض المشائخ هذا اذا كان السطح محجرا فان لم يكن محجرا لا يجوز الصلح كما لا يجوز اعادة السطح وقال بعضهم يجوز الصلح على كل حال كذا في الظهيرية \* لو كان بيت في يد رجل وادعى رجل فيه دعوى فاصطلحا على ان يكون البيت لاحدهما وسطحه لآخر لم يحز اذا لم يكن عليه بناء فان كان عليه بناء فاصطلحا على ان يكون لاحدهما العلو والآخر السفلى جاز كذا في الحاوي \* ادعى دارا لصالحه المدعى عليه على خدمته عدة سنة جاز ولان يخرج بالعبد الى اهله قال الشيخ الامام الاحمد شمس الائمة الحلواني لم يرد بقوله يخرج بالعبد الى اهله ان يسافر به اما اراد به ان يخرج الى اهله في القرى واذية البلدة وكان الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي يقول لصاحب الخدمة هما ان يسافر بالعبد واصحاب الخدمة ان يؤجر هذا العبد للخدمة كذا في المحيط \* لو ادعى رجل حقا في دار في يدي رجل فصالحه على سكنى بيت معين من هذه الدار ابد او قال حتى يموت لا يجوز كذا في فتاوى باصنخان \* اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على سكنى بيت معين من هذه الدار مدة معلومة حتى جاز هذا الصلح ثم ان المدعى صالح مع المدعى عليه من سكنى البيت الذي وقع الصلح فيه على دراهم مسماة يجوز كذا في المحيط \* ادعى دارا في يدي رجل واصطلحا على ان يسكنها صاحب اليد سنة ثم يدفعها الى المدعى يجوز وكذلك اذا اصطلحا على ان يسكنها المدعى سنة ثم يدفعها الى صاحب اليد جاز واذا ادعى رجل دينا واصطلحا على دار ان يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها الى المدعى لا يجوز كذا في الذخيرة



في الذخيرة \* لو ادعى ارضا في يدي رجل اتها له فاصطلحا على ان يزرعها الذي في يده خمس سنين على ان تكون رقبة الارض للمدعي جاز ذلك كذا في فتاوى قاضيه خان \* اذا ادعى رجل حقا في دار فصالحه الذي في يديه على مبدالي اجل او على شيء من الحيوان الى اجل فان الصلح فاسد سواء كان الصلح من اقرار او من انكار وبعد هذا ان قال المدعى عليه وقت الصلح صالحتك من حقك او من نصيبك كان هذا اقرارا منه فانفسد الصلح يقال له بين لما اقررت للمدعي وان كان قال صالحتك من دعواك لا يكون اقرارا كذا في المحيط \* لو اشترى دارا فاتخذها مسجدا ثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحه الذي جعله مسجدا او الذين المسجد بين اظهرهم جاز الصلح كذا في خزانة المفتين \* اذا كانت دار في ايدي ثلاثة نفر في يد كل واحد منهم منزل منها وساحتها على حالها واختصموا فيها فلكل واحد منهم ما في يده والساحة بينهم اثلاثا فان اصرطحو اقبل ان يقضي بينهم على ان لفلان نصف الساحة ولكل واحد من الآخرين ربعها فهو جائز وكذلك اذا اشترط احد هم لنفسه نصف المنزل الذي في يده صاحبه جاز كذا في المبسوط \* اذا كانت الدار في يدي رجلين واختصما فيها وكل واحد منهما يدعيها فانه يقضي بينهما نصفان قضاء ترك فان اصرطحا فيها قبل القضاء على ان لاحدهما الثلثين وللآخر الثلث كان ذاك جائزا كذا في المحيط \* لو كانت الدار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل منها منزل آخر وقال احدهما الدار بيني وبينك نصفين وقال الآخر بل هي كلها لي فللذي ادعى جميعها ما في يده ونصف ما في يد صاحبه والساحة بينهما نصفان فان اصرطحا قبل القضاء على ان تكون الدار بينهما نصفان او على الثلث او الثلثين فهو جائز وكذا لو اصرطحا بعد القضاء فهو جائز ولو كان احدهما نازلا في منزل من الدار والآخر في علو ذلك المنزل وادعى كل واحد منهما جميعا فلكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما نصفان فان اصرطحا قبل القضاء او بعده على ان لصاحب السفلى العلو ونصف الساحة ولصاحب العلو السفلى ونصف الساحة جاز كذا في المبسوط \* اختصم رجلان في حائط فاصطلحا على ان يكون اصله لاحدهما وللآخر موضع جذوة وان يبني عليه حائط معلوما ويحمل جذوة معلومة لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اذا اختصم رجلان في حائط فاصطلحا على ان يهد ما هو كان مخروفا وان يبنياه على ان لاحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه والنفقة عليهما على قدر ذلك وعلى ان يحمل عليه من الجذوع بقدر ذلك فهو جائز كذا في الحاوي \* لو ادعى في علو رجل حقا فصالحه على بيت معين من هذا العلو وعلى بيت معين من علو آخر فهو جائز

لانه صالح من المجهول على معلوم كذا في فتاوى قاضيان \* اذا ادعى رجل بناء دار في يدي رجل فصالحه من بنائها على دراهم مسماة فان الصلح جائز وكذلك لو ادعى نصف البناء له والنصف لغيره بان كانا اصبيين فبنيا بخلاف مالواد على يد شاة او عينا في عهد فصالح منه فانه لا يجوز كذا في المحيط \* لو ان رجلين ادعيا دارا في يد رجل وقالوا رتناها عن ابينا وجدها الرجل ثم صالح احدهما من حصته من هذه الدار على مائة درهم فاراد شريكه ان يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك وليس للآخر ان يأخذ من الدار شيئا الا ان يقيم البينة او صالح احدهما من جميع دعاهما على مائة درهم وضمن له تسليم اخيه فان سلم الاخ ذلك له جاز واخذ نصف المائة وان لم يجز فهو على دعواه ورد المصالح على الذي في يديه الدار نصف المائة كذا في المبسوط \* لو ان رجلين في يدي كل واحد منهما دار فادعى كل واحد منهما في دار صاحبه حقا فاصطالحا من ذلك على ان يسكن كل واحد منهما في دار صاحبه جاز كذا في المحيط \* لو ادعى كل واحد منهما في دار في يدي صاحبه حقا ثم اصطالحا على ان يسلم كل واحد منهما لصاحبه ما في يده بغير قسمة ولا اقرار فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا ادعى الرجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على دراهم مسماة على ان يزيد الآخرة حصة فان وقع الصلح على ان يترك المدعى الدار على المدعى عليه وكانت الدراهم والكر من عند المدعى عليه ان كان الكر بعينه لا شك ان الصلح جائز وان لم يكن بعينه وكان في الذمة ان كان الكر موصوفا بانه جيد او وسط او ردي كان الصلح جائزا ايضا سواء كان الكر حالا او مؤجلا وان لم يكن الكر في الذمة موصوفا كان الصلح في جميع الدار باطلا واذا كان الكر من عند المدعى والدراهم من عند المدعى عليه ان كان الكر بعينه كان الصلح جائزا في الكل وان كان بغير عينه في الذمة ان كان موصوفا ووجد في ذلك جميع شرائط السلم بالاتفاق بان كان الكر مؤجلا وبين مكان الايفاء وبين حصة الكر من الدراهم كان الصلح في الكل جائزا اذا عجل الدراهم كلها في مجلس الصلح او ما يخص الكروان تفرقا قبل قبض الدراهم كلها بطل الصلح في حصة الكر وان لم يوجد في الكر جميع شرائط السلم بالاتفاق بان لم يبين مكان الايفاء او لم يبين حصة الكر من الدراهم فعلى قول ابي حنيفة ربح يفسد الصلح في الكل عجل الدراهم او لم يعجل وعندهما ان عجل رأس المال جاز العقد في الكل وان لم يعجل الدراهم فسد الصلح بحصة الكر لا غير وان لم يضرب الاجل في الكر فانه تفسد حصة الكر من الدراهم عندهم جميعا وهل تفسد حصة العقد فيما يخص الدار



فالمسئلة على الاختلاف على قولهما يجوز اذا كان الكر موصوفا وعلى قول ابي حنيفة رح لا يجوز . وان كان الكر من عند المدعى عليه والدرهم من عند المدعى ان كان الكر بعينه جاز الصلح في الكل . وان كان موصوفا في الذمة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا كان الكر من عند المدعى والدرهم من عند المدعى عليه هذا الذي ذكرنا اذا وقع الصلح على ان يترك المدعى دعواه فاما اذا وقع الصلح على ان يأخذ المدعى الدار من المدعى عليه والمسئلة بحالها فان كان الكر والدرهم من عند المدعى او كان الكر من عند المدعى عليه والدرهم من عند المدعى فالجواب في الوجوه كلها في هذا الفصل كالجواب في الفصل الاول ثم هذا الذي ذكرنا اذا كان الاجل مضروبا في جميع الكر فاما اذا كان مضروبا في البعض ان كان المؤجل من الكر قدر السلم جاز الصلح في الكل ويصرف المؤجل من الكر الى الدرهم والحال الى ما يخص الدار احتياطا لجواز العقد اذا صالحه المدعى عليه من الدار على حيوان بعينه على ان يزيده المدعى كرحنطة جيدة في الذمة ولم يكن مؤجلا قال لا يجوز ويجب ان يجوز وان لم يكن الكر بعينه بعد ان يكون موصوفا لان المكيل في الذمة متى قبل بغير الدرهم والدنانير من الاعيان يصير نمنا والشراء بثمن عنده جائز بعد ان يكون موصوفا حالا كان او مؤجلا هكذا في المحيط \* واذا صالح من دعواه في دار على كرحنطة وسط ثم صالحه من ذلك الكر على كرحنطه غير بعينه جاز كذا في المبسوط في باب الخيار في الصلح \* اذا وقع الصلح من دعوى الدار على درهم وانفراق قبل قبض بدل الصلح لا ينتقض الصلح كذا في المحيط \* واذا صالح الرجل من دعواه في دار لم يعاينها الشهود ولا عرفوا الحدود او صالحه من دعواه في دار بغير عينها ثم خاصمه في دار وزعم انها غير التي صالحه عنها وقال المدعى عليه هي تلك تحالفا وتراد الصلح وعاد في الدعوى كذا في المبسوط \* رجل ادعى في حائط رجل موضع جذع او ادعى في داره طريقا او مسيلا ماء فجدد المدعى عليه ثم صالحه على درهم مسماة فهو جائز لانه صالح من المجهول على معلوم كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له باب او كوة فخاصمه جارة فصالحه على درهم معلومة يدفعها الى الجار ليرك الكوة ولا يسدها كان ذلك باطلا وكذا لو كان الصلح بينهما على ان يأخذ صاحب الكوة درهم معلومة ليسد الكوة والباب كان باطلا كذا في الظهيرية \* رجل اشترى من آخر ضيعة ثم ان البائع باعها من رجل آخر ثم ان المشتري الثاني اخذ الضيعة واراد

الاول ان يخاصم فقال الثاني صالحني على مال معلوم و اترك الضيعة في يدي ففعل فهذا صلح جائز و تصير الضيعة ملك الثاني من جهة الاول ليس له ان يسترد ما اعطاه على هذا الشرط كذا في خزائن المفتين \* لو ان رجلا ادعى ان ارض رجل فصالحه صاحب الارض من ذلك على دراهم مسماة فالصلح جائز ولو كانت ارض لرجلين فيها زرع لهما فادعاه رجل فجمعه فصالح احدهما على ان اعطاه مائة درهم على ان يسلم نصف الزرع للمدعي فان كان الزرع مدركا كان الصلح جائزا وان كان غير مدرك فانه لا يجوز الصلح الا برضاء صاحبه وهذا بخلاف ما لو صالح على ان يسلم له نصف الارض مع الزرع على مائة درهم كان جائزا ولو كان الزرع كله لواحد فجاء انسان وادعى فاعطاه المدعي دراهم على ان يسلم له نصف الزرع من غير ارض ان كان مدركا فانه يجوز وان كان غير مدرك فانه لا يجوز هكذا في المحيط \* لو ان نهرا بين قوم فاصطلحوا على كرية او تحصينه بمسناة او فطرة عليه على ان تكون النفقة عليهم بحصصهم فهذا جائز كذا في المبسوط \* رجل له ظلة او كنيف شارع في الطريق الاعظم فخاصمه انسان في رفعها فصالحه صاحب الظلة على دراهم معلومة ليترك الظلة في موضعها لا يجوز هذا الصلح وكان لهذا المصالح او لغيره من مرض الناس ان يخاصمه في رفعها سواء كانت الظلة قديمة او حديثة او لا يعرف حالها فان خاصمه الامام فصالحه على ان يعطي صاحب الظلة مالا معلوما على ان يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة ورأى الامام مصلحة المسلمين في ان يأخذ مالا ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت الظلة لا تضر بالعامه كذا في الظهيرية \* وان كان المخاصم دفع المال لرفع الظلة جاز ان كانت قديمة وان كانت حادثة لا يجوز وهو الصحيح وان كان لا يعلم حالها فاعطاه المخاصم دراهم ليطرحها لا يجوز ولو صالح صاحب الظلة على ان يعطي دراهم الى المخاصم لرفع الظلة يجوز كيف كانت هكذا في محيط السرخسي \* وان كانت الظلة على طريق خاص في سكة غير نافذة فان وقع الصلح على ان يأخذ المخاصم دراهم مسماة من صاحب الظلة ويترك الظلة لا يجوز اذا كانت الظلة قديمة وان كانت حديثة ان لم يكن المخاصم من اهل تلك السكة وليس له حق المرور تحت الظلة يتوقف الصلح على اجازة من له حق المرور واما اذا كان المصالح من اهل تلك السكة ان اضاف الصلح الى جميع الظلة فالصلح يصح في حصته ويتوقف في حصته شركائه فان لجاز شركاؤه جاز الصلح في الكل وان لم يجزوا صلحه ورفعوا الظلة لا شك ان الصلح يبطل في حصته شركائه



شركائه حتى كان لصاحب الظلة ان يرجع على المخاصم بحصة شركائه ان كان دفع اليه جميع بدل الصلح وهل يرجع بحصة اختلف المشائخ فيه والاصح انه لا يرجع عليه واما اذا كان الصلح مضافا الى نصيبه خاصة فانه يجوز الصلح وبعد ذلك ينظر ان تبرع الشركاء بترك الظلة سلم له جميع البدل وان رفعوا الظلة هل يرجع صاحب الظلة على المخاصم بجميع البدل فالمسئلة على الاختلاف وان كان لا يعرف حال الظلة لا يجوز الصلح واما اذا وقع الصلح على الطرح والرفع ان وقع الصلح على ان يأخذ المخاصم دراهم ويرفع الظلة فهو جائز على كل حال وان وقع الصلح على ان يأخذ صاحب الظلة من المخاصم دراهم ويرفع الظلة جاز ان كانت الظلة قديمة وكذلك اذا كانت حديثة ولا يدري حالها كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* اذا كان لانسان نخلة في ملكه فخرج سعفها الى دار جارة فاراد الجار قطع السعف فصالحه رب النخلة على دراهم مسماة على ان يترك النخلة فان ذلك لا يجوز وان وقع الصلح على القطع فان اعطى صاحب النخلة جارة دراهم ليقطع كان جائزا وان اعطى الجار دراهم لصاحب النخلة ليقطع كان الصلح باطلا هكذا في المحيط \* رجل ادعى نخلة في ارض باصلها وجمد المدعى عليه ثم صالحه على ان ما يخرج من ثمرها العام يكون للمدعى لا يجوز ذلك لان هذا صلح وقع على معدوم مجهول يحتاج فيه الى التسليم كذا في الظهيرية \* ادعى في اجمة في يدي رجل حقا فصالحه منها على ان يسلم صيدها للمدعى سنة فان لم يكن الصيد الذي في الاجمة مملوكا للمدعى عليه لا يجوز الصلح على كل حال وان كان مملوكا بان كان اخذه وارسله في الاجمة ان كان بحيث يمكنه الاخذ من غير اضطيار يجوز الصلح وان كان بحيث لا يمكنه الاخذ الا بالاضطيار لا يجوز الصلح كذا في المحيط في متفرقات الصلح \* رجل اشترى دارا لها شفع فصالح الشفع على ان يعطي للشفيع دراهم مسماة ليسلم الشفع الشفعة بطلت شفعته ولا يجب المال وان كان اخذ المال رده على المشتري كذا في فتاوى قاضيخان \* واما صالح المشتري مع الشفع على ان اعطاه الدار وزادة الشفع على الثمن شيئا معلوما فهو جائز كذا في المبسوط \* وان صالح على ان يأخذ نصف المشتري او ثلثه او ربعة على ان يسلم الشفعة في الباقي كان جائزا فان وجد هذا الاصطلاح منهما بعد تاكد حق الشفع بطلت الموائبة وطالب الاشهاد فانه يصير اخذ النصف بالشفعة حتى لا يتجدد فيما اخذ الشفعة مرة اخرى ويصير مسلم الشفعة في النصف حتى لو كان هذا الشفع شريكا في المبيع او في الطريق كان للجار ان يأخذ النصف الذي لم يأخذ هذا الشفع بالشفعة وان كان

هذا الاصطلاح قبل وجود الطلب من الشفيع فانه يصير آخذ النصف بشري مبتدأ وينجد فيما  
 اخذ الشفعة هكذا في المحيط \* لو صالح المشتري الشفيع على ان يسلم الشفعة على بيت من الدار  
 بحصته من الثمن فالصلح باطل وحق الشفعة باقي وهذا اذا كان الصلح بعد تاكد حقه بالطلب  
 فاما قبل الطلب بطلت الشفعة كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى الرجل شفعة في دار فصالحه  
 المشتري على ان يسلم له دار اخرى بدراهم مسماة على ان يسلم له الشفعة فهذا فاسد لا يجوز كذا  
 في المبسوط \* اشترى دارا فخاصم رجل في شقص منها وطلب الشفعة فيما بقي فصالحه على نصف  
 الدار بنصف الثمن على ان يترا من الدعوى جاز ولو صالحه على نصف دار اخرى على هذا الوجه  
 لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* اشترى ارضا فسلم الشفيع الشفعة ثم ان الشفيع جحد التسليم  
 فصالحه المشتري على ان اعطاه نصف الارض بنصف الثمن جاز ويكون بيعا مبتدأ وكذا لو مات  
 الشفيع بعد الطلب ثم ان المشتري صالح ورثة الشفيع على نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون  
 بيعا مبتدأ ولو مات المشتري فصالح ورثة المشتري الشفيع على ان يعطوا له نصف الدار بنصف الثمن  
 جاز ويكون آخذا بالشفعة لا بيعا مبتدأ كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اختصم في الشفعة شريك  
 وجار فاصطلحا على ان يأخذاها بينهما نصفين وسلمها لهما المشتري جاز كذا في الحاوي \* الباب  
 الحادي عشر في الصلح في اليمين ادعى على آخر ما لا فانكر فاصطلحا على ان يحلف المدعى عليه  
 وهو بري من المال فحلف المدعى عليه فالصلح باطل والمدعى على دعواه ان اقام البينة  
 اخذ بها وان لم يجد بينه واراد ان يستحلفه ان لم يكن الاستحلاف الاول عند القاضي يستحلفه  
 القاضي ثانيا وان كان الاستحلاف الاول عند القاضي لا يحلفه ثانيا كذا في الفصول العمادية \*  
 ان اصطلحا على انه ان حلف فهو بري عن الخصومة الى ان يجد البينة فحلف هل يبرأ من الخصومة  
 الى ان يجد البينة اختلف المشائخ منهم من قال لا يبرأ من الخصومة وهو الاصح حتى كان له  
 استحلافه مرة اخرى عند القاضي كذا في الذخيرة \* ان اصطلحا على ان يحلف المدعى  
 على دعواه على انه ان حلف فالمدعى عليه ضامن له فحلف المدعى على ذلك فابى المدعى عليه  
 ان يضمن له شيئا او يعطيه لم يلزمه شيء والصلح باطل وكذلك لو اصطلحا على ان يحلف  
 الطالب والمطلوب ثم يكون عليه نصف ما ادعى فهو باطل وان اصطلحا على ان يحلف  
 الطالب اليوم على ما يدعى فان مضى ولم يحلف فلا حق له فمضى اليوم قبل ان يحلف



فهو على دعواه والصلح باطل وكذا لو اصطحا على ان يحلف المطلوب فهو ضامن للمال او قال فالمال عليه او فقد اقر بالمال كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل على رجل مالا او ما سواه فانكروا ولم يكن عليه بينة فطلب يمينه فوجب القاضي ذلك عليه فصالحه على دراهم مسمأة على ان لا يستحلف على ذلك فالصلح جائز وهو بذلك بريء من اليمين وكذا لو قال صالحك من اليمين التي وجبت لك علي او قال افتديت منك بيمينك بكذا فرضي الآخر بذلك جاز الصلح ولو اشترى يمينه بكذا او باعها منه المدعي لم يجز كذا في السراج الوهاج \* ولو اصطحا على ان يحلف الطالب او المطلوب ونصف المال على المدعي عليه او على ان يحلف الطالب اليوم او المطلوب اليوم على انه لم يحلف اليوم فالمال عليه او على ان يحلف الطالب اليوم ان ما يأخذ حق فالصلح في الكل باطل لانه على خلاف الشرع كذا في الوجيز للكردي \* اذا اصطحا على ان يحلف الطالب بعق او طلاق او بيمين او بايمان مؤكدة فان حلف على ذلك فالمال على فانه لا يلزم المطلوب بذلك شيء ولا يلزم الطالب الطلاق والعناق الا ان تقوم للمطلوب بينة انه اوفاه هذا المال او ابرأه عنه فحينئذ يعنق عبده وتطلق امرأته لانه ثبت حنث المدعي بالبينة العادلة وكذلك ان اصطحا على ان يحلف المطلوب بها على انه بريء من هذه الدعوى اذا حلف فحلف فانه لا يبرأ ولا يقع طلاق ولا عناق الا ان يقيم المدعي البينة على ما ادعى من الحق في اليمين فحينئذ يقع الطلاق والعناق لان حنث المطلوب ثبت بالشهادة العادلة كذا في المحيط \* الباب الثاني عشر في الصلح من الدماء والجراحات يجوز الصلح من جنابة العمد والخطاء في النفس ومادونها الا انه لو صالح في العمد على اكثر من الدية حاز كذا في الاختيار شرح المختار \* ويكون المال حالا على الجاني في ماله دون العاقلة كذا في الحاوي \* وفي الخطاء لو صالح على اكثر من الدية لا يجوز كذا في الاختيار شرح المختار \* وهذا اذا صالح على احد مقدار الدية اما اذا صالح على غير ذلك جازت الزيادة الا انه يشترط القبض في المجلس كيلا يكون افتراقا عن دين بدين اذا قضى القاضي عليه بالدية بمائة بعير فصالح القاتل الولي من مائة بعير على اكثر من مائة بقرة وهي عنده ودفع ذلك اليه جاز وان صالح بشيء من الابل على شيء من المكبل او الموزون سوى الدراهم والدنانير الى اجل لم يجز لانه عارض دينه بدين وان صالح من الابل على مثل قيمة الابل او اكثر من ذلك بما يتغابن الناس فيه فهو جائز وبما لا يتغابن فيه لم يجز وان قضى .

القاضي عليه بالدرهم والدنانير فصالح القاتل على طعام او شعير او ابل او بقرة مالم يس عندة لم يجز وان دفعه اليه قبل ان يتار قد لانه بيع مالم يس عند الانسان لا يجوز الا في السلم واذا قضى القاضي ابلا او بقرة فصالح من ذاك على شيء من الطعام او غيره وليس عندة ثم دفعه اليه قبل ان يفارقه فهو جائز فان لم يدفع اليه الطعام او الشعير حتى يفارقه لم يجز هكذا في السراج الوهاج \* ولو صالح غير الجاني على اكثر من الدية وضمن بطلت الزيادة ولو صالح على جنس آخر ولو قضى عليه بالدرهم فصالح على الفدي دينار وقبض في المجلس جاز ولو صالح قبل ان يقضي بشيء على مائتي ابل بغير اعيانها او الواجب مائة منها والخيار الى الطالب فان كان في الابل نقصان من الاسنان الواجبة في الدية كان للطالب ان يرد الصلح كذا في الخاوي \* رجل قتل رجلا عمدا وقتل آخر خطأ ثم صالح اولياء ومعا على اكثر من ديتين فالصلح جائز ولصاحب الخطاء الدية وما بقي فلصاحب العدد ولو صالح اولياء ومعا على ديتين او اقل منهما كان بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي \* وبدل الصلح في دم العمد جاز مجرى المهر فكل جهالة تحملت في المهر تحمل هنا وما يمنع صحة التسمية بمنع وحبوبه في الصلح وعد فساد التسمية يستط القود ويجب بدل النفس وهو الدية نحو ان يصالح على ثوب كما يجب مهر المثل في السكاح الا انهما ينترقان من وجه وهو انه اذا تزوجها على خمر يجب مهر المثل ولو صالح عن دم العمد على خمر لا يجب شيء كذا في الكافي \* وفي الخطاء تجب الدية كذا في الاختيار شرح المختار \* واوصالح عن قطع اليد عمدا على خمر او خنزير لا يجوز التسمية ولكن يصح العنود لا يرجع المنظوعة يده على القاطع بشيء ولو كان القطع خطأ وباقي المسئلة على حالها للمقطوعة يده ان يرجع على القاطع بالدية ولو وقع الصلح على حرف هذا وما لو وقع على خمر او خنزير سواء كذا في المحيط \* ولو صالحه بعفو عن دم على عفو عن دم اخر جاز كالخلع كذا في الاختيار شرح المختار \* جرح رجلا عمدا فصالحه منه لا يخلو اما ان يرى اومات منها فان صالحه من الجراحة او من الضربة او من الشجة او من القطع او من اليد او من الجناية لا غير جاز الصلح ان برئ بحيث بقي له اثر وان برئ بحيث لم يبق له اثر بطل الصلح فاما اذ مات من ذلك بطل الصلح عند ابي حنيفة رح ووجب الدية خلافا لهما وان صالحه عن الاشياء الخمسة وما يحدث منها فالصلح جائز ان مات منها واما اذا برئ منها ذكره هنا ان الصلح جائز وذكر في الوكالة لو ان رجلا شج رجلا موضحة فوكل انسانا ليصالح عن الشجة وما يحدث منها الى النفس



النفس فان مات كان الصلح عن النفس وان برئ يجب تسعة اعشار المال ونصف عشرة وبسلم للمشجوج نصف عشر المال وقال عامة مشائخنا اختلاف الوضع فان الوضع ثمة انه صالح من الجراحة وما يحدث منها الى النفس وهو معلوم فامكن فسمه البدل على القائم والحادث جميعا وههنا صلحة عن الجراحة وما يحدث منها وهو مجهول قد يحدث وقد لا يحدث واذا حدث لا يدري اى قدر يحدث فتعذر فسمه البدل على القائم والحادث فصار البدل كله بازاء القائم واما اذا صلحة عن الجناية يجوز الصلح في الفصول كلها الا اذا ابرأ بحيث لم يبق له اثر كذا في محيط السرخسي \* اذا كانت الجناية عمدا فصالح المجروح الخارج على بدل يسير وهو مريض مرض الموت وقت الصلح فالصلح جائز وان كانت الجراحة خطأ فصالح وهو مريض وقت الصلح مرض الموت وخط عن البدل يعتبر ذلك من الثلث ثم هذه الوصية تصح للعاقلة لا للقاتل وان كانت الدية تجب على القاتل او لواله العاقلة يتحمل عنه كذا في المحيط \* اذا صالح المريض من دم عمده على الف درهم حالة ثم اخرها بعد الصلح سنة جاز التأخير من الثلث كذا في المبسوط \* اذا قطع الرجل اصبع رجل عمدا او خطأ فصالحه منها على مال ثم شلت اخرى بجنيها فعلى القاطع ارشها في قياس قول ابي حنيفة رح ولا شيء عليه عندهما كذا في الحاوي \* رجل قتل عمدا وله اثنان فصالح احدهما عن حصته على مائة درهم فهو جائز ولا شركه لاخيه فيها ولو كان القتل خطأ فصالحه احدهما على مال كان لشريكه ان يشركه في ذاك الا ان يشاء المصالح ان يعطيه ربع الارش كذا في المبسوط \* اذا صالحه على وصيف عن دم العمد فهو جائز ويصرف الى الوسط ولو صالحه على عبد بعينه فوجد العبد حرا كان على القاتل الدية ولو وقع الاختلاف بين القاتل وبين ولي القاتل فقال القاتل صالحك على هذا العبد وقال ولي القاتل لا بل على هذا العبد فان الصلح جائز والقول قول القاتل مع يمينه كذا في المحيط \* صالح عن دم عمده على عشرين فظهر ان احدهما حر فالعبد كل الحق عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح له العبد وقيمة الحر لو كان عبدا وعند محمد رح له العبد وتما ارشه من الدراهم كذا في الكافي \* لو صالحه من دم عمده على سكنى دار او خدمة عبد سنة جاز وان كان صالحه عليه ابدا او على ماني بطن امته او على غلة نخلة سنين معلومة ابدا لم يجز كذا في النهاية \* لو صالحه عن دم العمد على ماني بطن غنمه او على ماني ضرعها او على ما تحبل نخيله عشر سنين لم تجب الدية على القاتل

كذا في المحيط \* لو صالحه على ما في نخيله من ثمرة جاز كذا في المبسوط \* لو صالح ولي القاتل القاتل على ان عفاه عن هذا الدم على ان يعفو القاتل عن دم وجب له على رجل آخر فهو جائز وهذا الصلح في الحقيقة عفو بغير بدل ثم ان عفا القاتل عن الدم الذي وجب له فلا رجوع لولي القاتل عليه بشيء وان لم يعف فهو على وجهين ان كان القصاص الذي وجب للقاتل على قريب العافي ابيه وابنه او من اشبههما رجع العافي على القاتل بالدية وان كان القصاص الذي وجب للقاتل على اجنبي لا يكون للعافي ان يرجع على القاتل بشيء كذا في المحيط \* في المنتقى بن سماعه عن ابي يوسف رح قال في رجل قطع يمين رجل فصالحه المقطوع يده على ان يقطع يسار القاطع فقطعه فهذا عفو عن الاول ولا شيء على قاطع اليسار ولا شيء له على قاطع اليمين وان اختصما قبل ان يقطع يساره وقد صالحه على ذلك فليس له ان يقطع يساره ولكن رجع بديته يمينه وان صالحه على ان يقطع يد القاطع وربطه او على ان يقتل عبدا القاطع ان قطع يده ورجله رجع عليه بديته رجله وان قتل عبده فله عليه قيمة عبده مقاصدة منها بديته يده ويتراوان الفضل ولو صالح على ان يقطع يد هذا الحرا وعلى ان يقتل عبدا فلان ففعل يغرم دية يد الحرا الاخر وقيمة عبده ويرجع المظومة يده على القاطع بديته كذا في محيط السرخسي \* ولو صالحه على ان يقطع رجله فهذا عفو مجانا ولو كان الثقل خطاء كان عليه الدية كذا في المبسوط \* ولو صالح من قطع اليد عمدا على ان يقطع رجله فان الصلح باطل ولا يرجع عليه بشيء وقد وقع العفو مجانا كذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض روايات هذا الكتاب انه يرجع بالارش ولو كان القطع خطاء يرجع بديته اليد على الروايات كلها وكذلك لو صالحه من دم العمدة على كذا كذا مثقال ذهب وفضة فهو جائز وءاياه من كل واحد منهما النصف هكذا في المحيط \* لو كان قتل عمدا فصالح عنه رجل على الف درهم ولم يضمنها له لم يكن عليه شيء فان كان القاتل هو الذي امره بذلك كان البدل على القاتل ولو صالحه عنه على عهده ولم يضمن له خلاصه جاز فان استحق العبد لم يرجع عليه بشيء ولكن يرجع على القاتل بقيمته ان كان امره بذلك وان كان المصالح تبرع بالصالح عليه وضمن له خلاصه ثم استحق رجوع عليه بقيمته كذا في المبسوط \* لو صالح الفضولي عن دم العمدة على الف درهم وضمنها له فاستحق الف رجوع ولي القاتل بمثلها على المصالح ثم الفضولي اذا ضمن بدل الصلح وادى لا يرجع بذلك على القاتل وان كان القاتل امره بالصالح ولم يأمره بالضمان فضمن وادى كان له ان يرجع بما ضمن على



القاتل هكذا في المحيط \* قتل العبد والحر رجلا عمدا وامر مولى العبد والحر رجلا ان يصلح  
 عنهما فصالح عنهما بالى يكون عليهما نصفان وذكر في بعض الروايات وكذلك لو كان القتل خطأ كذا  
 في المحيط السرخسي \* اذا قتل العبد رجلا عمدا وله وليان فصالح مولاة احدهما من نصيبه من الدم على العبد  
 القاتل فالصلح جائز ويقال للذي صار له العبد ادفع نصفه الى شريكك او افده بنصف الدية على  
 ان يسلم لك العبد ولو صالحه على عبد آخر مع ذلك لم يكن في العبد الا خرق ولو صالحه على  
 نصف العبد القاتل جاز وصار العبد بين المولى والمصالح نصفين ثم انقلب نصيب الاخر مالا  
 واستحق به نصفا شائعا من العبد في النصفين جميعا فبدفعان نصفه الى المولى الاخر او يفديانه  
 بنصف الدية ولو صالحه على درهم او على شيء من المكيل او الموزون حالا او مؤجلا فهو  
 جائز ولا حق للآخر في ذلك ولكنه يتبع العبد القاتل حتى يدفع اليه مولاة نصفه او يفديه بنصف  
 الدية والامة والمدبرة وام الولد في الصلح من قتل العمد سواء كذا في المبسوط \* اذا قتل العبد  
 المأذون له رجلا عمدا لم يجز صلحه عن نفسه وان قتل عبده رجلا عمدا فصالحه عنه جاز كذا في  
 الكنز \* اذا قتل العبد رجلا خطأ فصالح المولى بعض اولياء الدم من ذلك على اقل من الدية  
 او على عروض او على شيء من الحيوان بعينه فهو جائز ولشركائه ان يشاركوه في ذلك المال  
 كذا في المبسوط \* عبد قطع يدرجل عمدا فدفعه المولى بقضاء او بغير قضاء فاعتقه الملقطوعة يده ثم  
 مات من القطع فالعبد صلح بالجناية وان كان لم يعتقه رد على المولى ثم يقال للاولياء اقتلوه  
 او اعفوه عنه كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد في باب جناية العبد \* اذا قتلت الامة رجلا  
 خطأ وله وليان ثم ولدت الامة ابنا فصالح المولى احد الوليين على ان دفع اليه ابن الامة بحقه  
 من الدية فهو جائز ولا آخر على المولى خمسة آلاف درهم ولو صالحه على ان دفع اليه ثلث  
 الامة بحقه من الدية كان جائزا ويدفع الى شريكه نصف الامة او يفديه بنصف الدية فلم يجعل  
 اختياري في الدفع في البعض اختيارا في الكل في رواية هذا الكتاب وفي رواية الجامع في العتق في المرض  
 قال اختيار الدفع في نصيب احدهما يكون اختيارا في نصيبهما كما في الفداء وتلك الرواية اصح  
 وتاويل ما ذكره هنا ان احدهما صالحه على ثلث الامة وذلك دون حقه فمن حجة المولى  
 ان يقول للاخر انما اخترت الدفع في نصيبه لانه يجوز بدون حقه فانت لا ترضى بذلك  
 فلا يلزمني بذلك تسليم جميع حقك اليك من الامة ولكني في الخيار في نصيبك حتى لو كان صالح

احدهما على نصف الامة كان اختيارا منه للدفع في نصف الآخر كذا في المبسوط \* ان قتل المدبر قتيلا عمدا يصلح عنه مولاة بالف درهم وهي قيمته فذلك جائز وان قتل المدبر بعد ذلك قتيلا خطأ ذكر ان على مولاة قيمة اخرى وان كان الاول خطأ يصلح مولاة عنه بالف درهم وهي قيمته ثم قتل المدبر قتيلا آخر فان المولى لا يضمن قيمة اخرى بل يشارك الثاني الاول في القيمة هكذا في المحيط \* اذا قتل المدبر رجلا خطأ وفقاً عين آخر خطأ فعلى مولاة قيمته بينهما اثلاثان فان صالح المولى صاحب العين على مائة درهم وقيمته سنمائة وقبض المائة ولم يبرأه من المائة الا اخرى فانهما يقسمان بينهما هذه المائة اثلاثا على قدر حقهما فان ابرأه عن المائة الا اخرى بعد القسمة لا يتغير تلك القسمة وان صالح على مائة وابرأه عما بقي قبل القبض والقسمة فهذه المائة تقسم بينهما اخماسا لصاحب العين واربعة اخماسها لولي الدم وان قبض المائة ثم ابرأه عن المائة الا اخرى قبل القسمة ففي قول ابي يوسف رح تقسم هذه المائة بينهما اثلاثا ثم رجع فقال لصاحب العين خمس المقبوض وهو قول محمد رح هكذا في المبسوط \* اذا قتل المدبر رجلا خطأ وفقاً عين آخر فصالحهما المولى على عبد دفعه اليهما فهو جائز فان اختلفا فقال كل واحد منهما انا صاحب الدم ولا بينة لواحد منهما فالعبد بينهما نصفان فان قال مولى المدبر لا احدهما انت ولي القتل وقال الاخر انت صاحب العين فالقول قوله مع يمينه كذا في المحيط \* اذا اقر المدبر بقتل عمدا فإقراره جائز كإقرار القن فان صالح مولاة عنه احد ولي الدم على ثوب فهو جائز وللآخر نصف قيمة المدبر على المولى ان قامت له بينة او اقر المولى بذلك وان لم يقيم بينة لم يكن له شيء كذا في المبسوط \* اذا جرح الرجل امرأته جراحة فصالحته على ان اختلعت منه بترك الجراحة كانت عمدا وقد اختلعت على الجراحة لا غير فان برأت من الجراحة فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون ارشها بدل الخلع ويكون الطلاق بائنا سواء وقع الطلاق بلفظ الخلع او بصريح اللفظ وهذا كله اذا برأت من الجراحة وبقي لها اثر وما اذا برأت ولم يبق لها اثر يقع الطلاق مجانا حتى لا يجب عليها رد المهر الى الزوج وان سمت في الخلع الجراحة هذا اذا برأت فاما اذا ماتت من تلك الجراحة فالخلع جائز والتسمية باطلة عند ابي حنيفة رح واذا بطلت التسمية عند ابي حنيفة رح فالقياس ان يجب القصاص وفي الاستحسان تجب الدية في مال الزوج ثم ينظر



ان وقع الطلاق بلفظ الخلع يكون بائنا وان وقع بلفظ الصريح يكون رجعيا فاما على قول ابي يوسف ومحمد ر ح فان الخلع يقع مجانا حتى لا تجب على الزوج الدية ويكون عفوا ثم ينظر الى الطلاق ان وقع بلفظ الخلع يكون بائنا وان وقع بالصريح ذكر في رواية ابي سليمان انه يكون رجعيا وذكر في رواية ابي حفص انه يكون بائنا هذا الذي ذكرنا اذا خالعهما على الجراحة واما ما يحدث منها فالجواب فيه عند الكل كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة لا غير عند هذا الذي ذكرنا اذا كانت الجراحة عددا وان كانت الجراحة خطأ ان خالعهما على الجراحة لا غير وقد برأت من ذلك وبقي لها اثر فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون الواقع بائنا وان برأت وام يبق لها اثر وقع الطلاق مجانا ولا يلزمها رد المهر وان ماتت من ذلك فالجواب فيه عند ابي حنيفة ر ح كالجواب فيما اذا برأت من الجراحة ولم يبق لها اثر فاما على قول ابي يوسف ومحمد ر ح فالخلع جائز والتسمية جائزة ولو خالعهما على الجراحة وما يحدث منها والجراحة خطأ اذا ماتت من تلك كانت التسمية صحيحة ويكون الطلاق بائنا وقع بلفظ الخلع او بلفظ الصريح ويرفع عن العاقلة ويعتبر ذلك من ثلث المال ان اختلعت بعد ما صارت صاحبة فراش عند بعض المشائخ وان اختلعت والغالب من تلك الجراحة الموت فان خرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها كان وصية للعاقلة فجاءت وان كانت لا يخرج جميع بدل الخلع من ثلث مالها فيقدر ما يخرج من الثلث يرفع عن العاقلة ويؤدون الباقي الى ورثتها ويعتبر من جميع المال ان اختلعت قبل ان تصير صاحبة فراش عند بعض المشائخ اولم يكن الغالب من تلك الجراحة الموت عند بعض المشائخ وكل جواب عرفته فيما اذا خالعهما على الجراحة فهو الجواب فيما اذا خالعهما على الضربة او الشجة او على القطع او على البدن وان خالعهما على الجنابة فالجواب فيه كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها واذا جرح الرجل امرأته جرح الرجل امرأته جراحة فصالحهما على ان طلقها واحدة على ان عفت له عن ذلك كله فالجواب فيه كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها كذا في المحيط \* اذا جرح الرجل امرأة رجل خطأ فصالحها زوجها على ان طلقها واحدة على ان عفت له عن ذلك كله ثم ماتت منه والعفو من الثلث والطلاق بائن وان كان عمدا فهو جائز كله والطلاق رجعي ولو ضرب رجل سن امرأته فصالحها من الجنابة على ان طلقها واحدة فهو جائز والطلاق بائن وان اسودت السن او سقطت او سقط من ذلك سن اخرى فلا شيء عليه كذا في المبسوط \* اذا قتل المكاتب رجلا عمدا فصالح

المكاتب من ذاك على مائة درهم فالصلح جائز فان عتق بعد اداء بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وان عتق قبل اداء بدل الصلح فكما عتق بطالب بالبدل من ساعته وان عجز بعد اداء بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وان عجز قبل الاداء فانه لا يطالب حتى يعتق وهذا قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يطالب المولى في الحال فيقال له اما ان تدفع العبد او تغديه وان وقع الصلح على دراهم او طعام بعينه او بغير عينه واقترا من غير قبض فالصلح على حاله فان كفل عن المكاتب كفيل ببذل الصلح وبذل الصلح دين فالكفالة جائزة وكذلك لو كان بدل الصلح مينا بان كان عبدا او ثوبا بعينه هكذا في المحيط \* فان كان الذي صالح به عليه مبتدئا وكفل به كفيل فمات العبد قبل ان يدفع كان لولي الدم ان يضمن الكفيل قيمته فان شاء رجع بهذه القيمة على المكاتب واذا كان العبد قائما فله ان يبيعه قبل قبضه كذا في المبسوط \* لو ان مكاتبا قتل رجلا عمدا فمات عليه بينة بذلك فصالح من دمه على مال الى اجل كان جائزا كذا في المحيط \* لو ان المكاتب صالح عن الدم على مال مؤجل في الذمة والقتل ثابت باقراره او بالينة وكفل انسان بالبدل ثم عجز المكاتب ورد في الرق لم يكن للمصالح ان يأخذ المكاتب حتى يعتق وللمصالح ان يأخذ الكفيل قبل عتق المكاتب كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قتل المكاتب رجلا عمدا وله وليان فصالح احدهما على مائة درهم وادأها اليه ثم عجز ورد في الرق ثم جاء الولي الآخر فالمولى بالخيار ان شاء دفع نصفه الى الولي وان شاء فداء بنصف الدية وان لم يعجز ولكنه عتق ثم جاء الولي الآخر فانه يقضى له على المكاتب بنصف قيمته ديناه عليه ولو عفا احد الوليين عن الدم بغير صلح فانه يقضى على المكاتب ان يسعى في نصف قيمته للآخر فان صالحه الآخر من ذلك على شيء بعينه جاز ولكن لا يجوز تصرفه فيه قبل القبض وان صالحه على شيء بغير عينه وتفرقا قبل ان يقبض بطل الصلح ولو صالحه على طعام بعينه اكثر من نصف قيمته جاز وكذلك العرض ولو صالحه على دراهم او دنائير اكثر من نصف قيمته لم يجز بمنزلة ما لو صالح من الدين على اكثر من قدرة من جنسه ولو كفل له رجل بنصف القيمة جاز فان صالحه الكفيل على طعام او ثياب جاز ويرجع الكفيل على المكاتب بنصف القيمة ولو اعطاه المكاتب رهنا بنصف القيمة فهلك الرهن وفيه وفاء بنصف القيمة فهو بما فيه وان كان لقيمته فضل بطل الفضل كذا في المبسوط \* الباب الثالث عشر في العطاء اذا كان في الديوان عطاء مكتوب باسم رجل فتازعه فيه آخر وادعى انه له فصالحه المدعى عليه على دراهم او دنائير حالة او الى اجل فالصلح باطل وكذلك لو صالحه على شيء بعينه فهو باطل كذا في المبسوط \*



له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطلحا على ان يكتب في الديوان باسم احدهما يأخذ العطاء والاخر لا شيء له من العطاء ويبدله من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويورد بدل الصلح والعطاء للذي جعل الامام العطاء له كذا في الوجيز المكردري \* اذ ماتت المرأة فتازع رجلان في عطائهما وادعى كل منهما انها امه او اخته فاصطلحا على ان كتب العطاء لاحدهما باسم الاخر على ان اعطاه الاخر على ذلك جعلاً فالعطاء لصاحب الاسم ويرجع فيما اعطى صاحبه وكذلك لو اصطلحا على ان يكتب العطاء باسم احدهما على ان ما خرج منه فهو بينهما نصفان فهذا باطل وهو لصاحب الاسم ولو كان للمرأة ابن فاكتب اخوها على عطائها فخاصمه ابنها فصالح الاخ على دراهم مسماة او عرض بعينه على ان يسلم العطاء للاخ لم يجز ما اخذ من الدراهم وما خرج من العطاء والرزق فهو للذي ثبت اسمه في الديوان وكذلك لو كان الذي كتب اسمه اجنبي ليس بينه وبين المرأة قرابة واذا ماتت المرأة ولها ولد فورث الامام عطاءها ولدها على ان يكون بينهم على الموارث فهو مستقيم فان قال يفترون عليها فأيهم خرج اسمه اثبت عليه فاذا اخذوا من الذي فرع في ذلك جعلاً فالجعل مردود فان اصاب رجلاً زيادة في عطائه فالتحق عليه ولده على الديوان على ان ما خرج منها من شيء فهو بين ولده هذا وبين اخيه نصفان فالعطاء لصاحب الاسم المثبت في الديوان والشرط باطل ولو بعث رجل رجلاً بدلاً مكانه في الاسم فجعل له جعلاً فخرج البديل في ذلك فاصابوا غنائم فليسهم يكون للبديل ويورد على المتخلف ما اخذ من الجعل وكذلك لو كان اسماً جره اشهره معلومة بدراهم مسماة يخرج عنه في بعث لم يجز ذلك هكذا في المبسوط \*

الباب الرابع عشر في الصلح من الغير انما يصح صلح الفضولي اذا كان حراً بالغاً لا يصح صلح العبد المأذون والصبي كذا في البدائع \* رجل ادعى على رجل حقاً فصالح رجل اجنبي فان ادعى ديناً فانكر المدعى عليه فصالح الاجنبي بان قال الاجنبي للمدعي صالح فلانا من دواك على الف درهم فقال المدعى له الحق توقف الصلح على اجازة المدعى عليه ان اجاز جاز ويلزمه البذل وان رد بطل ويخرج الاجنبي من البين وان قال صالحك من دواك على فلان على الف درهم اختلف فيه المشائخ قال بعضهم هذا الاول سواء وقال بعضهم هذا بمنزلة قوله صالحك من دواك على فلان على الف درهم ولو قال صالحك من دواك على الف درهم او قال صالح فلانا على الف من مالي او قال على الف على اني ضامن ففي هذه الوجوه الثلاثة ينفذ

الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع بذلك على المدعى عليه هذا الذي ذكرنا اذا كان المدعى عليه منكرا او صالح الفصولي بغير امره فان صالح بامره وهو منكرا فان قال المأمور للمدعى صالح فلانا من دعواك على الف درهم نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على المدعى عليه ويخرج المأمور من البين وان قال المأمور للمدعى صالحتك على الف درهم اختلف المشائخ فيه على نحو ما قلنا هكذا في فتاوى قاضيخان \* وان قال صالحني بنفذ الصلح على المدعى عليه الا ان البديل على المصالح وكذلك الجواب اذا قال صالح فلانا على الف من مالي هكذا في المحيط \* وان قال صالح فلانا على الف درهم على اني ضامن بنفذ الصلح على المدعى عليه والمدعى بالخيار ان شاء طالب المدعى عليه بالبديل بحكم العقد وان شاء طالب المصالح بحكم الكفالة هذا كله اذا كان المدعى عليه منكرا فان كان مقرا بالدين وصالح الاجنبي بغير امره فان قال الاجنبي صالح فلانا على الف درهم يتوقف الصلح على اجازة المدعى عليه وان قال صالحتك اختلف المشائخ على الوجه الذي ذكرنا وان قال صالحني على الف درهم بنفذ الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على الف من مالي فهو بمنزلة قوله صالحني بنفذ الصلح عليه ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على اني ضامن يتوقف ذلك على اجازة المدعى عليه هذا اذا كان المدعى عليه مقرا بالدين والاجنبي غير مأثور بالصلح فان كان مأثورا فان قال صالح فلانا نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال عليه وان قال صالحني بنفذ الصلح على المدعى عليه ايضا ويطلب المأمور بالمال ثم هو يرجع بذلك على الامر وكذا لو قال صالح فلانا على الف من مالي او قال على الف على اني ضامن بنفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على الاجنبي بحكم الكفالة لا بحكم العقد حتى لا يرجع هو على الامر قبل الاداء هكذا في فتاوى قاضيخان \* وان قال صالحتك قبل يلزمه العقد كما في قوله صالحني وقيل لا يلزمه كما في قوله صالح فلانا كذا في الفصول العمادية \* هذا اذا كان المدعى به دينيا وان كان عينا فان كان المدعى عليه منكرا فصالح الاجنبي بامر المدعى او بغير امره فالجواب فيه كالجواب في الدين اذا صالح عليه بامره او بغير امره اما اذا كان المدعى عليه مقرا فان صالح بغير امره فان قال صالح فلانا يتوقف على اجازة المدعى عليه ولا ينفذ على الاجنبي وان قال صالحتك فيه اختلف المشائخ على نحو ما سبق وان قال



وان قال صاحبي او قال صالح فلانا على الف من مالي او على الف في هذه فانه يتنقذ عليه وبصير العين له ولو قال صالح فلانا على الف على اني ضامن يتوقف ان اجاز صار كفيلا كذا في فتاوى قاضيخان \*

وان كان الصلح بامره ففي قوله صالح فلانا نقذ على المدعي عليه وخرج المصالح من الوسط وفي قوله صالحتك اختلف المشائخ وفي قوله صاحبي او صالح فلانا على الف من مالي يتنقذ على المدعي عليه حتى كان هو المطالب بالبدل وان قال صالح فلانا على اني ضامن يتنقذ الصلح على المدعي عليه وبصير كان العقد جري بين المدعي وبين المدعي عليه ويلزم الضمان بحكم الكفالة لا بحكم العقد كذا في الفصول العمادية \* ان كان المصالح صالح المدعي على دراهم ثم قال لا اؤديها ان كان اضاف العقد الى نفسه او الى ماله او ضمن بدل الصلح يجبر عليه وان لم يكن شيء من ذلك لا يجبر عليه هكذا في الذخيرة \* رجل ادعى قبل رجل دعوى فصالحه رجل بغير امر المدعي عليه على مائة درهم فوجد المدعي الدراهم زبوا او بالصلح كان على عرض فوجد المدعي به عيبا فرد له لم يكن على المصالح شيء وكان المدعي على دعواه كذا في المحيط \* ان صالحه على مائة بعينه فاستحق او وجد حرا او مديرا او مكاتبا عاد في دعواه ولم يكن له على المصالح شيء ولو صالحه على دراهم مسماة وضمنها له ودفعها اليه فاستحق او وجد منها زبوا او ستوقا فله ان يرجع بذلك على الذي صالحه دون الذي في يديه الدار كما لو كان هذا الصلح مع المدعي عليه كذا في المبسوط \*

ولو استحق المدعي به فله صالح ان يرجع ببديل الصلح سواء كان فضوليا او مدعي عليه كذا في التجاري \*

اذا وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على مال معلوم على ان يكون العين المدعي به للفضولي لا للمدعي عليه والمدعي عليه جاحد دعوى المدعي جاز الصلح سواء اضاف الفضولي الصلح الى ماله او لم يضيف وسواء ضمن ذلك او ام بضمن واذا جاز ذلك فله صالح ان يطالب المدعي بتسليم المدعي به فان امسكه التسليم بان اقام بينة او اقر المدعي عليه للمدعي يسلم اليه وان لم يمكنه كان للمصالح ان يفسخ الصلح ويرجع ببديل الصلح عليه فان اراد المدعي ان يخاصم مع المدعي عليه ويقيم البينة على ان المدعي به ملك المصالح المشتري منه او اراد ان يحلفه لينكل والمدعي عليه جاحد صحت خصومته معه فان اقر المدعي عليه انه للمدعي يأخذه من يده ويسلمه الى المتبرع وان خاصمه المتبرع فان كان المدعي عليه جاحدا صحت خصومته وان اقر للمدعي لا تسمع خصومته كذا في الذخيرة \* وان وقع الصالح من المدعي مع الفضولي على ان يكون المدعي به للمدعي عليه

على ان يبرأه المدعى من العين المدعى به و اضاف الفصولى الصلح الى ماله و ضمن بدل الصلح  
 حاز و كان المدعى به للمدعى عليه سواء كان المدعى عليه جاحدا او مقرا كذا فى المحيط \* لو صالح الاجنبى  
 المدعى عليه على ان يسلم الدار الى المدعى بكذا جاز و كذا على ان تكون الدار شراء له و لو كان مأمورا بالصلح  
 فضمن و ادى و الصحيح انه يرجع كذا فى التاتارخانية نافلا عن العتائية \* ادعى على رجل كرحظة  
 فرضا فجمده و صالحه فضواي ان اشتراه منه بعشرة دراهم و نقد ما اياه كان الصلح باطلا و لو لم يشتره لكن  
 صالح منه على عشرة دراهم و دفعها اليه فهو جائز كذا فى المبسوط \* الوكيل بالخصومة اذا  
 صالح لا يصح بخلاف ما اذا امر كذا فى الذخيرة فى المنقرقات \* اذا وكل الرجل وكيلا بالصلح  
 فيما ادعى فى هذه الدار او فى هذه فأيام صالح الوكيل عنه فهو جائز و كذلك لو كان وكله بالصلح  
 فى دينه على فلان او على فلان و لو قال قد وكلته بالخصومة فيما ادعت فى هذه الدار او الصلح فيها  
 صح التوكيل حتى اذا صالح قبل ان يخاصم جاز و ان خاصم فيها ثم اراد ان يصالح لم يجز صلحه  
 و كذلك لو قال و كنتك ببيع عبدى هذا او بالصلح من دعوى قبل فلان فأبى ما صنع فهو جائز و ليس له  
 ان يحدث فى الثانى شيئا بعد الاول كذا فى المبسوط \* وكذا بالصلح عن الدعوى فى دار فصالح  
 الوكيل من يديه الدار على مائة و ام بصفه الى موكله و لم يسمه جاز استحسانا كذا فى محيط السرخسى \*

الباب الخامس عشر فى صلح الورثة و الوصي فى الميراث و الوصية اذا كانت التركة بين ورثة  
 فاخرجوا احدهم منها بمال اعطوه اياه و التركة عقار او عروض صح قليلا كان ما اعطوه او كثيرا  
 و ان كانت التركة ذهبا او فضة او كانت فضة فاعطوه ذهبا فهو كذلك لانه بيع الجنس بخلاف  
 الجنس فلا يشترط التساوى و يعتبر التقابض فى المجلس فان كان الذى فى يده بقية التركة جاحدا  
 بكتفى بذلك القبض و ان كان مقرا غير مانع لنصيبه فلا بد من تجديد القبض و هو ان يرجع الى  
 موضع فيه العين و يمضي وقت يتمكن فيه من قبضه كذا فى الكافي \* و لو ترك دراهم و عروضاً  
 و صالح على دراهم فان كان ما اخذه من الدراهم اكثر من نصيبه من الدراهم جاز و يجعل المثل  
 من الدراهم بالمثل و الباقي بازاء العروض و يشترط قبض البدلين فى المجلس اذا كانت الورثة مقرين  
 بالتركة غير مانعين لنصيبه و ان صار نصيبه مضموناً على الورثة بان كانوا جاحدين للتركة او مقرين  
 الا انهم كانوا مانعين نصيبه من التركة لا يحتاج الى قبض نصيبه فى المجلس و ان كان ما اخذ مثل  
 نصيبه من الدراهم لا يجوز و كذلك اذا كان اقل من نصيبه قال الحاكم ابو الفضل انما يبطل الصلح



على مثل نصيبه من الدراهم وعلى اقل منه حالة التصادق اما حالة المناكرة فالصلح جائز وان لم يعلم مقدار نصيبه من الدراهم في التركة لم يجز الصلح وان صولح على عروض او دنائير جاز وان اقل وان كانت التركة دنائير وعروض فصولح على الدنائير فهو على التفصيل الذي قلنا في الدراهم وان صولح على دراهم جاز على كل حال هكذا في المحيط \* وان كانت التركة ذهبا وفضة وغيرهما فصالحوة على فضة او ذهب فلا بد ان يكون المعطى اكثر من نصيبه من هذا الجنس ولا بد من التقابض فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة ولو كان بدل الصلح عرضا صح مطلقا لعوات الربوا ولو كان في التركة دراهم ودنائير وبديل الصلح دراهم ودنائير ايضا صح الصلح كيف ما كان ولكن بشرط التقابض كذا في الكافي \* ولو صالح من نصيبه من العروض والعقار خاصة او عن بعض الاعيان دون البعض جاز هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو لم يكن في التركة دين واعيانها غير معلومة فالصلح على المكيل والموزون قبل لا يجوز وقبل يجوز ولو كانت التركة غير المكيل والموزون لكنها اعيان غير معلومة الاصح انه يجوز كذا في الهداية \* اذا صولحت عن ثمنها وصادقاتها والورثة يقرون بسكاحها فان كان في التركة دين على الناس فصولحت على الكال على ان يكون نصيبها من الدين للورثة او صولحت عن التركة ولم يطفوا بشيء آخر كان الصلح باطلا فان طلبوا يجوز هذا الصلح على ان يكون نصيبها من الدين الوارث بطريق ذلك ان تشتري المرأة عينا من اعيان الوارث بمقدار نصيبها من الدين ثم تحيل الوارث على غريم الميت بحصتها من الدين ثم يعقدون عقد الصلح بينهم من غير ان يكون ذلك شرطا في الصلح كذا في الظهيرية \* واذا صالحوها على ان تأخذ هي من الغريم الدين وتترك حصتها في سائر الاموال كان باطلا وان لم يدخلوا الدين في الصلح صح الصلح عن باقي التركة وبقي الدين على الغريم على فرائض الله سبحانه وتعالى بينهم هكذا في المحيط \* اذا صالحت عن ثمنها وصادقاتها على دراهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا نقد حتى حار الصلح ثم ظهر للميت دين لم يعلم به الورثة او ظهر فيها عين لم يعلم به الوارث هل يكون الدين والعين داخلا في الصلح اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون داخلا ويكون ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب موارثتهم وقال بعضهم يكون داخلا في الصلح فعلى هذا القول ان ظهر للميت دين فسد الصلح ويجعل كان هذا الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل في الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يبطل الصلح هكذا في فتاوى قاضي خان \* ان كان عليه دين فصولحت المرأة عن ثمنها

على شيء لا يجوز هذا الصلح لان الدين في التركة وان قل يمنع جواز التصرف فان طلبوا الجواز  
فطريق ذلك ان يضمن الوارث دين الميت بشرط ان لا يرجع في التركة او يضمن اجنبي بشرط  
براءة الميت او يؤدوا دين الميت من مال آخر ثم تصالحوها عن ثمنها او صداقها على نحو ما  
قلنا وان لم يضمن الوارث ولكن عزوا مضافه لدين الميت وفاء ثم تصالحوها في الباقي على نحو ما  
قلنا جاز بان اجاز غريم الميت قسمتهم و صلحهم قبل ان يصل اليه حقه كان له ان يرجع من  
ذلك كذا في الظهيرية \* امرأة صالحت من ميراث زوجها على مال معلوم ثم ظهر على الميت  
دين يارمها بحصتها من التركة ويؤخذ من بدل الصلح كذا في العصول العمادية \* اذا ماتت  
المرأة وتركت زوجها واولادها صلح الاخ الزوج من ميراثها اجمع على دادم مسماة ومناع  
من مناع المرأة وسمى ذلك كنه ثم اختلفنا في ذلك ان اختلفنا في اصل الصلح انه كان او لم يكن  
يحلف منكر الصلح وان اتفقا على الصلح والمعقود عليه وادعى المصالح انه غصب منه ما وقع عليه  
الصلح بعده اقبسه وانكر صاحبه فالقول قول صاحبه مع يمينه ولا يتحالفان وان اختلفا في جنس  
المعقود عليه او في مقداره يتحالفان ويترادان وان اختلفا في صفته ان اختلفا في صفته العين فالقول  
قول المنكر ولا يتحالفان وان كان في الذمة يتحالفان ويترادان الصلح وان قامت لاحدهما بينة  
قبلت بينته ولو اقاما البينة فالبينة بينة من يثبت الزيادة والزيادة لا تخفى على هذا المانع  
الا انك خبرته وقطعته وقال الاخ لم افع ذلك فالقول قول الاخ مع يمينه كذا في المحيط \* (يكى از ورثه  
غائب است حاضران زن ميت را بخارج كردند) ان كان التخرج على ما لهم على ان نصيبها للخاصة من  
جائز او كان على بعض التركة على ان يبقى الدل على الشر كذا يكون موقوف على اجازة الغائب وقضاء  
الغائب كذا في العصول العمادية \* رجل مات وترك ابين وعليه دين والميت ارض وله دين دراهم  
على رجل فصاح احد الابنين الآخر على دراهم معلومة على ان يكون الضباع له وعلى ان الدراهم  
انتي هي دين لا بينهم على حاله بينهما وعلى ان الدين الذي على اييهما هو ضامن لذلك وهو  
كدارهما ذكر من ابي يوسف رح في الامالي ان الصلح جائز وان لم يسم ما على الميت من الدين  
بطل الصلح كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى الدين في التركة على واحد من الورثة وانكر  
لوارث فصاح على مال من التركة وضمن (كه اگر باقي ورثه رواندارند واز تو اين مال كه من  
از تركه دادم



از تركه وادام بخوانند) فاناضا من صلح هذا الضمان كذا في الفصول العمادية \* رجل مات وترك ابنين فادعى رجل على ابيهما مائة درهم واقربله احد الابنين وقال انا ادفع عليك حصتي من ذلك وهي خمسون على ان لا تأخذ ببقية الدين قال ابو حنيفة رح هذا باطل وله ان يأخذ ببقية الدين وقال ابو يوسف رح لا يأخذ بشيء وبأخذ الآخر ببقية الدين فان توى ما على الآخر او جمده رجع على المقر ببقية الدين وكذلك ان كان الآخر غائبا فله ان يأخذ الحاضر بجميع الدين والصلح باطل كذا في محيط السرحسي \* اذا كانت الدارين ورثة وهي في ايديهم جميعا ادعى رجل فيها حقا وبعضهم غائب وبعضهم حاضر فصالح الحاضر هذا المدعى فان وقع الصلح من جميع ما ادعى المدعى في يد هذا المصالح وما في يد اصحابه فهذا الصلح جائز وبرى هو واصحابه به عن دعوى المدعى ولا يرجع المصالح على اصحابه بشيء وان صالحه عما في يده لا غير صلح الصالح ايضا وكان المدعى على دعواه فيما في يد اصحابه وان وقع الصلح عن اقرار بان صدق الحاضر في جميع ما ادعى ثم صالح فان وقع الصلح عما في يده وبدا اصحابه يجوز الصلح ويصير المصالح مشتريا من المدعى ما في يده وبدا اصحابه بزعمهما فان امكنه اخذ ما اشترى مما في يدا اصحابه بان صدقه اصحابه في اقراره للمدعى لا خيار المصالح وان انكر اصحابه حق المدعى فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ الصلح ورجع عليه بجميع البدل وان شاء تربص الى ان يتمكن من الاخذ بنوع حجة هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهرزاده وذكر شمس الائمة السرخسي في هذه الصورة ان المصالح يرجع على المدعى بحصة شركائه التي لم تسلم له ولا يرجع بحصة نفسه وكذلك او صالح الحاضر المدعى على ان يصير حقه له وان صالحه الحاضر عما في يده لا غير سلم له ما في يده لا غير ولا خيار له هكذا في المحيط \*

ادعى على بعض الورثة دينا على الميت فصالح هذا الوارث وبعض الورثة غائب فحضر الغائب ولم يجز الصلح فان اثبت المدعى بالبينة وادى هذا الوارث بدل الصلح من التركة بامر القاضي صلح الصلح وان ادعى من مال نفسه بامر القاضي له ان يرجع عليهم ولو دفع من التركة من غير قضاء القاضي كان للغائب ان لا يجز ويسترد بقدر حصته ولو دفع من مال نفسه لا يرجع على الغائب كذا في الفصول العمادية \* ولو ان رجلا من ادماء دارا في يدي رجل وارضا ولا هي ميراث ورثاها من ابيها وجمد الرجل ثم صالح احدهما من حصته من هذه الدعوى على مائة درهم فاراد شريكه ان يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك ولو كان صالح احدهما من جميع دعواها على مائة درهم وضمن للمدعى عليه

لنسلم نصيب اخيه فان صاحبه بالخيار ان شاء سلم له ذلك واخذ نصف المائة وان شاء لم يسلم له ذلك فان سلم جاز الصلح في الكل وكان بدل الصلح بينهما وان لم يسلم بطل الصلح في نصيب الذي لم يسلم وكان المدعي على دعواه في نصيبه وسلم للمصالح نصف المائة هل للمدعي عليه الخيار بين ان يمضي الصلح في نصيب المصالح وبين ان يفسخ ذكر في الزادات مسألة تشبه هذه المسئلة فقال لو ان عبدا بين رجلين باع احدهما جميع العبد من رجل وضمن للمشتري ليسلم نصيب صاحبه فلم يسلم صاحبه البيع في نصيبه قال المشتري يتخير في نصيب البائع على قول ابي يوسف رح ان شاء اجازه وان شاء فسخ وعلى قول محمد رح لا خيار ولا فرق بين العبد والدار فاذا كانت مسألة العبد على الخلاف فكذا مسألة الدار يجب ان يكون على الخلاف هكذا في المحيط \* اذا ادعى الوارث الكبير قبل الوصي ميراثا من صامت ورفيق وامتنعة فجمعة ثم صالحه من جميع ذلك على عبدا وثوب معلوم جاز وكذلك لو قال ادعي منك يميني بذلك كذا في المبسوط \* اذا ادعى الوارثان قبل وصيهما هبنا ودينا فصالح الوصي احدهما من غير اقرار فاراد الآخر ان يرجع على الوصي بحصته لم يكن له ذلك وان اراد الاخ الذي لم يصالح معه الوصي ان يشارك اخاه فيما اخذ من الوصي فان كان قائما في بد الوصي لا يكون له ان يشارك اخاه فيما قبض من الوصي وان كان مستقلا كالحني وجب ذلك دبا على الوصي وصار مشتركا بينهما فاراد الآخر ان يشاركه كان له ذلك الا انه ان كان بدل الصلح عرصا فان المصلح يتخير وان كان بدل الصلح دراهم وكان الدين مثلامائة درهم وقد صالحه على خمسين درهما لا يتخير لمصالح ولكن يعطيه ربع الدين وذلك خمسة وعشرون فان كانت الورثة صغارا وكبارا فصالح الوصي الكبار من دعواهم ودعوى الصغار جميعا على دراهم مسماة وقبضها الكبار وانفقوا على الصغار حصتهم من ذلك فانه لا يجوز على الصغار ثم قال وللصغار ان يرجعوا بحصتهم على الوصي ولم يثقل يرجعون عليه بحصتهم في دعواهم ام يرجعون بحصتهم من بدل الصلح والحواب فيه على التفصيل ان بلغوا فاجازوا هذا الصلح رجعوا على الوصي بحصتهم من بدل الصلح ان شاءوا وكان للوصي ان يرجع بذلك على الكبار ولم يكن لهم ان يرجعوا على الصغار بشيء وان انفقوا ذلك عليهم وان ردوا الصلح رجعوا في الدعوى وكان للوصي ان يرجع على الكبار بما دفع اليهم من حصتهم ولا يرجع الكبار على الصغار بشيء وان انفقوا ذلك عليهم هكذا في المحيط \* رجل مات وترك الف درهم ولرجلين لكل واحد منهما على



الميت الف درهم حضرا أحدهما وصالح الوارث على خمسمائة وأخذ هاتم حضر الآخر  
فانه يأخذ الخمسمائة الباقية التي في يد الوارث ونصف الخمسمائة التي أخذها المصالح فيكون  
لثاني ثلثة أرباع ألف وللأول الربع ولوان الأول حين حضر قضى القاضي له بخمسمائة  
ثم حضر الآخر فانه لا يكون للآخر الا الخمسمائة الباقية في يد الوارث كذا في الذخيرة \* رجل  
أوصى لرجل بعبد أو دار وترك ابنا وبناتا فصالحا الموصى له من العبد على مائة درهم  
ان كانت المائة من مال الميراث فالعبد بينهما اثلاثا وان كانت المائة مالهما غير الميراث فالعبد  
بينهما نصفان لانه معاوضة بينهما كذا في محيط السرخسي \* وإذا أقر الوصي ان عنده للميت  
ألف درهم وللميت ابنا ثم صالح أحدهما من حصته على أربع مائة درهم من مال الوصي لم يجز  
وكذلك لو كان مع ألف متاع ولو كان الوصي استهلكها جاز الصلح على أربع مائة كذا في المبسوط \*  
رجل مات وأوصى لرجل بثلث ماله وترك ورثة صغارا وكبارا فصالح بعض الورثة الموصى له  
من الوصية على دراهم معلومة على ان يسلم لهذا الوارث حق الموصى له فهذا مال الوصالح بعض الورثة  
البعض سواء ان لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود ويجوز الصلح وان كان فيهما دين على رجل  
لا يجوز وان كان في التركة نقد فان كانت ثلث النقد مثل بدل الصلح أو أكثر لا يجوز وان كان بدل  
الصلح أكثر من ثلث النقد جاز اذا قبض الوصي له بدل الصلح قبل الافتراق وان افتراق قبل القبض بطل  
في النقد كذا في فتاوى قاضيخان \* لو كان الميراث بين أربعة نفر وارثان كبيران ووارثان صغيران وله  
وصي وموصى له فاجتمعوا واصلحوا على ان قوموا ذلك قيمة عدل فيما بينهم ثم قسموا لأحد الورثين  
الكبيرين حلي بعينه وثياب وللوارث الكبير الآخر حلي بعينه ومتاع ورقيق وللوارثين الصغيرين  
والموصى له مثل ذلك فهو جائز الا ان ما يحص الحلي من الحلي صرف وما يحص المتاع والعروض  
يكون مبايعة فان تفرقا قبل القبض بطل الصلح فيما يحص الحلي ولم يطل فيما يحص المتاع والصلح  
في حصة الحلي لا يوجب فساد الصلح في حصة المتاع كذا في المحيط \* لو صالح الورثة من الوصية  
قبل موت الموصي لم يجز كذا في خزانة المفتين \* الأب ان كان عبدا أو مكاتبا والصبي حرا لا يجوز  
صلحه عليه وكذلك الأب الكافر اذا كان له ابن مسلم لا يجوز صلحه عليه والكبير المعنوة والمجنون  
بمنزلة الصغير سواء بلغ مفقأتم جن أو بلغ مجنونا عندنا كذا في المحيط \* اذا كان للصبي دين على  
آخر فصالحه الأب على مال قليل ولا يبيته له والآخر منكر للدين جاز وان كان الدين ظاهرا بينة

او اقرار فصالحه على ما يتغابن الناس في مثله جاز وان حط مقدار ما لا يتغابن الناس في مثله فان كان الدين واجب بمبايعة الاب جاز على نفسه وخمس قدر الدين وان لم يكن وجوبه بمبايعة الاب لم يجز كذا في السراجية \* وصي ادعى على رجل الغاليين ولا بينة له فصالح بخمسائة من الالف من انكار ثم وجد بينة عادلة فله ان يحلفها على الالف وكذا اذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ وليس لهما ان يحلفا هكذا في القنية \* اذا كان للصبي دارا وعبد ادعى رجل فيه دعوى فصالحه ابو الصبي على مال الصبي ان كان للمدعي بينة عادلة جاز الصلح بعد ان يكون بمثل القيمة او باكثر مقدار ما يتغابن الناس فيه وان لم يكن للمدعي بينة اصلا او كان له بينة غير عادلة لا يجوز الصلح وان كان شهوده مستورين قال مشائخنا لا يجوز الصلح وقال بعضهم يجوز الصلح على قول ابي حنيفة رح بناء على جواز الحكم بظاهر العدالة وقال بعضهم اذا كان شهود المدعي مستورين ينبغي للاب ان يصالح المدعي على الشروط وان كان الاب صالح من مال نفسه جاز الصلح على كل حال كذا في الذخيرة \* ان كانت الورثة كلهم صفارا فصلح الوصي كصلح الاب وقع الدعوى لهم او عليهم كانت الدعوى في العقار او المنقول فاما اذا كانت الورثة كبارا كلهم وهم حضور فصالح عليهم فانه لا يجوز صلحه سواء وقع الصلح في دعوى عليهم او في دعوى لهم وقع الدعوى في العقار او في المنقول كان على ذلك بينة عادلة او لم تكن كذا في المحيط \* وان كانوا غيبا كلهم ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز سواء كان للمدعي بينة او لم تكن كانت الدعوى في العقار او في المنقول وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الصلح في العقار فانه لا ينفذ صلحه عليهم من غيرا جازتهم على كل حال وان وقع الدعوى في المنقول ان كان لهم على ذلك بينة فانه يجوز صلحه عليهم اذا كان ما اخذ من بدل الصلح مثل قيمة ما ادعى لهم او اقل بحيث يتغابن الناس في مثله وان كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله فانه لا يجوز وان لم تكن لهم بينة يجوز كيف ما كان كذا في التاتارخانية \* واما اذا كانت الورثة صفارا وكبارا ان كان الكبار حضورا وقد وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز في حصة الكبار عندهم جميعا وقع الدعوى في العقار او في المنقول كانت للمدعي بينة على ذلك او لم تكن ويجوز في حصة الصفار اذا لم يكن عليهم ضرر في ذلك وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الدعوى في المنقول فانه يجوز صلحه على الصفار والكبار اذا لم يكن



اذا لم يكن في ذلك عليهم ضرر ولا يجوز اذا كان في ذلك عليهم ضرر سواء كانت لهم بينة مادية  
على ذلك او لم تكن عند ابي حنيفة ر ح وعندهما يجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك  
ضرر واما في حصة الكبار فانه لا يجوز سواء كان عليهم في ذلك ضرر او لم يكن وان كان الكبار غيبا  
ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه يجوز بحصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز  
بحصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر او لم يكن سواء كان للمدعي بينة او لم تكن وقع الدعوى  
في العقار او في المنقول عندهم جميعا وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الدعوى في المنقول  
فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار عندهم اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر كانت لهم بينة او  
لم تكن وان وقع الدعوى في العقار فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار في قول ابي حنيفة ر ح اذا  
لم يكن عليهم في ذلك ضرر وان كان عليهم في ذلك ضرر فانه لا يجوز سواء كان لهم بينة او  
لم تكن وعلى قولهما يجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز في حصة الكبار  
كان عليهم في ذلك ضرر او لم يكن والجد حال عدم الاب ووصيه بمنزلة الاب كذا في المحيط \*  
وكذلك وصي الجد لا يجوز صلح الام والاخ على الصبي ولا عنه هكذا في المبسوط \* صلح وصي  
الام ووصي العم ووصي الاخ مثل صلح وصي الاب في تركة العم والام والاخ ان وقع الدعوى  
للمصغر ما خلا العقار فاما ما كان موروثا للمصغر من جملة غيره مؤلا فلا يجوز صلح وصيهم هكذا في  
الذخيرة \* اذا ادعى رجل على الميت ديناً فصاح به الوصي من مال اليتيم على شيء فانه لا يجوز  
اذا لم تكن للمدعي بينة وكذلك ان قضاه بغير صلح من مال الميت لم يجز وكانت الورثة بالخيار  
ان شاؤا ضمن الوصي وان شاؤا ضمنوا المقتضي فان ضمنوا المقتضي لا يرجع بما ضمن على  
احد وان ضمنوا الوصي فالوصي يرجع على المقتضي سواء كان ما قبض المقتضي قائما في يده  
او له لكا كذا في المحيط \* لو صالح الوصي من حق يدعي انسان على الميت او على الصغير ان كان  
للمدعي بينة على دعواه او علم القاضي بذلك او كان قضي بذلك جاز الصلح وان لم يكن كذلك  
لا يجوز كذا في الفصول العمادية \* لو صالح الاب والوصي عن دم عبد وجب للصبي على مال  
جاز الا اذا كان على اقل من الدية كذا في التهذيب \* اذا اوصى الرجل بخدمة عبده سنة لرجل وهو  
يخرج من ثلثه فصالحه الوارث من الخدمة على دراهم او على سكنى بيت او على خدمة خادم  
آخر او على ركوب دابة او على لبس ثوب شهدا فهو جائز استحسانا وكذلك لو فعل ذلك وصي

الوارث الصغير فان مات العبد الموصى بخدمته بعد ما قبض الموصى له ما صالحه عليه فهو جائز وان صالحه  
على ثوب فوجد به عيبا كان له ان يردّه ويرجع في الخدمة وليس له بيع الثوب قبل ان يقبضه ولو صالحه على  
دراهم كان له ان يشتري بها ثوبا قبل ان يقبضها ولو ان الوارث اشترى منه الخدمة ببعض ما ذكرنا لم يجز  
ولو قال اعطيك هذه الدراهم مكان خدمتك او عوضا عن خدمتك او بدلا من خدمتك او مقاصة بخدمتك  
او على ان تترك خدمتك كان جائزا ولو قال اهب لك هذه الدراهم على ان تهب لي خدمتك  
كان جائزا اذا قبض الدراهم ولو كان الوارث اثنين فصاعدا احدهما على عشرة دراهم على ان  
جعل له خدمة هذا الخادم خاصة دون شريكه لم يجز وانما جاز استحسانا اذا كان لجميع الورثة ولو باع  
الورثة العبد فاجاز صاحب الخدمة البيع بطلت خدمته وام يكن له في الثمن حق وكذا ان يبيع بجنابة  
برضى صاحب الخدمة جاز ولو قتل العبد خطأ واخذوا قيمته كان عليهم ان يشتروا بها عبدا فيخدم  
صاحب الخدمة ولو صالحه على دراهم مائة او طعام اجزت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض  
ولو قطعت احدى يدي العبد فاخذوا ارشها فهو مع العبد يثبت فيه حق الموصى له بالخدمة اعتبارا  
لبدل الطرف ببديل النفس فان اطلقوا منها على عشرة دراهم على ان يسلم لهم بعينها والعبد اجزت  
ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض كذا في المبسوط \* اذا اوصى لرجل بسكنى دار ومات الموصى  
فصالح الوارث الموصى له على دراهم مائة جاز وكذا لو صالحه على سكنى دار اخرى او على  
خدمة عبدة سنين معلومة او صالحه على سكنى دار اخرى او على خدمة عبدة مدة حيوته لا يجوز  
ثم في الفصل الاول اذا مات العبد المصالح عليه قبل المدة او انه دمت الدار المصالح عليها قبل مضي  
المدة ينتقض الصلح ويعود حتى الموصى له في سكنى الدار التي اوصى له بسكناها وكذلك الجواب  
فيما اذا اوصى بخدمة عبدة ارجل وصالحه الوارث على خدمة عبد آخر سنين معلومة او صالحه على  
سكنى دار سنين معلومة ثم مات العبد المصالح عليه قبل مضي المدة ثم في مسألة الوصية بسكنى الدار  
اذا عاد حق الموصى له في سكنى الدار ذكر انه ان كان وصيته بالسكنى الى ان يموت فله ان يسكنها  
حتى يموت قالوا وهذا الجواب محمول على ما اذا مات العبد المصالح عليه او انه دمت الدار المصالح عليها  
قبل استيفاء شيء من الخدمة او المنفعة فاما اذا مات العبد المصالح عليه بعد استيفاء شيء من  
خدمته فانما يعود حق الموصى له في السكنى بحساب ما بقي وبيان ذلك انه اذا صالحه من خدمة  
عبدة سنة فاستخدمه الموصى له سنة اشهر ثم مات العبد فانما يعود حق الموصى له بالسكنى في سكنى



نصف العمر يسكن الموصى له يوما والورثة يوما وان كان وصية الموصى له بالسكنى سنة ومات العبد المصالح عليه بعد ستة اشهر فان الموصى له بالسكنى يسكن الدار الموصى به نصف السنة هكذا في المحيط \*  
لو اوصى له بما في ضرور غنمه فصالحه الورثة على لبن اقل منه او اكثر لم يجز وان صالحه على دراهم جاز وكذا الصوف على هذا كذا في الحاوي \* اذا اوصى الرجل بغلة عبدة لرجل ومات الموصى ثم ان الوارث صالح الموصى له على دراهم مسماة يجوز ان كانت غلته اكثر من ذلك ولو اوصى له بغلة العبد ادا فصالحه الورثة على مثل غلة شهر واحد وسمى ذلك يجوز وان لم يسم ذلك فلا يجوز ولو صالحه احد الورثة على ان تكون الغلة له خاصة لا يجوز كذا في المحيط \* ولو استأجر احد الورثة منه العبد مدة معلومة جاز كما لو استأجر غير الوارث بخلاف الموصى له بالخدمة والسكنى هكذا في المبسوط \* واذا اوصى له بغلة نخلة ابدانم ان الموصى له صالح مع الوارث على دراهم مسماة وكان ذلك قبل خروج الثمر فهو جائز وان كان قد خرج ثمرة عام فصالحه بعد ما خرجت وبلغت من الغلة الخارجة ومن كل غلة تخرج في المستقبل من هذه النخلة ابدان فهو جائز واذا جاز هذا الصلح كيف ينقسم البديل على الموجود وعلى ما يحدث ام يذكر محمد رح هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المتأخرون فيه كان الفقيه ابو بكر محمد بن ابراهيم الميداني يقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل نصفان نصفه بازاء الثمرة الموجودة للحال ونصفه بازاء ما يخرج في المستقبل وكان الفقيه ابو جعفر الهندي واني يقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل على قدر قيمتها فان كانت قيمة الموجودة والتي تخرج على السواء ينقسم البديل عليهما نصفان وان كانت اثلاثا ينقسم عليهما اثلاثا واثبات هذه الاختلاف انما تظهر فيما اذا صالحه على عبد مثلاثم استحق نصف العبد من يد الموصى له فعلى قول الفقيه ابو بكر محمد بن ابراهيم يرجع الموصى له بنصف الثمرة الموجودة ونصف ما يخرج في المستقبل وعلى قول الفقيه ابي جعفر ان كانت قيمتها على السواء فكذلك الجواب وان كانت قيمتها اثلاثا يرجع بحساب ذلك وجه ما ذكره الفقيه ابو بكر محمد بن ابراهيم ان قيمة ما يخرج في المستقبل مما لا يمكن معرفته في الحال لانه قد يخرج في المستقبل منها شيء وقد لا يخرج وقد يزيد الخارج في المستقبل على الموجود في الحال وقد ينتقص عنه فجعلناه مثل الموجود في الحال لانه هو البديل وجه ما ذهب اليه الفقيه ابو جعفر ان قيمة ما يخرج في المستقبل مما يمكن معرفتها الحال بان ينظر الى ان هذه النخلة ولها غلة ابدانكم تشتري ولا غلة

ابدا بكم تشتري فان كانت تشتري ولها غلة بالف وخمسائة وتشتري ولا غلة لها بالف علم ان قيمة الغلة التي تخرج خمسمائة ثم ينظر الى قيمة الغلة الموجودة فان كانت خمسمائة علم ان قيمتها على السواء وان كانت القيمة الموجودة مائتين وخمسين علم ان قيمتها اثلاثا فيرجع بحساب ذلك هكذا في المحيط \* قال الفقيه ابو جعفر وهكذا الجواب متى وقع الصلح من مسيل الماء وعن موضع الجذوع ينظر الى الدار بكم تشتري وليس لها مسيل وبكم تشتري ولها مسيل فالفضل بينهما يكون قيمة المسيل هكذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الوصية بغلة نخلة بعينها ابدافصالحه الورثة بعد ما خرج ثمرتها وبلغت منها ومن كل غلة تخرج ابدافعالى حنطة وقبضها جاز ولو صالحه على حنطة نسبة لم يجز ولو صالحه على شيء من الموزون نسبة جاز ولو صالحه على ثمر لم يجز حتى يعلم ان الثمر اكثر مما في رؤس النخيل وان صالحه عن غلة هذا النخيل على غلة نخيل آخر ابدافالسنين معلومة لم يجز كذا في المبسوط \* رجال اوصى بغلة نخلة لرجل ثلث سنين والنخل يخرج من ثلثه وليس فيها ثمر فصالح صاحب الوصية الورثة من وصيته على دراهم مسماة وقبضها منهم على ان يسلم لهم وصيته من هذه الغلة وابرأهم منها ولم يخرج النخل شيئا تلك السنين الثلث او اخرجت من الغلة اكثر مما اعطوه فالصلح باطل قياسا ولكنى استحسن ان اجيز الصلح كذا في الفصول العمادية \* اذا اوصى الرجل لغيره بما في بطن امته وهي حامل ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسماة ودفعها اليه فهو جائز بطريق اسقاط حق الموصى له لا بطريق التملك ولو صالح اجد الورثة على ان يكون له خاصة لم يجز بخلاف ما اذا صالح على ان يكون ذلك لجميع الورثة او صالح مطلقا او صالح عن الورثة غيرهم بامرهم او بغير امرهم يجوز كذا في المحيط \* لو اوصى لرجل بما في بطن امته فصالحه الورثة على ما في بطن جاريته اخرى لم يجز كذا في المبسوط \* لو اوصى له بما في بطن امته فوقع الصلح على دراهم مسماة ثم ولدت الجارية غلاما ميتا فالصلح باطل ولو ضرب انسان بطنها فالقت جنينا ميتا كان الارش المورثة والصلح جائز كذا في الحاوي \* ولو مضت سنتان قبل ان تلد شيئا كان الصلح باطلا كذا في المبسوط \* اذا اوصى رجل لما في بطن فلانة بالف درهم فصالح ابو الحبل من الوصية على صلح لا يجوز وكذلك لو صالحت ام الحبل عن الوصية على صلح لا يجوز كذا في المحيط \* لو اوصى لصبي بما في بطن امته او لمعنوة فصالح



اول معنوه فصالح ابوه او وصيه الورثة علي دراهم جاز وكذلك لو كانت الوصية لمكاتب فصالح وان اوصى بشيء لما في بطن فلانة وكان الحبل عبدا فصالح مولاه منه لا يجوز فان صالح مولى الحبل بعد موت المريض علي صلح ثم اعتق المولى الامة الحامل واعتق ما في بطنها ثم ولدت فلانا فالغلام حر ولا وصية له والوصية لمولاه ولا يجوز الصلح ايضا وكذلك لو باع الامة وكذلك لو دبر ما في بطنها ولو كان الموصي حيا يؤم اعتق المولى الامة والولد او اعتق الامة دون الولد ثم مات الموصي كانت الوصية للغلام دون المولى هكذا في المبسوط \* الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد الناجر لو كانت المكاتبه الف درهم فادعى المكاتب انه قد اداها وجحد المولى ذلك فصالحه علي ان يؤدى خمسمائة ويبرئه عن الفضل كان جائزا كذا في المحيط \* ان صالح المولى مكاتبه علي ان عجل بعض المكاتبه قبل حلها وخط عنه ما بقي فهو جائز ولو كانت المكاتبه الف درهم فصالحه بزيادة علي ان اخره سنة بعد الحل فهو جائز كذا في المبسوط \* ولو صالحه بعد ما حلت المكاتبه علي ان احر بعضها وعجل له بعضها كان جائزا ولو صالحه من المكاتبه وهي دراهم علي دناير عجلها له كان جائزا ولو صالحه علي دناير الي اجل لم يجز كذا في المحيط \* ولو اطلقها علي ان ابطلا الدراهم وجعل الكتابه كذا وكذا دينارا فهو جائز وكذلك لو جعلها علي وصيف مؤجل كذا في المبسوط \* كاتب علي وصيف الي اجل ثم صالحه علي الف الي سنة جاز كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى المكاتب علي رجل ديناً فجدده الرجل فصالحه المكاتب علي ان خط منه البعض واخذ البعض فان كان للمكاتب علي ذلك بينة فان الخط لا يجوز وياً خذ منه الباقي واذا لم يكن علي ذلك بينة جاز هذا اذا خط المكاتب فاما اذا اقر قال يجوز تاخير اذ كان الدين من غير فرض هكذا في المحيط \* لو ادعى رجل علي المكاتب ديناً فجدده المكاتب ثم صالحه علي ان ادى اليه بعضه وخط بعضه جاز وابن المكاتب مثل ابيه و صلح المكاتب في ودیعة تدعى قبله فجددها مثل صلح الحر كذا في المبسوط \* لو صالحه بعد ما رد في الرق فان لم يكن في يده شيء من اكتسابه لا يجوز في حق المولى ويجوز في حق العبد حتى يؤخذ بعد العتق الا ان يقوم عليه بينة بذلك قبل العجز فيجوز صلحه وان كان في يده شيء من اكتسابه جاز صلحه عند ابي حنيفة رح خلا فالحما هكذا في محيط السرخسي \* ان ادعى مولى المكاتب عليه ديناً فصالحه المكاتب علي ان خط منه بعضا واخذ بعضا فهو جائز وان ادعى المكاتب علي مولاه مالا وجدده المولى فصالحه علي ان خط منه بعضه واخذ

بعضه ان كانت له بينة على ذلك لم يجز وان لم تكن له بينة جاز صلحه هكذا في المحيط \* والعبد  
التاجر كالمكاتب في الحط والتأخير والصلح كذا في محيط السرخسي \* انا صلح العبد التاجر من  
دين له على بعضه جاز ان لم تكن له بينة وان كان له بينة لم يجز كذا في الحاوي \* لو ادعى رجل على  
العبد التاجر ديناً فصالحه العبد من جحود او من اقرار على ان حط عنه الثالث واخر الثالث وادى  
العبد الثالث فهو جائز ولو جحد المولى عليه ثم ادعى رجل عليه دعوى ولم تكن للمدعي بينة فصالح  
العبد معه فان لم يكن في يده مال من كسب التجارة لا يجوز الصلح في الحال في حق المولى اما في  
حق العبد فهو جائز حتى يتبع به بعد العتق وان كان في يده مال من كسب التجارة عند ابي حنيفة  
رح جاز الصلح وعندهما لا يجوز هكذا في المحيط \* لو ان عبداً محجوراً عليه ادعى رجل عليه  
ديناً فصالحه منه على ان حط بعضه واجله في البعض لم يجز ولو استهلك الحر مناعاً في يدي عبد  
محجور عليه لمؤلة فصالحه العبد من ذلك على دراهم مسماة دون قيمة المناع لم يجز ولو صالحه على  
طعام لم يجز وكذلك لو غصب دراهم فصالحه منها على دنانير كذا في المبسوط \* لو ان عبداً محجوراً عليه  
ادعى على عبد تاجر ديناً فصالحه على بعض ما ادعاه فان كان للمدعي على ذلك بينة  
لا يجوز الصلح وان لم يكن له بينة جاز ولو كان المدعي عبداً تاجراً والمدعى عليه عبداً محجوراً  
لا يجوز هذا الصلح سواء كان للمدعي بينة او لم تكن ان لم تكن له بينة لا يجوز الصلح لحق مولى المدعى عليه  
لانه التزم بالابتوته وهو محجور عليه ولكنه يتبع به بعد العتق وان كان للمدعي بينة لا يجوز الصلح  
لحق مولى المدعي كذا في المحيط \* الباب السابع عشر في صلح اهل الذمة والحرابي كل صلح  
جاري بين المسلمين جاز فيما بين اهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين لا يجوز بين اهل الذمة ما خلا خصلته  
واحدة وهو الصلح من الخمر والخنزير فانه يجوز الصلح عليهما فيما بينهم كذا في المحيط \* لو اشترى ذمي  
من ذمي عشرة دراهم بدرهم وثقابضاهم اصطلاحاً على ان يرد عليه من العشرة خمسة فان كانت العشرة قائمة  
بغيرها لم يجز لمعنى الربو وان كانت مستهلكة جاز الصلح بطريق الاسقاط واذا غصب نصراني من نصراني خنزيراً  
ثم صالحه على شيء من المكيل والموزون سوى الدراهم والدنانير فان كان الخنزير قائداً بعينه فالصلح جائز سواء  
كان المصالح عليه معينا او موصوفاً في الذمة حالاً او الى اجل وان كان الخنزير مستهلكاً لم يجز الصلح اذا صالح  
على مكيل او موزون بغير عينه وان كان بعينه او بغير عينه حالاً او قبضه في المجلس فهذا يجوز وان صالحه على  
دراهم او دنانير الى اجل فهو جائز ولو كان الخنزير قائداً بعينه فصالحه على خنزير الى اجل لم يجز وان كانا



قائمين بأعيانهما جاز كذا في المبسوط \* لو أن جريبا غصب من حربي مالا واستهلكه أو لم يستهلكه ثم صالحه لم يجز عندهما. غلا والابن يوسف ربح وكذا كالمسلم التاجر والذي أسلم هناك لو أنف مال حربي أو غصب منه مالا ثم اعطى الحار والمغصوب قائم أو مستهلك لا يجوز عندهما خلا فلا بن يوسف ربح هكذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو غصب حربي من مسلم هناك لم يجز الصلح هكذا في التاتارخانية نافلا من العناية \* ولو غصب رجل من تاجر المسلمين من أهل الحرب في دار الحرب شيئا فاصطاحا من ذلك على صلح لم يجز في قولهم جميعا ولو أدان أحدهما صاحبه ديناً ثم صالحه على أن حط عنه بعضه وأخر بعضه ثم أسام الحربي فهو جائز كذا في المبسوط \* إذا أسلم الحربيان في دار الحرب ثم غصب أحدهما من صاحبه شيئاً أو جرحه جراحة ثم صالحه من ذلك على صلح لم ينبع أن يجوز الصلح في قول أبي حنيفة ربح وهو قول محمد ربح كذا في الحاوي \* إذا أدان مسام الحربي في دار الحرب ديناً ثم صالحه على أن حط عنه بعضه وأخر بعضه فحل ما أخر عنه وخرج الحربي مستأمناً إلى دار الإسلام فاراد المسلم أن يأخذه بالدين ويرجع فيما حط عنه لم يؤخذ بما عليه إلا أن يعطيه إياه ولم يرجع فيما حط عنه وكذلك لو كان الحربي هو الطالب للمسلم وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ربح ولو كانت هذه المعاملة بين حربيين ثم خرجا بأمان لم يقض القاضي لواحد منهما على صاحبه شيء وأما إذا أسلما أو صار أمة فيقضى القاضي بذلك ينفذ الحط والتأخير الذي كان بينهما بطريق الصلح ويجبر المطلوب على أداء ما بقي عليه بعد حل الأجل وإذا دخل الحربي دار الإسلام بأمان وأدان أو استدان أو غصب أو غصب منه ثم صالح على حط أو تأخير فهو جائز سواء كانت هذه المعاملة مع مسلم أو مستأمن من دارة أو من دار أخرى وكذلك لو احتبأ بدارهما ثم عادا مستأمنين فذلك الصلح نافذ عليهما

هكذا في المبسوط \* الباب الثامن عشر في بينة بقيمة المدعي أو المدعى عليه أو المصالح عليه

بأن كان عبداً بعد الصلح يريدون إبطاله لو أقام المدعى البينة بعد الصلح لا تسمع بينته إلا إذا ظهر منها بطل الصلح عيب وانكر المدعى عليه فأقام البينة ليرده بالعيب فتسمع بينته كذا في البدائع \* هشام عن محمد ربح لو أقام المدعى عليه البينة أن المدعى أقر قبل الصلح أو قبل قبض بدله ليس لي على فلان شيء فالصلح ماضٍ وإن أقام البينة أنه أقر بذلك بعد الصلح بطل الصلح وإن كان القاضي علم بأن الرجل كان أقر من قبل الصلح بأنه ليس له عليه شيء

بطل الصلح وعلم القاضي ههنا بمنزلة الاقرار بعد الصلح كذا في محيط السرخسي \* ادعى عليه الفانكر فصولح على شيء ثم برهن المدعى عليه على الايفاء والابراء لا تقبل وان ادعى عليه الفانكادعى القضاء والابراء فصولح على شيء ثم برهن المدعى عليه على احدهما يقبل ويرد البطل كذا في الوجيز للكودري \* لو ادعى دارا في يدي رجل فصالحه على الف درهم على ان يسلمها اذا اليد ثم اقام ذواليد البينة انها له او كانت لفلان اشتراها منه او كانت لابيه فلان مات وتركها مبراثا له فليس له ان يرجع في الف ولو اقام البينة انه اشتراها من الطالب قبل الصلح قبلت بينته وبطل الصلح ولو لم يقم البينة على الشراء ولكن اقام البينة على صلح صالحه وعلى دار قبل هذا مضيت الصلح الاول وابطلت الثاني كذا في محيط السرخسي \* قال كل صلح وقع بعد صلح فالاول صحيح والثاني باطل وكذلك كل صلح وقع بعد الشراء فهو باطل وان كان شري بعد شري فالشراء الثاني احق وان كان صالحه ثم اشترى بعد ذلك اجزنا الشراء وابطلنا الصلح كذا في المحيط \* ادعى دارا في يدي رجل فادعى المدعى عليه الصلح قبل ذلك ولم يقم على ذلك بينة وقضى القاضي بالدار للمدعى عليه وباعها المدعى من رجل ثم ان المدعى عليه الدار اراد ان يحلف المدعى بالله ما صالحته من دعواك في هذه الدار قبل هذه الدعوى فله ذلك فاذا حلفه ونكل من اليمين كان للمدعى عليه الخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء ضمنه كذا في الذخيرة \* اذا ادعى دارا في يدي رجل ارثا من ابيه ثم اصطلحا على شيء ثم ان المدعى عليه اقام بينة انه كان اشترى الدار من ابي هذا المدعى حال حيوته او اقام بينة انه كان اشتراها من فلان وفلان كان اشتراها من ابي هذا المدعى لا تقبل بينته كذا في المحيط \* لو ادعى عليه الفانكادار افضالحه من دعواه على مائة درهم ثم اقر المدعى بان احدهما كانت للمدعى عليه فالصلح جائز من الباقي ولا يرجع المدعى عليه بشيء وكذا لو اقام المدعى البينة بعد الصلح على الف والدار جميعا فالالف باطلة وكان على حقه في الدار بخلاف مالوادعى عبدا وامة فصالح منهما على مال ثم اقام البينة عليهما صحح وهما للمدعى ولو ادعى عليه الف درهم ودار افضالحه من ذلك على الف درهم ثم اقام البينة على نصف الف ونصف الدار لم يكن له منهما شيء ولو اقام البينة على الف درهم ونصف الدار كانت الف قضاء بالالف واخذ نصف الدار لان هذا الصلح استيفاء لبعض حقه واسقاط للباقي والساقط لا يجتمل العود ولو استحققت الدار



الدار من يد المدعى عليه لم يرجع من الالف بشيء كذا في محيط السرخسي \* اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على عبد وقبضه واقام العبد البينة انه حر وقضى القاضي بحريته بطل الصلح وكذا الواقام البينة انه مدبر او مكاتب او كانت امة فاقامت بيته انها ام ولد او انها مكاتبة او مدبرة وقبل القاضي بينهما بطل الصلح كذا في المحيط \* قال ابو يوسف رح رجل له على رجل الف درهم واقام الطالب البينة انه صالحه منها على مائة درهم وهذا الثوب فاقام المطلوب البينة انه ابرأه منها فالبينة بنية الصلح واقام الطالب البينة انه صالحه منها على مائة فقط كانت بيته البراءة اولى كذا في محيط السرخسي \* المديون بالالف برهن على ان الطالب صالحه على اربع مائة على ان اوذيها اليه وابرا نى الباقي وقال الطالب ابرأتك من خمسمائة فصالحت على خمسمائة وبرهنا وقتا وقتا واحدا او وقتين او ام يوقه فالبينة للمطلوب في جميع ذلك كذا في الوجيز للكردي \* لو كان الدعوى فيما هو من ذوات الامثال نحو كرحنطة او كرشعير فصالح على نصفه ثم اقام المدعى البينة على ان جميع ذلك له لا يصح دعواه ولا تسمع بيته كذا في المحيط \* ولو ادعى قبل رجل دارا الف درهم فصالحه على خمسمائة ونصف الدار ثم اقام البينة على خمسمائة والدار لا يقضى له شيء من الالف ويتضى ببقية الدار وان اقام البينة على جميع الدار وثلاث الخمسمائة لا يقضى له شيء كذا في محيط السرخسي \* الصلح اذا وقع اقل من قيمة المستهلك على دراهم او دنانير ثم اقام المستهلك البينة ان القيمة كانت اقل من الذي وقع عليه الصلح بغبن فاحش فالبينة غير مقبولة عنده وعندهما مقبولة كذا في الآثار خانية \* اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فاقام الذي في يديه الدار شاهدين على انه صالحه على شيء فرضي به منه ودفعه اليه فهو جائز وان لم يسمياه قد ار ما وقع عليه الصلح وكذلك لو سمى احدهما دراهم ولم يسم الآخر شيئا او شهدا جميعا انه استوفى جميع ما صالح عليه فهو جائز ولو جحد صاحب الدار وادعى الطالب وجاء بشاهدين فشهد احدهما على دراهم مسماة وشهد الآخر على شيء غير مسمى او تركا جميعا تسمية البدل لم تقبل الشهادة فان شهد شاهد على صلح بمعاينة على دراهم مسماة وشهد الآخر على الاقرار بذلك فهو جائز كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فاختلف الشاهدان في مقدار المسمى شهد احدهما انه صالح على مائة وشهد الآخر على مائة وخمسين فلن كان المدعى للصلح هو المدعى للدار قبلت هذه الشهادة اذا كان المدعى اكثر المالين وان كان المدعى هو المدعى على الدار لا تقبل هذه

الشهادة سواء شهد بالقبض على المدعي أو لم يشهد هكذا في المحيط \* الباب التاسع عشر في  
مسائل الصلح المتعلقة بالافرار ادعى رجل على رجل الف درهم فانكر ثم صالحه من ذلك  
على ان باعه بالف التي ادعى عليه عبد فهو جائز ويصير مقرا بالدين حتى لو استحق العبد  
او وجد بالعبد ميا فرده فانه يرجع عليه بالالف واذا قال صالحتك عن الالف التي ادعيت على هذا العبد  
فانه لا يصير مقرا بالالف حتى لو استحق العبد المصالح عليه او وجد به ميا فرده فانه لا يرجع عليه بالالف  
وانما يرجع بالدعوى في الالف هكذا في المحيط \* لو اصاب الرجلان على ان يسلم احدهما  
للآخر دارا ويسلم الآخر له عبد الم يكن هذا افرازا وكذلك لو اصابهما على ان يسلم احدهما  
هذا العبد للآخر على ان ابرأه الآخر من الدين الذي له عليه لم يكن هذا افرازا منه بالعبد ولو  
اصطلحا على ان برئ فلان من هذه الدار و برئ الآخر من العبد فهو صلح وليس بافرازا وكذلك  
لو اصطلحا على ان خرج احدهما من هذه الدار وسلمها له كان هذا جائزا ولم يكن افرازا ولا  
انكارا وايهما استحق فهما على حجتهم في الباقي كما كان قبل الصلح كذا في المبسوط \* صالح  
عن دعواه حقاني دار على عبد عين الى اجل او موصوف في الدمة لم يجز ثم ان صالحه من  
حقه فقد اقر بالحق له والقول في بيان الحق له لانه المجهل وان صالح عن دعوى الحق لم يكن  
افرازا كذا في الوجيز المرددي \* رجل ادعى على رجل عينا في بده فانكر فصالحه على مال  
ليعرف له بالعين فانه يجوز ويكون في حق المنكر كالبيع وفي حق المدعي كالزيادة في الثمن  
هكذا في الاختيار شرح المختار \* واذا ادعى رجل على امرأته انه تزوجها فجددت ذلك  
فصالحها على مائة درهم على ان تقر له بذلك واقرت فذلك جائز والمال لازم فان كان بمحض  
من الشهود يسعها المقام معه وان لم يكن بمحض من الشهود لا يسعها المقام معه فيما بينهما او بين  
ربها اذا علمت انه لم يكن بينهما نكاح كذا في المحيط \* لو ادعى على رجل العاقل له المدعي افر  
لي بالف على ان احط عنك مائة فاقربا جاز الخط كذا في الظهيرية \* رجل ادعى على رجل دما  
او جراحة فان ادعى عمدا وانكر المدعى عليه فصالحه المدعي على ان يأخذ المدعى عليه مائة  
درهم ويقر بذلك كان الصلح والاقرار باطلا لم يؤخذ بهذا الاقرار وان ادعى دم خطأ او جراحة  
خطأ فكذلك الجواب هكذا في فتاوى قاضيهان \* لو ادعى على رجل حدا في قذفه وصالحه  
على مائة درهم على ان يقر بذلك فالصلح والاقرار باطل ولو صالحه المدعى عليه مائة درهم على



ان ابراه من ذلك لم يجز وان كان ضرب الحدة على اقراره في الفصل الاول فشهادته جائزة ولو ادعى عليه شرب خمر او زنى فصالحه على مائة درهم على ان يقر بذلك فهو باطل ولو ادعى قبله سرقة متاع فصالحه المدعى عليه على مائة درهم على ان ابراه من السرقة جاز كذا في المبسوط \* رجل ادعى على رجل سرقة متاع ثم صالحه على مائة درهم يعطيها المدعى السارق على ان يقر السارق بالسرقة ففعل فان كانت السرقة عروضا وهي قائمة بعينها جاز الصلح وتصير السرقة ملكا للمدعى بالمائة التي دفعها الى السارق وان كانت مستهلكة لا يجوز الصلح وان كانت دراهم ذكر في الكتاب انه لا يجوز الصلح سواء كانت قائمة اولم تكن قالوا تاويل ذلك ما اذا لم يعلم مقدار الدراهم المسروقة اما اذا علم انها كانت مائة جاز اذا قبض المائة في المجلس وان كانت ذهبا فصالح على الدراهم يجوز سواء كانت السرقة قائمة او مستهلكة لكن التاويل عند الاستهلاك اذا علم وزن الذهب اما اذا لم يعلم فلا يجوز هكذا في الظهيرية \* اذا اختلف رجلان في دار وهي في يدي احدهما فاصطلحا على ان اقر كل واحد منهما صاحبه بالنصف منها فسلما جاز وكذلك لو اصطلحا على ان اقر احدهما للآخر ببیت معلوم واقر الآخر له ببقية الدار فهو جائز فان استحق البيت النفي وقع عليه الصلح كان للمدعى ان يرجع في دعواه في بقية الدار وكذلك لو صالحه على عبد على ان اقر المدعى ان الدار المذني في يديه كان الصلح جائزا واذا استحق العبد يرجع المدعى في دعواه كما لو وقع الصلح على هذا الوجه من غير اقرار كذا في المحيط \*

الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح لو صالح من دار على خدمة عبد سنة او سكنى دار او كل ما جاز اجارته جاز وله حكم الاجارة حتى يبطل بموت احدهما وبأخذ المدعى او ورثة الدار ان كان عن اقرار وفي الانكار يرجع الى الخصومة وان استوفى بعض المنفعة ثم مات احدهما اخذ بقدره من الدار في الاقرار وفي الانكار يرجع في الخصومة كذا في التهذيب \* لو مات العبد والدابة قبل استيفاء شيء من المنفعة بطل الصلح وعاد المدعى الى دعواه وان مات بعد استيفاء النصف جاز الصلح في النصف وبطل في النصف وعاد المدعى الى نصف الدعوى بالاجماع ولصاحب الخدمة ان يؤجره كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجره المالك لم يجز عند محمد رج كذا في الكافي \* لو صالحه من دعواه في دار على خدمة عبد سنة فان اعتقه المالك عتق ثم ان العبد بالخيار ان شاء خدمه وان شاء لم يخدمه فان كان خدمه لا يبطل الصلح وان كان لا يخدمه يبطل ويرجع الى دعواه فيما بقي ولا يضمن المعتق شيئا لصاحب الخدمة وان اعتقه صاحب الخدمة لا يعتق واذا قتله صاحب

العبد لا يضمن كمالوا عتقه ويبطل الصلح فيما لم يستوف من المتفعة وان قتله صاحب الخدمة نازمه القيمة وينتقض الصلح عند محمدرح وكذلك لو قتله اجنبي خطأ واخذ قيمته لا ينتقض عند ابي يوسف ر ح وله الخياران شاء اشترى بالقيمة عبدا آخر بخدمة سنة وان شاء عاد الى دعواه وعند محمدرح ينتقض الصلح وعاد الى دعواه هكذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب العبد باع العبد المصالح على خدمته من رجل لم يجز بيعه ولو باع المدهي العبد لا يجوز بيعه كمالا يجوز اعاقه هكذا في المحيط \* لا يجوز التصرف في بدل الصلح قبل القبض في نوع الصلح اذا كان منقولا فلا يجوز للمدهي بيعه وهبته ونحو ذلك فان كان عقارا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف ر ح كذا في البدائع \* اذا ادعى دارا في يدي رجل فصالحه المدهي عليه على ثياب او حيوان بعينه او مكبل او موزون بعينه واراد المدهي ان يبيع ذلك قبل القبض لا يجوز ان كان المكبل او الموزون في الذمة جاز الاستبدال به قبل القبض الا انه اذا وقع الاستبدال من المكبل او الموزون في الذمة على شيء بعينه وتفرقا من غير قبض لا يبطل الصلح وان كان بغيره يبطل الصلح ذكره محمدرح في الاصل كذا في المحيط \* صالحه من دم ممد على عبد جاز بيعه قبل القبض ولو صالحه من دار على عبد لا يجوز لانه بيع المبيع قبل القبض كذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى في دار في يدي رجل حقا فصالحه من ذلك على مدين فدفن اليه احدهما ومات الآخر في يده فالمدهي بالخيار ان شاء رد العبد الذي قبضه وعاد في دعواه وان شاء امسك ورجع في حصة العبد المبت في دعواه كذا في المبسوط \* اذا ادعى رجل حقا في ارض في يدي رجل فصالحه من ذلك على ارض اخرى فغرقت الارض النى وقع الصلح عليها قبل القبض كان المدهي بالخيار ان شاء نقض الصلح ورجع في ارضه ان كان الصالح عن اقرار ورجع في دعواه في الارض ان كان من انكار وان شاء ترص الى ان يصب الماء عنه فان اختار الترص فان احدث الفرق نقصانا في الارض يخبر وقع الصلح عن انكاره واقراره ان لم يحدث الفرق نقصانا لا خياره وان غرقت الارض النى وقع الصلح عنها ان وقع الصلح عنها عن اقرار وقد احدث الفرق نقصانا في الارض فان حصل الفرق بعد ما ذهب المصالح الى الارض وتمكن من قبضه فانه لا خيار له وان احدث قبل ان يذهب الى الارض ويتمكن من قبضه يتخير وان وقع الصلح من انكاره لا خيار له سواء تمكن من قبضه او لم يتمكن وهذا عندنا جميعا هكذا في المحيط \*

في حنيفة ر ح



ابن سماعه عن محمد بن رح رجل ادعى دارا في يدي رجل فصالحه على الف وخدمة عبد سنة فقبض العبد والالف ثم مات العبد قبل ان يخدمه قال يعود على دعواه فان اقام البينة على حقه قسم حقه على الالف وقيمة الخدمة فما اصاب الالف جاز لصاحب اليد وما اصاب الخدمة فهو للمدعي وان لم يقم بينة سلمت له الالف وبطلت حصة الخدمة وصح الصلح كذا في محيط السرخسي \* اذا كان الصلح من اقرار واستحق بعض المصالح منه رجع المدعي عليه بحصة ذلك من العوض واذا استحق كل المصالح منه من اقرار رجع المدعي عليه على المدعي بكل العوض ثم يرجع بالخصوصية على المستحق ان شاء وان استحق بعض المصالح منه او ثلثا او ربعا او نحو ذلك رجع بالخصوصية في ذلك القدر على المستحق هكذا في غاية البيان شرح الهداية \* ولو وقع الصلح من انكار وسكوت فاستحق المتنازع فيه رد المدعي بدل الصلح على المدعي عليه وخاصم المدعي مع المستحق وان استحق بعضه رد حصته ورجع المدعي بالخصوصية في ذلك القدر كذا في الكافي \* رجل ادعى نصف دار في يدي انسان فصالحه الذي في يديه على دراهم مائة ودفع الدراهم اليه ثم استحق نصف الدار فان ادعى نصفا شائعا فان قال المدعي النصف لي والنصف الآخر للمدعي عليه يرجع المدعي عليه على المدعي بنصف البديل ولو قال النصف لي ولا ادري ان النصف الآخر لمن هو او قال النصف لي وسكت ثم استحق نصف الدار شائعا لا يرجع المدعي عليه على المدعي بشيء من البديل وان قال المدعي النصف لي والنصف الآخر لفلان آخر غير المدعي عليه ثم صالحه المدعي عليه فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعي عليه على المدعي بشيء من البديل وان كان المدعي ادعى نصفها فصالحه المدعي عليه ثم استحق النصف الذي كان يدعيه المدعي رجع المدعي عليه بجميع البديل على المدعي وان استحق النصف الآخر لا يرجع بشيء وان استحق نصف شائع من الدار رجع المدعي عليه بنصف البديل على المدعي هكذا في فتاوى قاضيخان \* وان ادعى حقاني دار لم يبينه فصالحه على دراهم ودفعها اليه ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض فلعل دعواه فيما بقي دون ما استحق ولو استحق كل الدار من يد المدعي عليه له ان يرجع بدراهمه كذا في الكافي \* رجل ادعى نصف دار في يد رجل ولم يقل في النصف الآخر شيئا فاقرب ذلك الذي الدار في يديه له وصالحه منها على مائة درهم ثم ادعى رجل آخر نصفها ولم يقل في النصف الآخر شيئا فاقرب المدعي عليه بذلك ايضا ثم صالح المدعي عليه مع الثاني ايضا على دراهم مائة ودفعها اليه ثم استحق نصف الدار لم يرجع المقضي عليه عليهما بشيء وان استحق ثلثة ارباع

الداررجع عليه ما بنصف ما اخذ وكذلك لو لم يقر المدعى عليه للمدعى الثاني بشي حتى اقام المدعى الثاني بينة على ما ادعى وقضى القاضي له بنصف الدار ثم صالحه المقضي له من ذلك على دراهم معلومة وكان ذلك قبل ان يقبض المقضي له ما قضى القاضي له به ثم استحق نصف الدار وقضى القاضي للمستحق فالمدعى عليه لا يرجع على المدعى الاول ولا على الثاني بشي مما صالحهما عليه ولو ان المقضي له بالنصف الثاني قبض ما قضى له به ثم اشترى المقضي عليه من المقضي له ما قضى له به ثم استحق نصف الدار رجع المقضي عليه على المصالح الاول وعلى المستحق الاول بنصف ما اعطاها هكذا في المحيط \* اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجوع المدعى على دعواه هذا اذا لم يجز المستحق الصلح اما اذا اجازة جازو سلم العبد للمدعى ويرجع المستحق بقيمة العبد على المدعى عليه وان لم يجزوا اخذه بطل الصلح ورجع المدعى على دعواه فان كان الصلح من اقرار رجع المدعى عليه بما ادماه وان كان عن انكار او سكوت رجع على دعواه واواستحق نصف العبد فالمدعى بالخيار ان شاء رضي بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وما د على جميع الدعوى هكذا في شرح الطحاوي \* اذا استحق بدل الصلح في المجلس او بعد الافتراق من المجلس او وجدته ستوفة او رصاصا او زبوا او نيهرجة فان وقع الصلح من جنس حقه بان ادعى الف درهم ووقع الصلح على مائة درهم فالمدعى يرجع بمثل بدل الصلح وذلك مائة من الجباد ولا يرجع باصل دعواه وان وقع الصلح على خلاف جنس حقه بان ادعى مائة دينار ووقع الصلح على مائة درهم فهذا الصلح معاوضة فيرجع بمثل بدل الصلح ان وقع الاستحقاق في المجلس وان وقع بعد الافتراق من المجلس يرجع باصل الدعوى كذا في الذخيرة \* لو كان عليه كرحطة فصالحه من ذلك على كرشعير ودفعه اليه وتفرقا ثم استحق كرشعير انتقض الصلح واذا ابطال الصلح رجع باصل حقه وهو الحنطة فان ورد الاستحقاق وهما في المجلس بعد فانه يرجع عليه بشعير مثله ويكون الصلح ماضيا كذا في المحيط \* ولو صالحه من الدراهم على فلوس وقبضها ثم استحققت يرجع بالدراهم كذا في الحاوي \* رجل ادعى على رجل الف درهم ودارا فصالحه المدعى عليه على مائة دينار ثم استحققت الدار من يد المدعى عليه لم يرجع على المدعى بشي لو ان رجلا ادعى في دار في يدي رجل حقا فصالحه من ذلك على عبد وعلى مائة درهم كان ذلك جائزا



فان استحق العبد بكم يرجع المدمي في دعواه فانه ينظر الى قيمة العبد فان كانت قيمته مائتي درهم انتقض الصلح في الثلثين وبقي في الثلث ويرجع بثلاثي دعواه وان كانت قيمته مائة انتقض الصلح في النصف ويرجع في نصف الدعوى ولو ان المدمي اعطى ثوباً للذي في يده الدار والمسئلة بحالها ثم استحق العبد وقيمة العبد مائة فانه يرجع المدمي على المدمي عليه بنصف الثوب ونصف الدعوى وان استحق الثوب من يد المدمي عليه فانه يرجع المدمي عليه على المدمي بنصف العبد ونصف المائة ان كانت قيمة العبد مائة درهم فان وقع الاختلاف بين المدمي والمدمي عليه في قدر الحق الذي ادعاه المدمي في الدار فقال المدمي كان حقني في الدار نصفها وقيمة الدار مثلاً مائتي درهم فحقني من ذلك مائة والثوب مائة فينقسم حقني في الدار والثوب على العبد والمائة نصفان فانه اذا استحق الثوب كان لك الرجوع علي بنصف ما اعطيتني من العبد والمائة وقال المدمي عليه لابل حقك في الدار عشراً وقيمتها عشرون درهما وقيمة الثوب مائة وقد انقسم ذلك على العبد والمائة اسداساً فنصار بازاء الثوب خمسة اسداس العبد والمائة فاذا استحق الثوب كان لي الرجوع بخمسة اسداس ما اعطيتك من العبد والمائة فاذا اختلفا على هذا الوجه كان القول قول المدمي عليه مع يمينه ويرجع على المدمي بخمسة اسداس العبد والمائة كذا في المحيط \* ولو لم يسم مهراً في اصل العقد لكنه صالحها من مهرها على ان يجعل العبد مهرها او فرضه لها بعد النكاح ثم استحق العبد رجعت بالقيمة بخلاف ما اذا تزوجها على الف ثم صالحها من الالف على عبد فاستحق العبد فانها رجعت عليه بالالف هكذا في المبسوط \* ولو كان المدمي داراً فصالح على دار وبنى كل واحد منهما بناءً فالدار كالامة والبناء كالولد في التزام السلامة والحكم في رجوع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة بنائه عند الاستحقاق كما في الولد اختلفا في ساحة يدعي كل واحد ان هاله وفي يده لم يقض لاحدهما بملك ولا يد الا بيينة فان سلمها احدهما لصاحبه بعبد وقبضه وبنى الآخر وسكن فاستحق العبد او وجد حراً بطل الصلح ويعود كل واحد منهما الى دعواه وليس له ان ينقض بناء ساحته ولا ان يمنعه من السكنى حتى يثبت بالبيينة ولو اشترى منه بعبد فبنى وسكن ثم استحق اجبر على نقض البناء كذا في الكافي \* الباب الحادي والعشرون في المتفرقات الامام والقاضي اذا صالحه شارب الخمر على ان يأخذ منه ما لا ويعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان قبل الرفع او بعده كذا في فتاوى قاضيهان \*

لو قذف امرأته بالزنا حتى وجب اللعان ثم صالحها على مال على ان لا تطالبه باللعان كان باطلا وعفو ما بعد الرفع باطل . قيل جائز كذا في اصول العمادية \* رجل زنى بامرأة رجل فعلم الزوج و اراد احدهما فصالحاه معا و احدهما على درهم معلومة او شيء آخر على ان يعفو منهما كان باطلا لا يجب المال وعفوه باطل سواء كان قبل الرفع او بعده كذا في فتاوى قاضيخان \* لو كانت المرأة المزني بها هي التي صالحته على درهم اخذتها منه ودفعتها اليه فهو باطل وكذلك واحد منهما ان يرجع بماله الذي دفع هكذا في المبسوط \* لا ينبغي للقاضي ان يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره من المتوسطين وسبيل القاضي ان لا يبادر في القضاء بل يرد " خصوم " الى الصلح مرتين او ثلثا اذا كان يرجو الاصطلاح بينهم بان كانوا يميلون الى الصلح ولا يطلبون القضاء لا محالة فاما اذا طلبوا القضاء لا محالة وابوا الصلح ان كان وجه القضاء ملتبسا غير مسموعة بين القاضي ان يردهم الى الصلح واما اذا كان وجه القضاء مستبينان وقعت الخصومة بين اجنيين يقضي بينهم ولا يردهم الى الصلح حين ابوا وان وقعت الخصومة بين اهل قبيلتين او بين المحارم يردهم الى الصلح مرتين او ثلثا وان ابوا الصلح هكذا في الذخيرة \* لو صالح من الدعوى في الغنم على نصف الغنم على ان للمطلوب الاولاد كلها سنة لا يجوز وكذلك لو شرط الاولاد كلها للمطالب ولو صالح على صوفها على ان يجزم من صاعته جاز عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح قبل عند ابي يوسف رح انما يجوز اذا صالح على صوفها وان صالح على صوف غيرها لا يجوز كذا في محيط السرخسي في باب الصلح الفاسد \* ولو صالح على اللبن الذي في ضرعه او على الولد الذي في بطنه لا يجوز بالاتفاق كذا في المحيط \* لو ادعى في مبدد دعوى فصالحه من ذلك على مخاتيم دقيق معلومة من دقيق هذه الحنطة او على ارطال من لحم شاة حية لم يجوز وكذلك لو صالحه على عبد آبق كذا في المبسوط في باب الصلح الفاسد \* لو ادعى انسان على انسان مالا او حقا في شيء ثم صالحه على مال فتبين انه لم يكن عليه ذلك المال وذلك الحق لم يكن ثابتا كان للمدعى عليه حق استرداد ذلك المال هكذا في خزائن الفتاوى \* اذا قال المدعى بعد ما صالح مع المدعى عليه واخذ منه بدل الصلح اني كنت مبطلا في الدعوى كان للمدعى عليه ان يرجع عليه بما اخذ من بدل الصلح كذا في المحيط \* اذا ادعى على انسان مالا وصالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر يرد البديل كذا في الوجيز للكردي \* ادعى على



على آخر ان له خمسين دينارا في يده مال الشركة وعليه خمسون دينارا قرضا والمدعى عليه مقر بمال الشركة ثم اصطلحا على خمسين دينارا الا يصح الصلح في حصة الشركة وبصح في حصة القرض وان انكر المدعى عليه مال الشركة ثم اصطلحا فالصلح جائز في حصة القرض والشركة جميعا كذا في الذخيرة \* المطلوب اذا قضى حقه وانكر الطالب ثم صالحه بمال جاز الصلح في الظاهر وفيما بينه وبين الله تعالى لا يحل للطالب اخذ مال الصلح كذا في التاتارخانية \* اذا كانت الدار في يدي رجل فادعى ان فلانا تصدق بها عليه وقبضها وقال فلان وهبتها لك وانا اريد الرجوع فيها فاصطلحا على مائة درهم على ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا يستطع الرجوع فيها بعد الصلح وكذا لو اقر الذي في يده الدار انها هبة واراد الواهب ان يرجع فصالحه على مائة حتى يسلم له الدار جاز واذا جحد رب الدار الهبة والصدقة واراد اخذ داره فصالحه الذي في يديه على ثوب على ان يسلم له الدار بما ادعى من الصدقة جاز واذا اصطلحا على ان تكون الدار بينهما بالسوية نصفان على ان يرد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز وان كان في يدي رجل عبد فادعى رجل انه تصدق عليه وقبضه وجحد الذي في يده العبد ذلك واقتدى منه الذي في يده العبد بثوب فدفعه اليه وصالحه على ان برئ من دعواه في هذا العبد فهو جائز كذا في المحيط \* صالح عن العشرة بالخمس ثم نقضا الصلح لا ينتقض الصلح كذا في القنية \* في نوادر بن سماعة عن ابي يوسف رح في رجل باع عبدا بالف درهم وقبض الثمن ولم يدفع العبد وضمن رجل للمشتري بتسليم العبد وطلب المشتري العبد فصالح الضامن المشتري على ان يرد على المشتري الثمن قال هو جائز وللبيع الثمن الذي قبض والعبد للضامن قال لا يرى ان رجلا لو ادعى على رجل انه باعه عبدا هذا بالف درهم وانكر ذلك الذي العبد في يده فصالحه عن دعواه على ان رد عليه الثمن وقبضه ثم اقر المدعى عليه بالبيع فالعبد له والثمن للذي قبض كذا في المحيط \* لو صالحه من الدين على عبد وهو مقر به وقبضه لم يكن له ان يبيعه مرابحة على الدين كذا في المبسوط في باب الخيار في الصلح \* له على آخر الف فدفع المديون اليه نصفها من جهة الصلح بلا تلفظ الصلح ثم اراد الاسترداد له ذلك وان كان اعطاء عرضا لا يملك الاسترداد كذا في الوجيز للكردي في الصلح من الاشياء التي ليست بمال \* الكفيل بالنفس اذا صالح على مال على ان يبرأه من الكفالة فالصلح باطل وهل تبطل الكفالة فيه روايتان في رواية تسقط هكذا في البدائع \* وبه يفتى كذا في الذخيرة \*

## كتاب المضاربة

١٧٨

هو يشتمل على ثلث وعشرين بابا الباب الاول في تفسيرها وروايتها وشراؤها وحكمها  
 اما تفسيرها شرعا فهي عبارة عن عقد على الشركة في الربح بمال من احد الجانبين والعمل من الجانب  
 الآخر حتى لو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضا هكذا في الكافي \*  
 فلو قبض المضارب المال على هذا الشرط فربح او وضع او هلك المال بعد ما قبضه المضارب قبل ان يعمل  
 به كان الربح للمضارب والوضيعة والهلاك عليه كذا في المحيط \* واما ركنها فالاجاب والقبول وذلك  
 بالفاظ تدل عليها من لفظ المضاربة والمقارضة والمعاملة وما يؤدي معاني هذه الالفاظ بان يقول رب  
 المال خذ هذا المال مضاربة علي ان ما رزق الله او اطعم الله تعالى منه من ربح فهو بيننا على كذا من نصف  
 او ربع او ثلث او غير ذلك من الاجزاء المعلومة وكذا اذا قال مقارضة او معاملة ويقول المضارب اجزت  
 او رضيت او قبلت او نحو ذلك يتم الركن بينهما هكذا في البدائع \* ولو قال خذ هذه الالف فاعمل  
 بالنصف او بالثلث او بالعشر او قال خذ هذه الالف وابتع بها متاعا فما كان من فضل الملك النصف  
 ولم يزد علي هذا شيئا او قال خذ هذا المال على النصف او بالنصف ولم يزد علي هذا اجازت  
 استحسانا ولو قال اعمل بها علي ان ما رزق الله تعالى او ما كان من فضل فهو بيننا اجازت المضاربة  
 قياسا واستحسانا هكذا في المحيط \* ولو قال خذ هذه الالف تشتري بها هرويا بالنصف او قال  
 تشتري بها رقيقا بالنصف فهذا فاسد وما اشترى بها يكون لرب المال وللمضارب اجر مثله فيما  
 اشترى وليس له ان يبيع ما اشترى الا بامر رب المال فان باع بغير امره فحكمه كحكم يبيع  
 الفضولي لا يجوز الا باجازة المالك فان تلف ما باع ولم يقدر على المشتري منه ردة فهو ضامن  
 لقيمته حين باع والتمن الذي باع به للمضارب فان كان فيه فضل على القيمة التي فرم  
 له ان يتصدق به واذا اجاز رب المال بيع المضارب فان كان المبيع قائما بعينه نفذ بيعه وكذلك  
 ان كان لا يدري انه قائم ام هالك والتمن لرب المال طبيب لا يتصدق منه بشي كما لو كان امره  
 بالبيع في الابتداء وان علم هلاكه عند الاجازة فاجازته باطله فاذا بطلت الاجازة كان المضارب ضامنا  
 للقيمة يوم باعه والتمن له يتصدق بالفضل ان كان فيه هكذا في المبسوط \* ولو قال خذ هذه الالف  
 مضاربة واشتر بها هرويا بالنصف او قال رقيقا بالنصف هل يجوز مضاربة ام لا روايتها في الكتب





على صاحب الدين فالربح له والخبس المضاربان المديون بربطهما من الدين وله اجر مثل عمله  
 على رب الدين كذا في المحيط \* ولو كان له ثلث فقال له اقض مالي على فلان فاعمل به  
 مضاربة جاز كذا في الكافي \* اذا كان لرجل آخر الف درهم دين فقال الآخر اقض ديني من فلان  
 واعمل به مضاربة فقبض بعضها وعمل به فلان فاعمل به مضاربة او ثم  
 اعمل به مضاربة فقبض بعضها وعمل به فجوز وكذا اذا قال اقض ديني لتعمل به مضاربة او تعمل  
 هكذا في المحيط \* ولو قال رب المال للغلام والمستودع او المستبضع اعمل بما في يدك مضاربة بالنصف  
 جاز عند ابي يوسف والحسن رح كذا في السرخسي \* في فتاوى رشيد الدين لو قال لمد يونه ادفع  
 الدين الذي لي عليك الى فلان لينبأ فلان كذا ويبيع علي ان ما يحصل من الربح يبتان نصفان  
 فدفع صح ذلك مضاربة كذا في الفصول مادية \* ومنها ان يكون المال مسلما الى المضارب لا يد  
 لرب المال فيه فان شرط ان يعمل رب مع المضارب تفسد المضاربة سواء كان المالك عاقدا او غير  
 عاقدا كالأب والوصي اذا دفعا مال الصغير بشرط عمل الصغير كذا في الكافي \* ثم اجر مثل المضاربة  
 في عمله على الأب أو الوصي يؤدى من مال الابن كذا في المبسوط \* ولو دفع احد المتقاضين  
 او احد شريكي العنان مالا مضاربة عمل شريكه مع المضارب لا تصح كذا في الحاوي \*  
 واذا لم يكن العاقد مالكا وشرط عمله مضارب فان كان العاقد ممن يجوز له ان يأخذ المال  
 مضاربة بنفسه كالأب أو الوصي مال الصغير مضاربة وشرط عمل نفسه مع المضارب  
 بجزء من الربح جازت المضاربة وان اقدم من لا يجوز له ان يأخذ المال مضاربة فشرط عمل  
 نفسه مع المضارب يفسد العقد كالأب أو الوصي مالا مضاربة ويشترط عمله مع المضارب وان شرط  
 المأذون عمل مولاة مع المضارب وليه فالمضاربة فاسدة وان كان عليه دين جازت المضاربة  
 في قول ابي حنيفة رح كذا في المحرر وكل رجلا يدفع ماله مضاربة فدفع الوكيل وشرط عمل  
 نفسه مع المضارب وشيئا معلوما النفع كان ذلك فاسدا كذا في فتاوى قاضيخان \* والمكاتب  
 اذا دفع ماله مضاربة وشرط عمله تفسد مطلقا لانه كالأجنبي سواء كان عليه دين او لم يكن  
 كذا في التبيين \* فان عجز قبل الدين عليه فسدت المضاربة فان اشترى بابتها وباعها  
 وربحها فالربح كله لرب المال ولا اجر له عمله ولو كان اشترى بالمال جارية ثم عجز المكاتب فباعها التجارية  
 بغير



بغلام ثم باع الغلام بأربعة آلاف درهم فلما علم المولى يستوفي منها رأس ماله وما بقي فهو بينهما على ما اشترطا  
 كذا في المبسوط \* لو دفع الفاضلة فقال له اعمل فيه برأيك كان للمضارب ان يدفعها الى غيره  
 مضاربة فان دفعها واشترط ان يعمل المضارب الاول مع الثاني او شرط عمل رب المال مع الثاني  
 كانت المضاربة الثانية فاسدة ويكون الربح بين المضارب الاول ورب المال على ما اشترط في المضاربة  
 الاولى ولا اجر لرب المال وان عمل رب المال كذا في قانون قاضيخان \* وللآخر اجر المثل كذا  
 في محيط السرخسي \* ومنها ان يكون نصيب المضارب من الربح معلوما على وجه لا ينقطع به الشركة  
 في الربح كذا في المحيط \* فان قال على ذلك من الربح مائة درهم او شرط مع النصف او الثلث عشرة  
 دراهم لا تصح المضاربة كذا في محيط السرخسي \* ولو شرط للمضارب ربع نصف المال او ربع ثلث المال  
 كانت المضاربة جائزة واشترط لاحد همار ربع مائة درهم لا يعينها من رأس المال جاز ولو شرط لاحدهما  
 ربع هذه المائة بعينها او ربع هذا النصف بعينه من المال فسدت اذا اشترط لاحدهما نصف الربح الا عشرة  
 دراهم وثلاث اربعة دراهم فسدت المضاربة كذا في محيط \* ومنها ان يكون المشروط للمضارب  
 مشروطا من الربح لا من رأس المال حتى لو شرط شيئا من رأس المال او منه ومن الربح فسدت  
 المضاربة كذا في محيط السرخسي \* واما الشروط الفاسدة فمنها ما تبطل المضاربة ومنها ما لا تبطلها  
 وتبطل بنفسها اذا قال رب المال للمضارب لك ثلث الربح وعشرة دراهم في كل شهر عملت فيها  
 للمضاربة فالمضاربة جائزة والشرط باطل كذا في النهاية فان عمل على هذا الشرط قريح فالربح  
 على ما اشترط ولا اجر للمضارب في ذلك وكذلك ان اشترط ذلك الاجر لعبد له يعمل معه في المضاربة  
 او لبيت يشترى فيه ويبيع الربح على ما اشترط ولا اجر للعبد المضارب ولا لبيته ولو كان العبد الذي  
 اشترط له الاجر عليه دين او كان مكاتب المضارب او ولده او ولده فهو جائز على ما اشترط والذي عمل  
 بالمال مع المضارب من هؤلاء عشرة دراهم كل شهر على ما اشترط ولو اشترط ان يعمل عبد رب المال  
 مع المضارب على ان للعبد اجر عشرة دراهم كل شهر اعمل معه فهذا شرط فاسد والربح بينهما  
 على الشرط ولو كان عبد رب المال عليه دين فاشترط له عشرة دراهم كل شهر واشترط ذلك  
 لمكاتبه او لابنه جاز كذا في المبسوط \* ولو دفع الفاضلة بالنصف على ان يدفع رب المال  
 ارضه اليه ليزرعها سنة او على ان يسكن داره سنة فالشرط باطل والمضاربة جائزة ولو كان المضارب  
 هو الذي شرط عليه ان يدفع ارضه ليزرعها رب المال سنة او يدفع داره لرب المال ليسكنها سنة

فسدت المضاربة كذا في النهاية \* من أبي يوسف ربح فيمن دفع مالا مضاربة على أن يبيع المضارب في دار رب المال أو دار المضارب كان جائزا ولو شرط أن يسكن المضارب دار رب المال أو دار المضارب فهذا لا يجوز كذا في المحيط \* قال القدوري في كتابه كل شرط يوجب جهالة الربح أو قطع الشركة في الربح يوجب فساد المضاربة وما لا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فسادها نحو أن يشترط أن تكون الوضعية عليهما كذا في الذخيرة \* أما حكمها فانه أولا أمين وعند الشروع في العمل وكيل وإذا ربح فهو شريك وإذا فسدت المضاربة أو أجبر وإذا خالف فهو غاصب وأن أذن بعده ولو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كل شيء للمضارب كان قرضا كذا في الكافي \* المضارب إذا عمل في المضاربة العاسدة وربح يكون جازع الربح لرب المال وللمضارب أجر مثله فيما عمل لا يزداد على المسمى في قول أبي يوسف ربح ولو لم يربح المضارب كان له أجر مثله كذا في فتاوى قاضيخان \* هذا جواب ظاهر الرواية كذا في المحيط \* ولو كانت المضاربة صحيحة فلم يربح المضارب لاشي له ولو هلك المال في المضاربة العاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضيخان \* وله أجر

مثله فيما عمل كذا في المبسوط \* الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها نصا وما لا يجوز وما يجوز من الشروط \* وما لا يجوز لو قال رب المال للمضارب علي أن مارزق الله تعالى من الربح يكون بينا جاز وبكر \* الربح بينهما على السواء كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو دفع إليه ألف درهم مضاربة على أنهما شرا شيئا في الربح ولم يبين مقدار ذلك فالمضاربة جائزة لأن مطلق الشركة يقتضي المساواة وكذلك إذا طلع إليه مالا وقال اعمل بها شركتي ولم يزد على هذا فهذا مضاربة جائزة والربح بينهما نصفان فيما قال علي أن للمضارب شركا والشرك والشركة عند أبي يوسف ربح واحد فهو بينهما نصفين وقال محمد ربح المضاربة فاسدة كذا في الذخيرة \* ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن يبيع بضاعة فلان لفلان من الربح فان علم رب المال والمضارب بما شرط فلان لفلان من الربح تجوز له ربه وإن لم يعلم لا تجوز وكذا إذا علم أحدهما وجهل الآخر هكذا في المحيط \* ولو دفع إليه مضاربة جاز أن يعطي المضارب رب المال ما شاء من الربح فهذه مضاربة فاسدة كذا في المبسوط \* ولو قال علي مال للمضارب ثلث الربح أو سدسه أو قال علي أن لرب المال ثلث الربح أو سدسه فالمضاربة فاسدة لا تجوز له أحد النصيبين كذا في محيط الترخيصي \* إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن للمضارب نصف الربح أو ثلثه ولم يتعرض لجانِب



رب المال فالمضاربة جائزة وللمضارب ما شرط له والباقي لرب المال ولو قال علي ان لرب المال نصفه او ثلثه وام يبين للمضارب شيئاً ففي الاستحسان تجوز ويكون للمضارب الباقي بعد نصيب رب المال هكذا في المحيط \* ولو قال رب المال للمضارب علي ان لي نصف الربح ولك ثلثه كان للمضارب ثلث الربح والباقي لرب المال كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا شرط في المضاربة بعض الربح لغير المضارب ورب المال فان شرط عمل الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط جائز وبصير رب المال دافع مال المضاربة الى رجلين وان لم يشترط عمل الاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط غير جائز ويجعل لمشروط للاجنبي كالمسكوت منه فيكون لرب المال وان شرط بعض الربح لعبد رب المال او لعبد المضارب فان شرط عمل العبد فالمضاربة جائزة والشرط جائز على كل حال وان لم يشترط عمل العبد ان لم يكن على العبد دين صح الشرط سواء كان عبد المضارب او عبد رب المال وان كان على العبد دين فان كان عبد المضارب فعلى قول ابي حنيفة رح لا يصح الشرط ويكون هذا المشروط كالمسكوت عنه ويكون لرب المال وعندهما يصح الشرط ويجب الوفاء به وان كان عبد رب المال فالمشروط يكون لرب المال بخلاف ان شرط بعض الربح لبعض من لا تقبل شهادة المضارب <sup>شهادة رب المال له نحو الابن والمرأة والمكاتب</sup> ومن اشبههم فالجواب فيه كالجواب فيما اذا شرط بعض الربح للاجنبي وان شرط بعض الربح لقضاء دين المضارب او لقضاء دين رب المال فهو جائز ويكون المشروط هكذا في المحيط \* لو شرط ذاك للمساكين او للحمى او في الرقاب لم يصح الشرط لانه ليس للمشروط له مال ولا عمل لهم فصار كالمسكوت عنه فيكون لرب المال كذا في محيط السرخسي \* لو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان ثلث الربح للمضارب وثلثه لرب المال وثلثه لمن شاء المضارب فالثلاثان من الربح لرب المال والشرط باطل ولو قال له ثلث الربح لمن شاء رب المال فهو والمسكوت عنه سواء فيكون لرب المال كذا في المبسوط \* لو دفع رجلان الفاضاربة على ان للمضارب ثلث ربحها وثلث الباقي لاحدهما والثلاثان الآخر فعمل المضارب وربع ثلثه للمضارب وما بقي بينهما نصفان ولو شرط المضارب ان له الثلث ثلثاه من حصة احدهما والثلث من حصة الآخر يصح وما بقي بين صاحبي المال على اثني عشر سهماً خمسة اسهم لمن شرط من حصة الثلثين وسبعة للآخر كذا في محيط السرخسي \* لو دفع رجلان الى رجلين الف درهم وقال لهما نصف الربح بينكما لفلان منه الثلثان ثلثا ذلك من نصيب احد صاحبي المال وثلث ذلك من نصيب الآخر ولفلان الآخر منه الثلث

ثلاث ذلك من نصيب احد صاحبي المال وهو الذي اعطي له ثلث نصيبه وثلث ذلك من نصيب  
 الآخر والنصف الآخر بين صاحبي المال نظمان فعلا ويربحان نصف الربح بين المضاربين على  
 ما شرط والنصف الآخر بين صاحبي المال على تسعة اسهم للذي شرط للمضارب ثلثي النصف  
 من نصيبه من ذلك اربعة اسهم وللآخر خمسة كذا في المبسوط \* دفع الفاعل ان للمضارب  
 ثلثي الربح على ان يخلط بالف من ماله يعمل بهما فخلطهما وعمل وربح فهو على الشرط ربح  
 الف المضارب له حصة والثلثان له من الربح والعاقل ثلثه فالتربيع بينهما على قدر مالهما لان الدافع شرط ان يكون ربح  
 شرط لنفسه ثلثي الربح وللعاقل ثلثه فالتربيع بينهما على قدر مالهما لان الدافع شرط ان يكون ربح  
 ماله كله له وهو نصف الربح فيكون هذا الصاعدا مضاربة كذا في محيط السرخسي \*  
 ولو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان يخلطها بالف من قبله ويعمل بهما جميعا على ان  
 للمضارب ثلثي الربح نصف ذلك من ربح الف صاحبه ونصفه من ربح الف خاصة وعلى ان  
 ما بقي من الربح للدافع فهذا جائز للمضارب ثلثا الربح على ما شرط والثلث لرب المال ولو دفع  
 اليه الف درهم على ان يخلطها بالف من قبله على ان الربح بينهما نصفان فهذا جائز فان كان  
 الدافع شرط لنفسه ثلثة ارباع وللعاقل ربع فالتربيع بينهما اثلاثا على قدر مالهما كذا في المبسوط \*  
 دفع اليه الف درهم ان اشترى به برافله نصف وان اشترى به دقيقا فله الربع وان اشترى به شعيرا  
 فله الثلث صحيح وما اشترى استحق المشروط فان اشترى برا لا يملك بعده شراء شيء آخر لو وقع  
 الشركة والعقد عليه ولو شرط ماى ان يبيع النعقة على المضارب اذا خرج الى السفر بطل الشرط  
 وجازت كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال له ان عملت في المصر فلك  
 الثلث وان سافرت فلك النصف فاشترى في المصر وباع في السفر قال محمد رح المضاربة على  
 الشراء فان اشترى في المصر فله ما شرط في المصر سواء باعه في المصر او غيره وان عمل ببعض المال  
 في السفر وبالبعض في الحضر فربح في كل واحد على ما شرط دفع اليه رجلين مضاربة على ان  
 لاحدهما ثلث الربح والباقي لرب المال عليه اجر مثل الآخر فالمضاربة فاسدة بينهما وبين الآخر دون  
 الاول لان المفسد هو عدم الشركة في الربح وجد في حقه ولا يتفردا احدهما بالتصرف لان الاذن  
 بالنصرف لهما قائم كذا في محيط السرخسي \* الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا



اذا دفع الي رجل الف درهم فقال نصفها قرض عليك ونصفها معك مضاربة بالنصف فاخذها  
على ذلك فهو جائز على ما سمي كذا في الذخيرة \* فان هلك المال قبل ان يعمل به  
فهو ضامن لنصفه ولو عدل به فربح كان نصف الربح للعامل ونصفه على ما شرط في المضاربة  
بينهما وان قسم المضارب المال بينه وبين رب المال بعد ما عمل به او قبل ان يعمل به بغير محضر  
من رب المال فقسمته باطله لان الواحد لا يتغرد بالقلمة فان هلك احد المتقسمين قبل ان يقبض  
رب المال نصيبه هلك من مالهما جميعا وان لم يهلك حتى حضر رب المال فجاز القسمة بان قبض  
نصيبه فالقسمة جائزة وان لم يقبض رب المال نصيبه الذي حصل له حتى هلك رجع بنصف  
نصيب المضارب ولو كان هلك نصيب المضارب لم يرجع المضارب في نصيب رب المال بشي  
وان هلك النصيبان جميعا بعد رضا رب المال بالقسمة رجع رب المال على المضارب بنصف ما  
صار للمضارب ولرب المال على المضارب قرض حسنة على حالها كذا في المبسوط \* ولوقال  
خذ هذه الالف على ان نصفها قرض عليك وعلى ان تعمل بالنصف الاخر مضاربة على ان الربح  
كله لي فانه يجوز ويكره لانه قرض جرت فعا كذا في المحيط والخيرة \* وهكذا في المبسوط ومحيط السرخسي \*  
فان عمل مع هذا فربح او وضع فالربح والوضيعة بينهما سفان كذا في المبسوط \* ووقال خذ هذه الالف  
على ان نصفها قرض عليك ونصفها مضاربة تعمل فيه بالنصف فهو جائز ولوقال على ان نصفها مضاربة  
بالنصف ونصها هبة للمضارب وقبضها المضارب على ملك غير مقسومة فهذه الهبة فاسدة والمضاربة  
جائزة فان هلك المال في يد المضارب قبل ان يعمل به او بعد ما عمل به فانه ضامن نصف المال حصته الهبة  
كذا في المحيط \* ولا توجد رواية في الكذب ان الهبة الفاسدة مضمونة الا في هذا ولو ربح فنصف الربح حصته  
الهبة للمضارب والنصف الاخر على ما شرط في المضارب، والوضيعة عليهما سفان ثم ام بذكر ان حصته  
الهبة من الربح هل تطيب للمضارب قال ابو جعفر روح الاطيب عندابي حنيفة ومحمد روح ويتصدق  
بها وقال الفقيه ابو اسحق الحافظ تطيب له بالا جماع ولا يتصدق بها كذا في محيط السرخسي \*  
ولو سمي نصفها بضاعة ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز وان هلك المال قبل العمل او بعده فانه يهلك  
على رب المال وان ربح فلرب المال ثلثة ارباع الربح وللضارب ربع الربح كذا في الذخيرة \* ولو دفعها  
على ان نصفها وديعة في يد المضارب ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز على ما سمي فان تصرف في جميع  
المال كان ضامنا للنصف حصته الوديعة وربح ذلك النصف له وعليه وضيعته كذا في المبسوط \* فان قسم

المضارب المال نصفين ثم عمل باحد النصفين على المضاربة ووضع فالوضيعة عليه وعلى رب المال نصفان وان ربح فالربح بينهما نصفان الا ان كان من حصة الوديعه من الربح ينصدق به المضارب في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في المحيط \* ولو دفع الى رجل جراب هروي فباع نصفه منه بخمسائة ثم امره ان يبيع نصف الباقي ويعمل بالنمن كله مضاربة فان شرطنا على ان الربح بينهما نصفان فالربح والوضيعة نصفان في قياس قول ابي حنيفة رح وفي قياس قولهما لرب المال ثلثة ارباع الربح وللمضارب ربعه والوضيعة كلها على رب المال وان كان خلط المالين فليس اجر مثل عمله في النصف الذي فسدت وان لم يخلط احدهما بالآخر فله اجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة وان شرطنا ان يكون للمضارب ثلثي الربح وبالمال ثلثة فالربح بينهما على ما شرطنا في قياس قول ابي حنيفة رح والوضيعة عليهما نصفان واما إذا خلط المضارب ثلث الربح ولرب المال ثلثة واذا شرطنا لرب المال ثلثي الربح وللمضارب ثلثة فعند الربح بينهما نصفان وعندهما للمضارب سدس الربح والباقي لرب المال هكذا في محيط السرخس \* وما يتصل بهذا الباب اذا دفع الرجل الى رجل جرابا هرويا فباع نصفه منه بخمسائة ثم امره بان يبيع النصف الباقي ويعمل بالنمن كله مضاربة على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من ربح فهو بينهما نصفان فباع المضارب نصف الجراب بخمسائة ثم عمل بها وبالخمسائة التي علم لربح والوضيعة نصفان في قول ابي حنيفة رح كذا في المبسوط \* وفي قول ابي يوسف ودرج لرب المال ثلثة ارباع الربح وللمضارب الربح والوضيعة كلها على رب المال كذا في المحيط \* ولو كان رب المال امره ان يعمل بالمالين مضاربة على ان للمضارب ثلثي الربح فعمل بها كالمضارب ثلثا الربح كذا في المبسوط \* وان وضع كانت الوضيعة عليهما انصافا هذا على قياس قول ابي حنيفة رح وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح للمضارب ثلث الربح ان عمل في المالين وربح ولرب المال ثلثا الربح والوضيعة كلها على رب المال هكذا في المحيط \* ولو كان رب المال اشترط له من الثلثين من الربح وللمضارب الثلث والمسئلة بحالها كان الربح بينهما نصفان والوضيعة عليهما نصفان كذا في المبسوط \* هذا على قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما لرب المال خمسة اسداس الربح وللمضارب السدس هكذا في المحيط \* وهل يستحق على رب المال اجر مثل عمله في النصف الذي فسدت المضاربة فيه ينظر ان خلط المالين فليس له اجر مثل عمله وان لم يخلط احدهما بالآخر فله اجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة



كذا في محيط السرخسي \* الباب الرابع فيما يملك المضارب من التصرفات وما لا يملك  
الأصل أن ما يفعله المضارب ثلاثة أنواع نوع يملكه بمطلق المضاربة وهو ما يكون من باب  
المضاربة وتوابعها ومن جملته التوكيل بالبيع والشراء للحاجة والرهن والارتهان والاجارة والاستيجار  
والإبداع والإبضاع والمسافرة ونوع لا يملكه بمطلق العقد ويملكه إذا قيل له اعمل برأيك وهو  
ما يحتمل أن يلحق به فيلحق به عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة أو شركة إلى  
غيره وخط مال المضاربة بماله أو بمال غيره ونوع لا يملكه لا بمطلق العقد ولا بقوله اعمل برأيك  
إلا أن ينص عليه رب المال وهو الاستدانة وهو أن يشتري بآدمهم والدنانير بعد ما اشترى برأس المال  
السلعة وما شبه ذلك واخذ السفائح وكذا أعطاه والعق بمل وبغير مال والكتابة والإقراض والهبة  
والصدقة هكذا في الهداية \* يجوز للمضارب أن يبيع بالتقديرا بثمنه كذا في الكافي \* وأن باع شيئا من مال  
المضاربة وأحرأه من جاز على رب المال ولا يضمن شيئا كذا في غاية البيان \* وأن حط شيئا بغير مثل ما  
يحط التجار في مثل ذلك العيب أو بغيره من الناس فذلك جائز لأنه من صنع التجار ولو حط عنه شيئا  
فأحشاو حط بغيره جاز ذلك على المضارب خاصة في قول أبي حنيفة ومحمد رحم وهو ضامن لذلك  
لرب المال وما قبضه من الثمن فعمل به فهو على المضاربة خالية ورأس المال في ذلك الذي قبضه من  
المشتري كذا في المبسوط \* وله أن يشتري دابة للركوب وإن له أن يشتري سفينة للركوب وله  
أن يستكرئها وله أن يأذن لعبد المضاربة في التجارة في المشهور من رواية كذا في الكافي \* وليس على  
هذا المملوك عهد شيء مما باع وإنما العهدة على المضارب كذا في المحيط في المتفرقات \* ويملك المأذون  
من جهته من التصرفات ما يملكه المضارب دون ما لا يملكه فأما المشتري العبد عبد من تجارته فجنبي  
لا يدفعه ولا يفديه حتى يحضر المضارب ورب المال وإن لحق عبد من المضاربة دين كان للمضارب  
أن يبيعه فيه سواء كان المولى حاصرا أو غائبا ولو رهن المضارب الدين بدينه لم يجز سواء كان فيه فضل أو لا  
لأن الرهن إيفاء دين حكما وليس له أن يقضي دينه من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي \* فإن رهنه  
بدين من المضاربة وفيه فضل أو ليس فيه فضل فالرهن جائز ولو لم يرهنه ولكن العبد استهلك ما لا لرجل  
أو قتل دابة فباع المضارب في ذلك دون حضور رب المال أو دفعه عليه بدينه أو قضى الدين منه من  
مال المضاربة فذلك جائز كذا في المبسوط \* ولو احتال بالثمن على الأيسر والأعسر جاز كذا في الكافي \*  
وليس له أن يزوج عبدا أو أمة من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي \* أن دفع المضارب مال المضاربة

أو شيئاً منه إلى رب المال بضاعة فاشترى رب المال وباع فهي مضاربة بحالها أو يصير رب المال معينا للمضارب في العمل ويستوي في هذا أن يكون مال المضاربة ناضداً وصار عرضاً وإن كان رب المال أخذ مال المضاربة من منزل المضارب بغير امره وباع واشترى به أن كان رأس المال ناضفاً فنقض للمضاربة وإن صار رأس المال عرضاً إلا يكون نقضاً لها ثم إذا كان مال المضاربة عرضاً وباع رب المال العرض بالف درهم ورأس المال كان ألف درهم ثم اشترى بالفين عرضاً آخر يساوي أربعين ألف درهم فاعرض المشتري بكون لرب المال وضمن للمضارب خمسمائة هكذا **المحيط** \* ولودفع المضارب المال إلى رب المال مضاربة لا تصح المضاربة الثابتة ولا تفسد المضاربة الأولى عندنا ويكون الربح بينهما على ما شرط في المضاربة الأولى كذا في الكافي \* إذا باع رب المال مال المضاربة من المضارب أو باعه المضارب من رب المال فهو جائز سواء كان في المال فضل على رأس المال أو لم يكن غير أنه متى باع رب المال من المضارب بطلت المضاربة ومتى باع المضارب من رب المال لم تبطل المضاربة يكون رب المال بالخيار إن شاء دفع الثمن إلى المضارب وبقيت المضاربة وإن شاء أمسك الثمن ونقض المضاربة كذا في **المحيط** \* وإنه إن يسأله جزار ضايبضاً ويشترى ببعض المال طعاماً ليزرعها كذا في **الحاوي** \* وإن سأل جزار ضايبضاً على أن يغرس فيها شجرة أو اربطاً بانقال ذلك من المضاربة فهو جائز والوضيعة على رب المال والربح على المشتري كذا في **المبسوط** \* ولو أخذ نخلاً أو شجرة أو اربطاً بمعاملة على أن ينفق عليه من مال المضاربة لا يجوز وبضمن ما انفق من مال المضاربة وإن كان قال له اعمل برأيك كذا في **محيط السرخسي** \* ولو أخذ الأرض مزارعة وأنتها بطعام اشتراه ببعض مال المضاربة يجوز أن قال له اعمل برأيك وإن كان ابذر والبقر من قبل رب الأرض والعمل على المضارب فما حصل يكون للمضارب كذا في خزائن المفتين \* كذا لو كان شرط البقر على المضارب كذا في **الحاوي** \* ولو دفع أرضاً بغير بذر مزارعة جاز سواء قال له رب المال اعمل برأيك أو لم يقل كذا في **المحيط** \* ولا ينبغي للمضارب ولا لرب المال أن يطأ جارية اشتراها للمضاربة كان فيها فضل على رأس المال أو لم يكن لا يقبلها ولا يلمسها كذا في **المبسوط** \* وإن أذن له رب المال في وطئها فذلك لا يحل له وطئها ولأولادها عليه كذا في **المحيط** \* ولو زوجها رب المال من المضارب فإن كان فيها فضل فالتكاح باطل فبقيت على المضاربة كما لو كانت وإن لم يكن فيها فضل جاز التكاح كما لو زوجها من جنبي آخر كذا في **المبسوط** في باب مضاربة أهل الكفر \* وتخرج الجارية من المضاربة ويحتسب ذلك على رب المال من رأس ماله كذا في **المحيط** \* وليس للمضارب أن يبيعها



بيعه بعد ذلك كذا في المبسوط \* وليس للمضارب ان يشتري من يعتق على رب المال لغرامة او يمين  
وكذا لم يجز له ان يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان اشترى من يعتق على رب المال او من  
يعتق عليه صار مشترى بالنفسه دون المضاربة وضمن ان نقد الثمن من مال المضاربة وان لم يظهر في المال  
ربح جاز ان يشتري من يعتق عليه فان زادت قيمته بعد الشراء حتى يظهر الربح عتق حظه منه ولم يضمن  
لرب المال شيئا وسعى العبد في قيمته نصيب رب المال ولو اشترى نصفه بمال المضاربة ولا فضل  
فيه ونصفه بماله صح عليهما كذا في الكافي \* وللمضارب في المضاربة المطلقان يسافر بمال المضاربة  
في الرواية الظاهرة برا وبحرا وليس له ان يسافر سفرا محوفا يتحامي الناس عنه في قولهم وهو  
الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى ابي الليث اذا دفع رجل الى آخر الف درهم  
مضاربة ولم يقل له اعمل برأيك الا ان معاملة التجار في تلك البلاد ان المضاربين يخلطون  
وارباب الاموال لا ينفونهم عن ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس ان غلب التعارف  
بينهم في مثل دار جوت ان لا يضمن ويكون الامر في ذلك محمولا على ما تعارفوه كذا في  
المحيط \* اذا دفع الرجل الى الصبي او الى العبد المحجور عليه مالا مضاربة فاشترى به فربح  
او وضع بغير اذن والد الصبي ومولى العبد جاز على رب المال والربح بينهما على ما اشترطا والعهد  
في البيع والشراء على رب المال ثم لا تنتقل العهدة الى الصبي وان كبر وتنتقل الى العبد اذا  
اعتق ولو مات العبد في عمل المضاربة وقتل الصبي وهم في عمل المضاربة بعد ما ربحا فان مولى  
العبد يضمن رب المال قيمة عبده يوم عمل في ماله مضاربة تامرة فاذا ضمن قيمته في ذلك الوقت  
يملكه بالضمان فجميع ما ربح العبد لرب المال دون مولى العبد واما الصبي فعلى عاقلة القاتل  
الدية وان شاء ورثة الصبي ضمنوا عاقلة رب المال ثم يرجع لها قلته على عاقلة القاتل ثم يسلم لورثة  
الصبي حصته من الربح كذا في المبسوط \* ولو اشترى المضارب او خنزيرا او مدبرا او ام ولد  
او مكاتباً ضمن رأس المال علم او لم يعلم كذا في محيط السرخسي \* لو اشترى بيعا فاسدا مما يملك  
اذا قبض فليس بمخالف وما اشترى فانه على المضاربة لان المرء بالتصرف ما يدخل فيه الصحيح  
والفاسد كذا في المحيط \* وان اشترى شيئا بما لا يتغابن فيه من يكون مخالفا قال له رب المال  
اعمل فيه برأيك او لم يقل ولوبايع مال المضاربة بما لا يتغابن فيه الناس او باجل غير متعارف جاز  
عند ابي حنيفة رجح خلاصا عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اشترى المضارب او بايع ممن

لا تقبل شهادته بسبب القرابة أو الزوجية أو الملك كمكاتبه والعهد المديون فان كان البيع والشراء بمثل القيمة جاز عندهم جميعا وان كان بما لا يتغابن الناس بمثله لا يجوز عندهم جميعا وان كان بما يتغابن الناس في مثله لم يجز عند أبي حنيفة رح وعندهما يجوز الا من مكاتبه وعبد المديون هكذا في المحيط \*  
 اقر المضارب بدين في المضاربة لمن لا تقبل شهادته له او مكاتبه وعبد وعليه دين او لا لزمه في ماله خاصة عند أبي حنيفة رح الا ما اقر لعبد ولا دين عليه فانه لا يلزمه وعندهما يجوز اقراره لهم الا لعبد او لمكاتبه هكذا في محيط السرخسي \* هذا اذا لم يكن في مال المضاربة فضل فاما اذا كان فيه فضل يصح اقراره هؤلاء في حصته نص عليه في المضاربة الصغيرة كذا في المحيط في المتفرقات \* اذا اشترى المضارب بالفي المضاربة جارية وقبضها ثم باعها بالف درهم فلم ينقد ثمنها حتى اشتراها لنفسه بخمسمائة لم يجز وكذلك لو اشتراها رب المال لنفسه بخمسمائة لم يجز وكذلك لو كان المضارب باعها بالفين وقبض الثمن الا درهمان ثم اشتراها المضارب لنفسه او اشتراها رب المال لنفسه باقل من الثمن الاول وكذلك لو اشتراها ابن احدهما او ابوه وعبد او مكاتبه في قول أبي حنيفة رح وفي قولهما شراء هؤلاء جائز الا المكاتب والعبد ولو وكل المضارب ابنه بشرائها وابن رب المال لم يجز الشراء في قول أبي حنيفة رح الموكل ولا للموكل ولو وكل المضارب رب المال ان يشتريها له او وكل رب المال المضارب بذلك لم يجز كذا في المبسوط بشر بن غياث عن أبي يوسف رح رجلان دفعا الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ونهاية عن الشركة فانشق الكيس الذي فيه الدراهم واختلط بدراهم المضارب من غير فعله فله ان يشتري بذلك ولا ضمان عليه والشركة بينهما ثابتة وليس له ان يخص نفسه ببيع شيء من ذلك المتاع ولا يشتري بثمنه شيئا لنفسه دون صاحبه ولكن لو كان قبل ان يشتري بالمال شيئا اشترى للمضاربة متاعا بالف درهم واشهد ثم نقدها من المال ثم اشترى لنفسه متاعا بالف درهم ونقدها من المال فهذا جائز كذا في المحيط \* اذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارية ثم اشهد بعد ذلك انه اشتراها لنفسه شراء مستقبلا بمثل ذلك المال او بربح وكان رب المال اذن له ان يعمل فيه برأيه او لم يأذن فان شراءه لنفسه باطل ولا ينبغي له ان يظاها وهي على المضاربة على حالها كذا في المبسوط \* وقول محمد رح انه اشهد انه يشتريها لنفسه يحتمل وجهين أحدهما ان يشتري جارية للمضاربة من نفسه لنفسه بمثل الثمن الاول او بربح او بضيعة والثاني ان يشتري التجارية ثانيا من البائع الاول لنفسه بمثل الثمن الاول او باكثر او بضيعة فان اراد به الوجه الاول



فانه لا يجوز سواء اشتراها بمثل الثمن الاول او باكثر او باقل لان الواحد لا يلي العقد من الجانبين في البيع والشراء الا الاب في مال ولده على الاتفاق والوصي في مال اليتيم على الاختلاف وان اراد به الوجه الثاني فعلى ما عليه اشارة محمد ر ح لا يجوز لان محمد ر ح لم يفصل وان كان حين اشتراها بمال المضاربة اشهد انه يشتريها لنفسه فان كان رب المال اذن له في ذلك فذلك جائز وما اشترى فهو له وهو ضامن لرب المال ما نقد وان كان رب المال لم يأذن له في ذلك فالجارية على المضاربة الا ان يكون رب المال حاضرا فقال عند حضرته اني اشتريها لنفسى هكذا في المحيط \* قال محمد ر ح في الزيادات اذا قال الرجل لغيره خذ هذه الالف مضاربة فاخذها المضارب واشترى جارية للمضاربة بالف درهم جياذ كما اقتضاه مطلق تسمية الدراهم ثم نظر الى الدراهم فاذا هي نبهجة اوزيوف فان لم يعلم بالمشار اليه وقت الدفع والاخذ او علم به احدهما دون الآخر او علما الا انه لم يعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه بحال المشار اليه فالشراء جائز على المضاربة فبعد ذلك ان اعطى المضارب بائع الجارية تلك الدراهم ونجوز بها البائع فلا رجوع للمضارب على رب المال بشيء ويكون رأس المال الزيوف وان ثم يتجه زبها البائع وزدها على المضارب يردّها المضارب على رب المال ويرجع على رب المال بالجياذ ولو يكون رأس مال المضاربة الجياذ فان كان المضارب نظر الى الدراهم قبل الشراء وعلم انها زيوف فاشترى بها جارية نفذ الشراء على المضارب وكان رأس المال الزيوف ولو كانت الدراهم التي قبضها المضارب من ستوفة او رصاصا فاشترى المضارب جارية بالف درهم جياذ فهي لرب المال ولا يكون للمضاربة في الوجوه الثلاثة التي ذكرناها والمضارب اجر مثل عمله لو كانت الدراهم جياذا الا انها انقص من المليمى بان كانت خمسمائة مثلا فاشترى المضارب جارية بالف درهم فنصف الجارية للمضاربة ونصفها لرب المال في الوجوه الثلاثة فاذا باع المضارب هذه الجارية بعد ذلك وربح فنصف الثمن يكون لرب المال واما ما في الآخر فيستوفي منه رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على الشرط وليس للمضارب اجر لمثل فيما اشترى لرب المال ولو كان المضارب ورب المال يعلمان بكون الدراهم زيوفا او ستوفا او ناقصة ويعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه بذلك فالمضاربة تتعلق بالمشار اليه فان كانت الدراهم زيوفا او نبهجة فاشترى بها جارية فالشراء للمضاربة ولو اشترى بالجياذ يصير مشترى بالنفسه وان كانت الدراهم ستوفة او رصاصا فاشترى بها شيئا كان لرب المال وكان للمضارب اجر مثل عمله فان كانت الدراهم ناقصة

فالمضاربة على ما قبض حتى لو اشترى جارية بالف درهم والمقبوض خمسمائة فنصف الجارية على المضاربة والنصف للمضارب كذا في الذخيرة \* وإذا اشترى المضارب بمال متاعا وفيه فضل أو لا فضل فيه فأراد رب المال بيع ذلك فأبى المضارب وأراد أمساكه حتى يجد ربحا فإن المضارب يجبر على بيعه إلا أن يشاء أن يدفعه إلى رب المال ولكن يقال له إن أردت الإمساك فرد عليه ماله وإن كان فيه ربح يقال له ادفع إليه رأس المال وحصته من الربح ويسلم المتاع لك كذا في البدائع \* وليس لرب المال أن يأبى ذلك عليه كذا في المبسوط \* وإذا اشترى المضارب بمال متاعا ثم قال المضارب أنا أمسكه حتى أجد ربحا أشتري وأراد رب المال بيعه فهذا على وجهين أما أن يكون في مال المضاربة فضل بأن كان اشترى به متاعا يساوي الفاق في الوجهين جميعا لم يكن للمضارب حق إمساك المتاع من غير رضی رب المال إلا أن يعطي رب المال رأس المال إن لم يكن فيه فضل أو رأس المال وحصته من الربح إن كان فيه فضل فحينئذ له حق إمساكه وإذا لم يعط رب المال ذلك ولم يكن له حق إمساكه هل يجبر على البيع فإن كان في المال فضل يجبر المضارب على بيعه إلا أن يقول لرب المال أنا أعطيك رأس مالك وحصتك من الربح إن كان في المتاع فضل أو يقول أعطيك رأس المال إن لم يكن في المتاع فضل فاذا اختار ذلك فحينئذ لا يجبر على البيع ويجبر رب المال عليه قبول ذلك وإن لم يكن في المال فضل لا يجبر على البيع ويقال لرب المال المتاع كله خالد ملك فاما أن تأخذه برأس مالك وتبيعه حتى تصل إلى رأس مالك كذا في المحیط \* وكل ما جاز للمضارب في المضاربة الصحيحة من شراء أو بيع أو إجارة أو بضاعة أو غير ذلك فهو جائز له في المضاربة العاسدة ولا ضمان على المضارب وكذلك لو قال أعمل برأبك جالداً ما يجوز في المضاربة الصحيحة كذا في الفصول العمادية \*

الباب الخامس في دفع المال مضاربة إلى رجلين إذا دفع رجل إلى رجلين ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها عبد يساوي ألف درهم وقبضاه فباعه أحدهما بغير أمر صاحبه بعرض يساوي ألفا وأجاز ذلك رب المال فذلك جائز وتكون على المضارب العامل قيمة العبد ألف درهم الف من ذلك يأخذه رب المال برأس ماله وألف أخرى ربحه يأخذ رب المال نصفه ونصفه بين المضاربين فيطرح عن العامل مقدار نصيبه من الربح وذلك ربع ألف ويغرم ما سوى ذلك وحق المضارب الآخر



الآخر تبع لحق رب المال فلا يمتنع لاجله نفوذ اجازة رب المال في حصته ولو كان المضارب باع  
العبد بالنسيء درهم واجاز ذلك رب المال جاز على المضاربين ولا ضمان على البائع وتؤخذ من  
المشتري الا لفان فيكون ذلك على المضاربة بمنزلة ما لو باعه جميعا ولو كان المضارب باع  
العبد باقل من الفين بقليل او كثير بما يتغابن فيه فاجاز ذلك رب المال فاجازته باطلة ولو كان رب  
المال هو الذي باعه واجاز احدا المضاربين فان كان باعه بمثل القيمة فهو جائز وان باعه بدون  
القيمة بقليل او كثير لم يجز حتى يجيزه جميعا ولو كان احدا المضاربين باع العبد ببعض ما ذكرنا  
من الثمن فاجازة المضارب الآخر ولم يجز رب المال فهو جائز ان كان باعه باقل من قيمته بما  
يتغابن الناس فيه وان كان بما لا يتغابن الناس فيه لم يجز في قول ابي يوسف ومحمد رحم  
وهو جائز في قول ابي حنيفة رحمه بمنزلة ما لو كان باعه جميعا كذا في المبسوط \* دفع الف الى رجلين  
مضاربة بالنصف وقال اعملوا برأيكما ولم يقل لا يتقردا احدهما بالبيع والشراء فان عمل احدهما  
بنصف رأس المال بغير امر صاحبه صار ضامنا لذلك النصف كذا في محيط السرخسي \* وما يحصل  
بتصرفه من الربح له ويتصدق بالفضل لحصوله بسبب حرام كذا في المبسوط \* وان عمل احدهما  
باذن الآخر لا يضمن ويأخذ رب المال رأس ماله منهما النصف من كل واحد منهما وما بقي في  
يد العامل من ربح فهو بين رب المال والمضاربين على شرطهم فان توى ما على المضارب المخالف  
اخذ جميع رأس ماله من المضارب الموافق وان بقي ربح يأخذ رب المال نصفه ويأخذ المضارب الموافق  
ربعه والربع الباقي الذي هو نصيب المخالف ينظر فيه ان كان ماله على ما يحسب ما عليه من نصيبه  
من الربح وان كان نصيبه من الربح اكثر مما عليه يحسب ما عليه من نصيبه من الربح ويعطى له الباقي  
من الربح الى تمام نصيبه من الربح وان كان اقل مما عليه يحسب قدر نصيبه بما عليه ويرد الباقي  
اذا ايسر وصورته ان كان رأس المال الف درهم وفي يد المضارب الموافق الف وخمسائة الف وربع وخمسمائة  
رأس المال وخمسمائة دين على المضارب المخالف فيأخذ رب المال رأس ماله الف درهم يبقى  
خمسمائة ربح يضم الى الخمسمائة الدين على المضارب المخالف فيصير الف فيكون بينهم ارباعا سهمان  
لرب المال وسهم للمضارب الموافق وسهم للمخالف فظهر ان نصيب المخالف من الربح مائتان  
 وخمسون وعليه من الدين خمسمائة فيحسب بما عليه من الدين قدر نصيبه من الربح وذلك مائتان  
 وخمسون ويرد مائتين وخمسين اذا ايسر وان كان في يد المضارب الموافق الف درهم وخمسمائة

بضم الى الخمسمائة التي على المخالف فيصير الربح كله الذي درهم فيكون نصيب المخالف من الربح  
 خمسمائة وانه مثل ما عليه فلا يلزمه رد شيء وان كان في يد المضارب الموافق ثلثة آلاف فالربح  
 الفادرهم فيضم الى ما على المخالف فيصير الربح الفين وخمسمائة فنصيب المخالف منه ربعة وذلك  
 مائة وخمسة وعشرون فيحسب ما عليه وهو خمسمائة من نصيبه من الربح فيرد عليه من الربح  
 مائة وخمسة وعشرون تمام حصته والباقي من الربح يكون بين رب المال والمضارب الموافق  
 اثلاثا على قدر حصتهما كذا في محيط السرخسي \* ولولم يهلك ما في يد المخالف ولكن هلك ما في  
 يد العامل بامر صاحبه فان رب المال يضمن المضارب المخالف نصف رأس ماله ليس له خير ذاك  
 ولو كانا حين قبضا الالف مضاربة اقتسما ما نصفين فاشترى احدهما بنصف المال فبدانتم اجاز صاحبه  
 شراء لم يكن العبد من المضاربة باجازه ولو اشترى باجمعا بالالف فبدانتم باعه احدهما بثمن معلوم  
 فاجاز صاحبه جاز وكذلك لو اجاز رب المال كذا في المبسوط \* اشترى عبد افباعه احدهما بعرض  
 او جارية فاجاز صاحبه لم يجز قياسا وجزا استحسانا ولولم يجز صاحبه حتى قبض المشتري العرض  
 او الجارية وباعه بالف ثم اجاز لم يجز ويرد العبد على المضاربة ويكون في ايديهما ويضمن قيمة  
 الجارية والعرض وله ثمنه ولولم يجز صاحبه بيع العبد بالجارية او العرض فاجاز رب المال جاز البيع  
 وضمن بائع العبد قيمة العبد لرب المال وما اشترى فهو له وبطلت المضاربة كذا في محيط  
 السرخسي \* وان ابضع احدهما بعض المال بغير امر صاحبه فاشترى المستبضع وباع وربح او وضع  
 فربح ذلك للمضارب الذي ابضع ورضيعة عليه ولرب المال ان يضمن ان شاء المستبضع ويرجع  
 به المستبضع على الآمر وان شاء ان المضارب الآمر فان ضمنه لم يرجع على المستبضع بشيء  
 فان اذن كل واحد من المضاربين لصاحبه في ان يبضع ما شاء من المال فابضع احدهما رجلا او  
 ابضع الآخر رجلا فذلك جائز عليهما وعلى رب المال وان باع المضاربان عبدا من رجل فلكل  
 واحد منهما ان يقبض نصف الثمن من المشتري وان لم يأذن له شريكه في ذلك ولا يقبض اكثر  
 من نصف الثمن الا ان يأذن له شريكه فان اذن له شريكه في ذلك فهو جائز ولو قال لهما حين  
 دفع المال اليهما مضاربة لا تبضعا للمال فابضعا فهما ضامنان له وان ابضعا رب المال فهو جائز  
 على المضاربة كذا في المبسوط \* الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط الاصل  
 ان رب المال منى شرط على المضارب شرطا في المضاربة ان كان شرط الرب المال فيه فائدة فانه يصح



ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به واذا لم يف به صار مخالفاً وما ملا بغير امره وان كان شرطاً لا فائدة فيه لرب المال فانه لا يصح ويجعل كالمسكوت عنه كذا في المحيط \* ان خص له رب المال التصرف في بلد بعينه او في سلعة بعينها تنقيده ولم يجزله ان يتجاوز ذلك وكذا ليس له ان يدفعه بضاعة الى من يخرجها من تلك البلدة فان اخرج الى غير ذلك البلد فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه وضيعته وان لم يشتر حتى رده الى البلد الذي عينه برئ من الضمان ورجع المال مضاربة على حاله كذا اذا اشترى ببعضه في المصر ورد بعضه كان المردود والمشتري في المصر على المضاربة كذا في الكافي \* وان كان اشترى بنصف المال شيئاً خارج الكوفة والنصف بعد ما رجع الى الكوفة فما اشتراه خارج الكوفة ضمنه والمشتري للمضارب له ربحه وعليه وضيعته وما رجع به الى الكوفة يعود الى المضاربة قال في الاصل في هذه المسئلة يتصدق بالربح مندابي حنيفة ومحمد رح كذا في المحيط \* ولو شرط ان يعمل في سوق الكوفة فعلم في مكان آخر يجوز استحساناً ولو قال لا تعمل الا في السوق فعلم في غيره يضمن كذا في محيط السرخسي \* وما يفيد التقييد من الالفاظ ستة دفعت اليك المال مضاربة على ان تعمل به بالكوفة او لتعمل بالكوفة مجزوماً او مرفوعاً او فاعمل به بالكوفة او قال دفعت اليك مضاربة بالنصف بالكوفة وما لا يفيد لفظان دفعت اليك مضاربة واعمل بالكوفة او قال اعمل بالكوفة والضابطة ان رب المال متى ذكر فييب المضاربة ما لا يمكن التلفظ به ابتداءً ويمكن جعله مبنياً على ما قبله يجعل مبنياً عليه كما في الالفاظ الستة وان استقام الابتداء لا يبنى على ما قبله ويجعل مبتدأً كما في اللفظين الاخيرين وحينئذ تكون الزائدة شورية او كان له ان يعمل بالكوفة وغيرها كذا في الكافي \* وفي القدوري اذا دفع اليه الف درهم فقال خذ هذه الالف مضاربة بالنصف على ان تشتري بها الطعام فهذا على الحنطة ودقيقها وكذلك اذا قال خذ هذه الالف مضاربة بالنصف فاشتر الطعام او قال خذ هذه الالف مضاربة بالنصف تشتري بها الطعام او قال في الطعام فهذا كله تفسير وتقييد للمضاربة بالطعام حتى لو اشترى بها غير الطعام يصير مخالفاً ما قال وله ان يشتري بها الطعام في المصر وغيره ويضع في الطعام لان التخصيص ثمة من وجه واحد ففي غير ذلك من المكان واشباهه يبقى على العموم ولو قال خذ هذه الالف واشتر بها الطعام فله ان يشتري الطعام وغيره وكان قوله واشتر مشورة هكذا في المحيط \* اذا دأب اليه مضاربة على ان يشتري به الطعام خاصة فله ان يستأجر لنفسه دابة اذا اخرج في الطعام خاصة كما يستأجر للطعام وله ان يشتري

دابة يركبها اذا سافر كما يشتري التجار وله ان يشتري ايضا حمولة يحمل عليها الطعام اذا لم يوجد الكراء او يكون الشراء او نق في ذلك من الكراء كذا في المبسوط في باب ما يجوز للمضارب \* ولا يشتري سفينة يحمل فيها الطعام الا ان يكون في بلد اعتاده التجار فيه ذلك فان كانت المضاربة عامة جاز شري السفينة ايضا كذا في محيط السرخسي \* وله ان يستأجر بعضه بيتا يحرز فيه الطعام او يبيعه فيه كذا في المبسوط \* اذا دفع اليه الف درهم مضاربة في الرقيق فليس له ان يشتري بها غير الرقيق وله ان يشتري الرقيق في المصر الذي دفع المال اليه وفي غيره وله ان يضع في الرقيق ايضا وله ان يستأجر دواب لحمل الرقيق وكذلك له ان يشتري ببعض المال طعاما او كسوة للرقيق كذا في المحيط \* لو قال علي ان يشتري به من فلان ويبيع منه صح التقيد وليس له ان يشتري ويبيع من غيره كذا في الكافي \* ولو دفعه اليه مضاربة علي ان يشتري به من اهل الكوفة ويبيع فاشترى وباع بالكوفة من رجل ليس من اهل الكوفة فهو جائز وكذلك لو دفعه اليه مضاربة في الصرف علي ان يشتري من الصبارة ويبيع كان له ان يشتري من غير الصبارة ما بدا له من الصرف كذا في المبسوط \* وان وقت للمضاربة وقتا بعينه يتقيد به حتى يبطل العقد بمضيه كذا في الكافي \* ومن دفع اليه غيره الف درهم مضاربة علي ان يشتري بالنقد ويبيع به فليس له ان يشتري ويبيع الا بالنقد كذا في المحيط \* ولو امره ان يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنقد فباع بالنقد فهو جائز قالوا وهذا اذا باعه بالنقد بمثل قيمته او اكثر او بمثل ما سمي له من الثمن فان كان بدون ذلك فهو مخالف كذا في المبسوط \* لو قال لا تبعه باكثر من الف فباع باكثر جاز لانه خير لصاحب كذا في الحاوي \* لو كانت المضاربة مطلقة فخصها رب المال بعد عقد المضاربة نحو ان قال له لا تبع بالنسيئة او لا تشتري دقيقا ولا طعاما او لا تشتري من فلان او لا تسافر فان كان التخصيص قبل ان يعمل المضارب او بعد ما عمل فاشترى وباع ونقض الثمن وصار المال ناضجا جاز تخصيصه وان كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يصح وكذا لو نهاه عن السفر فعلى الرواية يملك السفر في المضاربة المطلقة وان كان المال عرضا لا يصح نهيه كذا في فتاوى قاضيخان \* فاذا اشترى ببعض المال شيئا ثم قاي لا تعمل به الا في الحنطة لم يكن له ان يشتري بالباقي الا الحنطة فاذا باع ذلك الشيء وصار نقدا لم يشتري به الا الحنطة كذا في الحاوي \* اذا دفع اليه مالا مضاربة علي ان يشتري به الثياب ويبيع فاسم الثياب اسم جنس للملبوس في حق بني آدم فله ان يشتري به ما شاء



ما شاء من ذلك كالخز والحريرو والقز وثياب القطن والمكتان والاكسية والآخنيات والطبالسة ونحو ذلك وليس له ان يشتري المسوح والستور والانماط والوسائد والطنافس ونحو ذلك ولو دفعه على ان يشتري به البزفليس له ان يشتري من ثياب الخز والحريرو والطبالسة والاكسية شيئاً وانما يشتري ثياب القطن والمكتان فقط كذا في المبسوط في باب شري المضارب وبيعه \* الباب السابع في المضارب بضارب اذا دفع المضارب المال مضاربة بفراذن رب المال لم يضمن بالدفع مالم يتصرف الثاني وهذا ظاهر الرواية كذا في التبيين \* ثم رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول والثاني والربح بينهما على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع على الاول بالضمنان ونصح المضاربة والربح بين المضاربين على ما شرطوا بطيب الربح للثاني ولا بطيب الاول كذا في الكافي \* وان اختار رب المال ان يأخذ من الربح الذي ربح المضارب الآخر حصة التي اشترط على المضارب الاول ولا يضمن واحداً منهما شيئاً فليس له ذلك كذا في المبسوط \* وهذا اذا كانت المضاربتان صحيحتين كذا في التبيين \* ولو كانت المضاربة الاولى فاسدة والثانية جائزة فلا ضمان على واحد منهما والربح كله لرب المال والمضارب الاول اجر مثله وللثاني على الاول مثل ما شرط من الربح ولو كانت الاولى جائزة والثانية فاسدة فلا ضمان على واحد منهما وللثاني على الاول اجر المثل وللأول ما شرط له من الربح وكذا اذا كانتا فاسدتين لم يضمن واحد منهما كذا في الحاوي \* ولو استهلك المضارب الآخر المال او وعبه كان الضمان على الآخر خاصة دون الاول لانه في مباشرة هذا الفعل مخالف لما امر به الاول فيقتصر حكمه عليه بخلاف ما اذا عمل بالمال لانه في مباشرة العمل تمثيل امر المضارب الاول فلهذا كان له ان يضمن ايهاً شاء كذا في المبسوط \* ولو غصب المال من المضارب الثاني غاصب قبل ان يعمل الثاني للمضاربة فلا ضمان على واحد من المضاربين والضمان على الغاصب خاصة كذا في الذخيرة \* ولو ابضع المضارب الثاني مع رجل يشتري به ويبيع فلرب المال ان يضمن ماله اي الثلاثة شاء والربح الحاصل بين المضاربين على الشرط والوضعية على المضارب الاول ولا ربح لرب المال فان ضمن المضارب الاول صححت المضاربة الثانية وان ضمن الثاني رجع به على الاول وان ضمن المستبضع رجع به على المضارب الثاني ويرجع به الثاني على المضارب الاول كذا في المبسوط \*

رجل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك على ان ما رزق الله تعالى من الربح يكون بيننا اقول يصكون بيننا نصفان فدفع الاول الى غيره مضاربة بشرط الثاني ثلث الربح جاز ويكون للثاني ثلث الربح ولرب المال نصف الربح وللمضارب الاول سدس الربح وان شرط الاول للثاني نصف الربح كان نصف الربح للمضارب الثاني والنصف لرب المال ولا شيء للاول ولو شرط الاول للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين ويغرم الاول للثاني مثل سدس الربح كذا في فتاوى قاضيخان \* وقال رب المال للاول ما ربحت في هذا من شيء فهو بيننا نصفان او قال على ان ما نال لك من فضل او ربح او قال على ان ما كسبت فيه من كسب او قال على ان ما رزق الله فيه من شيء او قال على ان ما اصاب لك فيه من ربح فهو بيننا نصفان وقال له اعمل فيه برأيك ودفعه الى آخر مضاربة بالنصف او ثلثي الربح او بخمسة اسداس الربح كان كله صحيحا وللثاني من الربح جميع ما شرط له والباقي بين الاول ورب المال نصفان كذا في المبسوط \* في المنتقى بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف وامره ان يعمل فيه برأيه فدفعه المضارب الى آخر مضاربة وقال ما رزقني الله فهو بيني وبينك فنصف الربح لرب المال والنصف الآخر للمضاربين لكل واحد منهما نصيبه كذا في المحيط \* اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى غيره مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك كان للثاني ان يدفع الى الثالث مضاربة وكان المضارب الثاني في هذا مثل الاول كذا في الذخيرة \* ولو كان الاول دفع الى الثاني مضاربة ولم يقل له اعمل فيه برأيك فليس للثاني ان يدفعه مضاربة كذا في المحيط \* اذا دفع الرجل مالا مضاربة بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب الى آخر مضاربة بالثلث ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى آخر مضاربة بالسدس فعمل فيه وربح او وضع فالمضارب الاول بريء من الضمان ورب المال بالخيار ان شاء ضمن الثاني رأس ماله وان شاء ضمن الثالث فاذا ضمن الثاني لم يرجع على احد بشيء وان ضمن الثالث رجع على الثاني والربح بينهما على ما اشترطا ولو كان المضارب الاول حين دفع المال مضاربة الى الثاني بالثلث قال له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى الثالث مضاربة بالسدس فربح او وضع فلرب المال ان يضمن اي الثلاثة شاء فان ضمن الثالث رجع على الثاني ورجع الثاني على الاول وان ضمن الثاني رجع على الاول وان ضمن الاول لم يرجع



على أحد هاتين شخصين ثم لما استقر الملك للأول صحت المضاربتان جميعاً الثانية والثالثة والوصية على الأول وأما الربح فللمضارب الآخر سدسه والثاني سدسه وللأول ثلثا الربح كذا في المبسوط \* والمضارب ان يشارك غيره شركة عنان ويقسم الربح بينهما على الشرط وإذا قسم الربح بينهما يكون مال المضاربة مع حصة المضارب من الربح فيستوفي منه رب المال رأس ماله وما فضل يكون بينهما على الشرط هكذا في البدائع \* ولو كان المضارب الأول دفع المال إلى رجل مضاربة على أن للمضارب الثاني من الربح مائة درهم فعمل به فربح أو وضع أو توى المال بعد ما عمل به فلا ضمان لرب المال على أحد الوضعية عليه والتوى من ماله وللعامل أجر مثله على المضارب الأول ويرجع به الأول على رب المال وان كان فيه ربح فانه يعطى أجر مثل العامل أولاً من المال ثم الربح بين رب المال والمضارب الأول على الشرط ولو كان رب المال شرط للمضارب الأول من الربح مائة درهم ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب إلى آخر مضاربة بالنصف فعمل به فلا ضمان على المضاربين في الوضعية والتوى ثم الربح كله لرب المال وهنا عليه أجر مثل المضارب الأول وعلى المضارب الأول للمضارب الآخر مثل نصف الربح الذي ربحه في ماله خاصة كذا في المبسوط \*

الباب الثامن في المراجعة والتولية في المضاربة وفيه ثلاثة فصول \* الفصل الأول في بيع المضارب مراجعة وتولية على الرقم أو غيره قال محمد درج في الجامع الصغير إذا باع المضارب المتاع مراجعة بعد ما انفق حسب ما انفق على المتاع من الحمل وغيره ولا يحسب ما انفق على نفسه في كسوته وطعامه وركوبه ودرهته وغسل ثيابه وما لا بد منه والأصل الفقهي في ذلك ان كل ما يوجب زيادة في العين حقيقة أو حكماً فهو به معنى رأس المال فيضم اليه وكل ما لا يوجب زيادة في العين حقيقة أو حكماً فهو ليس بمعنى رأس المال فلا يضم اليه وإذا وجب الضم يقول المضارب عند بيعه مراجعة قام علي بكذا تحمزا من الكذب كذا في المحيط \* لو اشترى المضارب متاعاً بالف درهم ورقمه بالف درهم ثم قال للمشتري منه ابيعه مراجعة على رقمه فان بين المشتري كم رقمه فهو جائز لا بأس به وان لم يعلم المشتري كم رقمه فالبيع فاسد فاذا علم بالرقم كم هو فهو بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه فان قبضه فباعه ثم علم ما رقمه فرضي به فراضاه باطل وعليه قيمته والتولية في هذا كالمراجعة فان كان المضارب ولاه رجلاً برقمه ولا يعلم المشتري ما رقمه ثم باعه المضارب بعد ذلك من آخر يباع صحيحاً جازان لم يكن الأول قبضه وكذلك لو كان الأول علم برقمه فسكت حتى باعه المضارب من آخر يباع

صحيحان رضي الله عنهما الاول بعد ما علم بوقوعه ثم باعه المضارب من آخر بيعا صحيحا فالبيع الثاني باطل ولو كان الاول قبض المتاع من المضارب في هذه الوجوه ثم باعه المضارب من آخر كان البيع الثاني باطلا وان علم الاول بالرقم فنقص البيع لم يجز البيع الثاني ايضا ولو كان المضارب اشترى المتاع بالف ثم قال لرجل ابيعك هذا المتاع مرابحة بربح مائة على الف درهم ولم يسم رقما ولا غيرة فاشتراه ثم علم ان المضارب كان اشتراه بالف درهم فالبيع لازم بالف درهم ومائة درهم ولا بأس للمضارب بما صنع كذا في المبسوط \* لو قال بعتك هذا بربح الدرهم درهمين يكون الثمن عشرين اذا اشتراه بعشرة ولو قال بربح الدرهم درهمين يكون الثمن ثلثين ولو قال بربح العشرة خمسة كان الثمن خمسة عشر وكذلك لو قال بربح الدرهم نصف الدرهم ولو قال بربح العشرة خمسة عشر يكون خمسة وعشرين قياسا وفي الاستحسان يكون خمسة عشر وكذلك لو قال بربح العشرة احدى عشر ونصفا كان الربح درهما ونصفا ولو قال بربح العشرة عشرة وخمسة وخمسة وعشرة كان الثمن خمسة وعشرين كذا في محيط السرخسي \* لو اشترى ثوبا بعشرة دراهم من مال المضاربة وانتقص عنده حتى يساوي ثلاثة دراهم ثم باعه بوضيعة الدرهم درهما كان الثمن خمسة دراهم ولو قال بوضيعة الدرهم درهمين كالثمن عليه ثلاثة دراهم وثلاث ولو قال بوضيعة الدرهم نصف درهم كان الثمن ستة دراهم وثلثين وكذلك لو قال بوضيعة العشرة عشرة عشر ولو اشترى المضارب عبدا وقبضه ثم باعه بجارية وقبضها ودفع العبد لم يكن له ان يبيع الجارية مرابحة على الثمن ولا تولية الا من الذي يملك العبد ولو كان الذي اشترى العبد باعه من رجل آخر او وهبه وسلمه ثم باعه المضارب الجارية مرابحة او تولية كان باطلا ولو باع المضارب الجارية من الموهوب له الغلام مرابحة او تولية جاز ذلك ولو باع المضارب الجارية من رجل لا يملك العبد بربح عشرة دراهم على رأس المال با جاز رب العبد البيع جاز ثم الجارية تكون للمشتري من المضارب ويأخذ المضارب الغلام ويأخذ من المشتري منه الجارية عشرة دراهم ويرجع مولى الغلام على المشتري بقيمة الغلام ولو كان في يده المضارب جارية من المضاربة فباعها بغلام وتقاضا ثم ان المضارب باع الغلام من صاحب الجارية بربح العشرة احدى عشر كان البيع فاسدا ولو باع الغلام من رب الجارية بوضيعة العشرة احدى عشر كان البيع جائزا ويعطيه المشتري من الجارية عشر اجزاء من احدى عشر جزءا ولو قال ابيعك هذا



كتاب المضاربة ( ٢١٣ ) ( الباب الثامن ) الفصل الثاني

هذا الغلام بربح عشرة دراهم كان جائزاً وأياً أخذ الجارية وعشرة دراهم ولو قال أبيعك بوضيعة عشرة دراهم من رأس المال كان البيع باطلاً هكذا في المبسوط \* لو كان رأس المال ألفاً نيسابورية فاشترى به عبداً ثم باعه بالف مروزية قال أشرته بالف نيسابورية وأبيعك بمرا بحة مائة فعلى المشتري ألف نيسابورية ومائة مروزية ولو قال بربح العشرة أحد عشر كان الثمن والربح نيسابورية ولو قال بعتك بوضيعة مائة كان المائة نيسابورية كذا في محيط العرخسي \* وإذا دفع مالا مضاربة إلى رجل فاشترى بها جارية وقبضها وباعها بغلام وتقابضا فزادت الجارية في يد المشتري أو ولدت ثم باع المضارب الغلام من رب الجارية بربح مائة درهم وهو لا يعلم بالولادة فإن كانت الزيادة في البدن أحد الجارية ومائة درهم وإن كانت ولدت فإن شاء المضارب أخذ الجارية ومائة درهم وإن شاء نقض البيع ولا سبيل له على الولد والتولية في هذا كالمرا بحة وإن كانت المضاربة ألف درهم فاشترى بها جارية وباعها بالف وخمس مائة ثم اشتراها بالف باعها بمرا بحة على ألف درهم عندهما وعند أبي حنيفة ربح على خمس مائة ولو كان باعها بالف درهم وكر حنطة وسط أو بالف درهم دينار ثم اشتراها بالف درهم لم يبعها بمرا بحة عند أبي حنيفة ربح ولو كان باعها بمائة دينار وقيمتها أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بالف درهم لم يبعها بمرا بحة في قياس قول أبي حنيفة ربح ولو كان المضارب باع الجارية بشيء من الكبل والوزن أو بعرض قيمتها أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بالف درهم فله أن يبيعها بمرا بحة على ألف كذا في المبسوط \* العنصر الثاني في المرا بحة من المضارب ورب المال المضارب إذا اشترى من رب المال أو رب المال اشترى من المضارب وأراد أن يبيع مرا بحة فانه يبيع مرا بحة على أقل الثنتين وحصته المضارب من الربح كذا في التاتارخانية نافلاً عن الأسبجاني ربح \* إذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة فاشترى رب المال عبداً بخمسمائة فباعه من المضارب بالف فإن المضارب يبيعه مرا بحة على خمسمائة إلا إذا بين الأمر على وجهه فيبيعه كيف يشاء كذا في البدائع \* وإن اشترى المضارب عبداً بالف وباعه من رب المال بالف ومائتين باعه رب المال بمرا بحة ألف ومائة كذا في الكافي \* ولو كان رب المال اشترى العبد بالف فباعه من المضارب بخمسمائة درهم من المضاربة باعه المضارب مرا بحة على خمسمائة كذا في المبسوط \* أو اشترى رب المال بخمسمائة وباعه من المضارب بالف ومائة فانه يبيعه مرا بحة على خمسمائة وخمسين ولو اشتراه المضارب بستمائة باعه مرا بحة على خمسمائة لا يحسب المضارب شيئاً من حصته نفسه حتى يكون

ما نقد أكثر من ألف فيحتسب من حصة نفسه ما زاد على ألف وعلى هذا القياس يجري المسائل كذا في الحاوي \* ولو اشتراه رب المال بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب بالفين بعدما عمل المضارب في ألف المضاربة وربح فيها ألفا فانه يبيعه مرابحة على ألف وخمسمائة وكذلك لو اشترى رب المال عبدا بخمسمائة قيمته ألفان فباعه من المضارب بالفين فانه يبيعه مرابحة على ألف كذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب المال اشتراه بألف وقيمته ألف فباعه من المضارب بالفين باعه المضارب مرابحة على ألف وإن كان اشتراه رب المال بخمسمائة وقيمته ألف فباعه من المضارب بالفين باعه المضارب مرابحة على خمسمائة كذا في المبسوط \* ولو كان العبد يساوي ألفا وخمسمائة فاشتراه رب المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب مرابحة على ألف ومائتين وخمسين كذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب المال اشتراه بالفين وقيمته ألف فباعه من المضارب بالفين باعه المضارب مرابحة على ألف كذا في المبسوط \* ولو اشترى رب المال سلعة بألف درهم تساوي ألفا وخمسمائة فباعه من المضارب بألف وخمسمائة فان المضارب يبيعهها مرابحة بألف ومائتين وخمسين إلا إذا بين الأمر على وجهه كذا في البدائع \* ولو كان رب المال ملك العبد بغير شيء فباعه من المضارب بألف المضاربة لم يبيعه مرابحة حتى يبين أنه اشتراه من رب المال كذا في المبسوط \* اشترى المضارب عبدا بخمسمائة قيمته ألف فباعه من رب المال بألف فانه يبيعه مرابحة على خمسمائة كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالصف فاشترى المضارب بها عبدا فباعه من رب المال بألفي درهم باعه رب المال مرابحة على ألف وخمسمائة ولو كان المضارب اشترى العبد بخمسمائة من المضاربة فباعه من رب المال بألفي درهم فانه يبيعه مرابحة على ألف وخمسمائة الثمن الذي اشترى به المضارب وخمسمائة ربح المضارب ويطرح عنه خمسمائة ربح رب المال وخمسمائة أيضا ما يكمل به رأس المال وإن كان بقي من المضاربة خمسمائة في يد المضارب لم يحتسب به في ثمن هذا العبد ويستوي إن كان قيمة العبد أقل من ذلك أو أكثر في هذا الوجه كذا في المبسوط \* اشترى المضارب عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه بألف من رب المال فانه يبيعه مرابحة على ألف كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى المضارب بألف عبدا فباعه من رب المال بالفين ثم إن رب المال باعه من أجنبي مساوية بثلاث آلاف ثم اشتراه المضارب من الأجنبي بالفين لم يملك أن يبيعه مرابحة في قول أبي حنيفة رح إلا أن يبين الأمر على



وجهه وعندهما يملك بعه مرابحة على الفين كذا في الحاوي \* ولو كان المضارب باع العبد من رب المال بـ ألف وخمسمائة ثم باعه رب المال من اجنبي بألف وستمائة ثم عمل المضارب بألف وخمسمائة حتى صارت الفين فاشترى بها العبد من اجنبي فانه يبيعه مرابحة في قولهما على الفين وهو ظاهر واما في قياس قول ابي حنيفة ربح يبيعه مرابحة على ألف واربعمائة كذا في المبسوط \* اشتراه المضارب بألف وولاه رب المال ثم باعه من اجنبي مرابحة بألف وخمسمائة ثم اشتراه المضارب مرابحة بالفين ثم حط رب المال عن الاجنبي ثلثمائة وهو الخمس يحط الاجنبي عن المضارب الخمس وذلك اربعمائة ويبيعه مرابحة على ألف ومائتين عند ابي حنيفة ربح الا ان يبين وعندهما يبيعه مرابحة على ألف وستمائة لان ما حط رب المال عن الاجنبي يقسم على الربح وعلى رأس المال اثلاثا ثلثاه من رأس المال والثلث من الربح فيكون المحطوط من الربح مائة ويبقى اربعمائة ثم يجب على الاجنبي ان يحط من المضارب مثل ذلك فيحط الاجنبي من الثمن اربعمائة ثم بطرح ابضا عن ثمن المضارب ربح رب المال وذلك اربعمائة فاذا طرح اربعمائة من ألف وستمائة تبقى ألف ومائتان هكذا في محيط السرخسي \* ولو كان المضارب حط من رب المال من الثمن الذي ولاه به العقد مائتي درهم فان رب المال يحط المائتين وحصنها من الربح وهي مائة درهم عن الاجنبي ثم يحط الاجنبي عن المضارب هذه الثلثمائة وحصنها من الربح وهي مائة فيبقى العبد في يد المضارب بألف وستمائة شراء من الاجنبي فان اراد ان يبيعه مرابحة باعه في قول ابي حنيفة ربح مرابحة على ألف ومائتين وعندهما يبيعه مرابحة على ألف وستمائة كذا في المبسوط \* الفصل الثالث في المزابين المصارين قال محمد ربح في الاصل اذا دفع رجل الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى احد المزابين عبدا بخمسمائة من المضاربة فباعه من المضارب الآخر بألف فاراد الثاني ان يبيعه مرابحة يبيعه على اقل الثمنين ولو باعه الاول من الثاني بالفين ألف المضاربة والف من مال نفسه فان الثاني يبيعه مرابحة على ألف ومائتين وخمسين لان الثاني اشترى نصفه لنفسه وقد كان الاول اشترى ذلك النصف الثاني بمائتين وخمسين كذا في البدائع \* ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فعمل الآخر بمال حتى صار الفين ثم اشترى الاول بألف المضاربة عبدا وباعه من آخر بالفين المئتين في بده وقيمه الفاد درهم

فان الثاني يبيعه مرابحة على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة من المضاربة وخمسمائة من ماله والمسئلة على حالها باعه الآخر مرابحة على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بالف من عنده وخمسمائة من المضاربة والمسئلة بحالها باعه الآخر مرابحة على الف وثمان مائة وثلاث وثلثين ولو كان الاول اشتراه بالف المضاربة وبخمسمائة من ماله فان الآخر يبيعه ايضا مرابحة على الف وثمان مائة وثلاثة وثلثين وثلاث كذا في المبسوط \* لو دفع الى احدهما الف والى الآخر الفين فاشترى صاحب الاف عبدا بها وباعه من صاحب الالفين بالالفين باعه مرابحة على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة باعه الثاني مرابحة على الف ولو اشترى الاول بالف المضاربة ثم باعه من الثاني بثلاثة آلاف الفان من المضاربة والف من ماله باعه مرابحة على الفين وسدس الف ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة من المضاربة والمسئلة بحالها باعه الثاني مرابحة على الف وخمسة اسداس الاف كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة والى آخر الف درهم مضاربة فاشترى الاول عبدا بالف من ماله وبخمسمائة من المضاربة ثم باعه من الآخر بثلاثة آلاف الف من ماله والف من المضاربة فان الآخر يبيعه مرابحة على الفين وستمائة وستة وستين درهما وثلثي درهم كذا في المبسوط \* ولو اشتراه الاول بالف المضاربة وخمسمائة من ماله ثم باعه من الثاني بالف من المضاربة والف من ماله باعه مرابحة على الفين وخمسمائة كذا في محيط السرخسي \* وان دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ودفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى الاول جارية بالف من ماله وخمسمائة من المضاربة وباعها من الآخر بثلاثة آلاف درهم الف من المضاربة والفين من ماله فانه يبيعها مرابحة على الفين وثمان مائة وثلاثة وثلثين وثلاث فاذا قبض الثمن اخذ لنفسه من الثمن حصة الف درهم وكان ما بقي من المضاربة فان كان الثمن الذي باعها به اربعة آلاف درهم كان له خاصة من ذلك اثني عشر جزءا من سبعة عشر والباقي يكون من المضاربة كذا في المبسوط \* ولو اشترى عبدا بالف المضاربة وخمسمائة من ماله وباعه من الثاني بثلاثة آلاف الف المضاربة والفين من ماله باعه على الالفين وثلثي الف وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \*

الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة لو كان رب المال اذن له في الاستدانة كان الدين عليهما



عليهما نصفين ولو زهن و قيمته والدين سواء كان على المضارب نصف قيمته لان الاذن بالاستدانة  
 عقد آخر وهو شركة الوجوه وكان الربح الحاصل من مال المضاربة على ما شرط او ما حصل بالاستدانة  
 ان كان مطلقا يقضى التساوي سواء كان الربح في المضاربة نصفين او اثلاثا لانه لا تعاق لاحدهما  
 بالآخر كذا في المحيط \* رجل دفع الى رجل الفاضاربة لم يكن للمضارب ان يشتري شيئا  
 للمضاربة باكثر من ذلك المال قال له رب المال اعمل فيه برأيك او ام بقل فان اشترى سلعة باكثر  
 من الف كانت حصته الالف مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وضيعته وثمن الزيادة عليه  
 خاصة ولا يضمن المضارب بذلك الخلط كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اشترى بالف المضاربة  
 سلعة لم يملك ان يشتري بعد ذلك شيئا ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بغير الاثمان كامل كيل  
 والموزون ونحوه كان مشترى بالنفسه لانه اشترى بغير مال المضاربة فكان استدانة على المضاربة  
 ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بالدنانير او دنانير فاشترى بالدراهم نفذ على المضاربة استحسانا لانهما  
 كجنس واحد في حق التمنية وفي حق المضاربة كذا في محيط السرخسي \* وكذا اذا اشترى بالفوس  
 على قول من يجوز المضاربة بها وكذا اذا اشترى بالببيض وفي يده السود وبالصحاح وفي يده  
 المكسورة كذا في الحاوي \* ولو اشترى بتمر ذهب او فضة مرصوفة يجوز ان يكون ثمنه كان مشترى  
 لنفسه واذا كانت المضاربة الف درهم فاشترى شيئا بمائة دينار وقيمة الدنانير اكثر من الالف جاز  
 على المضاربة بحصة الالف ولزم الفضل للمشتري وكان شريكا في المضاربة ولو كانت قيمة الدنانير  
 العا فاشترى بالدنانير ينوي عن المضاربة ثم غلت الدنانير قبل ان ينقد فصارت الف وخمسائة فهذه  
 وضيعة دخلت على المال فيشتري بالالف ذهبا وينتقده ثم يبيع المتاع فينتقده ببقية الذهب كذا  
 في المحيط \* اذا كانت المضاربة الف درهم فاشترى عليها جارية بخمسمائة كرحنطة وسط وقبض  
 الجارية وهلك الدراهم عند المضارب فالمضارب مشتر للجارية لنفسه وعليه ثمنها ولا ضمان عليه  
 في المضاربة ولو كان اشترى بخمسين دينارا فقبضها ولم ينتقد الثمن حتى ضاعت الدراهم رجع على  
 رب المال بخمسين دينارا استحسانا فيعطيهما بائع الجارية فاذا باعها بعد ذلك بثلاثة آلاف او اقل او  
 اكثر استوفى رب المال ماله الف درهم وخمسين دينارا والباقي ربح بينهما وكذلك لو كان  
 رأس المال نقد بيت المال فاشترى الجارية بالف غلة كذا في المبسوط \* ولو اشترى او لا عبدا  
 بخمسمائة لم يملك ان يشتري بعد ذلك الا بقدر خمسمائة وكذلك كل دين يلحق المال

لان قدر المستحق يخرج من المضاربة وكذلك لو كان في يده جارية او عرض فاشترى جارية للمضاربة ليبيع العروض فيؤدي ثمنه منها لم يجز سواء كان الثمن حالا او مؤجلا ولو باع ما في يده قبل مجيء الاجل لم ينتفع بذلك لان الشراء حين انعقد وقع له فلا ينقلب للمضاربة كذا في محيط السرخسي \* لو باع المضارب واشترى وتصرف في مال المضاربة فحصل في يده صنوف من الاموال من المكيل والموزون والمعدود وغير ذلك من سائر الاموال ولم يكن في يده دراهم ولا دنانير ولا فلوس له ان يشترى متاعا بثمن ليس في يده مثله من جنسه وصفته وقدرة بان اشترى عبدا بكرة حنطة موصوفة فان اشترى بكرة حنطة وسط وفي يده الوسط او بكرة حنطة جيدة وفي يده الجيدة جاز وان كان في يده اجود ما اشترى به او ادون لم يكن للمضاربة وكان للمضارب كذا في البدائع \* اشترى بحنة نسبية وفي يده حنة جاز كذا في محيط السرخسي \* لو كان امره ان يعمل في المضاربة برأيه فاشترى بها ثيابا ثم صبغها بعصفر من عنده فهو شريك في الثياب بما زاد العصفر فيها واصل الثياب على المضاربة والصبغ فيه ملك للمضارب خاصة كذا في المبسوط \* ولو صبغها من ماله بصبغ يزيد فيها ولم يقل له اعمل فيه برأيك فهو ضامن للثياب ورب المال بالخيار ان شاء اخذ الثياب واعطاه زيادة الصبغ وان شاء ضمنه قيمة ثياب بيض كما في الغصب ان لم يكن فيه فضل على رأس المال فان باعها قبل ان يختار شيئا مساومة او مرا بحة جاز وبرىء من الضمان ويقسم الثمن في المساومة على قيمة الثياب غير مصبوغة وعلى ما زاد الصبغ فيها فيكون حصة الصبغ للمضارب وحصة الثياب على المضاربة يستوفى منه رب المال رأس المال والباقي ربح وفي المراهجة يقسم الثمن على ما اشترى به المضارب الثياب وعلى قيمة الصبغ يوم صبغ وان كان فيه فضل بان اشترى الثياب بالف وهي تساوي الفين حين اشتراها ان شاء ضمنه ثلاثة ارباع قيمته ابيض وان شاء اخذ ثلاثة ارباعه واعطاه ما زاد الصبغ في ثلاثة ارباعه وان هلك الثمن في يده لا يضمن شيئا كذا في محيط السرخسي \* وان كان صبغه اسود فعندهما الجواب فيه كالجواب فيما صبغ احمر وعند ابي حنيفة رح السواد في الثوب نقصان فهو بمنزلة الحمل والقسارة في انه لا حصة للمضارب من الثمن ولا ضمان عليه والاصح ان هذا في ثياب ينقص السواد من قيمتها فاما في ثياب يزيد السواد في قيمتها فهو بمنزلة ما لو صبغها اصفرا واحمر هكذا في المبسوط \* لو اشترى ثيابا بجميع مال المضاربة ثم استأجر على حملها وقصارتها او قتلها وفعل ذلك من ماله فهو منطوع لانه يصير مستدينا على المضاربة وهو لا يملك ذلك ولا ضمان



عليه قال له اعمل فيه برأيك اولم يقل كذا في محيط السرخسي \* وكذا ان زاد المضارب من ماله في ثمن ما اشتراه بمال المضاربة فهو تطوع منه ويلزم الزيادة عليه في ماله دون مال المضاربة ويبيعه مرابحة على الثمن دون الزيادة كذا في الكافي \* ولو ان المضارب لم يصبغ الثياب ولكن قصرها بمائة درهم من ماله وذلك يزيد فيها او ينقص منها فلا ضمان عليه في ذلك ان زادت او نقصت فان باعها بربح او وضيعه فهو متبرع فيما غرم من مال نفسه في قصارتها قيل هذا على قولهما فاما عند ابي حنيفة رح ينبغي ان يكون الجواب في هذا كالجواب في مسألة الكراء لان مؤنة التجارة جرى الرسم بالحافه برأس المال بمنزلة الكراء كذا في المبسوط \* في المنتقى رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى سفينة بمائة درهم والمال عنده على حاله ثم اشترى بالالف كلها طعاما وحمله في السفينة فهو منطوع بالكراء ولو كان اشترى بتسعمائة منها طعاما وبقيت في يده مائة فاداه في الكراء لم يكن منطوعا وباعه مرابحة على الكراء وكذلك لو نقد المائة في الكراء ثم اشترى بالالف درهم متاعا وقد امره رب المال ان يعمل برأيه فانه يبيعه مرابحة على الف ومائة مائة منها للمضارب والالف على المضاربة كذا في المحيط \* واذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف وامره ان يستدين على المال فهو جائز لان الاستدانة شراء بالنسيئة ولو وكله بالشراء نسيئة على ان يكون المشتري كله للموكل جاز فكذلك النصف فان اشترى بالمضاربة غلاما ثم اشترى على المضاربة جارية بالالف درهم دينار وخمسة مائة باعها بالفي درهم فقبض المال ثم هلك ما قبض ولم يدفع ما باع فان المضارب يلحقه نصف ثمن الجارية ويكون على رب المال نصف ثمنها ولو لم تهلك الجارية كانت بينهما نصفين يؤدى ان من ثمنها ما عليه من الثمن والباقي بينهما نصفان فان لم يبع المضارب الجارية ولكنه اعتقها ولا فضل فيها على رأس المال فعتقه جائز في نصفها ولو دفع اليه الف درهم مضاربة وامره ان يستدين على المال على ان يارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما للمضارب ثلثاه ولرب المال ثلثه فاشترى المضارب بالالف جارية تساوي الفين واشترى على المضاربة غلاما بالالف يساوي الفين فباعهما جميعا بأربعة آلاف فان ثمن الجارية يستوفي منه رب المال رأس ماله وما بقي فهو ربح بينهما على ما اشترط ثلثاه للمضارب وثلثه لرب المال وامن الغلام فيؤدى منه ثمنه والباقي بينهما نصفان فان كان امراه ان يستدين على المال على ان ما اشترى بالدين من شيء فلرب المال ثلثه وللمضارب ثلثاه على ان يارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان

فاشترى المضارب بالمضاربة جارية تساوي الفين واشترى على المضاربة جارية بالف دينار  
تساوي الفين فباعهما باربعة آلاف درهم فحصة جارية المضاربة يأخذ منها رب المال رأس ماله  
الف درهم والباقي بينهما نصفان على ما اشترطوا ومن التجارية المشتراة بالدين بينهما اثلاث على  
قد رملكهما واشترط المناصفة في الربح في هذا يكون باطلاً ولودفع اليه الف مضاربة على ان  
ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فليرب المال ثلثه وللمضارب ثلثاه وامره ان يستدين على  
المضاربة على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما كذلك ايضاً فاشترى بالمضاربة  
جارية تساوي الفين ثم اشترى على المضاربة جارية بالف دينار تساوي الفين فباعهما باربعة  
آلاف فحصة المضاربة يكون بينهما على شرطهما بعد ما يستوفي رب المال رأس ماله وحصة  
التجارية المشتراة بالدين بينهما نصفان وكذلك لو كان امره ان يستدين على رب المال ولو كان  
امره ان يستدين على نفسه كان ما اشتراه المضارب بالدين له خاصة دون رب المال ولو كان  
امره ان يستدين على المال او على رب المال فاشترى بالمضاربة جارية ثم استقرض المضارب  
الف درهم واشترى بها عبداً فهو مشتر بنفسه والقض عليه خاصة لان الاستدانة هي الشراء  
بالسيئة والاستقراض غيرها كذا في المبسوط \* ولو قل له رب المال استقرض علي الف واقتنع  
بها على المضاربة فنقل كان ذلك على نفسه حتى لو ملك في يده قبل ان يدفعه الى رب المال  
لزمه ضمانه لان الامر بالاستقراض باطل كذا في الحاوي \* ولودفع الى رجل الف درهم  
مضاربة بالثلث وامره ان يعمل في ذلك برأيه وامره ان يستدين على المال فاشترى بالف ثياباً  
فسلمها الى صباغ يصبغها صفراء بمائة درهم ووصف له شيئا معروفاً فصبغها به ثم ان المضارب باع  
الثياب مربعة بالف درهم فان رب المال يأخذ رأس ماله الف درهم ويؤدى المضارب اجرة  
الصباغ مائة درهم وما بقي من الربح قسم على احد عشر سهماً عشرة اسهم من ذلك حصة  
المضاربة بينهما اثلاثا على الشرط وسهم حصة المائة الدين بينهما نصفان ولو كان باع الثياب  
مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ فيها فما يخص قيمة الثياب فهو مال المضاربة  
يعطى منه رب المال رأس ماله ويقسم الباقي بينهما اثلاثا على الشرط وما اصاب قيمة الصبغ يعطى  
منه اجر الصباغ مائة درهم والباقي بينهما نصفان ولو اشترى المضارب بالف المضاربة ثياباً واستقرض  
على المال



على المال مائة درهم فاشترى بها زعفراناً فصبغ به الثياب ثم باعها مرابحة على مال المضاربة على ما استقرض بالف درهم فانها يقسم على احد عشر سهماً عشرة اسهم منها مال المضاربة الى شرطهما وسهم للمضارب خاصة ولو باعها مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما اراد الصبغ في الثياب فما اصاب قيمة الثياب كان على المضاربة وما اصاب قيمة الصبغ كان للمضارب وكان عليه اداء القرض ولو كان اشترى الزعفران بمائة درهم نسبة فصبغ الثياب فيه كان هذا والذي استأجر الصباغ بمائة ليصبغها سواء في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط \* أمرو بالاستدانة على المال فاشترى بالمال متاعاً واستكرى دواباً يحمله عليها بمائة درهم كانت المائة مشتركة ان باع المتاع مرابحة قسم الثمن على احد عشر جزء عشرة مضاربة وجزء شركة يكون بينهما بعد اداء الكراء منه كذا في محيط السرخسي \* وأن باعه مساومة كان جميع الثمن في المضاربة على الشرط بينهما ثم غرم الكراء على المضارب ورب المال نصفان ولو لم يكن استكرى به ولكنه استقرض مائة درهم فاشترى بها باعها دواباً فله ان يبيعها مرابحة على الف ومائة وهذا قول ابي حنيفة ر ح وفي قول ابي يوسف ومحمد ر ح يبيع الثياب مرابحة على الف درهم ولا يدخل في ذلك حصة الكراء وان باعها مساومة كان الثمن كله مضاربة وضمن الكراء في مال المضارب خاصة لانه هو المستقرض فان قال المضارب لرب المال انما استكرت الدواب لك لحمل ثيابك وقال رب المال انما استكرت بمالك لنفسك ثم حملت ثيابي عليها فالقول قول رب المال كذا في المبسوط \* دفع الغامضاربة بالثلث وامره بان يستدين على المضاربة فاشترى بالف المضاربة وثلثة آلاف جارية تساوي خمسة آلاف وباعها بعد القبض بخمسة آلاف وقبض الثمن ثم هلكت الالف الاولى والجارية ونمها في يده ضمن تسعة آلاف يؤدي اربعة آلاف من الجارية الى بائعها وخمسة آلاف الى مشتريها كذا في محيط السرخسي \* ثم يرجع على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة واحد واربعين درهما وثلثي درهم وعلى المضارب في ماله ثلثة آلاف واربعمائة وثمانية وخمسون وثلث فان هلكت الالف المضاربة اولاً ثم هلكت الجارية وخمسة آلاف بعد ذلك والمسئلة على حالها فانه يؤدي تسعة آلاف درهم كما بينا ويرجع على رب المال بخمسة آلاف وستمائة وخمسة وعشرين درهما كذا في المبسوط \* الباب العاشر في خيار العيب وخيار الرؤية من دفع الى آخر الف درهم مضاربة فاشترى بها عبدان ثم طعن المضارب بعيب في العبد كان الخصم في ذلك هو المضارب دون رب المال واذا

اقام البينة ان هذا العيب كان عند البائع فانه يرد عليه فان ادعى البائع الرضاء على المضارب فانه يستحلف المضارب على ذلك بالله ما رضيت بهذا ولا عرضت على بيع فان اقر المضارب انه قد رضي بالعيب وبراءة منه او عرضه على بيع منذرآه فانه لا يرد عليه بائعه كالمكيل الخاص الا انه اذا لم يمكنه الرد على بائعه فانه يكون ما اشتراه على المضاربة ولا يلزم المضارب وذكر في كتاب الوكالة في الوكيل الخاص انه اذا رضي بالعيب ان كان قبل القبض يلزم الموكل وان كان بعد القبض يلزم الوكيل الا ان يشاء الموكل ان يأخذ به معيبا وفي المضارب لم يفصل بينهما اذا رضي بالعيب قبل القبض او بعده فمن مشائخنا من قال ان جواب في المضارب كالجواب في الوكيل الخاص ومنهم من يقول المضارب اذا رضي بالعيب فانه لا يلزمه وانما يلزم المضاربة سواء رضي بالعيب قبل القبض او بعده بخلاف الوكيل الخاص فانه ان كان بعد القبض يلزمه وان ادعى البائع الرضاء على رب المال وابتكر المضارب واراد ان يستحلف رب المال والمضارب على ذلك فانه لا يستحلف المضارب ولا رب المال كذا في المحيط \* ولو اشترى المضارب عبدا لم يره وقد رآه رب المال فلمضارب ان يره بخلاف الروبة ولو رآه المضارب ثم اشتراه لم يكن لواحد منهما خيار وان لم يره رب المال ولو كان رب المال قد علم انه اعوار قبل ان يشتره المضارب فاشتراه المضارب وهو لا يعلم به فله ان يره بالعيب والوكيل بشراء عبدا غير عينه بالخى درهم بمنزلة المضارب في جميع ما ذكرنا ولو دفع الى رجل مالا مضاربة على ان يشتري به عبدا فلان بعينه ثم يبيعه فاشتراه المضارب ولم يره وقد رآه رب المال فلا خيار للمضارب فيه وكذلك لو كان المضارب رآه ولم يره رب المال فهذا كالاول في هذا الحكم ولو كان العبد امورا وقد علم به احدهما لم يكن للمضارب ان يره ابنا وكذلك الوكيل بشراء بعينه عبدا اذا اشتراه وقد كان الامر رآه او علم بعينه فليس للوكيل ان يره كذا في المبسوط \* اذا باع المضارب عبدا من المضاربة وطعن المشتري فيه بعيب بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله فاقتر المضارب انه كان هذه ورده عليه القاضي باقراره او قبله المضارب بنفسه بغير قضاء او استقال المشتري فاقاله فذلك جائز على رب المال ولو لم يقر المضارب بالعيب بل انكره ثم صالح المشتري من العيب على شيء ان كان قيمة المصالح عليه مثل حصة العيب من الثمن او اكثر بحيث يتغابن الناس فيه يجوز وان كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز ذكر المسئلة في الكتاب من غير ذكر خلاف فقبل هذا الجواب ما في قولهما واما على قول ابي حنيفة رح يجوز على كل حال وقيل ما ذكر قول الكل كذا في



الذخيرة \* الباب الحادي عشر في دفع المالكين مضاربة على الترادف وخطا أحدهما بالآخر وخط مال المضاربة بغيره \* قال محمد ربح من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع إليه ألف درهم أخرى مضاربة بالنصف أيضا فخطا المضارب ألف الأولى بالالف الثانية فالأصل في جنس هذه المسائل أن المضارب متى خط مال رب المال بمال رب المال لا يضمن ومنه خط مال المضاربة بمال نفسه وبمال غيره يضمن وهذه المسئلة في الحاصل على ثلاثة أوجه أما أن قال رب المال في كل واحد من المضاربين أعمل فيه برأيك أو لم يقل ذلك فيهما أو قال له ذلك في أحدهما دون الأخرى فاما أن خطا المضارب مال المضاربة الأولى بالثانية قبل أن يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما دون الأخرى فإن قال له رب المال في المضاربين جميعا أعمل فيه برأيك فخطا أحدهما بالآخرى فإنه لا يضمن واحد من المالكين سواء خطهما قبل أن يربح في المالكين أو بعد ما يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما دون الأخرى وإن لم يقل له في المضاربين جميعا أعمل فيهما برأيك فإن خطا أحد المالكين بالآخر قبل أن يربح في واحد منهما فإنه لا يضمن شيئا وإن خطهما بعد ما يربح في المالكين فإنه يضمن المالكين وحصة رب المال من ربح المالكين قبل الخط وأما إذا ربح في أحد المالكين دون الآخر فإنه يضمن المال الذي لا يربح فيه ولا يضمن المال الذي فيه ربح فإن قال له أعمل فيه برأيك في المضاربة الأولى ولم يقل له ذلك في الثانية فخط مال المضاربة الأولى بالثانية فخطا أحدهما بالآخر قبل أن يربح في المالكين أو بعد ما يربح في مال الأولى ولم يربح في مال الثانية أو بعد ما يربح في مال الأولى وفي وجهين منها يضمن مال الثانية الذي لم يقل له رب المال أعمل فيه برأيك أحدهما إذا خطا أحد المالكين بالآخر بعد ما يربح في المالكين والوجه الثاني إذا خطا أحدهما بالآخر وقد ربح في مال الأولى الذي قال له فيهما أعمل فيه برأيك لا يضمن مال الأولى ويضمن مال الثانية وفي وجهين منها لا يضمن لا مال الأولى ولا الثانية أحدهما إذا خطا أحد المالكين بالآخر قبل أن يربح في مال الثانية الذي لم يقل له فيها أعمل فيه برأيك ولم يربح في مال الأولى الذي قال له فيها أعمل فيه برأيك وهو الوجه الثاني فإن قال له في المضاربة الثانية أعمل برأيك ولم يقل ذلك في الأولى فالمسئلة لا تخلو عن أربعة أوجه أيضا على ما بينا وفي الوجهين منها إذا خطا أحد المالكين بالآخر بعد ما يربح في المالكين أو في مال الثانية الذي قال له فيه أعمل برأيك ولم يربح في مال الأولى الذي لم يقل له أعمل برأيك

يضمن مال الاول ولا يضمن مال الثانية وفي وجهين منها وهما اذا خلط احد المالكين بالآخر  
قبل ان يربح في المالكين او يربح في مال الاول ولم يربح في مال الثانية فانه لا يضمن شيئا لا مال  
الاولى ولا مال الثانية كذا في المحيط \* اذا دفع الرجل الى الرجل مالا مضاربة ولم يقل له اعمل  
فيه برأيك فدفع المضارب المال الى رجل وقال له اخلط بمالك هذا او بمالي هذانم اعمل بها  
جميعا فاخذ الرجل منه فلم يخلط حتى ضاع من يده فلا ضمان على المضارب ولا على الذي  
اخذ منه لانه بمنزلة الودعة في يده مالم يخلط والمضارب بمطلق العقد يملك الابداع والابضاع  
فلا يصير هو بالدفع مخالفا ولا القابض بمجرد العقد منه غاصبا مالم يخلط كذا في المبسوط \* دفع  
الى مضاربة بالنصف والثلاثة ولم يقل فيها اعمل برأيك فخلطهما المضارب قبل العمل ثم عمل  
فلا ضمان ويقتسمان نصف الربح نصفين ونصفه اثلاثا ولو ربح في احدهما ووضع في الآخر قبل  
الخلط لا يدخل في الوضعية المال الذي فيه الربح لانهما مضاربان فان خلطهما بعد ذاك صار  
ضامما للمال الذي وضع فيه ولا يضمن المال الذي ربح فيه فان ربح في المال الذي فيه وضعية فهو  
للمضارب يتصدق به هذا بي حنيفة ومحمد ربح كذا في محيئ السرخسي \* اذا دفع الى رجل  
الف درهم مضاربة بالنصف يعمل فيها برأيه فربح القانم دفع رب المال الى آخر القانم مضاربة  
بالنصف يعمل فيها برأيه فدفع المضارب الاول الفين الى رجل بالثلاث يعمل فيها برأيه ودفع  
المضارب الثاني الف الى هذا الرجل ايضا مضاربة بالثلاث يعمل فيها برأيه فخلط الف بالالفين  
فلا ضمان عليه فان ربح عاى ذلك كله العا مسك ثلثا نفسه وقسم الثلثين الباقيين المضاربان الاولان  
اثلاثا باعتبار ما دفعا اليه من المال فاذا اخذ صاحب الفين الثلثين من ذلك دفع الى رب المال  
رأس ماله الف درهم وما بقي فلرب المال نصف ما كان ربح المضارب الاول وذاك خمسمائة  
ونصف ذلك للمضارب وارب المال ايضا ثلثة ارباع ما كان من الربح الثاني وربعه للمضارب  
ويأخذ المضارب الآخر من المضارب الثاني ثلث الثلثين ثم يدفع الى رب المال رأس ماله ويقاسمه  
الربح ارباعا ثلثة ارباع لرب المال وربعه له ولو كان المضارب الاول لم يربح شيئا حين دفع المال مضاربة  
بالثلاث وامره ان يعمل فيها برأيه فعمل فربح القانم دفع اليه المضارب الثاني الف النبي في يده  
مضاربة بالثلاث وامره ان يعمل فيها برأيه فخلطها بالالفين ثم عمل فربح القانم الربح على ثلثة  
والوضعية



والوضيعة على ثلثه بحساب المال فتصيب الالف ثلث الربح وتأخذ المضارب الآخر حصته من ذلك الثلث ثم يأخذ رب المال منه رأس ماله الفا واقتسما ما بقي بينهما رب المال ثلثة ارباعه وللمضارب رבעه فما اصاب الالفين وهو الثلثان من ذلك اخذ المضارب الآخر منه ومن الالف التي هي ربح الالف الاول ثلثه ورد ما بقي على المضارب الاول وتأخذ منه رب المال رأس ماله وثلثة ارباع ما يبقى بعده من الربح وللمضارب رבעه هكذا في المبسوط \* ولودفع اليه الفا مضاربة بالنصف ليعمل فيه برأيه فعمل فيه وربح الفا فدفعه الفا آخر مضاربة بالثلث ليعمل فيه برأيه فخلط خمسمائة من هذه الالف بالمضاربة الاولى فهلك بعد الخلط الف فالحالك ربح المال الاول وصار كانه لم يربح وقال محمد ربح الالف تهلك من ذلك كله بالحساب حتى يكون اربعة اخماسه من المال الاول وخمسه من المال الثاني كذا في الكافي \* وان لم تهلك حتى عمل وقد ربح الفا اخرى فخمسه هذا الربح من المضاربة الاخيرة واربعة اخماسه من الاولى كذا في محيط السرخسي \* ولودفع اليه الف درهم مضاربة فاشترى المضارب بها وبالف من ماله جارية ثم خلط الالفين قبل ان ينقدهما بعد الشراء ثم نقدهما فلا ضمان عليه فان باعها بعد ذلك وقبض الثمن مختلطا فلا ضمان عليه فيه وله ان يشتري بالثمن بعد ذلك ويبيع فيكون نصفه على المضاربة حصه ما اشترى من الجارية بمال المضاربة ونصفه للمضارب حصه ما اشترى منها بمال نفسه وان قسم المضارب المال بغير محضر من رب المال فقسمته باطله ولو ان المضارب حين اخذ الف المضاربة وخلطها بالف من ماله قبل ان يشتري بها ثم اشترى بها كان مشتريا لنفسه وهو ضامن لمال المضاربة ولو كان خلط المال بعد ما اشترى به ثم لم ينقده حتى ضاع في يده كان ضامنا لالف المضاربة حتى يدفعها من ماله الى البائع ولا يرجع على رب المال بشيء واذا قبض الجارية كان نصفها على المضاربة ونصفها للمضارب كذا في المبسوط \* وان نقضت المضاربة لان من شرط قيام المضاربة ان يكون رأس المال امانة عنده كذا في محيط السرخسي \* ولو كان المضارب اشترى مع رجل بالف المضاربة وبالف من عند ذلك الرجل جارية ودفع الالفين قبل ان يخلطاهما ثم قبضا الجارية فنصفها على المضاربة ونصفها لذلك الرجل فان باعها بثمن واحد وقبضا الثمن مختلطا فهو جائز ولا ضمان على المضارب فان قاسم المضارب ذلك الرجل الثمن فهو جائز على رب المال فان خلط مال المضاربة بمال ذلك الرجل بعد القسمة فالمضارب ضامن للمضاربة وان شارك المضارب بمال المضاربة باذن رب المال ثم قال المضارب للشريك قد قاسمتك والذي في يدي من المضاربة

وكذبه الآخر فالقول قول الشريك مع بيمينه كذا في المبسوط \* وقال محمد ربح في الجامع رجل دفع الى رجل مائة دينار قيمتها الف وخمسمائة وقال له اعمل بها وبالف من مالك على ان الربح يتناصفان فهذا جائز ولو لا هذا الشرط لكان الربح بينهما اخماسا على قدر المالين فاذا شرط المناصفة صار كأن صاحب الدنانير شرط له سدس ربحه فيكون ذلك مضاربة بسدس الربح وهذا وان خرج مخرج الشركة ويكون المال مشروطا عن الجانبين الا انه لا يمكن تصحيحها شركة لا شرطا لهما العمل على المدفوع اليه المال وفي الشركة يكون العمل مشروطا عليهما وكان هذا شركة صورة ومضاربة معني وفائدة قول صاحب الدنانير الف من مالك انتفاء الضمان عن المضارب اذا خلط مال المضاربة بمال نفسه ولما صار هذا مضاربة في حق الدنانير شرط تسليمها واحضارها فان هلك احد المالين قبل الشراء هلك من مال صاحبه غير انه ان هلك الدنانير بطلت المضاربة وان هلك الدراهم فالمضاربة على حالها فان انتقصت قيمة الدنانير فصارت الف درهم ثم اشترى المضارب بها وبالف من ماله جارية ثم باعها بربح الف كان ربح كل واحد منهما خمسمائة غير ان الخمسمائة التي هي ربح الدنانير خمسة اسداسها لصاحب الدنانير وسدسها لصاحب الدراهم على ما شرطوا والخمسمائة التي هي ربح الدراهم لصاحب الدراهم خاصة ولو اشترى المضارب بكل مال سلعة على حدة ثم باع ما اشترى بالدراهم فلم يربح فيه وباع ما اشترى بالدنانير فربح فيه خمسمائة فله من هذا الربح سدسه بحكم الشرط ولو كان ربح فيما اشترى بالدراهم خمسمائة ولم يربح فيما اشترى بالدنانير شيئا فالربح كله لصاحب الدراهم ولو كانت الدنانير نقصت قيمتها فصارت تساوي ثمان مائة فاشترى المضارب بهما عبدا فخمسة اتساع العبد للمضارب واربعة اتساعه على المضاربة فان باع المضارب العبد وربح فيه اخذ كل واحد منهما رأس ماله واخذ المضارب خمسة اتساع الربح حصة رأس ماله فيكون له خاصة واربعة اتساع الربح حصة المشتري بالدنانير فيكون مقسوما بينهما اسداسا للشرط الذي شرطاه في العتد ولو كان العبد لم يبعه المضارب حتى صارت قيمة الدنانير الفاثم باعه بثلاثة آلاف درهم اقتسما الثمن على تسعة اسهم خمسة اتساعه وهي الف وستمائة وست وستون وثلاثان حصة المضارب فيكون له الف من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون له خاصة واربعة اتساع الثمن وذلك الف وثلثمائة وثلث وثلثون وثلث حصة المضاربة بالف درهم من ذلك يؤخذ رأس المال والباقي ربح فيقسم بينهما اسداسا هكذا في المحيط \* الباب الثاني عشر في نفقة المضارب اذا عمل المضارب



في المصر فليست نفقته في المال وان سافر فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه ومعناه شراء وكراء في مال المضاربة فلو بقي شيء في يده بعد ما قدم مصر رده في المضاربة ولو كان خروجه دون السفر ان كان بحيث يغدو ثم يروح فيبيت باهله فهو بمنزلة السوفي في المصر وان كان بحيث لا يبيت باهله فنفقته في مال المضاربة كذا في الهداية \* والنفقة هي ما يصرف الى الحاجة الراتبه وهو الطعام والشراب والكسوة وفراش ينام عليه والركوب وعاف دابته كذا في محيط السرخسي \* ومن ذلك غسل ثيابه والذهن في موضع يحتاج اليه كالحجاز واجرة الحمام والحلاق وانما يطلق في جميع ذلك بالعرف حتى يضمن الفضل ان جاوزة كذا في الكافي \* وروني عن ابي يوسف رح انه مثل من اللحم فقال كما كان يأكل كذا في الذخيرة \* فاما الدواء والحجامة والكحل ونحو ذلك في ماله خاصة دون مال المضاربة وكذلك جارية الوطى والخدمه لا تحسب بشئها في المضاربة ولو استأجر اجيرا بخدمه في سفره وفي مصره الذي اتاه فيخبره ويطبخ ويغسل ثيابه ويعمل له مالا بدله منه احتسب بذلك على المضاربة وكذلك لو كان معه غلمان له يعملون في المال كانوا بمنزله ونفقته في مال المضاربة وكذلك لو كان للمضارب دواب يحمل عليها متاع المضاربة الى مصر من الامصار كان علفها على المضاربة مادامت في عملها كذا في المبسوط \* لو امانه رب المال بغلمانه او دوابه في السفر لا تفسد المضاربة ونفقة غلمانه ودوابه عليه دون مال المضاربة فان انفق المضارب عليهم بغير اذن رب المال ضمن من ماله كذا في محيط السرخسي \* واذا صار ضامنا فان ربح في المال ربحا بدئي برأس المال يأخذ رب المال رأس المال كله وما بقي من الربح يقسم بينهم على ما شرطوا فما اصاب المضارب من الربح فانه يحتسب نصيبه من الربح بما عليه فان كان نصيبه من الربح اقل مما ضمن رده الزيادة وان كان نصيبه من الربح اكثر اخذ الزيادة الى تمام نصيبه من الربح وان كان رب المال امرة بالنفقة على رقيقه ودوابه حسب ذاك من مال رب المال كذا في المحيط \* وان كان اسرف فيما انفق على الرقيق فانما يضم الى رأس ماله من ذلك نفقة مثله كذا في محيط السرخسي والمبسوط \* وسبيل النفقة ان يحتسب من الربح ان كان وان لم يكن فهي من رأس المال لان النفقة جزء هالك والاصل في الهلاك ان ينصرف اولا الى الربح كذا في المحيط \* فان انفق المضارب من مال نفسه او امتدان على المضاربة رجع في مال المضاربة بذلك ويبدأ برأس المال ثم يثني بالنفقة ثم يثلي بالربح وان هلك مال المضاربة لم يرجع على رب المال

بشيء كذا في الذخيرة \* فَإِنْ اتَّقَى مِنْ مَالِ الْمِضَارِبَةِ شَيْئًا عَلَى نَفْسِهِ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ  
فَإِنَّهُ يَسْتَوْفِي رَبَّ الْمَالِ رَأْسَ مَالِهِ بِكَمَالِهِ كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحَسِيِّ \* إِذَا اسْتَأْجَرَ دَابَّةً لِيَحْمِلَ  
عَلَيْهَا مَتَاعَ الْمِضَارِبَةِ أَوْ اشْتَرَى طَعَامًا لِلْمِضَارِبَةِ فَمَالُ الْمَالِ قَبْلَ أَنْ يَنْقُذَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِذَلِكَ  
عَلَى رَبِّ الْمَالِ هَكَذَا فِي الْمَبْسُوطِ \* وَلَوْ اشْتَرَى طَعَامَهُ وَكِسْوَتَهُ وَدَهْنَهُ أَوْ اسْتَأْجَرَ مَا يَرْكَبُ عَلَيْهِ  
فَمَالُ الْمَالِ لَا يَرْجِعُ بِذَلِكَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحَسِيِّ \* لَوْ كَانَ لَهُ أَهْلٌ بِالْكُوفَةِ وَأَهْلٌ  
بِالْبَصْرَةِ وَوُطْنُهُ فِيهِمَا جَمِيعًا فَخَرَجَ بِالْمَالِ مِنَ الْكُوفَةِ لِيَتَجَرَّ فِيهِ بِالْبَصْرَةِ فَإِنَّهُ يَنْفِقُ مِنْ مَالِ الْمِضَارِبَةِ  
فِي طَرِيقِهِ فَإِذَا دَخَلَ الْمَصْرَةَ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَى نَفْسِهِ مَا دَامَ بِهَا فَإِذَا خَرَجَ مِنْهَا رَاجَعَ إِلَى الْكُوفَةِ ائْتَقَ  
مِنْ مَالِ الْمِضَارِبَةِ فِي سَفَرِهِ وَلَوْ كَانَ أَهْلُ الْمِضَارِبِ بِالْكُوفَةِ وَأَهْلُ رَبِّ الْمَالِ بِالْبَصْرَةِ فَخَرَجَ بِالْمَالِ  
إِلَى الْبَصْرَةِ مَعَ رَبِّ الْمَالِ لِيَتَجَرَّ فِيهِ فَنَفَقَتُهُ فِي طَرِيقِهِ وَبِالْبَصْرَةِ وَفِي رَجُوعِهِ إِلَى الْكُوفَةِ مِنْ مَالِ  
الْمِضَارِبَةِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ \* إِذَا دَفَعَ الرَّجُلُ إِلَى غَيْرِهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ مِضَارِبَةً وَهُمَا بِالْكُوفَةِ وَلَيْسَتْ  
الْكُوفَةُ وَطْنًا لِلْمِضَارِبِ فَنَفَقَةُ الْمِضَارِبِ مَا دَامَ بِالْكُوفَةِ عَلَى نَفْسِهِ فَإِنْ سَافَرَ بِمَالِ الْمِضَارِبَةِ ثُمَّ هَادَ إِلَى  
الْكُوفَةِ فِي تِجَارَتِهِ كَانَ نَفَقَتُهُ فِي مَالِ الْمِضَارِبَةِ مَا دَامَ بِكُوفَةٍ وَكَانَتْ الْكُوفَةُ وَغَيْرُهَا مِنَ الْبُلْدَانِ سَوَاءً  
فِي حَقِّهِ كَذَا فِي الْمُحِيطِ \* فَإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِيهَا وَاتَّخَذَهَا وَطْنًا لَت نَفَقَتُهُ مِنْ مَالِ الْمِضَارِبَةِ كَذَا فِي  
الْمَبْسُوطِ \* إِذَا خَرَجَ الْمِضَارِبُ بِالْمَالِ إِلَى مِصْرَ مِنَ الْأَمْصَارِ يَشْتَرِي بِهِ مَتَاعًا أَوْ شَيْئًا مِنْ أَصْنَافِ  
التِّجَارَةِ فَاتَّهَمَ إِلَى ذَلِكَ الْمِصْرِ فَلَمْ يَشْتَرِ شَيْئًا حَتَّى رَجَعَ بِالْمَالِ إِلَى مِصْرَةَ وَقَدْ ائْتَقَ مِنَ الْمَالِ  
فَإِنَّ تِلْكَ النِّفْقَةَ تَكُونُ فِي مَالِ الْمِضَارِبَةِ كَذَا فِي الْمُحِيطِ \* وَإِذَا دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا مِضَارِبَةً وَأَمَرَهُ  
بِأَنْ يَعْمَلَ فِيهِ بِرَأْيِهِ نَدَفَعَ الْمِضَارِبُ إِلَى آخِرِ مِضَارِبَةٍ فَسَافِرٌ إِلَّا خَرَجَ بِالْمَالِ إِلَى مِصْرَ يَشْتَرِي وَيَبِيعُ  
فَنَفَقَتُهُ عَلَى الْمِضَارِبَةِ لِأَنَّهُ بِمِزَانَةِ الْمِضَارِبِ الْأَوَّلِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ \* وَلَوْ نَوَى الْمِضَارِبُ الْإِقَامَةَ  
فِي مِصْرَ مِنَ الْأَمْصَارِ فَنَفَقَتُهُ مِنْ مَالِ الْمِضَارِبَةِ وَأَنْمَا تَبْطُلُ نَفَقَتُهُ عَنْ مَالِ الْمِضَارِبَةِ بِإِقَامَتِهِ فِي مِصْرَةَ  
أَوْ فِي مِصْرَ يَتَّخِذُ دَارَ إِقَامَةٍ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ \* وَأَبْضَعَهُ الْمِضَارِبُ مَعَ رَجُلٍ لَمْ يَكُنْ الْمُسْتَبْضَعُ نَفَقَةً  
فِي مَالِ الْمِضَارِبَةِ وَلَوْ أَبْضَعَهُ الْمِضَارِبُ مَعَ رَبِّ الْمَالِ فَعَمِلَ بِهِ فَهُوَ عَلَى الْمِضَارِبَةِ وَالرِّبْحُ بَيْنَهُمَا عَلَى  
الشَّرْطِ وَلَا نَفَقَةَ لِرَبِّ الْمَالِ عَلَى الْمِضَارِبَةِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ \* الْمِضَارِبُ إِذَا سَافَرَ بِمَالِ الْمِضَارِبَةِ وَمَالُ  
نَفْسِهِ يوزَعُ النِّفْقَةُ عَلَى الْمَالَيْنِ سَوَاءً خَلَّ الْمَالَيْنِ أَوْ لَمْ يَخْلُطْ قَالَ لَهُ رَبُّ الْمَالِ أَعْمَلْ فِيهِ بِرَأْيِكَ أَوْ  
لَمْ يَنْدِلْ لَهُ ذَلِكَ وَالسَّفَرُ بِمَا دُونَ السَّفَرِ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ إِذَا كَانَ لَا يَبِيتُ فِي أَهْلِهِ كَذَا فِي فَتَاوَى صَيْخَانِ \*



وكذلك لو سافر بمالين لرجلين مضاربة فنفته على قدر ما ليهما وان كان احدهما ليين بضاعة فنفته  
 في مال المضاربة الا ان يقرع العمل في البضاعة فينفق من مال نفسه دون البضاعة الا ان يكون  
 صاحبها اذن له كذا في محيط السرخسي \* قال محمد ربح في الزيادات رجال دفع الى رجل الف  
 درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها جارية تساوي الف درهم واحتاجت الجارية الى  
 النفقة فان النفقة تكون على رب المال ولا يجعل على المضارب نفقة حصته وهو ظاهر الرواية وروى  
 الحسن عن ابي حنيفة ربح ان النفقة على رب المال والمضارب على قدر ملكهما كذا في المحيط \*  
 لو اتى مصر او اشترى شيئا فمات رب المال وهو لا يعلم فاتى بالمتاع مصر اخر نفقة المضارب في مال  
 نفسه وهو ضامن لما هلك في الطريق وان سام المتاع جاز بيعه لبقائهما في حق البيع كذا في الوجيز المذكور \*  
 ولو كان المضارب خرج بالمتاع من ذاك الموضع قبل موت رب المال لم يكن عليه ضمان وكان نفقته  
 في سفره حتى ينتهي الى مصر ويبيع المتاع على المال كذا في المبسوط \* لو كان المضارب في الطريق  
 فنهاه رب المال برسول عن السفر او مات فله ان يتوجه الى اي مصر احب وكان نفقته في مال  
 المضاربة فاما اذا كان مال المضارب ذائبا وهو في مصر او في الطريق فخرج الى غير مصر رب المال  
 يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو كان رب المال مات والمضارب بمصر من الامصار غير مصر  
 رب المال والمضاربة متاع في يده فخرج بها الى مصر رب المال في الاستحسان لا ضمان عليه ونفقته  
 حتى يبلغ مصر رب المال على المضاربة وكذلك لو كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا ينهاه  
 عن الشراء والبيع وفي يده متاع فخرج به الى مصر رب المال فاني لا اضمنه ما هلك من المتاع في سفره  
 واجعل نفقته في المال استحسانا ولو كانت المضاربة في يده دراهم او دنانير فمات رب المال والمضارب  
 في مصر اخر او كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا ينهاه عن الشراء والبيع فاقبل المضارب بالمال  
 الى مصر رب المال فهلك في الطريق فلا ضمان عليه فان سلم حتى قدم وقد انفق منه على نفسه في سفره  
 فهو ضامن النفقة كذا في المبسوط \* اذا اشترى بالف المضاربة وبالف من عنده عبدا فانفق عليه  
 فهو متطوع وان رفع الامر الى القاضي فامرته بالنفقة عليه فما انفق فهو عليه على قدر رؤس اموالهما  
 كذا في الحاوي \* كل مضاربة فاسدة لا نفقة للمضارب فيها على مال المضاربة فان انفق على نفسه  
 من المال حسب من اجر مثل عمله واخذ بما زاد عليه ان كان ما انفق منه اكثر من اجرا مثل كذا  
 في المبسوط \* الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة وفي كتابته وفي دعوة نسب ولد جارية المضاربة

لو اعتق المضارب عبد المضاربة فلا يخلو اما ان لا يربح في مال المضاربة او فيه ربح ولا فضل في قيمة العبد على رأس المال او فيه فضل فان لم يكن ربح في المضاربة فلا يصح منعه فلو اعتقه رب المال يصح ويكون مستوفيا رأس ماله فاما اذا كان في المضاربة ربح ولا فضل في قيمة العبد بان اشترى عبد الخمسمائة وهو يساوي العا ورأس المال الف فاعتقه المضارب لا يصح ايضا لان مال المضاربة متى كان جنسين مختلفين وقيمة كل واحد مثل رأس المال فانه يعتبر كل واحد من المالكين مشغولا برأس المال كانه ليس معه غيره ولا يعتبر برأس المال شائعا فيهما هكذا في محيط السرخسي \*

ولو كان رب المال هو الذي اعتق العبد جاز اعتاقه وصار به مستوفيا برأس ماله بنماه بقي خمسمائة وربع فيكون بين المضارب وبينه نصفين كدائي المحيط \* وان كان في قيمة العبد فضل بان اشترى المضارب بخمسمائة عبد يساوي الفين فاعتقه جاز اعتاقه في الربع كدائي محيط السرخسي \*

يستوفي رب المال الخمسمائة القائمة في يد المضارب برأس ماله صار الاول المملوك للمضارب من العبد قدر سبعمائة وخمسين درهما فقد حدث للمضارب زيادة ملك في العبد لم يكن يوم اعتق ولا يعتق ما حدث له من الزيادة في العبد فيقول ان المضارب متى كان مؤسرا فلرب المال خياران ثلثة ان شاء من المضارب الف ومائتين وخمسين درهما ثم كان للمضارب ان يرجع على العبد بالف وخمسمائة ان شاء ويكون الولاء كله للمضارب وان شاء رب المال استسعى العبد في الف ومائتين وخمسين وللمضارب ان يستسعى العبد في مائتين وخمسين ان شاء وان شاء اعتق هذا القدر من العبد ويكون الولاء بينهما على ثمانية اسهم خمسة اسهم لرب المال وثلثة اسهم للمضارب وان شاء رب المال اعتق نصيبه وعند ذلك يعتق من العبد خمسة اسهم ويبقى للمضارب خيار في سهم واحد وهو ما حدث له من الزيادة بعد العتق فان شاء اعتق وان شاء استسعى واي ذلك فعل كان الولاء بينهما على ثمانية اسهم وان كان المضارب معسرا فلرب المال خياران ان شاء استسعى العبد في الف ومائتين وخمسين وان شاء اعتق هذا القدر من العبد ويكون للمضارب الخيار فيما حدث له من الزيادة ويكون الولاء بينهما على ثمانية اسهم من الوجه الذي ذكرنا وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى قول ابي يوسف ومحمد رحم الله عنهما للمضارب العبد والربح ملكه عتق كله على رب المال والمضارب ثم يستوفي رب المال الخمسمائة الثانية في يد المضارب برأس ماله ثم يضمن المضارب ان كان مؤسرا الف ومائتين وخمسين ولا يرجع به



المضارب على العبد وان كان معسرا فان رب المال يستسعى العبد في الف ومائتين وخمسين ويكون الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط \* ولو اشترى المضارب بالف المضاربة عبدين كل واحد منهما يساوي الفاقا متقهما المضارب فعنته باطل عددنا وان زادت قيمتها بعد ذلك كان العتق باطلا ايضا كذا في المبسوط \* ولو اعتقهما رب المال يظن ان كان اعتقهما معا عتقا وضمن للمضارب خمسمائة مؤسرا كان او معسرا ولا سعاية على العبد وان اعتق احدهما بعد صاحبه عتق الاول كله وولاءه لدو بعث من الثاني نصفه كذا في محيط السرخسي \* وان اشترى عبدين بالف درهم قيمة احدهما الف درهم وقيمة الآخر الف درهم ثم ان المضارب اعتقهما معا او متفرقا وهو مؤسر فعلى قول ابي حنيفة رح لا يصح اعتاق العبد الذي قيمته الف درهم ويصح اعتاقه في ربع العبد الذي قيمته الف درهم فانتقضت المضاربة فيه وبقي العبد الذي قيمته الف درهم على المضاربة فاذا اراد رب المال ان يستوفي رأس ماله يبيعه المضارب فيستوفي ثمنه رب المال فيصير العبد الذي قيمته الفان فارقا عن الشغل وكان ربحا كله بينهما نصفان فقد اعتق المضارب عبدا رب المال نصفه وهو مؤسر فيثبت لرب المال خيارات ثلاثة عند ابي حنيفة رح ان شاء ضمن المضارب الف درهم ثم يروح المضارب على العبدان شاء بالف وخمسمائة ويكون الولاء كله للمضارب وان اختار سعاية العبد يستسعى في نصف قيمته ويستسعى المضارب العبد في خمسمائة هي الربع الذي ملكه بعد ما استوفى رب المال رأس ماله ولا يستسعه في الربع الذي كان ملكا له يوم العتق ويكون الولاء بينهما نصفين وان اختار الاعتاق فان للمضارب ان يستسعى العبد في الربع الذي ملكه بعد استيفاء رأس المال وان شاء اعتق وايا ما فعل كان الولاء بينهما نصفان وان كان المضارب معسرا فذلك في جميع ما ذكرنا الا انه يثبت لرب المال الخياران الاولان هكذا في المحيط \* ولو لم يعتقهما المضارب وعتقهما رب المال في كلمة واحدة فالعبد الذي قيمته الف حر من مال رب المال ولا سعاية عليه والعبد الذي قيمته الفان قتلته ارباه حر من مال رب المال واما الربع الباقي فان كان رب المال مؤسرا فالمضارب في قول ابي حنيفة رح بالخيار ان شاء عتق ذلك الربع وان شاء استسعى العبد فيه وان شاء ضمن رب المال ويرجع به رب المال على العبد وان كان معسرا فان شاء اعتق وان شاء استسعى وهذا ظاهر وضمن المضارب ايضا رب المال تمام حصته من الربع ونلك خمسمائة مؤسرا كان او معسرا ثم رب المال لا يرجع على العبد بما ضمن للمضارب من هذه الخمسمائة الاخرى كذا في المبسوط \*

وأن اعتقهما رب المال متفرقا فإن اعتق أولا الأعلی فان علی قول أبي حنيفة ربح يعتق من الأول  
ثلاثة ارباعه ولا يعتق ربه ويعتق من الذي قيمته ألف وقت الاعتاق النصف ثم للمضارب خياران  
ثالثة في العبدین ان كان رب المال مؤسرا ان شاء ضمنه ربع قيمة الأول ونصف قيمة الثاني وان شاء  
اعتق ربع الأول ونصف الثاني وان شاء استسعى العبد الأول في ربه والثاني في نفسه فان اختار  
تضمين رب المال يرجع على العبد الأول بربع قيمته وعلى الثاني بنصف قيمته ومتى رجع بذلك  
عليهما كان ولاؤهما كله لرب المال وان اختار المضارب للسعاية أو الاعتاق يكون ولاء العبد  
الأول بينهما على أربعة اسهم ثلثة اربعة لرب المال وربع للمضارب وولاء العبد الثاني بينهما  
نصفان وان اعتق العبد الادنى أو لا نقول علی قول أبي حنيفة ربح لما اعتق العبد الادنى أو لا اعتق  
كله من غير سعاية وحين اعتق الأعلی عتق منه نصفه فيكون الجواب فيه كالجواب في عبد مشترك  
بين اثنين اعتقه احدهما كذا في المحيط \* ولو اشترى بالالف عبدین كل واحد منهما يساوي الف  
فاعتقهما المضارب معا واحدهما قبل صاحبه ثم فتأرب المال دين احدهما او قطع بده فقد صار  
مستوفيا نصف رأس ماله ثم ظهر الفصل في العبد الآخر الا ان المعتق الذي كان من المضارب قبل  
ذلك فيه باطل وان اعتقهما المضارب بعد ذلك لم يجز عتقه في المجني عليه لانه لا فضل فيه مما بقي  
من رأس المال واما العبد الآخر فيعتق منه ربعه نصف الفضل على ما بقي من رأس المال فيه ثم يباع  
المجني عليه فيدفع الى رب المال تمام رأس ماله ويضمن المضارب ان كان مؤسرا لرب المال نصف  
قيمة العبد الذي جاز عتقه فيه لانه ظهر ان جميعه ربح وان نصفه لرب المال فيضمن له المضارب ذلك  
ضمان العتق ويرجع به على العبد ويرجع عليه ايضا باثنين وخمسين درهما في رأس قول أبي حنيفة ربح  
كذا في المبسوط \* اذا كاتب المضارب عبدا أوامة من المضاربة فان كانت القيمة مثل رأس المال  
فانه لا يجوز كتابته واذا ادى العبد المكاتب لا يعتق ويكون ما ادى من الكتابة على المضاربة وان كان  
في القيمة فضل على رأس المال بان كانت القيمة ألفي درهم وكاتبه على الفين ورأس المال ألف  
درهم فانه تصح كتابته في حصته وهو الربع عند أبي حنيفة ربح ولا تصح الكتابة فيما كان منه نصيب  
رب المال الا ان لرب المال ان ينتقض الكتابة فان لم ينتقض حتى ادى العبد جميع بدل الكتابة  
فانه يعتق حصته المضارب عند أبي حنيفة ربح لا غير وعندهما يعتق الكل وما قبض المضارب  
من الكتابة



من الكتابة فانه يسلم له ربع ذلك وثلاثة ارباع المكتوبة تكون على المضاربة عندهم جميعا و اذا اعتق  
حصه المضارب انتقصت المضاربة فيستوفي رب المال رأس ماله من ثلثة ارباع المكتوبة فيبقي خمسمائة  
والعبد كله ربحا فيكون الخمسمائة بينهما نصفين والعبد بينهما نصفين فقد حدث للمضارب زيادة  
شركة بقدر الربح لم يكن له يوم الاعتاق فلا يعتق هذا القدر على قول ابي حنيفة رح على ما عرف  
ويكون لرب المال في نصيبه عند ابي حنيفة ربح خبارات ثلثة ان كان المضارب مؤسرا هكذا في  
المحيط \* وان مات ولم يؤد المكاتب شيئا وترك اقل من ثمانية آلاف مات عبدا وبطلت الكتابة  
لانه مات عاجزا لان ما هو ملكه وهو ربع الكسب لا يفي ببدل الكتابة فيستوفي رب المال مما ترك  
رأس ماله ألف درهم والباقي بينهما نصفان وان ترك ثمانية آلاف فقد مات عن وفاء ويعتق  
فياخذ المضارب من ذلك الفين ويغرم لرب المال الف وخمسمائة قيمة ثلثة ارباع العبد لانه بقي  
ذلك على ملك المولى وقد افسده المضارب فيضمن ويكون الستة آلاف الباقية من الكسب بين  
المضارب ورب المال نصفين وان ترك المكاتب تسعة آلاف اخذ المضارب الف في درهم بدل الكتابة  
فيموت حرا وياخذ ايضا الف الزائدة بحق الارث لان الولاء له لانه متق كله عليه لانه ملكه  
بالضمان فان كانت قيمته يوم كاتب الفانم ازدادت لم تنفذ الكتابة وان كانت قيمته يوم الكتابة الفين  
ثم انتقصت ثم ادنى اومات فالجواب فيه كما في المسئلة الاولى لان الربع كان ملكه فنفذت الكتابة  
فيه لان المكاتب يضمن قيمته يوم الاداء فيفارق الاولى في وقت الضمان كذا في محيط السرخسي \*  
اذا اعتق المضارب عبدا من المضاربة قيمته مثل رأس المال او اقل على الف في درهم ورأس المال الف درهم  
فان عتقه باطل كما لو اعتقه بغير مال وان كانت قيمة العبد اكثر من رأس المال بان كانت الف في درهم ورأس  
المال الف درهم فاعتقه المضارب على الف في درهم عنق من العبد نصيب المضارب خاصة عند  
ابي حنيفة رح وعندهما يعتق جميع العبد وسلم للمضارب من بدل العتق حصته وهو الربع وما بقي يسلم  
للعبد فلا يكون على المضاربة عندهم قالوا هذا اذا كان قال المضارب للعبد اعتقك على الف درهم  
وقبل العبد ذلك حتى صار حرا بنفس القبول او مكاتبا حتى يكون ما اكتسبه بعد ذلك كسب مكاتب  
او كسب حر مديون فاما اذا قال المضارب للعبد ان ادبت الي الفين فانت حر فادى العبد الف في  
درهم وعنق حصه المضارب من العبد فان جميع ما اخذ من العبد يكون على المضاربة لانه كسب عبدا  
المضاربة فياخذ رب المال من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على ما اشترطا هكذا

في المحيط \* أن كان مع المضارب الف بالنصف فاشترى المضارب به ما قيمتها الف فوطئها المضارب فولدت ولدا يساوي الفاذاد هي المضارب انه ابنه ثم بلغت قيمة الغلام الف وخمسمائة والمضارب مؤسرا فان شاء رب المال استسعى الغلام في الف ومائتين وخمسين وان شاء اعتقه واذا قبض رب المال الف درهم من الغلام ضمن المضارب نصف قيمة الامة مؤسرا كان او معسرا هكذا في الكافي \* اذا دفع رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي الف فولدت ولدا يساوي الفاذاد عاه المضارب قد عوته باطلة وهو ضامن لعقر الجارية وله ان يبيع الجارية وولد هاتقدأبهم الجواب هنا وهو على التقسيم فان كانت جاءت بالولد منذ اشترى اها لاقبل من ستة اشهر فله ان يبيعها ولكن لا يلزمه العقر وان كانت جاءت به لاكثر من ستة اشهر فعليه العقر وله ان يبيعها ما لم يستوف رب المال منه عقرها فان استوفى عقرها وهو مائة درهم صحت دعوته ونبت نسب الولد منه وصارت الجارية ام ولد له ثم يغرم لرب المال من قيمة الجارية تسعمائة تمام رأس ماله وخمسين درهما ما بقي مؤسرا كان او معسرا واما الولد فهو ربح كله ويعتق نصيب المضارب منه وهو النصف ويسعى في نصف قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب في ذلك وان كان مؤسرا فان لم يبع واحدا منهما ولم يستوف رب المال عقرها حتى زادت الجارية فصارت تساوي الفين فهي ام ولد للمضارب وعليه قيمة ثلثة ارباعها مؤسرا كان او معسرا واما الولد فهو رقيق على حاله ما لم يؤد ما عليه من قيمة الام او يأخذ رب المال شيئا من العقر وله ان يبيعه فان لم يبيعه حتى صار يساوي الفين فانه يصير ابن المضارب ويعتق منه ربعه كذا في المبسوط \* ولا ضمان على المضارب في الولد انما على الولد السعاية وان كان المضارب مؤسرا واذا عتق من الولد ربعه عند ابي حنيفة رح وعندهما كله فرب المال يأخذ الف درهم من المضارب رأس ماله اذا كان المضارب مؤسرا لا من سعاية الولد واذا استوفى ذلك من المضارب رأس ماله فما بقي من الجارية وعقرها على المضارب يكون ربحا وبقي الولد كله ربحا فما بقي من قيمة الام والعقر يكون ربحا يختص به رب المال فان كان العقر مائة درهم يجعل ذلك كله لرب المال فيؤدي المضارب ذلك الى رب المال فالحاصل ان المضارب في هذه الصورة يضمن لرب المال تمام قيمة الجارية الف درهم وعقرها مائة درهم فيصير رب المال مستوفيا من ذلك الف درهم رأس ماله ويصير مستوفيا الف ومائة ربحا ثم يجعل للمضارب من الولد مثل ما استوفى من الربح



وذلك الف ومائة فيعتق من الولد بقدر الف ومائة حصة المضارب فيعتق على المضارب من غير سعاية بقي من الولد تسعمائة ربحاً فيكون بين رب المال والمضارب نصفان فللمضارب من ذلك اربعمائة وخمسون فيعتق من الولد بقدر اربعمائة وخمسين من غير سعاية وذلك عشر الولد وربع عشرة لان قيمته الفان وعشر الالفين مائتان ويسعى الولد في اربعمائة وخمسين درهما لرب المال فاذا ادى الولد ذلك الى رب المال عتق كله وكان لرب المال من ولاء الولد عشرة وربع عشرة وللمضارب سبعة اعشار وثلاثة ارباع عشرة عند ابي حنيفة رح وعلى قولهما الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط \* ولو كان المضارب معسراً لا بقدر على الاداء فاراد رب المال ان يستسعى الجارية في رأس ماله وحصته من الربح لم يكن له ذلك وان اراد ان يستسعى الولد كان له ذلك في الف وخمسمائة الف درهم رأس ماله وخمسمائة حصة من الربح في الولد ثم لرب المال ثلثة ارباع ولاء الولد كذا في المبسوط \* وبقي على المضارب نصف قيمة الجارية ونصف العقر يؤدي ذلك من ايسر فان ادى الولد السعاية ثم اراد ان يرجع على المضارب لم يكن له ذلك كذا في المحيط \* ولو كانت الجارية تساوي الفا فولدت ولداً يساوي الفا فدعاها المضارب فغرمه رب المال العقر وهو مائة درهم واخذها صارت الجارية ام الولد للمضارب ويعتق الولد ويثبت نسبه ويضمن المضارب من قيمة الام تسعمائة وخمسين درهما تسعمائة ما بقي من رأس المال وخمسون حصة رب المال من المائة التي هي ربح في الجارية فاذا قبضها رب المال عتق نصف الولد من المضارب ويسعى في نصف قيمته لرب المال وولاؤه بينهما نصفان وان كان المضارب معسراً وقادى العقر لرب المال ان يستسعى الولد بتسعمائة درهم بقية رأس ماله ثم المائة الباقية منه ربح فيستسعى الولد لرب المال في نصفها ويكون لرب المال من الولاء تسعة اعشار ونصف عشرة ويكون له نصف قيمة الام ديناً على المضارب في قول ابي حنيفة رح كذا في المبسوط \* ومن دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي الفا فولدت ولداً يساوي الفا فدعاها رب المال فانه ابنه وتصير الجارية ام ولد له ولا يغرم للمضارب شيئاً من قيمة الجارية ولا من الولد ولا من العقر وكذلك لو كان الولد يساوي الفين ولو كانت الام تساوي الفين فدعاها رب المال صحت دعونه وصارت الجارية ام ولد له ويثبت نسب الولد منه وغرم رب المال ربع قيمة الجارية للمضارب مؤسراً كان او معسراً لم يضمن من قيمة الولد شيئاً وغرم ثمن عقر الجارية للمضارب ولو كان المضارب هو الذي وطئ الجارية وقيمتها الفان فجاءت بولد

فلا مائة المضارب بعدما ولدته وقيمتها ألف فان الجارية تصيرام ولدته يضمن قيمته ثلثة ارباعها الرب المال وثلثة اثنان العقره وسرا كان او معسرا ولم يضمن الولد فيه شيئا ويكون الولد عبدا للمضاربة يبيعه المضارب ولا يثبت نسبه منه فاذا قبض رب المال ما وجب على المضارب من قيمة الجارية وثلثة اذنه ان عقرا الجارية يثبت نسب الولد وعق نصفه وسعي في نصف قيمته رب المال مؤسرا كان او معسرا وولاء الولاد بينهما انصاعان في قول ابي حنيفة ربح وفي قولهما الولاء كله للمضارب كذا في المحيط \*

الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء او بعده ما هلك من مال المضاربة فهو  
من الربح دون رأس المال كذا في الكافي \* اذا هلك مال المضاربة قبل التصرف فيه بطلت المضاربة والقول في الهلاك قول المضارب مع يمينه لو استهلك المضارب رأس المال او انفقها او اعطاه رجلا فاستهلكه لم يكن له ان يشتري على المضاربة شيئا وان اخذه من الذي استهلكه كان له ان يشتري بها على المضاربة رواه الحسن من ابي حنيفة ربح كذا في محيط السرخسي \*

روى عن محمد ربح ان المضارب اذا افترضها رجلا وان رجعت اليه الدراهم بعينها رجعت على المضاربة وان اخذ مثلها لم يرجع كذا في الذخيرة \* وان كان مع المضارب ألف فاشترى به عبدا فلم ينقد حتى هلكت الألف بدفع اليه رب المال ألفا اخرى واذا دفع اليه ألفا اخرى ثم هلكت قبل الدفع الى البائع له ان يرجع على رب المال ثم ورأس المال جميع ما دفع كذا في الكافي \*

لو ان المضارب اراد ان يبيعه مرابحة بعد ذلك فانما يبيعه مرابحة على الألف وان بين الامر على وجهه وراد ان يبيعه مرابحة على اكل فله ذلك كذا في المحيط \* ولو كان اشترى بألف جارية فلم يقبضها حتى ادعى المضارب انه قد نقد البائع الثمن وجحد البائع ذلك وحلف فان المضارب يرجع على رب المال بألف اخرى فيدفعها الي البائع ويأخذ الجارية فتكون على المضاربة واذا اقتسم المضاربة اخذ رب المال رأس ماله ألفي درهم كذا في المبسوط في باب المارابحة في المضاربة \* ومن دفع اليه خيرة ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية فصاحت الألف قبل ان ينقد هاتقال رب المال ضاع المال قبل ان تشتري الجارية وانما اشتريتها لنفسك وقال المضارب لا بل ضاع المال بعدما اشتريتها فانما اريد ان آخذك بالثمن ولا يعلم متى ضاع المال فاقول لرب المال وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المضارب ولو كان ولي المال قال للمضارب قد اشتريتها قبل ضياع المال فوقع الشراء على المضاربة وقال المضارب اشتريتها بعدما ضاع المال ووقع الشراء لي فاقول قول المضارب كذا في المحيط \*

واولم



ولو لم تهلك الالف ولم ينقدها في ثمن الجارية ولكنه اشترى بها جارية اخرى على المضاربة وقال ابيعها فانقد الثمن الاول فانما اشترى الجارية الاخيرة لنفسه ولا تكون من المضاربة ولو اشترى بالجارية التي قبض جارية اخرى جاز وكان على المضاربة كذا في المبسوط \* ولو اشترى بالالف جارية تساوي الفين فصاعت قبل النقذ غرم رب المال الالف كلها كذا في الحاوي \* ولو اشترى المضارب جارية تساوي الفين بامه تساوي الفواقبض التي اشترها ولم يدفع امه حتى ماتت فانه يغرم من قيمة التي اشترها بخمسائة والباقي على رب المال ولو كانت قيمة التي اشترها الف والامه التي كانت عنده قيمتها الفان وقد قال له رب المال اشتر بالقليل والكثير حتى جاز هذا الشراء من المضارب فقبض التي اشترها ثم هلكت ارجع على رب المال كذا في المحيط \* واذا كان مع المضارب الف بالنصف فاشترى المضارب به بزا وباعه بالفين ثم اشترى بالفين عبد اولم ينقد الالفين حتى ضاع الفان في يده يغرم رب المال الف وخمسمائة والمضارب خمسمائة ويكون ربع العبد للمضارب وثلاثة ارباعه للمضاربة وصار رأس المال الفين وخمسمائة ولا يبيع العبد مرا بحة الا على الفين فان باع العبد باربعة آلاف صار ربع الثمن للمضارب وثلاثة ارباعه للمضاربة برفع رأس المال وذلك الفان وخمسمائة ويبقى خمسمائة ربحا بين المضارب ورب المال كذا في الكافي \* ولو عمل بالمضاربة حتى صار الفين درهم ثم اشترى بهما جارية قيمتها اقل من الفين وقبضها فهلك ذاك كله عنده معاف على المضارب الفادرههم ثمن الجارية ويرجع على رب المال بثلاثة ارباعها كذا في المبسوط \* اشترى بالف المضاربة جارية قيمتها الفان ولم ينقد الثمن حتى باعها بالفين وقبض الثمن ولم يسلم الجارية حتى هلك كله فهذا لا يخلو من اربعة اوجه اما ان هلكت الاموال كلها معا وهلك الالف الاولى اولاً ثم هلكت الجارية والمال الثاني وهي الفان معا ومتعاقبا وهلك الجارية اولاً ثم المالان معا ومتعاقبا وهلك المال الثاني اولاً ثم هلكت الجارية والمال الاول معا ومتعاقبا اما اذا هلكت الاموال كلها معا ضمن المضارب ثلاثة آلاف الفالبائع الجارية والفين لمشتريها ويرجع على رب المال بالفين وخمسمائة واما اذا هلكت الالف الاولى اولاً ثم هلكت الجارية والمال الثاني معا ومتعاقبا فالثلاثة آلاف كلها على رب المال واما اذا هلكت الجارية اولاً ثم المالان معا ومتعاقبا فعلى رب المال الفان وخمسمائة وعلى المضارب خمسمائة وكذلك لو هلك المال الآخر اولاً ثم الجارية والمال الاول الاصل ان المضارب بقدر ما كان عاملا لرب المال يكون قرار الضمان على رب المال لانه

لحقه الضمان بسبب عمله له فيرجع بالضمان على المعمول له ولأنه هو الذي اوقعه فيه فعليه تخليصه واخراجته عنه وبقدر ما كان عاملا لنفسه يكون قرار الغرم على المضارب لان غنمه له فيكون غرمه عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي الفا فقبض الجارية ولم ينقد الدراهم حتى باعها بالفين فقبضهما ولم يدفع الجارية حتى اشترى بالالفين جارية تساوي الفين فقبضها ولم يدفع الدراهم فهلكت الدراهم كلها والجاريتان جميعا فعلى المضارب ان يؤدي اليهم خمسة آلاف الى بائع الجارية الاولى ثمنها الف درهم ويرد على مشتري الجارية الاولى ما قبض منه من ثمنها وذلك الفاد درهم لانفساخ البيع فيها بالهلاك قبل التسليم والى بائع الجارية الثانية الف درهم ثمنها ثم يرجع على رب المال من هذه الجملة باربعة آلاف درهم الف ثمن الجارية الاولى والف وخمسمائة مما قبض من ثمن الجارية الاولى بعد بيعها والف وخمسمائة من ثمن الجارية الثانية ولو هلكت الف الاولى ثم هلك ما بقي معايرجع بجميع الخمسة الآلاف على رب المال ولو هلكت الجارية الاخيرة او لائم هلك ما بقي معايرجع على رب المال باربعة آلاف درهم وكذا لو هلكت الجارية الاولى او لائم هلكت الالفان او لائم هلك ما بقي فهذا وما لو هلك الكل معافي المعنى سواء هكذا في المبسوط \* ولو اشترى بالف المضاربة جارية تساوي الفا فقبضها ولم ينقد الثمن ثم اشترى باجارية عبد ايساوي الفين وقبضه ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالعبد جرابا هرويا تساوي ثلثة آلاف درهم وقبضه ولم يدفع العبد فهلكت عنده هذه الاشياء الاربعة كلها فهو على خمسة اوجه ان هلكت الاموال كلها معا فعلى المضارب ستة آلاف درهم الف منها ثمن الجارية والالفان قيمة العبد وثلثة آلاف قيمة الجراب يرجع على رب المال منها باربعة آلاف وخمسمائة ويؤدي من ماله الفا وخمسمائة وان هلكت الالف او لائم الباقي معايرجع المضارب على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة وادى من ماله خمسمائة وان هلك العبد او لائم البواقي معايرجع على رب المال باربع آلاف وخمسمائة وكذلك لو هلك الجراب او لائم البواقي معا وان هلكت الجارية او لائم ما بقي معايرجع على رب المال باربع آلاف وسبعمائة وخمسين ولو اشترى بألف جارية تساوي الفا فقبضها ثم اشترى بالجارية جاريتين تساوي كل واحدة منهما الفا فقبضهما ثم هلكت الجوارى ورأس المال الاول معا فعلى المضارب ثمن الجارية الاولى الف درهم والالفان قيمة



الجارينين الآخرين ويرجع بجميع ذلك على رب المال بخلاف مالوكان اشترى بالجارية الاولى جارية تساوي الفين وقبضها فهلكت الجارينتان ورأس المال معافان على المضارب ثلثة آلاف درهم اخ ثمن الجارية الاولى والغان قيمة الجارية الثانية ويرجع على رب المال بالفين وخمسائة وكذلك لو هلكت احدى الجارينين اولاً ثم هلك ما بقي معا ولو هلكت الالف الاولى اولاً ثم هلك ما بقي معارجع بالثلثة آلاف كلها على رب المال كذا في المبسوط \* ولودفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي الفا وقبضها ثم باعها بالف درهم وقبض الثمن ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالالفين وبالف الاولى وهي في يده جارية تساوي اربعة آلاف وقبضها ثم دفع رأس المال الاول الى صاحب الجارية الاولى ودفع للالفين الى الذي اشترى منه الجارية الاخيرة فان عليه الف درهم من ماله للذي اشترى منه الجارية الاخيرة فان لم ينقد الالف الاولى حتى هلكت وباع الجارية الاخيرة بستة آلاف درهم كان له من ثمنها الف درهم حصته ثلثها الذي كان اشترى لنفسه ويكون اربعة آلاف درهم على المضاربة يؤدي منها الف درهم الى الذي اشترى الاولى منه ثم يأخذ رب المال رأس ماله الف درهم من الباقي وما بقي وهو الفادرهم ربح بينهما على الشرط فان كان المضارب لم ينقد الالفين اللتين اشترى بهما الجارية الاخيرة حتى ضاعا والمسئلة بحالها فانه يؤدي ذلك ايضاً من ثلثي الجارية الاخيرة ولا يبقى فيه ربح كذا في المبسوط \*

وفي نوادر بن سماعه عن ابي يوسف رح المضارب اذا اشترى بالف المضاربة متاعاً وقبضه ولم ينقد الالف حتى هلكت فابراه البائع منه لم يكن للمضارب ان يرجع على رب المال بشيء والمناع على المضاربة كذا في المحيط \* لو عمل بالمضاربة حتى صارت اربعة آلاف الفان منها دين والفان عين في يده فاشترى بهاتين الالفين جارية فلم يقبضها حتى هلكت الالفان فانه يرجع بثلثة ارباعها على رب المال واذا اخذ الجارية كان له ربعها من غير المضاربة فان هلكت الجارية في يده ثم خرج الدين بعد ذلك كان كله لرب المال لانه دون رأس المال فرأس ماله الفان وخمسائة ولا يرجع المضارب في هاتين الالفين بشيء كذا في المبسوط \* وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي \* الباب الخامس عشر في جحود المضارب مال المضاربة عن ابي يوسف رح اذا قال المضارب لرب المال لم تدفع الي شيئا ثم قال قد دفعت الي الفامضاربة فهو ضامن للمال قال ابو حنيفة رح وان اشترى بهامع الجحود فهو مشتر لنفسه وان اشترى بعد الاقرار بالقياس ان يكون مشترى لنفسه وفي الاستحسان يكون على المضاربة

ببرأ من الضمان كذا في المحيط \* وعن محمد ر ح في المضاربة اذا قال هذه الالف رأس المال  
 وهذه الخمسمائة ربح وسكت ثم قال علي دين فلان قبل قواه قال الحسن ان كان وصل قبل قوله  
 وان فصل لم ينبل وهذا قياس قول ابي حنيفة ر ح كذا في الحاوي \* لو دفع اليه الف درهم مضاربة  
 بالانصف فذكر المضاربة انه قدر ربح فيها ألفاً وجاء بالفين ثم انه جحد فقال لم اربح فيها الا خمسمائة  
 فهلك الالفان في يده وقامت البينة على اقراره بما قال من الربح فانه يضمن الخمسمائة التي  
 جحدها من الربح فيأخذها رب المال من رأس ماله ولا يضمن شيئاً غيرها ولو كان انكر ان يكون ربح  
 في المال شيئاً والمستلة بحالها ضمن الالف الربح كلها فيأخذها رب المال من رأس ماله ولا ضمان  
 عليه في رأس المال كذا في المبسوط في باب قسمة المضاربة بين رب المال والمضارب \* لو قال المضارب  
 لرب المال دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم ادفع ولكنه هلك فهو ضامن كذا في  
 الحاوي \* الباب السادس عشر في قسمة الربح الاصل ان قسمة الربح قبل قبض رب المال رأس ماله  
 موقوفة ان قبض رأس المال صححت القسمة وان لم يقبض بطلت كذا في محيط السرخسي \* قال محمد ر ح  
 اذا عمل المضارب بمال المضاربة فربح افاقا قسما الربح ومال المضاربة في يد المضارب على حاله  
 فاخذ رب المال من الربح خمسمائة والمضارب خمسمائة ثم ضاع ما عدا رأس المال في يد المضارب  
 قبل العدل او بعده فان قسمتهما باطلة والخمسمائة التي اخذها رب المال يحسب من رأس المال  
 ويؤدي المضارب الخمسمائة التي اخذها لنفسه من الربح الى رب المال ان كانت قائمة بعينها  
 وان هلك في يده رد مثلها على رب المال حتى ينتم لرب المال رأس ماله والالف التي هلك  
 في يد المضارب هي الربح كذا في المحيط \* ولو كان الربح الفين فاخذ كل واحد الفان الربح  
 ثم ضاع رأس المال فالالف التي قبض رب المال رأس ماله يضمن له المضارب نصف الالف التي  
 اخذها وان استوفى رأس ماله ثم اقتسما الربح ثم دفع رب المال الالف التي قبضها برأس ماله الى  
 المضارب وقال اعمل بالمضاربة التي كانت فان ربح او وضع لا تنتقض القسمة الاولى لان  
 هذه مضاربة مستأنفة والمضاربة الاولى انتهت نهايتها متى اقتسما وانما يريد بقوله على المضاربة  
 التي كانت اي على الشرط الذي كان في الاولى هكذا في محيط السرخسي \* لو اقتسما الربح  
 وفسخا المضاربة ثم عقداها ثانياً فهلك المال بعد ذلك لم يتراد الربح الاول وهذه هي الحيلة فيما اذا خالف  
 المضارب



المضارب ان يسترد منه الربح بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي في يده من رأس المال كذا في التبيين \* ومن دفع الى آخراف درهم مضاربة بالنصف فربح المضارب الف درهم ثم اقتسما فدفع المضارب الى رب المال رأس ماله الف درهم فاخذ المضارب حصته من الربح الف درهم وبقيت حصة رب المال فلم يأخذها حتى ضاعت في يد المضارب فالالف التي ضاعت في يده ضاعت منهما جميعا وما بقي في يد المضارب يبتقى بينهما فيرجع عليه رب المال بنصفها وذلك خمسمائة هذا اذا ضاعت الالف التي هي حصة رب المال قبل القبض اما اذا ضاعت الالف التي هي حصة المضارب بعد ما قبضها المضارب لنفسه فان القسمة لا تنتقض ويكون ما هلك حصة المضارب وما بقي حصة رب المال يأخذه رب المال كذا في المحيط \* فان كان المضارب قاسم رب المال واخذ حصته ولم يقبض رب المال حصته حتى ضاع ما قبضه المضارب لنفسه وما بقي فان الذي لم يقبضه رب المال يهلك من هاهما ويصير كان لم يكن لان المضارب بقي اميا في ذلك ويغرم المضارب لرب المال نصف الربح الذي كان قبضه لنفسه وكان مستوفيا له بالقبض فيهلك مضمونا عليه وقد تبين انه جميع الربح فيغرم نصفه لرب المال كذا في المبسوط \* دفع مضاربة بالنصف فاشترى به وباع ربح اولوا واشترى عرضا ولم يبعه حتى زاد رب المال له في الربح شيئا او حط ثم ربح بعد ذلك جاز وبقتسمان عليه حصل الربح قبله او بعده ولو اقتسما ثم زاد احدهما او حط فكذلك وعن محمد رح انه يجوز الحط من رب المال للمضارب دون الزيادة كذا في محيط السرخسي \* اذا اخذ رب المال من المضارب مثلا العشرين او الخمسين والمضارب يعمل ببقية المال فان كان المضارب كلما دفع الى رب المال شيئا قال هذا ربح يكون ذاك ربحا ولا يتقبل قوله بعد ذلك اني لم اربح وما اخذت مني كان من رأس المال واوان المضارب دفع الى رب المال شيئا ولم يقل هذا ربح روي عن ابي يوسف رح ان رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما ولا يكون ما اخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نقصانا من رأس المال كذا في فتاوى قاضيخان \* دفع الى رجل الف مضاربة فربح فيها العاقل له رب المال ادفع الي رأس المال وما بقي فهو لك لا يجوز ذلك اذا كان المال قائما بعينه لانها عينة مجهولة وان كان مستهلكا فهو براية له مما كان عليه وهي جائزة كذا في محيط السرخسي \*

الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين هذا الباب يشتمل على سبعة فصول الفصل الاول فيما اذا اختلفا في مشترى المضارب هل هو للمضاربة

من دهم الي آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى عبد بالف درهم وام يقل عند الشراء انه اشتراه للمضاربة فلما قبضه قال اشترينه وانا انوي ان يكون على المضاربة وكذبه رب المال فقال اشترينه لنفسك هل يصدق المضارب فيما قال فهذه المسئلة لا تخلو من اربعة اوجه اما ان يكون مال المضاربة والعبد قائمين وقت اقرار المضارب او كانا هالكين او كان العبد قائما ومال المضاربة هالكا او كان مال المضاربة قائما والعبد هالكا فكفى الوجه الاول القول قول المضارب مع يمينه فان هلك مال المضاربة في يده قبل التسليم الى البائع فانه يرجع على رب المال بشئنه ويسلمه الى البائع وفي الوجه الثاني لا يصدق المضارب من غير يمينه ويضمن المضارب للبائع الف درهم ولا يرجع على رب المال بشئ وكذلك الجواب في الوجه الثالث وفي الوجه الرابع ذكر ان المضارب يصدق على رب المال في حق التسليم ما في يده من رأس مال المضاربة الى البائع واذا هلك في يده اراد ان يرجع على رب المال بالف آخر فانه لا يكون مصدقا كذا في المحيط \* ولو كان المضارب اشترى العبد بالف المضاربة ثم نقد ثمنه من مال نفسه وقبضه لفسده وكذبه رب المال فالقول قول رب المال وبأخذ المضارب الف المضاربة قصاصا بما آذاه ولو كان اشترى العبد بالف درهم وام بسمه مضاربة رد غير هائم قل اشتريته لنفسي فالقول قوله كذا في المهرسوط في باب شري المضارب وبيعه \* وان اتفقا انه لم يحضر للمضاربة نية وقت الشراء فعلى قول ابي يوسف رح يحكم النقد ان نقد من مال المضاربة كان الشراء للمضاربة وان نقد من ماله كان الشراء له وعند محمد رح يكون الشراء واقعا للمضارب نقد من ماله او من مال المضارب كذا في الوكيل الخاص على ما عرف في كتاب البيوع كذا في المحيط \* اشترى عبد بالف ولم يسم ثم اشترى آخر بالف وام بسم فقال نوبتهما على المضاربة ولم ينقد المال بعد فان صدقه فيهما فالاول على المضاربة دون الثاني وكذلك ان كذبه فيهما او صدقه في الاول وكذبه في الثاني فاما اذا صدقه في الثاني دون الاول فالقول لرب المال والعبد الثاني للمضاربة ولو اشتراهما صفقة واحدة كل واحد بالف وقال نويت ان يكون كل واحد منهما بالف المضاربة فان صدقه فيهما كان نصف كل واحد على المضاربة والباقي للمضارب وكذلك ان كذبه فيهما وان صدقه في احدهما بعينه فقال اشتريت هذا للمضاربة كان للمضاربة هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال المضارب اشترينهما بالف من عندي والف من المضاربة فقال رب المال اشتريت هذا بعينه بالف المضاربة فالقول قول المضارب ونصف العبدان على المضاربة



ونصفهما للمضارب كذا في المبسوط \* الفصل الثاني فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص في المضاربة  
لو ادعى المضارب العموم في كل تجارة وادعى رب المال الخصوص فالقول للمضارب  
كذا في الكافي \* المضارب ورب المال اذا اختلفا قال المضارب دعته الي ما لا مضاربة  
بالنصف وام تسم شيئا وقال رب المال انما اذنت لك في البز او قال في الطعام ان كان قبل التصرف فالقول  
لرب المال ويجعل انكار رب المال العموم نهيا له عن التصرف ولا يكون للمضارب التصرف في العموم  
واما اذا كان هذا الاختلاف بعد التصرف فالقول قول المضارب مع يمينه استحسانا وعلى رب المال البينة  
وبه اخذ علما ونا الثلثة كذا في المحيط \* وان كان رب المال يدعى العموم فالقول قوله قياسا واستحسانا  
كذا في الذخيرة \* ولو اقاما البينة فيما اذا ادعى احدهما العموم والاخر الخصوص ان وقتت البينتان وقتا  
احدهما قبل الاخرى فانه يقتضى بينة الذي ثبت آخر الامرين وان لم توقت البينتان وقتا  
وقتا الوقتين على السواء او وقتت احدهما ولم توقت الاخرى ولم يعلم الاول من الآخر فانه  
يقتضى بينة الذي يدعى الخصوص هكذا ذكر في الاصل وفي القدوري اذا اقاما البينة والمضارب  
يدعى العموم فان نص شهادة انه اعطاه مضاربة في كل تجارة فالبينة بينته وان لم يشهد وابهذا الحرف  
فالبينة بينة رب المال كذا في المحيط \* وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر كذا في الحاوي \* واذا اتفقا  
على الخصوص واختلفا في النوع الذي وقع منه الخصوص بعد ما تصرف المضارب في المال واقاما  
جميعا البينة فالجواب فيه على التخصيص الذي ذكرنا فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص اذا اقاما  
جميعا البينة ان وقتت البينتان وقتا احدهما قبل الاخرى فانه يعمل بها ويكون اخرهما ناسخا للاولين  
وان لم يعلم الاول من الآخر بان وقتتا على السواء او لم توقتا او وقتت احدهما دون الاخرى  
كان بينة المضارب اولى بالقبول كذا في المحيط \* عن ابي يوسف رح اذا قال المضارب  
امرني ان اخرج الى جميع البلاد ان اقول لم تأمرني بشيء وقال رب المال امرتك ان تخرج  
الى البصرة وحدها فالقول قول المضارب ولو قال المضارب امرني ان اخرج الى البصرة  
والكوفة وقال رب المال الى البصرة وحدها فالقول قول رب المال كذا في الذخيرة \*  
لو قال المضارب امرني بالنقد والنسيئة وقال رب المال امرتك بالنقد فالقول للمضارب  
كذا في محيط السرخسي \* الفصل الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمضارب  
وفي مقدار رأس المال وفي اختلافهما في جهة قبض المال اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم

مضاربة وربح فيها ألف درهم ثم اختلفا فقال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح فالقول قول رب المال وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المضارب كذا في المحيط \* اذا اختلفا في الربح فقال رب المال شرطت لك الثلث وقال المضارب شرطت لي النصف ثم هلك المال في يدي المضارب فان المضارب يضمن السدس من الربح ويؤديه الى رب المال من ماله خاصة ولا ضمان عليه فيما سوى ذلك كذا في الحاوي \* اذا قال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك مائة من الربح او قال لم اشتر شيئا لك ونسدت المضاربة ولك اجر مثل عملك فالقول قول رب المال مع يمينه وكذلك اذا قال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة فالقول قول رب المال فان اقاما جميعا البينة في هاتين المستلتين فالبينة بينة المضارب كذا في الذخيرة \* ولو كان المضارب قال شرطت لي ثلث الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم ولك علي اجر مثل عملك فان القول قول المضارب وله ثلث الربح ولا يصدق رب المال على ما ادعى من العساد فان اقاما جميعا البينة على ما ادعى كانت البينة بينة رب المال كذا في المحيط \* لو وضع في المال فقال رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم او دفعته الي مضاربة ولم تشرطي شيئا علي اجر مثل عملي فالقول قول رب المال فان اقام رب المال البينة انه شرط له نصف الربح واقام المضارب البينة انه لم يشترط له شيئا فالبينة بينة رب المال وان كان اقام المضارب البينة انه شرط له ربح مائة درهم واقام رب المال البينة انه شرط له نصف الربح فالبينة بينة المضارب كذا في المبسوط \* مضارب معه الفان فقال لرب المال دفعت الي الف ورجحت الف او قال رب المال بل دفعت اليك الفين مضاربة فالقول للمضارب واد اختلف رب المال والمضارب في رأس المال والربح فقال رب المال رأس المال الفان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال ألف وشرطت لي النصف فالقول للمضارب في قدر رأس المال ولرب المال فيما شرط له من الربح وايهما اقام البينة على ما ادعى من الفضل قبلت بينته كذا في الكافي \* وان اقاما البينة فالبينة بينة رب المال في مقدار ما سلم اليه من رأس المال ويأخذ الالفين برأس ماله وان كان المال ثلاثة آلاف كانت البينة بينة المضارب فيما ادعى من الربح حتى ان الالف الفاضلة عن الالفين بينهما نصفان كذا في المبسوط \* فان جاء



فإن جاء المضارب بثلاثة آلاف فقال ألف رأس المال وألف ربح وألف ودیعة لآخر أو مضاربة لآخر أو بضاعة لآخر أو شركة لآخر أو عليّ ألف دين فالقول في الودیعة والشركة والبضاعة والدين قول المضارب في الاقوال كلها كذا في البدائع \* وإذا ادعى رب المال البضاعة وادعى المضارب مضاربة صحيحة أو فاسدة فالقول قول رب المال كذا في الذخيرة \* وإذا دفع الرجل إلى رجل مالا فربح فيه ربها فقال العامل اقترضني هذا المال وقال الدافع دفعت إليك بضاعة أو مضاربة بالثلث أو قال مضاربة ولم اسم لك شيئا أو قال سميت لك مائة درهم من الربح فالقول قول رب المال وكذا لو ادعى رب المال المضاربة أو البضاعة وادعى الذي في يديه المال أنه اقترضني وإن الربح كله لي فالقول قول رب المال والبينة بينة المضارب كذا في الذخيرة \* فإن كان اقر بالبضاعة فلا شيء للعامل وإن كان اقر له بربح الثلث أعطاه ذلك وإن اقر بمضاربة فاسدة أعطاه أجر مثله كذا في المبسوط \* وإن أقام جميعا البينة فالبينة بينة المضارب كذا في البدائع \* فإن هلك المال في يد المضارب بعد ما قال العامل أنه قرض وقال رب المال أنه بضاعة أو مضاربة صحيحة أو فاسدة يضمن الأصل والربح إلا إذا قال رب المال دفعت إليك مضاربة بالثلث فإنه لا يضمن إلا ما وراء الثلث كذا في محيط السرخسي \* وإذا قال المضارب دفعته إليّ مضاربة وقال رب المال دفعته إليك قرضا فالقول قول رب المال وإن هلك المال في يد المضارب بعد هذا ينظر إن هلك قبل العمل فلا ضمان على المضارب وإن هلك بعد العمل كان المضارب ضامنا للمال وإن أقام جميعا البينة على ما ادعى فالبينة بينة رب المال في الوجهين جميعا ضاع المال قبل العمل أو بعده ويكون المضارب ضامنا كذا في المحيط ولو قال المضارب دفعته إليّ مضاربة وقد ضاع المال قبل أن يعمل به وقال رب المال أخذته غصبا فلا ضمان على المضارب فإن كان عمل به ثم ضاع فهو ضامن للمال فإن أقام البينة فالبينة بينة المضارب في الوجهين ولو قال المضارب أخذت منك هذا المال مضاربة فضا ع قبل أن يعمل به أو بعد ما عملت وقال رب المال أخذته مني غصبا فالقول قول رب المال والمضارب ضامن في الوجهين كذا في المبسوط \* وفي المنتقى عن محمد ر ح إذا قال العامل أخذته منك غصبا فالربح لي بالضمان وقال رب المال إنما امرتك لتعمل به فالقول قول رب المال والبينة بينة أيضا فلو أقام رب المال بينة على اقرار العامل أنه أخذ بضاعة وأقام العامل بينة على اقرار رب المال أنه أخذ غصبا فالبينة بينة صاحب المال وهذا إذا لم يعلم أيّ الاقرارين أول فإن علم فالبينة بينة صاحب الاقرار الثاني كذا في المحيط \*

الفصل الرابع في اختلافهما في وصول رأس المال إلى رب المال قبل اقتسامهما الربح أو بعده قال محمد ر ح من دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فربح فيها ألفا فقال لرب المال قد دفعت إليك رأس المال ألف درهم وبقيت هذه الألف ربها وقال رب المال لم أقبض منك شيئا فاقول قول رب المال مع يمينه فيحلف بالله ما قبضت رأس المال من المضارب فإذا حلف أخذ الألف الباقية برأس ماله ولا ينتظر إلى استخلاص المضارب ثم يستحلف المضارب بالله ما استهلكته ولا ضيعته فإن حلف برئ من الضمان ولم يثبت قبض رب المال وإن نكل المضارب عن اليمين فتدافران رأس المال كان عنده وقد جحد فصار ضامنا لرأس المال وظهر أن مال المضاربة ألف حين يأخذ رب المال الألف العين برأس ماله فتكون الألف الدين على المضارب وربحها يرجع رب المال على المضارب بخمسائة درهم حصته من الربح كذا في المحيط \* ولو أن المضارب حين أراد رب المال استخلافه قال لم أدفعها إليك ولكنها ضاعت مني وحلف على ذلك فإنه يغرم نصفها لرب المال ولو أقام البينة فالبينة بينة المضارب ولو أقام المضارب البينة أن رب المال أقره قبض رأس ماله ألف درهم وأقام رب المال البينة على إقرار المضارب أن رب المال لم يقبض من رأس ماله شيئا فإن لم يعلم أي الإقرارين أول فالبينة بينة المضارب وإن علم أيهما أول فالبينة بينة الذي يدعي إقرار الآخر كذا في المبسوط \* وأن أقسم المضارب ورب المال وأقر بها أخذ كل واحد منهما حصته ثم اختلفا فقال المضارب قد كنت دفعت رأس المال إلى رب المال وهو ينكر فاقول قوله ولا يكون إقراره بقسمة الربح إقرارا بقبض رأس المال وقوله في الكتاب اقول قول رب المال يعني فيما يدعي المضارب على رب المال من خلوص الخمسمائة التي قبضها لنفسه فاما في حق براءة المضارب عن ضمان رأس المال فاقول قول المضارب وقالوا يحلف كل واحد منهما ثم إذا حلفا انتفى الضمان عن المضارب بحلفه وانتفى قبض رب المال رأس المال بحلفه أيضا فكان الغا من مال المضاربة قد هلكت فيصرف الهلاك إلى الربح فكان ما قبضه رب المال من الخمسمائة من رأس المال والخمسمائة التي قبضها المضارب من رأس المال أيضا فيرد على رب المال أن كانت قائمة وإن كانت هالكة غرمها لرب المال حتى يتم له رأس المال هكذا في المحيط \* ولو أقام البينة كانت البينة بينة المضارب كذا في فتاوى قاضيه خان \* الفصل الخامس في اختلاف المضاربين واحدهما مع رب المال إذا دفع الرجل إلى رجلين مالا مضاربة



بالنصف فجاء اثنتان آلف درهم فقال رب المال كان رأس مالي الفين والربح الف وصدقه احد  
 المضاربين وقال الآخر كان رأس المال الف والربح الف درهم فان رب المال يأخذ الف درهم من  
 رأس ماله من يد المضاربين ويبقى في يد كل واحد منهما الف درهم فيأخذ رب المال خمسمائة من  
 الذي صدقه بحساب رأس ماله ويقاسم الآخر خمسمائة مما في يده اثلاثان رب المال يزعم ان  
 هذه الخمسمائة من رأس ماله ايضا ومن في يده ينكر ويقول هو ربح وحق رب المال فيه ضعف  
 حتي لان حق رب المال في نصف الربح وحق كل واحد من المضاربين في ربع الربح فلذا لا بل  
 خمسمائة اثلاثا لرب المال يأخذها بحساب رأس ماله بزعمه فتجتمع في يده الف <sup>١</sup> <sup>٢</sup> <sup>٣</sup> <sup>٤</sup> <sup>٥</sup> <sup>٦</sup> <sup>٧</sup> <sup>٨</sup> <sup>٩</sup> <sup>١٠</sup> <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧٧</sup> <sup>٣٧٨</sup> <sup>٣٧٩</sup> <sup>٣٨٠</sup> <sup>٣٨١</sup> <sup>٣٨٢</sup> <sup>٣٨٣</sup> <sup>٣٨٤</sup> <sup>٣٨٥</sup> <sup>٣٨٦</sup> <sup>٣٨٧</sup> <sup>٣٨٨</sup> <sup>٣٨٩</sup> <sup>٣٩٠</sup> <sup>٣٩١</sup> <sup>٣٩٢</sup> <sup>٣٩٣</sup> <sup>٣٩٤</sup> <sup>٣٩٥</sup> <sup>٣٩٦</sup> <sup>٣٩٧</sup> <sup>٣٩٨</sup> <sup>٣٩٩</sup> <sup>٤٠٠</sup> <sup>٤٠١</sup> <sup>٤٠٢</sup> <sup>٤٠٣</sup> <sup>٤٠٤</sup> <sup>٤٠٥</sup> <sup>٤٠٦</sup> <sup>٤٠٧</sup> <sup>٤٠٨</sup> <sup>٤٠٩</sup> <sup>٤١٠</sup> <sup>٤١١</sup> <sup>٤١٢</sup> <sup>٤١٣</sup> <sup>٤١٤</sup> <sup>٤١٥</sup> <sup>٤١٦</sup> <sup>٤١٧</sup> <sup>٤١٨</sup> <sup>٤١٩</sup> <sup>٤٢٠</sup> <sup>٤٢١</sup> <sup>٤٢٢</sup> <sup>٤٢٣</sup> <sup>٤٢٤</sup> <sup>٤٢٥</sup> <sup>٤٢٦</sup> <sup>٤٢٧</sup> <sup>٤٢٨</sup> <sup>٤٢٩</sup> <sup>٤٣٠</sup> <sup>٤٣١</sup> <sup>٤٣٢</sup> <sup>٤٣٣</sup> <sup>٤٣٤</sup> <sup>٤٣٥</sup> <sup>٤٣٦</sup> <sup>٤٣٧</sup> <sup>٤٣٨</sup> <sup>٤٣٩</sup> <sup>٤٤٠</sup> <sup>٤٤١</sup> <sup>٤٤٢</sup> <sup>٤٤٣</sup> <sup>٤٤٤</sup> <sup>٤٤٥</sup> <sup>٤٤٦</sup> <sup>٤٤٧</sup> <sup>٤٤٨</sup> <sup>٤٤٩</sup> <sup>٤٥٠</sup> <sup>٤٥١</sup> <sup>٤٥٢</sup> <sup>٤٥٣</sup> <sup>٤٥٤</sup> <sup>٤٥٥</sup> <sup>٤٥٦</sup> <sup>٤٥٧</sup> <sup>٤٥٨</sup> <sup>٤٥٩</sup> <sup>٤٦٠</sup> <sup>٤٦١</sup> <sup>٤٦٢</sup> <sup>٤٦٣</sup> <sup>٤٦٤</sup> <sup>٤٦٥</sup> <sup>٤٦٦</sup> <sup>٤٦٧</sup> <sup>٤٦٨</sup> <sup>٤٦٩</sup> <sup>٤٧٠</sup> <sup>٤٧١</sup> <sup>٤٧٢</sup> <sup>٤٧٣</sup> <sup>٤٧٤</sup> <sup>٤٧٥</sup> <sup>٤٧٦</sup> <sup>٤٧٧</sup> <sup>٤٧٨</sup> <sup>٤٧٩</sup> <sup>٤٨٠</sup> <sup>٤٨١</sup> <sup>٤٨٢</sup> <sup>٤٨٣</sup> <sup>٤٨٤</sup> <sup>٤٨٥</sup> <sup>٤٨٦</sup> <sup>٤٨٧</sup> <sup>٤٨٨</sup> <sup>٤٨٩</sup> <sup>٤٩٠</sup> <sup>٤٩١</sup> <sup>٤٩٢</sup> <sup>٤٩٣</sup> <sup>٤٩٤</sup> <sup>٤٩٥</sup> <sup>٤٩٦</sup> <sup>٤٩٧</sup> <sup>٤٩٨</sup> <sup>٤٩٩</sup> <sup>٥٠٠</sup> <sup>٥٠١</sup> <sup>٥٠٢</sup> <sup>٥٠٣</sup> <sup>٥٠٤</sup> <sup>٥٠٥</sup> <sup>٥٠٦</sup> <sup>٥٠٧</sup> <sup>٥٠٨</sup> <sup>٥٠٩</sup> <sup>٥١٠</sup> <sup>٥١١</sup> <sup>٥١٢</sup> <sup>٥١٣</sup> <sup>٥١٤</sup> <sup>٥١٥</sup> <sup>٥١٦</sup> <sup>٥١٧</sup> <sup>٥١٨</sup> <sup>٥١٩</sup> <sup>٥٢٠</sup> <sup>٥٢١</sup> <sup>٥٢٢</sup> <sup>٥٢٣</sup> <sup>٥٢٤</sup> <sup>٥٢٥</sup> <sup>٥٢٦</sup> <sup>٥٢٧</sup> <sup>٥٢٨</sup> <sup>٥٢٩</sup> <sup>٥٣٠</sup> <sup>٥٣١</sup> <sup>٥٣٢</sup> <sup>٥٣٣</sup> <sup>٥٣٤</sup> <sup>٥٣٥</sup> <sup>٥٣٦</sup> <sup>٥٣٧</sup> <sup>٥٣٨</sup> <sup>٥٣٩</sup> <sup>٥٤٠</sup> <sup>٥٤١</sup> <sup>٥٤٢</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>٥٤٤</sup> <sup>٥٤٥</sup> <sup>٥٤٦</sup> <sup>٥٤٧</sup> <sup>٥٤٨</sup> <sup>٥٤٩</sup> <sup>٥٥٠</sup> <sup>٥٥١</sup> <sup>٥٥٢</sup> <sup>٥٥٣</sup> <sup>٥٥٤</sup> <sup>٥٥٥</sup> <sup>٥٥٦</sup> <sup>٥٥٧</sup> <sup>٥٥٨</sup> <sup>٥٥٩</sup> <sup>٥٦٠</sup> <sup>٥٦١</sup> <sup>٥٦٢</sup> <sup>٥٦٣</sup> <sup>٥٦٤</sup> <sup>٥٦٥</sup> <sup>٥٦٦</sup> <sup>٥٦٧</sup> <sup>٥٦٨</sup> <sup>٥٦٩</sup> <sup>٥٧٠</sup> <sup>٥٧١</sup> <sup>٥٧٢</sup> <sup>٥٧٣</sup> <sup>٥٧٤</sup> <sup>٥٧٥</sup> <sup>٥٧٦</sup> <sup>٥٧٧</sup> <sup>٥٧٨</sup> <sup>٥٧٩</sup> <sup>٥٨٠</sup> <sup>٥٨١</sup> <sup>٥٨٢</sup> <sup>٥٨٣</sup> <sup>٥٨٤</sup> <sup>٥٨٥</sup> <sup>٥٨٦</sup> <sup>٥٨٧</sup> <sup>٥٨٨</sup> <sup>٥٨٩</sup> <sup>٥٩٠</sup> <sup>٥٩١</sup> <sup>٥٩٢</sup> <sup>٥٩٣</sup> <sup>٥٩٤</sup> <sup>٥٩٥</sup> <sup>٥٩٦</sup> <sup>٥٩٧</sup> <sup>٥٩٨</sup> <sup>٥٩٩</sup> <sup>٦٠٠</sup> <sup>٦٠١</sup> <sup>٦٠٢</sup> <sup>٦٠٣</sup> <sup>٦٠٤</sup> <sup>٦٠٥</sup> <sup>٦٠٦</sup> <sup>٦٠٧</sup> <sup>٦٠٨</sup> <sup>٦٠٩</sup> <sup>٦١٠</sup> <sup>٦١١</sup> <sup>٦١٢</sup> <sup>٦١٣</sup> <sup>٦١٤</sup> <sup>٦١٥</sup> <sup>٦١٦</sup> <sup>٦١٧</sup> <sup>٦١٨</sup> <sup>٦١٩</sup> <sup>٦٢٠</sup> <sup>٦٢١</sup> <sup>٦٢٢</sup> <sup>٦٢٣</sup> <sup>٦٢٤</sup> <sup>٦٢٥</sup> <sup>٦٢٦</sup> <sup>٦٢٧</sup> <sup>٦٢٨</sup> <sup>٦٢٩</sup> <sup>٦٣٠</sup> <sup>٦٣١</sup> <sup>٦٣٢</sup> <sup>٦٣٣</sup> <sup>٦٣٤</sup> <sup>٦٣٥</sup> <sup>٦٣٦</sup> <sup>٦٣٧</sup> <sup>٦٣٨</sup> <sup>٦٣٩</sup> <sup>٦٤٠</sup> <sup>٦٤١</sup> <sup>٦٤٢</sup> <sup>٦٤٣</sup> <sup>٦٤٤</sup> <sup>٦٤٥</sup> <sup>٦٤٦</sup> <sup>٦٤٧</sup> <sup>٦٤٨</sup> <sup>٦٤٩</sup> <sup>٦٥٠</sup> <sup>٦٥١</sup> <sup>٦٥٢</sup> <sup>٦٥٣</sup> <sup>٦٥٤</sup> <sup>٦٥٥</sup> <sup>٦٥٦</sup> <sup>٦٥٧</sup> <sup>٦٥٨</sup> <sup>٦٥٩</sup> <sup>٦٦٠</sup> <sup>٦٦١</sup> <sup>٦٦٢</sup> <sup>٦٦٣</sup> <sup>٦٦٤</sup> <sup>٦٦٥</sup> <sup>٦٦٦</sup> <sup>٦٦٧</sup> <sup>٦٦٨</sup> <sup>٦٦٩</sup> <sup>٦٧٠</sup> <sup>٦٧١</sup> <sup>٦٧٢</sup> <sup>٦٧٣</sup> <sup>٦٧٤</sup> <sup>٦٧٥</sup> <sup>٦٧٦</sup> <sup>٦٧٧</sup> <sup>٦٧٨</sup> <sup>٦٧٩</sup> <sup>٦٨٠</sup> <sup>٦٨١</sup> <sup>٦٨٢</sup> <sup>٦٨٣</sup> <sup>٦٨٤</sup> <sup>٦٨٥</sup> <sup>٦٨٦</sup> <sup>٦٨٧</sup> <sup>٦٨٨</sup> <sup>٦٨٩</sup> <sup>٦٩٠</sup> <sup>٦٩١</sup> <sup>٦٩٢</sup> <sup>٦٩٣</sup> <sup>٦٩٤</sup> <sup>٦٩٥</sup> <sup>٦٩٦</sup> <sup>٦٩٧</sup> <sup>٦٩٨</sup> <sup>٦٩٩</sup> <sup>٧٠٠</sup> <sup>٧٠١</sup> <sup>٧٠٢</sup> <sup>٧٠٣</sup> <sup>٧٠٤</sup> <sup>٧٠٥</sup> <sup>٧٠٦</sup> <sup>٧٠٧</sup> <sup>٧٠٨</sup> <sup>٧٠٩</sup> <sup>٧١٠</sup> <sup>٧١١</sup> <sup>٧١٢</sup> <sup>٧١٣</sup> <sup>٧١٤</sup> <sup>٧١٥</sup> <sup>٧١٦</sup> <sup>٧١٧</sup> <sup>٧١٨</sup> <sup>٧١٩</sup> <sup>٧٢٠</sup> <sup>٧٢١</sup> <sup>٧٢٢</sup> <sup>٧٢٣</sup> <sup>٧٢٤</sup> <sup>٧٢٥</sup> <sup>٧٢٦</sup> <sup>٧٢٧</sup> <sup>٧٢٨</sup> <sup>٧٢٩</sup> <sup>٧٣٠</sup> <sup>٧٣١</sup> <sup>٧٣٢</sup> <sup>٧٣٣</sup> <sup>٧٣٤</sup> <sup>٧٣٥</sup> <sup>٧٣٦</sup> <sup>٧٣٧</sup> <sup>٧٣٨</sup> <sup>٧٣٩</sup> <sup>٧٤٠</sup> <sup>٧٤١</sup> <sup>٧٤٢</sup> <sup>٧٤٣</sup> <sup>٧٤٤</sup> <sup>٧٤٥</sup> <sup>٧٤٦</sup> <sup>٧٤٧</sup> <sup>٧٤٨</sup> <sup>٧٤٩</sup> <sup>٧٥٠</sup> <sup>٧٥١</sup> <sup>٧٥٢</sup> <sup>٧٥٣</sup> <sup>٧٥٤</sup> <sup>٧٥٥</sup> <sup>٧٥٦</sup> <sup>٧٥٧</sup> <sup>٧٥٨</sup> <sup>٧٥٩</sup> <sup>٧٦٠</sup> <sup>٧٦١</sup> <sup>٧٦٢</sup> <sup>٧٦٣</sup> <sup>٧٦٤</sup> <sup>٧٦٥</sup> <sup>٧٦٦</sup> <sup>٧٦٧</sup> <sup>٧٦٨</sup> <sup>٧٦٩</sup> <sup>٧٧٠</sup> <sup>٧٧١</sup> <sup>٧٧٢</sup> <sup>٧٧٣</sup> <sup>٧٧٤</sup> <sup>٧٧٥</sup> <sup>٧٧٦</sup> <sup>٧٧٧</sup> <sup>٧٧٨</sup> <sup>٧٧٩</sup> <sup>٧٨٠</sup> <sup>٧٨١</sup> <sup>٧٨٢</sup> <sup>٧٨٣</sup> <sup>٧٨٤</sup> <sup>٧٨٥</sup> <sup>٧٨٦</sup> <sup>٧٨٧</sup> <sup>٧٨٨</sup> <sup>٧٨٩</sup> <sup>٧٩٠</sup> <sup>٧٩١</sup> <sup>٧٩٢</sup> <sup>٧٩٣</sup> <sup>٧٩٤</sup> <sup>٧٩٥</sup> <sup>٧٩٦</sup> <sup>٧٩٧</sup> <sup>٧٩٨</sup> <sup>٧٩٩</sup> <sup>٨٠٠</sup> <sup>٨٠١</sup> <sup>٨٠٢</sup> <sup>٨٠٣</sup> <sup>٨٠٤</sup> <sup>٨٠٥</sup> <sup>٨٠٦</sup> <sup>٨٠٧</sup> <sup>٨٠٨</sup> <sup>٨٠٩</sup> <sup>٨١٠</sup> <sup>٨١١</sup> <sup>٨١٢</sup> <sup>٨١٣</sup> <sup>٨١٤</sup> <sup>٨١٥</sup> <sup>٨١٦</sup> <sup>٨١٧</sup> <sup>٨١٨</sup> <sup>٨١٩</sup> <sup>٨٢٠</sup> <sup>٨٢١</sup> <sup>٨٢٢</sup> <sup>٨٢٣</sup> <sup>٨٢٤</sup> <sup>٨٢٥</sup> <sup>٨٢٦</sup> <sup>٨٢٧</sup> <sup>٨٢٨</sup> <sup>٨٢٩</sup> <sup>٨٣٠</sup> <sup>٨٣١</sup> <sup>٨٣٢</sup> <sup>٨٣٣</sup> <sup>٨٣٤</sup> <sup>٨٣٥</sup> <sup>٨٣٦</sup> <sup>٨٣٧</sup> <sup>٨٣٨</sup> <sup>٨٣٩</sup> <sup>٨٤٠</sup> <sup>٨٤١</sup> <sup>٨٤٢</sup> <sup>٨٤٣</sup> <sup>٨٤٤</sup> <sup>٨٤٥</sup> <sup>٨٤٦</sup> <sup>٨٤٧</sup> <sup>٨٤٨</sup> <sup>٨٤٩</sup> <sup>٨٥٠</sup> <sup>٨٥١</sup> <sup>٨٥٢</sup> <sup>٨٥٣</sup> <sup>٨٥٤</sup> <sup>٨٥٥</sup> <sup>٨٥٦</sup> <sup>٨٥٧</sup> <sup>٨٥٨</sup> <sup>٨٥٩</sup> <sup>٨٦٠</sup> <sup>٨٦١</sup> <sup>٨٦٢</sup> <sup>٨٦٣</sup> <sup>٨٦٤</sup> <sup>٨٦٥</sup> <sup>٨٦٦</sup> <sup>٨٦٧</sup> <sup>٨٦٨</sup> <sup>٨٦٩</sup> <sup>٨٧٠</sup> <sup>٨٧١</sup> <sup>٨٧٢</sup> <sup>٨٧٣</sup> <sup>٨٧٤</sup> <sup>٨٧٥</sup> <sup>٨٧٦</sup> <sup>٨٧٧</sup> <sup>٨٧٨</sup> <sup>٨٧٩</sup> <sup>٨٨٠</sup> <sup>٨٨١</sup> <sup>٨٨٢</sup> <sup>٨٨٣</sup> <sup>٨٨٤</sup> <sup>٨٨٥</sup> <sup>٨٨٦</sup> <sup>٨٨٧</sup> <sup>٨٨٨</sup> <sup>٨٨٩</sup> <sup>٨٩٠</sup> <sup>٨٩١</sup> <sup>٨٩٢</sup> <sup>٨٩٣</sup> <sup>٨٩٤</sup> <sup>٨٩٥</sup> <sup>٨٩٦</sup> <sup>٨٩٧</sup> <sup>٨٩٨</sup> <sup>٨٩٩</sup> <sup>٩٠٠</sup> <sup>٩٠١</sup> <sup>٩٠٢</sup> <sup>٩٠٣</sup> <sup>٩٠٤</sup> <sup>٩٠٥</sup> <sup>٩٠٦</sup> <sup>٩٠٧</sup> <sup>٩٠٨</sup> <sup>٩٠٩</sup> <sup>٩١٠</sup> <sup>٩١١</sup> <sup>٩١٢</sup> <sup>٩١٣</sup> <sup>٩١٤</sup> <sup>٩١٥</sup> <sup>٩١٦</sup> <sup>٩١٧</sup> <sup>٩١٨</sup> <sup>٩١٩</sup> <sup>٩٢٠</sup> <sup>٩٢١</sup> <sup>٩٢٢</sup> <sup>٩٢٣</sup> <sup>٩٢٤</sup> <sup>٩٢٥</sup> <sup>٩٢٦</sup> <sup>٩٢٧</sup> <sup>٩٢٨</sup> <sup>٩٢٩</sup> <sup>٩٣٠</sup> <sup>٩٣١</sup> <sup>٩٣٢</sup> <sup>٩٣٣</sup> <sup>٩٣٤</sup> <sup>٩٣٥</sup> <sup>٩٣٦</sup> <sup>٩٣٧</sup> <sup>٩٣٨</sup> <sup>٩٣٩</sup> <sup>٩٤٠</sup> <sup>٩٤١</sup> <sup>٩٤٢</sup> <sup>٩٤٣</sup> <sup>٩٤٤</sup> <sup>٩٤٥</sup> <sup>٩٤٦</sup> <sup>٩٤٧</sup> <sup>٩٤٨</sup> <sup>٩٤٩</sup> <sup>٩٥٠</sup> <sup>٩٥١</sup> <sup>٩٥٢</sup> <sup>٩٥٣</sup> <sup>٩٥٤</sup> <sup>٩٥٥</sup> <sup>٩٥٦</sup> <sup>٩٥٧</sup> <sup>٩٥٨</sup> <sup>٩٥٩</sup> <sup>٩٦٠</sup> <sup>٩٦١</sup> <sup>٩٦٢</sup> <sup>٩٦٣</sup> <sup>٩٦٤</sup> <sup>٩٦٥</sup> <sup>٩٦٦</sup> <sup>٩٦٧</sup> <sup>٩٦٨</sup> <sup>٩٦٩</sup> <sup>٩٧٠</sup> <sup>٩٧١</sup> <sup>٩٧٢</sup> <sup>٩٧٣</sup> <sup>٩٧٤</sup> <sup>٩٧٥</sup> <sup>٩٧٦</sup> <sup>٩٧٧</sup> <sup>٩٧٨</sup> <sup>٩٧٩</sup> <sup>٩٨٠</sup> <sup>٩٨١</sup> <sup>٩٨٢</sup> <sup>٩٨٣</sup> <sup>٩٨٤</sup> <sup>٩٨٥</sup> <sup>٩٨٦</sup> <sup>٩٨٧</sup> <sup>٩٨٨</sup> <sup>٩٨٩</sup> <sup>٩٩٠</sup> <sup>٩٩١</sup> <sup>٩٩٢</sup> <sup>٩٩٣</sup> <sup>٩٩٤</sup> <sup>٩٩٥</sup> <sup>٩٩٦</sup> <sup>٩٩٧</sup> <sup>٩٩٨</sup> <sup>٩٩٩</sup> <sup>١٠٠٠</sup> <sup>١٠٠١</sup> <sup>١٠٠٢</sup> <sup>١٠٠٣</sup> <sup>١٠٠٤</sup> <sup>١٠٠٥</sup> <sup>١٠٠٦</sup> <sup>١٠٠٧</sup> <sup>١٠٠٨</sup> <sup>١٠٠٩</sup> <sup>١٠١٠</sup> <sup>١٠١١</sup> <sup>١٠١٢</sup> <sup>١٠١٣</sup> <sup>١٠١٤</sup> <sup>١٠١٥</sup> <sup>١٠١٦</sup> <sup>١٠١٧</sup> <sup>١٠١٨</sup> <sup>١٠١٩</sup> <sup>١٠٢٠</sup> <sup>١٠٢</sup>

كتاب المضاربة ( ٤٤٨ ) ( الباب السابع عشر ) الفصل السادس

لفلان خاطبناها بالمال بامره فهو شريكنا في هذا المال بخمسمائة درهم وصدقه فلان بذلك وقال له المضارب الآ خر تلك الالف كلها ربح فان رب المال يأخذ رأس ماله الفا ويأخذ المقر له بالشركة مائتين وخمسين ممافي يد المقر ويقسم رب المال والمضاربان الخمسمائة الباقية ارباعا فيكون للمضارب المقر بالشركة منها مائة وخمسة وعشرون درهما فيجمعها الى ما أخذ المقر له بالشركة فيقسم ذلك كله بينهما على خمسة اسهم سهم للمضارب واربعة للمقر له بالشركة ولو كان بالله ، كله في يد المقر بالشركة يوم اقربها أخذ المقر له بالشركة جميع الخمسمائة من المال ويأخذ من اليمين رأس ماله الفا والخمسمائة الباقية بين المضاربين وبين رب المال ارباعا ولو كان المال المضاربة الف . للشركة أخذ رب المال رأس ماله الف درهم واقتسم هو والمضاربان الالف الباقية ربحا فيرجع رب المقر بالشركة اقتسم هو والمقر له اخماسا للمقر خمسة وللمقر له اربعة اخماسه كذا المضارب حين اراد رب المضاربان بلقي درهم وقال احدهما كان رأس المال الف فشاركنا فلان فانه يفرم نصفها لرب المال ولما ورجحا خمسمائة اخرى واكر الآ خر ورب المال والمال في ايديهما اقراه قبض رأس ماله الف درهم يدفع الى المقر له مائتان وخمسون يأخذ المقر له ايضا ممابقي من رأس ماله شيئا فان لم يعلم اي ارفع ممافي يد الآ خر مثل ذلك وهو ثلثمائة وثلثة وثلثون وثلث بينه الذي يدعي اقرار الآ خر كذا في المبسوم الباقي في يد المضاربين وهو ثلثمائة وثلثة وثلثون وثلث منهما حصته ثم اختلفا فقال المضارب قد كنته ثم يجمع ما اصاب المقر له وهو ثلثة وثمانون وثلث فوله ولا يكون اقراره بقسمة الربح اقرارا بقبض المقر ونماية اتساع للمقر له كذا في محيط السرخسي \* يعني فيما يدعي المضارب على رب المال من المضارب متى اشترى بالمضاربة ما لا يمكن في حق براءة المضارب عن ضمان رأس المال فالقول قوزلا ف والواق فالقول قول من يدعي ثم اذا حلفا انتفى الضمان عن المضارب بحلفه وانتفى قبض رب فقال المضارب لرب المال هو ابنك الفا من مال المضاربة قد هلكت فيصرف الهلاك الى الربح فكان مال اولم يكن وكل وجه لا يخلو من رأس المال والخمسمائة التي قبضها المضارب من رأس المال او ابنك اما ان كان في العبد ان كانت قائمة وان كانت هالكة فربها لرب المال حتى يتم له رأس المال وهو عبد المضارب ولو اقاما البينة كانت البينة بينة المضارب كذا في فتاوى قاضيخان \* ب لابل هو ابنك في اختلاف المضاربين واحدهما مع رب المال اذا دفع الرجل الى رجلين م . فانه



فانه عبد المضارب ويضمن رأس المال لرَب المال وان لم يكن فيه فضل بان كانت قيمته الفاقل  
المضارب هو ابنك فان صدقه رب المال يثبت نسبه منه ويكون الغلام للمضارب ويضمن رأس المال  
وان كذبه فهو على المضاربة فان صارت قيمته الفين عتق وسعى في ثلثة ارباع قيمته لرَب المال وفي ربع  
قيمه للمضارب كذا في محيط السرخسي \* ولو قال رب المال كذبت ولكنه ابنك فهو على المضاربة  
فان لم يبعه حتى زادت قيمته فصار يساوي الف درهم عتق ويسعى في قيمته بينهما ارباعا كذا في  
في المبسوط \* اذ اقال رب المال للمضارب هو ابنك فلا يخلو اما ان كان في العبد فضل اولا فان لا بل  
فيه فضل وصدقه المضارب يعتق ويضمن رأس المال وان كذبه المضارب يعتق العبد والى الوعاء اذنا  
لرَب المال وان قال المضارب لرَب المال لا بل هو ابنك فالعبد للمضارب ويضمن رأس المال بالقرض  
لم يكن في العبد فضل ان صدقه المضارب فهو ابنه مملوك للمضاربة وان زادت ب شركة المضارب \*  
من المضارب وعتق عليه وسعى لرَب المال في ثلثة ارباعه ولا ضمان على اربعة فشهادتهم اولى  
المضارب فالعبد للمضاربة كذا في محيط السرخسي \* وان زادت قيمت المضارب لي نصف الربح  
عتق ويسعى في قيمته بينهما ارباعا كذا في المبسوط \* وكذلك لو قال له شرط له نصف الربح فالشهادة  
في محيط السرخسي \* ولو كان اشترى عبدا يساوي الفين فقاا وهو السدس وفي قول ابي يوسف  
كذبت ثبت نسبه من المضارب ثم هذه دعوى تحرير فتكبر لو كان ادعى المضارب نصف الربح  
بالخيار ان كان المضارب موسرا بين الاعتاق والاستب مال شرط ثلثي الربح فالشهادة باطله عندهم  
صدقه في ذلك عتق على المضارب ويضمن المضارب لرَب المال انما دفعت اليك من المال بضاعة  
بعد ذلك فهو ابن المضارب يعتق عليه ويضمن بن شهدا احدهما انه شرط للمضارب مائتي درهم وشهد  
المضارب هو ابني وكذبه رب المال لم يشرب يدعى المائة لا تقبل هذه الشهادة ولا يكون له ربح ولا  
عتق ربه وثبت نسبه من المضارب، مسألة على الاختلاف لا تقبل عنده وعندهما تقبل على المائة  
فيه ولو كان صدقه رب المال وفي محيط \* ولو ادعى المضارب انه شرط مائة وخمسين وشهد له شاهديها  
عتق ربه ويسعى في ثلثة ارباعهم جميعا كذا في المبسوط \* ومن دفع الى رجلين الف درهم مضاربة  
المضارب ثم ادعى انه ابنه عدى احدهما ان رب المال شرط لهما نصف الربح وادعى المضارب الآخر  
بين ان يضمن المظالم الربح وادعى رب المال انه شرط لهما مائة من الربح حتى كان القول قول  
المضارب لم يثبت ان اقاما شاهدين شهد احدهما بنصف الربح والاخر بثلث الربح فان قياس قول





الالف التي اقررت هي للمضاربة وقال رب المال الف لي خاصة ليست من المضاربة  
فالقول لرب المال وان كان المضارب وصل اقراره بذلك صدق كذا في المحيط \* اذا دفع الى  
رجل الف درهم مضاربة بالنصف واشهد عليه في العلانية انها قرض يتوثق بذلك حتى يجتهد  
المضارب في حفظ المال مخافة ان يأخذ رب المال بالقرض فعمل المضارب بالمال وربح او وضع  
فان تصادقا ان القرض كان تلجبة في الظاهر وان الثابت في الباطن هي المضاربة كان كتمانها دقا  
وان اختلفا في ذلك فقال رب المال كان القرض حقيقة ولم يكن تلجبة وقال المضارب لا بل  
كان القرض تلجبة والثابت في الحقيقة المضاربة واقام المضارب بينة على ما قال فهذا هو التعدادنا  
ان القرض كان تلجبة سواء كذا في الذخيرة \* وان شهد شاهدان بالمضاربة وشاهدان بالقرض  
ولم يفسر واشتباها بذلك فالبينه بينة الذي يدعى القرض كذا في المبسوط في آخر باب شركة المضارب \*  
وان شهد شهود المضاربة ان القرض كان تلجبة وان التايب حقيقة المضاربة فشهادتهم اولى  
كذا في الذخيرة \* واذا اقر رب المال للمضارب بسدس الربح وقال المضارب لي نصف الربح  
واقام شاهدين فشهد احدهما انه شرط له ثلث الربح وشهد الآخر انه شرط له نصف الربح فالشهادة  
باطلة في قول ابي حنيفة رح كان للمضارب ما اقر به رب المال وهو السدس وفي قول ابي يوسف  
ومحمد رح الشهادة جائزة على ثلث الربح للمضارب ولو كان ادعى المضارب نصف الربح  
فشهد له شاهد على نصف الربح وشهد له آخر ان رب المال شرط ثلثي الربح فالشهادة باطلة عندهم  
جميعا كذا في المبسوط في باب الشهادة \* ولو قال رب المال انما دفعت اليك من المال بضاعة  
حتى كان القول قوله اقام المضارب شاهدين شهد احدهما انه شرط للمضارب مائتي درهم وشهد  
الآخر انه شرط له مائة ان كان المضارب يدعى المائة لا تقبل هذه الشهادة ولا يكون له ربح ولا  
اجر المثل وان ادعى المائتين فالمسئلة على الاختلاف لا تقبل عنده وعندهما تقبل على المائة  
ويقضى له باجر المثل كذا في المحيط \* ولو ادعى المضارب انه شرط مائة وخمسين وشهد له شاهد بها  
وشاهد بمائة فله اجر مائة عندهم جميعا كذا في المبسوط \* ومن دفع الى رجلين الف درهم مضاربة  
فعملابها وربحاً فادعى احدهما ان رب المال شرط لهما نصف الربح وادعى المضارب الآخر  
انه شرط لهما ثلث الربح وادعى رب المال انه شرط لهما مائة من الربح حتى كان القول قول  
رب المال فان اقاما شاهدين شهد احدهما بنصف الربح والآخر بثلث الربح فان قياس قول

ابي حنيفة رح لا تقبل هذه الشهادة ويكون لهما اجر مثل عملهما باقرار رب المال كما لو لم يقبما البينة اصلا واما في قولهما الذي ادعى النصف يكون له سدس الربح وليس له اجر مثل عمله والذي يدعى الثلث له اجر مثل عمله باقرار رب المال كذا في المحيط \* الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه عن التقاضي تبطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك او لم يعلم حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السفر كذا في فتاوى قاضيخان \* وتبطل بجنون احدهما اذا كان مطبقا ولو ارتد رب المال فباع المضارب واشترى بالمال بعد الردة فذلك كله موقوف في قول ابي حنيفة رح ان رجع الى الاسلام بعد ذلك نفذ ذلك والتحقت ردته بالعدم في جميع احكام المضاربة وكذلك ان لحق بدار الحرب ثم عاد مسلما قبل ان يحكم بلحاقه بدار الحرب على الرواية التي شرط حكم الحاكم للحكم بموته وصبر ورثته ميراثا فان مات او قتل على الردة او لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقه بطلت المضاربة من يوم ارتد على اصل ابي حنيفة رح كذا في البدائع \* واذا دفع الى الرجل مال المضاربة بالنصف فارتد المضارب او دفعه اليه بعدما ارتد ثم اشترى وباع فربح ووضع ثم قتل على ردته او مات او لحق بدار الحرب جاز جميع ما فعل من ذلك والربح بينهما على ما شرطوا والعهد في جميع ما باع واشترى على رب المال في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح حاله في التصرف بعد الردة كحاله قبل الردة فالعهد عليه ويرجع بذلك على رب المال كذا في المبسوط \* ولو مات المضارب او قتل او لحق بدار الحرب بطلت المضاربة فان لحق وباع واشترى هناك ثم رجع مسلما فله جميع ما اشترى وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شيء من ذلك واما ارتداد المرأة وعدم ارتدادها سواء في قولهم جميعا كان المال لهما وكانت هي العاملة والمضاربة صحيحة على حالها حتى تموت او تلحق كذا في الحاوي \* فان عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى وباع فنصرته جائز وينعزل بعلمه بعزله وان علم بعزله والمال عروض فله ان يبيعها ولا يمنعه العزل عن ذلك ثم لا يجوز ان يشتري بثمرها شيئا آخر ولو كان مال المضاربة من جنس رأس المال لم يجز له ان يتصرف فيه وان لم يكن من جنس رأس المال بان كان دراهم ورأس المال دنانير او بالعكس له ان يبيعها بجنس رأس المال استحسانا وعلى هذا موت رب المال ولحقه بعد الردة في بيع العروض ونحوها



ونحوها كذا في الكافي \* فان كان مال المضاربة فلو ساقته في ربح المال فالجواب فيه كالجواب فيما لو كان مال المضاربة دنانير ورأس المال دراهم يعمل نهية عن الشراء من كل وجه حتى لو اشترى بالفلوس مرضا لم يجز على رب المال ولا يعمل نهية مما هو بيع من وجه شراء من وجه حتى لو باع الفلوس بالدرهم يجوز كذا في المحيط \* لو تصرف المضارب وصار مال المضاربة ديناً على الناس وامتنع المضارب عن التقاضي فان لم يكن في المال ربح كان له ان يمتنع عن التقاضي ويقال له احل رب المال على الغرماء اي وكله وان كان في المال ربح ليس له ان يمتنع عن التقاضي بل يؤمر بالتقاضي ليصير المال ناصاً كذا في فتاوى قاضيهان \* وعلى هذا كل وكيل بالبيع اذا امتنع عن التقاضي لا يجبر على التقاضي ولكن يجبر على ان يحيل رب المال بالثمن على المشتري وكذا المستبضع كذا في الكافي \* فاما الذي يبيع بالاجر كالبيع والسمسار فلا بد من ان يجبر على الاستيفاء ويجعل بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة كذا في محيط السرخسي \* واذا صار مال المضاربة ديناً على الناس فنهاه رب المال عن التقاضي وقال انا تقاضي مخافة ان يأكل المضارب فان كان في المال ربح فالتقاضي يكون للمضارب وان لم يكن فيه ربح فلرب المال ان يمنعه عن التقاضي ويجبر المضارب على ان يحيل رب المال على الغرماء كذا في فتاوى قاضيهان \* ثم ان كان في مال المضاربة ربح واجبر المضارب على التقاضي هل تكون نفقته حال التقاضي في مال المضاربة ان كان الدين في مصر المضارب فلا وان كان في مصر آخر فان نفقة سفره ونفقة ذلك المسير مادام في حال التقاضي في مال المضاربة وان طال سفر المضارب ومقامه حتى انت النفقة على جميع الدين فان فضل على الدين حسب له النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط \* الباب التاسع عشر في موت المضارب واقراره في المرض اذا مات المضارب وعليه دين ومال المضاربة في يده معروف وهو دراهم وكان رأس المال دراهم بدئ برب المال قبل الغرماء باخذ رأس المال كذا في المبسوط \* وهل يأخذ الربح ان كان الربح ظاهراً وقد عرف وصوله الى المضارب كان لرب المال ان يأخذ نصيبه من الربح قبل الغرماء ثم ما بقي من حصة المضارب من الربح يكون بين غرمائه كذا في المحيط \* فان قال ورثة المضارب والغرماء الدين الذي على المضارب من المضاربة وكذبهم رب المال فالقول قول رب المال مع يمينه على علمه وان كانت المضاربة حين مات المضارب مرضاً او دنانير فاراد رب المال ان يبيعها مراً بجهة لم يكن له ذلك والذي يلي بيعها وصي المضارب فان لم يكن له

وصي جعل القاضي له وصيا يبيعها فيوفى رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطي حصة المضارب من الربح فرمائه وقال في المضاربة الصغيرة يبيعها وصي الميت ورب المال وما ذكرنا أصح كذا في المبسوط \* فإن أراد رب المال أن يأخذ من الدنانير بقدر رأس المال وحصته من الربح فأعطاه الوصي ذلك فهو حائز كذا في المحيط \* وإن كانت المضاربة لا يعرف بعينها قرب المال أسوة للفرمائه في جميع تركته كذا في محيط السرخسي \* ومن دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالصف فآقر المضارب عند موته أنه باع بالمال واشترى مبيع القائم مات المضارب والمضاربة غير معروفة وللمضارب مال فيه وفاء بالمضاربة وبالربح فإن رب المال يأخذ من مال المضاربة رأس ماله النفا ولا شيء له من الربح ولو آقر المضارب أنه قبض الربح حتى تثبت يده على الربح بصير ضامنا حصته من الربح وإوان المضارب قال في مرضه قد ربحت في المضاربة النفا ووصلت التي فضاء المال كله وكذبه رب المال وقال لا بل عندك وقد صرت ضامنا بالبحرود قال قول المضارب مع يمينه وإن مات قبل الاستحلاف فإنه يستحلف الورثة على العلم فإن حلفوا برؤاوان نكل واحد منهم عن اليمين لزمه رأس المال وحصته رب المال من الربح من نصيبه خاصة وكذلك إذا قال المضارب في مرضه قد دفعت رأس المال إلى رب المال وحصته من الربح وكذبه رب المال فإن القول قول المضارب مع يمينه ولا ضمان عليه وإن مات المضارب قبل أن يستحلف فلرب المال أن يستحلف الورثة على ما بيناه في الفصل الأول إلا أن هذا يخالف الفصل الأول في شيء وهو أن ما في بد المضارب من حصته من الربح في زعمه فإن رب المال يأخذ منه رأس ماله فإن بقي شيء اقتسماه بينهما على ما شرطا فإن كان على المضارب دين محيط بماله وحصته المضارب عن الربح غير معروفة وقد علم أن المضارب قد ربح ألف درهم ووصلت إليه فإن رب المال يحاخص الغرماء بما في بد المضارب من الربح ولا يحاخصهم بمقدار رأس ماله وحصته من الربح كذا في المحيط \* لو آقر المضارب عند موته وعليه دين يحيط بماله أنه ربح في المال ألف درهم وإن المضاربة والربح دين على فلان ثم مات فلان آقر الغرماء بذلك فلا حق لرب المال فيما ترك المضارب ولكن يتبع رب المال المديون برأس ماله فبأخذها وبأخذ نصف ما بقي منه أيضا حصته من الربح واقتسم نصفه فرمائه المضارب مع ماله وإن قال فرمائه المضارب أن المضارب لم يربح في المال شيئا وليس الدين الذي على فلان من المضاربة كان ذلك الدين مع سائر تركته



بين الغرماء ورب المال بالحصص يضرب رب المال برأس ماله ولا يضرب بشيء من الربح كذا في المبسوط \* وهذا إذا كانت المضاربة معروفة في الصحة إلا أنه لا يعرف مال المضاربة إلا بقوله وأما إذا كانت غير معروفة ولم تعرف إلا باقراره فإنه لا يضرب برأس المال مع غرماء الصحة كذا في المحيط \* وأن قال هذه الألف مضاربة لفلان عندي ولفلان عندي وديعة كذا ولفلان كذا من الدين بدئ بالمضاربة وإن لم يقربها بعينها كان جميع مال المضارب بين صاحب الدين وصاحب الوديعة وصاحب المضاربة بالحصص كذا في المبسوط \* لو قال لفلان ألف مضاربة وهي في هذا الصندوق ولفلان ألف علي فلم يوجد في الصندوق شيء فالتركة بين رب المال والغريم بالحصص وإن وجد في الصندوق ألف كان هو أولى وإن وجد في الصندوق ألف فلرب المال ألف خاصة والثانية بين الغرماء مختلطة كانت الألفان أو غير مختلطة فإن علم أن المضارب هو الذي خلط المال بغير ما رب المال كان بينهم بالحصص في قول أبي حنيفة ر ح وعندهما نصفه لرب المال ونصفه للغرماء كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لفلان عندي ألف درهم مضاربة وهي التي على فلان ولفلان علي ألف درهم ولا مال له غيره فذلك الدين لرب المال ولو أقر المضارب في مرضه بمضاربة بعينها ثم أقر بها بعينها وديعة لآخر ثم أقر بدين ثم مات بدئ بالمضاربة ويتحاص صاحب الوديعة والدين فيما بقي من تركته كذا في المبسوط \* دفع إلى رجلين ألفا مضاربة فمات أحدهما فقال الآخر هلك المال صدق في نصيبه وكان نصيب الآخر ديناً في ذمته وتركته فإن علم أن الميت أودع نصيبه صاحبه يصدق في الكل ولو قال دفعت ذلك إلى صاحبي كان مصداق مع بمينه وكان ديناً في مال صاحبه كذا في محيط السرخسي \*

الباب العشرون في جناية عبد المضاربة والجناية عليه من دفع الفاضلة بالنصف واشترى بها عبدًا يساري الفافجني عنده خطأ فإنه ليس للمضارب أن يدفع ولا أن يفدي من مال المضاربة وإن كان مع العبد مال آخر للمضاربة فإن فداه المضارب من ماله كان متطوعاً لا يرجع به في مال المضاربة وبقي العبد على المضاربة كما لو فداه اجنبي وهذا بخلاف ما لو كان للمضارب شركة في العبد فاختر العذاء فإنه يبطل هذه المضاربة ولو كانا حاضرين يقال لرب المال ادفعه أو افده فإذا اختار أحدهما انتقضت المضاربة فإن أراد رب المال دفعه فقال المضارب أنا فديته حتى يبقى يخلي المضاربة فأيعه حتى أربح فيه ليس لرب المال الدفع وأما إذا كان المضارب غائباً لم يكن

لرب المال ان يدفع وانما له ان يفدي هكذا في المحيط \* لو كان مال المضاربة الفا واشترى عبدا  
 قيمته الفين فجنى جناية خطأ لا يخاطب المضارب بالدفع والفداء اذا كان رب المال غائبا وليس  
 لاصحاب الجناية على المضارب ولا على الغلام سبيل الا ان لهم ان يستوثقوا من الغلام بكفيل  
 الى ان يقدم الموالي وكذا لا يخاطب المولى بالدفع اذا كان المضارب غائبا وليس لاحدهما  
 ان يفدي حتى يحضرا جميعا فان فدى كان متطوعا في الفداء فاذا حضر اذ فدى او فدى فان دفعه فليس  
 لهما شيء وان فدى كان الفداء عليهما ارباعا وخرج العبد من المضاربة وهذا قول ابي حنيفة  
 ومحمد رحم فان اختارا احدهما الدفع والاخر الفداء فلهما ذلك هكذا في البدائع \* قال محمد رحم  
 في الاصل اذا دفع الفامضاربة فاشترى المضارب بها عبدا يساوي الفا واقل من ذلك او اكثر  
 فادعي اولياء القتل على العبد انه قتل اباهم عمدا وجمد العبد ذلك فاقام اولياء القتل عليه بينة  
 لذلك فان كان رب المال والمضارب حاضرين فان البينة على العبد مسموعة فاما اذا كانا غائبين  
 او احدهما ففي رواية ابي حفص لا تسمع بيئتهم على العبد ولم يحك فيه خلافا وفي رواية  
 ابي سليمان عند ابي حنيفة ومحمد رحم لا تتبل البينة على العبد متى كانا غائبين او احدهما وعند  
 ابي يوسف رحم تقبل كذا في المحيط \* ولا خلاف ان العبد لو اقر بالقتل عمدا فانه يقضى عليه  
 بالقود حضرا او لم يحضرا ولو اقر العبد بذلك وهما حاضرا ان يكذبانه فيه وللمقتول وليان فعفا  
 احدهما فان حق الوالي الاخر باطل وكذلك لو كان المضارب صدقه والعبد كله مشغول برأس  
 المال فان المضارب فيه كالاجنبي فان كان في العبد فضل وقد صدق المضارب نظرا في حصته من  
 الفضل فتقيل له اذ دفع نصف حصتك الى الوالي الذي لم يعف او افده فاذا اختارا احدهما بطلت  
 المضاربة فياخذ رب المال من العبد قدر رأس ماله وحصته من الربح وياخذ المضارب نصف  
 حصته الذي بقي هكذا في المبسوط \* فاما اذا كذبه المضارب وصدقه رب المال فهذا على وجهين  
 اما ان يكون قيمة العبد مثل رأس المال او اقل بان كان الفا واقل او كانت اكثر بان كانت  
 الفين ففي الوجه الاول يصح تصديق رب المال ويقال له اذ دفع نصف العبد بالجناية او افده بنصف  
 الدية فان اختارا الدفع بطلت المضاربة في النصف وبقي في النصف وكذلك اذا اختار الفداء  
 وفدى نصف العبد بنصف الدية واذا بقي النصف الباقي على المضاربة اذا تصرف المضارب فيه  
 وبيع



وربح واراد ان يقسماكم بأحذرب المال رأس ماله من الباقي ان كانت قيمة العبد الف درهم يأخذ  
 رب المال نصف رأس المال من الباقي وان كان قيمة العبد أقل من الف بان كانت سنمائه صار  
 بدفع النصف مستوفياثلثاثة من رأس المال وبقي حصته في سبعمائة من رأس المال فيستوفي  
 من الباقي سبعمائة تمام رأس ماله ثم ما بقي يكون ربحا فيقسمانه على ما شرطوا في الوجه الثاني  
 يصدق رب المال على حصته فيقال له ادفع نصف حصتك وهو ثلثة اثمان العبد وافده بنصف الدية  
 وايهما اختار بطلت المضاربة هكذا في المحيط \* لو اشترى بمال المضاربة عبدا فقتله رجل عمدا  
 فان كان فيه فضل لا قصاص فيه ويؤخذ قيمته في ثلث سنين ويكون على المضاربة وان لم يكن فيه  
 فضل ينظر ان كان في بد المضارب مال آخر من المضاربة سوى العبد فلا قصاص فيه فان لم يكن  
 في بد المضارب مال آخر يجب القصاص للمولى كذا في محيط السرخسي \* فان صاحبه على الف درهم  
 كانت لرب المال من رأس ماله وان صاحبه على الف درهم استوفى رب المال من ذاك رأس ماله  
 وما بقي بمنزلة الربح بينهما على ما شرط كذا في المبسوط \* لو كان في بد المضارب عبدا قيمته كل واحد  
 منهما الف قتل احدهما عمدا لم يكن فيه قصاص وتجب القيمة كذا في الحاوي \* الباب الحادي  
 والعشرون في الشفعة في المضاربة اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى المضارب  
 بها دارا تساوي الفا واقل واكثر ورب المال شفعها بدار له فله ان يأخذها بالشفعة من المضارب  
 ويدفع اليه الثمن فيكون على المضاربة ولو اشترى المضارب دارا ببعض مال المضاربة ثم اشترى  
 رب المال دارا لنفسه الى جنبها فالمضارب ان يأخذها بالشفعة بما بقي من مال المضارب كذا في المبسوط \*  
 ولو باع المضارب دارا من المضاربة ورب المال شفعها بدار فلا شفعة له سواء كان في الدار ربح  
 او لم يكن ولو باع رب المال دارا لنفسه والمضارب شفعها بدار من المضاربة فان كان في بد المضارب  
 من مال المضاربة وما به وفاء بثمن الدار لم تجب الشفعة وان لم يكن في بد وفاء بثمن الدار فان لم يكن  
 في دار المضاربة ربح فلا شفعة وان كان فيها ربح فالمضارب ان يأخذها لنفسه كذا في المحيط \* لو ان اجنبيا اشترى  
 دارا الى جنب دار المضاربة فان كان في بد المضارب وفاء بالثمن فله ان يأخذها بالشفعة  
 للمضاربة وان سلم الشفعة بطلت وليس لرب المال ان يأخذها لنفسه وان لم يكن في بد وفاء فان كان  
 في الدار ربح فالشفعة للمضارب ولرب المال جميعا فان سلم احد هما فلا خزان يأخذها جميعا لنفسه  
 بالشفعة وان لم يكن في الدار ربح فالشفعة لرب المال خاصة كذا في البدائع \* ولو لم يعلم المضارب

بالشفعة حتى تناقضا المضاربة واقتسما الدار التي من المضاربة على قدر رأس المال والربح ثم اراد ان يأخذ الدار المبيعة بالشفعة لانفسهما فلهما ذلك فان طلبا جميعا فهي بينهما نصفان وايهما سلم خذ الآخر الدار كلها واذا دفع الرجل الى رجلين مالا مضاربة فاشترى به دارا ورب المال شفعيها فله ان يأخذ حصة احدهما بالشفعة دون حصة الآخر وكذلك لو كان الشفع اجنبيا ولو كان المضارب واحدا فاراد الشفع ان يأخذ بعض الدار بالشفعة لم يكن له ذلك سواء كان الشفع رب المال او اجنبيا واذا دفع الرجلان الى رجل مالا مضاربة فاشترى به دارا واحد صاحب المال شفعيها فاراد ان يأخذ بعضها بالشفعة فليس له ذلك اما ان يأخذها كلها او يدعها واذا وجبت الشفعة للمضاربة فسلم احد المضاربين الشفعة لم يكن للآخر ان يأخذها وان كان رأس المال الف درهم فاشترى بها المضارب دارا يساوي الف او اقل او اكثر وشفعيها رب المال بدار له والاجنبي ايضا شفعيها بدار له اخرى فلهما ان يأخذ الدار نصفين فان سلم رب المال الشفعة واراد الاجنبي ان يأخذها فالقياس ان يأخذ الاجنبي نصف الدار بالشفعة وليس له غير ذلك وفي الاستحسان للاجنبي ان يأخذ الدار كلها او يدع كذا في المبسوط \* الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين اهل الاسلام واهل الكفر اذا دفع المسلم الى النصراني مالا مضاربة بالنصف فهو جائز الا انه مكروه فان اتجر في الخمر والتخزير فربح جاز على المضاربة في قول ابي حنيفة ربح وينبغي للمسلم ان يتصدق بحصته من الربح وعندهما تصرفه في الخمر والتخزير لا يجوز على المضاربة فان اشترى مائة فنقد فيه مال المضاربة فهو مخالف ضامن عندهم جميعا وان اربنى فاشترى درهمين بدرهم كان البيع فاسدا ولكن لا يصير ضامنا لمال المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا بأس بان يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك فان اشترى به خمر او تخزير او مائة ونقد مال المضاربة فهو مخالف ضامن فان ربح في ذلك رد الربح على من اخذ منه ان كان يعرفه وان كان لا يعرفه تصدق به ولا يعطي رب المال النصراني منه شيئا ولو دفع المسلم ماله مضاربة الى مسلم ونصراني جاز من غير كراهة كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وهبته \* واذا دخل الحربي البنا بامان فدفع اليه مسلم مالا مضاربة بالنصف فاودعه الحربي مسلما ثم رجع الى دار الحرب ثم دخل البنا بعد ذلك بامان واخذ المال من المستودع فاشترى به وباع فهو عامل لنفسه وبضمن لرب المال رأس ماله ولو ان الحربي دخل بالمال دار الحرب فاشترى به وباع هناك فهو له ولا ضمان



عليه لانه صار مستوليا على المال حين دخل دار الحرب بغير اذن رب المال وان كان رب المال اذن له في ان يدخل دار الحرب فيشتري به ويبيع هناك فاني استحسن ان اجيز ذلك على المضاربة واجعل الربح بينهما على ما اشترط ان اسلم اهل الدار او رجع المضارب الى دار الاسلام مسلما او معاهدا او بامان كذا في المبسوط \* وان استولى عليه المسلمون في دار الحرب يكون رأس المال وحصة رب المال من الثرى لرب المال والباقي لجميع المسلمين كذا في محيط السرخسي

واذا دخل الحريان دار الاسلام بامان فدفع احدهما الى صاحبه مالا مضاربة بالنصف ثم دخل احدهما دار الحرب لم تنتقض المضاربة كذا في المبسوط \* ولو دفع حربي الى مسلم مالا مضاربة ثم دخل المسلم دار الحرب باذن رب المال فهو على المضاربة كذا في خزائن المفتين \* ولو دفع احد الحريين الى صاحبه مالا مضاربة على ان له من الربح مائة درهم فالمضاربة فاسدة وهما في ذلك بمنزلة المسلمين والذميين وقد التزموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات حين دخلوا دارنا بامان للتجارة وكذلك حكم المسلمين في المضاربة الفاسدة في دار الحرب ودار الاسلام سواء كذا في المبسوط \* اذا دخل مسلم او ذمي دار الحرب بامان فدفع الى حربي مالا مضاربة بربح مائة درهم او دفعه اليه الحربي فهو جائز في قول ابي حنيفة ومحمد رحم والربح بينهما على ما اشترط حتى اذا لم يربح الا مائة درهم فهي كلها لمن شرط والوضيعة على رب المال وفي قول ابي يوسف رحم المضاربة فاسدة وللمضارب اجر مثله فان لم يكن في المال من الربح الا مائة فهي له وان كان اقل من مائة فذلك له وليس على رب المال شيء آخر كذا في الحاوي \* واذا دفع المسلم المستأمن في دار الحرب مالا مضاربة الى رجل قد سلم هناك ولم يهاجر اليها بربح مائة درهم او اخذه منه بذلك جاز على ما اشترط في قول ابي حنيفة رحم وفي قول ابي يوسف ومحمد رحم المضاربة فاسدة كذا في المبسوط \* الباب الثالث والعشرون في المتفرقات لو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان يشتري بها الثياب ويقطعها بيده ويخيطها على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهو جائز على ما اشترط لان العمل المشروط عليه مما يصنعه التجار على قصد تحصيل الربح وكذلك لو قال له عاى ان يشتري بها الجلود والادم ويخمرها خفا ودا ووردا بيده واجزائه فكل هذا من صنع التجار فيجوز شرطه على المضارب كذا في المبسوط في باب شرط المضارب \* لو دفع اليه الف درهم على ان يحتطب ويحنش على ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فان المضاربة لا يجوز

وان كانت الاجارة على الاحتطاب والاحتشاش جائزة كذا في المحيط \* واذا دفع في مرضه الف درهم مضاربة بالنصف فعمل المضارب وربح الغائم مات رب المال من مرضه ذلك واجر مثل المضارب اقل مما شرطه من الربح فيما عمل وعلى رب المال دين يحيط بما له فللمضارب نصف الربح بيد أبيه قبل دين المريض ولولم يكن سمي للمضارب ربما كان له اجر مثل عمله وذلك دين على المريض كسائر الديون فيضرب به مع الغرماء في تركته ولا حق له في شيء من الربح لو دفع الصحيح الف درهم مضاربة الى مريض على ان للمضارب عشر الربح واجر مثله وخمسائة فربح الغائم مات من مرضه وعليه دين كثير فللمضارب عشر الربح لا يزاد عليه كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه \* واذا استأجر رجلا عشرة اشهر باجر معلوم يشتري له البرج ازان دفع اليه في المدة مالا مضاربة بالنصف فعمل وربح فيه فعند أبي يوسف رح المال كله لرب المال وله الاجر المشروط وقال محمد رح له نصف الربح وسقط اجر هذه المدة كذا لو دفع اليه غير المستأجر مال مضاربة فانها تصح ويسقط اجر قدر مدة عمله للمضاربة كذا في \* ولو كان الاجير دفع الى رب المال مالا مضاربة يعمل به على النصف جاز والاجير على الاجارة والمستأجر على المضاربة فان استبضع رب المال الاجير مال المضاربة وبشترى به وبيع على المضاربة فقبضه الاجير فاشترى به وباع فهو جائز على ما اشترط في المضاربة والاجر على حاله كذا في المبسوط في باب شروط المضاربة \* من دفع الى غيره الف درهم مضاربة وقال هذه مضاربة عندك شهر فاذا مضى الشهر فهو قرض فهو كذلك فاذا مضى الشهر وهي مئدة ورق كانت فرضا يعني اذا قبضها وان كان مرضا لم يكن قرضا حتى يبيعه فيصير ورقا فيكون قرضا عنده كذا في المحيط \* ولو اقترضه شهرا ثم بنى مضاربة لم يكن مضاربة كذا في التاتارخانية فالا من الفتاوى العناية \* في نوادر بشر من أبي يوسف رح رجل مئدة الف درهم مضاربة فقال لرب المال اقترضتها ففعل وهي قائمة بعينها ثم اشترى بها قال اذا قبضها المضارب بيده من يده او صندوقه او كيسه وصرفها في حوائج نفسه فهي قرض عليه كذا في المحيط \* رجل دفع الى غيره مالا مضاربة ثم ان المضارب شارك رجلا آخر بدراهم من غير مال المضاربة ثم اشترى المضارب وشريكه عصيرا من شركتهما ثم جاء المضارب بدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير فلانهم قالوا



قالوا ان اتخذ الفلأتم بأذن الشريك ينظر إلى قيمة الدقيق فيل ان يتخذ منه الفلأتم وإلى قيمة العصير فما اصاب حصة الدقيق فهو على المضاربة وما اصاب حصة العصير فهو بين المضارب وبين الشريك لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيك فان لم يكن قال له ذلك وفعل المضارب بغير اذن الشريك فالفلأتم يكون للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصة الشريك من العصير للشريك وان كان رب المال اذن له في ذلك والشريك لم يأذن فالفلأتم يكون للمضاربة والمضارب ضامن حصة شريكه من العصير وان كان الشريك اذن له في ذلك ورب المال لم يأذن فالفلأتم يكون بين الشريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا دفع الرجل فلوسا مضاربة بالنصف فلم يشتر شيئا حتى كسدت تلك الفلوس واحدث فلوس غير هافسدت المضاربة فان اشترى بها المضارب بعد ذلك فربما او وضع فهو لرب المال وللمضارب اجر مثل عمله فيما عمل ولو لم تكسب حتى اشترى بها المضارب ثوبا ودفعها وقبض الثوب ثم كسدت فالمضاربة جائزة على حالها فان باع الثوب بدراهم او عرض فهو على المضاربة فان ربح ربحا واراد القسمة اخذ رب المال قيمة فلوسه يوم كسدت ثم الباقي بينهما على الشرط كذا في المبسوط في باب المضاربة بالعروض \* وفي نوادر المعلى عن ابي يوسف رح رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بطبرستان وهي طبرية ثم التقيا ببغداد قال يكون رأس المال قيمة الطبرية بطبرستان يوم يختصمان كذا في المحيط \* واذا ربح المضارب في المال ربحا فاقربه وبأرأس المال ثم قال قد خلطت مال المضاربة بمالي قبل ان اعمل واربح لم يصدق فان هلك المال في يده بعد ذلك ضمن رأس المال لرب المال وحصلته من الربح كذا في المبسوط \* وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رح رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف يشترى بها ويبيع ويشارك ويعمل برأيه فاشترى بها وبالف من عنده متاعا ولم يخلط المالكين ثم اراد ان يبيع حصته او حصته المضاربة خاصة ليس له ذلك من قبل ان الشركة وقعت في البيع فلم يكن لواحد منهما ان يخص نفسه كذا في المحيط \* ومن كتاب المضاربة الصغيرة قال اذا اشترى المضارب بالمال وهو ألف درهم خادما ثم هلكت الألف فرجع بمثلها على رب المال ونقد هاتم باع الخادم بثلاثة آلاف درهم فاشترى بها متاعا فهلك قبل ان ينقدها فانه يرجع على رب المال بالفين وخمس مائة ويؤدي من عنده خمس مائة فان باع المتاع بعد ذلك بعشرة آلاف كان للمضارب سدس الثمن والباقي على المضاربة يستوفي منها رب المال ما غرم في المرات وذلك

اربعة آلاف وخمسمائة والباقي ربح بينهما كذا في المبسوط \* وفي نوادر بن سماعة عن ابي يوسف رح رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها وباع وربح حتى صار ثلثة آلاف درهم ثم اشترى بالثلثة آلاف ثلثة ابد قيمة كل واحد منهم الف ولم يتقد المال حتى ضاع كان ذلك على رب المال ويكون رأس المال اربعة آلاف درهم ولو ان رب المال اشترى عبدا بالف فاشترى منه المضارب بالف في يديه من المضاربة وليس في يديه غير هافضاعت قبل ان يتقد هارب المال فلا غرم على المضارب ويأخذ العبد بغير شيء فيكون على المضاربة ورأس المال فيه الثمان كذا في المحيط \* واذا اشترى المضارب بمال المضاربة جاريتهن تساوي كل واحدة منهما الف درهم ثم باع احدهما بالف والاخرى بالثمن وقبضهما المشتري ثم اقبض المضارب وقال زدني في ثمنهما فزادته مائة درهم وقبضهما المضارب بدقا بلتهما فيتوزع على قبضتهما كاصل الثمن اذ اسمى بمقابلتهما جملة وقيمتها سواء ولو كان المشتري طعن فيهما بعيب فصالح المضارب على ان يحط من الثمن مائة درهم ثم وجد المشتري بالتى اشتراها بالف درهم عيبا ردها بالف غير ثلثة وثلثين وثبت ولو كان المضارب اشترى الجارين من المشتري بربح مائة درهم على ما باعهما به ثم وجد باحدهما عيبا ردها بثمنها وحصتها من الربح اذا قسمت على الثمنين ولو كان المشتري اشترى احدي الجارين بالف والاخرى بالثمن ثم اراد ان يبيعهما مرابحة على ثلثة آلاف درهم فله ذلك وان باع كل واحدة منهما مرابحة على حدة على ثمنها جاز عند ابي حنيفة وابي يوسف رح فان زاد في ثمنها مائة درهم واراد ان يبيعهما مرابحة باعهما جميعا على ثلثة آلاف درهم ومائة درهم وان اراد ان يبيع احدهما مرابحة على حدة لم يكن له ذلك كما لو كان اشترى هاتين واحدا له ان يبيعهما جميعا مرابحة على الثمن وليس له ان يبيع احدهما مرابحة على حصتها من الثمن كذا في المبسوط في باب المضارب يبيع المتاع ثم يشترى لنفسه بأقل من ذلك \* وفي المنتقى رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها عبدا يساوي الذي درهم فنهاه رب المال ان يبيع الا بالنقد وقال المضارب ابيعه بالنسيئة او قال ابيع حصتي وهو الربع بالنسيئة فليس له ان يبيع الا بالنقد فان باع المضارب ثلثة اربعة بالنقد لم يكن له ان يبيع الربع بالنسيئة حتى يقبض ثمن ثلثة الارباع ويوفي من ذلك رب المال رأس ماله وربحه ثم يبيع بعد ذلك الربع بالنسيئة ان احب كذا في المحيط \* لو اشترى بالف المضاربة جارية نسيئة لا يبيعه مرابحة على الالف مالم يبين هكذا في المبسوط \* رجل دفع الى رجل عرضا



مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك وقال رددت العرض عليك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون القول قوله في ذلك كذا في فتاوى فاصيخان \* هشام سمعت ابا يوسف رح قال ليس للمضارب ان يشتري على المضاربة الا بالعين منها حتى انه اذا باع متاع المضاربة ثم اشترى على ذلك الدين على المضاربة لم يجز على المضاربة كذا في المحيط \* واذا دفع المكاتب مالا مضاربة بالنصف او اقل او اكثر او اخذ مالا مضاربة فهو جائز وكذلك العبد المأذون له في التجارة وكذلك الصبي المأذون له في التجارة وان دفعه الصبي بغير اذن ابيه او وصيه وهو غير مأذون له في التجارة فعمل به المضارب فهو ضامن له وملك المضمون باضمان والربح له ويتصدق به كذا في المبسوط \* ولو اشترى المضارب دقيقا بمال المضاربة فاعطاه رب المال دقيقا آخر وقال له اخطأ بهذا الدقيق على سبيل ما توضعنا فخطأ ثم باع الكل فالواقدار ثمن دقيق مال المضاربة يكون على ما اشترطا في مقدار المضاربة واما مقدار ثمن الدقيق الاخر فكله يكون لرب المال بربحه وعليه وضيعته وللمضارب اجر مثله فيما تصرف في ذلك من بيعه هكذا قال الفقيه ابو بكر البلخي رح وقال الفقيه ابو الليث رح انما يكون للمضارب اجر مثله اذا لم يكن خطأ الدقيق بمال المضاربة اما اذا اخطأ فلا اجر له لانه عمل في شيء هو شريك فيه كذا في فتاوى فاصيخان \* بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح اشترى المضارب بمال المضاربة جارية وفيها فضل على رأس المال ثم ان المضارب استولدها ثم استحقت واخذ منه عقرها بقيمة ولدها لم يرجع المضارب على البائع بقيمة الولد كذا في المحيط \* قال ابو يوسف رح اذا عمل الوصي في مال اليتيم فوضع او ربح فيه فقال عملت به مضاربة فهو مصدق في حال الوضعية دون الربح الا ان يشهد قبل العمل ولو قال استقرضت لا يصدق حتى يشهد قبله ان كان فيه ربح وان كان فيه وضعية ضمن وكذلك لو دفعه الى رجل عمل به ثم قال دفعته قرضا عليه او قال قرضا علي فصدقه الرجل ولو قال دفعته مضاربة او بضاعة وصدق الرجل فيه فان كان فيه وضعية فلا ضمان وان كان فيه ربح يكون كله لليتيم الا ان يشهد قبل الدفع كذا في محيط السرخسي \* روى الحسن عن ابي حنيفة رح انه اذا كانت المضاربة دائرا فادعها المضارب عند صير في فخطأها الصير في بماله بغير امرة ثم اشترى المضارب متاعا بدائرا فهو مخالف كذا في المحيط \* ومن محمد رح فيمن دفع الى عبد مالا مضاربة والعبد مأذون له في التجارة فاشترى نفسه للمضاربة جاز وصار محجورا عليه ويبيع ورأس المال لرب المال وكذلك لو اشترى نفسه وابنه وامرأته بالمضاربة

على المضاربة كذا في الملتقط \* في نوادر بن سميعة عن أبي يوسف ر ح رجل دفع ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها جارية وباعها من رب المال بالفين ثم إن المضارب اشتراها منه بالفين درهم ومائة فالجارية على المضاربة ولا يكون هذا انتصا للمضاربة وللمضارب فيها مائة خاصة كذا في المحيط \* ولو اشترى وباع بالف المضاربة حتى صار في يده ألف درهم فاشترى بها جارية ونبضها ثم باعها بربعة آلاف درهم نسيئة سنة وقيمتها يوم باعها ألف درهم أو أكثر أو أقل فدفعها إلى المشتري ثم هلك الألفان الأوليان قبل أن يتقدها بائع الجارية الأولى فإنه يرجع بالف وخمس مائة على رب المال فيؤديها مع خمس مائة من ماله إلى بائع الجارية فإذا خرجت الأربعة آلاف كان للمضارب ربعها من غير المضاربة ويأخذ رب المال من الثلثة الأربعة رأس ماله الفين وخمس مائة كذا في المبسوط \* اشترى بمال المضاربة جارية تساوي الفين فحال الحول ولا مال له غير ذلك فعلى رب المال زكاة ثلثة أرباع الجارية وعلى المضارب زكاة الربع وإن كان اشترى جارين كل واحد تساوي ألفا فعلى رب المال زكاة ثلثة أرباع الجارين ولا زكاة على المضارب وهذا قول أبي حنيفة ر ح خاصة ولو اشترى بها جارية تساوي الفين فنقصت من سبب أو سمر حتى صارت تساوي العائمت ازدادت فحال الحول من يوم اشترى وهي تساوي الفين فلا زكاة على المضارب وعلى رب المال زكاة ثلثة أرباعها ولو صارت فيمنها فوق الألف فعليهما الزكاة ولو اشترى بها حصة وشعير أو أبل أو غنما كل جنس يساوي النالم يكن على المضارب زكاة وإذا كان جنسا واحدا يجب كذا في محيط السرخسي \* إذا أراد رب المال أن يكون مال المضاربة ديناً على المضارب ويحصل له منفعة الاسترباح قالوا يقرض المال من المضارب ويسلم إليه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يبيع المضارب بعد ذلك فعمل فيه المضارب كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا دفع الرجل مال ابنه الصغير مضاربة بالنصف أو بثل أو بأكثر فهو جائز وكذلك لو أخذ لنفسه مضاربة ولو أخذ الأب لابنه الصغير مال رجل مضاربة بالنصف على أن يعمل به الأب لابن فعمل به الأب فربح فالربح بين رب المال والأب نصفان ولا شيء للأب من ذلك ولو كان مثله يشتري ويبيع فأخذه الأب على أن يشتري به الغلام ويبيع والربح نصفان فالمضاربة جائزة والربح بين رب المال والأب نصفان وكذلك لو صل به الأب لابن بأمرة وإن كان الابن لم يأمره بالعمل فهو ضامن للمال والربح



والربح له يتصدق به والوصي في جميع ذلك بمنزلة الأب كذا في المبسوط \* وإذا باع رب المال مال المضاربة بمثل القيمة أو أكثر جاز فإن باع بأقل من قيمته لا يجوز سواء كان بما يتغابن الناس فيه أو لا يتغابن إلا أن يجيزه المضارب وكذا إذا كان المضارب اثنين فباع أحدهما بأذن رب المال لم يجز إلا بمثل القيمة أو أكثر إلا أن يجيزه المضارب الآخر كذا في الحاوي \* مضارب نزل خاناً مع ثلاثة من رفقاءه فخرج المضارب مع اثنين منهم وبقي الرابع في الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق وهلك مال المضاربة قالوا إن كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع لا يضمن المضارب ويضمن الرابع وإن كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة على أن ما يشتري بها من الهروي خاصة فالربح بينهما نصفان وما يشتري بها من النيسابوري فالربح كله لرب المال وما يشتري بها من الزطبي فالربح كله للمضارب فهو على ما سمي فإن كان اشترى الهروي فهو على المضاربة كما اشترطوا وإن اشترى بها النيسابوري فهو بضاعة في يده والربح لرب المال والوضيعة عليه وإن اشترى به الزطبي فالمال قرض عليه والربح له والوضيعة عليه كذا في المبسوط \* ثم المضارب على السلطان فدفع إليه شيئاً ليكف عنه يضمن وإن أخذها كرها لا ضمان عليه كما إذا غصب منه البعض كذا في محيط السرخسي \* إذا مر المضارب على العاشر بمال المضاربة وأخبر به وأخذ منه العشر فلا ضمان على المضارب فيما أخذ منه العاشر وإن كان هو الذي أعطى العاشر بغير الزام من العاشر له فهو ضامن لما أعطى وكذلك إن صانعه بشيء من المال حتى كف عنه فهو ضامن لما أعطى قال الشيخ الإمام الأجل الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما يعطي من مال المضاربة إلى شاطر طمع فيه ونصد أخذه بطريق الغصب وكذلك الوصي إذا صانع من مال اليتيم كذا في المبسوط \*



## كتاب الودعة

وهو مشتمل على عشرة ابواب الباب الاول في تفسير الایداع والوديعة وركنها وشرائطها  
وحكمها اما تفسيرها شرعا فالایداع هو تسليط الغير على حفظ ماله والوديعة ما يترك عند الامين  
كذا في الكنز \* واما ركنها فقال المودع اودع عنك هذا المال وما يقوم مقامه من الاقوال او الانعال

والقبول من المودع بالقول والنعل او بالفعل فقط هكذا في التبيين \* الوديعه تارة تكون بصريح  
الايجاب والقبول وتارة بالدلالة فالصريح قوله اود منك وقول الآخر قبلت ولا تتم في حق الحفظ  
الا بذلك وتتم بالايجاب وحده في حق الامانة حتى لو قال للغاصب اود منك المغمصوب برئ  
من الصمان وان لم يقبل فاما وجوب الحفظ فيلزم على المودع فلا بد من قبوله والدلالة اذا  
وضع عنده متاعا ولم يزل شيئا وقال هذا وديعه عندك وسكت الا خرصار مودعا حتى لو غاب  
الا خر فضاع ضمن لانه ابداع وقبول عرفا كذا في خزائن المفتين \* واما شرائطها فانواع منها كون  
المال قابلا لاثبات الابد عليه حتى لو اودع الآبق والطير الذي هو في الهواء والمال  
الساكن في البحر لا يصح كذا في البحر الرائق \* ومنها عقل المودع فلا يصح قبول الوديعه  
من المجنون والصبي الذي لا يعقل واما باوغه فليس بشرط عندنا حتى يصح الايداع من الصبي  
المأذون وكذا حرينه ليست بشرط فيملكه العبد المأذون واما الصبي المحجور عليه فليس  
يصح قبول الوديعه منه وكذلك حرية المودع ليست بشرط لصحة العقد حتى يصح القبول  
من العبد المأذون ويترتب عليه احكام العقد واما العبد المحجور فلا يصح منه القبول  
كذا في البدائع \* واما حكمها فوجوب الحفظ على المودع وصيرورة المال امانة في يده  
ووجوب ادائه عند طلب مالكة كذا في الشمني \* والوديعه لا تودع ولا تهرول ولا تترهن  
وان فعل شيئا منها ضمن كذا في البحر الرائق \* وضع في بيت شبة بغير امره فلم يحفظه حتى ضاع  
لا يضمن لعدم التزام الحفظ ولو وضع عند آخر شيئا وقال احفظه فصاح باعلى صوته وقال لا احفظه  
فضاع قال في المحيط لا يضمن لعدم التزام الحفظ كذا في الوجيز للمكروري \* اوقام واحد من اهل  
المجلس وترك كتابه او مناعه فالباقون مودعون فيه حتى لو تركوا وهاك ضمنوا لان الكل  
حافظون فان قام واحد بعد واحد فالضمان على آخرهم لانه تعين الآخر حافظا كذا في محيط  
السرخسي \* من ترك باب حانوته مفتوحا فقام واحد ثم واحد فضا من ماضاع على آخرهم  
كذا في الملتقط \* رجل في يديه ثوب قال له رجل اعطني هذا الثوب فاعطاه اياه كان هذا على  
الوديعه كذا في الظهيرية \* في فتاوى اهل سمرقند رجل دخل بدابته خانا وقال لصاحب الخان  
ابن اربطها فقال هناك فربطها وذهب ثم رجع فلم يجد دابته فقال لصاحب الخان ان صاحبك  
اخرج الدابة ليسقيها ولم يكن له صاحب فصاحب الخان ضامن كذا في المحيط \* اذا دخل رجل



الحمام وقال لصاحب الحمام اين اضع الثياب فقال صاحب الحمام ثمه فوضع فدخل الحمام ثم خرج رجل آخر وذهب بثيابه فصاحب الحمام ضامن وان وضع الثياب بمراعى صاحب الحمام ولم يقل شيئا وباقي المسئلة بحالها فان لم يكن للحمام ثيابي وهو الذي يقال له بالعارسية (جامه دار) فالضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابي وهو حاضر فالضمان على الثيابي دون صاحب الحمام الا اذا نص على استحفاظ صاحب الحمام بان قال لصاحب الحمام اين اضع الثياب فحينئذ يجب الضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابي وهو حاضر هكذا في الظهيرية \* وان كان الثيابي غائب وودع الثياب بمراعى العين من صاحب الحمام كان استحفاظا من صاحب الحمام فحينئذ يضمن صاحب الحمام بالتضييع كذا في فتاوى قاضيخان \* دخل الحمام ووضع الثياب وصاحب الحمام حاضر فخرج آخر من الحمام وابسها وصاحب الحمام لم يد رانها ثيابه ام لا ثم خرج صاحب الثياب وقال هذه ليست ثيابي وقال الحرامي خرج رجل من الحمام ولبس الثياب فسننت انها ثيابه ضمن صاحب الحمام لانه ترك الحفظ كذا في خزانه المفتين \* وفي غصب فتاوى ابي الليث ر ج رجل دخل الحمام ووضع ثيابه بمراعى عين صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب الحمام نائما قد سرق ثيابه فان نام قاعدا فلا ضمان وان وضع جنبه على الارض فهو ضامن كذا في المحبط \* وفي مجموع النوازل امرأة خرجت الى الحمام ودفعت الثمنحانة الى صغيرة وقالت ادفعيها الي بنتي وهي في الحمام فلما جاءت اليها قالت لها البنت املائي من الماء واحمليها الي فملأت فانكسرت ان كانت الامراة في عيال الام لا تضمن وان كانت في بيت زوجها ان كانت اعارتها الام فكذلك وكذا لو قالت صبي علي رأسك وان بعثت الي البنت للحفظ ضمننت البنت اذا غيبتهما عن بصرها كذا في الخلاصة \* الباب الثاني في حفظ الوديعه بيد الغير وللمودع ان يدفع الوديعه الي من كان في عياله كان المدفوع اليه زوجته او ولده او والديه اذا لم يكن متهمما يخاف منه على الوديعه هكذا في فتاوى قاضيخان \* وقال بكر ر ج عياله ان يضعها عند من في عياله كذا في الوجيز للكردي \* وتفسير من في عياله في هذا الحكم ان يساكن معه سواء كان في نفقته او لا كذا في الفتاوى الصغرى \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* والعبرة في هذا الباب للمساكنة الا في حق الزوجة والابن الصغير والعبد فالابن الصغير اذا لم يكن في عياله فدفع اليه لا يضمن ولكن بشرط ان يكون الصغير قادرا على الحفظ والزواج اذا كان يسكن في محلة وامراة تسكن في محلة

اخرى ولا ينفق عليها زوجها فدفع الوديعه اليها فلا ضمان عليه والعبد اذا لم يكن في عياله بمنزله الابن الصغير هكذا في الظهيرية \* المودع اذا دفعها الى عبده او اجيره مشاهرة او مسانهة مساكنة معه او الى ابنه الكبير في عياله او ابيه الذي في عياله لا يضمن كذا في الفتاوى العتائية \* والابن الكبير اذا لم يكن في عياله فدفع اليه ضمن كذا في المحيط \* والابوان كالاجنبي حتى يشترط كونهما في عياله كذا في الخلاصة \* وهذا الذي ذكرنا فيما اذا اودع عنده شيئا ولم ينهه صاحب الوديعه حفظها بمن في عياله اما اذا نهاه عن ذلك ودفعها الى بعض من نهاه عنه فصاعت الوديعه بنظر ان كان المودع يجد بدامن دفعها اليه ضمن وان كان لا يجد بدامن ذلك ودفعها اليه وضاعت لا يضمن وهذا كما اذا اودع عند رجل دابة ونهاه ان يسلمها الى امرأته وهو لا يجد بدامن ذلك فسلم الدابة اليها فصاعت عندها فانه لا يضمن كذا في المضمرات \* ويضمن بدفعها الى من يجري عليه النفقة كل شهر ولا يساكنه ويسمى ( اجر خوار ) والاجر الذي يعمل من الاعمال مياومة كذا في الفتاوى العتائية \* ذكر الامام التمر تاشي والامام الحلواني عن محمد ربح المودع دفع الوديعه الى وكيله وهو ليس في عياله او دفع الى امين من امثاله ممن يثق به في ماله وليس في عياله انه لا يضمن لانه لما كان موثوقا به في ماله فكذا في الوديعه ثم قال وعليه الفتوى كذا في النهاية \* سوقي قام من الحانوت للصلوة وفي الحانوت ودائع فصاعت الوديعه لا يضمن صاحب الحانوت لانه حافظ بجبرانه فلم يكن مضيعا ولم يكن هذا منه ايدا ما للوديعه بل هو حافظ بنفسه في حانوته وحانوته محرر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولودفع الى شريك له مفاوغ او عنان او عبد مأذون له في التجارة او عبد معتزل عن منزله فصاع لم يضمن وكذلك الصيرفيان اذا كانا شريكين فوضع عند احدهما وديعه فوضعها في كيسه او في صندوق وامر شريكه بحفظها فحمل الكيس فصاع لم يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو كان للرجل امرأتان ولكل واحدة منهما ابن من غيره يسكن معهما فهما في عياله لا يضمن كذا في الظهيرية \* المودع اذا خاف على الوديعه الغرق فنقلها الى سفينة اخرى لم يضمن كذا في السراجية \* وان اخرجها عن بده عند الضرورة بان وقع الحريق في دارة فخاف عليها الحرق او كانت الوديعه في سفينة فلحقها غرق او خرج للصوص خاف عليها او ما شبه ذلك فدفعها الى غيره لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة ان احاط



ان احاط الحرق بالغالب دارة فناولها جاراله لا يضمن وان لم يكن احاط ضمن واشتراط هذا الشرط في الفتاوى احق وانظر هكذا في الغياثة \* هذا اذا كان الدفع لضرورة وان كان الدفع بغير ضرورة فهلك في يد الثاني ان هلك قبل ان يفارق الاول الثاني فلا ضمان على احد بلا خلاف وان هلك بعد ما فارق الاول الثاني فالاول ضامن بلا خلاف واما الثاني ففيه خلاف على قولهما يضمن وعلى قول ابي حنيفة ر ح لا يضمن كذا في المحيط \* فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول هكذا في المضمرة \* ولو استهلك الثاني الوديعة ضمن بالاجماع ويكون صاحب الوديعة بالخيار ان شاء ضمن الاول او الثاني فان ضمن الاول رجع بها على الثاني وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول كذا في السراج الوهاج \* ولو ادعى المودع انه دفع الوديعة الى اجنبي لضرورة بان ادعى انه وقع الحريق في بيته ذكر القدوري انه لا يصدق الابينة في قول ابي يوسف ر ح وهو قياس قول ابي حنيفة ر ح كذا في الظهيرية \* وفي الزاد وهو الصحيح كذا في التارخانية \* وذكر في المستقى انه ان علم انه قد احترق بيته قبل قوله وان لم يعلم لم يقبل قوله الابينة كذا في المحيط \* واجمعوا ان مودع الغاصب يضمن اذا هلك الوديعة في يده والمغصوب منه بالخيار بين ان يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين ان يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي \* قال في الجامع الكبير اذا اودع عند عبد محجور فدفع العبد الوديعة الى عبد مثله فهلك فعند ابي حنيفة ر ح يضمن الاول بعد العتق او يضمن الثاني في الحال والاصح ان الثاني لا يضمن ابدا عند ابي حنيفة ر ح وعند ابي يوسف ر ح له ان يضمن ايها شاء في الحال ان بدأ العتق في الاول ولو ادع عند ثالث مثله فعند ابي حنيفة ر ح لا ضمان على الاول والثالث وله ان يضمن الثاني في الحال وعند ابي يوسف ر ح له ان يضمن ايهم شاء في الحال كذا في الينايع \* المودع اذا دفع الوديعة الى امرأته ثم طلقها وانقضت عدتها فلم يسترد منها حتى هلك في يدها هل يضمن قال بعض المتأخرين يضمن لانه يجب عليه الاسترداد كما ذكر محمد ر ح في وديعة الاصل اذا وقع الحريق في دار المودع فدفع الوديعة الى اجنبي لا يضمن فلو فرغ من ذلك ولم يستردا حتى هلك في يد الاجنبي يضمن كذا في مسئلتنا وكذا اجاب صاحب المحيط ر ح وقال قاضيخان لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* في التجريد وان اخرجها من يده الى يد غيره او امر غيره باستهلاكها

او بنتها وادعى انه كان باذن المودع لم يصدق على ذلك وله ان يحلف المودع وفي  
 السفناني ان كانت الوديعه في بيت المودع واستحفظ المودع الوديعه في بيته بغيره بان ترك  
 المودعه والغبر في بيته وخرج هو بنفسه ضمن كذا في التا تاريخانيه \* المودع اذا حفظ الوديعه في حرز  
 غيره ليس فيه ماله يضمن واذا استأجر حرز نفسه وحفظ فيه الوديعه لا يضمن وان لم يكن فيه ماله  
 هكذا في خزائن المفتين \* وادادفع المودع عنده موته الوديعه الى جاريته وليس بحضرتها عند الوفاة  
 احد من في ماله فلا ضمان عليه كذا في الملتقط \* المودع اذا آجر بيتا من داره من رجل ودفع  
 الوديعه الى هذا المستأجر ان كان لكل واحد منهما غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل واحد  
 منهم ايدخل على الآخر من غير حشمة لا يضمن هكذا في الخلاصة \* ولو ترك امرأته او عبده  
 في حانوته لا يضمن ان كانا اميين والا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* ولو اجلس المولى عبده  
 في حانوته وفيه ودائع فسرفت ثم وجد المولى بعضها في يدي عبده وقد اتلف البعض فباع المولى  
 الغلام فان كان للودع بيعة على ذلك فهو بالخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء نقض  
 البيع وباعه في دينه وان لم يكن له بيعة فله ان يحلف مولاة على علمه وان حلف لم يثبت وان نكل  
 فهو على وجهين ان افراشتري كان هذا وما ثبت بالبيعة سواء وان انكر ليس له ان ينقض البيع  
 بل يأخذ الثمن من المولى كذا في خزائن المفتين \* الوالي اذا حبي نقتنه حنرا ليهرو وضعه عند  
 مير في فضاء ان وضع باسم حنرا و باسم الوالي ضاع من مال الجميع وان وضع باسم الرجل  
 الذي اخذه منه ضاع من مال الرجل خاصة كذا في الملتقط \* الباب الثالث في شروط يجب  
 اعتبارها في الوديعه ولا يجب وان قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من تلك الدار  
 لم يضمن وهذا استحسان والقياس ان يضمن وكذلك لو قال ضعه في هذا البيت ولا تضعه في هذا  
 الآخر والبيتان في دار واحدة فهو على ما قدمنا من القياس والاستحسان قال في البنايع وهذا  
 اذا لم يكن البيت الذي حفظها فيه انتقص حرزا من البيت الذي امره بالحفظ فيه اما لو كان البيت  
 الثاني انتقص حرزا من الاول ضمن ولو قال ضعها في كيسك هذا فوضعها في غيره لم يضمن  
 كذا في السراج الوهاج \* وان قال ضعه في كيسك فوضع في الصندوق لا يضمن كذا في الفصول  
 العمادية \* ولو قال احفظها في كيسك ولا تحفظها في صندوقك او قال احفظها في صندوق ولا تحفظها  
 في البيت فحفظ في البيت لا يضمن كذا في شرح الجامع الصغير لقا ضيخان \* وان قال اخبأها



في هذه فخبأها في دار أخرى في تلك المحلة فهو ضامن وإن كانت الثانية أحرز من الأول هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الودیعة وكذلك إذا قال خبأها في هذه الدار ولا تخبأها في دار أخرى فخبأها في دار أخرى وفي شرح الطحاوي إذا كانت الدار التي خبأها فيها والدار الأخرى في الحرز على السواء أو كانت التي خبأها فيها أحرز فلا ضمان عليه سواء نهاه من الخبأ فيها أو لم ينهه كذا في المحيط \* ولم قال أحفظها في هذه البلدة ولا تحفظها في بلدة أخرى فحفظها في البلدة المنهية ضمن بالاتفاق ولو قال أحفظها في صندوقك هذا ولا تحفظها في هذا الصندوق الآخر في ذلك البيت فحفظها في المنهي لا يضمن بالاتفاق كذا في الغائية \* والأصل المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا أن كل شرط يمكن مراعاته وبغيره فهو معتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا يفيد فهو معد وكذا في البدائع \* فلو شرط عليه أن يمسكها بيده ولا يضعها أو يحفظها بيمينه دون يساره أو ينظر إليها بعينه اليمنى دون اليسرى أو لا يخرجها من الكوفة فلا ينتقل منها ويحفظها في صندوق في بيت لم يعتبر كذا في التمرناشي \* إذا لم يعين مكان الحفظ أو لم ينه من الإخراج نصاً بل أمره بالحفظ مطلقاً فسافر بها فإن كان الطريق مخوفاً فهلك ضمنه بالاجماع وإن كان آمناً ولا حمل لها ولا مؤنة لا يضمن بالاجماع وإن كان لها حمل ومؤنة فإن كان المودع مضطراً في المسافرة بها لا يضمن بالاجماع وإن كان له بد من المسافرة بها فلا ضمان عليه قربت المسافة فيه أو بعدت وعلى قول أبي يوسف رح أن بعدت يضمن وإن قربت لا هذا هو المخلص والمختار هذا كله إذا لم ينه عنها ولم يعين مكان الحفظ نصاً وإن نهاه نصاً وعين مكانه فسافر بها وله منه بد ضمن كذا في الفتاوى العتائية \* أن أمكنه حفظ الودیعة في المصر الذي أمر بالحفظ فيها مع السفر بان يترك عبد الله في المصر المأمور به أو بعض من في عياله فإذا سافر بها والحالة هذه ضمن وإن لم يمكنه ذلك بان لم يكن له عيال أو كان إلا أنه احتاج إلى نقل العيال فسافر فلا ضمان كذا في التاتارخانية \* الودیعة لو كانت طعاماً كثيراً فسافر بها فهلك الطعام فإنه يضمن استحساناً كذا في المضمرات \* وأجدعوا على أنه لو سافر بالودیعة في البحر يضمن كذا في غاية البيان \* والآب والوصي سافر ابناً للصبي وهلك لا يضمنان إلا إذا تركا زوجتهما فهنا كذا في الوجيز للكردي \* والوكيل بالبيع المطلق إذا سافر به لا يضمن إن لم يكن له حمل ومؤنة وإن كان ضمن كذا في الخلاصة \* وإذا دفع الرجل إلى غيره وديعة وقال له لا تدفعها إلى امرأتك فأنى اتهمها وقال إلى ابنك أو قال إلى عبدك وما أشبه ذلك فدفع إليه فإن كان لا يجد

المودع بدامن الدفع اليه بان لم يكن له عيال سواه لم يضمن بالدفع اليه وان كان يجد بدا منه فهو ضامن كذا في التاتارخانية \* المودع اذا وضع الودیعة في حانوته فقال له صاحبها لا تضع في الحانوت فانه مخوف فتركها فيه حتى سرقت ان لم يكن له موضع آخر احرز من الحانوت لا يضمن وان كان له موضع آخر احرز من الحانوت فهو ضامن اذا كان قادرا على الحمل كذا في خزائن المفتين \* رجل دفع الى آخر مرا وقال له اسق به ارضي ولا تسق به ارض غيري فسقى ارض الامرئ ثم سقى ارض الغير فضااع المران ضاع قبل ان يفرغ من السقي الثاني ضمن وان ضاع بعد ما فرغ لا يضمن كذا في الخلاصة \* امرأة قالت لاكارها لا تطرح انزالي في منزلك فوضع الاكار في منزله فجنى الاكار جباية وهرب فرفع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه ابو بكر البلخي رح ان كان منزله قريبا من موضع البيدر فلا ضمان على الاكار كذا في فتاوى فاضلخان \* قال ابو جعفر سئل ابو بكر قال المبيع للتاجر ضعها في هذا العدن و اشار اليه فوضعها في الحقبة قال ضمن وان قال ضعها في الجوالق من غير اشارة فوضعها في الحقبة لا يضمن كذا في الحاوي للفتاوى \* المودع اذا شرط الاجرة للمودع على حفظ الودیعة صح ولزم عليه كذا في حواهر الاخلاطي \* ولو اودع غاصب المصوب عند رجل وشرط الاجر على حفظه يصح كذا في الوجيز للكردي \* الباب الرابع فيما يكون تضييعا للودیعة وما يضمن به المودع وما لا يضمن في النوازل اذا قال المودع سقطت الودیعة او (يفتاد از من) لا يضمن ولو قال اسقطت او بالفارسية (بينكندم) ضمن قال الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رح لا يضمن في الوجهين لان المودع لا يضمن بالاسقاط اذا لم يترك الودیعة ولم يذهب والفتوى عليه كذا في الخلاصة \* ولو قال لا ادري اضعها اولم تضع لا يضمن ولو قال لا ادري اضعنها اولم اضع بضمن كذا في الفصول العمادية \* رجل دفع الى دلال ثوبا لم يبيعه ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي وضااع ولا ادري كيف ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا ضمان عليه ولو قال نسيت ولا ادري في اي حانوت وضعت يكون ضامنا كذا في فتاوى فاضلخان \* وفي الفتاوى سئل بن فضل عن دفع جواهر الى رجل لبيعها فقال القابض انا اريها تاجرا لا عرف قيمتها فضاعت الجواهر قبل ان يريها قال ان ضاعت او سقطت بحر كنهه ضمن وان سرقت منه او سقطت لمزاحمة اصابته من غيره لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى \*  
لو قال



لَوْ قَالَ الْمَوْدِعُ وَضَعْتُ الْوَدِيعَةَ بَيْنَ يَدَيَّ فَقُمْتُ وَنَسَبْتُهَا فُضَاعَتِ ضَمْنٍ وَبِهِ يَفْتَى كَذَا فِي جَوَاهِرِ  
الْإِخْلَاطِ \* وَلَوْ قَالَ وَضَعْتُ بَيْنَ يَدَيَّ فِي دَارِي ثُمَّ نَمْتُ وَنَسَبْتُهَا فُضَاعَتِ بِنَظَرَانِ كَأَنَّ الْوَدِيعَةَ  
مَا لَا يَحْفَظُ فِي عَرَصَةِ الدَّارِ وَلَا تَعْدُ حَرْزَ الْكَسْرِ الدَّرَاهِمِ وَالذَّهَبِ وَنَحْوَهُمَا يَضْمَنُ وَالْأَفْلَاكُ كَذَا فِي  
مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ \* أَذَا قَالَ دَفَنْتُ فِي دَارِي أَوْ كَرَمِي وَنَسَبْتُ مَكَانَهَا لَمْ يَضْمَنْ إِذَا كَانَ لِلدَّارِ  
وَالْكَرَمِ بَابٌ وَلَوْ قَالَ دَفَنْتُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَنَسَبْتُ مَكَانَهَا يَضْمَنُ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ \* وَكَذَلِكَ لَوْلَمْ يَبَيِّنْ  
مَكَانَ الدَّفْنِ لَكِنَّهُ قَالَ سَرَقْتُ الْوَدِيعَةَ مِنْ الْمَكَانِ الْمُدْفُونِ فِيهِ فَإِنْ كَانَ لِلدَّارِ وَالْكَرَمِ بَابٌ لَمْ يَضْمَنْ  
وَأِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا بَابٌ يَضْمَنُ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَأَنْ قَالَ لَا أَدْرِي وَضَعْتُ فِي دَارِي أَوْ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ  
يَضْمَنُ كَذَا فِي الْمَضْمَرَاتِ \* سَلَّمَ الْمَوْدِعُ الدَّارَ الَّتِي فِي بَيْتِ مِنْهَا الْوَدِيعَةُ إِلَى آخِرِ لِحْفَظِهَا إِنْ كَانَتْ  
الْوُدَائِعُ فِي بَيْتٍ مَغْلَقٍ حَصِينٍ لَا يُمْكِنُ فَتْحُهُ بِغَيْرِ مُشَقَّةٍ لَا يَضْمَنُ وَالْأَفِضْضُ كَذَا فِي الْقَنِيَةِ \* وَإِذَا  
لَمْ تَكُنْ مَدْفُونَةً إِنْ كَانَتْ مَوْضُوعَةً فِي مَوْضِعٍ لَا يَدْخُلُ فِيهِ أَحَدٌ إِلَّا بِالِاسْتِئْذَانِ لَا يَضْمَنُ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ  
بَابٌ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَضَعُ الْوَدِيعَةَ فِي دَارَةٍ وَيَدْخُلُهَا نَاسٌ كَثِيرَةٌ فَضَاعَتِ فَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَحْفَظُ فِي الدَّارِ  
مَعَ دُخُولِهِمْ لَا يَضْمَنُ وَالْأَفِضْضُ كَذَا فِي الْقَنِيَةِ \* الْمَوْدِعُ إِذَا وَضَعَ الْوَدِيعَةَ فِي الْجَبَانَةِ فَسَرَقَتْ  
الْوَدِيعَةُ ضَمْنٌ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* دَفَنٌ فِي أَرْضٍ إِنْ أَعْلَمَ بِعَلَامَةٍ لَا يَضْمَنُ وَالْأَضْمَنُ وَفِي الْمَفَازَةِ يَضْمَنُ  
بِكُلِّ حَالٍ كَذَا فِي الْوَجِيزِ لِلْكَرْدَرِيِّ \* وَلَوْ تَوَجَّهَتْ الْأَصُوصُ نَحْوَ الْمَوْدِعِ فَدَفَنَ الْوَدِيعَةَ حَتَّى لَا تَتَوَخَّدَ  
مِنْ بَدَةٍ وَفَرَسٍ خَوْفَهُمْ ثُمَّ رَجَعَ فَلَمْ يَطْفُرْ بِالْمَكَانِ الَّذِي دَفَنَ الْوَدِيعَةَ فِيهِ إِنْ أَمَكَّنَهُ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ عِلَامَةً  
فَلَمْ يَجْعَلْ ضَمْنٌ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ ذَلِكَ إِنْ أَمَكَّنَهُ الْعُودُ فِي اقْتِرَابِ الْأَوْقَاتِ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْخَوْفِ فَلَمْ يَعُدْ ثُمَّ جَاءَ  
وَلَمْ يَجِدِ الْوَدِيعَةَ كَانَ ضَامِنًا كَذَا فِي الظَّهِيرِيَّةِ \* وَأَنْ كَانَ رَبُّ الْوَدِيعَةِ مَعَهُ يَذْهَبَانِ جَمْلَةً فَلَمَّا تَوَجَّهَتْ  
السَّرَاقُ قَالَ لَهُ رَبُّ الْوَدِيعَةِ ادْفِنِهَا فَدَفَنَهَا ثُمَّ ذَهَبَ السَّرَاقُ وَذَهَبُوا أَيْضًا بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ ذَهَبُوا أَوَّلًا ثُمَّ ذَهَبَ  
السَّرَاقُ ثُمَّ حَضَرَ وَأَفْلَمَ يَجِدُ الْمُدْفُونَ لَا شَكَّ أَنَّ الْمَوْدِعَ لَا يَكُونُ ضَامِنًا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ حَيْثُ دَفَنَ  
بِأَمْرِ الْمَالِكِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَوْدِعُ وَحْدَهُ وَالْمُسْتَلَّةُ بِحَالِهَا فَالْجَوَابُ فِيهَا عَلَى التَّقْيِصْلِ إِنْ ذَهَبَ  
السَّرَاقُ أَوَّلًا وَلَا يَتِمُّكَ الْمَوْدِعُ مِنْ رَفْعِ الْوَدِيعَةِ فَلَمْ يَرْفَعْ وَتَرَكَ ثُمَّ مَعَ الْأَمْكَانِ فَهُوَ ضَامِنٌ وَأَمَّا إِذَا  
مَكَثَ السَّرَاقُ ثُمَّ وَلَمْ يُمْكِنِ الْقَرَارُ ثُمَّ لَخَوْفَهُمْ فَذَهَبَ ثُمَّ جَاءَ فَلَمْ يَجِدْ فَهَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ إِنْ جَاءَ  
عَلَى قَدَرِ مَا أَمَكَّنَهُ وَزَالَ الْخَوْفُ فَلَمْ يَجِدْ لَا يَكُونُ ضَامِنًا وَإِنْ أَخْرَجَ الْأَمْكَانَ كَانَ ضَامِنًا كَذَا فِي  
الْمَحِيطِ \* الْمَوْدِعُ إِذَا وَضَعَ الْوَدِيعَةَ فِي بَيْتٍ خَرَابٍ فِي زَمَانِ الْفِتْنَةِ فَإِنْ وَضَعَهَا عَلَى الْأَرْضِ يَضْمَنُ

وان جعلها تحت التراب لا يضمن كذا في خزانة المفتين \* اودع عند آخر قممته ثم طلبها منه فقال  
لا ادري كيف ضاعت قيل لا يضمن هو الاصح هكذا في جواهر الاخلاطي \* دفع الى رجل قممته  
ليدفعها الى انسان ليصلحها فدفعها ونسي لا يضمن كذا في الوجيز للمكردي \* دفع الى مرأى  
قممته ليسقي الماء فتغافل عنها فضاع لا يضمن كذا في التنبيه \* قال خلف سألت اسدا عن له على  
آخر الف درهم فدفع المطلوب الى الطالب درهمين او درهما ثم درهما وقال خذ درهمك فضاع  
الدرهمان قبل ان يعين درهما قال هلكت على المطلوب والطالب درهمه ولو قال له حين دفع اليه الدرهم  
الاول هذا حنك فهو مستوف ولا ضمان عليه للدرهم الآخر كذا في التاتارخانية \* في غصب فتاوى  
ابى الليث رح دفع الى آخر عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة ودعة عندك فاستهلك  
القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية بضمن سبعة ونصف لان الهبة فاسدة لانه هبة المشاع والمتبوض  
بحكم الهبة السادسة مضمون والخمسة التي هلكت نصفها مائة ونصفها مضمونة فيجب ضمان نصفها وذلك  
درهمان ونصف والخمسة التي استهلكها كلها صارت مضمونة بالاستهلاك بضمن سبعة دراهم ونصفا  
ولو قال ثلثة من هذه العشرة لك والسبعة الباقية سلمها الى فلان فهلكت الدراهم في الطريق بضمن  
الثلاث لانها كانت هبة فاسدة ولو كان ذلك وصيه من الميت لم يضمن شيئا لان وصية المشاع جائزة  
ولا يضمن السبعة في المستثنين جميعا كذا في المحيط \* واودع اليه عشرة وقال خمسة منها لك وخمسة  
سلمها الى فلان فهلكت الدراهم بضمن الخمسة الهبة ولا يضمن الخمسة الباقية ولو اعطاها خمسة  
خمسة على حدة على ان الخمسة منها وام بين ايتهما فخطئهما القابض بضمن الخمسة الهبة ولا يضمن  
كلها كذا في محيط الاسرخسي \* الوديعة اذا افسدتها المرأة وقد اطلع المودع على ثقب المرأة ان اخبر صاحبها  
ان ههنا ثقب المرأة لا ضمان عايده وان لم يخبر بعد ما اطالع عليه ولم يسده بضمن كذا في الفصول العمدية \*  
وذكر السيد الامام ابو القاسم رح ان الانسان اذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف  
فلم يبردها باليهواء حتى وقع فيه السوس وفسد لا يضمن كذا في الظهيرية \* وفي فتاوى ابى  
الميث رح اذا كانت الوديعة شيئا يخاف عليه الفساد وصاحب الوديعة غاب فان رفع الامر الى القاضي  
حتى يبيعه جاز وهو الاول وان لم يرفع حتى فسدت لا ضمان عليه لانه حفظ الوديعة على ما امر به  
كذا في المحيط \* وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظ ثمنها لصاحبها كذا في السراج الوهاج \* اذا اصابه  
نخس او قرص فأرأى حرق نار فلا ضمان عليه كذا في الحاوي للفتاوى \* واجتمعت البان الوديعة



او ثمرتها في المصرو لم يرفع حتى فسدت او كان في المفازة ولم يبيع حتى فسدت لا يضمن هكذا في التمر تاشي \* او دعه حيوانا وغاب فحلب البانها فخاف فسادها وهو في المصربا ع بغير امر القاضي ضمن وبامره لا يضمن وما اذا كان في المفازة فانه يجوز بيعه كذا في محيط السرخسي \* الخفاف اذا ترك الخف الذي دفع اليه ليصلحه في الحانوت فسرق ليلا ان كان فيه حافظ او في السوق حارس لا يضمن وكان الشيخ الامام ظهري الدين المرغيناني رح بفتي بعدم الضمان وان لم يكن فيه حافظ ولا في السوق حارس وقد قيل يعتبر العرف ان كانوا يتركون الحوانيت من غير حافظ ولا حارس هناك فلا ضمان عليه وان كان بخلافه ضمن وعليه الفتوى كذا في الغيانية \* وكذلك قيل لو ترك باب الدكان مفتوحا وكان في موضع ذلك عرفهم وعادتهم لا ضمان وفي بخاري جري العرف بترك باب الدكان مفتوحا باليوم وتعليق شيء على باب الدكان نحو الشبكة واشباه ذلك والرواية محفوظة فيما اذا ترك الحائك الثوب الذي نسج بعضه والغزل في سيب الطراز ولم يكن هناك حافظ ولا حارس في السوق انه لا ضمان على الحائك كذا في الذخيرة \* خفاف خرج الى القرى لحرز الخفاف فدفع اليه خف فوضع مع رجله في دار رجل ودخل البلد فسرق فان كان اتخذ دارا للسكنى باي طريق كان لا يضمن ولو وضع في دار رجل لا يسكن هو في تلك الدار ضمن كذا في جواهر الفتاوى \* الاسكاف اذا اخذ خما وجشكا ليصلحه فلبسه الاسكاف ضمن مادام لا بسا فاذا انزعها ثم ضاع لا كذا في الملتقط \* اذا سرفت الوديعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة رح كان ضامنا قيل لو ان صاحب الدار دخل كرمه او بستانه وهو متلازق بالدار قال ان لم يكن في الدار احد ولا في موضع يسمع الحس اخاف ان يكون ضامنا وقال ابو نصر رح اذا لم يكن اغلق الباب فسرق منه الوديعة لا يضمن يعني اذا كان في الدار حافظ كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ربط دابة الوديعة على باب داره وتركها ودخل الدار فصاعت ان كان بحيث يراها فلا ضمان وان كان بحيث لا يراها فان كان في المصربا فهو ضامن وان كان في القرى فلا ضمان وان كان ربطها في الكرم او على رأس المبطخة وذهب قيل ان غابت عن بصره فهو ضامن وقيل يعتبر العرف في هذا واجناسه كذا في الظهيرية \* ولو جعل حمار الوديعة في الكرم ان كان للكرم حائط رفيع بحيث لا يرى المار ما في الكرم واغلق الباب لا يضمن وان لم يكن له حائط او كان لكنه غير رفيع ينظر ان نام المودع ووضع جنبه على الارض يضمن

ان ضاعت الدابة وان نام قاعد الا يضمن وفي السفر لا يضمن وان نام مضطجعا كذا في الخلاصة \*  
 اودعه سكبنا فجعلها في ساق خفه لا يضمن ان لم يقصر في الحفظ كذا في القنية \* المودع اذا جعل دراهم  
 الوديعه في الخف فسقطت منه ان جعلها في الخف اليميني فهو ضامن وان جعلها في الخف اليسرى  
 فلا ضمان عليه لانه منى جعلها في الخف اليميني فقد عرضها للضياع والسقوط عند الركوب على  
 الدابة ولا كذلك اذا جعلها في الخف اليسرى وقبل الا ضمان على كل حال كذا في خزانه المفتين \*  
 اذا ربط دراهم الوديعه في طرف كفه او جعلها في الذبل او في طرف العمامة فلا ضمان وكذلك  
 لو شدد دراهم الوديعه على منديل ووضع في كفه فسقطت منه فلا ضمان كذا في المحيط \* دفع اليه  
 ذهبا ليحفظه فالتقه في فمه كعادة التجار فسبق اليه حلقته لا يضمن كذا في القنية \* واذا كانت الوديعه  
 ذهبا او فضة فقال قد جعلتها في الكم فصاعت الا ضمان عليه كذا في الملتقط \* مودع جعل دراهم  
 الوديعه في جيبه وحضر مجلس فسق فصاعت الدراهم بسرقة او سقوط او غيره قال بعضهم لا يضمن  
 لانه حفظ الوديعه في موضع يحفظ مال نفسه وهو جيبه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عقله اما اذا  
 زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامنا لانه عجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضيعا ومودعا  
 غيره كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ظن انه جعلها في جيبه فاذا هي لم تدخل الجيب فعليه  
 الضمان كذا في المحيط \* ولو وضعها في كيسه او شدّها على التكة فصاعت لا يضمن كذا في خزانه  
 المفتين \* المودع اذا جعل خاتم الوديعه في الخنصر او في البنصر يضمن بعد التلف وان جعله في  
 الوسطى او السبابة او الابهام لا يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الا خلاطي \* وان تختم به  
 وعليه خاتم في ذلك الاصبع لا يضمن وذكر محمد ر ح ايضا ان بعض مشائخنا ر ح قالوا اذا تختم  
 وجعل الفص مما يلي الكف لا يضمن كذا في الذخيرة \* ولو كان المودع امرأة فقي اي اصبع  
 لبسته تضمن كذا في الفصول العمادية \* في فتاوى اهل سمرقند امرأة اودعت صبيّة من بنات سنة  
 فاشتغلت بشيء فوكت الصبيّة في الماء لا ضمان عليها فرق بين هذا وبين الغصب هكذا ذكر  
 المسئلة في فتاوى ابي الليث ر ح وفي الجواب نوع نظرو وينبغي ان يقال ان لم تغب عن بصرها  
 فلا ضمان وان غابت عن بصرها وهي ضامنة كذا في المحيط \* ومن اودع صبيّا وديعة فهلك في يده  
 فلا ضمان عليه بالاجماع وان امتهلكها ان كان مأذونا له في التجارة ضمنها اجماعا وان كان محجورا عليه



الا انه قبل الودیعة باذن وليه فانه يضمن أيضا لاجماع وان قبلها بغير اذن وليه لا ضمان عليه  
 عند ابي حنيفة ومحمد رحم لافي الحال ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف رحم يضمن في الحال كذا  
 في السراج الوهاج \* واذا كانت الودیعة عبدا قتل الصبي كانت قيمته على عاقلة في قولهم  
 جميعا وان جنى عليه فيمادون النفس كان ارشه على عاقلة الصبي ان بلغ خمسمائة واكثر وان  
 كان دونها كان في مال الصبي في قولهم جميعا ايضا كذا في السراج الوهاج \* وان اودع طعاما  
 فاكله لم يضمن كذا في خزانة المفتين في كتاب الجنایات \* ولو اودع عند العبد ودیعة فهلكت عنده  
 فلا ضمان عليه بالاتفاق كذا في جواهر الاخلاطي \* وان استهلكها ان كان ماذونا او محجورا  
 او قبضها باذن مولاه ضمنها اجماعا ويكون دينا عليه الى ما بعد العتق وان كان محجورا وقبضها بغير  
 اذن مولاه لم يضمنها في الحال ويضمنها بعد العتق اذا كان عاقلا بالغاعند وقال ابو يوسف رحم يضمنها  
 في الحال ويباع فيها كذا في الجوهرة النيرة \* وان كانت الودیعة عبدا قتل العبد المحجور فان كان  
 عبدا قتل العبد كذا في السراج الوهاج \* والودیعة لو كانت عبدا فجنى عليه في النفس او فيمادون  
 النفس يؤخذ مولاه بين الدفع والفداء ويضمن للحال كذا في خزانة المفتين \* وام الولد والمدبر  
 بمنزلة العبد في جميع ما ذكر الا انهما اذا توجه عليهما الضمان سعيا في ذلك كذا في السراج الوهاج \*  
 ولو اودع رجلا شيئا فاستهلكه ابن له صغيرا وعبد له فعلى المستهلك ضمانه في الحال كذا في المبسوط \*  
 والمكاتب يضمن في الحال باستهلاك الودیعة كذا في الفتاوى العنابية \* وان نام المودع وجعل  
 الودیعة تحت رأسه او تحت جنبه فضاعت فلا ضمان عليه وكذلك اذا وضعها بين يديه وهو الصحيح  
 واليه مال شمس الائمة السرخسي قالوا انما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعدا  
 اما اذا نام مضطجعا فعليه الضمان وهذا اذا كان في الحضر اما اذا كان في السفر فلا ضمان نام  
 قاعدا او مضطجعا كذا في المحيط \* سئل ابو القاسم عن رجل ثياب الودیعة على دابته فنزل  
 من دابته في بعض الطريق ووضع الثياب تحت جنبه ونام عليه فسرت الثياب قال ان  
 اراد به الترفق ضمن وان اراد به الحفظ ام يضمن وان كان مكان الثياب كيس فيه دراهم لم يضمن  
 كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي شرح ابي ذر وقع الحريق في بيت المودع فتركها مع امكان  
 الدفع الى غيره او الى مكان آخر حتى احترقت يضمن كذا في النمر تاشي \* وان سرقت الودیعة  
 عند المودع ولم يسرق معه مال آخر للمودع لم يضمن عندنا كذا في الكافي \* وفي الجامع الاصغر

سئل أبو القاسم عن عدة ودیعة فرفعها رجل فلم یمنعه المودع ان امکنه منعه ودفعه فلم یفعل فهو ضامن وان لم یمنعه ذاك لما انه یخاف دعارته وضربه فلا ضمان کذا فی المحيط \* المودع اذا دل انسانا علی اخذ الودیعة انما یضمن اذا لم یمنع المدلول علیه من الاخذ حالة الاخذ اما اذا منعه لا یضمن کذا فی الخلاصة \* والمودع اذا فتح باب الاصطبل او حل قید العبد یضمن کذا فی الفصول العمادية \* سئل عن مودع وضع الودیعة فی حجرته فی خان وفيه صحن لا قوام فربط سلسلة بابها بحبلها ولم یقفله ولم یغلقه وخرج فسرفت الودیعة هل یضمن قال ان عد شد هذا الربط فی مثل هذا الموضع توثیقا لم یضمن وان عدا غفلا ضمن کذا فی فتاوی السفي \* رجل وضع عند رجل ودیعة ووضعها المودع فی حانوته وذهب الی الجمعة وترك باب الحانوت مفتوحا واجلس صبي صغير یحفظ حانوته وذهبت الودیعة من الحانوت قال الشیخ الامام ابو نکر محمد بن الفضل رح ان کان اصي ممن یضبط الاشياء ویحفظها لم یضمن المودع وان کان ممن لا یضبط ضمن قال القاضي الامام علی السغدی لم یضمن علی کل حال لانه ترک الودیعة فی حرزه فلم یضع کذا فی فتاوی قاضیخان \* غاب المودع وترك مفتاحه عند غیره فلما رجع لم یجد الودیعة فی مكانه لا یضمن لدفع المفتاح الی غیره کذا فی الوجیز للکردري \* رجل اودع عند نامی ثيابا فوضعها النامي فی حانوته وكان السلطان يأخذ الناس بمال فی کل شهر جعله وظيفته علیهم فاخذ السلطان ثياب الودیعة من جهة الوظيفة ورهنها عند غیره فسرفت قالوا ان كان النامي لا یقدر علی منع السلطان من رفعها لا یضمن ویضمن المرتهن فیخبر صاحب الثوب ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتهن کذا فی فتاوی قاضیخان \* اودع عامل الوالي مالا فوضعه فی بيته ثم فی ايام السلطان نزل امتعته وترك الودیعة وتواری فاعیر علی بيته والودیعة یضمن وان ترک بعض امتعته فی بيته کذا فی القنية \* وسئل نجم الدین عن عدة ودیعة انسان وهي ثياب ملفوفة فی لفاف فوضعها تحت رأس ضیف له فی اللیل كالوسادة ثم ردها علی صاحبها فقال صاحبها كانت کذا کذا ثوبا وقد ذهب بعضها قال ما لم یثبت انها كانت کذا وکذا وقد ضاع منها کذا تلك الليلة بوضعها تحت رأس الضیف لا بدکن ایجاب الضمان وبعد ما یثبت ذلک لا یمكن ایجاب الضمان بمجرد اوضع تحت رأس الضیف مادام المودع حاضرا فاذا غاب الآن یصير ضامنا کذا فی المحيط \* اودع عند رجل زنبیلا فی آلات التجارین ثم جاء واستردّه وادعی انه کان فیہ قدوم



قد ذهب منه نقال المودع قبضت منك الزنبيل ولا ادري ما فيه لاضمان عليه ولا يمين عليه ايضا وكذا اذا اودع د را هم في كيس ولم يزن على المودع ثم ادعى انها اكثر من ذلك فلا يمين عليه الا ان يدعى عليه الفعل وهو النضييع او الجنابة كذا في خزائنة المفتين \* المودع اذا اخذ وديعة رجل آخر من يد المودع وترك وديعة يضمن المودع ان عاين ذلك وان لم يكن عالما ان ما قبضه حقه ام حق الغير كذا في جواهر الفتاوى \* امرأة غسلت ثوب رجل بالاجر وعلقت على خص سطحها للتجفيف وطرف من الثوب من الجانب الآخر فضاع ضمنت كذا في الخلاصة \* امرأة غسلت ثياب الناس ووضعت الثياب على سطحها ليجف ان كان للسطح خص لا يضمن وقيل ان لم يكن الخص مرتعا يضمن كذا في الفصول العمدية \* رجل في بدة مال لا انسان فقال له سلطان جائرا ان ام تدفع الي هذا المال حبستك شهرا او ضربتك ضربا او اطوف بك في الناس لا يجوز له ان يدفع فان دفع فهو ضامن وان قال اقطع يدك ام اضربك خمسين سوطا فلا ضمان عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* سلطان هدد المودع باتلافه ماله ان لم يدفع اليه الودیعة فدفعها اليه ضمن ان بقي له قدر الكفاية وان اخذ كل ماله فهو معذور ولا ضمان عليه كذا في خزائنة المفتين \* المودع اذا قرأ من مصحف الودیعة وهلك حال القراءة لا يضمن وكذا الحكم في الرهن كذا في جواهر الاخلاطي \* ولواودعه فراطيس فوضعها في الصندوق ثم وضع فوقه ماء ليشربه فتقاطر الماء عاينها فهلك لا يضمن كذا في التنية \* ولو قال ذهبت الودیعة ولا ادري كيف ذهبت اختلف المناخرون والاصح انه لا يضمن ولو قال بعث الودیعة وقبضت ثمنها لا يضمن مالم يقل دفعتها اليه كذا في الخلاصة \* ولو قال للمالك وهبت لي الودیعة او بعثتها مني وانكر رب الودیة ثم هلك لا يضمن كذا في الفصول العمدية \* اودع طستا عند غيره فوضع المودع الطست على رأس التنور في بيته فوقع عليه شيء فانكسر ان كان وضعه على رأس التنور ليغطي به التنور يضمن وان كان وضعه كما يوضع في العادة لا لاجل التغطية لا يضمن كذا في الذخيرة \* اودع عند رجل طبقا فوضع المودع الطبق على رأس الجب فضاع ان كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن وان كان الوضع لا على وجه الاستعمال لا يضمن وطريق معرفة ذلك ان ينظر ان كان في الجب شيء نحو الماء والدقيق او نحو ذلك مما يغطي رأس الجب لاجله كان استعمالا وان كان الجب خاليا وكان فيه شيء لا يغطي رأس الجب لاجله لم يكن استعمالا كذا في المحيط \* اذا سقط من يد المودع شيء فافسد

الوديعة ضمنها المودع والمودع اذا شهد على نفسه انه اخذ الوديعة قرضاً بغير محض من رب المال فلا ضمان عليه الا ان يحركها المودع كذا في الذخيرة \* الوديعة اذا كانت قراماً فاخذها المودع وصعد بها السطح وتستر بها فهبت بها الريح واءادتها الى المكان الذي كانت فيه من البيت لا يبرأ عن الضمان لانه لم يوجد منه القصد الى ترك التعدي كذا في خزائنه المفتين \* وفي الصيرفة رضع امانه فقال ( امانت من بدست هر كه خواهي بفرست ) نبعث على يد امين وهلك في يده قال بضمن وقبل لا بضمن لان قوله ( بدست هر كه خواهي ) معلوم والا مر عام بخلاف قوله ابعث على يد رجل ما بضمن لانه مجهول فلا يصح الامر كذا في النار خائبة \* وفي فتاوى النسفي طحان خرج من الطاحونة لينظر الماء فسرقت الحنطة ان ترك الباب مفتوحاً وبعد من الطاحونة ضمن كذا في الخلاصة \* بخلاف مسئلة الخان وهي خان فيها منازل ولكل منزل متفل فخرج وترك الباب مفتوحاً فجاء سارق واخذ شيئاً لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* الدابة الوديعة اذا اصابها مرض او جرح فاه المودع انساناً بعلاجها فعطبت فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن المودع او المعالج فان ضمن المودع لا يرجع على احد وان ضمن المعالج ان علم انها ليست له لا يرجع عليه وان لم يعلم انها لغيره او ظنها له رجع عليه كذا في الجوهرة البيرة \* وفي فتاوى النسفي ان كان بقراً مالاً في بدالك فبعث الى الراعي السرح فضاع لا يضمن هو ولا الراعي والبقرة المستأجرة على هذا قال رح وقد اضطربت الروايات من المشائخ في هذه المسئلة فيفتى بهذا لان المودع يحفظ الوديعة كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقرة تدعى السرح فكذا بقرة الوديعة ولو ترك البقرة يدعى فضاع اختلف المشائخ فيه قال رح والمتوى على انه لا يضمن كذا في الخلاصة في كتاب المزارعة في النصل السادس في الضمان \* اودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للحفظ فسرفت الغنم يضمن اذا لم يكن الراعي خاصاً للمودع كذا في القنية \* رجل دفع حماراً الى آخر فغاب الحمار فقال المودع لصاحب الحمار خذ حماري وانتفع به حتى ارد عليك حمارك فضاع في يده ثم ان المودع رد حماره لا يضمن لانه مأذون بالتبض كذا في الخلاصة \* المودع اذا جزا الثمار من نخيل الوديعة فلا ضمان عليه استحساناً اذا جزه كما يجزى غيره ولم يتمكن فيه نقص من عمله فان تمكن نقص من عمله فهو ضمان كذا في الذخيرة \* واذا تعدى المودع في الوديعة بان كانت دابة فركبها او ثوبا



او ثوبا فلسه او عبدا فاستخدمها او اودعها عند غيره ثم ازال التعدي فردها الى يده زال الضمان وهذا اذا كان الركوب والاستخدام واللبس لم ينقصها اما اذا نقصها ضمن كذا في الجوهرة النيرة \* فالحاصل ان المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقه المالك في العود وان كذبه لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق وهكذا ذكر شيخ الاسلام ابو بكر في شرح كتاب الوديعة \* ورايت في موضع آخر المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق وكذبه المودع فالقول قول المودع كذا في الفصول العمدية \* ولو حمل الفحل على الوديعة فنتجت ثم هلك من ذلك ضمن والولد للمالك كذا في محيط السرخسي \* المودع اذا لبس ثوب الوديعة يوما فترع ثوبا لبسه ثانيا فتلف الثوب في خلاله يضمن كذا في جواهر الاخلاطي \* لبس ثوب الوديعة فدخل المشرفة ليخوض الماء فترع الثوب ووضعه على الواح المشرفة فلما انغمس سرق الثوب لا يضمن كذا في خزائن المفتين \* وقيل فيه نظربديل مسئلة المحرم فان المحرم اذا لبس المخيط ثم نزع ثم لبسه ثانيا ان نزعته على قصد اللبس يتحد الجزاء وان نزعته لا على هذا القصد يتعدد الجزاء فعلى هذا ينبغي ان لا يبرأ كذا في الظهيرية \* وصنع ثوبا بهامع ثيابه في ضفة النهر ودخل للاغتسال ولبس ثيابه ونسي الوديعة او سرق حين انغمس في الماء يضمن كذا في الوجيز للكردي \* عن ابن سامة عن محمد بن رجل اودع رجلا الف درهم فاشترى بها اودعها ثم استرد هاهبة او شراء وردا الى موضعها فضاقت لا يضمن كذا في خزائن المفتين \* وروي عن محمد بن اذاقضاها غريمه با مرصاحب الوديعة فوجد هازي فافرد ما على المودع فهلك ضمن كذا في الظهيرية \* اذا كان عند رجل وديعة دراهم اودعها ثوبا من المكبل او الموزن وانفق شيئا منها في حاجته حتى صار ضامنا لما انفق لا يصير ضامنا لما بقي وان جاء بمثل ما انفق فخطا بالباقي صار ضامنا للكل وهذا اذا لم يجعل على ماله علامة حين خلطه بمال الوديعة اما اذا جعل بحيث يتأتى التمييز لا يضمن الا ما ينفق كذا في الذخيرة \* فان افتى بانه صار ضامنا لهما فباع الوديعة ثم جاء رب الوديعة فضمنه اياها وفي ثمنه فضل منه فانه يطيب له حصة ما خلطه بها ويتصدق بحصة الباقي من الوديعة في قول ابي حنيفة ومحمد بن وهب اذا كانت الوديعة شيئا يباع فان كانت دراهم فاشترى بها ينظر ان اشترى بها بعينها ونقدها لا يطيب له الفضل ايضا وان اشترى بها ونقدها واشارى بدراهم مطلقة ثم نقدها بطيب له الربح هنا وكذلك ان اشترى بها ما كرا ولا نقدها لم يحل ان يأكل ذلك قبل اداء الضمان ولو اشترى بدراهم مطلقة ثم نقد تلك الدراهم

حل له ان ينتفع بها كذا في المبسوط \* فان اخذ بعضها على ثمة الاتفاق ولم ينتفعها حتى خلطها  
 بالباقي ثم هلك كله لا ضمان عليه كذا في المصمرات \* اذا اذنت له ان يشاء مشدودا فحله المستودع او  
 صندوقا مقفلا فتفتح القفل ولم يأخذ منه شيئا حتى ضاع لا ضمان عليه كذا في البدائع \* وقد قال  
 اصحابنا اذا اخرج الودعة لينفقها والثوب يلبسه فهلك فلا ضمان عليه كذا في شرح القدروري  
 للشيخ ابي نصر احمد بن محمد السغدادي \* المودع اذا خلط الودعة بماله وبودعة اخرى بحيث لا يتميز  
 ضمن كذا في السراجية \* الخلط على اربعة اوجه احدها خلط بطريق المجاورة مع تيسير التمييز كخلط  
 الدراهم الابيض مع الدراهم السود وخلط الذهب والفضة فهذا لا ينقطع حق المالك بالاجماع  
 ولو هلك قبل التمييز هلك امانته كما لو هلك قبل الخلط والثاني خلط بطريق المجاورة مع تعذر التمييز  
 كخلط الحنطة بالشعير وبهذا ينقطع حق المالك في بعض الروايات كذا في المصمرات \* وهو الصحيح  
 كذا في الجوهرية البيرة \* والثالث خلط بطريق الممازجة للجنس بخلاف الجنس كخلط الدهن  
 بالعسل وبهذا ايضا ينقطع حق المالك بالاجماع والرابع خلط بطريق الممازجة للجنس بالجنس كخلط  
 دهن اللوز بدهن الجوز ولا بطريق الممازجة كخلط الحنطة بالحنطة والدراهم البيض بالدراهم البيض وبهذا  
 ينقطع حق المالك عند ابي حنيفة رح لتعذر ابرأه من حقه اليه وقال هو مخير ان شاء شاركه في المخلوط  
 وان شاء ضمنه مثله كذا في المصمرات \* وثمرة الخلاف تظهر فيها اذا ابرأ الخالط فعند ابي حنيفة رح  
 لا يبقى له على المخلوط سبيل وعندهما بالابراء ينقطع خيرة الضمان فتعين الشركة في المخلوط وهذا  
 اذا خلط الدراهم بغير اذنه فاما اذا خلطها باذنه فجواب ابي حنيفة رح لا يختلف بل ينقطع المالك بكل  
 حال وعن ابي يوسف رح انه جعل الاقل تابعا لاكثر وقال محمد رح بشاركه بكل حال وكذلك  
 ابو يوسف رح في كل مائع خلط بجنسه يعتبر الاكثر وا ابو حنيفة رح يقول بانقطاع حق المالك في الكل  
 ومحمد رح بالشركة في الكل كذا في الكافي \* ولو خلطت الفضة بعد الاذابة صار من المائعات لانه  
 مائعة حذيفة عند الخلط فيكون على الخلاف المذكور كذا في التبيين \* وفي الفتاوى المتأينة  
 ولو كان عنده حنطة وشعير لو احدث خلطهما ضمنهما كذا في التاتارخانية \* وان كان الذي خلط الودعة  
 احدا ممن هو في عياله كزوجته وابنه فلا ضمان عليه والضمان على الخالط وقال ابو حنيفة رح لا سبيل  
 للسودع والمودع على العين اذا خلطها الغير وبضمنان الخالط وقال ابو يوسف رح ومحمد رح ان شاء  
 ضمنا الخالط وان شاء اخذا العين وكانا شريكين سواء كان الخالط صغيرا او كبيرا كذا في السراج



الوهاب \* حرأكان او عبد احد في الذخيرة \* وقد قالوا انه لا يسع الخياط اكل هذه الدنانير حتى يودي مثلها الى اربابها وان غاب الذي خلطها بحيث لا يقدر عليه فان تراضيا على ان يأخذها احدهما ويدفع قيمة مال الآخر جاز وان ايا ذلك او ابى احدهما وقال لا يبيع ذلك فباهاها ضرب كل واحد منهما في الثمن بحصته فان كان المخلوط حنطة وشعير اضرب صاحب الحنطة بقيمة الحنطة ومخلوطه وضرب صاحب الشعيرة بقيمة شعيرة غير مخلوطة كذا في السراج الوهاب \* وان اختلطت بماله من غير فعله فهو شريك لصاحبها فان انشق الكيس في صندوقه فاختلطت بدراهمه فلا ضمان عليه وهما فيه شريكان وان هلك بعضها هلك من مالهما جميعا ويتقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما فاذا كان لاحدهما الف وللآخر اثنان يتقسم الباقي بينهما اثلاثا قال الولوالجي في فتاواه هذا اذا كانت الدراهم صحاحا ومكسرة فان كان دراهم احدهما صحاحا ودراهم الآخر مكسرة لا تثبت الشركة بينهما بل يميز مال كل واحد منهما فيدفع الى المودع ماله بمسك المودع مال نفسه وان كان مال احدهما دراهم صحاحا جيا او فيها بعض الردي ودراهم الآخر صحاحا ودنيا فيها بعض الجيا تثبت الشركة بين المالين ثم كيف يقتسمان ان تصادقا ان ثلثي مال احدهما جيا وثلثه ردي وثلثي مال الآخر ردي وثلثه جيد يقتسمان الجيا من المال المختلط اثلاثا والردي اثلاثا على قدر ما كان لكل واحد منهما وان لم يتصادقا ان كان لا يعرف وادعى كل واحد منهما ان ثلثي ماله جيا وثلثه ردي ومال صاحبه ثلثه ردي وثلثه جيد يأخذ كل واحد منهما ثلث الجيا لانهما اتفقا على انه كان لكل واحد منهما ثلث الجيا فبأخذ ان ذلك اختلاف في الثلث الآخر ادعى كل واحد منهما لنفسه وذلك الثلث في ايديهما في يد كل واحد منهما نصف هذا الثلث وهو سدس الكل فيكون القول قول كل واحد منهما فيما في يده ويحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا برأ من الدعوى وترك المال في ايديهما كما كان وان نكلا قضي لكل واحد منهما بنصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يد صاحبه وكذلك ان قامت لهما جميعا البيعة فان حلف احدهما ونكل الآخر برى الحالف ويرد الباقي نصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يده الى صاحبه كذا في غاية البيان \* فان كان المخلوطان احدهما حنطة والآخر شعير فان لهما ان يتفقا على شيء فان لم يتفقا على شيء يتوم المخلوط وضرب صاحب الحنطة بقيمة الحنطة ومخلوطا بالشعير وضرب صاحب الشعير بقيمة الشعير غير مخلوط بالحنطة كذا في الجامع \* الباب الخامس في تجهيل الوديعه لومات المودع

ولم يعرف الودیعة فهو دين في تركته يساوي دين الصحة كذا في التهذيب \* هذا اذا مات ولا يعلم حال الودیعة اما اذا عرف الوارث الودیعة والمودع يعلم انه يعرف نجات ولم يبين لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* فلو قال الوارث انا علمت الودیعة وانكر الطالب ان نسر الودیعة وقال كانت كذا وكذا وانا علمتها وقد هلك صدق هذا ما لو كانت الودیعة عنده فقال هلك سواء المالا في خصلة وهي ان الوارث اذا دل السارق على الودیعة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن كذا في الخلاصة \* اذا اختلف الطالب وورثة المودع فقال المودع مات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته فالقول قول الطالب هو الصحيح ولو قال ورثته قد رد الودیعة في حیوته لم يقبل منهم الا ببينة والضمان واجب في ماله فان اقام الورثة البينة ان المودع قال في حیوته رددها يقبل واذا مات المودع مجهلا وادعى الوارث الضمان حال حیوته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول العمادية \* ولو ان المستودع لم يمت ولكن جن جنونا مطبقا وله اموال فطلبت الودیعة فلم توجد وقد يسر من ان يرجع اليه عقله كانت ديناً عليه في ماله ويجعل القاضي له وليا يقبضها من ماله وبأخذها ضمانة من الذي يدفع اليه كذا في الذخيرة \* فان افاق بعد ذلك وادعى انه ردّها اليه اوضاعت عندها وقال لا ادري ما حالها يحلف عليها ويرجع بماله كذا في البناء \* فان كان قد دفعها الى امرأته ثم مات اخذت المرأة بها فان قالت ضاعت وسرفت فالقول لها مع يمينها ولا شيء على احدوان قالت قد رددها عليه قبل موته فالقول لها مع يمينها وصارت ديناً فيما ورثت المرأة من الزوج كذا في محيط السرخسي \* وان لم يعلم انه دفعها الى امرأته الا بقوله بان قيل له قبل ان يموت ما فعلت بالمال الذي اودعها فلا ن فقال دفعنها الى امرأتي ثم مات ثم سئلت المرأة فانكرت ان يكون دفعها اليها فانها تحلف ولا شيء عليها وان كان المبت ترك مالا فهي دين فيما ورثت المرأة منها كذا في المحيط \* اذا قال المضارب اودعت مال المضاربة فلان الصيرفي ثم مات فلا شيء عليه ولا على ورثته فان قال الصيرفي ما اودعني شيء كان القول قوله مع يمينه ولا شيء عليه ولا على ورثة المبت كذا في خزائن المفتين \* ولو مات الصيرفي قبل ان يقول شيئاً ولا يعلم ان المضارب دفعها الى الصيرفي الا بقوله لا يصدق على الصيرفي كذا في الخلاصة \* وان كان دفعها الى الصيرفي بينة او اقرار من الصيرفي ثم مات المضارب ثم مات الصيرفي ولم يبينها كان



كان ديناً في مال الصير في ولا شيء على المستودع كذا في التاتارخانية \* وأن مات المضارب والصير في حيّ فقال الصير في ردتها عليه في حيّوته كان القول قوله ويحلف ولا ضمان عليه ولا على الميت كذا في المحيط \* الأمانات تنقلب مضمونة بالموت إذا لم تبين إلا في ثلث مسائل أحدها متولى الأوقاف إذا مات ولا يعرف غلتها التي أخذها ولم تبين لا ضمان عليه الثانية إذا خرج السلطان إلى الغزو وغنموا فأودع بعض الغنيمة عند بعض الغانمين ومات ولا يبين عند من أودع لا ضمان عليه الثالثة أحد المتفاوضين إذا مات وفي يده مال الشركة ولم يبين لا ضمان عليه كذا في الصغرى \* القاضي إذا قبض أموال اليتامى ومات ولم يبين فهذا على وجهين إن وضعها في بيته ولا يدري أين المال ضمن وإن دفعها إلى قوم ولا يدري إلى من دفعها فلا ضمان كذا في الذخيرة \* لو قال القاضي ضاع المال عندي أو انفقته على اليتيم لا ضمان عليه ولو مات قبل بيان السبب ضمن كذا في الينابيع \* في نوادر هشام وصي مات وفي يده مال يتيم ولا يدري أين المال ولم يبين ضمن ذلك في تركته وإن عرف أنه دفعه إلى إنسان ولا يدري إلى من دفعه لم يضمن لأنه إن يحفظ مال اليتيم بغيره وفي نوادر بن رستم عن محمد بن حمرح لو قال ضاع مال اليتيم عندي أو انفقته عليه لم يضمن ولو مات قبل بيانه ضمن كالمودع كذا في محيط السرخسي \* شريكان شركة مفادعة رجل واحد هاتفت المودع بلا بيان ضمنا فلو قال شريكه الحي ضاعت في يد شريكه حال حيّوته لم يصدق كذا في الذخيرة \* وذكر في المستقى قال محمد بن حمرح قاض قبض ألف درهم لصبي في كيس وألفاً أخرى لصبي في كيس وانفق أحد الكيس ولا يدري أيهما الباقي فالألف الباقي بينهما نصفان فإذا كبرا كان لكل واحد منهما أن يدعي على صاحبه ما انفق عليه وبحال كذا في محيط السرخسي \* من كان في يده ألف درهم فحضره رجلان كل واحد يدعي أنه أودعها أيّاه وقال المودع أودعنيها أحدكما ولا أدري أيكما هو فالمدعيان إذا اصطلحا فيما بينهما عاين أن يأخذوا تلك الألف بينهما فإن لهما ذلك وليس للمودع الامتناع عن تسليم الألف إليهما وبعد هذا الاصطلاح ليس لهما إلى الاستحلاف سبيل ولا يمين لهما على المودع وأما إذا لم يسطلحا ولكن كل واحد منهما يدعي أن الألف له خاصة وأراد أخذها من المودع فليس له ذلك ولكل واحد منهما أن يستحلف المودع فاما أن يحلف لهما أو ينكل لهما أو يحلف لأحدهما وينكل للآخر فإن حلف لهما قلعهما وليس لهما إلى الاصطلاح وأخذ الألف بينهما سبيل

بعد الاستحلاف في قول ابي يوسف روح وقال محمد روح لهما ان يصطلحا بعد الاستحلاف على اخذ الالف بينهما وهذا اذا حلف لهما واذا نكل لهما من اليمين يتقضى بالالف بينهما ويضمن الف الاخرى بينهما وان نكل لاحدهما وحسب بالآخر قضي بالالف للذي نكل له عن اليمين خاصة ولا شيء للذي حلف له منها كذا في غاية البيان \* وينبغي للقاضي ان لا يتقضى بالنكول الاول حتى يحلف لثاني ليظهر له وجه الحكم فلو قضى القاضي للاول حين نكل له مع انه ليس له ذلك لا ينفذ قضاؤه حتى لو حلف لثاني بعده فكل تكون الالف بينهما ويغرم الف الاخرى لهما كذا في الكافي \* وهو احتياطه ما اخذنا كذا في غاية البيان \* ثم لا يحلف المدعى عليه للثاني بعد القضاء عليه للاول مقتصر على قوله ما هذا العبد لي بالاجماع وهل يحلف اذا ضم اليه القيمة بان يقال له بالله ما لهذا عليك هذا العبد ولا قيمته وهو كذا وكذا ولا اقل منه قيل ينبغي ان يحلف عند محمد روح خلافا لابي يوسف روح كذا في التبيين \* وان ادعى كل واحد منهما الوديعة في هذا العين فاقربه لاحدهما ورفع اليه فعند ابي يوسف روح ليس للآخر ان يستحلفه وعند محمد روح يستحلف كذا في الكافي \* وفي الفتاوى العتبية ولو اودعه كل واحد الفاهلكت الف ولا يدري مال من هلك فلا خصومة لهما حتى يدعيا فان ادعى كل واحد ان القائم ماله حلف المودع لكل واحد ان حلف لهما اخذ القائم ولا سبيل لهما عليه وان نكل لهما اخذه وكل واحد خمسمائة اخرى كذا في التاتارخانية \* وان اودع جارية فمات المستودع ولم يبينها ثم رأوها حية بعد موته فلا ضمان على المستودع وان لم يروها حية بعد موته فقالت ورثته قدردها عليه او ماتت في حيوته او هربت لا يقبل قولهم في شيء من ذلك لانهم يدعون عن انفسهم الضمان ويضمن المودع بقيمتها يوم القبض كذا في المحيط \* وان تغيرت قيمتها بزيادة او بتقصان كانت قيمتها آخر ما رأوها حية ديناً في ماله نقصت قيمتها عما كانت او زادت وكذا الجواب في العارية والاجارة كذا في البنايع \* صبي يعقل البيع والشراء محجوراً عليه اودعه رجل الف درهم فدرك ومات ولم يدر ما حال الوديعة فلا ضمان في ماله الا ان يشهد اشهود انه ادرك وهي في يده فحينئذ يضمن بالموت من تجهيل كذا في الظهيرية \* والحكم في المعنوة نظير الحكم في الصبي اذا ابق ثم مات ولم يدر ما حال الوديعة فلا ضمان في ماله الا ان يشهد الشهود انه افاق وهي في يده وان كان الصبي ما ذوناله في التجارة والمسئلة بحالها فهو ضامن للوديعة وان لم يشهد اشهود انه ادرك وهي في يده وكذا الحكم في المعنوة اذا كان ما ذوناله في التجارة كذا في البذخيرة \*



ولو أن عبداً محجوراً عليه أودعه رجل مالا ثم اعتقه المولى ثم مات ولم يبين الوديعة فالوديعة دين في ماله سواء شهد الشهود بقيام الوديعة في يده بعد العتق أو لم يشهدوا وإن مات وهو في يده فلا شيء على مولاه إلا أن يعرف الوديعة بعينها فترد على صاحبها كذا في الظهيرية \* وإن أذن له المولى في التجارة بعد ما استودع ثم مات فلا ضمان عليه إلا أن يشهد الشهود أنها كانت في يده بعد الأذن فإذا شهد الشهود بذلك ثم مات وترك مالا فالوديعة في ذلك المال كذا في المحيط \* ولو أودع ثلجاً أو بطيخاً أو عنباً وغاب ومات المودع ثم قدم المودع بعدمدة يعلم أن تلك الوديعة لا تبقى تلك المدة فهي دين في مال الميت لأنه لا تعلم حالها ولعل المودع أ تلفها كذا في الفصول العمدية \* وإن أقام ورثة المودع البينة أنه ذاب أو فسد في حال الحبوّة فلا ضمان في تركه المودع هكذا في الملتقط \* وإذا مات الرجل وعليه دين وعنده وديعة ومضاربة وبضاعة فإن عرفت باعيانها ذارباها حق بها من الغرماء وإن لم تعرف بأعيانها قسم المال بينهم بالحصص وأصحاب الوديعة والمضاربة والبضاعة بمنزلة الغرماء عندنا كذا في المبسوط \* الباب السادس في طلب الوديعة والأمر بالدفع إلى الغير إذا طلب الوديعة فقال طلبها غداً ثم قال في الغد ضاعت فإنه يسأل أن قال ضاعت قبل قولي طلبها غداً يضمن وإن قال ضاعت بعده لا للتأخير في الأول دون الثاني كذا في الفصول العمدية \* فإن طلبها صاحبها فحبسها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمن وأما إذا لم يقدر على تسليمها حال ما طلبها بان يكون في موضع ناء لا يقدر في الحال على ردّها فإنه لا يضمنها كذا في السراج الوهاج \* إذا طلبها المالك فقال لا أقدر على إحضارها الساعة فتركه المالك وذهب إن كان عن رضئ لا يضمن وإن كان عن غير رضئ ضمن وإن كان الطالب وكيل المالك يضمن كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال رب الوديعة للمودع أحملني اليوم الوديعة التي عندك فقال أعمل ولم يحملها إليه اليوم حتى مضى اليوم وهلكت عنده بعد ذلك لا يضمن كذا في فتاوى النسفي \* أن طلبها صاحبها فحجدها أو ضامنها إن أقام المودع عليه بينة بعد الجحود هكذا في البناء \* فإن عاد إلى الاعتراف لم يبرأ عن الضمان إلا بالتسليم إلى صاحبها هكذا في خزانة المفتين \* فإن جحد الوديعة بحضرة المودع أو بحضرة وكيله ضمنها وإن جحدّها بغير حضرتهما قال أبو يوسف رح لا ضمان وبه تأخذ كذا في البناء \* وفي الأجناس الوديعة إما تضمن بالجحود إذا نقلها من موضعها الذي كانت فيه حال إنكاره وهلكت فإن لم ينقلها وهلكت لا يضمن وفي المستقن إذا كانت الوديعة أو العارية مما يحول يضمن بالجحود وإن لم يحولها كذا في الوجيز

للكردري \* وهكذا في الخلاصة \* اذا جحد الوديعة في وجه المالك لابناء على الطلب من المالك بان قال المالك ما حال وديعني لذكره على الحفظ فقال ليس لك عندي وديعة لا يضمن في قول ابي يوسف ر ح كذا في غاية البيان \* انكرها في وجه العدد بحيث يخاف التلف ان اقرتم هلكت لا يضمن كذا في الوجيز للكردري \* اذا غاب المودع وطلبت امرأة الغائب النفقة من الوديعة فجحد الوديعة ثم اقر بها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك وصي الایتم اذا اجتمع اولياء الایتم والجيران وقالوا للوصي انفق بما عندك على هؤلاء الاطفال من ما لهم فجحد وقال ما لهم في يدي شيء ثم اقر بشيء وقال قد ضاع بعد الطلب كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* انكرها ثم اخرجها بعينها واقر بها وقال ما لكها د عها وديعة عندك فضاغت عن تركها عنده وهو قادر على حفظها واخذها ان شاء فهو بري وان لا يقدر على حفظها فهو على الصمان الاول وكذا لو قال له اصل به مضاربة وهذا كله في المنقول وفي العقال يضمن عند الامام الثاني وقال السجلوا في روايتان من الامام وبعض المشائخ على انه يضمن في العقار بالبحرود اجماعا كذا في الوجيز للكردري \* سئل عن مودع قال له رب الوديعة اذا طلب اخي فرد الوديعة عايه فلما طلب اخوه منه فقال عدالي بعد ساعة لا دفعه اليك فلما عاد اليه قال انه كان هلك فقال يضمن للتناقض كذا في المحاوي المتناوين \* المودع اذا طلب الوديعة في ايام الفتنة فقال المودع لا اصل اليها الساعة فاعبر على تلك الناحية وقال المودع اعبر على الوديعة ايضا قال ابو بكر ر ح ان لا يقدر المودع على رد ما بعد ما اوضح الوقت فلا ضمان والقول قوله فيه والا يضمن كذا في الفصول العمادية \* واو قال ادفع الي ابنك او الي ابنك يا بني بها فتعمل فضاغ كان من مال الطالب كذا في التا تاريخانية \* ولو قال صاحب الوديعة للمودع ادفع الوديعة الي غلامي هذا وطلب غلامه تلك الوديعة فلما يدفع اليه يصير ضامنا كذا في خزائن المفتين \* قال صاحب الوديعة للمودع في السر من اخبرك بعلامة كذا فادفعها اليه فجاء رجل وزعم انه رسول المودع واتى بتلك العلامة فلما يصدق المودع وام يدفعها اليه حتى هلكت فلا ضمان كذا في المحيط \* رسول المودع طلبها فتقال لا ادفع الا الى الذي جاء بها فسرق يضمن عندا الثاني ر ح وفي ظاهر المذهب لا يضمن كذا في الوجيز للكردري \* رجل بعث نوبا الي القصار على يدي تلميذه ثم بعث الي القصار فقال لا تدفع الي من جاءك به ان كان الذي جاء به الي القصار لم يقل هذا نوب فلان بعث اليك لا يضمن القصار بالدفع اليه



البیوعان قال هذا ثوب فلان بعته الیک فان کان الذی جاء بالثوب متصرفا فی اموره فکذا لا یضمن  
وهو الا وجهه فان لم یکن متصرفا فی اموره یضمن کذا فی الظهیرة \* رجل دفع الی رجل الف  
درهم وقال له ادفعها الی فلان بالری ثم مات الدافع فدفع المودع المال الی رجل لیدفعها الی  
فلان بالری فاخذ فی الطريق فلا ضمان علی المودع ولو کان الدافع حیا یمکن المودع الا ان یمکن  
الاخر فی ماله فلا ضمان علیه کذا فی فتاوی قاضیخان \* اعطاه الفاقال ادفعها الیوم الی فلان  
فلم یدفعها الیه فی الیوم وضاعت لا یضمن لانه لم یجب علیه ذلك کذا فی الوجیز للکردری \*  
سئل عن بلدی ترک عمامته عند قروي لخوف الطريق وقال له اذا بغت الیک من یقبض عمامتی  
فادفعها الیه فلم یدفع الی من جاء بطلبها واتی القروي العمامة بنفسه بعد ایام ووضعها فی  
بیت صدیق له فسرق العمامة هل یضمن قال نعم لانه بالمنع صار غاصبا الا اذا کذب الرسول انه  
رسوله او قال لا اعلم انک رسوله لانه لا یمکن ما نعا بعد الطلب کذا فی الحاوی للفتاوی \* قال المودع  
ادفعها الی ای وکلای شئت فطلبها احد وکلایه فلم یعطه ليعطیها الی وکیل آخر فانه یضمن بالمنع  
من احد وکلایه کذا فی الوجیز للکردری \* وسئل عن المودع اذا وکل رجلا یقبض وديعة بمحضر  
من المودع فانه ینهی الیه الوکیل بعد ایام وطالبه بالدفع الیه فامتنع ثم هلک ذلك الشیء هل یضمن  
فقال نعم قبل له وهل یفترق الحال بین التوکیل بمحضر منه و بین التوکیل فی حال غیبه فصدقیه  
فی التوکیل فی حال غیبه وقال نعم هکذا نص علیه فی الجامع کذا فی التارخانیة \* دفع عینا الی  
رجل وامره ان یدفعه الی فلان فاتاه وقال ان فلانا استودعک هذا فقبله ثم رده علی الوکیل فهلک  
فللمالک ان یضمن ایهما شاء کذا فی الفصول العمادیة \* رجل اودع صفا عند رجل وامره ان یدفع  
الصک الی غریبه ان دفع الغریم المال الی صاحب المال قبل مضي ثلثة اشهر فدفع الغریم الی  
صاحب المال الدراهم بعد مضي ثلثة اشهر فجاء الطالب یرید ان یسرد الصک ان کان المتوسط یعلم یتینا  
ان الغریم دفع المال الذی فی الصک بکماله الی الطالب لایدفع الصک الی الطالب سواء دفعه قبل  
مضي المدة او بعدها لان فی دفعه الی الطالب اعانة له علی الظلم کذا فی الذخیرة \* ولو اودعت المرأة  
کتاب وصینهار رجلا بحضرة زوجها وامرته بان یسلمها الی زوجها بعد وفاتها فبرئت من مرضها و ارادت  
ان تأخذ الکتاب فان کان فی الکتاب اقرار للزوج بمال او یقبض مهر فله ان یمنع وأن کان القرطاس  
ملکالها کذا فی خزائنه المفتین \* العبد اذا استودع رجلا وديعة ثم غاب لم یکن للمولی ان يأخذ الودیعة

ناجرا كان العبد او محجورا كان على العبد دين اولم يكن هذا اذا لم يعلم ان الوديعه كسب العبد اما  
 اذا علم انه كسب العبد فله المولى حق الاخذ كذا في الذخيره \* عبد محجورا وما ذون مدبون  
 او غير مدبون اودع رجلا مالا ومات ليس للمولى ان يسترد الا اذا علم انه مال المولى فانه يسترد  
 كذا في الصغرى \* ذكر في رديعه الكافي ان العبد المحجور اذا اودع انسانا شيئا فجاء مولاه وطلبه فمنع  
 فهلك في يده لا يضمن لانه ليس لمولاه ولاية استرداد ذلك وفي نوائده روح امه او عبدا شترى مينا بها  
 اكتسبه في بيت مولاه فاودعه انسانا قد علم بذلك فطلبه مولاه فمنع المودع اولم يطلبه حتى هلك  
 في يده ضمن لان العين ملك المولى ووقع الايداع بغير اذنه فكان المودع غاصبا كذا في الفتاوى العتايه \*  
 وسئل من عبد اتى بوفر من حنطة الى بيت انسان ورب البيت غائب فسلمه الى امرأه رب البيت  
 وقال هو وديعه مولاي فلان بعته الى زوجك وغاب فلما حضر رب البيت اخبرته المرأة بذلك فلامها  
 بالقبول فارسل الى مولى ذلك العبد ان ابعت من يحمل هذا الوقر اليك فاني لا اقبله فاجاب انه  
 يكون عندك اياما ثم احمله ولا تدفع ذلك الى عبدي ثم طلبه المولى فقال لا ادفع الا الى العبد  
 الذي حملة الي ثم سرق مع متاع رب البيت واغبر عليه هل يضمن رب البيت لمنعه من رسول  
 مولى العبد ام لا فقال ان كان الرجل صدق العبد انه حملها من مولاه ضمن بالمنع وان ام يصدقه  
 او قال لا ادري اهو لمولاه بعته به على يديه او هو في يد العبد بطريق غصب او وديعه من غيره وتوقف  
 في الرد ليعلم ذلك لم يضمن بالمنع كذا في فتاوى النسفي \* الباب السابع في رد الوديعه اذا اتى  
 بالوديعه ووضعها في منزل المودع فصاعت ضمن المستودع وكذا لو دفعها الى بن المودع او الى  
 عبده او الى احد ممن في عياله فصاعت ضمن وكان القاضي الامام ابو عاصم العاصمي اثنى به  
 وقبل المودع اذا رد الوديعه الى من في عياله لا يضمن وقال المتأخرون يضمن وعليه الفتوى كذا  
 في جواهر الاخلاطي \* واذا رد ما يدين من في عياله فلا ضمان كذا في التاثير خانيه \* المودع بعثها على  
 يد ابنه الذي ليس في عياله ان كان بالغاً ضمن والا لان الصغير وان لم يكن في عياله فهو في ولايته  
 وتدييره عليه فالرد على يده كالرد على يد عبده الذي آجره من غيره كذا في الوجيز للكردي \*  
 قالوا اذا كان الابن غير بالغ انما لا يضمن بالرد عليه اذا كان يعقل يحفظ ويحفظ الاشياء اما اذا كان  
 لا يحفظ فهو ضامن كذا في المحيط \* اذا قال المستودع لصاحب الوديعه بعثت بها اليك مع رسولي  
 وسمى بعض من في عياله بان قال مع امني او قال مع عبدي او ما عياله ذلك كان القول قوله



كذا في التاتارخانية \* ولو قال ردّها ليد اجنبي ووصل اليك وانكر ذلك صاحب المال فهو ضامن الا ان يقربه رب الوديعة او يقيم المودع بينة على ذلك كذا في المحيط \* مودع الغاصب اذا رد المصوب على الغاصب يبرأ من الضمان كذا في الذخيرة \* المودع اذا رد الوديعة الى المودع ثم جاء مستحق واستحق الوديعة لا ضمان على المودع فرق بين هذا وبين ما اذا امر المودع المودع ان يدفعها الى رسوله فدفع وهلك في يد الرسول ثم جاء مستحق واستحقها فان المستحق بالخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن رسوله وان شاء ضمن المودع هكذا في الصغرى \* غاب المودع ولا يدري حيوته ولا مماته يحفظها ابا حنيفة يعلم بموته وورثته كذا في الوجيز للكردي \* ولا يتصدق بها بخلاف اللقطة كذا في الفتاوى العنانية \* واذا مات رب الوديعة فالوارث خصم في طلب الوديعة كذا في المبسوط \* فان مات وام يكن عليه دين مستغرق يرد على الورثة وان كان يدفع الى وصيه كذا في الوجيز للكردي \* المودع اذا دفع الوديعة الى وارث المودع وفي التركة دين يضمن للغرماء ولا يبرأ بالرّد على الوارث كذا في خزائن المفتين \*

الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الوديعة او المستودع غير واحد اذا استودع رجلان رجلا وديعة من دراهم او ثياب او دواب او عبيد ثم حضر احدهما وطلب حقه منه لم يكن له ذلك حتى يجتمعا ولو خاصمه الى القاضي لم يأمره بدفع نصيبه اليه في قول ابي حنيفة رح وقال يأمره بان يقسم ذلك ويدفع نصيبه اليه ولا تكون قسمته جائزة على الغائب كذا في المبسوط \* وفي الجامع الصغير ثلثة استودعوا رجلا فغاب اثنان فليس للحاضران يأخذ نصيبه عنده وقال له ذلك ومن المشائخ رح من قال الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال وفيما هو من ذوات القيم سواء والصحيح ان الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال كالمكولات والموزونات وفيما عداها من الثياب والدواب والعبيد فليس للحاضران يأخذ نصيبه بالاجماع كذا في الكافي \* فان دفع اليه نصيبه فهلك في يده ثم حضر الآخر فله ان يأخذ ما بقي في يد المودع فان هلك ما في يد المودع هلك امانته بالاجماع كذا في البنايع \* ولو هلك المقبوض في يد القابض فليس له ان يشارك الغائب في ما بقي كذا في غاية البيان \* وفي المستقني لو دفع المودع الى الحاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال ابو يوسف رح ان كان الدفع بقضاء فلا ضمان على احد وان كان بغير قضاء فان شاء الذي حضر اتبع الدافع بنصف ما دفع ويرجع به الدافع على القابض وان شاء

اخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الذخيرة \* ولو ان احدا المودعين يقيم لبينة على المودع على ان الوديعة كلها له او على اقرار صاحبه وقت الابداع بذلك لا تسمع كذا في الفتاوى العنانية \* ولو ان المودع في هذه الصورة ادعى هلاك الوديعة او اخذ ظالم منه فقال احدا المودعين قد بقي في يدك شيء من الوديعة كان له ان يحلفه على ذلك بخلاف فابو حنيفة رح ان كان لا يرى حق استرداد الوديعة لاحدهما يرى حق الاستحلاف لاحدهما رجلا ان بينهما الف درهم وضعاها عند احدهما ثم قال احدهما لصاحبه خذ نصيبك منها فاخذ وضاع النصف الباقي فالنصف الذي اخذ صاحبه يكون بينهما لانه لا يكون مقاسما لنفسه فان كان ضاع النصف الذي اخذ سلم الباقي للشريك كذا في المحيط \* رجلا ان اودع العائم قال احدهما ادفع الى شريكي مائة او قال مائتين الى مادون النصف فدفعها ثم ضاعت البقية سلم المأخوذ للآخذ حتى لا يرجع شريكه بشيء عليه ولو قال ادفع النصف اليه ثم ضاع النصف الباقي رجع الآخر على شريكه بنصف ما اخذ كذا في الفتاوى العنانية \* ولو قال له ادفع اليه حصته فدفع فهو من حصته حتى لو هلك الباقي لا يرجع عليه شريكه بشيء كذا في المحيط \* رجلا ان اودع رجلا الف درهم فمات المستودع وترك ابنا فادعى احد الرجلين ان الابن استهلك الوديعة بعد موت ابيه وقال الآخر لا ادري ما حالها فالذي ادعى على الابن الاستهلاك فندى ابرا الاب منها حيث زعم ان اباة مات وتركها قائمة بعينها فاستهلكها ابنة وادعى الضمان على الابن فصدق في حق الاب ولم يصدق في حق الابن حتى لا يقضى له على الابن بشيء كذا في التاتارخانية \* واما الآخر فله خمسمائة درهم في مال الميت لوجود التجهيل في حقه ولا يشاركه صاحبه فيها كذا في المحيط \* ثلثة اودعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع المال الى احد منا حتى نجتمع فدفع نصيب احدهم قال محمد رح في القياس يكون ضامنا وبه قال ابو حنيفة رح وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول ابي يوسف رح كذا في فتاوى قاضيخان \* فان اراد المودع ان يخرج عن الضمان والحيلة له في ذلك ان يقول للحاضر الذي يطالبه بعد ما دفع على الاول احضر خصمك حتى ادفع اليكما ولا يقرب بالدفع اليه كذا في التاتارخانية \* ولو كان المودع اثنين والوديعة مما يحتمل القسمة كان بينهما ان يقتسماها للحفظ حتى يصبر في يد كل واحد منهما النصف ولو سلم احدهما جميع الوديعة الى صاحبه فصاعت ضمن المسلم نصف الوديعة



عند أبي حنيفة ربح ولا يضمن القابض شيئا وعندهما لا يضمن ولو كانت الوديعة مما لا يحتمل القسمة فانهما يبتهايان في الحفظ ولا يضمن كل واحد منهما بالتسليم الى صاحبه بالا جماع كذا في شرح الصحاوي \* اودع رجلان فباع احدهما نصفه لا تقبل شهادة البائع مع آخرائه ملك المدعي لانه يريد نقض ما عقده كذا في التاتارخانية \* رجل استودع رجلين جارية فباع احدهما نصفها الذي في يده فوقع عليها المشتري فولدت له ثم جاء سيدها قال ياخذها وعقرها وقيمة الولد ثم رد قيمة الولد كرد عين الولد في جبر نقصان الولادة به فان لم يكن في قيمة الولد وفاء بالنقصان اخذ تمام ذلك من المشتري ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن ونصف قيمة الولد وان شاء رب الجارية ضمن البائع نصف النقصان فان لم يعلم ان الجارية لهذا الذي حضر الا بقول المستودعين لم تقبل شهادتهما في ذلك ولكن الجارية ام ولد للمشتري باعتبار الظاهر ويضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها فيدفعه الى شريكه كما هو الحكم في جارية مشتركة بين شريكين يستولدا احدهما كذا في المبسوط \*

الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة والشهادة فيها في المنتقى بشرع من أبي يوسف ربح رجل ادعى على رجل وديعة وجحد المودع واقام المدعي بينة على دعواه واقام المودع بينة على المدعي انه قال ما لي على فلان شيء قال ان كان مدعى الوديعة يدعي ان الوديعة قائمة بعينها عند المودع فهذه البراءة لا تبطل حقه كذا في المحيط \* انا اقام رب الوديعة البينة على الابداع بعد ما جحد المودع واقام المودع بينة على الضياع فان جحد المودع الابداع بان يقول للمودع لم تودعني ففي هذا الوجه المودع ضامن وبينته على الضياع بعد الجحود مردودة سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحود او بعد الجحود وان جحد الوديعة بان قال ليس لك عندي وديعة ثم اقام بينة على الضياع ان اقام بينة على الضياع بعد الجحود فهو ضامن وان اقام بينة على الضياع قبل الجحود فلا ضمان وان اقام بينة على الضياع مطلقا ولم يتعرضوا لما قبل الجحود ولما بعد الجحود فهو ضامن وفي القدروري اذا قال المودع للقاضي حلف المودع ما هلكت قبل جحودي حلفه القاضي ويحلفه على العلم كذا في الذخيرة \* ولو جحد الوديعة ثم ادعى انه ردّها بعد ذلك واقام البينة قبلت وان اقام البينة انه ردّها قبل الجحود وقال غلطت في الجحود او نسيت او ظننت اني دفعته وانا صادق في قولي لم تستودعني قبلت بينته ايضا في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح كذا في الخلاصة \* ولو طلب الوديعة فقال ما اودعني ثم ادعى الرد او الهلاك لا يصدق ولو قال ليس له عليّ ثم ادعى الرد

والهلاك يسمع كذا في خزانة المفتين \* رجل اودع رجلا عبدا وجمدا المودع مات في يده ثم اقام المودع بينة على الابداع وعلى قيمته يوم الحجود قضى على المودع بقيمته يوم الحجود ولو قالوا لا تعلم قيمته يوم الحجود ولكن علمنا قيمته يوم الابداع وهي كذا قضى القاضي على المودع بقيمته يوم التبض بحكم الابداع كذا في الذخيرة \* اذا قال المودع قد اعطيتكها ثم قال بعد ايام لم اعطكها ولكنها ضاعت فهو ضامن ولا يصدق فيما قال وفي الخاتبة وهو الصحيح كذا في التاتارخانية \* ولو قال المودع انها قد ضاعت ثم قال بعد ذلك بل كنت رددتها اليك انكني او همت لم يصدق وهو ضامن كذا في البدائع \* ولو قال المودع ضاعت الوديعه منذ عشرة ايام فاقام المودع بينة انها في يده منذ يومين فقال المودع وجدتها ثم ضاعت قبل منه كذا في الملتقط \* فان قال حين خصم ليس له عندي وديعه ثم قال بعد ذلك وجدتها فضاقت ضمن كذا في غايه البيان \* رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعه ثم قال وجدتها فضاقت ضمن كذا في غايه البيان \* رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعه ثم قال بعد ذلك قد ضاعت قبل اقرارى فهو ضامن ولو قال كانت له عندي الف درهم وضاعت فلقول قوله ولا ضمان ولو قال له عندي الف درهم وديعه قد ضاعت ووصل الكلام صدق استحسانا وصار تقديرا هذه المسئلة كانت له عندي الف درهم وضاعت كذا في التاتارخانية \* اذا قال ذهبت الوديعه ولا ادري كيف ذهبت فلقول قوله مع يمينه ولا ضمان عليه وبه تأخذ كذا في الملتقط \* ولو قال ابتداء لا ادري كيف ذهبت اختلفوا فيه والصحيح انه لا يضمن كذا في الفتاوى العنابية \* ولو قال ذهبت الوديعه من منزلي ولم يذهب من مالي شيء يقبل قوله مع يمينه كذا في خزانة المفتين \* وسئل عن قوم دفعوا الى رجل دراهم ليدفع الخراج من قبلهم فاخذ دراهم وشدها على منديل ووضع في كفه ودخل في مسجد فذهبت الدراهم منه ولا يدري كيف ذهبت منه وهم لا يصدقونه قال لا يقبل قوله ما لم يبين الذهاب كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل اودع رجلا عينا فادعى المستودع هلاكه وكذبه المودع واراد تحليفه فنكل عن اليمين فنكوله عن اليمين يكون اقرا رايقاء العيين ويحبس الى ان يظهرها او يثبت انها لم تبق كذا في جواهر الفتاوى \* رجل قال لا اخراخدت منك الف درهم وديعه فضاقت وقال الاخر اخذتها فضاقت الموقر ولو قال دفعتها الي واودعني وقال الاخر اخذتها فضاقت لا يضمن كذا في الخلاصة \* اختلفا وقال المودع كانت وديعه وقال المودع بل قرضا لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* وان قال المستودع قد ضاع بعضها او اقرضتني البعض فلقول قول المستودع



في مقداره مع يمينه كذا في البنائع \* أردعه الف درهم واقرضه ألفاً فاعطاه المودع العائنه اختلفا فقال المودع  
هذا قرضك وقد ضاعت الوديعة صدق مع يمينه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لي عندك  
الف درهم وديعة ودفعتها اليّ وقال المقر له كذبت وهي لي القول قول المقر له كذا في الخلاصة \* اذا  
اختلفا فقال المودع هلكت او قال رددتها اليك وقال المالك بل استهلكتها والقول قول المودع  
وكذلك اذا قال المودع استهلك من غير اذني وقال المالك بل استهلكتها انت او غيرك بامر  
كان القول قول المودع كذا في البدائع \* اذا اختلف الطالب وورثة المودع فقال الطالب قد مات  
ولم يبين نصارت دينه في ماله وقالت الورثة كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة  
ثم هلكت بعد موته فالقول للطالب هو الصحيح كذا في الذخيرة \* ويجب الضمان في مال الميت  
كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ورثته قد رد الوديعة في حيوته لم يقبل منهم الا بيينة والضمان  
واجب في ماله لانه مات مجهلاً فان اقام الورثة البيينة ان المودع قال في حيوته رددتها تقبل واذا  
مات المودع مجهلاً وادعى الوارث الضباع حال حيوته لا يقبل قول الوارث كذا في الفصول  
العمادية \* في الجامع ولو قال المستودع لصاحب المال قد قبضت بعض وديعتك ثم مات المستودع  
ولا يدري الباقي وقال صاحب المال لم اقبض شيئاً وقال ورثة المستودع قد قبضت تسعمائة وبقي  
مائة لا يصدق الورثة ويقال لصاحب المال لا بد ان تقر بقبض شيء منها وتحلف على ما بقي بالله  
ما قبضت منه ما قالت الورثة لان اقرار المستودع بقبض صاحب الوديعة جائز اكونه مؤتمناً  
من جهته ولهذا اقران صاحب الوديعة قبض جميع الوديعة صح اقراره فهذا اولى ثم ونع الخلاف  
بينه وبين ورثة المستودع في مقدار المقبوض لانه لو اقر بقبض شيء مجهول فكان هو المجهول فيكون  
القول قوله في البيان كذا في محيط السرخسي \* فان قال قبضت مائة وقالت الورثة تسعمائة فالقول  
للمالك مع يمينه لانه ينكر الزيادة كذا في الكافي \* ولو قال صاحب المال في حيوة المستودع او بعد  
موته قد قبضت بعض وديعتي كان القول قوله في مقدار ما يقر مع يمينه وان قال في حيوته دفعت  
الوديعة الي صاحبها الا شيئاً نفقته في حيوتي واستهلكته فالقول قوله في مقداره مع يمينه كذا في البنائع \*  
ولو قال بعد موت المودع رددتها على الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن كذا في فتاوى  
قاضيخان \* ولو فصب من المودع وهلك فاراد المالك ان يضمن الغاصب فقال المودع قد رده  
عليّ وهلك عندي وقال المالك بل ملك عنده فالقول قوله كذا في التاتارخانية \* اذا قال المودع

اود عنها عند اجنبي ثم ردها علي فهلك مندي والمودع يكذبه في ذلك فالقول قول المودع  
ويضمن المودع لانه اقر بوجوب الضمان عليه ثم يدعي البراءة فلا يصدق الا بيينة بقيهها على ما ادعي  
وحينئذ لا يضمن لانه اثبت بالبيينة ارتفاع سبب وجوب الضمان وكذلك لو قال بعثت بها اليك  
على يدى اجنبي والمودع ينكر ذلك فالقول قول المودع كذا في الفصول العمادية \* رجل  
اودع رجلا وديعة فعاب رب الودیعة ثم قدم بطلب الودیعة فقال المودع امرتني ان اتفقها على  
اهلك وولدك وقد اتفقتها عليهم ورب الودیعة يقول لم آمرک بذلك فالقول قول رب الودیعة  
والمودع صامن كذا في المحيط \* وكذلك لو ادعى انه امره بان يتصدق بها على المساكين  
او يهبها للذلان كذا في المبسوط \* المودع اذا قضى دين المودع من مال الودیعة يضمن وان كان  
الدين من جنس الودیعة وقبل لا يضمن وهو المختار عند البعض كذا في خزائن المفتين \* مستودع  
قال للمالك امرتني ان ادفع الودیعة لى فلان وكذبه المالك ضمن الا بيينة او باليمين كذا في  
محيط السرخسي \* اذا امر صاحب الودیعة المودع بالدفع الى رجل بعينه فقال دفعتها اليه وقال  
ذلك الرجل لم اقبضها منك وقال رب الودیعة لم تدفع اليه ايها المودع فالقول قول المودع في حق  
براءته عن الضمان لاني حق ايجاب الضمان على المدفوع اليه كذا في الظهيرية \* رجل اودع  
رجلا الف درهم ثم قال ابني امرت فلانا بقبضها منك ثم نهيته عن ذلك فقال المودع فلان اتاني  
ودفعتها اليه وقال فلان لم آتته ولم اقبضها منه فان المستودع بري منها كذا في المحيط \* رجل اقام  
البينة على المودع ان صاحب الودیعة وكله بتبض الودیعة منه ووقت لذلك وقتا ثم ان المودع اقام  
البينة ان صاحب الودیعة اخبرجه من الوكالة قبلت بينته وكذا لو اقام البينة ان شهود الوكالة عبيد  
قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا قال رب الودیعة اودعك عبدا وامة وقال المودع ما  
اودعني الا الامة وقد هلكت فاقام رب الودیعة بينته على ما ادعى ضمن المستودع قيمة العبد  
قال شيخ الاسلام انما يقبل القاضي شهادة تهم ويقضي بقيمة العبد اذا اوصفوا العبد وبينوا للقاضي  
والقاضي يعرف مقدار قيمة مثل ذلك العبد وان لم يعرف سأل المدعي حتى يقيم البينة على  
مقدار قيمة العبد واما اذا لم يصفوا العبد وانما شهدوا انه اودعه عبدا فالقاضي لا يقبل شهادة تهم  
كذا في المحيط \* واودعه رجل امة واخر عبدا ثم ادعى كل واحد ان الامة له والعبد لا خرو قال  
المودع



المودع ما اودعني الالهذه الامة حلف ما اودعه كل واحد الانصف الامة وفي فتاوى أهوارد ع احدهما  
 خلا ما والاخر جارية ثم ادعى كل واحد الغلام لنفسه وانكر كل واحد ان يكون اودع الجارية واقر  
 المودع بالجارية لاحدهما بعينه وصدقه المقر له وقال المودع لا ادري ايكما اودع عندي الغلام  
 واعلم ان احدهما اودعه لكن لا اعرف من كان منكما يدفع الجارية الى المقر له والغلام لهما جميعا  
 ثم يحلف المودع لكل واحد منهما انه لم يودع عنده الغلام ثم يضمن لهما قيمة الغلام بينهما نصفان  
 كذا في التاتارخانية \* رجل في يده امة والى درهم فقال رجلان كل واحد منهما له اودع عنك هذه  
 فقال المودع لا ادري لا بكما هذه وابتى ان يحلف لهما فالالف والامة بينهما نصفان وعليه قيمة امة  
 والى آخر بينهما كذا في محيط السرخسي \* اذا قال المستودع للمودع وهبت لى اوديعه او بعته  
 منى وانكر رب الوديعه ثم دلت لا يضمن المودع كذا في الخلاصة \* اودع رجل رجلا دراهم فجاء  
 رجل وقال ارسلني اليك صاحب الوديعه لندفعها اليّ فدفعها اليه فهلكت عنده ثم جاء صاحبها  
 وانكر ذلك فالمستودع ضامن فان صدقه المودع في كونه رسولا ولم يشترط عليه الضمان لا يرجع  
 وان كذبه في كونه رسولا ومع هذا دفع اولم بصدقه ولم يكذبه ومع هذا دفع او صدقه ودفع اليه  
 على الضمان يرجع ومعنى الضمان هنا ان يقول المودع للرسول انا اعلم انك رسول ولكن لا آمن  
 ان يحضر المالك ويحصد الرسالة ويضمني فهل انت ضامن لي بما تأخذ مني فاذا قال نعم حصلت  
 الكفالة بدين مضاف الى سبب الوجوب وانه جائز فيرجع المودع على الرسول بحكم الكفالة  
 كذا في المحيط \* ولو قال ردتها اليك على يدي من في قبالي وكذبه المودع فالقول قول المودع مع يمينه  
 كذا في النصول العمادية \* سئل عن اودع عند آخر اواني صفر ثم استردها بعد زمان فرد عليه  
 ستة فقال المالك كانت سبعة فاين السابع فقال لا ادري اودعني ستة او سبعة ولا ادري ضاعت  
 او لم تكن عندي وتارة يقول لا ادري هل جاءني من عندك رسول فاستردها وحملها اليك ام لا  
 هل يضمن قال لا لانه لم يقر باضاوته فلا يتقاضى كذا في الفتاوى النسفي \* رجل له عند رجل  
 الف درهم وديعه وله على المودع الف درهم فدفع المودع اليه الف درهم ثم اختلفا بعد ذلك بايام  
 فقال رب المال اخذت الوديعه والدين عليك على حاله وقال المودع بل اعطيتك القرض وقد  
 ضاعت الوديعه فالقول قول المودع لانه لا عبرة لاختلافهما في الف المردودة لانها وصلت الى  
 المالك اي شيء كان وانما اختلافهما في الف الهالكة فالمالك يدعي فيها الاخذ قرضا والمدعي عليه

يُدعى الاخذ وديعه وفي هذا القول قول مدعى الوديعه كذا في المحيط \* الباب العاشر في المتفرقات  
الوديعه عبدا او امة قتل المودع بقتل في العمد وفي الخطاء يدفع او يغدي وان كانت ام ولد او مدبرا  
غرم المولى القيمة او دعي فلان بل فلان فهو الثاني كذا في التاثير خانية \* رجل له على رجل  
دين مائة درهم وله عنده وديعه مائة درهم فقال جعلتها فصا صا بديني ان كانت الدراهم في يديه  
او قريبة منه بحيث يقدر على قبضها جاز وصارت قصا صا وان لم تكن قريبة منه لا يكون قصا صا  
مالهم يرجع اليها كذا في الخلاصة \* واذا جحد المستودع ما عنده من الوديعه ثم اودع من ماله عند المودع  
مثل ذلك وسعه امساكه قصا صا بما ذهب به من وديعه وكذلك ان كان المال دينا عليه وانكره  
ثم اودعه مثله فاما اذا اودعه شيئا من غير جنس حقه لم يسعه امساكه عنده كذا في المبسوط \*  
وفي الامال اذا حلف يحلف لبس لك علي شيء ولا يحلف ما اودعتني كذا في التاثير خانية \*  
اذا كان لرجل الف درهم وديعه عنده اسان والاخر على المودع الف دين فلصاحب الدين وهو  
الغريم ان يأخذ تلك الوديعه من المودع اذا ظفروا ان لم يكن للمودع ان يدفع الالف اليه فريسه  
كذا في شاهان \* اذا اودع عند رجل عبدا ثم ان المودع وهب العبد من المستودع والعبد ليس بمحاضر  
فقبله المستودع جاز وينوب قبض الوديعه من قبض الهبة ويصير المستودع قابضا للعبد بنفس الهبة  
حتى لو مات العبد قبل ان يجدد الموهوب له فيه قبضا يهلك من مال الموهوب له حتى لو لم يرجع  
كان الكسب عليه فان استحقه رجل فهو بالخيار ان شاء ضمن الواهب وان شاء ضمن الموهوب له  
فان كان الموهوب له قد جدد فيه قبضا قبل ان يضمه المستحق لا يرجع بما ضمن على المودع وان  
لم يجدد فيه قبضا قبل ذلك يرجع هكذا في الدخيرة \* وفي المنتقى عن ابي يوسف رح بر رواية بن سامة  
في رجل عنده الف درهم وديعه لرجل فقال هي قضاء بمالك علي بان كان للمودع على صاحب  
الالف الف درهم فلم يرجع اليه منزله باقبضها حتى ضاعت فهي من مال المودع ما لم يقبضها اصل  
هذه المسئلة ان قبض الوديعه لا ينوب عن قبض الضمان والقبض بجهة القرض والاقتضاء قبض  
ضمنان كذا في المحيط \* اتلف وديعه انسان المودع ان يخاصم ويغرمه القيمة كذا في الوجيز للكودري \*  
واذا كان عند رجل وديعه او عارية او بضاعة فغصبها منه رجل فهو خصمه فيها عندنا كذا في المبسوط \*  
اودع رجلا تجارية فغصبها منه رجل فابقت من يد الغاصب كان للمودع ان يضم الغاصب  
القيمة بقضاء وبغير قضاء وتكون القيمة امانة في يد المودع فان ظهرت التجارية فللمواري الخيار ان شاء



اخذ الجارية وان شأما اخذ القيمة فان اخذ الجارية رجع الغاصب على المودع بما اخذ منه ان كانت قائمة وبمثلها ان كانت هالكة فان كانت هالكة حتى ضمن المودع مثلها رجع بها على المالك فان كان المودع اقرانه قبض القيمة من الغاصب وام يعلم ذلك الا بقوله برى الغاصب من القيمة فان ظهرت الجارية واختار المولى اخذها كان له ذلك ويرجع الغاصب على المودع بالقيمة التي اخذها منه ان كانت قائمة وبمثلها ان كانت هالكة ولا يرجع المودع على المولى هذا بما لحقه من العهدة كذا في الذخيرة \* رجل اودع وديعة عند رجل فصاعت فلما طلبها صاحبها ادعى انها هلكت فانكر المالك فحلف المودع على هلاك الوديعة فنكل عن اليمين فادعى مائة دينار الى المالك ثم ظهرت الوديعة في يد آخر فاراد المستودع ان يخاصمه ويأخذ بنظران دفع المائة بقول ايتهما كان فان كان رب الوديعة قال كانت قيمة الوديعة مائة واقام البينة عليه فان المخاصمة الى المستودع لكن المستودع اداسنردها من صاحب اليد ان يرد لها الى رب الوديعة ويأخذ المائة منه لانه ما كان راضيا بان يملكها بهذا القدر وان كان المستودع قال كانت قيمتها مائة وحلف على ذلك فالخصومة الى رب الوديعة كذا في جواهر الفتاوى \* لو اتفق على الوديعة حال غيبة المالك بغير امر القاضي كانت متبرعا كذا في السراجية \* وان رفع الامر الى القاضي سأله القاضي البينة على كون العين وديعة عنده وعلى كون المالك غائبا فاذا اقام بينة على ذلك ان كانت الوديعة شيئا يمكن ان يؤاجر فالتقاضي بأمره بان ينفق عليه من غلتها مرة القاضي بذلك وان كانت الوديعة شيئا لا يمكن ان يؤاجر فالتقاضي بأمره بان ينفق عليه من ماله يوما ويومين او ثلاثة رجاء ان يحضر المالك ولا يأمره بالاتفاق زيادة على ذلك بل بأمره بالبيع وامساك الثمن والحاصل ان القاضي بفعل بالوديعة ما هو اصلح وانظر في حق صاحبها وان كان القاضي امره بالبيع في اول الوهلة كان جائزا وما اتفق المودع على الوديعة امر القاضي فهو دين على صاحبها يرجع به عليه اذا حضر غير ان في الدابة يرجع بقدر قيمة الدابة لا بزيادة على ذلك وفي العبد يرجع بالزيادة على قيمته كذا في المحيط \* رجل استقرض من رجل خمسين درهما فاعطاه غلة ستين فاخذ العشرة ليردها فهلك في الطريق يضمن خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي وديعة كذا في السراج الوهاج \* وهو الاصح هكذا في التاتارخانية \* وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة اسداسه كذا في فتاوى قاضيخان \* له على آخر خمسون فاستوفى عبطا ستين فلما علم اخذ عشرة للرد فهلك

بضمن خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي امانة كذا في الوجيز للکردزي \* استقرض منه رجل مشرين فاعطاه مائة فقال خذ منها عشرين قرصا والباقي عندك وديعة ففعل ثم اعاد العشرين التي اخذها في المائة ثم دفع اليه رب المال اربعين درهما فقال اخلطها بتلك الدراهم ففعل ثم ضاعت الدراهم كلها لا يضمن الا اربعين وضمن بقيتها كذا في خزائنة المفتين \* ولوا عطاء عشرة وقال خمسة قرض وخمسة وديعة فلو ضاعت ضمن الخمسة القرض دون الوديعة كذا في التاتارخانية \* هشام عن محمد بن علي بن رجل الف درهم دين فاعطاه الفين وقال الف منها قضاء من حنك والف تكون وديعة فقبضها وضاعت قال هو قابض حقه ولا يضمن شيئا كذا في المحيط \* لودفع اليه الف درهم يشتري ويبيع رب المال باجرة في شهر كل عشرة دراهم فمات ولم يد رما ففعله وقد ترك رفيقا وثيابا صار كله دين في مال الميت وكذا ارض دفعا من اربعة والبذر منهما او من احد هما فمات المزارع والزرع قد احرأوا حصدا ولم يدربعد موته قال محمد بن علي بن الزرع يوم مات او مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات صار دين في مال الميت كذا في البناء \* رجل اودع عند انسان الف درهم ثم ان صاحب الوديعة اقرض الوديعة من الذي في يده قال ابو حنيفة رح لا تخرج الالف من الوديعة حتى يصير في يد المستودع حتى لو هلك قبل ان تصل يده اليها لا يضمن وكذلك في كل ما كان اصله امانة وكذلك لو قال المودع لصاحبها اذن لي ان اشتري بالوديعة شئ وابع لانه مؤتمن كذا في فتاوى قاضيخان \* ابراهيم بن رستم عن محمد بن علي بن رجل له على رجل مائة درهم فدفع المطلوب الي الطالب مائتي درهم وقال هذا مالك فخذها فاخذها فضاعت والآخذ لا يعلم كما هي قال ابو حنيفة رح لا شيء عليه وقال ابو يوسف ومحمد رح عليه مائة درهم كذا في المحيط \* بعث لي رجل الف درهم بضاعة ليشترى بها متاعا فدفع المبعوث اليه الف الف سمسار واشترى متاعا ثم بعث الي صاحبها فاصيب المتاع في الطريق لا يضمن ولو لم يقل صاحب الالف انها بضاعة والمسئلة بحالها يضمن الان يكون السمسار اشترى بمحض منه كذا في الظهيرية \* سئل نجم الدين النسفي رح عن رجل اراد ان يخرج من تركستان الي سمرقند فابضعه رجل مالا ليشترى له شيئا فذهب واشترى ثم لم يتهبأ الرجوع من سرعة فبعث مال البضاعة مع بعض امواله على يدي رجل الي تركستان ليوصله الي صاحب البضاعة فلما نزل بلدة في الطريق اخذوا الي تلك البلدة هذا المال ظلما منه هل يضمن المستبضع قال نعم كذا في الفصول



فی الفصول الاثنی عشر فی الباب التاسع والعشرين فی انواع الضمانات الواجبة \* رجل مات  
وعليه دين وترك الف درهم وترك ابنا فقال الابن هذه الالف وديعة كان عند ابي لفلان وجاء  
فلان يدعي ذلك وصدقه غرماء المبت في ذلك وقالوا الالف لفلان فان القاضي يقضي للغرماء  
بالالف قضاء عن المبت ولا يجعلها لمدعي الوديعة لكن القاضي اذا قضى بهاديون الغرماء  
يرجع المودع اليهم فيأخذها منهم باقرارهم انها له والواجب في المضاربة والبضاعة والعارية والاجارة  
والرهن كالوديعة كذا في خزائن المفتين \* اذا اودع وغاب فاقام ابنه بينة ان اياه مات ولا وارث له  
غيره واخذ الوديعة ثم جاء ابوه حيا يضمن الابن او الشاهدین ولا يضمن المودع ولو كان غصبا  
يضمن كل واحد منهم كذا في الفصول العمادية \* رجل غاب فجاءت امرأته الى القاضي  
واحضرت والد زوجها ادعت ان للغائب وديعة في يدايه وطلبت النفقة من ذلك المال قال الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان في يد والد الزوج دراهم او ما يصلح لنفقة الزوجات من الطعام  
والكسوة والاب مقربان ذلك في يده كان للمرأة ان تطالبه وللقاضي ان يأمره بدفع ذلك اليها  
وليس للاب ان يدفع ذلك بغير امر القاضي فان دفع بغير امره كان ضامنا وان انكر الاب كون  
ذلك المال في يده كان القول قوله ولا يمين لها عليه وان لم تكن الوديعة مما يصلح لنفقة  
الزوجات فلا خصومة بينهما ولو كان للغائب دين على رجل والغريم مقربا للمال والنكاح فالدين  
بمنزلة الوديعة كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل اودع عند رجل خمسمائة درهم فانفق ثلثمائة  
ورد مائتين وحلف انه لم يحبس شيئا من الوديعة فالقول قوله ولا يحنث كذا في الخلاصة \* وان كانت  
الوديعة امة فوطئها المودع فولدت فالولد مملوك لصاحب الاصل وعلى المودع الحد ولا يثبت  
نسب الولد منه الا ان يدعي شبهة نكاح او شراء فحينئذ يسقط الحد منه وبغرم العقر للشبهة كذا  
في المبسوط \* ولو كانت الوديعة جارية فزوجها المستودع فالنكاح فاسد ولودخل بها فالعقر لصاحبها  
ولو اكرهاها فالكربي له فلوردها المستودع ثم استحققت لا يضمن كذا في محيط السرخسي \* فان كانت  
الوديعة جارية فزوجها المستودع من رجل واخذ عقرها فولدت ونقصتها الولادة ثم جاء سيد مالها ان يأخذها  
وولدها ولد ان يفسد النكاح واذا افسد النكاح اخذ عقرها ويضمن المستودع نقصان الولادة  
ان كانت نقصتها ولم يكن في الولد وفاؤها وان كان في الولد وفاؤها الجبر والنقصان بالولد  
وان كان نقصانها من غير الولادة من شيء احده الزوج من جماعها فالمستودع ضامن لذلك

وان كان المستودع استهلك الوارد ضمن قيمة الولد كذا في المبسوط \* المودع اذا باع الودیعة وسلمها الى المشتري وضمن المالك المودع نفذ بیعه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة \* الودیعة اذا كانت سینا فاراد المودع اخذها لضرر به رجلا بغير حق وتحقق ذلك للمودع له ان يتمتع من الرد اليه كذا في جواهر الاخلاطي \* سئل القاضي ربيع الدين عن اودع عند رجل خطيالة ومات المودع هل للورثة ان يطالبوا بذلك الخط قال يجبر القاضي بتسليم الخط اليهم اودع صكا وعرف اداء بعض الحق ومات الطالب بانكرت الورثة نقض الدين حبس المودع الصك ابد كذا في التاتارخانية \* وسئل ابو بكر عن خاصم آخر بالف درهم وانكر الاخر ثم اخرج المذمعي عليه الف درهم ووضع في يد انسان حتى يأتي المذمعي بالبينة فلم يأت بالبينة واسترد المذمعي عليه الدراهم فابى ان يرد عليه ثم اعاد واعلى الناحية وذهبوا بالالف هل يضمن قال ان وضع المذمعي والمذمعي عليه عنده فلا يضمن اذ ليس له ان يدفع الى احدهما وان كان صاحب المال وضعه بضمن بالمعنى كذا في الفتاوى \* رجل كان له عند رجل وديعة فقال المودع لرب الودیعة اني كنت بمكة يوم كذا واقام رب الودیعة بينة ان المودع في اليوم الذي ادعى الدفع بمكة كان بالكوفة لم تجز هذه الشهادة واوامر البينة على اقرار المودع انه كان بالكوفة في ذلك اليوم قبلت الشهادة كذا في الذخيرة \* اودعه بقرة وقال له ان ارسات ثيرانك الى المرعي للعلف فاذهب ببقرتي ايضا وذهب بهادون ثيرانه فصاعت لا يضمن كذا في القنية \* غصب فرسا من عمرو فقال المغصوب منه اني اودعت فرسي على يد فلان يعني الغاصب ثم هلك الفرس في يده بغير صنعه قبل ان يطالب المغصوب منه لا يضمن كذا في جواهر الاخلاطي \* رجل دفع بضاعة من كرمان الى اصنهان فرجع الى كرمان وقال تركت البضاعة في اصنهان لا يضمن كذا في جواهر الفتاوى \* اربعة سافروا بابلون حملة وينزلون ويرحلون كذا ومع واحد منهم دنانير وديعة لشخص خاطها في قبائه فترك القباء عند اصحابه فصاع لا يضمن وكذلك المستبضع اذا ذهب الى الحمام وترك البضاعة في قبائه قد خبط للدراهم ويكون معه اربعة نفر بابلون وبنامون جميعا وقد ترك القباء عندهم ثم حضروا القباء قد نقض واخذ الدراهم لا يضمن المستبضع كذا في جواهر الاخلاطي \* (مودع) الك راكفت من باغ ميروم وديعت اربعة مسايه حويش فلان نهم الك گفت بنه بنهاد و باغ غرفت و باز آمد و ديعت را از همسايه گرفت و بخانه حويش آمد و نهاده و ديعت از خانه او غائب شد تا ان دار شود مودع اول ياني بايد كه نشود)



كذا في الذخيرة \* ولو كان عنده كتاب ودعيته فوجد فيه خطأ يكره ان يصلحه اذا كره ذلك صاحبه كذا في  
الملقط \* اودع عند رجل صك ضيعته والصك ليس باسمه ثم جاء الذي الصك باسمه وادعى تلك  
الضيعة والشهود الذين بدلوا خطوطهم ابوان يشهدان حتى يروا خطوطهم فالتاخي يأمر المودع  
حتى يديهم الصك ليروا خطوطهم ولا يدفع الصك الى المدعي وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العنانية \*  
دفع الى رجل مالا ينثره على الغرس فان كان المدفوع دراهم ليس له ان يحبس لنفسه شيئا  
ولو نثره بنفسه ليس له ان يلتقط منه كذا في محيط السرخسي \* وكذا ليس له ان يدفع الى غيره لينثره  
هكذا في السراج الوهاج \* المأثور بنشر السكر ليس له ان يحبس لنفسه شيئا ولا يدفع لغيره ان ينثر  
ولا يلتقط عند أبي بكر الاسكاف قال الصادق الشهد بقول أبي بكر نأخذ وعليه الفتوى كذا في  
الغياثة \* غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف شيئا يسيرا بساوي خمسة  
دراهم ونحوها وصاحب الدار فقير فله ان يأخذها لنفسه كذا في الجوهرة النيرة \* رجل له علي  
رحل الف درهم فقال ابعت بهامع فلان فصاعت من يد الرسول فصاعت من مال المديون كذا في  
المحيط \* مؤنة رد الوديعة على المالك لا على المودع كذا في السراجية \* ان نقلها في بلدة من  
محلة الى محلة كان مؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق كذا في الفتاوى العنانية \* واذا سافر بالوديعة  
في الموضع الذي يجوز لها السفر بها تكون الاجرة على المالك كذا في السراج الوهاج \* اودعه  
اجناسا وغاب ومات ولم يجد المودع وارثا له سوى بنت ابنه المراهقة يعذر في الدفع اليها اذا كانت  
تقدر على الحفظ كذا في القبة في كتاب العارية \* وسئل عن امة اشترت سوارين بمال اكتسبت  
في بيت مولاها فاودعتهما امرأة فقبضت تلك المرأة ولم يكن ذلك باذن مولى التجارية فهما كذا في الوديعة  
هل تضدن فقال نعم لان ذلك ملك المولى ولا ايداع بغير اذنه فصارت غاصبة كذا في الفتاوى  
النسفية \* ولو دفع المودع الوديعة الى آخر باذن المالك او بغير اذنه فاجاز المالك حرج المودع  
من البين كذا في الخلاصة \*



### كتاب العارية

وهو مشتمل على تسعة ابواب \* الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشرائطها وانواعها  
وحكمها اما تفسيرها شرعا فهي تملك المنافع بغير عوض وهذا قول أبي بكر الرازي وعامة اصحابنا

وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* وأما ركنها فهو الإيجاب من المعير وأما القبول من المستعير  
فليس بشرط مند أصحابنا الثلاثة استحسانا والإيجاب هو ان يقول اعرتك هذا الشيء او منحتك  
هذا الثوب او هذه الدار او قال هو لك منحة او اطعمتك هذه الارض او هذه الارض لك طعمة او  
أخذ منك هذا العبد او حملتك على هذه الدابة اذا لم ينوبه الهبة او ادري لك سكنى او ادري لك  
عمري سكنى كذا في البدائع \* والأصل في هذا انه اذا اضاف هذه الالفاظ الى ما يمكن الانتفاع به  
مع بقاء عينه فهو تملك للمنفعة دون العين واذا اضافه الى ما لا ينتفع الا باستهلاك عينه فهو تملك  
للعين فيكون مريبا كذا في السراج الوهاج \* وأما شرائطها فانواع منها العقل فلا تصح الاجارة  
من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط حتى تصح الاجارة من الصبي المأنون  
ومنها القبض من المستعير ومنها ان يكون المستعار مما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه فان لم يمكن  
فلا تصح امارته كذا في البدائع \* قال الحاكم الشهيد في الكافي وهارثة الدراهم والدنانير والفلوس  
فرض وكذا كل ما يكال او يوزن او يعدد مثل الجوز والبض وكذلك الاقطان والصوف  
والابريس والمسك والكافور وسائر منافع العطر والصبغة التي لا تقع الاجارة على منافعها فرض وهذا  
اذا اطلق العارية فاما اذا بين الجهة كما اذا استعار الدراهم او الدنانير ليعاير بها ميزانا او يزين بها  
دكانا او يتجمل بها او غير ذلك مما لا ينقلب به عينها لا يكون قرضا بل يكون عارية تملك بها المنفعة  
المسماة دون غيرها ولا يجوز له الانتفاع بها على وجه آخر غير ما سماه كذا في غاية البيان \* اذا استعار  
آية يتجمل بها او سيفا محلي او سكيناً محلي او منطقة مفضضة او خاتماً لم يكن شيء من هذا فرضاً  
هكذا في الكافي \* ولو قل الآخر اعرتك هذه القصعة من الثريد فاخذها واكلها عليه مثلها او قيمتها  
وهو فرض الا اذا كان بينهما مباشرة حتى يكون ذلك دالة الاباحة كذا في الخلاصة \* في العيون  
استعار من آخر رفعة يرفع بها فمبصه او خشبة يدخلها في بنائه او آجرة فهو ضامن لان هذا ليس بعارية  
بل هو فرض وهذا اذا لم يقل لارد عليك اما اذا قال لارد عليك فهو عارية كذا في المحيط \* وأما  
انواعها فاربعة احدها ان تكون مطلقة في الوقت والانتفاع وحكمه ان للمستعير ان ينتفع بها بأي  
نوع شاء واتي وقت شاء والثاني ان تكون مقيدة قيها فلا يتجاوز ما سماها المعير الا اذا كان  
خلافاً الى خبر الثالث ان تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في الانتفاع والرابع عكسه فلا يتعدى  
ما سماه



ما سماه المعبر هكذا في السراج الوهاج \* وأما حكمها فهو ملك المنفعة للمستعير بغير عوض أو ما هو ملحق بالمنفعة عرفا ومادة عندنا كذا في البدائع \* والعارية امانة ان هلكت من غير تعدل بضمنها ولو شرط الضمان في العارية هل تصح فالمشائخ مختلفون فيه وفي الخلاصة الفتاوى رجل قال لا خير امرني فان ضاع فاناله ضامن قال لا يضمن وفي شرح الطحاوي ولو تعدى ضمن بالاجماع نحو ان يحمل عليها ما يعلم انها لا تحتمل مثله وكذلك اذا استعملها ليلا ونهارا فيما لا يستعمل فيها الدواب في العرف والعادة نعتبت ضمن قيمتها كذا في غاية البيان \* الباب الثاني في الاعاظ التي تنعقد بها العارية وما لا تنعقد بها العارية تنعقد بلفظ التملك كذا في الظهيرية \* ولو قال ملكتك منفعة هذه الدار شهرا او لم يقل شهرا بغير عوض كانت امانة كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال جعلت لك سكنى داري هذه شهرا او قال عمري لك سكنى كانت عارية كذا في الظهيرية \* وتصح بقول افرضتك هذا الثوب تلبسه يوما او افرضتك هذه الدار تسكنه سنة كذا في الناقار خانية \* ولو قال حماك عليها في سبيل الله فهو امانة كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال داري لك هبة سكنى او سكنى هبة فهي عارية كذا في الهداية في كتاب الهبة \* ولو قال داري لك نحلى سكنى او سكنى صدقة او صدقة عارية او عارية هبة فهذا كله عارية كذا في الكافي في كتاب الهبة \* ولو قال داري لك رقبى او حبس فهو عارية عند ابي حنيفة ومحمد رحم وعنده ابي يوسف رحم هبة وقوله رقبى او حبس باطل كذا في البدائع \* ولو قال داري رقبى لك او حبس لك كانت عارية بالاجماع كذا في البنايع في الهبة \* دفعت اليك هذا الحمار لاستعمله وتعلمه من عندك فهو امانة كذا في القنية \* وقوله اطعمتك هذه الجزر عارية الا ان يريد به الهبة كذا في التمر ناشي \* اذا قال لا خير اجرتك هذه الدار شهرا بغير شيء او لم يقل شهرا لا يكون عارية وفي هبة شيخ الاسلام وقد قيل خلافه كذا في الذخيرة \* رجل استعار من رجل شيئا فسكت المالك ذكر شمس الائمة السرخسي ان الاعارة لا تثبت بالسكوت كذا في الظهيرية \* واذا استعار ارضا لبنى ويسكن وانا خرج فالبناء لرب الارض فارب الارض اجر مثلها مقدار السكنى والبناء للمستعير كذا في محيط السرخسي \* استعار دابة غذا الى الليل فاجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعارها غذا آخر الى الليل فاجابه بنعم فان الحق يكون للسابق منهما وان استعار امعافهيه لهما جميعا كذا في خزانة الفتاوى \*

الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها ليس للمستعير ان يواجر المستعار من غير ان كان كانت الاعارة تمليكاً عندنا كذا في الظهيرية \* فان اجر فطرب ضمن حين سلمه الى المستأجر كذا

في الكافي \* وكان الاجر له ويتصدق به في قول ابي حنيفة ربح كذا في المحيط \* وان شاء المبرض من المستأجر فان ضمن المستعير لا يرجع على المستأجر وان ضمن المستأجر يرجع على المؤجر اذا لم يعلم انه كان عارية في يده وان علم بكونها عارية في يده لم يرجع عليه كذا في الكافي \* ولا يبرهن كالوديعه كذا في التبيين \* واختلف المشائخ في الابداع قال بعضهم لا يملك الابداع وهو الصحيح هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* والصحيح ان له ان يودع وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العنانية \* وهو المختار كذا في محيط السرخسي \* وهذا الاختلاف بينهم فيما يملك الا عارة اما فيما لا يملك الا عارة لا يملك الابداع بالاتفاق كذا في الذخيرة \* وله ان يعبر غيره سواء كان شئنا يتفاوت الناس في الانتفاع به او لا يتفاوتون اذا كانت الا عارة مطلقة لم يشترط على المستعير الانتفاع بها بنفسه فاما اذا شرط عليه ذلك فله ان يعبر ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به دون ما يتفاوتون فيه كذا في خزائن المفتين \* مثل هذا استعار من آخر ثوبا ليلبسه بنفسه او دابة ليركبها بنفسه فليس له الباس غيره ولا ركاب غيره ولو استعار دابة ليسكنها بنفسه فله ان يسكنها من شاء كذا في الظهيرية \* ولو استعار ثوبا للبس ولم يسم الالبس او دابة للركوب ولم يسم الركوب فله الباس غيره او ركاب غيره كذا في الظهيرية \* فان لبس او ركب بنفسه فاراد ان يعبر من غيره او البس غيره او ركب غيره او لاثم اراد ان يركب او يلبس بنفسه فقد اختلفوا فيه والاصح انه لا يملك ذلك ولو فعله ضمن كذا في الكافي \* استعار دابة ليركبها بنفسه فركبها واراد فغيره فعطبت بضمن نصف القيمة كذا في غاية البيان \* هذا اذا ارد ف رجلا فان ارد ف صبييا بضمن قدر انقل هذا اذا كانت الدابة تطبق حملة فان كانت لا تطبق بضمن جميع القيمة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* للمستعير ان يربط الدابة في الدار المستعارة كذا في المحيط \* استعار كتابا للقراءة فوجد في الكتاب خطأ ان علم ان صاحب الكتاب بكرة اصلاحه ينبغي ان لا يصلحه والا فان اصلحه جاز ولو لم يفعله لاثم عليه كذا في خزائن المفتين \* في المنتقى ابراهيم بن محمد رح رجل قال لرجل اعزني دابتك في فرسخين او قل الي فرسخين قال له فرسخان ذاهبا وجائيا فيصير اربع فراسخ وكذا كل عارية تكون في المصر نحو تشيع الجنازة واشباهها وهذا استحسان اخذ به علماءنا كذا في المحيط \* ومن ابي يوسف رح اذا استعار دابة ولم يسم لها موضعا ليس له ان يخرج بها من المصر هكذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى رشيد الدين لو استعار دابة شهرا فهو على المصر وكذا في عارية الخادم واستجارة وكذا الموصى له



بالخدمة فهو على المصركذا في الفصول العارضة \* استعار دابة للحمل فله ان يركبها كالا جارة  
 كذا في القنية \* الباب الرابع في خلاف المستعير استعار من آخر دابة ليحمل عليها شيئا فحمل عليها  
 غير ذلك فهذه المسئلة على اربعة اوجه ان حمل عليها غير ما ساء المالك الا انه مثل ما ساء  
 المالك في الضرر على الدابة من جنسه بان استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم من هذه الحنطة فحمل  
 عليها عشرة مخاتيم من حنطة اخرى او ليحمل عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره لا ضمان  
 عليه واذا خالف في الجنس بان استعارها ليحمل عليها عشرة اقفره حنطة فحمل عليها عشرة اقفره  
 شعير فهلك فلا ضمان عليه استحسانا واما اذا حمل عليها اكثر من عشرة مخاتيم من الشعير الا انه  
 في الوزن مثل الحنطة ذكر الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام لا يضمن استحسانا وهو الاصح واذا  
 خالف الى ما هو اضر بالدابة بان استعارها ليحمل عليها حنطة فحمل عليها آجرا او حديدا او لبنا  
 مثل وزن الحنطة فهو ضامن وكذلك اذا حمل في هذه الصورة قطا وتنا وخطبا او تمر او ان خالف  
 في القدر بان استعار ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها خمسة عشر مخنوما فهلك الدابة  
 يضمن ثلث قيمتها وهذا بخلاف ما اذا استعار ثور البطحن به عشرة مخاتيم طحن احد عشر حيث  
 يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق حمل خمسة عشر مخنوما فان كانت لا تطبق يصير  
 مطلقا لها فيضمن جميع قيمة الدابة هكذا في المحيط والذخيرة \* واذا استعار دابة مطلقا للمستعير يحمل  
 عليها ما تطبق ولو حمل عليها ما لا تطبق فعطبت ضمن وكذلك اذا استعملها الى الليل من غير علف فاذا  
 حمل واعلفه لا ضمان عليه في اي مكان استعمل او في اي زمان او في اي حمل كذا في الملتقط \* استعار  
 دابة ليحمل عليها حنطة فبعث المستعير الدابة مع وكيله ليحمل عليها حنطة فحمل وكيله طعاما لنفسه  
 لم يضمن نص عليه في كتاب الشركة وهذا عجيب هكذا في الصغرى \* ولو كانت مقبدة بالمكان  
 فتحكمها حكم المطلقة الا من حيث المكان فلوجا وذلك المكان او خالف يضمن وان كان هذا المكان  
 اقرب من المكان المأذون كذا في الوجيز للكردي \* فان استعار دابة الى موضع ساء فسار بها  
 في غير طريق ذلك الموضع فان كان تلك الطريق يسلك فيها الى ذلك الموضع في العادة لم يضمن  
 وان عطبت فيه وان كان الطريق لا يسلك فيها الى ذلك الموضع في العادة فعطبت فهو ضامن  
 كذا في السراج الوهاج \* استعار دابة الى موضع فسلك بها طريقا ليس بالعادة فعطبت ضمن ولو عين  
 طريقا فسلك طريقا آخران كانتا سواء لا يضمن وان كان ابعد او غير مسلوک ضمن وكذا اذا كانتا

تفاوتان في الامن حتى ان الطريق الذي سلك فيه اذا لم يكن آمنا يضمن كذا في خزانه المفتين \*  
 رجل استعار من آخر حمارا ( تاك سوي آب آورده سبوا ورد ) بثلاث دفعات وكان الحمار  
 معيوبافردة كما كان فمات للحمار في يد المالك ان لم يحدث في يد المستعير زيادة صيب لا يضمن  
 كذا في جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى الديناري ( مردی خری بعاریت خواست تا از موضعی  
 بار آورد دهنده گفت که زیاده از چهار روز مدار و چهار روز این خر را بیار یا نرود روز داشت  
 خر مرد این خر بر نده قیمت کدام روز را ضامن شود ) قال ( روز پنجم از وقت عاریت ) كذا  
 في الفصول العمادية \* واذا استعار ليركبها في حاجته الى ناحية مسماة من النواحي في الكوفة فاخرجها  
 الى العرات ليقبها والناحية التي استعارها اليها من غير ذلك المكان فهلكت فهو ضامن بها  
 كذا في المبسوط \* استعار نور البكر ارضاله ومن الارض فكب ارضا اخرى فطب الثور  
 بضمن لان الاراضي تختلف في الكراب سهولة وصعوبة وكذا لو امسك الثور في بيته  
 ولم يكرب حتى عطب ضمن ايضا كذا في الصغرى \* استعار دابة الى مكان كذا ذاهبا لا غير فجاوز بها  
 منه ثم عاد اليه فهو في الضمان عليه حتى يرد ما على المالك بلا خلاف فان استعارها ذاهبا وجائبا  
 ثم عاد الى الوفاق يبرا كالمودع مطلقا وهو الاصح والمختار كذا في الفتاوى العنانية \* ولو استعارها  
 ليحمل عليها كذا من الحنطة الى البلد وهلكت الحنطة في الطريق فله ان يركبها الى البلد وفي  
 العود ايضا الى منزل المعبر كذا في القنية \* ولو استعار فرسا ليركبها الى موضع كذا فركبها واراد فمعه  
 آخر فاسقطت جنيها فلا ضمان عليه في الجنين ولكن ان انتقصت الام بسبب ذلك فعليه نصف  
 النصفان وهذا اذا كان الفرس بحال يمكن ان يركبه اثنان واما اذا كان لا يمكن فهو تلاف  
 فيضمن جميع النقصان كذا في الفصول العمادية \* ولو استعارت مائة المصيبة ثم خرجت منها الى  
 مكان آخر فتخرفت تضمن كذا في القنية \* ( بيلي عاریت خواست که در باغ کار کند معیر مستعیر  
 را گفت که در باغ مگذار و با خود بیار ) فتركه ثمه وسرق يضمن كذا في خزانه المفتين \* استعار  
 من اليدق مطبخة فدفعها وفرغ ثم اعارها من غيره فضاع بضمن المالك ايها شاء كذا في القنية \*  
 الباب الخامس في بيع الارية وما يضمنه المستعير وما لا يضمن قال محمد ر ح في الاصل اذا كان  
 الرجل على دابة باجارة او عارية فنزل عنها في السكة ودخل في المسجد ليصلي فخطي فيها عنها  
 فهلكت



فهلكت فهو ضامن من المشائخ روح من قال اذا لم يربطها بشيء اما اذا ربطها بشيء فلا ضمان ومنهم من قال هو ضامن على كل حال واطلاق محمد روح في الكتاب يدل عليه فلا ضمان وبه كان يفتي شمس الائمة السرخسي روح كذا في الذخيرة \* ولو ادخل المستعير الحمل في بيته وترك الدابة المستعارة في السكة فهلكت فهو ضامن سواء ربطها او لم يربطها لانه لما غيبها عن بصره فقد ضيعها حتى لو تصور انه اذا دخل المسجد او البيت والدابة لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى كذا في خزائنة المفتين \* لو كان يصلي في الصحراء فنزل عن الدابة وامسكها فانفلتت منه فلا ضمان عليه وهذه المسئلة دليل على ان الاعتبار لا يغيبها عن بصره كذا في الظهيرية \* رجل استعار دابة ليشيع جنازة ابي موضع كذا فلما انتهى الى المقبرة دفعها الى انسان ودخل ليصلي فسرقت الدابة قال محمد روح لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى من العقد كذا في التاتارخانية \* جعل الدابة المستعارة في المربط وجعل تحت الباب خشبة حتى لا يخرج فسرقت لا يضمن كذا في اوجيز للكردي \* رجل استعار ثورا من رجل على ان يعيره ثورا يوم اثم جاء ليستعير ثورة وكان الرجل غائبا فاستعار من امرأته فدفعته اليه فذهب به الى ارضه فضاع ضمن كذا في المحيط \* طلب من رجل ثورا عارية فقال له المعبر اطيك فدا فلما كان الغدا اخذ المستعير الثور بغير اذنه واستعمله فعطب الثور في يده ذكر في فتاوى ابي الليث روح ان عليه الضمان وفي مجموع النوازل انه لا ضمان عليه كذا في الذخيرة \* ولو استعار بقرا واستعمله ثم تركه في المسرح الرعي فضاع ان علم ان صاحبه يرضى بكون البقر في المسرح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك ضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* وذكر السيد الامام ابو القاسم روح في كتاب خلاصة المفتي استعار دابة واستعملها الى الظهر ثم تركها في الجبانة فاكلها الذئب ضمن وان كانت الجبانة مسرح هذا البئر للمعبر وكان المعبر رضي بكونه فيها وبان يرمى فيها وحده لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* ولو استعار حمارا الى موضع كذا فاخبر ان في الطريق لصو صافذ هب فاخذ لا ضمان عليه اذا كانوا يسلكون مثل هذا الطريق كذا في الملتقط \* استعار حمارا فخرج في العمل لا يضمن كذا في القنية \* لو ربط الحمار المستعار على الشجرة بالحبل الذي عليه فوقع الحبل في منته وتخنق ومات لا يضمن كذا في الخلاصة \* استعار ثورا واستعمله ثم فرغ ولم يحل الحبل من الثور فذهب البقر الى المسرح فصار الحبل في منته فشد ومات ضمن كذا في خزائنة الفتاوى \* رجل

استعار من رجل دابة فنام المستعير في المغارة ومقودها في يده فجاء انسان فقطع المقود وذهب بالدابة  
لاضمان عليه ولو مد المقود من يده واخذ الدابة وهو لم يشعر بذلك ضمن قال المصدر الشهيد ويجب  
ان يكون تاويلها اذا نام مضطجعا اما اذا نام جالسا فلا قالوا وانما يضمن بالنوم مضطجعا اذا كان  
في الحضر اما ان كان في السفر فلا كذا في الظهيرية \* اذا استعار دابة يوما او يومين فاذا مضت المدة  
لم يرد هامة امكان الرد حتى عطبت ضمن قيمتها على وجه ملك كذا ذكر في الاصل من مشائخنا  
من قال بان هذا اذا انتفع بها بعد الوقت فان لم ينتفع بها لم يضمن وهو المختار ولا فرق بين ان تكون العارية  
موقته نصا ودلالة حتى قيل ان من استعار قد وما لي كسر خطبا فكسرة وامسك حتى هلكت صفة  
ضمن هكذا في الفتاوى العتائية \* ( سنوري عاريت خواست وكس فرستاد تا از نزد معبر ييارد  
مأمور سنور را در راه برنشست ) وهلك يضمن المأمور ولا يرجع على الآمر اذا لم يكن مأمورا  
من جهته وهذا اذا كانت تنقاد من غير ركوب فان كانت لا تنقاد الا بالركوب لا يضمن كذا  
في الفصول العمادية \* سأل القاضي بديع الدين استعار حمارا ( ناخار آرد ) فاعطاه الاجير ( تاخا و آرد )  
وذهب به وغاب قال لو لم يكن الاجير معتمدا يضمن المستعير وقال القاضي جمال الدين ان كان الاجير  
مباومة يضمن وقال القاضي بديع الدين لا نكذا في التاتار خانية \* ان ارسل رجلا يستعير لدابة الى موضع  
سماء فجاء الرسول فقال لصاحب الدابة يقول فلان اعزني الى موضع سماء الرسول غير الموضع الذي  
سماء المرسل فدفعها اليه ثم ان المرسل بداله من الموضع الذي اراده وماربها الى الموضع الذي  
سماء الرسول فعطبت فيه فلا ضمان عليه لانه قد تناوله الاذن فان ركبها الى الموضع الذي سماء المرسل  
فعطبت ضمن قيمتها لانه قصد مبا حافا صاب محظورا ولا يرجع بما ضمن على الرسول <sup>لانه</sup> ضمن  
بجانيته وان كان الموضع الذي سماء المرسل في طريق الموضع الذي سماء الرسول لصاحب  
الدابة مثل ان يقول له قل لفلان يعيزني دابته الى المعقر فيقول الرسول لصاحب الدابة يقولك فلان  
اعزني دابتك الى سهام فيدفعها اليه فيركبها المرسل الى المعقر فعطبت فلا ضمان عليه لان المعقر على  
طريق سهام وقد حصل الاذن فيه فلهذا لم يضمن كذا في السراج الوهاج \* رجل استعار من آخر دابة  
على ان يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليها ولا ما يعمل بها فذهب بها المستعير  
الى الحيرة او امسكها بالكوفة شهرا فحمل عليها فعطبت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك كذا  
في فتاوى قاضيه خان \* استعار دابة وبعث غلامه الى المعبر ليأتي بها اليه فاخذ الغلام من المعبر ليأتي



بها إلى مولاة فعمل الغلام بالدابة قبل أن يأتي بها إليه وهلك من عمله يضمن العبد ويكون في رقبته يباع فيد في الحال كذا في الفصول العمانية \* بعث الرجل أجيرة إلى رجل ليستعير منه دابة فأعارها عليها عناية فسقطت العناية بعنف الأجير فهو ضامن والا فلا ضمان كذا في المحيط \* رجل استعار حمارا في الرستاق إلى البلد فلما أتى البلد لم يتفق له الرجوع إلى الرستاق فوضع الحمار في بدرجل لبذهب به إلى الرستاق ويسلم إلى صاحبه فهلك الحمار في الطريق قالوا إن كان شرط في الإعادة أن يركب المستعير بنفسه كان ضامنا بالدفع إلى غيره ولو استعار مطلقا لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو استعار ثورا ليستعمله فقرنه مع ثور بساوي ضعفي قيمته فعطب الثور المستعار وكان الناس يفعلون مثل ذلك لم يضمن وإن كانوا لا يفعلون مثله ضمن كذا في البنابيع \* استعار دابة نتوجا يعني حاملا فان زلقت من غير عنقه واسقط الولد لا يضمن ولو كبسها باللجام أو تقا عينها بالضرب يضمن كذا في خزائن الفتاوى \* استعار حمارا فقال لي حماران في الاصطبل خذا أحدهما أيهما شئت فذهب بأحدهما لا يضمن لو هلك ولو قال خذا أحدهما وذهب به والباقي بحاله يضمن كذا في خزائن المفتين \* أعاره دابة ليحمل عليها وقال خذ عذارة ولم تخله فانه لا يضمن الا هكذا لما مضى ساعة خلى عذارة فأسرع في المشي فسقط وانكسر رجله يضمن كذا في الوجيز للكردي \* قال أعرت دابتي أو ثوبي هذا الفلان ولم يكن حاضرا ولم يسمع فجاء وذهب به يضمن الا إذا سمع هو أو رسوله أو خبره فوضواي قد سمع قال ينبغي أن لا يضمن إن كان عدلا عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في التاتار خانية \* رجل استقرض من آخر ثورا يعني استعاره ليستعمله يوما فيعير هو ثوره أيضا فهلك الثور في الاستعمال لا يكون ضامنا كذا في خزائن الفتاوى \* قروي استقرض ثورا فاغار عليه الا تراك لا يضمن كذا في الملتقط \* عبد محجور استعار دابة فأعارها من عبد محجور مثله فاستهلكها ضمن الثاني للحال كذا في السراجية \* وإذا أعار عبد محجور عليه عبد أمثله دابة فركبها فهلكت نحتة ثم استحقرها رجل فله أن يضمن أيهما شاء فإن ضمن الراكب لم يرجع على المعبر وإن ضمن المعبر رجع به مولاة في رقة الراكب وكذلك إن كانت الدابة لمولي المعبر فله أن يضمن الراكب كذا في المبسوط \* العبد المحجور لو استعار شيئا فاستهلكه يؤخذ بعد العتق استعار دابة وأودعها في مدة الاستعارة لم يضمن به افتى أبو بكر بن الفضل والفقيه أبو الليث وبه أخذ حسام الدين كذا في السراجية \* رجل استعار قلادة ذهب فقلدها صبيًا فسرقته فان كان الصبي يضبط حفظ ما عليه لا يضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو زلق

المستعير في السر أو بل فتخرق لم يضمن كذا في البناء \* وفي فتاوى الدينا ري اذا انتقص عين المستعار في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب النقصان اذا استعمله استعمالا معهودا كذا في الفصول العمادية \* ولو استعار ثوبا ليبيسطه فوقع عليه من يده شيء أو عثر فوقع عليه فتخرق لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* استعار ثوبا للآذين وبغال بالفارسية ( خوازه ) فضاع لا يضمن المستعير اذا لم يترك حفظه كذا في الذخيرة \* وفي الجامع الاصفر امرأة استعارت ملاء فوضعتها داخل الدار والباب مفتوح فصعدت السطح فلما نزلت لم تجد الملاء قيل لا ضمان عليها وقيل هي ضامنة كذا في المحيط \* رجل استعار من امرأة شيئا مما كان ملك الزوج فاعارت فهلك ان كان شيئا في داخل البيت وما يكون في ايديهم عادة لا ضمان على احد اما في الثور والفرس يضمن المستعير والمرأة كذا في الخلاصة \* اذا وضع المستعير المستعار بين يديه ونام فاعدا الا ضمان عليه وان نام مضطجعا وهو في المصري يضمن والا فلا كذا في خزائن المعين \* قالوا لو وضع المستعار تحت رأسه او جنبه ونام مضطجعا لم يضمن كذا في الفتاوى العنانية \* رجل استعار من رجل مالا يسقي به ارضه ففتح الماء به ونام مضطجعا ووضعته تحت رأسه كما هو عادة اهل الرساتيق فسرق منه وقعت هذه الواقعة ببخارا وافتوا انه لا يضمن كذا في الظهيرية \* اذا وضع العارية ثم قام وتركها ناسيا فضاعت ضمن كذا في السراجية \* رجل دخل الحمام فسقط قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام او انكسر كور الفقاصي من يده قال ابو بكر البخاري لا يكون ضامنا قبل هذا اذا لم يكن من سوء امساكه فان كان من سوء امساكه يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ركب دابة غيره ولم يحاولها عن موضعها حتى مقرها آخر فالضمان على الذي عقرها دون الذي ركبها كذا في الخلاصة \* رجل اعار شيئا وشرط ان يكون مضمونا لا يكون مضمونا هكذا ذكر وهو الصحيح كذا في جواهر الفتاوى \* قال لا خراعري ثوبك فان ضاع فاني ضامن فضاع لا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* اعار فرسا وسيفالقاتل متلف لا يضمن كذا في التارخانية \* ولو استعار من رجل سلاحا لقاتل به فضرب بالسيف فانقطع نصفين او طعن بالرمح فانكسر فلا ضمان عليه وان ضرب به حجرا فهو ضامن كذا في المبسوط \* استعار قدرا لغسل الثياب ولم يسلمه حتى سرق لبلا ضمن كذا في الوجيز للكردي \* صبي استعار من صبي شيئا كالقدح ونحوه فاعطاه وذلك الشيء لغير الدافع فهلك في يده ان كان الصبي الاول مأذونا لا يجب



لا يجب على الثاني وإنما يجب على الأول لأنه إذا كان مأذوناً صح الدفع وكان الهلاك بنسبته ولو كان ذلك الشيء للأول لا يضمن وإن كان الأول محجوراً عليه يضمن هذا بالدفع ويضمن الثاني بالآخذ كذا في خزائن المتين \* استعار فاساً وضربه في الخطب (وسخت شد در هيزم وتبر دیگر گرفت وبه ميره آن تبر زد) وانكسر يضمن كذا في القنية \* وبه أنتى القاضي جمال الدين وقال القاضي بديع الدين (اگر زدن معناد بوده است) فلا كذا في النار خانية \* اعار من آخر شيئاً ذلك في يد المستعير ثم استحقه مستحق فله الخيار يضمن أيهما شاء فإن ضمن المعير فليس له أن يرجع على المستعير وإن ضمن المستعير فكذلك لا يرجع على المعير لأن المستعير في القبض عامل لنفسه فلما ضمن بسبب وعمل عمله لنفسه لا يرجع على غيره كذا في المحيط \* ولو استعار محملاً أو قسطاً طالها وهو في المصر فسافر به لا يضمن ولو استعار سيفاً أو ثوباً أو عماءة فسهاقه بغيره يضمن كذا في الفصول العمادية \* رجل بعث رسولا إلى رجل يستعير منه مناعاً فذهب الرسول فلم يجد صاحب المناع في منزله ووجد المناع في منزله فآخذه وجاء به إلى المستعير ولم يثقل له شيئاً وضاع في يد المستعير فلصاحب المناع أن يضمن الرسول وإنه أن يضمن المستعير وإيهاما ضمن لم يكن له أن يرجع على الآخر كذا في جواهر الفتاوى \* ولو استعار قدراً للطبخ فطبخ فيها مرقه ونقاها من الكانون مع المرقه وأخرجها من البيت فوفعت من يده فانكسرت فالصحيح أنه لا يضمن بخلاف الحمال إذا زلق كذا في القنية \* الباب السادس في رد العارية ولورد العارية مع عبده أو أجرة مشاهرة أو مسانهة أو مياومة أو مع عبد المعير أو أجرة فضا ع لم يضمن كذا في التمر تاشي \* وأن ردها مع اجنبي ضمن كذا في الهداية \* وأن ردها إلى عبد صاحب الدابة الذي يقوم عليها ويتعاهد ما يبرأ عن الضمان وأراد به ضمان الرد لا ضمان العين ولو هلكت الدابة بعد ذلك في يد العبد لا يضمن ضمان العين قال شمس الأئمة السرخسي رح وهذا استحسان والقياس أن يضمن كذا في الظهيرية \* ولم يفصل محمد رح في الكتاب بين عبده الذي يقوم على الدابة والذي لا يقوم عليها ووضع المسئلة في الأصل في العبد الذي يقوم عليها وقال برئ من الضمان فلاجل ذلك قال مشائخنا رح إذا رد إلى عبده الذي لا يقوم عليه وجب أن لا يبرأ عن الضمان وقال فخر الإسلام عليّ البزدوي والصحيح أنهما سواء لأن الذي لا يقوم على الدابة قد يأخذها في بعض الاوقات كذا في غاية البيان \* فإن رد المستعير الدابة مع غلامه فعقرها الغلام فهو ضامن بقيمتها يباع في ذلك أو يؤدى عنه مولا كذا في المبسوط \* ولورد ها إلى

منزل المعبر او مربوطه فضاء القياس ان يضمن وفي الاستحسان لا قبل هذا في عادتهم وعلى هذا البراءة من ضمان الرد وقيل ان كان مربوط خارج الدار لا يبرأ لان الظاهر انها لا تكون هناك بلا حافظ وورد ما الى ارضه لا يبرأ لان المعبر لا يحفظها بارضه كذا في التمر تاشي \* ولو كانت عقد جوهر او شيئاً نيسافره الى عبد المعبر او اجبره يضمن كذا في الوجيز للكردي \* وفي البينة مثل والدي عن استعار شيئاً ثم جاء به الى بيت المعبر فقال للمستعير ضعه في هذا الجانب فوقع من يده فانكسر من غير تقصير منه فقال لا يضمن كذا في التاتار خانية \* ولو رد الثوب المستعار فلم يجد المعبر ولا من في عياله فامسكه الليل وهلك لا يضمن ولو وجد في عياله ولم يرد يضمن كذا في القنية \*

الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها للمعبر ان يرجع فيها اطلق او وقت كذا في الوجيز للكردي \* ولو استعار ارضاً بالزراعة لم تؤخذ منه حتى يحصد الزرع استحساناً وقت اوله بوقت لانه نهاية معلومة فيترك باجر المثل لان فيه مراعاة الحقين كذا في التبيين \* فاذا استحصد الزرع ذكر في بعض روايات المبسوط ان صاحب الارض يأخذ الارض مع الاجر ولم يذكر هذا في بعض الروايات وكان الفقيه ابو اسحق الحافظ رح يقول انما يجب الاجر لصاحب الارض اذا اجر الارض منه صاحب الارض او القاضي فاما بدون ذلك فلا يجب الاجر فان ابى المزارع ان تكون الارض في يده باجر المثل وكرة قلع الزرع ايضاً اراد ان يضمن رب الارض قيمة الزرع وقال زرع من متصل بارضك فاشبه الصبغ المتصل بثوبك فلي ان اضمنك قيمته لم يذكر هذه المسئلة في الاصل وذكر في المنتقى في موضع ان له ذلك الا ان يرضى رب الارض ان يترك الزرع في ارضه حتى يستحصد وذلك منه وفاء بالشرط الذي شرط في عقد العارية فلا يلزمه شيء آخر وقال في موضع آخر ليس للمزارع ان يضمن رب الارض قيمة الزرع كذا في المحيط \*

لو اراد رب الارض ان يعطيه بذرة ونفقته ويأخذ الارض مع الزرع منه ورضي المستعير به وذلك قبل خروج الزرع لا يجوز وان كان بعده يجوز هو المختار كذا في الفتاوى العتائية \* اذا استعار من آخر ارضاً ليبنى فيها او يغرس فيها ثم بدد المال ك ان يخرج له ذلك سواء كانت العارية مطلقة او موقنة غير انها ان كانت مطلقة له ان يجبر المستعير على قلع الغرس وتنقض البناء واذا قلع وتنقض لا يضمن المعبر شيئاً من قيمة الغرس والبناء كذا في البدائع \* فان كانت بحال تنقض بذلك ان رضي المعبر بالتنقض قلها فان طلب المستعير ان يضمن المعبر قيمة البناء والغرس مقلوماً فانه لا يجبر.



على ذاك ويكفيه على الباع وان لم يرض ان يسترد الارض ناقصة ضمن له قيمة البناء والغرس مقلوعا غير ثابت ولا يلتفت الي قول المستعير كذا في المصمرات \* وان كانت موقته فاخرجه قبل الوقت لم يكن له ان يخرجها ولا يجبر على النقص والقلع والمستعير بالخيار ان شاء ضمن صاحب الارض قيمة غرسه وبنائه قائما مبنيا وترك ذلك عليه ويملك صاحب الارض البناء والغرس باداء الضمان وان شاء اخذ غرسه وبنائه ولا شيء على صاحب الارض وانما يثبت خيار النقص والقلع للمستعير اذا لم يكن النقص والقلع مضرا بالارض فان كان مضرا بها فالخيار للمالك كذا في البدائع \* ان شاء انتظر الى مضي المدة فيجبر على القلع او يغرم له قيمة البناء والغرس مقلوعا ان كانت الارض تنقص بالقلع وان شاء ضمن له قيمة البناء كما هو مبني وقيمة الغرس ثابتا فيكون البناء والغرس له وليس له غير ذلك كذا في البايع \* هذا اذا اراد صاحب الارض اخراجه قبل الوقت وان مضى فصاحب الارض يقلع عليه الاشجار والبناء ولا يضمن شيئا عندنا الا ان يضر القلع الارض فحينئذ صاحب الارض يملك البناء والاغراس بالضمان ويعتبر في الضمان قيمته مقلوعا كذا في المحيط \* اذا اعار من آخر ارضه واذن له ان يبني فيها بناء ففعل ثم جاء مستحق واستحق الارض قبل مضي المدة ونقص بناء المستعير فليس على المعير قيمة البناء للمستعير سواء كانت العارية موقته او مطلقة وذكر الخصاف في شرحه فيما اذا كانت العارية موقته فاستحق الارض قبل مضي الوقت ان على قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح يضمن المعير له قيمة البناء وابي حنيفة وابي يوسف ربح على ما ذكر الخصاف سوي في العارية الموقته بينها ان كان نقض البناء من المعير وبينها اذا كان نقض البناء من المستحق ومحمد ربح فرق بينهما فاوجب القيمة على المعير اذا كان النقص من المستحق ولم يوجب القيمة على المعير اذا كان النقص منه كذا في الذخيرة \* في النوارل استعار من رجل دارا وبنى فيها حائطا بالتراب ويقال بالفارسية ( باخسه ) واستأجر لاجل بعشرين درهما وكان ذلك بغير اذن رب الدار ثم ان صاحب الدار يسترد الدار منه فليس للمستعير ان يرجع بما اتفق لانه فعل بغير اذنه وهل له ينقض الحائطان كان قد بناء من تراب صاحب الدار فليس له ذلك كذا في المحيط \* رجل قال لغيره ابن في ارضي هذه لنفسك على ان اتركها في يدك ابدا او قال الي وقت كذا فان لم اتركها فانا ضامن لك ما تنفق في بنائك ويكون البناء لي فاذا اخراجه من الارض بضمن قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك لصاحب

الارض كذا في تناوي قاضيخان \* واذا طلب المعير العارية فمنعها المستعير عنه فهو ضامن وان لم يمنعه ولكن قال لصاحبه دعه عندي الى غد ثم اردته عليك فرضي بذلك ثم ضاع لاضمان عليه كذا في المحيط \* طابا فقال نعم ادفع ومضى شهر حتى ملك ان كان عاجزا وقت الطلب من الرد لا يضمن وان كان قادرا ان صرح المعير الكراهة والسخط في الامساك وامسك يضمن وكذا ان سكت وان صرح بالرضى بان قال لا بأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يرد حتى ضاع ان كانت العارية مطلقة لا يضمن وان قيدت بوقت ومضى الوقت ولم يرد يضمن استعار كتابا فباع فجاءه الله فلم يخبره بالبيع ان لم يكن انشا وجودة لاضمان وان انشا من وجودة يضمن وقال الصدر الشهيد هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فانه اذا وعد الرد ثم ادعى البيع يضمن المتناقص اذا كان دعوى البيع قبل الوعد وبه يقتضي كذا في الوجيز للكردي \* رجل استعار من رجل امة لترضع ابنا له فوضعها لما صار الصبي لا يأخذ الا منها قال له المعير اردد علي امني ليس له ذلك وله اجر مثل امة التي ان يعظم الصبي كذا في خزائن المنتين \* واذا استعار من آخر زقا فاجعل فيها زينا فاخذه في الصحراء فليس له ان يأخذ الزقاق وله اجر مثلها التي موضع يجد فيها زقا فاحول زينه كذا في المحيط \* واذا استعار من رجل فرسا ليغزو عليه فاداره اربعة اشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فاراد اخذه كان له ذلك وان لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يقدر على الكراهة الشراء كان للمستعير ان لا يدفعه اليه وعلى المستعير اجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه الى ادنى الموضع الذي يجد فيه الركوب بكراهة او شراء كذا في الظهيرية \* الباب الثامن في الاختلاف واقع في هذا الباب والشهادة فيه قول محمد ربح في الاصل استعار من رجل دابة ايركبها الى حمام اعين فجاوز بها حماما اعين ثم رجع الى حمام اعين او الى الكوفة والدابة على حالها ثم طببت الدابة فقال رب الدابة قد خالعت ولم تردّها الى الموضع الذي اذنت لك فقال المستعير قد خالفت فيهما ثم رجعت بها الى الموضع الذي اذنت لي فلا ضمان عليّ فالقول قول رب الدابة والمستعير ضامن فان اقام البينة انه قد ردّها الى الكوفة او الى الموضع الذي اخذها اليه ثم نفقت بعد ما ردّها قال هو ضامن لها حتى يدفعها الى صاحبها وتاويله انه استعاره الى ذلك المكان ذاهبا لاجاء ومضى كان كذلك كان ضامنا فاما اذا كان ذاهبا وجائيا فانه يبرأ عن الضمان



لانه عاد الى الوفاق والعقد قائم فيبرأ عن الضمان كذا في المحيط \* فان اقام صاحب الدابة البينة انها عطبت نحته في الموضع الذي تجأ وزوتعدى فيه واقام المستعير البينة انه ردها الى بد صاحبها اخذ بيينة صاحب الدابة كذا في السراج الوهاج \* اذا نفقت الدابة تحت المستعير ثم اقام رجل البينة انها دابته يقضى القاضي له بالملك ولا يسأل البينة انه لم يبيع ولم يهب فان ادعى ذلك الذي اراد ان يضمه او قال اذن لي في عاريتها يحلف على ذلك فان نكل كان نكوله كاقرار فلا يضمن المستحق احدا وان حلف كان له ان يضم ايتها شاء فان ضمن المعير لم يرجع على المستعير وان ضمن المستعير لم يرجع على المعير ايضا لانه ضمن بفعل باشره لنفسه كذا في المبسوط \* اذا قال اعرتني دابتك وهلكت وقال المالك غصبتها مني فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان كان قد ركبها فهو ضامن وان قال اعرتني وقال المالك آجرتكها او قد ركبها وهلكت من ركوبه فالقول قول الراكب ولا ضمان عليه كذا في المحيط \* اذا اختلف المعير والمستعير في الالبام او في المكان او فيما يحمل على العارية فالقول قول رب الدابة مع يمينه ولو تصرف المستعير وادعى ان المعير اذن له وجحد المعير ضمن المستعير الا اذا اقام بيينة على الاذن كذا في الفصول العمادية \* واذا قال المستعير في صحته او مرضه قد هلكت مني العارية فالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط \* وفي المنتقى رجل قال لغيره اعرتني هذه الدار وهذه الارض لابنيها واغرس فيها ما بد الي من النخل او الشجر فغرسها هذا النخل وبنيتها هذا البناء وقال المعير اعرتك الدار والارض وفيها هذا البناء والاغراس فالقول قول المعير وان اقاما البينة فالبينة بينة المعير ايضا كذا في المحيط \* جاء رجل الى المستعير فقال اني استعرت الدابة التي عندك من فلان مالکها وامرني ان اقبضها منك فصدقه ودفعها اليه فهلكت عنده ثم انكر المعير ان يكون امره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذي قبضها منه وان كان قد كذبه او لم يصدق ولم يكذب او صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع عليه كذا في خزائن المفتين \* وان كان الذي جاء بقبض العارية منه خادما للمعير وانكر مولاه ان يكون امره بذلك فلا ضمان على المستعير كذا في المبسوط \* رجلان يسكنان في بيت واحد كل واحد في زاوية فاستعار احدهما من صاحبه شيئا فطلب المعير الرد فقال المستعير وضعت في الطاق الذي في زاويتك وانكر المعير فان كان البيت في يديهم لا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي \* الباب التاسع في المتفرقات ومؤنة رد العارية على المستعير والوديعة على المودع والمستأجر على المودع والمغصوب على الغاصب

والمرهون على المرتهن والاصل ان مؤنة الرد على من وقع له القبض لان الخراج بالضمان كذا في الكافي \* قال محمد بن روح في الكتاب نفقة المستعار على المستعير قال القاضي ابو علي النسفي حاكيا عن استاذة ان المستعير لا يجبر على الاتفاق على العارية لانه لا لزوم في العارية ولكن يقال للمستعير انت احق بالمنافع فان شئت فاتفق ليحصل لك المنفعة وان شئت فخل يدك عنه اما ان يجبر على الاتفاق فلا كذا في الذخيرة \* علف الدابة على المستعير سواء كانت العارية مطلقة او مقيدة ونفقة العبد كذلك اما كسوته على المعير كذا في خزائن العتايي \* قال لا آخذ عهدي واستعمله واستخدمه من غير ان يستعيره المدفوع اليه نفقة هذا العبد على مولاه كذا في الوحي للكردي \* وصح التكميل برد العارية والمغصوب ولو توكل بالرد لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجده كذا في الكافي \* رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئا بغير اذنه ان علم ان صاحب الكرم لو علم لا يبالي بهذا رجوان لا يكون به بأس كذا في الخلاصة \* اذا استعار ارضا بيضاء للزراعة يكتب المستعير انك اطعمتني ارضك وهذا عند ابي حنيفة رح وقالوا انك امرتني كذا في التبيين \* وفي التوبة والدار يكتب فدا عرتني اجماعا ولا يكتب البستي واسكنني هكذا في الكافي \* وفي الجامع الاصغر ارض بين جماعة اذن واحد منهم للباقي ان ينوا فيه قصورا فبواثم اراد الا اذن ان يهدم بناء قصر منها كان لهم منعه وله ان يأخذهم برفع قصورهم اذا العارية لا تكون لازمة كذا في الحاوي للفتاوى \* وذكر شمس الائمة في اول شرح الوكالة ان الاب يعبر واده وهل له ان يعبر مال ولده بعض المناخرين من مشائخنا قالوا له ذلك وعامة المشائخ على ان ليس له ذلك كذا في المحيط \* فان فعل وهلك كان ضامنا والصبي المأذون اذا اعار ماله صححت الاعارة كذا في فتاوى قاضيهان \* وفي شرح بيوع الطحاوي للقاضي ان يعبر مال اليتيم كذا في الملتنط \* العبد المأذون يملك الاعارة كذا في السراجية \* استعار الوصي دابة لعمل الصبي ولم يرد لها بالليل حتى هلكت فالضمان على الصبي دون الوصي قال رضي الله عنه وانها عجيبة كذا في القنية \* سئل برهان الدين (طشت هاريت خواست تاطشت را آب دارد يا جامه شويد مقيد شود بهمين آب داشتن وبهمين جامه شستن يائي) قال ينبغي ان يتوفت وبه فتى قاضي بديع الدين ومعناه (يكبار) وفتوى القاضي جمال الدين بخلافه كذا في التاتار خانية \* اعارة الجزء الشائع تصح كيف ما كان في التي تحتمل القسمة ولا تحتملها من شريك او اجنبي وكذا اعارة الشيء من اثنين اجمل او فصل بالتصنيف او بالا ثلاث كذا



في القنية \* مات المعبر والمستعير قد رد العارية كذا في محيط السرخسي \* استعار سهما ان استعار لبغزو  
الى دار الحرب لا يصح وان استعار لرمي الهدف صح كذا في التاتارخانية \* اراد ان يستمد من  
محبرة غيره ان استأذنه له ذلك وان اعلم فكذلك ان لم ينهه وان لم يفعل شيئا من ذلك ان كان  
بينهما انبساط فلا بأس به ايضا وان لم يكن احب ان لا يفعل ذلك كذا في الوجيز للكردي \* رجل  
رهن عند رجل خاتما وقال للمرتهن تختم فتختم فهلك الخاتم لا يهلك بالدين ويكون الدين  
على حاله لانه صار عارية ولو تختم ثم اخرج الخاتم من اصبعه ثم هلك يهلك بالدين لانه عار هنا قلوا  
هذا اذا امره ان يتختم في خنصرة فان امره ان يتختم به في السبابة فهلك حالة التختم يهلك بالدين ولو امره  
بان يتختم به في الخنصر ويجعل الفص من جانب الكف فجعل الفص من الخارج على ظهر الاصبع  
كان اعادة وهو مالوا امره بان يتختم به في الخنصر ولم يأمره ان يجعل الفص في جانب الكف سواء  
وبكون اعادة هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي رهن الاصل لو رهن عبدا قيمته الف بالف  
ثم استعار الراهن ثم رده عليه وقيمته خمسمائة فهلك يهلك بجميع الدين تعتبر قيمته في الرهن يوم القبض  
الاول ولو كان مكانه غصب فعلى الغاصب قيمته حين غصب ثانيا كذا في الفصول العمادية \*  
استعارة الشيء للرهن من غيره جائزة وانه معروف والاستعارة لبواجر غيره جائزة كذا في المحيط \*  
وفي الفتاوى عن ابي يوسف رح فيمن استقرض من آخر كرحنطة هفنة واستهلكها المستقرض ثم قضاها  
جيذا قال المقرض كانت حنطتي جيدة فصدقه المستقرض ورد عليه جيذا ثم تصاد قائنه كانت هفنة  
فله ان يرجع بما قضاها وان لم يقل شيئا لكن قضاها جيد اجاز كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي الجامع  
الا صغر كان لرجل على آخر قفيز حنطة دين فاشترى منه ايضا قفيز حنطة معينة ثم دفع اليه غرارته  
وامره ان يجعل فيها كلالا القفيزين ففعل فهلك الغرارة بما فيها ان صب فيها المستقرض الحنطة  
المبيعة ولا ثم القرضية فالهلاك على الآمر وان صب الحنطة القرضية أولا فهي على ملك  
الأمور كذا في الحاوي للفتاوى \* وذكر في الفصول رجل وضع الجذوع على حائط رحل  
بأذنه او حفر سردا با تحت دارة بأذنه ثم باع صاحب الدار دارة ثم طلب المشتري رفع الجذوع  
له ذلك وكذا السرداب الا اذا شرط البائع في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار فحينئذ  
لا يكون للمشتري ان يطالبه برفع ذلك والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا ان الوارث ان يأمره  
برفع البناء والسرداب على كل حال كذا في الفصول العمادية في المتفرقات من مسائل الحيطان \*

عن أبي حنيفة ر ح فيمن استقرض من آخر طارفة بيخار افا لتقيا في بلدة لا يقدر عليها فيها قال  
يو جله قدر المسافة ذاهبا وجائيا حتى يعطيه مثلها ويستوثق منه كذا في الحاوي للفتاوى \* استعار  
منشارا فكسر في الشر نصفين فدفعه الى الحداد فوصله بغير اذن المعبر ينقطع حقه وعلى المستعير  
قيمة صد را وكذا الغاصب اذا غصبه منكسرا كذا في القنية في كتاب الغصب \*



## كتاب الهبة

وفيه اثني عشر بابا الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشرائطها وانواعها وحكمها وفيما يكون هبة من  
الاعطاء وما يكون مقامها وما لا يكون اما تفسيرها شرعا فهو تمليك عين بلا عوض كذا في الكنز \*  
واما ركنها فنقول الواهب وهبت لانه تمليك وانما يتم بالمالك وحده والقبول شرط ثبوت الملك  
للموهوب له حتى لو حلف ان لا يهب فوهب ولم يقبل الا خر حث كذا في محيط السرخسي \*  
واما شرائطها فانواع يرجع بعضها الى نفس الركن وبعضها يرجع الى الواهب وبعضها يرجع الى  
الموهوب اما ما يرجع الى نفس الركن فهو ان لا يكون معلقا بماله خطر الوجود والعدم من دخول زيد  
وقدوم خالد ونحو ذلك ولا مضافا الى وقت بان يقول وهبت هذا الشيء منك غدا او رأس شهر  
كذا في البدائع \* والرقن باطله وهي ان يقول داري لك رقبتي ومعناه ان مت فهي لي وان  
مت فهي لك كان كل واحد منهما يراقب موت الآخر كذا في الاختيار \* واما ما يرجع الى الواهب  
فهو ان يكون الواهب من اهل الهبة وكونه من اهلها ان يكون حرا عاقلا بالغ المالك للموهوب  
حتى لو كان عبدا او مكاتب او مدبرا او ام ولد او من في رقبته شيء من الرق او كان صغيرا او مجنونا  
او لا يكره ما كذا للموهوب لا يصح كذا في النهاية \* واما ما يرجع الى الموهوب فانواع منها ان يكون  
موجودا وقت الهبة فلا يجوز هبة ما ليس بموجود وقت العقد بان وهب ما يثمر نخيله العام  
وما تدا عتاد السنة ونحو ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن هذه الجارية او ما في بطن هذه الشاة  
او ما في ضرعها وان سلطه على القبض عند الولادة والحلب وكذلك لو وهب زيدا في لبن اودها  
في سمسما ودقيقا في حنطة لا يجوز وان سلطه على قبضه عند حدوته لانه معدوم للحال فام يوجد  
محل حكم العقد وهو الاصح كذا في جواهر الاطلافي \* اذا وهب صوفيا على ظهر غنم وجزءه وسلمه



فانه يجوز ومنها ان يكون مالا متقوما فلا تجوز هبة ماليس بمال اصلا كالحر والميتة والدم وصيد الحرم والخنزير وغير ذلك ولا هبة ماليس بمال مطلق كام الولد والمدير المطلق والمكاتب ولا هبة ماليس بمال متقوم كاخمر كذا في البدائع \* ومنها ان يكون الموهوب مقبوضا حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وان يكون الموهوب مقسوما اذا كان مما يحتمل القسمة وان يكون الموهوب متميزا عن غير الموهوب ولا يكون متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب حتى لو وهب ارضا فيها زرع للواهب دون الزرع او عكسه او نخل فيها ثمرة للواهب معلقة به دون الثمرة او عكسه لا تجوز وكذا لو وهب دارا او ظرفا فيها مناع للواهب كذا في النهاية \* ومنها ان يكون مملوكا فلا تجوز هبة المباحات لان تملك ماليس بمملوك محال ومنها ان يكون مملوكا للواهب فلا تجوز هبة مال الغير بغير اذنه لا استحالة تملك ماليس بمملوك للواهب كذا في البدائع \* وهي نوعان اتمليك واسقاط وعليهما الاجماع كذا في خزانة المفتين \* واما احكامها فثبتت الملك للموهوب له غير لازم حتى يصح الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فلو وهبه علي ان للموهوب له الخيار ثلثة ايام صحت الهبة ان اختارها قبل ان يتقربا وانها لا تبطل بالشرط الفاسدة حتى لو وهب الرجل عبده علي ان يعتقه صحت الهبة وبطل الشرط كذا في البحر الرائق \* واما الالفاظ التي تقع بها الهبة فانواع ثلثة نوع تقع بها الهبة وضعا ونوع تقع بها الهبة كناية وعرفا ونوع يحتمل الهبة والعارية مستويا واما الاول كقوله وهبت هذا الشيء لك او ملكته منك او جعلته لك او هذا لك او اعطيتك او نحللتك هذا فهذا كله هبة واما الثاني فكقوله كسوتك هذا الثوب او امرتك هذه الدار فهو هبة كذا لو قال هذه الدار لك عمري او عمرك او حيوتي او حيوتك فاذا مت فهي رد علي جازت الهبة وبطل الشرط واما الثالث فكقوله هذه الدار لك رقبتي او لك حبس ودفعها اليه فهي عارية عندهما وعند ابي يوسف ربح هي هبة كذا في محيط السرخسي \* ولو قال اطعمتك هذا الطعام فان قال فاقبضه فهو هبة وان لم يقل فاقبضه يكون هبة او عارية فقد اختلف المشايخ ربح في شروهم كذا في المحيط \* ولو قال حملتك علي هذه الدابة يكون عارية الا ان ينوي الهبة وقيل هو من السلطان هبة كذا في الظهيرية \* والاصل في هذه المسائل انه اذا اتى بلفظ ينبي عن تملك الرقبة يكون هبة واذا كان منبئا عن تملك المنفعة يكون عارية واذا احتمل هذا وذاك ينوي في ذلك كذا في المستصفي شرح النافع \* ولو قال داري لك هبة تسكنها وهذا الطعام لك تأكله او هذا الثوب لك تلبسه فهبة

وكذا لو قال احبوا فلانا ولم يقل عني فانه يعطى قدر ما يحبه وله ان لا يحج وكذا لو ارصى  
ان يدفع فلانا الف لا يحج او يعطى بحجة الف ونحو ذلك كذا في التمر تاشي \* رجل عنده دراهم لغيره  
فقال له صاحب الدراهم اصرفهاني حوائجك كان قرضا لو كان مكان الدراهم حنطة فقال له صاحب  
الحنطة كلها يكون هبة كذا في خزانة المفتين \* ولو قال نحلتهك داري او اعطيتك او وهبت منك  
كانت هبة كذا في شرح الطحاوي \* ولو قال جعلت لك هذه الدار وهذه الدار لك فاقبضها فهو هبة  
هكذا في فتاوى قاضيخان \* قوله هذه الدار لك او هذه الارض لك هبة لا اقرار كذا في القنية \* ولو قال  
هذه هبة لك ولعقبك من بعدك فهو هبة وذكر العقب لغو وكذلك اذا قال هي لك ولعقبك من  
بعدك كذا في المحيط \* رجل قال لغيره هذه الامة لك قال ابو يوسف رح هذه هبة جائزة يملكها اذا  
قبضها ولو قال هي لك حلال لا تكون هبة الا ان يكون قبله كلام يستدل به على انه اراد به الهبة  
ولو قال وهبت لك فوجهها فهي هبة يملكها اذا قبض كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي هبة الاصل اذا  
قال هي لك فاقبضها فهي هبة كذا في المحيط \* عدي هذا الفلان ولم يقل وصية ولا في ذكرها  
وام بقل بعد موتي كانت هبة قياسا واستحسانا كذا في القنية \* وان قال وهبت هذا العبد لك حيوتك  
وحيوته وقبضه هذه هبة جائزة كذا في غاية البيان \* قال لا خرا (ابن جبر ترا) فهو هبة يشترط فيها القبض  
ولو قال (تراست) فاقرا كذا في الوجيز للكردي \* رجل قال اخنته (ابن زمين ترا) فاذهب  
فازرعها فان قال الختن عندما قال هذه المقالة قبلت صارت الارض له فيتم بالقبول ولو لم يقل الختن  
ذلك لا نصير الارض له كذا في الظهيرية \* وذكر في الزبادات اذا قال لجماعة من المسلمين هذا المال  
لكم يكون هبة كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل قال لا خرخذه هذا المال واغزني سبيل الله عز وجل فهو  
فرض كذا في الظهيرية \* ولو قال وهبت لك هذه الغرارة الحنطة وهذا الزرق السمن دخل تحت هذه  
الحنطة دون الغرارة والسمن دون الزرق ولو قال وهبت لك غرارة الحنطة وزق السمن دخل تحتها  
الغرارة والزرق دون الحنطة والسمن كذا في الظهيرية \* ولو قال جميع مالي او كل شيء املكه لفلان فهو  
هبة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو قال جميع ما املكه لفلان يكون هذا القول هبة حتى لا تجوز دون  
القبض ولو قال جميع ما يعرف لي او ينسب الي فلان فهو اقرار كذا في فتاوى قاضيخان \* ابو الصغير  
غرس شجرا او كرم ما ثم قال جعلته لابني فهو هبة ولو قال جعلته باسم ابني فكذلك هذا هو الاظهر وعليه  
اكثر مشائخنا كذا في الغياثية \* وان لم يرد الهبة بصدق كذا في الملتقط \* ولو قال افرسه باسم ابني لا يكون



هبة كذا في فتاوى قاضيخان \* قال الاب جميع ما هو حقوقي وملكي فهو ملك لولدي هذا الصغير فهذا كرامة لا تمليك بخلاف ما لو عينه فقال حانوتي الذي املكه اوداري لابني الصغير فهو هبة وتتم بكونها في يد الاب كذا في القنية \* رجل قال جعلت هذا الولدي فلان كانت هبة ولو قال هذا الشيء لولدي الصغير فلان جازو وتم من غير قبول كذا في التارخانية \* قال لابنه ( ابن مال تراكر دم ) او قال ( بنام تو كردم ) او ( آن تو كردم ) او تكلم بكلام يجري مجراه فانه تمليك من الابن كذا في جواهر الاطلافي \* رجل قال لرجل قد منعتك بهذا الثوب او بهذه الدراهم فقبضها فهي هبة وكذا لو قال لامرأته قد تزوجها على غير مهر مسمى قد منعتك بهذه الثياب او بهذه الدراهم فهي هبة كذا في محيط السرخسي \* عن محمد ر ح اذا كان في يدي رجل ثوب ودعته لرجل فقال لصاحب الثوب اعطنيه فقال اعطيتك بكون هبة كذا في الظهيرية \* وان كان في يد صاحبه فهو ودعة كذا في المحيط \* لو قال منحتك هذه الارض او هذه الدار او هذه التجارية فهي امانة الا اذا نوى الهبة ولو قال منحتك هذا الطعام او هذه الدراهم او هذه الدنانير وكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة فان اضافها الى ما يمكن الانتفاع به مع قيامه حملناها على العارية لانها الادنى وان اضافها الى ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك حملناها على الهبة كذا في محيط السرخسي \* وفي فتاوى آهوسثل عن دابة مشتركة بينهما قال احدهما ( من حصه خود را بتوارزاني داشتم ) قال لا يكون هبة كذا في التارخانية \* ولو قال في الدار هي لك هبة اجارة كل شهر بدراهم او قال اجارة هبة فهي اجارة كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لا خرب مني هذا الشيء فقال ( فدائي تو باد ) او قال ( از تو دریغ نیست ) لم يكن هبة كذا في السراجية \* رجل قال لامرأته ( اين كنیزك خویش مرا بخش ) فقالت ( فدائي تو باد ) لا يصير ملكا للزوج رجل قال لامرأته ( می باید که این غلام مرا ببخش تا آزاد کنم ) قال ( از تو دریغ نیست ) لا يكون هبة كذا في جواهر الفتاوى \* ذكر الحاكم في المنتقى اذا كان لرجل عبد في يدي رجل قال المودع لمولى العبد هبة لي فقال هولك فقال لا قبل فهو هبة كذا في المحيط \* امرأة ماتت وترك ابنين من زوج آخر فقال احدهما عند قبرها وهبت لزوج امي المهر الذي كان عليه لامي فقيل لابن آخر ماتقول انت فقال ( وی چنان بایک نبود که ویرا بیا زارم ) لا يكون هذا هبة للمهر ولا ابراء فان طلبه بحصته من ذلك لا يكون ابدا كذا في جواهر الفتاوى \* قال لمتنقه اصرف هذه الخشبة الى كتبك فهو هبة والصرف

الى الكتب مشورة كذا في القنية \* ذكر محمد ربح في السير الكبير رجل قال لقوم قد وهبت  
جار بني فلان خذ من شاء فاخذها رجل تكون له كذا في محيط السرخسي \* الباب الثاني فيما يجوز  
من الهبة وما لا يجوز ويصح في محوز مفرغ من املاك الواهب وحقوقه ومشاع لا يقسم  
ولا يبقى منتفعا به بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام  
الصغير ولا يصح في مشاع يقسم ويبقى منتفعا به قبل القسمة وبعدها كذا في الكافي \* ويشترط  
ان يكون الموهوب مقسوما ومفرزا وقت القبض لا وقت الهبة بدليل انه لو وهب له نصف الدار شائعا  
ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم الكل تجوز كذا في الظهيرية \* ولو وهب نصف الدار  
لرجل وسلم ثم وهب النصف الباقي وسلم لا تجوز وكنتاهما فاسدتان كذا في النهاية \* ولا يتم حكم  
الهبة الا مقبوضة ويستوي فيه الاجنبي والولد اذا كان بالغاً كذا في المحيط \* والقبض الذي  
يتعلق به تمام الهبة وثبوت حكمها القبض باذن المالك والاذن تارة يثبت نصا وصرىحا وتارة يثبت  
دلالة فالصريح ان يقول اقبضه اذا كان الموهوب حاضرا في المجلس ويقول اذهب واقبضه اذا كان غائبا من  
المجلس ثم اذا كان الموهوب حاضرا اقال له الواهب اقبضه فقبضه في المجلس او بعد الافتراق من المجلس  
صح قبضه وملاكه قياسا واستحسانا واوپنهاه عن القبض بعد الهبة لا يصح قبضه لا في المجلس ولا بعد الافتراق  
من المجلس وان لم يأذن له بالقبض صريحا ولم ينهه عنه ان قبضه في المجلس صح قبضه استحسانا لا قياسا  
وان قبضه بعد الافتراق من المجلس لا يصح قبضه قياسا واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض  
ان كان القبض باذن الواهب جاز استحسانا لا قياسا وان كان بغير اذنه لا يجوز قياسا واستحسانا كذا في  
الذخيرة \* وهب لآخر فرسا بهبة فاسدة وخلي بين الفرس والموهوب له فقبض الموهوب له لا يجوز كذا  
في حواهر الاخلاطي \* لو وهب شيئا حاضرا من رجل فقال الموهوب له قبضته صار قابضا عند محمد ربح  
حلا فالابي يوسف ربح كذا في السراجية \* وفي البقالي عن ابي يوسف ربح اذا قال اقبضه فقال  
قبضت والموهوب حاضرا اذا لم يربح الموهوب له قبل قوله قبضت ولا يكفي قوله قبلت واذا  
لم يقل اقبضه فانما القبض ان ينقله فاذا لم يقل قبلت لم يجوز ان نقل الا ان تكون الهبة  
بمسئلة كذا في المحيط \* لو قال لرجل هب لي هذا العبد فقال الآخرو هبت تمت الهبة كذا في الينابيع \*  
قال لا خرب فلان الف درهم على اني ضامن لها ففعل المأمور ذلك وقبل الموهوب منه  
كانت الهبة



كانت الهبة جائزة والآمر ضامن للدافع ويكون الواهب في الحقيقة هو الآمر دون المأمور حتى كان الرجوع في الهبة للآمر دون المأمور كذا في جواهر الاطلافي \* ولو قال الآخر على وجه المزاح هب لي هذا فقل وهبت وقال الآخر قبلت وسلم اليه جازت الهبة كذا في الظهيرية \* ولو قال وهبت منك هذا العبد والعبد حاضر فقبضه جازت الهبة وأن لم يقل قبلت كذا في الملتقط \* ولو كان العبد غائباً فقال له وهبت منك عبي فلان فاذ هب واقبضه فقبضه جاز وأن لم يقل قبلت وبه فأخذ كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو قال هلك ان شئت فدفعه اليه فقال شئت عن الثاني رح انه يجوز كذا في الوجيز للكردي \* اذا وهب غلامه من رجل والغلام بحضرتيهما ولم يقل له الواهب اقبضه فذهب الواهب وترك الغلام فليس له ان يقبضه حتى يأمره بقبضه كذا في المحيط \* ولو وهب لرجل غلاماً فلم يقبضه الموهوب له حتى وهبه الواهب لرجل آخر ثم امرهما بالقبض فقبضاه فهو للثاني وكذا لو امر الاول بالقبض فقبضه كان باطلا كذا في خزائن المفتين \* وفي بيع الفتاوى لو اشترى مبداء ولم يقبضه حتى وهبه من رجل او رهنه وامره بقبضه فقبضه جاز كذا في الخلاصة \* ولا تجوز هبة العبد المأذون فان اجازة مولاة ولا دين عليه جاز وان كان عليه دين لم يجز ذلك وأن اجازة المولى والغرماء كذا في المبسوط \* قال لا خرو هبت لك قفيزاً من هذه الصبرة فآتاك الموهوب بحضرة الواهب لم يجز ولو قال وهبت لك من هذه الصبرة قفيزاً فآتاك كذا في السراجية \* ولو وهب لرجل ثياباً في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضاً وان كان الصندوق مفتوحاً كان قبضاً كذا في محيط السرخسي \* واذا كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له ودبغة او عارية او امانة ملكها بالهبة والقبول وان لم يجدد فيها قبضاً كذا في الكافي \* ولو وهب المستأجر من الآجر والمغصوب من الغاصب جاز وبرئ من الضمان كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت مضمونة في يده بالقيمة او المثل كالمقبوض على سوم البيع فوهب له صح ويثبت الملك بمجرد العقد كذا في الكافي \* ولو كان الموهوب مرهوناً في يده ذكر في الجامع انه يصير قابضاً وينوب قبض الرهن عن قبض الهبة واذا صحت الهبة بالقبض بطل الرهن فيرجع المرتهن بدينه على الراهن كذا في البدائع \* وتفسير القبض المستأنف ان يرجع الى الموضع الذي فيه العين ويمضي وقت يتمكن فيه من قبضها كذا في المشتصفي شرح النافع \* والاصل انه متى تجانس القبضان ناب احدهما عن الآخر واذا اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون ولا ينوب غير المضمون عن المضمون كذا في الجوهرة النيرة \*

استودع اخاه عبد الوثوب او متاعا او دارا او دابة ثم قال وهبت لك وديعتوهي في يد المودع يجوز اذا قال قبلت ولو وهب عبد الاخيه وقبضه في المجلس او بعده بامره بالقبض نصاصم فشرط القبول في الاول دون الثاني كذا في القنية \* وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة تجوز من الشريك ومن الاجنبي كذا في الفصول العمادية \* هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تجوز سواء كانت من شريكه او من غير شريكه ولو قبضها اهل تفيد الملك ذكر حسام الدين رح في كتاب الوقفات ان المختار انه لا تفيد الملك وذكر في موضع آخر انه تفيد الملك . لكافاسدا وبه يفتي كذا في السراجية \* ويشترط في صحة هبة المشاع ان لا يحتمل القسمة ان يكون قد را معلوما حتى لو وهب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجز لانها جهالة توجب المنازعة كذا في البحر الرائق \* واذا علم الموهوب له نصيب الواهب ينبغي ان تجوز عند ابي حنيفة رح وعندهما لا تجوز هكذا في محيط السرخي \* هبة المشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين او من جماعة صحيحة عندهما وقاسدة عند الإمام وابست بباطلة حتى تفيد الملك بالقبض كذا في جواهر الاخلاطي \* ذكر الصدر الشهيد اذا وهب من رجلين ما يحتمل القسمة حتى فسدت الهبة عنده ثم قبضها ثبت الملك ملكا فاسدا قال وبه يفتي كذا في العناوي العنابية \* لا يثبت الملك للموهوب له الا بالقبض هو المختار هكذا في الفصول العمادية \* والشروع من الطرفين فيما يحتمل القسمة مانع جواز الهبة بالاجماع واما الشروع من طرف الموهوب له مانع جواز الهبة عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كذا في الذخيرة \* لو وهب من اثنين ان كانا فقيرين يجوز بالاجماع كالصدقة وان كانا غنيين فوهب لكل واحد منهما نصفها او ايهما فقال وهبت منكما او وهب على التفاضل فقال لهذا الثلثا ولهذا الثلثا قال ابو حنيفة رح لا تجوز في الفصول الثلاثة وقال محمد رح تجوز في الثلاثة وقال ابو يوسف رح تجوز في فصلين وهما اذا وهب منهما او نصفين ولا تجوز على التفاضل وفي الكرخي قال بر . سماعة عن ابي يوسف رح اذا قال لرجلين وهبت لكما هذه الدار لهذا النصفها ولهذا النصفها جاز لانه وهبها جملة وفسر بما اقتضته الجملة من الحكم بعد وقوع الهبة ولو قال وهبت لك نصفها ولهذا النصفها لم تجز لانه افرد احد النصفين من الآخر بنفس العقد فوقم العقد مشاعا ولو قال وهبت لكما هذه الدار ثلثها لهذا وثلثها لهذا لم تجز عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وجاز عند محمد رح فانفق ابو حنيفة وابو يوسف رح على فساد هذا العقد من اصلين مختلفين اما ابو حنيفة رح فافسده لوجود الاشاعة في القبض واما ابو يوسف رح فقال لما خلف بين نصيبهما دل على ان العقد لا حددهما غير



العقد للآخر فصاركاته افردة بالعقد ولان القبض شرط في الهبة كالرهن كذا في السراج الوهاج \*  
 اذا وهب اثنان من رجل دارا مانه يصح بالاجماع كذا في المضمرات \* والمفسد هو الشبوع المقارن  
 لا الشبوع الطارئ كما اذا وهب ثم رجع في البعض الشائع واستحق البعض الشائع بخلاف  
 الرهن فان الشبوع الطارئ مفسد كذا في شرح الوقاية \* او وهب مشاعا فيما يقسم ثم افرزة وسلمه صح  
 هكذا في السراج الوهاج \* ولو وهب النصف وسلم الجميع لم يجز ولو وهب الجميع وسلم متفرقا  
 جاز كذا في التاتارخانية \* قال ولو وهب نصف دار لرجل وسلمها اليه ثم وهب نصفها الآخر  
 لرجل آخر لم يجز شي من ذلك وان لم يسلم النصف الى الاول حتى وهب النصف الثاني للثاني  
 ثم سلم الدار اليهما جازت الهبة لهما عند ابي يوسف ومحمد رح بمنزلة مال وهب الدار لهما جملة  
 كذا في المبسوط \* ولو وهب درهما صحيحا من رجلين اختلفوا فيه والصحيح انه يجوز والدينار  
 الصحيح قالوا ينبغي ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وهب بعض  
 الدرهم من انسان جاز كذا في الصغرى \* رجل معه درهمان قال لرجل وهبت منك درهما منهما  
 قالوا ان كان الدرهمان مستويين في الوزن والجودة لا يجوز وان كانا متقاوتين جاز لان في الوجه  
 الاول تناولت احدهما وفي الوجه الثاني تناولت وزن درهم منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة رجل  
 اعطى رجلا درهماين وقال نصفهما لك وهما في الوزن والجودة سواء عن ابي حنيفة رح انه قال  
 لم يجز وان كان احدهما اقل او اجود او اردأ يجوز ويكون مشاعا لا يحتمل القسمة وان قال  
 وهبت لك ثلثهما وهما في الوزن والجودة سواء ودفعهما اليه جاز وان قال احدهما لك هبة لم يجز  
 كانا سواء او مختلفين كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى آهو و قبل سئل القاضي بديع الدين  
 ممن قال لذي رحم محرم ( بغير اين پنج دينار ترا و بسوى وي انداخت ) فقبل ان يقبض  
 ( باز گرفت ) قال ام تصح الهبة كذا في التاتارخانية \* رجل دفع الى رجل تسعة دراهم وقال ثلثه قضاء  
 من حقك وثلثه هبة لك وثلثه صدقة فضا ع الكل يضمن ثلثة الهبة لانها هبة فاسدة ولا يضمن ثلثة  
 الصدقة لان صدقة المشاع جائزة الا في رواية كذا في محيط السرخسي \* اذا وهب الرجل  
 للرجل نصف عبد او ثلثه وسلمه جاز كذا في المحيط \* قال ولو وهب رجل لرجلين نصف عبيدين  
 او نصف ثوبين مختلفين او نصف عشرة اثواب مختلفة زطي ومروى وهروى ونحو ذلك جاز  
 وكذلك الدواب المختلفة على هذا فان كان ذلك من نوع واحد لم تجز هبته الا مقسوما كذا

في المحيط \* واذا وهب نصيبا له في حائط او طريق او حمام وسمى وسلطه على القبض فهي جائزة كما لو وهب بيتا له لا خرم مع جميع حدوده وحقوقه مقسوما مفرقا فقبضه الموهوب له باذن الواهب لكن ممر البيت مشترك بينه وبين آخرجا ; كذا في جواهر الاخلاطي \* رجل دفع ثوبين الى رجل وقال ايها شئت فهولك والآ خر لفلان فان بين الذي له قبل ان يفترقا جازوا الا فلا كذا في السراجية \* قال عبد مانون عليه دين كثير وهدبه مولا له لرجل لم تجز هبته والدين في رقبته يباع فيه الا ان يؤدي عنه مولا الذي في يديه ومعنى قوله لا يجوز ان الهبة لا تنم وللغرماء ان يبطلوا هبته قال فان ذهب الموهوب له بالعبد ولم يقدر عليه فللغرماء ان يأخذوا الواهب بقيمة يوم وهب كذا في المبسوط \* والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض نص في المضاربة انه اذا كان دفع الى آخر الفا وقال نصفها مضاربة ونصفها هبة لك فهلكت الالف في يده ضمن المضارب حصة الهبة كذا في الفتاوى العتائية \* رجل اعطى رجلا نصف دارة هبة له والنصف الآخر صدقة عليه وقبل ذاك الرجل وقبضها فهو جائز وله ان يرجع في النصف الذي سماه هبة كذا في الظهيرية \* ولو وهب نصف الدار او تصدق وسلم ثم ان الواهب باع ما وهب او تصدق ذكرني وقف الاصل انه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيخان \* ونص في الاصل انه لو وهب نصف دارة من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجز نص في الفتاوى انه هو المختار كذا في الوجيز للكردي \* عبيد رجلين وهب احدهما لهذا العبد شيئا فان كان الموهوب مما يحتمل القسمة لا تصح اصلا وان كان مما لا يحتمل القسمة تصح في نصيب صاحبه لانه هبة مشاع لا يحتمل القسمة كذا في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى العتائية ولو وهب الحربي المستأمن المسلم وعاد الى دار الحرب ثم عاد جاز القبض استحسانا ولو كان عليه مالان مختلفان فوهبه احدهما صح والبيان اليه كذا في التاتارخانية \* ولو وهب دارا فيها متاع الواهب وسلم الدار اليه او سلمها مع المتاع لم تصح والحيلة فيه ان يودع المتاع اولا عند الموهوب له ويخلي بينه وبينه ثم يسلم الدار اليه فتصح الهبة فيها وبمعكسه لو وهب المتاع دون الدار وخلي بينه وبينه صح وان وهب له الدار والمتاع جميعا وخلي بينه وبينهما صح فيهما جميعا كذا في الجوهرة النيرة \* وان فرق في التسليم نحو ان يهب احدهما وسلم ثم وهب الآخر وسلم ان قدم هبة الدار فالهبة في الدار لا تصح وفي المتاع تصح وان قدم هبة المتاع فالهبة صحيحة فيهما جميعا ولو وهب الارض دون الزرع



دون الزرع أو الزرع دون الأرض أو الشجر دون الثمر أو الثمر دون الشجر وخلي بينه وبين ذلك لم يصح الهبة في الوجهين لأن كل واحد منهما متصل بصاحبه اتصال جزء بجزء فصارت هبة المشاع فيما يحتمل القسمة ولو وهب كل واحد منهما على حدة كما إذا وهب الأرض ثم الزرع أو الزرع ثم الأرض إن جمع الأرض في التسليم جازت الهبة فيهما جميعاً وإن فرق في التسليم لا تجوز الهبة فيهما أيهما قدم كذا في السراج الوهاج \* ولو وهب الدار ولم يسلم حتى وهب المتاع وسلمهما جملة جازت الهبة فيما إذا وهب الجراب والجوابق ولم يسلم حتى وهب الطعام وسلم جملة جازت الهبة في الكل كذا في المحيط \* ولو وهب فارغاً وسلم مشغولاً لم يصح ولا يصح قوله أقبضها أو سلمت إليك إذا كان الواهب فيه أو أهله أو متاعه كذا في التاتارخانية \* هبة الشاغل تجوز وهبة المشغول لا تجوز والأصل في جنس هذه المسائل أن اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لأن القبض شرط وأما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله وهب جراباً فيه طعام لا تجوز ولو وهب طعاماً في جراب جازت وعلى هذا نظائره كذا في الفصول العمادية \* رجل وهب أمة لرجل وسلمها إليه وعليها حلّي وثيابها جازت الهبة وكذا الصدقة ويكون الثوب والحلي للواهب لا للموهوب له والمتصدق عليه لمكان العرف والعادة قال رضي الله تعالى عنه فإن كان الثوب عليها قدر ما يستر عورتها ينبغي أن يكون ذلك للموهوب له ولو وهب الحلّي الذي على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم تجز الهبة حتى ينزعه ويدفع الثوب والحلي إلى الموهوب له كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا وهب دابة وعليها سرج أو لجام دون السرج واللجام وسلمها إليه فالهبة تامة ولو وهب السرج واللجام دون الدابة فالهبة غير تامة كذا في المحيط \* ولو وهب الدابة وعليها حمل لم تجز ولو وهب الحمل على الدابة وسلمه معها تجوز وكذلك لو وهب الماء في القمقممة بجوز ولو وهب القمقممة دون الماء لم تجز كذا في محيط السرخسي \* وهبت دارها من زوجها وهي ساكنة فيهما مع الزوج جاز كذا في الوجيز للكردي \* في المتقن من أبي يوسف رح لا يجوز للرجل أن يهب لامرأته وأن تهب لزوجها أو لاجنبي داراً وهما فيها ساكنان وكذلك للولد الكبير كذا في الذخيرة \* ولو وهب زرعاً في أرض أو ثمر في شجرة أو حلية في سيف أو بناء في دار أو قفيزاً من صبرة وأمر به بالحصاد والجزاز والزرع والنقض والكيل وفعل صح استحساناً ويجعل كأنه وهبه بعد الجزاز والحصاد ونحوهما وإن لم يأذن له بالقبض وفعل ضمن كذا في الكافي \* ولو كانت الدار في بدء

باجارة فوهب له البناء جاز كذا في التاتارخانية \* ولو وهب دارا بمشاها وسلمها ثم استحق المتاع  
صحت الهبة في الدار كذا في الكافي \* واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة  
ذكر صاحب المحيط في الباب الاول من هبة الزبادات انه لا يمنع فانه قال لو اعار داره من انسان  
ثم المستعير فصب مناعا ووضع في الدار ثم وهب المعير الدار من المستعير صحت الهبة في الدار  
وكذلك لو ان المعير هو الذي فصب المتاع ووضع في الدار ثم وهب الدار من المستعير كانت الهبة تامة  
وان تبين ان الدار مشغولة بما ليس بموهوب لمالم يكن مشغولة بملك الواهب وهو المانع من تمام  
الهبة كذا في الفصول العمادية \* لو اودعه المتاع والدار ثم وهب الدار صحت الهبة فان هلك المتاع  
ولم تحواه ثم جاء مستحق المتاع كان له ان يضمن الموهوب له وذكر بن رستم ان هذا قول محمد بن  
ما في قول ابي يوسف رح لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار كذا في التاتارخانية \* ولو  
وهب جوا القابضه من المتاع وسلمه الى الموهوب له او وهب جرابا بما فيه من الطعام ثم استحق  
المتاع والطعام كانت الهبة تامة في الجراب والجوا القابضه كذا في المحيط \* وكذا لو وهب جوا القابضه  
من المتاع وخلي بين الكل ثم استحق الجوا القابضه صحت الهبة فيما كان فيه كذا في فتاوى قاضيخان \*  
وهب دارا وفيها متاع وسلم الكل فاستحق المتاع لا تبطل الهبة في الدار وان هلك المتاع ثم استحق  
وقد حوله الموهوب له اولا فان شاء المستحق ضمن الموهوب له وان شاء ضمن الواهب قيل هذا قول  
محمد بن رح فاما عندهما ما لم ينقل لا يضمن وقيل هذا قولهم جميعا وهو الصحيح كذا في محيط  
السرخسي \* ولو وهب دارا لرجل فقبضها ثم استحق بعضها بطلت الهبة كذا في الينايع \* ولو وهب  
ارضا بما فيها من الزرع وسلمها او وهب نخيلا بما فيها من التمر وسلمها ثم استحق الزرع والتمر  
بدون النخيل والارض فالهبة باطلة في الارض والنخيل كذا في المحيط \* وهب ارضا وزرعا فيها  
استحصد وسلم ثم استحق احدهما تبطل الهبة في الآخر كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب سفينة  
فيها طعام بطعامها ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول ابي يوسف رح قال بن رستم وهذا قول  
ابي حنيفة رح وقال محمد بن رح لا تبطل في السفينة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال اغيرة وهبت لك  
هذين البيتين واحدهما مشغول لا تجوز الهبة في واحد منهما ولو قال وهبت لك هذا البيت وحصني  
من هذا البيت الاخر جازت الهبة كذا في خزائن المفتين \* في العناوى العتائية ولو وهب دارا لامرأته  
ولما في بطنها او تصدق عليهما لم يجز ولو وهب لحي وميت او جائدا جاز كله للحي كذا في التاتارخانية \*



وَأَنْ وَهَبَهَا وَاسْتَتْنَى مَا فِي بطنِهَا جازت الهبة في الام والولد والاستثناء باطل كذا في المبسوط \*  
 وَلَوْ اعْتَقَ مَا فِي بطنِ جاريته ثم وهب الجارية جازت الهبة في الام وذكر في عتاق الاصل لودب  
 ما في بطنها ثم وهب الام لم يجز قيل فيها روايتان في رواية لا تجوز الهبة في الاعتاق والتدبير جميعا  
 وقيل جازت الهبة فيهما والصحيح هو الفرق بين الاعتاق والتدبير في الاعتاق تجوز وفي التدبير  
 لا تجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ضل لؤلؤة فوهبها لآخر وسلطه على طلبها وقبضها مني  
 وجدها قال ابو يوسف رح هذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر كذا في الظهيرية \* اذا وهب مال  
 المضاربة للمضارب وبعضها على الناس وبعضها في يده جازت الهبة فيما في يده وامام ما كان على  
 الناس فان قال قبضها فهو جائز وان كان في المال ربح فلا تجوز كذا في المحيط \* احدا الشريكين  
 اذا قال لشريكه وهبت لك حصني من الربح قالوا ان كان المال قائما لا تصح لكونها هبة المشاع  
 فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صححت الهبة لكونها اسقاطا حينئذ كذا في الظهيرية \*  
الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل واو قال لا خرائت في حل ما اكلت من مالي فله ان يأكل الا  
اذا قامت امانة النفاق كذا في الملتقط \* رجل قال لا خرم من اكل من مالي فهو في حل الفتوى  
 على انه يحل كذا في السراجية \* عن ابن مغائل فيمن له شجرة فقال من اكل منها فهو في حل لا بأس  
 ان يأكل منها الغني والفقير هذا هو المختار كذا في الفتاوى العتائية \* قال لا خرائتني من كل حق هو لك  
 علي ففعل وابرأه ان كان صاحب الحق عالما به برئ حكما وديانة وان لم يكن عالما به برئ حكما بالاجماع واما  
 ديانة فعند ابي يوسف رح يبرأ وعليه الفتوى كذا في الخلاصة \* دفع الي آخر شيئا فخطه بماله ثم اسحل  
 صاحبه وكان بغلبة ظنه انه لا يمكنه تمييزه فجعله في حل وسعة ثم وجد ذلك وعرفه يرد كذا في القنية \*  
 ولو قال لا خرائت في حل من مالي حيث ما اصبحت فخذ منه ما شئت عن ابي يوسف رح ان هذا  
 على الدراهم والدنانير خاصة ولو اخذ من ارضه او شجرة فاكهة او روضة او حلب بقرة او غنمه لا يحل  
 له ذلك كذا في الظهيرية \* ولو اخذ فاكهة او ابلا او غنما لا يحل كذا في الخلاصة \* رجل قال ابحت  
 لعنان ان يأكل من مالي والمباح له لا يعلم بذلك لا يباح له الاكل كذا في محيط السرخسي \* فان  
 ناول فلان من ذلك بالجهل فانه يتناول حراما ولا يسعه ذلك ما لم يعلم بالافن والا باحة كذا في  
 التاتارخانية \* رجل له على آخر دين ولم يعلم بجميع المال فقال له المديون ابرأني مما لك  
 علي فقال في الدارين ابرأ منك قال نصبر لا يبرأ الا بقدر ما ينوهم ان له عليه وقال محمد بن مسلمة

يبرأ من الكل قال الفقيه ابو الميثرح الجواب في القضاء كما قال بن سلمة وفي حكم الآخرة كما قال نصير كذا في الذخيرة \* قال لا خرائت في حل مما اكلت من مالي واخذت واعطيت حل له الاكل ولم يحل له الاخذ والاعطاء كذا في السراج الوهاج \* قال جعلتك في حل الساعة او في الدنيا برى في الساعات كلها والدارين كذا في الوجيز للكردي والخلاصة \* ولو قال لا اخاصمك ولا اطلبك مالي قبلك قال ليس هذا بشي وحقه عليه على حاله كذا في الحاوي للفتاوى \* وسئل ابو القاسم رح عمن سبت دابته لعله فاخذها انسان واصلمها لمن يكون قال لمن سبتها وان قال من شاء فليأخذها رجل فهي له قال الفقيه ابو الميثرح الجواب هكذا اذا قال لقوم معينين من شاء منكم فليأخذها وان لم يقل ذلك لقوم معينين او لم يقل ذلك اصلا فالدابة على ملك صاحبها وله ان يأخذها ابن وجدها وفي الفتاوى ذكر المسئلة مطلقة من غير فصل بين ما اذا قال ذلك اقول او قال مطلقا كذا في المحيط \* ولو سبت دابته وقال لا حاجة لي اليها ولم يقل هي لمن اخذها فاخذها انسان لا تكون له ولو ارسل طيرا مملوكا فارسل الطير بمنزلة تسبت الدابة قالوا في الطير لا ينبغي ان يرسلها اذا كان وحشي الاصل اذا لم يقل هي لمن اخذها كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل سبت دابته فاصلمها انسان ثم جاء صاحبها واراد اخذها وافر وقال قلت حين خليت سبيلها من اخذ فهي له وانكر فاقامت عليه البينة واستحلف فنكل فهي للآخر سواء كان حاصرا سمع هذه المقالة او غاب فبلغه الخبر كذا في الخلاصة \* سئل ابو بكر عمن رمى ثوبه لا يجوز ان يأخذه احد حتى يقول حين رماه من اراد ان يأخذه فليأخذه وفي الوافات عمن رفع صينا فزعم الرافع ان الملقى قال من اخذها فهي له واقام البينة عليه وحلف المدعي فابى فانه يكون الاخذ وان كان الملقى غير حاضر لكن اخبر بما قال الملقى وسعد ان يأخذها بالخبر كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي العيون ولوان رجلا غصب من رجل دارا او دراهم وهي في يد الغاصب فقال المغضوب منه استمنهما من حل فانه يبرأ من ضمانهما وهي على حالها للمغضوب منه كذا في التاتارخانية \* غصب صينا فحلله مالكة من كل حق هو له فبلغه قال ائمة بلخ التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لا على من قائم كذا في القنية \* وعن محمد رح اذا كان لرجل على آخر مالا فقال قد احلته لك قال هو هبة وان قال حللتك منه فهو براءة كذا في الذخيرة \* ولو قال ( تراجل كردم ) وله عليه



وله عليه دين يبرأ المديون ولو قال ( هذه غريمان خود را بجل كردم ) يبرأ غرماؤه ولا يدخل تحت هذا المال الا جارة الطويلة كذا في الخلاصة \* في نوادر هشام رح في سرقي الدابة في الخان اذا وهب صاحبها فهي لمن اخذها ولا يكون صاحب الخان اولى بها كذا في التاتارخانية \* اذا وهب للصغير شيئا من المأكول قال محمد رح يباح لوالديه ان يأكل منه وقال اكثر مشائخ بخارارح لا يحل كذا في السراجية \* واكثر مشائخ بخارا على انه لا يباح كذا في جواهر الاخلاطي \* اهدى للصغير الفواكه يحل لوالديه اكلها لان الاهداء اليهما وذكر الصبي لاستصغار الهدية ولو ان رجلا اتخذ وليمة للختان فاهدى اليه الناس اخترف المشائخ رح فيها قال بعضهم هي للولد سواء قالوا هي للصغير اولم يقولوا سلموها الى الاب والى الابن انه هو الذي اتخذ الوليمة وقال بعضهم هي للوالدين وقال بعضهم اذا قالوا للولد فهي له وان لم يقولوا شيئا فهي للوالد قال العقيه ابوالبث رح ان كانت الهدية مما يصلح للصبي مثل ثياب الصبي او شيء يستعمل للصبيان فهو للصبي وان كانت الهدية دراهم او دنانير او شيئا من متاع البيت او الحيوان فان اهداه احد من اقرباء الاب او من معارفه فهي للوالد اذا اتخذ الرجل مذيبة للختان فاهدى الناس هدايا ووضعوا بين يدي الولد فسواء قال المهدى هذا للولد او لم يقل فان الهدية تصلح للولد مثل ثياب الصبيان او شيء يستعمله الصبيان مثل الصولجان والكرة فهو للصبي لان هذا تملك للصبي عادة وان كانت الهدية لا تصلح للصبي عادة كالدرهم والدنانير ينظر الى المهدى فان كان من اقارب الاب او معارفه فهو للاب وان كان من اقارب الام او معارفه فهو للام لان التملك هنا من الام عرفا وهاك من الاب فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب او وجه يستدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك وكذلك اذا اتخذ وليمة لزفاف ابنته فاهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من التقسيم وهذا كله اذا لم يقل المهدى شيئا وتعذر الرجوع الى قوله اما اذا قال اهديت للاب او للام او للزوج او للمرأة فالقول للمهدى كذا في الظهيرية \* رجل قدم من السفر وجاء بهدايا الى من نزل عنده وقال له اقسم هذه الاشياء بين اولادك وبين امرأتك وبين نفسك فان كان المهدى قائما يرجع في البيان اليه وان لم يكن قائما فما يصلح للنساء خاصة فهي لامرأته وما يصلح للصغار من الاناث فهي لهن وما يصلح للصغار من الذكور فهي لهن وما يصلح له فهي له فان كان يصلح للرجال والنساء جميعا ينظر الى المهدى ان كان من اقارب الرجل او معارفه وان كان من اقارب المرأة او معارفها فلها فاذا التعويل على العادة

هكذا في المحيط \* رجل بعث اليه بهدية في اناء او ظرف ان كان ثريدا او نحوه يباح له ان يأكلها في ذلك الاناء لانه مأذون في ذلك دلالة لانه اذا جعله في اناء آخر ذهبت لذته وان كان شيء من الفواكه او نحوها ان كان بينهما انبساط يباح له ايضا والا فلا ويقال اذا بعث اليه بهدية في ظرف او اناء ومن العادة رد الطرف والثناء لم يملك الطرف والثناء وذلك كالتقصاع والجراب وما شبه ذلك وان كان من العادة ان لا يرده الطرف كقواصر التمر فالطرف هدية ايضا لا يلزم رده ثم اذا لم يكن الطرف هدية كان امانة في يده المهدى اليه وليس له ان يستعمله في غير الهدية وله ان يأكل الهدية فيه اذا لم تقتض العادة تفريغها فان اقتضت تفريغه ونحوه له عنه لزومه تفريغه كذا في السراج الوهاج \* سئل بن مقاتل عن قوم جالسين على خوان وتناولوا شئنا من على خوان آخر ومن هو ليس بجالس معهم يخدمهم قال ليس لهم ذلك ولو تناول من معه على خوانه لا بأس قال الفقيه هذا قياس وفي الاستحسان ان كل من كان في تلك الضيافة اذا اعطاه جاز وبه نأخذ كذا في الحاوي للفتاوى \* وقال لا خراد خل كرمي وخدم من العنب ولم يزد على هذا فالمختار ان يأخذ منه سبعة كذا في الفتاوى العتائية \* وان قال خذ من البر يأخذ منوين كذا في المحيط \* صبي اهدى وقال ان ابني ارسل اليك بهذه الهدية يحل له تناول الا ان يقع في قلبه انه كاذب كذا في الملتقط \* قال ابو يوسف رح لو اشترى ثوبا بعشرة فارجم له لا يقبل حتى يقول انت في حل او هو لك كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو قال الوكيل لا سلم من تناول مالك فقال الامر انت في حل من تناولك من مالي من درهم الى مائة درهم فدخل في وكالته ليس له ان يأخذ جملة مائة او خمسين وله ان يتناول من ماله من المأكول والمشروب والدرهم ما لا بد منه كذا في الملتقط \* رجل اهدى الى مقرضه شيئا فان كان لم يهد اليه شيئا قبل الاستقراض كره القبول كذا في السراجية \* بقرة بين اثنين تراضيا على ان تكون عند كل واحد خمسة عشر يوما يحلب لبنها فهذه مهابة باطلة ولا يحل فضل اللبن لاحدهما وان جعل في حل الا ان يستهلك صاحب الفضل فضله ثم جعله في حل فحينئذ يحل لان الاول هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فلم يجز والثاني هبة الدين وانه يجوز وان كان مشاهما كذا في الفتاوى الحمادية \* انتهب ومادة كرسي العروس وباعها يحل ان كانت وضعت للنهب كذا في القنية \* في الفتاوى قبل لصاحب الحق ان غريمك مات ولم يترك شيئا فقال فهو في حل فانه يبرأ وعلى هذا لو قبل كذا فقال هو بري ثم تبين بخلافه فانه يبرأ ولو قال فهو بري لا يبرأ كذا في التارخانية \*



وتويعث الى غيره صقراط هدية ثم بان انه من بقرة ابن المهدي الصغير لا يجوز ولا يملكه  
الاب بالعلاج حتى صار اللبن صقراط وكذا الوضوء المهدي كذا في القنية \* الباب الرابع في هبة  
الدين ممن عليه الدين هبة الدين ممن عليه الدين جائزة قياسا واستحسانا وهبة الدين من غير  
من عليه الدين جائزة اذا امره بقبضه استحسانا كذا في التاتارخانية \* هبة الدين ممن عليه الدين وبراءة  
بنم من غير قبول من المديون ويرتد بردة ذكره عامة المشائخ رح وهو المختار كذا في جواهر  
الاخلاطي \* وهذا اذا لم يكن الدين بدل الصرف فاما اذا كان بدل الصرف فبراءة رب الدين  
منه او وهبه منه فانه يتوقف على قبوله فان قبله بري وان لم يقبل لا يبرأ وفي سائر المديون يبرأ قبل  
اولم يقبل الا انه ترتد الهبة والابراء في سائر المديون بالرد هذا كله في حق الاصيل واما هبة الدين  
من الكفيل وبراءة عن الدين فالهبة منه لا تتم بدون القبول وترتد بالرد وبراءة بنم من غير  
قبول ولا يرتد بالرد وان وهب الدين الذي عليه الاصيل او براءة فمات قبل الرد فهو بري وكذلك  
لو كان ميتا فبراءة منه وجعله في حل منه فهو جائز فان رد الوارث هذا الابراء يعمل ردة ويقضى  
بالمال وهذا قول ابي يوسف رح وقال محمد رح لا يعمل ردة والبراءة ماضية على حالها كذا في الذخيرة \*  
لو ابرأ الطالب الاصيل عن الدين او وهب الدين منه ان قبل بري الاصيل والكفيل  
وان لم يقبل لا يبرأ كذا في الخلاصة \* رجل عليه دين فمات قبل القضاء فوهب صاحب الدين لوارث  
المديون صح سواء كانت التركة مستغرقة او لم تكن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولورد الوارث الهبة ترتد  
بالرد خلافا لمحمد رح ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو ابرأ الوارث صح ايضا كذا في الوجيز  
للكردري \* وفي فتاوى آهو ولو ابرأ الغريم احدا للورثة من الدين صح في نصيبه وفي الخزانة عقدان يكون  
الموت فيهما بمنزلة القبول في العقد هبة الدين من المديون اذا لم يقبله حتى مات المديون والوصية  
اذا لم يقبله الموصي له حتى مات الموصي تجب الهبة والوصية وفي الفتاوى العنابية لو وهب الدين  
لابن من عليه الدين وهو صغير لم تجز كذا في التاتارخانية \* ولو قال له الغريم ابرأني عما لك علي فقال  
قد ابرأتك من ديني عليك فقال لا اقبل فهو بري كذا في الخلاصة \* وهب احدا للورثة حصته  
من الدين للمديون قبل القسمة وفي التركة نقود وعروض صح استحسانا كالصلم قال رضي الله  
عنه وهبة حصته من العين لوارث او غيره يصح فيما لا يحتمل القسمة ولا يصح فيما يحتملها كذا في  
القنية \* وفي فتاوى آهو ولو قبض المال من المديون ثم قال له (وامي كه مرا بوده است بتوبخشيدم)

صحبت الهبة واذا صحبت الهبة كان للمدين ان يرجع على رب المال بما دفعه الى رب الدين  
 كذا في التاتارخانية \* وهب رب الدين من المديون فلم يقبل ولم يرد حتى افترقا من المجلس  
 فجاء بعد ايام ورد اختلف فيه والصحيح انه لا يرد كذا في جواهر الاطلافي \* وهل يشترط لصحة  
 الرد مجلس الابرأ اختلف المشائخ رح فيه كذا في التاتارخانية \* ذكر في المأذون الكبير في باب  
 هبة العبد التاجر من له دين على عبد رجل فوجه لمولاه صح سواء كان على العبد دين مستغرق  
 اولم يكن وهل يرد برد المولى قيل بانه يرد اجماعا هو المختار كذا في الفياثية \* اذا كان الدين بين  
 شريكين فوجه احد هما نصيبه من المديون صح وان وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الربع  
 ويتوقف في الربع كما لو وهب نصف العبد المشترك كذا في الصغرى \* من عليه الدين اذا وهب  
 مالا من رب الدين يملكه رب الدين بالهبة لا بالدين كذا في المحيط \* رجل قال لمكاتبه وهبت  
 لك مالي عليك فقال المكاتب لا اقبل عتق المكاتب والمال دين عليه كذا في السراج الوهاج \*  
 وفي فتاوى آهوسئل برهان الدين ممن مات مفلسا وعليه دين ف تبرع انسان بقضاء دينه هل  
 يسقط دينه قال لا لان اسقاط الساقط لا يتصور لانه سقط بموته مفلسا ولا يبطل حق المطالبة في الآخرة  
 كذا في التاتارخانية \* سئل ايضا عن المستأجر اذا مات حتى انفسخت الاجارة فقال ورثة المستأجر  
 للأجر ( ما ازين خانه بيزار شدم ) هل يبرأ من مال الاجارة قال لا يبرأ بل يسقط اذا قال عند القبر  
 ( آزاد كن گردن اين غريم را ) فقال الوارث ( وى خود آزاد است ) لا يبرأ كذا في الملتقط \*  
 قلت سئل القاضي بديع الدين عن امرأة المتوفى قالت ( هشت يك خویش وکایین بغرزندان  
 ارزاني داشتم ) هل يبرأ من التركة قال لا كذا في التاتارخانية \* لو قال لمديونه تركت  
 ديني عليك او قال بالفارسية ( حق خویش بنوماند ) يكون ابراء حتى لا يملك ان يدعي  
 ذلك كذا في الفصول العبادية \* وسئل القاضي جمال الدين رح ممن تبرع بقضاء دين رجل  
 فابراً الطالب المطلوب بعد استيفاء الدين هل يرجع المتبرع بما ادعى قال له ان يرجع ولو قال لاخر  
 ( گردن شوي مادر خود را از حقى كه مادر ترا برگردن وي بود آزاد كن ) فقال ( آزاد كردم  
 انگزوي مادر من بجل كند ) فقال ( كردم ) هل يكون ابراء قال لا لانه تعليق بخطر وهذا باطل  
 وكذا لو قال لرجل ( مرا بجل كن ) فقال ( بجل كردم اگر مرا بجل كني ) فقال ( بجل كردم )  
 لا يصح



لا يصح ابرأه ويصح ابرأه الثاني ولو قال في الصورة الأولى (كردن او هزار كردم) او قال (ازاد كردم) ولكن تاماد و مرابحل كند) يصح هذا الايراد قال بعضا ولو قال (مرابحل كن تا مرا بحل كنم) فقال (بحل كردم) فقال (من نيز بحل كردم هر چه دين است) بغير أنه (وهر چه عين است) كالغصب والوديعة لا بغير أنه كذا في التنازل خاتمة \* الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع عن الرجوع وما لا يمنع في التنازل العنانية الرجوع في الهبة مكروه في الاحوال كلها ويصح كذا في التنازل خاتمة \* يجب ان يعلم بان الهبة انواع هبة لذى رحم محرم وهبة لاجنبي اولذي رحم ليس بمحرم او لمحرم ليس بذى رحم وفي جميع ذلك الواهب حق الرجوع قبل التسليم هكذا في الذخيرة \* سواء كان حاضرا او غائبا اذن له في قبضه او لم يأذن له كذا في المبسوط \* ليس له حق الرجوع بعد التسليم في ذى الرحم المحرم وفيما سوى ذلك له حق الرجوع الا ان بعد التسليم لا يتفرد الواهب بالرجوع بل يحتاج فيه الى القضاء او الرضاء وقبل التسليم يتفرد الواهب بذلك هكذا في الذخيرة \* وللواهب ان يرجع في بعض الهبة ان شاء كذا في الظهيرية \* والفاظ الرجوع رجعت في هبتي او ارجعتها او رددتها الى ملكي او ابطلتها او قبضتها فان لم يتلفظ بذلك ولكنه بامها او رهنها واعتق العبد الموهوب او دبره لم يكن ذلك رجوعا وكذا الوصيغ الثوب او خلط الطعام بطعام نفسه لم يكن رجوعا ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقد ارجعتها لم يصح كذا في الجوهرة النيرة \* اما العوارض المانعة من الرجوع فانواع منها هلاك الموهوب لانه لا سبيل الى الرجوع في قيمته لعدم انعقاد العقد عليها ومنها خروج الموهوب عن ملك الموهوب المباي سبب كان من البيع او الهبة ونحوهما وكذا بالموت لان الثابت للوارث غير ما كان ثابتا للمورث لو وهب لعبد رجل هبة فقبضها العبد للواهب ان يرجع فيها وكذا المكاتب اذا وهب له هبة فقبضها فللواهب ان يرجع فان عجز المكاتب ورد في الرق فللواهب ان يرجع عند ابي يوسف رح ومنها موت الواهب كذا في البدائع \* ولو اخرج بعضهم من ملكه فله الرجوع فيما بقي دون الزائل ولو وهب الموهوب له لاخر ثم رجع فيها كان للاول ان يرجع فيها كذا في الجوهرة النيرة \* ومنها الزيادة في الموهوب زيادة منصلة سواء كانت بفعل الموهوب له او لا بفعله وسواء كانت متولدة او غير متولدة ونحو ما اذا كان الموهوب جارية هزيلة نسجت او بارافنت فيها وارضا فغرس فيها غرسا او نصب دولا او غير ذلك مما يستيقن به وهو مثبت في الارض ومثني عليها على وجه يدخل في بيع الارض من غير تسمية قتيلا كان او كثيرا

او كان الموهوب ثوباً فصبغه بعصفر او زعفران او قطعه قميصاً وخاطه اوجبة وحشاه او قباء وان صبغ الثوب بصبغ لا يزيد فيه او ينقصه فله ان يرجع كذا في البدائع \* الحسن بن زياد في المجرى من ابي حنيفة رح اذا وهب لرحل ثوباً فصبغه بسواد فله ان يرجع فيه كذا في المحيط \* وعند صاحبه لا يرجع كما لو صبغه بشي آخر او بغير صبغ رح كان يقول ولا يقول ابي حنيفة رح ثم رجع وقال ربما يتفق على السواد انهما يتفق على صبغ احمر وقبل هذا اذا كان السواد لا يعد زيادة فان كان بعد زيادة تزداد قيمته بذلك لا يرجع عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان \* والزيادة المنصلة هو الزيادة في نفس الموهوب بشي نوجب الزيادة في القيمة كالحمل والخباطة والصبغ ونحو ذلك وان زاد من حيث السعر فله الرجوع وكذا اذا زاد في نفسه من غير ان يزيد في القيمة ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج الى مؤنة النقل ذكر في المنتقى انه عند ابي حنيفة ومحمد رح ينقطع الرجوع ولو وهب عبد اكراف اسلم في يد الموهوب له او وهب عبد احلال الدم فعفا ولي الجنابة في يد الموهوب له لا يرجع ولو كانت الجنابة خطأ ففداء الموهوب له لا يمنع الرجوع ولا يسترد منه الفداء كذا في النسيين \* وان رجع قبل ان يفديه فالجنابة على العبد يدفعه الواهب بها او يفديه كذا في المبسوط \* ولو قطعت يده واخذ الموهوب له ارشه كان الواهب ان يرجع ولا يأخذ الارش كذا في البحر الرائق \* ولو علم الموهوب له العبد الموهوب القرآن او الكتابة او الصنعة لم يمتنع الرجوع لان هذه ليست زيادة في العين فاشبه الزيادة في السعر كذا في النسيين \* وان كانت الزيادة منفصلة فانها لا تمنع الرجوع سواء كانت متولدة من الاصل كالولد واللبن والثمر او غير متولدة كالارض والعقر والكسب والغلة واما نقصان الموهوب فلا يمنع الرجوع ولا يضمن الموهوب له النقصان ومنها العوض كذا في البدائع \* ومنها ان يغير الموهوب بان كانت حنطة فطحنها او دقيقاً فخبزه او سويقاً فلتته بسمن او كان لبناً فاتخذ جبناً او سمناً او فطاه كذا في التاتارخانية \* ومنها الزوجية سواء كان احد الزوجين مسلماً او كافراً كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا وهب احد الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وان انقطع النكاح بينهما ولو وهب لاجنية ثم تزوجها او وهبت لاجنبي ثم تزوجت نفسها منه كان الواهب ان يرجع في الهبة لان النكاح بعد الهبة لا يمنع الرجوع كذا في فتاوى قاضيخان \* ومنها القرابة المحرمية سواء كان القريب مسلماً او كافراً كذا في الشمني \* ولا يرجع في الهبة من المحارم بالقرابة كالأباء والامهات وان علواً والاولاد وان سفلاً واولاد البنين



والبنات في ذلك سواء وكذا الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والمحرمية بالسبب لا بالتقربة  
لا تمنع الرجوع كالأباء والامهات والاخوة والاخوات من الرضا ع وكذا المحرمية بالمصاهرة  
كامهات النساء والربائب وزواج البنين والبنات كذا في خزائن المفتين \* قال حربي دخل علينا بامان  
وله عندنا خ مسلم فوهب احد هما لصاحبه شيئا وقبله فلا رجوع له فيه فان لم يقبض الموهوب له حتى  
رجع الي دار الحرب بطلت الهبة فان كان الحربي اذن للمسلم في قبضه وقبضه بعد رجوعه الي  
دار الحرب جاز استحقاقه في القياس لا يجوز كذا في المبسوط \* وهب لوكيل اخيه لا يرجع في الهبة لان  
الملك والعندوة الاخيه بخلاف ما اذا وهب لعبد اخيه ولورد الوكيل الهبة وقبلها الموكل صح كذا  
في القنية \* واذا وهب عبد الاخيه ولاجنبي وقبضه فله ان يرجع في نصيب الاجنبي اعتبار البعض  
بالكل كذا في المبسوط \* رجل وهب دارا فبنى الموهوب له في بيت الضيافة التي تسمى بالعربية  
(كاشانه) تنورا للخبز كان للواهب ان يرجع في هبته وكذا لو بنى ارباها معلما كذا في الظهيرية \*  
ولو وهب له حماما فجعله مسكنا او وهب له بيتا فجعله حماما فان كان البناء على حاله لم يرد فيه  
شيئا فله ان يرجع وان كان زاد فيه بناء او غلق عليه بابا وجصصه واصلحه او طينه فليس له ان يرجع  
فيه كذا في المحيط \* وان هدم البناء رجع في الارض ولو استهلك البعض له ان يرجع في الباقي  
كذا في الوجيز للكردي \* رجل وهب دارا لرجل فجصصها او طينها او زخرفها بالذهب او اتخذ  
فيها مغتسلا او ارضا فبنى في طائفة منها بناء فلا رجوع في شيء من ذلك عندنا والزخرفة التذهيب  
هكذا في الظهيرية \* وان وهب له دارا فبناها على غير ذلك البناء وترك بعضها على حاله لم يكن له  
الرجوع في شيء منها كذا في المبسوط \* ان وهب لآخر ارضا ايضا فانبت الموهوب له في ناحية منها  
نخلا او بنى بناء او دكانا او كان ذلك زيادة فيها فليس له ان يرجع في شيء منها فان كان لا يعد زيادة  
او يعد نقصانا فانه لا يمنع الرجوع حتى لو بنى دكانا صغيرا بحيث لا يعد زيادة اصلا فلا عبرة به وان  
كانت الارض مظيمة لا يعد ذلك زيادة في الكل وانما يعد زيادة في تلك القطعة فله ان يرجع في  
غيرها كذا في الكافي \* ولو كانت الزيادة بناء فانهدم يعود حق الرجوع كذا في التارخانية \* وان  
باصها نصفها غير مقسوم رجع في الباقي وان لم يبع شيئا منها له ان يرجع في نصفها لان له ان يرجع  
في كلها كذا في نصفها بالطريق الاول كذا في الجوهرة النيرة \* واذا كانت الهبة دارا فهدم بناؤها كان له  
ان يرجع في الارض كذا في المبسوط \* ان كانت الهبة دارا فانهدم البناء كان له ان يرجع في الباقي وكذلك

إذا استهلك بعض الهبة بسقط حق الرجوع في المستهلك ويبقى في القائم كذا في غاية البيان \*  
 وإذا وهب دارا فرجع في بعضها لا تبطل الهبة في الباقى كذا في التاتارخانية \* وأما العبد المريض  
 أو الجريح حتى يرى أو كان أعمى أو أصم فتسقط أو أبصر بطل الرجوع كذا في الخلاصة \* ولو مرض  
 عنده فداؤه فإنه لا يمتنع كذا في البحر الرائق \* وهب عبدا فدبره الموهوب له انقطع الرجوع وإن كاتبه  
 فعجز ورده رقيقا فله الرجوع ولو زالت الرقبة عن ملكه ثم عاد إليه بالقصح فله الوهاب الرجوع  
 ولو جنى العبد على الموهوب له فله الوهاب الرجوع والجناية باطلة كذا في محيط السرخسي \*  
 ولو وهب له وصيفا فشب وكبر ثم صار شيئا فأراد الرجوع وقيمة الساعة أقل من قيمته حين  
 وهب فليس له ذلك لأنه حين زاد سقط الرجوع فلا يعود ذلك كذا في السراج الوهاج \* ولو كان  
 نجيفا فسمن أو ذمما فحسن لا يرجع فيه كذا في خزانة المفتين \* ولو كان ظويلا فوهبه فأزاد طولاه  
 وهذا الطول نقصان كان أسمع له ويتقص ثمنه ولا يزيد خبرا فله الوهاب الرجوع فيه كذا في  
 محيط السرخسي \* رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وهبه لاسان وسلم ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم  
 وجد بالعبد ميبا كان له أن يرد على بائعه جعل الرجوع في هذه بغير قضاء بمنزلة الرجوع بقضاء  
 القاضي كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا وهب العبد المديون من صاحب دينه بطل دينه  
 وكذا لو كان على العبد جناية خطأ فوهبه لولي الجناية بطلت الجناية ويكون للوهاب  
 أن يرجع في هبته استحسانا وإذا رجع في هبته لا يعود الدين والجناية في قول محمد بن حمر ورواية  
 عن أبي حنيفة رخص في القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رخص والمعلي  
 عن أبي يوسف رخص وهشام بن محمد رخص وفي الاستحسان يصح رجوعه كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 وفي الزيادات صبي له على مملوك وصيه دين فوهب الوصي المملوك للصبي ثم أراد الرجوع  
 في هبته عن محمد بن علي له ذلك وفي ظاهر الرواية يرجع كذا في الخلاصة \* رجل وهب عبدا  
 لرجلين فله أن يرجع في نصيب أحدهما وكذلك أن جعل نصيب أحدهما هبة ونصيب الآخر  
 صدقة كان له أن يرجع في الهبة كذا في المبسوط \* رجلان وهبا عبدا لرجل وسلمان ثم أراد أحدهما  
 أن يرجع بحصته والآخرا فائب كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وهب من غيره جارية  
 فعلمها الموهوب له القرآن أو الكتابة أو المشط ليس للوهاب أن يرجع فيها هو المختار كذا في المضمرات \*  
 ولو وهب



ولو وهب جارية في دار الحرب فاخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس له الرجوع كذا في البحر الرائق \* ولو ولدت الهبة ولدا كان للواهب ان يرجع في الام للحال وقال ابو يوسف رح لا يرجع فيها حتى يستغني الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد كذا في الظهيرية \* قال بشر قلت وان اخصبوا في الرجوع والولد صغير ثم ادرك الصغير وقد كان ابطل القاضي الرجوع له في الامة قال له الرجوع فيها كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو ازدادت الهبة في بدنها خيرا ثم ذهبت الزيادة كان للواهب ان يرجع في هبته كذا في الظهيرية \* وهب لرجل جارية فان للواهب ان يرجع في الجارية دون ولدها وكذا في جميع الحيوانات والثمار وغير ذلك كذا في البايع \* واذا اراد الواهب الرجوع وهي حبلان فان كانت قد ازدادت خيرا فليس له ان يرجع فيها وان كانت قد ازدادت شرا فله ان يرجع فيها والجواري في هذا تختلف فمنهن من اذا حبلت سميت وحسن لونها فكان ذلك زيادة في صنفها فيمتنع الرجوع ومنهن من اذا حبلت اصفر لونها ورق ساقها فيكون ذلك نقصانا فيها لا يمتنع الواهب من الرجوع كذا في المبسوط \* ولو وهب امة فشبّت وكبرت لا يرجع وكذلك جميع الحيوانات كذا في محيط السرخسي \* وان وهب جارية حاملا وبهيمة حاملا فرجع فيها قبل الوضع ان كان رجوعه قبل ان تمضي مدة يعلم فيها زيادة الحمل جازوا لافلا وان وهب له ايضا فصار فروخا ليس له ان يرجع في ذلك كذا في الجوهرة النيرة \* اذا وهب الامة لزوجها بطل النكاح فان رجع في الهبة صح رجوعه ولا يعود النكاح كما لا يعود الدين والجنابة كذا في خزائن المفتين وفتاوى قاضيخان \* اذا وهب المنكوحة لزوجها حتى فسد النكاح ثم رجع الواهب يعود النكاح ذكره الصدر الشهيد رح في الخلافيات ذكر محمد رح في الكتب في مواضع ان بالرجوع في الهبة يعود الى الواهب قديم ملكه والمراد منه العود الى قديم ملكه فيما يستقبل لا فيما مضى الا ترى ان من وهب مال الزكوة من رجل قبل الحول وسلمه اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول لا يجب على الواهب زكوة ما مضى فلم يجعل قديم ملكه عائدة اليه في حق زكوة ما مضى وكذلك من وهب من اخذ او سلمها الى الموهوب له ثم بيعت دار يجنبها ثم رجع الواهب فيها لم يكن للواهب ان يأخذها بالشفعة واودا اليه قديم ملكه فيما مضى وجعل كان الدار لم تنزل عن ملكه لكان له الاخذ بالشفعة كذا في الذخيرة \* وان وهب له جارية فوطئها الموهوب له قال بعضهم له ان يرجع فيها لم تحبل وهو الاصح هكذا في الجوهرة النيرة \* ولو وهب لاختيه وهو عبد لغيره فله

ان يرجع ولو وهب لعبد اخيه فله الرجوع عند ابي حنيفة ربح وعندهما لا رجوع له ولو كانا جميعا  
 ذارحم محرم من الواهب قال الفقيه ابو جعفر الهندواني ليس ان يرجع في قولهم كذا في محيط  
 السرخسي \* هو الصحيح \* كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وهب للمكاتب وهو ذررح محرم منه  
 فان ادى المكاتب فعتق لم يرجع وان عجز فعند محمد ربح لا يرجع وعند ابي يوسف ربح يرجع  
 ولو كان المكاتب اجنيا ومولاه قريب الواهب فان عتق المكاتب يرجع وان عجز فكذلك عند  
 ابي حنيفة ربح كذا في محيط السرخسي \* رجل وهب لعبد رجل جارية فقبضها ثم اراد الواهب  
 ان يرجع فيها والمولى غائب فان كان المال في يد المولى ليس له ان يرجع فيها وان كان في يد  
 العبد فان كان العبد مازنا له في التجارة فله ان يرجع كذا في خزائن المفتين \* وان كان محجورا عليه  
 لم يكن له ذلك حتى يحضر المولى فان قال العبد انا محجور وقال الواهب انت مأذون  
 ولي ان ارجع فيها قبل حضور مولاك فالقول قول الواهب مع يمينه قالوا هذا استحسان والقياس  
 ان يكون القول قول العبد ثم انما حلفنا الواهب على العلم واتوا قام العبد بينة انه محجور لا تقبل  
 بينته هذا كله اذا كان المولى غائبا والعبد حاضرا فان حضر المولى وغاب العبد فاراد الواهب ان يرجع  
 في هبته فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كانت الهبة عينا في يد المولى كان المولى  
 خصما فان قال المولى اودعني هذه الجارية عبدي فلان ولا ادري اوهبتها له ام لا فاقام المدعي بينة على  
 الهبة فالمولى خصم واذ قضى القاضي بالتصدي بالجارية للواهب فقبضها الواهب فزادت في بدنها في يد الواهب  
 ثم حضر الموهوب له وانكر ان يكون عبدا فالقول قوله فكان له ان يأخذ الجارية ثم ليس للواهب ان يرجع  
 في الهبة وان كانت الجارية قد ماتت في يد الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء ضمن الواهب قيمتها وان  
 شاء ضمن المودع فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب  
 بما ضمن ايضا ثم اوجب الضمان في الكتاب على المودع وام يحكم فيه خلافا وذكر الكرخي ان هذا قول  
 محمد ربح فاما عند ابي يوسف ربح لا يضمن وان قال المولى قد علمت انك وهبتها للدي اودعني  
 الا انه ليس بعبدي فاقام المدعي بينة على ان فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حيا وان  
 قال الواهب ليست لي بينة وطلب يمين المودع بالله ان الغائب ليس بعبده استجله القاضي فان  
 حلف برئ من الخصومة وان بكل لزمته الخصومة ولو اقام المدعي بينة على اقرار المولى ان فلانا عبده  
 تقبل بينته وتضي بالرجوع وان اقام المدعي بينة على ان الغائب كان عبدا هذا الرجل وانه



قد مات قبل بينته وصار ذواليد خصما وان اقام المدعي بينته على ان الغائب كان عبده وانه  
 قد باعه من فلان بالف درهم وقبضه فلان منه بالف درهم لم تقبل بينته وان اقام المدعي بينته على  
 اقرار الذي في يديه التجارية انه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقم البينة على اقراره ان الغائب  
 عبده فالقاضي لا يقبل هذه البينة ولا يجعل الذي في يديه خصما كذا في الذخيرة \* ولو وهب كرباسا  
 فقصره الموهوب له لا يرجع لانه زيادة متصلة وصفة متقومة ولم يفسله يرجع كذا في محيط السرخسي \*  
 وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد بذلك في الثمن كذا في الوجيز للكردي \* ولو نطق المصحف  
 باعراب فلا رجوع كذا في خزائنه المفتين \* وان وهب له حديد فضرب منه سيفاً وفز لا فتسجه  
 لم يكن له ان يرجع في شيء من ذلك كذا في المبسوط \* ولو وهب حلقة فركب فيها فصان كان  
 لا يمكن نزعها الا بضر لا يرجع وان امكه نزعها بلا ضرر يرجع وان وهب له ورقة فكتب فيها سورة  
 او بعض سورة يرجع لانه لا يزيد بهذا في ثمنه وان قطعه مصحفاً وكتب لا يرجع لان كتابة المصحف  
 يزيد في الثمن وان كانت دفاتر ثم كتب فيها فقها او حديثاً او شعراً ان كان يزيد في ثمنه لا يرجع  
 وان كان نقص يرجع كذا في محيط السرخسي \* وهب له امرأة فصقلها فله الرجوع كذا في القنية \*  
 ولو هب السكين لا يرجع كذا في الوجيز للكردي \* وهكذا في المحيط \* ولو وهب له سيفاً فجعله  
 سكيناً وكسره وجعل منه سيفاً آخر لم يرجع فيه كذا في المحيط \* ولو وهب لرجل اجذاً ما فكسرها  
 الموهوب له وجعلها خطباً او وهب له ثياباً فجعله ثياباً فله ان يرجع فيها وان اعاده لبنا لم يرجع فيه كذا  
 في الظهيرية \* ولو وهب له ثياباً قبله بالماء لا يرجع كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب له سويقاً فلقته  
 بالماء فله الرجوع كما اذا وهب له حنطة قبلها بالماء كذا في الجوهرة النيرة \* ولو وهب له بخنجاً  
 فجعله خللاً لم يرجع والبخنج المطبوخ من ماء العنب الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثم بصب عليه من  
 الماء مقدار ما ذهب منه ثم يطبخ ادنى طبخة ثم يترك حتى يشتد ويقذف بالزبد وهو معرب واصله  
 (بخنه) كذا في خزائنه المفتين \* رجل وهب شاة او بدنة او بقرة فوجبها الموهوب له لاضحية  
 او هدي او جزاء صيد او نذراً او قنطاراً او البقرة او اوجبها تطوعاً فللواهب ان يرجع في الروايات  
 الظاهرة وعن ابي يوسف رج لا يرجع كذا في محيط السرخسي \* ولو وهب له شاة فذبحها فله  
 ان يرجع فيها وهذا بخلاف ولو ضحى بها او ذبحها في هدي المتعة لم يكن له ان يرجع فيها في قول  
 ابي يوسف رح وقال محمد رح يرجع فيها وتجزية الاضحية والمتعة ولم ينص على قول ابي حنيفة رح

واختلف المشايخ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ قال بعضهم انه كقول محمد رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولو وهب درهما  
ثم استقرضه من الموهوب له فاقترضها اياه جاز وليس للواهب ان يرجع ابدًا كذا في خزانة المفتين \*  
رجل وهب لرجل درهما فقبضه الموهوب له وجعله صدقة لله تعالى فلو وهب ان يرجع فيه ما لم يقبضه  
المصدق عليه كذا في المبسوط \* رجل وهب دينار له عليه لم يرجع ووهب له ثمرة في نخل وامره  
بالقبض فقبض كان له الرجوع كذا في السراجية \* رجل وهب شجرة واذن له بقطعها فقطعها  
وانفق في القطع كان للواهب ان يرجع فيه ولو وهب شجرة باصلها فقطعها الموهوب له كان للواهب  
ان يرجع فيها وفي مكانها من الارض هو الصحيح فلو انه جعل الشجرة ابوابا وجذوعا لا يرجع  
الواهب فيه وروى انه يرجع في الجذوع كما جعلها حطبًا فانه يرجع في الحطب كذا في فتاوى  
قاضيخان \* اذا وهب الرجل عبده من رجل ثم ان الموهوب له وهب ذلك العبد من رجل  
آخر بعد ما قبضه وقبضه الموهوب له الثاني لا يكون للواهب الاول سبيل لا على الواهب الثاني  
ولا على الموهوب له الثاني ولكن يرجع الواهب الثاني في هبته ان شاء ثم يرجع الواهب الاول  
على الواهب الثاني كذا في الذخيرة \* ولو وصل الى الواهب الثاني بهبة او صدقة او ارث  
او وصية او شئ او ما شبه ذلك لم يكن للواهب الاول ان يرجع فيه كذا في المحيط \* لو باع الموهوب له  
الموهوب من آخر فرد المشتري بعيب ليس للواهب ان يرجع كذا في شرح مجمع البحرين \* وفي  
السفنا في ولو وهب ما غصب او باع او تصدق او آجر او رهن او اودع او اعار فهلك ضمنوا قيمته  
ولا يرجع الموهوب له والمتصدق عليه بما ضمنوا على الغاصب ويرجع المستأجر والمودع والمرتهن  
بالقيمة عليه ويرجع المشتري بالثمن عليه ولا يرجع السارق من الغاصب ولا فاصب الغاصب  
كذا في التاتارخانية \* لا خلاف في ان الرجوع في الهبة بقضاء القاضي فسخ واختلف في الرجوع  
بالتراضي فمسائل اصحابنا تدل على انه فسخ ايضا كالرجوع بالقضاء فانهم قالوا يصح الرجوع  
في المشاع الذي يحتمل القسمة ولو كان هبة مبتدأة لم يصح مع الشباع وكذا لا تقف صحته على القبض  
ولو كان هبة مبتدأة توفى صحته على القبض وكذا لو وهب لانياس شيئا ووهبه الموهوب له لا خير ثم  
رجع الثاني في هبته كان للاول ان يرجع ولو كان هبة مبتدأة لم يكن له الرجوع فهذه تدل على  
ان الرجوع بغير قضاء فسخ فاذا انفسخ بالرجوع عاد الموهوب الى قديم ملكه ويملكه  
الواهب



الواهب وأن لم يقبضه لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في عود ملك قديم والموهوب بعد الرجوع يكون امانة في يد الموهوب له حتى لو هلك لا يضمن ولو لم يترصبا على الرجوع ولا يقضى القاضي به ولكن المودوب له وهب الموهوب للواهب وقبله الواهب الاول لا يملكه حتى يقبضه واذ قبضه كان بمنزلة الرجوع بالتراضي او بقضاء القاضي وليس للموهوب له ان يرجع فيه كذا في البدائع \* ابن سماعه عن ابي يوسف رح ويجوز تصرف الموهوب له في الهبة ما لم يحكم القاضي بنقضها فاذا حكم فلا يجوز تصرفه وكذلك قول محمد وابي حنيفة رح كذا في المحيط \* وأن مات في يد الموهوب له قبل ان يقبضه الواهب بعد ما قضى القاضي به لم يكن للواهب ان يضمه الا ان يكون منه بعد الفاء وقد طلب منه الواهب ولو لم يرد الهبة بعد الرجوع ولم يحكم به الحاكم حتى وهب الموهوب له الهبة من الواهب وقبضه الواهب فهو بمنزلة ردة اورد الحاكم كذا في الدخيرة \* واذ قضى القاضي بابطال الرجوع المانع ثم زال المانع عاد الرجوع كذا في المحيط \* اذ اوهب من النقيصة لا يملك الرجوع وقبل هذا اذا نوى الصدقة كذا في السراجية \* وهب شيئا لرجل ثم قال الواهب اسقطت حقي في الرجوع لا يسقط حقه كذا في جواهر الاخلاطي \* ولو صاحبه من حق الرجوع على شيء فانه يصح ويكره عوضا على الهبة ويسقط حق الرجوع كذا في جواهر الفتاوى \* رجل وضع حبله في المسجد او ملق قنديل له الرجوع بخلاف ما اذا ملق حبله للقنديل كذا في السراجية \* ويستوي في الهبة حكم الرجوع ان كان الموهوب له مسلما او كافرا كذا في المبسوط \* سئل عن رجل دفع خمسة دنانير الى ام بنة الصغيرة وقال اجعلي لها جهازا ثم اراد الاب ان يرجع واخذها من الدنانير قال ليس له ذلك لانه هبة للصغيرة وقال غيره من الفقهاء له ذلك لانه توكل كما اذا قال اشترى لها جهازا كذا في فتاوى ابي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشي \* الباب السادس في الهبة للصغير ولو وهب رجل شيئا لولادة في الصحة واراد تفصيل البعض على البعض في ذلك لا رواية في الاصل عن اصحابنا وروي عن ابي حنيفة رح انه لا بأس به اذا كان التفصيل ازادة فضل له في الدين وان كانا سواء بكرة ووروى المعلى عن ابي يوسف رح انه لا بأس به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار سوى بينهم يعطى الابنة مثل ما يعطى الابن وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيه خان \* وهو المختار كما في الظهيرية \* رجل وهب في صحته كل المال للولد جار في القضاء ويكون انما فيما صنع كذا في فتاوى قاضيه خان \* وأن كان في ولده فاسق لا ينبغي ان يعطيه اكثر من قوته كيلا يصير معينا في المعصية كذا

في خزانة المفتين \* ولو كان ولده فاسقا واراد ان يصرف ماله الى وجوه الخير ويحرمه من الميراث  
 مذاخير من تركه كذا في الخلاصة \* ولو كان الولد مشغلا بالعلم لا بالكسب فلا بأس بان يفصله  
 دلي غيره كذا في الملتقط \* وهبه الاب لطفه تتم بالعقد ولا فرق في ذلك بينهما اذا كان في يده او في يد  
 مودعه بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب او في يد المرتهن او في يد المستأجر حيث لا تجوز الهبة  
 لعدم قبضه وكذا الوهبة ام، وهو في يد اوالاب ميت وليس له وصي وكذا كل من يعوله كذا  
 في النبيين \* وهكذا في الكافي \* واذا ارسل غلامه في حاجته ثم وهبه لابنه الصغير صحت الهبة  
 فلو لم يرجع العبد حتى مات الوالد فالعبد للولد ولا يصير ميراثا عن الوالد كذا في الذخيرة \* اذا  
 وهب لآبق الى دار الحرب لابنه الصغير لا يجوز ولو كان في دار الاسلام يجوز ويصير قابضا كذا  
 في الصغير \* واوباعه بعه فاسدا او سلمه اليه او باعه بشرط الخيار للمشتري ثم وهبه لابنه الصغير  
 لم يجز كذا في المبسوط \* والصدقة في هذا كالهبة كذا في الكافي \* وصي اليتيم اذا وهب عبده  
 للصغير وللصغير عليه دين صحت الهبة ويستطديه فان اراد الواهب ان يرجع في هبته كان له  
 ذلك في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيهان \* الاب اذا وهب عبدا لابنه الصغير ثم مات العبد  
 ثم استحق رجل العبد وضمن الاب لاب لا يرجع على كل حال وان ضمن الابن بعد البلوغ  
 ان جدد الابن فيه قبض بعد البلوغ لا يرجع على الاب بما ضمن وان لم يجد يرجع كذا في الذخيرة \*  
 الاب اذا وهب داره من ابنه الصغير وفيها مناع الواهب فانه يجوز وهو المأخوذ به وعليه الفتوى  
 كذا في الفتاوى العتائية \* وفي المستقى من محمد بن رح رجل وهب دارا لابنه الصغير وفيها ساكن  
 باجر قال لا يجوز ولو كان بغير اجراء كان فيها يعني الواهب فالهبة جائزة ومن ابي يوسف رح  
 برواية بن سماعة لو وهب لابنه الصغير دارا وهو ساكن فيها يعني الواهب لا يجوز كما هو رواية من  
 ابي حنيفة رح كذا في الذخيرة والمحيط \* ولو وهب دارا لابنه الصغير ثم اشترى بها دارا اخرى  
 فثانية لابنه الصغير كذا في الملتقط \* رجل تصدق على ابنه الصغير دارا والاب ساكنها جازعه  
 ابي يوسف رح وعليه الفتوى كذا في السراجية \* الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رح في رجل تصدق  
 بداره على ابنه الصغير وله فيها مناع او كان فيها ساكن بغير اجرة جازت الصدقة وان كان في يدي  
 رجل باجارة لم تجز الصدقة وقيل حواه في الصدقة فيما اذا كان فيها ساكن باجر او بغير اجر يوافق  
 جوابه في الصدقة فيما اذا كان الساكن او كان فيها مناعه بخلاف جوابه في الهبة فالمروي منه في الهبة



اذا كان الواهب في الدار او كان فيها مناع الواهب انه لا يجوز و كما ان الية تفتقر الى القبض  
فالصدقة تفتقر الى القبض فيكون في المستثنين روايتان منه كذا في المحيط والذخيرة \* تصدق  
بارض مزرعة على ابنه الصغير ان كان الزرع له جاز وان كان لغيره باجارة لا كذا في الوجيز للمكودي \*  
قال صاحب كتاب الاحكام كتب الى ظهير الدين في رجل له ارض مزرعة ببذرة في يد مزارع  
وهبها ب الارض من ولده الصغير مع حصته من الزرع هل تصح ودل يفتقر الحال بينها اذا رضي  
المزارع بالية وبينهما اذا لم يرع اجاب لا تصح الية كذا في فتاوى ابي الفتح محمد بن محمود  
بن الحسين الاسنروشنى \* قال لولده الصغير تصرف هذه الارض فاخذ بتصرفها لا تصير ملكا له كذا  
في القنية \* واذا وهب لابنه وكتب به على شريكه فما لم يقبض لا يملكه ولو دفع الى ابنه مالا  
فصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا دلالة على التملك كذا في الملتقط \* رجل دفع ابنه في صحته  
مالا بتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فمات الاب ان اعطاه هبة فالكل له وان دفع اليه لان يعمل فيه الاب  
فهو ميراث كذا في حواهر الفتاوى \* رجل اتخذ لولده او لتلميذه ثيابا ثم اراد ان يدفع اليه \*  
الاخر او لتلميذه الاخر ليس له ذلك الا اذا بين وقت الاتخاذ انما امره كذا في السراجية \* اشترى ثوبا  
فقطعه لولده الصغير صاروا هبا بالقطع \* سلما اليه قبل الخياطة ولو كان كبيرا لم يصير مسلما اليه الا بعد الخياطة  
والتسليم ولو قال اشتريت هذا صار ملكا له كذا في القنية \* قال ابو القاسم ووجهت المرأة لولدها الذي  
في بطنها ثيابا فولدت فان وضع الولد على الثياب فالثياب ميراث قال الفقيه وعندي ان الثياب لها لم تقم المرأة  
انها جعلته ملكا للصبي الا ترى انه لو كان الصبي مقدرا عشرين سنين او نحو ذلك فبسطت كل ايلة فراشا  
وبسطت عليه ملحفة او لحا فاما لم يصير المولد مالما تمل هذا له كذلك ههنا وليس هذا بمنزلة ثياب البدن  
قال ابو القاسم ووجهت ابنته في حال صغرها او حال كبرها لكن سلمه اليها فانه يكون لها اذا كان ذلك  
في صحته كذا في البايع \* امرأة اقام مهر على زوجها وهبت المهر لابنها الصغير الذي هو من هذا  
الزوج الصحيح انه لا تصح هذه الية الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز ويصير ملكا  
للولد اذا قبض كذا في فتاوى قاضي خان \* الموهوب له ان كان من اهل القبض فحق القبض اليه  
وان كان الموهوب له صغيرا او مجنونا فحق القبض الى وليه ووايه ابوه او وصي ابيه ثم جده ثم  
وصي وصيه ثم القاضي ومن نصبه القاضي سواء كان الصغير في عيال واحد منهم او لم يكن  
كذا في شرح الطحاوي \* فلان الاب ووصيه والجد بالاب ووصيه غاب غيبة منقطعة جاز قبض

الذي يتلوه في الولاية كذا في الخلاصة \* وأما غير الأب والجدي نحو الأخ والعم والام وسائر القربات  
ففي الاستحسان يملكون قبض الهبة إذا كان الصغير في عيالهم وكذلك وصي هؤلاء يملكه  
استحسانا إذا كان في عياله وكذلك الأجنبي الذي يعول اليتيم وليس لليتيم أحد سواه جاز له  
قبض الهبة استحسانا ويستوي في هذه المسائل إذا كان الصبي يعقل القصد ولا يعقل وهذا  
كله إذا كان الأب ميتا وحيا فاباغية منقطعة فاما إذا كان حيا حاضرا أو أصبي في عيال هؤلاء  
هل يصح لم يذكر هذا الفصل في الكتب نصا إلا أنه ذكر في الأجنبي إذا كان يعول اليتيم وليس لهذا  
اليتيم أحد سواه جاز قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضي أن لا يصح قبض هؤلاء إذا كان الأب  
حاضرا وذكر في الجدا أيضا أنه لا يملك القبض على الصغير إذا كان الأب حيا ولم يفصل بين ما إذا كان  
الصغير في عياله أو لم يكن فظاهره أطلقه يقتضي أن لا يصح كذا في الذخيرة \* وأن كان الصغير  
في حجر العم وعياله فهو للمصغر هبة ووصي الأب حاصر قبض العم قبل لا يجوز قبضه وإن قبض  
الأخ أو العم أو الام والصغير في عيال أحسب لا يجوز وإن قبض ذلك الأجنبي الذي الصغير في  
عياله جاز كذا في فتاوى قاصيخان \* والصغيرة التي تجامع مثلها وهي في عيال الزوج إذا قبضت  
هي أو الزوج جاز القبض ثم شرط في قبض الزوج على زوجته الصغيرة إذا كان تجامع مثلها فمن  
أصحابنا من قال إذا كان لا تجامع مثلها لا يصح قبض الزوج عليها والصحيح أنه إذا كان يعولها وهي  
لا تجامع مثلها حاز قبضه عليها والصغيرة إذا لم يكن الزوج بها لا يجوز قبض الزوج عليها ولكن يقص  
الولي عليها كذا في الذخيرة \* ولو كانت الصغيرة في عيال الجدا أو الأخ أو الام أو العم فهو الهبة  
قبض الزوج حاز كذا في التآثر خاتمة \* فإن أدركت لم يجز قبض الأب ولا الزوج عليها إلا بذاتها كذا  
في الجوهرة البيرة \* صغيرة في عيال أجنبي لها برضاء أبيها ولأب فائب قبض الأجنبي لها صحيح دون  
قبض الأخ كذا في السراجية \* ولو كان الصغير في عيال الجدا أو الأخ أو الام أو العم فهو الهبة قبض الهبة  
من كان الصغير في عياله ولأب حاضرا حلت المشائخ فيه والصحيح الجواز كذا في فتاوى قاصيخان \*  
ونه يفتي كذا في الفتاوى الصغرى \* وأن قبضه الصبي وهو بعل جاز وأن كان أبوه حيا  
كذا في الوجيز المكردري \* وهذا قول أمائنا الثلاثة كذا في الذخيرة \* وأن كان لا يعقل لم يجز  
كذا في السراج الوهاج \* قبول الهبة من الصبي صحيح إذا تمحصت الهبة منفعة في حق الصغير  
أما إذا كان



أما إذا كان فيها ضرر للصبي لا يصح حتى أنه إذا وهب رجل لصبي عبداً عدي أو تراباً في دار قبل أن كان يشتري منه ذلك بشيء فإنه يصح قبوله ولا يرد وإن كان لا يشتري منه شيء ويلزمه مؤنة النقل ونفقة العبد فإنه يرد ذلك ورد الهبة من الصبي الذي يعبر عن نفسه صحيح كذا في الذخيرة \* وذكر الحنابلة وهب داراً لابنين له أحدهما كبير والآخر صغير وقبض الكبير أنها باطلة وهو الصحيح لأن هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الأب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة إلى قبول فسبقت هبة الصغير فتمكن الشيوع والحيلة أن يسلم الدار إلى الكبير ويهبها منها كذا في الوجيز للكردي \* ثم كل ما يتخلص به من الحرام أو يتوصل به إلى التحلل من الحبل فهو حسن والصدقة على الصغير بين كهي على الأجانبين كذا في التمرناشي \* الباب السابع في حكم العوض في الهبة العوض نوعان متأخر عن العقد ومشروط في العقد أما العوض المتأخر عن العقد فالكلام فيه في موضعين أحدهما في بيان شرط جواز هذا التعويض وصيرورة الثاني موصفاً والثاني في بيان ماهية هذا التعويض أما الأول فله شرائط ثلاثة الأولى مقابلة العوض بالهبة وهو أن يكون التعويض بلفظ يدل على المقابلة نحو أن يقول هذا عوض من هبتك أو بدل من هبتك أو مكان هبتك أو نحلتك هذا من هبتك أو تصدقت بهذا بدلا عن هبتك أو كافاتك أو جازيتك أو أثبتك أو ما يجري هذا المجرى حتى لو وهب لأسان شيئاً وقبضه الموهوب له ثم إن الموهوب له أيضاً وهب شيئاً للمواهب ولم يقل عوضاً عن هبتك ونحو ذلك مما ذكرنا لم يكن عوضاً بل كان هبة مبتدأة لكل واحد منهما حق الرجوع والثاني أن لا يكون العوض في العقد مملوكاً بذلك العقد حتى لو عوض الموهوب له ببعض الموهوب لا يصح ولا يكون عوضاً وإن كان الموهوب قد تغير عن حاله تغيراً يمنع الرجوع فإن بعض الموهوب يكون عوضاً عن الباقي هذا إذا وهب شيئاً واحداً وشيئين في عقد واحد فاما إذا وهب شيئين في عقد بنفع واحد من الموهوب الآخر فقد اختلف فيه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله يكون عوضاً ولو وهب له شيئاً وتصدق عليه بشيء فعوضه الصدقة من الهبة كانت عوضاً بالإجماع والثالث سلامة العوض للمواهب فان لم يسلم بأن استحق من يده لم يكن عوضاً وله أن يرجع في الهبة إن كان الموهوب قائماً بعينه لم يهلك ولم يزد خيراً أو لم يحدث فيه ما يمنع الرجوع فان كان قد هلك أو استهلك الموهوب له لم يضمه كما لو هلك أو استهلكه قبل التعويض وكذا إذا ازداد خيراً لم يضم من كما قيل العوض كذا في البدائع \* وأن استحق بعض العوض فما بقي منه فهو عوض عن الهبة كلها وإن شاء رد ما بقي في يده من العوض ويرجع بالهبة كلها إن كانت

قائمة لم يخرج من ملك الموهوب له ولم يزد في بدنها كذا في السراج الوهاج \* وأما سلامة المعوض وهو الموهوب شرط التعويض حتى لو استحق الموهوب كان له ان يرجع فيما عوض ولو استحق نصف الموهوب فللموهوب له ان يرجع في نصف العوض ان كان الموهوب مما يحتمل القسمة سواء زاد العوض او نقص في السعر او زاد في البدن او نقص فيه كان له ان يأخذ نصفه ونصف النقصان كذا في البدائع \* وان قال ارد ما بقي من الهبة وارجع في العوض كله لم يكن له ذلك وان كان العوض مستهلكا ضمن قابض العوض بقدره واجب الرجوع للموهوب له به من العوض كذا في السراج الوهاج \* وإذا استحق كل الهبة والعوض مستهلك بضمن كل قيمة العوض كذا ذكر في الاصل من غير خلاف كذا في البدائع \* هذا اذا كان الموهوب او العوض شيئا لا يحتمل القسمة فاستحق بعضه فاما اذا كان مما يحتمل القسمة فاستحق بعض احدهما بطل العوض ان كان هو المستحق وكذا تبطل الهبة ان كانت هي المستحقة واذا بطل العوض رجع في الهبة واذا بطلت الهبة يرجع في العوض هكذا في السراج الوهاج \* الثاني بيان ماهيته فالتعويض المتأخر عن الهبة هبة مبتدأة بلا خلاف بين اصحابنا يصح بما يصح به الهبة ويبطل بما يبطل به الهبة لا يخالفها الا في اسقاط الرجوع على معنى انه يثبت حق الرجوع في الاولى ولا يثبت في الثانية فاما فيما وراء ذلك فهو في حكم هبة مبتدأة ولو وجد الموهوب له بالموهوب عيبا فاحشالم يكن له ان يرد ويرجع في العوض وكذلك الواهب اذا وجد بالعوض عيبا لم يكن له ان يرد العوض ويرجع في الهبة فاذا قبض الواهب العوض فليس لكل واحد منهما ان يرجع على صاحبه فيما ملكه سواء صوّبه الموهوب له واجنبي بامر الموهوب له او بغير امره كذا في البدائع \* ويشترط شرائط الهبة في العوض بعد الهبة من القبض والحيازة والاقرار كذا في حزانة المعتين \* ولا يكون في معنى المعاوضة ابتداء وانتهاء فلا يثبت للشفيع لشفعة ولا للموهوب له الرد بالعيب كذا في محيط السرخسي \*

النوع الثاني العوض المشروط في عقد الهبة \* فان كانت الهبة بشرط العوض شرط لها شرائط الهبة

في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يثبت بها الملك قبل القبض ولكل واحد منهما ان يمتنع من التسليم وبعد التقابض يثبت لها حكم البيع فلا يكون لاحدهما ان يرجع فيما كان له ويثبت بها الشفعة ولكل واحد منهما ان يرد بالعيب ما قبض والصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة بشرط العوض وهذا استحسان والقياس ان تكون الهبة بشرط العوض يباع ابتداء وانتهاء كذا في



فتاوى قاضيخان \* وهب دارا من رجلين بشرط عوض الف درهم ينقلب بيعا جائزا بعد التقاض  
 كذا في القنية \* ولو عوض من جميع الهبة قليلا كان العوض او كثيرا فانه يمنع الرجوع ولو عوض  
 من بعض الهبة من ملكه فله الرجوع فيما لا يعوض عنه وليس له الرجوع فيما عوض كذا في شرح  
 الطحاوي \* اذا تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة او نحلة او عمرة فقال هذا عوض هبتك  
 جاز كذا في الصغرى \* ويجوز تعويض الاجنبي سواء كان بامر الموهوب له او بغير امره ليس  
 للاجنبي المعوض ان يرجع على الموهوب له سواء عوض بامر او بغير امره الا ان يقول الموهوب له  
 عوض فلانا عني على اني ضامن وهو كما لو قال هب لفلان عبيدك هذا عني فان الامور  
 لا يرجع على الامر الا ان يقول له الامر على اني ضامن هكذا في فتاوى قاضيخان \* والاصل  
 في جنس هذه المسائل ان كل ما يطالب به الانسان بالجنس والملازمة يكون الا مر بادائه سببا  
 للرجوع من غير اشتراط الضمان وكل ما لا يطالب به الانسان بالجنس والملازمة لا يكون الامر  
 بادائه سببا للرجوع الا بشرط الضمان كذا في الظهيرية \* ولو وهب له هبة فعوضه عوضا على غير  
 شرط فقبضه ثم استحق العوض فله ان يرجع في الهبة ان كانت قائمة في ملك الموهوب له ولم يزد  
 وام يحدث فيها ما يمنع الرجوع فيها كذا في السراج الوهاج \* وان استحق العوض وقد ازدادت الهبة  
 لم يرجع كذا في الخلاصة \* وان كانت الهبة قد هلكت او استهلكها الموهوب له لم يضمنها في قولهم  
 جميعا كذا في السراج الوهاج \* ولو وهب لرجل الف درهم فعوضه الموهوب له درهما من تلك  
 الدراهم لم يكن ذلك عوضا عندنا وكان له ان يرجع في هبته وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا منها  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الفناوى العناية ولو وهب دارا بشرط عوض وقيمه الف فباعها  
 بالفين قبل نقد الثمن اخذها الشفيع بالفين ويدفع الموهوب له للمواهب ما شرط او قيمته ولو حضر  
 الشفيع بعد ما دفع المشروط الى الواهب اخذها به كذا في التاتارخانية \* رجل وهب لرجل ثوبا  
 وخمسة دراهم وسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب او الدراهم لم يكن عوضا عندنا استحسانا كذا في  
 فتاوى قاضيخان \* ولو وهب له حنطة وطحن بعضها وعوضه دقيقا من تلك الحنطة كان عوضا  
 وكذلك لو وهب له ثيابا وصبغ منها ثوبا بعصفرا او خاطه قميصا وعوضه اية كان عوضا وكذلك لو وهب  
 له سويقا فلت بعضه وعوضه كذا في الذخيرة \* ولو وهب نصراني لمسلم هبة فعوضه المسلم خمرا  
 او خنزيرا لم يكن ذلك عوضا وللنصراني ان يرجع في الهبة وكذا الرجل اذا عوض الواهب شاة

مسلوخة ثم ظهر انها مبيته رجع الواهب في هبته كذا في فتاوى قاضيخان \* وهب لرجل ثوبا لغيره وسلمه اليه واجاز رب الثوب الهبة جازت من ماله فله ان يرجع فيه مالم يعوضه الموهوب له او لم يكن ذارحم محرم منه وان عوض الرجل الذي وهب له او كان بينهما قرابة لم يمنع ذلك رب الثوب من الرجوع كذا في المبسوط \* عبدا ما ذون له في التجارة وهب لرجل هبة وعوضه الموهوب له من هبته فلكل واحد منهما ان يرجع في الذي له والهبة باطله وكذلك والد الصغير اذا وهب من مال الصغير شيئا وعوضه الموهوب له كذا في المحيط \* الصغير اذا وهب ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لانه عوضه عن هبة باطله كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا وهب للصغير هبة فعوضه الاب عنها من مال الصغير لم يجز تعويضه وان كانت الهبة بشرط العوض كذا في الجوهرة النيرة \* ومن وهب لرجل جاريتين فولدت احدهما في يد الموهوب له فعوضه الولد عنهما لم يكن له ان يرجع فيهما كذا في السراج الوهاج \* مريض وهب للصحيح عبدا يساوي الفا ولا مال له غيره فعوضه الصحيح منه عوضا وقبضه المريض ثم مات والعوض عنده فان كان العوض مثل ثلثي قيمة العبد او اكثر فالهبة ماضية وان كانت قيمة العوض نصف قيمة الهبة برجع ورثة الواهب في سدس الهبة وان كان العوض شرطا في اصل الهبة فان شاء الموهوب له رد الهبة كلها واخذ العوض وان شاء رد سدس الهبة وامسك الباقي كذا في المبسوط \* الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة في الباقي عن ابي يوسف رح اذا قل لغيره هذا العبد لك ان شئت ودفعه اليه فقال شئت يجوز ومن محمد رح في التمر اذا طلع فقال صاحب التمر لغيره هو لك ان ادرك او قل اذا كان غدا فهو جائز بخلاف دخول الدار كذا في الذخيرة \* لو وهب غلاما وشيئا على ان الموهوب له بالخيار ثلثة ايام ان اجاز قبل الافتراق جاز وان لم يجز حتى افتراق لم يجز ولو وهب شيئا على ان الواهب بالخيار ثلثة ايام صححت الهبة وبطل الخيار لان الهبة عقد غير لازم فلا يصح فيها شرط الخيار كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له علي آخر الف درهم فقال اذا جاء غدا فالالف لك او قال انت بريئ منها او قال اذا ادبت الي نصف المال فانت بريئ من النصف الباقي او قل ملك النصف الباقي فهو باطل كذا في الجامع الصغير \* وفي الفتاوى العنايية اذا قال ابرأتك علي ان تعتق صبدك او قال انت بريئ علي ان تعتقه بابرائي اياك فقال قبلت او اعتقت له يبرأ من الدين كذا في الثاقار خانية



في التاتارخانية \* وفي متاوي ابي الليث رح سئل ابو نصر من رجل قال لا خراب را تك من الحق الذي لي عليك علي اني بالخيار قال البراءة جائزة والخيار باطل الا يرى انه لو وهب له شيئا علي انه بالخيار جازت الهبة وبطل الخيار فالبراءة اولى كذا في المحيط \* في المنتقى بن سماعه من محمد رح رجل قال لغيرة وهبت لك هذه الامة علي ان تعوضني الف درهم فدفع اليه الامة فوطئها وولدت له قال امره ان يدفع العوض الذي شرط والقيمة كذا في الذخيرة \* قال اصحابنا جميعا اذا وهب هبة وشرط فيها شرط فاسد فالهبة جائزة والشرط باطل كمن وهب لرجل امة فاشترط عليه ان لا يبيعها او شرط عليه ان يتخذها ام ولد او ان يبيعها من فلان او يرد لها عليه بعد شهر فالهبة جائزة وهذه الشروط كلها باطلة كذا في السراج الوهاج \* وان وهب لرجل امة علي ان يرد لها عليه او علي ان يعتقها او علي ان يستولدها او وهب له دارا او تصدق عليه بدار علي ان يرد عليه شيئا منها او يعوضه شيئا منها فالهبة جائزة والشرط باطل كذا في الكافي \* والاصل في هذا ان كل عقد من شرطه القبض فان الشرط لا يفسده كالهبة والرهن كذا في السراج الوهاج \* وجملة ما لا يصح تعليقه بالشرط ويبطل بالشرط ط الفاسدة ثلاثة عشر البيع والقسمة والاجارة والرجعة والصلح من مال والابراء عن الدين والحجر علي المأذون وعزل الوكيل في رواية شرح الطحاوي وتعليق ايجاب الاعتكاف بالشرط والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف في رواية \* وما لا يبطل بالشرط الفاسدة ستة وعشرون الطلاق والخلع بمال وبغير مال والرهن والقرض والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والتحكيم عند محمد رح والكفالة والحوالة والاقالة والنسب واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العمد والجراحة التي فيها القصاص حالا او مؤجلا وجناية الغصب والوديعة والعارية اذا ضمن فيها رجل وشرط فيها كفالة او حوالة وعقد الذمة وتعليق الرد بالعيب بالشرط وتعليق الرد بخيار الشرط بالشرط وعزل الناضي والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط ولا اضافته ولكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط وكذا الحجر علي المأذون وكذا الهبة والصدقة والكتابة بشرط متعارف وغير متعارف يصح ويبطل الشرط وما يصح اضافته اليه زمان في المستقبل اربعة عشر الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعاق والوقف وما لا يصح اضافته اليه زمان في المستقبل تسعة البيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح

من مال والآباء من الدين هكذا في الفصول الاستروثنية \* رجل وهب لآخرا رضا علي ان ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب قال ابو القاسم الصفار ان كان في الارض كرم او اشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الارض قراحا فالهبة فاسدة كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو كان الموهوب كرم او شرط ان ينفق عليه من ثمره تصح الهبة ويبطل الشرط كذا في محيط السرخسي \* وفي الاسيحيات رجل وهب لرجل هبة او تصدق عليه بصدقة على ان يرد عليه ثلثها او ربعها او بعضها ويعوض ثلثها او ربعها او بعضها فالهبة جائزة ولا يرد عليه ولا يعوضه بشئ كذا في التاتارخانية \* وفي المنتقى امرأة قالت لزوجها تصدق عليك بالالف التي لي عليك على ان لا تتسرى علي او قالت علي ان لا تتزوج فقبل ثم تزوج وتسرى فلا رجوع في الالف كذا في المحيط \* وهبت مهرها لزوجها على ان يجعل امر كل امرأة تزوجها عليها ولم يقبل الزوج فالمختار ان الهبة تصح بلا قبول المدبون قبل ان يجعل امرها يدها فالابراء ما غن وان لم يجعل فالمختار انه يعود المهر وكذا الوابرات على ان لا يضربها ولا يخجرها ويهب لها كذا فان لم يكن هذا شرطاً في الهبة لا يعود المهر كذا في الوجيز للكردي والخلاصة \* قالت الامراة لزوجها تركت مهري عليك ان جعلت امرى بيدي فتعل ذلك فمهرها على حاله ما لم تطلق نفسها لانها جعلت المهر عوضاً عن الامر باليد وهو لا يصلح عوضاً كذا في المضمرات \* امرأة قالت لزوجها وهبت مهري لك ان لم تظلمني فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال الفقيه ابو بكر الاسكاف و ابو القاسم الصفار الهبة فاسدة لان هذا تعليق الهبة بالشرط بخلاف ما لو قالت وهبت لك مهري على ان لا تظلمني فقبل صحت الهبة لان هذا تعليق الهبة بالقبول فاذا قبل تمت الهبة ولا يعود المهر بعد ذلك وقيل مهرها على حاله اذا ظلمها والفتوى على هذا القول وان ضربها الزوج بعد ما قبل الشرط ان ضربها بغير حق يعود المهر وان ضربها الزوج لتأديب مستحق عليها لا يعود المهر كذا في الظهيرية وفتاوى قاضى خان \* وسئل ابو بكر عن امرأة قالت لزوجها اتخذ الوليمة وقت جهازي فما انفقته فانقص من مهري قال يكون كما قالت له كذا كذا في الحاوي للفتاوى \* اذا قال الرجل لامرأة ابرأتني عن المهر حتى اهب لك كذا فابراة ثم ابى الزوج ان يهبها قال نصير يعود المهر عليه كما كان وذكر في كتاب الحج امرأة تركت مهرها على زوجها على ان يحج لها فلم يحج قال محمد بن المقاتل ان



المهر يعود عليه علي حاله قال الصدر الشهيد ر ح في رافعاته المختار للفتوى ما قاله نصير  
ومحمد بن مقاتل ر ح ان المهر يعود كذا في المضمرات \* امرأة قالت لزوجه انك تغيب عني  
كثيرا فان مكثت معي ولا تغيب فقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا فمكث معها زمانا ثم طلقها  
فالمسئلة علي خمسة وجوه الوجه الاول اذا كانت عدة منها لاهبة للحال ففي هذا الوجه لا يكون  
الحائط للزوج الثاني اذا وهبت له وسلمت اليه ووعدتها ان يمكث معها ففي هذا الوجه  
الحائط للزوج وان لم يسلم الحائط الى الزوج لا يكون له الحائط الوجه الثالث اذا وهبت علي  
شرطا ان يمكث معها وسلمت اليه وقبل الزوج ففي هذا الوجه الحائط للزوج وهكذا ذكر الشيخ  
ابو القاسم ر ح وعلي قول نصير ومحمد بن مقاتل ر ح وهو المختار لا يكون الحائط للزوج الوجه  
الرابع اذا قالت وهبت لك ان مكثت معي ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الخامس  
اذا صالحته علي ان يمكث معها علي ان الحائط هبة ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج كذا  
في المضمرات \* امرأة وهبت مهرها لزوجها ليقطع لها في كل حول ثوبان مرتين وقبل الزوج ذلك  
فمضى حولان ولم يقطع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك شرطا في الهبة  
فمهرها عليه علي حاله وان لم يكن شرطا في الهبة سقط مهرها ولا يعود بعد ذلك وكذا لو وهبت مهرها  
علي ان تحسن اليها فلم يحسن اليها كانت الهبة باطلة كذا في فتاوى قاضيخان \* امرأة قالت  
لزوجه (كايين نرا بخشيدم چنگ از من بدار) ان لم يطلقها لم يبرأ عن المهر كذا في الظهيرية \*  
امرأة وهبت مهرها من زوجها علي ان يمسكها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك قال الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل ر ح ان لم تكن وقتت للامساك وقتا لا يعود مهرها علي الزوج وان وقتت  
وقتا فطلقها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه علي حاله فقبل اذا لم يوقت لذلك وقتا كان قصدها  
ان يمسكها ما عاش قال نعم الا ان العبرة لا لطلاق اللفظ امرأة وهبت مهرها من زوجها علي ان  
لا يطلقها فقبل الزوج قال خلف ر ح صحت الهبة طلقها ولم يطلق كذا في فتاوى قاضيخان \* وسئل  
ابو جعفر ر ح ممن منع امرأته عن المصير الى ابويها وهي مريضة فقال لها ان وهبت لي مهر ك  
ابعتك الى ابويك فقالت المرأة افعل ثم قدمها الى الشهود فوهبت بعض مهرها واوصت ببعض  
علي الفقراء وغير ذلك وبعد ذلك لم يبعثها الى ابويها ومنعها قال الهبة باطلة قال الفقيه ر ح لانها  
بمنزلة المكره في الهبة كذا في الحاوي للفتاوى \* امرأة قالت لزوجه المريض ان مت من

مرضك هذا فانت في حل من مهري او قالت فمهري عليك صدقة فهو باطل لانها مخاطرة  
وتعليق كذا في الظهيرية \* مريضة قالت لزوجه ان مت من مرضي هذا فمهري عليك صدقة  
او فانت في حل من مهري فماتت من ذلك المرض فقولها باطل والمهر على الزوج كذا في  
خزانة المفتين \* المرأة اذا ارادت ان يتزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا اتزوجك حتى  
تتبرني مالك علي فوهبت مهرا علي ان يتزوجها فالمهر باق على الزوج تزوجها ولم يتزوجها  
لانه جعلت المال على نفسها ومضامن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على المرأة كذا في فتاوى  
قاضيخان \* لو ابى الاضطجاع عند امرأته فقال لها ابرئيني من المهر فاضطجع معك فابراة وقيل يبرأ لان  
الابراء للنود الداعي على الجماع كذا في القنية \* ولو قال لمديونه ان لم تقض مالي عليك  
حتى تموت فانت في حل فهو باطل كذا في البحر الرائق \* ولو قال لرب الدين اذا مت فانت في حل  
فهو جائز كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ان مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله  
ان دخلت الدار فانت بري مالي عليك لا يبرأ كذا في الوجيز للكردي \* ابرأه من الدين  
لبصالح مهمه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة كذا في القنية \* الباب التاسع في اختلاف الواهب والموهوب له  
والشهادة في ذلك مبني على يدي رجل جاء رجل وادعاه ان صاحب اليد وهبه منه وسلمه اليه  
وجحد صاحب اليد ذلك فجاء المدهي بيينة شهدت على اقرار الواهب بالهبة والقبض كان  
ابو حنيفة رح او لا يقول لا تقبل هذه الشهادة ثم رجع وقال تقبل وهو قول ابي يوسف ومحمد رح  
وعلى هذا الخلاف الرهن والصدقة ولو كان هذا الاختلاف بين الشاهدين يمنع قبول الشهادة  
بلا خلاف بان شهد احد الشاهدين على معاينة القبض وشهد الآخر على اقرار الواهب بذلك  
ولو كان العبد في يد الموهوب له فتشهد الشهود على اقرار الواهب بالقبض جازت الشهادة على قوله  
الاول والاخر كذا في الذخيرة \* وان كان الواهب اقرب ذلك عند القاضي والعبد في يده اخذ  
باقراره هكذا ذكر المسئلة ههنا ولم يذكر لابي حنيفة رح قول اول واخر وذكر في كتاب الاقرار قوله  
الاول قال مشائخنا رح ما ذكر ههنا اصح كذا في المحيط \* اذا اسنود الرجل رجلا ودبعة ثم وهبها له  
ثم جحد فشهد بذلك عليه شاهدان ولم يشهدا بالقبض فهو جائز فان جحد الواهب ان يكون في  
يده يومئذ وقد شهدت الشهود على الهبة ولم يشهدوا على معاينة القبض ولا على اقرار الواهب  
والهبة



والهبة في يد الموهوب له يوم يخضع الي القاضي فذلك جائز اذا كان الواهب حيا فان كان ميتا  
فشهاد تهما باطلة كذا في المبسوط \* رجل وهب لرجل متاعا ثم قال انما كنت استودعك قال قول  
قول صاحب المتاع مع يمينه واذا حلف اخذ المتاع فان وجد هالكا فان كان هلك بعد ما ادعى  
المستودع الهبة فالمستودع ضامن لقيمته وان كان الهلاك قبل دعوى الهبة فلا ضمان كذا في المحيط \*  
وهب لرجل عبدا وقبضه الموهوب له ثم جاء رجل واقام بينة انه كان اشتراه من الواهب قبل الهبة  
والقبض بطلت الهبة وان لم يشهد واعلى الشراء قبل الهبة وانما شهد واعلى الشراء لا غير فهو للموهوب له  
وكذلك ان ارخ شهود الشراء شهرا او سنة وان كان العبد في يد الواهب فاقام الموهوب له البينة  
انه وهبه له وقبضه قبل الشراء واقام المشتري البينة انه اشتراه قبل الهبة وقبضه منه فالعبد لصاحب  
الشراء كذا في الذخيرة \* في المنتقى بشرع عن ابي يوسف رح اتفق الواهب والموهوب له ان الهبة  
كانت بشرط العوض ولكن اختلفا في مقدار العوض فقال الواهب العوض الف وقال الموهوب له  
خمسمائة والعوض لم يقبض بعد والموهوب قائم مقامه بعينه فللواهب الخيار ان شاء قبض خمسمائة  
وان شاء رجع في الهبة وان كان الموهوب مستهلكا رجع بقيمته ان شاء وان اختلفا في اصل العوض  
فقال الموهوب له للواهب ما شرطت لك العوض اصلا فالقول بقرينه ويكون للواهب الرجوع  
اذا كان الموهوب قائما وان كان مستهلكا فلا شيء على الموهوب له لكن يحلف الموهوب له ههنا على  
دعوى الواهب بالله ما شرط الواهب العوض يريد به اذا كان الموهوب له مستهلكا كذا في المحيط \*  
رجل في يديه دار قال لرجل آخر تصدقت بها علي واذنت لي في قبضها فقبضتها كان القول للمتصدق  
ولو قال الذي في يده الدار كانت في يدي فتصدقت علي فجازت وقال المتصدق لا بل كانت  
حينئذ في يدي وقبضتها بغير اذني كان القول للمتصدق عليه ولو ادعى رجل عبدا في يد غيره  
وزعم انه كان وهبه للذي في يديه وكان العبد غائبا عنهما فقبضه الموهوب له بغير اذنه وقال الموهوب له  
وهبته لي وقبضه باذنك كان القول للموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبته لي كان  
في منزلك لا يحضرتنا فامرني بقبضه فقبضته لا يصدق كذا في فتاوى قاضيخان \* في المنتقى اذا  
اراد الواهب الرجوع في الهبة وادعى الموهوب له انها هلكت فالقول قول الموهوب له ولا يمين  
عليه فان عين الواهب شيئا وقال هذا هو الهبة حلف الموهوب له عليه كذا في المحيط \* وقال الزوج  
وهبت مهر فاني صحتها وقالت الورثة بل في مرضها فالقول قول الزوج كذا في خزائن الفتاوى \*

اختلف الموهوب له الوارث مع وارث آخر ان الهبة كانت في الصحة او المرض فالقول قول من بدى الصحة لان تصرفات المريض نافذة وانما ينتقض بعد الموت واختلف فيه فالقول لمن يكر التفض وقيل القول لمن ادعى المرض لانه ينكر لزوم العقد والملك كذا في القنية في باب الدعوى والخصومات في الهبة \* رجل اشترى حلبا ودفع الى امرأته واستعملتها ثم ماتت واختلف الزوج وورثتها انها هبة او هاربة فالقول قول الزوج مع البمين انه دفع اليها هاربة لانه منكس للهبة كذا في جواهر الفتاوى \* ولو قال للمدعى عليه وهب لك والدي هذا العين فلم يقبضه الا بعد موته وقال الموهوب له قبضته في حيوته والعين في بد الذي بدى الهبة فالقول للوارث كذا في الذخيرة \* واذا اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك او قال عرضتك او انا تصدقت به علي وكذبه الواهب فالقول قول الواهب وكذلك ان كانت الهبة جارية يقال وهبتها لي وهي صغيرة فكبرت عندي وازدادت خيرا وكذبه الواهب فالقول قول الواهب وهذا استحسان والقياس ان يكون القول قول الموهوب له كذا في المحيط \* وكذا هذا في كل زيادة متولدة كذا في خزانه المفتين \* ولو ادعى الموهوب له انه سمن عندي وكذبه الواهب فالقول للواهب عندي كذا في الكافي \* ولو كان الموهوب ارضا وفيها بناء او شجرا او سويفا وهو ملنوت او ثوبا وهو مصبوغ او مخيط فقال الموهوب له وهبتها لي وهي صحراء فبنيت فيها وغرست وقال وهبته لي وهو غير ملنوت وغير مخيط وغير مصبوغ فلتت انا وصبغته وخطته انا وقال الواهب لا بل وهبت كذلك فالقول قول الموهوب له وكذلك اذا اختلف في بناء الدار وحبلىه السيف كذا في المحيط \* في المنتقى بن سماعه عن محمد بن حمر في رجل وهب جارية من رجل وقبضها الموهوب له وولدها ثم اقام الواهب بينة انه كان دبرها قبل ان يهبها قال يأخذها ويأخذ عفرها وقيمة اولادها وكذلك لو مات الواهب واقامت الامة بينة ان الواهب قد كان دبرها قبل ان يهبها من هذا الرجل كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العتائية ولو استولدها الموهوب له فاقامت الجارية بينة ان الواهب كان دبرها اخذها الواهب وعفرها وقيمة ولدها والولد حر بالقيمة كذا في التاتارخانية \* رجل وهب عبدا انسان بغير اذن المولى وسلم ثم ادعى مولاه انه عبده واقام البينة وقضى القاضي له ثم اجاز المولى هبة العبد ذكر الخصاص رح انه لا يجوز اجازته في قول ابي حنيفة رح وهذا على الرواية التي رويت عن ابي حنيفة رح ان قضاء القاضي للمستحق يكون فسحا للعقود الماضية اما في ظاهر الرواية لا يكون



فسخا كذا ذكر شمس الائمة الحلواني رح واذا لم يتفسخ البيع بالاستحقاق لا تفسخ الهبة فتصح اجازة المستحق والنوى في البيع على ظاهر الرواية قال الآخر كنت وهبت لي الف درهم ثم قال بعد ما سكت لم اقبضها فالقول قوله وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي \* ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها وادعت انه استكرهها في الهبة تسمع دعواها كذا في فتاوى قاضيهان \* امرأة وهبت مهرها من الزوج وقالت انا مدركة ثم قالت بعد ذلك لم اكن مدركة وكذبت نفسها ان كان قد حاقدر المدركات في ذلك الوقت او كان بها علامة المدركات لا يصدق انها لم تكن مدركة وان لم تكن كذلك كان القول قولها كذا في خزائن الفتاوى \* في البقالي ويجوز الرجوع فيما وهب للعبد بغية المولى ان كان مأذونا له ويصدق الواهب انه مأذون ولا تقبل بينة العبد على انه محجور الا ان يكون على اقرار الواهب ويحلف الواهب عند عدم البينة على العلم واوغاب العبد والهبة في يده فلا خصومة مع المولى وان كانت في يده فهو الخصم اذا صدقه او قامت عليه البينة كذا في المحيط \* رجل قال لغيره وهبت لك هذا العبد امس فلم تقبل كان القول قول الواهب كذا في فتاوى قاضيهان \* الباب العاشر في هبة المريض قال في الاصل ولا تجوز هبة المريض ولا صدقته الا مقبوضة فاذا قبضت فجازت من الثلث واذا مات الواهب قبل التسليم بطلت يجب ان يعلم بان هبة المريض هبة عقد اوليست بوصية واعتبارها من الثلث ما كان لانها وصية ولكن لان حق الورثة يتعلق بمال المريض وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل الشرع له وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة عقدا شرط له سائر شرائط الهبة ومن جملة شرائطها قبض الموهوب له قبل موت الواهب كذا في المحيط \* ان كانت الهبة دارا فقبضها ثم مات ولا مال له غيرها جازت الهبة في ثلثها ودر الثلثين الى الورثة وكذلك سائر ما يقسم وما لا يقسم كذا في المبسوط \* مريض وهب لرجل جارية فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق ترد الهبة ويجب على الموهوب له العقر هو المختار كذا في جواهر الاخلاطي \* وروي اذا وطئ الواهب المريض الامة لم يثبت النسب وعليه العقر للموهوب له وله ثلث الامة وثلث الولد وبان فيها لورثة الواهب ولو قطع الواهب يد هافى وجوب الارش روايتان كذا في التاتارخانية \* ان كانت الهبة جارية فكانت للموهوب له ثم مات المريض ولا مال له غيرها فعلى الموهوب له ثلثا قيمتها للورثة والآثر في الكتابة فان قضى القاضي عليه بثلثي قيمتها ثم عجزت المكاتبه ام يمكن للورثة

عليها سبيل وان عجزت قبل القضاء اخذوا بثمنها وكذلك ان كاتبها بعد موت المريض فالجواب على ما تقدم ما لم يقض القاضي بثمنها للورثة كذا في المبسوط \* في الفتاوى العتائية ولو وهب المريض عبدا هو جميع ماله بشرط ان يكون له عوض قيمته مثل ثلثي الهبة او اكثر جاز وان كان اقل فالموهوب له ان شاء اكمل الثلثين وان شاء رد جميع الهبة واخذ عوضه وكذا اذا عوضه من غير شرط كذا في التارخية \* مريض وهب لآخر عبدا وسلمه اليه ثم الموهوب له قتل الواهب عبدا او خطأ فانه يرد العبد الى ورثة الواهب كذا في القنية \* رجل وهب لرجل عبدا في مرضه وقيمته الف درهم وسلمه اليه ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل الواهب يقال للموهوب له ادفعه واغده فان اختار الفداء فداء بعشرة آلاف وان اختار الدفع دفعه ولا شيء عليه لان المولى يتخلص من مهدة الجناية بدفع الجاني بدفع نصفه اليهم على وجه رد الهبة ونصفه على وجه الدفع بالجناية هكذا في المبسوط \* مريض وهب عبدا ولا مال له غيره فباعه الموهوب له ثم مات المريض صح تصرفه وضمن ثلثي قيمته لورثته هكذا في السراجية \* مريض وهب عبدا لرجل وعليه دين يحيط بقيمته ولا مال له غير العبد فاعتقه الموهوب له قبل موت الواهب جاز ولو اعتقه بعد موته لا يجوز كذا في الظهيرية \* مريض وهب لمريض عبدا وسلمه اليه فاعتقه وليس لواحد منهما مال غيره ثم مات الواهب ثم مات الموهوب له فان العبد يسعى في ثلثي قيمته لورثة الواهب ويسعى في ثلثي ثلث الباقي لورثة الموهوب له وان كان على الموهوب له دين الف درهم وقيمة العبد الف درهم يسعى العبد في قيمته بضرب فيه خرماء الموهوب له بدنيهم وورثة الواهب بثلثي قيمة العبد هكذا في المبسوط \* واو وهب المريض دارا قيمتها ثلثمائة على ان يعوضه عبدا قيمته مائة وتقاضا للشفيع ان يأخذها بتيمة العبد فان مات وابي الورثة الا جازة خبر الشفيع كالموهوب له اي رد الشفيع ثلث الدار او كل الدار واخذ عبدا وان لم يكن العوض مشروطا لا يأخذ بالشفعة كذا في النكافي \* مريض وهب عبدا قيمته ثلثمائة لرجل صحيح على ان يعوضه عبدا قيمته مائة وتقاضا ثم مات المريض مر ذلك المرض ولا مال له غير العبد وابي الورثة ان يجيزوا ما صنع الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء نقض الهبة ورد الموهوب كله واخذ عوضه وان شاء رد ثلث العبد الموهوب على الورثة وسلم ثلثاه له ولم يأخذ من العوض شيئا وان قال الموهوب له ازبد في العوض بقدر الزيادة من المحاباة على الثلث لم يكن له ذلك



ذلك كذا في خزانة المفتين \* اذا وهب المريض شيئا لا يخرج من الثلث يرد الموهوب له ما زاد على الثلث من غير خيار وفي البيع بخير المشتري كذا في الصغرى \* ولو وهب المريض كرتن قيمته ثلثمائة على ان يعوضه الصحيح كرتن يساوي مائة وتما بضاومات ولم يجز الورثة رد كرتن الهبة واخذ كرتن نفسه او رد نصف الكرتن واخذ نصف كرتن ولو لم يشترط العوض ان شاء رد الهبة واخذ العوض وان شاء رد ثلثيها ولا يرجع شيء كذا في الكافي \* مريض له عبد يساوي خمسة آلاف درهم وهبه لرجل وقبضه الموهوب له ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل المريض خطأ فانه يقال للموهوب له ادفعه او افده فان اختار الفداء فاداه بالدية وسلم له العبد كله لان الدية بدل نفس الواهب بمنزلة مال خلفه فتبين به ان ماله خمسة عشر الفا وقيمة العبد خمسة آلاف فهو خارج من ثلثه فلهذا تنفذ الهبة في جميعه واذا ظهر نفوذ الهبة في جميع العبد ظهر ان على الموهوب له الدية كاملة للورثة باختياره فان كان يساوي ستة آلاف درهم واخذ الفداء فانه يرد على ورثة الواهب ربعة ويفدي ما بقي بثلاثة ارباع الدية كذا في المبسوط \* وفي العيون هشام عن محمد رح رجل وهب عبدا في مرضه لرجل له على العبد الف درهم ثم مات الواهب ولا مال له غيره رجع الى الورثة ثلث المملوك وبطل الدين وهو قول ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف رح ثم رجع ابو يوسف رح قال يعود ثلثا الدين فان وهب الرجل في مرضه غلاما لابنه ولا ابنه على هذا الغلام دين قال فان صح فهو جائز وان مات فصارت الورثة عادية كذا في التاتارخانية \* واذا رجع الواهب في هبته والموهوب له مريض وقد كانت الهبة في الصحة فان كان بقضاء قاض فالرجوع فيه صحيح ولا سبيل لغرماء الموهوب له وورثته بعد موته على الواهب وان كان ذلك بغير قضاء قاض كان رد المريض له حين طلب الواهب الرجوع فيها بمنزلة هبة جديدة من المريض فيكون من الثلث ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين يحيط بماله ابطال ذلك الرجوع وردت الهبة الى تركته المبت كذا في المبسوط \* مريض وهب جاريته لمريض فردها الموهوب له على الواهب بهبة منه فهو جائز وليس لورثة الموهوب له ان يرجعوا في شيء مما وهب فقد اعتبر الرجوع في هذه المسئلة فسحها من كل وجه وانه يوافق رواية ابي حنص رح عن محمد رح كذا في الظهيرية \* مريض وهب غلاما لمرأته فقبضته واعتقته ثم مات المريض فالتق نافذ وتضمن القيمة كذا في خزانة المفتين \* مريضة وهبت صداقها من زوجها فان برأت من مرضها صح وان ماتت من ذلك المرض فان كانت مريضة غير

مرض الموت ففك ذلك الجواب وان كانت مريضة مرض الموت لا يصح الا باجازة الورثة وتكلموا في حد مرض الموت والمختار للفتوى انه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كانت صاحبة الفراش او لم تكن كذا في المضمرات \* قال ابوالبيث رح هو ان لا بقدر ان يصلي قائما هو احب وبه نأخذ كذا في الجوهرة النيرة \* مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت قال الدقبة ابو جعفر رح ان كانت عند الهبة تقوم حاجتها وترجع من غير معين على القيام فهو بمنزلة الصحيحة تصم هبتها كذا في فتاوى فاصيخان \* والمقعد والمفلوج والاشل والمسلول ان تطاول ذلك ولم يخف منه الموت فهبته من كل المال كذا في التبيين في كتاب الوصايا \* والمرأة اذا اخذها الطلق فما فعلته في تلك الحالة يعتبر من الثلث فان سلمت جاز ما فعلته من ذلك كله كذا في الجوهرة النيرة \* ولو وهبت المرأة مهرها من الزوج في حالة الطلق وماتت في النعاس لم يصح كذا في السراجية \* وهبت مهرها من زوجها في مرض موتها ومات زوجها قبلها فلا دعوى لها عليه لصحة البراء ما لم تمت فاذا ماتت منه فلورثتهاد دعوى مهرها كذا في القنية \* مريض مرض الموت طلق امرأته ثلثا وباع منها منزلا ووهب لها ثمنه واوصى لها بالف درهم ثم ماتت وهي في العدة فالوصية وهبة الثمن على قول من اجاز البيع باطلاق فان اجاز سائر الورثة فهذا على وجهين ان قالوا اجزأه ما امر به الميت جازت الوصية وبطلت الهبة وان قالوا اجزأه ما فعل الميت جازت الوصية والهبة جميعه كذا في خزائن المفتين \* واداهب المولى من ام ولده في صحته لا يصح وكذا لو وهب المولى من ام ولده في مرض موته لا يصح ولا تنقلب وصيته اما اذا اوصى لها بعد الموت نصم كذا في جواهر الفتاوى الباب الحادي عشر في المتفرقات في مجموع النوازل رجل وهب لرجل شيئا وقبضه الموهوب له ثم اختلسه منه الواهب واستهلكه غرم قيمته للموهوب له ولو وهب لرجل شاة وقبضها الموهوب له ثم ذبحها الواهب بغير امره او وهب له ثوبا ثم قطعها بغير امره ففي الشاة يأخذ الموهوب له الشاة المذبوحة ولا يغرم الواهب له شيئا وفي الثوب يأخذ الموهوب له الثوب ويغرم الواهب له ما بين القطع والصحة كذا في المحيط \* وفي فتاوى آه ورجل له على آخر مائة وخمسون درهما مائة حال وخمسون مؤجل فوهب رب الدين للمديون خمسين فتلک الموهوب ينصرف الى الحال ام الى المؤجل افتى الامام الاجل برهان الدين المرفي ناني رح بانه ينصرف اليهما وبه افتى القاضي بدیع الدين رح كذا في التارخانية \* المريضة اذا قالت لبس لي على زوجي صداق لا يبرأ عندنا كذا في خزائن الفتاوى \* وستل علي



السغددي ممن قال لا دأته هي لي جميع املاكك فقالت وهبت هل بدخل فيه المهرام لا فقال  
لا كذا في التارخانية \* رجل جهز ابنته بماله ووجه الابنة مع الجهاز الى زوجها فماتت الابنة فادعى  
الاب انه كان عارية وزوجها يدعى الملك اختلنوا فيه قال بعضهم القول قول الزوج والبينة على الاب  
وبه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح وقال بعضهم القول قول الاب لانه هو الدافع  
والمملك قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الصكرام  
والاشراف لا يقبل قول الاب لان مثله يأثم من الاعارة وان كان من اوساط الناس يكون القول  
قول الاب لانه هو الدافع وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر كذا في فتاوى قاضيخان \*  
اعطى لزوجته نائبر ليتخذها ثيابا وتلبسها عنده فدفعنها هي الى معاملة فهي لها كانت تدفع لزوجها  
ورقاعد الحاجة الى النفقة او شيئا آخره وينفقه على عياله ليس لها ان ترجع بذلك عليه كذا  
في القنية \* امرأة قلت لم يكن لي على زوجي شيء هو ابراه عن المهر ولو جعلت زوجها في حل  
يبرأ الزوج من المهر كذا في خزائن الفتاوى \* قال لها وهي لا تعلم العربية قولي وهبت مهري  
منك فقالت وهبت لا يصح بخلاف الطلاق والعناق ولهد الواكزة على الهبة فهو هب لا تصح كذا  
في الوجيز للكردي \* ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها وادعت انه استكرهها في الهبة تسمع دعواها كذا في  
فتاوى قاضيخان \* واذا ارادت المرأة ان تهب مهرها ثم لها ان تعيد المهر على الزوج فتصلح عن المهر  
على اللؤلؤة او على الثوب ولا تراه فتبرئ الزوج ثم رأت ذلك الشيء فردته بخيار الرؤية عاد المهر على  
الزوج ولو ماتت لزم العقد وبطل خيار الرؤية كذا في خزائن الفتاوى \* واذا ارادت المرأة ان تهب مهرها لزوجها  
ان ماتت وان لم تمت بقي في ذمته ينبغي ان تشتري من زوجها ثوبا في منديل بمهرها ان ماتت  
بطل الخيار وان عاشت ترد الثوب بخيار الرؤية كذا في حسب المفتي \* هبة المهر من الزوج الميت  
نصح استحسانا كذا في السراجية \* والبنت لو وهبت مهرها من ايها ان امرته بالقبض صح  
كذا في الخلاصة \* قال في الاصل الوكيل في باب الهبة في معنى الرسول حتى يجعل العاقد  
هو الموكل دون الوكيل وفي الباقي التوكيل بالهبة توكيل بالتسليم وللوكيل بالتسليم ان يوكل غيره  
بخلاف الوكيل بالقبض كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العتائية ولو وكل الواهب رجلا بالتسليم وكل  
الموهوب له رجلا بالقبض وغلبا صح التسليم من الوكيل فان امتنع وكيل الواهب خاصة وكيل  
الموهوب له وينفرد احد وكيلي التسليم به بخلاف وكيلي القبض لا ينفرد احدهما كذا في التارخانية

في فصل فيما يجوز من الهبة ومالا يجوز \* ولوانفق على معتدة الغير على طمع ان يتزوجها بعد عدتها فابت ان يتزوجها فان شرط في الاتفاق التزوج يرجع بما انفق والا فلا يصح ان لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد رح وقال الاستاذ قاضيخان الاصح انه يرجع عليها زوجت نفسها ولم تزوج لانها رشوة ولو اكلت معه لا يرجع بشيء كذا في القنية \* وسئل ابو القاسم عن امر شريكه بان يدفع ماله على ولده على وجه الهبة وكتب اليه كتابا بذلك وامتنع الشريك عن الاداء هل للابن الخصومة معه قال هذا شيء لم يجب بعد ولا يجب له الا بالقبض فليس للابن خصومة في ذلك قال الفقيد رح ولو لم يكن على وجه الهبة فللابن ان يخاصم اذا كان مقررا بالمال وبالموكل كذا في الحاوي للفتاوى \* امير وهب جارية لرجل فاخبرته الجارية انها كانت اتاجر قتل في غير سنولي عليها ونداولتها الايدي والموهوب له لا يجد ورثة المقتول هو يعلم انه لو خلاها ضاقت ولو امسكها ربما يقع في فتنة فله ان يرفع الامر الى القاضي لبيعها للغائب من ذي البدن حتى اذا ظهر المالك كان له على ذي البدن الثمن كذا في جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى ابي الفضل مثل عن رجل وهب لرجل ارضا كانت في يدايه مدة وبعد ابيه كانت في يده فجاء مدعي يخاصمه قال ابو حنيفة وابو يوسف رح خصومته مع الموهوب له دون الواهب وقال محمد رح ان اراد اخذ الارض فكذلك وان اراد اخذ القيمة حيث استهلكها بهبة كان له ان يخاصم الواهب كذا في الحاوي للفتاوى \* فاض او غيره دفع اليه صحت لا صلاح المهم فاصلح ثم قدم يرد ما دفع اليه المتعاشقان بدفع كل واحد منهما لصاحبه اشياء فهي رشوة لا يثبت الملك فيها والدفع استردادها خطب امرأة في بيت اخيها فابى ان يدفعها حتى يدفع اليه دراهم فدفع وتزوجها يرجع بما دفع لانها رشوة كذا في القنية \* اذا دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه او احد من اهل بيته لم يأنم اذا جاء ملك دار الحرب لرسول ملك دار الاسلام جارية فهي له ولو اهدى ملك العدو الى امير العسكر فهي لجميع العسكر كذا في السراجية \* وسئل بن مقاتل عما يهدي ابو الصبي الى المعلم او الى المؤدب في النيروز او في المهرجان او في العيد قال اذا لم يسئل ولم يلج عليه في ذلك فلا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى \* وسئل الحلواني ممن علق كوزة او وضعه في سطحه فامطر السحاب وامتلأ الكوز من المطر فجاء انسان واخذ ذلك الكوز مع الماء هل لصاحب الكوز ان يسترد الكوز مع الماء فقال نعم قال رض وجوابه في الكوز



في الكوز مما لا اشكال فيه فاما في الماء فانه ينظر ان كان اعدة لذلك حينئذ يستردة وان لم يعده لذلك لا يستردة كذا في التارخانية \* وقبول الهبة والصدقة على اللقيط الى الملتقط وقبضه جائز استحسانا كذا في الملتقط \* لقيط في يد ملتقط نقله وينفق عليه وليس لهذا الصغير احد سواه جاز للاجنبي ان يقبض ما وهب من الصغير وان كان الصغير من اهل ان يقبض بنفسه ولهذا الاجنبي ان يسلمه لتعليم الاعمال وليس للاجنبي آخر ان يسترد منه نص عليه السرخسي في كتاب الهبة كذا في الصغير \* وسئل عن بن احمد رح عن رجل دخل الحمام وقد دفع الى صاحب الحمام الاجرة فافترف من الازاء ماء باناء دفعه اليه صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك الماء ملكا للمغتترف ام يكون ذلك لصاحب الحمام ويكون منه اباحة للداخلين فقال صار احق به من غيره ولكن ما صار ملكا له كذا في التارخانية \* دفع الى اجنبية مينا لارادة الزنا فان قال دفعت اليك لازني بك فله الطلب وان وهبها ارادة الزنا وهي فائدة له الاسترداد والا فلا كذا في المقنية \* وفي فوائد شمس الاسلام اذا حوِّف امرأته بالصرب حتى وهبت مهرها لا تصح ان كلن قادرا على الصرب كذا في الخلاصة \* وسئل والدي عن حاصم زوجته واذاها بالصرب والشتم حتى وهبت اصدقا منه ولم يعوضها هل لها حق الرجوع فقال هذه البراءة باطلة كذا في التارخانية \* في فتاوى النسفي سئل نجم الدين عن امرأة اعطت زوجها مالا بسوا له ليتوسع بالتصرف فيه في المعيشة فظفر بالزوج بعض غرماء الزوج استولى على ذلك المال هل للمرأة ان تأخذ ذلك المال من ذلك الغريم قال ان كانت وهبته من الزوج او اقرضته منه فلا وان كانت اعطته ليتصرف فيه على ملكها فله ذلك كذا في المحيط \* هبة البناء بدون الارض جائزة كذا في الذخيرة \* ويدخل في هبة الارض ما يدخل في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر وكذا في الصلح على ارض او عنها تدحل ولا يدحل الزرع في الصلح من غير ذكر قال ركن الصباغي الزرع يدخل في الرهن والاقرار والتقي بغير ذكر ولا يدخل في البيع والقسمة والوصية والاحارة والكاح والوفى والهبة والصدقة وفي النضاء بالملك المطلق ولا يدخل الثمار والاوراق المتقومة في هبة الاشجار بغير ذكر فاذا لم يذكر وفيها ثمر وورق فسدت الهبة لانه يمنع التسليم كذا في القنية \* في اليتيمة سئل والدي عن رجل قال لا اريد دفع الي اصطبلك حتى تكون فيه دابتي فدفعها له لمن يكون السرفين قال لصاحب الدابة قال رضي الله تعالى عنه وهكذا اجاب به علي بن الحسين السفدي وسئل علي مرة اخرى فقال هو لمن القى الحشيش سواء كان غاصبا

للاصطبل او مستعيرا او غاصبا للدابة او مستعيرا لها الا ان يكون جعل لذلك موصعا معروفا وقال صاحب الاصطبل لصاحب الدابة ادفع لى دابتك حتى تبيت في اصطبلي فحينئذ يكون لصاحب الاصطبل كذا في النار خانية \* وفي فتاوى النسفي رجل قال لامرأته بين يدي بالشهود غفر الله لك حيث وهبت لى المهر الذي لك علي فقالت (آري بخشيدم) فقال الشهود هل تشهد علي هبتك فقالت (هزارتن گواه باشيد) فقال يعرف الرد والتصديق في اثناء كلامها فيحمل علي ماترون كذا في الذخيرة \* اذا وهب ابنته من رجل كان نكاحا ولو وهب امرأته من نفسها كان طلاقا ولو وهب عبده من نفسه كان عتقا كذا في خزنة الفتاوى \* وفي جامع الفتاوى عبد مديون وهب فاراد الغرماء نقض الهبة فللغرماء ذلك فلو فدى الواهب او الموهب له قبل النقض تمضى الهبة وكذلك الصدقة وبيع المولى من غيره كذلك ولو اجاز واليهبة بطل حقهم الا ان يعتق العبد ولو اوصى بالعبد لرجل ثم مات ليس للغرماء نقض الوصية بل يباع العبد في يده ولو فضل الثمن عن الدين فالفضل للموصى له وفي الصدقة والهبة لا يكون الفضل للموهب له والمنصدق عليه كذا في النار خانية \* وسئل ابو بكر عن هبة العبد المأذون من مال دفعه مولاه او من كسبه قال ان كان يعلم انه لو بلغ مولاه كره ذلك فلا يحل له ذلك والا فلا بأس به كذا في الفتاوى \* قال لمكاتبه وهبت منك بدل الكتابة فقال المكاتب لا قبل عتق المكاتب والمال دين عليه كذا في الوجيز للكردي \* اقرانه وهب من فلان دارا كان هذا اقرارا صحيحا وفي الغياثة الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض هو الاصح كذا في جواهر الاطلاعي \* وفي الجامع الا صغر خلف عن محمد ر ح انه قال فيمن وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضا لها حتى يقطعها ويسلمها اليه وفي الشراء اذا خلي بينه وبينها صار قابضا لها كذا في الذخيرة \* واهل الذمة في حكم الهبة بمنزلة المسلمين لانهم التزموا الاحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا انه لا تجوز المعاوضة بالخمر عن الهبة فيما بين المسلم والذمي سواء كان المسلم هو المعوض للخمر او الذمي وان صارت الخمر خلا في يد القابض لم تصر عوضا ويرده الى صاحبه وتجزو المعاوضة بالخمر والخنزير فيما بين الذميين كما يجوز ابتداء المبايعة ولا يجوز بالميتة والدم كذا في المبسوط \* وهب المرتد للنصراني او النصراني له علي ان يعوضه خمر اذ ذلك باطل كذا في محيط السرخسي \* مسلم وهب لمترد هبة فعوضه منها المرتد ثم قتل او لحق بدار الحرب جازت الهبة ولم يجز تعويضه



عند أبي حنيفة رح وفي قول أبي يوسف ومحمد رح تعويضه صحيح كسائر تصرفاته إلا أن عند أبي يوسف رح يكون من جميع ماله وعند محمد رح من ثلثه بمنزلة سائر تصرفات المرتد على وجه التبرع فإن كان المرتد هو الواهب وقد عوضه الموهوب له من هبته ثم قتل أو لحق بدار الحرب يرد هبته إلى ورثته ويرد عوضه إلى صاحبه إن كان قائماً وإن كان قد استهلكه كان ذلك ديناً في مال المرتد سواء كان الآخر علماً بارتداده أو لم يعلم وإذا وهب الحربي المستأمن هبة لمسلم أو وهبها له مسلم فقبضها ثم رجع إلى دار الحرب ثم عاد مستأماً فلكل واحد منهما أن يرجع في هبته وإن سبي وأخذت الهبة منه لم يكن للواهب أن يرجع فيها وأن حضر قبل القسمة وأن وقع الحربي في سهم رجل فاعتقه ثم وصلت تلك الهبة إليه بشري أو غيره أم يكن للواهب أن يرجع فيها وإن كان الحربي هو الواهب فسبي ووقع في سهم رجل لم يكن له أن يرجع في هبته وكذلك إن اعتق لا يستطيع الرجوع فيها كذا في المبسوط \* نصراني وهب لمسلم شيئاً فعوضه خمره الرجوع في هبته كذا في محيط السرخسي \* قال حربي وهب لحربي هبة ثم أسلم أهل الدار أو أسلموا جميعاً وخرجوا إلى دار الإسلام فله أن يرجع في هبته فإن كان عوضه من هبته أم يكن له أن يرجع فيها كذا في المبسوط \* وفي البيضة سئل عمر النسفي عن امرأ ولادة أن يقتسموا أرضه التي في ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فأنقسموها وتراضوا على ذلك هل يثبت لهم الملك أم يحتاج فيه إلى أن يقول لهم الأب ملككم هذه الأراضي أو يقول لكل واحد منهم ملكتك هذا النصيب المفروض فقال لا وسئل عنها الحسن فقال لا يثبت الملك لهم بالقسمة كذا في التنازع في الفصول السادس في الهبة من الصغير \* سئل عن امرأة باعت كراً باسم زوجها وأحالت بالثمن لابنها الصغير بطريق الإيعام والصلة فمات الابن فلمن يكون الثمن أجاب يكون كله للمرأة ولا يكون ميراثاً كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشنى \* رجل وابنه في المفازة ومعهما من الماء ما يكفي أحدهما من أحق بالماء منهما قال الابن أحق به لأن الأب لو كان أحق لكان على الابن أن يسقي أباه وإن سقى أباه مات هو من العطش فيكون هذا منه أعانة على قتل نفسه وإن شرب هو أم يعن الأب على قتل نفسه فصار هذا كرجلين أحدهما قتل نفسه والآخر قتل غيره فقاتل نفسه أعظم أثماً قال عليه السلام من قتل نفسه بحديدة جاء يوم القيامة وفي يده تلك الحديدة يجاء بها بطن نفسه والوجاء بالضرب بالسكين وأصله يوجأ كذا في الظهيرية \* قال رضي الله عنه لما سأله عن كذب نصته إلى

السلطان وسأل منه تملك أرض محدودة فأمر السلطان بالتوقيع فكتب كاتب السلطان على ظهر القصة أنه جعلت الأرض ملكاً له هل يصير ملكاً له أم يحتاج إلى القبول من السلطان في مجلس واحد فإنه تملك يحتاج إلى القبول في المجلس هذا هو القياس لكن لما تعذر الوصول إليه أقيم السؤال بالقصة مقام حضوره وقبوله فإذا أمر بذلك وأخذ منه التوقيع بملك كذا في جواهر الفتاوى \*

قال محمد رَح في السير الكبير إذا قسم الإمام الغنائم في أرض الحرب بين الغانمين أو باعها من قوم من التجار دخلوا معه فلحقهم العدو وعجزوا عن إخراجها إلى دار الإسلام ناراد المشترون والذين وقع ذلك في سهامهم أن يلقوا بالمناع ليحرقوه فرموا به ثم بداهم فقالوا من أخذ من ذلك شيئاً فهو له فأخذ ذلك أقوام من المسلمين صار ذلك لهم حين أخذوا وأخرجوا إلى دار الإسلام أو لم يخرجوه علل محمد رَح فقال لأن هذا بمنزلة الهبة منهم كذا في الدخيرة \* وذكر في كتاب الصيد حديثاً يدل على أن الهدية مشتركة بين جلسائه وبين المهدى إليه قال الطحاوي إذا كانت الهدية لا تحتمل القسمة كالثوب أو مالا يوكل في الحال كاللحم ونحوه لم يجعل لأصحابه منه شيئاً وإن كانت الهدية تحتمل القسمة وهو مهيأ للاكل للحال يجعل لأصحابه من ذلك حظاً ويمسك البقية لاهله كذا في التاتارخانية \* رجل مات فبعث رجل إلى بن الميت بثوب ليكفنه فيه هل يملكه الابن حتى يكون له أن يكفنه في غيره ويمسكه لنفسه أن كان الميت ممن يترك بتكفينه لفقره أو ورع فإن الابن لا يملكه ولو كفنه في غيره وجب عليه ردة على صاحبه وإن لم يكن كذاك جاز للابن أن يصرفه إلى حيث أحب كذا في السراج الوهاج \* إذا وهب الأب لطفله داراً وأم يمين حدودها وحقوقها وكانت الدار ودبعة من آخر وقت الهبة والمودع ساكن ملك الصغير بالعقد الصدقة في هذا مثل الهبة كذا في جواهر الاطلاعي \* الباب الثاني عشر في الصدقة الصدقة بمنزلة الهبة في المشاع وغير المشاع وحاجتها إلى القبض إلا أنه لا رجوع في الصدقة إذا نمت ويستوي أن تصدق على غني أو فقير في أنه لا رجوع فيها ومن أصحابنا رجح من يقول الصدقة على الغني والهبة سواء كذا في المبسوط \* إذا تصدق على رجل دار ليس له أن يرجع سواء كان المتصدق عليه فقيراً أو غنياً كذا في المضمرات \* ولو دفع إلى رجل ثوباً بنية الصدقة فأخذ المدفوع إليه طائفاً به ودبعة أو عارية فردّه على الدافع لا يحل للدافع أخذه لأنه قد زال عن ملكه حين قبضه الرجل فإن أخذه لزمه رده كذا



كذا في السراج النواج \* الهبة لا تصح الا بقبول بالقول واستحسن في صحة الصدقة من غير قبول  
 بالقول لجريان العادة في كافة الاعصار بالتصدق على الفقراء من غير اظهارهم القبول بالقول كذا  
 في القنية \* والصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة كذا في الوجيز للكردي \* ولو تصدق على غنيين  
 جاز في رواية عن ابي حنيفة رح وهو قولهما ولو تصدق على فقير بن جاز بالا جماع كذا في السراجية \*  
 ولو تصدق قطعة نفقة على فقير بن جاز اتفا كذا في التهذيب \* رجل وهب لمساكين هبة ودفعها اليهم  
 لم يرجع فيها استحسانا وفي القياس يرجع كذا في المبسوط \* واذا اعطى سائلا او محتاجا على وجه  
 الحاجة ولم ينص على الصدقة فلا رجوع فيه استحسانا كذا في التذخيرة \* رجل في يده دراهم  
 فقال لله علي ان اتصدق بهذه الدراهم فتصدق بغيرها قال نصبر رح جاز وان لم ينصدق حتى هلكت  
 الدراهم في بده فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الفتاوى سئل بن سلمة ممن تصدق  
 على امرأة وهي معسرة فقير ان لها زوجا موسرا قال ان كان الزوج يوسع عليها النفقة فهي موسرة بغناء  
 الزوج كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رح رجل تصدق على رجل  
 بصدقة وسلمها اليه ثم استقاله الصدقة فاقاله لم يجز حتى يقبض لانها هبة مستقلة وكذلك الهبة اذا  
 كانت لذي رحم محرم وقال كل شيء لا يفسخه القاضي اذا اختصما اليه فهذا حكمه وكل شيء  
 فسخه القاضي اذا اختصما اليه فاقاله الموهوب له فهو مال للواهب وان لم يقبض يجب ان يعلم بان  
 الصدقة لا تقبل الا قالة والفسخ فيجعل اناله الصدقة تملكها مبتدأ وهبة مبتدأة كذا في المحيط \* قال  
 ابو يوسف رح لو تناقضا الصدقة فمات المتصدق عليه قبل ان يقبضها المتصدق فان المناقضة باطلة ولو  
 كان ذلك في هبة كانت المناقضة جائزة كذا في البحر الرائق \* عن ابي يوسف رح لو اعطى رجلا  
 دارا على ان نصفها صدقة عليه ونصفها هبة وقبض الرجل فله ان يرجع في نصف الهبة لان كل نصف  
 على حدة والاشيوع لا يمنع الرجوع كذا في محيط السرخسي \* اذا تصدق بداره على امرأته وعلى  
 ما في بطنها هي حامل لم يجز شيء من الصدقة ولو قال لها تصدقت عليك وعلى غلامي او قل عليك  
 وعلى نفسي هذه الدار لم يجز ولو قال تصدقت عليك وعلى الرجل الذي في هذا البيت وليس فيه احد  
 انما هذا بمنزلة رجل قال تصدقت بهذه الدار على ابني الصغار الثلاثة وهو يظن انهم احياء وكان  
 بعضهم ميتا وهو لا يعلم فالصدقة باطلة ولو قال هذا وهو يعلم بموت من مات منهم جازت الصدقة  
 وكلها للحي اشار الى ان الاجاب اذا وقع لمن يملك بوجه من الوجوه كان الاجاب بكماله

لمن يملك وعند ذلك لا يتمكن الشيوع أصلاً فيجوز الإيجاب وإذا وقع الإيجاب لشخصين كل واحد ممن يملك بوجه من الوجوه فلا يجاب بكون لهما وعند ذلك يتمكن الشيوع من أحد الجانبين فيمنع جواز الإيجاب على قول من يرى الشيوع من أحد الجانبين مانعاً هكذا في المحيط \*  
 وإذا تصدق على رجل بصدقة وسلمها إليه ثم مات المتصدق عليه والمتصدق وارثه فورث تلك الصدقة فلا بأس عليه في الإصالة منها كذا في الظهيرية \* إذا قال جعلت غلة دارى هذه صدقة في المساكين أو قال دارى هذه صدقة في المساكين فمادام حياً يؤمر بالتصدق وإذا مات قبل تنفيذ الصدقة فالدار والغلة ميراث عنه كذا في الذخيرة \* وإن كان حياً وتصدق بقيمتها أجزاء كذا في المبسوط \*  
 من قال مالي أو ما املك في المساكين صدقة فهو على مال الزكاة ويدخل فيه جنس ما يجب فيه الزكاة وهي السوائم والنقدان وعروض التجارة سواء بلغت نصاباً ولم تبلغ قدر النصاب وسواء كان عليه دين مستغرق أو لم يكن عليه دين وتدخل فيه الأراضي العشرية عند أبي يوسف ربح وعند محمد ربح لا تدخل ولا تدخل الأراضي الخراجية ولا يدخل الرقيق للخدمة ولا العقار واثاث المنازل وثياب البذلة وسلاح الاستعمال ونحو ذلك مما ليس من أموال الزكاة ومن مشائخنا من قال في قوله ما املك أو جميع ما املك في المساكين صدقة يجب عليه إن يتصدق بجميع ما يملك قياساً واستحساناً وإنما القياس والاستحسان في قوله مالي صدقة أو جميع مالي صدقة والصحيح هو الأول لأنهما يستعملان استعمالاً واحداً كذا في التبيين في مسائل شتى كتاب أدب القاضي \* ويمسك من ذلك قوته فإذا أصاب شيئاً بعد ذلك تصدق بما أمسك وأم يبين في الكتاب مقدار ما يمسك لأن ذلك يختلف بغلة ماله وكثرته وقيل إن كان محترفاً يمسك قوت يوم وإن كان صاحب غلة أمسك قوت شهر وإن كان صاحب ضياع أمسك قوت سنة كذا في المبسوط \*  
 وذكر في الأجناس قال محمد ربح لو قال مالي في المساكين صدقة وله درهم على الناس لا يلزم التصديق بها وقال أبو يوسف ربح لو قال مالي في المساكين صدقة وله ديون ولانية دخل فيه ولو حلف أن يتصدق بما يملك دخل ذلك كله ومسكنه وخادمه وثيابه ومناخ البيت كذا في البنايع \* ولو قال مالي صدقة في المساكين أن فعلت كذا فتعل قال أبو حنيفة ربح لا يدخل إلا الصامت وأموال التجارة ولا يدخل ماله على الناس كذا في الملتقط \* قال النخعي إذا قال لله علي أن أهدي جميع مالي أو جميع ملكي يدخل فيه ما يملك وقت النذر فيجب أن يهدي ذلك كله إلا قدر قوته



فاذا استفاد مالا آخر اهدى مثله هكذا في السراج الوهاج \* ولو قال لله علي ان اتصدق بهذا الثوب  
 فعليه ان يتصدق بتيمنه ويمسك الثوب وله ان يتصدق بثمنه كذا عن خلف والفقير وكذا الواوصي  
 بالتصدق بهذا الثوب كذا في الملتقط \* وذكر هلال بن يحيى في وقعه لو قال ارضي صدقة في المساكين  
 لا تصير صدقة لانها مجهولة ولو قال ارضي هذه صدقة و اشار اليها ولم يحدد هاتين صدقتين لان الارض  
 بلاشارة صارت معلومة وكذلك لو حددوها ولم يشر اليها لانها بالتحديد صارت معلومة فاستغنى  
 عن الاشارة وتكون هذه صدقة التملك لا صدقة موقوفة كذا في محيط السر خسي \* وفي فتاوى  
 آهور رجل دفع الى رجل عشرة وقال تصدق بها علي فلان الفقير فتصدق بعشرة من عند نفسه  
 وامسك تلك العشرة قال قاضي بديع الدين يضمن بالاتفاق رجل دفع الى رجل عشرة دراهم  
 او مائة من حنطة وقال ادفع الي فلان الفقير فدفع الي خبيرة في الحاوي انه يضمن وقال  
 ظهير الدين روح لا يضمن لان المقصود ابتغاء مرعيات الله تعالى وقد وجد في حق فقير كذا في التاتارخانية \*  
 محتاج معه دراهم فالاتفاق علي نفسه افضل من التصديق علي الفقراء وان اثرهم علي نفسه فهو  
 افضل بشرط ان يعلم من نفسه حسن الصبر علي الشدة وان خاف ان لا يصبر ينفق علي نفسه كذا  
 في الملتقط \* وسئل بعضهم عن التصديق علي المكدين الذين يسألون الناس الحاميا كلون اسرافا  
 قال ما لم يظهر لك ان ما يتصدق عليه ينفق في المعصية او هو غني لا بأس بالتصدق عليه وهو مأجور  
 بما يوي من مدخلته كذا في الحاوي للفتاوى \* الصبي اذا تصدق ماله باذن الاب لا يصح  
 كذا في السراجية \* ذكر في المنتقى عن ابي يوسف رح اذا تصدق بعبد آبق له علي ابنه الصغير  
 لا يجوز وروى المعلي عنه انه يجوز فحصل عنه روايتان كذا في الظهيرية \* رجل في يده دار فتصدق بها  
 علي ولده الصغير وام يقل قبضتها له ثم اخرجها من يده فبلغ الصبي واقام البينة علي قول  
 الاب فالدار له كذا في التاتارخانية \* التصديق بثمن العبد علي المحتاجين افضل من الاعاق كذا  
 في السراجية \* رجل تصدق علي الميت اودع ماله فانه يصل الثواب الي الميت اذا جعل ثواب  
 عمله لغیره من المؤمنين جاز كذا في السراجية \* تصدق علي فقير طازجة علي ظن انه فلس ليس له  
 ان يسترد ما ظاهرا قال القاضي عبد الجبار ان كان قال ملكت منه فلسا ثم ظهر انه لها طازجة له  
 ان يسترد وان قال ملكت هذا لا يسترد قال سيف السائلي لا يسترد في الحالين كذا في القبية \*  
 رجل اخرج الدراهم من الكيس او من الجيب ليدفعه الي مسكين ثم بداله فلم يدفع فلا شيء

عليه من حيث الحكم كذا في السراجية \* ولو تصدق بامه ودفعها وعليها ثياب او حلي جاز ويكون الثوب والحلي للذي تصدق بها كذا في خزائن المفتين \* وقال محمد بن مقاتل فيمن قال لا خير كل منفعة تصل الي من مالك فعلي ان تصدق به فان وهب له شيئا وجب ان يتصدق به وان اذن له ان يأكل من طعامه فانه لا يحل له ان يتصدق به وانما يحل له ان يأكل من طعامه كذا في الحاوي للفناوي \* وعن الحسن البصري فيمن يخرج كسره الى مسكين فلم يجده قال يضعها حتى يجي آخر وان اكلها اطعم مثلها قال ابراهيم النخعي مثله وقال عامر الشعبي هو بالخيار ان شاء قضاها وان شاء لم يفتها لا تجوز الصدقة الا بالقبض وقال مجاهد من اخرج صدقة فهو بالخيار ان شاء امضى وان شاء لم يمض وعن عطاء مثله قال الفقيه ابو الليث ربح وهو المأخوذ كذا في المحيط \* اختلفوا في التصدق على سائل المسجد فالوا لا ينبغي ان يتصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على اذى الناس وعن خلف بن ايوب ربح قال لو كنت قاضيا لم اقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد ومن ابي بكر بن اسمعيل الزاهد ربح قال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين فلسا تكون تلك السبعون كدابة عن النلس الواحد ولكن يتصدق قبل ان يدخل المسجد وبعد ما خرج منه كذا في فتاوى قاضيان \* وفي تجنيس الناصري اذا قال السائل بحق الله او بحق محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان تعطيني كذا لا يجب عاينه في الحكم والا حسن في المروءة ان يعطيه وعن ابن المبارك قال يعجبني اذا سأل سائل لوجه الله تعالى ان لا يعطى كذا في التاثير خانية \*



## كتاب الاجارة

وهو مشتمل على اثنين وثلاثين بابا \* الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها والفاظها وشرانطها وبيان انواعها وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها ام تفسيرها شرعا فهي مقدم على المنافع بعوض كذا في الهداية \* واما ركنها فالاجاب والقبول بالالفاظ الموضوعة في عقد الاجارة واما بيان الناطقها فنقول الاجارة انما تنعقد بلفظين يعبر بهما عن المصنوع نحو ان يقول احدهما آجرت هذه الدار ويقول الآخر قبلت او استأجرت ولا تنعقد بلفظين احدهما يعبر به عن المستقبل نحو آجرتني فيقول



فيقول الآخر آجرت. كذا في التثنية \* وذكر شمس الائمة الحلواني في شرح كتاب الصلح ان الاجارة تنعقد بلفظ الهبة والصلح وذكر شمس الائمة السرخسي رح ان الاجارة تنعقد بلفظ الاعارة واما اذا وهب منفعة الدار من آخر شهرا بعشرة دراهم او اعار عينا بعشرة دراهم شهرا حتى ابوطاهر الدباس عن ابي حنيفة رح انه لا يلزمه قبل استيفاء المنفعة وبعد استيفاء المنفعة يعتبر اجارة كذا في الظهيرية في باب العطية من هبة الاصل \* اذا قال داري هذه لك اجارة كل شهر بدرهم او قال اجارة هبة فهي اجارة في الوجهين ولم يذكر في الكتاب ان هذه الاجارة هل تكون لازمة ذكر الخصاف رح انها لا تكون لازمة حتى كان لكل واحد منهما ان يرجع منهما قبل القبض ويكون لكل واحد منهما ان يفسخ قبل القبض وان اسكنها يجب عليه اجر المثل كذا في المحيط \* لو قال ملكتك منفعة داري هذه شهرا بكذا كانت الاجارة جائزة ولو قال آجرتك منفعة هذه الدار شهرا بكذا يجوز على الاصح كذا في خزائن المفتين \* وذكر في كتاب الصلح رجل ادعى شقصاص دار فانكر المدعى عليه فصالحه على سكنى بيت معلوم من هذه الدار عشرين سنة جاز فلوان المدعى آجر هذا البيت من الذي صالحه جاز في قول ابي يوسف رح ولا يجوز في قول محمد رح كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو باع المدعى هذا السكنى بيعا من رجل لم يجز بعض مشائخنا رح قالوا انما لم يجز بيع السكنى لترك التوقيت وقال بعضهم لا يجوز بيع السكنى وان كان موقفا كذا في الذخيرة \* واذا قال لغيره بعت منك منافع هذه الدار كل شهر بكذا او هذا الشهر بكذا ذكر في العيون ان الاجارة فاسدة كذا في النهاية \* ذكر شمس الائمة الحلواني ان في انعقاد الاجارة بلفظ البيع اختلاف المشائخ والظاهر تنعقد بلفظ البيع اذا وجد التوقيت كذا في الغياثة \* رجل قال لغيره اشتريت منك خدمة عبدك هذا شهرا بكذا كانت اجارة فاسدة كذا في فتاوى قاضيخان \* عن محمد رح اعطيتك هذا العبد سنة يخدمك بكذا جاز ويكون اجارة كذا في الخلاصة \* وتنعقد الاجارة بالتعاطي بيانه فيما ذكر محمد رح في اجارة الاصل في باب اجارة الثياب اذا استأجر رجل من آخر قدورا بغير اعيانها لا يجوز للتفاوت بين القدور من حيث الصغر والكبر فان جاء بقدور وقبلها المستأجر على الكراء الاول جاز ويكون هذا اجارة مبتدأة بالتعاطي كذا في الظهيرية \* ولا تنعقد الاجارة الطويلة بالتعاطي ولا بقوله (بمن كرو كردي) وقال الآخر (كردم) وان كان مرادهما الاجارة كذا في الخلاصة \* وفي البيضة سألت ابا يوسف رح من الرجل يدخل السفينة او يحتجم او يدخل الحمام او يشرب الماء من السقاء ثم يدفع الاجارة

وتمن الماء فقال يجوز استحسانا ولا يحتاج الى العقد قبل ذلك كذا في التاتارخانية \* قال الآخر  
هذه الدار بدینار في سنة هل رضيته فقال نعم وودع اليه المفتاح هو اجارة بعت منك عبدي بمنافع  
دارك سنة وقيل فهو اجارة كذا في القنية \* وجل ذهب الى الصكاك ليكتب له صك الاجارة  
الطويلة لمحدوده مع رجل وبين الحدود ومال الاجارة وامر الصكاك بالكتابة وبين ايام  
الفسخ اخر كل سنة فكتب الصك بحضرة الآجر والمستأجر والحضور كتبوا الشهادة ولكن لم يجر  
بينهما زيادة على هذا لا تعتقد الاجارة بينهما كذا في الخلاصة \* اذا اضاف الاجارة الى وقت  
في المستقبل بان قال اجرتك داري هذه غدا او ما شبهه فانه جائز فلو اراد نقضها قبل مجي  
ذلك الوقت فعن محمد بن رح فيه روايتان في رواية قال لا يصح النقص وفي رواية قال يصح كذا  
في المحيط \* رجل قال لغيره اجرت دابتي هذه غدا بدرهم ثم اجرها اليوم من غيره الى ثلثة  
ايام فجاء الغد واراد المستأجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية فيه روايتان عن اصحابنا في رواية  
للاول ان يفسخ الاجارة وبه اخذ نصير وفي رواية ليس له ان يفسخ وبه اخذ العقبة ابو جعفر والعقبة  
ابو الليث وشمس الائمة الحلواني رح وهو قول عيسى بن ابان وعليه الفتوى وذكر شمس الائمة  
السرخسي رح الاصح عندي ان الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها فلا يضر الثانية في حق الاول  
هذا اذا كانت الاولى مضافة الى الغد ثم اجر من غيره اجارة ناجزة ولو كانت الاجارة مضافة  
الى الغد ثم باع من غيره ذكر في المستقى فيه روايتان في رواية قال ليس للآخر ان يبيع قبل مجي  
الوقت وفي رواية قال اذا باع او وهب قبل مجي الوقت جاز ما صنع والفتوى على انه ينفذ البيع  
وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الائمة الحلواني ثم اذا انعذ ببيعه فان رد عليه بعيب بنضاء  
او رجع في الهبة قبل مجي وقت الاجارة عادت الاجارة على حالها وان عادت بملك مستقبل  
لا تعود الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى ابي الليث اذا قال لغيره اذا جاء رأس الشهر  
فقد اجرتك هذه الدار واذا جاء الغد فقد اجرتك هذه الدار يجوز وان كان فيه تعليق كذا في المحيط \*  
وبه يفتي كذا في القنية \* قال شمس الائمة السرخسي رح قال بعض اصحابنا اضافة الفسخ الى  
مجي الشهر وغير ذلك من الاوقات صحيح وتعلق الفسخ بمجي الشهر وغير ذلك لا يصح  
والفتوى على قوله كذا في فتاوى قاضيخان \* والحر اذا قال بعت نفسي شهرا بكذا بعمل كذا  
فهو اجارة صحيحة كذا في الظهيرية \* وكذا في الخلاصة \* عن ابي يوسف رح رجل دفع ثوبا الى



رجل يبيعه على ان مازاد على كذا فهو له قال هذا على جهة الاجارة فهذا الاجارة فاسدة ولو ضاع الثوب من يده ضمن كذا في المحيط \* واما شرائطها فانواع بعضها شرط الانعقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط الصحة وبعضها شرط لزوم اما شرط الانعقاد فمنها العقل حتى لا تنعقد الاجارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل واما البلوغ فليس من شرائط الانعقاد ولا من شرائط النفاذ عندنا حتى ان الصبي العاقل لو اجر ماله او نفسه فان كان مأذونا تنفذ وان كان محجورا يقف على اجارة الولي عندنا وكذا لو اجر الصبي المحجور نفسه وسلم وعمل وسلم العمل يستحق الاجر فيكون الاجر له وكذا حرية العاقد ليست بشرط لانعقاد الاجارة ولا نفاذها عندنا فينفذ عقد المملوك ان كان مأذونا ويقف على اجارة المولى ان كان محجورا واذا سلم من العمل في اجارة نفسه او اجارة مال المولى وجب الاجر المسمى ويكون للمولى ولو هلك الصبي او العبد في يد المستأجر ضمن لانه صار غاصبا من حيث استعماله من غير اذن الولي والمولى ولا يجب الاجر ولو قتل العبد والصبي خطأ فعلى عاقلته الدية والقيمة وعليه الاجر والمكاتب ان يؤجروا ويستأجر واما كون العاقد طائعا جارا عامدا فليس بشرط لانعقاد هذا العقد ولا لنفاذه عندنا لكنه من شرائط الصحة واسلامه ليس بشرط اصلا فتجوز الاجارة والاستيجار من المسلم والذمي والحربي والمستأمن وام اخلاو العاقد عن الردة اذا كان ذكرا فشرطي قول ابي حنيفة رح وعندهما ليس بشرط ومنها الملك والولاية فلا تنعقد اجارة الفضولي لعدم الملك والولاية لكنه ينعقد موقوفا على اجارة المالك عندنا ومنها قيام المعقود عليه فاذا اجر الفضولي فاجاز المالك العقد بعد استيفاء المنفعة لم تجز اجارته وكانت الاجرة للعاقد لان المنافع المعقود عليها قد انعدمت واجارة الوكيل نافذة لوجود الولاية وكذلك الاجارة من الاب والوصي والقاضي وامينه نافذة لوجود الاثابة من الشرع ولا تجوز اجارة غير الاب ووصيه والجدة ووصيه من سائر ذوى الرحم المحرم اذا كان له احد ممن ذكرنا ولو بلغ الصبي في هذا كله قبل انقضاء مدة الاجارة فله الخيار ان شاء امضى الاجارة وان شاء فسخ ومنها تسليم المستأجر في اجارة المنازل ونحوها اذا كان العقد مطلقا عن شرط التعجيل عندنا حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا اجر له فيما مضى ومنها ان يكون العقد مطلقا عن شرط الخيار فان كان فيه خيار لا ينفذ في مدة الخيار واما شرائط الصحة فمنها رضا المتعاقدين ومنها ان يكون المعقود عليه وهو المنفعة معلوما علما يمنع المنازعة فان كان مجهولا

جهالة مفضية الى المنازعة يمنع صحة العقد والا فلا ومنها بيان محل المنفعة حتى لو قال أجرتك  
 حدى هاتين الدارين او احدهذين العبدين او استأجرت هذين الصابغين لم يصح العقد ومنها  
 بيان المدة فى الدور والمنازل والحوانيت وفى استيجار الظنر واما بيان ما يستأجر له فى اجارة المنازل  
 فليس بشرط حتى لو استأجر شتاء من ذلك ولم يسم ما يعمل فيه جاز واما فى اجارة الارض فلا بد  
 من بيان ما يستأجر له وفى اجارة الدواب من بيان المدة والمكان ومن بيان ما يستأجر له من الحمل  
 والركوب ومنها بيان العمل فى استيجار الضباع وكذا بيان المعمول فيه فى الاجير المشترك بالاشارة  
 والتعيين او بيان الجنس والنوع والقدر والصفة فى ثوب القصاره والخياطة وبيان الجنس  
 والقدر فى اجارة الراعى من الخيل والابل والبقر والغنم وعددها واما فى حق الاجير الخاص فلا يشترط  
 بيان جس المعمول فيه ونوعه وقدره وصفته وانما يشترط بيان المدة فقط وبيان المدة فى استيجار الظنر شرط  
 الجواز بمنزلة استيجار العبد للخدمة ومنها ان يكون مقدورا الاستيفاء حقيقة او شرعا فلا يجوز استيجار  
 الآبق ولا الاستيجار على المعاصي لانه استيجار على منفعة غير مقدور الاستيفاء شرعا ومنها ان لا يكون  
 العمل المستأجر له فرضا ولا واجبا على الاجير قبل الاجارة فان كان فرضا او واجبا قبلها لم يصح ومنها  
 ان تكون المنفعة مقصودة معتادا استيفائها بعقد الاجارة ويجرى بها التعامل بين الناس فلا يجوز  
 استيجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها ومنها ان يكون مقبوض المأجر اذا كان منقولا فان لم يكن  
 فى قبضه فلا تصح اجارته ومنها ان تكون الاجرة معلومة ومنها ان لا تكون الاجرة منفعة هي جنس  
 المعقود عليه كاجارة السكنى والسكنى والخدمة بالخدمة ومنها خلوا ركن من شرط لا يقتضيه العقد ولا يلزمه  
 واما شرط اللزوم فمنها ان يكون العقد صحيحا ومنها ان لا يكون بالمستأجر عيب فى وقت العقد ووقت  
 القبض يخل بالانتفاع به فان كان لم يلزم العقد ومنها ان يكون المستأجر يرى المستأجر ومنها سلامة  
 المستأجر عن حدوث عيب به يخل بالانتفاع فان حدث به عيب يخل بالانتفاع به لم يبق العقد لازما  
 ومنها عدم حدوث عذر باحد العاقدين وبالمستأجر حتى لو حدث باحدهما او بالمستأجر عذر لا يفتى  
 العقد لازما ومنها عتق العبد المستأجر حتى لو أجر رجل عبده سنة فلما مضى ستة اشهر اعتقه فهو  
 بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ ومنها بلوغ الصبي المستأجر آجرا ابوة او وصى  
 ابيه او جده او وصى جده او القاضي او امينه هكذا فى البدائع واما بيان انواعها فنقول انها نوعان  
 نوع



نوع يرد على منافع الاعيان كاستيجار الدور والاراضي والدواب والثياب وما شبه ذلك ونوع يرد على العمل كاستيجار المحترفين للاعمال كلقصارة والخياطة وما شبه ذلك كذا في المحيط \* واما حكمها فتوقع الملك في البدلين ساعة فساعة الا بشرط تعجيل الاجرة واما كيفية انعقادها فالاجارة عندنا تنعقد فيما بين المتعاقدين للحال وتنعقد ساعة فساعة في حق الحكم وهو الملك على حسب حدوث المنفعة كذا في محيط السرخسي \* واما صفتها فهو عقد لازم اذا كانت صحيحة مرية عن خيار الشرط والعيب والرؤية عند عامة العلماء فكذا في البدائع \* وما صح ان يكون ثمن في البيع كالنقود والمكيل والموزون صح ان يكون اجرة في الاجارة وما لا يصلح ثمن ا يصلح اجرة ايضا كالايمان مثل العبيد والثياب كذا في الكافي \* ان كانت الاجرة دراهم او دنانير فلا بد من بيان القدر انه كذا وبيان الصفة انه جيد او ردي ويقع على نقد البلد ان كان في البلد نقد واحد كذا في النهاية \* وان كان في البلد نقود مختلفة فان كانت في الرواج على السواء ولا فضل للبعض على البعض فالعقد جائز ويعطى المستأجر اي النقود شاء وان كانت الاجرة مجهولة لان هذه الجهالة لا تقضي الى المنازعة وان كانت النقود في الرواج على السواء والبعض صرف على البعض فالعقد فاسد وان كان احدهما روج فالعقد جائز وينصرف الى الروج وان كان للآخر فضل عليه بحكم العرف كذا في المحيط \* وان كانت الاجرة كيليا او وزنيا او عدديا مستقاربا يشترط فيه بيان القدر والصفة وان كان لحمله مؤنة يشترط فيه بيان موضع الايفاء عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يشترط واذا كان الاجرة حمل ومؤنة ولم يبين موضع الايفاء فسدت الاجارة في قياس قول ابي حنيفة رح وعندهما لا تفسد ويدفع حيث الارض والدار وفي المحمولة حيث ما وجب له يعني كل ما حمل من المسافة يأخذ حصته من الاجرة وفي العمل حيث يوفيه العمل فان طالبه في موضع آخر لم يكلف بل يستوثق منه ليوفيه في موضعه فان لم يكن لها حمل ومؤنة اخذ به حيث شاء كذا في محيط السرخسي \* ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين صار مؤجلا كالثمن في المبيع وان كان مروضاً وثيبا يشترط فيه بيان القدر والصفة والاجل لانها لا تثبت في الذمة الا سلماً فتراعى فيها شرائط السلم وان كانت من العبيد والجراري ومائر الحيوانات فلا بد فيها من ان يكون معينة مشارا اليها وان كانت منفعة فهو على الوجهين ان كانت من خلاف الجنس كالسكنى بالركوب والزراعة باللبس ونحو ذلك فالاجارة جائزة وكذلك من استأجر داراً لخدمة عبد فهو جائز وما

اذا قبولت بجنسها كما اذا استأجر دارا بسكنى دارا اخرى او ركوب دابة بركوب دابة اخرى  
او زراعة ارض بزراعة ارض اخرى فالاجارة فاسدة لان الجنس بانفراده يحرم النساء كذا في  
السراج الوهاج \* وفي نوادر بشر من ابي يوسف ربح اذا كان الاجرة فاسدا فغلا او رخص قبل  
القبض فلا جبر الفلاس لا غير وان كسد فعليه قيمة المعقود عليه وكذلك كل شيء مما يكال او يوزن  
مما ينقطع اذا استأجر بشيء منه وجعل اجله قبل انقطاعه فهو مثل الفلاس كذا في المحيط \* لو استأجر  
عبد بخدمته شهرا بخدمته امته فهذا فاسد لان حاد الجنس كذا في السراج الوهاج \* ولو أعطى البقرواخذ  
الحمار جاز لا اختلاف الجنس كذا في التاتارخانية \* وفي فتاوى ابي الليث ربح لا خير في معاوضة  
الثيران بالثيران للاكداس لانها استبدال منفعة بمنفعة من جنسها ثم اذا قبولت المنفعة بمنفعة كانت  
من جنسها حتى فسد العقد واستوفى الآجر بالمنفعة كان له عليه اجر المثل في ظاهر الرواية ولو كان عبدا واحدا  
بين اثنين فتنها بافخدم احدهما ولم يخدم الآخر فلا اجر له وقال ابو الحسن في جامعه اذا كان عبدا واحدا  
بين اثنين آجر احدهما نصيبه من صاحبه فيخط معه شهرا على ان يصوغ نصيبه مع هذا شهرا فانه لا يجوز  
في العبد الواحد وانما يجوز في العاملين المختلفين اذا كان في عبيدين كذا في المحيط \* الباب الثاني في  
بيان انه متى يجب الاجرة وما يتعلق به من الملك وغيره الا جبر لا يملك بنفس العقد ولا يجب  
تسليمه به عندنا عينا كان او دينا كذا في الكافي \* هكذا ذكر محمد ربح في الجامع في كتاب التحريم \*  
وعامة المشائخ ربح على انه الصحيح هكذا في النهاية \* ثم الاجرة تستحق باحد معان ثلاثة اما بشرط  
التعجيل او بالتعجيل او باستيفاء المعقود عليه فاذا وجد احد هذه الاشياء الثلاثة فانه يملكه كذا في  
شرح الطحاوي \* وكما يجب الاجرة باستيفاء المنافع يجب بالنمكن من استيفاء المنافع اذا كانت  
الاجارة صحيحة حتى ان من استأجر دارا او حانوتا مدة معلومة ولم يسكن فيها في تلك  
المدة مع تمكنه من ذلك تجب الاجرة كذا في المحيط \* ولو آجر دارا وسلمها اليه فارغا لا يتاكان  
مشغولا بمنافع الآجر وسلم اليه جميع الدار ثم انترع بيتا منها من يده رفع من الاجر بحصة البيت  
ويشترط النمكن من استيفاء المنافع في المدة التي ورد عليها العقد في المكان الذي اضيف اليه  
العقد كذا في الحلاصة \* فاما اذا لم يتمكن من الاستيفاء اصلا او تمكن من الاستيفاء في المدة في غير المكان  
الذي اضيف اليه العقد او تمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد خارج المدة  
لا يجب الاخر حتى ان من استأجر دابة يوما لاجل الركوب فحبسها المستأجر في منزله



ولم يتركها حتى مضى اليوم فان استأجرها للركوب في المصر يجب عليه الا جرتمكنه من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد وان استأجرها للركوب خارج المصر الى مكان معلوم لا يجب الا جر اذا حبسها في المصر وان ذهب بالدابة الى ذلك المكان في اليوم ولم يركب يجب الاجر وان ذهب الى ذلك المكان خارج المصر بعد مضى اليوم للدابة لا يجب الا جر وان تمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد لانه تمكن بعد مضى المدة كذا في الذخيرة \* وان قال له المالك دوتك المنزل فاسكنه الا انه لم يفتح الباب وقال المستأجر بعد المدة لم اسكنه ان قدر على الفتح بلامؤنة يلزمه الاجر والا فلا وليس للمؤجر ان يحتج ويقول هلاكسرت الغلق ودخلت المنزل ثم الاجرة لو معجلة طالبة بها وله حبس الدار لاستيفائها وان مؤجلة لا مال تمض المدة ولو منجمة يجب اذا مضى النجم الواحد وان نقصت الاجارة بعد ما قبض المؤجر الاجر حط عن الاجرة قدر المستوفى من المنفعة ورد الباقي الى المستأجر كذا في الوجيز المذكور في \* ولرب الدار والارض طلب الاجرة كل يوم وللقصار والخباز والخياط بعد الفراغ من عمله واذا عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجر على ما ذكره صاحب الهداية والتجريد ذكر في المبسوط وشرح الجامع الصغير لفخر الاسلام وقاضيان انه اذا خاط البعض في بيت المستأجر يجب الا جر له بحسابه كذا في التبيين \* ان استأجر ليحمله الى موضع كذا فحمله بعض الطريق ثم طالبه بالاجر بمقدار ما حمل فله ذلك وكان عليه ان يعطيه حصته من الاجر ولكنه يجبر على ان يحمل الى المكان الذي شرط فاذا حمل يسوفي جميع الاجرة ولو استأجر ليحمله له حمولة من مكان الى مكان فحمل بعضه وطلب حصته من الاجر في ظاهر الرواية له ان يطالبه بالاجرة بمقدار ما حمل ويجبر على حمل الباقي ويعطى الباقي من الاجرة كذا في شرح الطحاوي \* ولو عجل الاجرة الى رب الدار لا يملك الاسترداد ولو كانت الاجرة عينا فاما رها واودعها الى رب الدار فهو كالتعجيل ولا يملك الاجرة باشرائط التعجيل في الاجارة المضافة وتملك بالتعجيل كذا في الغبائية \* وفي فتاوى آهوا قال لآخر ( ابن سبوي سر كره ابرق ابدروا زة مرج ) بكذا فحملها فاذا هي خدر هل تجب الاجرة قال لا من ابي يوسف رح وحنيد محمد رح كذلك ان علم انه خمر والا فله الاجر امام له اجرة ارض فزرعها ولم يحصدها ولم يدرك الزرع ولم يأخذ من الاجر شيئا حتى مات هل لورثته ان يطلبوا ذلك من المتولي بقدر ما لزم لهم افني بلا كذا في التارخانية \* ولو

استأجر حليان بن به عروسة عشرة ايام وقبض الحلي ولم يزين العروس قال يلزم الاجر كذا  
 في محيط السرخسي \* وعن ابي يوسف ربح في نوادر هشام قال سألت محمدا ربح ممن اشترى محمدا ليركبه  
 الى مكة فخلعه في اهله من غير عذر ولم يركبه فلا اجر له لعدم التمكن من استيفاء المنفعة في مكان الاستيفاء  
 وهو صامن للحمل ان اصابه شيء وكذلك لو استأجر قميصا ليلبس به الى مكة وكذلك لو استأجر المحمل  
 شهر ليركبه الى مكة كذا في الذخيرة \* وفي الاجارة الفاسدة يشترط حقيقة استيفاء المنفعة لوجوب الاجر  
 وبعد ما وحد الاستيفاء حقيقة انما يجب الاجر اذا وجد التسليم الى المستأجر من جهة المؤجر  
 اما اذا لم يوجد التسليم لا يجب الاجر بانه فيما ذكر في الجامع رجل اشترى من آخر عبدا فلم يقبضه  
 حتى آجره من البائع شهرا كانت الاجارة باطلة فان استعمله البائع بحكم الاجارة لا يلزم الاجر  
 كذا في المحيط \* مثل علي بن احمد ممن اشترى من آخر شجرة قائمة وتركها في موضعها خمس  
 سنين فازدادت الشجرة في تلك المدة ثم اراد ان يتلعبها فقال صاحب الارض ادفع اليّ اجرة هذه  
 المدة هل له ذلك فقال لا اجر له في تلك المدة كذا في التاثير خانية \* رجل استأجر قميصا ليلبس به  
 ويذهب الى مكان كذا فيلبسه في منزله ولم يذهب الى ذلك المكان قال الفقيه ابو بكر البلخي  
 لا اجر عليه لانه مخالف ضامن قال الفقيه ابو الليث ربح عندي عليه الاجر ولا يكون مخالفا لان الاجر  
 مقابل باللبس لا بالذهاب قال القاضي فخر الدين ان كان لبس الثوب في بيته مثل اللبس في ذلك  
 المكان في الضرر بالثوب اود ربه فالجواب كما قال الفقيه ابو الليث والافكا قال ابو بكر ربح كذا في  
 الكبير \* انصار اذا انكر ان يكون عنده ثوب هذا الرجل ثم اقر وقد قصرة قبل الجحود فله  
 الاجر وان قصر بعد الجحود لا اجر له كذا في خزانة المفتين \* وفي الصباغ ان صبغ قبل الجحود  
 فلا جر لازم وان صبغ بعد الجحود قرب الثوب بالخيار ان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد الصبغ  
 وان شاء ترك الثوب وضمنه قيمة ثوبه ايض وفي النساخ ان نسج قبل الجحود لا جر لازم وبعد  
 الجحود الثوب للنساخ وعليه غزل مثله كذا في الخلاصة \* ولو استأجر دابة ثم انكر في نصف الطريق  
 قال ابو يوسف ربح يلزمه الاجر قبل الانكار ولا يلزمه بعد الانكار وقال محمدا ربح لا يسقط منه الاجر  
 لانه ليس للمؤجر ان يأخذ منه الدابة في نصف الطريق فيبقى في يده بحكم الاجارة كذا في  
 محيط السرخسي \* ولو استأجر عبد سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة جحد الاجارة وادعاه لنفسه  
 قيمة



وقيمة العبد يوم الجحود الفان فمضت السنة وقيمته الف ثم مات العبد في يدا المستأجر وقيمته الف  
 روى هشام عن محمد ر ح ان عليه الاجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة قال هشام سألت محمد ر ح  
 كيف اجتمع الاجر والضمان قال محمد ر ح لم يجتمعا فسر هشام ذلك فقال الاجر وجب لاستعماله  
 العبد في السنة والضمان وجب بعدم مضي السنة لان بعد مضي السنة وجب عليه رد العبد على  
 المالك ولم يرد فوجب الضمان فاختلف سبب وجوبهما واختلف الزمان فكيف يظهر الاجتماع  
 وعلى قياس قول ابي يوسف ر ح ينبغي ان يلزمه الاجر قبل الاتكار وبسقط عنه الاجر بعد الاتكار  
 كذا في المحيط \* كل صانع ليس لصنعه اثر قائم في العين كالحمال والملاح والغسال لا يكون له حبس  
 العين بالاجر بالاجماع كذا في الذخيرة \* ومن لعمله اثر في العين يحبس العين بالاجرة الا اذا كان  
 مؤجلة للنساج ومن حلق الشعر وكسر الحطب وكل من صار العين بعمله شيئا آخر بحيث  
 لو فعله الغاصب زال ملك البائع حبس العين وهذا كله اذا عمل في دكانه ولو في بيت المستأجر  
 لا يملك الحبس كذا في الوجيز للكردي \* واما القصار اذا قصر الثوب فان ظهر اثر عمله  
 في الثوب باستعمال البشاشيم كان له حق الحبس وان لم يكن لعمله اثر لازالة الدرن اختلفوا  
 فيه والاصح ان له حق الحبس بكل الحال كذا في النهاية \* الذي له حق الحبس اذا حبس  
 وهلك الشيء في يده فانه لا يكون له الاجرة ايضا وهذا عند ابي حنيفة ر ح كذا في شرح الطحاوي \*  
 ولو هلك العين في يدا الاجير من غير صنعه ومن غير ان يحبسه بالاجر فان كان لعمله اثر في العين  
 كما في الخياط والصباغ سقط الاجر وان لم يكن لعمله اثر في العين كالحمال والمكاري لا يسقط الاجر  
 كذا في المحيط \* فان حبس العين من ليس له حق الحبس فهلكت ضمنها ضمان الغصب والموَجَر  
 مخبر ان شاء ضمنه قيمتها معمولا واعطاء الاجرة وان شاء ضمنه قيمتها غير معمول ولا يعطيه الاجر كذا  
 في المضمرات \* اذا قال صاحب الثوب للنساج اذهب الثوب الى منزلك حتى اذا رجعنا من  
 الجمعة سرت الى منزلي واوفي عليك اجر كفاختلس الثوب من يد الحائك في الرحمة قال  
 الفقيه ابو بكر البلخي ان كان الحائك دفع الثوب الى صاحبه او مكنه من الاخذ ثم دفعه الى  
 الحائك ليوفي اليه الاجر يكون الثوب رهنا فاذا هلك هلك بالاجر وان كان صاحب الثوب  
 دفع اليه الثوب على وجه الوديعة لا يضمن الحائك فيكون اجرة على صاحب الثوب على حاله  
 ولو منعه الحائك باجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان اصطليا على شيء كان حسنا كذا في فتاوى

فاضيخان \* ولو كان الاجير قصارا فامره بالامساك ليو في الاجر فهلك فهو على الاختلاف وعلى قياس مسئلة النساء يجب ان تكون هذه المسئلة على التفصيل ايضا كذا في المحيط \* حائك عمل ثوب بالرجل فتعلق الآجر به لئلا خذه وابتى الحائك ان يدفع حتى يأخذ الاجر فتخرق من يد صاحبه لا ضمان على الحائك وان تخرق من يدها فعلى الحائك نصف الضمان كذا في الفصول العمادية \* والسمسار اذا باع ما امر ببيعه من الثياب وامسك بامر صاحب الثياب الثمن حتى ينقذه الاجر فسرق منه الثمن لا يضمن في قولهم وكذلك صاحب الحمولة اذا قال للحمال امسك الحمولة حتى اعطيك الاجر فسرفت الحمولة لا يضمن الحمال في قولهم لانه ليس بعمل السمسار ان يرفى العين ومن لا انزل عمله في العين لا يملك الحبس بالاجر فيكون امانة في يده ولا يكون رهنا كذا في فتاوى فاضيخان \* اذا استأجر الرجل من آخر دارا بدين كان للمستأجر على الآجر يجوز وكذلك لو استأجر عبدا بدين كان للمستأجر على الآجر يجوز فان فسخا الاجارة فاراد المستأجر ان يحبس المستأجر بالدين السابق كان لذلك كذا في المحيط \* استأجر دارا من مديونه وقاص بعض الدين بالاجر فاذا انقضت المدة ليس له ان يحبس الدار بما بقي من دينه ولو سكنها بعد مضي المدة الاجر عليه فيما سكن بعد مضي المدة كذا في الفتاوى الكبرى \* اذا أجر داره وعمل الاجرة ولم يسلم الى المستأجر حتى مات الآجر وانفسخ العقد لا يكون للمستأجر ولاية الحبس يستوفي الاجرة المعجلة كذا في التاتار خانية \* وفي الاجارة الفاسدة للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الاجرة المعجلة كذا في الخلاصة \* ذكر الحاكم استأجر عبدا لخدمة مدة معلومة وعجل الاجرة ثم مات المؤجر كان للمستأجر ان يمسك العبد حتى يرد حصة ما بقي من المدة من الاجر عليه وان مات العبد في يده لم يكن عليه فيه ضمان ويرجع بالاجرة فيأخذها كذا في المحيط \* الباب الثالث في الارقات النبي يقع عليها عقد الاجارة يصح العقد على مدة معلومة اي مدة كانت نصرت المدة كابوم ونحوه او طالت كالسنين كذا في المضمرات \* ويعتبر ابتداء المدة مما سمي وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي استأجرها كذا في الكافي \* واو آخر داره شهر او هو المحرم ثم أجرها من آخر شهر صفر والعقد في العقد المحرم فانه يسلم الدار ولا اصحاب المحرم فاذا انسلخ سلمها الى الذي استأجر في صفر كذا في السراج الوهاج \* ولو أجر داره شهر او شهرا معلومة فان وقع العقد في غرة الشهر يقع على الاهلة بلا خلاف حتى اذا انتقص الشهر يوما كان عليه كمال الاجرة وان وقع بعد ما مضى



بعض الشهر ففي اجارة الشهر يقع على ثلثين يوما بالاجماع واماني اجارة الشهر وفيها روايتان من ابي حنيفة  
 رح في رواية اعتبر الشهر كلها بالايام وفي رواية اعتبر تكميل هذا الشهر بالايام من الشهر الاخير واليه اقي  
 بالاهله كذا في البدائع \* وان وقعت الاجارة على كل شهر وكان ذلك في وسط الشهر يعتبر الشهر الذي  
 يلي العقد بالايام وكذلك كل شهر بعد ذلك بلا خلاف كذا في المحيط \* فان استأجرها سنة مستقبلة وذلك  
 حين يهل الهلال يعتبر السنة بالاهلة اثني عشر شهرا وان كان ذلك في بعض الشهر يعتبر السنة بالايام ثلثمائة  
 وستين يوما في قول ابي حنيفة رح وهو رواية من ابي يوسف رح وعند محمد رح يعتبر شهر بالايام  
 واحد عشر شهرا بالاهلة وهو رواية من ابي يوسف رح كذا في المبسوط \* وان آجر دارا كل شهر  
 بدرهم صح العقد في شهر واحد وفسد في بقية الشهر واذ اتم الشهر الاول فلكل واحد منهما ان تنقض  
 الاجارة لانتهاء العقد الصحيح ولو سمي جملة الشهر وجاز في ظاهر الرواية لكل منهما الخيار  
 في الليلة الاولى من الشهر الداخل ويومها كذا في الكافي \* والتتوي على ظاهر الرواية كذا في  
 فتاوى قاضيخان \* لو فسخ في اثناء الشهر لم يفسخ وقيل يفسخ به اذا خرج الشهر وبه كان يقول  
 محمد ابو نصر ولو قال في اثناء الشهر فسخت رأس الشهر يفسخ اذا اهل الشهر بلا شبهة ولو قدم  
 اجرة شهرين اربعة وقبض الاجرة فلا يكون لواحد منهما الفسخ في قدر المعجل اجرته كذا في التبيين \*  
 ولو فسخ احدهما الاجارة بغير محضر صاحبه قبل لا يصح عند ابي حنيفة ومحمد رح وقيل لا يصح  
 في قولهم جميعا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال آجرتك هذه الدار سنة كل شهر بدرهم جاز  
 بالاجماع لان المدة معلومة والاجرة معلومة فتجوز فلا يملك احدهما الفسخ قبل تمام السنة من غير  
 عذر كذا في البدائع \* وان استأجر دارا سنة بعشرة دراهم صح وان لم يسم فسط كل شهر من الاجرة  
 لان المدة معلومة كذا في الكافي \* رجل استأجر اجيرا يوما ليعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم  
 انهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف انهم يعملون من  
 طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك وان كان العرف مشتركا فهو من طلوع  
 الشمس الى غروبها اعتبارا لذكر اليوم كذا في فتاوى قاضيخان \* وخدمة الاجير في البيت  
 ان يقوم وقت الصبح فيسرج السراج ويأتي بالسحور ان كان يريد الصوم ويأتي الوضوء ويحمل  
 الماء الى البوابة وايقاد النار في الشتاء بالغداة والعشاء وغمر رجله وجميع بدنه الى ان ينام وغير  
 ذلك كذا في خزائن الفتاوى \* ولو استأجر دابة للركوب يوما كان له ان يركبها من طلوع الفجر

الثاني الى غروب الشمس ولو استأجر ليلا فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر  
 الثاني كذا في خزائن المفتين \* وان تكاري دابة نهارا لم يذكر هذا في الكتاب قال بعضهم يركبها من  
 طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للبياض وقال بعضهم هذا اذا كانا من اهل اللغة بفوقان  
 بين اليوم والنهار اما العوام فلا يفرقون بين ذلك فيكون الجواب فيه كالجواب في اليوم كذا في  
 فتاوى قاصيخان \* وان تكاري دابة من الغدوة الى العشي يردها بعد زوال الشمس قالوا هذا في عرفهم  
 فاما في عرفنا الاجارة لا تنتهي بزوال الشمس وانما تنتهي بغروب الشمس لان اسم العشاء في عرفنا  
 انما ينطلق على ما بعد غروب الشمس وكذلك اذا قال بالعربية ( اين خربذرم گرفتيم تاشبانگاه )  
 فهذا الى غروب الشمس في عرفنا كذا في المحيط \* استأجر نجارا يعمل له عشرة ايام يتناول الذي  
 يلبه ولو قال عشرة ايام في الصيف لا يصح لانه مجهول ما لم يقل عشرة ايام من اول شهر كذا  
 في الوجيز للكردي \* سئل ابو بكر عن اعطى رجلا نره مين ليعمل له يومين فعمل يوما وامتنع من  
 العمل في اليوم الثاني قال ان سمى له عملا جازت ويجبر على العمل فان مضى لا يطلب منه العمل  
 بعد مضى اليومين ولو قال مع تسمية العمل يومين من الايام فسدت الاجارة وله اجر مثله ان  
 عمل كذا في الحاوي للفتاوى \* في فتاوى الفضلي اذا استأجر رجلا يوما لعمل كذا فعليه ان  
 يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشتغل بشيء آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى اهل سمرقند  
 قد قال بعض مشائخنا راح ان له يؤدي السنة ايضا وتفقوا انه لا يؤدي نفلا وعليه الفتوى كذا في  
 الذخيرة \* وفي غريب الرواية قال ابو علي الدقاق المستأجر لا يمنع الاجير في المصر من اتيان الجمعة  
 ويسقط من الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لم يحط عنه شيء من الاجر  
 فان كان بعيدا فاشتغل قدر ربع النهار حط عنه ربع الاجر فان قال الاجير حط من الربع مقدار اشتغالي  
 بالصلوة لم يكن له ذلك ثم قال يحتمل ان يحتمل من الربع مقدار اشتغاله بالصلوة كذا في المحيط \*  
 استأجر اجيرا شهرا ليعمل له كذا الا يدخل يوم الجمعة للعرف وابتداء من صلوة الفجر كذا في  
 خزائن الفتاوى \* استأجر نجارا يوما الى الليلة فامرهم آخران يتخذ له دارة بدرهم فاتخذان علم انه  
 اجير لا يحل وان لم يعلم لا بأس وينقص من اجر النجار قدرة الا ان يجعله في حل كذا في الوجيز  
 للكردي \* واذا وجد الاجير مكانا خيرا من الاول من حيث الطعام ونحوه ان كان الاول  
 بدرهم



بدرهم والثاني بدرهمين لم يجزله ان يعمل لغيره وان كان يدفعه مائة درهم كذا في التاتارخانية \*

الباب الرابع في تصرف الاجير في الاجرة اذا ابرأ المؤجر المستأجر من الاجرة او وهبها منه او تصدق بها عليه وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط تعجيل الاجرة في العقد لم يجز في قول ابي يوسف رح عينا كانت الاجرة او ديناً والاجارة على حالها لا تنسخ وقال محمد رح ان كانت الاجرة ديناً جاز ذلك قبل المستأجر او لم يقبل ولا تنتقض الاجارة وان كانت عينا فوهبها منه وكان ذلك قبل ان يتقاضا فان قبل الهبة تبطل الاجارة وان رد الهبة لم تبطل وعادت الاجارة على حالها كذا في المحيط \* ولو ابرأه من الاجر او وهبه منه فان كان ديناً وشرط التعجيل صح بالاجماع والعقد بحاله ولو ابرأه من الكل الا درهماً صح بالاجماع لانه بمنزلة الخط ولو كانت الاجرة عينا لا يصح البراء كذا في الغيانية \* فان كانت هذه التصرفات من المؤجر بعد استيفاء المنفعة جازت بخلاف كذا في المحيط \* ذكر ابو الليث رح في بوازيه لو وهب المؤجر اجر رمضان هل يجوز قال على قول محمد رح ان استأجر سنة يجوز وان استأجر مشاهرة يجوز اذ ادخل رمضان ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي \* وبه نأخذ كذا في الوجيز للكردي \*

ولو مضى من السنة نصفها ثم ابرأه عن جميع الاجرة او وهبه منه فانه يبرأ عن الكل في قول محمد رح وعند ابي يوسف رح تجوز البراءة عن النصف ولا تجوز من النصف كذا في محيط السرخسي \* ذكر الحاكم الشهيد في المستقى رجل آجر ارضه من رجل بدراهم معلومة وقبض الاجرة فلم يزرع المستأجر حتى وهب الآجر الاجرة للمستأجر ودفعه اليه ثم انتقضت الاجارة بوجه من الوجوه كان للمستأجر ان يرجع على الآجر بما اعطاه من الاجر الا بحصة ما مضى من السنة والارض في يد المستأجر ولو وهب له قبل القبض لم يرجع بشيء كذا في المحيط \* ولو اشترى المؤجر من المستأجر عينا من الاعيان جاز في قولهم جميعاً ويتعلق العقد بمثل الاجرة ديناً في الذمة وتقع المقاصة بين الثمن وبين الاجرة كذا في الذخيرة \* فان تعذر ايفاء العمل رجع بالدراهم دون المتاع كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الاجرة دراهم فاخذ مكانها دقيقاً وزيتاً او موصفاً آخر جاز كذا في الغيانية \* واذا اتصاف الآجر والمستأجر بالاجرة فاخذ بالدراهم فان كان ذلك بعد استيفاء المنفعة او كانا بشرط التعجيل في الاجرة حتى وجب الاجرة جازت المصارفة اجماعاً وان كان قبل استيفاء المنفعة وام يشترط التعجيل بالمسئلة على الخلاف على قول ابي يوسف رح الاول وهو

قول محمد ربح يجوز وفي قوله الآخر صرف باطل اذا افتقر لقبيل ابقاء العمل وهذا اذا كانت الاجرة ديناً  
فاما اذا كانت الاجرة عيناً بان كانت نقرة بعينها فاعطاء المستأجر مكانه دنانير لا يجوز سواء كان قبل استيفاء  
المسفعة او بعد ها وسواء كان قبل اشتراط التعجيل او بعده في الاصل اذا وقعت المصارفة بالاحرة وقد عقد  
الاحارة على حمل شيء بعينه بعشرة دراهم فمات قبل ان يحمل شيئاً او بعد ما سار نصف الطريق فانه  
يرد الاجر كله على المستأجر ان لم يكن حمل شيئاً وان سار نصف الطريق يرد عليه نصف الاجر وذلك  
خمس دراهم وهذا انما يتأتى على قول ابي يوسف ربح الاول وهو قول محمد ربح واما على قوله الآخر  
الصرف لم يصح ولم تقع المقاصة ولم يصير المستأجر موفياً للاجر فان مات الحمل قبل ان يحمل شيئاً كان  
على ورثة الحمل رد الدينار على المستأجر لان الحمل قبضه بحكم صرف فاسد ولا شيء لورثة الحمل  
من الاجر وان مات في نصف الطريق فان ورثة الحمل ترد الدينار على المستأجر ولورثة الحمل على  
المستأجر نصف الاجر هكذا في المحيط \* ولو آجر داراً من رجل فامسى سنة بدراهم معلومة ثم استقرض رجل  
من رب الدار شهرين فامر الفامي ان يعطيه ذلك فكان الرجل يشتري به من الفامي الدقيق والزيت  
وغير ذلك حتى استوفى احرار شهرين فهو جائز وليس للفامي على المستقرض شيء ولكنه فرض لرب  
الدار على المستقرض بمنزلة ما وقبض بنفسه ثم اقرضه منه كذا في المبسوط \* ولو اشترى المستقرض  
من الفامي بالاجر ديناراً فانه يجوز اذا اشترى الدينار بعد وجوب الاجر بان مضت المدة او شرط  
التعجيل عندهم جميعاً وان لم يكن وجب الاجر بان كان قبل مضي المدة واشتراط التعجيل فعلى  
قول ابي يوسف ربح الاول وهو قول محمد ربح يجوز وعلى قول ابي يوسف ربح الآخر لا يجوز  
ولو كان للفامي على الرجل المستقرض ديناراً واحداً بيت عشرة دراهم كل شهر فمضى شهر فامر  
رب البيت الفامي ان يدفع اجر هذين الشهرين اليه هذا الرجل فرضا عليه ورضي الرجل بذلك  
فهو جائز فان قاضه بالدينار الذي له عليه واخذ بالفضل حوائجه قال فهو جائز لان المقاصة في الجنس  
المختلف انما لا يجوز اذا لم يوجد التراضي على المقاصة فلما اذا وجد يجوز الا انه يكون صرفاً ثم يجوز  
هذا الصرف بحدته ما وحده من اجر شهر عندهم جميعاً ما بالحصصة ما لم يجب من الاجر وهو الشهر  
الثاني يجب ان تكون المسئلة على الخلاف يجوز عند محمد ربح وهو قول ابي يوسف ربح الاول  
ولا يجوز في قول ابي يوسف ربح الآخر كما لو باشر المقرض الصرف باجر لم يجب بعده وهو الشهر  
الثاني ثم قال وليس هذا الصرف فيما بين رب البيت والمستقرض لكنه صرف فيما بين المستقرض



والغامى هكذا في المحيط \* ولو كان رب البيت اقترض الدراهم على ان يرد عليه دينارا بعشرة دراهم لم يجز وان احاله على هذا الوجه بالدراهم فقا صه بالدينار فانما للمقرض على المستقرض مشرون درهما وان كان اقترضه اجر الشهرين قبل ان يسكن شيئا وامره ان يعجله وطابت نفس الغامى بذلك واعطاه به دقيقا وزبنا ودينارا بعشرة دراهم منها ثم علمت رب البيت قبل السكنى او انهدم البيت او استحق لم يرجع الغامى على المستقرض بشيء ولكن يرجع على رب البيت بالدراهم ويرجع رب البيت على المستقرض بالدراهم كذا في المبسوط \* ثم انما يرجع بعشرين على رب البيت في قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح واما على قول ابي يوسف رح الآخر ما كانت حصنة الحوائج يرجع عليه بالدراهم فاما ان يخص الديار فانه لا يرجع على رب البيت بالدراهم ولكن يرجع على المستقرض فياخذ منه الدينار لانه قبضه بحكم صرف فاسد كذا في المحيط \* ولو استأجر دارا او سكن فاستحققت فالاجرة للآجر ويتصدق بها لانه ظهر ان المؤاجر كان فاصبا للدار التي آجرها كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر بيتا بثوب فآجرة بدراهم اكثر من قيمة الثوب غاب له الفصل وكذلك كل ما اختلف الجنس فيه حتى لو استأجره بعشرة دراهم وآجره بدينارين طاب له الفصل ايضا لانه لا يظهر الفصل بين الدينارين والدراهم الا بالتقويم كذا في المبسوط \* ولو ان رب البيت اراد التعجيل في الاجر كله قبل الهلاك فابى المستأجر ان يعطيه فانه يجبر المستأجر على ان يعطيه بقدر ما سكن فاما حصنة ما لم يسكن لا يجبر على ايغائه كذا في المحيط \* واذا آجر دارة من رجل شهر بثوب بعينه فسكنها لم يكن له ان يبيع الثوب من المستأجر ولا من غيره قبل القبض وكذلك كل شيء بعينه من العروض والحيوان والمكيل والموزون وثبر الذهب والفضة كذا في المبسوط \* وان كانت الاجرة شيئا من المكيل او الموزون بغير عينه موصوفا فلا بأس بان يبيعه من المستأجر قبل ان يقبضه وهذا اذا وجبت بالاستيفاء او باشتراط التعجيل كذا في المحيط \* فان ابتاع به شيئا بعينه جاز قبضه في المجلس او ام يقبضه وان ابتاع منه شيئا بغير عينه فلا يفارقه حتى يقبض منه فان فارقه قبل ان يقبضه انتقض البيع وليس له ان يبيعه من غيره فان بيع الدين من غير من عليه الدين لا يجوز كذا في المبسوط \* واذا استأجر دارا بعهد بعينه سنة واعتق رب الدار العبد قبل ان يقبض العبد من المستأجر وقبل ان يسلم الدار الى المستأجر فعتقه باطل لان الاجرة لا تملك الا باستيفاء المنافع او بالتعجيل او باشتراط التعجيل ولم يوجد

شيء من ذلك وان كان رب الدار قد قبض العبد الا انه لم يسلم الدار الى المستأجر بعد حتى اعتق العبد  
 جاز اعاقه كذا في المحيط \* فان قبض الدار وتمت السكنى فلا شيء عليه وان انفسخ العقد باستحقاق  
 الدار وموت احدهما او غرق الدار او انعدم التمكن من الانتفاع بالهدم فعلى المعتق قيمة العبد ولو  
 لم يقبض العبد حتى سكن الدار شهر اثم اعتقا جميعا العبد وهو في يد المستأجر فانه يجوز عتق رب الدار  
 بقدر اجر الشهر ويجوز عتق المستأجر فيما بقي منه وتنتقض الاجارة فيما بقي كذا في المبسوط \* ولو سكن  
 المستأجر في بقية المدة يجب اجر المثل كذا في الغيائية \* ولو استكمل السكنى قبل قبض العبد فمات  
 العبد واستحق كان عليه اجر مثلها بالغامابلق وفي الاجارة الفاسدة يجب اجر المثل لا يجاوز به  
 المسمى كذا في محيط السرخسي \* اذا رد الآجر العبد بخيار عيب او روية وقد سكن المستأجر  
 الدار يجب اجر المثل لانفساخها من الاصل كذا في الغيائية \* ولو كان المستأجر دفع العبد  
 ولم يسكن الدار حتى اعتقه فعتقه باطل لان العبد خرج من ملكه بالتسليم الى رب الدار فانهما اعتق  
 ما لا يملكه كذا في المبسوط \* ولو سكن المستأجر الدار شهر او هلك العبد بعد ذلك في يد المستأجر قبل  
 التسليم الى رب الدار فان على المستأجر مثل الدار يعني بحصة الشهر بخلاف ما اذا كانت  
 الاجارة فاسدة من الابداء فانه لا يزاد اجر المثل على ما يخص الشهر من قيمة العبد كذا في المحيط \*  
 وان قبض الآجر بغير اذن المستأجر وهو عين وباعه ثم مضت المدة نفذ البيع ولو انفسخت الاجارة  
 رجع المستأجر على الآجر بقيمة ذلك العين ولو كانت الاجرة عبدا فعجله فاعتقه الآجر او مات في يده  
 انفسخت الاجارة رجع المستأجر بقيمته وان مضى نصف المدة ثم انفسخت رجع بنصف قيمته كذا في  
 الغيائية \* رجل آجر داره بعبد بعينه سنة فسكن المستأجر شهر او لم يدفع العبد حتى اعتقه صح  
 اعاقه وكان على المستأجر الشهر الماصي اجر المثل بالغامابلق وتنتقض الاجارة فيما بقي وكذا لو  
 استأجر دار بعين فسكن الدار ولم يسلم العين حتى هلك عليه اجر المثل بالغامابلق كذا في فتاوى  
 قاضيهان \* الباب الخامس في الخيار في الاجارة والشرط فيها استأجر على انه بالخيار ثلثة ايام  
 يجوز وعلى اكثر على الخلاف كذا في الوجيز للكردي \* ويعتبر ابتداء مدة الخيار من وقت  
 الاجارة كذا في السراج الوهاج \* ولو شرط ثلثة فسكن في مدة الخيار سقط الخيار ولو انهدم المنزل  
 بالسكنى لا ضمان لانه سكن بحكم الاجارة واول المدة من وقت سقوط الخيار كذا في الوجيز للكردي \*  
 وان كان



وَأَن كَانَ الْخِيَارُ لِرَبِّ الدَّارِ فَسَكَنَ فِيهِ فَلَا جُرْ وَيُضْمَنُ مَا أَتَاهُمْ بِسَكْنَاهُ كَذَا فِي الْغِيَاثَةِ \* وَأَن كَانَ  
 بَعْدَ الْإِجَارَةِ لَزِمَ الْإِجْرَ وَخِيَارُ الرَّوْثَةِ ثَابِتٌ لِلْمُسْتَأْجِرِ وَرُؤْيَةُ الدَّارِ كَرُؤْيَةِ الْمَنَافِعِ كَذَا فِي الْوَجِيزِ  
 لِلْكَرْدِيِّ \* وَأَذَا تَكَارَى دَارًا لَمْ يَرْهَأْ فَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهَا وَلَوْ كَانَ رَأَاهَا قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا خِيَارَ لَهُ فِيهَا  
 إِلَّا أَن يَكُونَ أَتَاهُمْ مِنْهَا شَيْءٌ يَضُرُّ بِالسَّكْنِ فَحِينَئِذٍ يَتَخَيَّرُ بِالتَّغْيِيرِ هَكَذَا فِي الْمَبْسُوطِ \* ذَكَرَ الصَّدْرُ  
 الشَّهِيدُ رَحِمَهُ فِي الْفَتَاوَى الصَّغْرَى إِذَا اسْتَأْجَرَ الرَّجُلُ رَجُلًا ( تَابِيسْتُ دِيكَرُ وَتَيْنُ بَسَايِدُ ) بِبَدَلٍ  
 مَعْلُومٍ فَفَعَلَ ذَلِكَ بِالْعَشْرَةِ وَامْتَنَعَ عَنِ الْبَاقِي قَالَ أَن كَانَ قَدَارَاهُ الْقَدْرَ وَوَقْتُ الْاسْتِجَارَةِ يَجْبِرُ  
 عَلَى الْبَاقِي وَأَن لَمْ يَرَهُ لَمْ يَجْبِرْ وَأَصْلُ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ مَا ذَكَرَ مُحَمَّدُ رَحِمَهُ فِي الْإِجَارَاتِ أَن مِنْ شَارِطِ  
 قَصَارِ عَلَى أَن يَقْصُرَ لَهُ عَشْرَةُ أَثْوَابٍ بِبَدَلٍ مَعْلُومٍ وَأَمِيرَةُ الثِّيَابِ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ كَانَ فَاسِدًا وَأَن إِرَاهُ  
 الثِّيَابِ كَانَ جَائِزًا كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ \* وَأَذَا سَمِيَ لَهُ جِنْسًا مِنَ الثِّيَابِ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاهِرُ زَادَهُ  
 فِي شَرْحِهِ أَنَّ هَذَا أَنْظَرَ مَا لَمْ يَرَهُ يَعْنِي يَكُونُ فَاسِدًا وَذَكَرَ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ السَّرْحَسِيُّ رَحِمَهُ فِي شَرْحِهِ  
 أَنَّهُ أَن بَالِغٌ فِي بَيَانِ الصِّفَةِ عَلَى وَجْهِ يَصِيرُ مَقْدَارَ عَمَلِهِ مَعْلُومًا فَهُوَ إِرَاهُ الثِّيَابِ سَوَاءً وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ  
 قَوْلُ شَمْسِ الْأُئِمَّةِ السَّرْحَسِيِّ فِي مَسْئَلَةِ الْقَدْرِ وَالزَّنْدِي جَيِّ كَقَوْلِهِ فِي الْقَصَارِ فَيَتَأَمَّلُ عِنْدَ الْفَتَوَى  
 كَذَا فِي الْمَحْبُطِ \* وَفِي نَوَادِرِ بَنِ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ قَصَارُ شَارِطُهُ رَجُلٌ عَلَى أَن يَقْصُرَ لَهُ ثَوْبًا  
 مَرُوبًا بِدَرَاهِمٍ فَرَضِي بِهِ الْقَصَارُ فَلَمَّا رَأَى الْقَصَارُ الثَّوْبَ قَالَ لَا أَرْضِي بِهِ فَلَهُ ذَلِكَ قَالَ وَكَذَلِكَ الْخِيَابُ  
 وَالْأَصْلُ فِيهِ أَن كُلَّ عَمَلٍ يَخْتَلِفُ فِي نَفْسِهِ بِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الرَّوْثَةِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْمَحَلِّ  
 وَكُلُّ عَمَلٍ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ لَا يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الرَّوْثَةِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْمَحَلِّ وَالْقَصَارَةُ  
 يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ وَكَذَلِكَ الْخِيَابُ فَلَا جُلَّ ذَلِكَ اثْبَتْنَا خِيَارَ الرَّوْثَةِ فِيهِمَا قَالَ ( شَم ) وَلَوْ اسْتَأْجَرَ  
 رَجُلًا لِيَكِيلَ لَهُ كَرَحْنَةً فَلَمَّا رَأَى الْحَنْظَةَ قَالَ لَا أَرْضِي بِهِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ لَوْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيَحْتَجِمَ لَهُ  
 بِدَانِقٍ وَرَضِي بِهِ فَلَمَّا كَشَفَ مِنْ ظَهْرِهِ قَالَ أَرْضِي بِهِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَمَلَ هَهُنَا لَا يَخْتَلِفُ كَذَا  
 فِي الذَّخِيرَةِ \* اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيَحْلِمَ لَهُ كَذَا مِنْ الْقُطْنِ أَوْ لِيَقْصُرَ لَهُ كَذَا ثَوْبًا وَلَيْسَ عِنْدَ الْإِجْرِ ثَوْبٌ  
 وَلَا قُطْنٌ لَا يَجُوزُ وَأَن كَانَ عِنْدَهُ وَلَمْ يَرَهُ الْإِجْرُ فَلَا جِبْرَ خِيَارُ الرَّوْثَةِ فِي الثِّيَابِ لَا فِي الْقُطْنِ كَذَا فِي خَزَانَةِ  
 الْفَتَاوَى \* وَفِي نَوَادِرِ هَشَامٍ عَنْ مُحَمَّدِ رَحِمَهُ رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ غَلَامًا سَنَةً بِدَارِهِ فَاسْتَعْمَلَ الْغَلَامُ نِصْفَ  
 السَّنَةِ وَنَظَرَ آجَرَ الْغَلَامِ إِلَى الدَّارِ وَلَمْ يَكُنْ رَأَاهَا فَقَالَ لَا حَاجَةَ لِي فِيهَا قَالَ لَهُ ذَلِكَ وَلَهُ أَجْرُ مِثْلِ غَلَامِهِ  
 كَذَا فِي الْمَحْبُطِ \* رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ كَرْمًا لَمْ يَرَهُ وَقَدْ كَانَ بَاعَ صَاحِبُ الْكَرْمِ الْأَشْجَارَ قَبْلَ الْإِجَارَةِ حَتَّى

صححت الاجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف الملاك بطل خيار الرؤية كذا في الذخيرة \* فلو اكل الثمار من تلك الكرم لا يبطل خيار الرؤية لانه تصرف في المشتري دون المستأجر كذا في فتاوى قاضيخان \* ويثبت خيار العيب في الاجارة كما في البيع الا ان في الاجارة يتفرد المستأجر بالرد قبل القبض وبعد القبض وفي البيع يتفرد المشتري بالرد قبل القبض وبعد القبض يحتاج الى القضاء او الرضاء كذا في المحيط \* اذا استأجر دارا وقضها ثم وجد بها عيبا يضر بالسكنى كالكسار الجذوع وما يوهن البناء له الخيار وان حدث عيب بعدها قبل قبضها يرد هالانه عتد يرد على المنفعة فحدوث العيب قبل الاستيفاء كالموجود وقت العقد كذا في الوجيز للكردي \* وعن ابراهيم بن محمد ر ح رجل قال لغيره استأجرتك اليوم على ان تنقل هذا التل الى موضع كذا وذلك لا ينقل الا في ايام كثيرة قال هذا على اليوم ولا يكون على العمل فالاصل المستأجر مثنى جمع بين العمل وبين الاضافة الى الزمان في العقد ومثل ذلك العمل مما لا يقدر الاجير على تحصيله في ذلك الزمان كان العقد على الزمان وكان استحقاق الاجير الاجر معلقا بنسليم النفس في ذلك الزمان كذا في الذخيرة \* رجل قال آجرتك هذه الدار كل شهر بدرهم على ان اهب لك اجر شهر رمضان او قال على ان لا اجر عليك بشهر رمضان فالاجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي \* آجر حماما سنة بكذا على ان يحط عنه اجر شهرين للتعطيل فالاجارة فاسدة ولو قال على ان يحط مقدار ما كان معطلا يجوز ولو قال على مقدار عطلته لا اجر عليك ويين المدة جاز كذا في خزائن الفتاوى \* استأجر حماما على انه ان نابتة نابتة فلا اجر له فسدت الاجارة كذا في الخلاصة \* حانوت احرق فاستأجرة كل شهر بخمسة دراهم على ان يعمره على ان يحسب بنفقته فعمره فهذه الاجارة فاسدة وان سكن المستأجر الحانوت فعليه اجر المثل بالغاما بالغ وللأجر النفقة التي انفقها في العمارة واجرة مثله في قيامه على العمارة كذا في الذخيرة \* خان بعضه خراب وفيه حوانيت عامرة استأجر رجل العامرة كل شهر بخمسة عشر والخراب كل شهر بخمسة على ان يعمر الخراب بماله ويحسب نفقته من جملة الاجر فاستيجار الخراب ليعمره وينتفع به بعد ذلك فاسدان شرط تكون العمارة للأجر وللأجر على المؤجر نفقته واجر مثله فيما عمل وللمؤجر ان يسترد الحوانيت التي عمرها المستأجر منه واما الحوانيت العامرة فالاجارة فيها جائزة لعدم الفساد كذا في المحيط \* ولا يجوز اذا شرط على المستأجر ان يرد



العين الى الآجر وله حدل وموئنة وان لم يكن له حمل وموئنة جاز هكذا في الغياثية \* في الفتاوى سئل عن  
استأجر مؤجلا شهرا ليطنخ العصور واشترط ردة على المستأجر فسد العقد وان لم يشترط فعليه اجر شهر  
فرغ في نصف الشهر وفي آخره كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي الغياثية فاذا مضى الشهر فلا اجر  
عليه وان بقي مدة كذا في التاتارخانية \* ولو قال استأجرته منك كل يوم بكذا فاذا فرغ من عمله  
سقط الاجر عن ردة على المالك اولا فاذا فرغ في نصف اليوم يجب تمام اجر اليوم كما اذا فرغ في  
نصف الشهر كذا في خزائن الفتاوى \* استأجر جبابا وكيزانا فقال له المؤجر مالم ترد ها علي  
صحيحة فلي عليك كل يوم درهم فقبضها وقد انكسرت فلا جارة في الجباب فاسدة وفي الكيزان  
جائزة يعني اذا سمى للكيزان اجرة وللجباب كذلك فيجب في الكيزان حصة مسمى الى وقت  
كسرة وفي الجباب يجب اجر المثل كذا في الفتاوى الكبرى \* قال القاضي فخر الدين الفتوى  
على انه لا تفسد الاجارة في الكيزان الا اذا علم ان لها حملا وموئنة يجري فيها المما كسة وكذا لو  
لم يسم اجرة الجباب واجرة الكيزان فالعقد فاسد وان لم يكن للكيزان حمل وموئنة كذا في التاتارخانية \*  
وفي الاصل رجل تكارى من رجل دار سنة على انه بالخيار فيها ثلثة ايام فان رضى بها اخذها بمائة  
درهم وان لم يرضها اخذها بخمسين درهما فذلك فاسد فان سكنها وجب عليه اجر المنزل في الثلثة  
الايام وبعد الثلثة الايام ولا يضمن ما انهدم من سكة لاني مدة الخيار ولا بعد مضي هذا الخيار وهذا  
بخلاف مالو كان الخيار مشروطا لصاحب الدار فانه يضمن المستأجر قيمة ما انهدم من سكة في مدة  
الخيار وان قال انا بالخيار ثلثة ايام فان رضى بها اخذتها بمائة درهم كانت الاجارة جائزة  
فان سكنها في ثلثة ايام فقد لزمت الاجارة وكان عليه اجر ما سكن ولا ضمان عليه فيما انهدم  
كذا في المحيط \* ولو استأجر ارضا على انها كذا جريا وكانت اقل او اكثر فهي بالمسمى وله  
الخيار في الاقل ولو قال كل جريب بكذا يلزمه الاجر بحسابه كذا في الفتاوى العنانية \*  
ولو استأجر دارا شهرا مسماة فلم يسلم عليه الدار حتى مضت بعض المدة ثم اراد ان يسلم الدار فيما  
بقي من المدة فله ذلك وليس للمستأجر ان يابى ذلك وكذلك ان طلبها من المؤجر فمنعه  
اباها ثم اراد ان يسلمها فذلك له وليس للمستأجر ان يمتنع فاذا استأجر دارين فسقطت احدهما  
او منعه مانع من احدهما او حدث في احدهما عيب فله ان يتركهما جميعا كذا في البدائع \*  
واو استأجر بيتين فانهدم احدهما بعد القبض فلا خيار له في الباقي بخلاف ما قبل القبض كذا

في المبسوط \* وفي الفتاوى النسفي مثل ممن استأجر طاحونة على ان ماسمى من الاجرايام  
حرى الماء وانقطاعه ايضا قال هذا شرط فاسد خلاف مقتضى الشرع اذا اجر لا يجب حال  
انقطاع الماء ففسد العقد كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل استأجر ثورا من رجل على ان يطحن  
عليه كل يوم عشرين قعبرا فوجده المستأجر لا يطحن الا عشرة اققرة كان المستأجر بالخيار ان شاء  
رضي به كذلك وان شاء رد فان رضي به لزمه اجر كل يوم بتمامه وان رد كان عليه اجر اليوم  
الذى استعمله بتمامه ولا يحط عنه شيء بسبب النقصان عن العمل لان الاحارة وقعت على الوقت  
ولهذا يستحق الاجر وان لم يطحن عليها شيئا كذا في الذخيرة \* ولو تكارى دابة الى بغداد فوجدها  
لا تبصر بالليل او جموحا او صورا او تعض فان كانت الدابة بعيها فله الخيار لتغيير شرط العقد عليه وعليه  
من الاجر بحساب ما سار لانه استوفى المعقود عليه بقدره وان كانت بغير عينها لانه ارى يبلغه الى  
بغداد على دابة غيرها لانه التزم العقد في ذمته وهذا اذا قامت البيعة على عيب هذه الدابة كذا  
في المبسوط \* وفي الخلاصة الخانية وتعليق الاجارة بانفساخ اجارة اخرى باطل كمالوا جر دابة  
من انسان ثم قال لغيره ان انفسخت الاجارة بيننا اجرت مك فانه لا يجوز وفي الجامع الفتاوى  
ولو استأجر على ان يضرب له من هذا التراب او من تراب عندي في موضع كذا في كل يوم  
يضرب الف لبنه بهذا الملبن وسمى ملبنا معروفا ويجوز كذا في التناوخانية \* ولو اشترط رب الدار  
على البناء وضع الجذوع والهراروى وكنس السطوح وتطينها وسمى ذلك فهو جائز وان استأجره  
ليبنى له باللبن فعلى البناء الطين ونقله الى الحائط الا ان يكون مكانا بعيدا يكون بالخيار اذا علم ذلك  
فان كان اراه المكان فلا خيار له وان استأجر ليبنى له حائطا بالرهص وشرط عليه الطول والعرض والارتفاع  
فهو جائز لان العمل بما سمي يصير معلوما عند اهل الصنعة على وجه لا يتفاوت كذا في المبسوط في  
باب اجارة البناء \* اذا استأجره ليبنى له حائطا بالرهص وشرط عليه الطول والعرض لا تجوز الاجارة  
لان العمل لا يصير معلوما كذا في المحيط \* الباب السادس في الاجارة على احد الشرطين او على الشرطين  
او اكثر الاصل ان الاحارة اذا وقعت على احد الشئين وسدى لكل واحد احرام معلوما بان قال اجرتك  
هذه الدار بخمسة او هذه الاخرى بعشرة او كان هذا القول في حانوتين او عيدين او مسافتين \* مختلفتين  
نحو ان يقول الى واسط بكذا والى كوفة بكذا فذلك كله جائز عندنا ما تئناو كذلك اذا خيرة بين  
ثلاثة



ثلاثة اشياء وان ذكر اربعة اشياء لم يجز وكذلك هذا في انواع الصبغ والخياطة اذ اذ كر ثلاثة اشياء  
جاز وان زاد عليها لم يجز استدلالا بالبيع الا ان الاجارة تصح من غير شرط الخيار والبيع لا يصح من غير  
شرط الخيار كذا في الذخيرة \* اذا دفع الى خياط ثوبا فقال له ان خطنه فارسا فلك درهم وان  
خطنه روميا فلك درهمان او قال لصباغ ان صبغت هذا الثوب بعصفر فلك درهم وان صبغته  
بزعفران فلك درهمان فذلك جائز ولو قال ان خطنه انت فاجر ك درهم وان خاطه تلميذك  
فاجر ك نصف درهم فهذا والخياطة الرومية والفارسية سواء كذا في البدائع \* وكذا لو قال  
لراد لا ابق ان رددته من موضع كذا فلك كذا وان رددته من موضع كذا فلك كذا اجاز وكذا لو قال  
للخياط ان خطت هذا الثوب فلك درهم وان خطت هذا الثوب الاخر فلك نصف درهم كذا  
في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ان سكنت في هذه الدار عطارا فبدرهم وان سكنت حدادا  
فبدرهمين او قال ان سكن فيها خياط فبدرهم وان سكن فيها حداد فبدرهمين فالاجارة جائزة  
عند ابي حنيفة ربح وعندهما فاسدة وان استأجر دابة الى الحيرة فنصف درهم وان جا وزالى الفارسية  
فبدرهمين فهو جائز ذكر محمد ربح هذه المسئلة ولم يحك فيها خلافا فاحتمل ان يكون قول الكل واحتمل  
ان يكون قول ابي حنيفة ربح وعندهما لا يجوز وان استأجر دابة الى الحيرة على انه ان حمل عليها كرشعير  
فاجرة نصف درهم وان حمل كرحضة فاجرة درهم جاز عندهما لا يجوز كذا في الكافي \* اذا استأجر دابة  
الى مكان معلوم على انه ان حمل هذه الحمولة فلاجرة عشرة وان ركبها فلاجرة خمسة فالعقد  
جائز في قول ابي حنيفة ربح الاخر خلافا لهما واختلف عبارة المشائخ ربح على قول ابي حنيفة ربح  
في تخريج مسئلة الدابة والدارانه اذا سلم الدار ولم يسكن فيها واذا سلم الدابة ولم يحمل عليها شيئا  
وام يركبها بعضهم قالوا يجب اقل المسميين كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في التبيين \* ذكر  
الكرخي اذا استأجر دابة من بغداد الى القصر بخمسة والى الكوفة بعشرة فان كانت المسافة الى القصر  
نصف المسافة الى الكوفة فالعقد جائز وان كان اقل او اكثر فالعقد فاسد وهذا على اصل محمد ربح اما على  
اصل ابي حنيفة ربح فالعقد جائز في الوجهين وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى ان من استأجر  
من آخر دابة على انه ان اتى عليها الكوفة فبعشرة وان اتى القصر وهو المنتصف فبخمسة فهو جائز  
قال وان قال وان اتى القصر وهو المنتصف فبسته لا يجوز قال لانه اذا اتى القصر لا يدري ما عليه ستة  
او خمسة كذا في المحيط \* ابن سماعة عن محمد ربح في رجل استأجر رجلا على مدل زطي وعدل هروي

قال احمد بن حنبل في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم انك ان حملت الزطى فلك اجر درهم وان حملت الهروي فلك اجر درهمين فحمل الهروي والزطى جميعا الى منزله فلا جارة جائزة وايتهما حمل اول مرة فهو الذي لا قارة الا جارة وهو منطوع في حمل الآخرة ضامن له ان ضاع في قواهم جميعا وان حملها جملة فعليه نصف اجر كل واحد منهما وعليه ضمان نصف كل واحد منهما عند ابي حنيفة رحمه الله ان صاعا وعلي قواهما ضامنهما ان ضاعا وفي نوادر هشام بن محمد رحمه الله اذا قال لغيرة ان حملت هذه الخشبة الى موضع كذا فلك درهم وان حملت هذه الخشبة الاخرى الى ذلك الموضع فلك درهمان فحملهما جملة الى ذلك الموضع فله درهمان اوجب اكثر الاجرين بكما له وانه يخالف رواية بن سامة في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم انك اذا قال للخياط ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم قال ابو حنيفة رحمه الله يصح الشرط الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال صاحباه يصح الشرطان جميعا فان خاطه في اليوم الاول يجب المسمى في ذلك اليوم وان خاطه في اليوم الثاني يجب اجر المثل لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوادر يجب اجر المثل لا يزداد على نصف درهم ذكر القدوري الصحيح رواية النوادر كذا في فتاوى تاضيخان \* وان خاطه في اليوم الثالث فله اجر مثله في قولهم ثم اختلفت الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله في اجر المثل ايضا فروي عنه انه لا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف درهم وروي عنه انه لا يجاوز به نصف درهم وينقص من نصف درهم ان كان اجر مثله اقل من نصف درهم وهو الصحيح عن ابي حنيفة رحمه الله وعنهما ايضا كذا في الفتاوى الكبرى \* هذا اذا جمع بين اليوم والغدا فاما اذا فرد الغد على اليوم بان قال ان خطته اليوم فلك درهم فخاطه في الغد هل يستحق الاجر عند ابي حنيفة رحمه الله قيل لا اجر له وقيل له اجر كذا في محيط السرخسي \* ولو خاطه نصفه اليوم ونصفه غدا فله نصفه وفي الغدا اجر المثل لا ينقص من ربع درهم ولا يزداد على النصف ومنه ما نلناه الاربع كذا في التمر تاشي \* وان بدا بالغد ثم باليوم فعند ابي حنيفة رحمه الله هو الشرط الاول لفظا كذا في الفتاوى العتبية \* لو قال ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فلا اجر لك فان خاطه في اليوم فله درهم وان خاطه في الغد فله اجر مثله لا يزداد على درهم بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ما خطته اليوم فبحساب درهم وما خطته غدا فبحساب نصف درهم يفسد لانه مجهول وكذا لو قال ما خطت من هذه الثياب روميا فبكذا وما خطته فارسيا فبكذا فهو فاسد لجهالة العمل ولو قال



استأجرتك عند التخطية بدرهم وخاطه في اليوم فلا اجر له لان الاضافة صحيحة كذا في الغيائية \*  
ولو استأجر يوم ما بدرهم فان بداله فكل يوم بدرهم فالاجارة فاسدة قياسا وفي الاستحسان جائزة  
كذا في محيط السرخسي \* ومما ينصل بهذا الفصل اذا جمع في عقد الاجارة بين الوقت والعمل  
اذا استأجر رجلا لعمل له عملا اليوم الى الليل بدرهم صباغة او خبز او غير ذلك فالاجارة فاسدة في قول  
ابي حنيفة رح وفي قولهما يجوز استحسانا ويكون العقد على العمل دون اليوم حتى اذا فرغ منه نصف  
النهار فله الاجر كاملا وان لم يفرغ في اليوم فله ان يعمل في الغد وعلى هذا الخلاف لو استأجر دابة من  
الدوفة الى بغداد ثلاثة ايام باجره مسمى فذكر المدة والمسافة والعمل وكذلك لو استأجره لينقل له طعاما معلوما  
من موضع الى موضع اليوم الى الليل فهو على الخلاف الذي بيننا في الغد كذا في المبسوط \* ولو استأجره  
رجلا ليخط له هذا الثوب قميصا اليوم بدرهم لم يجز عند ابي حنيفة رح ولو قال ليخط لي قميصا  
او ليخبز لي قفيرا ولم يقدر جازا لا تفاق ولو قال ليخط قميصا من هذا الثوب في اليوم جاز كذا في  
الفتاوى العنانية \* وفي اجارة الاصل اذا استأجر رجلا من آخر ثورا ليطحن عليه كل يوم عشرين  
قفيرا فهذه الاجارة جائزة ولم يذكر فيها خلافا فاق من مشائخنا رح من قال هذا الجواب يجب ان يكون  
قولهما اما على قول ابي حنيفة رح ينبغي ان تفسد هذه الاجارة على قياس مسألة الخبز ومنهم من  
قال لا بل هذه الاجارة جائزة على قول الكل وفي الاصل ايضا لو شرط على الخباز ان يخبز له هذه عشرة  
المخاتيم دقيقا وشرط عليه ان يعرغ عنه اليوم تجوز هذه الاجارة عندهم جميعا وان ذكر الوقت  
والعدل كذا في الذخيرة \* رجل دفع الى خياط ثوبا ليقطعه ويخطه قميصا على ان يفرغ منه في يومه  
هذا واكثر من رجل ابلا الى مكة على ان يدخلها الى عشرين ليلة كل بعير بعشرة دنانير ولم يزد  
على ذلك روي عن محمد رح عن ابي حنيفة رح انه تجوز هذه الاجارة فان وفي بالشرط  
كان له المسمى وان لم يغه كان له اجر المثل لا يزد على المسمى وهو قول ابي يوسف ومحمد رح وعن  
ابي يوسف رح اذا استأجر دابة من رجل اياما مسماة ولم يذكر شيئا لا يجوز ذلك في قول ابي حنيفة رح  
ويجوز عندهما ولو قال للخياط استأجرتك اليوم لتخط هذا القميص بدرهم او قال استأجرتك اليوم  
لتخبز هذا القفيز الدقيق بدرهم لا يجوز في قول ابي حنيفة رح ويجوز عندهما وقال الكرخي ليس  
في المسئلة اختلاف الروايتين عن ابي حنيفة رح والصحيح ان في المسئلة عن ابي حنيفة رح روايتين  
والصحيح من مذهبه ان الاجارة فاسدة قدم العمل او اخر اذا ذكر الاجر بعد الوقت والعمل اما اذا ذكر

الوقت اولاً ثم الاجر ثم العمل بعده او ذكر العمل اولاً ثم الاجر لا يفسد العقد هكذا في فتاوى قاضي خان \*  
ومتى فسدت الاجارة ان كان فسادها لجهالة المسمى من الاجر او لعدم التسمية يجب اجر المثل  
بالغاما بلغ كمال الواسة جرداً او حانوتاً سنة بمائة درهم على ان يرميها المستأجر كان على المستأجر  
اجر المثل بالغاما بلغ لانه لما شرط المرمية على المستأجر صارت المرمية من الاجر فيصير الاجر مجهولاً  
ما اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد كان له اجر المثل ولا يزداد على المسمى هكذا في الظهيرية \*  
قال في الاصل ايضاً واذا دفع الرجل عبده الى حائك ليعلمه النسيج وشرط عليه ان يحذقه في ثلاثة  
شهر بكذا وكذا فهذا لا يجوز وكان ينبغي ان يجوز هذا العقد على قولهما وان لم يكن التحذيق  
في وسعه والاصل عند ابي حنيفة ر ح انه اذا جمع بين الوقت والعمل في عقد الاجارة انما يفسد  
العقد اذا ذكر كل واحد منهما على وجه يصلح معقوداً عليه حالة انفراد الوقت والعمل اما اذا ذكر العمل  
على وجه لا يجوز افراد العقد عليه لا يفسد العقد بانه فيما ذكر في آ خرباب اجارة البناء اذا تكرر  
رجل رجلاً يومائى الليل لبني له بالبحص والآجر جازبلا خلاف وان جمع بين الوقت والعمل لانه  
ما ذكر العمل على وجه يجوز افراد العقد لانه لم يبين مقداره وما لم يكن مقدار العمل معلوماً لا يجوز افراد العقد  
عليه فان عقد العقد على المدة وكان ذكر البناء لبيان نوع العمل حتى لو ذكر العمل على وجه يجوز افراد العقد  
عليه بان يبين مقدار البناء لا تجوز الاجارة عند ابي حنيفة ر ح كذا في المحيط \* اذا استأجر الرجل رجلاً كل  
شهر بدرهم على ان يطحن له كل يوم قفيزاً الى الليل فهو فاسد ذكر المسئلة من غير خلاف وهذا الجواب  
مستقيم على قول ابي حنيفة ر ح مشكل على قولهما فمن مشائخنا من قال لهذه المسئلة ثبت رجوعهما  
الى قول ابي حنيفة ر ح منهم من قال من ذكر في هذه المسئلة قياس قولهما وما ذكر فيما تقدم استحسان  
على قولهما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الاصل في جنس هذه المسائل انه اذا  
استأجر انساناً للعمل فان كان عملاً لواراد الاجيران يأخذ في العمل للحال يقدر عليه صححت الاجارة  
ذكر في ذلك وقتاً ولم يذكر نحو ان يقول استأجرتك لتخبز لي عشرين مناً من الخبز بدرهم  
جاز ان كان المستأجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالدقيق ونحو ذلك وان لم يبين مقدار  
العمل لكنه ذكر ذلك وقتاً قال استأجرتك لتخبز لي اليوم الى الليل بدرهم جاز ايضاً ولو قال  
( بدين درهم ديوار من بازكن ) جاز ايضاً لئلا يكون وقتاً ولم يبين ولو قال ( بدين بكرم



اين خرمر، باركن ) ان لم يذكر لذلك وقتا لا يجوز ان يبين لذلك وقتا فهو على وجهين ان ذكر الوقت اولاً ثم الاجرة بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على ان تدرى هذا الكدس جازلانه استأجرة لعمل معلوم وانما ذكر اجرة بعد بيان العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة اولاً ثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على ان تدرى هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة اولاً وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فإذا كان العمل معدوماً ومجهولاً صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستعجال اي على شرط ان تعمل اليوم ولم تؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز كذا في فتاوى قاضى خان \*

الباب السابع في اجارة المستأجر الاصل عندنا ان المستأجر يملك الاجارة فيما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به كذا في المحيط \* ومن استأجر شيئاً فان كان منقولاً فانه لا يجوز له ان يؤجره قبل القبض وان كان غير منقول فارد ان يؤجره قبل القبض فعند ابي حنيفة وابي يوسف رح يجوز وعند محمد رح لا يجوز كما في البيع وقيل انه في الاجارة لا يجوز بالاتفاق وفي البيع اختلاف هكذا في شرح الطحاوى \*

وان استأجر داراً وقبضها ثم أجرها فانه يجوز ان أجرها بمثل ما استأجرها واقل وان أجرها باكثر مما استأجرها فهي جائزة ايضاً الا انه ان كانت الاجرة الثانية من جنس الاجرة الاولى فان الزيادة لا تطيب له ويتصدق بها وان كانت من خلاف جنسها طابت له الزيادة ولو زاد في الدار زيادة كما لو زدت فيها وحفر فيها بئر او طينها او اصلح ابوابها او شيئاً من حوائطها طابت له الزيادة واما الكس فانه لا يكون زيادة وانه ان يؤجرها من شاء الا الحداد والقصار والطحان وما اشبه ذلك مما يضر بالبناء ويوهنه هكذا في السراج الوهاج \* ولو أجر مع ما استأجر شيئاً من ماله يجوز ان يعقد عليه عند الاجارة طابت له الزيادة هكذا في المحيط \* وذكر النخاص في كتاب الحيل انه اذا كان المستأجر داراً فكسها من التراب ثم أجرها باكثر مما استأجر لا تطيب له الزيادة وان أجرها باكثر مما استأجر وقال عند الاجارة على ان اكس الدار يطيب له الفصل كذا في الذخيرة \* ذكر شيخ الاسلام في كتاب شرح الحيل وان كان المستأجر راضاً فعمل بها مسنة فذلك زيادة ويطيب له الفصل قال وكذلك كل ما عمل فيها عملاً يكون قائماً فذلك زيادة ويطيب له الفصل وان كرى انهارها ذكر النخاص رح وانها زيادة توجب طيب الفصل قال القاضى الامام ابو علي النسفي رح اصحابنا في هذا مترددون بعضهم يعدون هذا زيادة وقالوا ليس على المستأجر اجراء الماء اليها وتسهل العمل فيها فكان ذلك زيادة وبعضهم لا يعدون هذا زيادة وفي نوادر بشر من

ابي يوسف رح اذا استأجر رجل شيئين صفقة واحدة وزاد في احدهما شيئاً وفي بعض النسخ لو اصرح في احدهما شيئاً له ان يؤاجرهما باكثر مما استأجرهما واكثر مما استأجرهما ولو كانت الصفقة متفرقة فليس له ان يؤاجرهما باكثر مما استأجرهما كذا في المحيط \* وكان الامام ابو علي النسفي يحكي من استأجر ان المستأجر لو آجره من المؤاجر لا يصح وان آجره من غيره ثم ان الغير آجره من المؤاجر يصح وقال الامام الحلواني وروي عن محمد رح ان الاحارة من المالك لا يجوز مطلقاً تخلل الثالث اولا وبه قال عامة المشائخ وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* وهل يسقط الاجر عن المستأجر الاول ان كان الآحر قبض الدار من المستأجر بعد الاجارة الثانية يسقط الاجر وان لم يقبض لا يسقط كذا في فتاوى قاضيخان \* ثم اذا كانت لا تصح عندنا هل يكون ذلك نقضاً للعقد الاول فيه اختلاف المشائخ والصحيح ان العقد يفسخ ذكره الطحاوي كذا في السراج الوهاج \* وذكر الحلواني المستأجر اذا آجر المستأجر من المؤاجر قبل تنفسخ الاولى والله غير صحيح لان الثاني فاسد والعاسد لا يتدر على دفع الصحيح والعامة على انه لا تنفسخ الا انهما اذا ما على ذلك حتى تمت الاجارة بطلت الاولى لان الثانية باسنة للاولى بل لان المنافع تحدث ساعة فساعة وعلى حسب حد ونها يقع التسليم الى المستأجر فاذا استأجره المالك منه ثانياً واسترد منه فذلك بمنعه عن تسليم المنفعة المحادثة الى المستأجر فاذا ما انقضى المدة على ذلك فقد مضت قبل النكاح من الاستيفاء فتفسخ الاولى ضرورة حتى لو اراد المستأجر الاول ان يسترد بعد مضي بعض المدة ليسكنه بقية المدة فله ذلك لان العقد الاول انما يفسخ في قدر المنفعة التي تلت وعلى حاله فيما بقي كذا في الوجيز للكردي \* فان سكتها الا جبر بحكم هذه الاجارة لا اجر عليه كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو ان المستأجر اعاد المستأجر من المالك لا يسقط عنه الاجر بخلاف بين المشائخ كذا في المحيط \* ولو آجرها المستأجر من اب رب الدار او ابنه او مكاتبه او عبده المدبون يجوز ولا تنفسخ الاجارة الاولى باتفاق الروايات وان لم يكن على العبد دين لا يجوز فان سلمه اليه لا تنفسخ الاجارة الاولى كذا في التاتارخانية \* ولو استأجر ارضا ثم دفعها الى الآجر مزارعة ان كان البذر من قبل رب الارض لا يجوز لان ذلك نقض الاجارة في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستأجر جاز لان الآجر في الفصل الاول يصير مستأجراً وفي الفصل الثاني يصير اجيراً كذا في الظهيرية \* المستأجر اذا استأجر صاحب الارض ليعمل في هذه الارض بشيء معلوم جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نوادر ابن سماعة عن



محمد رح رجل استأجر من آخر دارا وارضا وزاد المستأجر فيهما بناء ثم آجرها من الآخر واماها منه كان هذا نقض الاجارة الاولى قال في فصل الاجارة في نوادر بن سماعة وعلى رب الدار جسته بناء المستأجر من الآخر قال المحاكم الشهيد في هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء وحده الغاصب اذا آجر المصوب من غيره ثم ان المستأجر آجره من الغاصب واخذ منه الاجرة كان للغاصب ان يسترد منه ما دفع اليه من الآخر كذا في المحيط \* آجر الغاصب ثم اجازها المالك بعد مدة فالأجر السابق على الاجارة للغاصب لانه العاقد وبعد الاجارة للمالك لان الغاصب فضولي ولولم يجز حتى تمت المدة فكلها للغاصب كما لو آجر المولى عبدة سنة ثم اعتقه في خلال السنة او اجاز العبد الاجارة فالماضي للمولى والآتي للمعتق وذكر القدوري ان الاجارة كسائر العقود فان اجاز قبل استيفاء شيء من المنفعة فلا جرم للمالك وان اجاز بعد استيفائها لم تغبروا الاجرة للعاقد وان اجاز بعد انقضاء بعض المدة فالأجر الماضي والآتي عند الثاني للمالك وما ذكرنا ولا قول محمد رح كذا في الوجيز للكردي \* ولو آجر الغاصب سنين ومضت السنون ثم ادعى المالك اني كنت اجرت مقددة لا يقبل قوله الا ببينة ولو قال كنت امرته يقبل كذا في التاتارخانية \* المستأجر اجارة فاسدة اذا آجر من غيره اجارة صحيحة جاز كذا في الصغرى \* وفي النصاب هو الصحيح وفي السراجية وبه افنى ظهير الدين المرغيناني كذا في التاتارخانية \* ثم على قول من يقول بان المستأجر اجارة فاسدة يملك ان يؤجر من غيره اجارة صحيحة اذا آجر كان الاول ان ينقض الثاني كما اذا اشترى شيئا شراء فاسدا وأجره من غيره اجارة جائزة المستأجر اذا آجر من غيره او دفع اليه غيره مزارعة ثم ان المستأجر الاول فسخ العقد الاول هل ينفسخ العقد الثاني اختلف المشائخ فيه والصحيح انه ينفسخ اتحدت المدة او اختلفت كذا في المحيط \* وتفسير اتحاد المدة ان تكون ايام الفسخ في الثاني ايام الفسخ في الاول كذا في الصغرى \* استأجر من غيره موصعا اجارة طويلة ثم المستأجر آجره من عبدا لا جرفان كان بغير اذن المولى لم يحسب على المستأجر ما اخذ من العبد من رأس ماله واما اذا كان العبد استأجر باذن المولى فقد توقف فيه الشيخ الامام والصحيح ان يقال استيجار العبد باذن المولى كاستيجار المولى بنفسه كذا في جواهر الاخلاطي \* لو لم يكن عبدة مديونا كذا في الكبرى \* رجل آجر داره كل شهر بدراهم وسلم ثم باعها من غيره وكان المشتري يأخذ أجر الدار من هذا المستأجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعد البائع انه

اذا رد الثمن عليه نرد دارة عليه ويحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار وجاء البائع بالدرأهم واراد ان يجعل الاجر محسوباً من الثمن قالوا لما طلب المشتري الاجر من المستأجر كان هذه اجارة مستقبله فيكون المأخوذ من المستأجر ملك المشتري لانه وجب بعقده وليس للبائع ان يجعله ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع انه يحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار صدر الدار وعدان انجز وعده كان حسناً الا فلا يلزمه الوفاء بالمواعيد وان كانا شرطاً في البيع ذلك كان مفسد البيع كذا في الظهيرية \* وفي الابانة استأجر خيمة الى مدة له ان يؤاجر من غيره لان هذا مما لا يختلف الناس فيه بمنزلة البيت وان اخذها مطبخاً ضمن الا اذا كان معد ذلك كخيمة المسح كذا في التاتار خانية \* الباب الثامن في انعقاد الاجارة بغير لفظ وفي الحكم ببقاء الاجارة وانعقادها مع وجود ما ينافيها استأجر داراً شهراً فسكن شهيد بن لا احر عليه في الشهر الثاني هذا جواب الكتاب وروي عن اصحابنا يجب ومن الكرخي ومحمد بن سلمة انهما يوفيان بين الرويتين بين المعد للاستغلال وغير المعد للاستغلال من غير تفصيل بين الدار والحمام والارض قال الصدر الشهيد ر ح وبه يفتي كذا في خزائن الفتاوى \* اذا سكن الرجل في دار رجل ابتداءً من غير عقد فان كانت الدار معدة للاستغلال يجب الاجر وان لم تكن معدة للاستغلال لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه صاحب الدار بالاجر وسكن بعد ما تقاضاه لان سكناه حينئذ يكون رضياً بالاجر قالوا وفي المعدة للاستغلال انما يجب الاجر على الساكن اذا سكن على وجه الاجارة عرف ذلك عنه بطريق الدلالة اما اذا سكن بتاويل عقد او بتاويل ملكة كبيت او حانوت بين رجلين سكن احدهما فيه لا يجب الاجر على الساكن وان كان ذلك معداً للاستغلال كذا في المحيط \* خان نزل فيه رجل فانه يكون باجر ولا يصدق انه سكن بغير اجر كذا قال محمد بن سلمة وابونصر بن سلام وبه اخذ الفقيه ابوبكر والفقيه ابواليث قال فخر الدين الفتوى على انه سكن بالاجر الا اذا عرف خلافه بقريته نحو ان يكون الساكن معروفاً بالظلم او الغصب او كان صاحب جيش يعلم منه انه لا يستأجر مسكناً كذا في المضمرات \* حوائت مستغلة سكن واحد في حانوت منها قال بن سلمة يجب اجر المثل وان ادعى الغصب لا يصدق اذا كان مقرباً للملك للمالك وان ادعى الملك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه وكذا لو دخل الحمام وادعى الدخول غصباً لا يسمع



لا يسمع كذا في الوجيز للكردي \* وأن كان المستغل لصغير ينظر إلى أجر المثل وإلى ضمان النقصان  
فأيهما كان النظر للصغير يجب مقصرة يعمل فيها القصارون ولرجل فيها أحجار يؤجرها منهم فعمل بها  
 قصار ولم يشارط صاحب الأحجار بشيء فان لم يكن معروفا عندهم ان من شاء عمل عليها  
 وادى الاجر فلا اجر عليه اذا عمل بلا اذن رب الأحجار ولو كان معروفا عندهم ان من شاء عمل  
 عليها وادى الاجر فعليه الاجر ثم ان كانت لها اجرة معروفة يجب ذلك والأفاجر المثل كذا في  
الكبرى \* استأجرها سنة باجره معلوم فسكنها ثم سكنها سنة أخرى ودفع الاجر ليس له ان يسترد هذا  
الاجر قال رض والنخريج على الاصول يقتضي ان تكون له ولاية الاسترداد اذا لم تكن الدار  
معدة للاجارة كذا في القنية \* وفي المنتقى عن محمد ر ح في صاحب الدار اذا قال للغاصب هذه  
داري فاخرج منها فان نزلتها فهي عليك بكذا فجمدها الغاصب ثم اقام المالك عليه البينة بعد  
اشهر فلا اجر له ولو كان مقربا لدار المدعي وباقي المسئلة بحالها كان سكناه رضى بالاجارة ويجب الاجر  
كذا في المحيط \* ولو أكرى دار سنة بالف درهم فلما انتضت السنة قال له رب الدار ان فرغتها اليوم  
والأفهي عليك كل يوم بدرهم فلم يفرغ زمانا والمستكرى مقر له بالدار يلزمه ما سمي من الاجر  
قال هشام لمحمد ر ح اذ لا تجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها باجر مثلها قال هذا حسن اجعلها باجر  
مثلها فان فرغها إلى ذلك الوقت والأجعلتها بعد ذلك بما قال كل يوم كذا في خزنة المفتين \*  
رجل استأجر حائونا كل شهر بثلاثة دراهم فلما مضى شهر ان قال له صاحب الحانوت ان رضى  
كل شهر بخمسة دراهم والا فرغ الحانوت ولم يقل المستأجر شيئا ولكنه سكن فيه يلزمه كل شهر  
خمسة دراهم لانه لما سكن فقد رضى بذلك ولو قال المستأجر لا ارضى بخمسة وسكن لا يلزمه الا  
الاجر الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* أراد ان يستأجر غلاما فقال صاحب الغلام هو بعشرين  
وقال المستأجر بعشرة واقرقا على ذلك فانه يكون بعشرين ولو قال المستأجر بل بعشرة وقبض  
الغلام فالصحيح انه يجب الاجر الذي صرح به المستأجر كذا في جواهر الاطلافي \* رجل  
قال لا آخر آجرتك هذه الدار سنة بالف درهم كل شهر بمائة درهم قال تقع الاجارة على الف  
ومائتين قال الفقيه ابوالليث هذا اذا قصد ان تكون الاجارة كل شهر بمائة اما اذا غلط في التفسير  
لا يلزمه الا الالف فلو ادعى الآجر انه قصد الفسخ وادعى المستأجر الغلط في التفسير فالقول قول  
الآجر كذا في الخلاصة \* ولو سكن الدار بعض المدة ثم جمدها وقال هو ملكي او قال غصبتها او قال

عارية وهي ليست بمستغلة ثم اقيمت عليه البيعة فلا اجر عليه من حين جحد في قول ابي يوسف ر ح  
لانه غاصب وعد محمد ر ح ثبت الاجر لانه ثبت ان الدار كان في يده باجر ولو كان مكان الدار  
دابة او عين آخر والمسئلة بحالها كان الرد على المستأجر بعد انقضاء المدة ويضمن لو هلك قبل  
الرد لانه غاصب بزعمه وان وصي وارث الآجر ان يكون على الاجارة او طلب منه الاجر فسكن  
يجب الاجر والقول قول من يريد ابقاء الاجارة من الورثة او الغرماء كذا في التاتارخانية \* قال  
لغيره بكم ثوا حر هذه الغرارة شهر ا فقال بدرهمين فقال المستأجر لابل بدرهم وقبضها ومضى الشهر  
فالتصحيح انه يجب درهم هكذا في جواهر الا خلاطي \* الراعي اذا كان يرعى الغنم كل شهر باجر مسمى  
فقال لصاحب الغنم لا ارعى غنمك بعد هذا الا ان تعطيني كل يوم درهما فلم يقل صاحب الغنم  
شيئا وترك الغنم عنده كان عليه كل يوم درهم كذا في خزائن المفتين \* قال الراعي لا ارعى غنمك  
الا ان تعطيني يوم درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك غنما يجب كل يوم درهم وكذلك هذا  
في احارة الدور كذا في الملتقط \* رجل استأجر اجيرا ليحفظ نهره كل شهر بكذا ثم مات المستأجر فقال  
الوصي للاجير اعمل عملك على ما كنت تعمل فانا لا احبس عنك الاجر فأتى على ذلك اياما ثم باع  
الوصي الضيعة فقال المشتري للاجير اعمل عملك فانا لا احبس عنك الاجر فمات المستأجر فقال  
في حيوة الاول يجب الاجر في تركته ومن حين قال له الوصي اعمل عملك يجب على الوصي  
ومن حين قال المشتري يجب على المشتري الا ان الواجب في تركته الميت المسمى لوجود التسمية منه  
والواجب على الوصي وعلى المشتري اجر المثل اذا لم يعلم مقدار المشروط من الميت اما اذا علم ذلك  
وامره ان يعمل على ذلك الشرط فليهما المسمى كذا في المحيط \* رجل استأجر من رجل حمرا بعشرة  
بعضها جياذ وبعضها زبوف فقال المكاري في الطريق انا اطلب الكل جياذا فقال المستأجر بالفارسية  
( چان كنم كه توخواهي ) فهذا وعدمه ولا يلزمه بذلك شيء وكذلك لو استزادة في الاجر  
واجاب بذلك كذا في الذخيرة \* قال في الاصل واذا استأجر دابة الى مكان مسمى فمات صاحب  
الدابة في وسط الطريق كان للمستكري ان يركب الدابة الى المكان المسمى بالاجر وانما  
لا تنقض لان الحال حالة العذر والاجارة تنعقد ابتداء بالعذر وان من استأجر سفينة شهرا فمضت المدة  
والمستأجر في وسط البحر فانه تنعقد بينهما اجارة مبتدأة فلان يبقى حالة العذر كان اولى وبيان العذر انه  
يخاف على نفسه وماله لان لا يجد دابة اخرى في وسط المعازة ولا يكون له قاض ليرفع الامر اليه



فبئذا اجر الدابة منه ثانيا حتى قال مشائخنا لو وجد ثمة دابة اخرى يحمل عليها متاعه تنقض الاجارة وكذا لو كان الموت في موضع بجددابة في ذلك الموضع ينتقض الاجارة ثم اذا ركب المستكرى الدابة الى ذلك المكان وانفق عليها في الطريق كان منبرعا حتى لا يرجع على ورثة المكاري بذلك كذا في الذخيرة \* واذا انفق بامر القاضي واثبت ذلك بالبينة يرجع هكذا في الخلاصة \* اذا كان المستكرى استأجر رجلا يقوم على الدابة كان اجرة على المستكرى ولا يرجع بذلك على ورثة المكاري ثم اذا وصل الى ذلك المكان رفع الامر الى الحاكم ليقتضي بما هو الاصلح لورثة الميت فان رأى القاضي الصلاح في ان يؤاجر منه ثانيا بان صرف المستأجر ثقة امينا ورأى الدابة قوية حتى صرف ان الورثة يصلون الى عين مالهم متى آجر منه فعل وان رأى الصلاح في بيع الدابة بان اتاهم المستأجر او رأى الدابة ضعيفة ظاهرا فعلم ان الورثة لا يصلون الى عين مالهم وان وصلوا يلحقهم ضم ، عظيم يبيع الدابة ويكون بيعه حفظا للمال على الغائب لا قضاء على الغائب وان كان المستأجر قد عجل الاجر الى رب الدابة وفسخ القاضي الاجارة وباع الدابة فادعى المستأجر ذلك فالقاضي يأمره باقامه البينة على دعواه وينصب القاضي وصيا على الميت حتى يسمع البينة كذا في المحيط \* ذكر محمد ر ح في السبر الكبير مسألة السفينة اذا انقضت مدة الاجارة والسفينة في وسط البحر ومسئلة الزرق الذي فيه الزيت اذا انقضت مدة الاجارة في المعازة ولا يجد المستأجر سفينة اخرى او زقا آخر وابتى الاجران يؤاجر منه وقد حضرهم الامام ان كان الامام يجعل ذلك للمستأجر كل يوم بكذا شرط ان تكون هذه الاجارة من الامام وقد ذكر بن سماعه في نوادر هذه المسئلة عن محمد ر ح ولم يشترط ان يكون المؤاجر هو الامام بل شرط ان يقول المستأجر استأجرت هذه السفينة كل يوم بكذا او يؤاجر واحد من اصحابه ورفقائه فان ابى الاجر بعد ذلك ان يعطيه السفينة او الزق استعان المستأجر باخوانه ورفقائه حتى يترك السفينة والزق عليه الى ان يجد سفينة اخرى وزقا آخر وبهذه المسئلة تبين ان من سكن دار غيره لا يجب الاجر الا اذا كان صاحب الدار يابى ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال الا اذا استأجر الساكن بنفسه فيقول استأجرت كل شهر بكذا ثم ليس في مسئلة السفينة والزق اختلاف الروايتين ما ذكر في السير محمول على ما اذا حضر الامام وما ذكر في نوادر بن سماعه محمول على ما اذا لم يحضر الامام كذا في الذخيرة \* رجل استأجر ارضا فزرع فيها ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ما سمي من الاجر الى ان يدرك الزرع لان الاجارة كما تنقض بالاعذار تبقى

بلا مذار وكذا اومات المؤاجر وبقي المستأجر تبقى الاجارة الى ان يدرك الزرع واذا انتقضت  
 مدة الاجارة والزرع قبل في القياس يؤمر المستأجر بقلع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت  
 فانقلع الزرع في الحال وان شئت فاتركه في الارض الى ان يدرك وعليك لصاحب الارض  
 اجر مثل الارض كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الاصل اذا انتقضت مدة الاجارة وفي الارض رطوبة  
 فلت في المنتقى اذا انتقضت مدة الاجارة وفي الارض رطاب تركت فيها باجره مثلها حتى تجزوه  
 على اول جزء تدرك بعد انقضاء الاجارة وقال في الموت اذا مات مؤاجر وفي الارض رطاب ترك  
 بالمسمى حتى تجزوه من هذا الجنس اذا استأجر من آخر زقا فاقا وجعل فيها خلا ثم انتقضت مدة  
 الاجارة في الصحراء جعل باجره مثله الى موضع يجد فيه زقا فاقا ولومات المؤاجر قبل مضي المدة  
 لا يجعل باجره مثلها لكنها ترك على الاجارة الاولى كذا في المحيط \* ولو استأجر ارضا سنة فزرعها  
 ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر انتقضت الاجارة بترك الزرع في الارض حتى يستحصد ويكون  
 للشريك على صاحب الزرع مثل نصف اجر الارض كذا في خزانة المفتين \* ومن ابي يوسف رخ  
 لو انتقضت المدة والزرع لم يخرج بعد فاختصا فسخت الاجارة وردت الارض الى صاحبها وان  
 خرج بعد ذلك ردتها باجر المستأجر ولو انتقضت والزرع بقل وام يختصموا حتى استحصد يجب  
 من الاجر بحساب ذلك ولا يصدق الزارع بالفضل وكذا ان اختصما فيه استحسن ان يترك  
 باجر المثل كذا في التمر تاشي \* ولو خرج الزرع بعد انقضاء المدة تصدق به فان زرع فيها المؤاجر  
 ايضا ثم خرج الزرع وتصادا فانهما سواء نصفان وان كان احدهما غالبا فهو لصاحب الغالب  
 ويضمن للآجر مثل ماله كذا في الغياثة \* استأجر ارضا وغرس فيها اشجارا ثم انتقض وقتها فالصحيح  
 ان لرب الارض ان يطالب المستأجر بتقريب ارضه اذا كان فيها غرس بخلاف ما لو كان فيها زرع  
 حيث يترك باجره وليس لرب الارض ان يتملك الاشجار على الفارس بالقيمة اذا لم يكن في قلعها  
 ضرر فاحش بالارض هكذا في المحيط \* فان كان في قلع الاشجار ضرر فاحش بالارض فحينئذ كان له  
 ان يملك الاشجار وعليه قيمتها مقلوعة دفعا للضرر من نفسه هكذا في خزانة المفتين \* استأجر  
 من آخر حانوتا ووضع فيه جباب خل فانقضت مدة الاجارة والمستأجر يابى تقريبا الحانوت فان كان  
 الخل بلفه مبلعا لا يفسد بالتحويل يؤمر بالتحويل وان كان يفسد لا يؤمر بالتحويل ويقال للمستأجر



ان شئت فرغ الحانوت وان شئت فاستأجره منه الى وقت ادراكه والمراد بقوله استأجره منه الحكم  
 باجر المثل عليه لا الاستيجار ابتداءً بيد مسمى ولومات المؤاجرا والمستأجر قبل انقضاء المدة  
 ولم يتيسر التقرير يجب المسمى استحساناً والقياس ان يجب اجر المثل كما بعد انقضاء المدة كذا  
 في المحيط \* وإذا انقضت مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه  
الكراء لهذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة والمستأجر غائب والدار  
 في يدا امرأته لان المرأة لم تسكنها باجر كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الامالي من محمد ربح رجل  
 استأجر ارضاً بدرهم معلومة سنة وزرعها ثم مات المؤاجر قبل ان يستحصد الزرع واختار المستأجر  
 المضي على الاجارة حتى يستحصد الزرع وبالاجر كفيل قال لا يبرأ الكفيل من اجر ما بقي الى  
 ان يستحصد الزرع وكذا لو لم يمت الاجر ولكن مات المستأجر واختار ورثته ترك الزرع في  
 الارض حتى يستحصد لم يبرأ الكفيل من الكفالة فان قال المؤاجر لا ارضى الا ان يكون الاجر  
 على ورثة الميت ليس له ذلك ولو انقضت السنة ثم مات المستأجر والزرع بقل واختار ورثته ترك  
 الزرع باجر المثل فالاجر عاينهم في مالهم دون مال الميت كذا في المحيط \* استأجر ارضاً فزرع  
 فيها زرعاً ثم انهما تفاخرا عقد الاجارة والزرع بقل هل ترك الارض في يدا المستأجر باجر المثل  
 انى ان يستحصد الزرع فقد قبل لا تترك وقد قبل تترك وهذا القائل يستدل بمسئلة ذكرها محمد ربح في  
 كتاب المزارعة وصورتها رجل دفع ارضه مزارعة الى غيره وأجر المزارع الزرع فيه في آخر السنة والزرع  
 بقل لم يستحصد فاراد رب الارض ان يطلع الزرع لا يمكن من ذلك ويثبت بينهما اجارة في نصف  
 الارض الى ان يستحصد الزرع صيانته لحق المزارع في الزرع ويغرم المزارع نصف اجر مثل هذه  
 الارض ههنا بطلان حقه في الزرع حيث آخر الزرع الى آخر السنة مع هذا صان الشرع حقه  
 واثبت الاجارة في نصف الارض كذا في الذخيرة \* الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلماً مع  
الفراغ منه وما لا يكون وإذا استأجر اجيراً يعمل له في بيته عملاً مسمى ففرغ الاجير من العمل  
في بيت المستأجر ولم يضع من يده حتى فسد العمل في يدا المستأجر او هلك فله الاجر كذا في  
المبسوط \* رجل استأجر رجلاً ليخبره فلما اخرج الخبز من التنور احترق لا بفعله كان له الاجر  
 ولا ضمان عليه وهذا اذا خبر في بيت المستأجر كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* وإذا اخرج  
بعض الخبز من التنور استحق الاجر بحسابه كذا في الينابيع \* فان لم يكن في بيته واحترق لا اجر له

كذا في شرح الجامع الصغير لفاضل بن خن \* ولو انزقه في التورثم جاء ليخرجه فسقط من يده فوقع في  
 التورث فاحترق فهو صام فان ضمن قيمته مخبوزا اعطاه الاجر وان ضمنه دفيقا لم يكن له اجرة  
 كذا في السراج الوهاج \* وان احترق الخبز في التورث قبل الاخراج لاجر له سواء كان في بيت  
 المستأجر او في بيت الاجير كذا في النهاية \* وان سرق الخبز بعد ما اخرجه فان كان يخبز في بيت  
 صاحب الطعام فله الاجرة وان كان يخبز في بيت الخباز فلا اجر له ولا ضمان عليه فيما سرق عند  
 ابي حنيفة رح وعندهما يضمن كذا في الجوهرة النيرة \* لو استأجر خياطاً ليخط له ثوباً في دارة  
 فقطع الثوب وقتل الخياط فسرق الثوب لا يستحق بازاء ما عمل شيئاً وان وقع ذلك القدر مسلماً لانه  
 يعمل في دارة لان الاجر مشروط بمقابل بالخياطة وما صنع ليس خياطة انما هو عمل من اعمال  
 الخياطة وكذلك اذا استأجر رجل ليخبز له دقيقاً معلوماً في دارة فنخل الدقيق وعجن ثم سرق قبل  
 ان يخبزه لا يستحق الاجر لان الاجر مقابل بالخبز ولم يوجد الخبز انما وجد عمل من اعماله كذا  
 في المحيط \* ولو كانت بئر ماء فشرط عليه مع حفرة طيها بالآجر والجص ففعل منها ثم انهارت فله الاجر  
 كاملاً وان انهارت قبل ان يطوبها بالآجر فله الاجر بحساب ذلك كذا في المبسوط \* اذا استأجر  
 رجلاً لبني له بناء في دارة او يعمل له ساباطاً او جناحاً او يحفر له بئراً او قنطرة او نهراً وما اشبه ذلك  
 في ملكه او فيما في يده فعمل بعضه فله ان يطالبه بقدره من الاجر لكنه يجبر على الباقي حتى لو انهدم  
 البناء وانهارت البئر او وقع فيها الماء والتراب وسواها مع الارض او سقط الساباط فله اجر ما عمله  
 بحصته ولو كان عين ذاك في غير ملكه ويده ليس له ان يطلب شيئاً من الاجرة قبل الفراغ من عمله  
 وتسليمه اليه حتى لو هلك قبل التسليم لا يجب شيء من الاجرة اذا اراد موضعاً من الصحراء ليحفر  
 فيه بئراً فقال محمدرح انه لا يصير قابضاً الا بالتخلية وان اراد الموضع وهو الصحيح وان كان عين  
 ذلك في ملك المستأجر ويده فعمل الاجير بعضه والمستأجر قريب من العامل فخلى الاجير بينه وبينه فقال  
 المستأجر لا اقضه منك حتى تفرغ فله ذلك هكذا في البدائع \* وفي الاصل اذا استأجر ليحفر له بئراً  
 في طريق الجبانة فحفرها فلا اجر له حتى يسلمها اليه صاحبه قال مشائخنا ان محمدرح سلم هذه الاجارة  
 ولم يشترط بيان موضع الحفر قالوا وهذا اشارة الى ان بيان الموضع في غير ملكه ليس بشرط كذا في  
 الذخيرة \* ولو استأجر لبناً ليضرب لبناً في ملكه او فيما في يده لا يستحق الاجرة حتى يجف اللبن  
 وينصبه في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمدرح حتى يجف وينصبه ويشرجه لا خلاف



في انه اذا ضربه ولم يقده انه لا يستحق الاجرة ولو هلك بعده فله الاجر وان كان ذلك في غير ملكه  
وبده لم يستحق الاجرة حتى يسلمه وهو ان يخلى الاجير بين اللبن وبين المستأجر لكن ذلك بعد  
ما نصبه عند أبي حنيفة رح . عندهما بعد ما شرجه كذا في البدائع \* فان تلف قبل تسليمه الى المؤجر  
فهو من مال الاجير سواء كان بعد التشريح او قبله كذا في الينابيع \* وان استأجره ليضرب له لبناً بلبن  
معلوم ويطبخ له آجراً على ان الحطب من عند رب اللبن فهو جائز وان فسد اللبن بعد ما ادخله  
الاتون ونكسر لم يكن له اجر ولو طبخه حتى نضج ثم كف النار عنه فاختلف هو وصاحبه في الاخراج  
فاخرجه على الاجير بمنزلة اخراج الخبز عن التور وان انكسر قبل ان يخرج فله اجر له وان اخرج  
من الاتون والارض في ملك رب اللبن وجب له الاجر ويبرأ من ضمانه وان كان الاتون في ملك  
اللبن فلا اجر له حتى يدفعه الى صاحبه كذا في المبسوط \* وفي القدوري الخياط اذا خاطه في بيت  
المستأجر فان خاطه بعضه لم يكن له اجر لانه لا ينتفع به وان هلك فلا ضمان عليه فلم يوجب  
الاجر بخياطة بعض الثوب وانه يخالف ما ذكر في الاصل قال في القدوري وان فرغ منه فله  
الاجر وعلى قولهما اذا هلك قبل الفراغ من العمل او بعده قبل التسليم الى المالك فهو ضامن  
والمحل مضمون في يد الاجير عندهما فلا يخرج عن الضمان الا بالتسليم الى المالك فاذا هلك كان  
صاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ولا اجر له وان شاء ضمنه قيمته مخيطاً واعطاه الاجر  
كذا في المحيط \* الباب العاشر في اجارة الظئر ويجوز استئجار الظئر باجرة معلومة كذا في الهداية \* وما جاز  
في استئجار العبد للخدمة جاز في استئجار الظئر وما بطل هناك بطل ههنا الا ان ابا حنيفة رح استحسن  
جواز استئجار الظئر بطعامها وكسوتها وان لم يوصف شيء من ذلك ولها الوسط من ذلك وقال لا يجوز  
والتاقيت شرط في استئجارها اجماً كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا شرطوا عليها الارضاع في منزلهم  
فليس للظئران تخرج من عندهم الا بعد مرض او غيره وليس لهم بحبسوا الظئر في منزلهم اذا لم يشترطوا  
عليها ولها ان تخرج به الى منزلها كذا في محيط السرخسي \* وعذرهما من مرض يصيبها لا تستطيع  
معه الرضاع ولهم ان يخرجوها اذا مرضت كذا في المبسوط \* واذا لم يشترط ذلك عليها صريحاً لكن  
كان العرف الظاهر فيما بين الناس ان الظئر ترضع الصبي في منزل ابيه لزمها ذلك كذا في المحيط \*  
وطعام الظئر وكسوتها على الظئر اذا لم يشترطوا في عقد الاجارة على المستأجر كذا في الخلاصة \*  
ولو ضاع الصبي في يدها او وقع فمات او سرق من حلي الصبي او ثيابه شيء لم تضمن الظئر شيئاً

كذافي المبسوط \* ثم اذا استأجرها بالدرهم فلا بد من بيان قدرها وصفتها وان استأجرها بمكيل او موزون فلا بد من بيان قدرة وصفته واذا استأجرها بشباب يشترط فيه جميع شرائط السلم كذافي المحيط \* فان سمي الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة واجلها وذرعها فهو جائز بالاجماع ونقوى بتسمية الطعام دراهم ان يجعل الاجرة دراهم ثم يدفع الطعام مكانها ولو سمي الطعام وبين قدرة جاز ايضا ولا يشترط تاجيله ويشترط بيان مكان الايقاع عند ابي حنيفة ربح خلافا لهما كذافي السراج الوهاج \* ويجب عليها القيام بامر الصبي فيما يصلحه من رضاعه كذافي محيط السرخسي \* وتغسل ثيابه من بوله ونجاسته لاعن الدرن والوسخ وهو الاصح كذافي جواهر الاخلاطي \* وعليها غسل الصبي واصلاح دهنه كذافي فتاوى قاضيخان \* وعليها ان يصلح طعام الصبي بان تمضغ له الطعام ولا تأكل شيئا يفسد لبنها ويضر به وعليها ايضا طبخ طعامه كذافي السراج الوهاج \* فلو مرض الصبي فما يعالج به الصبيان من الريحان والذهن فهو على الظئر في عرف ديارهم اما في عرف ديارنا فهو على اهل الصبي وعليه الفتوى كذافي جواهر الاخلاطي \* فان كان الصبي يأكل الطعام فليس على الظئر ان تشتري له الطعام وذلك كله على اهله وعليها ان تهيبته له كذافي غاية البيان \* والا صل ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من نوابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك على الاجير في الاجارة فالمرضع فيه الى العرف كذافي المحيط \* ليس على الظئر من اعمال ابوي الصبي شيء الا ان تبرع ولا ترك الصبي وحيدا كذافي الغيائية \* وليس للظئر ولا للمسترضع ان يفسخ هذه الاجارة الا بعذر والعذر لاهل الصبي ان لا يأخذ لبنها او يتقيا لان المقصود لا يحصل متى كانت هذه الحالة وكذلك اذا حبلت وكذلك اذا مرضت وكذلك اذا كانت سارقة وكذلك اذا كانت فاجرة بين فجورها وهذا بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها واذا استأجر الرجل ظئرا ثم ظهر انها كافرة او مجنونة او حمقاء كان له ان يفسخ الاجارة كذافي الظهيرية \* والعذر من جانب الظئر ان تمرض مرضا لا تستطيع معه الارضاع الا بمشقة تلحقها وكذلك اذا حبلت كذافي الذخيرة \* وان كان اهل الصبي يؤذونها بالسنتهم كفوا وان اساءوا اخلاقهم معها كفوا عنها فان لم يكفوا عنها كان لها ان تخرج كذافي المبسوط \* واذا لم تكن معروفة بالظورة وهي ممن يعاب عليها فلها الفسخ بخلاف ما اذا كانت تعرف بذلك ان تكون هذه اولى اجارة منها كذافي المضمرات \* ويفسخ ان لم تعلم بمشقة الظارة ثم علمت هكذا في الغيائية \* قد قالوا في الظئر اذا كانت



اذا كانت هي ممن يشينها الارضاع فلا لها ان يفسخوا لانهم يعيرون به وكذا اذا امتنعت هي من الرضاع  
فلاها ذلك اذا كان يشينها كذا في الجوهرة النيرة \* وان كان الصبي قد اتفها ولا يأخذ لبن غيرها وهي  
لا تعرف بالظورة كان لها الفسخ ايضا في ظاهر الرواية وروي عن ابي يوسف رح انه ليس لها الفسخ اذا  
كان يخاف على الصبي من ذلك قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح والا عندنا على رواية  
ابي يوسف رح وتاويل محمدرح اذا كان الصبي يعالج بالغذاء من الفانيذ والسمن وغير ذلك مما  
يعالج به الصبيان او يأخذ لبن الغير بنوع حيلة اما اذا كان لا يعالج بالغذاء ولا يأخذ لبن غيرها فجواب  
محمدرح كجواب ابي يوسف رح وعليه الفتوى كذا في المحيط \* فان كان لها زوج فأجرت  
نفسها للظورة بغير اذنه وللزوج ان يبطل عقد الاجارة قبل هذا اذا كان الزوج ممن يشينه ان تكون  
زوجته ظئرا وان كان لها زوج معروف فأجرت نفسها للظارة بغير اذن الزوج فللزوج حق الفسخ  
سواء كان ممن يشينه ان تكون زوجته ظئرا ولا هو الصحيح وان كان زوجها مجهولا لا يعرف  
ابها امرأته الا بقوله فليس له ان ينتقض الاجارة هكذا في الذخيرة \* الظئر اذا كان لها زوج معروف  
وقد استوجرت شهرا فانقضى الشهر والصبي لا يأخذ لبن غيرها ان كانت أجرت نفسها بغير اذن  
الزوج وللزوج ان ياباها وان خيف موت الصبي وان كانت أجرت نفسها باذن الزوج فليس  
للزوج ان يمنعها اذا كان الصبي لا يأخذ لبن غيرها وبمعنى كذا في جواهر الا خلاطي \* وفي العيون  
وان كان الزوج قد سلم الاجارة واراد اهل الصبي ان يمنعوه من غشيانها مخافة الحبل وان يضر  
ذلك لصبيهم فلهم ان يمنعوه عن ذلك في منزلهم وان لقيها في منزله فله ان يغشيه ولا يسع للظئر  
ان تمنعه عن ذلك كذا في الذخيرة \* ولهم ان يمنعوا اقرباءها من المكث في منزلهم كذا في الظهيرية \*  
ولهم منعها من زيارة الاقارب وزيارتهم اياها اذا اضر بالصبي وان لم يضر فلا كذا في محيط  
السرخسي \* ولا يسع للظئر ان تطعم احدا من طعامهم بغير امرهم فان زادها احدا من ولدها فلهم  
ان يمنعوه من الكينة عند ما كذا في المبسوط \* وكل ما يضر بالصبي نحو الخروج عن منزل  
الصبي زمانا كثيرا او ما شبهه فلهم ان يمنعوا عنه وما لا يضر بالصبي فليس لهم منعها عنه لحاجتها  
الى ذلك ويصير ذلك القدر مستثنى عن الاجارة كاقوات الصلوة ونحوها ومعنى قوله وكل ما يضر  
بالصبي لا محالة واما ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه كذا في المحيط \* ولومات الصبي  
او الظئر انتقضت الاجارة كذا في محيط السرخسي \* وفي الاصل اذا استأجر الرجل ظئرا الولادة

الصغير ثم مات الرجل لا تنتقض اجارة الظئر وكان الفقيه ابو بكر البلخي يقول انما تبطل اجارة الظئر بموت الاب اذا كان للصبي مال اما اذا لم يكن له مال تبطل بموت الاب منهم من قال لا بل في الحالين جميعا لا تبطل الاجارة بموت الاب واطلاق محمد ر ح في الكتاب يدل عليه ثم قال محمد ر ح واحر الظئر في ميراث الصبي قبل ارادته احر ما يستقبل من المدة بعد موت الاب الا ما وجب من الاحر حال حيوة الاب يستوفى من جميع التركة وقيل الكل يستوفى من نصيب الصغير وهو الصحيح وفي الوازل استأجر الرجل ظئرا ترصع ابنه الصغير فلما ارضعته شهورا مات ابو الصغير فقالت عمه الصغير ارضعته حتى يعطيك الاجر فارصعته شهورا قال ان لم يكن للصبي مال حين استأجرها لاب فمن يوم مات الاب الاجر على العمه ثم ينظر ان كانت وصية للصغير رجعت بذلك في مال الصغير والا فلا وان كان للصبي مال يوم استأجرها لاب فالاجر كله في مال الصغير كذا في الذخيرة \* ولو لم يكن للصغير مال حين استأجرها لاب ثم اصاب الصغير الاسفل والدي من هذه المسئلة قال قبل احر ما مضى على الاب واجر ما بقي في مال الصغير كذا في الظهيرنة \* واذا استأجر الرجل ظئرا ترصع صبيين له فمات احد هما فانه يرفع عنه نصف الاجر وليس لاب الصبيين اقامة صبي آخر مقام الصبي كذا في المحبط \* ولو استأجر واطئرين ترصعان صبيا واحدا فذلك جائز ويتوزع الاخر بينهما على لئبهما فان كان لئبهما واحدا فالاجر بينهما نصفان وان كان متناوتا فبحسب ذلك فان ماتت احدهما بطل العقد في حقها العواب المغفود عليه والاخرى حصتها من الاجر كذا في المبسوط \* وليس للظئر ان تأخذ صبيا آخر ترصعه مع الاول فان اخذت صبيا آخر فارصعته مع الاول فقد اساءت وانمت ان كانت قد اضرت بالصبي كذا في البدائع \* ولها الاجر كاملا على العريقين ولا تصدق بشيء منه كذا في خزانة المفتين \* والا جر طبيب لها ولا ينقص من الاجر الاول ارضعت ولد هم في المدة المشروطة وبطرح من الاخر بقدر ما يختلف كذا في الغياثة \* واذا دفعت الظئر للصبي الى خادمتها حتى ارضعته فلها الاجر كاملا استحسانا واذا شرط عليها الارضاع بنفسها فدفعته الى خادمتها حتى ارضعته فالصحيح ان بها لا تستحق للاجر هكذا في الذخيرة \* والا وجه انها تستحق كذا في الفتاوى الصغيرى \* ولو ارضعته حولا ثم يس لبنها فارصعت خادمتها حولا آخر فلها الاجر كاملا وكذلك لو كانت ترصعه هي وخادمتها فلها الاجر تاما ولا شيء لخادمتها ولو يس لبنها فاستأجرت له ظئرا



كان عليها الاجر المشروط لجرها الاجر كاملا استحسانا وفي القياس لا اجر لها وتنصدق بالفضل كذا في المبسوط \*  
 وان ارضعته بلبن شاة او فذته بطعام حتى انقضت المدة فلا اجر لها وان جحدت الظئر ذلك وقالت  
 ما ارضعته بلبن البهائم وانما ارضعته بلبني فالقول قولها مع يمينها استحسانا وان اقام اهل الصبي  
 بينة على ما ادعوا فلا اجر لها قال الشيخ الامام شمس الآئمة الحلواني تاويل المسئلة انهم شهدوا  
 انها ارضعته بلبن الشاة وما ارضعته بلبن نفسها اما لو اكدتوا بقولهم ما ارضعته بلبن نفسها لا تقبل  
 شهادتهم لان هذه شهادة قامت على النفي مقصودا بخلاف الفصل الاول لان هناك النفي دخل  
 في ضمن الاثبات وان اقام البينة اخذت بينة الظئر كذا في الذخيرة \* واذا استأجر الاب ام الصغير  
 لارضاعه ان استأجرها حال قيام النكاح بمال نفسه لا يجوز وكما لا يجوز استيجارها لا يجوز استيجار  
 خادمتها ومدبرتها ولو استأجر مكاتبة لها جاز وان استأجرها بمال الصغير روى بن سماعة عن  
 محمد رحم انه يجوز هذا اذا استأجرها حال قيام النكاح واما اذا استأجرها بعد الطلاق فان كان الطلاق رجعا  
 لا يجوز ان كان الطلاق بائنا ففي ظاهر الرواية يجوز هذا اذا استأجرها لارضاع ولده منها فلو استأجرها  
 لارضاع ولده من غيرها يجوز كذا في المحيط \* ولو استأجرها بعد انقضاء العدة لارضاع ولده منها  
 جاز فاذا تزوجها بعد ذلك قبل انقضاء مدة الاجارة قال والدي لارواية لهذه المسئلة سألت الشيخ  
 الامام الاجل ظهير الدين المرعسياني قال لا تبطل الاجارة كذا في الظهيرية \* ولو استأجر امه او ابنته  
 او اخته ترضع صبياله كان حائزا وعليه الاجر وكذلك كل ذات رحم محرم منه كذا في المبسوط \*  
 واذا التقط لقطا فاستأجر له ظئرا فلا جرة عليه وهو متطوع في المنتقى رجل استأجر امه ترضع ولده  
 منها من مال الصبي فهو جائز كذا في محيط السرخسي \* ويجب ارضاع اليتيم على من يجب  
 نفقته عليه وان كان اليتيم لا وارث له ولم يتطوع عليه احد بشيء فرضاعه على بيت المال وان استأجر  
 الاب الظئر لولده وابنت الام ان تسلمه وقالت ترصعه الظئر عندي فيل للاب استأجر من ترصعه  
 عندها كذا في السراج الوهاج \* وفي فتاوى اهل سمرقند اذا استأجر ظئرا ترضع ولده سنة بمائة  
 درهم على انه ان مات الصبي قبل ذلك فالدرهم كلها للظئر فهذا شرط يسد الاجارة فان مات  
 الصبي قبل ذلك فلها بقدر ما ارضعت اجر مثلها وترد البقية الى المستأجر كذا في الذخيرة \* رجل  
 استأجر ظئرا سنة بمائة درهم على ان يكون كل الاجر بمقابلة الشهر الاول وما بعده الى تمام السنة  
 ترضع بغير اجر فارضعت شهرين ونصف مات الصبي قالوا يقسم اجر مثلها وترد البقية الى المستأجر كذا

في الدخيرة \* رجل استأجر ظئرا سنة بمائة درهم على ان يكون كل الاجر بمقابلة الشهر اوله ابعده الى تمام السنة ترضع بغير اجر فارصعت شهرين نصف اتمات الصبي قالوا يقسم اجر مثلها سنة على الشهور فما اصاب شهرين ونصف كان لها ذاك وترد الباقي لان هذه الاجارة فاسدة فكان لها اجر المثل لكن لا يزداد على المسمى من ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* والامة المأذونة ان تؤجر نفسها ظئرا وللدكاتب ان تؤجر نفسه ظئرا وامتها لانها من الكسب وكذا للمكاتب والعبد المأذون ان يؤجر امرأته فان عجز المكاتب انتقضت عند محمد ر ح وعندنا بي يوسف ر ح لا تنقض ولو استأجرت المكاتبه ظئرا ثم عجزت انتقضت كذا في الغيبة \* ولا بأس للمسلمة بان ترضع ولد الكافر باجر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا بأس بان يستأجر المسلم الظئر الدائرة او التي ولدت من الفجور كذا في المبسوط \* ولو استأجر شاة لترضع جديا او صبيلا يجوز كذا في السراج الوهاج \* الباب الحادي عشر في الاستئجار للخدمة قال علماء نازح يكره المرحل ان يستأجر حرة او امته يستخدمها ويخلوبها لان الخلوة بالاجنبية منهي عنها كذا في الظهيرية \* حرة آجرت نفسها ذاعيل لا بأس به وكراهة ان يخلوبها قال فخر الدين قاضيخان هذا تاويل ما جاء في الاصل وبه يعني هكذا في الكبرى \* وقال ابو حنيفة ر ح اذا استأجر الرجل امرأته لتخدمه كل شهر باجر مسمى لا يجوز كما لو استأجرها للعمل من اعمال البيت من الخبز والطبخ وارضاع ولده منها او استأجرها لتخدمه فيما لبس من جنس خدمة البيت كرمي دوابه وما اشبه ذلك يجوز لان ذلك غير مستحق ما يها كذا في المحيط \* ولو كانت المرأة امة جاز كذا في الخلاصة \* وفي الصيرفة استأجر امرأة لتخزله خبزا فللا كل لا يجوز وللبيع جاز كذا في التاتارخانية \* ولو استأجرت المرأة زوجها للخدمة او لم يمي الغنم فهو جائز وله ان يفسخها ولا يخدمها في ظاهر الرواية وروى بن ساعدة عن بن سعد بن معاذ المروزي عن ابي حنيفة ر ح انه باطل وهكذا ذكر الحاكم في مختصره وجه ظاهر الرواية انه خدمتها غير مستحقة عليه ومنافعه مملوكة له فجازت الاجارة بهذا الاعتبار ولو خدمها استحق الاجر كذا في محيط السرخسي \* وبه يفني كذا في جواهر الاطلاعي \* ولو استأجر ابوه لم يجز حرين كانا او عبيدين لغيره او كافرين وله الاجر اذا عمل ولا ينقص الاجر متى كان اجرا المثل انتقص من المسمى كذا في محيط السرخسي \* وان استأجر جده او جدته للخدمة لا يجوز ولو خدم فلما لمسمى ويستوي في ذلك ان يكون الابن حرا



حرا او عبدا مسلما او كافرا كذا في المحيط \* ولو استأجر ابنه والمرأة ابنها للخدمة في بيته لم يجز ولا يجب الاجرة اذا خدم الا اذا كان حرا او مكاتباً كذا في الخلاصة \* وان كان الابن حرا فاستأجر احد الابوين لبرعى فماله او استأجره لعمل آخر وراء الخدمة فانه يجوز كذا في الذخيرة \* وفي لقنأوى امرأة قالت لزوجهما اغمر رجلي على ان لك الف درهم فغمر الزوج رجلها الى ان قالت لا اريد الزيادة فالاجارة باطلة وهذا الجواب يوافق رواية ابي عصمة ويخالف ظاهر الرواية كذا في التاتارخانية \* ويجوز الاستئجار للخدمة فيما بين الاخوة وسائر القرابات ومن مشائخنا من قال اذا استأجر عمة للخدمة والعم الاكبر واستأجر اخاه الاكبر للخدمة لا يجوز كذا في المحيط \* المسلم اذا آجر نفسه من كافرا يخدمه جاز ويكره قال الفضلي لا يجوز للخدمة وما فيه الا ذلال بخلاف الزراعة والسقي كذا في الخلاصة \* اذا استأجر عبدا هذين الشهرين شهرا باربعة دراهم وشهرا بخمسة دراهم فهو جائز الاول منها باربعة حتى لو عمل في الاول دون الثاني استحق اربعة دراهم ولو عمل في الثاني دون الاول استحق خمسة دراهم كذا في شرح الجامع الصغير لحسام الدين \* وان استأجر ثلثة اشهر شهرين بدرهم وشهرا بخمسة فالشهران الاولان بدرهم كذا في المبسوط \* ومن استأجر عبدا للخدمة فليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك وهذا اذا استأجره في المصر ولم يكن على نهي السفر اما اذا كان على نهي السفر فعليه اختلاف المشايخ واما اذا كان مسافرا واستأجره فله ان يسافر كذا في الجوهرة النيرة \* اذا استأجر عبدا بالكوفة ليستخدمه ولم يعين مكانا للخدمة كان له ان يستخدمه بالكوفة وليس له ان يستخدمه خارج الكوفة لان الاستخدام بالكوفة ثابت بدلالة الحال فيعتبر بما لو ثبت نصا فان سافر به ضمن هكذا ذكر محمد راجح المسئلة في اجارات الاصل ان من ادعى دارا وصاحب المدعى عليه على خدمة عبده سنة ان له ان يخرج بالعبدا الى اهله قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني في شرح كتاب الصلح لم يرد بقوله ان يخرج بالعبدا الى اهله ان يسافر به وانما اراد به الى اهله في القرى وافية البلدة وكان الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي يفرق بين مسئلة الصلح وبين مسئلة الاجارة وكان يقول في مسئلة الصلح لصاحب الخدمة ان يسافر بالعبدا وليس للمستأجر ان يسافر بالعبدا المستأجر للخدمة كذا في المحيط \* وقال محمد راجح وليس للمستأجر ان يضرب الغلام كذا في الظهيرية \* ولو دفع المستأجر الاجر الى العبد وكان العبد هو العاقبة فقد برئ من الاجر وان لم يكن عاقدا لا يبرأ وان حصل الرد الى من يده

بدا المولى من حيث الحكم كذا في الذخيرة \* والمستأجر ان يكلف العبد المسنة أجر كل شيء من خدمة البيت ، بأمره ان يغسل ثوبه وان يحيط ويغز ويغجن اذا كان يحسن ذلك ويعلف دابته وينزل بمثاءه من ظهر بيته او يرقى اليه ويحلب شاته ويستسقي له من البئر وليس له ان يعود خياط ولا في صماعة وان كان حاذقاً في ذلك وليس على المستأجر طعامه الا ان يتطوع بذلك او يكون فيه عرف ظاهر وله ان يأمره بخدمة اضيافه وله ان يؤاجر من غيره للخدمة وان تزوج المستأجر امرأة فقال اخذ مني وعيالي فله ذلك وكذلك المرأة ان كانت هي المستأجرة فتزوجت فقالت اخذ مني وزوجي فلها ذلك هكذا في المبسوط \* في المنتقى رواية ابراهيم بن محمد بن حرجل أجر عبد الله سنة ثم ان العبد اقام بينه ان المولى كان اعتقه قبل الاجارة فالاجرة للعبد ولو قال العبد اني حر وقد فسخت الاجارة ولم يكن له بينة دفعه القاضي الى مولاة واجبره المولى على العمل ثم اقام بينة انه حر وان المولى اعتقه قبل الاجارة فلا أجر للعبد ولا للمولى ولو اقام بطل فسخت الاجارة كان الاجر للعبد ولو كان غير بالغ فادعى العتق وقد أجره المولى وقال قد فسخت ثم عمل وباقى المسئلة بحالها فلا جر للفلام وهذا بمنزلة المقيط في حجر رجل آحره كذا في الذخيرة \* لو أجر عبده سنة فلما مضت سنة اشهر اعتقه فهو بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ فان فسخ بطل العقد فيما بقي وسقط من المستأجر فيما بقي وكان اجر ما مضى للمولى كذا في البدائع \* وهذا اذا لم يكن على العبد دين وان كان صرفه الى غرضه فمافضل يكون للمولى كذا في الغياثة \* وان اجاز ومضى على الاجارة فلا جرة فيما يستقبل الى تمام السنة يكون للعبد فان اختار الاجارة لم يكن له ان ينقضها بعد ذلك وقبض الاجارة كلها واي ليس للعبد ان يقبض الاجرة الا بوكالة من مولى هذا اذا لم يكن المستأجر عجل الاجرة ولا شرط المولى عليه التعجيل فان كان عجل او شرط عليه التعجيل فان عتق العبد واختار المضي على الاجارة فلا جرة كلها للمولى وان اختار الفسخ يرد النصف الى المستأجر سواء كان المولى أجره بنفسه او اذن للعبد ان يؤجر نفسه سنة فأجرة ثم اعتقه المولى في نصف المدة الا ان قبض الاجارة ههنا الى العبد ولو كان العبد محجوراً أو أجر نفسه من انسان بغير اذن مولاة فاعتقه المولى في المدة فلا خيار له كذا في البدائع \* وان أجر العبد نفسه بغير اذن المولى ان سلم من العمل يصح ويجب الاجر وصح قبضه وليس للمستأجر ان يسترد الاجر منه ولو عتق لا خيار له لانه باشر بنفسه وما يجب بعد العتق فله باتفاق الروايات وان هلك من العمل قبل



ان يعتق ام تصح الاجارة وضمن المستأجر قيمته للمولى ولا اخله كذا في الغيائية \* استأجر عبد اشهر وقبضه  
ثم جاء آخر الشهر والعبد ابق او مريض فقال المستأجر ابق او مرض حين قبضه وقال المولى لم يكن ذلك  
الا قبل هذا ساعة فالقول للمستأجر ولو لم يكن حينئذ ابقا او مريضا فالقول للمولى كذا في التمر تاشي \*  
رجل فصب عبدا فآجر العبد نفسه وسلم من العمل تصح الاجارة فيجوز للعبد قبض الاجر بالا جماع  
فان قبض العبد ثم اخذ الغاصب منه الاجرة فاكله فلا ضمان عليه وقال ابو يوسف ومحمد ر ح هو  
ضامن ولو وجد المولى الاجر قائما اخذ منه بالا جماع كذا في الجامع الصغير \* المكاتب اذا آجر  
عبدا ثم عجز لا تبطل الاجارة عند ابي يوسف ر ح وتبطل عند محمد ر ح ولو استأجر المكاتب عبدا ثم  
عجز تبطل الاجارة في قولهم ولو ادى المكاتب وعق بقيت الاجارة عند الكل كذا في فتاوى  
قاضيخان \* ولو آجر الرجل عبدا له ثم استحق واجاز المستحق الاجارة فان كانت الاجارة قبل  
استيفاء المنفعة جاز وكان الاجر للمالك وان اجاز بعد استيفاء المنفعة لا تعتبر الاجارة والاجر للعائد  
وان اجاز في عقد بعض المدة فاجر ما مضى وما بقي للمالك في قول ابي يوسف ر ح وقال محمد ر ح  
اجر ما مضى للغاصب وما بقي للمالك كذا في الظهيرية \* والاب والجدا بوالاب او وصيهما اذا  
آجر الصغير في عمل من الاعمال التي يقدر عليها الصغير جاز ولا ولاية للجد مع قيام الاب ووصي  
الاب مقدم على الجد فان لم يكن للصغير اب ولا جدا بوالاب ولا وصيهما فآجره ذو رحم محرم من  
الصغير وكان الصغير في حجرة جاز وان كان الصغير في حجر ذي رحم محرم منه فآجره ذو رحم  
محرم آخره اقرب من الذي كان في حجرة نحو ان يكون في حجر عمه فآجرته امه جاز في قول  
ابي يوسف ر ح ولا يجوز في قول محمد ر ح وان آجر ذو رحم محرم وهو في حجرة ليس له ان ينفق  
الاجر على الصغير اذا لم يكن له ولاية التصرف في ماله كما لو وهب للصغير مال كان لصاحب الحجر  
ان يقبض الهبة وليس له ان ينفقها على الصغير كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الغيائية ولا ينفق  
عليه الا الاب والجد وقيل يجوز ان ينفق ما لا بد للصغير منه وان كان اطلق القاضي يجوز مطلقا كذا  
في التاتار خانية \* وللأب والجد ووصيهما اجارة عبد الصغير وعقاره اما غيره هؤلاء ممن هو في حجرة  
لا يؤجر عبده وعن محمد ر ح استحسن يؤجر عبده وكذا استحسن ان ينفق على الصغير  
ما لا بد له منه قال استاذنا ر ح وبه يفتى هكذا في الفتاوى الكبرى \* احد الوصيين يملك ان يؤجر اليتم  
في قول ابي حنيفة ر ح ولا يؤجر عبده وقال محمد ر ح يؤجر عبده ايضا لان من ملك التصرف

عليه ملكه على عبده هكذا في السراج النواج \* اذا آجر الصبي ابوه او وصي ابيه او جده او وصي جده او القاضي او امينه فبلغ في المدة فهو عذر ان شاء امضى الاجارة وان شاء فسخ ولو آجر واحد من هؤلاء شيئا من ماله فبلغ في المدة لا خیار له هكذا في البدائع \* اذا آجر ولده الصغير بالنفقة والكتاب له سنة ومضت السنة للاب ان يطالبه باجر مثله لان الاجارة وقعت فاسدة ومادفع للصبي فهو متبرع وفي الفتاوى له ان يطالب (اگر آن متدار جامه خرج نکرده باشد) كذا في التاتار خانية \* قال قاضيخان بسند الثوب ويعطى اجر المثل وهو الا صوب لانه ما اعطاه متجانا كذا في القنية في باب مسائل متفرقة في الاجارة الفاسدة \* يتيم صغير ليس له اب ولا ام ولا عم استعمله واقرباؤه بغير اذن القاضي وبغير الاجارة عشر سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثله فيه كذا في القنية في باب بقاء الاجارة \* ولو استأجر نفسه او عبده لعمل اليتيم لم يجز كذا في المبسوط \* وهو الصحيح هكذا في جواهر الاخلاطي والمحيط \* ولو استأجر الوصي اليتيم او عبده بمال نفسه ليعمل له قال ينبغي ان يجوز عند ابني حنيفة رح وابي يوسف رح الآخر اذا كان باجرة لا يتغابن الناس في مثله كذا في الكبرى \* ولو كان وصيا لليتيم فاستأجر لاحدهما مال الآخر لا يجوز كما لو باع مال احدهما من الآخر كذا في فتاوى قاضيخان \* والاب اذا استأجر الصغير لنفسه فلا شك في جواز هذه الاجارة كذا في الظهيرية \* اما الاب اذا آجر نفسه للصغير او آجر ماله للصغير واستأجر مال الصغير لنفسه جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* واب الصبي المحجور اذا آجر نفسه لم يجز وكذلك العبد المحجور اذا آجر نفسه لم يجز فان عمل من العمل ففي الاستحسان يجب الاجر المسمى وان هلك من العمل ان كان صبيا فعلى ما قلنا لمستأجر دينه وعليه الاجر فيما عمل قبل الهلاك وان كان عبدا فعلى المستأجر قيمته ولا اجر عليه فيما عمل له العبد هكذا في المحيط \* ولو استأجر القاضي رجلا ليعمل لليتيم يجوز باجر المثل وان زاد على اجر المثل لا تجب الزيادة ولو فعل مستعملا فالزيادة في ماله ولو آجر دارا للصبي او عبده باقل من اجر المثل لا يجوز ولو سكن المستأجر يجب المثل بالغا ما بلغ ولو سكن داره انسان فصلا لا يجب الاجر وقبل ينظر الى نقصان الدار والى اجر المثل فايهما كان خير للصبي يجب ذلك كذا في الغيائية \* رجل افعد صبيا مع رجل ليعمل معه فاتخذ له هذا الرجل كسوة ثم بدا للصبي ان لا يعمل معه قال ان كان اعطاه كرباسا والصبي هو الذي تكلف لخباطته لم يكن



لم يكن للرجل على الكسوة سبيل لانه انقطع حقه بالخطاطة كذا في فتاوى قاضيان \*

الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة اذا وقع عقد الاجارة صحيحا على مدة او مسافة وجب تسليم ما وقع عليه العقد ائما مدة الاجارة كذا في المحيط \* وتسليم المعقود عليه في الاجارة هو المتمكين من الانتفاع به وذلك بتسليم المحل اليه بحيث لا مانع من الانتفاع به فان عرض في بعض المدة ما يمنع الانتفاع به كما لو غصب الدار من المستأجر او غرقت الارض المستأجرة او انقطع عنها الشرب او مرض العبد او ابق سقطت الاجرة بقدر ذلك كذا في محيط السرخسي \* تسليم المفتاح في المصروع التخلية بينه وبين الدار تسليم للدار حتى تجب الاجرة بمضي المدة وان لم يسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم للدار وان حضر المصروع والمفتاح في يده كذا في القنية \* آجر من آخر حانوتا ودفع اليه المفتاح فلم يقدر المستأجر على فتحه وضل المفتاح ايا مائمه وجده فان كان يمكن فتح الحانوت بهذا المفتاح فعليه اجر ما مضى وان كان لا يمكن فتحه به لم يجب الا اجر كذا في الذخيرة \*

ولو تكاثر في دار وفي الدار سكان فخلي بينه وبين المنزل فلما جاء رأس الشهر طلب الاجر فقال ما سكتته حال بيني وبين النزول فيه فلان الساكن والساكن مقر بذلك او جاد فانه يحكم الحال فان كان المستأجر فيه في الحال فلا اجر عليه وان كان الغاصب فيه فلا اجر عليه والقول فيه قوله وان لم يكن في المنزل ساكن في الحال فالمستأجر ضامن الا اجر كذا في المبسوط \* قال في المفتي عن ابي يوسف رح المستأجر اذا جاء بالعبد المستأجر مريضا او قال قد ابق واقام رب العبد بينه انه كان عمل كذا وكذا واقام المستأجر البينة انه كان قد ابق يومئذ او كان مريضا فالبينة بينه رب العبد كذا في المحيط \* ولو كانت الدار مشغولة بمناع الا جرا والارض مزروعة فالصحيح انه يصح لكن لا يجب الا جر ما لم يسلم فارغا ويبيع ذلك منه ولو فرغ الدار وسلم لربها الاجارة واوسلم كل الدار الا بيتا مشغولا بمناعه سقط الا جر بحصته وله الخيار في الباقي لتفرق الصفقة عليه فان فرغ البيت قبل الفسخ لزمته الاجارة كذا في الغبائية \* اذا انهدم بيت منها او حائط منها وسكن المستأجر في الباقي لا يسقط شيء من الاجر كذا في التاتارخانية \*

الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق برؤا المستأجر على المالك قال محمد رح في الاصل وليس على المستأجر رد ما استأجر على المالك وعلى الذي آجر ان يقبض من منزل المستأجر وليس هذا كالعارية كذا في الذخيرة \* قال محمد رح في الاصل اذا استأجر الرجل رجلا يطحن عليه شهرا باجر مسمى فحملة الى منزله فمؤنة الرد على رب الرجل

والمصر وغير المصر في ذلك سواء في القياس في الاجارة والعارية ففي الاجارة مؤنة الرد على رب المال وفي العارية على المستعير قال مشائخنا وتاويل هذا اذا كان الاخراج باذن رب المال في الاجارة والعارية ففي الاجارة نجب مؤنة الرد على رب المال وفي العارية نجب مؤنة الرد على المستعير فاما اذا حصل الاخراج بغير اذن رب المال فمؤنة الرد على الذي اخرجه مستعيرا كان او مستأجرا كذا في المحيط \* الرد في الاجير المشترك نحو القصار والصباغ والنساج على الاجير لان الرد نقص القبض فانما يجب على من كان منفعة القبض له ومنفعة القبض في هذه المواضع للاجير لان الاجير عينا وهو الاجرة ولرب الثوب المنفعة والعين خير من المنفعة فكان الرد عليه بخلاف ما لو آجر عبدا او دابة وفرغ المستأجر فانه يجب الرد على المالك لان ثمة للمستأجر منفعة والآجر عينا كذا في الذخيرة في احكام الاجير الخاص والمشارك \* استأجر دابة ليركبها في حوائجه في المصر وقتا معلوما فمضى الوقت فليس عليه تسليمها الى صاحبها وعلى الذي آجرها ان يقبض من منزل المستأجر حتى لو امسكها اياها فهلكت في يده لم يضمن سواء طلب منه المؤاجر او لم يطلب لانه لا يلزمه الرد الى بيته بعد الطلب فان لم يكن متعديا في الامساك فلا يضمن فان كان استأجرها من موضع مسمى في المصر ذاهبا وجائيا فان على المستأجر ان يأتي بهاذلك الموضع الذي قبضها فيرد لان الرد واجب عليه بل لاجل المسافة التي تناولها العقد لان عقدا الاجارة لا ينتهي الا بالرد الى ذلك الموضع فان حملها الى منزله فامسكها حتى عطبت ضمن قيمتها لانه تعدى في حملها الى غير موضع العقد فان قال المستأجر اركبها من هذه المواضع الى موضع كذا او ارجع الى منزلي فليس على المستأجر ردها الى منزل المؤاجر لانه لما عاد الى منزله فقد انقضت مدة الاجارة فبقيت امانته كذا في البدائع \* فلو ان المستأجر ساق الدابة ليردها على المؤاجر في منزله مع انه ليس عليه الرد وهلك في الطريق لا ضمان عليه وذهب المالك الى بلد آخر وذهب هذا الرجل بالدابة ليردها على المالك فهلك في الطريق كان عليه الضمان فيصير بالاخراج من البلدة غاصبا كذا في المحيط \* وعن ابي يوسف رح فيمن استأجر دابة من مصر الى مصر فامسكها في بيته فهلكت قال ان امسكها مقدار ما يمسك الناس ليهيؤا امورهم فلا ضمان والاجرة ثابتة وان امسكها اكثر من ذلك خرجت من الاجارة وهي مغصوبة عنده وعن محمد رح انه قال بالضمان من غير هذا التفصيل كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى استأجر دابة وردها الى منزل المؤاجر



وادخلها مربطها وربطها واغلق عليها فلا ضمان اذا هلكت او ضاعت كل شيء يفعل بها صاحبها اذا ردت عليه فاذا فعله المستأجر بغير اولواد خلها دار صاحبها او اذ خلها مربطها ولم يربطها ولم يغلق عليها فهو ضامن اذا هلكت او ضاعت كذا في المحيط \* الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد صحتها ج ١٢٦

والزيادة فيها واذا زاد الآجر والمستأجر في العقود به ان كانت الزيادة مجهولة لا تجوز الزيادة سواء كانت من الآجر او من المستأجر وان كانت معلومة من جانب الآجر يجوز سواء كانت من جنس ما آجر او من خلاف جنس ما آجر وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من خلاف جنس ما استأجر يجوز كذا في الذخيرة \* المستأجر اذا ازداد في الاجر بعد ما مضى بعض المدة لا تصح الزيادة ويصح الحط كذا في التاتارخانية \* ابراهيم بن محمد ر ح استأجر من آخر ارضاً باكرار حنطة فزاد رجل المؤجر كرافة جرة المؤجر منه فذهب المستأجر الاول فزاده كرا ايضا وجدد الاجارة فالاجارة هي الثانية وانفسخت الاولى بمقتضى تجديد الثانية وذكرت هذه المسئلة عن ابي يوسف ر ح ووضعها فيما اذا ازداد المستأجر الاول على المستأجر الثاني في الاجر وسلمها رب الدار الاول بهذه الزيادة وبالاجر الاول وذكر ان الاجارة الاولى لا تنتقض وهذه زيادة زاداها في الاجر وحاصل الجواب ان صاحب الدار اذا جدد الاجارة تنتقض الاولى واذا لم يجدد لا تنتقض الاولى وتكون الثانية زيادة كذا في المحيط \* وسئل عن فصب دار اثم آجرها ثم اشتراها ايؤا جرها ثانيا قال الاجارة ماضية وان استقبلها فهو افضل واطيب كذا في الحاوي للفتاوى \* ولا بأس باستيجار الارض الى طويل المدة وقصيرها بعد ان تكون معلومة كما اذا استأجرها عشر سنين او اكثر هذا اذا كانت مملوكة واما اذا كانت الارض موقوفة فاستأجرها من المنولي الى طويل المدة ان كان العسر بحاله لم يزد ولم ينتقص فانه يجوز عن محمد ر ح استأجر رجلا شهرا يعمل له عملا مسمى باجر معلوم ثم امرة في خلال الشهر بعمل آخر مسمى بدرهم مثلاً فالاجارة الثانية فاسخة للاجارة الاولى بالتقدير الذي دخل في الاجارة الثانية حتى لا يكون له الاجران بل يرفع عنه بحصة ذلك القدر فاذا فرغ من العمل الثاني لزمه اجرة وذلك درهم وتعود الاجارة الاولى كذا في المحيط \*

الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارات وما لا يجوز وهو يشمل على اربعة فصول الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه الفساد قد يكون لجهالة قدر العمل بان لا يعين محل العمل وقد يكون لجهالة قدر المنفعة بان لا يبين المدة وقد يكون بشرط فاسد مخالف لمقتضى العقد فالفساد يجب فيه

اجرا المثل ولا يزداد على المسمى ان سمي في العقد الا معلوما وان لم يسم يجب اجرا المثل بالغا ما بلغ وفي الباطل لا يجب الاجر والعين غير مضمون في يد المستأجر سواء كانت صحيحة او فاسدة او باطلة **كذا في الغباية \*** مثل ممن قال لا خراجرتك هذه <sup>الدار</sup> بحدودها وحقوقها بكذا درهم او موصوفا بصفة كذا الى عشرة اشهر كذا من سنة كذا على ان تسكنها بنفسك ان شئت وذكر شرائط الصحة هل تصح هذه الاجارة فقال لا لانه لم يبين اول المدة فكنت مجهولة فلا بد من ان يقول من وقت كذا ومن هذه الساعة الى وقت كذا النصير المدة معلومة كذا في فتاوى النسفي \*

ولا بد في اجارة الاراضي من بيان ما يستأجره من الزراعة والغرس والبناء وغير ذلك فان لم يبين كانت الاجارة فاسدة الا اذا جعل له ان ينتفع بها بما شاء **كذا في البدائع \*** ولو لم يبين ما يزرع فيها ولم يقل على ان ازرع فيها ما شاء فسدت الاجارة **كذا في التبيين \*** وفي اجارة الدواب لا بد من بيان المدة او المكان فان لم يبين احدهما فسدت ولا بد ايضا من بيان ما يستأجره من الحمل والركوب وما يحمل عليها ومن يركبها وفي استئجار العبد للخدمة والنوب للبس والقدر للطبخ لا بد من بيان المدة فان احتصما حين وقعت الاجارة في هذه الاشياء قبل ان يزرع او يبنى او يغرس او يحمل على الدابة او يركبها او قبل ان يلبس الثوب او يطبخ في القدر فان القاضي يفسخ الاجارة فان زرع الارض وحمل على الدابة ولبس الثوب وطبخ في القدر فمضت المدة فله ما سمي استحسانا ولو فسخ القاضي الاجارة ثم زرع او حمل او لبس لا يجب شيء **كذا في البدائع \***

ولو استأجر دابة للركوب ولم يعين الراكب او ارضا ولم يعين انه يزرعها واي شيء يزرعها فان عين ذلك قبل الفسخ صار جائزا كذا في الغباية \*

ولو استأجر ارضا ليزرعها حنطة فزرعها رطبة ضمن ما نقصها ولا اجر له **كذا في البدائع \*** اذا استأجر له زاملة يحمل عليها كذا من الدقيق والسويق وما يصلحها من الخل والزيت وما يعلق بها من المعاليق من المطهرة وما اشبهها ولم يبين شيئا من ذلك فهو فاسد فيا سا وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط \*

ولو اكرى محملا الى مكة يحمل جليين بوطاء ودنر فلا بد وان يرى الرجلين لانه منصوص ولا حاجة الى بيان الوطاء والدنر لانه نبع وان احتلنا في وقت الخروج يعتبر وقت خروج القافلة ولا يلتفت الى من يريد الخروج قبل وقته بايام كثيرة يريد تطويل السفر على صاحبه وتكثير المؤنة **كذا في الايلتفت الى قول المكارم**

اذا ذكر



إذا ذكر وقتا يخاف فوت وقت الحج غلبا ولو شرط شيئا يجبر بان على موجب شرطهما ولا بأس بان يسلف بكراء مكة قبل أيام الحج بشهر أو سنة لأنه في معنى اجارة ضئفة كذا في الغيابة \* ولو تكارى محملا وزاملة وشرط حملا معلوما على الزاملة فما اكل من ذلك الحمل ونقص من الكيل والوزن كان له ان يتم ذلك في كل منزل ذاهبا وجائبا وليس للحمال ان يمنع من ذلك بخلاف المحمل فإنه اشترط فيه انسانيين معلومين فليس له ان يحمل غيرهما الا برضا الحمال لان الضرر على الدابة يختلف باختلاف الراكب كذا في المبسوط \* ولربين وزن المعاليق والهدايا كان احب البناء اذا اراد الاحياء في ذلك فنبغي ان يسمي الكل محمل قربتين من ماء او اوارتين من اعظم ما يكون من ذلك ويكتب في الكتاب ان الحمال قدر أي الوطاء والدنر والقربتين والاداونتين والخيمة والقبعة فان ذلك اثنان وانما يكتب الكتاب على اثنان الوجوه وان اشترط عليه عقبة الا جبر فهو جائز ويكتب قدر أي الحمال الاجيروني تفسير عقبة الا جبر قولان أحدهما ان المسنأ جري ينزل في كل اليوم عند الصباح والمساء وذلك معلوم فيركب اجيرة في ذلك الوقت ويسمى ذلك عقبة الا جبر والثاني ان يركب اجير كل مرحلة فرسخا ونحوه مما هو متعارف على خشبة خلف المحمل ويسمى ذلك عقبة الاجير وفي كتاب الشروط قال ابو يوسف ومحمد ربح ترى ان يشترط من هدايا مكة كذا وكذا منا كذا في المبسوط \* سنأ جرابلا او حمارا يحمل عليها الحنطة ولم يبين مقدار الحنطة ولا اشار اليها لا يجوز عند البعض وعند البعض يجوز وينصرف الى المعتاد وهذا اظهر وعليه الشئوي كذا في حواهر الاخلاطي \* ولو اسنأ جردابة او عينا آخر ولم يعينها في العقد لم يجز الا اذا عين وقبل المسنأ جرجاز كذا في الفتاوى العنانية \* اسنأ جردابة الى سمرقند يجوز لانه اسم لعين البلدة والى بخارا لا يجوز لانه من كرمية الى وردب والمختار للفتوى انه يجوز لانه يراد به عند اجارة المدينة عرفا كذا في جواهر الاخلاطي \* تكارى دابة الى فارس فالاجارة فاسدة لانه فارس وخراسان وخوارزم وشام وفرغانة وسغدوما وراة البهر والهند والخط والدشت والروم واليمن اسم الولاية وبانخ وهرارة واوز جند اسم البلدة وفي كل موضع هو اسم الولاية اذا بلغ الادنى له اجر المثل لا يتجاوز عن المسمى وفي كل موضع هو اسم البلدة اذا وصل البلد يازم البلاغ الى منزله كذا في الوجيز المذكور في \* ولو اسنأ جردابة يطحن عليها كل شهر عشرة ولم يسم ما يطحن وكم يطحن جاز ويطحن عليها ما هو متعارف وان جاوز الحد ضمن ولو لم يذكر المدة ولم يسم ما يطحن وكم يطحن

لا يجوز ولو قال يطحن عليها كل يوم عشرة اقفة حنطة جاز فان وجدها لا يطحن ذلك فله الخيار كذا  
 في الغبائية \* رحل استأجر دابة ليطحن كل يوم بدرهم وبين ما يطحن من الحنطة او الشعير ونحو  
 ذلك ذكر في الكتاب انه يجوز وان لم يبين مقدار ما يطحن وهكذا قال بعض المشائخ قال الشيخ الامام  
 ابو بكر المعروف بخواهر زادة لا بد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى كذا في الظهيرية  
 وفتاوى قاضي خان \* رحل استأجر دارا او بيتا ولم يسم الذي يريد هاله ففي الاستحسان لا تفسد كذا  
 في المحيط \* اذا استأجر رجلا لبيع له بكذا او يشتري له بكذا فهي فاسدة فان باع وقبض الثمن فهو امانة  
 كذا في الغبائية \* وان ذكر ذلك وقتا فان ذكر الوقت اول انتم الاجر بان قال له استأجرتك اليوم بدرهم على  
 ان تبيع لي ارضي تشري كذا جاز وان ذكر الاجرة اول انتم الوقت بان قال له استأجرتك بدرهم اليوم  
 على ان تبيع وتشتري لا يجوز واذا سدت الاجارة وعمل وانتم العمل كان له اجر مثله على ما هو  
 العرف في اهل ذلك العمل وذكر محمد رح الحيلة في استيجار السمسار وقال بأمره ان يشتري له  
 شيئا معلوما او يبيع ولا يذكر له اجر انتم بواسطه بشي اما هبة او جزاء للعمل فيجوز ذلك لماس الحاجة  
 واذا اخذ السمسار اجره مثله هل يطيب له ذلك تكلموا فيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة يطيب له  
 ذلك وهكذا من غيره واليه اشار محمد رح في الكتاب هكذا في فتاوى قاضي خان \* المستأجر في الاجارة  
 الفاسدة اذا هلك فانه لا يضمن كما في الاجارة الصحيحة وسئل الحسن بن علي المرغيناني عن عمله  
 نقش النياب ونقشه بدم الشاة المختلط مع النقش الاسود ولا يصلح في هذا العمل شيء غير الدم وبأخذ  
 اجره بهذا العمل هل يطيب له هذه الاجرة فقال نعم كذا في التاتار خانية \* واذا استأجر نهرا بابسا ليجري فيه الماء  
 الى ارض له او الى رعي مائه واستأجر مسيل ماء ليسيل ماء ميزابه فيه واستأجر ميسرا ليسيل فيه غسالته  
 او بالوعة ليصب فيها بوله والنجاسات لا يجوز كذا في المحيط \* لو استأجر بالوعة ليصب فيها وضوءه لا يجوز  
 كذا في الظهيرية \* وروي عن محمد رح اذا استأجر موضع ارض معروف ليسيل ماءه فهو جائز لانه لما عين  
 الموضع زالت الجهالة كذا في محيط السرخسي \* ولا تجوز اجارة ماء في نهرا وقة او بشر وان استأجر النهر  
 والقة مع الماء لم يجز ايضا لان فيه استهلاك العين اعلا والفتوى على الجواز لعدم البلوى ولو استأجر  
 ارض مع الماء تجوز تبعه كذا في التهذيب \* ولو استأجر معلوم منزل ليسني عليه لم يجز عندابي حنيفة رح خلافا  
 لهما لان ارض العلو بمنزلة ارض السفلى ولو استأجر ارضا لالبناء عليه حاز وان كان قدرا لبناء مجهولا فكذا  
 هذا كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر طريقا يمر فيه او يمر الناس فيه ذكر في الاصل عندابي حنيفة رح



لا يجوز وعندهما يجوز وفي العيون اختار قولهما كذا في الخلاصة \* ولو استأجر عار منزل ايمر فيه الى حجرته لا يجوز عند ابي حنيفة رح وعندهما يجوز وكذا اذا استأجر السفل ليمر فيه الى مسكنه لم يجز في قول ابي حنيفة رح وعندهما يجوز قال الشيخ الامام الزاهد احمد الطووبسي ينبغي ان لا تجوز هذه الاجارة اجماعا كذا في المحيط \* ولو استأجر ظهر بيت لبیت عايه شهر او يوضع مناعه عليه اختاف المشائخ فيه لاختلاف نسخ الاصل وذكر في بعضها انه لا يجوز وفي بعضها انه يجوز وهو الصحيح لان المعنود عليه معلوم كذا في البدائع \* ولو استأجر سفلا وقتا معلوما لينى عليه علوا جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الجامع الاصغر خلف عن محمد رح انه قال لا بأس المستأجر ان يبنى بينا وارباقى الدار المستأجرة اذا كان لا يضرب الدار قال ابو الميث الكبير وبه يؤخذ كذا في الحاوي للفتاوى \* ولو استأجر موضع ارض مدة معاومة او السطم مدة معلومة ثم يسيل فيها الماء جاز اجر ارضه من آخر ليكرى المستأجر فيها نهرا او اجر حائط الينى عليه المستأجر بناء او يوضع عايه خشبة فان الاجارة لا تجوز في جميع ذلك كذا في الصغرى \* ولو استأجر ميرا باليركبة في دارة كل شهر باجر معلوم جاز ولو كان الميزاب مركبا في حائط المؤجر لا يجوز كذا في الظهيرية \* ولا تجوز اجارة الآجام والانهار للسمك وغيره ولا يجوز اجارة المرعى لم رده اجارة الاراضي فان اجارة الاراضي جائزة وانما اراد به اجارة الكلا والحيلة في جوارها ان يستأجر موصعا من الارض ليدرب فيه فسطاطا وليجعله حظيرة لغنمه فتصح الاجارة ويبع صاحب الارعى له الانتعاع بالمرعى كذا في المحيط \* وفي جامع الفتاوى وله ان يمنع من يريده ان يدخل هذه الارض كذا في الناقرة خاينة \* ولو استأجر مرعى بعبد بعينه فرعاه في تلك السنة ام يضمن ما رعى وبأخذ عبده فان كان المؤجر قد اعتقه او باعه جاز ذلك ويضمن قيمته كذا في المبسوط في كتاب الشرب \* ولو آجره بكرة وحبل او دلو او فسقى بها غنمه فهو فاسد للجهالة الا ان يسمى وقتا فيجوز كذا في المبسوط في كتاب الاجارات \* ولو استأجر حائط يوضع عليه جذوعا او ستر او كوة لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا استأجر موضع معلوم من الارض ليند فيها الاوتاد يصلح بها الغزل كي ينسج جاز لانه من اجارات الناس ولو استأجر حائط ليند فيها الاوتاد يصلح بها عليها الا برسم لينسج به شعرا او ديا جالا يجوز كذا ذكره بعض مشائخنا رح لان هذا ليس من اجارات الناس وفي صرف ديارنا ينبغي ان يجوز كذا ذكره بعض مشائخنا لان الناس تعاملوا ذلك في الصالحين جميعا وفي نوادر هشام استأجر وتدا يؤت بدجا رمناه ( مبيع بمزد گرفت تا بخانه برد و برد يوارخانه خود سخت كد ) كذا في الذخيرة \*

يصح استيجار الوعد الذي يصلح عليها الا برسم استأجر وتند ان تعليق المتاع لا يجوز كذا في الوجيز  
 للكردي \* ولا يجوز اجارة الشجر على ان اشتر للمستأجر وكذلك لو استأجر بقرة او شاة ليكون  
 الابن او الولد كذا في محيط السرخسي \* وفي المتن اذ استأجر الرجل سطحاً ليحفظ ثيابه عليه  
 حاز كذا في المحيط \* ولو استأجر شجرة ليسط عليه النياب ليحفظ لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 واذ انكارى دابة الى بغداد على انه ان باع اليها فله ما يرضى من الاجر فالاجارة فاسدة لجهالة  
 البذل وكذلك اذ استأجره بحكمه او بحكم صاحب الدابة فان قال رضائي مشرّون لا يزداد على  
 مشرين وينص من مشرين كذا في المحيط \* وتكاري دابة بمثل ما تكاري به اصحابه ان لم يكن  
 ما تكاري به اصحابه مثل هذه الدابة معلوم بل مختلفا فسدت ولو كان معلوماً بان كان عشرة  
 لا يزيد ولا ينقص ولم ذاك جاز وان كان مختلفاً بان كان اجر مثل هذه الدابة يختلف باختلاف  
 الاحوال قد يكون عشرة او اقل او اكثر يلزم الوسط نظر المجانبين كذا في الوجيز للكردي \*  
 الفصل الثاني فيما يفسد العقد به لان الشرط والاجارة تفسدها الشروط التي لا يقتضيها العقد كما  
 اذا شرط على الاجير ان يخاص صان ما تلف بفعله او بغير فعله او على الاجير المشترك صان ما تلف  
 بغير فعله على قول ابي حنيفة رحمه الله اذا اشترط شرط يقتضيه العقد كما اذا شرط على الاجير المشترك  
 ان ما تلف بفعله لا يفسد العقد كذا في الجوهرة النيرة \* ولو استأجر عبد اشهر على انه ان مرض  
 او مرض المستأجر يدله من اشهر الثاني بقدره فهو فاسد كذا في محيط السرخسي \* رجل استأجر  
 دابة كل شهر بكذا على ان يكون طعامه على المستأجر او دابة على ان يكون علفها على المستأجر  
 ذكر في الكتاب انه لا يجوز قال القية ابو الليث في الدابة نأخذ بقول المتقدمين اما في زماننا فالعبد  
 يأكل من مال المستأجر دابة كذا في التمهيد \* وكل اجارة فيها رزق او علف فهي فاسدة الا  
 في استيجار الطير طعامها وكسوتها كذا في المبسوط \* تكاري من رجل بينا شهر بعشرة دراهم على  
 انه اذا سكنه يوم ما ثم خرج عليه عشرة دراهم كانت الاجارة فاسدة واذ انكارى دابة على انه كلما ركب  
 الامير ركب هو معه فهذا فاسد ايضا لجهالة المعقود عليه كذا في المحيط \* ولو استأجر دارا باجرة معلومة وشرط  
 الاجر تطيب الدار وتغلق باب عليها وادخال جذع في سقفها على المستأجر فالاجارة فاسدة  
 وكذا اذا اجار ضار شرط كرمي نهرها او حفرت لها او ضرب مسنة عليها كذا في البدائع \* دفع دابة  
 على



على ان يسكنها ويرمها فلا اجر عليه فهو عارية لانه لم يشترط الاجرة فان المرمة نفقة الدار ونفقة المستعار على المستعير كذا في الفتاوى الصغرى والغياثية \* وان تكارى دابة الى بغداد على انه ان رزقه الله تعالى من بغداد شيئاً ومن فلان شيئاً اعطاء نصف ذلك فهذا فاسد وعليه اجر مثلها فيما يركب وان تكارها الى بغداد على انها ان بلغت بغداد فله اجر عشرة دراهم والا فلا شيء له فالاجارة فاسدة وعليه اجر مثلها بقدر ما سار عليها كذا في المبسوط \* اذا شرط الخراج على المستأجر قال في الكتاب يفسد العقد من مشائخنا من قال ذلك محمول على خراج المقاسمة او على الارض صلحية يختلف خراجها ما اذا كان خراج وظيفة فيكون الخراج والاجر المسمى سواء والصحيح انه لا يجوز العقد مطلقاً وبه يفتى كذا في الصغرى \* لو كانت ارضاً عشرية فآجرها وشرط العشر على المستأجر جاز في قول ابي يوسف ومحمد رحمهم الله وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز كذا في الذخيرة \* واو قال ان خراجها ولا اجر عليك فهو اجارة فاسدة وكذلك اذا شرط في الدابة ان بداله ان يرجع من بعض الطريق فعليه تمام الاجر او شرط انه ان لم يبلغه الى موضع كذا اليوم فلا اجر عليه فسد كانه وعليه اجر مثل ما ركب وكذلك ان شرط العلف على المستأجر وان لم يعلف حتى مات فلا ضمان عليه او شرط عليه ان يرد العين على الآجر وانه حمل ومؤنة وان لم يكن له حمل ومؤنة جاز او شرط عليه ان يرد بلا عيب او شرط عليه ضمان العين او هلك او تعيب ولا يجوز اذا شرط على البناء ان يدخل في البناء كذا عدد من البان نفسه او شرط على الخياط ان يخط ثيابه ويبيضه او يحشوه من عنده ولو فعل يجب اجر المثل وقيمة الالبان والنظن والبطانة وهذا بخلاف الداف والحلّاج كذا في الغياثية \* واو استأجر رجلاً ليقطع له اشجاراً في قرية بعيدة عن المصر على ان اجرة الذهاب والرجوع يكون على المستأجر قالوا ليس على المستأجر اجر الذهاب واجر الرجوع واذا شرط ذلك على المستأجر فسد العقد وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كانت الاشجار معلومة للمستأجر فكذلك وان لم تكن معلومة للمستأجر ما لم يذكروا الوقت لاتصح الاجارة وان بين الوقت كان اجير وحده في ذلك الزمان وكان عليه اجر ذلك الزمان فيجب عليه المسمى لا غير كذا في فتاوى قاضيخان \* قال محمد رحم في الجامع الصغير رجل استأجر ارضاً بدرهم على ان يكرها ويزرعها او يسقيها ويزرعها فهذا جائز وان شرط عليه ان يسقيها او يزرعها فاسد واختلفوا في تفسير التنسية قال بعضهم ان يردّها مكروبة فان كان تفسيره هكذا فهو شرط مخالف للعقد لانه شرط تعود منفعته الى رب الارض بعد انتهاء العقد وقال بعضهم تفسير التنسية ان يكرها مرتين ثم يزرعها فان كان

تفسيره هكذا فالفساد يخص بديارهم لان في ديارهم تخرج الارض ربعا تاما بالكراب مرة وكذا في ديار  
نفس فيكون هذا الشرط في مثل هذا الموضع شرطا لا يقتضيه العقد ولا حده فيه منفعة وهو رب الارض لان  
منفعة الكراب تبقى بعد مدة الاجارة فيوجب فساد العقد حتى او كانت لا تبقى لا يفسد العقد فاما اذا كانت  
الارض في بلدة يحتاج الي تكرار الكراب فاشترط التنسية لا يفسد العقد وكذلك اذا شرط عليه ان يسرقنها  
وان كان السارقين من عند المستأجر فقد شرط عليه عينا هو مال فان كان تبقى منفعته الى العام الثاني يفسد  
العقد وان كان لا تبقى منفعته الى العام القابل لا يفسد العقد كذا في المحيط \* وذكر خواهر زاده اذا شرط  
على المستأجر ان يرد ما مكروبه بكراب في مدة الاجارة فالعقد فاسد وهو الصحيح اما ان شرط ان يرد ما  
مكروبه بكراب لافي مدة الاجارة بل بعد ما فهذا على وجهين ان قال اجرتك بكذا وان تكر بها بعد  
انتضاء مدة الاجارة فهو صحيح وان كان نبذ الماء قال في الكتاب وان قال اجرتك بكذا على ان تكر بها بعد  
انتضاء المدة لا يصح فان اطلق الكراب اطلاقا ينصرف الى ما بعد انتضاء المدة فيجوز لكن هذا  
خلاف ظاهر الرواية واستعدنا هذه التفاصيل من جهته وهو صحيحة وبها يفتى كذا في الصغرى \*  
واذا شرط كرى الانهار على المستأجر يفسد العقد ومن مشائخنا من فرق بين الجداول والانهار  
فقال اشترط كرى الجداول صحيح والاول اصح كذا في المحيط \* واذا تكرر دارا من رجل سنة  
بمائة درهم على ان لا يسكنها فالاجارة فاسدة ولو استأجر دارا وشرط على المستأجر ان يسكن هو  
بنفسه ولا يسكن معه غيره فالاجارة جائزة وللمؤاجر في هذا الشرط منفعة قال شيخ الاسلام في شرحه  
لا بد من التأويل ولا يحى بينهما فرق فنقول تأويل الصورة الثانية انه لم يكن في الدار بشر  
بالوعة ولا بشر وضوء فان لم تكن فيها بشر فلا منفعة للمؤاجر في هذا الشرط لانه لا يتضرر باسكان  
غيره اذ كانت الحالة هذه لان ما يجمع على ظاهر الدار فخراج ذلك على المستأجر وكثرة  
السكان لا يوهن البناء فلا يفسده وتأويل الصورة الاولى انه كان في الدار بشر بالوعة وبشر وضوء  
واذا كان كذلك كان لرب الدار في هذا الشرط نوع منفعة وانه شرط لا يقتضيه العقد فاجب  
فسادها ثم ان فسدت الاجارة في الصورة الاولى فسكن فيها المستأجر فعليه اجر المثل بالغ ما بلغ  
كذا في المحيط \* ان جعل اجر الدار ان يؤذن لهم سنة او يؤتم فالاجارة فاسدة وعليه اجر مثل الدار  
ان سكنها ولا اجر له في الاذان والامامة كذا في المبسوط \* رجل تكرر من رجل دارا كل شهر  
عشرة دراهم على ان ينزلها هو بنفسه او اهله على ان يعمر الدار ويرم ما كان فيها من خراب ويعطي



اجر حارسها وما نابها من جهة السلطان او غيره فالاجارة فاسدة قالوا وهذا الجواب صحيح في العمارة والنائب لان العمارة على رب الدار وانها مجهولة في نفسها فصار هو بهذا الشرط شارطا لنفسه شيئا مجهولا فاما اجر الحارس فهو على الساكن فلا يكون بهذا الشرط شارطا لنفسه شيئا مجهولا فلا يفسد العقد وان لم يسكنها فلا اجر عليه وان سكنها فله اجر مثلها بالغاما بلغ لا يجاوز به المسمى المعلوم فالاصل ان العقد اذا فسد مع كون المسمى كله معلوما لمعنى آخر يجب اجر المثل ولا يزداد على المسمى حتى ان المسمى اذا كان خمسة واجر المثل عشرة يجب خمسة لا غير واذا فسد العقد لجهالة المسمى اولانا عدم المسمى يجب اجر المثل بالغاما بلغ وكذلك اذا كان بعضه مجهولا وبعضه معلوما كما في المسئلة المرممة والنائبة يجب اجر المثل بالغاما بلغ هذا هو كلام في طرف الزيادة على المسمى واما الكلام في طرف النقصان عن المسمى نقول اذا كان المسمى كله معلوم القدر وفسد العقد بسبب آخر من الاسباب ينقص عن المسمى حتى انه اذا كان اجر المثل خمسة والمسمى عشرة يجب خمسة واذا كان المسمى بعضه مجهولا وبعضه معلوما لا ينقص عن القدر والمعلوم كما في مسئلة النائبة والمرممة فانه لا ينقص عن القدر والمعلوم حتى ان في المسئلة النائبة والمرممة اذا كان اجر المثل الى خمسة يجب عشرة وهو القدر المعلوم من المسمى كذا في المحيط \*  
الفصل الثالث في قفيز الطحان وما هو في غناه صورة قفيز الطحان ان يستأجر الرجل من آخر نور يطحن بها الحنطة على ان يكون لصاحبها قفيز من دقيقها او يستأجر انسانا يطحن له الحنطة بنصف دقيقها او ثلثه او ما شبه ذلك فذلك فاسد والاحيلة في ذلك لمن اراد الجوز ان يشترط صاحب الحنطة قفيزا من الدقيق الجيد ولم يقل من هذه الحنطة او يشترط ربع هذه الحنطة من الدقيق الجيد لان الدقيق ان لم يكن مضافا الى حنطة بعينها يجب في الذمة والاجر كما يجوز ان يكون مشارا اليه بجوز ان يكون ديناف في الذمة ثم اذا جاز بجوز ان يعطيه ربع دقيق هذه الحنطة ان شاء كذا في المحيط \* ولو استأجر ان يطحن طعامه بقرص منه او بدرهم وقفيز منه او يذبح شاته بدرهم ورطل من لحمها فهو فاسد كذا في الغيائية \* ولو دفع سمسا الى دهان لبصرة على ان يكون بعض الدهن له او شاة ليدبحها على ان يكون بعض اللحم له لا يجوز كذا في خزائنه المفتين \* ولا تصح اجارة الرحى يطحن برة ببعض دقيقه كذا في شرح ابى المكارم \*  
اذا استأجر رجلا ليحمل له طعاما بقفيز منه واستأجر حمارا ليحمل عليه طعاما بقفيز منه فانه لا يجوز ان حملة فله اجره مثله ولا يجاوز بالاجر قفيز بخلاف ما لو استأجر ليحمل نصف طعامه بالنصف الآخر حيث لا يجب الا اجر وهذا بخلاف ما لو اشتركا في الاحتطاب فاحتطب احدهما وجمعه الآخر فانه يجب الا اجر

بالغاما بلغ عند محمد ربح كذا في الكافي \* ثم الاصل فيه انه متى جعل المستأجر المحمول كله لنفسه وشرط له الا اجر من المحمول فسدت الاجارة فاذا عمل الاجير استحق الاجر ومنى جعل المحمول بعضه له والباقى اجرة بطلت الاجارة وان حمل لا يستحق شيئا كذا في النبين \* لو استأجر رجلا ليحني هذا القطن بعشرة امضاء من هذا القطن لا يجوز ولو قال بعشرة امضاء من القطن ولم يقل من هذا القطن جاز كذا في فتاوى قاضى خان \* دفع خرالا الى حاتك اينسجه بالنصف فالثوب اصحاب الغزل ومشائخ بلخ جوز ياهذه الاجارة لمكان الضرورة والتعامل والصحيح جواب الكتاب لانه في معنى قبض الطحمان وللحائك اجر مثله لا يجاوز به قيمة المسمى هكذا في شرح الجامع الصغير قاضى خان \* ولو تكارى عبدا مأذونا او غير مأذون بنصف ما يكسبه على هذه الدابة فالاجارة فاسدة وانه اجر مثله فيما عمل له ان كان مأذونا واستأجره من مولاة وان كان غير مأذون ولم يستأجره من مولاة فان عطب الغلام كان ضامنا لقبضته ولا اجر عليه وان سام فعليه الاجر استحسانا كذا في المبسوط \* دفع ارضه لغرس شجرة على ان تكون الارض والشجرة بينهما نصفين لم يجز والشجرة لرب الارض وعليه قبضة الشجرة واجر ما عمل ولا يؤمر بقلعه واوكانا اكلا الغلة حسب من اجر الغارس ما اكل كذا في محيط السرخسى \* واذا دفع الرجل الى رجل دابة ليعمل عليها ويؤجرها على ان يارزق الله تعالى من شيء فهو بينهما فان اجر العامل الدابة من الناس واخذ الاجر كان الاجر كله لرب الدابة والعامل اجر مثل عمله وان كان لا يؤجر الدابة من الناس وانما يتقبل الاصل من الناس ثم يستعمل الدابة في ذلك فان الاجر يكون للعامل وعلى العامل اجر مثل الدابة هكذا في المحيط \* واذا دفع الرجل الى رجل بغير البسقي به الماء ويبيع على ان يارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد وبعد هذا اذا استعمل البعير والراوية فباع الماء كان الثمن كله للعامل وعلى العامل اجر مثلي البعير والراوية وهكذا اذا اعطاه شبكة ليصيد بها على ان ما صاد من شيء فهو بينهما فما اصطاد يكون للصائد وعليه اجر مثل الشبكة كذا في الذخيرة \* واذا تكارى الرجل بغير الحمل فليها امانة نفسه ويبيعها من الناس على ان يكون اجرا لغير نصف ما يحصل بتجارته فهذا فاسد وجميع ملاكسب المستكرى فهو له وعليه اصحاب البعير اجر مثل عمله كذا في التاتارخانية \* واذا دفع الرجل الى رجل بيتا لبيع فيه ابر على ان يارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان قبض البيت وباع فيه البر فاصاب



فاصاب ما لافان جميع ذلك لصاحب البر ولصاحب البيت عليه اجر مثل البيت ولو كان صاحب البيت دفع اليه البيت ليؤجر ويبيع فيه البر على ان مار رق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد فاذا آجر البيت واخذ اجرة كان الاجر كله لصاحب البيت فاذا استوفى عمله كان على رب البيت اجر مثل عمله كذا في المحيط \* ولو قال استأجرتك كل يوم بدرهم فما تصيد فبيننا فهو فاسد وما صادة فللمستأجر وللعامل اجر مثل عمله ولو استأجر عبد انصف ربح ما يتجرا ورجلا يرعي غنما لابنها او بعض لبنها او صوفها لم يجز ويجب اجر المثل كذا في التاتارخانية \* دفع بقرة الى رجل على ان يعلفها وما يكون من اللبن والسمن بينهما انصافا لاجارة فاسدة وعلى صاحب البقرة للرجل اجر قيامه وقيمة علفه ان اعلفها من علف هو ملكه لا ما شرحها في المرعى ويرد كل اللبن ان كان قائما وان اتلف فالمثل الى صاحبها لان اللبن مثلي وان اتخذ من اللبن مصلا فهو للمتخذ ويضمن مثل اللبن لا ينقطع حق المالك بالصنعة والحيلة في جواز ان يبيع نصف البقرة منه شمن ويأمره عنه ثم يأمره باتخاذ اللبن والمصل فيكون بينهما وكذا الدفع الدجاج على ان يكون البيض بينهما او بذر الفيلق على ان يكون الابريس بينهما لا يجوز والحادث كله لصاحب الدجاج والبذر كذا في الوجيز للكردي \* فلو ان المدفوع اليه دفع البقرة او الدجاجة الى رجل آخر بالنصف فهلك في يده فالمدفوع اليه الاول ضامن فلو ان المدفوع اليه بعث البقرة الى السرح فلا ضمان لمكان العرف كذا في المحيط \* دفع بذر فيلق على ان يكون انصافا فلما خرجت الدودة قال الشريك اكترها هالك فقال صاحب البذر ادفع الي قيمة البذر وانا بريء من الدود والشريك كان كاذبا في كله فالعيلق كله لصاحب البذر وعليه اجر مثله لشريكه في قيامه عليها وعليه قيمة ورق الفرصا كذا في الوجيز للكردي \* ولو غصب من آخر دود القزا وبيض الدجاجة فامسكها حتى خرج العيلق او الفرخ لمن يكون الفرخ والعيلق حكى عن شمس الائمة الحلواني انه قال ان خرج بنفسه فهو لصاحبه والحيلة في جنس هذه المسائل ان يبيع صاحب البيضة نصف البيضة وصاحب الدجاجة نصف الدجاجة من المدفوع اليه ويبرأ به عن ثمن ما اشترى فيكون الخارج بينهما كذا في المحيط \* رجل له غريم في مصر آخر فقال لا خرا ذهب اليه وخذ المال فاذا قبضت ذلك منه فلنك عشرة دراهم من تلك الدراهم فذهب واخذ يجب اجر المثل واشترط العشرة مما يقبض شرط فاسد لانه في معنى قفيز الطحان كذا في جواهر الفتاوى \* وان استأجر ليعمل له كذا ولم يذكر الاجرا واستأجر على دم او ميتة لزم اجر المثل بالغا

ما بلغ وكذا اذا جعل عددا من الدراهم احرأوم يمين وزنها وفي البلد نقود مختلفة وان غلب واحد بصرف اليد كذا في الوجيز للمكردي \* رجل استأجر رجلا ليحصد له قصباً في اجمة على ان يعطى له خمس حزمات من هذا القصب لا يجوز ولو قال استأجرتك بهذه الخمس الحزمات لتحصد هذه الاجمة حذروا لو قال استأجرتك على ان تحصد هذه الاجمة بخمس حزمات من القصب لا تجوز الاجارة لجهالة الحزمات كذا في فتاوى قاضيخان \* الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان المستأجر مشغولاً بغيره استأجر بيناهو مشغول بامتنعة الآخر ذكر الكرخي في مختصرة روايته عن ابي حنيفة رح انه يجزى ربؤه بالتقريع والتسليم وعليه الفتوى الا ان يكون في التقريع ضرر فاحش هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو استأجر ارضاً فيها رعي او كرم يمنع الزراعة فهي فاسدة فان قلع وسلمها الى المستأجر جاز لان راع المانع ولو كان النزر قد ادرك لا يضره حصاة جازت الاجارة ويؤمر بالحصاد فان مضى من مدة الاجارة شيء قبل ان يختصما ثم قلع النزر ع فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضها ورفع عنه اجر مالها يقبض وان شاء ترك بخلاف ما لو استأجر داراً ليسكنها ومنعه المأجر عن السكنى في بعض المادة يلزم العقد في الباقي ولا خيار له كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر ارضاً فيها رطبة سنة فالاجارة فاسدة عند ابي حنيفة وابي يوسف رح فان قلع رب الارض الرطبة وقال للمستأجر اقبض الارض بيضاء فهو جائز فان اختصما تبطل ذلك فابطل الحكم الاجارة ثم قلع الرطبة بعد ذلك لم يصح الا بالاستيفاء وان مضى من مدة الاجارة يوم او يومان قبل ان يختصما ثم قلع الرطبة والمستأجر بالخيار ان شاء قبضها على تلك الاجارة ويطرح عنه اجر مالها يقبض وان شاء لم يقبض كذا في السراج الوهاج \* ثم النزر ع اذا لم يدرك فاراد جواز الاجارة في الارض فالحيلة في ذلك ان يدفع النزر ع اليه معاملة ان كان النزر ع لرب الارض على ان يعمل المدفوع اليه في ذلك بنفسه واجرائه واعوانه على ان ما رزق الله تعالى من الغلة فهو بينهما على مائة سهم سهم من ذلك للدافع وتسعة وتسعون سهماً للمدفع اليه ثم يأذن له الدافع ان يصرف السهم الذي له الى مؤد هذه الضبعة او الى شيء اراد ثم يؤجر الارض منه وان كان النزر ع لغير رب الارض ينبغي ان يؤجر الارض منه بعد ضبي الستة التي فيها النزر ع فيجوز وتصير الاجارة مضافة الى وقت في المستقبل وكذلك الحيلة في الشجر والكرم يدفع الشجر والكرم معاملة كذا في المحيط \* وحيلة اخرى ان كان النزر ع لرب الارض ان يبيع النزر ع منه بثمن معلوم ويتقاضا ثم يؤجر الارض منه وان كان لغيره يؤجر



بعد مضي المدة ولو آجره مع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد ينقلب جائراً هكذا في الخلاصة \*  
 رجل آجر أرضاً بعضها مزرعة وبعضها فارغة ففي المزرعة فاسدة وفي الفارغة أيضاً فاسدة لفسادها كذا في  
 جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى الفضلي فيمن استأجر أرضاً بعضها مزرعة وبعضها فارغة قال يجوز  
 في الفارغة دون المشغولة وإذا اختلفا فالقول للمؤاجر كذا في المحيط \* ولا يجوز استئجار الأرض  
 السجدة والنزة وهي لا تصلح للزراعة لأن منفعة الزراعة لا يتصور حد وثبات منها عادة هكذا في  
 البدائع \* ولو اشترى رجل قصيلاً ليقطعه أو أطلق العقد حتى صح الشراء ثم استأجر الأرض مدة  
 معلومة لترك القصيل جازواً وتركه هذا المستأجر حتى بلغ النزع يجب ألا جراً للبائع وطابت  
 الزيادة له لصحة الاجارة ولو كان المشتري للقصيل استأجر الأرض إلى أن يدرك ولم يذكر مدة  
 معلومة فالاجارة فاسدة لجهالة المدة فإن تركه في الأرض حتى ادرك لزومه أحراراً بخلاف النخل  
 حيث لا يجب ألا جراً هناك أصلاً قال ويطيب له من الزرع بقدر السن وما غرم من الأجر وينصدق  
 بالفضل هذا الذي ذكرنا قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحم الله عليهما قول أبي يوسف رحمه الله بطيب له  
 الزيادة في الوجوه كلها كذا في الذخيرة \* وإذا اشترى ثمرة في النخل ثم استأجر النخل مدة ليبقى فيها  
 فيها لم يجز لأنها ليست من اجارات الناس كذا في المحيط \* ويرجع بالأجر إن كان نقده ويطيب له  
 ما زاد في الشار كذا في الذخيرة \* ولو اشترى ثمرة في نخل ثم استأجر الأرض بدون النخلة لم يجز  
 لأن النخل حائل بينه وبين الثمر وأنه ملك المؤاجر والمستأجر مشغول بملك المؤاجر وكذلك إذا  
 اشترى أطراف الرطبة دون أصلها ثم استأجر الأرض لابقاء الرطبة لا يجوز لأن أصل الرطبة على ملك  
 الآجر فقد حال بينه وبين المستأجر ملك الآجر ولو اشترى نخلة فيها ثمرة ليقطعها ثم استأجر الأرض ليبقى فيها  
 جاز وكذلك لو اشترى الرطبة بأصلها ليقطعها ثم استأجر الأرض ليبقى أجازاً واستأجر الأرض في ذلك كله جاز  
 كذا في المحيط واليتيمة \* سئل والدي من رجل استأجر من رجل أرضاً لجل المبطخة بمقدار معلوم وعندهما  
 من التراب والسرقين لأصلحها ولم يبين المدة ولا ثمن السرقين من أجر الأرض هل يصح هذا الاستئجار  
 بهذا القدر فقال لا يصح قيل له لو أن المستأجر اتفق فيها لرفع العالي من البذر وما يحتاج إليه في ذلك ثم تبين  
 أن ذلك الاستئجار فاسد هل يلغو نفقته أم لا أن يفرض من رب الأرض فقال نعم ولا يضمن له رب الأرض  
 قيل لو لم يكن له التضمن في الشرع هل له بدع على اتلاف اليقطين أو فساد ما أصلح فقال له بدع على  
 اتلاف اليقطين فاما فساد ما أصلح فشقه ونخبته فلا يمكن من ذلك كذا في التاتارخانية \* استأجر

مشتري العبد المائع قبل قبضه شهرا بدرهم لتعليم الخبز او الخياطة جازوله الاجران علم وان مات  
في يد البائع قبل الشهر او بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجره  
لغسله او خياطته جازوان ملك فان كان نقصه القطع او الغسل صار قابضا فيهلك من المشتري والا  
فمن البائع واو استأجره المشتري ليحفظ له كذا بكذا فالاجارة فاسدة لان حفظه على البائع حتى يسلم  
الى المشتري وكذا لو استأجر الراهن المرتهن لحفظ الرهن ولو استأجره لتعليم عدل حاز وكذا لو  
استأجر المالك الغاصب على التفصيل المذكور كذا في القنية \* الباب السادس عشر في مسائل  
الشروع في الاجارة والاستيجار على الطاعات والمعاصي والافعال المباحة اجارة المشاع فيما  
ينقسم وفيما لا ينقسم فاسدة في قول ابي حنيفة ربح وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان \* وعندهما  
يحرر بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه لا يجوز في الصحيح وفي المعنى الفتوى في اجارة المشاع  
على قوليهما كذا في التبيين \* وصورتها ان يؤاجر نصيبا من دارة او حصة من دار مشتركة من غير  
الشريك او يؤاجر نصف عبد او نصف دابة كذا في جواهر الاطلافي \* واجمعوا لو آجر من شريكه  
يجوز سواء كان مشاء احتمل التهمة او لا احتمل وسواء آجر كل نصيبه منه او بعضه كذا في الخلاصة \*  
والشروع الطارئ لا يفسد ما اجدها كما لو آجر كلها ثم تفاسخا في نصفها او مات احد هدا واستحق  
بعضها يبتنى في الباقي في المصايب والصغرى وطريق جوازها في المشاع ان يلحقها حكم حاكم ايسر  
منتفا عليه او حكم الحكم ان تعذر المرافعة الى القاضي او يعقد العقد في الكل او لاثم بفسخ في نصفه او ربعه  
بقدر ما انتق عليه العاقدان فيجوز كذا في المصمرات \* ولو آجره من رجلين يجوز كل واحد  
من المستأجرين يملك منعة المصنف شائعا كذا في الكافي \* ولو آجر البناء دون الارض لا يجوز  
وذكر محمد ربح في النوادر انه يجوز قال القاضي الامام الاجل ابو علي النسفي به كان يعني  
شحا وكذا لو كان البناء ملكا والعرضه وقفافا جرابناء لا يجوز لانه في معنى الشائع وقيل يجوز ولو آجر  
الدار ويبيت منها في احارة الغير جازت الاجارة فيما وراء البيت وفي الحبل لشمس الائمة الحلواني  
ولو كان الساء ارجل والعرضه لا خرا حرا صاحب البناء بناءه لا من صاحب العرضه اختلف المشائخ  
فيه قال والفتوى على انه يجوز ولو آجر من صاحب العرضه لا اشكال انه يجوز ولو استأجر العرضه دون  
البناء يجوز كذا في الخلاصة \* في البيعة مثل ابو الحسن بن علي قال لا خرا جرت منك



نصف هذه النار مشاء وهذه الدار الفارغة بكما لها هل تصح في الفارغة دام لا تصح فيها قال تصح في الفارغة  
 كذا في التناظر خانية \* في الاصل لا يجوز الاستيجار على الطاعات كتعليم القرآن والفقه والاذان والتذكير  
 والتدريس والحج والعمرة ولا يجب الاجر كذا في الخلاصة \* يجوز الاستيجار على بناء المسجد والرباطات  
 والتناطير كذا في البدائع \* ويجوز الاستيجار على تعليم اللغة والادب بالاجماع كذا في السراج الوهاج \*  
 ومشائخ بلخ جوزوا الاستيجار على تعليم القرآن اذا ضرب لذلك مدة واقتوا بوجوب المسمى وعند عدم  
 الاستيجار اصلا وعند الاستيجار بدون المدة اقتوا بوجوب اجر المثل كذا في المحيط \* وتداستحسنوا جبر والد  
 الصبي على المبرة المرسومة وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقول يجبر المستأجر على دفع  
 الاجرة ويحبس بهما قل وبدينتي وكذا جواز الاستيجار على تعليم النسخة ونحوه والمختار للفتوى في زماننا  
 قول هؤلاء كذا في الفتاوى العنانية \* ولو استأجر لتعليم وادة الكتابة او النجوم والطب او التعبير جاز بالاتفاق  
 وفي الفتاوى الفضلي واواستأجر المعلم على حفظ الصبيان او تعليم الخط او الهجاء جاز ولو شرط عليه  
 ان يحدته ذكر في الاصل انه فاسد وفي الشربوط لو دفع ابنه او غلامه ليعلمه الحساب لا يجوز واو شرط عليه  
 ان يقوم عليه في تعليم هذه الاشياء يجوز وفي الشروط ايضا عن محمد ربح اذا استأجر رجلا ليعلم وادة  
 حرف من الحرف فان بين المدة بان استأجر شهرا مثلا ليعلمه هذا العمل يصح العقد وينعقد على المدة  
 حتى يستحق المعلم الاجر بتسليم النفس علم او لم يعلم وان لم يبين المدة ينعقد العقد فاسدا واو علمه  
 يستحق اجر المثل والافلا فاصل ان فيه روايتين والمختار انه يجوز هكذا في المضمرات \* دفع ابنه  
 الى رجل يعلمه حرفة كذا او يعمل له الابن نصف عام لا يجوز وان علم يجب اجر المثل كذا في الوجيز  
 للكردي \* رجل استأجر رجلا ليعلم ابنه الادب فحبسه في عرض السند هل يجب شيء قال  
 ( آنچه خواهد پدید آید از روی مروت بدهد ) كذا في جواهر الفتاوى \* وفي فتاوى استأجر مؤدبا مشاهرة  
 كل شهر بتسعة دراهم يعلم الصبيين احدهما الادب والاخر القرآن فقال تعاليم القرآن ليس من حرفتي  
 فاستأجر معلما بما يعلمون الناس واعطه من اجري ففعل ذلك فاراد واند الصبي ان يجعل الاجر  
 مناصفة قال الاديب اجر المعلم عادة كل شهر نصف درهم او درهم فاننا لا ارضى بما تفعل قال هذا  
 قريب من توكيله اياه بذلك يحط اجرة قدر ما استحق المعلم الذي ضم اليه الصبي كذا في الحاوي  
 للفتاوى \* واذا استأجر المعلم باجر معلوم ولم يبين عدد الا ببيان يجوز كذا في المائت \* واختلفوا  
 في الاستيجار على قراءة القرآن على القبر مدة معلومة قال بعضهم يجوز وهو المختار كذا في السراج الوهاج \*

رجل دفع ابنه الصغير الى استاذة يعلمه حرفة كذا في اربع سنين وشرط على الاب لو حبسه قبل اربع سنين فلا تاذة عليه مائة درهم فحبسه بعد سنتين لا يلزمه المائة لكن اجر مثل تعليمه كذا في جواهر الفتاوى \* في فتاوى آهوبت صبيه التي معلم وبعث اليه اشياء كثيرة فعلم شهر اغاب هل لابي الصبي ان يأخذ ما اعطاه قال لو حدث ذلك لاجل الاجرة فما يكون فاضلا عن اجرة الشهر يأخذ كذا في التارخانية \* ولو استأجر كتبا ليقرا فيها شعرا كان وقتها وغير ذلك لا يجوز ولا اجر له وان قرأ وكذلك ادارة المصحف وكان هذا كله نظير من استأجر كرمما ليفتح له بابه فينظر فيه للاستيناس من غير ان يدخله او استأجر ملبحا لينظر الى وجهه فيستأنس بذلك او استأجر جماما ملوا من الماء لينظر فيه اذا سوي عصامته فهذا كله باطل لا اجر عليه بحكم هذه العقود فكذلك فيما سبق كذا في المبسوط \* ولو استأجر رجلا ليكتب له مصحفا او شعرا وبين الخط جاز و ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة انه لا بكرة ذلك كذا في فتاوى تاضيخان \* ولو استأجر قلميا ليكتب به ان بين لذلك وقتا صحت الاجارة والا فلا كذا في خزائن المئين \* وصي او متول أجرو منزل اليتيم والوقف بدون اجر المثل بعضهم يجعله كاجارة فاسدة فيجب اجر المثل قبل الخصاف اتني بهذا قال نعم قال بعضهم جعل المستأجر بالسكونة فيها فاصلا لاجر عليه وكذا الاب قال القاضي انا افني بايجاب اجر المثل في هذه الصورة ايضا كما قال الخصاف كذا في الحاوي للتاوى \* ولا تجوز الاجارة على شيء من الغناء والنوح والمزامير والطبل وشي من اللهو وعلى هذا الحداء وقراءة الشعر وغيره ولا اجر في ذلك وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ر ح كذا في غايه البيان \* لو استأجر لتعليم الغناء او استأجر الذمي رجلا ليخصي عبدا لا يجوز وقيل في البقر والنرس يجوز هكذا في الغيائية \* اذا استأجر رجلا ليحمل له خمر افله الاخر في قول ابي حنيفة ر ح وقال ابو يوسف ومحمد ر ح لا اجر له وان استأجر ذمي مسلما ليحمل له خمر او لم يقل لي شرب او قل لي شرب جازت الاجارة في قول ابي حنيفة ر ح خلافا لهما وان استأجر الذمي ذميا لينقل الخمر جاز عندهم لان الخمر عندهم كالحل عندنا كذا في المحيط \* اذا استأجر ذمي دابة من مسلم او سفينة لينقل عليهما الخمر جاز في قول ابي حنيفة ر ح وقال صاحباه لا يجوز ولو استأجر المشركون مسلما ليحمل ميتا منهم الى موضع يدفن فيه ان استأجره وينقله الى مقبرة البداة جاز عند الكل وان استأجره لينقل من بلاد الى بلاد قال محمد ر ح انه ان لم يعلم الحمل انه جيفة فله الاجر وان علم فلا اجر له وعابه الفتوى هكذا في فتاوى تاضيخان \* اذا استأجر الذمي من المسلم يتيه لبيع فيه الخمر جاز عند ابي حنيفة ر ح



خلا فلهذا كذا في المضمرات \* ولو استأجر الذمي من ذمي بيتا يبيع فيه الخمر جاز عندهم جميعا كذا في  
 الذخيرة \* وإذا استأجر الذمي من المسلم دارا يسكنها فلا بأس بذلك وأن شرب فيها الخمر أو عبد فيها  
 الصايب أو أدخل فيها الخنازير ولم يلحق المسلم في ذلك لأن المسلم لم يؤجرها لذلك إنما أجرها  
 للسكنى كذا في المحيط \* ذمي استأجر دارا من مسلم فاتخذها مصلى لنفسه لم يمنع لأنه ليس  
 في اتخذه مصلى لنفسه أحداث بيعة ولا اظهار شيء من شعائر دينهم في امصار المسلمين وإن اتخذه  
 مصلى للجماعة وضرب فيها الناقوس فلصاحبها منعه وكذلك لو اراد بيع الخمر فيها إلا أن هذه اشياء  
 يمنع عن اظهارها في بلاد المسلمين ولو كان بالسواد لا يمنع وقال محمد بن سلامة البخاري ما ذكر  
 محمد ربح في سواد العراق فان عامة اهلها في ذلك الزمان اهل الذمة وما في سواد خراسان فانهم  
 يمنعون من ذلك لأن الغالب فيه المسلمون وقال غيره من مشائخنا لا يمنعون من ذلك في سواد  
 خراسان كذا في محيط السرخسي \* وإذا استأجر الذمي مسلما ليحمل له مئة أو مائة يجوز عندهم  
 جميعا ولو استأجر ذمي من ذمي بيتا يصلي فيه لا يجوز ولو استأجر مسلما ليرمي له الخنازير يجب  
 أن يكون على الخلاف كما في الخمر ولو استأجره لبيع له مئة لم يجز كذا في الذخيرة \* مسلم أجر نفسه  
 من مجوسي لبوقد له البار لا بأس به كذا في الخلاصة \* وفي نوادر هشام عن محمد ربح رجل استأجر  
 رجلا يصوره صورا أو تماثيل الرجال في بيت أو فسطاط فأنى أكره ذلك واجعل له الاجرة قال هشام  
 تأويله إذا كان الاصباغ من قبل الاجير كذا في الذخيرة \* ولو استأجر رجلا لينحت له اصناما أو يجعل على  
 اثوابه تماثيل والصبغ من رب الثوب لا شيء له كذا في الخلاصة \* استأجر رجلا ليخرف له بيتا بتمائيل  
 والاصباغ من المستأجر فلا أجر له كذا في السراجية \* وأن استأجر لينحت له طنبورا أو بربطا فنعمل طاب له  
 الاجر الا أنه يأثم به كذا في فتاوى قاضيخان \* وأن استأجره ليكتب له غناء بالفارسية أو بالعربية  
 المعصية لمختارانه يحل لأن هل لا يحل له الاجر وفي القراءات كذا في الوجيز للكردي \* استأجره  
 ليكتب له تعويذ السحر يصح اذا بين قدر الكاغذ والخط كمن استأجره ليكتب له كتابا إلى حبيبه أو حبيبها  
 جاز وبطيب له الاجر كذا في القية \* ولو استأجر الذمي مسلما لينبي له بيعة أو كبسة جاز وبطيب له  
 الاجر كذا في المحيط \* استأجر ذمي من ذمي أو من مسلم بيعة يصلي فيها لم يجز وكذا لو استأجر  
 المسلم من المسلم مسجدا يصلي فيه كذا في محيط السرخسي \* إذا استأجر من المسلم بيتا يجعله مسجدا  
 يصلي فيه المكتوبة أو النافلة فان هذه الاجارة لا تجوز في قول علماء نارج، كذا في الذم يستأجر

رجلا من اهل الذمة ليصلي بهم فان ذلك لا يجوز كذا في الذخيرة \* ومثل ابراهيم بن يوسف رح  
عن اجر نفسه من الصاري يضرب لهم الناقوس كل يوم بخمسة ويعطي كل يوم خمسة دراهم في ذاك  
العدل وفي عمل آخر درهمان قال لا يؤجر نفسه منهم ويطلب الرزق من طريق آخر ويكره ان يؤجر  
نفسه منهم اعصر العنب ليتخذوا منه خمر اكره في الحايي للفتاوى \* رحل اسنا جر رجلا يضرب الطبال  
ان كان للهولا يجوز وان كان للغزوا والثالثة يجوز كذا في غايه البيان \* اذا استأجر طبل ايس  
بأهرو وذكرا مدة يجوز ورجلا يحمل الحفنة او يتنقل مرندا او يذبح شاة او طبيا يجوز ولو استأجر  
طيبا او كحالا او جراحا يد اوبه وذكر مدة جاز كذا في الغياثة \* دفع الغلام الى حائك على ان  
يتوم عليه الاستاذ ويعلمه النسج سنة معلومة ويعطيه المولى كذا ويعطى الاستاذ للمولى كذا جاز كذا  
في سائر الاعمال ويستخدمه اعدال نفسه كذا في العجز المكدري \* واذا دفع عبده الى عامل لبعده عملا على  
وحدة الاحارة ولم يشترط واحد منهما على صاحبه اجر ينظر الى العرف ان كان عملا يعطي صاحب  
العبد الا اجر فلا اجر عليه وان كان عملا يعطى الاستاذ الا اجر فلا اجر عليه لان المعروف كالمشروط  
كذا في محيط السرخسى \* وفي الوقعات للناظمي اذا قال لرجل بع هذا المتاع ولك درهم ففعل  
او قال اشتراني هذا المتاع ولك درهم ففعل فله اجر مثله لا يجاوز به الدرهم وفي الدلال والسمسار  
يحب احرار المال وما اتوا صعدوا عليه ان من كل عشرة دنانير كذا فذلك حرام عليهم كذا في الذخيرة \*  
دفع ثوبا عليه وقال بعه بعشرة فما زاد فهو بيني وبينك قال ابو يوسف رح ان باعه بعشرة او لم يبعه  
فلا اجر له وان تعب في ذلك ولو باعه بائس عشرة او اكثر فله اجر مثل عمله وعليه الفتوى هكذا في الغياثة \*  
رجل اراد ان يبيع بالمزايدة فامر رجلا لينادي ثم يبيع صاحبه فنادى ولم يبع قالوا ان بين لذلك  
فتناجرت الاجارة وله الا حر المسمى وكذا ان لم يذكر الوقت ولكن امره ان ينادي كذا صوتا  
جار لذلك ايضا قال القتيبي ابا الليث رح لاشي لدلان العادة فيما بين الاس انهم لا يعطون الا جرا اذا  
لم يتنق البيع وهو المختار كذا في الظهيرية \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* قال للدلال اعرض ضيعتي  
وبعها على انك اذا بعناها فلك من الاجر كذا فلم يقدر الدلال على اتمام الامر ثم باعه لدلال آخر  
قال ابو القاسم لو عرضها الاول وصرف فيه روز جارا يعتد به فاجر مثله ثم واحب بتدري عناه وعمله  
قال ابو الليث رح هذا هو القياس ولا يجب له استحسان اذا تركه وبه نأخذ وهو موافق قول يعقوب رح  
هو المختار



هو المختار هكذا في الفتاوى الكبرى \* الدلالة في النكاح لا تستوجب الاجر وبه يفتى الفضلي في فتاواه وغيره من مشائخ زماننا كانوا يفتنون بوجوب اجر المثل وبه يفتى كذا في جواهر الاخلاطي \* الدلال في البيع اذا اخذ الدلالة بعد البيع ثم انفسخ البيع بينهما بسبب من الاسباب سلمت له الدلالة كالحياط اذا خاط الثوب ثم فتنه صاحب الثوب كذا في خزانة المفتين \* استأجره ليقطع له اليوم حاجا ففعل لا شيء عليه والحاج للدأ مور قال نصير سألت ابا سليمان عن استأجره ليحطب له الى الليل قال ان سمي يوما جاز والحطب للمستأجر ولو قال هذا الحطب فالاجارة فاسدة والحطب للمستأجر وعليه اجر مثله ولو كان الحطب الذي عينه ملك المستأجر جاز قال نصير قلت فان استعان بانسان يحطب له ويصطاد له قال الحطب والصيد للعامل وكذا ضرته القانص قال استاذنا وينبغي ان يحفظ هذا فقد ابتلى به العامة والخاصة يستعينون بالناس في الاحتطاب والاحتشاش وقطع الشوك والحاج واتخاذ المجددة فيثبت الملك للاعوان فيها ولا يعلم الكل بها فينفقونها قبل الاستيهاب بطريقه او الاذن فيجب عليهم مثلها وقيمتها وهم لا يشعرون لجهلهم وغفلتهم اعاذنا الله عن الجهل ووفقنا للعلم والعمل كذا في القنية \* لو استأجر ليصيد له او ليغزل له او استأجره للخصومة او لتقاضى الدين او لتقبض الدين لا يجوز فان فعل يجب اجر المثل ولو ذكر مدة يجوز في جميع ذلك وقيل اذا عين الصيد لا يجوز وان ذكر المدة وان استأجر لتقبض العين يجوز الا ان رواية عن محمد رح كذا في الغيائية \* عن محمد رح فيمن قال لغيره اقتل هذا الذئب او هذا الاسد ولك درهم والذئب والاسد صيد فله اجر مثله لا يجاوز به درهم والصيد للمستأجر كذا في محيط السرخسي \* وفي الاصل استأجره لبنني له حائط بالآجر والجص وسمى كذا كذا آجرة من هذه الآجرات وكذا كذا كرامن الجص ولم يسم الطول والعرض كانت الاجارة فاسدة قياسا صحيحة استحسانا ولو سمي كذا كذا عدد من الآجرة او اللبنة ولم يسم الملبن ولم يره اياه ان كان ملبن اهل تلك البلدة واحدا او كان لهم ملاين مختلفة الا ان غالب عملهم على ملبن واحد جازت الاجارة استحسانا وان كان ملاينهم مختلفة ولم يغاب استعمال واحد منها كانت الاجارة فاسدة كذا في الذخيرة \* استأجره لبنني له حائط بالآجر والجص وعلم طوله وعرضه جاز كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجره ليحفر له بئرا او سردابا لبدان يبين الموضع وطول البئر وعمقه ودوره في السرداب يبين طوله وعرضه وعمقه كذا في الغيائية \* ولو استأجره ليحفر البئران لم يبين الطول والعرض

والعمق جاز استحسانا وبؤخذ بوسط ما يعمل به الناس كذا في الوجيز للكردي \* ولو استأجرة ليحفر له  
بشرافي دارة وسمى عمقتها وسعتها حتى جازت الاجارة فلما حفر بعضها وجد جبلا اشد عملا واشد مؤنة  
فان كان يقدر على حفرها بالآلة التي يحفر بها الآبار الا انه تلحقه زيادة مشقة وتعب فانه يجبر  
على العمل وان كان لا يقدر على حفرها بالآلة التي يحفر بها الآبار لا يجبر عليه وهل يستحق الاجر  
بقدر ما عمل لم يذكر محمد ر ح هذه المسئلة في الكتاب وحكي فتوى شمس الائمة الاوز جندي  
انه يستحق اذا كان يعمل في ملك المستأجر بخلاف ما اذا كان يعمل في غير ملكه كذا في المحيط \*  
ولو حفر بعضها فوجدها رخوة من حيث يخاف عايه التلف لم يجبر هكذا في شرح الطحاوي \*  
وان شرط عليه ان كل ذراع في جبل او سهلة بدرهم وكل ذراع في جبل بدرهمين وكل ذراع في الماء  
بدينارين مقدار طول البئر عشرة مثلا فهو جائز كذا في الذخيرة \* ولو حفر بعضها واراد ان يأخذ حصتها  
من الاجرة كذلك وان كان في ملك المستأجر فله ذلك وكلما حفر شيئا صار مسلما الى المستأجر  
حتى لو انهارت البئر فادخل السيل او اريح فيها التراب وسواء مع الارض لا يستأجر من اجرة  
وان كان في ملك غيره ليس للاجير ان يطالبه بالاجرة ما لم يفرغ من الحفر ويسلمها اليه حتى  
لو انهارت فامتلات قبل التسليم بالتراب لا يستحق الاجرة كذا في البناية \* وان لم يكن في ملكه  
فالتسليم بالتخلية ولو حفر بعضه فللمستأجر ان لا يسلم حتى يتمه كذا في الغبائية \* ولو استأجر ليحفر  
له بشرافي دارة فظهر الماء في البئر قبل ان يبلغ المنتهى الذي شرط عليه فان امكنه الحفر في الماء بالآلة  
يحفر بها الآبار اجر على الحفر وان احتج الى اتخاذ آلة اخرى لا يجبر عليه كذا في الذخيرة \*  
والسهر والقناة والسرداب والبابوعة اذا ظهر الماء فيه قبل ان يبلغ ما شرط عليه فان كان لا يستطاع  
الحفر معه فهذا عذر كذا في المبسوط \* رجل استأجر حفارا ليحفر له حوضا عشرة في عشرة بعشرة دراهم  
وبين عمقه فحفر خمسة في خمسة كان عليه ربع الاجر كذا في الظهيرية \* ولو استأجر ليكرتي له نورا او قناة  
فاره منحنى او مصبها وعرضها وسمى له لم يكن له في الارض فهو جائز وان اشترط طيبها بالآجر والجص  
من عند الاحير فهو فاسد وان شرط الآجر والجص من عند المستأجر ولم يسم عدد الآجر فهو في  
القياس فاسد وفي الاستحسان جائز على ما يعمل الناس وان سمي عدد الآجر وكيل الجص  
وعرض الطي وطوله في السماء فهو وثق لانه عن المأزعة ابعد كذا في المبسوط \* وان استؤجر  
لحفر اقبران بين الطول والعرض والعمق يجوز استحسانا بقياسا وان لم يبين الطول والعرض والعمق



في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يعمل الناس كذا في التاتارخانية \*  
 وان وضعوا له موضعا فوجد وجه الارض لينا فلما حفر ذراعا ووجد جبلا اجبره على ان يحفر ان كان  
 ذلك مما يحفر الناس وان لم يسموا له الحد الا شقا فهو على عادة اهل تلك الساحة فان كان بالكوفة فعظم  
 مما هم على الحد وان كان في بلد عظم عملهم على الشق فهو على الشق كذا في المبسوط \* وفي النوازل  
 مثل من اجر القبر ان يكون من جميع المال قل هو بمنزلة الكفن من جميع المال كذا في التاتارخانية \* رجل  
 استأجر ثوبا يحملون جنازة او يغسلون ميتا ان كان في موضع لا يجد من يغسله غير هؤلاء  
 ومن بحمله غير هؤلاء فلا اجر لهم وان كان ثمة اناس لهم الاجر وحفر الحفار على هذا وفي موضع  
 لا اجر لهم او اخذوا والاجر لا يطيب لهم كذا في الخلاصة \* واذا استأجر الرجل رجلا ليحفر له قبرا  
 فحفر فابهارا ودفن فيه انسان قبل ان يأتي المستأجر بجنازته ان كان ذلك في ملك المستأجر فله  
 الا حر وان كان في غير ملكه فلا اجر له كذا في الذخيرة \* وان جاء المستأجر فحفر في الاجير بينه وبين القبر  
 فابهارا - ذاب اود بموافقه اساء آخر فله الاجر كاملا لانه قد سلم المعتود عليه الى صاحبه وان دفن  
 فيه المستأجر ميتة ثم قال للاجير اتراب عليه فابى الاجير في الاستحسان لا يلزمه ذلك ولكي  
 انظر الى ما يصنع اهل تلك البلاد وان كان الاجير هو الذي يحشى التراب اجبرته على ذلك  
 وكذلك يعدل بالكوفة وان كان الاجير لم يفعل ذلك في تلك البلدة لم اجبره عليه وان اراد اهل  
 الميت ان يكون الاجير هو الذي يضع الميت في الحدة وهو ينصب عليه اللبن لم يجبر الاجير على ذلك  
 كذا في المبسوط \* ولو استأجره ليحفر له قبرا لم يسم في اي المقابر جاز استحسانا وينصرف الى المكان الذي  
 يدفن فيه اهل تلك المحلة موتاهم قال مشائخنا هذا الجواب بناء على عرف اهل الكوفة فان لكل محلة مقبرة  
 خاصة يدفنون موتاهم فيها ولا ينتقلون موتاهم الى مدافن محلة اخرى اما في ديارنا ينتقل الموتى من  
 محلة الى مقابر محلة اخرى فلا بد من تسمية المكان حتى لو كان موضعا كان لاهل كل محلة مقبرة  
 خاصة لا ينتقلون موتاهم الى محلة اخرى او كان موضعا لهم مقبرة واحدة يجوز له الاجارة من غير  
 تسمية المكان كذا في المحيط \* وان امر به بحفر القبر ولم يسموا موضعا فحفر في غير مقبرة اهل تلك  
 البلدة او تلك الساحة فلا اجر له الا ان يدفنوا في حفرة فحينئذ يستوجب الاجر وان ارادوا منه تطيين  
 القبر وتجصيصه فليس ذلك عليه كذا في المبسوط \* اذا وضعوا له موضعا يحفر القبر فحفر في موضع آخر  
 ان شاء اجاز للوفاق في الاصل وان شاء تركه للخلاف في الوصف وان عملوا بعد ما دفنوا الميت فهو

في الاصل وان شاء تركه للخلاف في الوصف وان عملوا بعد ما دفتوا الميت فهو رضاء كذا في الخلاصة \*  
وان استقبل الحفار في حفر البئر والتبر صخرة لا يزيدها في اجرة كما لا ينتقص من اجرة بسبب لبن المكان كذا  
في خزائن المفتين \* فصل في المتعمرات اذا اتخذ الرجل مشرعة على شاطئ النهرات يستقي منها السقاؤون  
وبأخذ منه الاجرة فان بنى على ملكه ان أجرها منهم الاستثناء لم يجوز وان أجرها ملكه لان الاجارة  
وقعت على استهلاك العين مقصود ان أجرها يقوم فيها السقاؤون ويضعون الثرب فيها ويوقعون  
الدواب فيها جازوا ما اذا بنى المشرعة على ملك العامة ثم أجرها من السقاؤون لا يجوز سواء أجر  
منهم الاستثناء او أجر منهم ليقوموا فيها ويضعوا الثرب كذا في الذخيرة \* ولا يجوز اجارة الدراهم والدنانير  
ولا تبرعها وكذا تبرع النحاس والارصاص ولا استيجار المكيلات والوزونات لانه لا يمكن الانتفاع بالعين  
الا بعد استهلاكها وانها اذا اخل تحت الاجارة المنتفعة لا العين حتى لو استأجر الدرهم والدنانير  
ليعبر ميزان او حطة يعبر مكيلا او وزنيا يعبر به ارشالا او امنايا وتمام علوه اذكر في الاصل انه يجوز وذكر  
الكرخي انه لا يجوز ان قد شرط آخر وهو كون المنتفعة مقصودا كذا في البدائع \* ولا استأجر الدرهم او الحنطة  
يوما مطلنا ولم يبين لما اذا استأجرها لم يذكر هذه المسئلة في الاصل قال الشيخ الامام المعروف  
بخواهر زادة والتأثيل ان يقول يجوز استحصال على الانتفاع بها وزنة احتيا لا لجوار العقد والتأثيل ان يقول  
لا يجوز العقد اليه مال الكرخي كذا في المحيط \* ولا يجوز استيجار الدرهم والدنانير لتزوين الحانوت  
ولا استيجار المسك والعود وغيرهما من المشمومات للشم لانها ليست بمنفعة مقصودة كذا في البدائع \*  
اذا استأجر ميزان ليزن بها يجوز لا في منعة كذا في التناوي العنابية \* استأجر حجر ميزان ليزن به  
من اليوم الى الليل قال السرخسي يجب الاجر وقال الخصاص ان كان له قيمة ويستأجر عادة يجب  
والالا وحمل البعض كلام شمس الاثمة عاينه وتيل يجب على كل حال كذا في الوجيز للكردي \*  
في العيون اذا استأجر ارضا ليلين فيها فالاجارة فاسدة لانها وقعت على العين واللبن كله للبان  
وعليه فيمده التراب ان كان له ثمة قيمة واجر منل الارض وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع  
او كان في دفع التراب قيمة في ذلك الموضع او كان في دفع التراب منفعة الارض فلا شيء عليه كذا  
في الذخيرة \* وان انتصت الارض ضمن نقصانه ويدخل اجر المنل في نقصانه والا فلا شيء عليه كذا  
في الوجيز للكردي \* اد استأجر القاضي رجلا لاستيفاء القصاص والحدود قال الشيخ الامام  
الاجل



الاجل شمس الائمة السرخسي ان لم يبين لذلك وقتا لا يصح وان استأجرة لاستيفاء القصاص والحدود او قطع اليد وليقوم عليه في مجلس القضاء شهرا باجر معلوم جازت الاجارة لان المعقود عليه عند بيان المدة منفعته في تلك المدة فكان له ان يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامة الحدود وغير ذلك اما اذا استأجرة لذلك ولم يبين المدة فان المعقود عليه مجهول لا يدري انه متى يقع فاذا فسدت الاجارة وفعل شيئا من ذلك كان له اجر المثل كذا في فتاوى فاضليخان \* ولو استصحبه علي ان يعمل له رزقا كل شهر فهو جائز اما ان يبين مقدارا ما يعطيه فالعقد جائز لان المعقود عليه منفعته وهو معلوم وان لم يبين مقدار ذلك فهو في هذا كالتقاضي والتاضي ان بأحد رزقا بقدر كفايته من بيت المال فكذلك من ينوب عن القاضي في شيء من عمله وكذلك قسام القاضي اذا استأجر ليقسم كل شهرا باجر مسمى فهو جائز كذا في المبسوط \* ولو استأجر من له القصاص رجلا ليقص له فلا جرم له وذكر في السير الكبير انه لا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف ورح محمد رح يجوز وكذا الامام اذا استأجر رجلا ليقص له او اسارى او لاستيفاء القصاص في النفس لم يجز عندهما خلافا له ولو استأجره لاستيفاء القصاص فيمادون النفس كقطع اليد جاز بالا جماع كذا في محيط السرخسي \* ويجوز لا سنيجار على الدكوة لان المقصود منها قطع الوداج دون افاتة الروح وذلك لا يقدر عليه فاشبه القصاص فيمادون النفس كذا في السراج الوهاج \* امير العسكر اذا قال لمسلم او ذمي ان قتل ذلك الفارس فلن مائة درهم قتلته لاشيء له لان هذا باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر وقال محمد رح ان قال ذلك للذمي يجب الاجر ولو كانوا قتلى فقال الامير من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بجهاد كذا في فتاوى فاضليخان \* وهكذا في الصغرى \* ذكر ابو يوسف ومحمد رح اذا قتل رئيس القوم فقال الامير من جاء برأسه حتى ينصب فيعلموا ان رؤسهم قد قتل فيعرفون فله كذا فذهب رجل وجاء برأسه فلا شيء له اذا كان المشركون قد تنحوا عن ذلك المكان ولا يحتاج في المجيء برأس الرئيس الى القتال ولو كان الامير عينا واحدا من اهل العسكر فقال ان جئت برأسه او قال الامير لجماعة يا ايها انهم ايكم جاءني برأسه فلن كذا فجاء رجل برأسه فله اجر المثل واذا كان امير العسكر للمسلمين في دار الحرب وقد اقاموا على مطمورة ليس فيها رجال بقاتلون وانما كان فيها النساء والصبيان والاموال وقال الامير من حفظ هذه المطمورة الليل حتى يصبح فلكل واحد حفظها كذا وحفظها قوم حتى اصبحوا فلكل رجل منهم مائة مسمى له الامام وبعض مشائخنا قالوا

في مسئلة حفظ الحصن الاجارة لان عقد حيث لم يخاطب قوما معينين وانما ثبتت في الزمان الثاني حين يشتغل الحافظ والحفظ ويرضى به الامام فهو في معنى الاجارة بالتعاطي وذلك جائز كذا في التاتارخانية \* من صل له فقال من دلي عليه فله كذا فدلّه واحد لا يستحق شيئا وان قال ذلك لواحد فدلّه هو بالكلام فكذلك وان مشى معه حتى ارشده فله اجر المثل قال في السير الكبير قال امير السريه من دل له الى موضع كذا فله كذا يصح وينعين الاجر بالدلالة فيجب الا حر كذا في الودع للكردي \* رجل استأجر كلبا معلما ليصيد لا يجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استأجر الكلب او البازي وبين لذلك وقام معلوما يجوز انما لا يجوز ان الم يبين له وقتاه معلوما واستأجر سنورا لياخذ الفارة في بيته ذكر في المنتقى انه لا يجوز ولو استأجر كلبه ليحرس دارة قال لا يجوز ذلك ولو استأجر فرد الكنس البيت قال مولا نارض ينبغي ان يجوز ان يبين المدة لان الفرد يضرب ويعمل بالضرب بخلاف السنور كذا في فتاوى قاضي خان \* قال في المنتقى اذا استأجر ديك ليصيح لم يجوز ذكر ثمنه اذ لا يملك كل شيء من هذا يكون من غير فعل احد لا يستطيع الانسان ان يضرب حتى يفعل فلا يجوز البيع فيه والاجارة كذا في المحيط \* ولا يجوز اخذ عسب التيس وهو ان يؤجر فحلا لينزوعا على الاذن والعسب هو الا حرة التي تؤخذ على ضرب الفحل كذا في السراج الوهاج \* ولو استأجر ثوبا ليبسطها في دارة لا يجلس عليه ولا ينام ولكن يتجمل بها لا يجوز وكذا الواساة جردا لينة ليضعها في الطهيرية \* رجل استأجر دابة ليربطها على باب ديرة الناس ان له فرسا او آنية يضعها في بيته ليتجمل بها ولا يستعملها او دارا لا يسكنها الكن ليطن الناس ان له دارا او عدا على ان لا يستخدمه واردها في بيته فلا جارة واسدة ولا ادله الا اذا كان الذي يستأجر فديكون ان يستأجر لينتفع به كذا في الخلاصة \* وفي المنتقى استأجر نيسا او كبشا لدلالة ليسوق به الغنم لا يجوز كذا في المحيط \* وهكذا في فتاوى قاضي خان \* لو استأجر ارضا ليرعى غنمه الفصيل او شاة ليحز صوفها فهو فاسد كله وعليه قيمة الصوف والفصيل لانه ملك الاجر وقد استوفاه بعقد فاسد بخلاف ما اذا استأجر الاجر ليرعى الكلا حيث لا يضمن الكلا لانه مباح كذا في الغياثة \* وفي المنتقى استأجر سيفا شهر ليتقلده او استأجر قوسا شهر ليرمي عنه يجوز كذا في المحيط \* استأجر ارضا ليضع فيها الشبكة ووقت يجوز كذا في الوجيز للكردي \* امره لينة لانه فمقمة من الصفر المغصوب بكذا من الاجر فتعل وهو يعلم انه غاصب فله الاجر كذا في القنية \* السارق او الغاصب استأجر ليحمل المسروق والمغصوب لم يجز لان ثقل مال الغير معصية كذا



في محيط السرخسي \* الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الآجر قال نفقة المستأجر على الآجر سواء كانت الاجرة عينا ومنفعة كذا في المحيط \* وعلى الدابة المستأجرة وسقيها على المؤجر لانها ملكه فان علفها المستأجر بغير اذنه فهو منطوع لا يرجع به على المؤجر كذا في الجوفرة النيرة \* وفي اجارة الدار وعماراة الدار وتطينها واصلاح الميزاب وما كان من البناء يكون على صاحب الدار وكذلك كل سترة تركها تخل بالسكنى يكون على رب الدار فان ابى صاحب الدار ان يفعل ذلك كان للمستأجر ان يخرج منها الا ان يكون استأجرها وهي كذلك وقد رآها فحينئذ يكون راضيا بالعيب وفي عمدة الفتاوى لا وحده الدين النسفي رح رجل استأجر بيتا وشحنه تبنا ثم وكف الماء من السنف لا يجبر صاحب البيت على اصلاح سننه لان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه كذا في الظهيرية \* ولو استأجرها ولا زجاج فيها او في سطحها ثلج وعلم به فلا خيار له كذا في القنية \* واصلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج على رب الدار ولا يجبر على ذلك وان كان امتلا من فعل المستأجر وقالوا في المستأجر اذا انقضت مدة الاجارة وفي الدار تراب من كنسه فعليه ان يرفعه لانه حدث بفعله فصار كتراب وضعه فيها وان كان امتلا خلاها ومجاريها من فعله فالقياس ان يكون عليه نقله لانه حدث بفعله فيازمه نقله كالنداسة والرماد الا انهم استحسنوا وجعلوا نقل ذلك على صاحب الدار للعرف والعادة بين الناس ان ما كان معيبا في الارض فنقله على صاحب الدار فحملوا ذلك على العادة وان اصلح المستأجر شيئا من ذلك لم يحتسب له بما انفق وكان متبرعا هكذا في البدائع \* زجاج الكوة واصلاح السلم على الآجر وفي دفع اللج اختلاف المشايخ والمفتين والمعتبر فيه العرف كذا في القنية \* كرى الانهار واصلاح المسناة على الآجر كذا في خزائن الفتاوى \* اذا استأجر دارا فيها بئر ماء كان له ان يسقي من ماء البئر للوضوء وغيره من غير اذن صاحب الدار لان له حقا من ماء البئر قبل اجارة على ما علم فبعد الاجارة اولى وان ونعت في البئر فارة او نزل بها آفة فليس على كل واحد منهما اصلاحه كذا في الذخيرة \* وفي اجارة الحمام نقل الرماد والسرفين وتفرغ موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهرا ومستقفا فان شرط ذلك على الآجر في الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط فان انكر المستأجر ان يكون الرماد من فعله كان القول قوله كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل

اكثرى حمارا فني في الطريق فامر المكري رجلا ان ينفق على الحمار فتعمل المأموران علم  
المأموران الحمار لغير الامر لا يرجع بما اتفق على احد لانه متبرع وان لم يعلم المأموران الحمار  
لغير الامر ان يرجع على الامر وان لم يقل الامر على اني ضامن كذا في خزانه المفتين \*  
ومما يتصل بهذا الباب فصل التوابع والاصل فيه ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان  
من توابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك في الاجارة على الاجير فالمرجع فيه العرف كذا في المحيط \*  
وفي نسج الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا سنا جرخياط الخياط  
ثوبا كان السلك والابرة على الخياط وهذا في عرفهم ما في عرفنا السلك على صاحب الثوب ولو كان  
الثوب حربا فالابرة على الذي يخاط به الثوب يكون على صاحب الثوب وفي استيجار اللبان  
الملبن يكون على البائع والتراب على المستأجر واخراج الخبز من الثور يكون على الخباز  
وجعل المرقعة في القصاع يكون على الطباخ اذا سنا جرخياط عرس او وائمة وان سنا جرخياط  
قد رخص لا يكون ذلك على الطباخ هكذا في فتاوى قاضي خان \* واذا تكاري دابة للحمل ففي  
الاكاف والحمال والحواقي يعتبر العرف وكذا اذا تكاراها للركوب ففي اللجام والسرجه يعتبر  
العرف ايضا كذا في المحيط \* اسنا جرخياط اي سمر قدا واي بخارا فاذا دخل المكاري البلدة  
يجب عليه ان يأتي الى بيت المستأجر استحسانا كذا في خزانه الفتاوى \* واذا تكاري دابة ليحمل  
عليها صاحب الدابة الحمل فانزال الحمل عن الدابة يكون على المكاري وادخال الحمل  
في المنزل لا يكون عليه الا ان يكون ذلك في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم كذا في خزانه المفتين \*  
واذا دخل الحمل في المنزل يكون على الحمال ولا يكون عليه ان يصعده على السطح والغرفة  
الا ان يشترط ذلك عليه وكذا صب الطعام في الحقق لا يكون عليه الا بالشرط كذا في فتاوى  
قاضي خان \* وذا تكرا بالبيت رح في النوازل وكذا كاري نهر رحي الماء على المؤجر لانه لا يمكن  
الانتفاع بالرحى الا بالماء والماء لا يجري الا بكري المهر الا ان يكون شرط الكري على المستأجر  
كذا في محيط السرخسي \* ولو اسنا جرخياطان شرط عليه الحبر والبياض فاشترط الحبر جائز  
واشترط البياض فاسد كذا في خزانه المفتين \* وسئل محمد رحي عن استأجر قصر البقصر له الثوب  
على من يجب حمل الثياب قال استحس ان يكون حمل الثياب على القصار الا ان يكون القصار  
مدا مشروط



قد اشترط على رب الثياب كذا في محيط السرخسي \* وان استأجر الحمل ليحمل الحنطة على ظهره وعلى دواب المستأجر فالحبل والجوالق يكون على المستأجر وقال الفقيه ابو الليث رح في عرفنا الجوالق يكون على صاحب الحمل في الاحوال كلها الا ان يشترط ذلك على الحمل لان الحبل يكون لصيانة الحمل عن الوقوع وان رجلا استأجر حملاً لا ليحمل له الاحمال الى موضع كذا فلما بلغ الحمل ذاك الموضع نزل في دار وانزل الاحمال في موضع من الدار ثم وزنها على صاحبها ورساها اليه فلم يرفعها صاحبها اياماً ثم اختصموا في اجر ذلك الموضع ورب الدار يطالب الحمل بالكراء قالوا ان كان احدهما استأجر ذلك الموضع لوضع الاحمال فيه كان الكراء على من استأجر وان وضع الاحمال من غير ان يستأجر احدهما ذلك الموضع فالكراء بعد الوزن والتسليم يكون على صاحب الاحمال وقيل ذلك يكون على الحمل وان طالب صاحب الاحمال من الحمل ان يزن ذنباً لا يجبر عليه كذا في متاوى قاضيخان \* وسئل ابو بكر عن اجرة الكيال على من يجب قال على البائع ووزن الثمن على المشتري كذا في الحاوي للفتاوى \* وسئل ابو بكر عن رجل باع الغنم في الكرم على نطف الغنم ووزنه قال اذا باع مجازفة فالتطف والجمع على المشتري واذا باع موازنة فعلى البائع الا ان يحتال البائع ان لا يجب عليه الوزن فيقول انها بالوزن كذا اما ان يصدقه المشتري فلا يظنه الوزن واما ان يكذب به فيكفه وزنه كذا في التاثير خاوية \* وسئل ابو القاسم عن استئجار من آخر مختوم حنطة واستأجر المئزر من يحمله على من يجب الكراء قال على المئزر الا اذا قال له المستئجر استأجر لي من يحمل فلا اجر على المئزر وله الرجوع على المستئجر بذلك كذا في الحاوي للفتاوى \* وسئل ابو نصر الدبوسي عن حمل وقف في الطريق يا ما حنني انزم صاحب الاحمال اجرا لاوعية اجرا كبيرا على من يكون اجرة الاوعية قال صار الحمل في وقفه في الطريق مخالفاً او غاصبا وعليه رد ما قبض من الاجرهما الى مالك الاحمال واحدا لاوعية على صاحب الاحمال كذا في التاثير خاوية \* الباب الثامن عشر في الاجارة التي تجرى بين الشريكين واستيجار الاجيرين في العيون رجلان بينهما طعام استأجر احدهما من صاحبه دابة ليحمل نصيبه من الطعام الى مكان كذا والطعام غير مقسوم فحمل كل الطعام الى ذلك المكان لا اجر له ولو كان لاحدهما سفينة فاراد نقل الطعام الى بلد فقال احدهما للذي له السفينة اجرنني نصف سفينتك احمل عليها حصني من الطعام وحصنك منه في نصف سفينتك ففعل جازوكذا اذا اراد ان يطحنوا لاحدهما

رحى قاسماً جراً أحدهما نصف الرحى التي لشريكه ولو قال استأجرت منك عبدك ليحمل هذا الطعام الذي بينا لم يجز وكذا لو استأجرة للمحفظ قال محمد ربح كل شيء استأجرة أحدهما من صاحبه مما يكون منه عمل فإنه لا يجوز وإن عمل فلا أجر له مثل الدابة وكل شيء ليس يكون منه العمل استأجرة أحدهما من صاحبه فهو جائز مثل الحوالب وغيره وقال أبو الليث ربح هذا خلاف رواية المبسوط وأنه قال في كتاب المضاربة لو استأجر من صاحبه بيتاً وحانوتاً لا يجب إلا أجر وذكر القنوري أن كل شيء لا يستحق به الأجرة إلا ببقاء العمل في العين المشتركة فإذا استأجر أحد الشريكين الآخر لم يجز مثل أن يستأجر لينقل الطعام نفسه أو بعلامه أو بدابته أو لثيابه أو لثوبه وكل ما لا يستحق الأجرة بغير بقاء العمل في المال المشترك فالأجرة جائزة من أن يستأجر منه داراً لبحر زيتها الطعام أو سفينة أو جولة أو رحى قال فخر الدين قاضى خان النوى على ما ذكر في العيون والقنوري كذا في الكبرى \* وفي نوادر من سماعة استأجر رجلين يحملان له هذه الخشبة إلى منزله بدرهم فحملها أحدهما فله نصف درهم وهو منطوع إذا لم يكونا شريكين قبل ذلك في الحمل والعدل وكذلك لو استأجرهما أبناء حائط أو حفرة بشر أو كانوا شريكين في العدل يجب إلا حركته ويكون بين الشريكين ويصير حبل أحدهما بحكم الشركة كعملهما كذا في المحيط \* ولو استأجر نصيب شريكه من العبد ليخيط له الثياب جاز كذا في محيط السرخسي \* وفي الأصل إذا استأجر الرجل قوماً بحفرون له سرداباً أحارة صحيحة فعدلو إلا أن بعضهم عمل أكثر مما عمل الآخر كان الأجر مقسوماً بينهم على عدد الرؤوس وإذا استأجر دابتين ليحمل عليهما عشرون مخنوماً من الحطه بكذا لم يكن له أن يحمل على أحدهما أكثر من العشرة فلو حمل على واحدة أكثر من العشرة فإنه يقسم الأجر عليهما على قدر أجر مثلهما لأن التفاوت بين الدابتين تفاوت فاحش يختلف الأجر بمثله والتفاوت بين الأجراء في عمل واحد تفاوت يسير فلا يعتبر قال بعض مشائخنا هذا إذا لم يكن التفاوت بين الأجراء في العدل في هذه الصورة تفاوتاً فاحشاً ما إذا فحش التفاوت لا يقسم الأجر على عدد الرؤوس كما في مسألة الدابتين وإن أم يعمل أحدهما لمرض أو عذر آخر لم يكن بينهما شركة بان لم يشتركا في تقبل هذا العمل سقط حصته الجرا للمريض وإن اشتركا في تقبل هذا العمل يجب كل واحد أن يكون حصته المريض له وفي فتاوى أبي الليث ربح صانعان أجرا أحدهما آتة عمله من الآخر ثم اشتركا فإن كانت الأجرة على كل شهر يجب الأجر في الشهر الأول ولا يجب بعد ذلك لأن في الشهر الأول الشركة



طرات على الاجارة الصحيحة فلا تبطلها وفي الشهر الثاني الشركة سبقت الاجارة فمنعت انعقادها فلا يجب الاجروان أجرها عشر سنين فلا جروا جب عليه في ذلك كله لان الاجارة قد صحت في كل المدة المسماة فلا تبطلها الجريان الشركة عليها وعن محمد بن سلمة الشركة توهن الاجارة وصورة ما نقل عنه رجل استأجر من آخر حانوتاً ثم اشترك في عمل يعملان ذلك في الحانوت ويقول محمد بن سلمة يفتى ويسقط الاجران عملانية لانه لم يسلم المعقود عليه كذا في المحيط \* آجرت دارها من زوجها وسكنها جميعا ذكره هنا انه لا اجر لها وهو بمنزلة استيجارها للطبخ او للخبز وينبغي ان يجوز قال قاضي خان الفتوى على انه يصح كذا في الكبرى \* وفي آخر باب اجارة الدور من اجارات الاصل اذا تكرر دارا شهرا فاقام معدرب الدار فيها الى آخر الشهر فقال المستأجر لا اعطيك الاجر لانك لم تخل بيني وبين الدار فعليه من الاجر بحساب ما كان في يده اعتبار البعض بالكل كذا في المحيط \* الباب التاسع عشر في فسخ الاجارة بالعدرو بيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيما يكون فسحا وفي الاحكام المتعلقة بالفسخ وما لا يكون فسحا الاصل ان الاجارة متى وقعت على استهلاك العين بغير عوض كالاستكتاب يقع على استهلاك الكاغذ والحبر وكرب الارض في المزارعة ان كان البذر من قبله فله ان يفسخ الاجارة والمزارعة بغير عذر ويخرج على هذا الاصل جواب كثير من الوقعات فيجب ان يحفظ كذا في القنية \* الاجارة تنقض بالاعذار عندنا وذلك على وجوه اما ان يكون من قبل احد العاقلين او من قبل المعقود عليه واذا تحقق العذر ذكر في بعض الروايات ان الاجارة لا تنقض وفي بعضها تنقض ومشائخنا وقفوا فقالوا ان كانت الاجارة لغرض ولم يبق ذلك الغرض او كان مذكرا يمنعه من الجري على موجب العقد شرعا تنقض الاجارة من غير نقض كما لو استأجر انسانا لقطع يده عند وقوع الآكلة او لقلع السن عند الوجود فبرأت الآكلة وزال الوجود تنقض الاجارة لانه لا يمكنه الجري على موجب العقد شرعا وان استأجر دابة بعينها الى بغداد لطلب غريم له او لطلب عبد ابقى له ثم حضر الغريم وعاد العبد من الاباق تنقض الاجارة لانه اوقع لغرض وقد فات ذلك الغرض وكذا لو ظن ان في بناء داره خلافا ستأجر رجلا لهدم البناء ثم ظهر انه ليس في البناء خلل او استأجر طباحا لوليمة العرس فمات العروس بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضي خان \* وكل عذر لا يمنع المضي في موجب العقد شرعا ولكن يلحقه نوع ضرر يحتاج فيه الى الفسخ كذا في الذخيرة \* واذا تحقق العذر ومست الحاجة الى النقض يتفرد صاحب العذر بالنقض او يحتاج الى القضاء او الرضاء اختلفت

الروايات فيه وللصحيح ان العذر اذا كان ظاهرا يتفرد وان كان مشتبها لا يتفرد كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان كان عيبا لا يؤثر في اختلاف المذافع لم ينبت للمستأجر  
 خيار نحو العبد المستأجر للخدمة اذا ذهبت احدى عينيه وذلك لا يضر بالخدمة او سقط شعرة او سقط  
 حائط من الدار لا يضر بالسكنى وان كان عيبا يؤثر في اختلاف المذافع كالعبد اذا مرض والداية  
 اذا دبرت والدار اذا انعدم بعض بنائها او سقط حائط يضر بالسكنى فللمستأجر الخيار ان شاء استوفى  
 المفعة مع العيب ويلزمه جميع البدل وان شاء تنقض العقد كذا في محيط السرخسي \* فان بنى  
 الآخر الحائط قبل فسخ المستأجر العقد ام يكن للمستأجر حق الفسخ لزوال العيب كما لو برئ  
 العبد قبل الفسخ واذا اراد المستأجر فسخ العقد قبل ارتجاع المعارض واما يكون له الفسخ بحضرة رب  
 الدار فان كان غائبا ليس له ان يفسخ ولو خرج حال غيبته لا جرفه اليه الا حر كذا لو سكن لان العقد  
 باق وهو ممكن من استبراء المفعة مع التغير كذا في البري \* وان انهدمت الدار كاهله الفسخ  
 من غير حضرة رب الدار لكن الاجارة لا تنسخ لان الانتفاع بالعرصة ممكن اليه ذهب خواهرزاده  
 وفي اجارات شمس الائمة اذا انهدمت الدار كلها الصحيح انه لا يفسخ لكن سقط الاجر منه فسخ اولم يفسخ  
 كذا في الصغرى \* اذا انهدمت الدار وسكن في العرصة لا يجب الا جرو ولو انهدم بيت منها وسكن  
 في الباقي لا يستطشي من الاجر وكذا لو آجر دارا على ان فيها ثلث بيوت باذاهي بيتان يجب  
 ان يتخير ولا يستطشي من الاجر كذا في محيط السرخسي \* المآجر اذا انتقض الدار المستأجرة  
 برضا المستأجر او غير رضاه كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة ولا تنتقض الاجارة بغير فسخ ويستطال الاجر  
 من المستأجر وهو كذا لو غصبه غاصب كان له ان يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا تنتقض الاجارة  
 اليه اشار في الاصل وعن محمد ربح اذا انهدمت الدار المستأجرة وبنائها الا جرفا اراد المستأجر  
 ان يسكن بقية المدة لم يكن للآجر ان يمنعه اراد بذلك اذا بناها الآجر قبل ان يفسخ المستأجر الاجارة  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* وقال محمد ربح في السفينة اذا انتقضت فصارت الواح اثم ركبها لم يجز  
 على تسليمها لان العقد قد انسخ بهلاك السفينة فاما اذا اعيدت صارت سفينة اخرى الا يرى  
 ان الغاصب اذا غصب الألواح فجعلها سفينة ملكها كذا في محيط السرخسي \* وروي في الاصل  
 اذا خرج المستأجر من الدار بعذر سقط عنه الاجر وفي رواية الزيادات لا يستطال الا اذا سكن الآجر  
 الدار



الدار فيكون رضاء بالفسخ كذا في الغياثة \* استأجر دارا فانهدم بعضها والآجر غائب او متمرد لا يحضر  
مجلس القاضي لا يفسخ وينصب القاضي وكبلا عنه فيفسخه كذا في القنية \* ولو اراد رب العبد  
ان يسافر لا يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة كذا في المحيط \* واذا آجر عقارا ثم سافر فليس بعذر  
اذا المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة بعد غيبته حتى لو اراد المستأجر السفر فهو عذر لما فيه من المنع من السفر  
والزام الآجر بدون السكنى والانتفاع وفي ذلك ضرر هكذا في السراج الوهاج \* وليس للمؤاجر  
ان يفسخ الاجارة اذا وجد زيادة على الاجرة التي آجر بها وان كان اضعا فكذا في غاية البيان \*  
واذا اراد ان ينتقل الى حرفة اخرى مثل ان يترك التجارة ويأخذ في الزراعة او استأجر ارضا  
للزراعة فتركها واخذ في التجارة فهو عذر كذا في البنايع \* استأجر حانوتا ليتجر في السوق ثم كسد  
السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر كذا في القنية \* اكرى ابلا من الكوفة الى  
بغداد ثم بداله ان يكرى بغلا فليس بعذرا ما لو اشترى بعيرا او دابة فهو عذر هكذا في الكبرى \*  
ولو استأجر دابة الى بغداد ثم بداله ان يقعد عن السفر او اكرى ابلا للحمج ثم بداله ان لا يحج عامه  
ذلك او مرض وعجز عن السفر كان عذرا كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا انهدم منزل المؤاجر  
ولم يكن منزل آخر فادان يسكنه لم يكن له ان ينقض الاجارة وكذلك ان اراد التحول من  
المصر لانه لا يخرج المنزل مع نفسه فلا يلحقه ضرر فوق ما التزمه بالعقد وان كان هذا بيتا في السوق  
يبيع فيه ويشترى فلحق المستأجر دين او افلس فقام من السوق فهذا عذر له ان ينقض الاجارة  
وكذلك اذا اراد التحول من بلد الى بلد فان قال رب البيت انه يتعلل ولا يريد الخروج حلف  
القاضي المستأجر على ذلك وكذلك ان اراد التحول من تلك التجارة الى تجارة اخرى فهذا  
عذر كذا في المبسوط \* استأجر حانوتا لعمل فيه عملا ثم اراد ان يتحول عن تلك الصنعة الى صنعة  
اخرى فان تهيأ له ان يعمل الصنعة الثانية في ذلك الحانوت ليس له النقض والا فله النقض لانه  
تحقق العذر كذا في الكبرى \* وان وجد بيتا هو اخص منه لم يكن عذرا وكذلك لو اشترى منزلا  
فاراد التحول اليه ولو استأجر دابة بعينها الى بغداد فبدل المستأجر ان لا يخرج فهذا عذر ولو قال  
رب الدابة انه يتعلل فالسبيل للقاضي ان يقول له اصبر فان خرج فقد الدابة معه لان المعقود عليه  
خطوات الدابة فاذا فادها معه فقد تم كن من استيفاء المعقود عليه فيلزمه الا جروا ان لم يركب ولو مرض  
اولزمه غرم او خاف امرا او عثرت الدابة او اصابها شيء لا يستطيع الركوب معه فبعض هذا عيب

في المعقود عليه وبعضه عذر للمستأجر في التخلف عن الخروج وان عرض لصاحب الدعوة مرض لا يستطيع الشخص مع دابته لم تنقض الاجارة وكذلك لو حبسه غريم هكذا في المبسوط \* رجل استأجر رجلا ليذهب بمحمولته الى موضع كذا فلما رجع بعض الطريق بداله ان لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الآجر نصف الاجر قالوا ان كان النصف الثاني من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك ولا يسترد بقدره كذا في فتاوى قاضيخان \* آجر دارة ثم اراد نقض اجارتها وبيعها لاند لا تفتد له رعاياه فله ذلك كذا في الكبرى \* واذا الحق الآجر دين قاذح لا وفاء له الا من ثمن الدار المستأجرة او من ثمن العبد المستأجر فهذا عذر في فسخ الاجارة وينبغي للآجر ان يرفع الامر الى القاضي فيفسخ العقد وليس للآجر ان يفسخ العقد بنفسه كذا في المحيط \* ولو باع المستأجر ليقضي دينه لم يصح ما لم يرفع الى القاضي وعليه الفتوى كذا في السراجية \* ثم اذا رفع الآجر الامر الى القاضي ان طلب من القاضي ان يرفع الاجارة والقاضي لا ينقضها وان طلب من القاضي ان يبيع المستأجر بنفسه او يأمرا بالآجر او غيره بالبيع اجابه القاضي الى ذلك فاذا رفع الامر الى القاضي وثبت البائع الدين بالبينة فلقاضي بدضى البيع ويتضمن ذلك نقض الاجارة فيأخذ الثمن من المشتري ويسلمه الى الغريم والى ان بدضى القاضي البيع فالاجرة واجبة على المستأجر وكان الآجر للآجر ويكون طيبا له وكذلك لو ان الآجر باع الدار بنفسه قبل ان يتقدموا الى القاضي ثم تقدموا الى القاضي فعلى المستأجر ارجاء الدار حتى ينتقض القاضي الاجارة بامضاء البيع وتنفيذ هذا اذا كان الدين على الآجر ظاهرا معلوما للقاضي واما اذا لم يكن ظاهرا معروفا وانما عرف باقرار الآجر وصدقه المقر له في اقراره وكذبه المستأجر فعلى قول ابي حنيفة ربح بيعت الارض ونقضت الاجارة وعلى قولهما لا تباع الارض ولا تنقض الاجارة كذا في المحيط \* واذا باعه القاضي يبدأ بدين المستأجر من ثمنها فما فضل فللغرماء حتى لو لم يكن في الثمن فضل لم يفسخ وبعد الفسخ له ان يحبس الدار حتى يصل اليه ما عجل وقيل يحل له السكنى في الدار لان الآجر اذن له في السكنى مطلقا ما لم يصل الاجر اليه ولو هلك زمان الحبس يهلك امانته بخلاف الرهن ولومات الآجر وعليه ديون المستأجر احق به من الغرماء كما هو في الرهن ولو كان ارضا زرعا لم يفسخ لعذر الدين حتى يدرك الزرع ويخرج الآجر من السجن الى ان يدرك ولو علم المشتري ان الدار مستأجرة ليس له ان يفسخ المشتري ويصبر حتى تنتضي مدة الاجارة ولو باعها الآجر بغير اذن المستأجر



ورد المستأجر هل يفسخ البيع اختلف المشائخ فيه والاصح انه ليس له ان يفسخ ولو باعها باذن المستأجر .  
انفسخت الاجارة واوحسها فان رضي بالتسليم ثم رد على الآجر بعيب بقضاء لا تعود الاجارة  
كذا في الغياثة \* ولو ان المستأجر احتاج الى مال الاجارة بسبب العجز عن الكسب او الفقر  
او المرض ليس له ان يفسخ الاجارة كذا في الخلاصة \* ومن آجر عبده ثم باعه فليس بعذر في فسخ  
الاجارة لانه لا ضرر عليه في ابقاء العقد الا قدر ما التزمه عند العقد وهو الحجر على نفسه من التصرف  
في المستأجر الى انتهاء المدة كذا في النهاية \* لو اراد ان يبيع المنزل الذي آجره لربح ظهر له  
في بيع المنزل لم يكن ان يفسخ الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل استأجر عبدا لخدمته سنة  
بمائة درهم ورطل من خمر وتقاضاه ثم اراد الآجر ان ينتقض عقده بحكم الفساد فله ذلك كذا  
في التاتارخانية \* خياط استأجر غلاما ليخيط معه فافلس او مرض فقام عن السوق فهو عذر لعجزه  
عن المضي وانتقاله الى محل آخر لانه لا يقدر على استعماله في الخياطة في ناحية من حانوت  
صده الآخر كذا في التمر تاشي \* واذا استأجر انسانا ليقتصر ثوبا له او ليخيطه او يقطع قميصا له او ليبنى  
بنة له او يزرع ارضا له ببذرة ثم بداله ان لا يفعل كان ذلك عذرا وكذا اذا استأجر بحفر البئر  
وكذلك اذا استأجر للحجامة والنصد ولو امتنع الآجر من العمل في هذه الصورة بحجر عليه  
ولا تفسخ الاجارة كذا في المحيط \* واذا استأجر ارضا فقلب عليها الرمل او صارت سبخة بطلت الاجارة  
كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو غلب عليها الماء واصابها نزل لا يقدر على الزراعة فهذا عذر وفي النوازل  
لو انقطع ماءه ثبت له حق الفسخ وان كان في الارض زرع ترك الارض في يده باجر المثل  
حتى يدرك الزرع فان سقاها فهو رضي هكذا في الخلاصة \* استأجر ارضا ليزرعها ثم اراد  
ان يزرع ارضا اخرى لم يكن عذرا وفي النوازل استأجر في قرية ثم بداله ان يترك ويزرع في قرية  
اخرى ان كان بينهما مسيرة سفر فله ذلك وان كان اقل فلا ان مأدون السفر في كثير من الاحكام  
كالا انتقال من محلة الى محلة كذا في التمر تاشي \* وان مرض المستأجر وعجز عن الزراعة  
فان كان ممن يزرع بنفسه يكون عذرا وان كان ممن لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا كذا في خزائن  
المفتين \* وان استأجر عبدا للخدمة فمرض العبد كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة فان رضي المستأجر  
بذلك ليس للآجر ان يفسخ كذا في فتاوى قاضيخان \* وان ابق العبد المستأجر فهو عذر وان  
لم يفسخ حتى عاد من الاباق سقط من الآجر بقدره وبقي العقد لازما في الباقى كذا في محيط السرخسي \*

ولو كان سارقاً فللمستأجر ان يفسخ الاجارة وليس لمولى العبد فسخها هكذا في المبسوط \*  
ولو كان العبد غير حاذق للعمل الذي استأجره عليه فهذا لا يكون عذراً للمستأجر في فسخ الاجارة  
فان كان عمده واسداً كان له الخيار كذا في المحيط \* واذا وقعت الاجارة على دواب بعينها الحمل  
المنايع فماتت انفسخت الاجارة بخلاف ما اذا وقعت على دواب لا بعينها وسلم الاجر اليه فماتت  
لا يفسخ العقد وعلى الآجر ان يأتي بغير ذلك للمؤاجر كذا في الذخيرة \* وان آجر دابة بعينها فمرضت الدابة  
كان عذراً وان آجر بغير عينها فمرضت دابته لم يكن عذراً كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو مات المستأجر  
في بعض الطريق عليه من الاجر بحساب ما سافر ويطلب بحساب ما بقي كذا في الخلاصة \* قال هشام من  
ابي يوسف رح في امرأة ولدت يوم النحر قبل ان تطوف فابى الجمال ان يقيم معها قال هذا عذر وانقض  
الاجارة لانها لا تقدر على الخروج مع ترك الطواف ولا يمكن الزام الجمال ان يقيم مدة النفاس ولو كانت  
ولدت قبل ذلك وقد بقيت من مدة النفاس كمدة الحيض او اقل اجبر الجمال على المقام معها كذا  
في السراج الوهاج \* انا استأجر استاذاً يعلمه هذا العمل في هذه السنة فمضى نصف السنة فلم يعلمه  
شيئاً فللمستأجر ان يفسخ ما رايت روايته في هذا لكن افتى الشيخ الامام علي الاسي جابي فاقبت  
ان ايضاً كذا في الصغيرى \* وان اشترى شيئاً وأجرة من غيره ثم اطلع على عيب به فله ان يرد  
بالعيب ويفسخ الاجارة كذا في المحيط \* وفي التجريد لو آجر نفسه في عمل او صناعة ثم بداه ان يترك  
العمل لم يكن له ذلك وان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو مما يعاب به كان له لفسخ كذا  
في الخلاصة \* وهكذا في المحيط \* واذا آجرت المرأة نفسها بما تعاب به كان لاهلها ان يخرجوها من  
تلك الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا انتقص الماء عن الرحى فان كان النقصان فاحشاً فللمستأجر  
حق الفسخ وان كان غير فاحش فليس له حق الفسخ قال القدوري اذا صار يطحن اقل من نصف  
طحنه فهو نقصان فاحش وفي واقعات الناطفي اذا قل الماء ويدور الرحى ويطحن على نصف ما كان  
يطحن فللمستأجر رده ايضاً ولو لم يرد حتى طحن كان هذا رضى منه وليس له ان يرد الرحى  
بعد ذلك واذا انتقطع الماء عن الرحى في بعض المدة نحو ان يستأجر رضى ماء كل شهر باجر مسمى  
فانتقطع الماء عنها في بعض الشهر فلم يعمل فللمستأجر الخيار هكذا ذكر في الاصل فان لم يفسخ حتى  
عاد الماء لزمته الاجارة فيما بقي من الشهر لنزوال الموجب للفسخ ويرفع عنه الاجر بحساب ذلك هكذا



ذكر محمد ر ح في الاصل ثم اختلف المشائخ في تفسير قوله بحساب ذلك بعضهم قالوا معناه بحساب ما انقطع من الماء في الشهر حتى اذا انتقطع الماء عشرة ايام يستط بحصة عشرة ايام من الشهر وهو ثالث المسمى قال شيخ الاسلام وهو الاصح هكذا في الذخيرة \* رجل استأجر بيتا فيه ر حى و ذكر بكل حق هو له لا يدخله فيه الر حى وللدؤجران يرفع الر حى فان استأجره بالر حى والحجرين فله حقوق الر حى فان انقطع الماء لم يردده حتى مضت السنة فان كان البيت مما ينتفع به بدون الر حى يقسم الاجر عليهما ويستط بحصة الحجرين ويلزمه حصة البيت وان لم يكن البيت منتقابه الامتنعة الر حى لاشي على المستأجر وان لم يرد البيت كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نوادر بن سماعه عن محمد ر ح رجل استأجر ر حى ماء بأداتها وبيتها والماء جار ثم انقطع الماء عنها فهذا عذر قال ولو استأجرها والماء منقطع عنها وقال انا صرف ماء نهري اليها وكان ذلك بلا حفر ولا مؤنذ لمه الاجر صرف الماء اليه ولم يصرف ان كان سعي لذيك وحفر نهرا من نهرة الى نهري الر حى ومربده فقال بدالي في حفرها كان له ان يترك الاجارة فان حفرها جرى الماء ثم بداله ان يصرف الماء الى زرعته ويترك الاجارة لم يكن له ذلك ويلزمه الاجر فان جاء من ذلك امر فيه ضرر عظيم يذهب فيه زرعته ويضر بماله اضرارا عظيما ان انقطع الماء عنه جعل هذا عذرا له ان يترك الاجارة كذا في المحيط \* رجل استأجر ارضا فانقطع الماء ان كانت الارض تسقى بماء النهار وماء المطر ولكن انقطع المطر لا اجر عليه وان استأجر ارضا فغرقت قبل ان يزرعها فمضت المدة فلا اجر عليه كمالو غصبها غاصب وان زرعها فاصاب الزرع آفة فهلك الزرع او غرقت بعد الزرع ولم ينبت عن محمد ر ح في رواية كان عليه الاجر كاملا وعنه في رواية كان اذا استأجر ارضا فزرعها فقل ماؤها او انقطع فله ان يخاصم الاجر الى القاضي حتى يترك الارض في يده باجر المثل الى ان يدرك الزرع فان سقى زرعته بعد ذلك لم يكن له ان ينتقض الاجارة والمختار للفتوى انه ان هلك الزرع لم يكن عليه ما بقي من المدة بعد هلاك الزرع ا جرا اذا كان متمكنا من ان يزرع مثل ذلك ضررا بالارض او قل ضررا من الاول وان اختلف الزرع ونقصت كان عليه الاجر كاملا وان لم يسعه اذا كان لم يرفعه الى الحاكم كذا في فتاوى قاضيخان \* وهكذا في المحيط \* وان انقطع الماء فان امكنه الزرع بدون الماء لا يكون عذرا وان لم يمكن يكون عذرا وان لم يفسخ حتى مضت المدة فلا اجر وان لم يفسخ وسقاه سقط حق الفسخ وان كان الماء يكفي البعض دون البعض فله الخيار واذا

مضى لزمه الاجر في حصة ما صار روبا من الارض كذا في الغياث \* واذا قلع الآجر شجرة من اشجار  
الضباع المستأجرة للمستأجر حق الفسخ ان كانت الشجرة متصودة كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى  
آهوسئل قاضي بدیع الدين اذن المستأجر الاجير بيع اشجار الضيعة قال لا تنسخ الاجارة وسئل  
ايضا قيل للمستأجر تشتري المستأجر عشرة فقال اشترى بها بتسعة فقال البائع ابيعها بعشرة فقال  
ذلك لا يكون فسحا وسئل ايضا استأجر دارا باجرة معلومة وسكن مدة ثم ذهب خوفا من عسكر  
خوارزم فآجرها للمالك غيره بعده كان اخذ الاجر المعجل من الاول فجاء المستأجر الاول هل  
له ان يخرج الثاني وبأخذ الاجر بقدر ما سكن قال نعم ان تركها لا على وجه الفسخ واجاز اجارتها  
لغيره وان لم يجز فصاحب الدار غاصب والا حرة له ولا شيء للمستأجر كذا في التاتارخانية \* رجل  
استأجر عبدا من رجل كل شهر بدرهم مثلا فمرض العبد ولم يقدر على مثل ما كان يعمل الا انه  
قد يعمل عملا دون العمل الذي كان يعمل في الصحة فله ان ينقض الاجارة وان لم ينقضها حتى  
مضى الشهر لزمه الا حروا من مرض مرضا لا يقدر على شيء من العمل فلا اجر عليه كذا في الذخيرة \*  
رجل استأجر رجلا ليحفر له بئرا في موضع اراه آية واره قدرا سندارتها وشرط عليه ان يحفرها عشرة  
اذرع كل ذراع بكذا فحفر منها اذرع ثمان مات فانه يقوم ما حفر ويقوم ما بقي ثم يقسم الاجر على  
القيمين فيعطى حصة ما حفر لان كل ذراع منها شائع في اسفلها واعلاها ومعنى هذا انه ينظر الى  
قيمة ذراع من الاعلى والى قيمة ذراع من الاسفل لان في الاعلى الحفر يكون اخص وفي  
الاسفل الحفر يكون اغلظ فلا بد من التجمع بين القيمين لتحقيق معنى العدل ثم اذا ظهر قيمة الاعلى  
وقيمة الاسفل يجعل كل ذراع منها فيكون كل ذراع من الذراعين وتكون حصته من القيمين  
كذا في المحيط \* وفي العيون اذا استأجر من آخر ارضا وزرعها ولم يجد ماء ليسقيها فيبس الزرع  
قال ان كان استأجرها لغير شرب ولم يقطع ماء النهر الذي يرجى منه السقي فعليه الاجر وان  
انقطع كان له الخيار وان استأجرها لشربها فانقطع الشرب عنها من يوم فسد الزرع من انقطاع  
الشرب لا حرج عليه ساقط كذا في الكبرى \* وهكذا في المحيطين \* استأجر ارضا للزراعة فحرب النهر  
الا عظم وعجز من السني كان له ان يفسخ الاجارة وان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه اجرها  
لذا كان بحال يمكنه ان يحتال بحيلة فيزرع فيها شيئا وان كان لا يقدر على ذلك بوجه من الوجوه فلا اجر  
عليه وكذا التوام يقطع الماء ولكن سال فيها حتى عجز عن الزراعة فلا اجر عليه كذا في فتاوى قاضيخان \*



استأجر ارضاً من اراضي الجبل فزرعها فلم يطرعامه ولم ينبت حتى مضى السنة ثم امطرو نبت  
ذكر بن سماعه عن محمد بن حمران ان الزرع كله للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها قال  
استاذنا اراد به ان ليس عليه كراء الارض فيما قبل النبت اما بعد ما نبت يجب ان يستسقي الزرع  
في الارض باجر المثل كذا في الكبرى \* وفي المنتقى لو لم يطر ولم يخرج الزرع في تلك السنة  
فلما مضت السنة خرج الزرع هو للمزارع ويتصدق بالفضل فان قال رب الارض انا اقلعه له ذلك  
كذا في الخلاصة \* وفي فناوي ابى الليث رح رجل استأجر طاحونتين بالماء في موضع يكون الحفر  
على المؤاجر عادة واحتاج النهر الى الكرمي وصار بحال لا يعمل الا احد الرحيين فان كان بحال  
لو صرف الماء اليهما جميعاً عملاً باقصاله الخيار لا اختلال ما هو المقصود بالعقد وعليه اجرهما ان  
لم يفسخ امكنه من الانتفاع بهما وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعملان فعليه اجر احدتهما ان  
لم يفسخ فان تفاوت اجرهما فعليه اجر اكثرهما اذا كان كل الماء بكفيهما وان كان في موضع يكون الاجر  
على المستأجر فعليه الاجر كاملاً كذا في المحيط \* ولو استأجر خيمة وانكسرتا وتاهالا جروا جب  
وليس للمستأجر حق الفسخ لاجله ولو انقطع الاطاب فلا اجر كذا في الذخيرة \* استأجر حانكا  
ليحوك له هذا الغزل وانه ينقطع فلا يمكنه الحوك الابدية طويلة فله الفسخ اذا كان الانقطاع  
فاحشا كذا في القنية \* ولو اظهر المستأجر في الدار شيئاً من اعمال الشر كشرب الخمر واكل الربوا  
او الزنا واللواط فانه يؤمر بالمعروف وليس للأجر ولا للجيران ان يخرجوه من الدار وكذلك  
لو اتخذ داره ماوى للصوم كذا في خزائن المفتين \* استأجر من آخر حانوتا سنة فظهر الحانوت الى  
مسجد فمضت سنة وقد سرق من الحانوت من جانب المسجد في هذه المادة ثلث مرات هل للمستأجر  
ان يفسخ العقد فقد قيل له ذلك كذا في الذخيرة \* ولو استأجر اجيراً يوماً للعدل في الصحراء كاتخاذ الطين  
ونحوه فمطر بعد ما خرج الاجير الى الصحراء لا اجر له هكذا كان يعني ظهير الدين المرغباني  
كذا في التاقر خانية \* سئل شمس الاثمة عن استأجر حماماً في قرية مدة معلومة فنقر الناس ووقع  
الجلاء ومضت مدة الاجارة هل يجب الاجر قال ان لم يستطع الترفق بالحمام فلا واجب ركن الاسلام  
علي السغدري بلامطلقاً ولو بقي بعض الناس وذهب البعض يجب الاجر كذا اجابا كذا في الذخيرة \*  
وامتناع امرأته من المساكنة معه ليس بعذر كذا في القنية \* كل من وقع له عقد الاجارة اذا مات تنسخ  
الاجارة بموته ومن لم يقع له العقد لا يفسخ العقد بموته واذا كان عاقدا يريد الوكيل والاب والوصي

وكذلك المتولي في الوقف اذا عقد ثم مات كذا في الذخيرة \* والتأضي لو آجر ومات  
لا تنفسخ الاجارة هكذا في الخلاصة \* المستأجر اذا سكن بعد فسخ الاجارة بتأويل ان له حق الحبس  
حتى يستوي الاجر الذي اعطاه عليه الاجرة اذا كانت معدة للاستغلال في المختار وكذا في الوقف  
على المختار سكن المستأجر بعد موت المؤجر والمختار للمتولي جواب الكتاب وهو عدم الاجر قبل  
طلب الاحرام اذا سكن بعد طلب الاجر يلزم ولا فرق بين المعدل للاستغلال وغيره وانما الفرق  
بين ابتداء الطلب وفي المحيط الصحيح لزوم الاجر معدا لكل حال هكذا في الوجيز المذكور \* وان  
مات المتولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعدها لا تبطل كذا في  
خزانة المفتين \* شرط لصحة اجارة الغنوي قيام اربعة اشياء العقد والعقدان وامالك والمعتود عليه  
وان كان الثمن عرضا شرط قيامه ايضا نصير خمسة في هذه الصورة هكذا في الصغرى \* ولا تبطل  
الاجارة بجنون الآحر او المستأجر كذا في الظهيرية \* واذا ارتد الآحر او المستأجر والعيان بالله ولحق  
بدار الحرب وقضى الناضي بلحقه بطلت الاجارة ان عاد مسلما الى دار الاسلام في مدة الاجارة عادت  
الاجارة كما في خزانة المفتين \* ان آحر رحلان دارا من رجل ثم مات احدا المؤجرين تبطل في  
نصيبه عندنا وتبقى في نصيب الحي على حالها وكذلك اذا استأجر رجلان من رجل دارا فمات  
احدا المستأجرين فان رعى الوارث بالبقاء على العقد ورضى العاقد ايضا جاز كذا في البدائع \*  
رجلان استأجرا من رجل ارضا ثم مات احدا المستأجرين لا تبطل الاجارة في حق الحي وتبقى  
على حالها ولا يفسخ الا من عذر وما الربع الحاصل على نصف الارض فهو للمستأجر وما نصيبه  
من الاحرة والربع على النصف الآخر فلو ورثه المستأجر وعليهم تسليم الاجرة من التركة والاجارة  
لم تنفسخ بموته اذا كان الربع في يد المتولي في الارض حتى يستوي الربع ويترك في يد ورثته بالاجر المسمى  
الاجر المثل حتى يدرك النزرع كذا ذكره هو الصحيح وهو بخلاف ما انقصت المدة وفيها زرع  
فانه يترك في يده بالجر المثل كذا في جواهر الفتاوى \* واذا ملك المستأجر العين المستأجر بميراث  
او هبة او نحوه لم يطل الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان \* واوقال للمستأجر ربع المستأجر فقال  
هذا لا تنفسخ ما لم يبيع كذا في القنية \* وحكي عن بعض المشائخ الآحر اذا قال للمستأجر ربع المستأجر من  
فلان فباع من غيره جاز ولو كان مكان الاجارة رهن فقال الراهن للمرتهن بع الرهن من فلان فباع  
من غيره



من غيره لا يجوز كذا في الذخيرة \* المستأجر اذا طلب مال الاجارة في الاجارة الطويلة فقال الآجر نعم او قال بالعارسية (هلا وهلا بدهم) او قال (زمان ده) تنفسخ الاجارة وان لم يدفع قال رح هكذا افنى الشيخ الامام الاستاذ طهير الدين الميرغيناني ولو قال الآجر (روا باشد) لا تنفسخ او قال (روا باشد بدهم) تنفسخ ولو قال ليس لي مال فاحصل لي دفع اليك لا تنفسخ الاجارة اذا ادعى بعض مال الاجارة من غير طلب في الاجارة الطويلة لا تنفسخ الاجارة ما لم يود كل المال كذا اختار الصدوق والشهيد وبعض مشائخ اعتبروا الاكثر وقال القاضي الامام الاجل الاستاذ اذا دفع البعض بدلالة العسخ او بطريق الفسخ يفسخ في الكل قليلا كان المال او كثيرا قل في المحيط وان احذ من غير دلالة تدل على الفسخ لا تنفسخ ما لم يأخذ الكل هذا قول بعض المشائخ وبه افنى الامام الاجل طهير الدين كذا في الخلاصة \* في الفتاوى البخارية قال المستأجر للآجر (اين دارمستأجر را بمن فروش آجر كفت هلا) تنفسخ الاجارة وكذا لو قال الآجر (اين خانه را ميفروش) مستأجر كفت هلا) ولو قال المستأجر للآجر (اين خانه را بمن ميفروشي) فقال (مى فروشم) قال برهان الدين وقاضيخان لا تنفسخ وقال القاضي بديع الدين تنفسخ ولو قال للمستأجر (اين خانه را بفلان بفروشم) فقال (بفروشم) تنفسخ كذا في القنية \* وقال الآجر (مال اجارة نقد كن) فقال هلا قال تنفسخ ولو قال (مال اجارة خود بگير مرا خرج ميشود) فقال (نوداني) قال برهان الدين لا تنفسخ وقال القاضي بديع الدين ان نوى الفسخ تنفسخ والا فلا كذا في التاتارخانية \* ولو قال الآجر للمستأجر (مال اجارة خود بگير) فقال هلا تنفسخ الاجارة كذا قال هذا بعد طلب المستأجر وبه افنى القاضي جلال الدين وافنى قاضيخان انه لا تنفسخ بخلاف بعد طلب المستأجر كذا في الفصول العمادية \* قال رسول المؤجر للمستأجر (آجر تو كفت كه مال اجارت خود بگير) فقال المستأجر هلا تنفسخ الاجارة كذا في القنية \* ولو كان الآجر واحدا والمستأجر اثنين فادعى الآجر مال احدهما انفسخت الاجارة في حصته دون الآخر ولو كان الآجر اثنين والمستأجر واحدا ففسخ مع احدهما انفسخت في حصته دون الآخر وكذا لو مات احدهما قال في المحيط وكذا لو دفع المفتاح الى احدهما وقبل هو انفسخت في حصته واذا بعث المستأجر الى الآجر فقال الآجر (سيم نقد شده است بياتا بگيري) فلما جاء المستأجر قال الآجر قد انقعت الدراهم لا تنفسخ الاجارة كذا في الخلاصة \* واذا قال المستأجر للآجر عند الفسخ فسخت الاجارة في المحدود الذي استأجرته منك صح الفسخ وان لم يذكر حدود المستأجر ولا اضاف المستأجر الى الآجر وكذلك اذا قال الآجر للمستأجر فسخت

الاجارة في المحدود الذي أجرته منك صح الفسخ كذا في الذخيرة \* ومن أجر دارة ثم باعها قبل انقضاء مدة الاجارة فان البيع جائز فيما بين البائع والمشتري حتى ان المدة لو انقضت كان البيع لازماً للمشتري له ان يمتنع من الاخذ الا اذا طالب المشتري البائع بالتسليم قبل انقضاء مدة الاجارة فلم يمكنه ذلك وفسخ القاضي العقد بينهما فانه لا يعود جائز المضي المدة كذا في شرح الطحاوي \* واذا باع الآجر المستأجر بغير اذن المستأجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى لو سقط حق المستأجر بعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى تجديدده وهو الصحيح هكذا في المحيط \* وان آجاز المستأجر البيع نفذ البيع في حق الكل واكن لا ينزع العين من يد المستأجر الى ان يصل اليه ماله وان رضي بابع فاعبر برضاه بالبيع لفسخ الاجارة لا لانتزاع من يده وعن بعض مشائخنا ان الآجر اذا باع المستأجر بغير رضاه المستأجر وسلم ثم آجاز المستأجر البيع والتسليم بطل حقه في الحبس ولو آجاز البيع دون التسليم لا يبطل حقه في الحبس واذا باع الآجر المستأجر برضاه المستأجر حتى انفسخت الاجارة او فاسخا العقد وانتهت المدة والزرع بقل وقد صار بحال بجوز بيعه بلا خلاف او كان بحال في جواز بيعه اخلاف المشائخ فهو للمستهجر ولو ادرك المستأجر الآجر من جميع الخصومات والادعوى ثم ادرك الزرع ورفع الآجر الغلة فجاء المستأجر وادعى الغلة لنفسه وذا صم الآجر فيها هل تصح دعواه وهل تسمع خصومته فتدقيل ينبغي ان تسمع لان الغلة حصلت بعد البراءة ولو كان الآجر قد رفع الغلة ثم ان المستأجر ابرأه عن الخصومات والادعوى ثم ادعى الغلة بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في المحيط \* فلو باع المستأجر بادن المستأجر حتى انفسخ ثم ان المشتري رد المستأجر على الآجر بعيب ان لم يكن بطريق الفسخ لا تعود الاجارة ولا يشكل فان كان الرد بطريق الفسخ هل تعود الاجارة صارت واقعة الفتوى امضى القاضي الامام الزرنجري واقتى جدي شيخ الاسلام عبد الرشيد بن الحسين انه يعود كذا في الخلاصة \* ارتهن دارا واستأجر دهلير هاسنة ثم قضى الدين قبل السنة تنفسخ الاجارة في الدهلير سواء قضى الدين برضاه او على كره منه كذا في القنية \* واذا ذكر وافي الصك الطويله لكل واحد منهما ولاية الفسخ في مدة الخيار بحضرة صاحبه وغيبته قال القاضي الامام ابو علي وغيره ان العقد فاسد لمخالفة الشروط حكم الشرع وقال الفضلي لا يفسد العقد لان مدة الخيار غير داخله في العقد فملك كل واحد الفسخ بهذا الحكم لا بحكم ملك الخيار وقد وجدنا رواية عن محمد ربح انه لا يفسد العقد كذا في الوجيز للكردي \* وفي مناوي آهوال



القاضي بديع الدين فسخ الاجارة وقبض بعض مال الاجرة واجل في البعض قال جاز وسئل القاضي جمال الدين باع آجر المستأجر فلما بلغ الخبر الى المستأجر جاء الى المشتري وقد قال سمعت (كه اين خانه را كه در اجاره منست و بخریدی مرا زمان ده تا مال اجاره خود حاصل كنم) فافتنى بالفسخ ونفاذ البيع كذا في التاتارخانية \* آجر الوقف عليه عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ويرجع بما بقي من الاجر في تركه المبت كذا في القنية \* العبد المأذون له في التجارة اذا آجر شيئاً من اكتسابه ثم حجر عليه بطلت الاجارة ولو آجر المكاتب نفسه ثم عجز لا تبطل الاجارة وكذا كذا العبد المأذون له اذا آجر نفسه ثم حجر المولى عليه لا تبطل الاجارة في قول محمد ر ح كذا في الظهيرية \*

الباب العشرون في اجارة الثياب والامتعة والحلي والعسائط وما اشبهها اذا استأجرت المرأة درها لتلبسه ايام معلومة ببذل معلوم فهو جائز ولها ان تلبسه النهار كله ومن الليل اوله وآخره ولا تلبس فيما دون ذلك اذا كان الثوب ثوب صيانة وتجهل وان لم يكن الثوب ثوب صيانة وتجهل بل كان ثوب بذلة ومهنة كان لها ان تلبس الليالي كلها ثم فرغ على ثوب الصيانة فقال اذ البسته الليل كله فتخرق ان تخرق في الليل فهي ضامنة وان تخرق في غير الليل بان تخرق في الغد فلا ضمان وان صارت مخالفة باللبس في كل الليل وليس لها ان تنام في ثوب الصيانة في النهار فان نامت فيه فتخرق الثوب من ذلك فهي ضامنة وليس عليها اجر في تلك الساعة التي تخرق فيها لانها كانت غاصبة حال لبسها نائمة ولا اجر على الغاصب وعليها اجر ما قبله وما بعده لانها لما انتهت فقد تركت الخلاف وعدد الاجارة باق فتعود امينة وطريق معرفة اجر تلك الساعة الرجوع الى من يعرف الساعات حتى يتسم الاجر على الساعات فيعرف حصة تلك الساعة من الاجر اذا كان الثوب ثوب صيانة فاما اذا كان ثوب بذلة كان لها اللبس حالة النوم هكذا في المحيط \* ولو استأجرته لم يخرج تخرج به يوما بدرهم فلبسته في بيتها فعليها الاخر وكذلك لو لم تلبس ولم تخرج وكذلك لو اصابه قرض فأر او حرق نار او لحس سوس ولو امرت خادمتها وابنتها فلبسته فتخرق كانت ضامنة كما لو لبسته احنية ولا اجر عليها كذا في المبسوط \* ولو لبسته جاريتها بغير اذنها فلا ضمان عليها كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجرت ثوبا لم يخرج تخرج به يوما بدرهم وضاع الثوب منها في اليوم فلا اجر عليها وان اختلعا في الضياع فقال رب الثوب لم يضع في اليوم وقالت هي لا بل ضاع في اليوم فانه يحكم الحال ان كان في يدها وقت المنازعة فالقول قول رب الثوب مع يمينه وان لم يكن في يدها وقت المنازعة فالقول قولها هذا اذا ضاع ثم وجد وان لم يوجد

لم يدكر محمد ر ح هذا الفصل في الكتاب وينبغي ان يكون القول قولها ايضا وان سرق الثوب منها فلا ضمان ولو تخرق الثوب من لبسها فلا ضمان عاينها وان حصل الهلاك بجناية يدها كذا في الدخيرة \*  
 ولو استأجر ثوبا لبسه مدة معلومة فليس له ان يلبس غيره للتفاوت في اللبس وينصرف الى اللبس المعتاد في النهار واول الليل الى وقت النوم واخرها عند القيام لا ينام فيه بالليل وان فعل وتخرق ضمن وان سلم حين داء وقت لبسه برئ عن الضمان وان كان ثوبا ينام فيه في الليل يجوز ان ينام فيه ويجوز الارتداء به لانه لبس ولا يجوز الا تزاريه وبضمن ان تخرق ولو لبس عبدة بغير اذنه فلا ضمان على العبد ينعلق برقبته ولو استأجر للخروج فلبس في بيته او امسكه لو لم يلبس لا يضمن ويؤدى الاخر وعلى العكس بضمن ولو استأجره للسد كل شهر بدرهم فحس في البيت سنتين فعليه لكل شهر درهم الى ان يعلم انه لو لبسه تخرق في تلك المدة ولو استأجر ثوبا يوما الى الليل على انه ان بداله لم يرده فلم يرده عشرة ايام فعليه احدى كل يوم استحسانا والحلي كالثوب والنسقاط والخيمة والقبعة كالثوب عند ابي يوسف ر ح وعند محمد ر ح كالبيت ولو استأجر قبة لينصبها في بيته فنصبها في الصحراء ضمن وليس له ان يعطيها غيره بعارية او نحوه كالثوب عند ابي يوسف ر ح كذا في الغياثية \* رجال استأجر من آخر فسقطا وقبض كان له ان يؤجره من غيره كما في الدار كذا في فتاوى قاصيخان \* ولو استأجر قبة لينصبها في بيته ويبيت فيها شهرا فهو جائز وان لم يسم البيوت التي ينصبها فيها فالعقد جائز ايضا وان سمي بيانا فنصبها في غيره شهرا فهو جائز وعابه الاجرة فان نصبها في الشمس او المطر وكان عليها في ذلك ضرر فهو صامن لما اصابها من ذلك وان سلمت القبة كان عليه الاخر استحسانا كذا في المبسوط \* ولو اشترط ان ينصبها في دار نصبت في دار اخرى من قبيلة اخرى واكن في ذلك المصير فلا ضمان فان اخرجها الى مصر او الى اسود فلا احر عليه سلمت القبة او هلكت ولو استأجر فسقطا يخرج به الى مكة ليستظل به فانه يجوز له ان يستظل به لنفسه ولغيره لعدم تفاوت الناس فيه وان اسرج في الخيمة او في التسطاط او القبة او علق به قد بلاء فاسد فلا ضمان عليه وان اتخذ فيه مطبخا فهو ضامن لانه صنع ما لا يصنع الناس عادة الا ان يكون معد لذلك العمل كذا في المحيط \* ولو استأجر فسقطا يخرج به الى سفره ذاهبا وجائبا ويحج به ويخرج في يوم كذا فهو جائز وان لم يبين متى يخرج فان لم يكن بخروج الحاج وقت معلوم بحيث لا يتقدم خروجهم عليه ولا يئأخره فلا جارة فاسدة قياسا واستحسانا



واستحسانا وان كان لخروجهم وقت معلوم بحيث لا يتقدم ولا يتأخر فالاجارة جائزة استحسانا  
 كذا في الذخيرة \* وان تخرق الفسطاط من غير عنف ولا خلاف فلا ضمان وان لم يتخرق ولكن  
 قال المستأجر لم استظل تحته ولم اضربه وقد ذهب به الى مكة فعليه الاجر ولو انقطع غنايه  
 او تكسر عموده فلم يستطع نصبه فلا اجر عليه ولو اختلفا فيه فهذا على وجهين اما ان اختلفا في  
 مقدار الانقطاع مع اتفاقهما على الانقطاع وفي هذا الوجه القول قول المستأجر وان اختلفا في  
 اصل الانتطاع ذكر شيخ الاسلام في شرحه انه يحكم الحال فان كان المستأجر اتخذ اطنابا من  
 عند نفسه او عمودا من عند نفسه ونصبه حتى رجع فعليه الاجر كله كذا في المحيط \* ولو انكسر الاوتاد  
 فلا عبرة بدلان الاوتاد تكون من المستأجر عادة الا اذا كان حديد افهوكا وعمودا ولو اخرجها مع نفسه  
 ولم ينصبها مع المكان يجب الاجر كذا في الغياثية \* واذا ارقد نارا في الفسطاط كان كالا سراج  
 ان اوقد قبل ما يوقد الناس عرفا وعادة في الفسطاط فافسد الفسطاط واحترق الفسطاط فلا ضمان وان  
 جاوز المنعار ففهو ضامن فبعد ذلك ينظر ان افسد كله بحيث لا ينتفع به ضمن قيمة الكل ولا اجر  
 عليه وان افسد بعضه لزمه ضمان النقصان وعليه الاجر كمالا اذا كان قد انتفع بالباقي وان لم يفسد  
 شيء منه فسلم وكان جاوز المعتاد فالمسئلة على القياس والاستحسان القياس ان لا يجب الاجر  
 وفي الاستحسان يجب وان شرط رب الفسطاط على المستأجر ان لا يوقد فيه ولا يسرج فيه ففعل فهو  
 ضامن وهما به الاجر كمالا اذا سلم الفسطاط كذا في المحيط \* واستأجر تركيبة بالكوفة كل شهر باجر  
 معلوم ليوقد فيها ويبيت فهو جائز ولا ضمان عليه ان احترقت من الوقود فان ابات فيها عبدة  
 او ضيفه فلا ضمان وان تكاثر فسطاطا يخرج به الى مكة فخلفه بالكوفة حتى رجع فهو ضامن ولا كراء  
 عليه والقول قوله مع يدينه بالله ما اخرج به وكذلك لو اقام بالكوفة ولم يخرج ولم يدفع الفسطاط  
 الى صاحبه فهو مثل الاول وكذلك لو خرج ودفع الفسطاط الى غلامه فقال ادفعه الي صاحب  
 فلم يدفع حتى رجع المولى فهو مثل الاول. ولو دفعه الى آخر فحمله الرجل الى صاحب الفسطاط  
 فابى ان يقبله برئ المستأجر والرجل من الضمان ولا اجر عليه هكذا في المبسوط \* قال ولو كان  
 المستأجر دفع الفسطاط الى رجل اجنبي ليدفعه الى صاحب الفسطاط مدفعه ذلك الرجل الى  
 صاحبه فقد برئ جميعا وان ابى صاحب الفسطاط ان يقبله فليس له ذلك فان هلك الفسطاط عند  
 هذا الرجل قبل ان يحمله الى صاحبه ذكر ان علي بن قولابي يوسف ومحمد رجا صاحب الفسطاط

بالخيار ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ضمن ذلك الرجل ولم يذكر قول ابي حنيفة رح قالوا  
 وينبغي على توله ان يقال ان كان المستأجر دفع الفسطاط الى ذلك الرجل قبل ان يصير المستأجر  
 غاصبا بان امسك الفسطاط قد رما امسكه الناس الى ان يرتحل ويسوي اسبابه ان كانت  
 الحال ههنا لا صغار على الثاني ومن مذهب ابي حنيفة رح ان المودع الثاني لا يضمن انما يضمن  
 المودع الاول فاما اذا امسك المستأجر الفسطاط زيادة على ما يمسكه الناس حتى يصير غاصبا ضامنا  
 لنتم دفع الى الثاني يخبر المالك ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن المستأجر فالمستأجر  
 لا يرجع على ذلك الرجل وان ضمن ذلك الرجل يرجع على المستأجر كذا في المحيط \* وان  
 ذهب بالفسطاط الى مكة ورجع به فقال المؤجر للمستأجر احمله الى منزلي فليس له ذلك على  
 المستأجر ولكنه على رب المتاع وان لم يخرج بالفسطاط وخلفه بالكوفة فضمنه وسقط عنه الاجر فالمحمولة  
 على المستأجر كذا في المبسوط \* قال ابو حنيفة رح اذا استأجر الرجلان احدهما بصري والآخر  
 كوفي فسطاطا من الكوفة الى مكة ذاهبا وجائيا باجر معلوم وذهبا به الى مكة واختلفا وقال البصري  
 اني اريد ان آتي البصرة وقال الكوفي اني اريد ان ارجع الى الكوفة واراد كل واحد ان يذهب  
 بالفسطاط الى حيث قصد فان ذهب البصري بالفسطاط الى بصرة ان ذهب به بغير امر صاحبه  
 فالبصري ضامن للفسطاط كله ولا ضمان على الكوفي وليس عليهما اجر الرجعة واذا ذهب به بامر  
 الكوفي فالبصري ضامن لجميع الفسطاط والكوفي يضمن نصيبه وهو النصف ولا اجر عليهما واذا  
 ذهب الكوفي الى كوفة فان ذهب به بغير امر البصري فانه يضمن نصف الفسطاط وهو نصيب البصري  
 ولا يضمن نصيبه وعليه نصف الكراء في الرجعة ولا يجب على البصري شيء في الرجعة واذا ذهب به  
 الى الكوفة بامر البصري فلا ضمان على البصري في نصيبه على قول محمد رح سواء اعار منه نصيبه  
 او اودعه بان قال انتفع به يوما في نوبتك واحفظها به يوما في نوبتي واماني قول ابي يوسف رح  
 فكذلك الجواب ان اودعهما من الكوفي وان كان اعار نصيبه من الكوفي او آخر يجب ان يضمن  
 البصري نصيبه على قول ابي يوسف رح والكلام في وجوب الضمان على الكوفي نظير الكلام  
 في وجوب الضمان على البصري وعليهما الاجر كملان اودع البصري نصيبه لان امساك الكوفي  
 كامساكه وان كان اعار منه لا اجر على البصري لانه صار مخالفا وان ارتفع الى القاضي وقضى  
 عليه القصة واختصا في ذلك فان القاضي ان شاء لم يلتفت الى ما قالا مالم يقيما بينة على ذلك



وان شاء القاضى صدقهما فيما قالان ثم هو بالخيار ان شاء ترك ذلك في ايديهما وان شاء فسخ الاجارة فان رأى القاضى النظر للغائب في فسخ الاجارة فان فسخ الاجارة بعد هذا يؤاجر نصيب البصري من الكوفي ان رغب في اجارة نصيب البصري حتى يصل الى الغائب عين الفسطاط مع الآجر ويكون هذا اولى من الاجارة من غيره وتجوز هذه الاجارة عندهم جميعا وان آجر المشاع وان لم يرغب الكوفي في اجارة ذلك يؤاجر من غيره ان وجد وتجوز هذه الاجارة وان آجر المشاع وان لم يجد احد يؤاجر نصيبه ويؤجر نصيب البصري من الكوفي ان رآه ثقة حتى يصل الى المالك وان شاء ترك ذلك في ايديهما هكذا في المحيط \* تدارى الفسطاط الى مكة ذاهبا وجائيا وخلفه بمكة فعليه الكراء ذاهبا وجائيا وعليه قيمة الفسطاط يوم خلفه والفسطاط له فان لم يختصما حتى حج من قابل ورجع بالفسطاط فلا اجر عليه في الرجعة كذا في محيط السرخسي \* وذكر عن الحسن انه قال لا بأس بان يستأجر الرجل حلي الذهب بالذهب وحلي الفضة بالفضة وبه تأخذ كذا في المبسوط \* واذا استأجر دارا فيها صفائح ذهب بذهب فانه يجوز هكذا في المحيط \* ولو استأجرت حليا معلوما يوما الى الليل يبدل معلوم لتلبسه فحبسته اكثر من يوم وليلة صارت غاصبة قالوا وهذا اذا حبسته بعد الطلب او حبسته مستعملة فاما اذا حبسته للحفظ لا تصير غاصبة قبل الطلب والحد الفاصل بين الامساك للحفظ وبين الامساك للاستعمال انه اذا امسك العين في موضع يمسك للاستعمال فيه فهو استعمال وان امسكها في موضع لا يمسك فيه للاستعمال فهو حفظ فعلى هذا اذا نسورت بالخلخال او تخللت بالسوار او تعمم بالقميص او وضع العمامة على العاتق فهذا كله حفظ وليس باستعمال وان البسته غيرها في ذلك اليوم ضمننت يعني في مدة الاجارة لان الناس يتفاوتون في لبس الحلي كذا في الفصول العمادية \* وان استأجرته كل يوم باجر مسمى فحبسته شهران ثم جاءت به فعليها اجر كل يوم حبسته وان استأجرته يوما الى الليل فان بدا له حبسته كل يوم بذلك الا اجر فلم ترده عشرة ايام فلا جارة على هذا الشرط فيما عدا اليوم فاسدة قياسا وفي الاستحسان تجوز كذا في الذخيرة \* وكل مستأجر عين حيوان او مناع او دارا فسد ذلك بحيث لا يمكن الانتفاع به سقط الا اجر ويجب اجر ما انتفع به فان اختلفا في فساد في الزمان الماضي في جميع المدة بحكم الحال والقول في الماضي قول من شهد له الحال وان كان سالما في الحال واتفقا على فساد في بعض المدة واختلفا في مقداره فالقول قول المستأجر مع يمينه لانه ينكر بعض الاجر كذا في الغيبة \*

الباب الحادي والعشرون في الاجارة لا يوجد فيها تسليم المعقود عليه الى المستأجر رجل دفع الى  
حياط نوباً ليخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال ابو سليمان الحوزجاني له احر النطم وهو الصحيح  
كذا في الطهيري<sup>(١)</sup> \* قال القاضي فخر الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى \* وعن ابي يوسف رح  
فيما استأجر دابة يذهب بها الى منزله ويركبها الى موضع قد سماه ودفعها اليه وذهب بها الى منزله ثم  
بداله ذلك فردها عليه من الاجر بحساب ما ذهب الى منزله وفي نوادر بن سماعه عن محمد رح  
في خياط خا طوب رجل باجر ففتقه رجل قبل ان يقض رب الثوب فلا احر للخياط ولا يجبر  
الخياط على ان يعيد العمل لانه لو اجبر بحكم العقد الذي جرى بينهما فذاك العقد قد انتهى  
بتمام العمل وان كان الخياط هو الذي فتق فعله ان يعيد العمل لان الخياط لما فتق الثوب فقد نقض  
عمله فصار كأن لم يكن وكذلك الاسكاف وكذلك المكاري اذا حمل في بعض الطريق فخوفوه  
فرجع واعاد الحمل الى الموضع الاول لا اجراه كذا ذكر في المتاوي ولم يذكر الخبر وسبغى  
ان يجبر كما في المسئلة المتقدمة ومسئلة السفينة التي بعدها وكذلك الملاح اذا حمل الطعام  
الى الموضع المسمى في العقد فضربت الريح السفينة ورد ما الى مكان العقد فاحر للملاح ان لم يكن  
الذي اكترى معه لان العمل لم يكن مسلماً اليه وان كان معه فعله الكراء لان العمل صار  
مسلماً اليه وان كان الملاح هو الذي رد السفينة اجبره على الاعادة الى الموضع المشروط وان  
كان الموضع الذي رجعت اليه السفينة لا يقدر رب الطعام على قبضه فيه فعلى الملاح ان يسلمه  
في موضع يقدر رب الطعام على قبضه فيه ويكون له اجر المثل فيما سار وان قال الذي اكترى  
السفينة بعدما ردها الربح لا حاجة في سفينتك فاكثرى غير ما قلنا ذلك رواية هشام كذا في الدخيرة \*  
ولو اكترى بغلاً الى موضع معلوم فركبه فلما سار بعض الطريق جرح به فردة الى موضع فعله الاخر يقدر  
ما سار فان قال المستأجر للقاضي مر صاحب البغل فليبلغني الى حيث استأجرته وله على الذي  
شارطته عليه قال ان شاء الآ خر فعل ذلك والاقيل للمستأجر استأجره الى ذلك المكان الذي  
بلغت ثم هو يملك من ثمة الى حيث استأجرته هكذا رواه هشام عن محمد رح قال وعلى هذا  
السفينة كذا في المحيط \* وان استأجره ليحجي بعياله فمات بعضهم فجاء بما بقي فله اجرة بحسابه قال  
الفتية ابو جعفر الهندواني هذا اذا كان عياله معلومين حتى يكون الا جر مقابلاً بجملة وان  
كانوا



كانوا احد امنهم لم يستوجب شيئا كذا في النار خانية \* وان استأجره ليذهب بكتابه الى فلان ويجيء  
بجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلا ناقدمات فترك الكتاب ثم افرقه ولم يرد كان له اجر الذهاب  
في قولهم لانه لم ينقص عمله وقيل اذا فرقه ينبغي ان لا يجب الاجر لانه اذا ترك الكتاب ثم  
ينتفع بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا فرقه هكذا في فتاوى قاضيخان \*  
ولو استأجره ليذهب بكتابه الى فلان بالبصرة ويجيء بجوابه فذهب فوجد فلا ناميتا فرد الكتاب  
لا اجر له عندهما وقال محمد ربح له اجر الذهاب وان لم يرد الكتاب لكنه دفعه الى وارثه او وصيه  
يجب الاجر بالاجماع ولم يذكر انه اذا وجد فلا ناعا فترك الكتاب هناك ورجع من مشائخنا من  
قال هذا على الاختلاف الذي ذكرنا ومنهم من قال ههنا يجب اجر الذهاب بالاتفاق هذا اذا  
شروط عليه المجيء بالجواب وان لم يشترط عليه المجيء بالجواب لم يذكر في الكتاب فنقول اذا  
لم يشترط وترك الكتاب ثم حتى يوصل اليه اذا حضر بان كان غائبا او الى وارثه ان كان مينا  
فانه يستحق الاجر كملا وكذا لو وجده فدفع الكتاب اليه فلم يقرأ حتى عاد من غير جواب  
له الاجر كملا لانه اتى بما وسعه ولو لم يوجد او وجده لكن لم يدفع الكتاب اليه بل رد الكتاب  
لا اجر له وقال محمد ربح له اجر الذهاب ولو نسي الكتاب ههنا لا يستحق اجر الذهاب بالاجماع  
كذا في الخلاصة \* واجمعوا على انه لو ذهب الى فلان بالبصرة ولم يذهب بالكتاب انه لا اجر له  
وفيما اذا شرط عليه المجيء بجوابه اذا دفع الى فلان واتى بالجواب فله الاجر كملا كذا في المحيط \*  
استأجر رجلا لتبليغ رسالته الى فلان ببغداد فوجده ميتا وغائبا فبلغ الرسالة الى ورثته ان كان ميتا  
او الى احد ليوصل اليه ان كان غائبا او لم يبلغها الى احد وعاد استحق الاجرة بالاجماع هكذا  
في الصغرى \* ثم الاجر يستحق الاجر على المرسل لا على المرسل اليه كذا في المحيط \* واجمعوا  
على انه اذا استأجر ليذهب بطعام الى البصرة الى فلان فذهب ولم يجد فلا باء ووجهه ولكن  
لم يدفع الطعام اليه بل رده انه لا اجر عليه كذا في الذخيرة \* هشام عن محمد ربح رجل مكاري سفينة  
ليذهب بها الموضع فيحمل كذا ويجيء به فقد ذهب بالسفينة فلم يجد الذي امره بنقله فرجع قال  
يلزمه كراء السفينة في الذهاب فارغة وان قال اكترها منك على ان تحمل اي طعاما الى ههنا من  
موضع كذا فلم يجد الطعام فلا شيء له من الكراء كذا في محيط السرخسي \* استأجر دواب الى بلدة  
ليحمل عليها من هناك حمولة فقال المكاري ذهبت فما وجدت هناك حمولة ان صدقه المستكري

فيه لزمه اجر الذهاب وفي مجموع النوازل استأجر دابة من بغداد ليذهب بها الى المدائن ويحمل عليها طعاما من المدائن فذهب بها ولم يجد الطعام يلزم اجر الذهاب ولو استأجرها ليحمل عليها من المدائن ولم يستأجر من موضع "اعتدلا اجر عليه كذا في الوجيز للكردي \* استأجر رجلا ليحمل له علنا وطعاما من مطمورة سداها له فذهب فلم يجد شيئا قسم الا اجر على ذهابه وحمولته ورجوعه ويلزمه مقدار ذهابه لان الذهاب كان للمستأجر هذا اذا سمى المطمورة فان لم يسم بنظر الى اجر مثله في ذهابه ولا يجاوز به ما سمى له من ذلك يعني من حصته كذا في الكبرى \* وفي فتاوى الفضلي استأجر دابة في المصر ليحمل الدقيق من الطاحونة او ليحمل الحنطة من قرية كذا فذهب فلم يجد الحنطة طحنت او لم يجد الحنطة في القرية فعاد الى المصر ينظر ان كان قال استأجرت منك هذه الدابة من هذه الابداء حتى احمل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الاجر فاما اذا كان قال استأجرت منك هذه الدابة بدرهم حتى احمل الدقيق من الطاحونة فهنا لا يجب الا اجر في الذهاب كذا في المحيط \* ولو استأجر رجلا ليذهب الى موضع كذا ويدعوه فلا يابى اليه باجر مسمى فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلا تملكه الا حر كذا في خزائن المفتين \* الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع وفي تصرفات الاجر اذا استأجر دارا او بيتا ولم يسم الذي يريد هاله حتى جازت الاجارة استحسانا كان للمستأجر ان يسكنها وان يسكنها وله ان يضع متاعه فيها وله ان يعمل فيها ما بداله من العمل مما لا يضر بالبناء ولا يوهنه نحو الوضوء وغسل الثياب اما كل عمل يضر بالبناء ويوهنه نحو الرحن والحدادة والتحصيرة فليس له ذلك الا برضاء صاحبه بعض مشائخنا قالوا اراد بالرحى رحى الماء ورحى الثور لا رحى اليد وبعض مشائخنا قالوا ان كان رحى اليد يضر بالبناء يمنع عنه وان كان لا يضر بالبناء لا يمنع عنه والى هذا مال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة رح وعلية العتوى كذا في المحيط \* وللمستأجر ان يربط فيها دابته وبعيره وشاته فان لم يكن هناك مربوط لبس له اتحاذا المرتبط وفي شرح الشافعي ما ذكر في الكتاب عرف الكوفة اما المنازل ببخارا فتضيق عن سكنى الناس فكيف الدواب ويربط الدابة على باب دارة ولو ضربت الدابة انسانا فمات او هدمت حائط لم يضمن كذا في الخلاصة \* رجل تكاوى منزلا من دار وفي الدار سكان غيره فادخل دابة في الدار واقفها على بابه فضربت انسانا فمات او هدمت حائط او دخل ضيف له دابة في الدار واقفها على بابه فضربت انسانا من السكان فلا ضمان على الساكن ولا على الضيف



الا ان يكون هو على الدابة حين اطأت انسانا فحينئذ يضمن كذا في المبسوط \* ولا يمنع من كسر الحطب المعتاد للطبخ وغيره لانه لا يوهن البناء وان زاد على العادة بحيث يوهن البناء فليس له ذلك لا برضاء صاحب الدار وعلى هذا ينبغي ان يكون الدق على هذا التفصيل فان القليل منه لا يستغني عنه وقد جرت العادة بان يدق اهل كل دار ثيابهم في منازلهم ولا يوهن ذلك القدر منه البناء هكذا في التبيين \* فلو انه اقعد فيها حداد او قصارا او عمل ذلك بنفسه فانهدم شيء من البناء ضمن قيمة ذلك لان الانهدام اثر الحدادة والقسارة لا اثر السكنى ولا اجر عليه فيما ضمنه كذا في النهاية \* ولم يقل في الكتاب انه هل يجب الاجر فيما لم يضمن وهو الساحة وينبغي ان يجب الاجر كذا في الذخيرة \* وان لم ينهدم شيء من البناء من عمل الحدادة والقسارة لا يجب الاجر قياسا ويجب الاجر المسمى استحسانا فان اختلف الآجر والمستأجر في ذلك فقال المستأجر استأجرت للحدادة وقال الآجر آجرت للسكنى دون الحدادة فالقول قول الآجر وكذا اذا انكر الاجارة في نوع دون نوع وان اقاما البينة فالبينة بينة المستأجر كذا في النهاية \* اذا استأجر الرجل من آخر دارا على ان يقعد فيها حداد او افراد ان يقعد فيها قصارا فله ذلك ان كان مضرتهمما واحدة او كانت مضرة القصار اقل وكذلك الرحي على هذا كذا في المحيط \* رجل تكارى منزلا او دارا من رجل على ان يسكن فيها فلم يسكنها واكثنه جعل فيها طعاما من حنطة او شعيرا وتمر وغير ذلك فليس لرب الدار ان يمنعه من ذلك كذا في الظهيرية \* رجل استأجر دارا وحفر فيها بئرا لماء ليتوضأ فيها فغضب فيها انسان ينظر ان كان حفر باذن رب الدار فلا ضمان كما لو حفر رب الدار بنفسه وان كان قد حفر بغير اذن رب الدار فهو ضامن كذا في الذخيرة \* ولو استأجر حانوتا من رجل وحانوتا من آخر فتقب احدهما الى الآخر ليرتفق بذلك فانه يضمن ما افسد من الحائط ويضمن اجر الحانوتين بتمامه كذا في الفصول العمادية \* واذا تكارى منزلا من رجل سنة بعشرة دراهم فخرج الرجل من البيت وهدم اهله فاكرؤا من المنزل بيتا وانزلوا انسانا بغير اجر فانهدم البيت الذي اسكنوه فيه فهذا على وجهين اما ان ينهدم من سكنى الساكن او من غيره وفي الحالين لا ضمان على المستأجر وهل يضمن الاهل والساكن ان حصل الانهدام لامن سكناه فلا ضمان على واحد منهما في قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآخر وعلى قول محمد رح يجب الضمان بها ويكون لصاحب الدار الخيار على قوله فان ضمن الاهل فالاهل لا يرجع على الساكن وان ضمن الساكن

فالسّاكن يرجع على الاهل وان انهدم من سكنى الساكن فالسّاكن يضمن بالاجماع وهل له تضمين  
الاهل فالمسئلة على الاختلاف الذي ذكرنا كذا في المحيط \* واذا تكارى بيتا ولم يسم ما يعمل  
فيه فسكه واسكن معه فيه غيره فانهدم من سكنى غيره لم يضمن هكذا في المبسوط \* وليس للآجر  
ان يربط دابته في الدار المستأجرة بعد دخول المستأجر ويضمن ما عطب الا اذا دخل باذن المستأجر  
بخلاف ما اذا اعاداره ثم ادخل الدابة بلا اذن المستعير حيث يجوز ولا يضمن ما عطب به هذا اذا  
أجره كل الدار اما اذا كان لم يؤجر صحنه له ان يدخل فيه الدابة كذا في الوجيز للمكردي \* واذا  
تكارى دار من رجل شهر ابد رهنهم وفي الدار بشر فامر الآجر المستأجر ان يكس البش ويخرج ترابها منها فاخرج  
فلقاها في صحن الدار فعطب به انسان فلا ضمان على المستأجر سواء اذن له رب الدار بالقاء التراب  
في صحن الدار او ام يأذن هذا اذا كنس المستأجر البش والقى الطين في صحن الدار وان فعل الآجر  
ذلك والقى الطين في صحن الدار فعطب به انسان ان فعل ذلك باذن المستأجر فلا ضمان وان  
فعل بغير اذن المستأجر فعليه الضمان والجواب فيه نظير الجواب فيما اذا وضع متاعا حرله في الدار  
المستأجرة فعطب به انسان هذا اذا حصل القاء التراب في صحن الدار وان حصل الالتقاء خارج  
الدار في طريق المسلمين فعطب به انسان فالملقي ضامن الآجر والمستأجر في ذلك على السواء  
كذا في المحيط \* لمستأجر الدار المسئلة القاء ما اجتمع من كنس الدار من التراب ان لم يكن له قيمة  
وانه ان يتد فيه وتدا ويستجى بجداره ويتخذ فيها بالوعة الا اذا كان فيه ضرر بين كذا في القنية \* رجل  
استأجر ارضا ليزرع فله الشرب والطريق وان لم يشترط ذلك وكذا اذا استأجر دارا كان له الطريق  
من غير شرط كذا في شرح الجامع الصغير لقاصيخان \* استأجر ارضا سنة على ان يزرع فيها ما شاء فله  
ان يزرع فيها زرعين ربيعيا وخريفيا كذا في القنية \* رجلان استكرا بيتين في دار كل واحد منهما بيتا على  
حدة فعزل كل واحد منهما واعطى صاحبه بيته وسكن فيه صاحبه فانهدم احد البيتين او كلاهما فلا ضمان  
على واحد منهما وان سكن كل واحد منهما بيتا صاحبه من غير اذن صاحبه فانه يضمن كل واحد منهما  
ما انهدم من سكناه عندهم جميعا كذا في المحيط \* رجلان استأجرا حانوتا يعملان فيه بانفسهما فعمل  
احدهما فاستأجرا جيرا فاقعه معه في الحانوت وابى الآخران يدعه قال له ان يقعد في نصيبه من  
شاء ما لم يدخل على شريكه في نصيبه ضررا بينا الا انه اذا ادخل ضررا على شريكه فحينئذ يمنع من  
ذلك



ذلك وكذلك ان كان احدهما اكثر متاعا من الآخر وان اراد احدهما ان يبنى وسط الحانوت حائطالم يكن له ذلك كذا في المبسوط \* ولو استأجرا حانوتا وشرطا فيما بينهما ان يسكن احدهما مقدم الدار والآخر مؤخرها فهذا امر لا يلزم شيئا وان كان هذا الشرط مع الآخر فسد العقد هكذا في الغياثة \* استأجرا حانوتا مسبلا لدق الارزله ذلك ان لم يضرب بالبناء وليس لمستأجر الدار المسبلة ان يجعلها اصطبلًا كذا في القنية \* واذا بنى المستأجر قنورا او كانونا في الدار المستأجرة فاحترق بعض بيوت الجيران او احترق بعض الدار لاضمان عليه فعل ذلك باذن رب الدار او بغير اذنه فان صنع المستأجر في نصب التنور شيئا لا يصنعه الناس من ترك الاحتياط في وضعه او اوقد نارا لا توقد مثله في التنور كان ضامنا كذا في الفصول العمادية والظهيرية \* ومن استأجر ارضا او استعارها فاحرق المحصائد فاحترق شيئا في ارض اخرى فلا ضمان عليه لان هذا تسبب ليس بمباشرة والضمان في التسبب لا يجب بدون التعدي ولم يوجد لانه تصرف في ملك نفسه وقال الصدر الشهيد رجل احرق شوكا او تبنا في ارضه فذهبت الريح بالشرارات الى ارض جارة فاحترق زرعه ان كانت النار يبعد من ارض الجار على وجه لا يصل اليه شرار النار في العادة فلا ضمان عليه لان ذلك بفعل النار وان كانت بقرب ارضه على وجه يصل شرار النار غالبا فانه يضمن ذلك لانه له ان يوقد النار في ارضه ولكن على وجه لا يتعدى ضرورة الى ارض جارة هكذا في غاية البيان \* استأجر دابة بعينها ليحمل عليها حملا مقدارا اراد المكاري ليحمل عليها شيئا من متاعه مع متاع المستأجر فللمستأجر ان يمنع المكاري من ذلك ومع ذلك لو وضع وبلغت الدابة ذلك الموضع يجب جميع المسمى بخلاف ما اذا استأجر دارا وشغل رب الدار بعضها بمتاع نفسه حيث يسقط عن المستأجر من الآخر بحصته كذا في الصغرى \* ذكر في شرح الطحاوي ان للمستأجر ان يعبر ويودع ويؤجر ذكر المسئلة مطلقة وتأويلها اذا كان المستأجر شيئا لا يتفاوت الناس في الانتفاع به اما اذا كان شيئا يتفاوت الناس في الانتفاع به فليس له ان يؤجر ولا ان يعبر حتى ان من استأجر دابة ليركبها بنفسه ليس له ان يؤجر غيره ولا ان يعبره كذا في الذخيرة \* ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى الآخر فله ان يتخذ فيه مفتاحا آخر ويؤجره من غيره بغير اذن الحاكم كذا في القنية \* وفي فتاوى آهوسئل القاضي بدع الدين اعطى المستأجر رهنا لغريمه فاجر المدة التي كانت في يد الغريم على من يجب قال لا يجب على المستأجر لانه دخل في ضمانه لما رهنه واوجب الضمان عند الهلاك لا يجب الاجر وان سلم اليه سليما واخذها منه

بغير رضا يجب الاجر لان له ولاية الاسترداد كذا في التاتارخانية \* الباب الثالث والعشرون  
 في استيجار الحمام والرحى ويجوز اخذ اجرة الحمام والحجامة وهو الصحيح كذا في جواهر  
 الاخلاطي \* واذا استأجر الرجل حماما شهورا معلومة باجر معلوم فهو جائز فان كان حماما  
 للرجال وحماما للنساء وقد حدد هما جميعا الا انه سمي في الاجارة حماما بالقياس ان لا تجوز هذه الاجارة  
 وفي الاستحسان تجوز قال مشائخنا هذا اذا كان باب الحمامين واحدا والدليل واحد اما اذا كان  
 لكل واحد منهما باب على حدة لا يجوز العقد حتى يسميها كذا في المحيط \* استأجر حماما بمحدودة فدخل  
 في العقد توابعه من غير ذكر الحقن نحو بثر الماء ومسبل الماء والحمام وموضع سرقبه لانه لا ينتفع به  
 بدونه وعمارته على صاحب الحمام من الصاروج وعبارة حوضه ومسبل مائه وبثرة وقدرة ولو شرط  
 لهذه الاشياء على المستأجر عشرة دراهم في كل شهر بمرمته مع الآجر واذن له ان ينفقها عليه جاز  
 وهو الحيلة ويكون هونا ثباعته في الاتفاق كما لو امر رب الدابة للمستأجر ان ينفق على دابته ببعض  
 الاجرة يجوز استحسانا ويقول تركتك اجر شهرين لمرة الحمام يجوز ولو قال انفقته في مرمته كذا  
 لم يصدق الا بحجة او يحلف رب الحمام على العلم كذا في الغيائية \* وان اراد المستأجر ان يقبل قوله  
 في ذلك من غير حجة فالحيلة ان يدفع العشرة الى رب الحمام ثم يدفعها رب الحمام اليه ويأمره  
 بانفاقها في مرمته الحمام فيكون اميا وحيلة اخرى لاسقاط الحجة عن المستأجر ان يجعل لمقدار المرمة  
 عدلا حتى يكون القول قول العدل فيما ينفق لان العدل امين كذا في المحيط \* ولو جعل بينهما  
 رجلا يقبضها وينفقها على الحمام فقال المستأجر دفعنها اليه وكذبه رب الحمام فان اقر العدل بقبضها  
 برئ المستأجر وان كان العدل كفيلا بالاجر كان مثل المستأجر غير مؤتمن ولا يصدق كذا في المبسوط \*  
 وان فسد بثر الماء لا يجبر صاحب الحمام على نزع جميع الماء ولكن للمستأجر حق الفسخ كذا في الغيائية \*  
 وعلف الحمام ورماة عند مصبي المدة للمستأجر ويؤمر بالنقل ولو انكر المستأجر كون الرماة  
 من فعله فالتقول قوله كذا في محيط السرخسي \* وفي اجارة الحمام نقل الرماة والسرقين وتفرغ  
 موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسبل ظاهرا او مستقفا فان شرط ذلك على الآجر في  
 الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو شرط  
 عليه رب الحمام كل شهر عشرة طلاآت فالاجارة فاسدة كذا في المبسوط \* ولو امتلأ البالوعة من جهة المستأجر  
 فعلى الآجر تفرغه كذا في محيط السرخسي \* واذا استأجر حمامين شهورا مسماة كل شهر بكذا



فانهدم احدهما قبل قبضهما فله ان يترك الباقي وان انهدم بعد قبضهما فالباقي له لازم بحصته من الاجر كذا في المبسوط \* اذا استأجر حماما سنة بكذا فام يسلم الى المستأجر شهرين ثم سلم في الباقي وابى المستأجر فانه يجبر على قبضه كذا في المحيط \* واذا استأجر حماما واحدا فانهدم منه بيت قبل القبض او بعده فله ان يترك كذا في المبسوط \* رجل آجر حماما سنة ثم آجر في اثناء السنة من آخر فانه لا تصح الاجارة الثانية حتى يأخذ المستأجر بعد انقضاء المدة فانه تصح اضافة العقد الى زمان لم يأت بعد كذا في جواهر الفتاوى \* استأجر حماما ما وعبد يقوم على الحمام فانهدم الحمام بعد قبضهما فله ترك العبد وان هلك العبد فليس له ترك الحمام وان كان استأجره ليقوم عليه لم يكن له ترك كذا في محيط السرخسي \* رجل استأجر حماما سنة بغير قدرة واستأجر القدر من غيره فانكسرت القدر فلم يعمل في الحمام شهر فلصاحب الحمام اجرة لانه سلم الحمام اليه كما لو التزمه بعقد الاجارة والمستأجر متمكن من الانتفاع بان استأجر قدرا آخر فعليه الاجر لرب الحمام بخلاف ما اذا كان القدر لرب الحمام فانكسرت فان هناك المستأجر لا يتمكن من الانتفاع كما استحقه بعقد الاجارة ما لم يصلح رب الحمام قدرة ولا اجر لصاحب القدر من حين انكسرت لزوال تمكنه من الانتفاع بالقدر ولا ضمان عليه في ذلك سواء انكسرت من عمله او من غير عمله المعتاد كذا في المبسوط \* دخل بدانق على ان ينور صاحب الحمام او بفلس على ان يغتسل فهو فاسد قياسا وجائزا استحسانا للعرف والتعامل كذا في محيط السرخسي \* رجل استأجر حماما سنة باجرة معلومة وصار الحمام بحال لا يحصل من الغلة قدرا لاجرة واراد ان يرد الحمام قال ان لم يعمل الحمامية فله ان يرد الحمام كذا في جواهر الفتاوى \* ولو استأجر حماما شهرا فعمل فيه من الشهر الثاني فلا اجر عليه في الشهر الثاني وروي عن اصحابنا ان عليه اجر الشهر الثاني بالنراخي وهكذا روي في الدار وحكي عن الكرخي ومحمد بن سلمة انهما كانا يوفقان بين الروايين وقال لا يجب الاجر محمول على دارو حمام لم يعد للاستغلال فاما اذا كان معد للاستغلال فانه يجب الاجر كذا في محيط السرخسي \* ولو استأجر حماما فوجده خرابا فله ان يفسخ وفي المدة التي مضت ان كان اصل المنفعة حاصلة يجب الاجر بقدر ما مضى ولو استأجر حماما ودخل الاجر مع بعض اصدقائه الحمام فانه لا يجب عليه الاجرة لانه يسترد بعض المعقود عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شيء من الاجرة لانه ليس بمعلوم كذا في جواهر الفتاوى \* وفي مجموع النوازل استأجر حماما ما يبذل معلوم على ان





نصيبه وحكم الحاكم بصفة الاجارة لم يكن لصاحب الثلث ان يغلق باب الحمام في اليوم الذي هو نصيبه لان ذلك يضرب بالحمام ولا يضرب بالطاحونة ولكن ينبغي ان يتهايا فينتقم به صاحب الثلثين بالحمام شهرين والآخر يغلق بالشهر او يتهايا اكثر من الشهر كيلا يسقط الحمام من الانتفاع فان في المدة القليلة يضرب بالحمام فلا يتمكن احدهما بما يضربه كذا في جواهر الفتاوى \* واذا استأجر الرجل رحي من رجل ويبتاع من آخر ويغير من آخر فاستأجر الكل صفقة واحدة كل شهر باجر معلوم فأجر واذلك فهو جائز كذا في المحيط \* وان كان لرجل بيت على نهر وقد كان فيه رحي ماء قد ذهبت وجاء آخر برحي اخرى ومتاعها فنصبها في البيت واشتركا على ان يتقبلا من الناس الحنطة والشعير فطحناه فما كسباه فهو بينهما نصفان فهو جائز وما تقبلناه وطحناه فاجرة بينهما نصفان وليس للرحي ولا للبيت اجرة ولو أجر الرحي باجر معلوم على طعام معلوم كان الاجر كله لصاحب الرحي ولصاحب البيت اجر مثل بيته ونفسه على صاحب الرحي اذا كان قد عمل في ذلك قال ولا اجاوز به نصف اجر مثل اجر الرحي في قول ابي يوسف ربح كذا في المبسوط \* قال واذا كان لرجل بيت ونهر ورحي ومتاعها فانكسر الحجر الاعلى فجاء رجل ونصب مكانه حجر اغير امر صاحبه وجعل يطحن للناس باجر معلوم ويتقبل الطعام بالاجر فهو مسمي في ذلك ولا اجر عليه واو كان وضع الحجر الاعلى برضا من صاحبه على ان الكسب بينهما نصفان وعلى ان يعملوا بنفسهما فمضى أجرهما الحجر الاعلى كان جميع الاجر لصاحب الحجر الاعلى وان تقبل كل واحد منهم فهو بينهما هكذا في المحيط \* طاحونة مشتركة عرصنها بين رجلين والطاحونة لا أحدهما خاص يعني الاحجار آجر من رجل باجرة معلومة فالذي ليس له حق في الطاحونة يطلب نصف الاجرة قال له ذلك كذا في جواهر الفتاوى \* قال ولوان رجلا بنى على نهر بيتا ونصب فيه رحي بغير اذن صاحب النهر ثم تقبل الطعام فطحنه واكتسب ما لا كان له الكسب ويصير غاصبا لارضه فيعتبر فيه لصاحب احكام الغصب فيضمن ما انتقص من ارضه كغاصب الارض ولكن لا يضمن الماء كذا في الذخيرة \* ركب المستأجر في الطاحونة حجرا او حديدا او شيئا آخر ثم انقضت المدة واراد ان يأخذ ماله فيها ان يأمر المؤجر على ان يرفع من الغلة يرجع ويكون له وان بلا امره يأخذ غير المركب وقيمة المركب كذا في الوجيز للكردي \* الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجر وبالمعقود عليه قال وتجاوز الكفالة والحوالة في جميع الاجارات بالاجرة في ما جلها و آجلها سواء كانت الاجرة واجبة وقت الكفالة باستيفاء المنافع او باشتراط التعجيل او لم تكن واجبة ويكون على الكفيل مثل ما على الاصيل ان لم يشترط

خلافه في تعجيل او تاجيل وان عجل الكفيل بالاجر لم يرجع على الاصيل حتى يحل الاجل  
 كذا في المحيط \* وابس للكفيل ان يأخذ المستأجر بالاجر حتى يؤديه ولكنه ان لزمه به صاحبه فله  
 ان يلزم المكفول عنه حتى يفكه او يؤديه عنه كذا في المبسوط \* ولو اختلف الآجر والكفيل والمستأجر في  
 مقدار الاحر فقل الكفيل هو درهم وقال الآجر هو درهمان وقال المستأجر هو نصف درهم فالقول  
 قول المستأجر لا بكاره الزيادة ويؤخذ الكفيل بدرهم ولا يرجع على المستأجر الا بنصف درهم ولو اقاموا  
 جميعا البينة فالبينة الاجر كذا في المحيط \* ولو اقام الطالب بينه يأخذ ايها شاء كذا في الوجيز  
 للكردي \* وان كانت الاجرة شيئاً بعينه بان كان ثوباً بعينه وكفل به كفيل فهو جائز وان هلك الثوب  
 عند المستأجر برئ الكفيل ويقضى على المستأجر باحر المثل كذا في المحيط \* لو استأجر خياطاً ليخيط له  
 ثوباً وشرط عليه خياطته بنفسه فكفل به انسان ان كفل بنسليم نفس الخياطة صح وان كفل بخياطته  
 لا يصح وان ام بشرط عليه خياطته فكفل انسان بالخياطة صح ثم في مسئلة الخياطة اذا لم يصح  
 الكفالة بالخياطة وخاط الكفيل رجع على صاحب الثوب باجر مثل عمله واذا صححت الكفالة وحاط  
 الكفيل رجع على المكفول عنه باجر مثل عمله بالغام ما بلغ اذا كانت الكفالة بامره هكذا في المحيط \*  
 لو استأجر منه ابلاً بغير اعبائها يحمل عليها ما عامسمى الى بلد معلوم وكفل له رجل بالحمولة جاز  
 ولو استأجر ابلاً بعبائها وكفل رجل بالحمولة ام تجز الكفالة كذا في المبسوط \* قال ابو حنيفة رح  
 اذا عجل المستأجر الاجر وكفل له رجل بالاحرار انتقضت الاجارة والكفالة جائزة كذا في المحيط \*

الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الآحر والمستأجر وبين الشاهد بين وهو مشتمل

على فصلين \* الفصل الاول في الاختلاف الواقع بين الآجر والمستأجر في البدل او في المبدل

او بين الشاهد بين وان اختلفا بعد انتضاء مدة الاجارة في تسليم ما استأجره في مدة الاجارة فالقول  
 قول المستأجر مع يمينه والبينة بيسة الآجر ولو اتفقا انه مسلم في اول المدة او المسافة واختلفا في حدوث  
 العارض فقال المستأجر عارض ابي ما منع الانتفاع به من مرض او غصب او ابق وجحد المرء جر  
 ذلك فان كان ذلك العارض قائماً عند الخصومة فالقول قول المستأجر مع يمينه البينة وان لم يكن  
 قائماً فالقول قول المؤجر مع يمينه على علمه ولو اتفقا على حدوث المنع واختلفا في مدة بقاء المنع  
 فالقول قول المستأجر كذا في المحيط \* ولو اختلفا في قدر الاجرة قبل القبض او في مدة الاجارة  
 نتحالن وتفسخ الاجارة كذا في التهذيب \* اختلفا في مضي المدة فالقول للمستأجر كذا في القنية \*



وإذا اختلف شاهد الاجارة في مبلغ الاجر المسمى في العقد والمدعي هو المؤجر والمستأجر فشهد  
 احدهما بمثل ما ادعى والآخرا بقل او اكثر لا تقبل الشهادة وسن اصحابنا من يقول هذا قبل استيفاء  
 المنفعة لان الحاجة الى القضاء بالعقد ومع اختلاف الشاهدين في البذل لا يتمكن القاضي من  
 ذلك واما بعد استيفاء المنفعة فالحاجة الى القضاء بالمال فينبغي ان يكون على الخلاف عند  
 ابي يوسف ومحمد رحم يقضي بالاقل كما في دعوى الدين اذا ادعى المدعي ستة وشهد بها احد  
 الشاهدين والآخرا بخمسة قال رض والاصح عندي ان الشهادة لا تقبل عندهم جميعا ههنا لان الاجرة  
 تدل في عقد المعاوضة كالثمن في البيع فلا بد ان يكون مكذبا احد شاهديه فيمنع قبول شهادته وان  
 لم يكن لهما بينة وقد تصادق على الاجارة واختلفا في الاجرة قبل استيفاء المنفعة تحالفا وترادا وكذلك  
 ان كانت دابة فقال المستكري من الكوفة الى بغداد بخمسة وقال رب الدابة الى الصراط بعشرة  
 والصراط المنصف تحالفا وبعد ما حلفا ان قامت البينة لاحدهما اخذت ببينته وان قامت لهما بينة  
 اخذت ببينة رب الدابة على الآجر وبينته المستأجر على فضل المسير على قول ابي حنيفة رحمه وكان  
 يقول اولا الى بغداد باثنى عشر ونصف وان اتفقا على المكان واختلفا في جنس الاجرة البينة  
 بينة رب الدابة وان كان قد ركبها الى بغداد وقال اعرتني الدابة وقد قال صاحبها اكريتها منك  
 بدرهم ونصف فالقول قول الراكب ولا ضمان عليه ولا اجر فان اقام المؤجر شاهدين فشهدا احدهما  
 بدرهم والآخرا بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم كذا في المبسوط \* انكر الصباغ دفع الثوب اليه  
 فشهد شاهدا نه دفع اليه لبصغه احمر وشهد الآخرا بصغه اصفر لا يقبل كذا في محيط الرخسي \*  
 ولوان رجلا ادعى قبل رجل انه اكراه دابتين في اعيانها بعشرة دراهم الى بغداد واقام على ذلك  
 البينة واقام رب الدابتين البينة انه اكراه احدهما بعينها الى بغداد بعشرة دراهم كان ابو حنيفة رحمه يقول  
 اولا بانه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بخمسة عشر درهما اذا كان اجر مثلهما على السواء ثم رجع  
 وقال يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمه هذا  
 الذي ذكرنا اذا اتفقا على جنس الاجر واما اذا اختلفا في جنس الاجر بان قال صاحب الدابة  
 اكريتك احدهما الى بغداد بدينا واقام البينة على ذلك واقام المستكري البينة انه استكراهما  
 جميعا الى بغداد بعشرة دراهم فانه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بدينا وبخمسة دراهم اذا كان  
 اجر مثلهما على السواء كذا في المحيط \* ولو اكترى دابتين احدهما بعينها الى الحيرة والاخرى

الى القادسية فجازهما الى القادسية فنفت احدتهما واختلفا فقال المكري التي نفقت  
فداك تربتها الى الحيرة وقد خالفت فعليك الضمان وقال المستكري هي التي اكربتها الى القادسية فالقول  
قول المكري وضمن المستكري قيمتها كذا في الغيائية \* وان ادعى المستأجر الاجارة وجدها صاحب  
الدابة فشهد شاهداه استأجرها ليركبها الى بغداد بعشرة وشهد الآخر انه استأجرها ليركبها ويحمل  
عليها هذا المتاع والمستأجر يدعي كذلك لم تجز الشهادة وكذلك ان اختلفا في حملتين كذا في المبسوط \*  
رجل ركب سفينة رجل من نرمد الى أمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب حملتك الى أمل  
بخمسة دراهم وقال الراكب استأجرتني لأحفظ السكان الى أمل بعشرة دراهم يحلف كل واحد منهما  
وليست البداية بيمين احدهما باولى من الآخر فكان للناسي ان يبدأ بايهما شاء وان اقرع كان حسنا فلن  
حلفا لا اجر لاحدهما على صاحبه وان اقاما البينة فالبينة بينة الراكب وهو الملاح ويقضى له بالاجر على  
صاحب السفينة ولا اجر عليه لصاحب السفينة لانهما لما اقاما البينة جعل كان الامر بين كانا في بطل اجارة  
صاحب السفينة من الراكب لانه لا بد للملاح من ان يكون في السفينة رجل قال الآخر اني اركبك بغلا  
من نرمد الى بلخ بعشرة دراهم وقال المدعى عليه لا بل استأجرتني لابلغه الى فلان ببلخ بخمسة  
دراهم فانه يحلف كل واحد منهما ان حلفا لا يجب شيء وان اقاما البينة فالبينة بينة صاحب البغل  
لان حفظ البغل واجب على المستأجر فلا يجوز الاجارة على ذلك كذا في الظهيرية \* قال  
المستأجر اكربت الى القادسية بدرهم وقال الآخر الى موضع آخر وقد ركبها الى القادسية فلا كراه  
عليه لانه خالف كذا في السراجية \* وان قال المؤجر اما آجرتك الدابة الى هذا الموضع وقال  
الراكب لا بل اعرتني الدابة وجاوز الموضع فهلكت الدابة فانه يضمن كذا في الذخيرة \* ولو ركب  
رجل دابة رجل الى الحيرة فقال رب الدابة اكربتها الى الجبانه بدرهم فجاوزت ذلك وقال  
الذي ركب اعرتنيها وحلف على ذلك فهو بري من الاجر فان اقام رب الدابة شاهدين انه اكره  
الى الحيرة بدرهم لم تقبل الى ذلك وان ادعى رب الدابة انه اكرها الى الساحين بدرهم ونصف  
وشهد له شاهد بذلك وآخر شهد بانه اكرها الى الساحين بدرهم فانه يقضى له عليه بدرهم اذا كان  
تدركها كذا في المبسوط \* فان اقام صاحب الدابة شاهدين فشهد له شاهد بدرهم ونصف فانه يقضى  
له بدرهم واحد ولو كان الآخر يدعي الاجارة بدرهمين فشهد له شاهد بدرهم واحد وشاهد بدرهمين  
لا يقبل



لا يقبل في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيهان \* رجل استأجر دارا سنة فادعى  
المستأجر انه استأجرها احد عشر شهرا بدرهم وشهرا بتسعة وادعى الآجر انه آجرها سنة بعشرة دراهم  
واقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى روي عن ابي يوسف رح انه يقضي بينة رب الدار وان اختلفا  
في هذه الوجرة بعد ما مضت مدة الاجارة او بعد ما وصل الى المكان الذي يدعي اليه الاجارة  
فالقول قول المستأجر مع يمينه ولا يتحالفان عندهم ان اختلفا في الاجر بعد انقضاء بعض المدة او مسيرة  
بعض المسافة فانهما يتحالفان واذا اختلفا فسخ الاجارة فيما بقي فيكون القول قول المستأجر في حصته  
ما مضى كذا في الظهيرية \* وعنه ايضا رجل اقام البينة اني استأجرت هذه الدار من هذا الرجل شهرين  
بعشرة دراهم واقام رب الدار بينة اني آجرتها منه شهرا بعشرة دراهم فاني اقبل بينة رب الدار  
على الآجر واجعلها شهرا بعشرة واجعل على المستأجر في الشهر الثاني خمسة دراهم كذا في المحيط \*  
وفي جامع الفتاوى ولو قال آجرت منك هذا الشهر بعشرة دراهم وقال الآخر استأجرت هذا الشهر  
وشهرا آخر بخمسة ففي الشهر الاول تجب عشرة دراهم وفي الشهر الثاني درهمان ونصف كذا  
في التاتارخانية \* رجل اقام بينة انه آجر بينة هذا بتسعة دراهم ثلثة اشهر كل شهر ثلثة دراهم واقام الآخر  
بينته انه استأجره ستة اشهر كل شهر بدرهم فعليه لثلثة اشهر تسعة دراهم وثلثة اشهر ثلثة دراهم كذا في  
محيط السرخسي \* هشام قال سألت ابا يوسف رح عن رجل في يديه دار سكنها شهرا فاقام رجلان  
كل واحد منهما بينة انها داره آجرها منه يعني من صاحب اليد هذا الشهر بعينه بعشرة دراهم والذي  
في يديه الدار ينكر دعواهما قال ابو يوسف رح الدار بين المدعين نصف لكل واحد منهما خمسة دراهم  
استحسانا والقياس ان يكون لكل واحد منهما عشرة دراهم كذا في المحيط \* وفي نوادر هشام عن ابي يوسف رح  
رجل دفع الى خياط ثوبا ثم قال رب الثوب اعطيتك الثوب على اجرة درهم وقال الخياط لم تسم  
لي اجرا فالقول قول رب الثوب وان قال رب الثوب لم اسم لك اجرا وقد اخذته على سبيل الاجر  
وقال الخياط سميت لي اجرا فانه يحلف رب الثوب وله اجر مثله كذا في الذخيرة \* ذكر في الاصل  
رجل دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه احمر فصبغه احمر على ما وصف له بعصفر ثم اختلفا في الاجر فقال  
الصباغ عملته بدرهم وقال رب الثوب بدا نقين فان قامت لهما بينة اخذت بينة الصباغ وان لم يقم  
لهما بينة فاني انظر الى ما زاد العصفري في قيمة الثوب فان كان درهما او اكثر اعطيته به درهما بعد ان يحلف  
الصباغ ما صبغته بدا نقين ولا يزداد عليه وان كان ما زاد في الثوب من العصفرا قل من دانقين

اعطيت له دانتين بعد ان يحلف صاحب الثوب ما صبغته الابدانتين ولا ينقص منه وان كان يزيد في  
 ثوب نصف درهم قال اعطيت الصباغ ذلك بعد ان يحلف ما صبغته بدانتين وكذلك كل صبغ له  
 قيمة كذا في البدائع \* وان كان الصبغ سوادا فالقول قول رب الثوب مع يمينه ولو قال رب الثوب  
 صبغته لي بغير اجر فالقول قوله وكذلك كل صبغ ينقص الثوب فاما كل صبغ يزيد في الثوب فقال رب الثوب  
 صبغته لي بغير اجر وقال الصباغ صبغته درهم فعلى كل واحد منهما اليمين على دعوى صاحبه وليس  
 هذا بتمتع الا خلافا في بدل العقد ولكن الصباغ يدعي لنفسه درهم على رب الثوب ورب الثوب منكر  
 فعليه اليمين ورب الثوب يدعي على الصباغ انه وهب الصبغ منه فقد تمت الهبة باتصاله بملكه  
 والصباغ منكر لذلك فيحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ثم يضمن رب الثوب ما زاد الصبغ في ثوبه  
 ولا يجاوز به درهمه اكد في المبسوط \* ان اختلفا في اصل الاجرة فقال رب الثوب للقصار عملت لي  
 بغير اجر وقال القصار لاني عملت لك باجر فان اختلفا قبل العمل يتحالفان ويبدأ يمين المستاجر  
 وان اختلفا بعد الفراغ من العمل فالقول لرب الثوب وان تصادقا على انه دفع اليه ولم يسم الاجرة  
 لم يذكر في الكتاب ودكر ابو الليث ر ح في عيون المسائل فيه اقوال ثلاثة قال محمد ر ح ان اتخذ  
 دكاوا وانتصب لعمل النصارى فانه يجب الاجرة والا فلا وعليه الفتوى هكذا في محيط السرخسي \*  
 وان اختلف النصارى و رب الثوب في مقدار الاجرة فان لم يكن اخذ في العمل تحالفا وترا دوا وان كان  
 قد فرغ من العمل والتول قول رب الثوب ولو كان الاختلاف بينهما بعد ما اقام بعض العمل  
 فتمى حصة ما اقام القول قول رب الثوب مع يمينه وفي حصة ما بقي يتحالفان اعتبارا للبعض بالكل  
 كذا في المبسوط \* اذا اختلفا في جنس الاجر انه درهم او دينار او في صبغته انه جيد او ردي يتحالفان  
 اذا كان الاختلاف قبل الشروع في العمل فان كانت الاجرة عينا ان اختلفا في جنسه او في قدره  
 يتحالفان ولو اختلفا في صبغته لا يتحالفان والقول قول المستاجر بخلاف ما اذا كانت الاجرة دينا  
 ولو اختلفا في مقدار المنزل وكان ذلك قبل استيعاء المنفعة تحالفا كما في بيع العين فبعد ذلك  
 ان كان الاختلاف في الاجرة يبدأ يمين المستاجر وان كان الخلاف في المنفعة يبدأ يمين المؤجر  
 وابتهما اكد عن اليمين انه دعوى صاحبه وان اقاما البيئتين فالبيئتين المؤجران كان الخلاف في الاجرة  
 وان كان الخلاف في المنفعة فالبيئتين المستاجران ودعا على فضلا فيما يستحقه من الاجر ودعا  
 المستاجر فضلا فيه يستحقه من المنفعة والامر في التحالف على ما بيناه فان اقاما البيئتين قبلت بيئته



كل واحد على الفضل الذي يستحق نحو ان يدعى الآجر شهرا بعشرة والمستأجر شهرين بخمسة واقاما البينة يتضى بشهرين بعشرة وان لم يكن لواحد منهما بينة وقد استوفى بعض المنفعة فالقول قول المستأجر فيما مضى مع يمينه ويتحالفان ويفسخ العقد فيما بقي وان كان اختلافا في الاجارة في نوعين بان ادعى احدهما دراهم والآخر دنانير فالأمر في التحالف والنكول واقامة احدهما البينة على ما بينا وان اقاما البينة فالبينة بينة الآجر وان اختلفا في المدة مع ذلك ارى في المسافة بان قال المؤجر آجرتك الى القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم واقاما البينة فهي الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم كذا في المحيط \* وان اختلفا في الجنس فقول الآجر آجرتك الدابة الى القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم فانهما يتحالفان وايتهما نكل لزمه دعوى الآخر وايتهما اقام البينة قبلت وان اقاما البينة فانه يتضى الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم اذا كان القصر على النصف من بغداد الى الكوفة يقضى الى القصر بدينار ببينة الآجر ومن القصر الى الكوفة بخمسة دراهم ببينة المستأجر كذا في فتاوى قاضيخان \* وان اختلفا في الاجر والمدة جميعا وفي الاجر والمسافة جميعا فقال الآجر آجرتك الى القصر بعشرة دراهم وقال المستأجر لابل الى الكوفة بخمسة دراهم فانهما يتحالفان واذا حلفا فسخ العقد بينهما وايتهما اقام البينة قبلت بينته وان اقاما يتضى بالبنتين جميعا فيقضى بزيادة الآجر ببينة الآجر وبزيادة المدة والمسافة ببينة المستأجر وايتهما يدأ الدعوى بحلف صاحبه او لا كذا في خزائن المفتين \* قال ابو يوسف رح رجل دفع حذاء نعلين لخصمها فقال الحذاء امرتني بدرهمين وقال الآجر امرتك بدرهم يبظر ان كان يستطيع ان ينزعها من غير ضرر فالقول قول الحذاء وينزعها وان كان لا يستطيع ان ينزعها الا بضرر فله اجر ما زاد فيه كذا في محيط السرخسي \* ولو اختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب امرتك ان تقطعه فباء وقد خطته قميصا وقال الخياط لا بل امرتني ان اقطعه قميصا فالقول قول رب الثوب مع يمينه وهو بالخيار ان شاء اخذ القميص واعطاه اجر مثله وان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير منقطع كذا في الظهيرية \* وقال شيخ الاسلام علاء الدين الاسييجاني في شرح الكافي وان اقاما البينة فالبينة بينة الخياط كذا في غاية البيان \* ولو اختلف الصباغ ورب الثوب فقال رب الثوب امرتك بالعصفر وقال الصباغ بالزعفران فالقول قول رب الثوب في فوائدهم جميعا كذا في البدائع \* دفع ليصبغ بقفيز عصفر فقال صبغته بقفيز وقال رب الثوب بربع قفيز يرى

اهل الصبغة فان قالوا مثل هذا اصبغ قد يكون برقع فغير بالقول قول رب الثوب والبيئة للصباغ  
 كذا في محيط السرخسي \* وفي اجارات الاصل لو امر حجاما ان يقلع سنه فقلع ثم اخلفا قال امرتك  
 بان تقلع غير هذه السن وقال الحجام امرتني بقلع هذه القول قول الآمر ولو قلع ما امره لكن سن  
 اخرى متصلة بهذه السن فانقلعت لا يضمن كذا في الخلاصة \* ولو امره ان يقطع شيئا من جسده  
 او يبط فرحته ثم اخلفا بالقول للآمر مع يمينه لان الامر يستفاد من قبله هكذا في محيط السرخسي \*  
 قال ولو دفع الى نداف ثوبا يندف عليه قطا وامره ان يزيد من عنده ما رأى وقد ندف عشرين استارا  
 فقال رب الثوب دفعت خمسة عشر استارا وامرتك ان تزيد فلم تزد الا خمسة وقال النداف دفعت  
 الي عشرة وامرتني ان ازيد عشرة وقد زدت القول قول النداف وعلى صاحب القباء ان يدفع  
 اليه عشرة اساتير من قطن ولو اخلفا بما امره ايضا فقال صاحب الثوب دفعت اليك خمسة عشر  
 وامرتك ان تزيد خمسة عشر وقال النداف دفعت الي عشرة وامرتني ان ازيد عشرة فزدت  
 صاحب الثوب بالخيار ان شاء صدقه ودفع اليه عشرة اساتير وان شاء اخذ قيمة ثوبه ومثل عشرة  
 اساتير وكان الثوب للنداف كذا في المحيط \* اعطى خياط ثوبا ليقطعه قباء محشوا ودفع اليه البطانة  
 والقطن فقطعه وخاطه وحشاه وانتقل الى العمال والآخر غير ان رب الثوب يقول البطانة ليست بطانتي  
 فالقول للخياط مع يمينه ان هذه بطانته فلو حلف يلزم البطانة لرب الثوب ويسعه ان يأخذها ويلبسها  
 هكذا في الكبرى \* ولو دفع الى قصار ثوبا ليقصره بدرهم فاعطاه القصار ثوبا وقال هذا ثوبك فقال  
 صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى  
 قاصيخان \* والاجر للتصار كذا في الخلاصة \* وكذلك لو كان القصار يدعي رد الثوب صد  
 ابي حنيفة رح لانه امين على قوله وكذلك كل اجير مشترك والفتوى على قوله كذا في فتاوى  
 قاصيخان \* فان قال رب الثوب هذا ثوبي ولم آمرك بتقصيره والذي دفعته اليك لتقصيره غير هذا  
 الثوب فانه يأخذ الثوب ولا اجر عليه ولو كان هذا في القطع والخياط لم يأخذ لكن يضمن الخياط  
 قيمته ويتركه على الخياط ولم يثبت هذا الخيار في القصار ولو لم يكن هكذا لكانه جاء القصار فقال قصرت  
 وغسلته وعليك الا اجر وقال رب الثوب لم تقصره انت ولكني انا قصرته عندك او في بيتك او قال  
 قصرة غلامي هذا عندك لا يصدق رب الثوب والقول قول القصار وكذا ما شبه هذا من الاعمال



اذا كان في يد صاحب العمل اذا اختصا فان كانا خارجين او في يد المالك القول قوله فان طلب القصار يمينه لم يحلفه ما قصرة ولكن احلفه ماله عليك كذا من قصارة هذا الثوب كذا في الخلاصة \* ولو ان التصار اعطاه ثوبا فقال هذا ثوبك وهو ينكر فاخذ ونوى ان يكون عوضا عن ثوبه قال محمد بن زح لا يسعه ان يلبس الثوب ولا ان يبيع الا ان يقول للقصار اخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم كذا في فتاوى قاضيخان \* من الفتاوى ارسل صاحب الكرايس الى القصار رسولا يسترد ثيابه الاربعة فلما اتى به فاذا هو ثلثة قال القصار دفعت اليه اربعة وقال الرسول دفع الي ولم يعده قال يسأل صاحب الثوب ايها صدق برئ عن خصومته وايها كذب فان حلف برئ وان ابى لزمه ما ادعى فان صدق القصار وجب اجر الثوب الرابع وان كذبه وحلف القصار فللقصار على صاحب الثوب اليمين على الاجر وان حلف برئ عن خصومة الا اجر بحصة الثوب الرابع كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي متفرقات فتاوى الديناري (كازري راجامه وسبم داد كه قصارت آن كني هم دور ووزوبه من دهی نكرود داشت چندا كه هلاك شد) قال (ضامن شود) ولو اختلفا فقال رب الثوب (بدان شرط داده ام كه ده روز را تمام كني) وقد انقضت المدة ثم هلك الثوب ولي عليك الضمان وقال القصار لا بل دفعت الي مطلقا لا قصر ولم تعين مدة فالقول لمن كان وائعة الفتوى وينبغي ان يكون القول للقصار لانه ينكر الشرط ثم اذا شرط عليه ان يفرغ اليوم او نحوه من العمل ولم يفرغ فيه وقصره بعد ايام هل يجب الاجرة كانت واقعة الفتوى ايضا وينبغي ان لا يجب الاجر لانه لم يبق عقد الاجارة بدليل وجوب الضمان على تقدير الهلاك كذا في الفصول العمادية \* ولو اعطى حمالا متاعا ليحملة من موضع ثم اختلفا فقال رب المتاع هذا ليس متاعي وقال الحمل هو متاعك فالقول قول الحمل مع يمينه لانه امين ولا يكون على الا امر جرا لا ان يصدق قويا خذ لانه لم يعترف باستيفاء المنافع وكذا لو حملة طعاما فقال الحمل هذا طعامك بعينه وقال رب الطعام كان طعامي اجود من هذا فانه يفحش ان يكون القول قول رب الطعام ويبطل الاجر ويحسن ان يكون القول قول الحمل وبأخذ الاجر وان كان نوعين مختلفين بان جاء به شعيرا وقال رب الطعام كان طعامي حنطة لم يجب الاجر حتى يصدق كذا في محيط السرخسي \* رجل استأجر حمالا ليحمل متاعه الى بلد كذا ويسلمه الى السمسار فسلم ووزن فقال السمسار للحمل وزن الحمولة انقص مما كتب في البار جامة او في البارنا مجامة وانا لا اطيبك من الاجر بقدر النقصان ثم اختلفا

بعد ذلك فقال السمسار اوفيتك الاجر وقال الحمال ما استوفيت القول قول الحمال ولا خصومة لكل واحد منهما اقبل صاحبه وانما الخصومة بين الحمال وصاحب الحمولة كذا في الخلاصة \*

وفي العيون عن محمد بن رح فيمن دفع الى ملاح اكرار حنطة ان يحمل كرا بكذا فلما بلغ موضع الشرط قال رب الطعام نقص طعامي وقد كاله على الملاح وقال الملاح لم ينقص فالقول لصاحب الطعام ويقال لصاحب الطعام كله حتى يأخذ منك من كل كرم مقدار ما سمى ولو طلب الضمان من الملاح وقد كان دفع الاجرة بالقول قول الملاح ان الطعام وافرو يقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك ثم قال ههنا يقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك يحتمل انه اراد به حتى يسترد من الاجر بقدر ما نقص من طعامك ويحتمل انه اراد به تضمين ما نقص من الطعام كما هو ظاهر اللفظ فان كان المراد به الاول فظاهر على قول الكل وان كان المراد به الثاني فعلى قول ابي حنيفة رح ليس لصاحب الطعام تضمين الملاح الا بخيانه او تقصير منه وعليه الفتوى

كد في المضمرات \* الفصل الثاني فيما اذا اختلف الآجر والمستأجر في وجود العيب بالاجرة المؤجر اد اوجد بالاجرة عيبا واراد ان يرد على المستأجر ان كان دينان كانت الاجرة دراهم او دنانير او مكبلا او موزونا في الذمة سوى الدراهم والدنانير او عينا كثوب بعينه او حنطة بعينها فان صدقه المستأجر كان له ان يرد على المستأجر سواء كانت الاجرة دينان او عينا وان كذبه المستأجر وقال ما اعطيتك هذا ان كانت الاجرة دينان لم يكن اقرار المؤجر بقبض الجداد ولا بالاستيفاء وانما اقرار بقبض الدراهم لا غير القياس ان يكون القول قول المردود عليه وهو المستأجر وفي الاستحسان يكون القول قول الراد مع يمينه وهو المؤجر واذا اقر بقبض الجداد بان قال قبضت الجداد او قال قبضت الاجر واستوفيت فانه لا يصدق ولا تقبل بينة المؤجر على ذلك هكذا في المحيط \* ولو كان الاجر ثوبا بعينه فتبضه ثم جاء يرد به بعيب فقال المستأجر ليس هذا ثوبي فالقول قول المستأجر فان اقام رب الدار البينة على العيب رده سواء كان العيب يسيرا او فاحشا ثم ينسخ العقد بردة لفوات القبض المستحق بالعقد فيأخذ منه قيمة السكنى وهو جر مثل الدار وان كان حدث به عيب لم يستطع رده رجع بحصة العيب من اجر مثل الدار كذا في المبسوط \* ولو استأجر فامي من رجل بيتا فباع فيه زمانا ثم خرج منه ادا خلافا فيما فيه من الزبوف واشباهه فقال رب البيت كان هذا في بيتي حين استأجرته وقال المستأجر لا بل انا حدثته فالقياس ان يكون القول قول رب الدار مع يمينه وفي الاستحسان القول قول



المستأجر وهكذا الجواب في الطحان وسائر الصنائع اذا اختلف فيما يحدثه الصنائع في العرف والعادة دون الاجر فالمسئلة على القياس والاستحسان والحاصل في جنس هذه المسائل ان كل شيء يحدثه المستأجر عادة لحاجته اليه فالقول قول المستأجر ولو اختلف رب الدار والمستأجر في بناء الدار غير ما ذكرنا وفي باب او في خشبة ادخلها في السقف فقال رب الدار انا آجرتك وهذا فيها وقال المستأجر انا احدثت فان القول قول رب الدار مع يمينه كذا في المحيط \* والآجر المفروش والغلق والميزاب الظاهر ان رب الدار هو الذي يتخذ ذلك وما كان في الدار من لبن موضوع او آجر او جص او جذع او باب موضوع هو للمستأجر فان اقاما البينة ففي كل شيء جعلنا القول فيه قول المستأجر فالبيئة بينة رب الدار ولو كان في الدار بئر ماء مطوية او بالوعة محفورة فقال المستأجر انا احدثتها وانا اقلعها فالقول قول رب الدار وكذلك الجص والسترة والخشب المبني في البناء والدرج والمراد من الدرج ما يكون مبنيا فاما ما يكون موضوعا فيه كالسلم فالقول قول المستأجر كذا في المبسوط \* فلو اقر رب الدار ان المستأجر جصصها او فرشها بالآجر او ركب فيها بابا او غلعا فللمستأجر قلعه فان اضر القلع برب الدار فعلى رب الدار قيمة يوم الخصومة كذا في الخلاصة \* وان اختلفا في الاتون من بناءه فالقول للمستأجر لان الظاهر ان المستأجر هو الذي بناه لحاجته اليه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان في الدار كوارات تخل او حمامات فذلك كله للمستأجر كما لمنا مع الموضوع كذا في المبسوط \* ولو خرج المستأجر من الدار ثم اختلفا فيما في الدار فما كان مركبا نحو الباب والسرير وغلق الباب فالقول قول رب الدار وما كان مفصولا نحو الفرش والاواني والخشب الموضوع فالقول فيه قول المستأجر كذا في الغيائية \* الا في احد مصرعي الباب اذا كان موضوعا والاخر مركبا او لوح يعلم انه سقط من السقف فهو الآجر وفي التنوير يعتبر العرف ولو انهدم بيت من الدار فاختلفا في نقضه فان كان يعرف انه بيت انهدم فهو لرب الدار وان لم يعرف ذلك وقال المستأجر هو لي فالقول قوله كان رب الدار امره بالبناء في الدار على ان يحسبه له من الاجر فانفعا على البناء واختلفا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار والبيئة بينة المستأجر وكذلك لو قال رب الدار لم تبين او بنيت بغير اذني فالقول قول رب الدار كذا في المبسوط \* فالواحد اذا كان مشكلا الحال بان اختلف في ذلك اهل الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب البيت انه يذهب في نفقة مثل هذا البناء قدر ما يدعيه رب البيت وقال بعضهم لا بل يذهب قدر ما يقوله المستأجر حتى تعذر

معرفة قول احدهما من جهة الغير فيعتبر حينئذ الدعوى والانكار والمستأجر يدعي زيادة ابقاء ورب  
الدار ينكر فيكون القول قوله فاما اذا اجمع اهل تلك الصناعة على قول احدهما فالقول قوله كذا  
في المحيط \* ولو كان على باب منها مصرعا ان احدهما سافط والاخر معلق بالباب واختلفا في السافط  
فالتقول قول رب الدار اذا عرف انه اخوه وان كان منقولا فالقول قول المستأجر في المنقول ولو كان  
يتأسفه مصورا بجذوع مصورة فسقط جذوع منها وكان مطروحا في البيت واختلف رب الدار  
والمستأجر فيه فقال رب الدار هو لسقف هذا البيت وقال المستأجر بل هو لي وتبين ان تصاويرة  
موافقة لتصاويرة البيت فان القول في ذلك قول رب الدار مع يمينه وان كان منقولا كذا في  
الذخيرة \* اذا نكاري منزلا من رجل في الدار وفي الدار ساكن كل شهر بدرهم فادخله في الدار  
وخلي بينه وبين المنزل وقال اسكنه فلما جاء رأس الشهر طلب رب المنزل الاجر فقال المستأجر  
ما سكنته حال بيني وبين النزول فيه الذي كان يسكن في الدار او غاصب ولا بينة له بذلك والساكن  
مقر بذلك او جاحدا لا يلتفت الى قول الساكن واذا لم يقبل قول الساكن بقي الاختلاف بين  
الاجر والمستأجر فينظر في ذاك ان كان المستأجر هو الساكن في الدار حالة المنازعة فالقول قول  
رب الدار وعليه الاجر وان كان الساكن في المنزل غير المستأجر فالقول قول المستأجر ولا اجر  
عليه رجل نكاري من رجل بينة كل شهر بدرهم فلما جاء رأس الشهر طلب رب البيت اجر  
البيت فقال المستأجر انما اعرتنيها واسكنته بغير اجر وصاحب البيت ينكر ذلك ولا بينة لهما  
فالتقول قول الساكن مع يمينه وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة صاحب المنزل وكذلك  
اذا قال الساكن ان الدار داري ولا حق لك فيه فالتقول قول الساكن مع يمينه فان قال الساكن  
الدار لفلان وكلني بالقيام عليها فالقول قول الساكن ويكون خصما للمدعي وان  
قال المستأجر انك وهبت لي المنزل فلا اجر لك وقال الا اجر بل اجرتك فالتقول قول المستأجر  
في الاجر وان اقاما جميعا البينة بوخذ بينة الموهوب له وهذا كله اذا لم يكن اقر الساكن باصل  
الكراء فاما اذا اقر باصل الكراء ثم ادعى الهبة او العارية فانه لا يصدق وعليه الاجر الا ان يقيم بينة  
والمستأجر خيار الرؤية ان لم يكن رأى المستأجر فان اختلفا فقال صاحب الدار قد كنت رأيت  
وقال المستأجر لم اره فالتقول قوله فاذا حلف انه لم يرها ردها الا ان تقوم بينة انه قد رآها كذا  
في المحيط



في المحيط \* ولو استأجر دارا شهر اثم ادعى المستأجر ان الآجر باعها منه بعد الاجارة وانكر الآجر  
ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيما مضى لانهما تصادفا على الاجارة والبيع  
لم يثبت كذا في فتاوى قاضى خان \* رجل تكازى منزلا من رجل على ان اجرة ان يكفيه وعياله نفقتهم  
ومؤنتهم مادام في الدار فالاجارة فاسدة فان سكن كان عليه اجرا للمنزل كما في سائر الاجارات  
الفاسدة فان قال المستأجر انفق على عيالك وقال صاحب المنزل لم تنفق فالقول قول صاحب  
المنزل وان اقام البينة فالبينة بينة المستأجر رجل تكازى دارا شهر ابعشرة دراهم فسكنها يوما ويومين ثم  
تحول الى دار اخرى كان للآجر ان يطالبه باجر جميع الشهر فان قال انما استأجرتها يوما واحدا فالقول  
قوله وان اقام البينة فالبينة بينة الآجر كذا في الذخيرة \* واذا استأجر من آخر دارا شهر ابد رهم فسكنها  
شهرين فعليه اجر الشهر الاول دون الشهر الثاني فان انهدم شيء من سكناه في الشهر الثاني يضمن  
ولا ضمان فيما انهدم من سكناه في الشهر الاول فان اختلفا فيما انهدم فقال المستأجر انما انهدم من  
سكنائي في الشهر الاول وصاحب الدار يقول انما انهدم من سكتاك في الشهر الثاني فعليك الضمان  
فالتقول قول المستأجر مع يمينه والبينة بينة صاحب الدار كذا في المحيط \* وان زاد على الشهر الاول  
يوما او يومين فقال المستأجر انما انهدمت في الشهر الاول فالقول قوله لانه غاصب كذا في المبسوط \*  
تَكَارَى بَيْتًا وَدَارًا عَلَى أَنْ يَسْكُنَهَا شَهْرًا فَأَعْطَاهُ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ الْمِفْتَاحَ فَلَمَّا مَضَى الشَّهْرُ يَطْلُبُهُ رَبُّ  
الْمَنْزِلِ بِالْأَجْرِ فَقَالَ الْمُسْتَأْجِرُ أَمْرٌ أَقْدَرُ عَلَى فَتْحِهِ وَقَالَ الْآجِرُ بَلْ قَدَرْتُ عَلَى فَتْحِهِ وَسَكَنْتُ وَلَا بَيْنَةَ  
لَهُمَا فَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَى الْمِفْتَاحِ الَّذِي دَفَعَ إِلَيْهِ لِلْحَالِ أَنْ كَانَ مِفْتَاحًا يَلَايِمُ الْغَلَقَ يُمْكِنُ فَتْحُ الْبَابِ فَالْقَوْلُ  
قَوْلُ رَبِّ الدَّارِ وَلَا يَصْدُقُ الْمُسْتَأْجِرُ فِي قَوْلِهِ لَمْ أَقْدِرْ عَلَى فَتْحِهِ وَأَنْ كَانَ مَا دَفَعَ مِنَ الْمِفْتَاحِ لَا يَلَايِمُ الْغَلَقَ  
وَلَا يُمْكِنُ فَتْحُ الْبَابِ بِدَفْعِ الْقَوْلِ قَوْلُ الْمُسْتَأْجِرِ وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّ أَقَامَ الْبَيْنَةَ فَالْبَيْنَةُ بَيْنَةُ رَبِّ الْمَنْزِلِ وَأَنْ كَانَ الْمِفْتَاحُ  
مِفْتَاحًا لَا يَلَايِمُ الْغَلَقَ كَذَا فِي جَوَاهِرِ الْأَخْلَاطِ \* أَجْرُ دَارَةٍ سَنَةً فَلَمَّا انْقَضَتْ أَخَذَ الدَّارُ وَكُنْسَهَا وَسَكَنَهَا  
فَقَالَ الْمُسْتَأْجِرُ كَانَتْ لِي فِيهَا دِرَاهِمٌ فَكُنْسْتُهَا وَرَمَيْتُهَا فَلَوْ صَدَّقَهُ رَبُّ الدَّارِ فِي ذَلِكَ ضَمْنُهَا وَإِنْ أَنْكَرَ فَالْقَوْلُ لَهُ  
مَعَ يَمِينِهِ كَذَا فِي الْكِبَرِيِّ \* أَدَا أَسْتَأْجَرَ الرَّجُلُ مِنْ آخِرِ حَمَامٍ مَدَّةً مَعْلُومَةً ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْحَمَامِ  
أَنَّهُ لَصَاحِبِ الْحَمَامِ أَوَّلِ الْمُسْتَأْجِرِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ صَاحِبِ الْحَمَامِ وَلَوْ انْقَضَتْ مَدَّةُ الْاجَارَةِ وَفِي الْحَمَامِ  
رَمَادٌ كَثِيرٌ وَسَرَقِينَ كَثِيرٌ فَقَالَ رَبُّ الْحَمَامِ السَّرَقِينَ لِي وَقَالَ الْمُسْتَأْجِرُ هَوْلِي وَأَنَا أَنْتَلُهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ  
الْمُسْتَأْجِرِ أَلَمْ يَعْرِفْ كَوْنَ الْمَدْعَى فِي يَدِ صَاحِبِ الْحَمَامِ قَبْلَ هَذَا فَمَا الرَّمَادُ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ

عدل المستأجر وكان منرا بذلك فعليه ان ينقله فان جحدان يكون من عمله فالقول قوله كذا في المحيط \* وان استأجرت المرأة حلياً معلوماً لتلبسه يوماً الى الليل فهو جائز فان البست غيرها في ذلك اليوم فهي ضامته ولا اجر عليها وان اختلفا فقال رب الحلي لبسته وقالت لا بل البست غيري ذكر ان القول قول صاحب الحلي معني هذا انهما اختلفا في الاجر فقال رب الحلي لبسته بنفسك فعليك الاجر وقالت المرأة البست غيري فلا اجر علي قالوا فيجب ان يكون الجواب فيه على قياس ما ذكر في الدار ان يحكم الحال ان كان في يدها وقت المنازعة فالقول رب الحلي وان كان في يد غيرها فالقول قولها فان هلك الحلي كان لرب الحلي ان يصدفها ويضمنها ولا اجر له كما لو ثبت الا لباس معاينة وان كذبها فتدبراً هاهنا من الصمان ثم يكون القول قول صاحب الحلي اذا اختلف رب الدابة والمستأجر ولم يركب بعد فقال المستأجر اكريتني من الكوفة الى بغداد بعشرة وقال رب الدابة بل اكريتك من الكوفة بعشرة دراهم الى قصر والنصره والمنصف ان لم يقم لاحد هداية فانهما يتحاذان وتترادان وان فاصت لاحد هداية فانه يقضى بينته وان اقاما جميعاً البيته كان ابو حبيقة رح اولاً بقول الى بغداد بخمسة عشر درهماً ثم رجع وقال يقضى الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول ابي يوسف ومحمد رح كذا في المحيط \* وان استأجر الدابة الى مكان معلوم ولم يسم ما يحمل عليها فان اختلفت اوردت الاجارة وان حمل عليها اوردتها الى ذلك المكان فعليه المسمى استحساناً وكذلك لو استأجر عبداً ولم يسم ما استأجره له كذا في المبسوط \* وان استأجر الرجل من آخر دابة ودفعها اليه بغير سرج ولا لجام وقال اكريتك عرباً ولم اكرك بسرج ولا لجام وقال المستكري استكريتك بسرج ولجام كان القول قول صاحب الدابة كذا في المحيط \* اذا تكاثر الدواب من بغداد الى مدينة الري باعيانها كانت الاجارة جائزة واذا حازت الاحارة فاولان المكارى باع هذه الدواب من غيره او وهب او تصدق او اجرا واعار او اودع فجاء المستكري ووجد الدواب في يد غيره فاراد ان يقيم البيته على اجارته هل تقبل بينته فهذا على وجهين اما ان يكون المكارى حاضراً او غائباً فان كان المكارى حاضراً فانه يقبل بينته وان كان يقرانه آجرها منه واذا سمعت بينة المستأجر وكان المكارى باعه من غيره ان كان باعه بعذر بان كان عليه دين قاذح لم يكن للمستأجر سبيل على الدابة وان باعها بغير عذر كان المستأجر احق بها الى ان تقضي مدة اجارته وان كان آجر من غيره او وهب او تصدق كان المستأجر احق بها الى ان يستوفي اجارته



ثم يجوز في هذه التصرفات ويكون الجواب في حق هذه التصرفات كالجواب فيما اذا باعه بغير عذر هذا الذي ذكرنا ان كان المكاري حاضرا فاما اذا كان غائبا فان بينة المستأجر تقبل اذا كان الذي في يده الدابة مشتربا او متصفا عليه او موهوبا له لانه يدعى الملك لنفسه فيما في يده فينصب خصما لكل من يدعي حقا في يده وبعد هذا ان كان باعه المكاري بعذر فلا سبيل له على الدابة وان كان باعه بغير عذر او وهب او تصدق كان المستأجر احق به الى ان يستوفي الاجارة فاما اذا كان الذي في يده الدابة مستأجرا او مستعيرا او مودعا وقد صدقه المستكري فيما قال لا تقبل بينته عليه ثم يقول في الكتاب والمستأجر احق بها حتى يستوفي اجارته ولم يذكر ان المستأجر الاول احق بها ام الثاني ويجب ان يكون المستأجر الثاني احق بها بخلاف ما اذا كان المكاري حاضرا ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادة المسئلة على هذا الوجه فلم يجعل المستأجر الثاني خصما للمستأجر الاول وذكر شيخ الاسلام الزاهد احمد الطوايسي والشيخ فخر الاسلام علي البزدوي ان بينة المستأجر على صاحب اليد اذا كان مستأجرا مقبولة وجعله خصما له وفرق بين المستأجر وبين المستعير والمودع كذا في الذخيرة \* ولو استكرى الدابة فقال له المكاري استكر غلاما يبتعك وينبع الدابة واعط نفقته ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان اعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسرت منه ان اقر صاحب الدابة ذاك برئ المستكري وان اختلفا في الامر باستكراء الغلام او في الامر بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة كذا في الظهيرية \* وعلى المستكري البينة انه استأجر الغلام وان كان المستكري وكيله بالاستيجار فان اقام البينة على انه استأجر الغلام بعد هذا وافر الغلام انه قبض منه النفقة الا انه ضاع وسرق منه وانكر المكاري كان القول قوله لانه لما ثبت استيجار الغلام صار الغلام وكيله من جهة المكاري بقبض ما عليه من الكراء متدار النفقة والوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت وهلك عندي كان القول قوله فكذا هذا كذا في الذخيرة \* فان اقر صاحب الدابة انه امره بدفع النفقة الى الغلام وانكر الدفع فافر الغلام انه اعطاه قبل قول الغلام كذا في الظهيرية \* رجل استأجر دابة ذاهبا وجائيا فمات المكاري في الطريق فان الاجارة لا تنتقض فان استأجر رجلا حتى يقوم على الدابة جاز وكان اجرة على المستكري ولا يرجع بذلك على الورثة فان اختلفت الورثة والمستكري فقالت الورثة انما آجره ابونا هذه الدابة على ان مؤنة الدابة عليك وانكر المستكري ذلك فالقول قوله وان اقام بينة فالبينة بينة الورثة فاذا استأجر رجلا دابة من رجلين ذاهبا وجائيا

الى بغداد فقال احدهما اكرينها بعشرة دراهم وقال الآخر بخمسة عشر فان اختلفا قبل استيفاء المعقود عليه وليست لهم بينة والمستأجر يكذب كل واحد منهما ويدعي الاجارة بخمسة فانه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فاذا تحالفوا فسخ القاضي العقد في جميع الدابة كما في بيع العين وان كان المستأجر يصدق احدهما بان كان يدعي العقد بعشرة فانه لا يجب التحالف في حصة الذي صدقه ويتحالفان في حصة الذي يدعي العقد بخمسة عشر فاذا تحالفوا وطلب احدهما الفسخ من القاضي او طلبا جميعا وان القاضي يفسخ العقد في حصته وتبقى الاجارة في حصة الآخر بخمسة دراهم عندهم جميعا كما لو مات احدهما وان وقع الاختلاف بعد استيفاء المعقود عليه فالقول قول المستأجر مع يمينه وان اقاما جميعا البينة فانه يقضى لكل واحد منهما بنصف ما ادعى من الاجر فيقضى لمدعي خمسة عشر سبعة ونصف ويقضى الآخر خمسة دراهم هذا اذا اختلفا في بدل المعقود عليه راما اذا اختلفا في قدر المعقود عليه في السير فقال احدهما اكرينها الى المدائن وقال الآخر الى بغداد واتفعا على الكراء فان كانوا اختلفوا قبل السير والمستأجر يكذب كل واحد منهما في ما يدعي وكان آخره دمه يتران فانه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فان حلفوا وطلبوا الفسخ من القاضي فسخ القاضي العقد في جميع الدابة وان كان المستأجر يصدق احدهما في ما يدعي فانه لا يجب التحالف في نصيبه انما يجب التحالف في نصيب الآخر فاذا حلف يفسخ العقد في نصيبه وتبقى الاجارة في نصيب الآخر جائزة عندهم جميعا هذا اذا اختلفا قبل السير وان اختلفا بعد السير الى حد الكاريين فالقول قول الآخر مع يمينه وان اقاموا جميعا البينة فالبينة بينة المستأجر اذا كان يدعي زيادة سير على ما يتولان كذا في المحيط \* تكاري شق محمل فقال الحمل عنت عيدان المحمل وقال المستكري بل عنت الابل ان كان الكراء مثل ما يتكاري به خشب المحمل فالقول للحمال وان كان مثل ما يتكاري من الابل فالقول للمستكري لان اسم المحمل كما يطلق على العيدان يحمل على الابل فيكون المراد من هذا اللفظ مجهولا فوجب استبانة المراد من الملفوظ بالمسمى كذا في محيط السرخسي \*

واذا استأجر الرجل دابة وغلاما ليذهب به بكتاب الى بغداد واختلف المستأجر والاجر فان اختلفا في ايفاء العمل والمرسل ينكر فيكون القول قوله كالبائع اذا ادعى تسليم المبيع والمشتري ينكر وان اختلفا في ايفاء الاجر فالقول قول الغلام هكذا في المحيط \* رجل تكاري غلاما ليذهب به بكتاب



بكتاب الى بغداد فقال الغلام قد ذهبت بالكتاب وقال الذي ارسل اليه الكتاب له لم تأتني به فعلى الغلام البينة على ما يدعي لانه يدعي ايفاء المعقود عليه فان اقام البينة انه دفع الكتاب اليه كان الثابت بالبينة كالثابت باقرار الخصم وله الاجر على المرسل دون من حمل الكتاب اليه وان قال المرسل اليه اعطيته اجرة عشرة دراهم فعليه البينة على ذلك كما لو كان المرسل هو الذي يدعي ايفاء الاجر وان اقام الغلام البينة انه قد اتى بغداد بالكتاب فلم يجد الرجل فله الاجر كذا في المبسوط \* رجل تكاري دابة من رجل ولم يسم بغلا او حمارا فجاء بحمار فاختلفا فقال المستكري انما استكريت منك هذا البغل بخمسة دراهم وقال المكاري لا بل اكريتك هذا الحمار بخمسة دراهم فان اختلفا قبل الركوب وليس لاحدهما بينة فانهما يتحالفان وان اختلفا بعد الركوب ولم يقم لاحدهما بينة فالقول قول المستأجر فاما اذا اقاما جميعا البينة ان وقع بينهما الاختلاف في المعقود عليه وهي المنفعة فان اختلفا قبل الركوب فالبينة بينة المكاري كذا في المحيط \* واذا تكاري دابة من الكوفة الى فارس ويسمى مدينة معلومة فالاجارة جائزة فان اختلفا في النقد فقال المستأجر اعطيتك نقد فارس لان الوجوب كان بفارس ونقد فارس انقص وقال المكاري لا بل عليك نقد كوفة لان العقد كان بكوفة ونقد كوفة ازيد كان عليه نقد المكان الذي فيه العقد لا نقد المكان الذي حصل فيه الوجوب كذا في الذخيرة \* استعمله في الرستاق باجارة فاسدة واختصما في البلد واجرمثل ذلك العمل يتفاوت في المكان يجب اجر مثل عمله في المكان الذي استأجره فيه كذا في القنية \* فاذا استأجر الرجل الدابة الى الحيرة فقال رب الدابة هذه الدابة دونك فاركبها فلما كان بعد ما يرجع من الحيرة اختلفا فقال المستكري ولم اذهب بها الى الحيرة فلا اجر علي وقال صاحب الدابة لا بل ذهبت بها الى الحيرة ولي عليك الاجر فان لم يعلم خروجه وتوجهه الى الحيرة فالقول قول المستأجر وان علم خروجه الى الحيرة فالقول قول صاحب الدابة هكذا في المحيط \* فان تكاري يوما الى الليل بدرهم فاراه الدابة على اديها وقال اركبها اذا شئت فلما جاء الليل نازعا في الكراء والركوب فان كانت الدابة دفعت الى المستأجر فعليه الاجر وان كان لم يدفعها فلا اجر عليه وعلى رب الدابة البينة انه قد ركبها كذا في المبسوط \* رجل استأجر عبدا يخط معه مشاهرة كل شهر باجر مسمى فمجد الخياط الاجارة وادعى العبد انه عبده واقام رب العبد البينة على الاجارة فاختلفا الى القاضي في ذلك شهرانم زكي الشهود وقد استعمله قبل الجحود وبعده فعليه اجر جميع ذلك ولو عطب العبد في حال الجحود في الخياطة

فلا شيء على المستأجر انما عليه الاجرة وكذلك لو قال المستأجر هو عبدة ولكن غصبته والمسئلة بحاله كذا في محيط السرخسي \* واذا استأجر الرجل رجلي ماء فانكسر احد الحجرين والدوارة فهذا عذره ان ينسخ الاجارة وكذلك ان انكسر البيت فان اختلفا فهذا على وجهين اما ان يختلفا في مدة الانكسار واختلفا في اصل الانكسار والجواب فيه كالجواب فيما اذا اختلفا في قدر مدة انقطاع الماء او في اصل الانقطاع كذا في الذخيرة \* اكثرى ابلا الى بغداد واختلفا في وقت الخروج فالامر الى المستأجر في الاصل وكذا في تعيين الطريق اذا لم يكن الطريقان متعاقبين ولو كان احدهما اصعب لابد من البيان كذا في الخلاصة \* قال رجلان استأجرا دابة من الري الى الكوفة باجر مسمى فلما ذهبا الى الكوفة اختصما عند القاضي فقال احدهما اكترينا من فلان الى الكوفة ذاهبا وجائيا وقال الآخر اكترينا من فلان الى مكة ذاهبا وجائيا ولا يثبت لواحد منهما فان القاضي يتضي بالدابة ملكا للمقر له الغائب ولا يتضي فيها بالاجارة ويمنع القاضي كل واحد منهما من الذهاب الى الموضع الذي يدعي فان ادعى كل شيء تركهما القاضي وما اجمعا عليه فان اقام كل واحد منهما البيعة على ما ادعاه من الكراء وركبت البيعتان وقف القاضي الدابة في ايديهما ولا يأذن القاضي لواحد منهما في الركوب الى الموضع الذي يدعي ولكن يأمرهما ان ينفقا عليها على ما يرى ان رجى قدوم صاحبها وان لم يرج لا يأمرهما بالنفقة بل يأمرهما بالبيع واذا باع الدابة بامر القاضي وقف القاضي الثمن في ايديهما فان كان قد اتفقا عليهما بامر القاضي وثبت ذلك عند القاضي فالقاضي يعطيها من الثمن مقدار ذلك كذا في التذكار خانية \* فان طلب كل واحد منهما الكراء الذي دفع الى صاحب الدابة لم يدفع لان فيه قضاء على الغائب ولكن يجعل الثمن في ايديهما موثوقا الى ان يبرهن ان ربهامات والقاضي ان لا يسمع خصومتها ولا يأمر بالبيع والنفقة لان فيه قضاء على الغائب بوجه وفيه حفظ مال الغائب فيميل الى اي جانب شاء كذا في الكافي \* ولو اكتريا دابة من بغداد الى الكوفة ذاهبا وجائيا فلما بلغا الكوفة بدا الاحد هما ان لا يرجع الى بغداد وكان ذلك عذرا في فسخ الاجارة فان رفع الامر الى القاضي في فسخ الاجارة وتصادق على ذلك ولم يقيما بيته فالقاضي لا يتعرض لشيء من ذلك فان اقاما البيعة مع تصادقهما على ذلك فالقاضي لا يفسخ الاجارة لما في ذلك من القضاء على الغائب لكنه ان شاء آجر ذلك النصف من شريكه على سبيل النظر وفي الكتاب يقول ان شاء القاضي يكرى الدابة كلها من الذي يرجع الى بغداد ومعناه



ان القاضي يكرى النصف الذي كان لصاحب العذر من الذي يريد الرجوع اليه ، بغداد ويقرر الكراء في النصف الذي كان له وان شاء اكرى نصفها من آخر فيركبها جميعا وعلى سبيل التهاني كما كانا بفعلا ن مع الاول ثم لم يذكروا في الكتاب انه اذا لم يجد من يكرى ذلك النصف هل له ان يودع ذلك النصف من الذي يريد الرجوع اليه بغداد وذكروا في موضع آخر انه ان شاء فعل ذلك فيكون النصف في يده بالوديعة والنصف بالاجارة فيركب يوما وينزل يوما وهذا الاطلاق على قولهما اما على قول ابي حنيفة رح اجارة النصف من رجل آخر لا يجوز لمكان الشيوع كذا في المحيط \* وفي نواب ربن سماعة وهشام عن محمد رح رجل آجر دارا من رجل بدراهم معلومة فاستحقها رجل بالبينة وقال كنت دفعتها الى الآجر وامرته ان يؤجرها فلا جرة لي وقال الآجر كنت غصبتها منه وآجرتها فلا جرة لي فالقول قول رب الدار وياخذ الآجر وان اقام الآجر البينة على ما ادعى من الغصب لا تقبل بينته وان اقام بينة على اقرار المستحق بما ادعى من الغصب تقبل بينته وكانت الاجرة له ولو كان الآجر بني في الارض بناء وآجرها مبنية فقال رب الارض امرتك ان تبني وتؤجر وقال الآجر غصبتك وبنيتها وآجرتها قال يقسم الآجر على قيمة الارض غير مبنية وعلى البناء فباا صاب الارض فهو لرب الارض وما اصاب البناء فهو لصاحب البناء كذا في الذخيرة \* قال ابو بكر اسأ جردابة وذهب الى سمرقند فجاء آخر وادعاه لنفسه ولم يصدق انه مستأجر واستحق عليه هل للآجر ان يرجع على بائعه قيل لا فان كان المدعي للدابة ادعى فعلا على الذي في يده الدابة بان قال هذه الدابة ملكي غصبتها مني ينتصب هو خصما ويسمع عليه البينة ويكون للآجر حق الرجوع على بائعه واذا ادعى على آخر اني استأجرت هذه الدار التي في يدك من فلان بتاريخ كذا قبل ان تستأجرها هل ينتصب صاحب اليد خصما للمدعي في حق اثبات الاجارة عاينه حتى لو اقام بينة على الاجارة هل تسمع بينته فهذا على وجهين اما ان ادعى على صاحب اليد فعلا بان قال استأجرت هذه الدار من فلان وقبضتها فاخذتها مني بغير حق او غصبتها عني تسمع بينته واما اذا قال استأجرت من فلان قبل ان تستأجر ائت وقد سام اليك ولم يدع عليه فعلا لا تسمع بينته كذا في المحيط \* المستأجر اذا ادعى انه استأجر الارض وهي فارغة وادعى المؤجر انها كانت مشغولة ومزرعة يعتبر الحال وان كانت الارض فارغة فالقول للمستأجر وان كانت مشغولة فالقول للآجر وهو المختار كذا في خزائن المفتين \* باع الدلال ضبعة رجل بامره

فقال صاحب الضيعة بعثها بغير اجر وقال الدلال بل باجر فان كان هذا الدلال معروفا بأنه يبيع اموال الناس بالاجر لا يصدق الامر على دعواه ويجب اجر المثل كذا في جواهر الاخلاطي \*  
ولو قال الراعي خفت الموت فذبحتها فانكر المالك فالقول قوله وعلى الراعي البينة كذا في الوجيز للكردي \*  
وفي فوائد صاحب المحيط اختلف الراعي مع المالك فقال الراعي ذبحتها وهي ميتة وقال المالك ذبحتها وهي حية فالقول قول الراعي في صيد النوازل اما الاجنبي اذا قال ذبحت شاة  
وهي ميتة هل يكون مثل الراعي قال ينبغي ان يكون مثله حتى يكون القول قوله مع يمينه وهكذا قال بعض الفقهاء رح لان في ضمانه شك بخلاف ما اذا قال ذبحت شاة باذنك وانكر المالك الاذن حيث يكون القول قول المالك ولو قال الراعي ذبحتها لانها مريضة وقال صاحبها ما بها مرض فالقول قول رب الشاة ويضمن الراعي كذا في الفصول العبادية \* دفع الاجر الى المؤجر ومات بعد شهرين فطالبه الورثة باجر عشرة اشهر وقال المؤجر آجرتها بهذه الاجرة شهرين وابحت له السكنى بقية السنة وقالت الورثة بل آجرتها سنة فالقول للمؤجر لانه مالک الاجرة  
وادعت الورثة ابطال ملكه كذا في القنية \* الباب السادس والعشرون في استيجار الدواب والركوب  
يجوز استيجار الدواب للركوب والحمل فان اطلق الركوب جاز ان يركب من شاء كذا في الهداية \*  
اذا ركب بنفسه او اركب واحدا ليس له ان يركب غيره كذا في الكافي \* فان ركبها المستأجر او غيره بعد ما تعين فعطبت ضمن قيمتها كذا في الجوهرة النيرة \* فان قال علي ان يركبها فلان فاركبها  
غيره فعطبت ضمن كذا في الكافي \* اذا تكارى من رجل ابلا مسماة بغير عينها من كوفة الى مكة  
فلا جارة جائزة قال الشيخ الامام خواهر زادة ليس تفسير المسئلة ان استأجر ابلا بغير عينها لان  
استيجار اهل بغير عينها لا يجوز لجهالة المعقود عليه بل تفسيرها ان يتقبل المكاري الحمل فيقول له  
المستكاري احملني الى مكة بكذا فيكون المعقود عليه الحمل في ذمة المكاري وانه معلوم بل آلة  
الحمل وجهالة الآلة لا توجب فساد الاجارة كما في الخياط والقصار وما شبه ذلك قال الصدر الشهيد  
ونحن نفتي بالجواز كما ذكر في الكتاب وتفسير ذلك ما قلنا وصار ذلك معنى معتادا ولو لم يكن  
كذلك لا يجوز هكذا في المحيط \* ولو استأجر دابة الى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق بتحت  
الدابة وضعفت عن السير فان كان المستأجر استأجر الدابة بعينها كان للمستأجر الخيار ان شاء



نقض الاجارة وان شاء تربع الى ان تقوى الدابة وليس له ان يطالبه بدابة اخرى وان كان المستأجر  
تكرى حمولة بغير عينها ليحمل الى ذلك المكان فاذا ضعفت الاولى كان له ان يطالبه بدابة اخرى  
كذا في خزائن المفتين \* في جامع الفتاوى ولو استأجر دابة الى مكان معلوم ولم ينفذها الى ذلك  
المكان وقد استعملها فلا اجر عليه وان انفذ بها الى ذلك المكان وجب الاجر ركب اولم يركب  
وهذا اذا انفذ بها الى ذلك المكان من الموضع الذي استأجر الدابة ولو مكث بنظر ان مكثه مثل  
ما يكون انتظار خروج القافلة فعليه الاجر لذهابه الى ذلك المكان ركب اولم يركب ولو مكث  
كثيرا مقدار ما لا يمكث في انتظار القافلة وقد تقرر عليه الضمان فلا يرتفع بالخروج فلا يجب الاجر  
كذا في التاتارخانية \* رجل استأجر دابة يوما وانتفع بها فيه وامسكها تلك الليلة وتدورم بطنها  
واصنعت فتركها في الدار التي هي فيها وهي دار غيره فماتت يضمن كذا في جواهر الفتاوى \*  
ولو دفع المكارى الدابة الى المكثري لا يجب عليه ان يبعث تلميذة او غلامه وعن محمد رح  
انه يجب كذا في الغيابة \* وفي الصيرفية استأجر دابة بعينها للحمل فحمل المكارى علي غيرها قال  
لا يستحق الاجر ويكون متبرعا كذا في التاتارخانية \* واو تكارى من العرات الى جعفي وجعفي فبياتان  
بالكوفة ولم يسم اي قبيلتين هي او الى الكناسة ولم يسم اي الكناستين هي الظاهرة او الباطنة فعليه  
اجر مثلها ومثله بخارا اذا انكارها الى السهلة ولم يبين اي السهلين هي سهلة قوت او سهلة امير  
او تكاراها الى جنوب ولم يبين اي القريتين والسهلة (ريگستان) وسهلة الامير ورب سمرقند كذا في الظهيرية \*  
استأجر دابة من خوارزم الى بخار بعشرين دينارا ولم يعين النقد ولا الوزن فالمتبر نقد خوارزم  
ووزنه لمكان العقد فيه كذا في القبة \* تكارى دابة باربعة دراهم الى مكان كذا على ان يرجع اليوم  
فلم يرجع الى ايام يجب عليه درهمان لانه مخالف في الرجوع كذا في الوجيز للكردي \* استأجر  
بعبرا الى مكة فهذا على الذهاب دون المجيء وفي العارية على الذهاب والمجيء كذا في الذخيرة \*  
في فتاوى آهوا استأجر دابة ليحمل عليها مائة من من الحنطة فمرضت فلم تطق الا خمسين فحمل  
عليها هل يرجع على المكارى بحصة ذلك قال القاضي بديع الدين لا لانه رضي بذلك كذا في التاتارخانية \*  
واذا تكارى دابتين احدهما الى بغداد والاخرى الى حلوان فان كانت التي الى بغداد بعينها والني  
الى حلوان بعينها جاز العقد وان كانت بغير عينها لم يجز وعليه فيما ركب اجر مثله ولا ضمان اعتبار العقد  
الفاسد باجائز كذا في المبسوط \* ولو تكارى دابتين رجلان صفقة واحدة يقسم الاجر على اجر

مثلهما على قدر حملهما وكذا اذا استأجر غلامين للخطاطة وبحو كذا في الغيائية \* واذا اتكاري قوم مشاة ابلا على ان المكاري يحمل ما به من مرض منهم او من اعبي منهم فهذا فاسد ولو شرط عليه مقبة الاجير وتفسيرها ان يركب واحد منهم ثم ينزل ثم يركب الآخر ثم ينزل فذلك جائز كذا في الخلاصة \* واذا آجر الرجل دابة الى الجبانة او الى الجبازة فهذا لا يجوز قالوا انما لا يجوز الى الجبانة في بلدة لاهلها جبانان احدهما بعيدة والاخرى قريبة بما كان في بلاد محمد رح جبانان احدهما بعيدة والاخرى قريبة ولا يدري الى ايتهما آجرا ما اذا كانت جبانة واحدة يجوز وتقع الاجارة على اول حدود من تلك الجبانة وفي الجبازة انما لا يجوز اذا كان المصلي اثنين او ثلثة ولا يدري الى ايتهما آجرا ما اذا كان المصلي واحدا واكثر الا انه يعلم انه الى ايها آجر يجوز كذا في الذخيرة \* وان استأجر دابة لبشيع عليها رجلا او لثلاثي عليها رجلا لا يجوز الا ان يسمى موضعا معلوما كذا في الظهيرية \* اذا استأجر من رجل دابة كل شهر بعشرة على انه متى بداله من ليل او نهار حاجة ركبها فان كان يسمى بالكوفة ناحية من نواحيها فهو جائز وان لم يسمى مكانا معلوما لا يجوز كذا في المحيط \* وان تدارها من بلد الى كوفة ليركبها فله ان يباغ عليها منزله بالكوفة استحسانا وفي القياس ليس له ذلك وكذلك لو استأجرها ليحمل متاعا فان حط المتاع في ناحية من الكوفة وقال هذا من رجلي فاذا هو قد اخطأ فارد ان يحمله ثانية الى منزله فليس له ذلك وكذلك لو تكاري حمارا من الكوفة ليركبه الى الحيرة ذاهبا وحاديا فله ان يبلغ عليه الى اهله بالكوفة اذا رجع عن موضع كما لو تكاري من الكوفة الى الحيرة واذا تكاري دابة بالكوفة من موضع كانت فيه الدابة الى الكناسة ذاهبا وحاديا فارد ان يبلغ في رجعتة الى اهله لم يكن له ذلك انما له ان يرجع الى الموضع الذي تكاري فيه الدابة كذا في المبسوط \* وفي المنتقى لو تكاري دابة على دخول عشرين يوما الى موضع كذا فادخله المكاري في خمسة وعشرين يوما قال يحط عنه من الاجر بحساب ذلك وهذا يستقيم على قول ابي يوسف ومحمد رح اما على قول ابي حنيفة رح ينبغي ان يفسد الاجارة كذا في الخلاصة \* وان تكاراها من الكوفة الى بغداد على انه ان ادخله بغداد في يومين فله عشرة والا فله درهم فعند ابي حنيفة رح التسمية الاولى صحيحة والثانية فاسدة وعندهما تصح التسميتان كذا في المبسوط \* ولو اكترى ابلا من كوفة الى مكة الحج ذاهبا وحاديا كان له ان يركبها يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وثلثة ايام التشريق كذا في خزائن المفتين \* ولو اكترى الدابة رجلا ن فمات احدهما في بعض الطريق اجبر المكاري على



ان يكري، للذي يريد السير نصف بعيره بنصف الاجر وله ان يحمل معه مثل الذي مات ولو استأجروا سفينة ليحملهم فيها فمات بعضهم حمل الباقيين بخصتهم وله ان يحمل مثل من مات او اكثر ما لم يضر الباقيين في سيرهم المشروط فان قال احدهم اقم هنا فان كان في بعض البوادي اجبر الى ان ينتهي الى اقرب العمران كذا في الغائية \* رجل استأجر بعيرا من الكوفة الى مكة ذاهبا آتيا ثم مات بعد ما قضى المناسك فانما عليه من الاجر بحساب ذلك فان العقد فيما بقي قد بطل بموته فسقط من الاجر بحسابة ويجب في تركته بحساب ما استوفى ثم بين فقال يلزمه من الكراء خمسة اعشار ونصف ويبطل عنه اربعة اعشار ونصف وهذه مسئلة عجيبة قال شمس الائمة السرخسي وبيان تخريج هذه المسئلة ان من الكوفة الى مكة سبعة وعشرين مرحلة فذلك للذهاب وللإياب كذلك وقضاء المناسك يكون في ستة ايام في يوم التروية يخرج الى منى وفي يوم عرفة يخرج الى عرفات وفي يوم النحر يعود الى مكة لطواف الزيارة وثلاثة ايام بعده للرمي وبحسب كل يوم مرحلة فاذا جمعت ذلك كله كان ستين مرحلة كل ستة من ذلك عشرة فاذامات بعد قضاء المناسك والرجوع الى مكة فقد تقرر عليه ثلثة وثلثون جزءاً من الاجر سبعة وعشرون جزءاً للذهاب الى مكة وستة اجزاء للمناسك وذلك خمسة اعشار ونصف عشر كل عشر ستة قال شمس الائمة ربما يشترط الممر على المدينة فيزداد ثلثة مراحل فان من الكوفة الى مكة على طريق المدينة ثلثين مرحلة فان كان شرط ذلك في الذهاب تكون القسمة على ثلث وستين جزءاً ويتقرر عليه ستة وثلثون جزءاً من ثلثة وستين جزءاً من الاجر ثلثون للذهاب وستة لقضاء المناسك فان كان اشتراط الممر على المدينة في الاياب فعليه ثلثة وثلثون جزءاً من ثلثة وستين جزءاً من الاجر للذهاب سبعة وعشرين جزءاً ولقضاء المناسك ستة اجزاء وان كان شرط بينهما ان الذهاب من طريق المدينة والاياب كذلك فالقسمة على ستة وستين جزءاً وانما يتقرر ستة وثلثون جزءاً للذهاب ثلثون ولقضاء المناسك ستة فحاصل ما يتقرر عليه ستة اجزاء من احد عشر جزءاً من الاجر ولم يعتبر السهولة والوعورة في المراحل لقسمة الكراء عليها لان ذلك لا يمكن ضبطه والوعورة الصعوبة هذه مسئلة يمتحن بها من يتبحر في علم الفقه هكذا كان يحكي والدي عن استاذة الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني كذا في الظهيرية \* ولو اراد المكثري ان ينصب على الحمل كنيسة او قبة لا يملك ذلك ولا يملك ان يبدل من جنسها ما هو اعظم منها وان كان دونها ومثلها جاز ولو اراد المكثري ان يبدل البعير مثل الاول جاز ولو انكسر

المحمل فركب على الزاملة يجب الاحر بكماله وان هرب المحمال فانفق المكتري على الدابة  
 بامر الحاكم او بامر من نصبه الحاكم يرجع بما انفق على صاحب الدابة ولا يصدق في الاتفاق  
 الا ببينة كذا في الغيابة \* واذا تكارى الرجل دابة من رجل على ان يركب مع فلان بشيعة  
 الى مكان معلوم حتى جازت الاجارة فحبسها من الغد الى انتصاف النهار ثم بد الرجل ان لا يخرج  
 فرد الدابة عند الظهر فلا اجر وهل يضمن بهذا الحبس ان حبسها قدر ما يحبس الس لا انتظار خروج  
 ذلك الرجل لا يضمن وان كان اكثر من ذلك يضمن كذا في الذخيرة \* واما استأجر دابة للمحمل فله  
 ان يركبها واذا استأجرها للركوب لم يكن له ان يحمل عليها واذا حمل عليها لا يستحق الاجر  
 وفي الثاني اذا استأجر دابة يحمل عليها فحمل رجلا عليها لا يضمن كذا في المحيط \* رجل تكارى  
 دابة الى بغداد على ان يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة ان يطالبه بالكراء  
 ما لم يرجع من بغداد وهذا مشكل لانه لا يدري مبيعات رجوعه من بغداد فان كان الاصل مجهولا  
 فان مات المستأجر في بغداد الآن يأخذ صاحب الدابة اجر الذهاب من تركة كذا في الظهيرية \*

الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضياع والتلف وغير ذلك استأجر  
 دابة الى موضع كذا فركبها في المصر ولم يذهب الى ذاك الموضع يضمن ولو كان هذا في النوب لا  
 كذا في السراجبة \* ومن محمد رح استأجرها ليركبها في المصر يوما فخرج عليها ثم ردها في ذلك  
 اليوم الى المصر برئ عن الضمان كذا في التاتار خانية \* استأجر دابة ليحمل عليها شعيرا كيلا  
 معلوما فحمل عليها برأ مثل كيله فعليه قيمة الدابة ان هلكت ولا اجر عليه في قولهم جميعا لان الحنطة  
 اتقل من الشعير وهي اصلب واشد اندماجا من الشعير فصار كما لو حمل عليها حجارة وحديدا  
 بخلاف ما لو استأجرها ليحمل عليها عشرة اقنرة من شعير وحمل عليها احد عشر قفيزا من شعير حيث  
 يضمن جزء من احد عشر جزءا من قيمتها اذا كانت الدابة تقوى على حمل ذلك لان المحمول من  
 جنس المسمى ولو سمي عشرة اقنرة من حنطة فحمل عليها عشرة اقنرة من شعير ففي الاستحسان  
 لا يضمن ولو سمي حنطة وزنا فحمل عليها شعيرا مثل وزن الحنطة لا يضمن اذا لم يجاوز المحمول  
 من موضع الحمل من الدابة وان سمي شعيرا فحمل عليها وزن الشعير حنطة ضمن والا صل  
 ان المسمى متى كان في موضع الحمل والمحمول ايضا في موضع الحمل وقد استويا وزنا لان المحمول  
 يأخذ



يأخذ من موضع الحمل اقل مما يأخذ المسمى ضمن لان المحمول حينئذ يكون اضر بالدابة من المسمى كما لو سمي حنطة او شعير فحمل عليها حديد او حجارا مثل وزن المسمى فان كان المحمول يأخذ من موضع الحمل اكثر مما يأخذ المسمى لا يضمن لانه ايسر على الدابة فلا يضمن بالخلاف اليه الا اذا جاوز المحمول من موضع الحمل كما لو سمي حنطة فحمل بوزنها حطبا او تبا او قطبا بحيث جاوز موضع الحمل وبهذا يفتى كذا في الظهيرية \* ولو تكارها ليحمل عليها شعيرا كيلا معلوما فحمل عليها براميل نصف ذلك من البر قال الامام السرخسي رح يضمن وقال الامام خواهرزاده لا يضمن استحسانا قال الصدر الشهيد رح في عارية الاصل هو الاصح كذا في الخلاصة \* ولو استأجر دابة ليحمل عليها شعيرا فحمل عليها في احد الجوارقين حنطة وفي الآخر شعيرا فعطبت قال اصحابنا يجب عليه نصف الضمان ونصف الاجرة كذا في البنايع \* ولو حمل الاكسية او الطيالة مكان الثوب الزطي ضمن كذا في الغياثة \* اكثرى بعير المحمل فحمل زاملة يضمن وان حمل رجلا مكان الحمل لا يضمن لانه اخف كذا في محيط السرخسي \* استأجرها ليركب فاركب غيره ثم انزله وركب لا يبرأ عن الضمان ولو استأجرها ان يحمل الي موضع كذا نقادها الي هناك ولم يركب ولم يحمل وجب الاجر ولو لم يركب ولم يحمل بعذر في الدابة لا يجب الاجر كذا في التاتارخانية \* وان استأجر سرجا ليركبه شهرا فاعطاه غيره فركب فهو ضامن ولا اجر عليه وان استأجر اكا فانتقل عليه حنطة شهرا فهو جائز وحنطته وحنطة غيره سواء والجوالق كذلك كذا في المبسوط \* واذا استأجر ليحمل عليها حمل نفسه فحمل عليها حمل غيره فلا ضمان ولو استأجر محملا ليركبه فليس له ان يحمل غيره كذا في التاتارخانية \* ولو استأجر دابة على ان لاحدها ثلثها وللآخر ثلثها فحمل عليها الاول سبعة والاخر عشرة ضمن هذا اربعة وثلثان سبعة عشر لان المأذون له خمسة وثلثان كذا في الغياثة \* واذا استأجر من آخر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها احد عشر مختوما فعطبت الدابة من ذلك بعد ما بلغت المكان المشروط فعليه الاجر كاملا ويضمن جزء من احد عشر جزء من قيمة الدابة ولم يملك شيئا من المستأجر قالوا تاويل المسئلة من وجهين احدهما اذا كانت الدابة تطبق حمل ما زاد وكانت تسير مع الحمل اما اذا كانت لا تطبق يضمن جميع قيمتها على قياس مسئلة تأتي بعد هذا والثاني ان يحمل عليها احد عشر مختوما دفعة واحدة اما اذا حمل عليها عشرة مخاتيم حنطة ثم حمل عليها وعطبت الدابة يضمن قيمتها بتمامها هذا اذا حمل الحادي عشر

استأجروا للركوب في المصر او خارج المصر فان استأجر لحمل مروض بعينه فاركب فيها  
 صا رضة امنا ولا يجب الا جر سلت الدابة او ملكت وان كان لعمل مروض بغير عينها لم يضمن  
 كذا في المحيط \* تكرى ليحمل انسانا فحمل امرأة ثقيلا لا يضمن لان اسم الانسان يتناولها وان كانت  
 ثقيلة بحيث لا تحملها الدابة يضمن لانه يكون اقلا لا حملا كذا في محيط السرخسي \* لو استأجرها  
 ليركب فاركب صبي استمسك ضمن الكل وكذا اذا لم يستمسك كذا في الغبائية \* اكرى دابة  
 ليحمل ما فيها امرأة فوالت فحمل ولدها معها يضمن بقدر الولد وكذلك لو ولدت الناقة فحمل ولدها  
 مع المرأة وان كان ولدت الناقة ملكا لصاحب الدابة كذا في محيط السرخسي \* واذا استأجر  
 حمارا يسرج فاسرجه لا يسرج بمثله الحمير فهو ضامن بقدر ما زاد باتفاق الروايات وان كان السرج  
 الثاني اخف من الاول او مثله فلا ضمان وكذلك لو استأجره با كاف فنزع ذلك الا كاف واوكفه  
 با كاف هو اخف من الاول او مثله فلا ضمان وان اوكفه با كاف هو انقل ضمن بقدر الزيادة واذا استأجر  
 حمارا با كاف ليركبه نزع الا كاف واسرجه فلا ضمان ولو استأجر حمارا يسرج ليركبه فحمل  
 ما فيها كان السرج اكا وركبه فهو ضامن هكذا ذكر في الجامع الصغير قالوا وهذا قول ابي حنيفة رح وقال  
 ابو يوسف ومحمد رح فهو ضامن بقدر ما زاد وجه ما ذكر في الجامع الصغير وهو الاصح انه مخالف  
 في الكل صورة ومعنى وهذا اذا كانت دابة تؤكف بدئل هذا الا كاف اما اذا كان دابة لا تؤكف  
 اصلا او لا تؤكف مثل هذا الا كاف يضمن جميع القيمة في قولهم جميعا كذا في المحيط \* ولو  
 استأجر حمارا عربا فاسرجه وركبه فهو ضامن قال مشائخنا اذا استأجر من موضع الى موضع  
 لا يمكن الركوب اليه الا يسرج فحوان استأجره من بلد الى بلد لا يضمن وكذلك لو استأجره  
 ليركب في المصر والمستأجر ممن لا يركب في المصر عربا فلا ضمان ويثبت الاذن في الاسراج  
 في حقه دلالة فان كان المستأجر ممن يركب في المصر عربا فلا ضمان ثم اذا ضمن يضمن جميع  
 القيمة او بتدريما زاد لانه ذكر لهذه المستلذ في الاصل قال بعض المتأنيخ يضمن جميع القيمة وهو الصحيح  
 هكذا في المحيط \* وان استأجر دابة بغير لجام فالجملها او كانت ملحمة فنزع وابدله بلجام مثله وركب  
 لا يضمن وان كانت تركب بغير لجام فالجملها بلجام لا تلجم بمثلها كان ضامنا كذا في خزائن المفتين \*  
 واذا كبر الدابة بلجامها اي جذبها الى نفسه بغنى او ضربها فعطبت ضمن عند ابي حنيفة رح  
 وعليه



وعليه الفتوى كذا في الجوهرة النيرة \* ومن استعمل الزاهد قال لو استأجرها ليركبها فضررها فماتت  
ان كان يضربها باذن صاحبها و اصاب الموضع المعتاد لا يضمن اجماعا وان اصاب غير الموضع  
المعتاد يضمن بالا جماع الا ان يكون مأذونا له في ذلك الموضع بعينه كذا في المضمرات \* فان كان  
في عنف في السير يضمن اجماعا كذا في الغيائية \* رجل استأجر دابة للركوب الى الكوفة فجاوز بها  
من الكوفة مقدار ما لا يسامح فيه الناس وركب في تلك الزيادة اولم يركب ثم ردها الى الكوفة  
كان عليه الاجر الى الكوفة فتكون الدابة مضمونة عليه ما لم يردّها الى صاحبها حتى لو هلك  
في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا يستط عنه شيء من الاجر وهذا قول ابي حنيفة رح الآخرو هو قول  
ما حبيه كذا في فتاوى قاضيخان \* وأهلك المستأجر في بد المستأجرة ستحقه رجل فضمن  
المستأجر قيمته رجوع على الآجر وما ضمن كذا في الينابيع \* جامع الفتاوى اذا استأجر ليحمل مشقة  
اقترة ما جردا من غيره ليحمل عليها عشرين نفيرا فحمل فعطبت الدابة يتخير المالك في التضمن  
فان ضمن الثاني رجوع على الاول وان ضمن الاول لا يرجع على الثاني لانه هو الذي غره ولو  
استأجر الى همدان فعطبت الدابة في نصف الطريق والذي بقي اشد يقسم الكراء على السهولة  
والشدة لانه رب فرسخ كراوة درهم ورب فرسخ كراوة درهمان كذا في الثاقل خاينة \* ولو استأجر  
دابة ليركب الى موضع كذا ذاهبا وجائيا بعلقها حتى فسدت ثم رجع واراد فغيره يجب اجره من  
الذهب ونصف اجره من الرجوع لان في الرجوع صار لها صبا في النصف وفي النصف فاسد ولو هلك  
ضمن نصف قيمة الدابة وان علقها بحسب ذلك مما عليه من الاجر كذا في الغيائية \* ولو استأجرها  
ليركبها الى مكان عينه فركبها الى مكان آخر يضمن اذا هلك وان كان الثاني اقرب من الاول  
كذا في البدائع \* واذا استأجر دابة ليذهب الى مكان كذا فذهب بها في مكان آخر وسلمت  
الدابة وهلك فلا اجر عليه والا صل في جنس هذه المسائل ان استيفاء المعقود عليه يوجب الاجر  
على المستأجر اذا تمكن المستأجر من استيفاء ما هو المعقود عليه اما اذا لم يتمكن فلا الا يرى ان من  
استأجر من آخر ثوبا بعينه ليلبسه وخصب هذا المستأجر من هذا الآخر ثوبا آخر ثم ان المستأجر لبس  
الثوب المفصوب دون الثوب المستأجر فان كان في بيته فانه يجب الاجر على المستأجر في الثوب  
المستأجر وان لم يكن متمكنا بان كان فخصب وجب الثوب المستأجر من المستأجر لا اجر على  
المستأجر اصلا كذا في الذخيرة \* استأجر دابة ليحمل عليها احدا فعينا الى موضع معين في طريق

بعينه او استأجر حمارا يحمل متاعه في طريق بعينه فخذ في طريق آخر فسلكه الناس فهلك المتاع لم يضمن وان بلغ فله الاجر لان الطريق لما لم يتفاوت لم يقد تعيينه حتى لو اخذ في طريق لا يسلكونه او هو مخوف ضمن لان تعيينه مقيد وان حملته في البحر ضمن لان الهلاك فيه غالب وان بلغ فله الاجر ولا مبرة للخلاف عند حصول المقصود وكذا الجواب في البضاعة كذا في التمر قاشي \* رجل استأجر حمارا ليحمل عليه الى المدينة فحمل عليه وفاقه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق لبول او غائط او اشتغل بالحدث مع غيرة فذهب الحمار وضاع ان لم يغيب الحمار عن بصره لا يضمن فان غاب ضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* استأجر دابة من القرية الى المصر فبعث صاحب الدابة رجلا مع المسافر فتشغل المبعوث في الطريق بامر من الامور وذهب المستأجر وحده بالدابة فصاعت في يده لاضمان على الرجل المبعوث كذا في خزنة المفتين \* وقال ابو يوسف ومحمد رح فيمن استأجر دابة الى مكان بعينه فله اسار بعض طريق ادعاها لنفسه وجمدا استجارها لصاحبها يدعى الاجارة فلو نعت من ركوبه لاضمان عليه ولو نعت قبل الركوب ضمن ولو انتفعت المسافر فنجاء بها ليردها على صاحبها فثلث يضمن وذكر القندوري ان عندنا بي يوسف رح اجرة ما قبل جموده وسقطت عنه اجرة ما بعد جموده وقال محمد رح عليه اجرة الجميع كذا في الكبرى \* قال واذا عطبت الدابة المستأجرة والعبد المستأجر عند مستأجرهما من غير تعد ولا خلاف ولا جناية فلا ضمان عليه وبطلت الاجارة لانه فات المعقود عليه كذا في شرح الطحاوي \* اذا استأجر دابة ليحمل طعاما الى المدينة ثم حمل عليها في الرجوع فقبزين من الملح بغير اذن صاحب الدابة فماتت فعليه الضمان كذا في الملتقط \* وفي النوازل رجل دفع الى رجل بعيرا وامره ان يكرمه ويشترى له شيئا بالكراء فعمي البعير في يده فباعه واخذ الثمن فهلك في الطريق قال الفقيه ابو جعفر ان باع البعير في موضع لا يندر على الوصول الى الحاكم فباعه بالبيع لاضمان عليه في البعير ولا في ثمنه وان كان في موقف بقدر ان يستطيع امساكه ويستطيع رده اعمى فهو صامن لقيمته كذا في الخلاصة \* وسئل عن اجرة دابة من الآخر ليحمل شيئا معلوما الى مكان معلوم ولم يذهب دونه الدابة لكن استأجر رجلا ليذهب مع الدابة ثم يرجع بها وقال له ارجع بها اني مع البعير فوصل الى الموضع المقصود ورجعت البعير وتعلق هذا الاجير فاستعمل هذه الدابة اياما في حمل نفسه ثم رجع بها مع غير اخرى فغر على هذه الدابة هل يضمن الاجير قال نعم لانه اجير ما خالف حين استعمالها فضمن والاجير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عندنا بي حقيقه رح



في قوله الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد ر ح فان لم يستعمله المضمن وأن لم يرجع مع العبر  
الاولى لانه قال له مع العبر ولم ينل هذه العبر فوجب اجراؤه على اطلاقه وقد رجع مع العبر  
فلا يضمن كذا في فتاوى النسفي \* ولو استأجرة دابة ليحمل عليها حنطة من موضع معاوم الى منزله  
يوما الى الليل وكان يعمل الحنطة الى منزله وفي الذهاب الى موضع الحنطة ثانيا يركب الدابة  
فعطبت يضمن قيمة الدابة وقيل يضمن ان لم تكن العادة فلو كانت هاء نهم الركوب لا يضمن وهو  
لمختار عند ابي الليث ر ح كذا في خزائن المفتين \* استأجر حمارا يحمل عليه مشربين وقراما من التراب  
الى ارضه بذرهم وله في ارضه لبن وكلما عاد حمل عليه وقراما من لبن فان هلك في العود ضمن قيمته  
ولا اجر وان سلم حتى تم العمل فعليه تمام الاجر كذا في الوجيز للكردي \* استأجر حمارا ليحمل كذا  
حملا فزاد على ما سمى وحمل الحمولة الى مكانها وجاء بالحمار سليما فضاع قبل رده الى صاحبه  
نظر الى ما زاد فيضمن من قيمة حمار بذلك القدر كذا في الكبرى \* وسئل عن استأجر حمارا لينقل  
عليه السرقين باجر معلوم والحمار ضعيف وقال المستأجر انه لا يقوي على الحمل وقال الآخر بل  
يقوي واحمل عليه حمل مثله فبعث فاصابت رجله آفة قل لا يضمن كذا في فتاوى النسفي \* وفي  
المستقى استأجر غلاما بشئ رابعة عشرة في الخيطة فاستعمله في اللبن ليلته بعشرة فعطب في ذلك ضمن وان  
لم يعطب في ذلك حتى رده الى الخيطة فعطب فيها فلا ضمان ولا يشبه هذا ما اذا استأجر دابة الى  
مكان معلوم فجاوز ذلك المكان كذا في الذخيرة \* في فتاوى ابي الليث ر ح رجل جاء بدابة الى بيطار  
وقال انظر فيها فان بها علة فنظر فيها فقال تحت اذنها علة يقال لها فارة يعني (موش) فامر به صاحب  
الدابة باخراجها فخرج ذاك بامر صاحب الدابة فماتت الدابة فلا ضمان على البطار لانه  
ما ذون في ذاك كذا في المحيط \* صبر في انقود درهم ورجل باجر فاذا فيها زيوف او ستوقه لا يضمن  
الصبر في شبه الاله لم يثبت على حقها على صاحب الدرهم وانما وفي بعض العمل وهو تمييز البعض فيرد من  
الاجر بحساب ذاك حتى لو كان الكل زيوفا يرد كل الاجر فان كان الزيوف نصفاً فينصف الاجر  
ويورد الزيوف على الدافع فان انكر الدافع قال هذا ليس مما اتخذت مني كان القول قول الآخذ مع  
يمينه لانه ينكر اخذ غيرها وهذا اذا لم يكن الآخذ اقربا ستيفاء حقه او باستيفاء الجياد فان اقرب ذلك  
ثم اراد ان يرد البعض بعيب الزيف وانكر الدافع ان يكون درهمه لا يقبل قوله كذا في فتاوى  
في ضيخان \* وسئل عن استأجر وراقا ليكتب له مصحفا وينتطه وبعشرة بكذا وبعججه فاخطأ في

بعض النقط والعواشر قال ابو جعفر لو فعل ذلك في كل ورقة فالدفع بالخيار ان شاء اخذ واعطاه  
اجر مثله ولا يجاوز به المسمى وان شأ رد عليه واخذ ما اعطاه وان واقته في البعض دون البعض  
اعطاه حصه ما وافق من المسمى وما خالف من المثل كذا في الحاربي \* ولو امر رجلا بصبغ ثوبه  
بالزعفران او بالبقم فصبغه بصبغ من جنس آخر كان لرب الثوب ان يضمه قيمة ثوبه ابيض وترك  
ثوبه عليه وان شاء اخذ لثوب واعطاه اجر مثله لا يزاد على المسمى وان صبغه ما امر به الا انه خالف  
في الوصف بان امره ان يصبغه بربع قفيز عصفر فصبغه بقفيز عصفر وان يرب ذلك رب الثوب خبر رب الثوب  
ان شاء ترك الثوب عايه وضمه قيمة ثوبه ابيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه . اراد من العصفر فيه مع  
الاجر المسمى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضي خان \* ولو دفع اليه خاتوا امره ان يمش اسمه في النصف  
فتش اسم غيره عمدا او خطأ ان شاء صاحب الخاتم ضمه قيمته الخاتم وان شاء اخذ واعطاه مثل اجر  
عمله لا يزاد على المسمى وكذا اذا دفع اليه نجار بابا وامره ان ينشده كذا عمل غير ما امره فله الخيار  
وان وافق امره الا قليلا فلا عبرة به كذا في الغبائية \* واذا امر رجلا ان يحفر بئر فحفره قال محمد بن  
اعطاه ما زادت الخصرة فيه ولا اجر له ولكن يستحق قيمة الصبغ الذي رآه في البيت كذا في البدائع \*  
وان امره ان ينش بئر فوجد ارجاء احمر فنشده اخضر فان شاء ضمه وان شاء اخذ واعطاه ما زاد اصبغ فيه  
ولا اجر له ولو امر النجار بسمك له سمك بيته فاصمكه واذا له على حائه ثم سقط من غير فعله فله الاجر  
ولا ضمان عليه وان سقط كما قام من عمله وتكسرت الاجذاع فلا ضمان ولا اجر كذا في الغبائية \* رجل  
استأجر ارضا لبزرها حنطة فزرعها رطبة ضمن ما تنصها ولا اجر عليه كذا في الجامع الصغير \* ولو قال انقطع  
قميصا فخاطه فباء او امره ان يخطه روميا فخاطه فارسيان شاء رب الثوب ضمه قيمة الثوب وترك  
الثوب عليه وان شاء اخذ واعطاه اجر مثله ولا يزاد على المسمى ولو حاط سراويل بنقطع حق المالك  
الى الضمان والصحيح ان له الخيار لانه وافق امره في اصل الخياطة كذا في الغبائية \* روى هشام  
عن محمد بن حبيب عن رجل شيا يضرب له طسنا موصوفا فضرب له كرز ازال ان شاء ضمه  
مثل ماشبهه وبصر الكور للعامل وان شاء اخذ واعطاه اجر مثل عمله لا يجاوز به ما سمى كذا في البدائع \*  
واذا دفع اليه حائك غزلا ينسجه سبعة ارباع فحاكه اقل او اكثر فله الخيار لانه يبر شرطه وان  
شاء ترك الثوب عليه وضمه فزله مثله والقول قول الحائك في مقدار المقبوض وان شاء اخذ



الثوب واعطاءه الاجر لكن في الزيادة ولا يعطي بالزيادة شيئا لانه نسج بغير امره وفي النقصان يعطيه اجر مثل ما جاء به لا يزداد على المسمى يريد به على حصة من المسمى وتفسيره انه امره سباعا في اربع ومكسرة ثمانى وعشرون وما جاء به سبع في ثلث وهذه احد وعشرون فالتقصان بالربع ينقص من المسمى ربعه فيجب اجر مثل ما جاء به ولا يزداد به على ثلثة ارباع المسمى وان اختلفنا في مقدار امره فالقول قول رب الثوب ويتخير ان خالفه في الشرط كذا في الغيائية \* (مردى ريسان قريب افنده داد تا كرباس بافد بافنده بعضى از ين ريسان قزير داشت وريسمان پنبه در آورد) ونسج الثوب وعلم صاحب الثوب بما صنعه الحائك والثوب للحائك (وخداوند ريسان از بافنده مثل ريسان خود طلب كند) لان الحائك يصير غاصبا حيث خلط غزله بغزل الآخر خلطا لا يمكن معه التمييز او كان يمكن ولكن بكلفة ومشقة فيضمن غزل ذلك الرجل ويكون الثوب له كذا في خزانه المفتين \* دفع الى حائك نوعين من الغزل وامره ان ينسج احدهما ارق والآخر غلظ فخلط الحائك خلطا ونسجهما واحدا يضمن مثل غزله والمنسوج له كذا في الوجيز للمكردي \* زجل دفع الى نساج نوعين من الغزل احدهما ارق من الآخر (وفرمودش كه اين باريك رانش صدي باف واين سبطه را پانصدي) فخلط النساج ونسج احدهما في الآخر صار الكرباس للنساج بالخلاف ويضمن الحائك مثل غزله كذا في الخلاصة \* في النوازل سئل ابو بكر عن اكار قال له صاحب الضيعة اخرج هذه الحنطة الى الصحراء وهذه الجوز فانه رطب حتى لا يفسد فتسوف في ذلك وتركه حتى يفسد قال ان قبل الاكار من صاحب الضيعة هذا وام ينعى حتى يفسد ضمن في الجوز وان كانت حنطة يغرم قيمتها والفساد له قال الفقيه اذا لم يجد من الرطب مثله فعليه قيمته وان كان يقد ر على المثل فعليه مثله كذا في التاتارخانية \* وارجاء الى خياط بثوب فقال للخياط انظر الى هذا الثوب ان كنت قسيصا فاقطعه وخطب درهم فقال نعم ثم قال بعد ان قطعه اند لا يكتيك فالحياط ضامن بقيمة الثوب ولو قال انظر يكتيني قسيصا فقال نعم قال اقطعه فاذا هول لا يكتيه لم يضمن كذا في السراج الوهاج \* ولو قال انظر الى هذا الثوب ايكثيني قسيصا فقال نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه او قال اقطعه ان افلما فقطعه ان لا يكتيه لاذكر لهذه المسئلة في الكتب وحكي عن الفقيه ابي بكر البلخي انه قال لا يضمن كذا في الذخيرة \* اذا دفع الى خياط ثوبا وقال اقطعه حتى يصيب القدوم وكمه خمسة اشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا قال ان كان قد را صبع ونحوه فليس بشيء وان كان اكثر منه يضمنه كذا في الخلاصة \* ترك الحمار على الباب ودخل المنزل ليأخذ خشب

الحمار وضاع ان لم يرغب من بصره لاضمان وان غاب ان موضعا لا يعد تضييعا فان كانت السكة غير نافذة او بعض الثرى لا يضمن فان عد تضييعا ضمن ربط الحمار على بابه ودخل الدار لياخذ شيئا او المسجد فهذا وترك الربط سواء فيضمن في المختار وذكره السرخسي كذا في الوجيز للكردي \* استأجر حمارا فحمل عليه وله حمار آخر فحمل عليه ايضا فلما سار بعض الطريق سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار المستأجر وهلك ان كان بحال لو اتبع الحمار المستأجر لهلك حماره او متاعه لا يضمن والا يضمن استدلالا بان البقرة اذا ندت من السرج وترك الاجير اتباعها الثلاث يضيع الباقي فهلك التي ندت لا يضمن قلت وفي اجارة الذخيرة واو كان المستأجر حمارين فاشتغل بحمل احدهما فضاع الآخران غاب عن بصره فهو ضامن فعلى هذا ينبغي ان يضمن في المسئلة السابقة ان غاب عن بصره فهلك فتأمل عند الفتوى كذا في خزائن المفتين \* وفي فتوى الاصل استأجر حمارا فصل في الطريق فتركه ولم يطلبه حتى ضاع قال ان ذهب الحمار من حيث لا يشعر به وهو حافظ له فاذا علم فطلبه ولم يظفر به فلا ضمان عليه وكذلك لو لم يطلبه وكان آيسا من وجوده ولو طلب بالشرب في حوالى الموضع التي ذهب منه لاضمان وان ذهب وهو يراه ولم يمنعه فهو ضامن يريد به اذا غلب من بصره وعلى هذا مستأجر الحمار اذا جاء بالحمار الى الخبز وترك الحمار واشتغل بشرى الخبز فضاع الحماران غاب عن بصره فهو ضامن وان لم يرغب عن بصره فلا ضمان عليه كذا في المحيط \* ولو ربط الحمار على اري في سكة نافذة وليس له منزل في تلك السكة ولا يقربه ان استأجره ليركب بنفسه وضاع ضمن ولو استأجر مطلقا ولم يبين من يركب وهناك قوم ينام ليسوا في عيال المستأجر ولا من احزابه ان لم يستحفظهم ضمن ان ضاع وان استحفظهم او بعضهم وقبلوا حفظه وكان الاغلب في مثل ذلك الموضع ان نوم من يحفظ الدواب فيه لا يكون اصابة لا يضمن وان كان ذلك موضعا عد نوم من يحفظ الدواب اصابة ضمن يعني اذا لم يستحفظهم فاما اذا استحفظهم وقبلوا حفظه فالضمان على الذي قبل الحفظ لا على المستأجر كذا في الخلاصة \* رجل استأجر حمارا واستأجر رجلا ليحفظ الدابة فهلك الدابة في يد الاجير ان كان المستأجر استأجره ليركب بنفسه يضمن وان لم يسم الراكب فلا ضمان كذا في الذخيرة \* استأجر حمارا فوقفه ليصلي الفجر فذهب الحمار وانتهبه انسان فان رآه ينتهب او يذهب ولم يقطع الصلوة ضمن كذا في الفصول العمادية \* ان اشتغل بالصلوة في الطريق والحمار بين يديه فضاع فان غاب عن بصره ولم يقطع الصلوة ولم يتبعه ضمن وان لم يرغب عن بصره حتى ضاع لا يضمن كذا في الفتاوى العنابية \* وسئل ابو بكر عن امر آخر



ان يستكري حمارا ويذهب الى موضع كذا حتى يوفي الآمر الاجر ففعل المأمر ذلك وادخل  
المأمر في الطريق الحمار في رباط فهجم اللصوص واستولوا على الحمار قال لا ضمان عليه ان كان  
الرباط على الطريق الذي كان ممر المستأجر عليه وعليه الاجران كان فرغ من استعماله كذا  
في الحاوي \* استأجر رجلا ودفع له حمارا وخمسين لبشيري شيئا للتجارة في موضع كذا فذهب  
واشترى واخذ الظالم حمار القافلة فذهب البعض خلف الحمار ولم يذهب البعض والاجير فمن  
ذهب بعضه استردوا البعض لا فان كان الذين استردوا يلومون الذين لم يذهبوا ضمن وان كان  
الذين ذهبوا لا يلومون لما فيه من تحمل المتاعب لا ضمان وان توجه الى القافلة القطاع فالقى  
المكاري المتاع وذهب بحماره فاخذ القطاع القماش ان كان يعلم لولا الفرار لاخذوا الحمار مع  
القماش لا يضمن وان امكنه الفرار مع القماش والحمار وترك القماش يضمن كذا في الوجيز  
للكردري \* رجل استأجر دابة ليذهب بها الى موضع معلوم فاخبر ان في الطريق لصوصا فلم يلتفت  
الى ذلك فذهب فاخذه اللصوص وذهبوا بالدابة قال الفقهاء ابو بكر ان كان الناس يسلكون هذا  
الطريق مع هذا الخبر بدوا بهم واموالهم فلا ضمان والا فهو ضامن كذا في الظهيرية \* جماعة آجر كل واحد  
منهم حمارا من انسان وسلموا اليه ثم قالوا لواحد منهم اذهب انت معه تعاهد الحمار فذهب معه فقال له  
المستأجر قف هنا مع الحمار حتى اذهب بحمار واحد واخذ الجوالق فذهب بالحمار لا ضمان على  
المتعاهد ان لم يقدر على الاخذ منه لانهم امروا بتعاهد ما في يد غيره كذا في خزائن المفتين \* رجل  
اكثرى حمارا من كش الى بخارا فغنى الحمار في الطريق وصاحب الحمار كان ببخارا فامر  
المكثري رجلا ان ينفق على الحمار في علفه كل يوم مقدارا معلوما وسمى له الاجر الى ان يصل اليه  
صاحب الحمار فامسك الاجير الحمار اياما فانفق عليه وهلك في يده قالوا ان كان المكثري اكثره  
لركوب نفسه ضمن وان اكثره ولم يسم الركوب لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا دفع  
الرجل فرسه الى رجل ليذهب به الى قرية ويوصله الى ولده فذهب به وسار مرحلة ثم انه ذهب  
وسيب الفرس في رباط ومضى لوجهه فجاء رجل من اهل تلك القرية فمر على الرباط فعرف الفرس  
فاستأجر رجلا ليذهب به الى تلك القرية فذهب الاجير بالفرس فهلك الفرس في الطريق فضمن  
الفرس على من يجب قال لا شك ان الاول ضامن لتسيبه واما مستأجر الاجير الذي ذهب  
بالفرس الى منزله ان كان لم يأخذ الفرس فلا ضمان عليه وان اخذه ثم دفعه الى الاجير فان اشهد

انه انما اخذه لبردة على صاحبه وكان الاجير من في عياله لاضمان ايضا وان ترك الاشهاد او اشهد لكن الاجير لم يكن في عياله ضمن واما الاجير فهو ضامن على كل حال وهذا الجواب مشكل في حق الاجير اذا كان المستأجر اشهد على انه اخذ لبردة هاعلى المالك والاجير في عيال المستأجر وان سلم ذلك الفرس في ذلك الرباط الى بن اخي صاحب الفرس لا يبرأ عن الضمان واذا ضمن الاجير لا يرجع بما ضمن على المستأجر كذا في المحيط \* وفي بعض الفتاوى (خر كرى در راه بماند كرى گيرنده رفت وخر را ماند خداوند خرابا خرن بود) فاخذ اللصوص الحمار وذهبوا به فلا ضمان على المستكري وكذلك ان كان المكاري مع الحمار الا ان المستكري ام يكن معه فذهب المكاري وترك الحمار فاخذ اللصوص الحمار فلا ضمان على المكاري قالوا هذا اذا لم يمكن للمكاري حمل المتاع على دابة اخرى فاما اذا امكده فلم يحمل كان عليه الضمان كذا في الذخيرة \* استأجر حمارا وذهب مع حماره الى البلد فاخذ العوان حماره المملوك فاشتغل بتخليصه من يده وترك المستأجر حماره مع العوان قال لا يفمن ان كان لا يعرف العوان قال قاضيخان لا يضمن مطالقات القاضي بدفع الدين يضمن كذا في القنية \* استأجر حمارا لينقل اثرا من خربة فاخذ في النقلة فانهدمت الخربة وهاك الحمار ان انهدمت من معالجة المستأجر يضمن قيمة الحمار وان انهدمت من غيره معالجته بل لرخاوة فيها ولم يعلم المستأجر به فلا ضمان عليه كذا في النصول العدادية \* رجل استأجر حمارا لينقل عليه اشوك فذهب في سكة فيها نهر جار فبلغ موضعا ضيقا فصر ب الحمار فوقع في النهر مع الحمل واشتعل المستأجر بتطعم الحبل فهلك الحمار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا تسير فيه الحمار وعليها احد الها كان ضامنا وان كان موضعا تسير فيه الحمار وعليها احدها ويتجاوز فان عذف عليه المستأجر حتى وثب الحمار من ضربه كان ضامنا وان وقع لا من ضربه وتعينه لا يضمن كذا في الظهيرية \* استأجر حمارا لينقل عليه الحطب من الكرم وكان ينقل عليه الحطب ويوقره كما يوقر مثله فصدم الحمار على حائط ووقع في النهر وهلك ان لم يعنف عليه في السوق بل ساق مثل ما يسوق الناس مثل ذلك الحمار في ذلك الطريق فلا ضمان وان كان بخلافه فهو ضامن كذا في الذخيرة \* وان حمل عليه الحطب الى المصرف صدم الحمار حائطا فوقع في النهر فعطب فان كان يمر وقر الحطب ساقا غالبه لم يضمن وان كان يعلم انه قداما سلم ضمن وكذا اذا ساقه على قنطرة ضيقة كذا في الغياثية \* استأجر الحمار قبضه وارسله في كرمه مع برده



برد عنه فسرق البردعة واثريه البرد ومرض ومات منه في يد المالك ان كان الكرم حصينا بان يكون له حائل رفيع لا يقع بصرا لما را الكرم وله باب مغلق فان عدم واخذ لم يكن حصينا والبرد لا يضره مع البردعة لا يضمن البردعة والحمار وان كان بحال يضره مع البردعة ضمن قيمة الحمار لا البردعة وان لم يكن حصينا وبضره مع البردعة ضمن قيمة البردعة لا الحمار الى وقت الرد الى المالك كذا في الوجيز للكردي \* غصب الحمار المستأجر والمستأجر يقدر ان يأخذه منه بعد التبيين فلم يفعل حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية \* زرع بين ثلثة حصد وهائم استأجروا احد من الثلثة حمارا من رجل لينقل عليه الحصاد فقبض المستأجر الحمار ودفعه الى شريكه لينقل عليه الحصاد فدعطب الحمار عند المستعمل وكان المعناد فيما بينهم ان يستأجرا احد هم الحمار او البقر ويستعمله هو او شريكه لا يضمن المستأجر كذا في خزائنه المفتين \* استأجريا ناليزن به الحمل كان في عموده عيب ولم يعلم به المستأجر فوزن به وانكسر ان كان يوزن مثل ذلك الحمل بمثل ذلك القبان بذلك العيب لا يضمن والا يضمن وهذا اذا لم يعلم الا جر المستأجر بذلك العيب اما اذا علم فقد اذن له بان يوزن به القدر الذي يوزن فيه بدون ذلك العيب فاذا وزن ذلك القدر لا يجب الضمان كذا في الوجيز للكردي \* قال فخر الدين وبه يفتى كذا في الكبرى \* وفي يوع المنقعي استأجر قدرا فلما انقضت مدة ردها الى المالك فهالكت في الطريق لا يضمن وان لم يرد هيا يضمن كذا في العصول العمادية \* رجل استأجر قدرا فلما فرغ حمله على الحمار وذهب به الى بيت صاحبه فزلق رجل الحمار فانكسر لا يضمن ان كان حمارا يطبق ذلك وان كان لا يطبق يضمن كذا في خزائنه الفتاوى \* استأجر قدرا للطبخ فطبخ فاخذه ليخرجه الى الدكان فانزلق رجله فوقع فانكسرت ضمن كالحمال اذا انزلق وقيل ينبغي ان لا يضمن كمن استأجر ثوبا للبس وتخرق من لبسه قيل وهو الصحيح وكذا في مسئلة القصعة لا يضمن ان سقطت حال الانتفاع بهذا كذا في القنية \* رجل استأجر فاسود فعه الى الاجير ليكسر الحطب له فذهب به الاجير ولا يدري اين ذهب ان استأجر الاجير ولا لا يضمن لانه استأجر ليدفع اليه وعلى القلب يضمن والمختار انه لا يضمن مطلقا كذا في الخلاصة \* والاصح انه اذا استأجر الفاس او لا يعمل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا ان يكون الاجير معروفا بالخيانة وان استأجر الفاس لما يختلف فيه الناس فان استأجره يعمل هو بنفسه ضمن بالدفع الى غيره وان استأجر الفاس ولم يعين المستعمل فدفعه الى الاجير قبل ان يستعمل هو بنفسه لا يضمن وان استعمل هو

اولا ثم دفع الى الاجير ضمن كذا في فتاوى قاضي خان \* استأجر فاس القصاب فاخذ منه  
العوان بالجباية ولم يخلصه بدراهم حتى ضاع ام يضمن كذا في القنية \* استأجر من رجل مراوجعه  
في الطريق ثم صرف وجهه عن الطريق ودعا جيرا له ولم يبرح عن مكانه ذلك ثم نظر الى المر  
فاذا قد ذهب به قال ان كان تحول وجهه لم يطل حتى لا يسمى به مضيعا للمر لا ضمان عليه والقول  
في ذلك قوله مع يمينه ان كذبه الا جروا ان طال التمهته فهو ضامن كذا في المحيط \* واذا استأجر  
مرا فجعله في الطين ثم اعرض عنه فسرق ان طال الا عرض ضمن وان لم يطل الا عرض لا يضمن كذا  
في الملتقط \* سمسار باع مائة بيعة فامسك الثمن عنده بامر صاحب الدابة فسرق الثمن لا ضمان  
عليه بالا جماع كذا في محيط السرخسي \* الحمل اذا جاء بالحمل فقال صاحبه امسكه فهلك عنده  
لا ضمان عليه ما انتصاروا الخياط من له حق الحبس لاستيلاء الاجر اذا امسك بامرة بعد العمل فهلك  
ان قبض الاجر فهو على ما ذكرنا وان لم يقبض فهو على الاختلاف المعروف كذا في التاثير خانية \* واذا قصد  
النصارى ونزع البزغ ولم يتجاوز الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عطف من ذلك فان تجاوز الموضع  
المعتاد ضمن وهذا اذا كان البزغ بادن صاحب الدابة اما اذا كان بغير اذنه فهو ضامن سواء كان تجاوز  
الموضع المعتاد او لم يتجاوز كذا في السراج الوهاج \* اذا حرم الحجج او ختن الختان فمات ام يضمن  
بخلاف النصارى لكن هذا اذا لم يجاوز موضع العمل فان جاوز فنقطع الحشفة ذكر في النوادر ان مات  
عليه نصف بدل التنس وان برئ نكح بدل النفس وفي ديات شرح الطحاوي لو قطع الحشفة  
عليه النصاص ولو قطع بعض الحشفة لا نصاص عليه ولم يذكر انه ماذا يجب عليه وفي الفتاوى الصغرى  
في كتاب الديات يجب حكومة العدل كذا في الخلاصة \* ولو استأجر يقطع يده واصبه مدا وينزع سنه جاز او مات  
لا يضمن كذا في التاثير خانية \* استأجر خبازا ليصنع له طعاما في وليمة فافسد الطعام فاحرقه ارام ينضجه كان  
صاهما ولو لم يفسد الخباز شيئا ولكن رب الدار اشترى راوية من ماء وامر صاحب البعير فادخلها  
الدار فساق البعير فخر على القدر ففسدها وافسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا ولا ضمان على  
الخباز فيما فسد وكذا الوسط البعير على راد صغير او عبد صغير لصاحب الدار قتله لا يضمن صاحب البعير  
كذا في فتاوى قاضي خان \* لا يمتنع حلقوم الطاحونة وضاعت الحنطة ضمن الطحان كذا في السراجية \*

الباب الثامن والعشرون في بيان حكم الاجير الخاص والمشارك وهو شتمل على فصلين

الفصل الاول في بيان الحد الفاصل بين الاجير المشارك والخاص وبيان احكامهما اختلفت عبارة



المشائخ في حد الفاصل بينهما بعضهم قالوا الاجير المشترك من يستحق الاجر بالعمل لا بتسليم نفسه للعمل والا جبر الخاص من يستحق الاجر بتسليم نفسه وبمضي المدة ولا يشترط العمل في حقه لاستحقاق الاجر وبعضهم قالوا الاجير المشترك من يتقبل العمل من غير واحد والاجير الخاص من يتقبل العمل من واحد وانما يعرف استحقاق الاجر بالعمل على العبارة الاولى بايقاع العقد على العمل كما لو استأجر خياطاً ليخيط له هذا الثوب بدرهم او استأجر قصاراً ليقصر له هذا الثوب بدرهم وانما يعرف استحقاق الاجر بتسليم النفس وبمضي المدة بايقاع العقد على المدة كما لو استأجر انساناً شهراً ليعخدمه والاجارة على العمل اذا كان معلوماً صحيحاً بدون بيان المدة والاجارة على المدة لا تصح الا ببيان نوع العمل واذا جمع بين العمل وبين المدة وذكر العمل اولاً ونحو ان يستأجر راعياً مثلاً ليرعى له غنماً مسماة بدرهم شهراً يعتبر هو اجير مشترك الا اذا صرح في آخر كلامه بما هو حكم اجير الواحد بان قال على ان لا ترعى غنم غيري مع غنمي واذا ذكر المدة اولاً ونحو ان يستأجر راعياً شهراً ليرعى له غنماً مسماة بدرهم يعتبر هو اجير وحده بول الكلام الا اذا نص في آخر كلامه بما هو حكم الاجير المشترك فيقول وترعى غنم غيري مع غنمي كذا في الذخيرة \* والا وجه ان يقال الاجير المشترك من يكون عقده وارداً على عمل معلوم ببيان عمله والاجير الخاص من يكون العقد وارداً على منافع ولا تصير منافعه معلومة الا بذكر المدة او بذكر المسافة كذا في التبيين \* وحكم اجير الواحد انه امين في قولهم جميعاً حتى ان ما هلك من عمله لا ضمان عليه فيه الا اذا خالف فيه والخلاف ان يأمره بعمل فيعمل غيره فيضمن ما تولد منه حينئذ كذا في شرح الطحاري \* وحكم الاجير المشترك ان ما هلك في يده من غير صنعه فلا ضمان عليه في قول ابي حنيفة رحمه الله وهو قول زفر والحسن وانه قياس سواء هلك بما يريد يمكن التحرز عنه كالسرقة والغصب او بما لا يمكن التحرز عنه كالحرق الغالب والغارة الغالبة والمكابرة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله ان هلك بما يريد من التحرز عنه فهو ضامن وان هلك بما لا يمكن التحرز عنه فلا ضمان كذا في المحيط \* وبعضهم افتوا بالصالح عملاً بالقولين والشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يفتي بقول ابي حنيفة رحمه الله قال صاحب العدة فقلت له يوماً من قال منهم يفتي بالصالح هل يجبر الخصم لو امتنع قال كنت افتي بالصالح في الابتداء فرجعت لهذا وكان القاضي الامام فخر الدين خان يفتي بقول ابي حنيفة رحمه الله كذا في الفصول العمادية \* وفي الابانة اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله في هذه المسئلة بقول ابي حنيفة رحمه الله وفتي

كتاب الاجارة ( ٧١٢ ) ( الباب الثامن والعشرون ) الفصل الاول

كذافي التارخانية \* وبقولهما يمتنى اليوم لتغيير احوال الناس وده يحصل صيانة اموالهم كذافي النبيين \*  
ثم عددهما انما يضمن اذا كان امتاع المستأجر عليه محدثا فيه عمل اما لو اعطاه مصحفا ليعمل له غلافا  
او سيفا ليعمل له حمارا وسكينا ليعمل لهما بصا بافضاع المصحف او السيف او السكين فانه لا يضمن  
اجتماع كذافي السراج الوهاج \* وفي المنتقى عن ابي يوسف روح لو دفع اليه مصحفا ينقطه باجر فضا ع  
خلاله ام يضمن وكذا لو دفع اليه ثوبا ليربوه في منديل فضا ع المنديل وكذا لو دفع اليه ميزانا  
ليصالح كتبه فضا ع الثوب الذي يكون فيه الميزان كذافي المحيط \* وفي الخلاصة الخابية فان شرط عليه  
الضمان في العقدان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت فسدت  
الاجارة في قولهم وان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب يمكن الاحتراز عنه كالموت ونحوها  
فذلك عند ابي حنيفة روح وعنده ايصح الشرط والعقد كذافي التارخانية \* ثم اذا وجب الضمان  
على الاجير المشترك عنده فان هلك قبل العمل يضمن قيمته غير معمول وام يكن له من الاجرة  
شي وان هلك بعد العمل فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمته معمول او يعطي له الاجرة ويحط الاجرة  
من الضمان وان شاء ضمن قيمته غير معمول ولم يكن عليه اجرة كذافي السراج الوهاج \* وما هلك في  
يده بعمله كالصارادق الثوب فتخرق او انه في الثوب فاحترق او الحمل اذا تعثر فيه وضامن عند علم ثا  
الثلة كذافي المحيط \* خالف اولم يخالف كذافي البنايع \* ثم الاجير المشترك انما يضمن بما جنت  
بده عندنا اذا كان محل العمل مسلدا اليه تسليميا يكفي لنقل ضمان العقد لو كان مشتركا والمضنون  
مما يجوز ان يضمن بالعقد وفي وسع الاجير دفعه كذافي التارخانية \* ثم اذا وجب الضمان على الاجير  
المشترك بما جنت يده عند علمائنا الثلثة كان المستأجر بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير معمول ولا اجر  
له وان شاء ضمنه قيمة معمول وعليه اجر المثل كذافي الذخيرة \* وفي التجريد اذا احترق بيت الاجير  
بسراج ضمن كذافي التارخانية \* ومن استأجر رجلا على خياطة ثوبه او على فصارة ثوبه فقبضه فتلّف  
في يده بغير فعله وبغير تعد منه فلا ضمان عليه كذافي شرح الطحاوي \* والاجير المشترك كالخياط والقصار  
مؤنّدان عليه لا على رب الثوب كذافي خزائن المفتين \* ولو كان الاجير المشترك راعي بقر او غنم  
او غيرها لل العامة فمات تلف من سوقه وضربه بخلاف العادة ضمن قيمته واساق الدواب على المشرعة  
فازدحموا على القطرة ودفع بعضهم بعضا فوقعوا في الماء وعطبوا ضمن قيمتهم كذافي البنايع \*

هلك



هلك المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه وضمن القيمة لا يرجع على المستاجر بها كما في العارية  
 كذا في القنية \* الاجير المشترك اذا ساق الدابة فتناطحت فقتلت بعضها بعضا او وطئت بعضها بعضا ضمن  
 وان كان اجير وحده لا ينفصل انشئ فعطيت ام يضمن كذا في السراجية \* المستاجر لحفظ الخان اذا سرق  
 منه لا ضمان عليه لانه حافظ للابواب والاموال في ايدي الارباب وكذلك الحارس لا يضمن اذا  
 سرق لئلا كذا في الملتقط \* وفي الناصري اكار ترك البقرة ترعى فسرفت لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان  
 والناظر خانية \* قال محمد ربح في الجامع الصغير في رجل استأجر حملا ليحمل له دنا من الفرات  
 الى مكان معلوم باجر معلوم فوقع الحمل في بعض الطريق فانكسر الدن فان شاء ضمنه قيمته  
 في المكان الذي حملة ولا اجره وان شاء ضمنه في المكان الذي انكسروا عطاه من الاجر بحساب  
 ذلك وهذا مذهب علمائنا الثلاثة هذا اذا انكسر في وسط الطريق فاما اذا سقط من رأسه او زلق رجله  
 بعد ما انتهى الى المكان المشروط فانكسر الدن فله الاجر ولا ضمان عليه هكذا حكى عن القاضي  
 صاعد النيسابوري وهذا الذي حكى عن القاضي صاعد يوافق قول محمد ربح آخر فاما على قول  
 ابي يوسف ربح وهو قول محمد ربح اولا فالحمل يجب ان يكون ضامنا هذا اذا حصل التلف  
 بجناية يده اما اذا حصل لا بجناية يده ان حصل بامر لا يمكن التحرز عنه لا ضمان عليه بالاجماع  
 وله الاجر وان هلك بامر يمكن التحرز عنه فذلك عند ابي خنيفة ربح لا ضمان عليه وله الاجر  
 بحساب ذلك وعندهما يجب الضمان والمالك العيار لو حصل التلف بجناية يده كذا في الذخيرة \*  
 فان سرق المتاع من رأس الحمل فان كان صاحبه معه فلا ضمان عليه اجماعا وان اوجب الضمان  
 على الاجير المشترك وان لم يكن صاحبه معه فهو ضامن على اصلهما وكذلك انقطاع الحمل  
 الذي يشد به المكاري المحمل اذا كان انقطاعه في سوقه للدابة فهو ضامن وان كان انقطاعه من غير  
 سوقه مثل ان تكون الدابة واقنة فتجبي ربح فتعثرها فتتشر من ذلك فينقطع الحمل فلا ضمان عليه كذا  
 في السراج الوهاج \* ولو حمل بحمل صاحب المتاع فانقطع لا يضمن كذا في الغبائية \* استأجر  
 حملا ليحمل عليه زقا من سمن فرفعه المالك والحمل حتى يضع على رأس الحمل وتخرق لا يضمن  
 الحمل وفي المنتقى واورضعه الحمل في الطريق ثم اراد رفعه فاستعان برب الزق فذهبا يضعه فرفع  
 وتخرق ضمن الحمل لانه صار في ضمانه وان بلغ منزل صاحب الزق وانزله الحمل وصاحبه ووقع  
 من ايديهما يضمن الحمل والقياس ان يضمن النصف وبه اخذ الفقيه وكثير من المشائخ كذا

في الوجيز للكردي \* ولو قال له احمل ايها شئت هذا بدرهم وهذا بنصف درهم فحملهما معا فله نصف  
اجرهما يضمنهما ان هلكا ولو حمل احدهما اولاهو منطوع في الباقي ويضمنه ان هلك لانه حمل بغير  
اذنه ولو استأجر ليحمل جلود ميتة فدبغها وهلك او تلفها فلا اجر ولا ضمان لانه ليس بمال ولو استأجر  
ليحمل هذه الدراهم الى فلان فانفقها في نصف الطريق ثم دفع مثلها الى فلان فلا اجر له لانه ملكها  
باداء الضمان كذا في التاتارخانية \* ولو استأجر حمالين فحمل احدهما كله ان كانا شريكين يجب الاجر  
كاملا بينهما وان لم يكونا شريكين فله نصف الاجر لانه في حمل النصف متبرع ولو حمل الى المكان  
الذي اشترط فقال لصاحب الحمل امسكه فامسك فصاع لم يضمن ويجب الاجر ولو حبسه  
لاستيفاء الاجر حين طلب منه ضمن وعن ابي يوسف رح انه ليس له ان يطالب بالاجر ما لم يضع  
عن رأسه ولو حمل الى دار المستأجر وادخله فعثر فسقطا واراد ان يضع عن رأسه فسقط ضمن ولو  
كسره اسنان آخرام يضمن هو ويجب له الاجر كذا في الغبائية \* وفي فتاوى ابي الليث رح الحمل  
اذا انزل في مغارة وتهدأ له الانتقال فلم ينتقل حتى فسد المتاع بسرقة او مطر فهو ضامن وتاويله اذا كانت  
السرقه او اطرفا لبا كذا في الفصول العبادية \* استأجره ليحمل حقيبة الى مكان فانشقت بنفسها وخرج  
ما فيها قال ابو بكر ضمن كحمال اتقطع حبله وقال ابو الليث في قياس قول ابي حنيفة رح لا يضمن  
قال فخر الدين وعليه الفتوى وبه نأخذ هكذا في الكبرى \* في المستقى الحمل اذا كان يحملها على  
عنقه فعثر واهرق وصاحبها معه فهو ضامن ولو زحمه الناس حتى انكسر لا يضمن بالا جماع ولو انه  
هو الذي زحم الناس حتى انكسروا فانه يضمن وصاحبها بالخيار ان شاء صممه وقت الكسر ويحيط عنه  
من الاجرة بازاء ما حمل وان شاء ضمنه قيمته وقت الحمل في ذلك المكان الذي حملة كذا في الخلاصة \*  
المكاري كان ينقل الدبس من القرية الى المصرف فنزل في الطريق ونام وخرق الكلب الزرق فصاع  
الدبس لا يضمن ان نام جالسا كذا في القنية \* اليتيمة مثل ابو حامد عن رجل استأجر نركما نال يحمل  
له هذا الدبس من مرو الى بلخ فله بلخ وسط الطريق كان هناك قطرة وفيها حجر فلما اراد ان يمر به  
البعير سقطت رجله فيه وتلف الدبس وتلك القطرة مما يسلك مع هذا الحجر هل يضمن التركمان  
ام لا فقال يجب الصمان على التركمان الذي كان يستعمله وسئل عنها يوسف بن احمد  
فاجاب به كذا كذا في التاتارخانية \* وان نقرت الدابة فسقط المتاع لا يضمن وان عثرت بسوق  
رب المتاع او بقوده لم يضمن المكاري وكذا اذا كان بسوقهما ولو كان صاحب المتاع على الدابة



ومتاعه على دواب آخر وهو يسير معها لم يضمن المكارني وهذا القسم على قول ابي يوسف رح ولو حمله على الدابة وصاحب المتاع راكب على الدابة فعثرت وسقطت لا يضمن صاحب الدابة وان لم يكن راكبا لكن يمشي معه ضمن عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في الغبائية \* ولو اصابه الشمس او المطر ففسد لا يضمن وعندهما يضمن وكذا لو سرق من ظهرها ولو عليها عبد فساق رب الدابة فعثرت فهلك العبد لا يضمن لانه في يد نفسه بخلاف المتاع ولو كان العبد لا يستمسك ضمن كالثوب والبهيمة اذا هلك بسوقه كذا في الوجيز للكردي \* والصحيح ان لا فرق ولا يضمن العبد بالعقد كالحركذا في التمر تاشي \* قال ابو حنيفة رح لو كان على الدابة مملوك صغير لرب المتاع استأجر الدابة ليحمله فعثرت الدابة فوقها فمات المملوك وفسد الحمل فانه لا يضمن المملوك ويضمن الحمل وان كان الهلاك من جناية يده ثم انما يضمن المتاع اذا كان العبد بحيث لا يصلح لحفظ المتاع واما اذا كان يصلح لحفظ المتاع حينئذ لا يضمن المتاع كذا في المحيط \* سئل ابو القاسم عن استأجر ليحمل عصيرا على دابته الى موضع فحمله فحين اراد ان يضعه اخذ احد العدلين ورمى بالعدل الآخر فانشق الزق من رميده قال ضمن نقصان الزق والعسير كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي فتاوى الفضلي اذا دفع حملا الى حامل ليحمله الى موضع كذا وشرط عليه ان يسير ليلا وصاحب الحمل معه يسير ان فصاعت الدابة مع الحمل ان كان المكارني يضع الدابة بترك الحفظ ضمن بلا خلاف وان كانت ضاعت من غير تبصيعه لم يضمن عند ابي حنيفة رح خلافا لهما وينبغي ان لا يضمن ان كان رب المتاع يسير معه بلا خلاف ولكن المذكور في اول هذا الجنس وشروط المرغيناني رواية صريحة في وجوب الضمان ههنا بالاجماع كذا في الفصول العمادية \* ولا يضمن الملاح ما غرق من موج او ريم او صدم جبل فان غرقت من مدة او معالجته ضمن وان انكسرت ففرقت فان كان من عمل الملاح ضمن والا فلا وان كان رب المتاع في السفينة او وكيله لا يضمن الملاح الا بالتعدي لان المتاع في يده ولو كانتا سفينتين وهوفي احدهما ومتاعه في الاخرى لم يضمن الملاح شيئا الا بالتعدي كما في الدابتين وكذا لو خرج صاحب المتاع لصلوة الغرض او لحاجة ولم يغب عن بصره لم يضمن الملاح الا بالتعدي ولو بلغت السفينة الى موضع ثم اعادها الريح او الماء او عادت الدابة من بعض الطريق فان كان صاحب المتاع في السفينة او على الدابة وجب الاجر ولا يطالب بالعود الا ان يردّها الريح الى موضع

لا يمكن قبضه فيه فيجبره على عوده بالاحزان لم يكن صاحب المتاع او وكيله مع المتاع يجبر على العود بالاحزان كذا في الغياثية \* وان احترقت السفينة من نارادخلها الملاح لحاجة لم يضمن وان لم يكن فيها رب المتاع كذا في التمرقاشي \* استأجر سفينة معينة ليحمل عليها امتعة هذه فادخل الملاح فيها امتعة اخرى بغير رضى المستأجر وهي تطبيق ذلك وغرقت والمستأجر معها لا يضمن الملاح كذا في القنية \* وسئل علي بن محمد عن ركاب سفينة موفرة خافوا الغرق وقد امسكت سفينتهم على الارض فخرج بعض الركاب واستأجروا سفينة ودخل فيها بعض الركاب وادخلوا بعض الاحمال ففعلوا ذلك مرة بعد اخرى فخفت السفينة وجرت واتقوا في الاجرة قدر ما من الدنانير ان يكون تلك الاجرة على الذين باشروا العقد ام على جميع الركاب وصاحب الاحمال وقد كانوا راغبين بما فعل اولئك فقال على العاقدين يجب الاجر والموافقة او على كذا في التاتارخانية \* وفي المنتقى لو كانت سفن كثيرة وصاحب المتاع او الوكيل في احدها ولا ضمان على الملاح فيما ذهب من السفينة التي فيها صاحب المتاع او وكيله وضمن ما سرق ذلك قال هذا كله قول ابي يوسف ومحمد رحم قال ثمة ولا يبي يوسف رحم فيما اذا كانت السفن كثيرة قول آخر قال اذا كانت السفن تنزل معا وتسير معا حتى يكونوا في رفقة واحدة فلا ضمان على الملاح وان تقدم بعضها بعضا وكذلك التصار اذا كان عليها حمولة ورب الحمولة على بعير فلا ضمان على السحمال كذا في المحيط \* ملا سفينة من امتعة الناس وشدها في الشط ليل فظهر فيها ثقب وامتلأت ماء وغرقت وهلكت الامتعة لا يف من ان كانت ترك هذه عادة ولو قال مالك الامتعة ليللا حشدا السفينة ههنا فلم يشدوا جرها حتى غرقت من الموج يضمن ان كان تشد في هذه الحالة كذا في القنية \* ساج كان ساكنا مع صهره ثم اكترى دارا وانتقل مع متاعه اليها وترك غزلا هناك فضاغ ان لم ينقل الغزل من حيث كان الى بيت ثان من دار صهره ولا اودعه صهره لم يكن عليه ضمان في قول ابي حنيفة رحم وفي قولهما يضمن على كل حال كذا في الكبرى \* وفي النوازل رجل دفع غزلا الى رجل لينسجه كرباسا فدفع هو الى آخر لينسجه فسرق من يده ان كان الثاني اجيرا الاول لا يضمن واحد منهما وان كان الثاني اجنيا يضمن الاول دون الآخر وهذا عند ابي حنيفة رحم وعندهما في الاول ضمانه مطلقا وفي الاجنبى ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الآخر كذا في الخلاصة \* وفي الجامع الفتاوى



كتاب الاجارة ( ٧١٧ ) ( الباب الثامن والعشرون ) الفصل الاول

الفتاوى وكذلك في الصابغ اذا دفع الى مثله كذا في التاتارخانية \* رجل اخذ غزل انسان لينسجه فوضع في بيت الاستاذ فغاب يجب عليه الضمان كذا في جواهر الفتاوى \* نساج ترك الكرباس في بيت الطراز فسرق الكرباس ان كان بيت الطراز حصينا لمسك فيه مثل هذا المتاع لا يضمن وان كان بحال لا يمسك فيه مثل هذا المتاع ان كان ارباب الكرباس رضوا بذلك لا يضمن وان لم يرضوا بذلك ضمن وليس عليه ان يبيت في بيت الطراز لكن اذا غلق الباب في الليل وذهب لا يضمن فلو سرق من بيت الطراز مرة او مرتين لا يخرج من ان يكون حصينا الا اذا فحش كذا في الخلاصة \* ( بافنده كرباس راد ركارخانه ماندوشب بخانه رفت ودر بست ) وذلك في وقت غلبة السراق فسرق الكرباس ان كان يترك الكرباس في ذلك المكان في هذا الزمان لا يضمن والا يضمن كذا في خزانه المفتين \* ( بافنده كرباس بافت ودرخانه نهاد وبمالك رد نکرد دزد برد ) هل يضمن الحائك فعلى قول من يقول مؤنة الرد على الاجير المشترك يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد وعلى قول من يقول مؤنة الرد عليه لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* ( بافنده كرباس بافت وخصم را گفت که کرباس را بیرون کردم بیاتابیری وی گفت نزدیک تو باشد فردا بیایم و بیرون شد دزد برد بافنده تا وان دار نباشد ) لانه يصير مودعا بقوله ( نزدیک تو باشد ) واذالم يقل ( نزدیک تو باشد ) وهلک بعد ماتم العمل قبل يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد وينبغي ان لا يضمن اذا حبس بالاجرة لانه لا يجب عليه الرد حينئذ كذا في خزانه المفتين \* رجل دفع الى نساج كرباسا ببعضه منسوج وبعضه غير منسوج فسرق ذلك عند النساج ذكر في النوازل ان على قول من يضمن الاجير المشترك ما هلک في يده بغير صنعته يضمن النساج كل الثوب لان المنسوج مع غير المنسوج بحكم الاتصال كشيء واحد ونسج الباقي يزيد في قيمة ما كان منسوجا فكان النساج في الكل اجيرا مشتركا فيضمن الكل وهذه جملة مسائل افتوائها على قول ابي يوسف ومحمد رح منها هذه ومنها رجل دفع الى خياط كرباسا فخاط قميصا وبقي قطعة من الكرباس فسرق قالوا يضمن الخياط ومنها رجل دفع صرما الى خفاف ليخرز له خفافا ففضل شيء من الصرم فسرق قالوا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو دفع الى حائك ثوبا ببعضه منسوج وبعضه غير منسوج لينسجه الباقي فسرق عند ابي حنيفة رح لا يضمن شيئا وعند ابي يوسف رح يضمن غير المنسوج ولا يضمن المنسوج لانه فيه مودع وعند محمد رح يضمن كذا في الغياثية \* ( ريسمان بيافنده داد و شرط کرد که دو روز را بيافند بيافت ) وهلک الثوب بعده يضمن على ما اختار شيخ الاسلام الاوزجندی وكذلك القصار كذا في الفصول العمادية \* ولو استأجرة شهرا

لعمل الخياط فهو اجير وحدث ثم ان استأجرة ليخيط له ثوبا بعينه في يوم من الشهر بدرهم جازو ويرفع منه اجر ذلك اليوم وهو درهم من اجر الشهر كذا في الغيابة \* جاء الخياط بالثوب الى المالك فجذبه المالك من يده وتخرق من مد المالك لاضمان وان كان من مدهما ضمن الخياط نصف نقصان التخرق كذا في الوجيز للكردي \* سئل ابو القاسم عن قصار وضع ثوبا على الخشب في الحانوت واقعد ابن اخته حافظا فطر الطرار الثوب قال ان كان بيت الاسفل بحال يغيب عن عين الداخل موضع الثوب فان كان ابن الاخت ضمه اليه ابوه او امه او ضمه الخال عند فوت ابويه فالضمان على القصار وان كان الصبي بحيث يراه مع دخوله في ذلك الموضع فان كان الصبي منضمما اليه فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن منضمما فالقصار ضامن كذا في الحاوي \* للفتاوى قصار سلم ثياب الناس الى اجيرة ليتشمسها في المتصرة ويحفظها فنام الاجير ثم عاد بتياب وضاع منها خمسة قطع ولم يدرك كيف ضاعت ومتى ضاعت قال ابو جعفر اذا لم يدركانها ضاعت في حال نومه فالضمان على القصار ومن الاجير لو علم انها ضاعت في حال نومه فالاجير ضامن بترك الحفظ الواجب عليه ولو شاء صاحب الثوب ضمن القصار في الوجهين جميعا قال ابو الليث شرح انما قال له ان يضمن القصار لانه كان يأخذ في مسئلة الاجير المشترك بقول ابي يوسف ومحمد ر ح اما في قول ابي حنيفة ر ح فلا ضمان على القصار وبه تأخذ قال استاذنا وعليه الفتوى هكذا في الكبرى \* قصاران يتقبلان الثوب من الناس فترك احدهما العمل ودفع الثياب الى الآخر وذهب وضاع شيء لا يضمن بالدفع الى غيره اذا ضاع لانهما كانا شريكين فكان اخذا احدهما كاخذ صاحبه كذا في خزائن المفتين \* قصار رهن ثوب قصارة بدينه عند رجل ثم افنك الرهن وقد اصاب الثوب نجاسة عند المرتهن فلما نظر اليه صاحب الثوب كلف القصار بتطهير الثوب وازالة النجاسة فامتنع القصار عن ذلك فتشاجر او ترك الثوب عند القصار فهلك الثوب عنده قالوا ان كانت النجاسة لم تنقص قيمة الثوب لاشي على القصار وان كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقصان ويهلك الثوب امانة كذا في فتاوى قاضيخان \* ذكر في كتاب الضمان من فتاوى الديناري (پيراهن ريخته بكار داد ونگفت كه ريخته است كازر پيراهن را بنخم نهاد و پيراهن سوخت و كازر ندانست كه سوخته است) يضمن القصار لانه هلك بفعله والجهل ليس بعذر كذا في الفصول العمادية \* قصار شمس ثوب التصارة فاحترق كان ضامنا وكذا اذا عصر الثوب فتخرق وان فعل ذلك اجير القصار ولم يعتمد الفساد



لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ كذا في خزانة المفتين \* وعن محمد رَح إذا دخل القصار سراجا في جانوته فاحترق به ثوب بغير فعله ضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز منه في الجملة وانما لا يضمن في الحرق الغالب الذي لا يمكن اطفاءه وهذا قولهما فاما عند ابي حنيفة رَح فلا يضمن ما هلك بغير صنعه كذا في الفصول العمادية \* وتلميذ القصار واجيره الخاص اذا دخل نار السراج بامر الاستاذ فوقعت شرارة على ثوب من ثياب القصار او اصغابه دهن السراج لا يضمن الاجير ويكون الضمان على الاستاذ لانه ادخل السراج باذنه فصار فعل الاجير كفعل الاستاذ ولو فعل الاستاذ كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان \* وتلميذ الاجير المشترك اذا وقع من بده سراج فاحرق ثوبا من القصار فالا ضمان على الاستاذ وان لم يكن ثياب القصار ضمن الاجير كذا في الخلاصة \* اطفأ السراج في الحانوت وترك المسرجة في الحانوت وبقيت شرارة فوقعت على ثوب رجل واحترق لا يضمن وبه يفتى كذا في الوجيز للكردي \* وفي التجريد تلميذ القصار وسائر الصناع واجيرهم لا ضمان عليهم الا بما يعدونه ويضمن الاستاذ ولا يرجع اليهم كذا في التاتار خانية \* اجير القصار اذا وطئ ثوبا في بيت القصار ان كان ثوبا يوطأ مثله لا يضمن وان كان مما لا يوطأ بان كان رقيقا يضمن سواء كان ثوب القصار او غيره كذا في الصغرى \* ولو شرط الضمان على المشترك ان هلك قبل يضمن اجماعا والفتوى على انه لا اثر له واشترطه وعدمه سواء كذا في الوجيز للكردي \* وان حمل شيئا في بيت الاستاذ باذنه فسقط على ثوب فتخرق ان كان من ثياب القصار لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ وان لم يكن من ثياب القصار ضمن الاجير كذا في الفصول العمادية \* وان حمل الاجير شيئا في خدمة استاذة فسقط ففسد لم يضمن ولو سقط على يد عمة فافسد ما كان ضامنا اليها وكذلك لو عثر فسقط عليها فان كان بساطا او سادة استعارة للبسط فلا ضمان في ذاك على رب البيت ولا على اجيره كذا في المبسوط \* ويضمن القصار ما تلف بدفعه المعتاد او احرق بالنورة في الحب وبالنشميس قرب الثوب ان شاء ضمنه قيمته معمولا واعطاه الاجير ان شاء ضمنه غير معمول ولا يعطى الاجير لو قال لرب الثوب لا يحتمل هذا الثوب الدق او قال رجل للزجاجي اقطع هذه الزجاجة فقال قلما يسلم من القطع فقال ان تخرق او انكسر فلا شيء عليك فدق الثوب وقطع الزجاج فتخرق الثوب وانقطع الزجاج فان كان لا يسلم مثله غالبا فلا يضمن له لانه رضي به وان كان يسلم احيانا ضمن كذا في الغيانية \* ولو ان اجير القصار فيما يدق من الثياب انقلبته منه المدقة فوقعت على ثوب فتخرق فان انقلبت قبل

## كتاب الاجارة ( ٧٢٠ ) ( الباب الثامن والعشرون ) الفصل الاول

ان يقع على ثوب القصاراة على الخشبة التي يدق عليها وخرق ثوبا ان كان من ثياب القصاراة فلا ضمان عليه وانما الضمان على الاستاذ وان وقع على ثوب ليس من ثياب القصاراة فان الاجير يضمن فاما اذا انقلبت المدقة بعد ما وقعت على الخشبة التي يدق عليها ثياب القصاراة فاصابت ثوبا آخر ذكر في ظاهر الرواية انه لا يضمن بالتفصيل بين ان يكون ذلك الثوب من ثياب القصاراة او لم يكن من ثيابه حكى عن ابي بكر البلخي انه كان يقول يجب ان يكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا وقعت المدقة ابتداء على هذا الثوب وقد ذكر الجواب فيه على التفصيل فكذلك هذا كذا في الذخيرة \* في التلويح الجبة ولو اصاب ذلك انسانا فقتله كان ضمانه على الاجير دون الاستاذ هكذا ذكر في الكتاب وذكر الشيخ المعروف بخواهر زادة هذا في الوجه الاول وهو ما اذا اصاب انسانا قبل ان يقع المدقة على الخشبة اما في الوجه الثاني وهو ما اذا اصاب المدقة على الخشبة اولا فكذا الجواب على قول البعض فاما على ظاهر الرواية لا يضمن الا ان هذا غير سديد والصحيح هو الاول كذا في التلويح الجبة \* ولو انكسر شيء من ادوات القصاراة بعمل التلميذ مما يدق به او يدق عليه لا يضمن التلميذ وان كان مما لا يدق به او لا يدق عليه ضمن التلميذ كذا في الفصول العمادية وفتاوى قاضيخان \* ولو دار رجل قوما الى منزله فمشوا على بساطه فتخرق او جلسوا على وسادة فتخرق او كان الضيف متقلدا سيفا فلما جلس شق السيف بساطا او وسادة فلا ضمان عليه ولو طوى على آنية من اوانيه او ثوبا لا يسط مثله ولا يوطأ فهو ضامن كذا في المبسوط \* ولو جفف القصار الثوب على حبل فمرت به حمولة فخرقته لا ضمان عليه في قول ابي حنيفة رح وعندنا يضمن والسائق ضامن كذا في الذخيرة \* ولو استعان القصار من رب الثوب فداه فتخرق ولا يعلم من فعل ايهما تخرق فعند ابي يوسف رح يضمن النصف وهو الصحيح هكذا في الغيانية \* قال قاضي فخر الدين العنوي على انه لا يضمن بالنصف كذا في الكبرى \* واذا لم يتخرق الثوب هل يسقط من الاجر مقدار ما يحصه من عمل المالك ذكر في كتاب الفوائد لصاحب المحيط انه يسقط وكذلك لوجاء صاحب الثوب وخاط بعض الثوب في يد الخياط او نسج بعض ثوبه في يد النساج فانه يسقط من الاجر بحصته وهو الصحيح هكذا في الفصول العمادية \* واذا اراد صاحب الثوب ان يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به القصار لاستيفاء الاجر فجذبه صاحب الثوب كان على القصار ضمان نصف الخرق كذا في التلويح الجبة \* وفي القصارين



كتاب الاجارة ( ٧٢١ ) ( الباب الثامن والعشرون ) الفصل الاول

وفي القصارين اذا جنت بدهما فالضمان عليهما يأخذ صاحب الثوب ايتهما شاء بجميع ذلك  
 كذا في خزائن المفتين \* قصار ضمن الثوب بسبب ثم ظهر الثوب قال ابو نصير لا يملكه القصار كذا في  
 الحاوي للفتاوى \* ذكر في اجارات العدة اذا دفع الثوب الى قصار وقال اقصره ولا تضع من يدك  
 حتى تفرغ منه او شرط اليوم او غدا فلم يفعل وطالبه صاحب الثوب مرات ففرط حتى سرق  
 لا يضمن واستغيت ائمة بخار عن القصار اذا شرط عليه ان يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وهلك  
 في الغد هل يضمن اجابوا نعم يضمن كذا في الفصول العمادية \* وفي النوازل سلم ثوبا الى قصار او خطا ثم  
 وكل رجلا بقبضه فدفع اليه القصار غير ذاك الثوب لم يلزم ذلك رب الثوب ولا ضمان على  
 الوكيل اذا هلك الثوب في يده ولرب الثوب ان يبيع القصار بثوبه هذا اذا كان الثوب المدفوع الى  
 الوكيل ثوب القصار وان كان ثوب غير القصار كان لصاحب الثوب الخيار ان شاء ضمن الوكيل وان شاء  
 ضمن القصار فان ضمن القصار فالقصار لا يرجع على الرسول وان ضمن الرسول رجع على القصار لانه  
 مغرور ومن جهته كذا في الذخيرة \* القصار لو دفع الى صاحب الثوب ثوب غيره فاخذه صاحب  
 الثوب على ظن انه له كان ضامنا كذا في خزائن المفتين \* ولو دفع القصار ثوب انسان الى غيره خطأ  
 فقطعه وخاطه رب الثوب يضمن ايهما شاء فان ضمن القاطع لا يرجع على احد وان ضمن القصار  
 رجع هو على القاطع ويأخذ القاطع ثوبه من القصار وكذا لو دفع القصار ثوب نفسه في الثياب  
 الى انسان ولم يعلم فقطعه الاخذ ضمن الاخذ القصار ثوبه وكذلك كل مودع دفع متاع نفسه  
 مع الوديعه على ظن انه له ولو قال القصار هذا ثوبك يصدق لانه امين وكذا هذا في كل اجير مشترك  
 وهل يحل الانتفاع ان اخذه عوضا عن ثوبه يحل والا فلا ولا اجر عليه ان انكر ثوبه وكذلك اذا قال  
 القصار ونحوه دفعت الثوب اليك يصدق عند ابي حنيفة ربح وعندهما لا يصدق الا بحجة كذا  
 في الغباية \* ولو حبس القصار بامر المالك فهلك ان لم يقبض الاجر لا يضمن عند ابي حنيفة ربح  
 خلافا لهما وان قبض فهلك هلك امانته بالاجماع وعن ابي حنيفة ربح ليس للقصار الحبس فان حبسه  
 وهلك ضمن كذا في خزائن الفتاوى \* رجل بعث ثوبا الى قصار يريد تلميذه ثم قال للقصار اذا اصلحته  
 فلا تدفعه الي تلميذي فلما اصلحته دفعه الي تلميذه فذهب التلميذ بالثوب هل يضمن القصار فقال  
 ان كان التلميذ ذميم دفع الثوب الى القصار لم يقل له هذا ثوب فلان بعث به اليك لا يضمن فان كان  
 قال ذلك للقصار فان صدق القصار التلميذ في ذلك ضمن والا فلا كذا في المحيط \* وذكر صاحب

المحيط في اجارات فتاواه رجل دفع ثوبا الى قصار ليقصره فجاء صاحب الثوب بطلب الثوب فقال له  
 القصار دفعت ثوبك الى رجل ظننت انه ثوبه كان القصار ضامنا كذا في الفصول العمادية \* وقعت  
 واقعة في زماننا صورتها قوم من السراق اتوا باب قصار بالليل وطلب واحد منهم من القصار ماء للشرب  
 وقال انا رجل رستاني محتاج الى الماء حاجة شديدة وباقي السراق قد اختفوا ففتح القصار الباب  
 واخرج الماء فجلس طالب الماء على العتبة واشتغل بالشرب فحضر الباقون ودخلوا الحانوت واخذوا  
 القصار ومن معه وشدوهم وذهبوا بكر ايس الناس فانفتحت اجوبة الفتاوى ان هذا لا يكون سرقا  
 غالبا ويجب الضمان على القصار فاسوا هذه المسئلة على مسئلة ذكرناها في شرح القدوري لو احترق  
 حانوت القصار من نار وقع من السراج ان ذلك لا يعتبر حرقا غالبا من قبل انه يمكن اطفاء ذلك لو علم  
 به في الابتداء والحرق الغالب الذي لا يمكن تداركه لو علم في الابتداء فسرق الغالب الذي لا يمكنه  
 استدراكه لو وقع العلم في الابتداء وهاك يمكن استدراكه والتحرز عنه حتى لو علم به لا يفتح الباب كذا  
 في الذخيرة \* وفي الخانية ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يتحرق صم شرطه لان ذلك مقدور له  
 كذا في التناارخانية \* القصار اذا لبس ثوب القصاراة ثم نزع فضاع بعده لا يضمن وكذلك الاسكاف اذا  
 اخذ خذال ينعله فلبسه ضمن مادام لا بسا فاذا نزع ثم ضاع لا يضمن كذا في الفصول العمادية \* واذا دخل  
 رجل الحمام ودفع ثيابه الى صاحب الحمام واستأجره للحفظ واشترط عليه الضمان اذا تلف كان الفقيه  
 ابو بكر يقول ضمن الحمامي اجما عا وكان يقول انما لا يضمن الاجير المشترك عند ابي حنيفة رح  
 اذا لم يشترط عليه الضمان اما اذا شرط يضمن وكان الفقيه ابو جعفر يسوي بين شرط الضمان وعدم  
 الشرط وكان يقول بعدم الضمان قال الفقيه ابو الميث رح به نأخذ ونحن نفتي به كذا في الذخيرة \* رجال دخل  
 الحمام ودفع الثوب الى صاحب الحمام ليحفظه فضاع لا يضمن اجما عا لانه مودع لان كل الاجر  
 بازاء الانتفاع بالحمام الا ان يشترط الاجر بازاء الحفظ ولو قال الاجر بازاء الحفظ والانتفاع بالحمام  
 فحينئذ يكون على الاختلاف فان دفع الى من يحفظ باجر كالثيابي فعلى الاختلاف كذا  
 في الصغرى \* دخل الحمام وقال للحمامي ابن اضع الثياب فاشا صاحب الحمام الى موضع فوضع ثمة  
 ودخل الحمام ثم خرج رجل منه واخذ الثياب فلم يمنع صاحب الحمام فظنه صاحب الثياب  
 ضمن صاحب الحمام هذا قول بن سلمة وابي نصر الدبوسي ويقول ابو القاسم لاضمان عليه والاول  
 اصح هكذا في المحيط \* نام الثيابي فسرفت الثياب ان نام قاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن كذا



في الوجيز للكردي \* الثيابي اذا خرج من الحمام فضاغ ثوب ان تركه ضائعا ضمن وان امر الحلاق او الحمامي او من في ماله ان يحفظ لا يضمن كذا في الخلاصة \* لو نزع الثياب بين يدي الحمامي ولم يقل بلسانه شيئا وترك عنده ودخل ثم خرج فلم يجد هافا لم يكن للحمامي ثيابي يضمن الحمامي ما يضمن المودع لان الوضع بين يديه استحفاظ وكذا قال محمد بن سلمة قال شيخ الاسلام خواهر زاده وبه يفتى كذا في الفتاوى العنايية \* وان كان للحمامي ثيابي الا انه لم يكن حاضرا فكذلك الجواب ايضا وان كان حاضرا لا يضمن صاحب الحمام كذا في الذخيرة \* ولو جاء رجل ووضع ثيابه عند جالس ولم يتقبل الجالس ولم يرد عليه بان قال لا تضع عندي ضمن عند الهلاك للتعارف كذا في الحاوي للفتاوى \* امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في بيت المسلخ والحمامية فنظر اليها فدخلت الحمامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء لتغسل صبي ابنتها وابتها مع صبيها في دهلج الحمام ترى امها فضاعت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب عن عين الحمامية ومن عين ابنتها ضمننت الحمامية والا فلا تضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* خرج من الحمام وقال كان في كيسي دراهم فضاعت ان لم يقربه الثيابي لا ضمان عليه وان اقربه ان تركه ضائعا ضمن وان لم يضعه ذكرناه في مسئلة القصار كذا في الفصول العمادية \* قال محمد ربح في الاصل الراعي اذا كان اجير وحدومات من الاغنام واحد حتى لا يضمن لا ينقص من الاجر بحسابها وكان الاجران يكلفه رعي اغنام آخر ولو هلك منها شيء في السقي او الرعي لم يضمن هذا اذا كان الراعي اجير وحدها اذا كان اجير مشترك فانه لا يضمن مامات من الاغنام عندهم جميعا وهذا اذا ثبت الموت بتصادفهما او بالبينه فاما اذا ادعى الراعي الموت وجحد رب الاغنام فعلى قول ابي حنيفة ربح القول قول الراعي فاما عندهما القول قول رب الاغنام ولو ساقها الى المرعى فعطبت منها شاة لا من سباقه بان سعدت الجبل او مكانا مرتقا فتردت منه فعطبت فلا ضمان عليه في قول ابي حنيفة ربح وعلى قولهما ضمن وكذلك لو اورد هانهر السقيها فغرقت شاة منها فعلى قول ابي حنيفة ربح لا ضمان وعلى قولهما يضمن وكذلك لو اكل منها سبع او سرق منها فالمسئلة على الخلاف ولو ساقها وعطبت شاة منها من سباقه بان استعجل عليها فعثرت وانكسرت رجلها وان دق عنقها فعليه الضمان عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* ولو اكل الذئب الغنم والراعي عنده ان كان الذئب اكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقة الغالبة وان كان ذئبا واحدا يضمن كذا في الوجيز للكردي \* وان ساق البقر فتناطحت

فهو منطوع ولو تفرقت الغنم والبقر عليه فرقاً قام يقدر على اتباعها كلها واقبل على فرقة منها وترك ما سوى ذلك فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه لانه ترك حفظ البعض بعذر وعلى قولهما يضمن لانه يعذر بعذر يمكن الاحتراز عنه في الجملة كذا في الذخيرة \* وكذا ما جر من يجيء بالنار فهو متبرع كذا في محيط السرخسي \* استأجر راعياً ولم يبين مكان الراعي فان كان مشركاً فرعاً ما في موضع فهلكت واحدة منها بفرق او اقتباس سبع ونحو ذلك فقال صاحبها شرطت لك ان ترمي غنمي في غير هذا الموضع فقال الراعي بل شرطت هنا فالقول قول صاحبها بالاجماع والبيئة بينة الراعي وان كان اجبر وحدثوا خلفاً كما قلنا فالقول قول صاحبها وان اقام الراعي البيئة فلا ضمان عليه بالاجماع كذا في الفتاوى العتائية \* واذا خالف الراعي فرعاً في غير المكان الذي امره فعطبت فهو ضامن ولا اجر له وان سلمت الغنم القياس ان لا اجر له وفي الاستحسان يجب الاجر كذا في المحيط \* مثل نجم الائمة الحكيم سلم ان راسه الى الراعي ليحفظها مدة معلومة ودفع اليه اجرة الحفظ والراعي واشتغل الراعي بمهمته وترك الا فراس فصاعت فهل يضمن فقال لا ان كان ذلك متعارفاً فيما بين رعاة الخيل والآن نعم كذا في لقنية \* راعي الرماك اذا توهق رمكة فوقع الوهق في عنقها فنجذبها فعطبت فهو ضامن فان فعل ذلك باذن صاحب المكة فلا ضمان هكذا ذكر في الاصل قال بعض مشائخنا هذا اذا كان الراعي اجبر وحدث ما اذا كان اجبر مشترك فهو ضامن وما منهم على انه لا ضمان عليه على كل حال كذا في الذخيرة \* وفي الولو الحجة وهو الصحيح كذا في التاتارخانية \* اذا شرط على الراعي ضمان ما عطب بفعله جاز ولا يفسد به العقد وان شرط ذلك بعده لم يصح الشرط وام يفسد العقد هو الصحيح والمختار في الفتوى كذا في الفتاوى العتائية \* اذا شرطوا على الراعي ضمان مامات منها ان كان شرط في العقد يفسد العقد هو الصحيح المختار للفتوى كذا في جواهر الاخلاطي \* ان كان الراعي مشتركاً يرمي في الجبال فاشترط عليه صاحب الغنم ان تاتيه بسمة ما يموت منها والا فهو ضامن فهذا الشرط غير معتبر ثم على قول ابي حنيفة رح القول قوله وان لم يأت بالسمة وعندهما هو ضامن وان اتى بالسمة الا ان يقيم البيئة على الموت ولا يسمع المصدق ان يصدق غنماً من الراعي حتى يحضر صاحبها فان اخذ المصدق الركوة من الراعي فلا ضمان على الراعي في ذلك كذا في المبسوط \* واذا قال رب الغنم للراعي دفعت اليك مائة شاة قال الراعي لا بل تسعون فالقول قول الراعي وان اقام البيئة فالبيئة بينة صاحب الغنم وليس للراعي



كتاب الاجارة ( ٧٢٧ ) ( الباب الثامن والعشرون ) الفصل الاول

ان يسقي من البان الغنم وان يأكل كذا في المحيط \* وفي تجنيس خواهر زاده ولا يبيع فان فعله ضمن  
كذا في الناتا رخانية \* وليس للراعي اذا كان خاصا ان يرعى غنم غيره باجر فلوا له اجر نفسه من غيره  
بعمل الرعي ومضى على ذلك شهور ولم يعلم الاول به فله الا اجر كملا على كل واحد منهما  
لا يتصدق بشيء من ذلك الا انه يأثم كذا في الذخيرة \* وفي الواو الجبة بخلاف ما اذا استأجره يوما  
للحصاد او للخدمة فحصد في بعض اليوم او خدم لغيره لا يشترط الا اجر كملا ويأثم كذا في الناتا رخانية \*  
قال ولو كان يبطل يوما او يومين عن الشهر او مرض سقط الا اجر بقدره كذا في الذخيرة \* وان  
اشترط عليه جبا معلوما وسمنا لنفسه وما بقي بعد ذلك للراعي فهو كله فاسد والراعي ضامن  
لما اصاب من ذلك وله اجر مثله كذا في المبسوط \* قال وان دفع الراعي غنم رجل الى غيره فاستهلكها  
المدفوع اليه وقرب ذلك الراعي فان لصاحب الغنم ان يضمن الراعي وليس لئان يضمن القابض  
اذا لم يقر ان المقبوض ملك المدعي ولم يتم للمدعي بينة فان اقام المدعي البينة ان ما قبض كان  
له او اقر القابض بذلك ان كان ما قبض قائما بعينه في يد القابض كان للمدعي ان يأخذه وان كان  
مستهلكا كان المالك بالخيار ان شاء ضمن القابض وان شاء ضمن الراعي كذا في المحيط \* ولا يقبل قول  
الراعي على المدفوع اليه ان كان الراعي اقر وقت الدفع انها للمدفوع اليه كذا في الفصول العمدية \*  
بقار لاهل قرية ولهم مرعى ملتقا بالاشجار لا يمكنه النظر الى كل بقرة وضاع بقرة لا يضمن كذا في  
خزانة المفتين \* الاجير بالحفظ يضمن بترك الحفظ وذلك ان يغيب من بصره حتى ضاع كذا في الغيائية \*  
قال عين الائمة الكراباسي وابو حامد لوقال البقار المشترك لا ادري اين ذهب الثور فهذا اقرار بالتضييع  
في زماننا كذا في التنية \* وفي الجامع الاصغر سئل الدبوسي عن البقار يدخل السرج في الشكلة وارسل  
كل بقرة في سكة صاحبها ولا يسلمها الى صاحبها وكذا يفعل الراعي فان ضاعت بقرة او شاة قبل ان تصل  
الى منزل صاحبها يضمن ما ضاع قل لا ضمان على البقار والراعي وقال بكر بن محمد اذا لم يعد ذلك  
خلا فامنه لم يضمن كذا في الحاوي للفناوي \* زعم البقار انه ادخل البقرة في القرية ولم يجد لها صاحبها فيها ثم  
وجدت بعد ايام قد هلكت ان اعتاد اهل القرية ان يكونوا راضين بالادخال في القرية من غير ان يذهب بها  
الى بيت كل فالقول للبقار انها ادخلها فيها فان ابى ان يحلف ضمن والا لا يضمن وكذا لو ادخل  
الباقور في مرابضها ثم خرج واحد وضاع لا يضمن الا اذا شرط تسليم كل ثور الى صاحبه كذا في الوجيز  
للكردي \* وفي المنتقى اشترط البقار على اصحاب البقار اني اذا دخلت البقر القرية الى موضع

مسمى فابري منها بالشرط جائز وهو بري فان مات بقر رجل منهم فحاء بمثلها الى موضع البئر الذي اجتمع فيه البئر ثم اخرجها فهو على الشرط الاول يعني بري الراعي اذا ادخلها في القرية كذا في النار خائفة \* ولا ينبغي ان يشارطه الناس وان بعث رجل ببقرة الى ذلك الموضع ولم يسمع بالشرط الذي كان بينه وبين اهل القرية لم يبرأ البقر حتى يرد عليه وان كان سمع الشرط فالشرط جائز استحسانا قال القاضي فخر الدين والعنوي على ما ذكر في المنتقى هكذا في الكبرى \* وفي التنازل امارة بعث نورا الى بقر ثم جاء الرسول اليه وقال الثوري واخذ منه فهلك الثوران قامت لها بينة فلها ان ترجع على البقر ولا يرجع البقر على الرسول ان كان يعلم انه لها ومع ذلك دفع اليه وان لم يكن عام بذلك يرجع كذا في المحيط \* وفي فوائد صاحب المحيط رجل بعث ببقرة الى البقر على يدي رجل فجاء الى البقر بهذه البقرة وقال ان فلا تبعت اليك بهذه البقرة فقال البقر اذهب بها فاني لا اقبلها فذهب بها فهلكت فالبقر ضامن لانه اذا جاء بها الى البقر فقد انتهى الامر فيصير البقر امينا وليس للمودع ان يودع كذا في الفصول العمادية \* اهل قرية دفعوا لحرهم الى رجل ليرعاها فبعثوا معه رجلا من القرية فقالوا لانعرف الراعي فقال الراعي للرجل كن مع الحمر حتى اذهب بهذا الحمار فاحمل عليه كذا فذهب بالحمار ولا يدري اين ذهب لا يضمن الرجل كذا في الغبائية \* بقر غاب عن الباقورة فوقعت الباقورة في زرع رجل واسدت الزرع لا يضمن البقر الا ان يكون البقر ارسل الباقورة في زرع رجل واخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع واتلف مال انسان في سوفها فيضمن البقر كذا في خزائن العناوي \* (از جملة ربه بزي بدو كان رء اس در آمد در اعي در آمد تا بيرون را بدر جرها شكست) ضمن الراعي لانه سائقه كذا في الفصول العمادية \* اهل قرية يرعون دوابهم بالسوب فذهبت منها بذرة في نوبة احدهم قال ابراهيم بن يوسف هو ضامن في قول من يضمن الاجير المشترك وهو الصحيح لان الفتوى على انه لا يضمن الاجير المشترك الا ما تلف بصنعه هكذا في الكبرى \* وسئل عن اهل قرية اتفقوا على ان كل واحد منهم يحفظ يوما سرجهم فلم كانت نوبة احدهم اسناجر آخر ليحفظها فخرجها الاجير الى المفازة ودخل في بيته للاكل فصاع بعضها على من يجب ضمانها فقال ان ضاع عند غيبة الاجير فلا جبره من ترك الحفظ وان ضاع بعدما عاد اليه من الاكل فلا ضمان لانه ترك الخلف بالعود فخرج من الضمان ولا ضمان على صاحب اليوم بحال كذا في فتاوى النسفي \*



هذا اذا لم يشترط عليه الحفظ بنفسه اما اذا شرط عليه الحفظ بنفسه يضمن بالدفع الى غيره وانما يضمن الاجير في هذه المسئلة اذا لم يترك مع الدواب احدا من اهله اما اذا ترك مع الدواب حافظا من اهله فلا ضمان عليه بحال ايضا كذا في خزائنة المفتين \* بقار يحفظ باجر فترك البقر عند رجل يحفظها ورجع هو الى القرية ليخرج منها ما تخلف او لحاجة نفسه فضايع بعض ما كان خارجا قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان \* البقار اذا ترك الباقورة على يد اجنبي ليحفظها هل يكون ضامنا قال ان تركها بمدة يسيرة مثل ان يبول او يأكل او يتوضأ او نحو ذلك لا يضمن لان هذا القدر عفو كذا في الفصول العمادية \* بقار ترك البقر مع صبي يحفظها فهلكت بقرة وقت السقي بأفة فان كان للصبي قدرة الحفظ لم يضمن وان لم يكن له قدرة الحفظ فقد ترك بلا حفظ فيضمن كذا في جواهر الفتاوى \* الباقورة مرت على قطرة فدخلت رجل واحدة في النقب وانكسرت او وقعت بقرة في الماء وغابت وهلكت ضمن البقار وان لم يكن من سوقه اذا امكنه الحفظ كذا في الوجيز للكردي \* (كواره بان كواره راما ند بدست كسي وگرگ گوساله را خورد ضامن نبود چون بدست مبال خودش مانده بود كواره بان كواره راضائع ماند و بخانه رفت وزن را فرستاد زن نگاه داشت تا شبانگاه كاوى غائب است و نمیداند كه چه وقت غائب شده است) يضمن البقار كذا في خزائنة المفتين \* وان استأجر الحارس واخذ من اهل السوق هل للحارس ما اخذ منهم اذا استأجر رئيسهم بنفذ عند الرئيس عليهم وان كرهوا كذا في الظهيرية \* الفصل الثاني في المتفرقات في النوازل دفع سيف الى صيقل ليصقله ودفع الجفن معه فسرق لا يضمن الجفن كذا في المحيط \* وفي فوائد جدي شيخ الاسلام برهان الدين دفع مصحفا الى وراق ليجلده فسافر به واخذة اللصوص هل يضمن اجاب نعم قال عمي نظام الدين وقد اجبت انا انه لا يضمن معتمدا على ظاهر العقده ان المودع اذا سافر به بمال الوديعة لا يضمن ولا يقال بانه مودع باجر فيضمن لان الاجر ليس على الحفظ الا انه اشار الى فقه حسن وقال يجب ان يضمن لان الوديعة اذا كانت بغير اجر انما لا يضمن لانه ليس ثمه عقد حتى يتعين مكان العقد للحفظ وفي الوديعة باجر انما يضمن لانه تعين مكان العقد بالحفظ وههنا ما امره بالحفظ مقصود وانما امر بالحفظ ضمنا في الاستيجار وفي الاجارة يعتبر مكان العقد فكذا ما في ضمناها فلا يضمن كذا في الفصول العمادية \* اعطى صائغا ذهابا ليتخذ منه سوارا منسوجا ولم يكن من عمله نسج فطول الذهب واعطاه من نسجه فسرق منه فلوا عطاه الاول الثاني بغير امر مالكة ولم يكن الثاني اجيرة او تلميذه خبر مالكة

وضمن ايها شاء عندهما وعند ابي حنيفة ربح ضمن الاذل واوذكر الثاني انه سرق منه بعد عطله لم يضمن اما مادام في عمله فيده يد ضمان هكذا في الكبرى \* الرد في الاجير المشترك نحو الفصار والخياط والنساج على الاجير وهذا بخلاف مالواجر عبد او دابة وفرغ المستأجر فانه يجب الرد على صاحب الدابة كذا في المحيط \* ينيم بان اجير مشترك حتى لو ضاع شيء من اليتيم يضمن عندهما وهذا اذا ضاع من خارج العجزة فان ضاع شيء من داخل العجزة بان تقب المص لا يضمن على الاصح كذا في خزائن المفتين \* النحاس اجير مشترك حتى لو ضاعت جارية او ضاع غلام منه لا يصنع لا يضمن عند ابي حنيفة ربح وكذلك الدالان اجير مشترك فلودفع الدلال الثوب الى رجل لبراءة وبشترى فذهب الثوب ولم يظهره فلا ضمان على الدلال ولو كان في يد الدلال ثوب فقال له رجل هذا مالي سرق مني فدفع الدلال ذلك الى من اعطاه فلا ضمان عليه كذا في الذخيرة \* رجل دفع الى صباغ ابريسم ليصيفه بكذا ثم قال لا تصفع ابريسمي وردة علي كذا فلم يدفعه ثم هلك لم يضمن الصباغ كذا في خزائن المفتين \* الكحال اذا صب الدواء في عين رجل فذهب ضوءه لا يضمن كالكحطان الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس باعل وهذا من خرق فعله وقال رجلان هو اهل لا يضمن وان كان في جانب الكحال واحد وفي جانب آخر اثنان ضمن وفي جنائيات مجموع النوازل لو قال الرجل للكحال ولو بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن كذا في الخلاصة \* الباب التاسع والعشرون في التوكيل في الاجارة اذا وكل الرجل رجلا بان استأجر له دارا بعينها ببذل معلوم ففعل فالآجر يطالب الوكيل بالاجرة والوكيل بطالب الموكل وللوكيل ان يطالب الموكل بالاجرة وان لم يطالبه الآجر واذا ذهب الآجر الاجر من الوكيل صح وللوكيل ان يرجع بالاجر على الآمر كذا في الذخيرة \* ولا يضمن الوكيل في الاجارة الفاسدة ويجب اجر المثل على المستأجر والوكيل بالاجرة الطوية يطالب بمال الاجارة عند الفسخ كذا في الخلاصة \* والوكيل بالاجارة اذا استأجر الدار من المستأجر لا يجوز لانه صار اجيرا ومستأجرا وقبل يغني به اولا ثم نقل عنهم الرجوع والافتاء بالجواز كذا في جواهر الاخلاطي \* الموكل مع المستأجر اذا تفاخبا بنفسه وهل يرجع المستأجر على الوكيل بمال الاجارة قال القاضي الامام بديع الدين لا لان الفسخ لم يظهر في حقه وفي البيعة مثل علي بن احمد من رجل آجر ارض رجل فسمع ذلك المالك فقال لا اجيز هذا العتد ثم قال بعد ايام اجزته هل يجوز ام لا فقال ان رده فليس له



ان يجيزه من بعد ذلك رضى هذا ليس بجواب للسؤال والجواب ان هذار العقد عندنا كذا  
 في التارخانية \* الركيال باستيجار دار بعينها بمشرة اذا استأجرها بخمسة عشر ودفعها الى الموكل  
 وقال انما جرت به عشرة فلا اجر على الامر وعلى الوكيل الاجر لررب الدار وهذه المسئلة دليل  
 على ان الاجارة لا تعقد بالتعاطي كذا في الذخيرة \* الباب الثلثون في الاجارة الطويلة المرسومة  
 بنحار الاجارة الطويلة التي يفعلها الناس بنحار انهم يؤجرون الدار والارض ثلثين سنة متوالية  
 غير ثلثة ايام من آخر كل سنة ويجعل كل سنة من تسعة وعشرين سنة اجرا قليلا وبقيّة الاجر للسنة  
 الاخيرة واختلفوا في جواز ما قبل لا يجوز عند ابي حنيفة ربح لانها اجارة واحدة شرط فيها النخبة واكثر  
 من ثلثة ايام وهذا يفسد الاجارة وقيل تجوز عندهم جميعا وهو الصحيح لان هذا ليس بشرط الخيار  
 في الاجارة بل هو استثناء ثلثة ايام في آخر كل سنة عن الاجارة على ان هذه الايام لم تدخل في الاجارة  
 وام يثبت حكم لا جارة في هذه الايام المستثناء كذا في محيط السرخسي \* ثم اختلف المشايخ الذين  
 قالوا بجواز هذه الاجارة انها تعتبر عقدا واحدا او عقودا مختلفة بعضهم قالوا تعتبر عقودا حتى لا تزيد  
 مدة الخيار على ثلثة ايام في عقد واحد فيفسد به العقد عند ابي حنيفة ربح وبعضهم قالوا تعتبر عقدا  
 واحدا لانها لو اعتبرتها عقودا فاما سوى العقد الاول يكون مضافا وفي الاجارة المضافة لا تملك الاجرة  
 بالتعجيل ولا بالشرط والغرض من هذه الاجارة تملك الاجارة كذا في المحيط \* وثمرة الخلاف  
 يظهر فيما اذا آجودار البنيم ثلث سنين كانت الاجرة في السنة الاولى والثانية اقل من اجر مثلها  
 وفي الاستيجار للبنيم كانت الاجرة في السنة الثالثة اكثر من اجر مثلها فتفسد الاجارة في السنة الثالثة  
 ويتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقدا واحدا وعلى قول من يجعلها عقودا لا يتعدى  
 كذا في خزائن المفتين \* قال الصدر الامام الاجل الشهيد الصحيح صدي انها تعتبر عقودا في حق سائر  
 الاحكام وعقد واحد في حق ملك الاجرة بالتعجيل او باشتراط التعجيل والحيلة بجواز استيجار الدار  
 اذا كانت للصغير ان يجعل مال الاجارة بنماء للسنة الاخيرة ويجعل بمقابلة السنين المتقدمة ما هو  
 اجره مثله واكثر ثم يبرأ والاصغر المستأجر من اجر السنين المتقدمة ويصح ابرأه عند ابي حنيفة ومحمد ربح  
 خلافا لابي يوسف ربح وان اراد ان يصير مجتمعا عليه يلحق به حكم الحاكم والحيلة فيما اذا استأجر الاب  
 للصغير عقار ارضيا عا اذا كان مال الاجارة الف درهم مثلا واجر مثل هذه الدار كل سنة مائة يجعل بمقابلة  
 عشرين سنة من اوائل هذه السنين شيء قليل ويجعل بمقابلة العشر سنين المئأة الف الاشئ قليل

فيجوز ويحصل المقصود كذا في الظهيرية \* وان كان الف درهم اكثر من اجر مثل العشرين بحيث لا يتغابن الناس فيه لا تجوز هذه الاجارة وكما تجوز الاجارة الطويلة في العقار والضياع تجوز في الدواب والمماليك وكل شيء ينتفع به مع بقاء ماله كذا في التاتارخانية \* وفي فتاوى الفضلي الاجارة الطويلة للملك الصبي لا تجوز كذا في الخلاصة \* قال محمد ر ح في كتاب الشروط في رجلين آجر من رجل دارا عشرين فخاف المستأجر ان يخرجها منها فاراد ان يستوثق من ذلك فالحيلة ان يستأجر كل شهر من الشهور الأول بدرهم والشهر الآخر بقية الاجرة فان معظم الاجرة اذا كان للشهر الآخر فلهما لا يخرجانه من الدار وعن هذه المسئلة استخرجوا الاجارة الطويلة المرسومة بخارا وجعلوا اجر السنين المتقدمة شيئا قليلا وجعلوا معظم الاجر للسنة الاخيرة كذا في المحيط \* وفي الولوالجية قال آجرتك هذه الدار عشرين بكذا غير ثلاثة ايام في كل سنة فهذا جائز ولو قال على انه بالخيار ثلاثة ايام في آخر كل سنة لا يجوز عند ابي حنيفة ر ح كذا في التاتارخانية \* في الاجارة الطويلة اذا جعلوا ايام الفسخ في آخر كل سنة والاجارة في نصف الشهر عند ابي حنيفة ر ح تعتبر السنة بالايام وعندهما يعتبر الشهر الاول والاخر بالايام والباقي بالاهلة فاذا كان المعتبر السنة بالايام عند ابي حنيفة ر ح ولا يعرف كل واحد منهما آخر السنة فالحيلة ان يبيع الآجر المستأجر قبل تمام السنة من غير اذن المستأجر حتى اذا جاءت ايام الفسخ بنفسه وحيلة اخرى يفسح مضافا بعض المشائخ افتوا بقول ابي يوسف ومحمد ر ح دفعا للحرج كذا في الخلاصة \* رجل دفع ارضه لمزارعة على ان يكون البذر من العامل ثم ان صاحب الارض آجر الارض اجارة طويلة من غيره بغير رضى المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البذر من العامل كان العامل مستأجر الارض فيصير كانه آجر ثم آجر من غيره فلا تجوز الثانية وان رضى العامل وهو المزارع بذلك انفسخت الاجارة وتنفذ الاجارة الطويلة بخلاف ما اذا آجر ثم آجر غيره فرضي به الاول حيث تنفذ الثانية على المستأجر الاول اذا كان بعد قبض الاول وهنا لا تنفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يختلف المقصود فلا تنفذ الثانية على الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لغيره آجر لي دارك هذه اجارة طويلة بكذا فقال آجرت واصر صاحب الدار الكاتب لكتابة الصك فكتب على الرسم ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع المستأجر مال الاجارة الى الآجر لا يكون بينهما بهذا اجارة ولا يجب



ولا يجب الاجر على المستأجر لسكنى الدار وان كانت الدار معدة للاستغلال كذا في خزانه المفتين \* اذا استأجر وقفاً من الاوقاف من المتولي مدة طويلة فان كان الواقف شرطاً ان يؤجر اكثر من سنة يجوز شرطه لا محالة وان كان شرطاً ان لا يؤجر اكثر من سنة يجب مراعاة شرطه لا محالة ولا يفتى بجواز هذه الاجارة اكثر من سنة الا اذا كان اجارتهما اكثر من سنة انفع للفقراء فحينئذ يؤجر اكثر من سنة كذا في التارخانية \* وان كان لم بشرط شيئا نقل عن جماعة مشائخه انه لا يجوز اكثر من سنة واحدة وقال الفقيه ابو جعفر انا اجوز في ثلث سنين ولا اجوز فيما زاد على ذلك والصادر الشهيد حسام الدين كان يقول في الضياع نفني بالجواز في ثلث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز في غير الضياع نفني بعدم الجواز فيما زاد على سنة واحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا امر يختلف باختلاف الزمان والموضع ثم اذا استأجر الوقف على الوجه الذي جاز فرخصت اجرتها لا تفسخ الاجارة واذا ازاد اجراً مثلها بعد مضي بعض المدة ذكر في فتاوى اهل سمرقند انه لا يفسخ العقد وذكر في شرح الطحاوي انه يفسخ العقد ويجدد على ما ازداد والى وقت الفسخ يجب المسمى لما مضى ولو كانت الارض بحالة لا يمكن فسخ الاجارة فيها بان كان فيها زرع لم يستحصل بعد فالى وقت الزيادة يجب المسمى بحساب ذلك وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب اجر مثلها وزيادة الاجر انما يعرف اذا ازدادت عند الكل ذكر الطحاوي هذه الجملة في كتاب المزارعة واما في الاملاك لا يفسخ العقد رخص اجر مثلها وغلاباً اتفاق الروايات كذا في المحيط \* رجل آجر منزلاً كان والده وقفه على اولاده ابد اماً تناسلوا فآجره هذا الرجل اجارة طويلة وانفق المستأجر في عمارة هذا الوقف بامر المؤجر ان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف بان لم يكن متولياً يكون المؤجر فاصباً وكان له على المستأجر الاجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما انفق في العمارة على الآجر ولا على غيره لانه كان متطوعاً وان كان متولياً كان على المستأجر الاجر المسمى ان كان ذلك مقدار اجر المثل او اكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما انفق على العمارة كذا في خزانه المفتين \* رجل آجر ارض وقف مدة طويلة مائة سنة من رجل واقرا انهما باشر الواحد من المسلمين وان حاكما حكم بصحة ذلك فالاجارة صحيحة اذا حكم حاكم بصحتها مع طول المدة ولا يفسخ بموت احدهما بعد اقرارهما بان العقد وقع لواحد غير معين ويكون المال حلالاً له هكذا ذكر وهو الصحيح وهذا ما لا خلاف فيه كذا في جواهر الفتاوى \* واذا استأجر من آخر داراً او ارضاً مقاطعة مدة قصيرة سنة

مثلاً ان الآجر آجرها من غيره اجارة طويلة مرسومة لا شك ان الاجارة الطويلة لا تجوز في مدة  
الاجارة القصيرة وهل تجوز فيما وراها فمن جعلها عقداً واحداً يقول لا تجوز ومن جعلها عقوداً متفرقة  
يقول تجوز كذا في المحيط \* رجل استأجر من آخر كرم ما اجارة طويلة وقبضها وآجرها من غيره  
مقاطعة كل سنة اشهر يبدل معلوم فله اراءة المستأجر الثاني وجد الاشجار قد احترق من البرد  
ولم يجد آجرة لبردة عليه حتى جاء ايام الفسخ وحضر آجرة وفسخ الاجارة وطلب مال المقاطعة واني  
المستأجر الثاني واعتل بعلته ان الاشجار محترقة سمع عليه وسقط عنه مال المقاطعة اذ لم يعمل في  
الكرم عملاً يبدل على الرضاء ولو كان آجرة حاضر احتى امكنه الرد وام يرد لا يستط مال المقاطعة  
وعلى هذا اذا آجر داره واراد المستأجر ردها بخيار رؤية او عيب ان لم يمكنه الرد بان كان المؤجر  
غائباً كان له الرد اذا حضر المؤجر ولا يجب الا جراً اذ لم يكن عمل في الدار عملاً يبدل على الرضاء  
كذا في المحيط \* في المتفرقات الآجر اجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاء مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه  
روايتان والصحيح انه ينفذ وهو كمالوا آجر اجارة مضافة ثم باع قبل مجيء وقت الاضافة وكان  
الشيخ الامام الاجل ظهير الدين يقول عندي لا ينفذ بيعه وفي ظاهر الرواية ينفذ بيعه كذا في فتاوى  
قاض خان \* آجر الدار اجارة طويلة بخمسة دنانير وقبضها وسلم الدار ثم باعها بغير اذن المستأجر بخمسة  
دنانير وقبض الثمن ومات ولا مال له سوى هذه الدار فالمستأجر احق بها وله ولاية الحبس حتى  
يستوفي مال الاجارة لان بالموت بطلت الاجارة دون البيع فبقيت الدار على ملك المشتري لكنه  
بخير ان شاء ادى الاجرة وقبض الدار وان شاء ترك وان اجاز بيعها ومال الاجارة عشرة والتمن  
خمسة المستأجر لاجل الخمسة الباقية ولاية الحبس ايضا قال القاضي بديع الدين ليس له ذلك  
كذا في القنية \* رجل استأجر من آخر دار اجارة طويلة بمائة دينار وقيمة الدار خمسون ديناراً  
فمات الآجر حتى انفسخت الاجارة بموته ولم يترك مالا سوى هذه الدار ثم ان وارث الآجر آجر  
هذه الدار من المستأجر بالمائة التي له على مورثه اجارة طويلة ثم انفسخت هذه الاجارة بين وارث  
الآجرو بين المستأجر فالمستأجر لا يرجع على الوارث بالمائة الا ان تركه الميت هذه الدار وقيمتها  
خمسون فيطالبه المستأجر بقدر خمسين لا بالمائة كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى الصغرى اذا آجر  
داراً من رجل اجارة طويلة ثم آجر من آخر اجارة طويلة لا تجوز ولا تنقلب جائزة بعدما انفسخت  
الاولى بنسخها وانه مشكل وينبغي ان تكون المسئلة على روايتين لان في الاجارة الطويلة



بعض المعقود عليه مضاف وفي صحة فسخ الاجارة المضافة قبل مجيء الوقت المضاف اليه روايتان والاجارة الثانية دليل فسخ الاجارة الاولى كما لبيع فيجب ان يكون في المسئلة روايتان كذا في المحيط \* رجل استأجر دارا اجارة طويلة ثم ان الآجر نقض بناء هابر ضاء المستأجر ثم جدد بناءها كانت الاجارة باقية ببقاء الاصل كذا في الظهيرية \* فلما آجر المستأجر بالاجارة الطويلة من غيره يبين الايام المستثناة في الاجارة الثانية انها اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر مثلاً من شهر كذا ويستثنى في الاجارة الثانية نصا لئيبين الداخل من الايام في العقد الثاني من غير الداخل هكذا ذكر الحاكم الشهيد السمرقندي في كتاب المشروط وهذا اذا كتب ذكر الاجارة الثانية على حدة اما اذا كتب في الذكر الاول او على ظهرة فذكر فيه سوى الايام المستثناة المذكورة فيه يكفي لجواز العقد الثاني هكذا في المحيط \* واذا استأجر شيئاً اجارة طويلة صحيحة بدنانير دين موصوفة فاعطاء مكان الدنانير دراهم ثم تفاسخا العقد فالآجر يطالب بالدنانير لا بالدراهم ولو كان العقد فاسداً وباقى المسئلة بحالها يطالب الآجر باعطاء الدراهم كذا في الذخيرة \* واذا غرس الآجر في الارض او الكرم في الطويلة للمستأجر ائتماع لانه ليس له ملك البدن والتصرف واذا قلع الآجر الاشجار او كسر الاغصان لا يملك المستأجر المنع لان اعتبار هذا البيع يظهر في حق الثمن لافي حق الشجر ولو احتطب المستأجر ليس له ذلك مع انه في بيعه كذا في الوجيز للكردي \* استأجر ارضاً اجارة طويلة واشترى الاشجار يبيع الاستيجار ثم ائتمرت الاشجار ثم فسخها فائتمار على ملك المستأجر ولو قطع الاشجار ثم تفاسخا فهي للآجر ولو اتلفها المستأجر فعليه قيمته لانه يبيع ضروري لجواز الاجارة فلا يترتب عليه احكام البات ولو اتلف الآجر الاشجار في مدة الاجارة فالصحيح انه لا ضمان عليه لكن بخير المستأجر في الفسخ لانه عيب ولو قطعها المستأجر في مدة الاجارة قال برهان الدين صاحب المحيط وقاضيهان والقاضي بدع الدين لا يضمن النقصان لكنه بخير الاجير كذا في القنية \* استأجر الكرم طويلاً ثم دفعها معاملة الى الآجر ان كان طويلاً بطريق بيع الاشجار جازت المعاملة وان كانت بطريق المعاملة ثم دفعها الى المالك معاملة لا تجوز كذا في الوجيز للكردي \* ولو استأجر كرم مائة وقد كان صاحب الكرم باع الاشجار قبل الاجارة حتى صحت الاجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف الملاك بطل خيار الرؤية ولو اكل من ثمار الكرم لا يبطل خيار الرؤية كذا في خزائن المفتين \* اذا مات الآجر اجارة طويلة وعليه ديون كان المستأجر بمن

المستأجر احق من سائر الغرماء كالمُرتهن بالرهن كذا في فتاوى قاضيخان \* الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستأجر اجر المثل لا يزداد على المسمى كذا في خزائن المفتين \* اذا وهب المستأجر الاجرة في الاجارة الطويلة من الآجر قبل انفساخ الاجارة لا تصح لان الاجرة صارت ملكاً للآجر باشتراط التعجيل فلا تصح لانه يكون هبة مع ملك الآجر كذا في الصغرى \* استأجر سفاباً ليتخذ له سفينة من خشبة في الارض اثني عشر شهراً باجرة معينة فقال السفان ان خشبك لا يصلح لهذا الغرض فاذن لي ان ازيد شهراً وانقص فاذن له ان يزيد فاتخذة ثلثة عشر شهراً ليستحق الاجر بالزيادة كذا في القنية \* المستأجر اجارة طويلة اذا آجر من غيره او دفع اليه غيره من مزارعة على ان يكون البذر من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع آجره تفاسخ الاجارة الاولى هل تبطل الاجارة الثانية والمزارعة اختلفوا فيه والصحيح انها تنفسخ سواء اتحدت ايام الفسخ في العقدين او اختلفت بان كان ايام الخيار في الاجارة الاولى ثلثة ايام من آخر سنة ثمانين وايام الخيار في الاجارة الثانية كذلك او على خلاف ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* الباب الحادي والثلاثون في الاستصناع والاستيجار على العمل بجوز الاستصناع استحساناً لتعامل الناس وتعارفهم في سائر الاعصار من غير تكبر كذا في محيط السرخسي \* والاستصناع ان يكون العين والعمل من الصانع فاما اذا كان العين من المستصنع لا من الصانع فانه يكون اجارة ولا يكون استصناعاً كذا في المحيط \* وفي تجنيس خواهر زاده الاستصناع ان يشتري منه شيئاً ويستصنع البائع فيه مثل ان يشتري الاديم ويأمر البائع ان يتخذ له خفاً يصفى له قدره وعمله فهذا جائز استحساناً وكذلك كل ما جرت العادة باستصناعه مثل آية الزجاج والنحاس والخشب والقدر وغير ذلك من القلنسوة واشباهها اذا بين صفته وقدره كذا في التاتارخانية \* والاستصناع بيع هو الاصح والمستصنع بالخيار اذا رآه ولا خيار للمصانع هكذا قال ابو يوسف رحمه الله وعليه الفتوى كذا في الخلاصة \* ثم اذا رضى المستصنع ليس له الرد بعد ذلك وللمصانع ان يبيعه قبل ان يرضاه المستصنع كذا في التهذيب \* قال محمد رحمه الله واذا اسلم الرجل الى حائك في ثوب من قطن ينسجه له وسمى طوله وعرضه وجنسه ورقعته والغزل من الحائك حتى كان استصناعاً فالقياس ان يجوز وان كان استحسن وقال لا يجوز وان ضرب لذلك اجلاً يصير سلماً ذكر المسئلة في كتاب الاجارات من غير ذكر الخلاف وذكر في كتاب



في كتاب البيوع من شرح شيخ الاسلام ان الاستصناع فيما للناس فيه تعامل يصبر سلما بضرب الاجل في قول ابي حنيفة رح وعندهما لا يصبر سلما وفيما لا تعامل للناس فيه يصبر سلما بضرب الاجل بالاجماع في القدوري وان ضرب في الاستصناع اجلا فهو بمنزلة السلم يحتاج فيه الى قبض البذل في المجلس والاخبار واحد منهما في قول ابي حنيفة رح وقال ابو صف ومحمد رح ليس بسلم من غير فصل بين مال الناس فيه تعامل وبين مال التعامل لهم فيه فذكر المسئلة في كتاب الاجارات من غير ذكر خلاف يؤيد ما ذكره شيخ الاسلام في شرح كتاب البيوع ان فيما لا تعامل فيه يصبر الاستصناع سلم بضرب الاجل بالاجماع كذا في الذخيرة \* رجل دفع الى آخر منوبين من الابرسم ليضم اليه منوبين من عند نفسه وينسجه ويرفع اجر النسج والفاضل بينهما مناصفة من الربح ان لم يخط ونسج كل واحد منفردا يأخذ اجر مثله والباقي لرب الابرسم وان خط ونسج الكل فجميع ذلك مشترك بينهما مناصفة كما شرط ولا يجب اجر المثل لانه عمل في محل مشترك كذا في حواهر الفتاوى \* رجل سلم غزلا الى حائك لينسجه وامره ان يزيد في الغزل رطلا من عنده وقال لغرضي رطلا من غزلك علي ان اعطيك مثله وامره ان ينسج عنه ثوبا على صفة معلومة باجرة معلومة فانه جائز استحسانا سواء كان الاستقراض مشروطا في عقد الاجارة او ام يكن وان قال زدني رطلا من غزلك علي ان اعطيك غزلا مثل غزلك فانه جائز ويكون قرضا وان قال زدني غزلا وسكت فانه يجوز ايضا ويكون قرضا ان لم يكن مشروطا في عقد الاجارة جازت الاجارة قياسا واستحسانا وان كان مشروطا بالمسئلة على القياس والاستحسان الذي ذكرنا فان وقع الاختلاف بين رب الثوب وبين الحائك بعد ما فرغ الحائك من العمل وقال رب الثوب لم تزد فيه شيئا وقال الحالك لا بل زدت والثوب مستهلك بان باع صاحبه قبل ان يعلم وزنه والقول قول رب الثوب مع يمينه على علمه انه ما يعلم ان الحائك زاد في الغزل وعلى الحائك البيعة فان نكل رب الثوب عن اليمين ثبت ما ادعاه الحائك فيلزم رب الثوب ذلك وان حلف برئ عما ادعاه الحائك فان كان الثوب قائما سبأ في الكلام فيه بعد هذا ان شاء الله تعالى وان قال زد رطلا من غزلك علي ان اعطيك ثمن الغزل واجر عملك كذا درهما والقياس ان لا يجوز وفي الاستحسان ان يجوز واذا جاز هذا فان اختلفا بعد الفراغ من الثوب فقال رب الثوب ام تزد فيه شيئا وقال الحائك زدت فيه ما امرتني ايضا فان كان مستهلكا ذكر ان القول قول رب الثوب مع يمينه على علمه فان نكل من اليمين ثبت الزيادة وكان عليه جميع ما سمي للحائك بعضه بازاء العمل

وبعضه بازاء ثمن الغزل وان حلف لم تثبت الزيادة ذكر محمد ر ح في الكتاب انه يطرح عنه ثمن الغزل ويلزمه اجر الثوب ومعرفة ذلك وهو ان يقسم المسمى على اجر مثل عمله فيما امر به وذلك عمله في من ونصف وعلى قيمة الغزل المشروط على الحائك لانه قبل المسمى بالغزل وبالعمل في من ونصف لان من الغزل اعطاه المستأجر ونصف من اشترى منه فيطرح عنه ثمنه وما اصاب العمل وهو اجر الثوب يلزمه حتى انه ان كان المسمى مثلثة دراهم بازاء الغزل وبازاء العمل وقيمة الغزل درهم واجرمثل عمله فيما امر به درهمان من المسمى يطرح عنه درهم ثمن الغزل فيقسم ما بتي من المسمى على اجر مثل عمله فيما عمل وفيدالم يعمل ويطرح عنه حصة اجر مثل العمل في الزيادة وكيف يتعرف حصة مالم يعمل في الزيادة من الاجر مدام عمل اختلف فيه المشائخ قال بعضهم يتعرف باعتبار الوزن ان كان مارع اليه صا من غزل وما شرط عايه نصف من يقسم الباقي من المسمى بعد ثمن الغزل وذلك درهمان عليهما اثلاثا لثلاثة بازاء ماعمل وثلاثة بازاء مالم يعمل فيطرح عنه الثلث ولا يعتبر السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وقال بعضهم بانه يتعرف قدر الساقط من القائم باعتبار السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وهذا لان العمل قد يسهل على الحائك بطول الثوب ويصعب بصعرة فانه متى قصر يحتاج الى الوصل والى عمل الدقيق مرارا ومتى طال يحتاج الى ذلك مرة واحدة وهذا التفاوت معتبر فيما بين العملة من هذه الصناعة في زيادة الاجر بسبب صغر الثوب ونقصانه بسبب الكبر فلا بد من اعتبارهما واذا وحسب اعتباره يجب ان يقسم الباقي من المسمى وذلك درهمان على اجر مثل عمله في من واجرمثل عمله في من ونصف فان كان اجر مثل عمله في من ونصف درهمان ونصف وفي من درهمان يكون بازاء الزيادة نصف درهم فيطرح من درهمين نصف درهم حصة مالم يعمل الا ان يكون التفاوت بين القصير والطويل بذراع او ذراعين حينئذ لا يكون لهذا التفاوت عبرة في زيادة الاجر ونقصانه ثم ماذا يجب اجر المثل والمسمى فعلى قول بعضهم اجر المثل لا يجاوز حصته من المسمى وعلى قول بعضهم ان رضي بالعيب فعليه المسمى وان لم يرض بالعيب فعليه اجر المثل لا يجاوز به حصته من المسمى كذا قلنا فيما تقدم من المسائل ومحمد ر ح ذكر الاجر في هذه المسئلة مطلقا ولم يقل المسمى فيجب تخرجها على حسب ما ذكر في المسئلة الاولى فاما اذا كان قائما ان كان لا يعرف مقدار ما دفع اليه صاحب الغزل فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان هالكا من اوله الى آخره الا في حكم واحد وهو انه



منى حلف ولم تثبت الزيادة له اربك الثوب عليه ويضمنه غزلا مثل غزله فاما اذا كان الثوب قائما وقد عرف مقدار ما دفع اليه من نزل فان تصادقا على ان ما دفع اليه من فانه يوزن الثوب ولا يلتفت الى قول واحد منهما فان وزنه فاذا هو من واحد لم تثبت الزيادة يقيين فيكون القول قول صاحب الثوب من غير يمين وان كان منوين فالقول قول الحائك ان لم يدع رب الثوب ان الزيادة من الدقيق وان ادعى ان الزيادة من الدقيق فانه يزوي اهل البصر من تلك الصناعة فان قالوا قد يزيد الدقيق مثل هذا فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه وان قالوا الدقيق لا يزيد على هذا القدر صا، لظاهر شاهد الحائك فيكون القول قوله لكن مع اليمين كذا في المحيط \* ولو دفع سدس ما و قال نشره ور به ينسخ ولك درهم كان فاسدا فان كان قدر التفسخ معلوما عند التجار جاز بخلاف ما يدفع ثوبا الى صباغ يصبغه جاز وان لم يبين قدر العصف كذا في محيط السرخسي \* واذا دفع حديد الى حداد ليصنعه عينا سماه باجر مسمى فجاء به الحداد على ما امر به صاحب الحديد فانه لا خيار لصاحب الحديد ويجبر على القبول ولو خالفه فيما امر به فان خالفه من حيث الجنس بان امره ان يصنع منه قدوما فصنع له مراصم له حديدا مثل حديدة والا ناء له ولا خيار لصاحب الحديد وان خالفه من حيث الوصف بان امره ان يصنع له قدوما يصلح للتجار فصنع له قدوما يصلح لكسر الخطب نصاحب الحديد بالخيار ان شاء ضمنه حديدا مثل حديدة وترك القدوم عليه ولا اجر له وان شاء اخذ القدوم واعطاه الاجر وكذلك الحكم في كل ما سلمه الى كل صانع ليصنع منه شيئا سماه كالجلد يسلمه الى اسكاف ليصنعه خفين وما اشبه ذلك كذا في خزائن المفتين \* وسئل عن دفع السراج بعض آلات السرج وامره بان يتخذ سرجا بهذه الآلات وبالآلات أخر يحتاج اليها لا تمام السرج من عند نفسه على ان يدفع اليه اجرة عمله وثمان ما جعله في سرجه من مال نفسه ففعل السراج ذلك وذكر جماعة ان اجرة عمله وقيمة الآلات ثلثون درهما فرضي الأمر بذلك واتفقا على ان يعطيه هذا انتد خمسة من ذلك ثم استولى بعض اعدوان السلطان والأتراك على ذلك السرج وغيبه بحيث لا يقدر عليه هل للأمر ان يضمن السراج قيمة سرجه فقال له ان يسترد ما دفع اليه لان العمل غير مسلم اليه والآلات مسلمة اليه قال ومع هذا اذا فرغ من السرج فاتصلت الآلات بعضها ببعض واتفقا وتراضيا على مال يعطيه على ذلك فقال كابتداء بيع فيجوز كذا في فتاوى النسفي \* واذا دفع الرجل جلدا الى الاسكاف واستأجره باجر مسمى على

ان يخرز له خفين وسمى له المقدار والصفة على ان يتنعله الاسك ويطنه من مندة ووصف له البطانة والنعل فهو جائز استحسانا والقياس ان لا يجوز وكان بمنزلة لودفع ثوبا الى خياط ليخيط به جبة على ان يحشوه ويطنه من مندة باجر مسمى فانه لا يجوز ذكر محمر ح مسئلة الجبة في الاصل على هذا الوجه وفي المنتقى ذكر محمدر ح مسئلة رجل دفع الى خياط لهارة وقال بطنها لي من عندك فهو جائز وقاسه على ما اشترى خفا وقال للبائع انعله بنعل من عندك فصارت المسئلة روايتان ولودفع اليه بطانة وقال ظهرها لي من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات ثم ان محمدر ح جوز هذا التصرف وان لم ير صاحب الجلد النعل والبطانة وصرفه الى نعل بطانته يلبق بذلك الخف وكذا اذا امر الرجل اسكافا ان يخرز على خفيه ويكعبه اربع قطع من صر بكذا وامر الرجل القطع فهو جائز استحسانا وكذا ترقيع الخرق في الخفاف يجوز من غير ان يرى الاسكاف الرقاع وفي نوادر بن سماعة شرط الراءاة في النعل وهكذا في القطع الاربع وكذا في ترقيع الخرق اذا فيه روايتان واذا جازت هذه الاجارة استحسانا فاذا عمل الاسكاف واپى به ان كان مصلحه العامتنا لا فساد فيه اجبر صاحب الجلد على القبول ولم يكن له خيار فقد اعتبر المقاربة للزوم لاحقية الموافقة من كل وجه وليس لصاحب الجلد خيار لرؤية لافي حق العمل ولا في حق النعل هذا اذا عمل عملا مقارنا صالحا فاما اذا افسد بان خالف في صفة ما امر به ذكر ان صاحب الجلد بالخيار ان شاء ترك الخف عليه وضمنه قيمة جلده وان شاء اخذ الخف واعطاه الاجر فان ترك الخف عليه وضمنه فلا اجر عليه وان اخذ الخف فانه يعطيه اجر مثل عمله في خرز الخف غير منعل ثم بعد ذلك يعطيه قيمة ما زاد النعل فيه ومعرفة قيمة ما زاد النعل فيه ان ينظر الى قيمة الخف مخرزا غير منعل والى قيمته منعلا فان كان قيمته غير منعل عشرة وقيمته منعلا اثني عشر علم ان قيمته ما زاد فيه درهمان فيكون درهمان قدر ما زاد النعل فيه ثم ينظر الى اجر مثل عمله في خرز الخف غير منعل فان كان ثلاثة مثلا يضم الى قيمة ما زاد فيصير خمسة ثم يقابل المسمى فان كان خمسة مثل المسمى او اقل من المسمى فلا سكاف ذلك وان كان المسمى اقل من خمسة بان كان المسمى اربعة فانه يعطى له اربعة واذا اعتبر قيمة ما زاد النعل فيه لا يعتبر اجر مثل عمله في خرز النعل وفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا دفع مخرزا الى اسكاف لينعله بنعله من عند باجر معلوم



حتى جازت الاجارة استحسانا للتعامل ففعله بنعل لا ينعل به حتى افسد الخف بذلك وثبت لصاحب الخف الخيار كما في هذه المسئلة واختار الاخذ فانه يعطيه اجر مثل عمله وقيمة ما اتصل به من النعل مزا بلا غير مخرز لا يجاوز بهما مسمى به وهنا اوجب مع احرام المل قيمة ما زاد العمل فيه ولم يوجب عليه قيمة النعل والبطانة مزا بلا غير مخرز والمتصل بخفه الاسكاف في الموضعين عين مال وعمل ثم في احد الموضعين اوجب قيمة ما زاد النعل فيه وفي الموضع الآخر اوجب قيمة النعل مزا بلا غير مخرز ومن مشائخنا من قال فرق بين المستثنين ما ذكر في تلك المسئلة ويكون ذكر في هذه المسئلة ان صاحب الخف اذا اراد ان يعطيه اجر مثل عمله في خرز الخف والنعل والبطانة ثم قيمة النعل والبطانة مزا بلا فله ذلك كما في تلك المسئلة ومنهم من فرق وقال في مسئلتنا امكن ايجاب قيمة ما زاد فيه النعل والبطانة وفي تلك المسئلة لم يكن ايجاب قيمة ما زاد النعل فيه ثم قال محمد ر ح في المستثنين جميعا لا يجاوز به مسمى فمن مشائخنا من قال اراد بقوله لا يجاوز به مسمى فيما يخص العمل فاما ما يخص النعل فانه يجب بالغاه ما باع ومنهم من قال بانه لا يجاوز به مسمى في حق النعل والعمل جميعا كذا في المحيط \* وكذا اذا دفع الى فلان شي قطعة وامر له ان يتخذ له ببطانة فهو على ما وصفنا فان جاء به غير جيد فلا خيار له الا اذا شرط عليه الجيد فتخير كذا في الغيانية \* واد استصنع الرجل خفين عند اسكاف فعمله وفرغ منه قال المستصنع هذا ليس على المقدار والخرز والنقطة الذي امرتك وقال الاسكاف بل بهذا امرتني واراد الاسكاف ان يحلف صاحب المال ليس له ذلك بخلاف الصباغ اذا ادعى ان ما صبغ كان بامره واراد استحلاف صاحب الثوب كان له ذلك كذا في الذخيرة \* ولو دفع الى اسكاف ادبما يقطع له خفا ويخرزه باربعة دراهم فدفعه الى آخر بدرهمين ان اعطاه واداه من عنده او عمل بعض الاعمال طابت له الزيادة والا ينصدق بها كذا في التارخانية \* ولو ان رجلا دفع خفه الى رجل لينعله من عنده باجر مسمى ففعله بنعل ينعل بمثله الخفاف فهو جائز عليه وان لم يكن جيدا ولا خيار له وان شرط الجردة فأتى به ما ينطلق عليه اسم الجيد اجبر على قبوله ولا خيار له كذا في الذخيرة \* ولو شرط عليه جيدا ففعله بغير جيد فان شاء ضمنه قيمة الخف وان شاء اخذ الخف واعطاه اجر مثل عمله وقيمة ما زاد فيه لا يجاوز به مسمى كذا في البدائع \* قال ولو اختلفا في قدر الاجر بان قال الاسكاف شرطت لي درهما وقال رب الخف شرطت لك دانتين وقد خرزة على ما وصف له ولم يختلفا في ذلك واقاما جميعا ابينة فالبينة بينة العامل ولم يذكر الجواب فيما اذا لم يقم له ما بينة ويجب ان يحكم في ذلك قيمة

النعل مزا بلا ويجعل القول قول من يشهد له قيمة النعل كما في الصبغ فان كان قيمة النعل درهمين كما يدعيه الاسكاف فالقول قوله مع يمينه وان كانت قيمة النعل تشهد لصاحبه بان كانت دانقين كما يدعيه صاحب الخف جعل القول قوله مع يمينه ولا يتحالفان وان كانت قيمة النعل لا تشهد لاحد هما بان كان نصف درهم فانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه هذا اذا اختلفا في مقدار الاجرة فاما اذا اختلفا في اصل الاجرة قال صاحب الخف عملته لني بغير اجر وقال الاسكاف لا بل عملته لك باجرانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا ولم يثبت واحد من الاجرين ذكر ان صاحب الخف يغرم قيمة ما اراد النعل فيه قال ولو عمل الخف كله من عنده حتى كان استصنا عاتم اختلفا قبل القبض في مقدار الاجل كان القول قول الاسكاف ولا يتحالفان هكذا في الذخيرة \* قال لنجار ابن لي بيتا فاذا بنيته يقومه المقومون فما يقولون ندفعه اليك فرضياه وبناء وقومه رجل باتفاقهما وابي الصانع فله اجر مثله وقال ابو حامد وحمير التوري وهو بمنزلة المقوم لا الحكم يعني فلا يلزمه تقويمه كذا في القنية \* رجل دفع الي صائغ عشرة دراهم فضة وقال زد عليها درهمين يكون قرضا علي وصعده قلبا واجر ك درهم فصافه وجاء به محشوا وقال زدت عليها درهمين وقال صاحب الفضة لم ترد عليها شيئا فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا يخبر الصائغ ان شاء دفع القلب اليه واخذ منه خمسة دانق درهم اجرة عشرة وان شاء دفع اليه عشرة دراهم فضة واخذ القلب لان الصائغ يدعي على صاحب الفضة قرض درهمين وهو ينكر وصاحب القلب يدعي على الصائغ استحقاق القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل واحد منهما كذا في فتاوى قاضيخان \* دفع مصحفا الى مذهب ليذهبه من عنده واره المذهب انموزجا من الاشارة والاخماس ورؤس الآي ووائل السور فامره رب المصحف ان يذهبه كذا بالاجرة معلومة لا يصح لان مقدار الاشياء مجهول كذا في القنية \* وان اشترى ثوبا على ان يخطه اليه عشرة فهو فاسد ولو جاء اليه حذاء بشراكين ونعلين استأجره على ان يخذوهم اليه باجر مسمى جاز وان اشترط عليه الشراكين فارهما آياه ورضيه ثم حذاهم اليه كان جائزا استحسانا كذا في المبسوط \* واذا دفع ثوبا الى صباغ ليصبغه بعصفر من عنده فصبغه بما سمي الا انه خالف في صفة ما تعين به فان اشبع او قصر في الاصباغ حتى يعيب الثوب فصاحبه بالخيار ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه ابيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثل عمله لا يجاوز به المسمى كذا في خزائن المفتين \* ولو شرط على الخياط ان يكون كم القميص من عنده كان فاسدا لانعدام العرف فيه وكذا لو شرط



على البناء ان يكون الآجر والبص من عنده وكل شيء من هذا الجنس يشترط فيه على العامل شيئاً من قبله بغير عينه فهو فاسد فاذا عمله فاعمل لصاحب المتاع وللعامل اجر مثله مع قيمة ما زاد كذا في المبسوط \* الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات اذا قال لا آجر آجرتك داري هذه يوم واحد بكذا وباقي السنة مجاناً فسكنها سنة كان عليه اجر مثله في يوم واحد ولا شيء له في الباقي كذا في الذخيرة وفتاوى قاضيخان \* استأجر مسحة للعمل فقال لا اريد الا اجر بل تعمل لي مقبضاً للمسحة من الخشب ثم طالب الاجر ان كان لما طلب له قيمته فيجب اجر المثل والا فلا كذا في الوجيز للكردي \* رجل استأجر داراً مدة معلومة في محلة فنابت المحلة نائبة حتى هرب الناس ولم يقدر المستأجر على الانتفاع خوفاً على نفسه من النائبة قالوا لا يجب الاجر وهكذا كان ائمة والدي كذا في الظهيرية \* الخياط اذا فرغ من الخياطة وبعث الثوب على يدي ابنه وهو ليس ببائع فطر الطراز منه في الطريق فان كان الصبي عاقلاً صابطاً يمكنه حفظه لا يضمن وان لم يكن صابطاً ولا يمكنه حفظه ضمن كذا في المحيط \* دفع الى خياط ثوباً ليخيط له ثوباً او جبة ولم يشترطه الا اجر فلما فرغ منه اعطاه صاحب الثوب زيادة على اجر مثله قال الفقيه ابوالبثرح عندي ان الزيادة جائزة في قولهم جميعاً وبه يفتى هكذا في الكبرى \* اذا قال للحمال احمل هذا الي بيتي او قال للخياط خذ ان كان الخياط معروفاً بانه يخيط باجر والحمال كذلك يجب الا اجر وما الا فلا كذا في المحيط \* قال للخياط خذ باجر فقال لا اريد الا اجر فخاطه لا يستحق الا اجر كذا في الوجيز للكردي \* اذا دفع الى خياط ثوباً فخاطه ولم يشترط الا اجر له الاجرة لا اذا قال لا اريد منك الاجرة كذا في السراجية \* رجل اقترض انساناً دراهم او دنانير واراد ان يسكن دار المستقرض به باب يستأجر المقرض دار المستقرض مدة معلومة سنة او اكثر باجر معجل ثم يبيع من المستقرض شيئاً يسيراً ابتداءً بالاجرة حتى يصير قصاصاً بشئ ما باع من المستقرض كذا في خزائنة المفتين \* قال رب الدين اديونه اكره في هذه الارض بجهة المراجعة فكرهها فله اجر مثله كذا في القنية \* رجل استقرض من رجل دراهم ودفع الى المقرض حمارة ليستعمله المقرض ويكون عنده الى انه يوفي المقرض دينه فبعثه المقرض الى سرج وسلمه الى بقار ليعلف فعقره الذئب ضمن المقرض قيمة الحمار كذا في فتاوى قاضيخان \* لو استقرض رجل دراهم من رجل وقال اسكن حانوتي هذا فان لم ارد عليك دراهمك لا اطالبك باجرة الحانوت والاجرة التي تجب عليك هبة لك فدفع المقرض الدراهم وسكن الحانوت مدة قال ان كان ذكر ترك الاجرة عليه مع

استتراه منه المال فلاجرة واجبة على المقرض يريد به اجر المثل وان كان ذكر ترك الاجرة قبل الاستدراج او بعد فلاجر على المقرض والمخاتوت عنده عارية وقيل الصحيح انه يجب ادرا المثل في الوجهين كداني المضمرات \* قال فخر الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى \* رجل اقترض اسادراهم ثم ان المقرض آجر حجر الميزان من المستقرض كل شهر بدرهمين قال ابو القاسم ان لا يكن الحجر الميزان قيمة ولا يستأجر عارية لا يجب على المستأجر شيء كداني فتاوى قاضيخان \* استيجار المقرض على حفظ عين متقوم قيمته ازيد من الاجرة كالسكين والمشط والملعقة كل شهر بكذا احتلف فيه الائمة المتأخرون فقبل يجوز بلا كراهة منهم الا امام محمد بن سلمة والا امام صاحب الكمال مولانا حسام الدين عليا بادي و جلال الدين ابو الفتح محمد بن علي وصاحب الهداية وقد وقع على الجواز اجلة الائمة ولو جعل المقرض العين المستأجر في قبالة القرض وحفظهما معا يجب الاجر وفي الفتوى انه لو حفظ العين مع القبالة لا اجر له لانه يحفظ القبالة لنفسه لا لغيره والغير ههنا تبع وقد رأيت فتوى الاستاذ في هذه المسئلة بهذه الرواية كداني الوجيز للكردي \* ولودفع المستقرض اليه قبالة واستأجره على حفظ الخط لم يجز لان حفظ الخط له لا حياء حقه ولو هلك السكين مثلا واختلعا بعد السنة فقال المقرض هلك بعد السنة وقال المستقرض هلك منذ سنة والقول قول المستأجر المستقرض لانه يكثر زيادة الاجر ولودفعه الاجر الى امرأته او الى من في عياله ليحفظه يجب الاجر ولودفع الى اجنبي لاشي له ولو استأجره ليحفظه بنفسه ويبد من شاء فالشرط حائز ويصير الثاني وكيل بالاحتفظ ولو اذن له المستأجر ان ينتفع بهذا السكين ففعل المقرض لا اجر له زمان الانتفاع هكذا في السية \* استقرض من آخر خمسمائة دينار وكتب اليه صك الاقرار بهذا المقدار واستأجر المقرض كل شهر بكذا كما هو المعهود كل ذلك فعل المستقرض قبل قبض المال ثم المقرض لم يدفع الا اربع مائة وخمسين ديناراً ومضى على ذلك شهور والمقرض معترف بجميع ذلك يجب الاجرة المشروطة كاملة ولم ينقص بقسط الخمسين التي لا يدفع الى المقرض بخلاف ما اذا قضى بعض مال القرض مثل النصف ومضت مدة بعد ذلك فان المقرض لا يتمكن من مطالبة الاجرة كاملة للمدة التي بعد قضاء النصف المستقرض والمقرض عقد عقد الاجرة المرسومة على حفظ عين كل شهر بكذا في دكان الصكاك وامره المستقرض بكتابة الوثيقة بالقرض



بالمقرض وبذل الاجارة وترك المقرض العين المستأجرة على حفظه بعد ما قبضه من المستقرض عند  
الكاتب ليكتب ماهيته واصافه مستقصى في الوثيقة فمضى على ذلك اشهر ولم يكتب الكاتب  
لوثيقة برهنة من الزمان والعين عنده هل يجب الاجر بالحفظ لتلك المدة ام لا اجاب بعض الأئمة  
يجب لان المشروط على الاجير وهو المقرض مطلق الحفظ وكان له ان يحفظه يد كل من يعتمده وقد  
اعتمد هذا الكاتب على ذلك حيث تركه عنده كيف فوانه يعلم المستأجر ورضي دفع المقرض  
العين المستأجرة على حفظه الى من ليس في عياله وامره بالحفظ فحفظه زمانا يجب له لتلك المدة  
اجر على المقرض كذا في خزائن المعتنين \* استقرض من رجل واستأجره على حفظ العين ثم  
مات احد المستأجرين بطلت في حصته وبقيت في قسط الحي كذا في الوجيز للكردي \* ولو  
وكل المقرض رجلا ليستأجر المقرض لحفظ سكينه كل شهر ولم يقل بكذا فاستأجره كل شهر  
بدرهم لم يجز على الموكل ما لم يعين الاجرة او يعمم بان يقول على آية اجرة شئت ولو استأجره لحفظ  
سكينه سنة كل شهر بعشرين دينارا ليس له فسخها قبل مضي المدة وان لحقه ضرر لكن ضرر يقابله  
منفعة الحفظ كما استيجار الخياط والقصار والطحان بخلاف المستكتب اذا حضر من اراد الكتابة اليه  
ولو استأجره لحفظ السكين كل شهر بكذا فله الفسخ في اليوم الذي يهل فيه الهلال بحضرة المقرض  
ولو استأجر رجلا او ثلثة لحفظ السكين فحفظها احدى احوالهم فعليه كل الاجر اذا كانوا شركاء في تقبل هذا  
لعمل والافنصيه كمن استأجر رجلا يحملان خشبة الى منزله بدرهم فحملها احدى احوالهم كذا في القنية \*  
قال رضي الله عنه الغبن الفاحش في الاجارة ( بده يازده ) كذا في جواهر النواوي \* اذا استقرض  
الوصي او المتوحي لاجل الصغير والرفق وعقد الاجارة المرسومة هل يتعدى التزامها الى مال الوقف  
والصغير قال بعضهم ان لم يجد بدامنه يتعدى الى مال الوقف ومال الصغير كما اذا انفق بعض مال الوقف  
او الصغير على الظالم لتخليص ماله كذا في الوجيز للكردي \* دفع الى آخر مالا وامره بان يدفعه الى فلان  
فرضا ويعقد له عقد الاجارة المرسومة فدفع الوكيل المال الى المقرض وقد استأجر المقرض الوكيل  
على ان يحفظ مينا دفعه اليه كل شهر بكذا ثم مات المستأجر الوكيل لا تنفسخ الاجارة بموته لان من  
عقد له الاجارة باق وهو الموكل وهذا لان التوكيل بعقد الاجارة من المقرض توكيل بقبول العمل وهو  
الحفظ والتوكيل بقبول الاعمال صحيح كذا في خزائن المعتنين \* ولو وكل بان يستقرض ويعقد الاجارة  
المرسومة على ان يخرج الموكل من عهدة كل مالزم عليه ففعل فالا جروا الاستقرض على الوكيل

كذا في الوحيين المذكورين \* رجال استأجر من آخر دار بمائة دينار فلم يسكنها حتى امرة رب  
 الدار ان يعطى رحلا عشرة دراهم من اجرة الدار على ان يكون فرصا لرب الدار على القابض  
 من انتصت الا حارة بينهما موت واحد هما لاسيما للمستأجر على المستقرض فبعد ذلك ان كان  
 المستأجر مستقرض ارد أن اجرة الدار رجع على الآجر بما اعطى وان نقدا فضل ام يرجع  
 في الآجر الأتمثال ما امرة بالاداء ويرفع الآجر على المستقرض بمثل ما قبض من المستأجر  
 في الدخيرة \* واذا وجب الآخر على المستأجر مال بالفرغ او نحوه فقال المستأجر بالآخر احتسب  
 هذا من مال الاجارة وفارسيته (مرور وازمال احارة) فقال الآجر (نور وفتحتم) فقد انقضت الاجارة  
 بقدره كذا في المحيط \* او كان للمستأجر على الآجر دينار والاجرة دراهم فتقاصا يجوز وان كان  
 الجبس مختلفا بالتماضي كذا في الوحيين المذكورين \* رجل استأجر ارضا موقوفة على مسجد اجارة  
 شرعية بعهده وزرعها وحصل له من مالها اكثر من الاجرة ان كانت التي سماها هي احر مثله  
 في وقت العقد طاب له المصل كذا في جواهر الفتاوى \* جاء بالمال الى المقرض ليؤديه وتفسيم  
 الادارة له معهود فتوارى المقرض او كل بنفسه على انه ان لم يوفاه غدا عليه الالف فجاءه فتوارى  
 المكفول له او حافى بطلاق امرأته ان لم يؤده اليوم الالف فجاءه بالمال فتوارى الدائن ان علم  
 القاضي تغته بقصده الاضرار بنصب وكبلا يسلم له المال وتفسخ الاجارة ولا يكون كفيلا بالمال  
 ولا تطلق امرأته فان لم يعلم قصده لا ينصب ولو نصب وكبلا مع هذا وسلمه اليه ثبت الاحكام  
 المذكورة وبنفذ القضاء لكونه محتهدا فيه كذا في الوحيين المذكورين \* ساحة بين يدي حانوت  
 لرجل في السار ع فأجرها من رجل يبيع الفاكهة كل شهر بدرهم فما يأخذ من الاجرة فهو  
 له عند انده غاصب فقال النبي ابو الليث رح هذا اذا كان ثمة بناء او دكان لان بذلك يصير غاصبا  
 اما بدونه لا يصير غاصبا وعندي ان الصحيح هو الاول كذا في المحيط \* وسئل عن مستأجر  
 احدث في المستأجر بناء او غرسا ثم انقضت مدة الاجارة هل يؤمر برفع ذلك قال يؤمر برفع  
 ذلك وقت تيممته وكثرت ان لم يأخذ المالك بالقيمة قبل فان فعل باذن المالك قال وان كان  
 قال وذا في الشرب ان من رضي باجراء غيره الماء في ارضه او بمرورة في ارضه واطلق  
 له ملك ثم بدله ان يمنع من ذلك لانه غير لازم كذا في النسفي \* وفي نوادر ابن سماعه  
 عن ابي يوسف رح رجال استأجروا من آخر ارضا على انها عشرة اجرة بعشرة دراهم فزرعها



ثم وجدها خمسة عشر جريباً او وجدها سبعة اجربة قال فله الاجر الذي سمي ولو قال كل جريب بدرهم حسب عليه جريب بدرهم كذا في المحيط \* رجل أجر ارضاً من جملة قرية معطية متفرقة سهامها فنقص ماء قناتها واحتيج الى ثلثة زائدة وطلب اربابها النفقة فنفقة هذه الارض المستأجرة على الآجرام على المستأجر قال لا تجب النفقة عليه في ملكه وارضه ولا تجب النفقة على المستأجر ايضاً في غير ملكه وارض الآجر وواكانت قرية متفرقة واحدة فاستأجرها منه آخر فنقص ماء قناتها وطلب المستأجر من الآجر نفقة القنات ليزيد في مائها ليس له ان يارزعه الاتفاق لا محالة لكن ينظر في التقصان فان كان نقصاناً كثيراً بحيث ينتفع الماء عن بعض الارض التي وقعت عليها الاجارة فان الاجارة تنسخ بقدر ما انتفع الشرب عنه على الرواية التي اعتمد فيها القدر وري فيما انتفع الماء والشرب من الارض انه تنسخ الاجارة في تلك الرواية وهو بالخيار في الباقي ان شاء امسك بحصته وان شاء فسح وان كان نقصاناً يسيراً بحيث يصل الماء الى الارض ولا ينتفع من شيء منه ولكن لا يكتفيه ولا يشبهه ويدخل فيه ضرر فاحش فهو بالخيار ان شاء فسح الاجارة ورد لها وان شاء مضى على الاجارة بما سمي من الاجارة هذا هو الجواب في هذه المسئلة فيما ارشدنا سيدنا واستاذنا شيخ الاسلام القاضي ابو المعالي نور الله ذريته ووصاياه وام يذكر في الكتاب ونواجر القرية وماء قناتها عشرين تسقى عشرين جريباً في ( شبانه روز ) فنقص وعاد الى عشرة تنسخ الاجارة في عشرة اجربة وهو الصنف ويتخير في الباقي على قول استاذي شيخ الاسلام هكذا ذكر وهو الصحيح رجل استأجر ارضاً موقوفة على مصالح مسجد من متولي المسجد ستة بدرهم معاومة ثم دفع هذه الارض الى رجل مزارعة بالنصف على ان يزرعه ببذر الدافع فلما حصد قال ادل المسجد ان الآجر لم يكن متولياً ولا تصح الاجارة فبأخذ ثلث الغلة المسجد على صرف ادل القرية فقبض وامنه جيران ان اقام المستأجر البينة ان الآجر كان متولياً او لا يسترد ما قبض ادل المسجد فيقسم ذلك مع بقية الغلة بينه وبين المزارع على الشرط المشروط وعليه للمسجد الآجر المسمى وان لم يقدر على اقامة البينة على كون الآجر متولياً يجب عليه اجر المثل ويسترد ما قبض من ادل المسجد ويقسمان على الشرط كذا في جواهر الفتاوى \* قال شرف الائمة الملكي والتاضي عبد الجبار استأجر ارضاً وبقا وغرس فيها وبنى ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر ان يستقيها باجر المثل ان لم يكن في ذلك ضرر قيل له ما لو ابى الموقوف عليه الا القلع هل لهم ذلك

نقالا كذا في القنية \* قرية فيها ارض سبيل آجرها اهل القرية سنين مطومة ان كان فيه مصلحة  
القرية يجوز تصرفهم فيها كذا في جواهر الفتاوى \* وتكره اجارة اراضي مكة لقوله عليه السلام  
من اكل اجور اراضي مكة فكاننا اكل الربوا كذا في الكافي في كتاب الكراهية والاستحسان \*  
رجل استأجر ارضا مفردا اكثر مما كان في ملكه ان لم يرع المالك وفسخ فقد انفسخ في حقه وان  
لم يتعرض المالك بذلك واقرا لا جر عند الحاكم بذلك فللمستأجر ان يفسخ بقدر ذلك وان لم يقر  
الا جر وام يدع المالك شيئا ولا يتعرض ولا يمنع من الانتفاع فليس للمستأجر حق الفسخ في ذلك  
التدروا ان عام انه ملك الغير وكيل السلطان اذا آجر قرية من رجال اجارة شرعية فزرعها المستأجر  
ثم ازداد آخر في الاجارة ما خدمه واجر من آخر لا يجوز الشراء من هذه القرية يعني في غلاتها  
وحبوباتها لانه ملك الاول هكذا في جواهر الفتاوى \* مزارع بالثلث كرب الارض مرارا ثم آجرها  
مع رب الارض لا نخاذ العايز فله الثلث من الاجر بعقده وان لم يستحق شيئا بمجرد الكرب  
كذا في القنية \* من آجر عبدا من رجل وسلمه اليه ثم باعه من غير عذر وسلمه الي  
المشتري ومات في يده فليس للمستأجر ان يضمن المشتري قيمته فالمستأجر في هذا يخالف الراهن  
كذا في الدخيرة \* ابن سعادة من محمد بن رجل اشترى من رجل دارا بعيدة سنة فسكن المستأجر  
الدار ثم ناقض لا جارة في العبد فاعبر العبد ويعطيه اجر مثل الدار واذا فصب رجل الدار المستأجرة  
من استأجر ثم تركها اعاصب فاراد المستأجر ان يمتنع من قبضها في باقى المدة واراد الا جر ان يمتنع  
عن التسليم فليس للمستأجر ان يمتنع من قبض في باقى السنة والا جر ان يمتنع من التسليم قال بعض  
مشائخنا هذا اذا لم يكن في السنة وقت يرغب في الاستيجار لاجله ولم يسلم في ذلك الوقت فان المستأجر  
يتخير في الاصل اذا استأجر عشرة اشهر من ابل الى مكة بعبد بعينه او غير بعينه فان كان العبد بعينه بالاجارة  
جائزة وان كان بغير بعينه بالاجارة فاسدة ثم اذا كان العبد بعينه حتى جازت الاجارة فهلك  
العبد قبل التسليم بعدما استوفى المعقود عليه كان على المستأجر اجر مثل الدار واذا كان العبد بغير  
بعينه حتى فسدت الاجارة كان على المستأجر اجر المثل مات العبد او مات يمت كذا في المحيط \* استأجر  
مشتري العبد ارباع قبل قبضه شهرا بدرهم لعليم الخبز او الخياطة جازوله الاجران علم وان مات  
في يد البائع قبل الشهر او بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجره لغسله  
او خياطته



او خياطته جاز وان هلك فان كان نقصه القطع او الفسل صار قابضا فيهلك من المشتري والامن  
البائع ولو استأجره المشتري ليحفظه له كذا بكذا فالاجارة باطلة لان حفظه على البائع حتى يسلمه  
الى المشتري كذا في القنية في باب استيجار المستقرض المقرض \* رهن دار غيره وهي معدة للاجارة  
فسكنها المرتهن لا شيء عليه لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كما لو رهنها المالك فسكنها المرتهن كذا في  
القنية في باب بقاء الاجارة \* استأجر الراهن المرتهن لحفظ الرهن لم يجز استأجر اموال ع للحفظ جاز كذا  
في السراجية \* وسئل عن استأجر دارا مشاهرة وخرج منها وخلف امرأته ومتاعه فيها فاراد المؤجر  
اخراجها وفسخ الاجارة قال ليس له ذلك بغير محضر من الخصم والوجه فيه ان يؤجر من آخر  
في بعض الشهر فمتى مضى هذا الشهر فقد انقضت الاجارة الاولى ودخل الشهر الثاني في اجارة  
الثاني ثم يخرجها ويأمرها بتخلية الدار وتسليم الدار الى الثاني كذا في الحاوي للفتاوى \* رجل تكارى  
منزلا كل شهر بدرهم معلومة فطلق الرجل المستكرى المرأة وخرج من المصر وذهب هل لصاحب  
المنزل سبيل على المرأة قال لا وليس لصاحب الدار ان يخرج المرأة من المنزل حتى الهلال  
فان جاء الهلال والزوج غائب هل لصاحب الدار ان يفسخ الاجارة ويخرج المرأة من الدار يجب  
ان تكون المسئلة على الاختلاف على قول ابي حنيفة ومحمد رح ليس له ذلك وعلى قول  
بي يوسف رح له ذلك كذا في المحيط \* وادان تكارى منزلا كل شهر بدرهم على ان ينزل ولا ينزل غيره  
فتزوج امرأة او امرأتين فله ان ينزلهما وليس لصاحب الدار ان يابى وهذه المسئلة ماؤلة وتأويلها ان  
لا تكون للمنزل بثر بالوعة ولا بثر وضوء كذا في الذخيرة \* رجل تزوج امرأة وهي في منزل بكراء  
فمكث معها سنة فيه ثم طلب صاحب المنزل الكراء وقد اخبرت المرأة الزوج ان المنزل معها  
بكراء او لم تخبره فالاجرة على المرأة دون الرجل فان كان قال لها لك علي مع نفقتك اجر المنزل  
كذا وكذا او ضمنه لرب المنزل فهو عليه وان اشهد لها به ولم يضمنه لرب المنزل ثم لم يعطها فله  
ذلك كذا في المبسوط \* امرأة سكنت بيت اختها بغير رضاها سنين وكانت تتقاضى عليها بالاجرة  
فعلينا اجر المثل كذا في القنية \* قال في الاصل ايضا رجلان استأجرا منزلا من رجل كل شهر  
بدرهم واشترطا فيما بينهما على ان ينزل احدهما في اقصى الحانوت والاخر في مقدمه ولم يشترطا  
ذلك في اصل الاجارة قال الاجارة جائزة ولكل واحد منهما ان يرجع عن ذلك ثم ذكر في الكتاب  
ان الاجارة لا تفسد اذا لم يكن شرط ذلك في اصل الاجارة ولم يذكر انهما اذا شرط ذلك في اصل

الاجارة هل تفسد الاجارة قال مشائخنا ولقائل ان يتول بانه تفسد الاجارة ولقائل ان يقول بانه لا تفسد الاجارة كذا في الذخيرة \* منزل بين غائب وحاضر قد قسم فللحاضر سكنى نصيبه لا جميعه وللقاضي ان يؤجر كله اذا خيف عليه الخراب وامسك الاجروان لم يقسم سكن الشريك قد رخصته وعن محمد رح يسكن الجميع اذا خيف عليه الخراب كذا في الوجيز للمكروري \* دار معدة للاجارة صارت اربعا بين ثلثة سكنها احدهم بغير اذن الآخرين مدة لا يجب عليه اجر كذا في القنية \* رجل استأجر حجرة في خان مدة ووضع فيها متاعه واقفلها وغاب فجاء متقبلا الخان وفتح القفل بغير مفتاح وخرج المتاع منها ووضعها في موضع آخر عشرة ايام ثم اعاد متاعه الى الحجرة واقفلها ومضت على ذلك مدة لا يلزمه الاجرة من وقت اخراج المتاع كذا في الخلاصة \* في البيئمة سئل ابو ذر عن استأجر دارا فسكنها غاصب في مدة يمكن اخراجه فقال لا اجرة لمدة الغصب وسألت ابا الفضل الكرماني عن رجل غصب صفرا ودفع الى الصابغ لينخذله قممته بكذا من الاجر والصابغ يعلم انه غاصب هل له الاجر على الآمر فقال نعم قلت له لو غصب صفرا واتخذ قممته ثم جاء المالك هل له ان يأخذه فقال ليس له ان يأخذه قلت لو غصب تبرافجعله سوارا فجاء المالك فقال له ان يأخذه بغير شيء عند ابي حنيفة رح سئل علي بن احمد عن رجل له دكان وذلك الدكان في يد رجل آخر فطلب قوم من المالك ان يؤجر ذلك الدكان منهم فقال لا اؤجره منكم لانه لاحق لي فيه اليوم لاني آجرته من ذي اليد وقد بقي من المدة ايام فالتحقوا عليه وقالوا آجره منا وان دفع ذا اليد وتخرجه منه فآجره منهم هل يصح اقراره بانه بقي من المدة ايام وهل تصح الاجارة منهم بعد هذا الاقرار فقال لا تصح فيما بقي من المدة الاولى كذا في التاتارخانية \* آجرها الغاصب ورد اجرتها الى المالك يطيب لئلا يخذل الاجرة للاجارة قال رغن فجعل اخذ الاجرة اجارة من غير فصل قال القدوري الاجر للمالك ان اجاز قبل العمل وان اجاز بعده فللعاقدة كذا في القنية في باب الاجارة المضافة \* سكن رجل دارا الوقف باهله واولاده وخدمه فاجر المثل عليه ولو عصب دارا معدة للاستغلال او موقوفة لليتيم وآجرها مدة معلومة باجر مسمى وسكنها المستأجر يلزمه المسمى لا اجر المثل قيل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يرد ما قبض على المالك وهو الاولى ثم سئل يلزم المسمى للمالك ام للعاقدة فقال للعاقدة ولا يطيب له بل يرد على المالك وهو الاولى ومن ابي يوسف رح يتصدق به كذا في القنية في باب بقاء الاجارة \* ولو استأجر



مشاطة لتزيين العروس قالوا لا يطيب لها الاجر الا ان يكون على وجه الهدية من غير شرط ولا تقاص وقيل ينبغي ان يجوز الاجارة اذا كانت موقته او كان العمل معلوما ولم ينقش التماثيل على وجه العروس ويطيب لها الاجر لان تزيين العروس مباح كذا في الظهيرية \* في الكبرى اهل بلدة نقلت عليهم مؤنات العمل فاستأجروا رجلا باجرة معلومة ليذهب ويرفع امرهم الى السلطان الاعظم ليتخفف عنهم بعض الحيف واخذ الاجرة من عامتهم غنيهم وفقيرهم ذكره هنا انه ان كان بحال لو ذهب الى بلد السلطان نهياً له اصلاح الامر يوماً او يومين جازت الاجارة وان كان بحال لا يحصل ذلك الا بمدة فان وقتوا للاجارة وقتاً معلوماً فالاجارة جائزة والاجر كله له وان لم يوقتوا فهي فاسدة وله اجر مثله والاجر عليهم على قدر مؤنتهم ومنافعهم في ذلك قال القاضي فخر الدين هذا منه توسيع ونوع استحسان اما على جواب الكتاب لا تجوز هذه الاجارة الموقته وبه يفتى هكذا ذكر السرخسي في باب الرشوة من ادب القاضي انه لا بد من التوقيت وان كان مدة اصلاح الامر يوماً او يومين كذا في المضممرات \* عين ماء لقرية استأجر بعض اهل القرية اجيراً ليقطع الاحجار ويحفر الجبل ويكسح العين فيزيد الماء فالزيادة لجميع اهل القرية وكذا لو حفر عينا اخرى في حريم هذه العين او زاد في سعة هذه العين او سفلها ليظهر زيادة في مائها فهي لجميع اهل القرية لا يستحق المستأجر لو حفر عينا اخرى في غير حريم هذه العين فالماء له كذا في الصغرى \* والاجر عليه كذا في الحاوي للفتاوى \* وليس له ان يجري تلك الزيادة في نهراهل القرية الا برضاهم جميعاً بل يحفر نهراً آخر في ارض الموات او في ملك نفسه كذا في الصغرى \* رجل استأجر مراً من رجل عشرة ايام كل يوم بدرهم ثم ان المستأجر ادع المرء عند الاجر خمسة ايام من هذه العشرة كان على المستأجر اجر العشرة الايام لان يد المودع كيد المودع ولو كان مكان الوديعة عارية وباقي المسئلة بحالها ففي وجوب الاجر في مدة العارية روايتان كذا في الذخيرة \* وروى بشر عن ابي يوسف رح في رجل استأجر رجلاً لبني له حائطاً اراه موضعه وسمى طوله في السماء وطوله على وجه الارض وعرضه على ان يبني كل الف آجرة بكذا وكذا من الجص بكذا وكذا من الدراهم فبنى في السفلى فادخل الف آجرة بالجص المسمى لها ثم مات البناء فان الاجر يقسم على موضع ما بقي من الحائط وما بنى فيعطى بحصة ما بقي على القسمة كذا في المحيط \* استأجر داراً وبني فيها حائطاً من تراب كان فيها بغير امر صاحب الدار ثم اراد الخروج واراد نقض الحائط هل له ذلك ينظر ان كان اتخذ من التراب البناء وبني الحائط

من اللبن فله ذلك وعليه قيمة التراب وان كان بنى الحائط من الطين ( كه باخسه زده باشد ) فليس له ان ينقض الحائط كذا في الذخيرة \* في المحيط من شمس الائمة الاوز جندی قال لطیان اصلح لي هذا الخراب بعشرة فلما شرع في عمارته ازداد الخراب واصلم الكل فلا شيء له سوى العشرة كذا في القنية \* في جامع الفتاوى ولو استأجر رجلا لبنى له منارة طولها كذا وعرضها كذا فلما بنى بعضها انهارت يجب الا جرب حسابه ولو استأجر ليحفر بئر عشرة اذرع فحفر خمسة اذرع ثم قال اقدر ان احتر البنية من غير عذر احبسه حتى يحفر ولو دفع الي رجل مالا ليدفع الي فلان في مصر كذا باجر مائة فتال الرسول دفعت وانكر المرسل قال ابو يوسف رح يضمن وقال محمد رح لا يضمن كذا في التاتار خانية \* قال محمد رح فيمن فصب من آخر ارضا وأجرها من رجل بعينه فلم يعلم المالك حتى مضى بعض السنة ثم علم واجازها قال اجر ما مضى من الاجارة للغاصب وما بقي لرب الارض الى وقت الاجارة ولو لم يجز حتى مضت السنة فالاجر كله للغاصب كذا في الحاوي للفتاوى \* وفي التدويري لو استأجر من آخر دارين فانهدمت احدهما وغصبت او ما شبه ذلك فله ان يترك الاخرى كذا في المحيط \* اذا ادعى اثنان عينا احدهما يدعى الاجارة والاخر الشراء فادعى عليه للمستأجر فادعى الشراء ان يحلنه على دعوى الشراء له ذلك ولو ادعى الاجارة فافترقه لاحدهما فاراد الاخر ان يحلنه ليس له ذلك كذا في الصغرى \* في اليتمه سئل علي بن احمد عن رجل وقف دار السكنى الامام هل له ان يؤجرها من غيره فقال ليس له ان يؤجرها وسئل عنها والدي فاجاب به كذلك كذا في التاتار خانية \* ولو دفع اليه عبدا على انه ان شاء قبضه بالشراء بالف درهم وان شاء اجارة سنة بكذا فقبض وهلك عبده بعد الاستعمال فهو على الاجارة ولو قال اردت المالك ان كانت قيمته مثل الاجر او اكثر قبل قوله وان كان الاجر اكثر لا يصدق ولو لم يستعمل حتى هلك لا ضمان عليه كذا في التاتار خانية \* واذا اشترى شيئا واجرته من غيره قبل القبض لا يجوز كما لو باعه وهذا اذا كان منقولاً فان كان عقارا فقبل هو على الخلاف في البيع وقيل لا يجوز الاجارة اجماعا كذا في المحيط \* تعيب الحانوت عيبا لا يصلح العبد فاصلح المالك نصفه وترك النصف حتى تم السنة فعليه اجر كل الحانوت ما لم يرده لكونه معيبا وليس له ان يرد النصف دون النصف كذا في القنية \* رجل دفع الي آخر مجولا ليربها فاذا كبر باعها ففاضل الثمن بينهما فانها لصاحبها وللحافظ اجرة الحفظ مستأجر حانوت انفس وغاب ليس لاقربائه ان يردوا الحانوت الي مالكيها ويفسخوا الاجارة ولو بقي العقد وبقي المستأجر



وبقي المستأجر غائباً حتى تنقضي المدة فان كان في تصرف المستأجر وعلقه تجب الاجرة بتمامها كذا في جواهر الفتاوى \* استأجر رجلاً ليحمل له خشبة معينة من كرمينة الى بخارا على العجلة فجاء بها على الماء قبل ان اجرا المثل كذا في الذخيرة \* قال محمد رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى لو اكرى من رجل ابلاً على ان يحمل على كل بعير مائة رطل ثم اقاله الحمال بابل فامره المستكبري فحمل وقد اخبره المستكبري انه ليس في كل حمل الا مائة رطل فحمل الى ذلك الموضع وقد عذب بعض الابل لا ضمان على المستكبري ولو استأجر داراً شهر اثم بعد الشهر شهد انها للرجل الآخر تقبل شهادة تهما ولو استأجر طحاناً ليطحن له بدرهم فطحن وعجن وخبز واكل ان شاء ضمنه الدقيق وللعامل الاجر وان شاء ضمنه الحنطة ولا اجر عليه في ذلك رجلان استأجرا شيئاً ودفع احدهما الى صاحبه ليمسكه فلا ضمان عليه اذا كان شيئاً لا يحتمل القسمة كذا في الظهيرية \* رجل تقبل من رجل طعاماً على ان يحمله من موضع الى موضع باثني عشر درهما اليوم فحمله في اكثر من ذلك لا يلزمه الاجر المسمى بل يجب اجر المثل وهذا يجب ان يكون على قول ابي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى قولهما فهذه الاجارة وقعت جائزة فيجب الاجر المسمى كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى آهوا قال سئل القاضي بديع الدين ( درباغ مستأجر خاها برست ) هل للمستأجر ان يأخذها كذا الثمار قال نعم كذا في التاتارخانية \* اجرة الاديب والخنان في مال الصبي ان كان له مال والا فعلى ابيه واجرة القابلة على من دعاها من احد الزوجين ولا يجبر الزوج على استيجار القابلة واجرة سجان سجن القاضي لا تجب على المحبوس قال ظهير التمر تاشي قيل في زماننا اجرة السجان يجب على رب الدين لانه يعمل له كذا في القنية \* وسئل القاضي بديع الدين صاحب الارض ان اخذ فالبز ابيذرة او بذرا راضه هل للمستأجر حصة ما يحصل منها قال لا ولو اخذ كان له ان يأخذ منه ان كان قائداً وقيمه لو كان هالكا كذا في التاتارخانية \* استأجر رجلاً ليذهب بحمولة له الى موضع كذا بكذا فلما سار نصف الطريق بدا للحمال ان يذهب الى امر آخر فترك الحمولة على المستأجر ثمه وطلب نصف الاجر قال له ذلك اذا كان الباقي من الطريق مثل الاول في السهولة هكذا ذكر في الفتاوى وقد ذكرنا في فصل الاستصناع ان العبرة في قسمة الاجر بمقدار المراحل لا السهولة والصعوبة فية مل عند الفتوى كذا في المحيط \* وفي مجموع النوازل سئل شمس الاسلام الا وزجندى من رجل استأجر رجلاً ليوقد النار في المظمورة ليلة ففعل ونام في بعض الليل فاحترقت المظمورة وما فيها هل يضمن

الاحير قال لا قبل له فان اوقد النار ثانيا بغير امره هل يضمن قال نعم كذا في التاثير خانية \* رجل دفع اليه آخر عشرة امساء من نحاس واستأجره باربعين درهما ليدققه فصا بعد التديق تسعة امساء يجب عليه اجرة عشرة امساء او تسعة امساء قال يجب عليه اربعون درهما كما شرط كذا في الخلاصة \* وفي مجموع السوازل رجل يبيع الشيء في السوق فاستعان بواحد من السوتية على بيعه فاعانه ثم طلب منه الاجر فان العبرة في ذلك لعادة اهل السوق فان كانت عادتهم انهم يعملون باجر يجب اجر المثل والا فلا وما تواضع عليه العدا من المقدير في بيع الاشياء فذلك عدوان محض ولا شيء لهم سوى اجر المثل كذا في الظهيرية \* واذا استأجر رجلا يبنى له في هذه الساحة بين ذوي سقفين او ذوي سقف واحد وبين طوله وعرضه وما اشبه ذلك ذكر في فتاوى ابي الميثاق لا يجوز وينبغي ان يجوز اذا كان بالات المستأجر للتعامل كذا في المحيط \* في النوازل سل ابو بكر عن رجل آجر من رجل دارا له كل شهر بدرهم ثم باعها من آخر وكان المشتري يأخذ احرة الدار من هذا المستأجر كل شهر فأتى على ذلك زمان وقد وعد المشتري البائع ان ورد عليه الثمن ترد عليه دارة ويحسب عليه ما اخذ من المستأجر فجاء البائع زاد راهاهم فادان بحسب الاجر من ذلك قال لما طلب المشتري الاجر من المستأجر جاز له ذلك اجارة مدونة او بمنزلة اجارة مستقبلية وجميع ما اخذ من الاجر فهو للمشتري وليس للبائع من ذلك الاجر قليل ولا كثير ومواضع قرب الدار منه وعد فان لم يعمل فلا شيء عليه وان كان الشرط في البيع فابيع فامد كذا في التاثير خانية \* وسئل شمس الائمة الاوز حندي عن دفع اليه طبيب جارية مريضة وقال له عالجها بما لك فما يزاد من قيمتها بسبب الصحة والزيادة لك ففعل الطبيب ذلك برئت الجارية للطبيب على المالك اجره من المعالجة وثمان الادوية والنفقة وليس له سوى ذلك شيء كذا في المحيط \* دفع جارية مريضة الى طبيب وقال عالجها وان برئت فزاد من قيمتها بالصحة بينما عالجها حتى صحت له اجر المثل و قدر ما اتفق في ثمن الادوية والطعام والكسوة ولا يملك حبسها لاستيذاء اجر المثل كذا في الوجيز الكردي \* معلّم طلب من الصبيان ثمن الحصى والتصب او شيئا آخر من مصالح المكتبة فجاءوا بدرهم فحفظها المعلم بدرهم نفسه او صرف بعضها الى حاجة نفسه او اشترى حصىا وبعد استعدا لهم زمانا رفعها وجعلها في بيته فله ذلك كذا في جواهر الفتاوى \* اصغر يدفع الى المعلم شيئا من المأكول يحل اكله في الاصح كذا في الوجيز للكردي \* قال الترخي قال اصحابنا جميعا في المعلم والاستاذ الذي يسلم اليه الصبي في صناعة



اذا ضرباه بغير اذن ابيه او وصيه فمات ضمنه واما اذا ضرباه باذن الاب او الوصي لم يضمنه  
وهذا اذا ضرباه ضربا معتادا يضربه مثله اما اذا لم يكن كذلك ضمنه على كل حال كذا في الجوهرة النيرة \*  
وفي الموازل مثل من رجل له اجير غير مدرك هل له ان يؤدبه اذا رأى منه بطالة قال لا الا ان يكون  
ابوه قد اذن له في ذلك وذكر عن خلف بن ايوب انه سلم ابنه الى رجل في السوق فرأى منه بطالة  
وشكا الرجل الى خلف وقال او دبه فقال نعم ثم قال له اني يؤدبه قال الحسن رح لا يؤدبه كذا في  
التاثر خانية \* رجل دفع غلامه او ابنه الى النساك واستأجره ليعلمه عمل النسيج فاراد النساك  
ان يسلم الغلام الى نساك آخر ليعلم له ذلك العمل فقد نبيل له ذلك وقيل ليس له ذلك وهو الاصح  
كذا في الذخيرة \* لو قال اريد انساك يكتب لي صكا فقال رجل ادفع الي شيئا فاني اجده ودفعه  
اليه ركنه بنفسه لا يحل له اخذ ذلك الشيء كذا في القنية \* وقيل في السكاك اذا غلط في جميع  
حدوده او في بعضه فان لم يصلحه فلا اجر له وان اصلحه فلا من الخيارات رضي به فللكاتب اجر  
مثله كذا في المحيط \* امر صكا كافكتب له صك الشري فافتنى العلماء بعدم صحته فلا شيء على  
الامر كذا في القنية \* يجوز للمفتي اخذ الاجرة على كتابة الجواب بقدره سواء كان في تلك البلدة  
غيره او لم يكن لان الكتابة ليس عليه لان الواجب اما باللسان او بالكتابة ولغظ بعضهم اذا حكم  
وطلب الاجرة ليكتب شهادته يجوز وكذا المفتي اذا كان في تلك البلدة غيره كذا في فتاوى الغرائب \*  
ويجوز للقاضي ان يأخذ الاجر على كتابة السجلات والمحاضر والوثائق ويأخذ قدر ما يجوز اخذه  
لغيره كذا في الملنقط \* سئل شيخ الاسلام ابو الحسن السعدي عن مقدار اجرة الصكاكين فقال الوثيقة  
اذا كانت بمال يبلغ العا فيها خمسة دراهم وان بلغ العيين ففيها عشرة دراهم هكذا الى عشرة آلاف حتى  
يجب خمسون درهما في عشرة آلاف ثم مازاد ففي كل الف درهم يضم الى الخمسين الواجبة في عشرة  
آلاف وان كانت الوثيقة باقل من الالف ان لحقه من المشقة مثل ما يلحقه بوثيقة الالف ففيها خمسة  
دراهم وان كان ضعف ذلك ففيها عشرة دراهم وان كان نصف ذلك ففيها درهمان ونصف في  
الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قال شيخ الاسلام هكذا ذكر لنا السيد الامام الاجل الاستاذ  
ابوشجاع رح قال شيخ الاسلام هذا كانه مروي عن ابي حنيفة رح وعن بعض اصحابنا المتقدمين  
رح كذا في الذخيرة \* واما اجر كاتب القاضي وقسامه فان رأى القاضي ان يجعله على الخصوم  
فله ذلك وان جعله في بيت المال وفيه سعة فله ذلك واجر هذه الصحيفة التي يكتب فيها دعوى

المدعي وشهادة لشهود ان رأى القاضي ان يطلب ذلك من المدعي فله ذلك والا جعله في بيت  
 من ل بعضهم اجرة لسجل على من فقال على المدعي وقال برهان الدين على المدعي عليه  
 ان ناصيخان على من استأجر الكاتب وان لم يستأجره احد على الذي أخذ السجل  
 واما اجرة الرجال فعلى من يعملون له وهم المدعون لكنهم يأخذون في المصر من نصف درهم  
 الى درهم واذا اخرجوا الرستاق لا يأخذون لكل فرسخ اكثر من ثلثة دراهم او اربعة وذكروا بعضهم  
 اجرة الشخص في بيت المال وقيل على المنورد كالسارق اذا قطعت بده فاجرة الجلود والدهن  
 الذي يحسم به العروق على السارق لانه المسبب او امر القاضي رجلا لملامة المدعي عليه لاستخراج  
 المال وبسمى موكله مؤنته على المدعي عليه وقيل على المدعي هو الاصح المأزكي يأخذ الاجر  
 من المدعي وكذا المبعوث للتعديل ورأيت في بعض المواضع ان القاضي اذا بعث الى المدعي عليه  
 بعلامة فعرضت عليه فامتنع واشهد عليه المدعي على ذلك فثبت عند القاضي يبعث اليه ثانيا  
 فتكون مؤنة الرجال ثانيا على المدعي عليه ولا يكون على المدعي بعد ذلك شيء فالحاصل  
 ان مؤنة الرجال على المدعي في الابتداء فاذا امتنع واحتج اليه ثانيا يكون على المدعي عليه وكان  
 هذا استحسانا مال اليه للزجر والا فالقياس ان يكون على المدعي في الانتهاء كما في الابتداء للحصول  
 النفع له في الحالين واما الذي يسمى صاحب المجلس والجلواز وهو الذي نصبه القاضي حتى  
 يتعد الناس بين يديه ويقبضهم ويقعد الشهود ويقيمهم لدوين جر من سوء الادب فانه يأخذ من المدعي  
 شيئا كذا في فتاوى الغرائب \* اجرة القسمة على عدد الرؤس الصغير والبالغ سواء قال ظهير الدين  
 المرغيناني وشرف الائمة المكي القاضي اذا تولى قسمة التركة لا اجر له وان لم يكف مؤنته من بيت  
 المال وفي المحيط وشرح ابي ذر له الاجر اذا لم يكف مؤنته من بيت المال لكن المستحب ان لا يأخذ  
 قال استاذي وما اجاب به ظهير الدين المرغيناني وشرف المكي حسن في هذا الزمان لفساد القضاة  
 اذا لو اطلق لهم في ذلك لا يقنعون باجر المثل كذا في القنية \* رجل استأجر اجيرين يعملان له عمل  
 الزراعة ببقور عين له لاحدهما بقرين والآخر بقرين فاستعمل احدهما غير ما عين له فهلك ضمن  
 المستعمل قيمته وهل يضمن الآخر بالدفع فقد قيل يضمن وهو الاصح وانه جواب ظاهر الرواية  
 وبه كان يفني شمس الائمة السرخسي وفي مجموع النوازل رجل اودع عند رجل احصالا  
 من الطعام



من الطعام ففرغ المودع الظروف وجعل فيها طعاما له ثم ان المودع سأل المودع ان يرد عليه احماله حتى يحمل الى مكة فدفع اليه طعام نفسه ولم يعلم به فحملها المودع على ابله حتى اتى بمكة كان للمودع ان يأخذ طعامه ولا اجر عليه كذا في المحيط \* متولى الوقف او الوصي اذا اجر مال اليتيم او الوقف باقل من اجر مثله بدا لا يتغابن الناس فيه قال الشيخ الامام الاجل محمد بن الفضل رحمه الله يجب اجر المثل بالغام بالغ عند بعض علمائنا وعليه الفتوى الوصي اذا انفق من مال اليتيم على باب القاضي في خصومة كانت على الصغير اوله قال الشيخ الامام ما اعطى الوصي من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن مقدار اجر المثل وما كان على وجه الرشوة يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان \* ومن سكن دار الوقف او اليتيم باهله واتباعه فاجر المثل على الرجل المتبوع كذا في الوجيز الكردي \* مريض آجر دارة باقل من اجر المثل جازت الاجارة من جميع المال ولا يعتبر من الثلث كذا في الظهيرية \* استأجر حانوتا موقوفا على الفقراء واراد ان يبني عليه غرفة من ماله وينتفع بها من غير ان يزيد في اجرة الحانوت على قدر ما استأجره فانه لا يطاق له البناء الا ان يزيد في اجرة فحينئذ يبني على قدر ما لا يخاف على البناء القديم من ضرر وان كان هذا حانوتا يكون معطلا في اكثر الاوقات وانما رغب فيه المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك من غير زيادة في الاجر كذا في المحيط \* رجل استأجر حجرة موقوفة من اوقاف المسجد فكسرها فالحطب بالقدوم والجيران لا يرضون بذلك والمتولي يرضى به قالوا ان كان في ذلك ضررين بالحجرة مثل ضرر القصار والحداد والمتولي يجد من استأجرها بتلك الاجرة كان على المتولي ان يمنعه عن ذلك فان لم يمنع اخرجه من الحجرة وبؤجره من غيره وان كان لا يجد من يستأجرها بتلك الاجرة ف للمتولي ان يترك الحجرة في بده الا اذا خاف من ذلك الضرر هلاك بناء الوقف كذا في فتاوى قاضي خان \* جامع التاوي ولوا استأجر حمارا كل شهر بعشرة فآجرة شهرامع سرج المستأجر بعشرين درهما طاب له حصه السرج كذا في التاوي خانية \* رجل استأجر لحمل مائة من رطب الى بلد كذا فجف في الطريق وعاد الى خمسين فان كان استأجر الدابة لا يسقط شيء من الاجرة وان استأجر لحمل مائة من هنا الى بلد كذا يسقط النقصان من الاجرة كذا في جواهر الفتاوى \* رجل دفع الى رجل ثلثة اوقاردهن ليتخذ منها صابونا يجعل القلي من عنده وما يحتاج على ان يعطيه مائة درهم ففعل فالصابون لرب الدهن وعليه اجر مثل عمله وغرامة ما جعل فيه كذا في الخلاصة \*

ولو استأجر غلاما شهرا يعمل له عملا مسمى ثم قال له بلغ هذا الكتاب الى موضع كذا ولك درهمان لا يكون له اجران ولكن كانه فاسخه الاجارة في قدر ما يبلغ الكتاب وله درهمان واذا بلغ الكتاب ورجع عاد الى الاجارة الاولى ويرفع عنه من الاجرة بقدر ما يبلغ الكتاب كذا في التاتارخانية \*

استأجر طاحونة وأجرها من غيره فانهدم بعضها فقال المستأجر الاول للثاني اتفق في عمارة هذه الطاحونة واتفق هل يرجع بذلك على المستأجر الاول ان علم الثاني انه مستأجر وليس بمالك لا يرجع وان ظنه مالكا فيه روايتان في رواية لا يرجع مالم يشترط الرجوع وفي رواية يرجع بدون الشرط كذا في المحيط \* مثل ابوالقاسم عن دار فيها حجرة لرجل واصطبل لآخر وربما يغلّق باب الدار وب الاصطبل اراد رب الحجرة ان يمنع هل له ان يمنعه قال له ان يغلق الباب في الوقت الذي يغلق الناس ابوابهم في تلك المحلة كذا في التاتارخانية \* رجل استأجر موضعا يعمل فيه الدباغة والجيران بمنعونه من ذلك قال انه ضرر عام (باز دارند) كذا في جواهر الفناوی \* ثلثة استأجروا على عمل بالشركة فمرض احدهم وعمل الآخرون ذلك العمل فالاجرة بينهم وكانا متطوعين في نصيبه كذا في السراجية \* (مردی آسیا بمردی اجاره نهاد همین آجر گندمها فرستاد بنزد یک همین مستأجرا آرد کند آرد کرد مزد واجب نشود و اگر گنده باشد آجر که به همین آسیا آرد کن مزد واجب شود) كذا في التاتارخانية \* (مردی را از غله دارد و كان خورش غلهای گذاشته میباشد و غله دار در گذاردن غلهای گذشته مما طلت میکرد و خداوند دوکان بتقاضی مراعات کرد قاضی دوکان مهر کرد و ربنمدت که برین دوکان مهر بوده باشد غله واجب شود بانی جواب آست که نی چه غله دار مهر قاضی را نتواند افکندن) فصار ممنوعا عن الانتفاع بالذات كان فيسقط عنه الاجر وفيه نظر والمصواب انه تجب العنة (بافنده شانه بافندگی بمزد گرفته است هر روز ببدل معلوم و آن بافنده در مغاک وقف بافندگی میکرد و متولی شانه را از جهت غله دوکان گروید چند روز بداشت مزد شانه در آن مدت که در دست متولی بوده است واجب شود جواب آست که اگر بافنده را قوت مقابله با متولی و ستاندن شانه از متولی نیست نی) وفيه نظر والمصواب انه يجب كذا في الذخيرة \*

اذا استأجر ارضا للزراعة فزرع فاصطلمه آفة كان عليه اجر ما مضى وسقط عنه اجر ما بقي من المدة بعد الاصلاح كذا في خزائن المفتين \* اذا باع الآجر المستأجر من اجبني ثم ان المشتري دفع الثمن الى المستأجر جهة مال الاجارة بنظر ان كان الآجر حاضرا كان متطوعا وان لم يكن حاضرا



لا يكون متطوعا كذا في النار خانية \* الغاصب اذا آجر الدار او العبد ثم قال المصوب منه انا امرتك  
بالاجارة فقال الغاصب ما تأمرني كان القول قول المصوب منه ولو آجر الغاصب فلما انتقضت مدة  
الاجارة قال المصوب منه كنت اجزت عقده قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الا بيينة كذا في فتاوى  
فاضيخان \* ولو غصب دارا فأجرها ثم اشتراها من صاحبها فالاجارة ماضية وان استقبلها كان  
افضل للغاصب اذا آجر من غيره ان المستأجر آجر من الغاصب واخذ الاجرة من الغاصب  
كان للغاصب ان يسترد الاجرة كذا في خزائن المفتين \* اخذ الآبق رجل وأجرة فالاجرة للعاقدة  
ويتصدق بها فان سلمها الآجر مع العبد الى المولى وقال هذه غلة عبدك وقد سلمت اليك  
فهي للمولى ويحل له كلها استحسانا لا قياسا كذا في الوجيز للكردي \* رجل اشترى مشجرة  
وقتلها فاستأجر ارضا ليضع فيها الاشجار حتى يبس والارض المستأجرة لها طريق في ارض  
رجل آخر فادامشترى الاشجار ان يمر في الارض التي فيها طريق الى الارض  
المستأجرة بخشبته وحمولاته واراد صاحب الارض ان يمنعه عن ذلك ليس له  
ان يمنعه كذا في المحيط \* رجل اشترى من آخر غلاما او مرضا وقبضه  
وأجره من البائع مدة معلومة باجر معلوم ثم استحق المشتري  
هل يطالب المشتري البائع باجرة ما مضى من  
المدة فقد قيل ينبغي ان لا يطالب  
كذا في الذخيرة \*

والله اعلم

بالجواب

\*\*

\*







# الفتاوى العالمية

في الفروع الحنفية



الجلد الرابع منها

قد طبع في المطبع المسمى

بايد وكيشن برس

باموال رؤساء الكميته لمدارس الهند نهار غرة الجُمادى الاخرى

سنة ١٢٤٨ من الهجرة النبوية

على صاحبها الصلوة والتحية



مطابق يوم ثالث و عشرين من شهر اكتوبر سنة ١٨٣٢ من السنين المسيحية

المصحح محمد سليمان الهروي و غلام مخدوم و عبد الله

غفر الله ذنوبهم و ستر عيوبهم





